

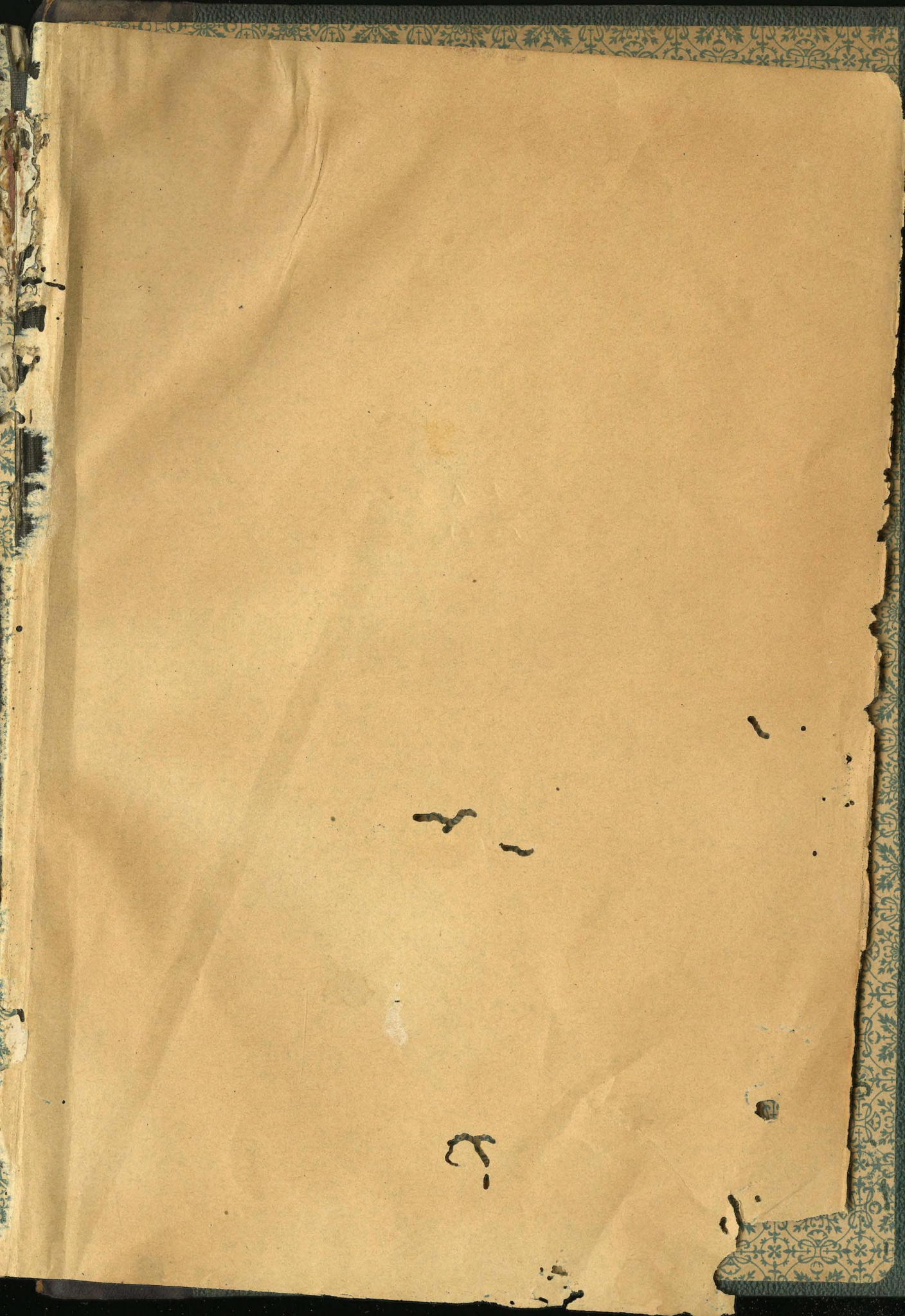
احكام الاحكام

٢٢٧

١٠

٩٤٢

١٥ حديث



الجزء الأول من أحكام الأئمة

لا تقوم مقول الحزب الأول
انتم ناقصين
كما في هذا الحزب

في شرح احاديث سيد الانام ويليها الجزء الثاني
املا الشيخ الامام العلامة تقي الدين ابي الفتح محمد بن الحسين الامام
محمد الدين علي بن زهير القشيري رحمه الله تعالى ورضي عنه

كما
احاد سيد الانام للشيخ تقي الدين
بن دقيق العيد هذه الترجمة
على ما ذكره جمال الدين الزيلعي
في شرح احاد سيد الانام

~~هذا الكتاب جامع احاديث سيد الانام
على ما في نسخة اربعة ولا شيء في
نسخة~~

٤٤٥٦	نزهة وصول الكتاب
٨٠٧ ب	متيلى
	الختمه انه
	الرفق



٢٢٥ ورقه

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
قال المولى الاجل الفاضل الصدر الرئيس الامين جمال الفقلاء عماد
الدين اسمعيل ابن الصدر الكبير تاج الدين احمد بن سعيد بن محمد بن الاثير المشافعي
الحلي منشأ المعري شهاب رحمة الله تعالى
الحمد لله منور البصائر بحفايق معارفه ومصور الخواطر خرايز لدفايق
لطائفه الذي اودع القلوب من حكمه جواهر وجعل نجوم الهداية بذكره
زواهر اخمده ولا يستحق الحمد على الحقيقة سواه واعتقد التقصير في كل ما
فعله العبد من شكر ونعمه ونواه واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
شهادة تكون للنجاه وسيلة ويرفع الدرجات كفيلا وان تجمدا عبده ورشوله
الذي بعثه وطرق الايمان قد عفت آثارها ودجت انوارها ودهشت اركانها
وجوهل مكانها فشهد صلى الله عليه وسلم من مقامها ما عفا وسنى من الخليل
في ايده علمه التوحيد ما كان على مشفا ووضح سبلا الهداية لمن اراد ان
يسلكها وانظروا في المعاني فمن صدق ان ملكها ويميز مشرف الحق بعد ان
كان بهما واقام ميزان الشرع بائناج الامر والهي بعد ان كان الوجود
قد خلا منها صلى الله عليه وعلى اله وصحبه اهل المجد والعلي والذين تحلو من
المحاسبين احسن الحلي فاضحا شهداء الله في ارضه وقاموا من ايامه بسننه وفرضه
ونجوا من الايمان بائناج وشرلوا من العباد من انما يوم التي منها معالم الهدي
ومصايح الدجي فهور وسائل النجاه والمشار اليهم بقوله تعالى يرفع الله الذين
امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات صلا داية ما علم عالم وشهدت للدين

مَعَالِمُ وَبَعْدُ فَانَّهُ لَمَّا كَانَ الْعِلْمُ أَشْرَفَ مَا خُلِقَ فِي الْوُجُودِ وَاعْتَمَادَتِ بِهِ
اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ وَجُودُ شَرَفٍ مِنْ أَحْثَانِ مِنْهُمْ بِهَذَا الشَّعَارِ وَمَلِكُهُمْ بِهِ
مَلَأَ بَشَرُ النَّفْسِ لَمَّا اعْتَرَى غَيْرُهُمْ بِالْثَوْبِ الْمَعَارِ خَصَّهُمْ مِنَ الْمُرْتَبَةِ أَنْ قَرَنَ
ذِكْرُهُمْ بِذِكْرِهِ وَاحْتَرَمَهُمْ بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِ ابْنَيْهِ فَاخْتَرَهُمْ بِشُكْرِهِ وَادْرَدَ
وَضَعَهُمْ لَوْصِفِهِ ثَانِيًا وَجَعَلَ حَتَّى السَّعْيَانِ مِنْهُمْ بِهَذَا الْقَرِيبِ ذَا بِنَاءٍ وَفَضْلَهُمْ
عَلَى كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِهِ وَارْتَدَّ بِهِمْ عِبَادَهُ إِلَى سَبِيلِ الْحَقِّ وَطَرِيقِهِ وَارَادَ بِهِمْ خَيْرًا
فَقَفَّهِمْ فِي الدِّينِ وَامْرَأَتِ الْخَلْقِ بِاتِّبَاعِهِمْ لَمَّا تَكُونُ الْجَلِيلُ اللَّهُ الْمُنِيرُ وَاعْتَزَّهُمْ
بِاخْتِصَامِ كُلِّ مِنْهُمْ وَأَصْطَفَاهُ وَاحْتَرَمَهُمْ بِأَنْ جَعَلَهُمْ وَرَثَةً أَبْنِيَاءِهِ وَفَضْلَ
الْعِلْمِ عَلَى الْعِبَادَةِ مَا لَمْ تَكُنْ بِمُقْتَرَنَةً وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْعَالَمِ
وَالْعَابِدِ مَائَةٌ دَرَجَةٍ بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ حُضُرُ الْجَوَادِ الْمُضْمَرِّ سَبْعِينَ سَنَةً
وَلَا ارْتِدَ بِذَلِكَ إِلَّا الْعِلْمُ النَّافِعُ النَّافِعُ الَّذِي يُبْلَغُ مِنْ رِضَى اللَّهِ الْأَمَلُ وَالَّذِي
يَنْفَعُ مَعَ الْفَيْلِ مِنَ الْعِلْمِ لَمَّا عُرِفَتْ هَذِهِ الْحَالَةُ عَلِمْتُ أَنَّ فِي الْأَعْرَاضِ عَنْ
ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ مَنْ مَرِي وَقُلْتُ أَنَّ الْخَيْرَ لَنْ يَجُودَ فِي لُبِّ مَنْ يَزِيدُ فِي شَيْءٍ وَتَحْسِبُ
مِنْ عُمْرِي فَانْتَرْتُ أَنْ تَمْسُكَ مِنْ أَخْبَارِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَرْجَائِهِ
الْحَاجَةِ مِنْ هَذَا الْخَطَرِ وَابْلُغْ مِنْ اتِّبَاعِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ وَاجْهَلِهَا الْوُطْرُ
فَاخْتَرْتُ حِفْظَ الْكِتَابِ الْمَعْرُوفِ بِالْعَمَلِ لِلْإِمَامِ الْيَاقُظِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ
الَّذِي رُتِبَ عَلَى أَبْوَابِ الْفَقْرِ وَجَعَلَهُ خَسْمَايَةَ حَدِيثٍ فَوَجَدْتُ الْخَارِثَ كُلَّ
لَفْظَةٍ مِنْهَا الْحَاجُّ إِلَى الْحَقِّ وَتَدْقِيقِ الْكَيْفِ وَتَحْقِيقِ لَانْ كَلَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَحْتَزُّ بِغَايَةِ عِلْمِهِ عَلَى جَوَاهِرِ الْمَعَانِي وَلَا يَسْتَحْجِجُ بِحِكْمَةِ إِلَّا الرَّائِخُ فِي الْعِلْمِ

طرد

الذين اصححت خواطروهم به آهله المعاني ودفقت من ذلك للفاضل عياض
رحمة الله عليه على الكتاب المعزوف بالاجمال فوجدته قد احتوى على شرحه على
التفصيل والجمال لكنه اقتصر على شرح احاديث الامام مسلم رضي الله عنه فاختر
ان اعلم معاني الاحاديث التي اوردتها صاحب العمدة واسندها الى الهمامين
التحاريين مسلم رضي الله عنه فلم اجد من علماء الوقت من يعرف هذا الفن الا
واحد محض وفريد دهره واسطة عفا الغضايل والميرز في علومه على الواجر
والاويل الشيخ الامام العالم الفاضل الزاهد الورع تقي الدين حجة العلماء
قدوة البلغاء شرف الزهاد بقية السلف معني الفرق الوالفتح محمد تقي الله
بقائه ابن للشيخ الامام محمد الدين ابي الحسن علي بن زهير القتيبي العامل
بعلمه المحقق في افهامه وفهمه المتبع مما من الله به من حكمه الذي فاق النظر
والامثال والنصف من المجاسن ما تضرب به الامثال فوجهت وجهه اماري اليه
وحولت في فهم معاني هذا الكتاب عليه وعرفته القصد مما اريد واضفيت لما
يبيد في من القول وما يعيد فاملى على من معانيه كل فن عزيز وكل معني
يعيد على غيره ان يخطئ به وهو عليه قريب فعلقته بما اوردته ورجعت على
منه فضله رجاء ان اورد ما اوردته فانه لما كان طلب العلم على كل مسلم واجبا اخذ
ان الكون من طلبته فان لم امت عالما والامت طالبا لعل الله ان يكفر بالاحلاس
في ذلك بعض تحصيل لاوزار الدنيا واقترافي في ربي يبعثه عن ذنوب اذا
ادعي على ما ليس لي بها حجة الا اعترافي وقد وثقت اماري بالبحر اعتمادا على
ماوردت به السنة ونما ملت معني قوله صلى الله عليه وسلم من سلك طريقا

واة اورد بعض الاعمار
فانما يولد في المرحلة
منسجما الى الاجل
وجاءت الامل
من الاقر من التي

مَا شَاءَ الْكُفَّارُ مِنَ الْآيَاتِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِن كُنتُمْ
 تَخْشَوْنَ اللَّهَ الَّذِي مَعَهُ جِصَّةُ فِي الْبَشَرِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِطْلَاقِ عَلَى بَوَاطِنِ الْخُصْمِ
 لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْصَافًا أُخَرَّكَ كَثِيرَةً
 وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبْدٌ لَهُمْ يُفْضِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ الْخَصَرِ بِاعْتِبَارِ
 مَنْ آتَرَهَا وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا فِي نَفْسِ الْمَرْفُوقِ فَكَانَ يُسَبِّحُ إِلَى الْخَيْرَاتِ
 أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ لِلْكَثَرَةِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَقْلِ فَإِذَا أوردت لفظه إِنَّمَا
 فَاعْتَبِرْهَا فَإِنَّ ذَلِكَ السِّيَاقُ وَالْمَقْصُودُ مِنَ الدَّلَامِ عَلَى الْخَصَرِ فِي شَيْءٍ مَخْصُومٍ فَقُلْ
 وَإِنْ لَمْ يَدْرَ شَيْءٌ عَلَى الْخَصَرِ فِي شَيْءٍ مَخْصُومٍ فَاحْمِلِ الْخَصَرُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَمِنْ هَذَا
 قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْمُرَادِ **الرَّابِعُ**
 مَا يَتَعَلَّقُ بِالْجَوَارِحِ وَبِالْقُلُوبِ قَدْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ عَمَلٌ وَبِكُنْ الْأَشْيَاءُ إِلَى الْفَهْمِ فَخَصِرُ
 الْعَمَلِ بِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ وَإِنْ كَانَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقُلُوبِ فَعَلًا لِلْقُلُوبِ أَيْضًا دَرَأَتْ
 بَعْضُ الْمُنَافِرِينَ مِنْ أَهْلِ الْخِلَافِ خَصَصَ الْأَعْمَالَ بِالْإِيكُونِ قَوْلًا وَآخَرَ الْأَقْوَالَ
 مِنْ ذَلِكَ وَفِي هَذَا عِنْدِي بَعْدُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِقَطْعِ الْعَمَلِ نَعْمَ جَمِيعِ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ
 نَعْمَ لَوْ خَصَصَ بِذَلِكَ لَفُظَةُ الْفِعْلِ كَانَ أَقْرَبَ فَإِنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوا هَاجَةً مُتَعَابِلِينَ فَقَالُوا
 الْأَفْعَالُ وَالْأَقْوَالَ وَلَا نَزْدَ عِنْدِي فِي أَنَّ الْحَدِيثَ يَتَنَاوَلُ الْأَقْوَالَ أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ
الْخَامِسُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ لَا يَدْفَعُهُ مِنْ حَرْفٍ دَاخِلٍ
 الْفَتْحَاءِ فِي تَقْدِيرِهِ فَالَّذِينَ اسْتَرْطَوْا الْبَيِّنَةَ قَدْ رَوَوْهُ صَحِيحًا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ أَوْ مَقَابِرُهُ
 فَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَطِئُوا قَدْ رَوَوْهُ كَمَا أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ أَوْ مَقَابِرُهُ وَقَدْ رَجَحَ الْأَوَّلُ
 بِأَنَّ الصَّحَّةَ أَكْثَرُ لَوْ أَنَّ الْحَقِيقَةَ مِنَ الْمَكَالِ فَالْحَمْدُ عَلَيْهَا أَوَّلِي لِأَنَّ مَا كَانَ الزَّم

كَانَ

في يوم الاثنين من المصطفى الى الطاع ورسو الجليل
الى الخليفة ورسو الكهنة الى الخليفة السليم في ١١٠٢
معه جارية عتيقة وبنو

المحنة

من ان في دعاء الخمر وهو عا ج ز عني الاسباب الموصلة
اليهم كفها لئلا تترس على ذلك الشراخ من الشر والورود
من الخمر حسنة ولم ينهاها التمس احسنه وتبين اخيرا من شر
اعتبار وصحتها شره اثار

الْمَقْدَرُ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ لَا يَبْدَأُ بِنُتْقَانٍ
وَمَا هُنَا قِطْعُ الْإِيجَادِ فِي قَوْلِهِ مَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَحُجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَجَوَابُهُ أَنَّ التَّقْدِيرَ مَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ نَبِيًّا فَقَضَى الْمَجْرُوءَ إِلَى اللَّهِ
وَرَسُولِهِ حُكْمًا وَشَرْعًا **النَّاسِعُ** شَرَعَ بَعْضُ الْمُنَاجِرِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي

فَرَّقَ بَيْنَ قَوْلَانِ نَبِيِّ سَيِّئٍ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ غَيْرُهُ وَبَيْنَ قَوْلَانِ مَنْ لَمْ يَبْنِ الشَّيْءَ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ
وَالْحَدِيثُ يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ أَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَعْمَالُ بِالْبَيِّنَاتِ وَآخِرُهُ يُشِيرُ
إِلَى الْمَعْنَى الْأُولَى أَعْنَى قَوْلِهِ وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَبْتَذِرُهَا
مُهَاجِرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ **الْحَدِيثُ الثَّانِي** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

الصَّحَّةُ كَمَا فَعَلُوا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَا رَوَيْتُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ جَائِضٍ إِلَّا بِحَاجَةٍ
أَيُّ مَنْ يَلْعَنُ مِنَ الْمُحِبِّزِ وَالْمَقْضُودِ هَذَا الْجَدِيثُ الْأَشْهُدُ أَنَّ عَلَى اشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ
مِنَ الْحَدِيثِ فِي صَحَّةِ الصَّلَاةِ وَلَا يَمُتُ ذَلِكَ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ اشْتِغَالُ الْقَوْلِ دَلِيلًا عَلَى
اشْتِغَالِ الصَّحَّةِ وَتَدَخُّلِ الْمُنَاخِرُونَ فِي هَذَا أَحْثَانًا لِأَنَّ اشْتِغَالَ الْقَوْلِ قَدْرُهُ فِي تَوَاضُعِ

مع ثبوت الصحة كالعباد إذا بقوا لا تقبل له صلاة وكما ورد في أبي عروفا
وفي شارح الحمر فاذا أريد تقدير الدليل على انتفاء الصحة بانتفاء القبول
فلا بد من تغيير معنى القبول وقد فسرها تربية الغرض المطلوب من الشيء
على الشيء يقال قبل فلان عذر فلان إذا ثبت على عذره الغرض المطلوب منه
وهو نحو الجنابة والذنب فإذا ثبت ذلك فيقال مثلاً في هذا المكان الغرض
من الصلاة وقوعها مجزية بطاعتها للأمر فإذا حصل هذا الغرض ثبت القبول
على ما ذكرته من التغيير وإذا ثبت القبول على هذا التغيير ثبتت الصحة
وإذا انتفى القبول على هذا التغيير انتفت الصحة وربما قيل من جهة بعض
المتأخرين إن القبول كونه العبادة بحيث تترتب الثواب عليها والآخر كونها
مطابقة للأمر والمعيار إذا تغيرا وكان أحدهما خَصْر من الآخر لم يلزم
من نفي الآخر نفي الأعم والقبول على هذا التغيير خَصْر من الصحة فإن كل
مقبول صحيح وليس كل صحيح مقبولا وهذا إن نفع في تلك الأحاديث التي نفي
فيها القبول مع بقاء الصحة فانه يصدر في الاستدلال نفي القبول على نفي الصحة
لا حيلة عن المتقدمين اللهم إلا أن يقال ذلك الدليل على كون القبول من لوازم
الصحة ونحتاج في تلك الأحاديث التي نفي فيها القبول مع بقاء الصحة إلى
تأويل أو تخرج جواب على أنه يرد على من فسّر القبول بكون العبادة مثابا عليها أو
مرضية أو ما أشبه ذلك إذا كان مقصوده بذلك أن لا يلزم من نفي القبول
نفي الصحة أن يقال القواعد الشرعية تقتضي أن العبادة إذا أتت بمطابقة للأمر
كانت سببا للثواب والطاعة في ذلك لا تحصى **الوجه الثاني**

في غير ركني الحديث وقد يطلو بان اشدانه معار لحدوها الخارج المحض
 الذي يركه الفقهاء في باب تواقع الوضوء ويقولون المحدث كذا وكذا
 الثاني نفس خرج ذلك الخارج الثالث المنع المرتب على ذلك الخارج وبهذا
 المعنى يصح قولنا رفع الحديث ونويث رفع الحديث فان كل واحد من الخارج والخرج
 قد وقع وما وقع يستحيل رفعه بمعنى ان لا يكون واقعاً واما المنع المرتب على
 الخروج فان الشارع حكم به ومدعايته الى استعمال المكلف الظهور فباستعماله
 يرتفع المنع الذي كان ممدوداً الى استعمال المطهر وبهذا التحقيق يقوى قول
 من يري ان التيمم يرفع الحديث لانما يتبين ان المرتفع هو المنع من امور مخصوصة
 وذلك المنع يرتفع بالتيمم فالتيمم يرفع الحديث غاية ما في الباب ان رفعه للحديث
 مخصوص بوقت ما او بحالة ما وفي عدم الماء وليس ذلك يدع فان الأحكام
 قد تختلف باختلاف محالها وقد كان الوضوء في صدر الاسلام واجبا لكل صلاة
 على ما حكوه ولا شك انه كان رافعا للحديث في وقت مخصوص وهو وقت الصلاة
 ولم يلزم من انقائه بانتهاء وقت الصلاة في ذلك الوقت ان لا يكون رافعا للحديث
 ثم نسخ ذلك الحكم عند الاكثرين وتقل عن بعضهم انه مستمر ولا يشك انه لا يقول
 ان الوضوء لا يرفع الحديث نعم ها هنا معنى رابع يدعيه كثير من الفقهاء وهو ان
 الحديث وصف حكمي بمقدرة قيامه بالاغضاء على مقتضى الوضوء الحسية وينزلون
 ذلك الحكم منزلة الحكمي في قيامه بالاغضاء فاقول انه يرتفع الحديث كالوضوء الغسل
 ينزل ذلك الامر الحكمي فيزول المنع المرتب على ذلك الامر المقدّر الحكمي ومما
 نقول بانه لا يرفع الحديث فذلك المعنى المقدّر الغاي بالاغضاء حكما باق لم ينزل

الحديث الذي يرفع المنع
 لا يرفع الحديث واثباته

المنع

٥
 والمنع المذهب عليه زايلا فهذا الاعتبار نقول ان النيم لا يرفع الحديث بمعنى انه
 لم يزل ذلك الوصف الحكمي المقدر وان كان المنع زايلا وحاصل هذا انهم اثبتوا
 الحديث بمعنى رابع غير ما ذكرناه من الثلاثة معان وجعلوه مقدرافا يمس
 بالأعضاء حكما كالأوصاف الحسية وهم مطالبون بدليل شرعي يدل على اثبات
 هذا المعنى الرابع الذي ادعوه مقدرافا بما بالأعضاء فانه منفي بالحقيقة
 والاصل موافقة الشرع لا ويبعدان يا توابدليل على ذلك واقرب مما
 يذكرفيه ان الماء المستعمل قد انتقل اليه المانع كما يقال والمسئلة
 متنازع فيها فقد كان جماعة بطهريه الماء المستعمل ولو قيل بعدم طهرته
 او نجاسته لم يلزم منه انتقال المانع اليه فلا يمت الدليل والله اعلم **الحديث**
الثالث استعمل الفقهاء الحديث عاما فيما يوجب الطهارة فاذا حمل الحديث
 عليه اعني قوله اذا حدث جمع انواع النواقض كما مقتضى هذا الاستعمال لكن
 ابو هذينة راويه وقد فسر الحديث لما سئل عنه باخص من هذا الاصطلاح
 وهو الريح اما بصوت او بصوت فبقل له يا ابا هذينة ما الحديث فقال
 قلت اوضاظ ولعله فامت له فرائض خالية افقت هذا التخصيص **الحديث**
الرابع استدل بهذا الحديث على ان الوضوء لا يجب لكل صلاة ووجه
 الاستدلال به انه عليه السلام نفى العبور تمتدا الى غاية الوضوء وما بعد
 الغاية تخالف لما قبلها في تنفي ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا ويدخل
 تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثابثا **الحديث الثالث**
 قوله عليه السلام ويل للاعقاب من النار ن فيه دليل على وجوب تعميم

قالوا
 لا يمس
 بالاعضاء

او ما
 هو
 المقصود

فول من يكتفي بالتطهير فيما ذكره ذلك ^{في سورة} ^{الاحزاب} ويستدل به على ان العقب محل التطهير ويحيط به

الحديث الرابع قوله عليه السلام اذا توضأ احدكم فليجعل في يده
ثم ليتيمر ومن استحضر قلبه تراءى الشيطان احدكم من نومه فليغسل يده قبل
ان يدخلها في الماء فانه لا يدري اين يات يد وفي لفظ لمسلم
فليستسقي منخره من الماء وفي لفظ من توضأ فليستسقي

فيه مسائل **الاولى** في هذه الرواية فيجعل في انبياءه ولم يقل ما وهو
مبين في غيرهما وتركه للدلالة الكلام عليه **الثانية** تسلك من يرى
وجوب الاستقسام وهو مذهب اهل مذهب الشافعي ومالك عدم الوجوب

والمعنى على ما في المتن
على ما في المتن
على ما في المتن

وَيُحْمَلُ الْأَمْرُ عَلَى النَّدْبِ بِدَلَالَةِ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْأَعْرَابِيِّ
تَوْضِاحًا كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ فَأَجَابَهُ عَلَى الْآيَةِ وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الْأَسْتِنْشَاقِ
الثَّالِثَةُ الْمَعْرُوفَةُ أَنَّ الْأَسْتِنْشَاقَ جَذْبُ الْمَاءِ إِلَى الْأَنْفِ وَالْأَسْتِنْشَاقُ
دَفْعُهُ لِلخُرُوجِ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ جَعَلَ الْأَسْتِنْشَاقَ لَفْظًا يُدْرِكُ عَلَى الْأَسْتِنْشَاقِ
الَّذِي هُوَ الْجَذْبُ وَآخَرَهُ مِنَ النَّشْرِ وَهُوَ طَرَفُ الْأَنْفِ وَالْأَسْتِنْشَاقُ مِنْهَا
يَدْخُلُ خِتْمُ الْجَذْبِ وَالرَّفْعُ مَعَاوِلُ الصَّحِيحِ هُوَ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ قَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي

حَدِيثٍ وَاحِدٍ وَذَلِكَ يَقْتَضِي التَّغَايُرَ **الرَّابِعَةُ** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

واعلم ان مقتضى حكم
الاستنساخ هو نقلا
عن علي بن طاهر
عليه السلام قوله
في هذا الخبر
المعروف
بأنه
هو
الاستنساخ
وذكر ان
كانوا
يجمعون
بين
الاستنساخ
والاستنساخ

وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُؤْتِرْ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ اسْتِغْمَارُ الْأَجْحَارِ فِي الْأَسْتِنْشَاقِ
وَالْإِيَّازِ فِيهَا بِالثَّلَاثِ وَاجِبٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَهُ فِي
الْإِسْتِجْمَارِ أَنْ أَحَدُهَا أَرَأَيْتَ الْعَيْنَ وَالْثَّانِي اسْتِغْمَارُ ثَلَاثِ سُجَّاتٍ وَظَاهِرُ
الْأَمْرِ الْجُوبُ لَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِيَّازِ بِالثَّلَاثِ فَيُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثٍ

آخَرَ وَقَدْ جُمِلَ بَعْضُ النَّاسِ الْإِسْتِجْمَارَ عَلَى اسْتِغْمَارِ الْخُورِ لِلطَّبِيبِ فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهِ
تَجَمَّرُوا وَاسْتَجْمَرُوا فَيَكُونُ الْأَمْرُ لِلنَّدْبِ عَلَى هَذَا الظَّاهِرِ هُوَ الْأَوَّلُ أَعْنِي أَنَّ

الْمُرَادَ هُوَ اسْتِغْمَارُ الْأَجْحَارِ **الخَامِسَةُ** ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى وَجُوبِ

غَسَلِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ ادْخَالِهَا فِي الْإِنَاءِ فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ عِنْدَ الْأَسْتِغْمَارِ مِنْ
النُّومِ لظَاهِرِ الْأَمْرِ وَلَا يَفْرُقُ هَذَا بَيْنَ نَوْمِ اللَّيْلِ وَنَوْمِ النَّهَارِ لِإِطْلَاقِ

قَوْلِهِ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ وَذَهَبَ أَحَدُ الْيَدَيْنِ وَجُوبَ ذَلِكَ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ
دُونَ نَوْمِ النَّهَارِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْزَانَتَيْهِ وَالْمَبِيتُ يَكُونُ بِاللَّيْلِ وَذَهَبَ
غَيْرُهُمْ إِلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ مُطْلَقًا وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْأَمْرُ مَحْمُولٌ عَلَى

وعاجبه عنه بان ذكره ليس
الطبيعي لان النوم في الغالب
ان يكون بالليل وانه
ان يكون بالنهار ولا
يعود لهم مقام بالليل
غيره ولا فائدة في هذا
عاجبه عنه حالة الليل فان
حكمكم انهم بالليل

الدِّبِّ وَاسْتَدْرَكَ عَلَى ذَلِكَ بوجهين أحدهما ما ذكرناه من حديث الأعرابي والثاني
 أن الأمر وإن كان ظاهره الوجوب إلا أنه يُصَرَّفُ عَنِ الظَّاهِرِ بِقَرِينَةٍ وَدَلِيلٍ
 وَقَدْ قَامَتِ الْقَرِينَةُ هَاهُنَا فَانَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّلَ بِأَمْرِ يَقْضِي الشَّكَّ
 وَهُوَ قَوْلُهُ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي إِنْ بَاتَتْ يَدُهُ وَالْقَوَاعِدُ تَقْضِي أَنَّ الشَّكَّ لَا يَقْضِي وَجُوبًا
 فِي الْحُكْمِ إِذَا كَانَ الْأَصْلُ الْمُسْتَحَبَّ عَلَى خِلَافِهِ تَوْجُودًا وَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ
 فِي الْيَدِ فَلَيْسَتْ تَحْتَ السَّادِسَةِ قِيلَ أَنَّ سَبَبَ هَذَا الْأَمْرِ أَنَّهُمْ كَانُوا
 يَسْتَحْجُونَ بِالْأَجَازِ فَرَبَّمَا وَتَعَتِ الْيَدُ عَلَى الْمِحْلِ وَهُوَ عَمَقٌ فَتَحَسَّتْ فَإِذَا رُضِعَتْ
 فِي الْمَاءِ فَحَسَّتْ لِأَنَّ الْمَاءَ الْمَذْكُورَ فِي الْحَدِيثِ هُوَ مَا يَكُونُ فِي الْأَوَّلِ الَّتِي تَبْرُأُ
 مِنْهَا وَالْغَالِبُ عَلَيْهَا الْفَلَةُ وَقِيلَ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْلُو مِنْ حَكِّ شَيْءٍ فِي جَسَدِهِ أَوْ
 مُطَادِفَةٍ حَيَوَانٍ فَمِنْ دَمٍ فَيَقْتُلُهُ فَيَعْلُقُ لَهُ بِيَدِهِ السَّابِعَةُ الدِّبِّ
 دَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى الِاسْتِجَابِ اسْتِجَابًا عَنِ الْيَدِ قَبْلَ ادْخَالِهَا فِي الْمَاءِ فِي
 ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ مُطْلَقًا سَوَاءً قَامَ مِنَ الزُّهْرَامِ لَا وَلَهُمْ فِيهِ مَا خَذَانُ أَحَدُهُمَا أَنَّ
 ذَلِكَ وَارِدٌ فِي صِفَةِ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِسَبْقِ
 نَوْمٍ وَالثَّانِي أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ جَوْلَانُ الْيَدِ تَوْجُودًا فِي خِلَالِ
 الْيَقَظَةِ فَيَعْمُ الْحُكْمُ لِنَوْمِ عَلَيْهِ السَّامِيَةِ فَرَّقَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ
 بَيْنَ خَالَةِ الْمُشَقِّظِ مِنَ النَّوْمِ وَغَيْرِ الْمُشَقِّظِ فَقَالُوا إِنْ الْمُشَقِّظُ مِنَ النَّوْمِ
 يُكْرَهُ أَنْ يَغْسِلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا تَلْكَ وَفِي غَيْرِ الْمُشَقِّظِ مِنَ النَّوْمِ
 لَيْسَتْ تَحْتَ السَّابِقِ قَبْلَ ادْخَالِهَا فِي الْإِنَاءِ وَلِتَعْلَمَ الْفَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا لَيْسَتْ تَحْتَ
 كَذَا وَبَيْنَ قَوْلِنَا يُكْرَهُ تَرْكُهُ فَلَا تَلَاذُمَ بَيْنَهُمَا فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مُسْتَحَبَّ الْفِعْلِ

في قوله لا يدري ان باتت يده والقواعد تقضي ان الشك لا يقضي وجوبا في الحكم اذا كان الاصل المستحب على خلافه موجودا والاصل الطهارة في اليد فليست تحت السادسة قيل ان سبب هذا الامر انهم كانوا يستحجون بالاجاز فربما وقعت اليد على المحل وهو عمق فتحست فاذا رضعت في الماء حسته لان الماء المذكور في الحديث هو ما يكون في الاولى التي تبرأ منها والغالب عليها الفلة وقيل ان الانسان لا يخلو من حك شئ في جسده او مطادفة حيوان فممن دم فيقتله فيعلق له بيده السابعة الدب ذهبوا الى ان الامر على الاستجابة استجابة عن اليد قبل ادخالها في الماء في ابتداء الوضوء مطلقا سواء قام من الزهرام لا ولهم فيه ما خذا ان احدهما ان ذلك وارد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير تعرض لسبق نوم والثاني ان المعنى الذي عليه في الحديث وهو جولان اليد موجود في حال اليقظة فيعم الحكم لنوم عليه السامية فرق اصحاب الشافعي رحمهم الله بين حالة المشقظ من النوم وغير المشقظ فقالوا ان المشقظ من النوم يكره ان يغسل يديه في الإناء قبل غسلها تلك وفي غير المشقظ من النوم ليست تحت الساب قبل ادخالها في الإناء ولتعلم الفرق بين قولنا ليست تحت كذا وبين قولنا يكره تركه فلا تلازم بينهما فقد يكون الشئ مستحب الفعل

في قوله لا يدري ان باتت يده والقواعد تقضي ان الشك لا يقضي وجوبا في الحكم اذا كان الاصل المستحب على خلافه موجودا والاصل الطهارة في اليد فليست تحت السادسة قيل ان سبب هذا الامر انهم كانوا يستحجون بالاجاز فربما وقعت اليد على المحل وهو عمق فتحست فاذا رضعت في الماء حسته لان الماء المذكور في الحديث هو ما يكون في الاولى التي تبرأ منها والغالب عليها الفلة وقيل ان الانسان لا يخلو من حك شئ في جسده او مطادفة حيوان فممن دم فيقتله فيعلق له بيده السابعة الدب ذهبوا الى ان الامر على الاستجابة استجابة عن اليد قبل ادخالها في الماء في ابتداء الوضوء مطلقا سواء قام من الزهرام لا ولهم فيه ما خذا ان احدهما ان ذلك وارد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير تعرض لسبق نوم والثاني ان المعنى الذي عليه في الحديث وهو جولان اليد موجود في حال اليقظة فيعم الحكم لنوم عليه السامية فرق اصحاب الشافعي رحمهم الله بين حالة المشقظ من النوم وغير المشقظ فقالوا ان المشقظ من النوم يكره ان يغسل يديه في الإناء قبل غسلها تلك وفي غير المشقظ من النوم ليست تحت الساب قبل ادخالها في الإناء ولتعلم الفرق بين قولنا ليست تحت كذا وبين قولنا يكره تركه فلا تلازم بينهما فقد يكون الشئ مستحب الفعل

ولا يكون مكروه الترك كصلاة الصلح مثلاً وكثير من التوافل فغسلها
 بغير المستيقظ من النوم من المكروهات فقد ردت صيغة النبي عن إدخالها
 في الإتياء قبل الغسل في حق المستيقظ من النوم وذلك يقتضي الكراهة على أقل
 الدرجات **الناسعة** استنبط من هذا الحديث الفرق بين ورود
 الماء على النجاسة وورود النجاسة على الماء ووجه ذلك أنه قد نبه عن إدخالها
 في الإتياء لأجل النجاسة وذلك يقتضي أن ورود النجاسة على الماء مؤثر
 فيه وأمر بغسلها بإفراغ الماء عليها للتطهير وذلك يقتضي أن ملاقاتها
 للماء على هذا الوجه غير مفيدة بمجرد الملاقة وإنما يحصل المقصود

لكن فرق بين
 الماء وولته وورود
 الماء

من التطهير **العاشرة** استنبط منه أن الماء القليل نجس بوقوع
 النجاسة فيه والآن اقتضى إجمال النجاسة المنع وفيه نظر عذري لأن مقتضى
 الحديث أن ورود النجاسة على الماء مؤثر فيه ومطلق التأثير أعم من التأثير
 بالنجس ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص المعين فإذا سلم الخصم أن الماء
 القليل يوقوع النجاسة فيه يكون مكروهاً فقد ثبت مطلق التأثير ولا يلزم منه
 ثبوت خصوص التأثير بالنجس والله أعلم **الحديث الخامس**

قوله عليه السلام لا يبول أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغسل منه وي
 روايته لا يغسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب **السلام** على هذا الحديث
 من جهة **الأول** الماء الدائم هو الراكد وقوله الذي لا يجري

ناكد لمعني الدائم وهذه الحديث مما يتردد به أصحاب أبي حنيفة في نجس الماء الراكد
 وإن كان الثمن القليل فإن الصبغة صبغة عموم وأصحاب مالك يغيروهم الله

هذا الحديث هو الذي
 في صحيحه وهو الذي
 في صحيحه وهو الذي

كبره
في الحديث

يُحْصَنُ هَذَا الْعُمُومُ وَيَحْمَلُونَ الِلهِيَّ عَلَى مَا دُونَ الْقَلْبَيْنِ وَيَقُولُونَ بَعْدَ تَحْيِيسِ
الْقَلْبَيْنِ فَإِذَا أَلَا بِالْغَيْرِ فَيَكُونُ حَمْلُ هَذَا الْحَدِيثِ الْعَامِّ فِي الْإِلهِيِّ عَلَى مَا دُونَ
الْقَلْبَيْنِ جَمْعًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ فَإِنَّ حَدِيثَ الْقَلْبَيْنِ يَقْتَضِي عَدَمَ تَحْيِيسِ الْقَلْبَيْنِ فَاذْكُرْ
وَذَلِكَ أَحَقُّ مِنْ مُقْتَضَى الْحَدِيثِ الْعَامِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَالْحَاضِرُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ وَلِلَّهِ
رَحْمَةُ اللَّهِ طَرِيقَةٌ أُخْرَى وَهِيَ الْفَرْقُ بَيْنَ بَوْلِ الْإِنْسَانِيِّ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْعَذَّةِ
الْمَائِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النَجَاسَاتِ فَلَمَّا بَوَّلَ الْإِنْسَانِيُّ وَمَا فِي مَعْنَاهُ فَيَنْجَسُ الْمَاءُ
وَأَنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنَ الْقَلْبَيْنِ وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنَ النَجَاسَاتِ فَيُغَيِّرُ فِيهِ الْقَلْبَانِ وَكَانَتْ
رَأْيَ أَنْ لِحْثَ الْمَذْكُورِ فِي حَدِيثِ الْقَلْبَيْنِ عَامٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَجَاسَاتِ وَهَذَا الْحَدِيثُ
خَاصٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَوْلِ الْإِنْسَانِيِّ فَيُقَدَّمُ الْخَاصُّ عَلَى الْعَامِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَجَاسَاتِ
الوَاقِعَةِ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ وَيُخْرِجُ بَوْلَ الْإِنْسَانِيِّ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ حُمْلَةِ النَجَاسَاتِ
الوَاقِعَةِ فِي الْقَلْبَيْنِ لِمُخْصَصِهِ فَيَنْجَسُ الْمَاءُ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ النَجَاسَاتِ وَلِحَقِّ الْبَوْلِ
الْمُخْصَصِ عَلَيْهِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَأَنَّهُ مِنْ أَخْرَاجِ
عَنْ ظَاهِرِهِ بِالْمُخْصَصِ أَوْ التَّقْيِيدِ لِأَنَّ الْإِتْفَاقَ وَقَعَ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَبْجَرَ الْكَثِيرَ
جِدًّا لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ النَجَاسَةُ وَالْإِتْفَاقُ وَقَعَ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ إِذَا غَيَّرَتْهُ النَجَاسَةُ أَصْغَرَ
اسْتِعْمَالَهُ فَالَّذِي رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا حَمَلَ الْإِلهِيَّ عَلَى الْكَرَاهَةِ لَا عَقْدَ أَنْ الْمَاءَ لَا يَنْجَسُ
أَلَا بِالْغَيْرِ لَا يَدَّ أَنْ يُخْرِجَ صُورَةَ الْغَيْرِ بِالنَجَاسَةِ أَعْنَى عَنِ الْحِكْمِ بِالْكَرَاهَةِ
فَإِنَّ الْحِكْمَ ثُمَّ التَّحْيِيسَ فَإِذَا لَا يَدَّ مِنَ الْخُرُوجِ عَنْ الظَّاهِرِ عِنْدَ الْكُلِّ فَلَا ضَرَرَّ لِي
حَقِيقَةً أَنْ يَقُولُوا أَخْرَجَ عَنْهُ الْمُسْتَبْجَرَ الْكَثِيرَ جِدًّا بِالِاجْتِمَاعِ فَيَبْقَى مَا عَدَاهُ عَلَى
حِكْمِ النَّصِّ فَيَدْخُلُ تَحْتَهُ مَا رَأَى عَلَى الْقَلْبَيْنِ وَيَقُولُ أَصْحَابُ الشَّيْخِ خَرَجَ الْكَثِيرُ

قَدْ نَزَّيَ بِالْمَاءِ وَفِيهِ إِصْلَاحُ الشُّبُوكِ وَتَهْيِئَةُ لِقَوْلِ عَائِشَةَ فَقَضَمَتْهُ وَالْقَضْمُ
 بِالْإِشْنَانِ مِنْ طَلَبِ الْإِصْلَاحِ وَقَوْلُ مَنْ قَالَ يَسْتَحْتِ أَنْ يَكُونَ يَابِسَ وَقَدْ نَزَّيَ بِالْمَاءِ لِأَنَّ
 كَوْنَهُ يَابِسًا يَبْلُغُ فِي الْإِرَالَةِ وَكَوْنَهُ مُنَدِّي بِالْمَاءِ يَوْمَ مِنْ كَوْنِهِ يَجْرَحُ اللَّشَّةَ
 لِيَشْتَهَ بِنَسَبِهِ وَفِي الْحَرْبِ الْإِسْتِيَاكُ بِشُوكِ الْغَيْرِ وَفِيهِ الْعَمَلُ بِمَا يَفْقَهُمْ مِنْ
 الْإِشْنَانِ وَالْحَرَكَاتِ وَقَوْلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرِّفْقِ الْأَعْلَى إِشَارَةٌ
 مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ
 أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ
 رَفِيقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ
 إِشَارَةٌ إِلَى مَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَقَوْلُ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَكَانَ هَذَا
 تَعْبِيرًا لِلَّذِينَ يَبْلُغُونَهُ صَفَةً فِي ذَلِكَ كَمَا تَبَيَّنَ فِيهِ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ
 وَقَوْلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرِّفْقِ الْأَعْلَى كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ
 الْهَآخِرَ لَا يَرْهَانَ لَهُ بِهِ وَلَيْسَ ثُمَّ دَاعٍ الْهَآخِرَ لَهُ بِهِ بَرَهَانٌ وَكَذَلِكَ
 وَيَقْبَلُونَ النَّبِيِّينَ بَعْدَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُ فَنَلِ النَّبِيِّينَ إِلَّا بَعْدَ الْحَقِّ فَيَكُونُ
 الرِّفْقُ لَمْ يُطْلَقِ إِلَّا عَلَى الْأَعْلَى الَّذِي اخْتَصَّ الرِّفْقُ بِهِ وَتَقْوَى هَذَا مَا وَرَدَ فِي
 بَعْضِ الرِّوَايَاتِ وَالْحَقِيقِيُّ بِالرِّفْقِ وَلَمْ يَصِفْهُ بِالْأَعْلَى وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُرَادَ
 بِمِلْفَظَةِ الرِّفْقِ وَمَعْنَى أَنْ يُرَادَ بِالرِّفْقِ مَا يَمِيعُ الْأَعْلَى وَغَيْرُهُ ثُمَّ ذَلِكَ عَلَى جِهَتَيْنِ
 أَحَدُهُمَا أَنْ يُخَيَّرَ الرِّفْقَانِ مَعًا بِالْمُقَرَّبَيْنِ الْمَرْضِيِّينَ وَلَا شَكَّ أَنَّ مَرَاتِبَهُمْ مُتَّفَاوِتَةٌ
 فَيَكُونُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَلَبًا أَنْ يَكُونَ فِي أَعْلَى مَرَاتِبِ الرِّفْقِ وَأَنَّ كَانَ الْحَقُّ السَّعْدُ

المرضى الشاي ان يطلقوا الرقيق بالمعنى الوضحي الذي يعبر كل رقيق مختص
فيه الاعمال بالطلب وهو مطلق المرضين ويكون الاعلى معنى العالي ويخرج عنه
غيرهم وان كان اسم الرقيق مطلقا عليهم وامر احدينا يوصي فيه امر ان
احدها الاشياء على اللسان واللفظ الذي ادرته صاحب الكتاب
وان كان ليس بصريح في الاشياء على اللسان فقد رد مضرجا به في بعض
الروايات والعلة التي تقتضي الاشياء على الاشياء موجبة في اللسان
بل هي ابلغ واقوى لما يترقى اليه من اجرة المعية وقد ذكر الفقه انه
يستحي ان يتكلم عرضا وذلك في الاشياء واما في اللسان فقد ورد
منصوصا عليه في بعض الروايات الاشياء فيه طولا الشاي
ترجم على هذا الحديث في اشياء الامام محضه رعيته قال الشيخ الامام
ثاني الذين اشاروا والراجح التي ترجمها اصحاب النصاب على الاحاديث
اشارة الى المعاني المستنبطة منها على ثلاث مراتب منها ما هو ظاهر في
الدلالة على المعنى المراد مفيد لغاية مطلوبة ومنها ما هو خفي الدلالة على
على المراد بعيد متكررة لا يتمشى الا ببعض ومنها ما هو ظاهر الدلالة
على المراد الا ان قايده قليلة لا تكاد تستحسن مثل ما ترجمه باب السواك
عند مني اجمار وهذا القسم اعني ما يظهده منه قلة الغاية يحسن اذا وجد
معنى في ذلك المراد يقتضي تخصيصه بالذكر ويكون عدم استحسانه في ايدى
الراي لعدم الاطلاع على ذلك المعنى فتارة يكون سببه الرد على مخالف في
المسئلة لم تشهد مقالته مثل ما ترجمه على انه يقال ما صلينا فانه يقل عن بعضهم

لعل
على

انه كن ذلك فردد عليه بقوله صلى الله عليه وسلم ان صليتها او ما صليتها
ونان يكون سببه الرد على فعل شايع بين الناس لا اضل له في ذكر الحديث
للرد عن من فعل ذلك الفعل كما استشهد بين الناس في هذا المكان الخرز عن
قولهم ما صليتنا ان لم يصح ان احدا كرهه ونان يكون المعنى يحقر الواقعة لا يظهر
لكثير من الناس في بادى الرأي مثل من ترجم على هذا الحديث اشياك
الامام محضرة ~~والمعنى~~ فان الاشياك من افعال البذلة والمهنة
ويلازمه ايضا من اخراج البصاق وغيره ما لعل بعض الناس يتوهم ان
ذلك يقتضي اخفاه وتركه بحضرة الرعية وقد اعتذر الفقهاء في مواضع
كثيرة هذا المعنى وهو الذي يسمونه بحفظ المروة فاورد هذا الحديث
ليبين هذا الاشياك ليس من قبيل ما يطلب اخفاه ويتركه الامام
بحضرة الرعايا اذ خالاه في باب المعاهدات والقربات والله اعلم

ان

باب المسح على الخفين

عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر
فاهويت لا تبرع خفيه فقال دعهما فاني ادخلتهما طاهرين فمسح عليهما وعن
خديفة بن الحمار رضي الله عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال فتوضأ
ومسح على خفيه **و** كلا الحديثين يدل على جواز المسح على الخفين وقد تكررت
فيه الروايات ومن أشهرها رواية المغيرة ومن أصحها أيضا رواية جرير بن
عبد الله الجلي فتج الباء والجمع معار كان اصحاب عبد الله بن مسعود يجمعون
حديث جرير بن عبد الله لان اسلامه كان بعد نزول المائدة ومعنى هذا

الكلام ان آية المائدة ان كانت منقذة على المسيح على الحقيين كان حوار المسيح ثابتاً
من غير شبهة وان كان المسيح على الحقيين منقذاً كانت آية المائدة تقتضي خلاف ذلك
فيكون المسيح على الحقيين منسوخاً بما فلما رددنا الحال فوفقت الدلالة عند قوم ومثلاً
في حوار المسيح وقد نقل عن بعض الصحابة انه قال قد علمنا ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم مسح على الحقيين ولكن قبل المائدة او بعدها اشارة منه بهذا الاستسقاء
الى ما ذكرناه فلما جاء حديث جرير بن عبد الله مبيناً للمسيح بعد نزول المائدة
زال الاشكال وفي بعض الروايات الصريح بانه راي النبي صلى الله عليه وسلم
يسمح على الحقيين بعد نزول المائدة وهو اوضح من رواية من روى عن جرير
وهل سلمت الا بعد نزول المائدة وقد اشتهر حوار المسيح على الحقيين عند
علماء الشريعة حتى عد شعراً لأهل السنة ومكانة شعراً لأهل البدع
وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المغيرة دحماً فاني ادخلتهما طاهرين
استدرك به على اشتراط الطهارة في اللبس لحوار المسيح فانه عمل عدم نزعهما
بادخالهما طاهرين وذلك يقتضي ان ادخالهما غير طاهرين مقتضى للنزع
وقد استدرك به بعضهم على ان كمال الطهارة بينهما شرط حتى لو غسل احداهما
وادخلها الحف ثم غسل الاخرى وادخلها الحف لم يجز المسيح وفي هذا الاستدلال
عندنا ضعف اعني في دلالته على حكم هذه المسئلة فلا ينبغي ان يعبر بهذه
العبارة عن كون كل واحد منهما ادخلت طاهرة بل ربما يدعي انه ظاهرة
في ذلك وان الضمير في قوله ادخلتهما يقتضي تعليق الحكم بكل واحد منهما
نعم من روى فاني ادخلتهما طاهرين فقد تمسك برأيه هذا القائل من حيث ان قوله

ادخلتها يفتحي كل واحدة منها وقرئ طاهرين حال من كل واحدة
 منها فيصير التقدير ادخلت كل واحدة في حال طهارتها ردها ذلك انما يكون بكار
 الطهارة وهذا الاستدلال بهذه الرواية من هذا الوجه قد اثنائي
 في رواية من روي ادخلتها وهما طاهران وعلى كل حال فليس الاستدلال
 بذلك القوي جدا اللهم الا ان يثبت الي هذا دليل يدك على انه لا تحصل
 الطهارة لاحداها الا بكما الطهارة في جميع الاعضاء فحينئذ يكون
 ذلك الدليل مع هذا الحديث مستند القبول الغالب بعدم الجواز اعني
 ان يكون المجموع هو المستند فيكون هذا الحديث دليلا على اشتراط طهارة
 كل واحدة منها ويكون ذلك الدليل دالا على انها لا تطهر الا بكما الطهارة
 وتحصل من هذا المجموع حكم المسئلة المذكورة في عدم الجواز وفي حديث
 خديجة تصرع بجوارح المسيح عن حديث البراء وفي حديث صفوان بن عبيد
 بالعين الممثلة والسبب المشددة ما يفتحي جوان عن حديث الغايط وعن النور
 ايضا ومنعه عن الجنابة ٥

باب في المذي وغيره

الحديث الاول عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال كنت
 رجلا ممداء فاستحييت ان اسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لكان ابنه فامرت بالمفداد بن الاسود فسأله فقال يغسل ذكره وتوضأ
 وللبخاري اغسل ذكرك وتوضأ ولم يكلمه توضأ وانضح فخرجك ٥ المذي مفرغ
 الميم ساكن لزال المعجمة مخففا لياء هذا هو المشهور فيه وقيل فيه لغة

في جميع القول ان يقال
 كل ما في طهارة
 قدما على ما في طهارة

أُخْرَى هِيَ كَسْرُ الذَّالِ وَتَشْدِيدُ اللَّيَاءِ وَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنَ الذِّكْرِ عِنْدَ
الْإِنْبَاطِ وَقَوْلُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَثُرَ رَجُلًا مَذَّاءٌ هِيَ صِبْغَةٌ مِثْلُ لُغَةٍ عَلَى زُنَّةٍ
فَعَالٍ مِنَ الْمَذْيِ يُقَالُ مَذْيٌ مَذْيٌ وَمَذْيٌ مَذْيٌ وَفِي الْحَدِيثِ نَوَائِدُ **أَجْرُهَا**
اسْتِعْمَالُ الْأَدَبِ وَمَحَاسِنُ الْعَادَاتِ فِي تَرْكِ الْمَوَاجَهَةِ فِيمَا لَيْسَتْ حَيٌّ مِنْهُ عَرَفَا
وَالْحَيَاءُ تَغْيِيرُ وَابْتِكَارُ يَعْزُزُ لِلْإِنْسَانِ مِنْ خَوْفٍ مَا يَغَابِتُ بِهِ أَوْ يَذَمُّ عَلَيْهِ
كَذَا قِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ وَقَوْلُهُ فَاسْتَحْيَيْتُ هِيَ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ وَقَدْ يُقَالُ
اسْتَحْيَيْتُ وَثَانِيهَا وَجُوبُ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَذْيِ وَإِنَّهُ نَاقِضٌ لِلطَّهَارَةِ
الصَّغِيرَةِ وَثَالِثُهَا عَدَمُ دُجُوبِ الْغُسْلِ مِنْهُ وَرَابِعُهَا تَجَاسُّهُ
مِنْ حَيْثُ أَمَرَ بِغُسْلِ الذِّكْرِ مِنْهُ وَخَامِسُهَا اخْتَلَفُوا هَلْ يُغْسَلُ مِنْهُ الذِّكْرُ
كُلُّهُ أَوْ يَمْلَأُ الْجِمَاسَةَ فَقَطْ فَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يَقْتَصِرُ عَلَى حِلِّ الْجِمَاسَةِ وَعَمْدُ
طَائِفَةٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُ يُغْسَلُ مِنْهُ الذِّكْرُ كُلُّهُ تَسْكَابُطًا هَذَا قَوْلُهُ يُغْسَلُ ذِكْرُهُ
فَإِنْ اسْمُ الذِّكْرِ حَقِيقَةٌ فِي الْعَضْوِ كُلِّهِ وَبَنُو عَلِيٍّ هَذَا فَرَعًا وَهُوَ أَنَّهُ هَلْ يَجْنَحُ
الْيَنِيَّةُ فِي غَسْلِهِ فَذَكَرُوا قَوْلَيْنِ مِنْ حَيْثُ أَنَا إِذَا أَوْجِنَا عَلَى جَمِيعِ الذِّكْرِ
كَأَنَّ ذَلِكَ تَعَبُّدًا وَالطَّهَارَةُ التَّعْبُدِيَّةُ تَقْتَضِي الْيَنِيَّةَ كَالْوُضُوءِ وَإِنَّمَا عَدَكَ
الْجَمْهُورُ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْحَقِيقَةِ فِي الذِّكْرِ كُلِّهِ نَظَرًا مِنْهُمْ إِلَى الْمَعْنَى وَإِنْ الْمَوْجِبُ
لِلْغُسْلِ أَنَّهُ هُوَ خَرَجَ الْحَارِجُ وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْاِقْتِصَارَ عَلَى حِلِّهِ وَثَانِيهَا
قَدْ لَيْسَ ذِكْرُهُ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ سَلَسِ الْمَذْيِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّ عَلِيًّا
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَصَفَتْهُ بِأَنَّهُ كَانَ مَذَّاءً وَهُوَ الَّذِي يَكْثُرُ مِنْهُ الْمَذْيُ وَمَعَ ذَلِكَ
أَمَرَ بِالْوُضُوءِ وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ كَثُرَتْ قَدْ تَكُونُ عَلَى وَجْهِ الصَّحِيحَةِ

لغلبة الشهوة بحيث يمكن رفعه وقد يكون على وجه المرفوع لا يشترس
بحيث لا يمكن رفعه وليس في الحديث بيان صفة هذا الخارج على أي الوجهين
هو **وتابعها** المشهور في الرواية يغفل ذكره برفع اللام على
صيغة الاخبار وهو اشغاك لصيغة الاخبار بمعنى الامر واشغاك
الخبار بمعنى الامر جازا مجازا لما ثبت تركاؤه من معنى الاثبات للشيء
ولوروي يغفل ذكره بحذف اللام على حذف اللام الجارمة وانما عملا
فكان جازا عند بعضهم على ضعف ومبهم من منعه الا لضرورة لقول الشاعر
محمد تغدر نفسك كل نفس **وتابعها** وانصح فربك يرايه
الغسل هاهنا والله اعلم لانه المأمور به مبتدأ في الرواية الاخرى وكان
غسل الخاتمة المخلطة لا يدمنه ولا يكتفي فيها بالرش الذي هو دوران الغسل
والرواية وانصح بالحاء المهملة لا تعرف غيره ولوروي انصح بالحاء الكان اقرب
الى معنى الغسل فان النصح بالمعجمة اكثر من النصح بالهملة **وتابعها**
قد يمسك به او تمسك به في قول خبر الواحد من حيث ان عليا رضي الله عنه امر
الفراد بالسؤال ليعمل خبره والمراد بهذا ذكر صورة من الصور التي نزل على
قول خبر الواحد وهي فرد من افراد لا تحصى المحجة تقوم بجمعها لا يفرد معين
منها فانه لو اشترى بفرد معين كان ذلك اثباتا للشيء نفسه وهو محال وانما ذكر
صورة مخصوصة للتبيين على امثال الالاكتفاء بما فليعلم ذلك فانه مما اشهد على
بعض العلماء حيث اشهدوا بآحاد وقيل اثبت خبر الواحد بخبر الواحد وجوابه
ما ذكرناه وقع هذا فالا شدد لال عني لا يتم بهذه الرواية وامثالها يجوز ان يكون

المفرد نال الرسول صلى الله عليه وسلم عن المذي يحضه على فسخه على الجواب
فلا يكون من باب قول خبر الواحد وليس من ضرورة كونه سبيل عن المذي يحضه
علي رضي الله عنه ان يذكر انه هو السائل نعم ان وجدت رواية تصرح ان عليا
اخذ هذا العلم عن المفرد فبينه الحجة **وعاشرها** قد يؤخذ من قوله في
الزيارات نوضا وانصح فرجل خوارنا خير الاستنجاء عن الوضوء وقد صرح به
بعضهم وذهب في قوله نوضا واعتل ذلك ان فيه دليلا على ان الاستنجاء يجوز
ان يقع بعد الوضوء وان الوضوء لا يفسد بناخير الاستنجاء عنه وهذا يوقف على
القول بان الاول للترتيب وهو مذاهب ضعيفة ليعلم بانه لا يفسد الوضوء بناخير
الاستنجاء اذا كان الاستنجاء بما يلزم من انتفاض الطهارة **وحادي**
عشرها اختلفوا في انه هل تجزئ في المذي الانتصار على الاحجار والصحيح انه لا
يجزئ دليله امره عليه السلام بفعل الذكر منه فان طاهره تعين الغسل
والمعنى لا يتبع الامتنان الا به **وثاني عشرها** الفرج هنا هو الذكر
والصيفة لها وضعا لغوي وعرفي فاما اللغوي فهو ما خوذ من الانفراج
فعل هذا يدخل فيه الدبر ويكنى عنه انتفاض الطهارة بمسه لدخوله تحت
قوله من مس فرجه فليتوضأ اما العرفي فالغالب استعماله في الغسل
من الرجل والمرأة والشا فبينة رحمهم الله استدلوا في انتفاض الوضوء بمس
الدبر بالحدث هو قوله من مس فرجه فيحمل ان يكون ذلك لانه لم يثبت في ذلك
عند المتقدمين عرف مخالف الوضع ويحمل ان يكون ذلك لانه من تقديم الوضع اللغوي
على الاستعمال العرفي **الحديث الثاني** عن عباد بن عمار عن عبد الله بن زيد

ابن عاصم المازني قال شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل اليه انه يجد
الشيء في الصلاة قال لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا ان الشيء المسمار
اليه هو الحركة التي يظن انها حدثت والحديث اصل في اعمال الاصل وطرح
الشك وكان العلماء متفقون على العمل بهذه القاعدة لكنهم مختلفون في كيفية
استعمالها مثاله هذه المسئلة التي ذكر عليها الحديث وهي من شك في الحدث
بعد سبق الطهارة والسأغي رحمه الله عمل الاصل السابق وهذا الطهارة واطرح
الشك الطاري واما الصلاة في هذه الحالة ومالك رحمه الله منع من الصلاة
مع الشك في بقاء الطهارة وكأنه عمل الاصل الاول وهو ترتب الصلاة في
الذمة ورأي ان لا يزال الا بطهارة مشقة وهذا الحديث ظاهر في اعمال الطهارة
الاولى واطراح الشك والفايلون بهذا اختلفوا فالسأغي رحمه الله اطرح الشك
مطلقا وبعض اصحاب مالك اطرحه بشرط ان يكون في الصلاة وهذا له وجه
فان القاعدة ان تردد النص اذا وجد فيه معنى يمكن ان يكون مغبرا في الحكم
فالاصل يقتضي عناية وعدم اطرأه وهذا الحديث يدل على اطرأه الشك
اذا وجد في الصلاة وكونه موجودا في الصلاة معنى يمكن ان يكون مغبرا فان الدخول
في الصلاة مانع من ابطالها على ما اقتضاه قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم
فصار صحة الصلاة اضلا شائعا على حالة الشك ما منع من الابطال ولا يلزم
من الغاء الشك مع وجود المانع من عناية الغاوة مع عدم المانع وصحة العمل
ظاهر معنى بياض عدم الالتفات الى الشك يمكن عناية فلا ينبغي الغاوة
ومن اصحاب مالك من قيد هذا الحكم اعني اطرأه الشك بقيد اخر وهو ان يكون

عيسى بن يحيى والنعماني بن خديشة هربتا عن النبي صلى الله عليه وسلم والآخر جنداً حراً لم ي
رئيه بهنياً فاشتكاه عليه اخرج منه شيء الا انما خرج من المسجد حتى يسمع صوتاً او يجد ريحاً
وهذا الذي ذكرناه بالاطاعة عندنا

الشك في سبب حاضره كما في الحديث حتى لو شك في تقدم الحديث على رفته الحاضر
لم يتج له الصلاة وهذا ما خذ ما ذكرناه من أن مورد النص ينبغي اعتباراً وصانه
التي يمكن اعتبارها ومورد النص اشتمل على هذا النص وهو لو أنه شك في سبب
حاضر فلا يلحق به ما ليس في معناه من الشك في سبب مقدم إلا أن هذا القول
أضعف قليلاً من الأول لأن صحة العمل ظاهر وانعقاد الصلاة مانع مناسبت
لأطراح الشك وأما كون السبب جزءاً مما غير مناسبتاً مما مناسبتاً نسبة
ضعيفة والذي يمكن أن يترتب قول هذا القائل أن يري أن الأصل الأول وهو ترتيب
الصلاة في رفته معقول به فلا يخرج عنه إلا فيما ورد فيه النص وما بقي يعلم فيه
بالأصل ولا يحتاج في المحل الذي خرج عن الأصل بالنص إلى مناسبتة كما في صور
كثيرة عمل فيها العلماء هذا العمل اعني أنهم اقتضوا على مورد النص إذا خرج
عن الأصل أو القياس من غير اعتبار مناسبتة والسبب فيه أن أعمال النص
في مورد لا بد منه والعمل بالأصل أو القياس لم يطرد مشتملاً لا يخرج عنه
الاعتدال الضرورة ولا ضرورة فيما زاد على مورد النص ولا يسيل إلى انبطال النص
في مورد سوائ كان مناسبتاً أو لم يكن وهذا يحتاج إلى القاء وصف كونه صلاة
ويمكن هذا القائل ذلك بوجهين أحدهما أن يكون هذا القائل نظراً إلى ما في بعض
الروايات وهو أن يكون الشك لمن هو في المسجد وكونه في المسجد أعظم من كونه في
الصلاة فيأخذ من هذا القائل ذلك القيد الذي غلبه القائل الآخر وهو كونه في
الصلاة ربيعي كونه شكاً في سبب ناجز إلا أن القائل الأول له أن عمل كونه في المسجد
على كونه في الصلاة فإن الحضور في المسجد لا يلزم للصلاة فقد يلزمه فيعتبر به عنها

معناه

وهذا وإن كان مجازاً إلا أنه يقوي إذا اعتبر الحديث مكان حديثاً واحداً مخرجه
من جهة واحدة فحينئذ قد يكون ذلك الاختلاف خلافاً في عبارة الراوي فيقتضيه
أحد اللفظين بالإحتمال ويترجع إلى المراد كونه في الصلاة المشايخي وهو
أقوى من الأولين ما ورد في الحديث أن الشيطان يفتن بين النبي الرجل وهذا
معنى يقتضي مناسبة السبب الحاضر لا لغاء الشك وإنما اردنا هذه المباحث
ليتلخ الناظر ما أخذ العلماء في أقوالهم فيرى ما ينبغي ترجيحه فيرجحه وما
ينبغي الغاؤه فيبلغه والشايعي رحمه الله الغي الفيد من معاني كونه في صلاة
أو كونه في سبب آخر واعتبر أصل الطهارة والله أعلم **الحديث الثالث**
عن أم فليس ينتج من الاستدلال رضي الله عنها أنها أتت ابنها صغيراً لم يأكل الطعام
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال
علي ثوبه فدعاهما فنضجه علي ثوبه ولم يغسله وحديث عائشة رضي الله عنها
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتني بصبي فقال علي ثوبه فدعاهما فاتبته آياه
ولم يغسله ثوبه ولم يغسله **الكلام على ذلك** اختلف العلماء في ثوب
الصبي الذي لم يطعم الطعام في موضعين أحدهما طهارته أو نجاسته ولا تردني
قول الشافعي وأصحابه في أنه نجس والغالبون بالنجاسة اختلفوا في طهارته هل
يتوقف على الغسل أو لا ومذهب الشافعي رحمه الله أنه لا يتوقف على الغسل
ويكفي فيه النضج والرش ومذهب مالك وإبي حنيفة أنه يغسل لغيب الحديث
ظاهر في الاكتفاء بالنضج وعدم الغسل لا سيما قولها ولم يغسله والذي اختلفوا
عنه أنبعوا الفلاس على سائر النجاسات وأولوا الحديث وقولها ولم يغسله

عَلَامًا لَعَالِيهِ كَغَيْرِهِ وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ يَقَاضِيهِ هَذَا
الظَّاهِرُ وَبَعْدَهُ أَيْضًا مَا رَدَّ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مِنَ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ بَوْلِ الصَّبِيِّ
وَالصَّبِيَّةِ فَإِنَّ الْمَوْجِبِينَ لِلْعَلَلِ لَا يَفْرُقُونَ بَيْنَهُمَا وَلَمَّا فُرِّقَ فِي الْحَدِيثِ بَيْنَ النُّفْخِ
فِي الصَّبِيِّ وَالْعَلَلِ فِي الصَّبِيَّةِ كَانَ ذَلِكَ قَوِيًّا لِأَنَّ النُّفْخَ غَيْرَ الْعَلَلِ لِأَنَّهُمَا لَا
ذَلِكَ عَلَى قَرِيبٍ مِنْ بَوَائِلِهِمُ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَنْ مَا يُفْعَلُ فِي بَوْلِ الصَّبِيَّةِ أَيْضًا مَا يُفْعَلُ
فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ فَسَمَّى الْأَبْلَغُ غَلَاً وَالْخَفْضُ نَحْضًا وَاعْتَلَّ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا بِأَنَّ بَوْلَ
الصَّبِيِّ يَتَّبِعُ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ وَبَوْلُ الصَّبِيَّةِ يَتَّبِعُ مُنْتَشِرًا فَحْتَاجُ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ فِي
مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ وَرَبَّمَا حَمَلَ بَعْضُهُمْ لَفْظَةَ النُّفْخِ فِي
بَوْلِ الصَّبِيِّ عَلَى الْعَلَلِ وَتَأَيَّدَ مَا فِي الْحَدِيثِ مِنْ ذِكْرِ مَدْرَسَةٍ يَنْفُخُ الْيَمْرُجَانِيَّةَ
وَهَذَا أَوْجَهُ لَوْ جُهِزَ لِحَدِّثِهَا قَوْلُهَا وَلَمْ يَفْعَلْهُ الثَّانِي التَّفْرِيقَةَ بَيْنَ بَوْلِ
الصَّبِيِّ وَالصَّبِيَّةِ وَالنَّارِ يُدَلُّ عَنْهُمْ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ وَكَثُرَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ
رَحِمَهُمُ اللَّهُ النُّفْخَ أَوْ الرُّشْمَ الْمَذْكُورَ فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ فَعَالٌ وَمَعْنَى الرُّشْمِ أَنْ يَغْلِبَ
عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ مَا يُغْلِبُهُ يَحِثُّ لَوْ كَانَ بِذَلِكَ الْبَوْلُ بَاسَةً أُخْرَى وَعَصَرَ التَّوْبَ
كَانَ يَحْكُمُ بِطَهَارَتِهِ وَالصَّبِيُّ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ مَحْمُولٌ عَلَى الذَّكَرِ وَفِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ
فِي الصَّبِيَّةِ خِلَافٌ وَالْمَذْهَبُ رَجُوبُ الْعَلَلِ لِلْحَدِيثِ الْفَارِقِ بَيْنَ بَوْلِ الصَّبِيَّةِ
وَالصَّبِيِّ وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي الْمَعْنَى فِي التَّفْرِيقَةِ بَيْنَهُمَا وَجُوهٌ مِنْهَا مَا هُوَ رَجُوبٌ جَدًّا إِلَّا
يَسْتَحْتَجُّ أَنْ يُذَكَّرَ وَأَقْوَى مِنْ ذَلِكَ مَا قِيلَ أَنَّ النُّفْسَ أَعْلَى الذَّكَرِ بِالذَّكَرِ مِنْهَا بِالْإِنَاثِ
فَيَكْتَرُ حَمْلُ الذَّكَرِ يَنْسَبُ التَّخْفِيفُ بِالْإِنْفَاءِ بِالنُّفْخِ وَنَعَا لِلْبَعْدِ وَالْخُرُجِ بِخِلَافِ
الْإِنَاثِ فَإِنَّ هَذَا الْمَعْنَى قَلِيلٌ فَمِنْ يَجْرِي عَلَى الْغِيَاثِ فِي عَمَلِ الْبَاسَةِ وَقَدْ

اشدرك بغفر المايكة بهذا الحديث على ان الغسل لا يند فيه من امر زايد
على مجرد اتصال الماء من جهة قولوا ولم يغسله مع كونه ائبعة ماء ٥

الحديث الرابع عن ابن مسعود رضي الله عنه قال جاء اعرابي

فقال في طائفة المسجد فرجه الناس فيها هم النبي صلى الله عليه وسلم فلما قفي
بوله امر النبي صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فاهريق عليه ٥ الاعرابي

منسوب الى الاعراب وهم سكان البوادي وقعت النسبة الي الجميع دون

الواحد فقل لانه جري مجري الغيلة كما ناز رقيق لانه نسب الي الواحد وهو عزير

لغير عزي فيستببه المعني فان العزي كل من هو من ولد اسمعيل عليه السلام

سواء كان سلبا بالبادية او بالعري وهذا غير المعني الاول وزجر الناس له

من باب المداورة الى انكار المنكر عند من تعتقه منكرا وفيه تزييه المسجد

عن الانجاش كلا واني النبي صلى الله عليه وسلم للناس عن رجة لانه اذا قطع

عليه البول ادي الي ضرر بنيته والمفنة التي حصلت ببوله قد وقعت

فلا يصم اليها مفنة اخرى وهي ضرر بنيته وايضا فانه اذا جرم مع جهله

الذي ظهر منه قد يورد الي نجس مكان اخر من المسجد يترشش البول بخلاف

ما اذا ترك حق يعبر فان الرشاش لا يتشش وفي هذا الابانة عن جيل اخلاق

رسول الله صلى الله عليه وسلم ولطفه ورفقه بالجاهل والذنوب يفتح الذال

لنو

يَكُونُ سَبْعَةً أَمْثَالَ الْبُولِ وَاسْتَدْرَجَ بِالْحَدِيثِ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ يَكْتَفِي بِإِنْفَاضِ الْمَاءِ
وَلَا يَشْتَرَطُ نَقْلُ التُّرَابِ مِنَ الْمَكَانِ بَعْدَ ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِهِ وَوَجَّهَ اسْتِدْرَاجًا
بِذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَزِدْ عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا مَرَّ بِنَقْلِ التُّرَابِ
وَبِظَاهِرِ ذَلِكَ الْإِكْتِفَاءُ بِصَبِّ الْمَاءِ فَإِنَّهُ لَوْ جَبَّ لَذُكِرَ وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ
ذِكْرُ الْأَمْرِ بِنَقْلِ التُّرَابِ وَلَكِنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهِ وَإِذَا فَلَوْ كَانَ نَقْلُ التُّرَابِ رَاجِيًا
فِي التَّطَهِيرِ لَكُنْتُمْ بِهِ فَإِنَّ الْأَمْرَ بِصَبِّ الْمَاءِ جَنَائِزٌ يَكُونُ زِيَادَةً تَكْلِيفٍ
وَتَعَبٍ مِنْ غَيْرِ مَنْفَعَةٍ تَعُودُ إِلَى الْمَقْصُودِ وَهُوَ تَطْهِيرُ الْأَرْضِ **الْحَدِيثُ**
الْخَامِسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْفِطْرَةُ خَمْسُ الْخَنَازِرِ وَالْإِسْتِحْدَادُ وَقَعْرُ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمُ
الْأُظْفَارِ وَتَقْلِيمُ الْأَبْطَاطِ ٥ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ التَّيْمِيُّ
الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْقَرَارِ فِي كِتَابِ تَفْسِيرِ غَرِيبِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الْفِطْرَةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ
تَنْصَرِفُ عَلَى رَجْوٍ أَذْكَرُهَا لِيَرُدَّ هَذَا إِلَى أَوَّلِهَا بِوَاحِدٍ فَاحْدَفَ فِطْرًا اللَّهُ
الْحَلْقَ فِطْرَةً أُنْشِأَهُ وَاللَّهُ فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَيْ خَالِقُهَا وَالْفِطْرَةُ
الْجِلْمَةُ الَّتِي خَلَقَ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا وَجَبَلَهُمْ عَلَى فِعْلِهَا وَفِي الْحَدِيثِ كُلُّ مَوْلُودٍ
يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فِطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا
خَلَقَهُ لَهُمْ وَقِيلَ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَى الْفِطْرَةِ أَيْ عَلَى الْإِقْرَارِ بِاللَّهِ الَّذِي كَانَ اقْتَرَبَهُ لَمَّا
أَخْرَجَهُ مِنْ طَهْرٍ آدَمَ وَالْفِطْرَةُ زَكَاةُ الْفِطْرِ وَادْوَالِ الْوُجُوهِ بِأَذْكَرُهَا أَنْ تَكُونَ الْفِطْرَةُ
مَا جَبَلَ اللَّهُ الْخَلْقَ عَلَيْهِ وَجَبَلَ طَبَاعَتَهُمْ عَلَى فِعْلِهِ وَهِيَ كَرَاهَةُ مَا فِي جَدِّهِ تَمَاهُؤُ
لَيْسَ مِنْ زِينَتِهِ وَقَالَ غَيْرُ الْقَرَارِ الْفِطْرَةُ السُّنَّةُ وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ فِي هَذِهِ

الرواية الفطرية خمس قد وردت في رواية أخرى خمس من الفطرة وبين
 اللفظين تفاوت ظاهر فان الاول ظاهر الحصر كما يقال العالم في البلد
 زيد الا ان الحصر في مثل هذه اشارة يكون حقيقيا وانه يكون مجاريا فالحقيقي
 مثاله ما ذكرناه من قولنا العالم في البلد زيد الا لم يكن فيها غيره ومن
 المجاز الدين النصيحة كانه يؤولع في النصيحة الى ان جعل الدين اياها
 وان كان في الدين حصال اخرى غيرها واذا ثبت في الرواية الاخرى عدم الحصر
 اعني قوله عليه السلام خمس من الفطرة وجب ازالة هذه الرواية عن
 ظاهرها المفتني للحصر وقد رد في بعض الروايات الصحيحة ايضا عشرة
 من الفطرة وذلك اصرح في عدم الحصر وانصر على ذلك والختان ما ينبغي
 اليه القطع من الصبي والجارية يقال ختن الصبي ختنه وختنه بكسر الهمزة
 وضمة هاء ختنها سكان النساء والاستخذاد استنفعال من الحديد وهو ازالة شعر
 العانة بالحديد اما ازالته بغير ذلك كالشفة والنورة فهو محصل للفصول
 لكن السنة الاول الذي دل عليه لفظ الحديث وقص الشارب مطلق ينطلق
 على احفائه وعلى ما دون ذلك واستحيت بعض العلماء ازالة ما زاد على الشفة
 وفشروا به قوله احفوا الشارب وقوم يرون انها كها وزواا شعرها
 ويفشرون به احفاء فان اللفظة تدل على الاستقصاء ومنه احفا المسئلة
 وقد وردت في بعض الروايات انهم كوا الشارب والاضل في قص الشارب
 واحفائها وجهان احدهما مخالفة زي الاعاجير وقد وردت هذه اللفظة
 موصوفة في الصحيح حيث قال خالفوا الجوس والثاني ان زوالها عن مدخل

ما

الطعام والشراب يبلغ في النظافة وانته من رطوبة الطعام وتقليم الاظفار
قطع ما طال عن الحزم منها يقال قلم اظفان تقيلمها المعروف فيه التشديد
كافلتنا والقائمة ما يقطع من الظفر وفي ذلك معينا ان جدها تحبش
الهيئة والزينة وازالة القباحة في طول الاظفار والثاني انه اقرب الي
تحصيل الطهارة الشرعية على اكمل الوجوه لما عناه يحصل تحنها من
الوسخ المانع من وصول الماء الي البشرة وهذا على قسمين احدهما ان لا
يخرج طولها عن العادة خروجا يتنافى هذا الذي نشرنا الي انه اقرب
الي تحصيل الطهارة الشرعية على اكمل الوجوه فانه اذا لم يخرج طولها
عن العادة يعنى عما يتعلق بها من يسير الوسخ واما اذا زاد على المعتاد
فما يتعلق بها من الوسخ مانع من حصول الطهارة وقد ورد في بعض الاحاديث
الاشارة الي هذا المعنى ونف الا باطالة ما بينت عليها من شعر هذا
الوجه اعني الشف وقديم مقامه ما يؤدي الي المقصود الا ان استعمال
ما دلت عليه السنة اولي وقد فرق لفظ الحديث بين ازالة شعر العانة
وازالة شعر الابط فذكر في الاول الاستحذاء وفي الثاني الشف وذلك
بما يدل على رعاية هاتين الهيئتين في محليهما ولعل السبب فيه ان الشعر
يخلعه يقوي اصله ويغلظ جرمه ولهذا يصفه اطباء تكثر ارجل الشعير
في المواضع التي تزداد قوتها فيها والابط اذا اخرج في الشعر وغلظ جرمه كان
افوح للرائحة الكريهة المؤذية لمن يقاربها فاسب ان يسير فيه الشف المضعف
لاصله المغلل للرائحة الكريهة واما العانة فلا يظهر فيها من الرائحة الكريهة

مَا يَطْهَرُ فِي الْإِبْطَرِ الْمَعْنَى الْمَقْضِي لِلشَّيْءِ وَرُجْعُ إِلَى الْأَسْتِحْدَادِ لِأَنَّهُ
 الْيَسْرُ وَأَخْفَى عَلَى الْإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِ مُعَارَضٍ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِ
 الْحَتَانِ مِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَهُ وَهُوَ أَشْأَنْ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ سُنَّةً وَهُوَ
 مَكْلُوكٌ وَالْأَشْرَاحُ بِهِ وَمَنْ فَسَّرَ الْفِطْرَةَ بِالسُّنَّةِ فَقَدْ شَطَطَ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي
 كَوْنِهِ غَيْرَ وَاجِبٍ لَوْ جُهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّ السُّنَّةَ تَذَكُّرٌ فِي مَقَابِلَةِ الْوَاجِبِ وَضَعُ
 اصْطِلَاحِي لِأَهْلِ الْفِقْهِ وَالْوَضْعُ اللَّغَوِيُّ غَيْرُهُ وَهُوَ الطَّرِيقَةُ وَلَمْ يَتَّبِعْ
 اسْتِمْرَارَ اسْتِعْمَالِهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى فِي كَلَامِ صَاحِبِ الشَّرْعِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِذَا
 لَمْ يَتَّبِعْ اسْتِمْرَارَهُ فِي كَلَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَتَّبِعْ حَمْلَ لَفْظِهِ عَلَيْهِ وَالظُّرْفُ
 الَّتِي تَبْسَعُهَا الْخَلَفِيُّونَ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا وَمَا قَارَبَهُ أَنْ يُقَالَ إِذَا بَتَّ اسْتِعْمَالُهُ
 فِي هَذَا الْمَعْنَى فَتَدْعِي أَنَّهُ كَانَ مُسْتَعْمَلًا قَبْلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْوَضْعُ غَيْرَهُ
 فَمَا سَبَقَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَغَيَّرَ إِلَى هَذَا الْوَضْعِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ تَغْيِيرِهِ وَهَذَا
 كَلَامٌ ظَرِيفٌ وَتَصَرُّفٌ غَرِيبٌ قَدْ تَبَادَرَا إِلَى انْكَارِهِ وَيُقَالُ الْأَصْلُ اسْتِمْرَارُ
 الْوَاقِعِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي إِلَى هَذَا الزَّمَانِ أَمَا أَنْ يُقَالَ الْأَصْلُ انْعِطَافُ الْوَاقِعِ
 فِي هَذَا الزَّمَانِ عَلَى الزَّمَنِ الْمَاضِي فَلَا يَكُنْ جَوَابُهُ مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ هَذَا
 الْوَضْعُ ثَابِتٌ فَإِنْ كَانَ هُوَ الَّذِي رَفَعَ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي فَهُوَ الْمَطْلُوبُ وَإِنْ لَمْ
 يَكُنْ فَالْوَاقِعُ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي غَيْرُهُ جَيِّدٌ وَقَدْ تَغَيَّرَ وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّغْيِيرِ
 لِمَا دَفَعَ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي فَعَادَ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ الْأَصْلُ اسْتِصْحَابُ الْحَالِ فِي الزَّمَنِ
 الْمَاضِي وَهَذَا وَإِنْ كَانَ طَرِيقًا كَمَا ذَكَرْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ طَرِيقٌ جَدَلٌ لَا جَلْدَ وَالْجَدَلُ
 فِي طَرِيقِ التَّحْقِيقِ سَالِكٌ عَلَى مَحْجَةِ مَضِيقٍ وَأَمَّا نَصْفُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ إِذَا ظَهَرَ

وَإِسْمَانِ فِي
 نَهْجِهِ وَالْأَمْرُ
 عَلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ
 مَعْنَى الْوَاجِبِ

لَنَا تَغْيِيرُ التَّوَضُّعِ ظَنًّا فَمَا إِذَا اسْتَوَى الْأَمْرَانِ فَلَا بَأْسَ وَأَمَّا الِاسْتِدْلَالُ بِالْاِقْتِرَانِ
فَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ فِي هَذَا الْمَكَانِ قَوِيٌّ لِأَنَّهُ لَفْظَةٌ الْفِطْنَةُ لَفْظَةٌ وَاحِدَةٌ اسْتَعْمَلَتْ
فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ فَلَوْ افترقت في الحكم أَعْنِي أَنْ تَسْتَعْمَلَ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ
لَا فَاغَةَ الْوُجُوبِ وَفِي بَعْضٍ لَا فَاغَةَ النَّدْبِ لَزِمَ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ فِي مَعْنَيْنِ
مُخْتَلِفَيْنِ وَفِيهِمَا عَرُفٌ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ وَأَمَّا تَضَعُفُ دَلَالَةِ الْاِقْتِرَانِ ضَعْفًا
إِذَا اسْتَقَلَّتِ الْجُمْلَةُ فِي الْكَلَامِ وَلَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ فِي مَعْنَيْنِ
كَأَجَابِ فِي الْحَدِيثِ لَا يَبُولُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ حَيْثُ
اسْتَدْرَكَهُ بَعْضُ الْقَهَّاءِ عَلَى أَنْ اغْتَسَلَ الْجَنْبِ فِي الْمَاءِ يَفِيدُهُ لِكُونِهِ مَقْرُونًا
بِالنَّبِيِّ عَنِ الْبَوْلِ فِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ۝

بَابُ الْحَنَابَةِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَهِ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ
وَهُوَ جُنْبٌ فَأَخْفَسَتْ مِنْهُ فَذَهَبَتْ فَأَغْتَسَلَتْ ثُمَّ جِئْتُ فَقَالَ ابْنَ كَثِيرٍ يَا أَبَا
هُرَيْرَةَ قَالَ كُنْتُ جُنْبًا فَكَلِمَتُهُ أَنْ أَجَالَ شُكُّ وَأَنَا عَلَى عَيْرِ طَهَارَةٍ فَقَالَ سُبْحَانَ
اللَّهِ أَنْ الْمُؤْمِنَ لَا يَجْسُرُ ۝ الْحَنَابَةُ دَالَةٌ عَلَى مَعْنَى الْبُعْدِ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى
وَالْجَارُ الْجَنْبِ وَعَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَمَّا سَمِيَّ جُنْبًا مِنَ الْمُخَالَطَةِ وَرَبِّ
كَلَامِ الْعَرَبِ اجْتَبَ الرَّجُلُ إِذَا خَالَطَ امْرَأَتَهُ قَالَ بَعْضُهُمْ وَكَانَ هَذَا صَدْرَ الْمَعْنَى
الْأَوَّلِ كَانَهُ مِنَ الْقُرْبِ مِنْهَا وَهَذَا لَا يَلِيزُ فَإِنْ خَالَطَهَا مُؤَدِّيَةً إِلَى الْجَنَابَةِ الَّتِي
مَعْنَاهَا الْبُعْدُ عَلَى مَا قَدَّمَ نَاهِ وَقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَخْفَسَتْ مِنْهُ الْأَخْفَاسُ
الْانْقِبَاضُ وَالرَّجُوعُ وَمَا قَارَبَ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْنَى يُقَالُ خَشَّ لَارْمًا وَمُعَدِّيًا

ظ
لِجُنْبِهِ

فمن لا يؤمن بما جاء في الحديث في الشيطان فإذا ذكر الله خنس ومن المتعدي
مما جاء في الحديث وخنس إياه أي قبضاً وقيل أنه يقال خنسه في المتعدي
زكاة صاحب جميع البحرين وقد روي في هذه اللفظة فأنجست منه بالجيم
من الإنجاس وهذا الاندفاع أي اندفع عنه ويؤيد قوله في حديث آخر قوله
فأنسلت منه وروى في هذه اللفظة أيضاً فأنجست منه من الخس الذي هو
النقص وقد استبعدت هذه الرواية ووجهت على بعدها بانه اعتقد نقصان
نفسه بخبايته عن مجالس رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مصاحبه لا عقابه
بجاسه نفسه هذا أو معناه وقوله كُنتُ جنباً أي ذاك جنة وهذه اللفظة
نقع على الواحد المذكور والموت والاثني والجمع بلفظ واحد قال الله تعالى
في الجمع وإن كنتم جنباً فاطهروا ذلك بعض أرواح النبي صلى الله عليه وسلم
إني كنت جنباً وقد يقال جنبان وجنود وأجاب وقوله فكبرهت أن أجالسك
وأنا على غير طهارة يقتضي استحباب الطهارة في ملازمة الأمور العظيمة التي
قد رآك
صلى الله عليه وسلم إنما رد ذلك لأن الطهارة لم يترك بقوله أن المؤمن لا يجس
لأرد المأول عليه لفظ أبي هريرة من استحباب الطهارة لملازمة صلى الله عليه
وسلم وقوله سبحانه الله تعجب من اعتقاد أبي هريرة للنجس من الجنابة وقوله إن
المؤمن لا يجس يقال نجس ونجس بالفتح والضم وقد استدل بالحديث
على طهارة الميت من بني آدم وهي مسألة تختلف فيها والحديث ذكره بطريقه على المؤمن
أنه لا يجس منهم من خسر هذه القضية بالمؤمن والمشهور النعيم وبعض الظاهر
يرى أن المشرك نجس في حال حياته أخذ بظاهر قوله تعالى إنما المشركون نجس ويقال

للشيء انه نجس معنى ان عينه نجسة وثقال فيه انه نجس معنى انه منجس
باصابة النجاسة له وجب ان يحمل على المعنى الاول وهو ان عينه لا تصير نجسة
لانه يمكن ان يتنجس باصابة النجاسة فلا ينفى ذلك وقد اختلف الفقهاء في ان الثوب
اذا اصابته نجاسة هل يكون نجسا ام لا فمنهم من ذهب الى انه نجس وان اتصل بالنجس
بالطاهر وتوجب النجاسة الطاهر ومنهم من ذهب الى ان الثوب طاهر في نفسه
وانما ينعى استنصاحه في الصلاة لمجاورة النجاسة فلهذا القائلان يقول ذلك
الحديث على ان المؤمن لا ينجس ومقتضاه ان بدنه لا يتصف بالنجاسة وهذا يدخل
تحت حالة ملائكة النجاسة له فيكون طاهرا واذا ثبت ذلك في البدن ثبت في
الثوب لانه لا ينفك بالفرق او يقول البدن اذا اصابته النجاسة من مواضع النزاع
وقد دل الحديث على انه غير نجس وعلى ما قدمناه من ان الواجب حمل على نجاسة
الغير يحصل الجواب عن هذا الكلام وقيد عني ان قولنا الشيء نجس حقيقة في
نجاسة العين فيبقى ظاهر الحديث دالا على ان عين المؤمن لا ينجس فيخرج عن حالة النجس
التي هي محل الخلاف **الحديث الثاني** عن عائشة رضي الله عنها
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة غسل رجليه
ويديه ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم اغتسل ثم يخلل يديه شجرة حتى اذا طهر
قد اروي بشرته افاض عليه الماء ثلاث مرات ثم غسل ما بين يديه وكانت
تقول كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اداء واحد تغتفر منه جميعا
وعن يميونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت وضع رسول الله
صلى الله عليه وسلم وضوء الجنابة فالتفت يمينه فلي يكره مرتين وثلاثا غسل

ثم غسل فرجه ثم ضرب يده بالأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثاً ثم مضى
واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم أقام على رأسه الماء ثم غسل جثته
ثم نحي فغسل رجله فابتنه بخزفة فلم يزد لها فجعل ينفض الماء بيده
الكلام على حديث عائشة من وجوه **أحدها** قوله كان إذا اغتسل
من الجنابة يحمل أن يكون من باب التعبد بالفعل عن إرادة الفعل كما في قوله
تعالى فإذا فرأت القرآن فاستعذ بالله وحمل أن يكون قولها اغتسل شرع في
الفعل فانه يقال فعل إذا فرغ وفعل إذا شرع فإذا حملنا اغتسل على شرع
صح ذلك لأنه يمكن أن يكون الشرع وقتاً للبداة بفعل اليدين وهذا خلاف
قوله تعالى فإذا فرأت القرآن فاستعذ بالله فانه لا يمكن أن يكون وقت الشرع
في المرأة هو وقت الاستعاذة **الوجه الثاني** يقال كان يفعل
كذا بمعنى أنه تكرر منه فعله وكان عادته كاتقار كان فلان يفر إلى صيق
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وقد استعمل كان
لإيمانه بجر الفعل ورتوع الفعل دون الدلالة على التكرار والاول أكثر في
الاستعمال وعليه ينبغي حمل الحديث وقوله عائشة رضي الله عنها كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل **الوجه الثالث** قد نطوا الجنابة
على المعنى الجملي الذي ينشأ عن التقاء الجنابين والانهزال وقولها من الجنابة
في معنى السببية مجازاً عن ابتداء الغاية من حيث أن السبب مقدر المسبب
ومشابه **الوجه الرابع** قولها غسل يديه هذا الفعل قبل ادخال
اليدين في الإناء وقد بين في المصحاح في رواية سفين بن عيينة عن هشام

يسغى

ابن عمر عن ابيه عن عائشة **الوجه الخامس** قولها وضوءا وضوءا
 للصلاة فيضي اشجابا بقديم الغل لا غطاء الوضوء في ابتداء الغسل ولا شك
 في ذلك نعم يقع البحث في ان هذا الغل لا غطاء الوضوء بل هو وضوء حقيقة
 يكتفى به عن غل هذه الاعضاء للجناية فان موجب الطهارة من النسبة الى
 هذه الاعضاء واحد اذ يقال ان غل هذه الاعضاء انما هو عن الجناية وانما قدمت
 على بقية الجسد تكريما لها وتثريفا وتيسيرا لعلها عن الوضوء باندراج
 الطهارة الصغرى تحت الكبرى فقد يقرر قائل قوله وضوء للصلاة صدق
 مشبه به تقديم وضوءا مثل وضوء للصلاة فيلزم من ذلك ان تكون هذه
 الاعضاء مغسولة عن الجناية لانها لو كانت مغسولة للوضوء حقيقة
 لكان قد توفى عن الوضوء للصلاة فلا يصح التشبيه لانه يقتضي تعار
 المشبه والمثبه به فاذا جعلناها مغسولة للجناية صح التعاير وكان
 التشبيه في الصورة الظاهرة وجوابه بعد تسليم كونه صدرا مشبها به من وجهين
 احدهما ان يكون شبه الوضوء الواقع في ابتداء غسل الجناية بالوضوء للصلاة في غير
 غسل الجناية والوضوء بقيد كونه في غسل الجناية معاير للوضوء بقيد كونه خارج
 غسل الجناية فيحصل التعاير الذي يقتضي صحة التشبيه ولا يلزم منه عدم كونه وضوءا
 للصلاة حقيقة الثاني لما كان وضوء الصلاة له صورة مغنوية ذهنية شبه هذا
 الفرد الذي وقع في الخارج بذلك المعلوم في الذهن كانه ثيان اذ وقع في الخارج
 ما يطابق الصورة الذهنية للوضوء للصلاة **الوجه السادس**
 قولها تجلد يديه شعر الخليل هذا اذ خال اصابع يمينها من اجزاء الشعر ورايت في كلام بعضهم

ثم

اشارة الى ان التحليل هل يكون بنقل الماء او بالاصابع مبلولة بغير نقل
الماء وأشار الى ترجيح نقل الماء لما رجع في بعض الروايات الصحيحة في كتاب
مسلم ثم ياخذ الماء فيدخل اصابعه في أصول الشعرة فقال هذا الفاعل لنقل الماء
لتحليل الشعرة وقد ورد على من يقول بتحليل باصابعه مبلولة بغير نقل ماء قال
وذكر الساري في السنن ما بين هذا قال باب تحليل الجنب رأسه وادخل حديث
عائشة فقالت فبكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب رأسه ثم يحيي عليه
ثقة قال فهذا بين في التحليل بالماء انتهى كلامه وفي الحديث دليل على ان التحليل
يكون بمجموع الاصابع العشرة لا بالخمسة **الوجه السابع** قولها حتى اذا
ظن يمكن ان يكون الظن هاهنا بمعنى العلم ويمكن ان يكون علمي ظاهر من حجاب
احد الطرفين مع احتمال الآخر ولو لا قولها بعد ذلك افاض عليه الماء ثلاث مرات
لترجح ان يكون بمعنى العلم فانه حينئذ يكون مكنتي به أي برى البشرة واذا
كان مكنتي به في الغسل ترجح اليقين ليشتر الوضوء اليه في الخروج عن الواجب
على انه قد يكفى بالنظر في هذا الباب فيجوز جملة على ظاهره مطلقا وقولها
اروي ياخذ من الري الذي هو ضد العطش وهو مجاز في ابتلال الشعر بالماء
تقول روي من الماء بالكسرة اروي بالفتح روي روي وروي وروي وروي وروي وروي وروي
بشرة البشرة ظاهر جلد الانسان والمراد بارواء البشرة اي الماء الى
جميع الجلود لا يصل الى جميع جلده الا وقد ابتلت أصول الشعر او كله وقولها افاض
الماء افاضة الماء على الشيء افرغته عليه يقال افاض الماء اذا جرى فاض الدمع اذا
سأل وقولها على سائر جسده اي بقيته فانها ذكرت الرأس أولا والاصل في سائر

ان تستعمل بمعنى البقية ثم قالوا هو ما خرد من السورة قال الشنقري
 اذا حملوا رايتي في لراس الشري وعود عند الملقى ثم سار
 اي بقيتي وقد ذكروا في اوقام الخواصر جعلها بمعنى الجميع وفي كتاب الصحاح ما
 يعني تحريته **الوجه الثامن** في الحديث دليل على جواز اعتسال الرجل
 والمرأة من اناء واحد وقد اخذ منه جواز اعتسال الرجل بفضل طهور المرأة فانها
 اذا اعتسبا اغتراف الماء كان اغتراف الرجل في بعض الاغترافات مناخرات عن اغتراف
 المرأة فيكون نظرا بفضل ولا يقال ان قولنا نغترف منه جميعا يعني المساواة
 في وقت الاغتراف لاننا نقول هذا اللفظ بفتح الطاء اعني نغترف منه جميعا على
 ما اذا اعتسبا الاغتراف ولا يدرك على اغترافها في وقت واحد والمخالف ان يقول
 اجملة على شروعهما جميعا فان اللفظ يحمل له وليس فيه عموم فاذا قلت
 من وجه الكوفي بذلك والله اعلم والكلام على حديث ميمونة من وجوه
احدها قد تقدم لنا ان الوضوء يفتح الواو هل هو اسم لمطلق الماء
 او للماء مقافا الى الوضوء وقد يؤخذ من هذا اللفظة انه اسم لمطلق الماء فانه
 لم يصفه الى الوضوء بل الى الجنابة **الثاني** قولها فاكنا اي فلبسنا
 كفات الاناء اذا قلته ثلاثا واخفاته ايضا رابعا وقال القاضي عياض رحمه
 الله في المشارق وانكر بعضهم ان يكونا بمعنى وانما يقال في قلنت كفات ثلاثا
 واما اخفات فبمعنى امك وهو مذهب الكسائي **الثالث** البداة بغسل
 الفرج لارالة ما علق به من اذي وينبغي ان يغسل في الابتداء عن الجنابة ليلتجأ
 الى غسله مرة اخرى وقد يتبع ذلك بعد غسل اعضاء الوضوء فيحتاج الى إعادة

عُثِلَها فَلَوْ اُنْقَصَ عَلَى عَسَلَةٍ وَاحِدَةٍ لَزَالَتْ الْجَنَابَةُ وَالْعَيْلُ عَنْ الْجَنَابَةِ قُلْ
يَكْفِي بِذَلِكَ اَمَ لَا بَدَّ مِنْ عَسَلَيْنِ مَرَّةً لِلْجَنَابَةِ وَمَرَّةً لِلطَّهارةِ عَنِ الْحَدِيثِ فِيهِ
خِلَافٌ لِصَحَابِ الشَّافِعِيِّ وَلَمْ يَرِدْ فِي الْحَدِيثِ الْمَطْلُوقُ الْعَيْلُ مِنْ عَيْدٍ ذَكَرْتُمْ اَزْ
فَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ اَلَا كَفَى بِعَسَلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ حَيْثُ اَنَّ الْاَصْلَ عَدَمُ عُثِلِهِ ثَانِيًا
وَقَرِئَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَرْضِ وَالْحَايِطِ لَزَالَتْ مَا لَعَلَهُ يَمُوقُ بِالْبِدْعِ مِنْ
الرَّايَةِ زِيَادَةً فِي التَّنْظِيفِ **الرَّابِعُ** اِذَا بَقِيَ رَاحِيَةُ الْجَنَابَةِ بَعْدَ
الْمُسْتَقْصَاءِ فِي الْاِذَالَةِ لَمْ تَصْرَ عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ وَفِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ
خِلَافٌ وَقَدْ يُؤْخَذُ الْعَفْوُ عَنْهُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَوَجْهُهُ اَنْ خَرِئَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِالْأَرْضِ وَالْحَايِطِ لَا بَدَّ اَنْ يَكُونَ لِمَا يَدُورُ وَلَا جَانِبَ اَنْ يَكُونَ لَزَالَتْ الْعَيْنُ لِأَنَّهُ لَا
تَحْضُرُ الطَّهارةُ مَعَ بَقَاءِ الْعَيْنِ ثِقًا وَاِذَا كَانَتْ لِيَدِ الْخِصَّةِ بَقَاءُ الْعَيْنِ فَعِنْدَ
انْقِصَالِهَا يَنْجَسُ الْمَجْلَى وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ لِلطَّعْمِ لَانْ بَقَاءِ الطَّعْمِ دَلِيلٌ عَلَى بَقَاءِ الْعَيْنِ
وَلَا يَكُونُ لَزَالَةِ اللَّوْنِ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ بِالْأَنْزَالِ وَالْمَجَامِعَةَ لَا يَقْبِضُ لَوْ تَابِلَصَتْ
بِالْبِدْعِ اِنْ اِنْتَفَقَ نَادِرٌ حِدًا اَبْقَى اَنْ يَكُونَ لَزَالَةِ الرَّاحَةِ تَجِدُهَا لَهَا لَانَّ الْيَدَ قَدْ انْفَضَّتْ
عَنِ الْمَجْلَى عَلَى أَنَّهُ قَدْ طَهَرَ وَلَوْ بَقِيَ مَا يَنْعِيْنُ اِلَّا أَنَّ مِنَ الرَّاحَةِ لَمْ يَكُنِ الْمَجْلَى طَاهِرًا
لأنَّ عِنْدَ انْقِصَالِ تَكُونِ الْيَدِ الْخِصَّةِ وَقَدْ لَبَسَتْ الْمَجْلَى مُسَلًّا فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اَنْ يَكُونَ
تَقْصُرُ الرَّاحَةُ مَعْفُورًا عَنْهُ وَيَكُونُ الضَّرْبُ بِالْأَرْضِ طَلَبًا لِكُلِّ مَا لَمْ يَلْحَقْ اِلَّا أَنَّ
وَأَمَّا اِنْ يُقَالُ فَصْلُ الْيَدِ عَنِ الْمَجْلَى بِنَاءً عَلَى ظَنِّ طَهَارَتِهِ بِزَوَالِ رَاحِيَتِهِ وَالضَّرْبُ عَلَى
الْأَرْضِ لَزَالَةِ أَجْزَائِهِ فِي بَقَاءِ الرَّاحَةِ مَعَ اَلانْتِفَاءِ بِالظَّنِّ فِي زَوَالِهَا وَالَّذِي يَقُولُ
الْأَخْضَالُ الْوَلَدُ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَوْنِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَكِنْ كَأَشَدِّ

وَيُحْتَمَلُ اَنْ يَكُونَ لَزَالَةِ الرَّاحَةِ

وَالَّذِكُ الشَّدِيدُ لَا يَنْبَسِبُهُ الْأَخْبَالُ الضَّعِيفُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الْخَامِسُ**
قَوْلُهَا ثُمَّ تَقْضَى وَاسْتَنْشَرَتْ وَعَلَّ ذِرَاعِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرِعِيَّةِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ
فِي الْعَمَلِ وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حِلِّهِ الْمَضْمُوعَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ فِي الْعَمَلِ فَأَوْجَبَهُمَا
أَبُو حَنِيفَةَ وَنَفَى الْوُجُوبَ مَلَكَ وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ
عَلَى الْوُجُوبِ إِلَّا أَنْ يَقَالَ أَنْ مَطْلُوقِ أَفْعَالِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْوُجُوبِ عِزَّانُ الْخِثَارِ
أَنْ الْعَمَلُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ إِلَّا إِذَا كَانَ بَيَانًا لِلْمَجْلِ تَعْلُوقِ الْوُجُوبِ بِالْأَمْرِ
بِالظُّهْرِ مِنَ الْجَنَابَةِ لَيْسَ مِنْ قِبَلِ الْمَجَلَّاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

الْسَّادِسُ قَوْلُهَا
ثُمَّ أَخَاضَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ ظَاهِرُهُ يُعْنِي أَنَّهُ لَمْ يَمْسَحْ رَأْسَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا يَفْعَلُ
فِي الْوُضُوءِ وَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَلَكَ عَلَى الْقَوْلِ بِتَأْخِيرِ عَمَلِ الرَّجُلَيْنِ كَمَا فِي حَدِيثِ
يَمُونَةَ هَذَا أَهْلُ بَيْتِكَ مَسَحَ الرَّاسَ لَا **السَّابِعُ** قَوْلُهَا ثُمَّ تَنَحَّى فَعَمَلُ جَلِيلِهِ
يُقْنِي تَأْخِيرَ عَمَلِ الرَّجُلَيْنِ عَنْ كَمَالِ الْوُضُوءِ وَقَدْ اخْتَلَفَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَهُوَ أَبُو حَنِيفَةَ
وَبَعْضُهُمْ اخْتَارَا كَمَالِ الْوُضُوءِ عَلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ عُمَايَةَ الْمَقْدَمِ وَهُوَ الشَّافِعِيُّ وَبَعْضُهُمْ
فَرَّقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْضِعُ وَتَحَا أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ وَتَحَا اخْرَجَ عَمَلُ الرَّجُلَيْنِ لِيَكُونَ غَسْلُهُمَا
مَرَّةً وَاحِدَةً فَلَا يَقَعُ اسْتِرَافُهُ فِي الْمَاءِ وَإِنْ كَانَ تَطِيفًا قَدَّمَ وَهُوَ فِي كَيْفِ قَدْ هَبَّ مَلَكَ لَهُ
أَوْ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ **الْثَامِنُ** إِذَا فُلْنَا أَنْ عَمَلِ الْأَعْضَاءِ فِي بَدْءِ الْغَسْلِ وَضَوْ

حَفِيقَةٍ فَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَازُ التَّغْرِيقِ السَّيْرِ لِلطَّهَانَةِ **النَّاسِعُ** اخْتِ
مِنْ رَأْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَرَقَةُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِبُّ تَنْشِيفَ الْأَعْضَاءِ مِنْ مَاءِ الطَّهَارَةِ
وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَكُونُ وَالَّذِينَ اجَّازُوا التَّشْيِيفَ شَدُّوا بِكَوْنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَجْعَلُ يَنْقُضُ الْمَاءَ فَلَوْ كَرِهَ التَّشْيِيفَ لَكُنْهُ التَّغْرِيقُ فَانْزَالُهُ وَأَمَّا رَدُّ الْمَنْدِيلِ فَوَاقِعَةٌ

حَالٍ يَنْطَرِقُ إِلَيْهَا الْإِحْمَالُ فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لَا لِكِرَاهَةِ التَّشْيِيعِ بَلْ لِأَمْرِ سَعَلَقٍ
 بِالْخُرْفَةِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الْعَاشِرُ** ذَكَرَ بَعْضُ الْعُقَلَاءِ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ
 أَنْ لَا يَنْقُضَ غَضَاءَهُ وَهَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ نَفْعِ الْمَاءِ عَنْ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ فِي
 الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ مِثْلَهُ وَمَا اسْتَدْرَجَ عَلَى كِرَاهَةِ النِّفْسِ وَهُوَ مَا وَرَدَ لَا تَنْقُضُوا
 أَيْدِيَكُمْ قَائِمًا مَرَاوِجَ الشَّيْطَانِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَقَاوِمُ هَذَا الصَّحِيحَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
الْحَدِيثُ الرَّابِعُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِذَا دَخَلْنَا وَهُوَ جُنُبٌ قَالَ نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ اجْتَنِبْكُمْ فَلْيَرْقُدْ ٥
 وَضُوءُ الْجُنُبِ قَبْلَ النَّوْمِ مَا مَرَّرَهُ وَالشَّافِعِيُّ يَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى الْإِسْتِجَابِ وَفِي مَذْهَبِ
 مَالِكٍ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا الْوُجُوبُ وَقَدْ وَرَدَ بِصِفَةِ الْأَمْرِ فِي بَعْضِ الْحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ
 وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأُوا غَسَلْ ذَكَرَكُمْ ثُمَّ نِمَ لِمَا سَأَلَهُ عُمَرَاءُ
 نَصَبُهُ الْجَنَابَةَ مِنَ اللَّيْلِ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا تَمَسُّكٌ فِي
 الْوُجُوبِ فَاتَهُ وَفَقْدَ الْإِبَاحَةِ الرَّقَادِ عَلَى الْوُضُوءِ فَإِنْ هَذَا الْأَمْرُ لَيْسَ لِلْوُجُوبِ وَلَا
 لِلْإِسْتِجَابِ فَإِنَّ النَّوْمَ مِنْ حَيْثُ هُوَ نَوْمٌ لَا يَنْعَلِقُ بِهِ وَجُوبٌ وَلَا إِسْتِجَابٌ فَإِذَا زُلْ
 هُوَ لِلْإِبَاحَةِ فَتَنَوَّفَ الْإِبَاحَةُ عَلَى الْوُضُوءِ وَذَلِكَ هُوَ الْمَطْلُوبُ وَالَّذِينَ قَالُوا
 أَنَّ الْأَمْرَ هَاهُنَا عَلَى الْوُجُوبِ اخْتَلَفُوا فِي عِلَّتِهِ فَقِيلَ عِلَّتُهُ أَنْ يَبِيتَ عَلَى أَحَدٍ
 الطَّهَارَتَيْنِ خَشِيَةَ الْمَوْتِ فِي الْمَنَامِ وَقِيلَ عِلَّتُهُ أَنْ يَنْشَطَ إِلَى الْغُسْلِ إِذَا نَامَ
 الْمَاءُ أَعْضَاءَهُ وَبَنُوا عَلَى هَاتَيْنِ الْعِلَتَيْنِ أَنَّ الْحَايِضَ إِذَا رَأَتْ النَّوْمَ هَلْ تَوَضَّأُ
 بِالْوُضُوءِ مُقْتَضَى التَّغْيِيلِ بِالْمَيِّتِ عَلَى أَحَدِي الطَّهَارَتَيْنِ أَنْ تَوَضَّأَ الْحَايِضُ لِأَنَّ
 الْمَعْنَى تَوْجُودُهَا وَمُقْتَضَى التَّغْيِيلِ لِحُصُولِ النَّشَاطِ أَنْ لَا تَوَضَّأَ بِهِيَ الْحَايِضُ

أَنَّ عُمَرَ

لأنها لو نشطت لم يمكنها رفع حدتها بالغفل وقد نصر الشافعي رحمه الله على أنه
ليس ذلك على الحايض فيحتمل أن يكون رأي هذه العلة فتنفي الحكم لا تنفيها ويحتمل
أن يكون لم يردعها ونفي الحكم لأنه رأي امرأ الجنب به تعبد فلا يقاس عليه غيره أو
رأي علة أخرى غير ما ذكرناه والله أعلم

الحديث الخامس

عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت جئت أم سلمة امرأة أبي طلحة
اليوم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق
هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم
إذا رأت الماء ١ الكلام عليه من وجوه **أحدها** قولها إن الله لا
يستحي من الحق تمهيد لبسط عذرها في ذكر ما يستحي النساء من ذكره وهو
أصل فيما يصنع الكتاب والأدباء في ابتداء مكاتباتهم ومخاطباتهم من التمهيد
لما يأتون به بعد ذلك والذي تحسنه في مثل هذا أن الذي يعذرون به إذا كان
مقدمات على المعذرة منه أدرسته النفس صافيا من العيب وإذا تأخر عن العذر
استقبلت النفس المعذرة منه فتأثرت بفحشه ثم يأتي العذر رافعا على الأول
يأتي دافعا **الوجه الثاني** تكلموا في تأويل قولها إن الله لا يستحي من
الحق ولعل فاعلا أن يقول إنما يحتاج إلى التأويل للجماء إذا كان الكلام منبسطا
كاجاء إن الله حيي كريم وأما في النفي فالمستحيلات على الله تعالى شفي ولا يشرط
في النفي أن يكون المنفي ممكنا وجوابه أنه لم يرد النفي على الاستحيا مطلقا
بل على الاستحيا من الحق وبطريق المفهوم فنفي أنه يستحي من غير الحق
فيعد بطريق المفهوم على جانب الثبات **الوجه الثالث** قيل

في معناه لا يامر بالحياء فيه ولا يبيحه أو لا يمنع من ذكره وأصل الحياء الامتناع
أو ما يقارب من معنى الانقباض وقيل معناه أن سنة الله وشريعته أن لا يستحي
من الحق وأقول — أما نادره على أن لا يمنع من ذكره فقريب لأن المستحي
ممنوع من فعل ما يستحي منه فالامتناع من لوازم الحياء فيطلق الحياء على الامتناع
اطلاقاً لاسم الملزوم على اللازم وأما قولهم أي لا يامر بالحياء فيه ولا يبيحه فيمكن
في توجيهه أن يقال يصح التعبير بالحياء عن الامر بالحياء لأن الامر بالحياء متعلق
بالحياء فيصح إطلاق الحياء على الامر به على سبيل إطلاق المتعلق على المتعلق وإذا
صح إطلاق الحياء على الامر بالحياء صح إطلاق عدم الحياء من الشيء على عدم الامر به
وهذه الوجوه من التاويلات نذكر لبيان ما يجمله اللفظ من المعاني ليخرج
ظاهره عن الخصوصية لا على أنه يجزم بإرادة معين إلا أن يقوم على ذلك دليل
وأما قولهم معناه أن سنة الله وشريعته أن لا يستحي من الحق فليس فيه تحرير
بالغ فانه إما أن يندفع فعل الاستحياء إلى الله تعالى ولا يجعله فعلاً لم
يسم فاعله فإن أشبه إلى الله تعالى في السؤال بأقبح إليه وغاية ما في الباب أنه
راد سنة الله وشريعته وهذا لا يخلص من السؤال وإن بنوا الفعل لما لم يسم فاعله
فكيف يفسر فعلاً بغير الفاعل والمعيان مبنيان والاستكالات ما وردت على بناءه
للفاعل **الرابع** الأقرب أن يجعل في الكلام حذف تقديره أن الله لا يمنع
من ذكر الحق والحق ههنا خلاف الباطل ويكون المقصود من الكلام أن تقديره
يفعل الله سبحانه وتعالى في ذلك ويذكر هذا الحق الذي دعيت الحاجة إليه
من السؤال عن أخبار المرأة **الوجه الخامس** الإحلام في الوضع

افْتَعَالَ مِنَ الْحِلْمِ بِمَعْنَى الْمَاءِ وَتَسْكُونُ اللَّامُ وَهُوَ مَا تَرَاهُ النَّائِمُ فِي نَوْمِهِ يُقَالُ مِنْهُ
 حِلْمٌ يَفْغُ اللَّامُ وَاحْتَلَمَ وَاحْتَلَمْتُ بِهِ وَاحْتَلَمْتُهُ وَامَّا فِي الاسْتِغْمَالِ وَالْعَرَبُ الْعَامَّةُ
 فَانَّهُ قَدْ خَصَّ هَذَا الْوَضْعَ اللَّغَوِيَّ بِبَعْضِ مَا تَرَاهُ النَّائِمُ وَهُوَ مَا يَصْجِبُهُ انْزَالُ
 الْمَاءِ فَلَوْ رَأَى غَيْرُ ذَلِكَ لَصَحَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ احْتَلَمَ وَضَعًا وَلَمْ يَصَحَّ عَرَفَا **الوجه**
السادس قوله هي تأكيد وتحقيق ولو استقطعت من الكلام ثم اخل
 المعنى **السابع** الحديث دليل على وجوب الغسل بانزال المرأة ويكون
 الدليل على وجوبه على الرجل بقوله انما الماء من الماء ويحتمل ان تكون ام سليم
 لم تسمع قوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء وسألت عن حال المرأة لم يمسس
 حاجتها الى ذلك ويحتمل ان تكون سمعته ولكنها سألت عن حال المرأة لقيام
 مانع فيها يوم خروجها عن ذلك الغوم وهو ندرة بروز الماء منها **الثامن**
 فيه دليل على ان انزال الماء في حالة النوم موجب للغسل كما نراه في حالة
 اليقظة **التاسع** قوله عليه السلام اذا رأت الماء قد يترد به على
 من يزعم ان ماء المرأة لا يبرز وانما يعرف انزالها بشبهتها بقوله اذا رأت الماء
العاشق قوله عليه السلام اذا رأت الماء يحتمل ان يكون مراعاة للوضع
 اللغوي في قوله احملت فانا قد بينا ان الاحتلام رؤيه الماء كيف كان وضعا
 فلما سألت هل على المرأة من غسل اذا هي احملت وكانت لعظة احملت عامة
 خصص الحكم بما اذا رأت الماء اما لو حملنا لفظة احملت على المعنى العربي
 كان قوله اذا رأت الماء كالتأكيد والتحقيق لما سبق من دلالة اللفظ الاول
 عليه ويحتمل ان يكون الانزال الذي به يحصل الاحتلام عرقا على قسمين نارة

يُوجَدُ مَعَهُ الْبُرُوزُ إِلَى الظَّاهِرِ وَنَأَى لَا يَكُونُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا
رَأَى الْمَاءَ تَخَصُّصًا لِلْحَكْمِ بِحَالَةِ الْبُرُوزِ لِلظَّاهِرِ وَيَكُونُ فَايِدَةً زَائِدَةً لَيْسَتْ
لِجَزْءٍ الْتَوَكُّيدُ أَنَّهُ ظَاهِرٌ كَأَمْرٍ مِنْ شَرْنَا إِلَيْهِ مِنَ الْفَقْهَاءِ يَغْتَضِي وَجُوبُ
الْقَتْلِ بِالْإِنْزَالِ إِذَا عَرَفْتَهُ بِالشَّهْوَةِ وَلَا يُوقِفُهُ بِالْبُرُوزِ إِلَى الظَّاهِرِ فَإِنْ
صَحَّ ذَلِكَ فَتَكُونُ الرُّدِّيَّةُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ هَاهُنَا إِذَا عَلِمْتَ نَزُولَ الْمَاءِ وَاللَّهُ عَالِمُ
وَأَمَّ سَلَمَةَ الْمَذْكُورَةُ فِي الْحَدِيثِ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ
يَا أُمِّيَّةَ الْمَعْرُوفِ بَرَادِ الرَّابِّ وَأَمَّ سَلِيمُ بِنْتُ مِلْحَانَ بِكَيْسَرِ الْمِمْ وَسَكْرَتِ
الْأَمِّ وَبِالْحَيَاءِ الْمَهْمَلَةِ يُقَالُ لَهَا الْعَمِيضُ وَيُقَالُ لَهَا الرَّمِيحُ أَيْضًا اسْمُهَا
سَهْلَةٌ رُقَيْلُ رُمَيْلَةٌ وَقِيلَ رُمَيْتُهُ وَقِيلَ مَلِيكََةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الْحَدِيثُ**

السادس عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كُنْتُ غَسَلْتُ الْخَنَازِيقَ مِنْ ثَوْبِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَجَّحْتُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنْ يَقَعَ الْمَاءُ فِي ثَوْبِي وَفِي
لَفْظِهِ لَمْ يَكُنْ لَقَدْ كُنْتُ أَفْرَكَهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَفَرَكَا
فَيُصَلِّي فِيهِ نَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي طَهَارَةِ الْمَنِيِّ وَجَاسَتِهِ فَقَالَ السَّافِعِيُّ وَاحِدٌ
بِطَهَارَتِهِ وَقَالَ بَعْضُ بَعْضٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ نَجَاسَتُهُ وَالزُّهْرِيُّ وَالْوَلِيدِيُّ نَجَاسَتُهُ اخْتَلَفُوا
فِي كَيْفِيَّتِهِ أَرَأَيْتَ قَالَ بَعْضُ بَعْضٍ يَغْسَلُ رِجْلَهُ وَيَأْبِسُهُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَغْسَلُ
رِجْلَهُ وَيُفَرِّكُ يَأْبِسُهُ أَمَّا مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فَيَعْمَلُ بِالْقِيَاسِ فِي الْحَاكِمِينَ أَيْ نَجَاسَتِهِ
وَأَرَأَيْتَ بِالْمَاءِ أَمَّا نَجَاسَتُهُ فَوَجْهُ الْقِيَاسِ فِيهِ مِنْ رُجْعِهِ **أَحَدُهَا أَنَّ**
الْفَضْلَاتِ الْمُسْتَحِيلَةَ إِلَى الْإِسْتِقْدَارِ فِي مَقَرِّ جَمْعِهِ فِيهِ جَسَّةٌ وَالْمَنِيُّ مِنْهَا
فَلَيْسَ جَسًا وَثَانِيهَا أَنَّ الْأَحْوَالَ الْمُوجِبَةَ لِلطَّهَارَةِ جَسَّةٌ وَالْمَنِيُّ مِنْهَا

أَيُّ مِنَ الْأَحْدَاثِ الْمَوْجِبَةِ لِلطَّهَارَةِ **وَالثَّالِثُ** أَنَّهُ يَجْرِي عَلَى تَجْرِي لَوْلَا فَيَنْجَسُ
وَأَمَّا فِي كَيْفِيَّةِ إِزَالَتِهِ فَلَا أَنْ الْجَنَاسَةَ لَا تَنْزِلُ إِلَّا بِالْمَاءِ إِلَّا مَا عَنِيَ عَنْهُ مِنْ
أَثَارِ بَعْضِهَا وَالْفَرْدُ يُلْحَقُ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبُ وَأَمَّا الْيُوحِيفَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
فَأَنَّهُ اتَّبَعَ الْحَدِيثَ فِي فَرْكِ الْيَابِسِ وَالْقِيَاسَ فِي غَسَلِ الرُّطْبِ وَلَمْ يَرَى إِلَّا كَثْفًا
بِالْفَرْكِ دَلِيلًا عَلَى الطَّهَارَةِ وَشَبَهَهُ بِغَضِّ أَصْحَابِهِ بِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلُ
مِنْ الْأَدِيمِ وَتَوَلَّاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَرْضَ يَحْفَهُ أَوْ سَعَلَ
فَطَهَّرَ هُمَا التُّرَابَ رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِنَّ الْكَثْفَ فِيهِ
بِالذِّكْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى طَهَارَةِ الْأَرْضِ وَأَمَّا السَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَاتَّبَعَ الْحَدِيثَ
فِي فَرْكِ الْيَابِسِ وَرَأَاهُ دَلِيلًا عَلَى الطَّهَارَةِ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ لِحُجَّتِ الْمَاءِ الْكَثْفُ فِيهِ إِلَّا
بِالْعَمَلِ قِيَاسًا عَلَى تَسَاوِي الْجَنَاسَاتِ فَلَوْ كَثَفَ بِالْفَرْكِ مَعَ كَوْنِهِ لِحْشًا لَزِمَ خِلَافُ
الْقِيَاسِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ ذَلِكَ وَهَذَا الْحَدِيثُ مَخَالِفٌ ظَاهِرٌ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَلَّكَ
رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ عُنْذَرْتُهُ بِأَنَّهُ جُلُّ عَلَى الْفَرْكِ بِالْمَاءِ وَفِيهِ بُعْدٌ لَا تَبْتَنِي
بَعْضُ الرِّوَايَاتِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ قَالَتْ لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنِّي
لَأَجُكُهُ مِنْ ثَوْبٍ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَابِسًا يُطْفِرُ فِي هَذَا الرَّيِّ أَتَصِيرُ
بِئْسَ بَشِيرَةٍ وَإِذَا فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَتْ كُنْتُ أَفْرَكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبٍ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ يَابِسًا يَطْفِرُ
وَأَغْسَلُهُ أَوْ أَمْسَحُهُ إِذَا كَانَ رَطْبًا شَكَرَ الرَّادِي هَذَا التَّغَابُلَ بَيْنَ الْفَرْكِ
وَالْعَمَلِ بِغَضِّ أَحَدِهِمَا وَالَّذِي قَرَّبَ التَّأْوِيلَ الْمَذْكُورَ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ مَا فِي
بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُ قَالَتْ لَضِيفُهَا الَّذِي غَسَلَ الثَّوْبَ إِنَّمَا كَانَ يُجْرِي كَالزَّائِرَةِ

أَنْ يُغْسَلَ مَكَاتَهُ وَإِنْ لَمْ تَرَ نَضَحَتْ جَوَلَهُ لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَفْرَكُهُ مِنْ ثَوْبٍ يَشْرِكُ اللَّهَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَصَرْتُ الْإِجْزَاءَ فِي الْغَسْلِ لِمَا رَأَيْتُ وَحَكَمْتُ بِالنَّضْحِ لِمَا لَمْ يَرَهُ
وَهَذَا أَحْكَمُ الْجَمَاعَاتِ فَلَوْ كَانَ هَذَا الْفَرْكُ الْمَذْكُورُ مِنْ غَيْرِ مَاءٍ نَاقِضًا خَرَجَ الْحَدِيثُ
أَوَّلَهُ الَّذِي يُقْتَضَى خَصَرُ الْإِجْزَاءِ فِي الْغَسْلِ وَيُقْتَضَى إِجْرَاءُ أَحْكَمِ الْجَمَاعَاتِ عَلَيْهِ فِي
النَّضْحِ أَلَا إِنَّ دَلَالَتهُ قَوْلُ الْأَحْكَامَةِ يَا بَشَا بَطْنِي أَضْرَعْ وَانْصَرْ عَلَى عَدَمِ الْمَاءِ
بِمَا ذَكَرَ فِي الْغَرَائِبِ كَوْنُهُ مَقْرُونًا بِالْمَاءِ وَالْحَدِيثُ وَاحِدٌ اخْتَلَفَتْ طَرَفَتُهُ وَاعْنِي
بِالْغَرَائِبِ النَّضْحُ لِمَا لَمْ يَرَوْهُ وَقَوْلُهَا إِنَّمَا كَانَ خَرْجِيكَ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ سَلَكَ طَرِيقَهُ أُخْرَى
فِي الْإِجْزَاءِ الَّتِي اقْتَضَتْ فِيهَا عَلَى ذِكْرِ الْفَرْكِ فَقَالَ هَذَا يُدَلُّ عَلَى الْفَرْكِ مِنَ الثَّوْبِ
وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ الثَّوْبُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ فَيَجْعَلُ عَلَى ثَوْبِ النَّوْمِ وَيَجْعَلُ
الْحَدِيثَ الْآخَرَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ قَوْلُهَا فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ تَوَعَّ الْمَاءُ
فِي ثَوْبِهِ عَلَى ثَوْبِ الصَّلَاةِ وَلَا يُقَالُ إِذَا حَمَلْتُمُ الْفَرْكَ عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِ الصَّلَاةِ فَايْ قَائِدُهُ
فِي ذِكْرِ ذَلِكَ أَنَا نَقُولُ قَائِدُهُ بَيَانُ جَوَارِ لِبَاسِ الثَّوْبِ الْخَفِيفِ فِي غَيْرِ حَالَةٍ
الصَّلَاةِ وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ قَدْ تَشَى لَوْلَا نَابُ دَوَائِبِ صِحَّةٍ يَقُولُهَا ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ
وَفِي بَعْضٍ يُصَلِّي فِيهِ فَاحْذَرُوا بَعْضَهُمْ مِنْ كَوْنِ الْغَاءِ لِلشَّعِيبِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ الصَّلَاةُ بِالْفَرْكِ
وَيُقْتَضَى ذَلِكَ عَدَمُ الْغَسْلِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ أَلَا إِنَّهُ قَدْ وَرَدَ بِالْوَأْدِ وَبِثَمِّ
إِيضًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَإِذَا كَانَ حَدِيثًا وَاحِدًا فَالْغَاءُ مَخْلُفَةٌ وَالْمَقُولُ مِنْهَا
وَاحِدٌ فَتَقْبَلُ الدَّلَالَةُ بِالْغَاءِ وَإِنْ كَانَتْ الْهَوَايَةُ بِالْغَاءِ حَدِيثًا مُتَدَرِّجًا فِيهِ
مَا قَالَهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ أَجْمَالَ غَسْلِهِ بَعْدَ الْفَرْكِ وَاقِعٌ لَكِنْ الْأَصْلُ عَدَمُهُ فَيُعَارِضُ
التَّظَرُّعَ بَيْنَ اثْنَيْ عَشَرَ هَذَا الْأَصْلُ وَبَيْنَ اثْنَيْ عَشَرَ الْبَقَائِشِ وَمَخَالِفَةُ هَذَا الْأَصْلُ مَا نَرَحُ

منها عمل به لا سيما ان انضمت قرأتين في لفظ الحديث فثني هذا الاحتمال فاذا ذاك
 ينقوي العمل به وينظر الى الدارج منه بعد ذلك الفرائض او من القيات وقد اشعمل
 في هذا الحديث لفظه الجاية بازاء المني وقد ذكرنا انها تستعمل بازاء المنع والحكم
 الشرعي المرتب على خروج الخارج والله اعلم **الحديث السابع**
 عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا طهرت
 بين شعبتي الاربع ثم جهدها فقد وجب الغسل وفي لفظ وان لم ينزل قال
 الشعب جمع شعبه وهي الطائفة من الشيء والقطعة منه واختلفوا في المنزل
 بالشعب الاربع قيل يداها ورجلاها وقيل رجلاها وقيل خذاها وقيل خذاها
 واسكاتها وقيل نواحي الفرج الاربع وقيل الشعب النواحي وكانه تحريم على طلب
 الحقيقة الموجبة للغسل والاقرب عندي ان يكون المراد اليدين والرجلين او الرجلين
 والخصيتين ويكون الجماع مكينا عنه بذلك فكيف يترك عن النصريح وانما رجحنا هذا
 لانه اقرب الى الحقيقة وهو حقيقة في الجلوس بينهما واما اذا اجل على نواحي الفرج
 فلا جلوس بينهما حقيقة وقد يكفي بالكفاية عن النصريح لاسيما في هذا المكان الذي
 يستحي من النصريح فيها وايضا فقد ثقل عن بعضهم انه قال الجهز من اسم الكاح
 ذكر ذلك عن الخطابي على هذا فلا يحتاج ان يجعل قوله جلست بين شعبتي الاربع
 كفاية عن الجماع فانه صرح به بعد ذلك وقرله في الحديث ثم جهدها بفتح الجيم والهاء
 اي بلغ مستقها يقال منه جهلة واجهرة اي بلغ مستقها وهذا ايضا لا يراد حقيقة
 واما المقصود منه وجوب الغسل بالجماع وان لم ينزل وكل هذه كفايات يكفي فيهم المعنى
 منها عن النصريح وقوله في الحديث بين شعبتي كفاية عن المرأة وان لم يجز لها

ذكر اكتفاء بنهم المعنى من الشياق كما في قوله تعالى حتى توارت بالحجاب والحكم عند
جهنم المنة على مقتضى هذا الحديث في وجوب الغسل بالنقاء الخائين من غير انزال
وخالفني ذلك داود الطاهري وبعض اصحابه وخالفه بعض الظاهريين
ووافق الجماعة ومنسند الطاهري قوله عليه السلام اما الماء من الماء وقد
جاء في الحديث انما كان الماء رخصة في اول الاسلام ثم نسخ ذكره الترمذي

والله اعلم الحديث الثامن

عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين
ابن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم انه كان هو وابوه عند جابر بن عبد الله عنده
قومه فسأله عن الغسل فقال صاع يكفيك فقال رجل ما يكفيني فقال جابر

كان يكفي من هو وفي منك شعرا وخيرا منك يزيد النبي صلى الله عليه وسلم ثم انما في ثوب واحد وفي
الفقار الذي على الله عليه
فخرج على راسه ثوبا

قال رضي الله عنه الرجل الذي قال ما يكفيني هو الحسن بن محمد بن علي
ابن ابي طالب رضي الله عنهم ابوه هو ابن الحنفية الواجب في الغسل ما يسمى
غسلا وذلك بافصة الماء على العضو شيلا له عليه فتي حصل ذلك
نادي الواجب وذلك يختلف باختلاف الناس فلا ينقد الماء الذي يغتسل
به او يتوضأ بقدر معلوم قال الشافعي رحمه الله وقد يفرق بالليل فيكفي
وغيره بالكثير فلا يكفي واشتجبت ان لا ينقع في الغسل من صاع وكافي الوضوء
من مئدة وهذا الحديث احكم ما يدل على الاعتسار بالصاع وليس ذلك على سبيل
التجديد وقد دلت الاخبار على مقادير مختلفة وذلك والله اعلم لاختلاف
الافان او الحالات وهو دليل على ما قلناه من عدم التجديد والصاع اربعة
امداد بماء النبي صلى الله عليه وسلم والمدر طل وثلث بالمعراي واثني عشر

جَالَفَ فِي هَذَا الْمَقْدَارِ وَلَمَّا جَاءَ صَاحِبُهُ أَبُو يُوسُفَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَشَاطَرَ مَعَ مَلِكٍ
 فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ مَلِكٌ بِصِغَارٍ لَهَا جَرِينٌ وَالْأَنْصَارُ الَّذِي أَخَذَهَا
 عَنْ آبَائِهِمْ فَجَعَلَ أَبُو يُوسُفَ إِلَى قَوْلِ مَلِكٍ ٥

بَابُ التَّبَيُّنِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ

عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا مُعْزِلًا
 لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ فَقَالَ يَا فُلَانُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَنِي
 جُنَابَةٌ وَلَا مَاءَ قَالَ عَلَيْكَ بِالصَّغِيرَةِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ ٥ عُمَرَ بْنَ حُصَيْنٍ بْنِ عُمَرَ
 خَزَاعِي كُنِيَّةُ أَبُو حُجَيْدٍ بَصِمَ النُّونَ وَفَتَحَ الْحِيمَ بَعْدَهَا يَاءٌ مِنْ قِفَاءِ الصَّحَابَةِ وَفَضَّلَاهُمْ
 صَحَّحَ أَنَّ الْمَلَأَمَةَ كَانَتْ تَسْلُمُ عَلَيْهِ وَقِيلَ كَانَ يَرَاهُمْ مَائَ سَنَةٍ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ
 فِي خِلَافَةِ مُعَوِيَّةَ وَالْكَلَامُ عَلَى الْحَدِيثِ مِنْ دُجُوهِ أَحَدِهَا الْمُعْزِلُ
 وَالْمُعْزِلُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُنْجِي عَنْهُمْ يَقَالُ اعْزَلْتُ وَاعْزَلْتُ وَمَعْنَى وَاحِدٍ وَاعْزَلْتُ
 عَنِ الْقَوْمِ اسْتَعْمَالَ لِلْأَدَبِ وَالسُّنَّةِ فِي تَرْكِ جُلُوسِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْمُصَلِّينَ
 إِذَا لَمْ يُصَلِّ مَعَهُمْ وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَنْ رَأَاهُ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ
 يُصَلُّونَ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ السُّنْبُورُ جُلُوسٌ سَلَّمَ وَهَذَا إِنْكَارُ لِهَذِهِ الصُّوَّةِ
 الثَّانِي قَوْلُهُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ وَقَدْ رَوَى مَعَ الْقَوْمِ وَالْمَعْنَى
 مُتَقَارِبٌ وَإِنْ كَانَ أَصْلُ اللَّفْظَيْنِ مُخْتَلِفًا الْمَعْنَى فَإِنَّ فِي لِلطَّرْفَةِ نَكَاتٌ جَعَلَ اجْتِمَاعَ
 الْقَوْمِ ظَرْفًا خَرَجَ مِنْهُ هَذَا الرَّجُلُ وَمَعَ الْمَصَاحِبَةِ كَانَتْ تَقِيلُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّتَهُمْ
 فِي فِعْلِهِمُ **الثَّالِثُ** قَوْلُهُ أَصَابَنِي جُنَابَةٌ وَلَا مَاءَ يُجْمَلُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَحِينَ
 أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يَكُونَ عَامِلًا بِشَرْعِيَّةِ التَّبَيُّنِ وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ اعْتِقَادًا أَنَّ الْجُنُبَ لَا

يتيم وهذا رخص من الأول لأن مشروعية التيمم كانت سابقة على اسلام عمران
 راوي هذا الحديث فانه اسلم عام خيبر ومشروعية التيمم كانت قبل ذلك
 في غزاة المريسيع وهي واقعة مشهورة والظاهر علم الرجل بها فاذا حملناه
 على كون الرجل اعتقد ان الجنب لا يتيمم كما ذكر عن عمر وابن مسعود رضي الله
 عنهما في ذلك دليل على انهم حملوا الملائمة المذكورة في الآية اعني قوله تعالى او
 لم يشتم الناس على غير الجماع لانهم لو حملوها على الجماع لكان ييمم الجنب ما خردا
 من الآية فلم يقع لم شك في تيمم الجنب وهذا الظهور الذي ادعي انما يكون اذا
 كان اسلام هذا الرجل واقعا عند نزول الآية او في مدة تقضي العادة ببلو
 الي عليه اعني هذا الرجل ومن شك في تيمم الجنب **الرابع** قوله ولا ماء
 اي لا ماء موجود عن يمينه او ما اشبه ذلك وفي حديثه بسط اعز
 لما فيه من عموم النفي كانه نفي وجود الماء بالكلمة بحيث لو وجد بسبب اد
 سعى او غير ذلك حصله فاذا نفي وجوده مطلقا كان ابلغ في النفي واعذر له
 وقد انكر بعض المكلفين على المجازة تقديرهم في قولنا لا اله الا الله لا اله لنا
 في الوجود الا الله وقال ان نفي الحقيقة مطلقة اعم من نفي مقيدة فانها
 اذا نفيت مقيدة كان ذا الاعلى سلب الماهية مع العبد واذا نفيت غير مقيدة
 كانت نفي الحقيقة واذا انشقت الحقيقة انشقت مع كل قيد اما اذا نفيت
 مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد اخر هذا او معناه **الخامس**
 الحديث دليل بصرجه على ان الجنب ان يتيمم ولم يخلف الفقه فيه الا انه روي عن
 عمر وابن مسعود رضي الله عنهما انها منعا تيمم الجنب وقيل ان بعض التابعين وافقهما

وَقِيلَ رَجَعَا عَنْ ذَلِكَ وَكَانَ سَبَبَ التَّزَدُّدِ مَا اشْرَيْنَا إِلَيْهِ مِنْ حَمَلِ الْمَلَأَمَةِ عَلَى
غَيْرِ الْجَمَاعِ مَعَ عَدَمِ وَجُودِ لَيْلٍ عِنْدَهُمْ عَلَى جَوَانِهِ وَأَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ **الْحَدِيثُ**
الثَّانِي عَنْ عَمْرِو بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي حَاجَةٍ فَأَجْبَنَتْ فَلَمْ أَجِدْهَا فَأَتَرَعْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَتَرَعُ الدَّابَّةُ ثُمَّ أَثَبْتُ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِرَبِّكَ هَكَذَا ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ
الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ثُمَّ مَسَحَ الشِّمَالُ عَلَى الْيَمِينِ وَظَاهَرَ كَفِيهِ وَوَجَّهَهُ إِلَى
عَمْرِو بْنِ يَاسِرٍ مِنْ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ بَرَكَنَانَهُ أَيْوَالِ يَقْطَانِ الْعَنْسِيِّ بِالْمَوْنِ بَعْدَ الْعَيْنِ
الْمُهْمَلَةِ أَحَدَ الشَّابِقَيْنِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَمِنْ عَذْبَةٍ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى قَتْلًا بِإِخْلَافِ
بَصِيفَتَيْنِ مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَتْ صِفَتَيْنِ ثَمَنَةً سَبْعَ وَثَلَاثِينَ **وَالْكَلَامُ**
عَلَى الْحَدِيثِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ رُجُوعِهِ **أَحَدُهَا** يَقَالُ أَجْنَبَ الرَّجُلُ وَجَبَّ بِالضَّمِّ
وَجَبَّ بِالْفَتْحِ وَقَدِمَ **الثَّانِي** قَوْلُهُ فَمَزَعَنِي فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَتَرَعُ الدَّابَّةُ كَانَهُ
اسْتِعْمَالُ الْقِيَاسِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَقْدِيمِ الْعِلْمِ بِمَشْرُوعِيَّةِ النِّتْمِ وَكَانَهُ لَمَّا رَأَى أَنَّ الْوُضُوءَ
خَاصٌّ بِبَعْضِ الْأَعْضَاءِ وَكَانَ بَدَلُهُ وَهُوَ النِّتْمُ خَاصًّا وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ بَدَلُ الْعُضَلِ
الَّذِي يَجْمَعُ الْبَدَنَ عَامًّا لِجَمِيعِ الْبَدَنِ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزِيمٍ الظَّاهِرِيُّ فِي هَذَا
الْحَدِيثِ ابْطَالُ الْقِيَاسِ لِأَنَّ عَمَّا زَادَ أَنَّ الْمُسْكُوتَ عَنْهُ مِنَ النِّتْمِ مِنَ الْجَنَابَةِ حُكْمُ
الْعُضَلِ لِلْجَنَابَةِ أَذْهُوَ بَدَلُ مِنْهُ فَابْطُلَ رِسْوَلُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَكِنْ دَاخِلُهُ
أَنْ يَكُلَّ شَيْءٌ حُكْمَهُ الْمَقْصُودُ عَلَيْهِ فَقَطُّ وَالْجَوَابُ — تَمَّ قَالَ إِنَّ الْحَدِيثَ دَلٌّ عَلَى بَطْلَانِ
هَذَا الْقِيَاسِ الْخَاصِّ لِأَنَّهُ مِنْ بَطْلَانِ الْخَاصِّ بَطْلَانُ الْعَامِّ وَالْقَائِسُونَ لَا يَعْتَقِدُونَ
صَحَّةَ كُلِّ نَبَاسٍ ثُمَّ فِي هَذَا الْقِيَاسِ شَيْءٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ الْفُضْلَ الَّذِي هُوَ الْوُضُوءُ قَرَأَ فِي

ففيه مساواة البدل له فان النيم لا يعم جميع اغطاء الوضوء فصارت مساواة
البدل للاصل ملغى في محال النقص ذلك لا يقتضي المساواة في الفرع بل الغايل

فدل على انه لو كان
فعله لكاه
وذلك هم

ان يقر بـ قد يكون الحديث دليلا على صحة اصل الفياض فان قوله عليه السلام
انما كان يكفيه كذا وكذا دليل على صحة قولنا لو كان فعله لكان مضيا ولو كان
فعله لكان قاسما النيم للحجاة على النيم للوضوء على تقدير ان يكون المنس

المذكور في الآية ليس هو الجماع لانه لو كان عندنا هو الجماع لكان حكم النيم
مبينا في الآية فلم يكن يحتاج الى ان يترغ فاذا فعله ذلك تضمن اعتقاد كونه
ليس عابلا بالنقص بل الفياض وحكم النبي صلى الله عليه وسلم بانه كان يكفيه النيم
على الصورة المذكورة مع ما يتبين كونه لو فعل ذلك لفعله بالقياس عنده لا بالنقص

الثالث قوله ان تقر بيدك هكذا استعمال للقول في معنى الفعل

وقد قالوا ان العرب استعملت القول في كل فعل **الرابع** قوله ثم ضرب بالارض

ضربة واحدة دليل لمن قال بالكفاية بضربة واحدة للوجه واليدين واليه يرجع
حقيقته مذهب مالك فانه يعيد في الوقت اذا فعل ذلك الاعادة في الوقت دليل
على اجزاء الفعل اذا وقع ظاهرا ومذهبنا ان يفي رحمه الله انه لا بد من ضربين
ضربة للوجه وضربة لليدين وقد ورد في حديث النيم ضربان ضربة للوجه وضربة

لليدين الا انه لا يتعارف هذا الحديث في الصحة ولا يعارض مثله بمثله **الخامس**

قوله ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفايته ووجهه قدم في اللفظ مسح اليدين
على مسح الوجه لكن حروف الواو وهي لا تقتضي الترتيب هذا في هذه الرواية وفي
غيرها ثم مسح وجهه بلفظة ثم وهي تقتضي الترتيب فاستدل بذلك على ان ترتيب

لَيَدِين عَلَى الْوَجْهِ لَيْسَ يُولِجُ لَهُ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي التَّيْمِ ثَبَتَ فِي الْوُضُوءِ إِذَا
 لَا تَأْيِيلَ بِالْفَرْقِ **السادس** قَوْلُهُ وَطَاهَرَهُ الْكُفَيْنِ يُغْفِي الْكَفَايَةَ
 الْكُفَيْنِ فِي التَّيْمِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَحَدٍ وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَابْنِ حَبِيبَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنْ التَّيْمَ
 إِلَى الْمَقَيْنِ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي جَهْمٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَيْمَ عَلَى الْخِذَارِ فَسَمِعَ وَجْهَهُ
 وَيَدَيْهِ فَتَارَعُوا فِي أَنْ يُطْلَقَ لَفْظُ الْيَدِ هَلْ يَدْرُ عَلَى الْكُفَيْنِ أَوْ عَلَى الذَّرَاعَيْنِ فَأُدْعِيَ
 قَوْمُهُ ثُمَّ حُمِلَ عَلَى الْكُفَيْنِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا وَذَرُوهُمَا
 فِي بَعْضِ الْأَوْبَانِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَهْمٍ أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ مَسَحَ وَجْهَهُ وَذَرَاغِيهِ
 وَالَّذِي فِي الصَّحِيحِ وَيَدَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الحديث الثالث** عَنْ جَابِرِ بْنِ
 عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَعْطَيْتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ
 قَبْلِي نُصْرَتُ بِالرَّغَبِ مَيِّتَةً شَهْرٌ وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا فَأَيُّهَا رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي
 أَدْرِكْنِي الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ رَأِحَتْ لِي الْغَنَامُ وَلَمْ يَحُلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَأَعْطَيْتُ الشَّفَاعَةَ
 وَكَانَ النَّبِيُّ يُعْطَى لِقَوْمِهِ وَبُعِثَتْ إِلَى النَّاسِ عَامَةٌ ن وَهُوَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 عَمْرٍو بْنِ حَرَامٍ بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَبَعْدَهَا زَاءٌ مُهْمَلَةٌ الْأَنْصَارِيُّ السَّلَامِيُّ شَفَعَ السَّيِّدَ
 وَاللَّامَ مَنْشُوبٌ إِلَى نَبِيِّ سَلَمَةَ بِكَسْرٍ اللَّامُ يَكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ تُوِيَ فِي سَنَةِ أَحَدٍ وَثَمَانِينَ
 مِنْ الْهَجْرَةِ وَهَذَا مِنْ أَحَدِ رِوَايَتَيْ سَنَةِ **والكلام** عَلَى حَدِيثِهِ مِنْ رُجُوهِ
الأول قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْطَيْتُ خَمْسًا تُعْطَى لِلْفَضَائِلِ الَّتِي خَصَّ بِأَرْوَاقِ
 سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَطَاهَرَهُ يُغْفِي أَنْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسِ لَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْ قَبْلِهِ
 اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا يُعْزَرُ عَلَى هَذَا بَابُ نَوْجٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْعِلَاقِ
 كَانَ مَبْعُوثًا إِلَى كُلِّ أَهْلِ الْأَرْضِ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ الْأَمِنْ كَانَ مَوْثِقًا مَعَهُ وَقَدْ كَانَ مِنْ مَثَلِ

اليهم لان هذا الغوم في الرسالة لم يكن في اطل البعثة وانا وقع لاحل الحادث الذي
حدث وهو انحصار الخلق في الموحدين بهذا كسائر الناس واما نبينا صلوات
الله عليه وسلامه فعموم رسالته في اطل البعثة وايضا فعموم الرسالة بوجوب
قبولها عموما في اصول والفروع واما التوحيد وتخص العبادة لله تعالى فيجوز
ان يكون عاما في حق بعض الانبياء وان كان التزام فروع شرعه ليس عاما ويجوز
ان يكون الدعوة الى التوحيد عامة لكن على السنة انبياء متعددة فيثبت التكليف
به لا يترك الخلق وان لم تتبع الدعوة به بالنسبة الى نبي واحد **الثاني**
قوله نصرت بالرغبة والرغبة هو العمل والخوف لتوقع ثواب محذور والخصوصية التي
يقتضيها لفظ الحديث متقدمة بهذا القدر من الزمان ويقتضي منه امران احدهما
انه لا ينبغي رجود الرغبة من غير في اقل من هذه المدة والثاني انه لم يوجد
لغيره في اكثر من زمانه مذكور في سياق الفضائل والخصائص ومما يشبهه ان يذكر
الغاية فيه وايضا فانه لو وجد اكثر من هذه المدة لغرين لحصل الاشتراك
في الرغبة في هذه المدة وذلك ينبغي الخصوصية بها **الثالث** قوله
عليه السلام وجعلت لي الارض مسجدا المشجدة موضع السجود في الاصل ثم يتطرق في
العرف على المكان المبني للصلاة التي السجود منها وعلى هذا فيمكن ان يحمل المسجد
هنا على الوصف اللغوي وجعلت لي الارض كلها موضع سجود اي لا يختص
السجود منها بموضع دون غيره ويمكن ان يجعل مجازا عن المكان المبني للصلاة لانه
لما جازت الصلاة في جميعها كانت المسجدة في ذلك فالقول اسمها عليها من مجاز التشبيه
والذي يقرب هذا التاويل ان الظاهر انه انما اريد انها موضع للصلاة بحملتها

لا للسنجود فقط منها لانه لم ينقل ان الامم الماضية كانت تختص السجود ووجه بموضع
 رُؤس موضع **الرابع** قوله عليه السلام وطهورا يشدك بعلي امرا حدها
 ان الطهور هو المطهر لغية ووجه الدليل انه ذكر صلى الله عليه وسلم خصوصيته
 بكونها طهورا اي مطهرة ولو كان الطهور هو الطاهر لم تثبت الخصوصية فان
 طهارة الارض عامة في حق كل الامم **الامر الثاني** اشددك بعلي من حوز التيمم
 بجميع اجزاء الارض للتعوم الذي في قوله وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا
 والذين خصوا التيمم بالتراب اشددوا بما جاء في الحديث الآخر وجعلت تربتها
 لنا طهورا وهذا خاص فينبغي ان يحمل عليه العامة وتختص الطهورية بالتراب
 واعترض على هذا بوجوه منها **سابع** كون التربة مرادفة للتراب
 وادعاء ان تربة كل مكان ما فيه من ترابا وتربة بما يتعارفه ومنها انه
 مفهوم لقب ضعيف عند ارباب الاصول وقالوا لم يقل به الا الدقاق ويمكن
 ان يجاب عن هذا بان في الحديث قرينة زايدة على مجرد تعلق الحكم بالتربة وهو
 الافتراق في اللفظ بين جعلها مسجدا وجعل تربتها طهورا اعلم ما في ذلك
 الحديث وهذا الافتراق في هذا السياق قد يدرك على الافتراق في الحكم والا
 لعطف احدهما على الآخر تسقا كما في الحديث الذي ذكره المصنف ومنها
 ان الحديث المذكور الذي خصت فيه التربة بالطهورية لو سلم ان مفهومه معمول
 به لكان الحديث الآخر بمنطوقه يدل على طهورية بقية اجزاء الارض اعني
 قوله عليه السلام مسجدا وطهورا واذ انعاض في غير التراب دلالة المفهوم
 الذي يقتضي عدم طهوريته ودلالة المنطوق التي تقتضي طهوريته فالمنطوق

في قوله
 وجعلت تربتها
 طهورا
 ان التربة
 هي الارض
 لا التراب
 كما في قوله
 وجعلت لي الارض
 مسجدا

سابع
 التربة

كتاب الصلاة
باب ما إذا كان المصلي في غير مكة

مقدم على المهور وقد قالوا ان المهور يخص الغنم فمنع هذه الأولوية
 وإذا سلم المهور هاها الأثر الثالث أخذ منه بعض المالكية أن لفظة
 طهور تستعمل لأمر حدث ولا عن حدث لأن النيم لا يرفع الحدث وقال
 الصبيد قد نسي طهورا وليس عن حدث ولا حدث هذا ومعناه ويجعل ذلك
 جوابا عن السند لا الشافعية على نجاسة ثم الكلب بقوله عليه السلام طهور
 أنا أحكم إذا وقع فيه الكلبان يغسل سبعة فألو طهور تستعمل ما عن
 حدث وحدث ولا حدث على أنا فمنع أن يكون عن حدث فمنع هذا الجيب المالكي
 الحضر وقال أن لفظة طهور تستعمل في اباحة الاستعمال كما في التراب إذا
 لا يرفع الحدث كما قلناه فيكون قوله طهورا أنا أحكم مستعملا في اباحة
 استعماله أي أنا كما في النيم وفي هذا عندي نظر فإن النيم وإن قلنا أنه
 لا يرفع الحدث لكنه عن حديثي الموجب لفعله الحدث وقرئ بين قولنا أنه
 عن حديث وبين قولنا أنه يرفع الحدث **الخامس** قوله عليه السلام
 فأيما رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل بما يشد به على غمورا النيم بأجزاء
 الأرض من حصل النيم بالتراب يحتاج أن يقيم دليلا يخبر به هذا الغمور أو يقول
 ذلك الحديث على أنه يصلي وأنا أقول بذلك فمن لم يجد ماء ولا ترابا صلى على
 حشبه حمله فأقول بموجب الحديث أنه قد جاء في رواية أخرى فعنده
 طهور ومسجد والحديث إذا اجتمعت طرته فستر بعضها بعضا **الوجه**
السادس قوله عليه السلام وأحلت لي الغنم حينئذ أن يراد به
 أنها جعلت له تصرف فيها كيف شاء ويقسمها كما أراد كما في قوله تعالى ليسلونك

صحيح وثالث
 بعض هذه المسألة
 روي عن بعض النعم
 على ما يدر
 حاجه
 روي عن بعض
 ورواه
 أن قوله أنا أحكم
 في غير مكة
 لا يجوز أن يكون
 من غير مكة
 لا يجوز أن يكون
 من غير مكة

وذكر في الحديث الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله وحده لا شريك له

الحديث

عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول ويحمل ان يراد به لم يحل شي منها لغيره
 صلى الله عليه وسلم واثبت وفي بعض الأحاديث ما يشعظنا منه بذلك ويحمل
 ان يراد بالقيام بعض القيام وفي بعض الحديث واحل لنا الحشش اخرجته ان

جنان بكسر الجاء ويعدها بآ في صحيحه الوحة السابع قوله

عليه السلام واعطيت الشفاعة الالف واللام قد ترد للعهد كما في قوله
 تعالى فعصى فرعون الرسول وترد للعموم كما في قوله عليه الصلاة والسلام
 المؤمن شكافا دائما وهم وترد لتعميم الحقيقة كقولهم الرجل خير من المرأة
 والفرس خير من الحمار اذا ثبت هذا فنقول

واعطيت

واحد في الشفاعة للعهد وهو ما بينه الرسول صلى الله عليه وسلم
 من شفاعة العظمى وهي شفاعة في راحة الناس من طول القيام فيجمل
 حسابهم وهي شفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم ولا خلاف فيها ولا ينكرها
 المعتزلة والشفاعات الاخرى خمسة عشر رها هذه وقد ذكرنا اختصاص
 الرسول صلى الله عليه وسلم بها وعدم الخلاف فيها وثانها الشفاعة
 في ادخال قوم الجنة دون حساب وهذه ايضا وردت لنبينا صلى الله عليه
 وآله ولا أعلم الاختصاص فيها او عدم الاختصاص وثالثها شفاعة
 استوجبوا النار فيشفع في عدم دخولهم فيها وهذه ايضا قد تكون غير
 مختصة ورابعها اقوم دخلوا النار فيشفع في خروجهم منها وهذه قد
 ثبت فيها عدم الاختصاص لما صح في الحديث من شفاعة الانبياء والملائكة
 وقد ورد ايضا اخوان المؤمنين وخامسها الشفاعة بعد دخول

الحديث

الجنة في زيادة الدرجات لها فلا وهذه أيضا لأنكرها المعترلة فلخص
 من هذا أن من الشفاعة ما علم الاختصاص به ومنها ما علم عدم الاختصاص
 به ومنها ما يحتمل الأمرين فلا تكون ألف واللام للعموم فإن كان النبي
 صلى الله عليه وسلم قد تقدم منه اعلام الصحابة بالشفاعة الكبرى المخصوص
 بها التي صدرنا بها الافات الجنة فلنكن ألف واللام للعموم وإن
 كان لم يتقدم ذلك على هذا الحديث فلنجعل ألف واللام لتعريف الحقيقة
 ونشرك على تلك الشفاعة لانه كما مطلق حينئذ فيكون في زيادة علي فرد
 وليس لك أن تقول لا حاجة إلى هذا التكليف لانه ليس في الحديث الا قوله
 اعطيت الشفاعة وكل هذه الاقسام التي ذكرها قد اعطيتها صلى الله عليه وسلم
 فلم يخل للفظ على العموم لا نقول هذه الخصلة مذكورة في الجنس
 التي اختص صلى الله عليه وسلم فلنظها وإن كان مطلقا إلا أن ما سبق
 في صدرنا الكلام يؤول إلى الخصوصية وأما قوله عليه السلام وكان النبي
 يُعْتَلَى في قومه فقد تقدم الكلام عليه في صدر الحديث والله أعلم

باب الحيض الحديث الاول

عن عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت أبي جهم سالت النبي صلى الله عليه وسلم
 فقالت يا نبي الله صلى الله عليه وسلم أفادع الصلاة قال لا إن ذلك عرق ولكن دعي
 العادة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي في رواية ليس بالحيضة
 فإذا انقضى الحيضة فارتدي الصلاة فإذا ذهبت قدرها فاعتسلي عنك الدم وصلي
 الكلام على هذا الحديث من وجوه أحدها أنها كانت المرأة

وَيَحْيَضُ خَيْضًا وَمَحَاضًا وَمَحِيضًا إِذَا سَالَ الدَّمُ مِنْهَا فِي نَوْبَةٍ مَعْلُومَةٍ
وَإِذَا اسْتَمَرَّ مِنْ غَيْرِ نَوْبَةٍ قِيلَ اسْتَحْيَضَتْ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ وَتَقَالُ الْهَرُورِيُّ غَرَسَ
ابْنُ عَرَفَةَ أَنَّهُ قَالَهُ الْمَحِيضُ وَالْخَيْضُ اجْتِمَاعُ الدَّمِ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ وَمِنْهَا سُمِّيَ
الْحَوْضُ لاجْتِمَاعِ الْمَاءِ فِيهِ قَالَهُ الْفَارِسِيُّ فِي مَجْمُوعِهِ بَعْدَ مَا نَقَلَ مَا زَكَرْنَاهُ
وَهَذَا زَلَلٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْحَوْضَ مِنَ الْوَادِ وَتَقَالُ حَضَتْ حَوْضًا أَيْ اتَّخَذَتْ حَوْضًا
وَاسْتَحْوَضَ الْمَاءُ أَيْ اجْتَمَعَ وَالْمَحَايِرُ تَسْمِيٌّ جَائِزٌ عِنْدَ سَيْلَانِ الدَّمِ مِنْهَا لَا عِنْدَ
اجْتِمَاعِ الدَّمِ فِي رَحِمِهَا وَكَذَلِكَ الْمُسْتَحَاضَةُ عِنْدَ اسْتِمْرَارِ السَّيْلَانِ بِأَفَادَةِ اخْتِزَ
الْحَوْضُ مِنَ الْخَيْضِ خَطًا لَفْظًا وَمَعْنَى فَلَسْتُ أَدْرِي كَيْفَ وَقَعَ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ جِهَةِ
الْمَعْنَى فَلَيْسَ بِالْفَاعِلِ لِأَنَّ تِلْكَ الْحَالَةَ لَيْسَ مُشْتَبَعٌ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهَا لَفْظُ الْجَمْعِ
لَا يَتِمُّ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ **الثاني** ابُو حَيْشَرٍ يَضُمُّ الْحَاءُ الْمُهْمَلَةَ وَبَعْدَهَا يَاءُ

ثَانِي الْمَرْفُوعِ مَفْرُوعَةً ثُمَّ يَاءُ آخِرَ الْمَرْفُوعِ سَاكِنَةً ثُمَّ تَبِيْنٌ مَعْجَمَةٌ هُوَ ابُو حَيْشَرٍ بِنْتُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ
ابْنُ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَقَعَ فِي كَثَرِ الشَّيْخِ فِي صَحِيحٍ مَوْلَى عَبْدِ الْمَطْلَبِ ذَلِكَ غَلَطَ
عِنْدَهُمُ وَالصَّوَابُ الْمَطْلَبُ كَمَا ذَكَرْنَا **الثالث** قَرَلُهَا اسْتَحَاضَ قَرَلَتْ

مَعْنَى اسْتَحَاضَتْ تَقَالُ مِنْهُ اسْتَحْيَضَتْ الْمَرْأَةُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وَلَمْ يَنْهَ هَذَا الْفِعْلُ
لِلْفَاعِلِ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ نَعَسَتْ الْمَرْأَةُ وَتَجَتِ النَّاقَةُ وَاصِلَ الْكَلِمَةِ مِنَ الْجَمْعِ
وَالزَّوَايِدُ الَّتِي لِحَقْنِهَا الْمُبَالَغَةُ كَمَا يُقَالُ قَرَلْتُ فِي الْمَكَانِ ثُمَّ نَزَّادًا الْمُبَالَغَةُ
فَيُقَالُ اسْتَقَرَّ وَاعْتَشَبَ الْمَكَانُ ثُمَّ يُبَالِغُ فَيُقَالُ اعْتَشَوْتُ شَيْئًا وَكَثِيرًا

مَا تَجِيُّ الزَّوَايِدُ لِهَذَا الْمَعْنَى **الرابع** الطَّهَانَةُ تَطْلُقُ بَارَا الطَّهَانَةُ
وَهُوَ الْوَضْعُ اللَّغَوِيُّ وَتَطْلُقُ بَارَاءُ اسْتِغْمَالِ الْمَطْهَرِ فَيُقَالُ الْوَضْعُ طَهَانَةً

صغري والغسل طهارة كبرى وتطلق وتزاد بالحكمة الشرعية المذهب
على استعمال المطهر فيقال لمن ارتفع مانع الحدث عنه هو على طهارة ولكن لم
يرفع عنه المانع هو على غير طهارة اذا ثبت هذا فنقول قولها فلا
أظهر يحمل على الوضع اللغوي وكنت باللفظة عن عدم النظافة من الدم
لأنها لم تكن مستعملة للمطهر في ذلك الوقت ولا هي أيضا عاملة بالحكم
الشرعي فانها جاءت ثالثة عن تعيين حملها على الوضع اللغوي ثم حقيقته
استمرار الدم وعليه حمل بعضه ويمكن أن يحمل على المبالغة ومجاز كلام
العرب لكثرة توأله وقرب بعضه من بعض **الخامس** قولها أفادع
الصلاة سؤال عن استمرار حكم الحيض في حالة دوام الدم وإزالته وهو

كلام من تقرر عنده أن الحائض ممنوعة من الصلاة **السادس**

فيه دليل

قوله صلى الله عليه وسلم لا إن ذلك هم عرق على أن الصلاة لا تتركها من
غلبة الدم من خرج أو ابتلى عرقا ففعل عمر رضي الله عنه حيث صلى وخرج
يتجعد ما وقول صلى الله عليه وسلم إن ذلك عرق ظاهره ابتلى عرقا
من عرق وقد جاء في الحديث عرق النجر ويحمل أن يكون من مجاز التشبيه لأن
كان سبب الاستحاضة كثرة مائة الدم وخرج من مجازي الحيض المعتادة

السابع في الحديث دليل على أن الحائض تترك الصلاة وهو كالاجتماع من
الحلف والسلف ولم يخالف فيه إلا الخوارج نعم استحب بعض السلف للحائض
إذا دخل وقت الصلاة أن تتوضأ وتستقبل القبلة وتذكر الله تعالى والكرة
بعضهم **الثامن** قوله عليه السلام قدر الأيام التي كتبت تخيضي فيها

رَدَّ إِلَى أَيَّامِ الْعَادَةِ وَالْمُسْتَحَاضَةِ أَمَّا مُبْتَدَأُ كُلِّ رَاحَةٍ مِنْهَا أَمَّا
 مُمَيَّنَةٌ أَوْ غَيْرُ مُمَيَّنَةٍ فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ بِلَفْظِهِ عَلَى هَذِهِ الْمَرَّةِ كَانَتْ
 مُعْتَادَةً لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَّرَ أَيَّامَ الَّتِي كُنْتُ تَحْضِرُ فِيهَا
 وَهَذَا يَنْتَضِي أَنَّهُ كَانَتْ لَهَا أَيَّامٌ تَحْضِرُ فِيهَا وَلَيْسَ فِي هَذَا اللَّفْظِ الَّذِي فِي هَذِهِ
 الرَّوَايَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَتْ مُمَيَّنَةً أَوْ غَيْرُ مُمَيَّنَةٍ فَإِنْ ثَبَتَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ
 رَوَايَةٌ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى التَّمْيِيزِ لَيْسَ لَهَا مَعَارِضٌ فَذَاكَ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ فَقَدْ تَسَدَّدَ
 بِهِ هَذِهِ الرَّوَايَةُ مِنْ بَرَكَةِ الرَّدِّ إِلَى أَيَّامِ الْعَادَةِ سَوَاءً كَانَتْ مُمَيَّنَةً أَوْ غَيْرُ مُمَيَّنَةٍ
 وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ وَجَمْعُهُمَا اللَّهُ تَعَالَى وَالْمُسْتَكْنَى
 يَنْبَغِي عَلَى فَاعِلَةٍ أَصُولِيَّةٍ وَهِيَ مَا يُقَالُ أَنْ تَرَكَ الْأَسْفَقَ فِي قَضَايَا الْأَخْوَالِ
 تَنْتَزِلُ مِثْلُهُ عَمُومُ الْمَقَالِ وَمِثْلُهُ يَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَأْخُذُ بِغَيْرِ وَرٍ
 وَقَدْ سَأَلْتُ عَلَى أَحْيَا خَيْرَ أَخْبَرَانِيهِمَا شَيْئٌ وَلَمْ يَسْتَفْصِلْهُ هَلْ رَفَعَ الْعَهْدَ عَلَيْهِمَا
 مَرْنًا أَوْ مَقَارَنًا وَكَذَلِكَ أَنْتَوَلَّ هَاهُنَا لِمَا سَأَلْتُ هَذِهِ الْمَرَّةَ عَنْ حُكْمِهَا فِي الْأَسْتِحْضَةِ
 وَلَمْ يَسْتَفْصِلْهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كَوْنِهَا مُمَيَّنَةً أَوْ غَيْرُ مُمَيَّنَةٍ كَانَ ذَلِكَ
 دَلِيلًا عَلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ عَامٌّ فِي الْمُمَيَّنَةِ وَغَيْرِهَا كَمَا قَالَُوا فِي حَدِيثٍ يَنْبَغِي وَالَّذِي اعْتَصَمَ
 بِهِ ثُمَّ يَرُدُّ هَاهُنَا أَيْضًا هُوَ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجُوزْ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمْ حَالُ
 الْوَاقِعَةِ كَيْفَ وَقَعَتْ وَاجَابَ عَلَيَّ مَا عَلِمْتُ وَكَذَلِكَ يُقَالُ هَاهُنَا جُوزَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمْ حَالُ
 الْوَاقِعَةِ فِي التَّمْيِيزِ أَوْ عَلَيْهِمْ وَقَوْلِي فِي رَوَايَةٍ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ فَإِذَا أَقْبَلَتْ
 الْحَيْضَةُ فَاتْرَكِي الْمَصَلَاةَ فَإِذَا رَفَعَتْ رُفْعًا فَاعْلِي عَلَيْكَ الدَّمَ وَكُلِّي اخْزَارَ بَعْضِهِمْ فِي قَوْلِهِ
 وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ كَسَرُ الْجَاءِ إِلَى الْحَالَةِ الْمَالُومَةِ الْمُعْتَادَةِ وَالْحَيْضَةُ بِالْفَتْحِ الْمَرَّةُ مِنْ

الحَيْضُ وَقَوْلُهُ فَإِذَا أُقْبِلَتْ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالْإِمْهَالِ وَالْإِدْبَارُ فَلَا بُدَّ وَأَنْ
يَكُونَ مَعْلُومَاتُهَا بِعِلَالَةٍ تُعْرَفُ فَإِنْ كَانَتْ مُتَمَيِّزَةً وَرَدَّتْ إِلَى التَّمْيِيزِ فَأَقْبِلَتْهَا
بَدْوُ الدَّمِ الْأَسْوَدِ وَإِذَا بَارَهَا إِذَا بَارَهَا مَا هُوَ بِصِفَةِ الْحَيْضِ وَإِنْ كَانَتْ مُعْنَاةً
وَرَدَّتْ إِلَى الْعِلَالَةِ فَأَقْبِلَتْهَا وَجُودُ الدَّمِ فِي أَوَّلِ أَيَّامِ الْعِلَالَةِ وَإِذَا بَارَهَا
انْقِضَ أَيَّامُ الْعِلَالَةِ وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ مَا يَقْتَضِي الرَّدَّ
إِلَى التَّمْيِيزِ وَقَالُوا إِنَّ حَدِيثَهَا فِي الْمُتَمَيِّزَةِ وَحُجْلَ قَوْلِهِ فَإِذَا أُقْبِلَتْ الْحَيْضَةُ عَلَى
الْحَيْضَةِ الْمَلْفُوفَةِ الَّتِي هِيَ بِصِفَةِ الدَّمِ الْمُعْنَادِ وَأَقْوَى الرَّوَايَاتِ فِي الرَّدِّ
إِلَى التَّمْيِيزِ الرَّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا دَمُ الْحَيْضِ أَسْوَدٌ يُعْرَفُ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ
فَامْتَسَكَ عَنِ الصَّلَاةِ وَأَمَّا الرَّدُّ إِلَى الْعِلَالَةِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى
الَّتِي ذَكَرْنَاهَا الْمُصَنِّفُ وَقَدْ يُبَيِّنُ إِلَيْنَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَالْأَسْبَبُ أَنَّهُ يُرِيدُ قَدْرَ أَيَّامِهَا وَصَحَّفَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ
هَذِهِ اللَّفْظَةَ فَقَالَ فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا بِالذَّالِ الْمُجْمَعَةِ الْمَفْتُوحَةِ وَأَمَّا هُوَ
قَدْرُهَا بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ أَلَّا تَكُنْ أَيُّ قَدْرٍ وَفِيهَا رَأَيْتُ اللَّهَ أَعْلَمُ وَقَوْلُهُ
فَاعْتَسَلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِي مَشْغَلٌ فِي ظَاهِرِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْغُسْلَ وَلَا بُدَّ بَعْدَ
انْقِضَاءِ الْحَيْضِ مِنَ الْغُسْلِ فَحُمِلَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْإِشْكَالَ عَلَى أَنْ جَعَلَ الْإِدْبَارُ
انْقِضَاءَ أَيَّامِ الْحَيْضِ وَالْإِعْتِسَالُ جَعَلَ قَوْلَهُ فَاعْتَسَلِي عَنْكَ الدَّمَ مَحْمُولًا عَلَى دَمِ يَأْتِي
بَعْدَ الْغُسْلِ وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا الْغُسْلَ فَقَدْ ذَكَرَ
فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى صَحِيحَةً قَالَ فِيهَا فَاعْتَسَلِي وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَةِ دَمِ الْحَيْضِ
الْحَدِيثُ الثَّانِي عَنْ عَمَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحْفَفَتْ

سَبْعَ شَهْرَيْنِ فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ بِكُلِّ صَلَاةٍ
أَمْ جَبِيَّةٌ هَذِهِ ابْنَةُ حَجَّشٍ بْنِ زَيْبٍ الْأَسَدِيِّ أَخْتُ بَيْتِ حَجَّشٍ وَكَانَتْ
تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَتَقَالُ فِيهَا أُمُّ جَبِيَّةٍ وَأَهْلُ الْبَيْتِ يَقُولُونَ إِنَّ
الْمُسْتَحَاضَةَ جَمَنَةٌ قَالَ أَبُو عَمْرِو وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهَا كَانَتْ تَسْتَحِضُ أَضَاءَ
جَمِيعِهَا وَكَذَا وَقَعَ فِي شَيْخٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَسَلَّمَ أَنْ تَغْتَسِلَ بِكُلِّ صَلَاةٍ وَلَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَلَا أَحَدُهُمَا أَنْ الْبَيْتَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ بِكُلِّ صَلَاةٍ وَأَمَّا فِي الصَّحِيحِ فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ فَكَانَتْ
تَغْتَسِلُ بِكُلِّ صَلَاةٍ وَفِي حُثَابٍ سَلَّمَ عَنْ الْبَيْتِ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ شَاهِدَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أُمَّ جَبِيَّةَ أَنْ تَغْتَسِلَ بِكُلِّ صَلَاةٍ وَأَمَّا هَذِهِ فَعَلَتْهُ
هِيَ وَذَهَبَ قَوْمًا إِلَى الْمُسْتَحَاضَةِ تَغْتَسِلُ بِكُلِّ صَلَاةٍ وَتَقْدِرُ رَدَّ الْأَمْرِ بِالْفِعْلِ
بِكُلِّ صَلَاةٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ خَارِجَ الصَّحِيحِ وَالْبَيْتُ لَمْ يُوجِبُوا الْفِعْلَ بِكُلِّ
صَلَاةٍ تَجَمَّلُوا ذَلِكَ عَلَى مُسْتَحَاضَةٍ تَأْسِيَةً لِلْوَقْتِ وَالْعِدَّةِ فَجُوزُ فِي مِثْلِهَا أَنْ
يَنْقُطَعَ الدَّمُ عَنْهَا فِي وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ وَاسْتَدْرَكَ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهَا لَا يَلْزِمُهَا الْفِعْلُ
بِكُلِّ صَلَاةٍ بِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْمَقْدَمِ غَسَّيْتُ وَصَلَّى مِنْ حَيْثُ لَمْ يَأْمُرْ بِتَكَرُّرِهِ بِكُلِّ
صَلَاةٍ وَلَوْ وَجِبَ لَا مَرَبِّهِ وَاسْتَدْرَكَ أَيْضًا ذَلِكَ الرِّوَايَةُ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَجْمَعُ
بَيْنَ صَلَاتَيْنِ يَغْتَسِلُ وَاحِدٌ وَتَغْتَسِلُ لِلصَّحِيحِ وَجْهًا لِدَلِيلِ كَذَا ذَكَرَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كُنْتُ غَسَّيْتُ
أَنَا وَرَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ آتَاءٍ وَاحِدٍ كَلَانَا جُسْبًا وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَنْزِلُ
فِي بَاسِرُنِي وَأَنَا كَأَيْضَ وَكَانَ يَخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مَغْتَسِلٌ فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا كَأَيْضَ

٢٢
 الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رُجُوهٍ أَحَدُهَا جَوَازُ اعْتِنَاكِ
 الْمَرْأَةَ وَالرَّجُلَ فِي آثَاءٍ وَاحِدٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ **الثاني** جَوَازُ
 مَبَاشَةِ الْحَايِضِ فَوْقَ الْأَرْزَاقِ لِقَوْلِهَا تَرُفِقُ بِشَرِيٍّ أَمَا خِثَا الْأَرْزَاقِ فَقَدْ
 اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا يَغْتَضِي بَاحَةً أَوْ مَنَعًا وَأَمَّا فِيهِ فَعَلُ الشَّيْ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْفِعْلُ مُجَرَّدٌ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوَجُوبِ **الثالث**
 فِيهِ جَوَازُ اسْتِحْدَامِ الرَّجُلِ لِمَرْأَتِهِ يَخْفُفُ مِنَ الشُّغْلِ وَافْتِضَتْهُ الْعَادَةُ
الرابع فِيهِ جَوَازُ مَبَاشَةِ الْحَايِضِ لِمِثْلِ هَذَا الْفِعْلِ مِنَ الظَّاهِرِ وَأَنَّهَا
 غَيْرُ خَيْرٍ إِنْ أَدَامَ يَدَاكِ نَجَاسَةً **الخامس** فِيهِ أَنَّ الْمُعْتَكِفَ إِذَا خَرَجَ رَأْسَهُ
 مِنَ الْمَسْجِدِ لَمْ يَفُتْ دَعَاؤُهُ وَقَدْ يُعَاسَرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِنَ الْأَعْضَاءِ إِذَا لَمْ يُخْرِجْ جَمِيعَ
 بَدَنِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَقَدْ يُشَدُّ بِهِ عَلَى أَنْ مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يُخْرِجَ مِنْ بَيْتِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَمَخْرَجُ
 بَعْضُ بَدَنِهِ لَمْ يَكُنْ دُخُولَهُ الْأَسْبَدَالُ لِلْحَدِيثِ دَلِيلًا عَلَى أَنْ خُرُوجَ بَعْضِ الْبَدَنِ
 لَا يَكُونُ كَخُرُوجِ كُلِّهِ فِيمَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْكُونُ فِي الْمَكَانِ الْمَعْنَى إِذَا لَمْ يَكُنْ خُرُوجُ
 بَعْضِهِ كَخُرُوجِ كُلِّهِ لَمْ يَكُنْ بِهَذَا فَانْ يَمِينُ أَمَا تَعَلَّفَتْ خُرُوجَهُ وَحَقِيقَتُهُ
 فِي الْكُلِّ أَعْنَى كَذَا الْبَدَنِ **الحديث الرابع** عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
 قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَكَبَّرُ فِي حَجْرٍ يَتَقَرَأُ الْقُرْآنَ وَأَمَّا جَائِزُ
 فِيهِ مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ طَهَارَةِ الْحَايِضِ وَمَا يَلَابِسُهَا مَالُهَا لِلْحَقَّةِ نَجَاسَةً وَجَوَازُ
 وَجَوَازُ مَلَابَسَتِهَا أَيْضًا كَمَا قُلْنَا وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْحَايِضَ لَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ
 لِأَنَّ قَوْلَهَا قِيَمَ الْقُرْآنَ تَامًا حَيْثُ لَا تُصَيِّرُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ ثُمَّ مَا يُؤْهِمُ مِنْهُ رُلُو
 كَانَتْ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ لِلْحَايِضِ جَائِزَةً لَكَانَ هَذَا الْوَقْتُ مُشْتَبِهًا أَعْنَى تَوْهُمِ امْتِنَاعِ قِرَاءَةِ

لعه
اشيم

القرآن في حجب الحايض ومذهب الشافعي الصحيح امتناع امرأة الحايض للقرآن ومشهور
مذهب مالك وجوان الحديث الخامس عن معاذة قالت سألت

عائشة رضي الله عنها فقلت ما بال الحايض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة فقالت
أخروية أنت قلت لست بخروية وللمني سألت فقالت كان يصيبنا ذلك
فتؤمر بفضاء الصوم ولا تؤمر بفضاء الصلاة ٥ معاذة بنت عبد الله العدي

امراة صلة بن أشيب بصرية أخرج لها الشيخان في صحيحهما الحوريزي من ينسب
إلى حوريزا وهو موضع بظاهر الكوفة اجتمع فيه أوائل الخوارج منكر استئعماله
حتى استعمل في كل خارجي ومنه قول عائشة لمعاذة أخروية أنت أي خارجية
وانا فالت ذلك لان مذهب الخوارج ان الحايض تقضي الصلاة وانا ذكرت ذلك أيضا

لان معاذة اوردت السؤال على غير جهة السؤال المحرر بل صيغتها تدشعده
بتعجب وانكار فقالت لها عائشة رضي الله عنها أخروية أنت واجابنها بان
فالت وللمني سألت أي سألت سؤالا محررا عن الانكار او التعجب لطلب محرر العلم
بالحكم واجابنها عائشة رضي الله عنها بالنصر ولم تتعرض للمعني لانه ابلغ واقرب

في الردع عن مذهب الخوارج واقطع لمن يعارض خلاف المعايير المناسبة فانها عارضة
للمعارضه والذي ذكره العلماء من المعني في ذلك ان الصلاة تكرر فاجاب القضاء
فيها بما يقضي الى خارج ومشفقة فعفي عنه خلاف الصوم فانه غير متكرر فلا يقضي

ومما كتبت القضاء فيه الى خارج وقد كتبت عائشة رضي الله عنها في الاستدلال على انقطاع
القضاء بكونها لم تؤمر به فيحمل ذلك وجهين أحدهما ان تكون اخذت انقطاع
القضاء من سقوط الأداة ويكون محررا لسقوط الأداة دليلا على سقوط القضاء

٩٤
أَلَا أَنْ يُوجَدَ مَعَارِضُ هَذَا الْأَمْرِ بِالْقَضَاءِ كَمَا فِي الصَّوْمِ الشَّيْءُ الَّذِي هُوَ الْأَقْرَبُ
أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَى بَيَانِ هَذَا الْحِكْمِ فَإِنَّ الْحَيْضَ يَتَكَرَّرُ
فَلَوْ جَبَّ قَضَاءُ الصَّلَاةِ فِيهِ لَوَجَبَ بَيَانُهُ وَحَيْثُ لَمْ يَبَيَّنْ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ
لَا يَسْتَأْمِرُ فَذَا فُتِنَ بِذَلِكَ قُرَيْبَةً أُخْرَى وَهِيَ الْأَمْرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَتَحْصِصِ
الْحِكْمِ بِهِ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَا يَقُولُهُ أَرْبَابُ الْأَصُولِ مِنْ أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابَةِ
كُنَّا نُوْمِرُ وَنُنْهَى فِي حِكْمِ الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَلَمْ تَرَ الْحَجَّ بِهِ

كَمَلَا الصَّلَاةُ

بَابُ الْمَوَاقِفِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ

عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ وَاسْمُهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي سَرٍّ قَالَ حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ
وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْرُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ قَالَ الصَّلَاةُ عَلَيَّ وَفَنَهَا قُلْتُ ثُمَّ أَيٌّ قَالَ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ
قُلْتُ ثُمَّ أَيٌّ قَالَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَدَّثَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَلَوْ اسْتَرْزَدْتُهُ لَزَادَنِي ٥ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْرُودٍ بْنُ الْحَرْثِ بْنِ شَيْخٍ هَذَا
يَكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَهِيدٌ بِدَارِ بَعْرُوثَ بْنِ أُمِّ عَبْدِ تَوْفِيٍّ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ
وَالثَّلَاثِينَ صَلَّى عَلَيْهِ الرِّبِيزُ دَاوُدُ بْنُ الْبَقِيعِ وَكَانَ لَهُ يَوْمَ مَاتَ نَيْفٌ وَسَبْعُونَ
سَنَةً مِنْ أَكْبَرِ الصَّحَابَةِ وَفَقَّاهِهِمْ قَوْلُهُ حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّ الْأَشَانَ يُكْنَى بِهَا عَنْ الصَّرِيحِ بِالْإِسْمِ وَتُنْزَلُ مِنْ لَنَّهُ إِذَا كَانَتْ مُعْجَنَةً
لِلشَّارِ إِلَى مِمَّةٍ لَهُ عَنْ غَيْرِهِ وَسُؤَالُهُ عَنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ طَلَبًا لِلتَّقْدِيمِ مَا
يَنْبَغِي تَقْدِيمُهُ مِنْهَا وَحَرِّصَ عَلَى مَعْرِفَةِ الْأَفْضَلِ لِمَا جَدَّ الْقَضَاءُ إِلَيْهِ وَتَشَدَّدَ

المحافظة عليه والاعمال هاهنا لعلها محمولة على الاعمال البدنية كما
قال الغزالي افضل عباد الله البدن الصلاة واحترزوا بذلك عن عباد المال
وقد تقدم لنا كلام في العمل هل يتناول عمل القلب ام لا فاذا جعلناه مخصوصا
باعمال البدن ثبت من هذا الحديث انه لم يرد عمل القلب فان في عمل القلب
ما هو افضل كالايان وقد ورد في بعض الحديث ذكره نصرا به اعني
الايان فتبين بذلك الحديث انه اراد بالاعمال ما يدخل فيه اعمال القلب
واريد بها في هذا الحديث ما يخص بعمل الجوارح وقول الصلاة في مقام
ليس فيه ما يقتضي اول الوقت واخره كان المقصود به الاجتنان عما اذا
وقعت خارج الوقت فضاء وانها لا تنزل هذه المتزلة وقد ورد في حديث
آخر الصلاة لوقتها وهو اقرب الى ما يتدبر به على تقديم الصلاة في اول الوقت
من هذا اللفظ وقد اختلف الاحاديث في فضائل الاعمال وتقدم بعضها على
بعض والذي قيل في هذا الجواب مخصوصة بان كل مخصوص او من هو في مثل حاله
او هي مخصوصة ببعض الاحوال التي ترشد القران الى انها المزايا مثال ذلك ان
يحمل ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من قوله لا اخبركم بافضل اعمالكم وازكاها
عند مليكم وادفعها في درجاتكم وفسره بذكر الله تعالى على ان يكون ذلك
افضل الاعمال بالنسبة الى المحاطين بذلك او من هو في مثل حالهم ولو خوطب
بذلك الشجاع الباسل المناهل للنفع الكبير في القطار لغيره الجهاد
ولو خوطب به من لا يقوم مقام هذا في الجهاد القطار وانتم خص حاله لصاحبه
البطل للذكر وكان غنيما يتفجع بصدقة ماله لغيره الصدقة وهكذا في

بقية احوال الناس وقد يكون الافضل في حق هذا الخالف لا افضل في حق
ذاك بحسب ترجيح المصلحة التي يليق به واما بر الوالدين فقد قدم في هذا
الحديث على الجهاد وهو دليل على تعظيمه ولا شك في ان اذاها بغير ما
يجب ممنوع منه واما ما يجب من البر في غير هذا ففي ضبطه اشكال كثير
واما الجهاد في سبيل الله فمن ثبتته في الدين عظمة والقياس يقتضي انه
افضل من تباير الاعمال التي هي وسائل فان العبادات على قسمين منها ما هو
مقصود الحق ومنها ما هو وسيلة الى غيره وفضيلة الوسيلة بحسب
فضيلة الموشل اليه حيث تعظم فضيلة الموشل اليه تعظم فضيلة الوسيلة
ولما كان الجهاد وسيلة الى اعلان الايمان ونشره واخلال الكفر ودخضه
كان فضيلة الجهاد بحسب فضيلة ذلك والله اعلم **الحديث الثاني**
عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلي
الفجر فيشهد معه ثمان من المؤمنات متلفعات بمروطهن ثم يرجعن الى
بيوتهن لا يعرفن احد من الغلس في المروط الكسبة معلمة تكون من خرز
وتكون من صوف ومتلفعات ملتحفات والغلس اخلاط ضياء الصبح
بظلمة الليل في هذا الحديث حجة لمن يرى بالغسل في صلاة الفجر
وتقديمها في اول الوقت لا سيما مع ما روي من طول قراءة رسول الله صلى الله
عليه وسلم في صلاة الصبح وهذا مذهب مالك والشافعي رحمهما الله وخالف
ابو حنيفة وراي ان الاسفار بها افضل لخبر روي فيه استغفارها بالفجر
فانه اعظم للاجر وفيه دليل على شهود النساء الجماعة بالمسجد مع الرجال

وليس في الحديث ما يدل على كونهم نحرًا أو شوات وقد كن بعضهم للشوات
المخرج لذلك وقولنا منافع بالعين ويرى مثلنفات بالطاء والمعنى
مفازة إلا أن النفع يتعمل مع تغطية الرأس قال ابن حبيب لا يكون
الانفعاغ إلا بتغطية الرأس واستنشوا في ذلك يقول عبيد بن الأبرص
كيف يخرجون شقوطة بعد ما نفع الرأس يا حمر وصلع

والنفاغ ما النفع به واللماع ما الخف به وقد فسر المصنف المروط بكونها
الكسنة من صوف وخر وزاد بعضهم في صفها أن تكون مربعة وقيل بعضهم
أن شداها من شعر وقيل أنه جاف فسر في الحديث على هذا وقالوا إن
قول امرئ القيس على اثرنا أذيال مروط مرجل

قالوا المروط هنا من خرو فسر الغلس بأنه اختلاط الصبح بظلمة الليل
والغلس والغلس متقاربان والفرق بينهما أن الغلس في آخر الليل وقد
يكون الغلس في أوله وفي آخره وأما من قال الغلس بالباء والسين فغلط
عندهم والله أعلم

الحديث الثالث

عن كابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يضي الظهري بالهاجرة والعصا
والشمس نقيية والمغرب إذا وحيت والعشا أحيانًا وأحيانًا إذا رآهم اجتمعوا
تجمل وإذا رآهم انبطأوا آخره والصبح كان النبي صلى الله عليه وسلم يضيها بغلس
الحديث يدل على الفضيلة في أوقات هذه الصلوات فاما الظهر فقوله يضي
الظهر بالهاجرة يدل على تقديمها في أول الوقت فانه قد قيل في الهاجرة
والهجير أنها شدة الحر وقوته وبخارضة طاهر قوله صلى الله عليه وسلم

في الحديث الآخر اذا اشتد الحر فابردوا بالطهارة ويمكن الجمع بينهما بان
يكون اطلاق اسم الحاجة على الوقت الذي بعد الزوال مطلقا فانه قد يكون فيه
الحاجة في وقت فيطلق على الوقت مطلقا بطريق الملازمة وان لم يكن وقت
الصلاة في حر شديد وفيه بعد وقد يقرب ما نقل عن صاحب العين ان الهجير
والحاجة نصفان لها فاذا اخذنا بظاهر هذا الكلام كان مطلقا على الوقت
وفي وجه آخر وهو ان النعماء اختلفوا في ان البراد رخصة او سنة
ولا يحل اطلاق الشافعي وجهان في ذلك فان قلنا انه رخصة فيكون قوله عليه
السلام ابردوا امرأحة ويكون تعجيلها لها في الحاجة اخذها بالاشتق
والاولى ان يقول من يرى البراد سنة ان الهجير الهجير لبيان الجواز
وفي هذا بعد لان قوله كان يشعربا لكثرة والملازمة عروفا وقول
والعصر والشمس نقيية يدل على تعجيلها ايضا خلافا لما قال ان اول وقتها
بعد الغامضين وقول والمغرب اذا وجبت اي الشمس الوجوب
الستوط ويستدل به على ان سقوط قرصها يدخل في الوقت والاماكن
تختلف فاما كان منها فيه حائل بين الراي وبين قرص الشمس لم يكن في غيبوبة
الفرع عن العين ويستدل على عروبها بطلوع الليل من المشرق قال صلى الله
عليه وسلم اذا غربت الشمس من هاهنا وطلع الليل من هاهنا فقد افطر الصائم
وان لم يكن ثم حائل فقد قال بعض اصحاب مالك رحمه الله ان الوقت يدخل في غيبوبة
الشمس وشعاها المستوي عليها وقد استمر العمل بصلاة المغرب عقب الغروب
واخذ منه ان وقتها واحد والصحيح عندنا ان الوقت مستمر الى غيبوبة الشفق

وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَاخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِيهَا فَقَالَ قَوْمٌ نَقَدِيمُهَا أَفْضَلُ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ قَوْمٌ نَاجِيَرُهَا أَفْضَلُ كَمَا حَدِيثُ شَرِيذٍ فِي الْكِتَابِ وَقَالَ قَوْمٌ
أَنْ اجْتَمَعَتِ الْجَمَاعَةُ فَالتَّقْدِيمُ أَفْضَلُ وَأَنْ تَأَخَّرَتْ فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ وَهُوَ قَوْلُ عِنْدَ
الْمَالِكِيَّةِ وَمُسْتَنَدُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ وَقَالَ آخَرُونَ أَنَّهُ يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ
فَفِي الْمَشَاءِ وَفِي رَمَضَانَ تَوَخَّرَ وَفِي غَيْرِهَا تَقَدَّمَ وَأَمَّا أُخَرَّتْ فِي الْمَشَاءِ لِطَوْلِ
الَّيْلِ وَكَرَاهَةِ الْحَدِيثِ بَعْدَهَا وَهَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا تَعْلُقُ مَعَهُ تَكْلُومَاتُهَا
وَهِيَ أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَوْ بِالْعَكْسِ حَتَّى إِذَا تَعَارَضَ
فِي حَقِّ شَخْصٍ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَتَقَدَّمَ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ مُتَقَدِّمًا أَوْ يُؤَخَّرَ
مَعَ الصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَةِ أَيُّهَا أَفْضَلُ رَأَيْتُ عِنْدِي أَنَّ النَّاجِيَرَ لَصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ
أَفْضَلُ وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ وَإِذَا أَبْطَأَ وَآخَرًا فَآخِرُ أَجَلِ الْجَمَاعَةِ
مَعَ امْتِنَانِ التَّقْدِيمِ وَأَنَّ التَّشْدِيدَ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ وَالنَّزْعِيَّةَ فِي فِعْلٍ أَوْ مَوْجُودٍ
فِي الْإِحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَفَضِيلَةِ الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَرَدَّ عَلَيَّ وَجِدَ النَّزْعِيَّةِ
فِي الْفَضِيلَةِ وَأَمَّا جَانِبُ التَّشْدِيدِ فِي النَّاجِيَرِ عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ فَلَمْ يَزِدْ كَمَا فِي الْجَمَاعَةِ
وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الرَّجْحَانِ لَصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ نَعَمْ إِذَا صَحَّ لِقَوْلُهُ دَلَالَةُ ظَاهِرَةٍ
عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ كَانَ مَتَشَكِّبًا بِأَنْ يَرَى خِلَافَ هَذَا
الْمَذْهَبِ وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ
نَاقِلٌ قَوْلَهُ عَلَى وَقْتِهَا لَا يَشْعُرُ بِذَلِكَ وَالْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ الصَّلَاةُ لَوْ قِيلَ لَيْسَ دَلَالَةً
مَوْثِقَةً الظُّهْرِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُ الْغُلَسِ أَنَّ الْحَدِيثَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
التَّغْلِيصَ بِالصُّبْحِ أَفْضَلُ وَالْحَدِيثُ الْمَعَارِضُ لَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَغْفِرُوا

٧
٨٧
بالفجر فاته أعظم للأجر قيل فيه إن الاستغفار يبين طلوع الفجر ووضوؤه
للراي يقيناً وفي هذا النادر نظر فاته قبل النسيء والنيقن لا يجوز الصلاة فلا
أجر فيها والحديث يقتضي بلفظة أفضل أن ثم أجر من أحدهما الكل من الأجر فإن
ضيعة أفضل يقتضي المشاركة في الأصل مع رجحان أحد الطرفين حقيقة وقد
تردد من غير اشتراك في الأصل فليدلك وجه المجاز فيمكن أن يحمل عليه ويحج

وإن كان تأويلاً بالعمل من رسول الله صلى الله عليه وسلم **الحديث الرابع**
عن أبي أمامة بن سهل قال دخلت أنا وأبي علي بن أبي بزة الأسلمي فقال لي
كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي المكنونة فقال كان يصلي الهجير التي
تدعوها الأولى حين تدخل الشمس ويصلي العصر ثم يرجع أحداً إلى خله في
أقصى المدينة والشمسية ونسيت ما قال في المغرب وكان يستحب أن يؤخر
من العشاء التي تدعوها العنمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعد ها وكان
يقبل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل خليفته وكان يقرأ بالسنتين إلى المائة
أبو بزة الأسلمي اختلف في اسمه واشهر ما قيل فيه وأصحّه فضله بن عبيد
وقال فضله بن عبيد الله ويقال فضله بن عابد بالذال المعجمة مائة سنة
أربع وسنتين وكانت وفاته باليصبة قد تقدم أن لفظة كان تشعر عذراً
بالدوام والتكرار كما يقال كان فلان يكرم الضيف وكان فلان يقابل العدو
إذا كان ذلك دأبه وعادته والألف واللام في المكنونة للاستغراق ولهذا
اجاب بذكر الصلوات كلها لانه فهم من الشايد الغوم وقول كان يصلي
الهجير فيه حذر من تأويله كان يصلي صلاة الهجير وقد مرنا قبل أن

الهجير والهاجرة سنة الحرة وقرته وانما قيل لصلاة الظهر الاولى لانها اول
 صلاة افانها جبريل النبي صلى الله عليه وسلم على ما جاء في امامة جبريل وقوله
 حين ندرخص الشمس يفتح النار والياء المراد به هاهنا زوالها واللفظة من
 حيث الوضع اعم من هذا وظاهر اللفظ يقتضي وقوع صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
 للظهر عند الزوال ولا بد من تأويله وقد اختلف اصحاب الشافعي رحمهم الله فيما
 تحل به فضيلة اول الوقت فقال بعضهم انما تحل بان يقع اول الصلاة مع اول
 الوقت بحيث تكون شروده الصلاة متقدمة على دخول الوقت تكون الصلاة
 واقعة في اوله وقد تمسك هذا القائل بظاهر هذا الحديث فانه قال يصلي الظهر
 حين تزدول وظاهره وقوع اول الصلاة في آخر جزء من الوقت عند الزوال لان
 قوله صلى الله عليه وسلم لم يصلي بحبل حمله على بندك الصلاة فانه لا يمكن ايقاع جميع
 الصلاة ومنهم من قال تمت فضيلة اول الوقت ليصف وقت الاختيار فان
 النصف السابق من الشيء مطلق عليه اول النسبة الى المناخر ومنهم من قال
 وهو الاخر انما اذا اشتغل يا شيا بالصلاة عقيب دخول الوقت وسعى الى المسجد
 وانتظر الجماعة وبالحيلة لم يستغل بعد دخول الوقت الا بما يتعلق بالصلاة
 فهو مذكور لفضيلة اول الوقت ويشهد لهذا فعل السلف والخلف ولم ينقل
 عن احد منهم انه كان يتأخر في هذا حتى يوقع اول تكبيره في اول جزء من الوقت
 وقوله والشمس حية مجاز عن بقاء بياضها وعدم مخالطة الصفرة لها
 وفيه دليل على ما قدمناه في الحديث السابق من تقديمها وقوله وكان يستحب ان
 يؤخر من البعث ويترك على استجاب التاجير قليلا لما نذكر عليه لفظه من النعيق

اول

سنة الحرة

الذي حقيقته راجعة إلى الوقت والفعل المتعلق بالوقت وقوله
التي تدعوها العتمة اختياراً لتسميتها بالعشاء كما في لفظ الكتاب العزيز وقد
ورد في تسميتها بالعتمة ما يقتضي الكدافة وورد أيضاً في الصحيح تسميتها
بالعتمة ولعله لبيان الجواز ولعل المكروه أن يغلب عليها اسم العتمة بحيث يكون
اسم العتمة لها مجزئاً إذا كان مجزئاً وكراهية النوم قبلها لأنه قد يكون سبباً
لنسيانها وتأخيرها إلى خروج وقتها المختار وكراهية الحديث بعد هذا
لأنه قد يؤدي إلى شغل يفضي إلى النوم عن الصبح أو إلى التباطؤ في غير وقتها
المستحب لأن الحديث قد يقع فيه من اللغو واللغو ما لا ينبغي ختم البقعة
به أو لغير ذلك والله أعلم والحديث لها هنا قد يخص بالاعتناء بمصلحة الدين
أو إصلاح المسلمين من الأمور الدينية فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم
حدث أصحابه بعد العشاء وتذكر الخبر الجاري السمر بالعلم ويستثنى عنه أيضاً
ما تدعو الحاجة إلى الحديث فيه من الأشغال التي تتعلق بمصلحة الإنسان
وقوله وكان ينبغي إلى آخره دليل على التغليب بصلوة العشاء أن ابتدأ
معرفة الإنسان بجليسته يكون مع بقاء الغيب وقوله وكان يقرأ بالسحر
إلى المائة أي بالسنتين من الآيات إلى المائة منها وفي ذلك مبالغة في التقدير
في أول الوقت لسماعه ثم قيل قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم
الحديث الخامس عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال يوم الحزق ملا الله قبورهم ويؤتهم نارا كما شغلونا عن الصلاة الوسطى
حتى غابت الشمس وفي لفظ لم شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ثم صلاها

بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعَافِ نَ فِيهِ يَخْتَارُ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا
 فِي تَعْيِينِ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى فَمِنْهُمْ مَنْ يَحْتَجُّ بِحَقِيقَةٍ وَأَحَدُ رَجُلَيْهَا أَنَّهَا الْعَصْرُ وَدَلِيلُهُ
 هَذَا الْحَدِيثُ مَعَ عَيْنٍ وَهُوَ قَوْلِي فِي الْمَقْصُودِ وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الصَّحِيحُ فِي الْمَسْئَلَةِ
 وَمِثْلُ مَلِكٍ وَالشَّافِعِيُّ رَجَمَاهُمَا اللَّهُ إِلَى اخْتِيَارِ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالَّذِينَ اخْتَارُوا
 ذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي طَرِيقِ الْجَوَابِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَهَذَا مِنْ مَثَلِكُمْ فِيهِ مَثَلُكَ الْمَعَارِضَةُ
 وَهُوَ رَضِيَ بِالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ مَلِكٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي يُوْثُرٍ مَوْلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ
 أَنَّهَا قَالَتْ لَمَّا تَنَبَّأْتُ أَنَّ كُتِبَ لَهَا مَضْحَمَةٌ قَالَتْ إِذَا بَلَغَتْ هَذِهِ الْأَيَّةَ فَادْرِي
 حَافِظُوا عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى فَلَمَّا بَلَغَهَا أَذْنَهَا فَا مَلَتْ حَافِظُوا عَلَى
 الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ وَقَوْمُوا بِاللَّهِ فَانْبِئِينَ ثُمَّ قَالَتْ
 سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى مَلِكٌ أَيْضًا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ عَنْ
 عَمْرِو بْنِ رَافِعٍ قَالَ كُنْتُ أَكْتُبُ مَضْحَمًا لِحَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَتْ إِذَا بَلَغَتْ هَذِهِ
 الْأَيَّةَ فَادْرِي حَافِظُوا عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَقَوْمُوا بِاللَّهِ فَانْبِئِينَ فَلَمَّا
 أَذْنَهَا فَامْلَتْ أَذْنَهَا فَامْلَتْ عَلَى حَافِظُوا عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ
 وَالْمَغْطُوفُ وَالْمَغْطُوفُ عَلَيْهِ مُتَغَايِرَانِ هَذَا يَقَعُ الْكَلَامُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا
 أَنَّهُ تَعَلَّقَ بِمَسْئَلَةِ أَصُولِيَّةٍ وَهُوَ أَنَّ مَا رَوَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ بِطَرِيقِ الْإِجَادِ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ
 كَوْنُهُ قُرْآنًا فَهَلْ يَنْتَزَعُ مِنْهُ الْإِجَارُ فِي الْعَمَلِ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْأَبْوَابِ الْأَصُولِ
 وَالْمَنْقُولِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَنْتَزَعُ مِنْهُ الْإِجَارُ وَلِهَذَا وَجِبَ الشَّابِعُ عِنْدَهُ
 فِي صَوْرَةِ الْكِفَايَةِ لِلْفَرَاةِ الشَّائَةِ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَابِعَاتٍ وَالَّذِي اخْتَارَهُ
 غَيْرُهُ خِلَافٌ ذَلِكَ وَقَالُوا لَا سَبِيلَ إِلَى ثَبَاتِ كَوْنِهِ قُرْآنًا بِطَرِيقِ الْإِجَادِ وَلَا إِلَى

علي

ما دى ظلم

فلا يفتقر

أذنتها فاملت

على حافظوا على

الصلوات والصلوة

المسحوق

كونه خيرا لأنه لم يزد على أنه خير الشايني خيال اللقط للثابت وإن
يكون ذلك كالعطف في قول الشايني

إلى الملك القدر وابن الهمام وليت الكيفية في المزدحم
مقدور جدا العطف ها هنا مع إتيان الشخص وعطو الصفات بعضها على بعض
موجود في كلام العرب وربما سلك بعض من رجع أن الصلاة صلاة الصبح
طريقة أخرى وهو ما يقتضيه قرينة قوله وقوموا لله فاشين من كونه الصبح
الذي في القنوت وهذا ضعيف من وجهين أحدهما أن القنوت لفظ مشعر
يطلق على القيام وعلى السكوت وعلى الدعاء وعلى كثير من العباد فلا يتعين
حملة على القنوت الذي في صلاة الصبح والشايني أنه قد يعطف حكم على
حكم وإن لم يجتمع معاني موضع واحد مختصين به فالقرينة ضعيفة وربما سلكوا
طريقا آخر وهو أن الأحاديث التي تدل على تأكيد الصلاة الفجر كقوله
عليه السلام لو تعلمون ما في العتمة والصبح لآتوها ولو جئوا ولكنهم كانوا
يعلمون بقاى المنافقين بناخيرهم عن العشاء والصبح وهذا معارض بالتاكيد
التي وردت في صلاة العصر كقوله عليه السلام من صلى البردين دخل
الجنة وكقوله فان استطعتم أن تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل
غروبها وقد حمل قوله تعالى فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب
على صلاة الصبح والعصر بل يزيد فيقول قد ثبت من التشديد في ترك صلاة
العصر ما لا يعلم ورد في صلاة الصبح وهو قوله صلى الله عليه وسلم من ترك
صلاة العصر جط عمله وربما سلك من رجع الصبح طريق المعنى وهو أن يخصر

الوسطى

الصلاة الوسطى بالامر بالمحافظة لاجل المشقة في ذلك واشتغال الصلوات في ذلك
 صلاة الصبح لانها تأتي في كالة النوم والغفلة وقد قيل
 فان الذنوب غفارة الغفر فيناسب ذلك ان تكون هي المحث على
 المحافظة عليها وهذا قد يعارض في صلاة العصر بمشقة اخرى وهو انها وقت
 اشتغال الناس بالمعاش والتكسب ولولم يعارض بذلك لكان المعنى الذي
 ذكره في صلاة الصبح شاقا لا عتبار مع النص على انها العصر وللغضايل
 والمصالح مراتب لا يحيط بها البشر فالواجب اتباع الموضع فيها ودراسة تلك المخالف
 لهذا المذهب مسلك النظر في كونها وسطى من حيث العدد وهذا عليه امران
 احدهما ان الوسطى لا تعين ان تكون من حيث العدد فيجوز ان تكون من حيث
 الفضل كما ثبت في قوله تعالى وكذا لك جعلنا امه وسطا اي عدلا الثاني
 انه اذا كان من حيث العدد فلا بد ان يعين ان في العدد يقع بسببه معرفة
 الوسطى وهذا يقع في التعارض فمن يذهب الى انها الصبح يقول سبقتها المغرب
 والعشا والليل والظهر والعصر بها فكانت هي وسطى ومن يقول هي المغرب
 يقول سبقها الظهر والعصر وناخرت العشا والصبح فكانت المغرب وسطى ويتخرج
 هذا بان صلاة الظهر قد سميت الاولى وعلى كل حال فاقرب ما ذكرناه حديث العطف
 الذي صدرنا به ومع ذلك فلا لثمة قاصرة عن هذا النقل الذي استدركه على انها
 العصر والاعتقاد المستفاد من هذا الحديث اقوى من الاعتقاد المستفاد
 من حديث العطف والواجب على الناظر المحقق ان يزن الظنون ويعمل بالارجح منها والله اعلم
البحث الثاني قوله ثم صلاها بين المغرب والعشا فيعمل امرين احدهما

المستخرج بالاجماع الذي ذكرتموه وخرج مقدار الفلين فاراد يقتضي
حديث الفلين فيبقى ما تنقص عن الفلين داخل تحت مقتضى الحديث
ويقول من نص قول احمد المذكور خرج ما ذكرتموه ويبقى ما دون الفلين
داخل تحت النص لان ما زاد على الفلين مقتضى حديث الفلين فيه عام في
الاخبار فنخص ببول الادمي والمخالفين ان يقول قد علمنا جزأ من هذا النبي انما
هو معنى النجاسة وعدم التقرب الى الله تعالى بما خالطها وهذا المعنى يستوي
فيه سائر الاخبار ولا يوجب تخصيص ببول الادمي منها بالنسبة الى هذا
المعنى فان المناسب لهذا المعنى اعني النجاسة عن الاغزار ان يكون ما هو أشد
استعدادا اوقع في هذا المنع وانسب له وليس ببول الادمي باغدر من سائر
الاجناس بل قد ثبت اوجه غيره او يرجح عليه فلا يبقى للخصيصه دون غيره
بالنسبة الى المنع بمعنى يحمل الحديث على ان ذكر البول ورتب فيها على غيره
بما يشاركه في معناه من الاستعداد والوقوف على مجرد الظاهر
ههنا مع وضوح المعنى وشموله لسائر الاجناس ظاهرة مجمدة وأما
ملك رحمه الله فاذا حمل النبي على الكراهة ليشتم حكم الحديث في الغيليل
والكثير مع حصول الاجماع على تحريم الاعتسار بعد تغير الماء بالبول
فهذا يكتفي الى حمل اللفظ الواحد على معينين مختلفين وفي مسألة اخرى
فان جعلنا النبي للتحريم كان استعماله في الكراهة والتحريم استعمال اللفظ
الواحد في حقيقته ومجازه والاكثر من على منعه والله اعلم **الوجه**
الثاني اعلم ان النبي عن الاعتسار لا يخرج الغسل بل التوضي ومعناه

لعله
قائه

عَلَى زِيَادَةِ الْاِسْتِغْذَارِ وَافْضَاً اِذَا كَانَ صُلَّ الْمَعْنَى مَعْقُولاً فَلَنَا بِهِ وَاِذَا
 وَقَعَ فِي التَّفَاصِيلِ مَا لَا يُعْتَدُّ بِعِنَاةٍ فِي التَّفْصِيلِ وَلَمْ يَنْقُصْ لِجِلَّةِ التَّائِيلِ
 وَلِذَلِكَ نَظَائِرُ فِي الشَّرِيعَةِ وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ زِيَادَةُ التَّغْلِيظِ فِي الْخَاسَّةِ لَكُنَّا
 نَقْتَصِرُ فِي التَّعْبُدِ عَلَى الْبَعْدِ وَنَمْتَنِي فِي أَصْلِ الْمَعْنَى عَلَى مَعْقُولِيَّةِ الْمَعْنَى
المسئلة الثانية اِذَا ظَهَرَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْعَمَلِ لِلْخَاسَّةِ فَقَدْ
 اسْتَدْرَكَ بِذَلِكَ عَلَى خَاسَّةٍ عَيْنِ الْكَلْبِ وَلَمْ يَفْعَلْ فِي ذَلِكَ طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا إِذَا
 بَيَّنَّتْ خَاسَّةٌ فِيهِ رَفْعُهُ اشْرَفَ مَا فِيهِ بَقِيَّةٌ بَدَنَهُ أَوَّلِي الثَّانِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَعَابُهُ
 جَسَداً وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِيهِ فَعَمَهُ جَسَدُ الْعَرَقِ جَزْءٌ مَحَلَّتْ مِنَ الْبَدَنِ فَجَمِيعُ عَمَلِهِ
 جَسَدٌ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْعَرَقَ جَزْءٌ مِنَ الْبَدَنِ فَيَنْبَغِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ أَمَّا دَلُّ
 عَلَى الْخَاسَّةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَمَلِ وَأَنَّ خَاسَّةَ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ بِطَرِيقِ الْاِسْتِغْذَارِ
 وَفِيهِ بَيِّنَاتٌ وَهُوَ أَنَّ قِيَالَ أَنَّ الْحَدِيثَ أَمَّا دَلُّ عَلَى خَاسَّةِ الْإِنَاءِ بِسَبَبِ الْوُلُوعِ
 وَذَلِكَ قَدْ تَرَكْتُ شَرَكَ بَيْنَ خَاسَّةٍ عَيْنِ اللَّعَابِ وَعَيْنِ الْعَمَلِ وَنَجِيسَتِهِمَا
 بِاسْتِعْمَالِ الْخَاسَّةِ غَالِباً رَأَى الدَّلَالَةَ عَلَى الْمُشْتَرَكِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَحَدٍ الْخَاصِّينَ
 فَلَا يَدُلُّ الْحَدِيثُ عَلَى خَاسَّةٍ عَيْنِ الْعَمَلِ أَوْ عَيْنِ اللَّعَابِ فَلَا تَنْسَبُ الدَّلَالَةُ عَلَى
 خَاسَّةٍ عَيْنِ الْكَلْبِ وَقَدْ يُعْتَرَضُ عَلَى هَذَا بَابُ نَقَالِ لَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ تَجِيئُ اللَّعَابِ
 أَوْ الْعَمَلِ كَمَا اشْرَفْنَا إِلَيْهِ لَزِمَ أَحَدُهُمَا زِيَادَةُ رَفْعِهِ وَتَقَرُّعُ التَّخْصِيصِ فِي الْعُمُومِ
 أَوْ ثُبُوتُ الْحُكْمِ بِدُونِ عِلَّتِهِ لَأَنَّا إِذَا فَرَضْنَا طَهِيرَ كَلْبٍ بِمَا كَثُرَ أَوْ بَابِ
 رَجْعِهِ كَانَ فَوْلُوعُهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَا أَنْ ثَبُتَ دُجُوبُ عَمَلِهِ أَوْ لَا يَثْبُتُ فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ وَجَبَ
 تَخْصِيصُ الْعُمُومِ وَإِنْ ثَبُتَ لَزِمَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ بِدُونِ عِلَّتِهِ وَكُلَاهُمَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَالَّذِي

في المسئلة الثانية
 في بيان ما لا يعتد به في التفاصيل

وجميع بدنه جسداً

كله

يمكن أن يجاب به عن هذا السؤال أن يقال الحكم منوط بالغالب وما ذكرتموه
 من الصورة نادر لا يلحق اليه وهذا البحث إذا انتهى إليها هنا نقول قول من
 يرى أن الغسل لأجل قذارة الكلب **المسألة الثالثة** الحديث
 نص في اعتبار السبع في غدد الغللات وهو حجة على أبي حنيفة رحمه الله
 في قوله يغسل ثلثا **المسألة الرابعة** في رواية ابن سيرين
 زيادة التراب وقال بها الشافعي وأصحاب الحديث وليست في رواية مالك
 هذه الزيادة علم بقلها والزيادة من الثقة مقبولة وقال بها غيره
المسألة الخامسة اختلفت الرواية في مسألة الترتيب في بعضها
 أولاها وفي بعضها آخرها وقد قيل أن المقصود حصول الترتيب في مرة من
 المرات وقد يترجح كونه في الأولى لأنه إذا ترتب أولا فعلى تقدير أن يلحق
 بعض المواضع الظاهرة رشاش بعض الغللات لا يحتاج إلى ترتيبه وإذا اختلفت
 مسألة الترتيب فليحس رشاش ما قبلها ببعض المواضع الظاهرة احتج إلى ترتيبه
 فكانت الأولى رفقا بالمكلف فكان أولى **المسألة السادسة** الرواية
 التي فيها وعقره الثامنة تنفي زيادة مرة ثامنة ظاهرة وقال به الحسن البصري
 وقيل لا يقل به غيره ولعله يراد بذلك من المتقدمين والحديث قوي فيه ومن لم
 يقل به احتج إلى ما قبله بوجه فيه استكراه **المسألة السابعة**
 قوله عليه السلام فاغسلوه سبعا آخرها من التراب قد يرد لما قاله أصحاب
 الشافعي أنه لا يكفي بذرا التراب على المحل بل لابد أن يجعله في الماء ويوصله إلى
 المحل ووجه الاستدلال أنه جعل مرة الترتيب داخله في شئ الغللات وذكر

من خصها بالزيادة

زيادة

من خصها بالزيادة

هذا هو التراب
الذي ذكره في الحديث
على المحل لا يسمى غسلا وهذا ممكن
وفيه احتمال لانه اذا ذر التراب
على المحل وابتعد بالماء يصح ان يقال غسل بالتراب ولا بد من مثل هذا في امين
عليه السلام يغسل الميت من ماء وسدر عند من يرى ان الماء المتغير بالطاهر
غير طهور وقوله وعفروه قد يشعروا بالكفاة بالترتيب بطريق ذر
التراب على المحل فان كان خلطه بالماء لا ينافي كونه تغغيرا لغيره ثبت ما قاله
لان لفظ التغغير حينئذ ينطلق على ذر التراب على المحل وعلى ايصاله بالماء
اليه والحديث الذي دل على اعتبار اسم الغسله اذا دل على خلطه بالماء وايصاله
الي المحل به فذلك امر زايد على مطلق التغغير على التقدير الذي ذكرناه من
شمول اسم التغغير للصورتين معا عن ذر التراب وايصاله بالماء

المسئلة الثامنة الحديث عام في جميع الكلاب وفي مذهب مالك

قول خصه بالمهي عن اتخاذ والقرن العموم لان الالف واللام اذا لم
يتم دليل على صحتها الى العمود المعين فالظاهر كونها للعموم ومن يرى
الخصوص قد يأخذ من قرينة تصرف العموم عن ظاهره فانهم نهوا عن اتخاذ
الكلاب الى الوجه مخصوصة والامر بالغسل مع المحالطة عقوبة يتأبها
الخصاص من ارتكب النهي في اتخاذ ما منع من اتخاذ وامر من اتخذ ما يحج
له لانه فاجاب الغسل عليه مع المحالطة عسر وخرج لا يتأبها
الاذن والاباحة في اتخاذ وهذا يتوقف على ان تكون هذه القرينة موجبة

عند الامم المسئلة التاسعة الاتعام بالنسبة الى كل

انا والامر بغسله للحاشية اذا ثبت ذلك يقتضي تحييس ما فيه فيقتضي

هذا هو التراب
الذي ذكره في الحديث
على المحل لا يسمى غسلا وهذا ممكن
وفيه احتمال لانه اذا ذر التراب
على المحل وابتعد بالماء يصح ان يقال غسل بالتراب ولا بد من مثل هذا في امين
عليه السلام يغسل الميت من ماء وسدر عند من يرى ان الماء المتغير بالطاهر
غير طهور وقوله وعفروه قد يشعروا بالكفاة بالترتيب بطريق ذر
التراب على المحل فان كان خلطه بالماء لا ينافي كونه تغغيرا لغيره ثبت ما قاله
لان لفظ التغغير حينئذ ينطلق على ذر التراب على المحل وعلى ايصاله بالماء
اليه والحديث الذي دل على اعتبار اسم الغسله اذا دل على خلطه بالماء وايصاله
الي المحل به فذلك امر زايد على مطلق التغغير على التقدير الذي ذكرناه من
شمول اسم التغغير للصورتين معا عن ذر التراب وايصاله بالماء

هذا هو التراب
الذي ذكره في الحديث
على المحل لا يسمى غسلا وهذا ممكن
وفيه احتمال لانه اذا ذر التراب
على المحل وابتعد بالماء يصح ان يقال غسل بالتراب ولا بد من مثل هذا في امين
عليه السلام يغسل الميت من ماء وسدر عند من يرى ان الماء المتغير بالطاهر
غير طهور وقوله وعفروه قد يشعروا بالكفاة بالترتيب بطريق ذر
التراب على المحل فان كان خلطه بالماء لا ينافي كونه تغغيرا لغيره ثبت ما قاله
لان لفظ التغغير حينئذ ينطلق على ذر التراب على المحل وعلى ايصاله بالماء
اليه والحديث الذي دل على اعتبار اسم الغسله اذا دل على خلطه بالماء وايصاله
الي المحل به فذلك امر زايد على مطلق التغغير على التقدير الذي ذكرناه من
شمول اسم التغغير للصورتين معا عن ذر التراب وايصاله بالماء

هذا هو التراب
الذي ذكره في الحديث
على المحل لا يسمى غسلا وهذا ممكن
وفيه احتمال لانه اذا ذر التراب
على المحل وابتعد بالماء يصح ان يقال غسل بالتراب ولا بد من مثل هذا في امين
عليه السلام يغسل الميت من ماء وسدر عند من يرى ان الماء المتغير بالطاهر
غير طهور وقوله وعفروه قد يشعروا بالكفاة بالترتيب بطريق ذر
التراب على المحل فان كان خلطه بالماء لا ينافي كونه تغغيرا لغيره ثبت ما قاله
لان لفظ التغغير حينئذ ينطلق على ذر التراب على المحل وعلى ايصاله بالماء
اليه والحديث الذي دل على اعتبار اسم الغسله اذا دل على خلطه بالماء وايصاله
الي المحل به فذلك امر زايد على مطلق التغغير على التقدير الذي ذكرناه من
شمول اسم التغغير للصورتين معا عن ذر التراب وايصاله بالماء

هذا هو التراب
الذي ذكره في الحديث
على المحل لا يسمى غسلا وهذا ممكن
وفيه احتمال لانه اذا ذر التراب
على المحل وابتعد بالماء يصح ان يقال غسل بالتراب ولا بد من مثل هذا في امين
عليه السلام يغسل الميت من ماء وسدر عند من يرى ان الماء المتغير بالطاهر
غير طهور وقوله وعفروه قد يشعروا بالكفاة بالترتيب بطريق ذر
التراب على المحل فان كان خلطه بالماء لا ينافي كونه تغغيرا لغيره ثبت ما قاله
لان لفظ التغغير حينئذ ينطلق على ذر التراب على المحل وعلى ايصاله بالماء
اليه والحديث الذي دل على اعتبار اسم الغسله اذا دل على خلطه بالماء وايصاله
الي المحل به فذلك امر زايد على مطلق التغغير على التقدير الذي ذكرناه من
شمول اسم التغغير للصورتين معا عن ذر التراب وايصاله بالماء

المنع من استعماله وفي مذهب مالك قول ان ذلك يختص بالماء وان الطعام
 الذي وقع فيه الكلب لا يراق ولا يجنب وقد ورد الامر بالارافة مطلقا
 في بعض الروايات الصحيحة **المسئلة العاشرة** ظاهرة الامر
 الوجوب وفي مذهب مالك قول انه للذب وكائه لما اعتقد طهارة
 الكلب بالدليل الذي دل على ذلك جعل ذلك قرينة صارفة للامر عن ظاهره
 من الوجوب الى الذب والامر قد يضاف عن ظاهره بدليل **المسئلة**
الحادية عشرة قول به بالتراب يقضي تعيينه وفي مذهب
 الشافعي قول اوجه ان الصابون والاشنان والعكة الثامنة
 تقوم مقام التراب بناء على ان المقصود بالتراب زيادة الشطيف
 وان الاشنان والصابون يقعان مقامه في ذلك وهذا عندنا ضعيف
 لان النحر اذا وردت في احمل معنى محقق بذلك الشيء لم يحز الغا النحر
 والطراح خصوص المعين فيه والامر بالتراب وان كان مجتمعا لما ذكره
 وهو زيادة الشطيف فلا يجزم بتعيين ذلك المعنى فانه يراجعه معنى آخر
 وهو الجمع بين مطهرين يعني الماء والتراب وهذا المعنى منقود في
 الصابون والاشنان وايضا فان هذه المعاني المستنبطة اذا لم تكن فيها
 شوي تجرد المناشئة فليست بذاك الامر القوي فاذا وقعت فيها الاجمالا
 فالصواب اتباع النحر وايضا المعنى المستنبط اذا عماد على النحر بانطال
 او تحصيل منوع عند جمع من الهوليين والله اعلم **الحديث**
السابع ما روي عن جرير بن عثمان بن عفان انه راى عثمان رضي الله عنه

دُعَا بوضوء فافترغ على يديه من اناء فغسلهما ثلاث مرات ثم ادخل ميمته في
 الوضوء ثم تيمم واستنشق واستنثر ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه الي
 المرفقين ثلاثا مسح راسه ثم غسل كلتا رجليه ثلاثا ثم قال رايته النبي
 صلى الله عليه وسلم يتوضأ نحو وضوئي هذا وقال من توضأ نحو وضوئي هذا
 ثم صلى كعني لا يحدت فيها نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه ن
 عثمان بن عفان بن ابي العاص بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف يجتمع مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف اسلم قديما وهاجرا المعززين
 وشرذج بني رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه دلم وولي الخلافة بعد عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه وقيل يوم الجمعة لثمان عشر خلون من ذي الحجة سنة خمس
 وتشرين من الهجرة ومولاه حران بن ابان بن خالد كان من سبي عبي التمه
 تحول الى البصرة احتج به الجماعة وكان كبيرا ن الهام علي هذا الحديث
 من وجوه **احدها** الوضوء بفتح الواو اسم الماء وبضمها اسم المفعول
 على الاكثر واذا كان بفتح الواو اسما للماء كما ذكرنا فهل هو اسم مطلق
 للماء او للماء بقيد كونه متوضا به او معدا للوضوء به فيه نظر يحتاج الى
 كشف وينبغي عليه فائدة فقهية وهوائية في بعض الاحاديث التي استدل
 بها على ان الماء المستعمل طاهر في قول جابر نصبت علي من وضوءه فانما ان
 جعلنا الوضوء اسما لمطلق الماء لم يكن قوله نصبت علي من وضوءه دليل على
 طهارة الماء المستعمل لانه يصير التقدير نصبت علي من ما به ولا يلزم ان يكون
 ماؤه هو الذي استعمله في اغضائه لاننا شككنا على ان الوضوء اسم لمطلق الماء

وَأَذْأَلْ يَلْزَمُ ذَلِكَ جَازًا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِوُضُوئِهِ فَضْلُهُ مَا يَوْمَ الَّذِي تَوَضَّأُ
بِبَعْضِهِ لَمَّا اسْتَعْمَلَهُ فِي أَعْضَائِهِ فَلَا يَبْقَى دَلِيلٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ عَلَى مَا أَوْرَدَ
مِنْ طَهَانِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ وَأَنْ جَعَلْنَا الْوُضُوءَ بِالْفَتْحِ مُقَيَّدًا بِالْإِضَافَةِ
إِلَى الْوُضُوءِ بِالضَّمِّ أَعْنَى اسْتِعْمَالِهِ فِي الْأَعْضَاءِ أَوْ إِعْدَادِهِ لِذَلِكَ فَهَاهُنَا
يَكُنْ أَنْ يُقَالَ فِي الدَّلِيلِ أَنَّ رُصُوَّةَ الْفَتْحِ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ مَا يَوْمَ الْمُعَدِّ لِلْوُضُوءِ
بِالضَّمِّ وَبَيْنَ مَا يَوْمَ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْوُضُوءِ وَحُمِلَ عَلَى الثَّانِي أَوْ لِأَنَّهُ الْحَقِيقَةُ
أَوْ الْأَقْرَبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ وَاسْتِعْمَالُهُ بِمَعْنَى الْمُعَدِّ جَازًا أَوْ تَعَدُّوهُ وَاجْتِهَادًا عَلَى الْحَقِيقَةِ
أَوْ الْأَقْرَبُ إِلَى الدَّلِيلِ **الثاني** قَوْلُهُ فَافْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فِيهِ اسْتِجَابَاتٌ عَلَى
الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهَا فِي الْإِنَاءِ فِي بَدْءِ الْوُضُوءِ مُطْلَقًا وَالْحَدِيثُ الَّذِي مَعْنَى
بَعْدَ اسْتِجَابَةِ عِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ النُّومِ وَقَدْ ذَكَرْنَا الْفَرْقَ بَيْنَ الْحَكَمَيْنِ
وَأَنَّ الْحَكْمَ عِنْدَ عَدَمِ الْقِيَامِ لِلْاسْتِجَابِ وَعِنْدَ الْقِيَامِ لِلْمَكْرَاهَةِ لِإِدْخَالِهَا
فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا **الثالث** قَوْلُهُ عَلَى يَدَيْهِ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْإِفْرَاقَ
عَلَيْهَا مَعَ الْقَدَبَتَيْنِ فِي زَوَايَاهُ أُخْرِيَانِ أَفْرَغَ بِيَدَيْهِ الْيُمْنَى عَلَى الْبِشْرِيِّ
ثُمَّ غَسَلَهَا وَقَوْلُهُ غَسَلَهَا قَدْ رُمِيَ تَرْكُ بَيْنِ حَوْثِ غَسْلِهَا مَجْمُوعَتَيْنِ
أَوْ مُتَعَدَّتَيْنِ وَالْفَتْهَاءُ اخْتَلَفُوا أَيْهَا أَفْضَلُ **الرابع** قَوْلُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ
مُبَيَّنٌ لِمَا أَهْلُ مِنْ ذِكْرِ الْعَدَمِ وَفِي حَدِيثِ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
الْمُسْتَقْدَمِ الَّذِي ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ زَوَايَاهُ مَلَأَ وَغَيْرَهُ وَقَدْ رُوِيَ
فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ابْنُ أَبِي الْعَدَدِ فِي الصَّحِيحِ وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ الْكِتَابِ
الخامس قَوْلُهُ ثُمَّ تَضَمَّنْ مُقْتَضِرٌ لِلتَّرْتِيبِ بَيْنَ تَحْدِيدِ الْيَدَيْنِ وَالْمَضْمَنَةِ

الانسان المصنوع في كبر
الماء والحر والبرق والشمس

الانسان المصنوع في كبر
الماء والحر والبرق والشمس

واصل هذه اللفظة مشعرا بالتحريك ومنه مضمض النعاس في عينيه واستعملت
هذه السنة اعني المضمضة في الوضوء لتحريك الماء في الفم وقال بعض الفقهاء
المضمضة ان يجعل الماء في فيه ثم يمجّه هذا ازمنه فادخل المج في حقيقة
المضمضة فعلى هذا الواجب لم يكن مؤديا للسنة وهذا الذي يكثري
افعال المتوضئين الجعل والمج ويمكن ان يكون ذكر ذلك بناء على انه
المغلب والعادة لانه يتوقف فادري السنة على مجّه والله اعلم **السادس**
قوله ثم غسل وجهه دليل على الترتيب بين غسل الوجه والمضمضة وتأخره
عن المضمضة والاستنشاق فيؤخر منه الترتيب بين المضمضة والمسنون
وقد قيل في حكمه تقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه المفروض ان
صفات الماء المثلثة اعني المعيرة في التطهير لو لم يدرك بالبصر وطعم
يدرك بالذوق ويح يدرك بالشم فقدمت هاتان السنتان لخبر حال الماء
قبل اداء الغرض به وبعض الفقهاء رأوا الترتيب بين الموضات ولم يزه
بين الموضات والمسنون كما بين الموضات والوجه مشتق من المواجهة وقد
اعتبر الفقهاء هذا الاشتقاق ونوا عليه احكاما وقول ثلثا فيبدأ استحياء
هذا العدد في كل ما ذكر فيه **السابع** قوله ويديه الى المرفقين المرفق
فيه وجهان احدهما بفتح الميم وكسر الفاء والثاني عكسه لغتان وقوله الى المرفقين
ليس فيه انصاح بكونه اذ خلها في الغسل او انتهى اليها والفقهاء اختلفوا في
وجوب اذ خلها في الغسل ومذهب مالك والشافعي الوجوب وخالفه قفر
وعنه ومنشأ الاختلاف فيه ان كلمة الي المشهورة فيها انها لا تنها الغاية وقد

الانسان المصنوع في كبر
الماء والحر والبرق والشمس

وقد نرد بمعنى مع فمن الناس من حملها على مشهورها فلم يوجب ادخال المرفق
في الغسل ومنهم من حملها على معنى مع فاجب ذلك بعض الناس يفرق بين
ان تكون الغاية من جنس ما قبلها او لا فان كانت من الجنس دخلت كما في اية
الوضوء وان كانت من غير الجنس لم تدخل كقوله تعالى ثم اتوا الصيام
الى الليل وذلك عينة انما دخلت المرفق فانها لان الى هنا غاية للخارج
لا لادخال فان اسم اليد يطلق على العضو الى المنيك فلم ترد هذه الغاية
لوجب غسل اليد الى المنيك فلما دخلت خرجت عن الغسل ما زاد على المرفق
فانتهى الخارج الى المرفق فدخل في الغسل وذلك اخرون لما تردد اللفظ
في الآية بين ان تكون للغاية اذ ان تكون بمعنى مع وجاء فعل الرسول صلى الله
عليه وسلم اذ اراد الماعى مرفقيه كان ذلك بيانا للمحمل وانفعال الرسول
صلى الله عليه وسلم في بيان الواجب المحمل بحمولة على الوجوب وهذا عندنا
ضعيف لان الحقيقة في انتهاء الغاية مجاز بمعنى مع ولا اجمال في اللفظ
بعد بين حقيقته ويدل على انها حقيقة في انتهاء الغاية كقوله نصوص
اهل العربية على ذلك ومن قال بانها بمعنى مع فلم ينص على انها حقيقة
في ذلك فيجوز ان يريد المجاز **الثامن** قوله ثم مسح راسه ظاهر
استيعاب الرأس بالمسح لان اسم الرأس حقيقة للعضو كله والقول اختلفوا
في القدر الواجب من المسح وليس في الحديث ما يدل على الوجوب لانه في آخره
انما ذكر ترتيب ثواب مخصوص على هذه الافعال وليس يلزم من ذلك عدم الصحة
عند عدم كل جزء من تلك الافعال فجاز ان يكون ذلك للتواب مرتبا على

كلام اية القسم

لا جاء لسر المنكر
ما انزل الله
سبحانه
والله اعلم
بما ليس
بالمنكر

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

هذا لفظة نحو لا تطابق لفظة مثل فان لفظة مثل تقتضي ظاهرها المساواة
 من كل وجه الى الوجه الذي يقتضي التغاير بين الحقيقةين حيث يخرجها
 عن الوحدة ولفظة نحو لا تعطي ذلك ولعلها استعملت بمعنى المثل مجازاً
 ولعله لم يترك ما يقتضي المثلية الا ما لا يتدرج في المقصود فقد يظهر في
 الفعل المختص ان فيه اشياء مختلفة عن الاعتبار في المقصود من الفعل
 فاذا تركت هذه الاشياء لم يكن الفعل مماثلة حقيقة لذلك الفعل ولم
 يوقع تركها في المقصود منه وهو رفع الحديث ورتب الثواب وانما
 احتجنا الى هذا او كتابه لان هذا الحديث ذكر بيان فعل يقتدر به يحصل
 الثواب الموعود عليه فلا بد ان يكون الوضوء المحكي المفعول محصلاً لهذا
 الغرض فلهذا قلنا اما ان يكون استعمل نحو في غير حقيقتها اي بمعنى مثل
 او يكون ترك ما علم قطعاً انه لا يخل بالمقصود فاستعمل نحو في حقيقتها
 مع عدم جواب المقصود والله اعلم ويمكن ان يقال ان الثواب يترتب على
 مقاربة ذلك الفعل تشبيهاً وتوسيعاً على المخاطبين من غير تقييد وتقييد
 بذكره الا ان الاول اقرب الى مقصود البيان **الثاني عشر**
 هذا الثواب الموعود به يترتب على مجموع امرين احدهما الوضوء على النحو المذكور
 والثاني صلاة ركعتين بعده بالوصف المذكور في الحديث والمرتبة
 على مجموع امرين لا يلزم ترتبه على احدهما الا بزيادة خارج وقد ادخل قوم هذا
 الحديث في فصل الوضوء وعليهم في ذلك هذا السؤال الذي ذكرناه ويجاب
 عنه بان كون الشيء جزءاً ما يترتب عليه الثواب العظيم كافٍ في كونه ذاتاً مقصلاً

ارسل الى الصفة
 الطاهر المشعشع
 يطهرون الصفة بالصفة
 فانه المطاوعة لموسى
 ولهذا قال لم يترك
 الا ما لا يتدرج في المقصود
 ما علم من ذلك

في بعض النسخ
قال بعضهم القول انما هو في بعض النسخ

ان عبد ربه وحديثا الاذان ورؤيته في المنام لعبد الله بن زيد بن عاصم فليثبت
لذلك فانه مما يتبع فيه الاستنباه والغلط **الثاني** قوله قد عايتوز
النور بلنا المشاة هو الطست والطست بكسر الظاء وفتحها وباسقاط
الهاء لغات **الثالث** فيه دليل على جواز الوضوء من ابنة الصفر والطفلة
جارية من الاواني الطاهرة كلها الا الذهب والفضة عند الفايدين لما ثبت
في الصحيح من النبي عز المشرى والاكل فيها وقياس الوضوء على ذلك **الرابع**
ما يتعلق بغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء قدمه وقوله فوضوء واستنشوق
واستنشق ثلاثا ثلاثا غرائب تعرض كيفية المضمضة والاستنشاق والنسبة
الي الفصل والجمع وعدد الغرف والغرفا اختلفوا في ذلك فمنهم من اخار الجمع
ومنهم من اخار الفصل والحديث يدل والله اعلم على انه تميم واستنشوق من
غرفة ثم نعل كذلك من اخري وهو يحمل من حيث اللفظ غير ذلك وهو ان
يغافق بين العدد في المضمضة والاستنشاق مع اعتبار ثلاث غرائب الا انه
لا تعلم قابلا به هناك ذلك ان تعرف غرفة فيضمض بامر مثلا ثم ياخذ
غرفة اخري فيضمض بامرين ثم ياخذ غرفة اخري فيستنشق ثلاثا وغير
ذلك من الصور التي تعطى هذا المعنى فيصرون وعلى هذا انه مضمض ثلاثا
واستنشق ثلاثا من ثلاث غرائب **الخامس** قوله ثم ادخل يديه فغسل
وجهه ثلثا قد تقدم القول فيه وقوله يديه الي المرفقين فيه دليل على جواز
التكرار ثلثا في بعض الاعضاء وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء
مرة مرة ومرتين مرتين وثلاثا ثلاثا وبعضه ثلثا وبعضه مرتين وهو

بعض غسل وجهه ثلاثا
والاخر مرتين ثلاثا هذا
الحال من ذلك

هَذَا الْحَدِيثُ السَّادِسُ قَوْلُهُ ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فِي النُّورِ فَسَمِعَ رَأْسَهُ
فَاقْبَلَ بِهَا وَأَذْبَرَتْهُ وَاحِدَةً فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ التَّكَرُّارِ فِي مَسْجِ الدَّائِرِ
مَعَ التَّكَرُّارِ فِي غَيْرِهِ وَهُوَ مَذْهَبُ مَلِكٍ وَابْنِ حَنِيفَةَ وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ مُطْلَقَةٌ وَفِي
بَعْضِ الرَّوَايَاتِ فِي صِفَةِ وَضْعِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَهَا بِقَوْلِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً
وَقَوْلُهُ فَاقْبَلَ بِهَا وَأَذْبَرَتْهُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي كَيْفِيَةِ الْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ
عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ أَحَدُهَا أَنْ يَبْدَأَ بِمَقْدَمِ الدَّائِرِ الَّذِي يَلِي الْوَجْهَ وَيَذْهَبُ إِلَى
الْفَقَامِ يَرُدُّ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَدْرَأُ مِنْهُ وَهُوَ مُبْتَدَأُ الشَّعْرِ مِنْ حَذِّ الْوَجْهِ وَعَلَى
هَذَا يَدُلُّ ظَاهِرُ قَوْلِهِ ثُمَّ يَبْدَأُ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى يَذْهَبَ بِهَا إِلَى فُجَاهِ ثُمَّ رَدَّهَا
حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَدْرَأُ مِنْهُ وَهُوَ مَذْهَبُ مَلِكٍ وَابْنِ حَنِيفَةَ وَابْنِ رَجَمٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
أَنَّهُ وَرَدَ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَعْنَى الْإِطْلَاقِ قَوْلُهُ فَاقْبَلَ بِهَا وَأَذْبَرَتْهُ شَيْكَالٌ مِنْ حَيْثُ
أَنَّ هَذِهِ الصَّنْةَ تَقْتَضِي أَنْ أَدْبَرَ بِهَا وَأَقْبَلَ لِأَنَّ ذَهَابَهُ إِلَى جِهَةِ الْفَعْلِ
إِدْبَارًا وَرُجُوعَهُ إِلَى جِهَةِ الْوَجْهِ إِقْبَالٌ فَمِنْ النَّاسِ مَنْ اعْتَبَرَ هَذِهِ الْمُقَدَّمَ
الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا ظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْمَقْدَرِ وَهُوَ قَوْلُهُ يَبْدَأُ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ إِلَى آخِرِهِ
وَاجَابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ أَنَّ الْوَأْدَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ وَالتَّقْدِيرَ أَذْبَرَ
وَاقْبَلَ وَهَذَا فِيهِ جَوَابٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ الْإِقْبَالَ وَالْإِدْبَارَ مِنْ أُمُورِ الْأَضَافَةِ
أَعْنَى مَا لَا يَنْسَبُ إِلَى مَا يَقْبَلُ وَيَذْبَرُ عَنْهُ وَالْمَوْخَرُ يَحْتَلُّ يَكُنْ أَنْ يَنْسَبَ الْإِقْبَالُ
إِلَيْهِ وَالْإِدْبَارُ عَنْهُ فِيمَكْنَهُ جَمْلُهُ عَلَى هَذَا وَاحْتِمَالُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْإِقْبَالِ الْإِقْبَالَ
عَلَى الْفَعْلِ لَا غَيْرَ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ يَبْدَأُ بِمَوْخَرِ رَأْسِهِ وَيُزِيلُ إِلَى جِهَةِ الْوَجْهِ
ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْخَرِ مُحَافِظَةً عَلَى ظَاهِرِ قَوْلِهِ أَقْبَلَ وَأَذْبَرَ وَيَنْسَبُ الْإِقْبَالُ إِلَى

ح ١٢١

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

٢٩
وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى مُصَرَّحَةٌ بِالْوُضوءِ مِنَ الصَّغَرِ وَهُوَ رَوَايَةُ عَبْدِ الْعَزِيزِ
ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ وَهِيَ مُصَرَّحَةٌ بِالْحَقِيقَةِ فِي قَوْلِهِ تَوَرَّجَ مِنْ صَغَرٍ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى
مَجَازًا عَنِ قَوْلِهِ فِي تَوَرَّجَ مِنْ مَاءٍ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْمَلَ الْحَدِيثُ أَيُّ مِنْ نَاءٍ مَاءٍ أَوْ مَاءٍ
اسْتَبَدَّ ذَلِكَ **الْحَدِيثُ النَّاسِعُ** عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْجِبُهُ الْيَمْنُ فِي ثَعْلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُورِهِ
وَفِي شَانِهِ كُلِّهِ ٥ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمِّهَا لَمْ يَزَلْ يَنْتَابُ بِنْتُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ بِنْتُ سَعْدِ بْنِ كَعْبٍ بِنْتُ نَعْمٍ بِنْتُ
الْقُرَيْشِيِّ النَّبِيِّ خَتْمَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَّةٍ بِنْتُ كَعْبٍ تَوَفِّيَتْ
سَنَةً سَبْعَ رَجُلَيْنِ وَقِيلَ سَنَةً بَيْنَ تَرْجُلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِسَنَتَيْنِ وَقِيلَ ثَلَاثَ وَالثَّعْلُ لَبْسُ الثَّعْلِ وَالْتَرْجُلُ
تَسْرِخُ الشَّعْرَةَ كَالْهَزْدِيِّ شَعْرُ مَرْجُلٍ أَيْ مَسْرُوحٍ وَقَالَ كُرَاعُ شَعْرٍ
رَجُلٌ وَقَدْ رَجَلَهُ صَاحِبُهُ أَوْ اسْرَحَهُ وَرَدَّهِنَّ وَمَعْنَى الْيَمْنِ فِي الثَّعْلِ الْبَرَاءَةُ
بِالرَّجْلِ الْيَمْنِي فِي الْوُضوءِ وَبِالشَّوْلِ الْيَمْنِ فِي الْغُسْلِ وَالْبَرَاءَةُ بِالْيَمْنِ عَنِ الشَّيْءِ
رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْمَسْجَمَاتِ وَأَنْ كَانَ يَقُولُ يَوْجُوبُ التَّرْتِيبُ لَهَا كَالْغُضْوِ الرَّاحِدِ
حَيْثُ جُمِعَا فِي لَفْظِ الْوُضوءِ الْكَرِيمِ حَيْثُ قَالَ وَأَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ وَقَوْلُهُ وَفِي شَانِهِ
كُلُّهُ عَامٌ يُخَصَّرُ فَإِنْ دَخَلَ الْخَلَاءُ وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بَيِّدًا فِيهَا بِالسَّيَّارِ وَكَذَلِكَ
وَكَذَلِكَ مَا مَثَلَهُمَا **الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ** عَنْ نَعِيمِ الْحَجَرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
عَرَا مَجْلِينَ مِنْ أَثَارِ الْوُضوءِ فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّةً فَلْيَفْعَلْ ٥

العلم

التغليب لأجد المشيئين على الآخر إذا كانا بسبيل واحد وقد استعمل
 الفقهاء ذلك أيضا وقالوا يستحب تطويل الغنة وأرادوا الغنة والتحجيل
 وتطويل الغنة في الوجه بغسل جزء من الرأس وفي اليدين بغسل بعض العظام
 وفي الرجلين بغسل بعض الساقين وليس في الحديث تعيين ولا تحديد للقدار
 ما يغسل من العظام والساقين وقد استعمل أبو هريرة رضي الله عنه
 الحديث على إطلاقه وظاهره في طلب أطالة الغنة فغسل إلى قريب من
 الممكئين ولم يتعد ذلك عن النبي صلى الله عليه ولم ولا كثيرا استعماله في الصحابة
 والتابعين رضي الله عنهم فلذلك لم يقل به الفقهاء ورأيت بعض الناس قد ذكره
 أن حد ذلك نصف الذراع ونصف الشاق ①

الاستطابة

باب الحديث الأول عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان إذا دخل الحلاء قال اللهم إني أعوذ بك من الحبشة والحباية
 أنس بن مالك بن النضر بن ضمهم بن زيد بن حرام بفتح الحاء والراء المهملة
 أنصاري بخاري خديم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين وعمره وولده
 أولاد كثيرون يقال ثمانون ولدا ثمانية وسبعون ذكورا وابتنار وكانت
 وفاته بالبصرة سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة خمس وتسعين وقيل كانت
 سنة يوم مات مائة وسبع سنين وقال أنس أحبتي ابنتي أمينة أنه دفن
 لي لي مقدم الحاج البصرة بضع وعشرون ومائة راحلت بهم الحاء والباء
 جمع خبيث والحباية جمع خبيثة استعان من ذكر ابن الشياطين وإنا لله

الكلام على هذا من وجوه **أحدها** المستطابة الزالة الأذي عن المحجفين
بحجرا وماء مأخوذة من الطبيب يقال استطاب الرجل فهو مستطيب وطاب فهو
مطيب **الثاني** الحلا بالمدة في الأصل هو المكان الحالي كانوا يقصدونه
لفضاء الحاجة ثم كثر حتى تجاوز به عن غيره ذلك **الثالث** قوله إذا دخل
يحمل أن يراد به إذا أراد الدخول كما في قوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستمع له
أن يقرأ به أنبأ الدخول وذكر الله تعالى مستحب في ابتداء فضاء الحاجة
فإن كان الحمل الذي يقضي فيه الحاجة غير معد لذلك كالصلاة مثلا جاز ذكر
الله تعالى في ذلك المكان وإن كان بعد ذلك كالكنف في جوارنا لذكر
فيه خلاف بين الفقهاء فمن كرهه فهو محتاج إلى أن يؤيد قوله إذا دخل
بمعنى إذا أراد لأن لفظة دخل أقوى في الدلالة على الكنف المبينة منها
على المكان البراج أو لانه قد بين في حديث آخر المراد حيث قال عليه السلام
إن هذه الحشوش محيضة فإذا دخل أحدكم الحلا فليقل الحديث وأما من
أجاز ذكر الله تعالى في هذا المكان فلا يحتاج إلى هذا التأويل ويحمل دخل
على حقيقته **الرابع** الجنب يضم الماء والباء جمع حيث كذا ذكر المصنف
وذكر المصنف في غايه الحديث روايتهم له بأسكان لباء ولا ينبغي أن
يعد هذا غلطاً لأن فعلاً يضم الفاء والعين تخفف عنه قياساً فلا يتغير
أن يكون المراد بالجنب يسكنون لباء ما لا يناسب المعنى بل يجوز أن يكون وهو
ساكن لباء بمعنى وهو مضموم لباء نعم من حمله وهو ساكن لباء على ما
لا يناسب فهو غلط في الحمل على هذا المعنى لا في اللفظ **الخامس**

الحديث الذي ذكرناه من قوله عليه السلام ان هذه الحسوش مخصصة اي
للجان والشياطين بيان المناسبة هذا الدعاء المخصوص لهذا المكان المخصوص

الغايطة

الحديث الثاني عن ابي ايوب الانصاري رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتيتم الخلا فلا تستقبلوا القبلة بغايطة
ولا بول ولا تشد بؤرها ولكن شرفوا وغربوا قال ابو ايوب فقد مننا
البشام فوجدنا امر احيق قد نبت نحو الكعبة فخرق عجزا ونستغفر الله عز

وجل الكلام عليه من وجوه **احدها** ابو ايوب الانصاري
اسمه خالد بن زيد **الثاني** قوله اذا اتيتم الخلا استعمل الخلا

في قضاء الحاجة كيف كان لان هذا الحكم عام في جميع صور قضاء الحاجة
وهو اشارة الى ما قدمناه من استعمال هذه اللفظة مجازا **الثالث**

الحديث دليل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها والفتور اختلفوا
في هذا الحكم على مذاهب فمنهم من منع ذلك مطلقا على مقتضى ظاهر هذا الحديث
ومنهم من اجاز مطلقا وراي هذا الحديث منشوخا وزعم ان ناسخه حديث
مجاهد عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستقبل القبلة
ببول فرائيه قبل ان يقضى بعام يستقبلها ومن نقل عنه الترخيص في ذلك
مطلقا عروة بن الزبير وربيعة بن ابي عبد الرحمن ومنهم من فرق بين الصحاري
والبنين فمنع في الصحاري وازاح في البنين بناء على ان ابن عمر روى الحديث
الذي ياتي ذكره بعد هذا الحديث في البنين فجمع بين الاحاديث بحمل حديث
ابن عمر على البنين وقد روى الحسن بن زكوان عن مروان الاصبهاني قال رايت

ابن عمر رضي الله عنه اناح راحلته ثم جلس رسول الله صلى الله عليه وآله اليها فقلت ابا عبد الله عن النبي
تدني عن هذا قال يا ابا عبد الله اني عن ذلك في القضاء فاذا كان بينك وبين القبلة
شيء يترك فلا بأس اخرجوه ابو داود **واعلم** ان حديث ابي ايوب
علي الصخاري يخالف لما جملة عليه ابو ايوب من العموم فانه قال فابينا السلام
فوجدنا مراجيع قد بنيت قبل القبلة فتخبر عما قراي النبي عا ما **الرابع**
اختلفوا في علم هذا النبي من حيث المعنى والظاهر انه لاظهار الاحرام
والتعظيم للقبلة لانه معنى مناسب ورد الحكيم صلى الله عليه وآله وسلم وقميص يكون علم له
واخوي من هذا في الدلالة على هذا التعليل ما روي من حديث سرافة بن مالك
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اتي احدكم البراز فليكرمه قبله ان الله
جل وعز فلا يستقبل القبلة طاهرة توري في التعليل ما ذكرناه ومنهم من
علمنا بامر آخر فذكر عيسى بن ابي عيسى قال قلت للشعبي وهو يفتح السائر
عجت لقراب ابي هريرة رضي الله عنه ونافع عن ابن عمر رضي الله عنهم رايت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذهب مذهباً مواجاً القبلة قال اما توب
ابي هريرة فني الصخرة ان الله خلقنا من عباده يصلون في الصخرة فلا تستقبلوا
ولا تستدبروهم واما بيوتهم هذه التي تجذروا للثمن فانه لا قبلة لها وذكر
الدارقطني ان عيسى هذا ضعيف وينبغي على هذا الخلاف في التعليل اختلافهم
فيما اذا كان في الصخرة فاستتر بشي هل يجوز الاستقبال والاستدبار ام
لا فالتعليل باحرام القبلة يقتضي المنع والتعليل بروية المصلين يقتضي
الجواز **الخامس** قوله عليه السلام اذا انتم الحلاء فلا تستقبلوا

القبلة الحديث يقتضي أمرين أحدهما ممنوع منه والثاني علة لذلك المنع
وقد تكلمنا على العلة والكلام الآن على محل العلة والحديث ذلك على المنع
من استقبال الغايط أو بول وهذه الحالة تنضم أمرين أحدهما خروج
الخارج المستفرد والثاني كشف العورة فمن الناس من قال المنع للخارج
لما سئله العظم القلة عنه ومنهم من قال المنع لكشف العورة وينبغي
على هذا الخلاف خلافهم في جواز الوطئ مستقبلا القبلة مع كشف العورة
فمن عمل بالخارج إباحة إذا خارج ومن عمل بالعورة منعه **السادس**
الغايط في الأصل هذا المكان المظلم من الأرض كما نوا يقصدونه لغضاء
الحاجة ثم استعمل في الخارج وغلب هذا الاستعمال على الحقيقة الوضعية
نصار حقيقة عمرية والحديث يقتضي أن اسم الغايط لا يطلق على البول
لتفرقه بينهما وقد تكلموا في أن قوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغايط
لما كانت العادة أن يقصد لاجله وهو الخارج من الذكر ولم يكونوا يقصدون
الغايط للريح مثلاً أو يقال أنه مستعمل فيما كان يقع عند قصدهم الغايط
من الخارج من القبلة والذكر كيف كان **السابع** قوله ولكن شربوا
أو غمروا محمول على محل يكون التسميت والتغريب به مخالفا لاستقبال
القبلة وأشد إياها كالمدينة التي هي مكن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وما في معناها من البلاد ولا يدخل تحتها ما كانت القبلة فيه إلى المشرك
الثامن قوله أي يرب فقد من الشام إلى آخره فيه ما تقدمنا من حمله
له على العموم بالنسبة إلى البنيان والتجار وفيه دليل على أن للعموم

صِغَةً عِنْدَ الْعَرَبِ وَاهْلُ الشَّرْعِ عَلَى خِلَافٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْأَهْوَالِيِّينَ
وَهَذَا الْعَمَلُ فِي صِغَةِ الْعُمُومِ قَرْدٌ مِنَ الْإِفْرَادِ لَهُ نَظَائِرُ لَا تُحْصَى وَأَمَّا
نَهْيُنَا عَلَيْهِ عَلَى تَبْيِيلِ ضَرْبِ الْمَثَالِ فَمِنْ أَرَادَ أَنْ يَقْطَعَ بِذَلِكَ فَلْيَتَّبِعْ نَظَائِرَهُ
يَحْذَرُهَا **التَّاسِعُ** أَوْلِعْ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ أَوْ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ بَارٌّ يَقُولُ
إِنَّ صِغَةَ الْعُمُومِ أَدْرَدَتْ عَلَى الذَّوَاتِ فَثَلَا أَوْ عَلَى الْأَفْعَالِ كَانَتْ عَامَّةً
فِي ذَلِكَ مُطْلَقَةً فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْأَحْوَالِ وَالْمُتَعَلِّقَاتِ ثُمَّ يَقُولُ الْمَطْلُوقُ
يَكْفِي فِي الْعَمَلِ بِهِ صَوْنَةً وَاحِدَةً فَلَا يَكُونُ حُجَّةً فِيهَا عِدَاهُ وَالْكَثْرُ وَأَمِنْ هَذَا
السُّؤَالِ فِيمَا لَا يُحْصَى مِنَ الْقَاطِطِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَصَارَ ذَلِكَ دَيْدَنًا
لَهُمْ فِي الْجِدَالِ وَهَذَا عِنْدَنَا بَاطِلٌ بَلِ الْوَلُجِبُ أَنْ مَا دَكَ عَلَى الْعُمُومِ فِي الذَّوَاتِ
مَثَلًا يَكُونُ دَلَالَةً عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي كُلِّ ذَاتٍ تَنَاوَلَهَا اللَّفْظُ وَلَا تَخْرُجُ عَنْهَا
ذَاتٌ إِلَّا بِدَلِيلٍ خَصِيصٍ فَمِنْ أَخْرَجَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ الذَّوَاتِ فَقَدْ خَالَفَ مُفْتَضِيَ
الْعُمُومِ نَعَمْ الْمَطْلُوقُ يَكْفِي فِي الْعَمَلِ بِهِ مَرَّةً كَمَا قَالُوهُ وَنَحْنُ لَا نَقُولُ بِالْعُمُومِ
فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مِنْ حَيْثُ الْإِطْلَاقُ وَأَمَّا فَلَنَابِهِ مِنْ حَيْثُ الْمَحَافِظَةُ عَلَى
مَا تَمْتَنِيهِ صِغَةُ الْعُمُومِ فِي كُلِّ ذَاتٍ فَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوقُ لَا يَمْتَنِي الْعَمَلُ بِهِ
مَرَّةً مَخَالِفَةً لِمُفْتَضَى صِغَةِ الْعُمُومِ كَقِسْمِهِ فِي الْعَمَلِ بِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَإِنْ كَانَ
الْعَمَلُ بِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً مَخَالِفًا لِمُفْتَضَى صِغَةِ الْعُمُومِ فَلَنَابِ بِالْعُمُومِ مَحَافِظَةً
عَلَى مُفْتَضَى صِغَةِ الْعُمُومِ لَمْ يَخْلُفْ الْمَطْلُوقُ نَعَمْ مَثَلُ ذَلِكَ إِذَا قَالُ مِنْ دَخَلَ
دَارِي فَاغْطِهَا دَرَاهِمًا تَمْتَنِي صِغَةُ الْعُمُومِ فِي كُلِّ ذَاتٍ صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا
دَاخِلَةٌ فَإِذَا قَالُ فَايِلٌ هُوَ مُطْلَقٌ فِي الزَّمَانِ فَاغْطِهَا فِي الذَّوَاتِ الدَّخِلَةِ

للدار في اول النهار مثلاً ولا اعمل به في غير ذلك الوقت لانه مطلق في
 الزمان وقد عملت به مرة فلا يلزم ان اعمل به اخري لعدم عموم المطلق
 فلنا له ما دللت الصيغة على العموم في كل ذات دخلت الدار ومن جملتها
 الذات الداخلة في اخر النهار فاذا خرجت تلك الذات فقد اخرجت
 تلك الذات فقد اخرجت ما دللت الصيغة على دخوله وهي كل ذات
 وهذا الحديث احذر ما يتدرك به على ما قلناه فان ابا ايوب من اهل اللسان
 والشرع وقد استعمل قوله لا تستقبلوا ولا تستدبروا عما في الاماكن
 وهو مطلق على ما قاله اولاً والمناخرون لا يلزم منه العموم وعلى ما قلنا
 نعم لانه اذا اخرج عنه بعض الاماكن خالف صيغة العموم في النبي عن الاستقبال
 والاستدبار **العاشر** قوله وتستغفرا لله قيل يراد به وتستغفروا
 الله لباي الكيف على هذه الصفة الممنوعة عنده وانما جعلهم على هذا التاويل
 لانه اذا احرقت عنها لم يفعل ممنوعاً فلا يحتاج الى الاستغفار والاقرب
 انه استغفار لنفسه ولعل ذلك لانه بسبب موافقته لمقتضى البناء خلطاً
 او سهواً يتذكر فيحرق ويستغفرا لله فان قلت — فالغاط والساهي
 لم يفعل اثمًا فلا حاجة به الى الاستغفار قلت — اهل الورع والمناسب
 العلية في التقوى قد يفعلون مثل هذا ابتداءً على نسبتهم التقدير الى انفسهم
 في الخلق ابتداءً والله اعلم **الحديث الثالث** عن عبد الله
 ابن عمر رضي الله عنهما انه قال رغبتي يوماً على بيت حفصة فرايت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستقبل للشام مستدبراً للعبة ⑤

هَذَا الْحَدِيثُ مُعَارَضٌ لِحَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْمُنَقَّرِ مِنْ رُجُوهِ وَكَذَلِكَ مَا فِي مَعْنَى حَدِيثِ
أَبِي أَيُّوبَ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي كَيْفِيَةِ الْعَمَلِ بِهِ أَوَّالًا وَعَلَى أَقْوَالٍ مِنْهُمْ مَنْ
رَأَى أَنَّهُ نَاسِخٌ لِلْمَنْعِ وَاعْتَقَدَ الْبَاقِيَةُ مُطْلَقًا وَكَانَتْ رَأْيَ أَنْ تُخَصِّرَ حُكْمُهُ
بِالْبَيِّنَانِ لَا عَمَلُ بِهِ أَنَّهُ وَصَفٌ مُلَغِي لَا أَعْنَاءَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى الْعَمَلُ
بِالْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ وَاعْتَقَدَ هَذَا خَاصًّا بِالْبَنِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ فَرَأَى حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ مُخْصُوصًا بِالْبَيِّنَانِ فَخَصَّ
بِهِ حَدِيثَ أَبِي أَيُّوبَ الْعَامَّ فِي الْبَيِّنَانِ وَغَيْرِهِ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ وَمِنْهُمْ
مَنْ تَوَقَّفَ فِي الْمَسْئَلَةِ وَخَرَّجَ نَبِيَّهُ هَذَا عَلَى أَهْلِ مَذْهَبِ **أَحَدُهَا** أَنْ مَنْ قَالَ
بِتَخْصِصِ هَذَا الْفِعْلِ بِالْبَنِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْقُصْ أَنَّ رُويَ هَذَا الْفِعْلُ
كَأَنَّ مَنْ أَتَى قِيَامَ يَقْصِدُهُ ابْنُ عُمَرَ وَلَا الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَذِهِ
الْحَالَةِ يَتَعَرَّضُ لِرُويَةِ أَحَدٍ فَلَوْ كَانَ يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ حُكْمٌ عَامٌّ لِلْأُمَّةِ
لَبَيَّنَ لَهُمْ بَاطِلًا بِالنُّقُولِ أَوَّالًا لَمْ يَكُنْ عَلَى رُجُوبِ الْفِعْلِ فَإِنَّ الْأحكامَ الْعَامَّةَ
لِلْأُمَّةِ لَا يَدَّ مِنْ بَيَانِهَا فَلَمْ يَتَّبِعْ ذَلِكَ وَكَانَتْ هَذِهِ الرُّويَةُ مِنْ ابْنِ عُمَرَ عَلَى
طَرِيقِ التَّفَاقُحِ وَغَدَمُ قَصْدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ عَلَى التَّخْصِصِ
الثَّانِي أَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا كَانَ عَامًّا الدَّلَالَةُ وَغَارِضُهُ
غَيْرُهُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ وَارْتَدَّ نَاسُ التَّخْصِصِ قَالُوا لَوْ أَنَّ التَّخْصِصَ فِي مَخَالِفَةِ مُتَقَيِّ
الْعُمُومِ عَلَى مَقْدَارِ الصُّورَةِ يَسْتَفِي الْحَدِيثُ الْعَامُّ عَلَى مَقْتَضَى حُكْمِهِ فِيمَا
بَقِيَ مِنَ الصُّورِ إِذَا لَمْ يُعَارَضْ لَهُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ الصُّورَ الْمَخْصُوصَةَ الَّتِي وَرَدَ
فِيهَا الدَّلِيلُ الْخَاصُّ وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ لَمْ يَدَّ عَلَى جَوَارِ السَّنَقِ وَالْأَسْتِيزَارِ

٥٤
 معاني البيان وإنما ورد في الاستدبار فقط فالمعارضة بينه وبين حديث
 أبي يونس إنما هو في الاستدبار فيبقى الاستنبال كما تعارض فيه فينبغي أن يعمل
 بمقتضى حديث أبي يونس في المنع من الاستنبال مطلقاً لكنهم أجازوا الاستنبال
 والاستدبار معاً في البيان وعليه هذا السؤال ولعل فائدة لا يتركها فليس
 الاستنبال في البيان وأما ما كان مسكوتاً عنه على الاستدبار الذي ورد
 فيه الحديث فيقال له أنه هذا تقرير للقياس على مقتضى اللفظ العام
 وفيه ما فيه على ما عرفت في أصول الفقه وثانياً إن شرط القياس مساواة
 الفرع للأصل وزيادة عليه في المعنى المعبر في الحكم ولا تشاريها هذا
 فإن الاستنبال يزيد في القبح على الاستدبار على ما يشهد به العرف لهذا
 اعتبر بعض العلماء هذا المعنى فمنع الاستنبال وأجاز الاستدبار وإذا كان
 الاستنبال أزيد في القبح من الاستدبار فلا يلزم من إلغاء المفتة الناقصة
 في القبح في حكم الجواز إلغاء المفتة الزائدة في القبح في حكم الجواز ٥
الحديث الرابع عن ابن عمر بن مالك رضي الله عنه أنه قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاحمالاً أنا وعلاءم يحوي لداق
 من ماء وعنق يمسحني بالماء ٥ العنق الحزبة الصغرى وكان يحملها
 في هذا الوقت لا يحمل أن يتوضأ صلى الله عليه وسلم ويصلي فتوضع بين يديه
 ستة ما ورد في حديث آخر أنها كانت توضع له فيصلي إليها واللام على الخلاء
 قد تقدم ويحمل أن يراد به هاهنا مجرد قضاء الحاجة على ما ذكرنا أنه يستعمل
 في ذلك وهذا الذي يناسبه المعنى الذي ذكرناه في حمل العنق للصلاة فإن

فَإِنَّ السُّنَّةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْبَرَّاجِ مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ تُحْتَسَى الْمُرُورُ وَتَحْتَسَلُ أَنْ يَرَادَ
بِهِ الْمَكَانُ الْمُعَدُّ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فِي الْبَنِيَانِ وَهَذَا الْأَيْنَابُ سَبْهُ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ
فِي جَمَلِ الْعَنْتَةِ وَيُتَرَجَّحُ الْأَوَّلُ بِأَنْ خَدَمَهُ الرِّجَالُ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا
الْمَعْنَى نَبَاتِهَا السَّغَرُ فَإِنَّ الْحَضَرَ بِنَابِ سَبْهُ خَدَمَهُ أَهْلَ بَيْتِهِ وَخَوْدُ ذَلِكَ يُؤْخَذُ
مِنَ الْحَدِيثِ اسْتِخْدَامُ الْحِجَارِ مِنَ النَّاسِ إِذَا كَانُوا أَنْبَاءً وَأَصْدَوُا أَنْفُسَهُمْ لِرَبِّكَ
وَبِهِ يَصْجَرُ الْأَسْعَاتُ فِي مِثْلِ هَذَا وَمَقْصُودُهُ الْأَكْبَرُ الْأَسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ
وَلَا يَخْتَلَفُ فِيهِ غَيْرُهُ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ لَفْظُ يَغْتَسِي تَضَعِيفُهُ لِلرِّجَالِ
فَأَنَّهُ سَبِيلٌ عَنِ الْأَسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ فَقَالَ إِنَّمَا ذَلِكَ وَضُوءُ النِّسَاءِ وَالسُّنَّةُ ذَلِكَ
عَنِ الْأَسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ فِي أَوَّلِي الْأَنْبَاءِ وَلَعَلَّ سَعِيدًا
رَحِمَهُ اللَّهُ فَمِمَّنْ مِنْ أَحَدِ عُلَمَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ خَبِثَ مَبْعُ الْأَسْتِجْمَارِ بِالْحِجَارِ فَقَصَدَ
فِي مُقَابَلَتِهِ أَنْ يَذْكُرَ هَذَا اللَّفْظَ لِأَنَّهُ ذَلِكَ الْغُلُوبُ وَبِالْغِ بَابُ إِيرَهِ آيَاهُ عَلَى هَذِهِ
الصِّفَةِ وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُقَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ مُلْكِكَ إِلَى أَنَّ الْأَسْتِجْمَارَ بِالْحِجَارِ إِنَّمَا
أَنَّمَا هُوَ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ وَإِذَا ذَهَبَ إِلَى بَعْضِ الْعُقَمَاءِ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَتَّعَ لِفِرْعَوْنَ
مِمَّنْ فِي رِثَةِ سَعِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَنَّمَا اسْتَجَبَ الْأَسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ لِأَنَّهُ الْعَيْنُ وَالْأَنْزَلُ
مَعَا فَهُوَ بَلِغٌ فِي الْمَطَافَةِ **الْحَدِيثُ الْخَامِسُ** عَنْ أَبِي فَنَاءَةَ الْحَرثِ
ابْنِ رُبَيْعٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يُمْسِكُنْ أَحَدُكُمْ
ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبْكُ وَلَا يَمْسَحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ وَلَا يَنْفَسُ فِي الْأَنْفَاءِ ن
أَبُو فَنَاءَةَ الْحَرَثُ بْنُ رُبَيْعٍ بْنُ بِلْدَمَةَ بَفَتْحِ الْبَاءِ وَشَكُونُ اللَّامِ وَفَتْحِ الدَّالِ
وَيَقَالُ بِلْدَمَةُ بِالضَّمِّ وَيَقَالُ بِالْإِلِ الْمَجْمُوعَةُ الْمَضْمُونَةُ فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم شهد أحداً أو الحدق وما بعد ذلك مات بالمدينة سنة أربع وخمسين
وقيل بالكوفة سنة ثمان وثلاثين وقيل الأصح الأول انفقوا على الأخراج له
السلام عليه من دجوه **أحدها** الحديث يقتضي النهي عن مس الزكيات
في حالة البول ووردت رواية أخرى في النهي عن مسه باليمين مطلقاً من غير
تقييد بحالة البول فمن الناس من أخذ بهذا المطلق وقد يستيق إلى الفهم أن
المطلق محمول على المفيد فيحصل النهي بهذه الحالة وفيه بحث لأن هذا الذي
يُقال نتيجة في باب الأمر والابتنافنا الحكم للمطلق كان فيه إخلال
باللفظ الذي على المفيد وقد تناول لفظ الأمر وذلك غير جائز ولما في باب
النهي فإذا جعلنا الحكم للمفيد خللنا مقتضى اللفظ المطلق مع تناول النهي له
وذلك غير شايع هذا كله بعد مراعاة أمر من صناعة الحديث وهو أن ينظر
في الروايتين يعني رواية الإطلاق والتقييد هل هما حديثان أو حديث مخرج واحد
فإذا كانا حديثين فالأمر على ما ذكرناه في حكم الإطلاق والتقييد وإن كان حديثاً
واحداً مخرجاً واحداً اختلفت عليه الرواة فينبغي حمل المطلق على المفيد
لأنها تكون رواية من عدي في حديث واحد فتقبل وهذا الحديث المذكور
راجع إلى رواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن بكير فائدة عن إسماعيل **الثاني**
ظاهر النهي التحريم وعليه جملة الظاهرية رجلة الفقهاء على الكراهة
الثالث قوله عليه السلام ولا يتمسح من الخلاء يمينه تناول القبل
والدبر وقد اختلف أصحاب الشافعي في كيفية التمسح في القبل إذا كان الحرج صغيراً
لا بد من أمثاله بأحد يدين فمنهم من قال ليس كذلك الحرج باليمين والذكر باليسرة

وَتَكُونُ الْحَرْجَةُ لِلْيَسْرَى وَالْيَمْنَى فَاتَةً وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يُؤْخَذُ الزَّكَاةُ بِالْيَمْنَى وَالْحَرْجَةُ
بِالْيَسْرَى وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى الْحَافِظَةِ عَلَى الْحَدِيثِ **الرَّابِعُ** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَلَا يَنْفُسُ فِي الْآثَاءِ يُرَادُ بِهِ أَبَانَةُ الْآثَاءِ عِنْدَ رَأْيِ النَّفْسِ مَا فِي النَّفْسِ مِنْ
إِحْتِمَالِ خُرُوجِ شَيْءٍ مُتَقَدِّرٍ لِلْغَيْرِ وَفِيهِ أَفَادَةٌ لِمَا فِي الْآثَاءِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْغَيْرِ
لِعَيَانِ قَوْلِهِ وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَبَانَةُ الْآثَاءِ لِلنَّفْسِ ثَلَاثًا وَهَذَا هَاهُنَا

مُطْلَقٌ **الْحَدِيثُ السَّادِسُ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِغَيْرَيْنِ فَقَالَ لَهَا لِيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ أَمَّا
أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَبْرَأُ مِنَ الْبَوْلِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالْبَيْمَةِ فَاحْذَرْنِي
رَطْبَةً فَسَقَتْهَا نِصْفَيْنِ فَعُذِّرَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ فَعَلْتَ
هَذَا قَالَ لَعَلَّهُ يَخْفَعُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَنْبَغِ لَنَا الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ دُخُولِ

أَحَدُهَا تَضَرُّعُهُ بِأَبْيَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ عَلَى مَا هُوَ مَرْهُوبٌ أَهْلُ السَّنَةِ وَاسْتَشْهَرُ
بِهِ الْأَخْبَارُ وَفِي إِصَافَةِ عَذَابِ الْقَبْرِ إِلَى الْبَوْلِ خُصُوصِيَّةٌ تَخْصُهُ دُونَ سَائِرِ الْمَعَاصِي
مَعَ الْعَذَابِ بِسَبَبِ عَيْبِهِ أَيْضًا إِنْ رَأَى اللَّهُ ذَلِكَ فِي حَقِّ بَعْضِ عِبَادِهِ وَعَلَى هَذَا جَاءَ
الْحَدِيثُ نَزْهًا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ وَكَذَا جَاءَ أَيْضًا إِنْ
بَعْضُ مَنْ ذَكَرَهُ أَنَّ صَهَّ الْقَبْرِ أَوْ ضَعْفُهُ سَبِيلُ أَهْلِهِ فَرَكِبُوا أَنَّهُ كَانَ مِنْهُ

تَقْصِيرٌ فِي الطُّهُورِ **الثَّانِي** قَوْلُهُ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ كَيْفَ كُنْهٍ مِنْ حَيْثُ
الْلَفْظُ وَجْهَيْنِ لِذِي حُجَّتَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ كَبِيرَ عَيْبِهِمَا أَنَّهُمَا لَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ لِأَنَّ أَوَّلَهُ
وَالْآخَرَ أَرْغَمَهُ أَيْ لِأَنَّهُ سَهْلٌ يَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَرِيدُ التَّوَقُّفَ مِنْهُ وَلَا يُرَادُ بِذَلِكَ
أَنَّهُ صَغِيرٌ مِنَ الذُّنُوبِ غَيْرُ كَبِيرٍ مِنْهَا لِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لِكَبِيرٍ

٥٦
فَيَحْمَلُ قَوْلَهُ وَأَنَّهُ لَكَبِيرٌ عَلَى كِبَرِ الذَّنْبِ وَقَوْلُهُ وَمَا يَعْنِيَانِ فِي كِبَرٍ عَلَى سَهْوَةٍ
الرَّفْعِ وَالْإِحْتِرَازِ **الثالث** قَوْلُهُ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَدْرِكُ مِنْ قَوْلِهِ
هَذِهِ اللَّفْظَةُ أَعْنِي مِنْ قَوْلِهِ اخْتَلَفَ فِيهَا الرُّوَاةُ عَلَى رُجُوعٍ وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ تَحْمَلُ
وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَحْمَلَ عَلَى حَقِيقَتِهَا مِنَ الْأَسْتِثْنَاءِ عَنِ الْأَعْيُنِ وَتَكُونُ الْعَذَابُ
عَلَى لِسَانِ الْعَوَةِ وَالثَّانِي هُوَ الْأَقْرَبُ أَنْ تَحْمَلَ عَلَى الْمَجَازِ وَتَكُونُ الْمُرَادُ بِالْأَسْتِثْنَاءِ
الْبُشْرَةُ مِنَ الْبَوْلِ وَالتَّوْقِي مِنْهُ أَمَّا بَعْدُ مَلَابَسُهُ وَأَمَّا بِالْإِحْتِرَازِ عَنْ
مَقَالَةٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ كَانَتْ قَاضِيَةً لَطَهَارَةٍ وَغَيْرَ عَنِ التَّوْقِي بِالْأَسْتِثْنَاءِ مَجَازًا أَوْ حَقًّا
الْعَلَاةُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُسْتَثْنَى عَنِ الشَّيْءِ يَبْعُدُ عَنْهُ رَاجِحًا بِرَدِّ ذَلِكَ شَيْئًا
بِالْبُعْدِ عَنْ مَلَابَسَةِ الْبَوْلِ وَأَمَّا رَجَحْنَا الْمَجَازَ وَأَنَّ كَانَ الْأَصْلَ الْحَقِيقَةَ لَوَجْهَيْنِ
أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَجَرَّدِ كَشْفِ الْعَوَةِ كَانَ ذَلِكَ
سَبَبًا مُسْتَفْلًا أَجَنِبًا عَنِ الْبُورَةِ حَيْثُ حَصَلَ الْكَشْفُ لِلْعَوَةِ حَصَلَ الْعَذَابُ
الْمَرْتَبَ عَلَيْهِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ بَوْلٌ فَيَبْقَى نَائِبُ الْبَوْلِ خُصُوصَهُ مَطْرَحًا عَنِ الْأَعْيَانِ
وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبُورَةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَذَابِ الْقَبْرِ خُصُوصِيَّةٌ فَاحْمَلْ عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ
الْحَدِيثُ الْمَصْرُوحُ بِهَذِهِ الْخُصُوصِيَّةِ أَوَّلِيًّا وَإِضَافًا لَفْظَةً مِنْهَا أَضِيفَتْ إِلَى الْبَوْلِ
وَهِيَ لَا بُدَّ مِنَ الْغَايَةِ حَقِيقَةٍ أَوْ مَا يَرْجِعُ إِلَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ تَجَازًا يَفْتَضِي نِسْبَةَ
الْأَسْتِثْنَاءِ الَّذِي عَدَمَهُ سَبَبُ الْعَذَابِ إِلَى الْبَوْلِ بِمَعْنَى أَنَّ ابْتِدَاءَ سَبَبِ عَذَابِهِ
مِنْ الْبَوْلِ وَإِذَا جُمِلَتْ عَلَى كَشْفِ الْعَوَةِ رَأَى هَذَا الْمَعْنَى لَوَجْهَ الثَّانِي
أَنَّ بَعْضَ الرُّوَايَاتِ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ يَشْعُرُ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْبُشْرَةَ مِنَ الْبَوْلِ وَهِيَ
بِدَايَةُ رُكُوعٍ لَا يَتَوَقَّعُ فِي رِوَايَةٍ بَعْضُهُمْ لَا يَسْتَثْنَى تَحْمَلُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَلَى ذَلِكَ

ليست بمعنى التواشيش **الرابع** في الحديث دليل على عظم أمر النيمة المحرمة
فإن النيمة إذا انقضت تركها مفيدة متعلق بالغير أو فعلها نصيحة يستتضر
الغير تركها لم تكن ممنوعة كما تقول في الغيبة إذا كانت للنصيحة أو لدفع
مفسدة لم تمنع ولو أن شخصاً أطلع من آخر على قول يقتضي إيقاع ضرر بإنسان وإذا
نقل إليه ذلك القول احتراز عن ذلك الضرر لوجب ذكره له **الخامس**
قول في أمر الجريدة التي شقها بالتشيز ووضعها على القبر من قوله عليه السلام
لعله أن تخفف عنها ما لم ييسس أن النبات يسبح مادام رطباً فإذا حصل سر
التسبيح بحضة الميت حصلت له بركته فلهذا اختص بحالة الرطوبة **السادس**
أخذ بعض العلماء من هذا أن الميت ينفع بقرأة القرآن على قبره من حيث أن المعنى
الذي ذكرناه في التخفيف عن صاحبي القبرين هو تسبيح النبات مادام رطباً
فقرأة القرآن من اليمين أو يدي بذلك وإسما علم بالصواب

باب السؤاك الحديث الاول

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو لا أن اشتق على
أمي لأمرتهم بالسؤاك عند كل صلاة ٥ الكلام على هذا الحديث من وجوه
أحدها استدل بعض أهل الأصول به على أن الأمر للوجوب ووجه الاستدلال
أن كلمة لو لا تدل على انتفاء الشيء لوجوب غيره قد دل على انتفاء الأمر لوجوب المشقة
والمشقة لأجل المشقة إنما هو الوجوب لا الاستيجاب فإن استيجاب السؤاك
ثابت عند كل صلاة فيقتضي ذلك أن الأمر للوجوب **الثاني** السؤاك
مستحب في حالات متعددة منها ما دل عليه هذا الحديث وهو القيام إلى الصلاة

٥٧
 وَالسَّخَرِ فِيهِ أَمَّا مُؤَدُّونَ فِي كُلِّ حَالَةٍ مِنْ أحوَالِ النَّعْرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ
 تَكُونَ فِي حَالَةٍ كَالِ وَنَظَافَةِ أَطْهَرِ الشَّرَفِ الْعِبَادَةِ وَقَدْ قِيلَ أَنَّ ذَلِكَ لَا مَرَدَّ
 يَتَعَلَّقُ بِالْمَلِكِ وَهَذَا يَصِفُ فَاهُ عَلَى فِي الْفَارِ وَيَتَأَزَّى بِالرَّاحَةِ الْكَرْبَةِ
 فَسُئِلَ السُّوَالُ لِأَجْلِ ذَلِكَ **الثَّالِثُ** قَدْ تَعَلَّقَ بِالْحَدِيثِ مَذْهَبٌ يَرَى
 أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ أَنْ يَكُمَ بِالْأَجْنَادِ وَلَا يَتَوَقَّعُ حُكْمَهُ عَلَى النَّعْرِ
 فَإِنَّهُ جَعَلَ الْمَشَقَّةَ سَبَبًا لِعَدَمِ أَمْرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ كَانَ الْحُكْمُ مَوْثُوقًا
 عَلَى النَّعْرِ لَكَانَ سَبَبًا لِنَقَاءِ أَمْرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَدَمُ وَرُودِ النَّعْرِ لَوْلَا
 وَجُودُ الْمَشَقَّةِ وَفِيهِ إِحْتِمَالٌ لِلْبَحْثِ وَالنَّارِ **الرَّابِعُ** الْحَدِيثُ بَعُومُهُ
 يَدُلُّ عَلَى اسْتِجَابِ السُّوَالِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَيَدْخُلُ فِيهِ اسْتِجَابُ ذَلِكَ
 فِي الصَّلَاةِ لَوْ لَوَاعَيْنَ بَعْدَ الزَّوَالِ فَيَسْتَدْرِكُ مَنْ تَرَى ذَلِكَ وَمَنْ خَالَفَ فِي
 ذَلِكَ جُنَاحٌ إِلَى ذَلِكَ خَاصٌّ بِهَذَا الْوَقْتِ حَقَرَهُ ذَلِكَ الْعُمُومُ وَهُوَ حَدِيثُ الْخَلُوفِ
 وَفِيهِ بِحَثِّ الْحَدِيثِ **الثَّانِي** عَنْ حَزَنَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
 كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَوَضَّعُ فَاهُ بِالسُّوَالِ ⑤
 فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِجَابِ السُّوَالِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْآخِرَةِ وَهُوَ الْقِيَامُ مِنَ النَّوْمِ
 وَعِلَّتُهُ أَنَّ النَّوْمَ مَقْتَضٍ لِنُغْيَرِ الْغَمِّ وَالسُّوَالُ هُوَ آلَةُ الشُّطْرِ لِلْغَمِّ فَيَسْتَسْ
 عِنْدَ مَقْتَضَى النُّغْيَرِ وَقَوْلُهُ يَتَوَضَّعُ خَلَفُوا فِي نَغْيَرِهِ فَقِيلَ بِذَلِكَ وَقِيلَ
 يَقُولُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ قَوْلُهُ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ ظَاهِرُهُ يَفْتَضِي نَغْيَرُ الْحُكْمِ مُحَرَّدُ
 الْقِيَامِ وَحَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ لِلصَّلَاةِ فَيَعُودُ إِلَى مَعْنَى الْحَدِيثِ
الْحَدِيثُ الثَّالِثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ دَخَلَ

عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا مسندته الي
صدر يدمع عبد الرحمن بن مالك رطب يستن فابته رسول الله صلى الله عليه
فلم يصره فاخذت السواك ففضمته فطيبته ثم رفعتها الي النبي صلى الله عليه
فلم فاستن به فارأيت النبي صلى الله عليه وسلم استن استنانا احسن منه فإ
عدا ان فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يده اواضعه ثم قال في الرفيق
الاعلى ثلثا ثم قضى وكانت تقول مات بين حافتي وذافتي وفي لفظ فرائسته
ينظر اليه وعرفت انه يحب السواك فقلت اخذ لك فاستار برأسه ان يعم
لفظ البخاري ولم يخبر **الحديث الرابع** عن أبي موسى قال ان
النبي صلى الله عليه وسلم وهو ينال بسواك وطرف السواك علي ثابته يقول
اغ اغ والسواك في فيه كانه يتهوع ن قوله في حديث عائشة فابته
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال ابدرت فلانا النظر اذا طولت اليه وكان
اصله من معني البدي الذي هو التفرع ويروى ان عمر بن عبد العزيز لما
حضرته الوفاة قال اجلسوني فاجلسوه فقال انا الذي امرتني فقصرت
ونهيته فقصيت ولكن لا اله الا الله ثم رفع رأسه فابته النظر ثم قال اي
لأري حصة ما هم بائس ولا حين ثم قبض وقوله اي حافتي وذافتي قيل
الذافنة لغة الخمر وقيل طرف الخلقوم وقيل اعالي البطن والحق ان اسأله كان
المراد بالحقن الطعام اي جمعه ومنه الجفنة بكسر الميم التي تحقن بها ومن كلام
العرب لا جعن بين ذوافنك وذوافنك وفي الحديث الاستيال بالرطب ومذاق
بعض الفقهاء ان الأخضر لغير الصائم احسن وقال بعضهم يستحب ان يكون بائس

ان يكون التقدير فصل بين وقت المغرب ووقت العشاء والباقي ان يكون التقدير
 فصلاها بين صلاة المغرب وصلاة العشاء وعلى هذا التقدير يكون الحديث
 والآ على ان ترتيب الغزوات غير واجب لانه يكون صلاتها اعني العصر الغائبة
 بعد صلاة المغرب الحاضرة وذلك لا يراه من يوجب الترتيب الا ان هذا
 الاستدلال يتوقف على دليل يترجح هذا التقدير اعني قولنا بعد صلاة المغرب
 وصلاة العشاء على التقدير الاول اعني قولنا بين وقت المغرب ووقت العشاء
 فان وجد دليل على هذا الترجيح ثم الاستدلال والادفع الاحمال وفي هذا
 الترجيح الذي امرنا اليه مجال للنظر على حسب قواعد علم العربية والبيان
 وقد ردا التصريح بما يقتضي الترجيح للتقدير الاول وهو ان النبي صلى الله
 عليه وآله لم يدا بالعصر واصل بعدها المغرب وهو حديث صحيح فلا يلتفت الي
 غيره من الاحتمالات والترجيحات والله اعلم وحديث ابن مسعود لا ياتي
 بحديث هذا الحديث يدل على ان الصلاة الوسطى صلاة العصر ايضا كما في
 الحديث وقول **فيه حبس المشركون** رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن صلاة العصر حتى احمرت الشمس واصفرت وقت الاصول وقت الكراهية
 ويكون وقت اختيار خارجا ولا يؤخر الصلاة عن وقت الاختيار فقد ورد
 في ذلك ان ذلك كان قبل نزول قوله تعالى فان خفتم فرتجا لا ارضينا ان المراء
 بذلك انه لو كانت الآية نزلت لا قيمت الصلاة في حالة الخوف على ما افترضته
 الآية وقول **حتى اصفرت الشمس** قد يثبوت منه مخالفة ما في الحديث
 الاول من صلاتها بين المغرب والعشاء كما في الحديث الاول وقد يكون ذلك

ليس كذلك بل هو
 من حديث ابن مسعود
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم انه قال في صلاة
 العصر في وقت الكراهية
 لا يؤخر ولا يؤجل

الاشتغال بأسباب الصلاة أو غيرهما فاعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
مقتضيا لجواز التاجير إلى ما بعد الغروب وفي الحديث دليل على جواز الدعاء
على الكفار بمثل هذا ولعل فابلا أن يقول فيه متمسك لعدم رواية الحديث
بالمعنى وابن مسعود يردد بين قوله ملأ الله وحشا الله ولم يقتصر على
أحد اللفظين مع تقاربهما في المعنى وجوابه أن بينهما تفاوتان قوله حشا
الله يفتي من التراكم وكثرة اجزاء المحشور ما لا يفتيه ملأ وقد قيل
أن شرط الرواية بالمعنى أن يكون اللفظان مترادفين لا يتفرقا أحدهما عن
الأخرى على أنه أن جوازنا الرواية بالمعنى فلا شك أن رواية اللفظ أولى
فقد يكون ابن مسعود يحرمي طلب الأفضل والله أعلم

السادس عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال أغمى النبي صلى
الله عليه وسلم بالعشاء فخرج عمر فقال الصلاة يا رسول الله وقد انشأ
والصبيان فخرج ورأسه يقطر يقول لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بهذه
الصلاة هذه الساعة ٥ عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم
ابن عبد مناف أبو العباس ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد أركان
الصحابة وعلمائهم كان يقال له البحر لسعة علمه مات بالطائف سنة ثمان
وبسنتين في أيام ابن الزبير وولد قبل الهجرة بثلاث سنين في قول الواقدي
وفي الحديث مباحث **الأول** يقال غمى الليل يغم بكسر الهمزة إذا ظلم
والغممة الظلمة وقيل إنها اسم لثلث الليل الأول بعد غروب الشفق
نقل ذلك عن الحليل وقوله أغم أي دخل في الغمة كما يقال أصبح

وَأَمْسَى وَأُظْهِرَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى جَبِي مُسَوِّنٌ وَجَبِي نَظِيرٌ وَقَالَ تَعَالَى وَغَشِيَا
 وَجَبِي نَظِيرٌ **الثاني** اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي كِرَاهِيَةِ تَسْمِيَةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ
 بِالْعَتَمَةِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَانَهُ وَاسْتَدْرَكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَفِي هَذَا الْأَسْنَدِ لَا نَظَرَ
 فَإِنْ قَوْلُهُ اعْتَمَى دَخَلَ فِي وَفَاتِ الْعَتَمَةِ فَالْمُرَادُ صَلَّى فِيهِ وَلَا يَلِزَمُ مِنْ ذَلِكَ
 أَنْ يَكُونَ سَمَى الصَّلَاةِ بِالْعَتَمَةِ وَاصْطَحَّ مِنْهُ الْأَسْنَدُ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لَوْ يَعْلَمُونَ مَا بِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
 عَزَّ وَجَلَّ وَاجْتَبَأَ أَنْ لَا تَسْمَى صَلَاةُ الْعِشَاءِ بِالْعَتَمَةِ وَمُسْتَدْرَكُ هَذَا الْحَدِيثِ
 الصَّحِيحُ عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَغْلِبَنَّكُمْ
 الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ الْأَوَّلَى الْعِشَاءَ وَلَكِنَّهُمْ يَغْتَمُونَ بِالْإِبِلِ أَنْ يُوْخِرُوا
 حَلَبَهَا إِلَى أَنْ يُظْلِمَ الظُّلَامُ وَعَتَمَةُ اللَّيْلِ ظُلُمَتُهُ كَمَا قَدْ مَنَاهُ وَهَذَا الْحَدِيثُ
 يَدْرِكُ عَلَى هَذَا الْمَقْصُودِ مِنْ وَجْهِ **أَحَدُهَا** صِنْعَةُ النَّبِيِّ **وَالثَّانِي**
 مَا فِي قَوْلِهِ تَغْلِبَنَّكُمْ فَإِنْ فِيهِ تَغْيِيرٌ عَنْ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ نَاقِضٌ مِنْ
 الْعَتَمَةِ **وَالثَّالِثُ** إِضَافَةُ الصَّلَاةِ إِلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ
 فَإِنْ فِيهِ زِيَادَةٌ الْأَثَرِ أَنَا لَوْ فَلْنَا لَا تَغْلِبَنَّ عَلَى مَا لَكَ كَانَ أَشَدَّ تَغْيِيرًا مِنْ
 قَوْلِنَا لَا تَغْلِبَنَّ عَلَى مَا لَ أَوْ عَلَى الْمَالِ لِزِيَادَةِ الْإِضَافَةِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ بِهِ
 وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ أَنْ تَجُوزَ هَذِهِ التَّسْمِيَةُ وَتَكُونَ الْأَوَّلَى تَرْكُهَا وَقَدْ فَرَّقْنَا الْفَرْقَ
 بَيْنَ كَوْنِ الْأَوَّلَى تَرْكُ الشَّيْءِ وَبَيْنَ كَوْنِ فِعْلِهِ مَكْرُوهًا أَمَّا الْجَوَازُ فَلِلْمَقَاطِ الدُّسْرِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا عَدَمُ الْأَوَّلِيَّةِ فَلِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَلِلْفِعْلِ الشَّافِعِيُّ
 وَهُوَ قَوْلُهُ لَا أَحِبُّ أَقْرَبَ إِلَيَّ مَا فَلَنَاهُ مِنْ لَفْظٍ مِنْ قَالٍ مِنْ أَصْحَابِهِ وَيَكُونُ أَنْ يُقَالَ

لَهَا الْعَتَمَةُ أَوْ يَقُولُ الْمُهَيَّ عَنْهُ أَنَا هَذَا الْغَلْبَةُ عَلَى الْأَسْمِ وَذَلِكَ بَأْسُ شَيْءٍ دَائِمًا
أَوْ أَكْثَرًا وَلَا يَبْقَا قَضُهُ أَنْ يَتَغَلَّ قَلِيلًا فَيَكُونَ الْحَدِيثُ مِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِهِ قَلِيلًا
أَعْنِي قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ وَلَا يَكُونُ حَدِيثُ

ابْنِ عَمْرٍو مَحْمُولًا عَلَى أَنْ تَسْمِي بِذَلِكَ الْأَسْمِ فِي الْغَالِبِ وَدَائِمًا **الثالث**

فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى الْأَوَّلِ تَأْخِيرُ الْعَتَاءِ وَقَدْ قَرَرْنَا خِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِيهِ وَوَجْهُهُ
الْأَسْتِدْلَالُ قَوْلُهُ لَوْلَا أَنْ اشْتَرَقْنَا عَلَى أَمْتِي وَعَلَى النَّاسِ لَا مَرْتَمُ بِهِذِهِ الصَّلَاةُ

هَذِهِ السَّاعَةُ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ تَأْخِيرُهَا لَوْلَا الْمَشَقَّةُ **الرابع**

قَدْ حَكَمْنَا أَنَّ الْعَتَمَةَ اسْمٌ لِلثَّلَاثِ الْأَوَّلِ بَعْدَ غَيْبِيَّةِ الشُّفُقِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ
يَحْمَلَ قَوْلُهُ اعْتَمَ عَلَى أَوَّلِ اجْزَاءِ هَذَا الْوَقْتِ وَأَنَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ عَلَى اجْزَاءِ أَوْ مَا يَقَارِبُ
ذَلِكَ لِيَكُونَ ذَلِكَ مَحَالًا لِلْعَاجَةِ وَسَبَبًا لِقَوْلِ عَمْرِو بْنِ رَبِيعٍ اللَّهُ عَنْهُ رَقَدَ النَّبِيُّ

وَالْأَصْبَحَانِ **الخامس** قَدْ كُنَّا قَدْ مَنَّا فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْلَا

أَنْ اشْتَرَقْنَا عَلَى أَمْتِي لَا مَرْتَمُ بِالسُّؤْلِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنَّهُ اسْتَدْرَكَ بِذَلِكَ عَلَى أَنْ الْأَمْرَ
لِلوُجُوبِ فَلَا أَنْ يُنْظَرُ هَلْ يَتَسَاوَى هَذَا اللَّغْظُ مَعَ ذَاكَ فِي الدَّلَالَةِ أَمْ لَا

فَأَقُولُ — لِغَالِبِ أَنْ يَقُولَ لَا يَتَسَاوَى مُطْلَقًا فَإِنْ وَجَّهَ الدَّلِيلُ ثُمَّ أَنَّ

كَلِمَةَ لَوْلَا تَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ فَيَقْضِي ذَلِكَ انْتِفَاءَ الْأَمْرِ لَوُجُودِ

الْمَشَقَّةِ وَالْأَمْرُ الْمُسْتَعْنَى لَيْسَ أَمْرًا لَا اسْتِحْجَابَ لِثَبُوتِ اسْتِحْجَابِ فَيَكُونُ الْمُسْتَعْنَى

هُوَ أَمْرُ الْوُجُوبِ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْأَمْرَ الْمَطْلُوقَ لِلْوُجُوبِ فَإِذَا اسْتَعْمَلْنَا هَذَا الدَّلِيلَ

فِي هَذَا الْمَكَانِ وَفَلْنَا أَنَّ الْأَمْرَ الْمُسْتَعْنَى لَيْسَ أَمْرًا لَا اسْتِحْجَابَ لِثَبُوتِ اسْتِحْجَابِ

تَوَجَّهَ الْمَنْعُ هَاهُنَا عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ تَقْدِيمَ الْعَتَاءِ أَفْضَلُ بِالذَّلِيلِ الدَّلَالَةِ عَلَى

ان

العتمة

ذلك اللهم لا أن يضم الي هذا الاستدلال الدلائل الخارجية الدالة
 على استيجاب التأخير ويخرج على الدلالة المتضمنة للتقديم وتجعل ذلك مقدمة
 ويكون المجموع دليلا على أن الأمر للجواب فحينئذ يتم ذلك بهذه الضميمة
 والله اعلم **السادس** في الحديث دليل على نفيه الكاثر إماما
 لاحتمال الغفلة أو الاشتتان فائدة منهم في التبيين لقول عمر رضي الله عنه
 رقد النساء والصبيان **السابع** يحمل أن يكون قوله رقد النساء

والصبيان راجعا إلى من خلفه المصلون من النساء والصبيان باليوت
 ويكون قوله رقد النساء والصبيان اشتقا عليهم من طول الانتظار أن

الحديث السابع عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إذا قمتم الصلاة وحضر العشاء فابدأوا بالعشاء وعن ابن عمر

أنهما إذا قمتم الصلاة لا ينبغي أن تحمل على الاستغراق ولا على تعريف الماهية
 بل ينبغي أن يحمل على المغرب لقوله فابدأوا بالعشاء وذلك يخرج صلاة النهار وحمل أن تكون

ويسرى أنها غير مفصولة ويبقى التردد بين المغرب والعشاء فيترجح حملها
 على المغرب بأورده في بعض الروايات إذا وضع العشاء وأخذكم صائم فابدأوا

به قبل أن تصلوا وهو صحيح وكذلك أيضا صح فابدأوا به قبل أن تصلوا صلاة
 المغرب الحديث يفتقر بعضه بعضا والظاهرية أخذوا بظاهر الحديث في

تقديم الطعام على الصلاة وزادوا فيما نقل عنهم فقالوا إن صلى في صلاة باطلة
 وأما أهل البين والنظر فأنهم تصرفوا في المعنى وقهروا أن العلة التشويش

لأجل التشويش إلى الطعام وقد أوضحته تلك الرواية التي ذكرناها وهي قوله

من حضر العشاء
 منهم لقلة
 أحكامهم للشقة
 في السفر فيرجع
 في كل يوم
 يحضرون العشاء
 لصلواتهم
 راجعا إلى صبح

في قوله العشاء

وأحلكم حاكم فنبعوا هذا المعنى حيث حصل الشؤف المؤدي إلى عدم الحضور في الصلاة
قدموا الطعام وأقضوا أيضا وأعظم على مقدار ما يكسر سورة الجوع وتقل
عن ملك رجه الله بيده بالصلاة إلا أن يكون ^{الذي القياس} طعاما خفيفا واستدرك بالحديث
على أن وقت المغرب فيه توسعة فإن ريد به مطلق التوسعة فهو صحيح لكن
ليس محل الخلاف المشهور وإن ريد به التوسعة إلى غروب الشفق ففي هذا
الاستدلال نظر فإن بعض من ضيق وقت المغرب جعله مقدرا بزمان يدخل
فيه مقدار ما يتناول لقيمت يكسرها سورة الجوع فعلى هذا لا يلزم أن
يكون وقت المغرب موسعا إلى غروب الشفق على أن الصحيح الذي نذهب إليه أن
وقتها موسع إلى غروب الشفق وأما الكلام في وجه هذا الاستدلال
من هذا الحديث وقد استدرك به أيضا على أن صلاة الجماعة ليست بفرض على
الاعيان في كل حال وهذا صحيح إن ريد به أن حضور الطعام مع الشؤف
إليه عذر في ترك الجماعة وإن ريد به الاستدلال على أنها ليست بفرض من غير
عذر لم يصح في ذلك الحديث دليل على تقديم فضيلة حضور القلب في
الصلاة على فضيلة أول الوقت فانهما لما تراجعا قدم صاحب الشرع
الوسيلة إلى حضور القلب على أداء الصلاة في أول الوقت المتشوقون
إلى المعنى أيضا قد لا يقضون الحكم على حضور الطعام بل يقولون ^{محمد}
على وجود المعنى وهو الشؤف إلى الطعام والتحقيق في هذا أن الطعام
إذا لم يجز فاما أن يكون منيسرا الحضور عن قريب حتى يكون كالحاجز ولا فإن
كان أدك فلا يبعد أن يكون حكمة حكم الحاجز وإن كان الثاني وهو ما يتراخي

ذلك

حَضْرُهُ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ الْحَاضِرُ فَإِنْ حَضَرَ الطَّعَامَ يُرْجَبُ بِإِيَّاهُ تَشَوُّفٌ
 وَتَطْلُعُ إِلَيْهِ وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهَا أَلَّا تَرَعَ فِي تَقْدِيمِ الطَّعَامِ
 عَلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ بِاللِّفَاعِلَةِ الْأَصُولِيَّةِ أَنْ يَحُلَّ
 النَّفَرُ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى وَضْئِهِ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُعْتَبَرًا لَمْ يَلْغُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الحديث**
الثامن وَلَمْ يَلْمِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا صَلَاةَ بِخُصَّةٍ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يَدْفَعُ الْأَجْشِينَ
 هَذَا الْحَدِيثُ ادْخُلَ فِي الْعُجُومِ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ أَيْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقِطْعِ الصَّلَاةِ
 وَالتَّظَرُّ إِلَى الْمَعْنَى يُقْتَضَى الْمُخَصِّصَ بَعْضَ الصَّلَوَاتِ وَالتَّظَرُّ إِلَى اللَّفْظِ يُقْتَضَى
 النِّجَمُ وَهُوَ اللَّائِقُ بِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ وَقَدْ رَدَّ مَنْ مَّا يَتَعَلَّقُ بِحَضْرِ الطَّعَامِ
 وَالْأَجْشَانَ الْعَايِطَ وَالْبُوكَ وَقَدْ رَدَّ مَضْرَجَاهُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ وَمُدَافَعَةُ
 الْأَجْشِينَ أَمَّا أَنْ تُؤَدَّى إِلَى الْإِخْلَالِ بِرُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ لَا فَإِنْ أُدِّيَ إِلَى ذَلِكَ
 أَمْنَعُ دُخُولَ الصَّلَاةِ مَعَهُ وَإِنْ دَخَلَ وَاضْلَ الرُّكْنِ أَوْ الشَّرْطِ فَشَدَّتْ الصَّلَاةُ
 بِرُكْنِ الْإِخْلَالِ وَإِنْ لَمْ يُؤَدَّ إِلَى ذَلِكَ فَالْمَشْهُورُ فِيهِ الْكَرَاهَةُ وَتَقُلُّ عَنْ مَلِكٍ
 رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ ذَلِكَ يُؤَثِّرُ فِي الصَّلَاةِ بِشَرْطِ شُغْلِهِ عَنْهَا وَإِنَّهُ لَا يُعِيدُ فِي
 الْوَقْتِ بَعْلَهُ وَنَاوَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ عَلَى أَنَّهُ أَنْ شُغِلَ حَيَاتُهُ لَا يَدْرِي كَيْفَ يُصَلِّي
 هَذَا الَّذِي يُعِيدُ قَبْلَ وَبَعْدَ مَا أَنْ شُغِلَ شُغْلًا خَفِيفًا لَمْ يَنْبَغِ مِنْ أَقَامَةِ
 حُرُودِهَا وَصَلَّى صَامِتًا بَيْنَ رُكْنَيْهِ فَهَذَا الَّذِي يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ قَالَ الْغَاضِي
 عِيَاذُ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى رُكْلَهُمْ مُجْمَعُونَ عَلَى أَنْ مَنْ يَلْغُ بِهِ مَا لَا يَجْعَلُ بِهِ صَلَاتَهُ
 وَلَا يَضْطَرُّ حُرُودَهَا أَنْ لَا يَجُوزَ وَلَا يَحِلُّ لَهُ الدُّخُولُ كَذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَّ

يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِنْ أَصَابَهُ ذَلِكَ فِيهَا وَهَذَا الَّذِي قَرَّمْنَاهُ مِنَ التَّوَاتُؤِ وَكَلَامِ
الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ بَعْضُ أَجْمَالِ وَالتَّحْقِيقِ مَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ وَلَا أَنَّهُ مَنَعَ
مِنْ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ أَمْنَعَ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ مَعَهُ وَفَرَّقَ الصَّلَاةَ بِاخْتِلَالِ
الرُّكْنِ وَالشَّرْطِ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ مَكْرُوهٌ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى الْمَعْنَى أَوْ مُنْتَبِغٍ
أَنْ يُنْظَرَ إِلَى ظَاهِرِ النَّبِيِّ وَلَا يَقْتَضِي ذَلِكَ الْأَعَادَةَ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ
وَأَمَّا مَا ذَكَرَ فِي التَّوَاتُؤِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَدْرِي كَيْفَ صَلَّى أَوْ مَا قَالَ الْقَاضِي أَنْ مَنْ يُلْغِي بِهِ
مَا لَا يَفْعَلُ صَلَاتَهُ فَإِنْ أَرِيدَ بِذَلِكَ الشُّكُّ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَرْكَانِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ شَكَّ
فِي ذَلِكَ بغيرِ هَذَا السَّبَبِ فَهُوَ الْبَتَاءُ عَلَى الْيَقِينِ وَإِنْ أَرِيدَ بِهِ أَنَّهُ يَذْهَبُ
خُشُوعًا بِالْكَلِمَةِ فِي كَلِمَةٍ حَاكَمَ مِنْ صَلَاتِهِ خُشُوعًا وَمَذْهَبُ جُمْهُورِ الْأُمَّةِ أَنْ ذَلِكَ
لَا يَبْطِلُ الصَّلَاةَ وَقَوْلُ الْقَاضِي أَنَّهُ يَضْطَرُّ حَذْرُهَا إِنْ أَرِيدَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهَا
كَوَجِبَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ مُبَيَّنًّا وَإِنْ أَرِيدَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَتَخَضَّرُهَا فَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ
شُكًّا فِي فِعْلِهَا فَحُكْمُهُ حُكْمُ الشَّكِّ فِي لَا يَتَّيَنُّ بِالرُّكْنِ وَالْإِخْلَالِ بِالشَّرْطِ مِنْ غَيْرِ
هَذِهِ الْحِجَّةِ وَإِنْ أَرِيدَ بِهِ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ ذَهَابِ الْخُشُوعِ فَقَدْ بَيَّنَّاهُ أَيْضًا وَهَذَا
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَادَةِ الصَّلَاةِ وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَوَازِ
الدُّخُولِ فِيهَا فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي صَلَاةٍ لَا يَتِمُّ فِيهَا مِنْ تَوَكُّرِ أَفَامَةٍ
أَرْكَانِهَا وَشَرَايِطِهَا وَأَمَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ مِنْ مَنَاجِ الصَّلَاةِ مَعَ مُدَافَعَةِ
الْأَخْبَتِينَ مِنْ جِهَةٍ أَنْ خَرُوجَ الْحَاسَةِ عَنْ مَقَرِّهَا يَجْعَلُهَا كَالْبَارَةِ وَيُوجِبُ انْتِفَاضَ
الطَّهَارَةِ وَخَرِيمَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ التَّوَاتُؤِ الَّذِي قَرَّمْنَاهُ فَهُوَ عِنْدِي بِعِيدٍ
لَا أَنَّهُ أَحْدَثَ سَبَبًا خَرَفَ فِي نَوَاقِصِ الطَّهَارَةِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ صَرِيحٍ فِيهِ فَإِنْ اسْتَنْدَى إِلَى

٦٤
هَذَا الْحَدِيثُ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ فَإِنَّ السَّبَبَ مَا ذَكَرَهُ وَإِنَّمَا غَايَتُهُ أَنَّهُ مُنَاسِبٌ أَوْ
يُحْتَمَلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الْحَدِيثُ الثَّانِي** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ شَهِدْتُ عِنْدِي جَالَ مَرْضِيُونَ وَارْضَاهُمْ عِنْدِي عَمْرٍاءُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ
وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ **الْحَدِيثِ الْعَاشِرِ** عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ وَلَا
صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ نَ فِي الْحَدِيثِ الْمَوْلَى رَدَّ عَلَى الرَّاغِبِ
فِيمَا يَدْعُوهُ مِنَ الْمُبَازَنَةِ بَيْنَ أَهْلِ الْبَيْتِ وَكَأَيِّهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَوْلُهُ
نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ أَيْ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَإِنَّ الْإِفَاتِ
الْمَكْرُوهَةَ عَلَى قِسْمَيْنِ مِنْهُمَا مَا تَعَلَّقَ الْكِرَاهَةُ فِيهِ بِالْفِعْلِ بِمَعْنَى أَنْ آخِرَ الْفِعْلِ
لَمْ تَكُنْ الصَّلَاةُ قَبْلَهُ وَأَنْ تَقْدَمَ فِيهِ وَالْوَقْتُ كَرِهَتْهُ ذَلِكَ صَلَاةُ الصُّبْحِ
وَصَلَاةُ الْعَصْرِ فِي هَذَا يَخْتَلِفُ وَقْتُ الْكِرَاهَةِ فِي طَوْلِ الْعَصْرِ وَمِنْهَا
مَا تَعَلَّقَ الْكِرَاهَةُ فِيهِ بِالْوَقْتِ كَطُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الارتفاعِ وَوَقْتُ الْاسْتِوَاءِ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْحُكْمُ مُعَلَّقًا بِالْوَقْتِ لَنَ لَا يَدْرِي إِذَا صَلَاةُ
الصُّبْحِ وَصَلَاةُ الْعَصْرِ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَبَعْدَ صَلَاةِ
الْعَصْرِ وَهَذَا الْحَدِيثُ مَعْمُورٌ بِهِ عِنْدَ فَتَاهِ الْأَصْبَارِ وَعَنْ بَعْضِ الْمُتَقَرِّمِينَ
خَلَّافٍ فِيهِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ وَصِغَتِهَا لَنَ إِذَا خَلَّتْ عَلَى فِعْلٍ فِي الْفَاعِلِ
صَاحِبِ الشَّرْعِ فَالْأَوَّلَى حَمْلًا عَلَى تَقِي الْفِعْلِ الشَّرْعِيِّ لَا عَلَى تَقِي الْفِعْلِ الْوُجُودِيِّ
فَيَكُونُ قَوْلُهُ لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ نَفْيًا لِلصَّلَاةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا الْحِسِّيَّةِ وَإِنَّمَا قُلْنَا

ذلك لان الظاهر ان الشارح يطلق الفاظه على عرفه وهو الشرعي وايضا
 فاننا اذا حملناه على الفعل الحسي وهو غير منصف احتجنا الى اضا زلتصيح
 اللفظ وهو الذي يسمى دلالة الافتقار ونيشاء النظر في ان اللفظ يكون
 عامّا او مجملّا او ظاهراً في بعض المجاميل اما اذا حملناه على نفي الحقيقة الشرعية
 لم يحتج الى اضا زلتصيح وفي هذا البحث يطالع على كلام الفقهاء في قوله عليه
 السلام لا ينكح الابوي فانك ان حملته على الحقيقة الشرعية لم تحتج الى
 اضا زلتصيح فيكون نكاح الشرعي وان حملته على الحقيقة الحسية
 وفي غير منصفة عند عدم الاولى حسا احتجنا الى اضا زلتصيح بعضهم
 الصحة وبعضهم الكمال وذكر ذلك قوله عليه السلام لا يصيام لمن لم يثبت الصيام
 من الليل واما حديث أبي سعيد الخدري فهو ابو سعيد سعد بن مالك بن سنان وحديثه
 في الانصار والكلام في قوله لاصلاة فذكر في هذا الحديث زيادة على الاول
 فانه مدار الكراهة الى ارتفاع الشمس وليس المراد مطلق الارتفاع عن الافق
 بل الارتفاع الذي يزيل عنه صفة الشمس او حمرتها وهو مقيّد بقدر رشح
 او زحمين وقوله لا صلاة في الحديثين عام في كل صلاة وحصة ان ابي
 ومالك رحمهما الله بالتوافل ولم يقولوا به في الغرائب الغايبات واباحاها في تباين
 الاوقات وابو حنيفة يقول بالامتناع وهو اذ دخل في العمود الا انه قد يعارض
 بقوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها
 وكونه جعل ذلك وقتا لها وفي بعض الروايات لا وقت لها الا ذلك الا ان يبين
 الحديثين عموما وخصوصا من وجه حديث النبي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر

خاتمة في الوقت عام في الصلاة وحديث النوم والتسليان خاص بالصلاة الغاشية
 عام في الوقت فكل واحد منها بالنسبة الى الآخر عام من وجه وخاص من وجه
 فليعلم ذلك والله اعلم **قال** المصنف وفي الباب عن علي بن ابي طالب
 وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن
 العاص وابي هريرة وسمرة بن جندب وسلمة بن الأكوع وزيد بن ثابت ومعاذ
 ابن عفراء وكعب بن مرة وابي امامة الباهلي وعمرو بن عبسة السلمي وعائشة
 رضي الله عنهم والصاحبي ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم اما علي بن
 ابي طالب فهو امير المؤمنين ابو الحسن علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن
 هاشم واسم ابيه ابي طالب عبد مناف وقيل اسمه كنيته وعلي رضي الله عنه
 ذو الفضائل الجمّة التي لا تحصى قيل اسلم فهو ابن ثلاث عشرة وقيل ثلث عشرة
 وقيل خمس عشرة وقيل ست عشرة وقيل عشر وقيل ثمان وقيل رضي الله عنه
 بالكوفة سنة اربعين من الهجرة في رمضان **واما** عبد الله بن مسعود فهو
 ابو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن مسعود بن شمع احد علماء الصحابة واكابرهم
 مات بالمدينة سنة ثنتين وثلاثين **واما** عبد الله بن عمر فهو ابو عبد الرحمن
 عبد الله بن عمر بن الخطاب بن ثعلبة بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط
 ابن رباح بن عدي بن كعب العدي ورياح بكسر الراء وبغداديا آخر الحروف
 ورياح بفتح الراء المهملّة وبعد هاراني مغنوة وقوي رحمه الله بالمدينة
 سنة ثلاث وثمانين **واما** عبد الله بن عمر فهو ابو محمد وقيل ابو عبد الرحمن
 وقيل ابو نصر بضم النون وفتح الصاد عبد الله بن عمرو بن العاص بن قيس بن

اسما على
 في رواية

فاسم بن سعيد بن الحسين وفتح العين ابن شهم الشهير احدى عاظم الصحابة
الحديث والمكثرين فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل انه مات ليالي الحج
وكانت الحج يوم الاربعاء للميلين بعتنا من في الحج سنة ثلاث ومئتين
وقيل مات سنة ثلاث وسبعين وقيل غيره واما ابو هريرة فقد تقدم الكلام
عليه واما اسمعق فابو عبد الرحمن وقيل ابو عبد الله وقيل ابو سلمان وقيل
ابو سعيد سمع بن جندب بن عبد الله وقد يقال نعمها ابن هلال فزارى
خليف النصارى قاله الواقدي توفي بالبصرة في خلافة معاوية سنة ثمان وخمسين
واما سلمة بن الاكوع فهو سلمة بن عمرو بن الاكوع منسوب الي حجة والاكوع
بنان بن عبد الله وسلمة اسلمى يكنى ابا سلم وقيل ابو اياس وقيل ابو عامر احد
شجعان الصحابة وفضلاهم مات سنة اربع وسبعين وهو ابن ثمانين سنة
واما زيد بن ثابت فهو ابو خازنة زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد
النضاري بخاري وقيل يكنى ابا سعيد وقيل ابا عبد الرحمن يقال انه كان في
حين قدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ابن اخي عتبة وكان رحمه الله
وكان من علماء الصحابة متقدما في علم الفرائض قيل مات سنة خمس واربعين
وقيل ثمانين وقيل ثلاثين وقيل غير ذلك واما معاوية بن عمار فهو ابو عبد الرحمن
احد اكابر العلماء من الصحابة مات بالدم وهو اذ ذاك ثمانين طاعون حمور
وهو ابن ثمانين وثلاثين وقيل ابن ثمان وعشرين واما العتب بن مرة فهو بن سلمى
قيل مات بالدم سنة سبع وخمسين وقيل غيره واما ابو امامة الباهلي
فاسم صدي بن جحلان وصدي بضم الصاد المهملة وفتح الدال من المكثرين

في الرواية مات بالشام سنة احدى وثمانين وقيل سنة ثمانين
 وهذا خبر من مات بالشام من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قول بعضهم
 واما عمر بن عبد الله بنو ابويحيى ويقال ابو شعيب عمر بن عتبة
 نفع العين والباء معا والباء نبي العين ابن عامر بن حذر سلمى لقي النبي صلى الله
 عليه وسلم قديما في اول الاسلام ورؤي عنه انه قال فلقد رايتني وانا ربعة
 الاسلام ثم لقيه بعد الهجرة واما عايشة رضي الله عنها فقد تقدم
 الكلام في امرها واما الصاحبي فهو عبد الرحمن بن عتبة قبيلة
 بن اليمن كنيته ابو عبد الله كان مسلما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقصده فلما انتهى الى الحجفة لقيه الخبر بموته صلى الله عليه وسلم وكان قاضيا
 الحديث العائش عن جابر بن عبد الله ان عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه جايوم الحزق بعد ما غربت الشمس فجعل يشب كفار قريش
 وقال يا رسول الله ما كنت اظن العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم والله ما صليت بها قال فقمنا الى بطنان فتوضا للصلاة وتوضا
 لها فصلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب حديث عمر
 رضي الله عنه فيه دليل على جواز مس المتكرين لتقرير رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عمر على ذلك ولم يعين في الحديث لنظام السب فينبغي مع اطرافه ان
 يحمل على ما ليس بخبر وقوله يا رسول الله ما كنت اظن العصر يعني انه
 صلاها قبل الغروب لان النفي اذا دخل على كذا افضى وقوع الفعل في الاكثر
 كما في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وكذا في الحديث وقول النبي صلى الله عليه وسلم

رضي الله عنه

وَاللَّهُ مَا صَلَّيْتُمْ بِأَقِيلَ فِي هَذَا الْقِسْمِ إِشْفَاقٌ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ
تَرْكِهَا وَتَحْقِيقُ هَذَا الْقِسْمِ نَاكِدٌ لِلْقِسْمِ وَفِي هَذَا الْقِسْمِ إِشْفَاقٌ يُبْعَدُ وَقُوعُ
هَذَا الْقِسْمِ عَلَيْهِ حَتَّى كَانَتْ لَا يُعْتَقَدُ وَقُوعُهُ فَانْتَسَمَ عَلَى وَقُوعِهِ وَذَلِكَ يُقْضَى
تَعْظِيمُ هَذَا التَّرْكِ وَهُوَ مُقْتَضٍ لِلاِشْفَاقِ مِنْهُ أَوْ مَا يُقَارِبُ هَذَا الْمَعْنَى وَفِي
الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ كَرَاهِيَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ مَا صَلَّيْنَا خِلَافَ مَا يَتَوَقَّعُهُ قَوْمٌ
مِنَ النَّاسِ وَأَمَّا تَرْكُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ لِشُغْلِهِ بِالْقَنَابِ
كَأَنَّ رَدَّ مَصْرُحًا بِهِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ
الْوَسْطَى فَنَسَكَّ بِهِ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي نَاجِزِ الصَّلَاةِ فِي حَالَةِ الْخَوْفِ إِلَى
حَالَةِ الْأَمْنِ وَالْفَتْوَى عَلَى إِفَادَةِ الصَّلَاةِ فِي حَالَةِ الْخَوْفِ وَهَذَا الْحَدِيثُ وَرَدَّ
فِي غَزْوَةِ الْحَذَرِ وَصَلَاةُ الْخَوْفِ بِمَا قِيلَ شَرَعَتْ فِي غَزْوَةِ رَأْسِ الرِّقَاعِ وَهِيَ
بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ النَّاسِ مِنْ سِدِّكَ طَرِيقًا آخَرَ وَهُوَ أَنَّ الشُّغْلَ أَنْ يَوْجِبَ النِّسْيَانَ
فَالتَّرْكِ لِلنِّسْيَانِ وَرَبَّمَا ادَّعَى الظُّهُورُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النِّسْيَانِ وَلَيْسَ
ذَلِكَ بَلْ الظَّاهِرُ يُعْلِقُ الْحُكْمَ بِالْمَذْكُورِ لَفْظًا وَهُوَ الشُّغْلُ وَقَوْلُهُ
فَتَمْنَا إِلَى بَطْحَانَ بَطْحَانَ اسْمُ مَوْضِعٍ يَقُولُهُ الْمُجْدُونَ بَعْضُ الْبَاءِ وَذَكَرَ عَيْنُهُمْ فِيهِ
الْفَتْحُ فِي الْبَاءِ وَالْكَسْرُ فِي الطَّاءِ دُونَ الضَّمِّ وَقَوْلُهُ تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ
وَتَوَضَّأَ نَاقِدٌ لِشُعْرَ بَصَلَانِهِمْ مَعَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَاعَةٌ فَيُسَدَّدُ بِهِ عَلَى
صَلَاةِ الْغَوَايِثِ جَمَاعَةٌ وَقَوْلُهُ فَصَلَّى الْعَصْرَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيمِ الْغَايَةِ
عَنِ الْحَاجَةِ فِي النَّظَرِ وَهُوَ وَاجِبٌ فِي الثَّلَاثِ مِنَ الْغَوَايِثِ عِنْدَ ذَلِكَ وَهِيَ مَا
دُونَ الْحَجَّسِ وَفِي الْحَجَّسِ خِلَافٌ وَمُسْتَحَبٌّ عِنْدَ ذَلِكَ لِنَبِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ مُطْلَقًا

فَإِذَا ضَمَّ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ الدَّلِيلَ عَلَى اتِّسَاعِ وَقْتِ الْمَغْرِبِ إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ
لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ التَّزْيِيدِ فِي فُضَاءِ الْغَوَايِثِ لِأَنَّ الْفِعْلَ
يُجْرَى لَا يَدُلُّ عَلَى الْوَجُوبِ عَلَى الْمُخَارَاجَةِ عِنْدَ الْهَوَلِيِّينَ وَإِنْ ضَمَّ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ
الدَّلِيلَ عَلَى تَضْيِيقِ وَقْتِ الْمَغْرِبِ كَانَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ تَقْدِيمِ الْغَايَةِ عَلَى
الْجَائِزَةِ عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْتَجْ لَمْ يَخْرُجْ الْخَاضِعُ عَنْ وَجْهِهَا لِفِعْلِهَا لَيْسَ
يُوجِبُ الدَّلَالَةَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى حُكْمِ التَّزْيِيدِ بِنَبِيِّ عَلَى تَرْجِيحِ أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ
عَلَى الْآخَرِ فِي امْتِدَادِ وَقْتِ الْمَغْرِبِ ٥ أَوْ عَلَى الْعَمَلِ بِأَنَّ الْفِعْلَ عَلَى الْوَجُوبِ

بَابُ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ وَوَجُوبِهَا

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعِينَ مِائَةً
الْعَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ رُجُوعِ أَحَدِهَا أَشَدُّكَ عَلَى صِحَّةِ صَلَاةِ الْفَذِّ
وَأَنَّ الْجَمَاعَةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ وَرُجُوعُ الدَّلِيلِ مِنْهُ أَنَّ الْفِعْلَ يَقْتَضِي الشَّرْكَاءَ فِي
الْأَصْلِ مَعَ التَّضَافُلِ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي رُجُوعَ فَضِيلَةِ صَلَاةِ الْفَذِّ
وَمَا لَا يَصِحُّ فَلَا فَضِيلَةَ فِيهِ وَلَا يُقَالُ أَنَّهُ قَدْ نَزَلَتْ صِبْغَةً أَعْمَلُ مِنْ غَيْرِ أَشْرَكَكَ
فِي الْأَصْلِ لِأَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَأَمَّا التَّضَافُلُ بِزِيَادَةِ عَدَدِ يَقْتَضِي
وَلَا يَدْرَأَنَّ يَكُونُ ثُمَّ جُزْءٌ مَعْدُودٌ فَيُزِيدُ عَلَيْهِ اجْتِرَاءُ آخَرٍ إِذَا قُلْنَا هَذَا الْعَدَدُ
يَزِيدُ عَلَى ذَاكَ بِكَذَا أَوْ كَذَا مِنْ اتِّحَادِهِ فَلَا يَدْرَأَنَّ مِنْ رُجُوعِ أَصْلِ الْعَدَدِ وَجُزْءٍ
مَعْلُومٍ فِي الْآخَرِ وَمِثْلُ هَذَا أَوْ لَعَلَّه أَظْهَرَ مِنْهُ مَا جَاءَ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَةِ بِزِيَادَةِ
عَلَى صَلَاتِهِ وَخِدَّةٍ أَوْ تَضَاعُفًا فَإِنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي ثَبُوتَ شَيْءٍ يَزِيدُ عَلَيْهِ وَعَدَدُ

يلزم

نضاعف نعم يمكن من قال بأن صلاة القدر من غير عذر لا تصح وهو داود
عليه ما نقل عنه أن يقول النفاضل بين صلاة المعذور وفدا الصلاة في جماعة
وليس إذا وجدنا مجملًا صحيحًا للحديث أكثر من ذلك وجواب عن هذا
بأن القدر معروف بالألف واللام فإذا قلنا بالعموم ذلك على فضيلة صلاة
الجماعة على صلاة كل فرد يدخل تحت القدر المصلي من غير عذر **الثاني**
تدور في هذا الحديث الفضيل سبع وعشرين درجة وفي غيره الفضيل
بمخمس وعشرين جزءًا فيلزم في طريق الجمع أن الدرجة أقل من الجزء فنكون
الجزء والعشرون جزءًا سبعة وعشرين درجة وقيل بل هي تختلف باختلاف
الجماعات وأوصاف الصلاة فما كثرت فضيلته كان أكثر مضاعفة مما قلت
فضيلته وقيل يحمل أنه يختلف باختلاف الصلوات فما عظم فضله منها عظم
أجره وما نقص عن غيره نقص أجره ثم قيل بعد ذلك الزيادة للصبح والعصر
وقيل للصبح والعشاء وقيل يحمل أن يختلف باختلاف الأماكن بالمسجد مع غيره
الثالث وقع تحت في أن هذه الدرجات هل هي بمعنى الصلوات تكون
صلاة الجماعة بمثابة خمس وعشرين صلاة أو سبع وعشرين أو يقال إن لفظة
الدرجة والجزء لا يلزم منها أن تكون مقدار الصلاة والاول هو الاظهر
لأنه ورد مبنيًا في بعض الروايات بذلك لفظة نضاعف مشعرة بذلك **الرابع**
اشدك بعضهم على ثبوت الجماعة في الفضل وهو ظاهر مذاهب مالك والشافعية
الله قيل درجة الاشدلالا لانه لا مدخل للقيام في الفضائل والتقريب أن
الحديث إذا دل على الفضل بمقدار معين مع امتناع القيام اقتضى ذلك الاستواء

في العدد المخصوص لو قرر هذا بان يقال دل الحديث على فضيلة صلاة الجماعة
 بالعدد المعين فيدخل تحته كل جماعة ومن جملتها الجماعة الكبرى والجماعة
 الصغرى والتقدير فيها واحد بمقتضى العموم كان له وجه ومذهبك انبغي رحمة
 الله زيادة الفضيلة بزيادة الجماعة وفيه حديث مخرج بذلك ذكره ابو داود
 صلاة الرجل مع الرجل افضل من صلاته وحده ومع الرجلين افضل من صلاته مع الرجل
الحديث الثاني عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته وفي شوكته خمسا
 وعشرين ضعفا وذلك انه اذا اوصا فاجتن الوضوء ثم خرج الى المسجد لا يخرجه الا
 الصلاة لم يخط خطوه الا رفعته له بهادرجة وحط عنه باخطية فاذا صلى
 لم ينزل الملائكة تضي عليه مادام في صلاته اللهم صل عليه اللهم اغفر له اللهم
 ارحمه ولما كان في صلاة ما انتظر الصلاة **السلام** عليه من وجوه
احدها ان لغايل يقول هذا الثواب المقدر لا يحصل بمجرد صلاة
 الجماعة في البيت ذلك ما على ثلاث قواعد **الاولى** ان اللفظ اعني قوله
 وذلك انه يقتضي تعليل الحكم السابق وهذا ظاهر لان التقدير وذلك لانه وهو
 مقتضى للتعليل وبيان اللفظ في نظائر هذا اللفظ يقتضي ذلك **المانية**
 ان محل الحكم لا بد ان تكون علمته موجوبة فيه وهذا ايضا مقتضى عليه وهو ظاهر
 ايضا لان العلة لو لم تكن موجوبة في محل الحكم كانت اجنبية عنه فلا يحصل
 التعليل **الثالثة** ان ما رتب على مجموع لم يلزم حصوله في بعض ذلك المجموع
 الا اذا دل دليل على الغايل بعض ذلك المجموع وعدم الغناية فيكون وجوبه

لعدمه ويبقى ماعداه معتبرا لا يلزم أن ترتب الحكم على بعضه فإذا انقضت
 هذه القواعد فاللفظ يقتضي أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بمضاعفة صلاة
 الرجل في الجماعة على صلاته في بيته وسوقه بهذا القدر المعين وعلى ذلك
 باجتماع أمور منها الوضوء في البيت والاحتقان فيه والمشي إلى الصلاة لرفع
 الدرجات وصلاة الملايكة عليه ما دام في مصلاه وإذا علم هذا الحكم
 باجتماع هذه الأمور فلا بد أن تكون هذه الأمور موجودة في محل الحكم وإذا كانت
 موجودة فكما أمكن أن يكون معتبرا فالأصل أن لا يترتب الحكم على بعضه
 ومن صلى في بيته في جماعة لم يحصل في صلاته بعض هذا المجموع وهو المشي
 الذي يرفع الدرجات ويحيط عنه الخطيئات فتعفي القياتر أن لا يحصل هذا
 القدر من المضاعفة له لأن هذا الوصف اعني المشي إلى المسجد مع كونه
 رافعا للدرجات مباحا للخطيئات لا يمكن الغاءه هذا مقتضى ما يترتب هذا
 اللفظ إلا أن الحديث الآخر وهو الذي يقتضي ترتيب هذا الحكم على مطلق
 صلاة الجماعة يقتضي خلاف ما قلناه وهو حصول هذا المقدار من
 الثواب لمن صلى جماعة في بيته فيصدي النظر في مدلول كل واحد من
 الحديثين بالنسبة إلى العموم والخصوص وعن أحمد رحمه الله رواية
 أنه ليس بنادي الغرض في الجماعة بأقامتها في البيوت أو معي ذلك
 ولعل هذا ينظر إلى ما ذكرناه

المبحث الثاني

هذا الذي ذكرناه أمر يرجع إلى المفاضلة بين صلاة الجماعة في المساجد
 والبيوت والأنفرد وهل يحصل للمصلي في البيوت جماعة هذا القدر من

٦٧
 المضاعفة أم لا والذي يظهر من طلاوتهم حضوره وليست أعني أنه لا تفاضل
 صلاة الجماعة في البيت على الأفراد فيه فإن ذلك لا شك فيه إنما النظر في أنه
 هل تفاضل بهذا القدر المحض أم لا ولا يلزم من عدم حضور هذا القدر
 المحض من الفضيلة عدم حضور مطلق الفضيلة وإنما تردد أصحاب الشافعي
 رحمهم الله في أن إقامة الجماعة في غير المساجد هل ينادي به المطلوب فعن بعضهم
 أنه لا يبغي إقامة الجماعة في البيوت في إقامة الغرض أعني إذا قلنا أن صلاة الجماعة
 فرض على الكفاية وقد بعضهم تكفي إذا استهتر أي كالوصلوا جماعة في السوق
 مثلاً والأول عندي أصح لأن أصل المشروعية إنما كان في جماعة المساجد وهذا
 وصف مغبر لا ينافي الغاوة وليست هذه المسئلة هي التي ذكرناها في النجاة الأولى
 لأن هذه نظرية أن إقامة السعائر هل ينادي بصلاة الجماعة في البيوت أم لا والذي
 بحثناه أولاً أن صلاة الجماعة في البيت هل يشاعف بالقدر المحض أم لا
الحث الثالث قوله عليه السلام صلاة الرجل في جماعة تضعف
 على صلاته في بيته أو شوقه يصحري النظر لها هل صلاة في جماعة في المسجد
 تفضل على صلاته في بيته أو شوقه جماعة أو تفضل عليها منفرداً أما الحديث
 فمقتضاه أن صلاة في المسجد جماعة تفضل على صلاته في بيته أو شوقه جماعة
 وفرداً بهذا القدر لأن قوله صلاة الرجل في جماعة محمول على الصلاة في المسجد
 لأنه قول بالصلوة في بيته ولو جازياً على إطلاق اللفظ لم تحصل المقابلة لأنه
 يكون قسماً الشئ قسماً منه وهو باطل وإذا حمل على صلاته في المسجد فقوله
 عليه السلام صلاة في بيته أو شوقه عام يتناول الأفراد والجماعة وقد

اشار بعضهم الى هذا بالنسبة الى المسجد والشوق من جهة ما رزق ان الاسواق
 موضع الشياطين فكون الصلاة فيها ناطقة الرتبة كالصلاة في الموضع المكروه
 لاجل الشياطين كالحمام وهذا الذي قاله وان امكن في السوق ليس يطرد في البيت
 فلا ينبغي ان تتساوى فضيلة الصلاة في البيت جماعة مع فضيلة الصلاة في
 السوق جماعة في مقدار الفضيلة الذي لا يؤخذ الا بالتوفيق فان الاصل ان لا
 يتساوى ما وجد فيه منفعة معينة مع ما لم توجد فيه تلك المنفعة هذا ما
 يتعلق بمقتضى اللفظ ولكن الظاهر بما يقتضيه السياق ان المراد تفضل
 صلاة الجماعة في المسجد على صلاته في بيته وسوقه منفردا وانه خرج مخرج
 الغالب في ان من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفردا وبهذا يرتفع الاشكال
 الذي قدمناه من تشبيحات او صلاته في البيت مع صلاته في السوق جماعة
 فيها وذلك لان من اعتبر معنى الشوق مع اقامة الجماعة فيه وجعله سببا
 لنقصان الجماعة فيه عن الجماعة في المسجد يلزمه تساوي ما وجد فيه منفعة
 معينة على ما لم توجد فيه تلك المنفعة في مقدار النفاضل ما اذا جعلنا
 النفاضل بين صلاة الجماعة في المسجد وصلاتها في البيت والشوق منفردا وصف
 الشوق هاهنا ملغى غير معتبر فلا يلزمه تساوي ما فيه منفعة مع ما لا منفعة
 فيه من مقدار النفاضل والذي يؤيد هذا انه لم يذكر والشوق في الاماكن
 المكروهة للصلاة وبهذا فارق الحمام المستشهد به **المبحث الرابع**
 قد قدمنا ان الاوصاف التي يمكن اعتبارها لا يمكن الغاؤها فليست في الاوصاف
 المذكورة في الحديث وما يمكن ان يحصل معتبرا فيها وما لا اما وصف الرجولية

فَحِثُّ بِحُزْنِ الْمَرْأَةِ الْخُرُوجَ إِلَى الْمَسْجِدِ يَنْبَغِي أَنْ تَشَارِي مَعَ الرَّجُلِ لِأَنَّهُ وَصَفَ
الرَّجُولِيَّةَ بِالنَّبِيَّةِ إِلَى ثَوَابِ الْأَعْمَالِ غَيْرِ مُعْتَبَرٍ شَرْعًا وَأَمَّا الْوُضُوءُ فِي الْبَيْتِ
فَوُصِفَ كَوْنُهُ فِي الْبَيْتِ عِنْدَ دَاخِلِهِ فِي التَّعْلِيلِ وَأَمَّا الْوُضُوءُ مُعْتَبَرٌ مُنَاسِبٌ
لَكِنْ هَذَا الْمَنْصُودُ مِنْهُ مُجَرَّدُ كَوْنِهِ طَاهِرًا وَفَعَلَ الطَّهَارَةَ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَرَجَّحُ
الَّتِي بَانَ جَرِيدُ الْوُضُوءِ مُشْتَبِهٌ لَكِنْ لَا ظَهَرَ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا نَوَّضَا
لَا يَتَقَيَّدُ بِالْفِعْلِ وَأَمَّا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَلْبَةِ أَوْ ضَرَبَ الْمَثَالَ وَأَمَّا اخْتِسَانُ الْوُضُوءِ
فَلَا يَدْرِي مِنْ أَعْيَانِهِ وَبِهِ يُشْتَدُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ فِعْلَ الطَّهَارَةِ لَكِنْ بَقِيَ مَا فُلِنَاهُ
مِنْ خُرُوجِهِ مَخْرَجَ الْغَالِبِ أَوْ ضَرَبَ الْمَثَالَ وَأَمَّا خُرُوجُهُ إِلَى الصَّلَاةِ فَيُسْتَعْمَرُ
بِأَنَّ الْخُرُوجَ لِاجْتِهَادِهِ وَفَدَّرَ مُصْرَحًا بِهِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ لَا يَنْهَرُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ
وَهَذَا وَصَفَ مُعْتَبَرًا وَأَمَّا صَلَاتُهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ فَبِالضَّرُورَةِ لَا يَدْرِي مِنْ أَعْيَانِهِ هَذَا
فَإِنَّهَا تَحُلُّ الْحِكْمَ **الْبَحْثُ الْخَامِسُ** الْخُطُوبَةُ يَفْتَحُ الْحَاءُ وَهِيَ الْفَعْلَةُ
وَبَضْعُ الْحَاءِ مَا يَنْبَغِي قَدَمُ الْمَاشِي وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ هِيَ مَفْتُوحَةٌ الْحَاءُ لِأَنَّ الْمُرَادَ
فِعْلَ الْمَاشِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَنَافِقِينَ
صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهَا لَاتَوَّهَّاهَا وَلَوْ جَنُّوا لَفَرَّهَمْتُ
أَنْ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَنُقَامَ ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِي بِرِجَالٍ مَعَهُمْ
جُزْءٌ مِنْ حُطْبِي إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَجِرُ عَلَيْهِمْ يَوْمَهُمْ بِالْقَارِ
الْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ رَجُلٍ **أَحَدُهَا** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَثْقَلُ مَحْمُولٌ
عَلَى الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَذْكُورٍ فِي اللَّفْظِ لِلدَّلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَوَهَّاهُ وَقَوْلُهُ وَلَقَدْ هَمَمْتُ إِلَى قَوْلِهِ لَا يَشُدُّونَ
 الصَّلَاةَ وَكُلُّ ذَلِكَ مُشْعَرٌ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ حُضُورَهُمْ إِلَى جَمَاعَةِ الْمَسْجِدِ **الثاني**
 أَنَّمَا كَانَتْ هَاتَانِ الصَّلَاتَانِ ثَقُلَ عَلَى الْمَنَافِقِينَ لِقَوْلِ الدَّاعِي إِلَى تَرْكِ حُضُورِ
 الْجَمَاعَةِ فِيهَا وَقَوْلِ الصَّارِفِ عَنِ الْحُضُورِ **مَا** الْعِشَاءُ فَلَانَهَا وَقَدْ أَتَوْا
 إِلَى الْبُيُوتِ وَالْاجْتِمَاعِ مَعَ الْأَهْلِ وَالْجَمَاعِ ظُلْمَةُ اللَّيْلِ أَوْ طَلَبُ الرَّاحَةِ
 مِنْ مَنَاجِي السَّجْعِ بِالْمَاءِ **وَأَمَّا** الصُّبْحُ فَلَانَهَا فِي وَقْتِ لَيْلَةِ النَّوْمِ فَإِنْ كَانَتْ
 فِي ذِي الْحِجْرِ فَفِي وَقْتِ شِدَّةِ الْبُعْدِ الْعَهْدِ بِالشَّمْسِ لَطُولُ اللَّيْلِ وَإِنْ كَانَتْ
 فِي ذِي الْحِجْرِ فَهِيَ وَقْتُ الْبَرْدِ وَالرَّاحَةِ مِنْ أَثَرِ حَرِّ الشَّمْسِ لِبُعْدِ الْعَهْدِ بِهَا
 فَلَا قُوَّةَ الصَّارِفِ عَنِ الْفِعْلِ ثَقُلَتْ عَلَى الْمَنَافِقِينَ وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ الْكَامِلُ الْإِيمَانَ
 فَهُوَ عَالِمٌ بِزِيَادَةِ الْخَيْرِ لَزِيَادَةِ الْمُثَقَّةِ فَتَكُونُ هَذِهِ الْأُمُورُ دَاعِيَةً لَهُ إِلَى
 الْفِعْلِ كَمَا كَانَتْ صَارِفَةً لِلْمَنَافِقِينَ وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَوْ يَعْلَمُونَ
 مَا فِيهَا مِنْ الْإِجْرَاءِ النَّوَابِ لَتَوَهَّاهُ وَلَوْ جَبُوا وَهَذَا كَمَا فَلْنَا أَنْ هَذِهِ الْمَشْقَاتُ
 تَكُونُ دَاعِيَةً لِلْمُؤْمِنِ إِلَى الْفِعْلِ **الثالث** اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْجَمَاعَةِ
 فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ فَقِيلَ سُنَّةٌ وَهِيَ قَوْلُ الْأَكْبَرَيْنِ وَقِيلَ فَرْضٌ كِفَايَةٌ وَهِيَ قَوْلُ فِي
 مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمِلَّةِ رَحْمَتِ اللَّهِ وَقِيلَ فَرْضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ ثُمَّ اخْتَلَفَ بَعْدَ ذَلِكَ
 فَقِيلَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ وَهُوَ مُرَدِّي عَنْ رَاوَدَ وَقِيلَ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ أَحَدٍ وَالْمَعْرُوفُ
 عَنْهُ أَنَّهُ فَرْضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ لَكِنَّمَا لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فَكَانَتْ بَاطِلَةً وَاجِبَةً عَلَى الْأَعْيَانِ
 قَدْ يَخْتَلَفُ فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ فَإِنَّ قِيلَ أَنَّهَا فَرْضٌ كِفَايَةٌ فَقَدْ كَانَ هَذَا الْفَرْضُ فَإِنَّمَا
 بِفِعْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ مَعَهُ وَإِنْ قِيلَ أَنَّهَا سُنَّةٌ فَلَا يَفْتَلُ تَارِكُ

السُّنَنُ فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ رُفُوعًا عَلَى الْإِيمَانِ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا عَلَى رُفُوعٍ
 فَقِيلَ أَنْ هَذَا فِي الْمُنَافِقِينَ وَيُشْهِدُهُ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لَوْ تَعَلَّمَ أَحَدُهُمْ
 أَنْ يَجِدَ عِظًا سَمِينًا أَوْ مَرْمَاتَيْنِ خَشِينَيْنِ لَشَهِدَ الْعِثَاءَ وَهَذِهِ لَيْسَتْ صِفَةً
 الْمُؤْمِنِينَ لَأَسْمَا الْكَابِرِ الْمُؤْمِنِينَ وَهُمْ الصَّحَابَةُ وَإِذَا كَانَتْ فِي الْمُنَافِقِينَ كَانَتْ
 الْخَرِيقَ لِلنِّفَاقِ وَاللِّتْرَكَ لِلْجَمَاعَةِ فَلَا يَتِمُّ الدَّلِيلُ قَالَهُ **الْقَاضِي عِيَاضٌ**
 رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ قِيلَ أَنْ هَذَا فِي الْمُؤْمِنِينَ وَأَمَّا الْمُنَافِقُونَ فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْرِضًا عَنْهُمْ عَالِمًا بِطُوبَاتِهِمْ كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُعْرِضْهُمْ فِي الْخُلُوفِ
 وَلَا عَاقِبَتِهِمْ مُعَافَاةً كَعَبٍ وَاصْحَابِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَهُ **سَيِّدُنَا الْمُؤَلَّفُ**
 رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَقُولُ هَذَا أَنَا بِلَهْمِ إِذَا كَانَ تَرْكُ مُعَافَاةِ الْمُنَافِقِينَ وَاجِبًا
 عَلَى الرَّسُولِ فَجَنَّبَ مَنَعَ أَنْ يُعَاقِبَهُمَ بِهِذَا الْخَرِيقِ فَجَبَّازٌ يَكُونُ الْكَلَامُ
 فِي الْمُؤْمِنِينَ وَأَمَّا أَنْ يَقُولَ أَنْ تَرْكُ عِقَابِ الْمُنَافِقِينَ وَعَفَايِهِمْ كَانَ مُبَاحًا
 لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَيْرٌ أَمَّا فَعَلَى هَذَا لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يُجَلَّ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ
 إِذْ جَبَّزَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُنَافِقِينَ لِحُجُوزِ مُعَاقِبَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُمْ وَلَيْسَ فِي
 أَعْرَاضِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهُمْ لِحُجُوزِهِ مَا يَدْرِكُ عَلَى وَجْهِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَلَعَلَّ قَوْلَهُ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ مَا طَلَبَ مِنْهُ قَتْلَ بَعْضِهِمْ لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يُفْتَلِ اصْحَابَهُ
 لِيُشْعِرُوا ذِكْرَانَهُ مِنَ الْخَيْرِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ تَرْكُ قَتْلِهِمْ لَكَانَ الْجَوَابُ
 بِذِكْرِ الْمَانِعِ السُّرْعِيِّ وَهُوَ أَنْ لَا يُجَلَّ قَتْلُهُمْ وَمَا يَشْهَدُ لِمَنْ قَالَ أَنَّ ذَلِكَ فِي
 الْمُنَافِقِينَ عِنْدِي شَيْءٌ وَالْحَدِيثُ مِنْ أَرَاهُ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَثْقَلُ صَلَاةِ
 عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَوَجْهٌ آخَرُ فِي كَوْنِهِ فِي الْمُنَافِقِينَ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ

هَمَّ أَلَسُّوهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمُحْرِقِ يَدْرُ عَلَى جَوَانِ وَتَرْكُهُ الْمُحْرِقُ يَدْرُ
عَلَى جَوَانِ هَذَا التَّرْكِ فَإِذَا تَجَمَّعَ جَوَانُ الْمُحْرِقِ وَجَوَانُ تَرْكِهِ فِي حَقِّهَا وَلَا
الْقَوْمُ وَهَذَا الْمَجْمُوعُ لَا يَكُونُ فِي الْمُؤْمِنِينَ وَمَا أَجِيبُ — بِهِ عَنْ حُجَّةِ أَصْحَابِ
الْوُجُوبِ عَلَى الْإِيمَانِ مَا قَالَه الْفَاضِلُ عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى رَأْيِ
لَا لَهُ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَمَّ وَلَمْ يَفْعَلْ وَلَا نَهَى لَمْ يُخْبِرْهُمْ أَنَّ مَنْ خَلَفَ
عَنِ الْجَمَاعَةِ فَصَلَّاهُ غَيْرَ مُجْزِئَةٍ وَهُوَ مَوْضِعُ الْبَيَانِ وَقَوْلُ — أَمَّا الْأَوَّلُ
فَضَعِيفٌ جِدًّا أَنْ سَلَّمَ الْفَاضِلُ أَنَّ الْحَدِيثَ فِي الْمُؤْمِنِينَ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَا يَقْعُرُ إِلَّا بِمَا يُجْزِلُهُ فَعَلَهُ لَوْ فَعَلَهُ فَلَمَّا سَأَلَ الْإِمَامُ عَنْهُ وَقَوْلُهُ وَلَا نَهَى
لَمْ يُخْبِرْهُمْ أَنَّ مَنْ خَلَفَ عَنِ الْجَمَاعَةِ فَصَلَّاهُ غَيْرَ مُجْزِئَةٍ وَهُوَ مَوْضِعُ الْبَيَانِ
فَلْيَأْيِلْ أَنْ يَقُولَ — الْبَيَانُ قَدْ يَكُونُ بِالشَّيْئِصِ وَقَدْ يَكُونُ بِالذَّلَالَةِ
وَلَمَّا قَالَتْ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَقَدْ هَمَمْتُ إِلَى آخِرِهِ ذَلِكَ عَلَى رُجُوبِ الْحُضُورِ عَلَيْهِمْ
لِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فَإِذَا ذَلِكَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَا رَجَبَ فِي الْعِبَادَةِ كَانَ شَرْطًا فِيهَا
غَالِبًا كَانَ ذِكْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِهَذَا الِهْتِمَامِ دَلِيلًا عَلَى رُجُوبِ الْحُضُورِ
وَرُجُوبِ الْحُضُورِ دَلِيلًا عَلَى الشَّرْطِيَّةِ فَيَكُونُ ذِكْرُ هَذَا الِهْتِمَامِ دَلِيلًا عَلَى لَزَمِهِ
وَهُوَ لَا شَرْطَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الِهْتِمَامُ هَيَّائًا لِلِاشْتِرَاطِ بِهِذِهِ الْوَسِيلَةِ وَلَا
يَشْتَرِطُ فِي الْبَيَانِ أَنْ يَكُونَ نَصًّا كَمَا ثَلَاثَةٌ الْآيَةُ لَا يَتِمُّ هَذَا الْبَيَانُ أَنْ مَا
رَجَبَ فِي الْعِبَادَةِ كَانَ شَرْطًا فِيهَا وَقَدْ قِيلَ أَنَّ الْغَالِبَ وَلَمَّا كَانَ الْوُجُوبُ قَدْ
يَنْفَكُ عَنِ الشَّرْطِيَّةِ — أَهْدَى نَظَرُهُ قَوْلَهُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْإِيمَانِ
غَيْرُ شَرْطٍ وَمَا أَجِيبُ — بِهِ عَنْ اسْتِدْلَالِ الْمُرْجِيئِينَ بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْإِيمَانِ

انه اختلف في هذه الصلاة التي هي النبي صلى الله عليه وسلم بالمعافاة عليها
 قيل العت وقيل الجمعة وقد وردت المعافاة على كل واحد منهما مفسرة
 في الحديث وفي بعض الروايات العت والعجز فاذا كانت هي الجمعة والجماعة
 شرط فيها لم يمتحى الدليل على وجوب الجماعة مطلقا في غير الجمعة وهذا يحتاج ان
 ينظر في تلك الأحاديث التي ثبتت فيها تلك الصلاة انها الجمعة والعشا
 والعجز فان كانت أحاديث مختلفة قيل بكل واحد منها وان كانت حديثا واحدا
 اختلف فيه فتدبر في هذا الجواب ان عدم الترجيح في بعض تلك الروايات
 وبعض وعلم بان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد اخذ الصلوتين
 اعني الجمعة أو العت مثلا فعلى تقدير ان تكون هي الجمعة لا يمتحى الدليل
 وعلى تقدير ان تكون هي العت يمتحى فاذا تردد الحال دفعا للاستدلال
 وما ثبت عليه هاهنا ان هذا الوجهين بالخيرين اذا ورد في صلاة معينة
 وهي الجمعة أو العت أو العجز فاما يدرك على وجوب الجماعة في هذه الصلوات
 فمتفق مذهب الظاهرية ان لا يدرك على وجوبها في غير هذه الصلاة عملا بالظاهر
 وترك اتباع المعنى اللهم الا ان يأخذ قوله عليه السلام ان امرأ بالصلاة
 فتقام على عموم الصلاة وجبته يحتاج في ذلك الى اعتبار لفظ ذلك الحديث
 وسياقه وما يدرك عليه فيحمل لفظ الصلاة عليه ان يريد التحقيق وطلب الحق
 والله اعلم **الرابع** قوله عليه السلام لقد هممت الى اخذ منه تقديم
 الوعيد والتهديد على العقوبة وسيرة ان المفتة اذا ارتفعت الالهون من
 الزاجر الثاني ثم انتهى **الحديث الرابع** عن عبد الله بن عمر

ان كان
 العت
 العت
 العت
 العت

ص
 الثالث

رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا استأذنت أحدكم امرأة إلى
المسجد فلا يمنعها قال فقال بلال بن عبد الله والله لمتعمن قال فأقبل عليه عبد
منته سبأ ما سمعته نسبه مثله وقال أخبرتكم عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ونقول والله لمتعمن وفي لفظ لا تمنعوا إماء الله مساجد الله
الحديث صريح في النهي عن المنع للنساء من المساجد عن الاستئذان وقوله
في الرواية الأخرى لا تمنعوا إماء الله يشعرا أيضا بطلهن للخروج فإن المانع
أن يكون بعد وجود المغني ويلزم من النهي عن منعهن من الخروج اباحتهم
لأنه لو كان ممنوعاً لنبه الرجال عن منعهن منه والحديث عام في النساء ولكن
الفتا قد خصوه بشرط وجالات منها **ان لا ينطبن وهذا الشرط**
مذكور في الحديث ففي بعض الروايات يخرجن ثياباً وفي بعضها إذا شهدت أحدكن
العت فلا تطيبن تلك الليلة وفي بعضها إذا شهدت أحدكن المسجد فلا تمس
طيباً ولا تجوز بالطيب ما في معناه فإن الطيب تامنع منه لما فيه من تحريك داجية
الرجال وشهواتهم وربما يكون سبباً لتحريك شهوة المرأة أيضاً ما كان موجبا
لهذا المعنى النجس وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إيا امرأة أصابت
بخوراً فلا تشهد معنا العت الآخرة وقد احتج به أيضاً من الملابس ولبس
الحلي الذي يظهر أثره في الزينة وحمل بعضهم قول عائشة رضي الله عنها في
الصحيح لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدثت النساء بعدة لمتعن
المساجد كما منعني بنو إسرائيل على هذا يعني أحدثت من الملابس والزينة
والطيب وما حصر به بعضهم هذا الحديث أن منع الخروج للمسجد للمرأة الجميلة

المشهوره وما ذكره بعضهم مما يقتضي التخصيص ان يكون بالليل وقد روي
تأويل ما يشعر بهذا ففي بعض طرقه لا يمنعوا النساء من الخروج الى المشاجد
بالليل فالنقيض بالليل قد يشعر بما قال وما قيل ايضا في تخصيص هذا الحديث
ان لا يخرج الرجال وبالحمله فمدار هذا كله النظر الى المعنى فما اقتضاه المعنى
من المنع جعل خارجا عن الحديث وخص العموم به وفي هذا زيادة وهو ان النقص
وقع على بعض ما يقتضي التخصيص وهو عدم الطيب وقيل ان في الحديث دلالة
على ان الرجل منع امرأته من الخروج الى باذنه وهذا ان اخذ من تخصيص النبي
بالخروج الى المشاجد ان ذلك يقتضي بطريق المفهوم جواز المنع في غير المشاجد
فقد تعرض عليه بان هذا التخصيص الحكم باللقب ومفهوم اللقب ضعيف عند
اهل الأصول ويمكن ان يقال في هذا ان منع الرجال النساء من الخروج مشهور
معتاد وقد قررواعليه وانما علق الحكم بالمشاجد لبيان محل الجواز واخراجه
عن المنع المسمى بالمعلوم فيبقى ما عداه على المنع وعلى هذا فلا يكون منع الرجل
الخروج امرأته لغير المسجد مأخوذا من نقيض الحكم بالمسجد ويمكن ان يقال فيه
وجه آخر وهو ان قوله عليه السلام اما الله مشاجدا لله مناسبة يقتضي
الاباحة اعني كونهن اما الله بالنسبة الى خروجهن الى مشاجد الله ولهذا كان
التعريف باماء الله اوقع في النفس من التعريف بالنساء لو قبل واذا كان
مناسبا امكن ان يكون علة الجواز فاذا انتفى ثبتي الحكم لان الحكم يزول بزوال
علته واخذ من انكار عبد الله بن عمر على ولده ونسبه آية ناديبا لمعترض
على الشئ براه وعلى العالم بهواه وناديبا الرجل ولله وان كان كثيرا

فِي تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ وَنَادِيهِ الْعَالَمِ مَنْ يَتَعَلَّمُ عَنْهُ إِذَا تَكَلَّمَ بِالْإِسْبَغِيِّ وَقُرْ
 قَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هَذِهِ رَوَايَةُ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ شَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَفِي رَوَايَةٍ
 وَرَقَاءُ بْنُ عُمَرَ عَنْ مجاهدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ ابْنُ لَهُ يُقَالُ لَهُ وَقَدْ وَلِعِدَّ اللَّهُ
 ابْنُ عُمَرَ أَبْنَاءُ مِنْهُمْ بِلَالُ وَفِيهِمْ وَقَدْ
الْحَدِيثُ الْخَامِسُ
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَرَكْعَتَيْنِ
 بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَفِي لِقَظٍ فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ وَالْجُمُعَةُ
 فَمِنْ بَيْنِهِ وَفِي لِقَظٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنِي خَفْصَةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 كَانَ يُصَلِّي سَبْعِينَ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُطْلَعُ الْفَجْرُ وَكَانَتْ سَاعَةٌ لَا ادْخَالَ عَلَى
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا **هَذَا** الْحَدِيثُ يُعَلِّقُ بِالسَّنَنِ الزَّوَانِبِ الَّتِي
 قَبْلَ الْغَرَايِضِ وَبَعْدَهَا وَبَدَّلَ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ مِنْهَا وَفِي تَقْدِيمِ السَّنَنِ عَلَى الْغَرَايِضِ
 وَتَأْخِيرِهَا عَنْهَا مَعْنَى لَطِيفٌ مُنَاسِبٌ أَمَّا فِي التَّقْدِيمِ فَلِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَشْتَغِلُ
 بِأُمُورِ الدُّنْيَا وَأَسْبَابِهَا فَتُكَيِّفُ النَّفْسُ مِنْ ذَلِكَ بِحَالَةٍ بَعِيدَةٍ عَنْ حُضُورِ الْقَلْبِ
 فِي الْعِبَادَةِ وَالْخُشُوعِ فِي الَّذِي هُوَ رُودُهَا فَإِذَا قَدِمَتِ السَّنَةُ عَلَى الْغَرِيضَةِ
 نَامَسَتْ النَّفْسُ بِالْعِبَادَةِ وَتُكَيِّفُ بِحَالَةٍ تَقَرُّبِ الْخُشُوعِ فَتَدْخُلُ فِي الرُّضْ عَلَى
 حَالَةٍ حَسَنَةٍ لَمْ تَكُنْ يَحْصُلُ لَهُ لَوْ لَمْ يَقْدِمِ السَّنَةُ فَإِنَّ النَّفْسَ مَجْبُولَةٌ عَلَى
 التَّكَيُّفِ بِمَا هِيَ فِيهِ لَا سِيَّمَا إِذَا كَثُرَ أَوْ طَالَ وَوُودُ الْحَالَةِ الْمُنَافِيَةِ لَهَا
 قَبْلَهَا قَدْ تَجَوَّاهُ أَثَرُ السَّابِقَةِ أَوْ تَضَعُهَا وَأَمَّا السَّنَةُ الْمُنَافِيَةُ فَقَدْ
 وَرَدَانِ الْوَاقِعِ جَابِئٍ لِنَقْصَانِ الْغَرَايِضِ فَإِذَا وَقَعَ الرُّضْ بِأَسْبَابِ أَنْ يَكُونَ

رَوَاهُ
 ابْنُ عُمَرَ

بَعْدَهُ مَا يَجْرُ خِلَافُهُ ان رَفَعَ وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الْحَادِثُ فِي اَعْدَادِ رَكَعَاتِ
الرَّوَابِيَةِ فَعَلًا وَقَوْلًا وَاخْتَلَفَتْ مَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ فِي الْخِيَارِ لِذَلِكَ اَلْاَعْدَادُ
وَالْمَرْوِيُّ عَنْ مَلِكٍ رَحِمَهُ اللهُ اَنَّهُ كَانَ لَا يَوْقُتُ فِي ذَلِكَ قَالَ اَبُو الْقَاسِمِ
صَاحِبُهُ وَانَّمَا يَوْقُتُ فِي هَذَا اَهْلُ الْعِرَاقِ وَاللهُ اعْلَمُ مِنْ هَذَا الْبَابِ عَنْ مَا وَرَدَ
فِيهِ اَحَادِيثُ بِالنِّسْبَةِ اِلَى النُّطُوعَاتِ وَالْعَوَاقِلِ الْمُنْتَسِلَةِ اَنْ كُلَّ حَدِيثٍ
صَحِيحٍ رَأَى عَلَى اسْتِحْبَابِ عَدَدٍ مِنْ هَذِهِ اَلْاَعْدَادِ وَهِيَ مِنَ الْهَيَاَتِ اَوْ نَافِلَةٍ
مِنَ الْعَوَاقِلِ يَعْمَلُ فِيهِ فِي اسْتِحْبَابِهِ ثُمَّ تَخْتَلِفُ مِلَّةٌ ذَلِكَ الْمُسْتَحَبُّ فَمَا كَانَ
الدَّلِيلُ اَلْاَعْمَلُ نَاكِدًا اَمَّا بِمِلَّةٍ مِنْهُ فَعَلًا اَوْ بِكثَرَةِ فَعْلِهِ وَاَمَّا بِقُوَّةِ كَلَامِهِ
الْمَقْطُوعِ عَلَى نَاكِدٍ اَلْحَكْمِ فِيهِ تَعَلُّوا مَرْتَبَتَهُ فِي اَلْاسْتِحْبَابِ وَمَا نَقَصَ عَنْ ذَلِكَ
كَانَ بَعْدَهُ فِي الرُّتْبَةِ وَمَا وَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ لَا يَنْتَشِي اِلَى الصَّحَّةِ فَاِنْ كَانَ حَسَنًا
عَمَلًا بِهِ اِنْ لَمْ يُعَارِضْهُ صَحِيحٌ اَقْوَى مِنْهُ وَكَانَتْ مَرْتَبَتُهُ نَاقِصَةً عَنْ هَذِهِ الرُّتْبَةِ
الثَّانِيَةِ اَعْنِي الصَّحِيحَ الَّذِي لَمْ يَدَمْ عَلَيْهِ اَرْلَمْ يُوَكَّدَ اَلْمَقْطُوعُ فِي طَلَبِهِ وَمَا كَانَ
ضَعِيفًا فَاِنْ اُحْدِثَ شُعَارًا فِي الدِّينِ مَنَعَ مِنْهُ فَهُوَ كَمَا نَظَرُ بِحَيْثُ اِنْ شَاءَ اَنَّهُ
مُسْتَحَبٌّ لِدُخُولِهِ تَحْتَ الْعُمُومَاتِ الْمَقْضِيَةِ لِفِعْلِ الْخَيْرِ وَاسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ
وَيَحْتَمِلُ اَنْ يَقَالَ اَنَّ هَذِهِ اَلْخُصُوصِيَّاتُ بِأَوْقَاتٍ اَوْ بِأَجَالٍ وَالْهَيْئَةُ وَاللُّغَةُ اَلْمَخْصُوصُ
يُجْتَازُ اِلَى دَلِيلٍ خَاصٍّ يَقْضِي اسْتِحْبَابَهُ بِخُصُوصِهِ وَهَذَا اقْرَبُ وَاللهُ اعْلَمُ وَهَذَا هُنَا
تَبْيِيهَاً **الْأَوَّلُ** اَنَّا حَبِثْنَا فِي الْحَرْثِ الضَّعِيفِ يَحْتَمِلُ اَنْ يَعْمَلَ بِهِ
لِدُخُولِهِ تَحْتَ الْعُمُومَاتِ فَشَرْطُهُ اَنْ لَا يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى الْمَنَعِ مِنْهُ اَخْصَرُ مِنْ ذَلِكَ الْعُمُومَاتِ
مِثَالُ الصَّلَاةِ الْمَذْكُورَةِ فِي لَيْلَةٍ اَوَّلِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ يَصِحُّ فِيهَا الْحَدِيثُ وَلَا حَسَنٌ

وَالْحَقُّ

وَالضَّعِيفُ

وَالْأَوَّلُ

وَالْفَعْلُ

فمن اراد فعلها اذ راجها تحت الغمرات الدالة على فضل الصلاة والتسبيح
لم يستقيم لانه قد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ثبى ان تحضر ليلة الجمعة بقيام وهذا
اخص الغمرات الدالة على فضيلة مطلق الصلاة **الثانية** ان هذا
الحديث الذي قلناه من جوار اذ راجه تحت الغمرات يريد به في الفعل لا في
الحكم باستيجاب ذلك الشيء المخصوص بهينه الخاصة لان الحكم باستيجابه على هين
الخاصة يحتاج دليلا شرعيا عليه ولا يدخل خلاف ما اذا فعل بناء على انه من جملة
الحيرات التي لا تخص بذلك الوقت وبذلك الهبة فهذا هو الذي قلناه باحتماله
الثالثة قد منعنا احداث ما هو شعاع في الدين ومثال ما احدث
الروافض من عبادت اليتيم عيدا لغير ذكر ذلك الاجتماع واقامته بشعاره
في وقت مخصوص على شيء لم يثبت شرعا وقرب من ذلك ان تكون العبادة من جهة
الشرع مرتبة على وجه مخصوص فيريد بعض الناس ان يحدث فيها امر اخر لم يرد
به شرع راجعا انه يدرجه تحت عموم فهذا لا يتقيم لان الغالب على العبادات
وما خذها التوقيف هذه الصورة حيث لا يدرك دليل على كراهية ذلك الحديث
او منعه فاما اذا دل فهو اقوى في المنع واطهر من الاول ولعل مثال ذلك
ما ورد من رفع اليد في الفتوة فانه قد روي رفع اليد في الدعاء مطلقا فاك بعض
الفتوة يرفع اليد في الفتوة لانه دعاء فيندرج تحت الدليل الذي يقتضي استيجاب
رفع اليد في الدعاء وما كان غيره يكره لان الغالب على هيئة العبادة التعمد
والترقيف والصلاة ثمان عن زيادة عمل غير مشروع فيها فاذا لم يثبت الحديث في
رفع اليد في الفتوة كان الدليل الدال على صيانة الصلاة عن العمل الذي لم يشرع اخص

من الدليل الذي يدل على منع البدع في الدعاء **الرابعة** ما ذكرناه من المنع
 فثمة يكون منع تحريم وثمة يكون منع كراهة ولعل ذلك يختلف بحسب ما يقع
 من نفس الشرع من التشديد في الابتداء بالنسبة إلى ذلك الجنس أو التخييف
 الأمرين إذا نظرنا إلى البدع المتعلقة بأمور الدنيا لم تشأ البدع المتعلقة
 بأمور الأحكام الفرعية ولعلها أغني البدع المتعلقة بأمور الدنيا لا تكثره
 أصلاً بل كثير منها محرم فيه بغير الكراهة وإذا نظرنا إلى البدع المتعلقة
 بالأحكام الفرعية لم تكن متساوية للبدع المتعلقة بأصول العقائد فهذا
 ما يمكن ذكره في هذا الموضع مع كونه من المشكلات القوية لعدم الضبط فيه
 بقوانين تقدم ذكرها للسابقين وقد بينا لنا في هذا الباب بياناً
 شديداً حتى بلغني أن بعض المالكية من ليلى من أجري ليلتي الغريب عني إلى
 في حيا والتي في شعبان يقوم يصلونها وقوم عاكفين على محرم فحسن حال
 العاكفين على المحرم على حال المصلين لتلك الصلاة وعلى ذلك بأن العاكفين
 على المحرم عالمون بأنهم من يكون المعصية فيترجي لهم الاستغفار والتوبة والمطلوب
 لتلك الصلاة مع امتناعها عند معتقدون أنهم في طاعة فلا يتوبون ولا يستغفرون
 إلا للباين في هذا يرجع إلى الحرف الذي ذكرناه وهو ادراج الشيء المخصوص تحت
 العمومات أو طلب دليل خاص على ذلك الشيء الخاص وميل المالكية إلى هذا
 الثاني وورد عن السلف الصالح ما يؤيد في مواضع الأنبياء ابن عمر رضي الله
 عنهما قال في صلاة الضحى أنها بدعة لأنه لم يثبت عنده في دليل ولم يرد ادراجها
 تحت عمومات الصلاة لخصيصها بالوقت المخصوص وذكر ذلك قال في الفتاوى التي

في البدع المخصوصة

كَانَ يَفْعَلُهُ النَّاسُ فِي عَصَةِ اللَّهِ بِدْعَةً وَلَمْ يَزَادْ رَاجَهُ تَحْتَ عُمُومَاتِ الدُّعَاءِ وَكَرِهَكَ
 مَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْفَلِ لِأَبِيهِ فِي الْجَهْرِ بِالسَّلَامَةِ أَيَاكَ وَالْحَدِيثُ
 وَلَمْ يَزَادْ رَاجَهُ تَحْتَ كَلِمَةِ عَائِمٍ وَكَرِهَكَ مَا جَاءَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا
 خَرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ فَيْسَلِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ ذَكَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَأَقْرَبَ يَجْلِسُ
 بِاللَّيْلِ وَيَقُولُ لِلنَّاسِ قُولُوا كَذَا وَقُولُوا كَذَا فَقَالَ إِذَا زَانَيْتُمْ فَأَخْبِرُوا قَالِ
 فَأَخْبَرُوهُ فَمَجَّأَ عَبْدُ اللَّهِ مُتَعَبًا فَقَالَ مَنْ عَذَّبَنِي فَقَدْ عَذَّبَنِي وَمَنْ لَمْ يَعْزِبْنِي فَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ
 ابْنُ مَسْعُودٍ تَعْلَمُونَ إِنَّمَا لَاهُذِي مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ يَعْنِي أَوْاسِكُمْ
 لِمَنْعَلَقُونَ بِذُنُوبِ ضَلَالَةٍ وَفِي رِوَايَةٍ لَقَدْ جِئْتُمْ بِدْعَةٍ ظَالِمَةٍ أَوْ لَقَدْ فَضَلْتُمْ أَصْحَابَ
 مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيَّ فَهَذَا ابْنُ مَسْعُودٍ أَنْكَرَ هَذَا الْفِعْلَ مَعَ امْتِنَانٍ أَدْرَجَ
 تَحْتَ عُمُومَةِ فَضِيلَةِ الذِّكْرِ عَلَى أَنْ مَا حَكَيْتَاهُ فِي الْفَتْوَى وَالْجَهْرِ بِالسَّلَامَةِ مِنْ بَابِ
 الزِّيَادَةِ فِي الْعِبَادَاتِ **الخامسة** الْمُصَنَّفُ كَرَحْدَيْتِ ابْنِ عُمَرَ فِي
 بَابِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَلَيْسَ يَطْهَرُ لَهُ مَنَاسِبَةٌ فَإِنْ كَانَ ارَادَ أَنْ يَقُولَ ابْنُ عُمَرَ صَلَّيْتُ
 مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ فَلَيْسَتْ الدَّلَالَةُ
 عَلَى ذَلِكَ قَوِيَّةٌ فَإِنَّ الْمَجِيئَ مُطْلَقًا عَمَّا مِنَ الْمَجِيئِ فِي الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ مُحْتَمِلًا
 وَمِمَّا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَزِدْ ذَلِكَ أَنَّهُ أَوْزَدَ عَقِبَهُ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا
 قَالَتْ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْوَأَفِلِ سَدُّهَا هَذَا مِنْهُ عَلَى
 وَكُنِيَ الْعَجْرَ وَهَذَا لَا تَعْلُو لَهُ بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ **الحديث السادس**
 وَهُوَ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْقَدَّمَ الذِّكْرَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى نَأْيِ رُكْعَتِي الْعَجْرِ
 وَعُمُومِ زَيْتِهَا فِي الْفَضِيلَةِ وَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ بَيْتِكَ أَوْ قَوْلُهُ فِيهَا سَنَةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ

بَعْدَ اصْطِلَاحِهِمْ عَلَى التَّرْقِيْقِ بَيْنَ السَّنَةِ وَالْفَضِيلَةِ وَذَكَرَ بَعْضُ الْمُنَاجِرِينَ مِنْهُمْ
فَانَوْنَا فِي ذَلِكَ دَهْرًا نَاوَا وَاصْبَ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَظْهَرًا لَهُ فِي جَمَاعَةٍ مِنْهُ
سُنَّةٌ وَمَا لَمْ يُوَاصِبْ عَلَيْهِ وَعَمَلٌ فِي نَوَاحِلِ الْخَيْرِ فَهُوَ فَضِيلَةٌ وَمَلَا وَاصْبَ عَلَيْهِ وَلَمْ
يُظْهِرْهُ وَهَذَا مِثْلُ ذِكْرِي الْفَجْرِ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سُنَّةٌ وَالثَّانِي أَنَّهُ فَضِيلَةٌ
وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا إِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى الْاصْطِلَاحِ فَالْأَمْرُ فِيهِ قَرِيبٌ بَارَكٌ لِكُلِّ
وَاحِدٍ أَنْ يَصْطَلِحَ فِي التَّسْمِيَّاتِ عَلَى وَضْعِ بَرَاهٍ وَإِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى الْخِلَافِ فِي
مَعْنَى فَقَدْ ثَبَتَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ نَاكِدًا مَرَّ ذِكْرِي الْفَجْرِ بِالْمَوَاضِعِ عَلَيْهَا وَمَنْضَاهُ
نَاكِدًا اسْتِحْبَابًا فَلْيَقْلِبْ وَلَا يَخْرُجْ عَلَى مَنْ تَسَمَّيَ سُنَّةً وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَمَازِجَ نَاكِدَهَا
أَحْقَصُ رُبَّةً مِمَّا وَاصِبَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَظْهَرًا لَهُ فِي الْجَمَاعَةِ فَلَا سَكَّ
إِنَّ رَبَّ الْفَضَائِلِ يَخْتَلِفُ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ إِنَّمَا اسْمِي بِالسَّنَةِ أَعْلَاهَا رُبَّةٌ رَجَعَ
ذَلِكَ إِلَى الْاصْطِلَاحِ رَأَيْتُ اللَّهَ أَعْلَمُ ٥

بَابُ الْأَذَانِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْتَعِ الْأَذَانَ وَيُؤْتِيَ الْإِقَامَةَ
الْمَخَارِعَ عِنْدَ أَهْلِ الصُّلَى أَنْ قَوْلَهُ أَمَرَ رَاجِعٌ إِلَى الْمَرْبِ إِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَكذلك أَمَرَ نَارُ نُهَيْتَنَا لَأَنَّ الظَّاهِرَ انْصِرَافُهُ إِلَى مَزَلَةِ الْأَمْرِ الشَّرْعِيِّ وَمَنْ يَلْتَمِ
الْبَاعَةَ وَمَنْ يَخْتَجُّ بِقَوْلِهِ وَهُوَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ زِيَارَةٌ
بِحَا هَذَا وَهُوَ أَنَّ الْبُعَادَاتِ وَالْقَدِيرَاتِ فِيهَا لَا تَوْخَذُ إِلَّا بِتَوْفِيقِ الْحَدِيثِ
دَلِيلٌ عَلَى الْإِتِّبَارِ فِي لَفْظِ الْإِقَامَةِ وَيُخْرِجُ عَنْهُ التَّكْبِيرَ الْأَوَّلَ فَاتَهُ شَيْءٌ وَالتَّكْبِيرَ
الْآخِرَ أَيْضًا وَابْتِجَاعًا خَالَفَ وَقَالَ إِنَّ الْقَاظِمَ الْإِقَامَةَ مِثْلَهُ كَالْأَذَانِ

كَانَ يَفْعَلُهُ النَّاسُ فِي عَصَةِ آتِهِ بِدَعَةٍ وَلَمْ يَزِدْ أَرَاغَةَ تَحْتَ عُمُومَاتِ الدُّعَاءِ وَكَذَلِكَ
 مَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْفَلِ لِابْنِهِ فِي الْجَهْرِ بِالسَّلَامَةِ أَيَاكَ وَالْحَدِيثُ
 وَلَمْ يَزِدْ أَرَاغَةَ تَحْتَ ذَلِكَ عَالِمٌ وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيما
 خَرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ فَيْسَلِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ ذَكَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَأَقْرَبَ جُلُوسَ
 بِاللَّيْلِ وَتَقَرُّوا لِلنَّاسِ قَوْلُوا كَذَا وَقُلُوا كَذَا فَقَالَ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَخْبِرُونِي قَالَ
 فَأَخْبَرُوهُ فَمَا عَمِلَ اللَّهُ مِنْهُ فَقَالَ مَنْ عَمِلَ فِي قَعْدَةٍ عَزَفِي وَمَنْ لَمْ يَحْزَنْ فِي مَا عَمِلَ اللَّهُ
 ابْنُ مَسْعُودٍ تَعْلَمُونَ إِنَّمَا لَاهُ فِي مَحْمَدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَاصِحًا بِعَيْنِي وَأَوَّاهُ
 لِمَنْعَلَقُونَ بِرَبِّهِ صَلَاتُهُ وَنِيَّائِي لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِدَعَةٍ ظَلَمْتُ أَوْلَادَكُمْ فَظَلَمْتُ أَصْحَابَ
 مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيَّ نَهَذَا ابْنُ مَسْعُودٍ أَنْكَرَ هَذَا الْفِعْلَ مَعَ إِمَّاكَانِ أَرَاغَةَ
 تَحْتَ عُمُومَةِ فَضِيلَةِ الذِّكْرِ عَلَى أَنْ مَا حَلَّيْنَاهُ فِي الْقُرْآنِ وَالْجَهْرِ بِالسَّلَامَةِ مِنْ بَابِ
 الزِّيَادَةِ فِي الْعِبَادَاتِ **الْحَامِسَةُ** الْمُصَنَّفُ ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِي
 بَابِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَلَيْسَ يَطْهَرُ لَهُ مَنَاسِبَةٌ فَإِنْ كَانَ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ ابْنُ عُمَرَ صَلَّيْتُ
 مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ فَلَيْسَتْ الدَّلَالَةُ
 عَلَى ذَلِكَ قَوِيَّةٌ فَإِنَّ الْمَعِيَّةَ مُطْلَقًا أَعْمٌ مِنَ الْمَعِيَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ يُحْتَمَلُ
 وَمَا يَفْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَزِدْ ذَلِكَ أَنَّهُ أَوْزَدَ عَقِيْبَهُ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا
 قَالَتْ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّوَاتُلِ اسْتَدْعَاهُ مِنْهُ عَلَى
 وَكَعْنَى الْعِزِّ وَهَذَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ **الْحَدِيثُ السَّادِسُ**
 وَهُوَ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْقَدِيمِ الذِّكْرِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَأَكُّدِ رُكْعَتِي الْعِزِّ
 وَتَعْلُومِ زَيْدَتِهَا فِي الْفَضِيلَةِ وَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ بَيْتِهِ أَوْ قَوْلُهُ فِي نَهَايَةِ أَوْ فَضِيلَةِ

بَعْدَ اصْطِلَاحِهِمْ عَلَى التَّرْقِيقِ بَيْنَ السَّنَةِ وَالْفَضِيلَةِ وَذَكَرَ بَعْضُ الْمُنَاجِرِينَ مِنْهُمْ
فَانُونًا فِي ذَلِكَ وَهَذَا مَا وَاصَبَ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَظْهَرُ اللَّهِ فِي جَمَاعَةٍ هُوَ
سَنَةٌ وَمَا لَمْ يُوَاصِبْ عَلَيْهِ وَعَمْدَةٌ فِي تَوَافُلِ الْحَبِيرِ هُوَ فَضِيلَةٌ وَمَا وَاصَبَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يُظْهِرُهُ وَهَذَا امْتِلَاحٌ لِكَيْ يَفْهَمَ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَنَةٌ وَالثَّانِي أَنَّهُ فَضِيلَةٌ
وَأَعْلَمَ أَنَّ هَذَا إِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى الْاصْطِلَاحِ فَالْأَمْرُ فِيهِ قَرِيبٌ فَإِنَّ لِكُلِّ
وَاحِدٍ يَصْطَلِحُ فِي التَّسْمِيَاتِ عَلَى وَضْعِ نِزَاجٍ وَإِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى الْخِلَافِ فِي
مَعْنَى فَقَدْ ثَبَتَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَأْكِدًا مَرَّكَتِي الْعَجْرَ بِالْمَوْاصِبَةِ عَلَيْهِ وَمِنْهَا
تَأْكِدًا اسْتِحْبَابًا فَلْيَقْلَمِ وَلَا يَجْرَحْ عَلَى مَنْ تَسَمَّيَ سَنَةً وَإِنْ زِيدَ انْتِهَاجُ تَأْكِدِهَا
أَحْقَصُ رُبَّةً مِمَّا وَاصَبَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَظْهَرُ اللَّهِ فِي الْجَمَاعَةِ فَلَا سَكَّ
إِنْ رُبَّ الْفَضَائِلِ تَخْتَلِفُ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ إِنَّمَا اسْمِي بِالسَّنَةِ أَعْلَاهَا رُبَّةً رَجَعَ
ذَلِكَ إِلَى الْاصْطِلَاحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بَابُ الْإِذَانِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْتَعِ الْإِذَانُ وَيُؤْتِيَ الْإِقَامَةَ
الْمَخَارِعَ عِنْدَ أَهْلِ الصُّلَى أَنْ قَوْلَهُ أَمَرَ رَاجِعٌ إِلَى مَرَاتِنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَذَكَرَ ذَلِكَ أَمْرًا نَارِيهِمْ لِأَنَّ الظَّاهِرَ انْصِرَافُهُ إِلَى مَرَاتِنِ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ وَمَنْ يَلْتَمِ
الْبَاعَةَ وَمَنْ يَخْتِجُ بِقَوْلِهِ وَهُوَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ زِيَادَةُ
بَعْدَ هَذَا وَهُوَ أَنَّ الْعِبَادَاتِ وَالنَّقْدِيرَاتِ فِيهَا لَا تَوْخَذُ إِلَّا بِتَوْفِيقِ الْحَدِيثِ
دَلِيلٌ عَلَى الْإِتِّبَارِ فِي لَفْظِ الْإِقَامَةِ وَيُخْرِجُ عَنْهُ التَّكْبِيرَ الْأَوَّلَ فَاتَهُ شَيْءٌ وَالتَّكْبِيرَ
الْآخِرَ أَيْضًا وَابْرُجِيْفَةُ خَالَفَ وَقَالَ إِنَّ الْقَائِلَ الْإِقَامَةُ مِثْلُ كَلَامِ الْأَرَابِ

كله الثاني هل يسند برئ من أحدهما عند قوله حي على الصلاة حي على الصلاة
والأخرى عند قوله حي على الفلاح حي على الفلاح أو يكتف بمنا ويقول حي على
الصلاة من ثم يكتف شمالاً حي على الصلاة أخرى ثم يكتف بمنا ويقول
حي على الفلاح ويكتف شمالاً ويقول حي على الفلاح وهذا ان الوجهان
متقوان عن أصحاب الشافعي رحمهم الله وقد رجع هذا الثاني بان يكون لكل
جهة نصيب من كل كلمة وقيل انه اجتناب القتال والأرباب إلى لفظ الحديث
عند هذا الأول **الرابع** قوله ثم ركزت أي ائتت في الأرض يقال ركزت
الشيء إذا ركز به الكاف في المستقبل ركزاً أئتت والعنق قيل هي عصا
في طرفها راج وقيل الحربة الصغيرة **الخامس** فيه دليل على استحباب
وضع السجدة للمصلي حيث يحشي المزور كالصحرَاء ودليل على الاكتفاء في السجدة
بمثل غلظ العنق ودليل على ان المزور من وراء السجدة غير صار ٥
السادس قوله ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى وجع إلى المدينة هو
أخبار عن قصة صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة ومواظبته على ذلك وذلك دليل
على حجاب القصص على الإتمام وليس دليل على وجوبه الأعلى مذهب من يرى
ان أفعاله عليه السلام على الوجوب وليس بالمختار في علم الأصول **السابع**
لم يثبت في هذه الرواية موضع اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ثبت
ذلك في رواية أخرى قال فيها أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وهو بالأنطج
في قبة له جمرات من آدم وهذه الرواية المبينة مقيدة لفائدة زائدة فانه في الرواية
الأولى المهمة يجوز ان يكون اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في طريقه إلى مكة

وذكر ما عرّفه
عند بعضهم

قَبْلَ وُضُوئِهِ إِلَيْهَا وَعَلَى هَذِهِ كُلُّ قَوْلٍ فَلَمْ يَزَلْ يَصِلُ كَهَيْئَةٍ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ
مِنْ حَيْثُ انْشَقَّتْ يَكُونُ لَمْ نَهَايَةَ يُوَصِّلُ إِلَيْهَا قَبْلَ الرَّجْعِ أَمَّا إِذَا بَيَّنَّ أَنَّهُ كَانَ
الاجْتِمَاعُ بِمَكَّةَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَلَاةُ الطُّهْرِ الَّتِي أَذْرَكَهَا ابْنُ الدَّرَجِوعِ وَكَوْنُ

قَوْلُهُ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ إِنَّهَا الرَّجْعُ الْحَدِيثُ الثَّالِثُ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَئِنْ بَلَغَ
يُؤْذَنُ لَيْلٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فِي الْحَدِيثِ لَيْلٍ
عَلَى اتِّخَاذِ مُؤَذِّنِينَ فِي الْمَسْجِدِ الْوَاحِدِ وَقَدْ اسْتَحَبَّ ذَلِكَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَمَّا الْاِفْتِخَارُ عَلَى مُؤَذِّنٍ وَاحِدٍ فَيُغَيَّرُ مَكْرُوفٌ وَفَرْقٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ
الْبُغْلُ مُشْتَرِكًا وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ تَرْكُهُ مَكْرُوفًا أَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى مُؤَذِّنَيْنِ فَلَيْسَ
فِي الْحَدِيثِ تَعْرِضُ لَهُ وَتَقُلُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ تَكُنُ الزِّيَادَةُ عَلَى أَرْبَعٍ وَهِيَ
ضَعِيفٌ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّدَ الْمُؤَذِّنُونَ فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَّأُوا وَاحِدًا بَعْدَ
آخَرٍ إِذَا اتَّسَعَ الْوَقْتُ لِذَلِكَ كَمَا فِي إِذَا بَلَغَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
فَانْهَارًا وَقَعَا مَتَرَيْنِ لَكِنْ فِي صَلَاةٍ يَنْتَسِعُ رُفَّتْ إِذَا هِيَ كَصَلَاةِ الْفَجْرِ وَأَمَّا فِي
الْمَغْرِبِ فَلَمْ يَنْقُلْ فِيهَا مُؤَذِّنَانِ وَالْفَتْوَى قَالُوا يَجِبُ رَدُّ بَيْنَ أَنْ يُؤْذَنَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا فِي رَأْيِهِ مِنْ زَوَايَا الْمَسْجِدِ وَبَيْنَ أَنْ يَجْتَمِعُوا وَيُؤْذَنُونَ دَفْعَةً وَاحِدَةً
فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْأَذَانِ لِلصُّبْحِ قَبْلَ دُخُولِ رُفَّتِهَا وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ
الشَّافِعِيِّ وَجَمَاهَا اللَّهُ وَالْمُتَقُولُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ خَلَّافَهُ قِيَّاسًا عَلَى سَائِرِ الصَّلَوَاتِ
وَالَّذِينَ نَالُوا الْجَوَازَ الْأَذَانِ لِلصُّبْحِ قَبْلَ دُخُولِ رُفَّتِهَا اخْتَلَفُوا فِي وَقْتِهِ وَذَكَرَ بَعْضُ
أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَكُونُ فِي وَقْتِ السَّجْدَيْنِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ وَالكَادِبِ قَالُوا

وَيَكُنُ الْقَدِيمُ عَلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ وَقَدْ يُوجَدُ فِي الْحَدِيثِ مَا يَقْرُبُ هَذَا وَهُوَ أَنَّ
قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ بِلَا لَا يُؤْذَنُ بِلِيلٍ أَجَارَ تَعْلُقَ بِهِ قَائِدَةٌ لِلشَّامِغِ
قَطْعًا وَذَلِكَ إِذَا كَانَ وَقْتُ الْإِذَا نِ شَبْهًا بِمِثْلٍ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ
فَيَسْنُ أَنْ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ إِلَّا عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ وَذَلِكَ
يُرَدُّ عَلَى تَقَارُبِ وَقْتِ الْإِذَا نِ بِدَلَالِ مِنَ الْفَجْرِ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ أَنْ
يَكُونَ الْمُؤْذَنُ أَعْمَى فَإِنْ أَمْرٌ مَكْتُومٌ كَانَ أَعْمَى وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَقْلِيدِ
الْأَعْمَى لِلْبَصِيرِ فِي الْوَقْتِ أَوْ جَوَازِ اخْتِيارِهِ فِيهِ فَإِنْ أَمْرٌ مَكْتُومٌ لَا يَدُلُّهُ مِنْ
طَرِيقٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ وَذَلِكَ أَمَّا سَمَاعُ مَنْ بَصِيرًا وَاجْتِهَادًا وَقَدْ جَاءَ
فِي الْحَدِيثِ وَكَانَ لَا يُؤْذَنُ حَتَّى يُعَالَ لَهُ أَصْبَحَتْ أَصْبَحَتْ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى رُجُوعِهِ إِلَى
الْبَصِيرِ وَلَوْ لَمْ يَرُدَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ رُجُوعِهِ إِلَى الْاجْتِهَادِ
بَعِيْنِهِ لِأَنَّ الدَّلَالَ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَبْهُمَا لَا يَدُلُّ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنِيًا وَأَسْمَ ابْنِ

أَمْرٌ مَكْتُومٌ فَمَا قِيلَ عَمْرٌ وَفِيهِ رَسُولُ اللَّهِ أَغْلَمَ **الْحَدِيثُ الزَّائِعُ**
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
إِذَا سَمِعْتُمْ الْمُؤْذِنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقْرَأُ **الكَلَامُ** عَلَيْهِ مِنْ رُجُوعِهِ
أَحَدُهَا أَجَابَةُ الْمُؤْذِنِ مَطْلُوبَةٌ بِالْإِثْقَانِ وَهَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى
ذَلِكَ ثُمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي كَيْفِيَّةِ الْجَوَابَةِ وَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْجَوَابَ
تَكُونُ بِحِكَايَةِ لَفْظِ الْمُؤْذِنِ فِي جَمِيعِ النَّوَاطِلِ الْإِذَا نِ وَذَهَبَ الشَّامِغِي رَحِمَهُ
اللَّهُ إِلَى أَنَّ سَمَاعَ الْمُؤْذِنِ يُبْدِي الْجَعْلَةَ بِالْجَوَقْلَةِ وَيُقَالُ الْحَوَقْلَةُ لِلْحَدِيثِ وَرَدَّ
فِيهِ وَقَدْ مَنَعَ عَلَى الْأَوَّلِ الْخُصُوصِ وَتَعَمُّمِ الْأَوَّلِ وَذَكَرَ فِيهِ مِنَ الْمَعْنَى أَنَّ الْأَذْكَارَ

الخارجة عن الجعلة يحصل ثوابها بذكرها فيشترك السامع والمؤذن
في ثوابها إذا حكاها السامع وأما الجعلة فمقصودها الدعاء وذلك
يحصل من المؤذن وحده ولا يحصل مقصوده من السامع يعرض عن الثواب
الذي يقوته الجعلة الثواب الذي يحصل له بالحوقلة ومن العلماء من قال
بحكيه إلى آخر الشهدين فقط **الثاني** الحار ان تكون حكاية قول
المؤذن في كل لفظ من الفاظ الأذان تعقيب قوله وعلى هذا نقوله إذا
سمعتم المؤذن يقول على سماع كل كلمة منه والفاء تنقي النعيق فإذا
حيل على ما ذكرناه انقضى تعقيب قوله المؤذن بقوله الحاك **الثالث**
اختلفوا في أنه إذا سمعه في حالة الصلاة هل يجيبه أم لا على ثلاثة أقوال
أحدها أنه يجب لعوم هذا الحديث والثاني لا يجب لأن في الصلاة شغلا
كما ورد والثالث بين النافلة والفريضة فيجب في النافلة دون الفريضة
لأن أمر النافلة أخف وذكر بعض مصنفي أصحاب الشافعي أنه هل تذكره
اجابته في الأذكار التي في الأذان إذا كان في الصلاة وجهين مع الحرم
بأنها لا تبطل وهذا ينبغي أن يخص بما إذا كان في غير صلاة الفاجئة أما
الجعلة فإما أن يجب بلفظها أو بالحوقلة فإن اجاب بالحوقلة لم تبطل لأنه
في غير كافي غيرهما من الذكر الذي في الأذان وإن اجاب بلفظها تبطل إلا أن
يكون ناسيا أو جاهلا بانه يبطل الصلاة وذكر أصحاب مالك في هذه الصورة
قولين عني إذا قل في الصلاة في الصلاة هل تبطل والذين قالوا بالبطلان
علموا بانه مخاطبة آدميين فابطل بخلاف بقية الفاظ الأذان التي هي ذكر

الفرق

ب

والصلاة يحل الذكر ونحوه من قال يعلم البطلان ظاهر هذا الحديث
وعُمومته ومن جهة المعنى لا يقصد بقوله في على الصلاة دعاء التائبين
بل حكاية الفاظ الأذان **الرابع** في الحديث دليل على أن المثل لا
تقتضي المساواة من كل وجه فانه قال فقولوا مثل ما يقول المؤذن
ولا يرد بذلك مماثلته في كل اوصافه حتى رفع الصوت **الخامس**
يقول في مناسبة جواب الجنبلة بالحوكمة انه لما دعاهم الى الحضرة اجابوا
بقولهم لا حول ولا قوة الا بالله اي يعونه وتأييده الحول والقوة
ليست مترادفين والقوة القدرة على الشيء والحول الاعتماد في تحصيله
والمحاولة والله اعلم ٥

باب استقبال القبلة

الحديث الأول عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يشح على ظهر راحله حيث كان وجهه يوم
برأته وكان ابن عمر يفعلوه وفي رواية كان يوتر على يمينه ولمسلم عن ابنه
يصل على المكتوبة وللمختار في الفرائض ٥ **الكلام** عليهما وجه
احدها التسبيح يطلق على صلاة النافلة وهذا الحديث منه فقوله
تسبيح اي يصلي النافلة وربما اطلق على مطلق الصلاة وقد نشر قوله تعالى
تسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب بصلاة الصبح وصلاة العصر
والتسبيح حقيقة في قول الرجل سبحان الله فاذا اطلق على الصلاة فاما
من اطلق اسم البعض على الكل كما قالوا في الصلاة ان اضاء الدعاء سميت

العبادة كلها بذلك لا شئها لها على الدعاء وأما لأن المصلي منزلة لله سبحانه
وتعالى باخلاص العبادة له وجهه والتسبيح الشنوية فيكون ذلك من حجار
الملازمة لأن الشنوية يكثر الصلاة المحلصة لله تعالى **الثاني**
الحديث دليل على جواز النافلة على المراجعة وجواز صلاتها حيثما توجهت
بالراكب وكان السبب فيه تيسير يحصل التوافل على العباد فإن ما
ضيق طريقه قل وما اتسع طريقه سهل وافضت رحمة الله تعالى بالعباد
أن يقلل الغايض عليهم سهلا للكلية ويفتح لهم طريق التكثر للتوافل
تعظيما للأجور **الثالث** قوله حيث كان وجهه يستبط منه ما
قاله بعض الفقهاء أن جهة الطريق تكون بدلا عن القبلة حتى لا ينجر عنها
بغير حاجة المتي **الرابع** الحديث يدل على الإيماء ومطلقة يقتضي
الإيماء بالركوع والسجود والعقبات فالوايكون الإيماء للسجود واخفر من
الإيماء بالركوع ليكرن اليك على دفن الأصل وليس في الحديث ما يدل عليه
وكما ينبغي وفي اللفظ ما يدل على أنه لم يأت بحقيقة السجود أن يحمل قوله
يومي على الإيماء بالركوع والسجود معا **الخامس** استدل
بإتيان عليه الصلاة والسلام على البعير أن التولي ليس بواجب بناء على
مقدمته أخرى وهو أن الفرض لا يقيم على المراجعة وإن الفرض مرادف للواجب
السادس قوله غير أنه لا ينعى عليها المكسوبة قد يتمسك به في
أن صلاة الفرض لا تؤدي على المراجعة وليس تقوي في الاستدلال لأنه
ليس فيه إلا ترك الفعل المخصوص وليس الترك بدليل على الامتناع وكذا

السلام في قوله إلا الفريضة فإنه إنما يترك على ترك هذا الفعل وترك الفعل لا يترك على امتناعه كما ذكرناه وقد يقال إن دخول وقت الفريضة مما يكثر على المسافر ترك الصلاة لها على الرحلة دائماً مع فعل النوافل على الرحلة يشعر بالفراغ بينهما في الجوار وعدمه مع ما يتأخر به من المعنى وهو أن الصلوات المفروضة قليلة محصورة لا يؤدي النزول لها إلى نقصان المطلوب والنوافل المرشلة لا حصر لها فيؤدي النزول لها إلى ترك المطلوب من تكثيرها مع اشتغال المسافر والله أعلم

الحديث الثاني
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال بينما الناس بقية في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال إن النبي صلى الله عليه وسلم قد ترك عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة

ن يتعلق بهذا الحديث مسائل أصولية ومسائل فروعية نذكر منها ما يحضرنا الآن ما المسائل الأصولية **فالمسألة**

الأولى منها قول الخبر الواحد وعادة الصحابة في ذلك واعتقاد بعضهم بنقل بعض وليس المقصود من هذا أن يثبت قول خبر الواحد هذا الخبر الذي هو خبر واحد فإن في ذلك إثبات الشيء بنفسه وإنما المقصود بذلك التنبية على مثال من أمثلة قبول خبر الواحد ليضم اليه أمثلة لا تحصى فيثبت بالمجموع القطع بقبول خبر الواحد **المسألة**

الثانية تسع الكاب والسنة المتواترة هل تجزئ خبر الواحد لا والأكثر من عمل المنع لأن المقطوع لا يزال بالمظنون وتقل عن الظاهرية

جَوَازُ ذَلِكَ وَاسْتِدْرَاجُ بَهْزِ الْحَدِيثِ وَوَجْهُ الدَّلِيلِ أَنَّهُمْ عَمِلُوا
بِخَيْرِ الْوَاحِدِ وَلَمْ يَنْكُرُوا ابْنَ صَلَاحٍ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ وَفِي هَذَا الْمَسْنَدِ كَالِ
عَنْدِي مُنَاقَشَةً وَنَظَرَ فَإِنَّ الْمَسْئَلَةَ مَقْرُوضَةً فِي نَسْخِ الْكِتَابِ وَالْمُسْتَدَّةِ
الْمُتَوَاتِرَةِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ وَيُسْتَعْنَى فِي الْعَادَةِ أَنْ يَكُونَ أَهْلُ قُبَاءٍ مَعَ قَوْمٍ مِنْ
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَتْيَانِهِمْ لَهُ وَيُنْشَرُ مُرَاجِعُهُ لَهُمْ أَنْ يَكُونَ مُسْتَدْرَجًا
إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ خَبَرًا عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ طَوْلِ الْمُدَّةِ وَهِيَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ
شَهْرًا مِنْ غَيْرِ مُشَاهَدَةٍ لِفِعْلِهِ وَمُشَافَهَةٍ مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ سَلِمْتَ أَنْ ذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَعْنَى
فِي الْعَادَةِ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَدْرَجُ مُشَاهَدَةً لِفِعْلِهِ وَمُشَافَهَةً
قَوْلٍ وَالْمُجْتَمِعُ لَا تَرَى لَا يَنْعِي حَمَلًا عَلَى أَحَدٍ فَلَا يَنْعِي حَمْلَ اسْتِقْبَالِهِ
لِبَيْتِ الْمَقْدِسِ عَلَى خَيْرِ عَنَّةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْ يَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ عَنْ مُشَاهَدَةٍ
وَإِذَا جَازَ انْتِفَاءُ أَصْلِ الْخَبَرِ جَازَ انْتِفَاءُ خَيْرِ التَّوَاتُرِ لِأَنَّ انْتِفَاءَ الْمُطْلَقِ
يَكْفِيهِ مِنْهُ انْتِفَاءُ قَوْلِهِ فَإِذَا جَازَ انْتِفَاءُ خَيْرِ التَّوَاتُرِ لَمْ يَكُنْ لِيُزَيَّمْ أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ
مَنْصُوبًا فِي الْمَسْئَلَةِ الْمَقْرُوضَةِ فَإِنْ قُلْنَا ————— الْاعْتِرَاضُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ
مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ مَا ادَّعَيْتَ مِنْ امْتِنَاعٍ أَنْ يَكُونَ مُسْتَدْرَجًا أَهْلًا قُبَاءً
مُحَرَّدًا الْخَبَرَ مِنْ غَيْرِ مُشَاهَدَةٍ أَنْ يَصَحَّ أَنْ يَصَحَّ فِي جَمِيعِهِمْ فَأَمَّا فِي بَعْضِهِمْ فَلَا يُمْسَحُ
فِي الْعَادَةِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَدْرَجًا الْخَبَرَ الْمُتَوَاتِرَ الشَّائِنَ أَنْ مَا أَبَدِيَّتُهُ مِنْ جَوَازِ
اسْتِدْرَاجِهِ إِلَى الْمَشَاهَدَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُمْ إِذَا لَوْ الْفَاعِلُ بِالْمُظُنُّونَ لِأَنَّ الْمَشَاهِدَةَ
طَرِيقُ قَطْعٍ وَإِذَا جَازَ زَالَةُ الْمُقْطُوعِ بِهِ بِأَلَمِ مُشَاهَدَةِ خَيْرِ الْوَاحِدِ فَتَالَةُ زَوَالِ
الْمُقْطُوعِ بِهِ خَيْرِ التَّوَاتُرِ خَيْرِ الْوَاحِدِ فَإِنَّهَا مُشْتَرِكَةٌ فِي زَوَالِ الْمُقْطُوعِ

بالمظنون قلنا — أما الجواب عن الأول فإنه إذا سلمتم امتناع ذلك
على جميعهم فقد انقسموا إذا لم يكن يجوز أن يكون مستنده التواتر ومن
يكون مستنده المشاهدة فهاؤلا المستدبرون لا يتغيران كبروا ممن
استندوا إلى التواتر فلا يتعين حمل الخبر عليهم فإن قال قائل قوله أهل قبا
يفضي الجميع فيقتضي أن يكون بعض من استندار مستنده التواتر فيصح الاحتجاج
قلنا — لا شك في إمكان أن يكون الكل مستنده المشاهدة ومع هذا
النجوز لا يتعين حمل الحديث على ما ادعوه إلا أن يتبين أن مستند الكل أو
البعض خبر التواتر ولا سبيل إلى ذلك وأما الثاني فالجواب —
عنه من وجهين أحدهما أن المقصود التبيين والمناقشة في الاستدلال
بالحديث المذكور على المسئلة المعينة وقد تم الغرض من ذلك وأما إثباتها
بغير القياس على المنصوص فليس بمقصود الشايع أن يكون إثبات
جواز نسخ خبر الواحد للخبر المتواتر مقيسا على جواز نسخ خبر الواحد المقطوع
به مشاهدة بجميع اشتراكهما في ذلك المقطوع بالمظنون اللهم نصوا
الخلافت مع الظاهرية وفي كلام بعضهم ما يدل على أن من عداهم لم يقل به
والظاهرية لا يقولون بالقياس فلا يصح استدلالهم بهذا الخبر على المدعي
وهذه الوجه يخبر بالظاهرية وأنه أعلم **المسئلة الثالثة**
رجعوا إلى الحديث أيضا في أن نسخ السنة بالتكليف جائز ووجه التعلق بالحديث
في ذلك أن الخبر له ذكره أنه ترك الليلة قرآن وإحال في النسخ على التكليف
ولم يذكر ذلك لعلنا أن ذلك من الكتاب وليس الوجه إلى تنال الحديث

بالكتاب إذا نص في القرآن على ذلك فهو بالسنة ويلزم من مجموع ذلك
 نسخ السنة بالكتاب والمنقول عن الشافعي رحمه الله خلاصة ويعترض على
 هذا الوجه بعينه أحدها أن يقال المنسوخ كان ثابتاً بكتاب نسخ لفظ
 والثاني أن يقال النسخ كان بالسنة ونزل الكتاب على وقتها الثالث
 أن يحمل بيان الحمل كالمفوض به وقوله تعالى اقيموا الصلاة يحمل
 فسراً بأمر من التوجه إلى بيت المقدس فيكون كالمأثور به لفظاً في
 الكتاب وأجيب عن الأول والثاني بأن مشأ هذا الجواب يفي إلى
 أن لا يعلم ناسخ من منسوخ بعينه أصلاً فإن هذين الاحتمالين مطردان في
 كل ناسخ ومنسوخ والحوار أن هذا الجواب ينفي القطع اليقيني بالنظر إليه
 إلا أن تحفظ الغرائز ينفي هذا الجواب كما في كون الحكم بالتحويل إلى القبلة
 مستنداً إلى الكتاب العزيز وأجيب عن الثالث بأننا لا نعلم أن المبين كالمفوض
 به في جميع أحكامه **المسألة الرابعة** اختلفوا في أن حكم الناسخ
 هل يثبت في حق المكلف قبل بلوغ الكتاب له وتعلقوا بهذا الحديث في ذلك
 ووجه التعلُّق أنه لو ثبت الحكم في أهل قبا قبل بلوغ الخبر إليهم لبطل ما
 فعلوه من التوجه إلى بيت المقدس فيقتضي شرط العباكة في بعضها فيستظهر
المسألة الخامسة فيه دليل على جواز مطلق النسخ لأن
 ما دل على جواز الإحصار دل على جواز الأتم **المسألة السادسة** قد
 يؤخذ منه جواز الاجتهاد في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم أو بالقرب منه
 لأنه كان يمكن أن يقطعوا الصلاة وأن ينهوا عن نحو البناء وهو محل اجتهاد

تَتَابَعُوا بِالصَّلَاةِ وَاللَّحْظِ وَأَمَّا الْمَسَائِلُ الْفُرُوعِيَّةُ

فَالْأُولَى مِنْهَا أَنَّ الْوَكِيلَ إِذَا عَزَلَ فَتَصَرَّفَ قَبْلَ بُلُوغِ الْخَبَرِ هَلْ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ

بِنَاءً عَلَى مَثَلَةِ النَّسِجِ وَهَلْ يَثْبُتُ حُكْمُهُ قَبْلَ بُلُوغِ الْخَبَرِ وَقَدْ نَزَعَ فِي هَذَا الْبَنَاءِ

عَلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ وَكُلُّ تَعْدِيرٍ صَحِيحٍ فَالْحُكْمُ هُنَاكَ يَكُونُ مَأْخُودًا بِالْقِيَاسِ لَا

بِالنَّصِّ **الثَّانِيَّةُ** إِذَا صَلَّتِ الْمَثَلَةَ مَكْشُوقَةَ الرَّاسِ ثُمَّ عَلِمَتْ بِالْعَنْقِ

فِي ثَنَاءِ الصَّلَاةِ هَلْ تَقْطَعُ الصَّلَاةُ أَمْ لَا فَمَنْ ثَبَّتَ الْحُكْمَ قَبْلَ بُلُوغِ الْعِلْمِ إِلَيْهَا

فَلَا يَفْسُدُ مَا فَعَلَتْ فَالْثَمَرُ الْقَطْعُ وَمَنْ لَمْ يَثْبُتْ لَمْ يُلْزَمْ بِمَا الْقَطْعُ إِلَّا

أَنْ تَرَاخِي شَرَاهَا لِزَاهِدَاتِ هَذَا الْبُيَاضِ الْمَوَلُودِ فَاتَّهَ بِالْقِيَاسِ ٥

الثَّالِثَةُ قِيلَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَبْيِئِهِ مِنْ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ لِمَنْ فِي

الصَّلَاةِ وَأَنْ يَنْفَعُ عَلَيْهِ كَذَا ذَكَرَ الْفَاضِلُ عِيَاذُ رَحْمَةِ اللَّهِ وَفِي اسْتِدْلَالِهِ

بِجَوَازِ أَنْ يَنْفَعُ عَلَيْهِ نَظَرٌ لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ عَنْ تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ مُخْبَرٌ عَنْ رَجُلٍ

أَمْ أَمْرٌ تَرَكَ مَمْنُوعٌ وَمَنْ يَنْفَعُ عَلَى عَيْنٍ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَا يَأْوِيهِ وَلَا يَلْحُظُ بِهِ

الرَّابِعَةُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِهْزَادِ فِي الْقِبْلَةِ وَمُرَاعَاةِ السَّمْتِ

لِيَتَّكِبُوا إِلَى جِهَةِ الْكِبَةِ لِأَنَّ رَهْلَةَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ تَطْعِيمِهِمْ عَلَى مَوْضِعٍ عَمَلُهَا

الخَامِسَةُ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ حَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ بِالْإِهْزَادِ

ثُمَّ بَيَّنَّ لَهُ الْخَطَاءَ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ فِي ظَنِّهِ

مَعَ تَخَالُفَةِ الْحُكْمِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَمَا أَنَّ أَهْلَ قِبَاةٍ فَعَلُوا مَا وَجِبَ عَلَيْهِمْ

عِنْدَ ظَنِّهِمْ بَقَاءَ الْأَمْرِ وَلَمْ يَفْعَلُوا فَعَلَهُمْ وَلَا أَمْرٌ بِالْإِعَادَةِ ٥

السادسَةُ فَكَانَ الطَّهَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

لا يثبت من ملامات الشيعة ان رجوعه
فقد قول هذا المزار في هذا المزار وهذا البناء على سائر النسخ ان النسخ خطيب تكلمني اما بالنعل والاعنفا
ولا يثبت انهم لا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون
انه باطل ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون

وفي هذا دليل على أن من لم يعلم بفرض الله ولم يبلغه الدعوة ولا امنكته
استغلام ذلك من غيره فالفرض غير لازم له والحجة غير قاطعة عليه وركب
بعض الناس على هذا مسألة من أسلم في دار الحرب أو أطراف بلاد الإسلام
فحيث لم يجد من يتعلمه عن شرايع الإسلام هل يجب عليه أن يقضي ما مر
من صلاة وصيام لم يعلم وجوبها وحلي عن ملكه والشايعي الزامه ذلك
أوما هذا معناه ليدركه على الاستغلام والنجدة والخروج الى ذلك وهذا
أيضا يرجع الى القياس والله اعلم وقول في الحديث وقد أمر أن
يُسْقِلَ الكعبة فاستقبلوها يروي بكثرة الباء على الأمر يروي فاستقبلوها بفتح الباء

التي

الحديث الثالث

عن أنس بن مزين قال استقبلنا
أنس حين قدم من الشام فلقيناه بعين التمر فرائته يصلي على جمار ووجهه
من الجانب يعني عن يمين القبلة فقلت رأيتك يصلي غير القبلة فقال
لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ما فعلته
الحديث يدل على جواز التأخير عن الدابة الى غير القبلة وهو كما تقدم
في حديث ابن عمر وليس في هذا الا زيادة انه على جمار فقد يؤخذ منه طهارة
لان ملابسته مع الفخر منه متعذر لا سيما اذا طال الزمن في ركوبه فاحتمل
العرق وان كان يحتمل ان يكون على حائل بينه وبينه وقوله من
الشام هو الصواب في هذا الموضع ووقع في كتاب مسلم حين قدم الشام
وقالوا هو وهم واما خروج من البصرة فيلقون من الشام وقوله
رأيتك يصلي الى غير القبلة فقال لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

في التمام
عن التمام
والصالح العبد
عن مكي قبله

ما
وفاة

يَفْعَلُهُ مَا فَعَلْتُهُ اَنَا يَعُودُ اِلَى الصَّلَاةِ اِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فَقَطُّ وَهُوَ الَّذِي سَأَلَ عَنْهُ
لَا اِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ هَيْئَةٍ وَاللَّهِ اعْلَمُ وَرَأَيْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ النَّسَائِيِّ عَنْ مَالِكٍ
ابْنِ حُجْرَةَ عَنْ النَّسَائِيِّ عَنْ ابْنِ حُجْرَةَ عَنْ ابْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ ابْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ ابْنِ مَسْرُوقٍ
لَمَّا وَلَدَ ذَهَبَ بِهِ اِلَى النَّسَائِيِّ مَالِكٍ فَتَمَاهُ اَنْتَا وَكَاهُ بَابِ حُجْرَةَ بِاسْمِهِ وَكَيْفَهُ مَشْنُونٌ
عَلَى الْاِحْتِجَاجِ بِحَدِيثِهِ وَمَاتَ بَعْدَ اخِيهِ مُحَمَّدٍ وَكَانَتْ **وفاة** مُحَمَّدٍ سَنَةَ عَشْرٍ وَمِائَةٍ

بَابُ الصُّفُوفِ

الحديث الاول عَنْ النَّسَائِيِّ عَنْ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنْ تَسَوَّيْتُمُ الصُّفُوفَ نَامَ الصَّلَاةُ
تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ اَعْدَالُ الْقَائِمِينَ بِهَا عَلَى ثَمَتٍ وَاحِدٍ وَقَدْ تَرَكْتُ تَسْوِيَتَهَا
أَيْضًا عَلَى سِدَا الْفَرْجِ فِيهَا بَنَاءٌ عَلَى التَّسْوِيَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَالْاِتِّفَاقِ عَلَى اَنْ تَسْوِيَتَهَا
بِالْمَعْنَى الْاَوَّلِ وَالثَّانِي أَمْرٌ مَطْلُوبٌ وَإِنْ كَانَ الْأَطْهَرُ أَنْ الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ الْاَوَّلِ
قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ تَامِ الصَّلَاةُ يَدُلُّ عَلَى اَنْ ذَلِكَ مَطْلُوبٌ وَقَدْ
يُؤَخَّرُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ مُتَجَنِّبٌ غَيْرُ وَاجِبٍ لِقَوْلِهِ مِنْ تَامِ الصَّلَاةُ وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ
مِنْ اَرَاكَهَا وَلَا وَاجِبًا نَهَاؤُهَا تَامَ الشَّيْءِ مُرَادًا عَلَى رُجُودِ حَقِيقَتِهِ إِلَى اَلْاِسْتِثْنَاءِ
الْاِبْرَاقِيِّ مَشْنُونًا لِاصْطِلَاحِهِ وَقَدْ يُنْطَلَقُ بِحَسَبِ الْوَضْعِ عَلَى بَعْضِ مَا لَا تَتِمُّ
الْحَقِيقَةُ الْاَبَى **الحديث الثاني** عَنْ الثَّعْلَبِيِّ عَنْ ابْنِ ثَوْرٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ الْقِسْمَ صُفُوفَكُمْ
أَوْ لِيَا الْفَرَزَّ اللَّهُ بَيْنَ رُجُوهَكُمْ وَمَلِكٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَوِّي
صُفُوفَنَا حَتَّى كَمَا يُسَوِّي بِهَا الْفَرَّاحَ حَتَّى إِذَا رَأَى اَنْ قَدْ عَمَلْنَا ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا فَنَقَامُ

حتى اذا كان يكبر فرأي رجلاً ياصدق فقال عباد الله لتسوء
صوفكم اولي الفز الله بين وجوهكم **ن** التعمير بشير بفتح الباء
وكسر الشين المعجمة ابن سعيد بن ثعلبة الانصاري ولد قبل وفاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم بثمان سنين وقيل بست سنين قال ابو عمر والاول
اصح ان شاء الله قبل سنة اربع وسنين مخرج راجط تسوية الصوف
قد تقدم الكلام فيها وقول **هـ** اولي الفز الله بين وجوهكم معناه
ان لم تسوء الاله فابن التسوية وبينه اي الواقع احد الامر من املا
التسوية او المخالفة وكان يطهر لي في قوله اولي الفز الله بين وجوهكم
انه راجع الي اختلاف القلوب وتغير بعضهم علي بعض فان تقدم الانسان
علي الشخص او علي الجماعة وتخليفه اياهم من غير ان يكون مقاماً للامانة بهم
قد يؤخر صدقهم وذلك موجب لاختلاف قلوبهم فتغير عنه مخالفة وجوههم
لان المختلفين في الباعث والتأريب ياخذ كل واحد منها غير وجه الآخر
فان ثبت بعد ذلك ان تجعل الوجه بمعني الجهة وان ثبت ان تجعل الوجه
لغيره عن اختلاف المقاصد وثبات النفوس فان من باعده مع غيره وناقض
لوي بوجهه عنه فيكون المقصود المحذير من وقوع الباطل في الشافعي
وقال **هـ** القاضي عياض رحمه الله في قوله اولي الفز الله بين وجوهكم كمثل
انه كقوله ان يحول الله صورته صورة حمار فيخالف بعضهم الي غيرهما من المشوخ
اولي الفز وجه من لم يعم صفة ويغير صورته عن وجه من اقامه اولي الفز
باختلاف صورته بالمسخ والتغيير قال **هـ** شيخنا رحمه الله واقول اما الوجه

الاول وهو قوله فخالف بعضهم الى غير هاهن المسوخ فليست فيه محافظة
 ظاهرة على مقتضى لفظة بين والا ليق بهذا المعنى ان خالف وجوههم عن كذا
 الا ان يريد المخالفة بين وجوه من مسخ ومن لم يمسح وهو الوجه الثاني
 واما الوجه الاخير ففيه محافظة على معنى بين الا انه ليست فيه محافظة
 ظاهرة على قوله وجوهكم فان تلك المخالفة مخالفة بين المسخ وليست
 تلك وجوههم عند المخاطبة وقوله الفداح هي خشب الزحام حين
 تبرى وتخت وتهيأ للزعم وفي ما يطلب فيه التخرير والاك ان السبهم
 طائدا هي مخالفة لغرض صابة الغرض ضرب به المثل لتحرير التسوية
 لغيره وفي الحديث دليل على ان تسوية الصفوف من وظيفة الامام وقد كان
 بعض ائمة السلف يؤكل بالناس من يسوي صفوفهم وقوله حتى
 رأى ان قد غفلنا بحمل ان يكون المراد انه كان يراعيهم في التسوية ويراقبهم
 الى ان علم انه غفلوا المقصود منه وامثلوه فكان ذلك غاية لمراقبتهم ومكلف
 مراقبهم وقوله حتى اذا كان يكبر فرأى رجلا باريا صرزه
 فقال عباد الله الى اخر الحديث يستدرك به على جوار كلام الامام فيما بين الإقامة
 والصلاة لما يعرض من حاجة وقيل ان العلماء اختلفوا في كراهية ذلك
الحديث الثالث عن انس بن مالك رضي الله عنه ان حذته
 مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت فاكل منه ثم قال
 قوموا اصابي لكم قال انس فمئت الى حصير لنا فذا اسود من طول ما لبس
 فضحة بماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت انا والبنين

وَرَأَاهُ وَالْعُجُزُ مِنْ وَرَائِهِ فَصَلَّى لَنَا رَكَعَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَمَلَّمْ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِ وَرَبَّاهُ فَأَقَامَنِي عَنْ مَيْمَنِهِ وَأَقَامَ
الْمَرَأَةَ خَلْفَنَا **قَالَ** صَاحِبُ الْكِتَابِ الْيَتِيمُ هُوَ ضَمِيرٌ جَدُّ حَبِيبٍ مِنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرٍ وَمَلَيْكَ بَضْمِ الْمِيمِ وَفَعَّ اللَّامِ وَبَعَّرَ الرَّوَاةَ وَرَوَاهُ بَعْضُ
الْمِيمِ وَبَكْسَرَا لَامَ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ **قِيلَ** هِيَ أُمُّ سَلِيمٍ **وَقِيلَ** أُمُّ حَرَامٍ **قَالَ** بَعْضُهُمْ
وَلَا يَصِحُّ وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ اسْحَقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ مَسْرُوقٍ
فَقِيلَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ جَدُّهُ عَمِيدًا إِلَى اسْحَقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَمَّا انْشَقَطَ
ذِكْرُهُ تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ جَدَّةُ ابْنِ مَسْرُوقٍ هَذَا لِإِحْتِجَاجِ ابْنِ مَسْرُوقٍ وَعَلَى
كُلِّ جِهَةٍ فَالْأَخْثَرُ ثَبَاتُهُ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَا كَانَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ عَلَيْهِ مِنَ التَّوَاضُّعِ وَاجَابَةِ دَعْوَةِ الدَّاعِي وَبَيِّنَتُكَ بِهِ عَلَى اجَابَةِ أُولَى
النُّصْلِ مِنْ دَعَائِهِمْ فِي هَذِهِ الْوَلِيمَةِ وَفِيهِ أَيْضًا الصَّلَاةُ لِلتَّعْلِيمِ أَوْ الْحُصُولِ
الْبَرَكَةِ بِالْاجْتِمَاعِ فِيهَا أَوْ بِإِقَامَتِهَا فِي الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ وَهَذَا الَّذِي يُشْعِرُ بِهِ
قَوْلُهُ لَكُمْ وَقَوْلُهُ عَلَى الْحَصِيرِ قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طَوْلٍ مَا لَيْسَ أَخَذَ مِنْهُ أَنْ
الْأَفْرَاشَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ لِبَاسٌ وَرُبَّمَا عَلَى ذَلِكَ مَسْئَلَانِ **أَخْبَرَنَا**
لَوْ خَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بِيَّةٌ فَأَقْرَأَتْهُ أَنْ تَكُنْ **وَالثَّانِيَةُ**
أَنْ أَفْرَاشَ الْحَرِيرِ لِبَاسٌ لَهُ فَيُجَرَّمُ عَلَى أَنْ ذَلِكَ عَنِ أَفْرَاشِ الْحَرِيرِ قَدْ وَرَدَ
فِيهِ نَصٌّ بِحَصْرِهِ وَقَوْلُهُ فَتَضَعُهُ النَّظْمُ يُطْلَقُ عَلَى الْغُلِّ وَدُيْلَقُ
عَلَى مَا دُونَهُ وَهَذَا الْأَشْرَفُ فَيُجَمَّلُ أَنْ يُرِيدَ الْغُلُّ فَيَكُونُ ذَلِكَ لِإِحْدَائِهِمْ
أَمَّا الْمَصْلِحَةُ دُنْيَوِيَّةٌ وَهِيَ تَلْبِيئُهُ وَتَهْنِئُهُ لِلْجُلُوسِ عَلَيْهِ وَأَمَّا الْمَصْلِحَةُ

دِينِيَّةٌ وَهُوَ طَلَبُ طَهَارَتِهِ وَزَوَالُ مَا يَعْرِضُ مِنَ الشُّكِّ فِي نَجَاسَتِهِ لَطَوُّ
لِبَسِيَّتِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مَا دُونَ الْغَسْلِ وَهُوَ التَّصْحُّ الَّذِي يَنْجِيهِ الْمَالِكِيَّةُ
لِمَا يَشْكُ فِي نَجَاسَتِهِ وَقَدْ قَرَّبَ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا عَمِيرٍ كَانَ مَعَهُمْ فِي الْبَيْتِ وَاحْتِزَّازَ
الصَّيَّانِ عَنِ النِّجَاسَةِ بَعِيدٌ وَقَوْلُهُ **فَصَفَّقْتُ** أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ حُجَّةٌ
لِجَهْوِ الرَّأْيِ فِي أَنَّ مَوْفِقَ الْأَشْيَاءِ وَرَأَى الْأَمَامَ وَكَانَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ
يُرِي أَن يَكُونَ مَوْفِقًا أَحَدَهُمَا عَنْ مَيْمَنِهِ وَالْآخَرِ عَنْ يَمَانِهِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى
أَنَّ لِلصَّحَابَةِ مَوْفِقًا فِي الصَّفِّ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَوْفِقَ الْمُرَاةِ وَرَأَى مَوْفِقَ الصَّحَابَةِ
وَلَمْ يَحْضُرْ مِنْ أَشْدَّكَ بِهِ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْمُسْغَرِّ خَلْفَ الصَّفِّ صَحِيحَةٌ فَإِنَّ هَذِهِ
الصُّورَةَ لَيْسَتْ مِنْ صُورَةِ الْخِلَافِ وَأَبْعَدُ مِنْ أَشْدَّكَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَصَحَّ أَمَامُهَا
لِلرِّجَالِ لَأَنَّهُ وَجِبَتْ آخِرُهَا فِي الصَّفِّ فَلَا تُتَقَدَّمُ إِمَامًا وَقَوْلُهُ **مُتَّصِفٌ**
الْمُقَرَّبُ أَنَّهُ أَرَادَ الْأَنْصَافَ عَنِ الْبَيْتِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْأَنْصَافَ مِنَ الصَّلَاةِ
أَمَّا عَلَى رَأْيِ جَنِيغَةَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ السَّلَامَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ مَسْتَى الرَّكَعَيْنِ
وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ غَيْرِهِ فَيَكُونُ الْأَنْصَافُ عِبَارَةً عَنِ النِّجَالِ الَّذِي يَسْتَعْقِبُ السَّلَامَ
وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْجَمَاعِ فِي الْوُاقِفِ خَلْفَ إِمَامٍ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى

صِحَّةُ صَلَاةِ الصَّحَابَةِ وَالْأَعْدَادِ بِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الْحَدِيثُ الرَّابِعُ**

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَدَأْتُ عِنْدَ خَالَتِي بِمَمُوتَةٍ فَقَامَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْلِي مِنَ اللَّيْلِ فَقُمْتُ عَنْ يَمَانِهِ فَأَخَذَ بِرَأْسِي فَأَقَامَنِي
عَنْ مَيْمَنِهِ لَأَنَّ خَالَتَهُ بِمَمُوتَةٍ بَنَتْ الْحَرْثَ أَخْتُ امِّ الْعُضَلِيِّ بَنَتْ الْحَرْثَ
وَمَيْمَنُهُ عِنْدَهَا فِيهِ جَوَازٌ مِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الْمَيْمَنَةِ عِنْدَ الْحَارِثِ مَعَ الرُّوَجِ وَقِيلَ

أَنَّهُ تَحَرَّى قَوْلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِيهِ ضَرَرٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ وَفَتْ
 الْحَيْضَ وَقِيلَ أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَهَا لِيَنْظُرَ إِلَى صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّصِي مَوْقُفًا فِي الصَّفِّ مَعَ الْإِمَامِ وَإِذَا أَخَذَ مَا وَرَدَ
 فِي غَيْرِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ مِنْ أَنَّهُ دَخَلَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ دُخُولِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ فَقِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِيْتِمَامِ مِنْ لَدُنْ
 يَنْوِي الْإِمَامَةَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَوْفِقَ الْمَأْمُومِ الْوَاحِدِ مَعَ الْإِمَامِ عَنْ
 يَمِينِ الْإِمَامِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ لَا يَبْطُلُهَا ٥

بَابُ الْأِمَامَةِ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَمَّا يَخْتَنِي الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَحُولَ اللَّهُ رَأْسَهُ
 رَأْسَ حِمَارٍ أَوْ يَجْعَلَ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ ٥ الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَنَعِ تَقَدُّمِ
 الْمَأْمُومِ عَلَى الْإِمَامِ فِي الرُّفْعِ أَوْ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ هَذَا مَقْصُودُ
 وَجْهِ الدَّلِيلِ التَّوَعُّدُ عَلَى الْفِعْلِ وَلَا يَكُونُ التَّوَعُّدُ إِلَّا عَلَى مَمْنُوعٍ
 وَقِيَاسُهُ عَلَيْهِ السَّبْقُ فِي الْخَفْضِ كَالْهَوِيَّ إِلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَفِي تَوَلُّيهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّا يَخْتَنِي الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ مَا يَذْكُرُ عَلَى
 أَنْ فَاعِلُ ذَلِكَ مُتَعَرِّضٌ لِهَذَا التَّوَعُّدِ وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَقَعُ ذَلِكَ
 وَلَا يَذْكُرُ أَنَّهُ أَنْ يَحُولَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَجْهَ حِمَارٍ يَقْبَعِي تَعْيِيرُ الصُّورَةِ
 الظَّاهِرَةُ وَكَيْفَ يُجْزَلُ أَنْ يَرْفَعُ إِلَى أَمْرٍ مَعْنَوِيٍّ مَجَازِيٍّ فَإِنَّ الْحِمَارَ مَوْصُوفٌ
 بِالْبَلَاةِ وَلَيْسَتْ عَارُ هَذَا الْمَعْنَى لِلْجَاهِلِ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ فَرْضِ الصَّلَاةِ وَمُتَابَعَةِ

قوله اذا اخذ
 اعتبر وجواب اذا
 قوله فقيم دليل
 فكون بالفاء دون
 الود كما وقع في بعض
 النسخ ٥

الامام وبارح هذا المجاز بان الخويل في الصورة الظاهرة لم يقع
مع كثرة ربح المانومين قبل الامام ونحن قد بينا ان الحديث لا يدرك على
وقوع ذلك وانما يدرك على كون فاعله منعزلاً لذلك وكون بفعله
صالحاً لان يقع عنه ذلك الوعيد ولا يلزم من التعرض للشيء وقوع ذلك
الشيء وايضاً فالمتوعد به لا يكون موجوداً في الوقت الحاضر عني عند
الفعل والجهل بوجود عند الفعل ولست اعني بالجهل هاهنا عدم العلم
بالحكم بل لما هذا واما ان يكون عبارة عن فعل ما لا ينبغي وان كان العلم
بالحكم موجوداً لانه قد يقال في هذا انه جهل وقيل لفاعله جاهل والسبب
فيه ان الشيء ينبغي لا يتفاء ثمرة والمقصود منه يقال فلان ليس بان
اذا لم يفعل الانفعال المناسبة للثانية ولما كان المقصود من العلم العمل
به جاز ان يقال لمن لا يعلم انه جاهل غير عالٍ الحديث الثاني
عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام
ليؤتم به ولا تخلفوا عليه فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا واذا
قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا استجد فاستجدوا
واذا صلى جاثا فصلوا اجلوسا اجتمع وما في معناه من حديث عائشة
رضي الله عنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك
فصل جالساً وصل وراءه قوم قياماً فاسار اليهم ان اجلسوا فلما انصرف
قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا
قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جاثا فصلوا اجلوسا

أَجْمَعُونَ ٥ وَهُوَ الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ
 رَجُلٍ **الْأَوَّلُ** اختلفوا في جواز صلاة المفترض خلف المشغل فمنعها
 مَلِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَاسْتَدْرَكَ لَهُمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَجَعَلَ اخْتِلَافَ الْبَيِّنَاتِ
 دَاخِلًا تَحْتَ قَوْلِهِ فَلَا يَخْتَلِفُوا وَأُجَارَ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرُهُ وَالْحَدِيثُ
 يَحْمِلُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي أَعْيَالِ الظَّاهِرَةِ **الثَّانِي**
 الْقَائِي فِي قَوْلِهِ فَاذْأَوْكِعُوا فَارْكَعُوا إِلَى اجْعَلْ ذَلِكَ عَلَى أَنْ أَعْيَالُ الْمَأْمُومِ تَكُونُ
 بَعْدَ أَعْيَالِ الْإِمَامِ لِأَنَّ الْفَاءَ تَقْضِي التَّعْقِيبَ وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي الْمَنْعِ مِنْ
 السُّبُورِ قَالَ الْفَقْهَاءُ الْمُسَاوَأَةُ مَكْرُوهَةٌ **الثَّلَاثُ** قَوْلُهُ وَإِذَا
 قَالَ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ جَمَلَةٍ فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ فَيَسْتَدْرِكُ بِهِ مَنْ يَقُولُ
 أَنْ التَّسْمِيعَ مَخْصُصٌ بِالْإِمَامِ وَإِنْ قَوْلُهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ مَخْصُصٌ بِالْمَأْمُومِ
 وَهُوَ اخْتِيَارُ مَلِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ **الرَّابِعُ** اختلفوا في إثبات الواو وإشفا
 مِنْ قَوْلِهِ وَلَكَ الْحَمْدُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ وَهَذَا اخْتِلَافٌ فِي اخْتِيَارِ
 لَا فِي الْجَوَازِ وَكَانَ اثْبَاتُ الْوَادِ عَلَى زِيَادَةِ مَعْنَى لَأَنَّهُ يَكُونُ التَّقْدِيرُ
 رَبَّنَا اسْتَجِبْ أَوْ مَا تَارَبَ ذَلِكَ وَلَكَ الْحَمْدُ يَكُونُ الْإِمَامُ مُشْتَمِلًا عَلَى مَعْنَى
 الدُّعَاءِ وَمَعْنَى الْخَيْرِ وَإِذَا قِيلَ بِاسْتِقَاطِ الْوَادِ عَلَى أَحَدِهِمَا **الْخَامِسُ**
 قَوْلُهُ وَإِذَا أَصْلَى جَاءَ أَفْضَلُوا أَجْلَوْشَ أَجْمَعُونَ اخْذِهِ قَوْمٌ فَأُجَارُوا وَالْجُلُوسُ
 خَلْفَ الْإِمَامِ الْغَائِدِ لِلضَّرُورَةِ مَعَ قُدْرَةِ الْمَأْمُومِينَ عَلَى الْقِيَامِ وَكَانَ لَهُمْ
 جَعْلُهَا مُتَابَعَةً الْإِمَامِ عَذْرًا فِي اسْتِقَاطِ الْقِيَامِ وَمَعَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ الْمَشْهُورِينَ
 وَالْمَأْمُومُونَ اختلفوا في الجواب عن هذا الْحَدِيثِ عَلَى طَرِيقِ **الطَّرِيقِ**

الأول ادعاء كونه منسوخا وناسخه صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
بالناسخ في مرض موته قاعدا وأبو بكر فأي يعلمهم بأفعال صلاته وهذا مبني
على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان الإمام وأن أبا بكر كان ما مؤمنا في تلك
الصلاة وقد وقع في ذلك خلاف وموضع الترجيح هو الكلام على ذلك
الحديث قال — القاضي قالوا ثم نسخت امامة القاعد جملة بقوله لا
يؤمن أحدكم بعدى جاك ويفعل الخلفاء بعده وانه لم يؤمن أحد منهم
قاعدا لو كان النسخ لا يمكن بعد النبي صلى الله عليه وسلم فتاثرتهم على
ذلك تشهد بجملة نهية عن امامة القاعد بعده وتقيي لغير هذا
الحديث وأقول — هذا ضعيفا ما الحديث في لا يؤمن أحد بعدى
جاك فحديث رواه الدراري قطي عن جابر بن زيد الجعفي ضم الحيم وفتح
وسكون العين عن الشعبي بفتح السين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يؤمن أحد بعدى جاك وهذا مرسل وجابر بن زيد قالوا فيه متروك
ورواه مجالد عن الشعبي وقد استضعف مجالد وأما الاستدلال
بترك الخلفاء الإمامة عن قعود فاضعف فإن ترك الشيء لا يدل على
تحريمه ولعلمهم اكتفوا بالامتنان للفاذرين وإن كان الانفاق قد حصل
على أن صلاة القاعد للقيام مخرجة وإن كان الأولى تركها فذلك
كاف في بيان سبب تركهم الإمامة من قعود وقولهم انه يشهد بجملة نهية
عن امامة القاعد بعده ليس كذلك لما بيناه من أن الترك للنعل لا
يدل على تحريمه **الطريق الثاني** في الجواب عن هذا الحديث

للمابعين ادعاه ان ذلك مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد عرفت ان الأصل
عمدة حتى يدل عليه دليل **الطريق الثالث** التأويل بان يحمل
قوله واذا صلى جائت فصلوا جلوسا على انه اذا كان في حالة الجلوس فاجلسوا
ولا تحالفتوا بالقيام وكذلك اذا صلى قائما فصلوا قياما ما اي اذا كان في حال
القيام فقوموا ولا تحالفتوا بالعود وكذلك في قوله اذا ركع فاركعوا
واذا سجد فاستجدوا وهذا بعيد وقد ورد في الاحاديث وطرقها ما يفيقه
مثل ما جاء في حديث عائشة الا انه اشار اليهم ان اجلسوا ومنه تعليل
ذلك بموافقة الاعاجم في القيام على ملوكهم وسياق الحديث في الجملة
يمنع من سبق الفهم الى هذا التأويل والكلام على حديث عائشة مثل الكلام
على حديث اي هرة وما فيه من الزيادة قد حصل التنبه عليه **الحديث**

الرابع عن عبد الله بن يزيد الخطمي الانصاري رضي الله عنه قال
حدثني البراء وهو غير كذاب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قال سمع الله لمن حمده لم يحن احد منا ظهرا حتى يقع رسول الله صلى
الله عليه وسلم ساجدا ثم تقع سجودا ثلثة ن عبد الله بن يزيد الخطمي
مفتوح الخاء ساكن الطاء من بني خطمة وخطمة من الاوس كان اميرا على
الكوثة والذي روي عنه هذا الحديث ابو اسحق وقوله وهو غير
كذاب حملة بعضهم على كلام اي اسحق في وصف عبد الله بن يزيد لا كلام
عبد الله بن يزيد في البراء بن عازب والذي ذكره المصنف يقتضي انه كلام
عبد الله بن يزيد في البراء بن عازب ولو ذكرنا ابا اسحق لكان احسن لاحتمال

الكلام الوجهين معا وما على ما ذكره فلا يحمل الا احدهما والذين حملوا
الكلام على الوجه الاول ان قصدوا تنزيه البراءة عن مثل هذه التزكية
لانه في مقام الصحة ولذا نقل عن يحيى بن معين انه قال يعني ابا اسحق ان
عبد الله بن يزيد غير كذوب وكما يقال للبراء انه غير كذوب واذا قصدوا
ذلك فعبد الله بن يزيد ايضا قد شهد الحديثين وهو ابن سبع عشرة سنة
وردد هذا بعضهم برواية شعبة عن ابي اسحق قال سمعت عبد الله بن يزيد
يخطب يقول حدثنا البراء وكان غير كذوب وان كان يحمل ايضا الحديث
يرك على تأخير الصحابة في الاقتداء عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى يلبس بالركن الذي يشغل اليه حين يشرع في الهوي اليه وفي ذلك
دليل على طول الطمأنينة من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلفظ الحديث الا
يرك على ذلك اعني قوله فاذا ركع فاركعوا واذا سجد فاستجدوا فانه
يقتضي تقدم ما يسمى ركوعا وسجودا

الحديث الخامس
عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا امر الامام
فامسوا فامسوا وافقوا بيمينه تامين الملايكة غفر لهم ما تقدم من ذنبه
الحديث يدل على ان الامام يؤمن وهو اختيار ابي اسحق رضي الله عنه وغيره
واخبار ملك ان التامين للمؤمن ولعله يؤخذ منه جهر الامام بالتامين
فانه علق بيمينهم بيمينه فلا بد ان يكونوا عالمين به وذلك بالسمع والبرهان
فالاولا يؤمن الامام اولوا قوله عليه السلام اذا امر الامام على بلوغه موضع
التامين وهو حكمة الفأجة كما يقال الحمد اذا بلغ نجد وانهم اذا بلغ تكامة

وَأَحَرَمَ إِذَا بَلَغَ الْحَرَمَ وَهَذَا مَجَازٌ قَدْ وَجَدَ لَيْلًا يَرْجُوهُ عَلَى ظَاهِرِ الْحَدِيثِ
وَهُوَ قَوْلُهُ إِذَا أَتَى عَمَلًا بِهِ وَالْأَفْلاطُنُ عَدَمُ الْمَجَازِ وَلَعَلَّ مَا لَكَ رَحِمَهُ اللَّهُ
اعْتَمَدَ عَلَى عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِنْ كَانَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ عَمَلٌ وَرَجَحَ بِهِ مَذْهَبَهُ وَأَمَّا
وَلَا لَكَ الْحَدِيثُ عَلَى الْجَهْدِ بِالنَّاسِ فِي فَضْعَةٍ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى نَقْلِ النَّاسِ فِي لَيْلٍ
لَا تَقْدِرُ دَلِيلٌ عَلَى تَأْيِينِ الْأَمَامِ مِنْ غَيْرِ جَهْدٍ وَمُوافقة النَّاسِ لِلنَّاسِ
الْمَلَائِكَةِ ظَاهِرُهَا الْمَوَاقِفَةُ فِي الرِّهَانِ وَيَقْوِيهِ الْحَدِيثُ الْآخِرُ إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ
أَمِينَ وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ أَمِينَ فَوَاقَفَتْ أَحَدَهَا الْآخَرَى وَتَحْمِلُ أَنْ
تَكُونَ الْمَوَاقِفَةُ رَاجِعَةً إِلَى صِفَةِ النَّاسِ أَيْ يَكُونُ نَاسٌ الْمُضِلُّ لَصِفَةِ نَاسٍ
الْمَلَائِكَةِ فِي الْخَاصِرِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْمُدْرِيَّةِ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ وَقَدْ
نَقَدَمْنَا كَلَامًا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَفْرَلَهُ مَا نَقَدَمْنَا مِنْ ذَنْبِهِ وَهَلْ
ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالصَّغِيرِ **الْحَدِيثُ السَّادِسُ** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ
فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَذَلِكَ الْحَاجَّةُ وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ
فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ ن وََمَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعْقَرٍ وَهُوَ **الْحَدِيثُ**
السَّابِعُ عَنْ أَبِي مُعْقَرٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنِّي لَا تَأْخُرُ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ مَا يُطَوِّلُ بِنَا
قَالَ فَمَارِيتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَضِبَ فِي عَوْظَةٍ قَطُّ أَشَدَّ مَا غَضِبَ
يَوْمَئِذٍ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ مِنْكُمْ مُتَغَرِّبِينَ فَإِنَّكُمْ أَمَّا النَّاسُ فَلْيُؤَخِّرُوا
مِنْ رَأْيِهِ الْكَبِيرَ وَالصَّغِيرَ وَذَلِكَ الْحَاجَةُ ن حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مُعْقَرٍ

واسمها عفة بن عمرو بن عبد بن النضر والاكثرا انه لم يشهد بدرا ولكنه
فرلما قسب اليه لان علي الخفيف في صلاة الامام والحكم فيها مذكور مع علمه
وهو المشقة اللاحقة للمؤمنين اذا طول وفيه بعد ذلك لثان احدها
انه لما ذكر العلة وجب ان يتبع الحكم الهاجث يشق على المؤمنين التطويل
ويؤثرون الخفيف يؤثر بالخفيف وحيث لا يشق ولا يثرون الخفيف لا يكون
التطويل وعن هذا قال الفقهاء انه اذا علم من المؤمنين انه يؤثرون التطويل
طولا كما اذا اجتمع قوم لقيام الليل فان ذلك وان شق عليهم فقد اثره
ودخلوا عليه **الثاني** التطويل والخفيف من الامور الاضافية فقد
يكون الشيء طويلا بالنسبة الى عانة قوم وقد يكون خفيفا بالنسبة الى
عانة آخرين وقد قال بعض الفقهاء انه لا يزيد الامام على ثلاث تسبيحات
في الركوع والسجود والمروي عن النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من ذلك
مع امين بالخفيف كان ذلك لان عانة الصحابة لاجل مدة رغبهم في الحديث
يفتني ان لا يكون ذلك طولا هذا ان كان مغل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك
عاما في صلواته واكثرها وان كان خاصا ببعضهم فيحمل ان يكون لان ادليك
المؤمنين قد يؤثرون التطويل فهو متردد بين ان لا يكون طويلا بسبب ما
يفتني به حال الصحابة وبين ان لا يكون طويلا لكنه بسبب اثار المؤمنين له
وطاهر الحديث المروي لا يفني الحضور بعض صلواته صلى الله عليه وسلم وحديث
ابي شعوب يدل على الغضب في الموعظة وذلك يكون اما لمخالفة الموعوظ لما علمه
او لتقصير في فعله والله اعلم ن

باب صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم إذا كبر في الصلاة سكنت هيبته قبل أن يقرأ فقلت يا رسول

الله يا أبا عبد الله رأيت منك بين التكبير والقراءة ما تقول قال أقول

اللهم يا عبدني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني

من خطاياي كما تقني الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي

بالتلج والماء والبرد قد تقدم القول في أن كان تشعر بكثرة الفعل

والمداومة عليه وقد نتج عمل في مجرد وقوعه وهذا الحديث يدل لمن قال

باستحباب الذكر بين التكبير والقراءة فإنه دل على استحباب هذا الذكر

والدال على المقيد ذلك على المطلق فينبغي في ذلك كراهية الذكر فيما بين

التكبير والقراءة ولا يقتضي استحباب ذكر آخر معين وفيه دليل لمن قال

باستحباب هذه السكنة بين التكبير والقراءة والمراد بالسكنة ههنا

السكوت عن الجهر لا على مطلق القول أو عن قراءة القرآن لا عن الذكر

وقوله ما تقول يشعربانه فهم بان هناك قولاً فإن السؤال وقع

بقوله ما تقول ولم يقع بقوله هل يقول والسؤال بهل تقدم على السؤال بما

هاهنا ولعله اشتد على أصل القول بحركة الهم كما ورد في سند لاهم على

القراءة بالسري باضطراب لحيته وقوله اللهم يا عبدني وبين خطاياي

كما باعدت بين المشرق والمغرب عبارة عن محوها وترك الموازنة وفيه

مجازان استعمال المباحة في ترك الموازنة والمباحة في الزمان وفي المكان

والله اعلم بالصواب

ابن القيم

أول العزم

والعصاة

في الأضل الثاني استعمل المباحة في الإزالة الكلية فان أضل لا يقتضي
الزوال وليس المراد هاهنا البقاء مع البعد ولا ما يطابقه من الجاز وأما
المراد الإزالة الكلية وكذلك التشبيه بالمباحة بين المشرق والمغرب
المقصود منه ترك المواخاة وقول اللهم تقني من خطاياي إلى قوله
من الدنوس كما تقدم مجاز عن زوال الذنوب وأثرها ولما كان ذلك اظهر في
الثوب الأبيض من غير من الألوان وقع التشبيه به وقول اللهم
اغسلني إلى آخره يميل أمرين بعد كونه مجازا كما ذكرناه **أحدهما**
ان يكون المراد التعبير بذلك عن غاية المحو أعني بالمجموع فان الثواب الذي تكرر
النعمة بثلاثة أشياء متقية تكرر في غاية النقاء **الوجه الثاني**
ان يكون كل واحد من هذه الأشياء مجازا عن صفة يقع بها التكبير والمحو
ولعل ذلك لقوله تعالى واغفر لنا وارحمنا فكل واحدة من هذه
الصفات أعني العفو والمغفرة والرحمة لها أثر في محو الذنوب ففي هذا الوجه
ينظر إلى الأثراد ويجعل كل واحد من أفراد الحقيقة والأعمال بمعنى فرد وفي
الوجه الأول لا ينظر إلى أفراد اللفاظ بل يجعل جملة الفصل دالة على
غاية المحو للذنوب والله أعلم **الحديث الثالث** عن عائشة
رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله يستفتح الصلاة بالنية
والفراة بالحمد لله رب العالمين وكان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوته ولكن
يتنذلك وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يتوي بما كان يقول
في كل ركعتين النخبة وكان يفرش رجليه اليسرى ويصب بجله اليمنى وكان

وكان إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يتوي بما كان يقول

يَنْهَى عَنْ عَقْبَةِ الشَّيْطَانِ وَيَنْهَى أَنْ يَغْرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ اقْتِرَاشَ السَّعِ
وَكَانَ حُكْمُ النَّاسِ ٥ قَوْلُهَا كَانَ تَسْتَفْتِي الصَّلَاةَ بِالنَّكْبِ قَدْ
تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي لَفْظَةِ كَانَ وَانْفِصَالُهَا فِي مَجْدَرِ وَقْعِ الْفِعْلِ وَهَذَا الْحَدِيثُ
مَعَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَدْ يَدْرِكُ عَلَى ذَلِكَ فَاتَهُ قَدْ اسْتَعْلَمَتْ فِي أَحَدِهَا عَلَى عِنْدِ
مَا اسْتَعْلَمَتْ فِيهِ فِي الْآخَرِ فَإِنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنْ تَقْبِي الْمَدَامَةَ أَوْ الْأَكْثَرِيَّةَ
لَا فِتْنَةَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ تَعَارُضًا فَإِنْ كَانَتْ لَفْظَةً كَانَ لَا تَذَلُّ إِلَّا عَلَى
الْمَكْنَى فَلَا تَعَارُضُ إِذْ قَدْ يَكْتَرُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَذَكَّرَ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ قَدْ اسْتَدَلَّ الْقَوَّاهُ بِكَثِيرٍ مِنْهَا عَلَى
الْوُجُوبِ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدْرِكُ عَلَى الْوُجُوبِ بَلْ لَأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى أَقِيمُوا
الصَّلَاةَ خُطَابٌ مُجْمَلٌ بِمِثْلِ الْفِعْلِ الْمُبِينِ لِلْمُجْمَلِ الْمَأْمُورُ بِهِ يَدْخُلُ
تَحْتَ الْأَمْرِ فَيَدْرِكُ بِمَجْمُوعِ ذَلِكَ عَلَى الْوُجُوبِ فَإِذَا اسْتَلَكْتَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ وَجَدْتَ
الْأَفْعَالَ عَمِيَّةً وَاجِبَةً فَلَا بُدَّ أَنْ تَحَالَ ذَلِكَ عَلَى دَلِيلٍ آخَرَ دَلَّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ
وَفِي هَذَا الْأَشْدُّ لَمْ يَحْتَثْ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ الْخُطَابُ الْمُجْمَلُ يُبَيِّنُ بَأَوَّلِ الْأَفْعَالِ
وَقَرَعًا فَإِذَا ابْتَدَأَ ذَلِكَ الْفِعْلُ لَمْ يَكُنْ مَا وَقَعَ بَعْدَهُ بَيَانًا لَوُقُوعِ الْبَيَانِ
بِالْأَوَّلِ فَيَقْبِي فَعْلًا مُجَرَّدًا لَا يَدْرِكُ عَلَى الْوُجُوبِ اللَّهُمَّ إِنْ هَذَا دَلِيلٌ
عَلَى وَقْعِ ذَلِكَ الْفِعْلِ الْمُسْتَدَلِّ بِهِ بَيَانًا فَيَتَوَقَّفُ الْأَشْدُّ لِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ
عَلَى وَجُوبِ ذَلِكَ الدَّلِيلِ بَلْ قَدْ يَقُومُ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ كَرَوَايَةِ مَنْ رَأَى فَعْلًا
لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَبَعَتْ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَثَلُ يَقِيمِ الصَّلَاةَ
فِيهَا وَكَانَ هَذَا الرَّاوي مِنْ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ حَصَلَ تَمْيِيزُهُمْ بَعْدَ قِيَامِهِ

وَالْأَشْدُّ لِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ
وَالْأَشْدُّ لِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ

وَهَذَا الْحَدِيثُ
عَلَى أَنْ يَكُونَ
لَوْ أَنَّ الْمَرْءَ مَجْرُومًا

م

الصلوة مدة فهذا مقطوع بناخية وكذلك من أسلم بعد مئة إذا أخبر
 برؤيته للفعل وهذا ظاهر في الناحية وهذا تحقيق بالغ وقد يحاب عنه
 بامرجح لي لا يقوم مقامه وهو ان يقال ذلك الحديث المعين على وقوع
 هذا الفعل والاصل عدم عين فيتعين ان يكون بيانا وهذا قد يقوي
 اذا وجدنا فعلا ليس فيه ما قام الدليل على عدم وجوبه فاما اذا وجدنا
 فيه شيئا من ذلك فاذا جعلناه مبيها على عدم عينه وذلك الدليل على
 عدم وجوبه لم يتم النسخ لذلك الوجوب الذي ثبتا ولا فيه ولا شك ان
 مخالفة الاصل اقرب من التزام النسخ وقوله **اذا كان يفتح الصلاة**
بالكبيرة يدل على امور **احدها** ان الصلاة تفتح بالحريم اعني ما هو
 اعم من التكبير بمعنى انه لا يكفي بالنية في الدخول فيها لان التكبير حريم
 مخصوص والدال على وجوب الاخص ال على وجوب الاعم واعني بالاعم
 هاهنا المطلق ونقل عن بعض المتقدمين خلافة ورواها وله بعضهم على ملك
 والمعروف خلافة عنه وعن غيره **الثاني** ان الحريم يكون بالتكبير
 خصوصا وبوجيعة يخالف فيه ويكفي مجرد النعظيم كقوله الله اجل واعظم
 والاشد كال على الوجوب بهذا الفعل اما على الطريقة السابقة من كونها
 بيانا للمحمل وفيه ما تقدم واما بان يضم الى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 صلوا كما رايتوني اصلي وقد فعلوا ذلك في مواضع كثيرة اسندوا على الوجوب
 بالفعل مع هذا القول اعني قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني اصلي
 وهذا اذا اخذ مفردا عن ذكر شبهه وشيافه اشعر بان خطاب للامة بان

نوعا

مدار الاصل

هـ

يُصَلُّوا كَمَا صَلَّى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقْوِيَ لِاسْتِدْلَالِ بِهِذِهِ الطَّرِيقَةِ
عَلَى كُلِّ فِعْلٍ ثَبَتَتْهُ فَعَلَهُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا هَذَا الْكَلَامُ قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ
مَلِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ ابْنُ دُرَيْمٍ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخُنْ شَبِيحَةً
مُنْقَارُونَ فَاثْمًا عِنْدَ عَجْرَتِ ابْنَةِ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
رَجِيمًا رَفِيقًا فَظَنَّا أَنَا مَرَأَسْتُنَا أَهْلُنَا فَسَأَلْنَا عَنْ تَرْكِنَا مِنَ الْفُلِّ
فَاخْبَرَنَا فَقَالَ رَجِعُوا إِلَى أَهْلِكُمْ فَاقْبِمُوا فِيهِمْ وَعَلِمُوهُمْ وَمَرَوْهُمْ فَإِذَا
حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحْزَمُكُمْ ثُمَّ لِيَوْمُكُمْ أَكْبَرُكُمْ رَأَى الْبُخَارِيُّ دُصَلَا
كَارَ ابْنِ مَوْيٍ أَصْلِي فَهَذَا خِطَابٌ لِمَالِكٍ قَاضِيهِ بَانَ يُوقِعُوا الصَّلَاةَ عَلَى
الْوَجْهِ الَّذِي رَأَى ابْنُ مَوْيٍ أَصْلِي فَهَذَا خِطَابٌ لِمَالِكٍ قَاضِيهِ بَانَ يُوقِعُوا الصَّلَاةَ عَلَى
كُلِّ أُمَّةٍ فِي أَنْ يُوقِعُوا الصَّلَاةَ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ فَاثْبَتَ اسْتِمْرَارُ ابْنِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى أَنَّهُ دَخَلَ تَحْتَ الْأَمْرِ وَكَانَ رَاجِعًا وَبَعَثَ ذَلِكَ مَقْطُوعًا
بِهِ أَيْ مَقْطُوعًا بِاسْتِمْرَارِ فَعَلِهِ لَهُ وَمَا لَمْ يَدْرِكْ دَلِيلًا عَلَى دُخُولِهِ فِي ذَلِكَ الصَّلَاةِ
الَّتِي تَقْلَقُ الْأُمُورَ بِإِيقَاعِ الصَّلَاةِ عَلَى صِفَتِهَا لَا يَحْزَمُ تَبْنَاؤُهَا لِأَمْرِهِ وَهَذَا
أَيْضًا قَالَهُ فِيهِ مِنَ الْحَدِيثِ مَا أَشْرَأَ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ وَالْفَرَاةُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ مِمَّا تَمَسَّكَ لِمَالِكٍ قَاضِيهِ فِي تَرْكِ الزَكَاةِ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْفَرَاةِ
فَأَنَّهُ لَوْ تَخَلَّلَ ذِكْرُ بَيْنَهُمَا يَكُنِ الْإِسْتِغْنَاءُ بِالْفَرَاةِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
وَأَسْتَدْرَكَ بِهِ أَصْحَابُ مَلِكٍ أَيْضًا عَلَى تَرْكِ التَّسْبِيحَةِ فِي بَدَأِ الْعَاقِبَةِ وَنَاوَلَهُ
غَيْرُهُمْ عَلَى أَنْ الْمَرْادُ بِنُفْخِ بَسُوتَةِ الْعَاقِبَةِ قَبْلَ غَيْرِهَا مِنَ السُّورِ وَلَيْسَ يَنْفَعُ
لَا أَنْ أَجْرِي يُجْرِي الْحِكَايَةَ نَزَلَ لِيَقْتَضِيَ الْبَدَأَ بِهَذَا اللَّفْظِ بِعَيْنِهِ فَلَا يَكُونُ

وعدا على اسم القرآن
١٠٥٠

قبله غيره لان ذلك الغير يكون هو المفتح به وان جعل اسما فتسوة الفاتحة
لا تستحق بهذا المجموع اعني الحمد لله رب العالمين بل تستحق بالحمد فلو كان لفظ الرزاية
كان يفتح بالحمد لغوي هذا فانه يركب حينئذ على الافتتاح بالسوة التي البسملة
بعضا عنده المذرك لهذا الحديث وقوله **هـ** وكان اذا ركع لم يتخط
رأسه ولم يصوبه اي لم يرفعه ومادة اللفظ ترك على الارتفاع ومنه الشخص بضم
اذا رفعه نحو جهة العلو ومنه الشخص لارتفاعه للاصابع ومنه شخص المسافر
اذا خرج من منزله الى غيره ومنه ما جاء في بعض الآثار فتشخص بي اناي ما
يقلقي كانه رجع من الارض لقلقه وقوله **هـ** ولم يصوبه اي لم يتجسسه
ومنه الصيب المطر صاب يصوب اذا نزل قال الشاعر

فلست لا يسي ولا يركب الملائك تنزل من جوار السماء يصوب

ومن اطلق الصيب على الغيم فهو من المجاز لانه سبب الصيب الذي هو المطر
وقوله **هـ** ولكن بين ذلك امارة الى المستوفين في الركوع وهو الاعتدال
واستواء الظهر والعنق وقوله **هـ** وكان اذا رفع رأسه من الركوع
لم يستجد حتى يستوي فاما دليل على الرفع من الركوع والاعتدال فيه والافتراء
اختلفوا في وجوب ذلك على ثلاثة اقوال الثالثة بحب ما هو الاي الاعتدال
اقرب وهذا عندنا من الاقوال التي ثبتت استتمار النبي صلى الله عليه وسلم
عليها اعني الرفع من الركوع واما قوله **هـ** وكان اذا رفع من السجود
لم يستجد حتى يستوي فاعدا يدل على الرفع من السجود وعلى الاستواء من الجلوس
بين السجدين فاما الرفع فلا بد منه لانه لا يتصور تعدد السجود اليه بخلاف

هذا الخبر
الكتاب

الرفع من الركوع فان الركوع غير متعبد وسها بعض الفضلاء من المناخيرين
فذكر الخلاف في الرفع من الركوع والاعتدال فيه فلما ذكر السجود قال الرفع
منه والاعتدال فيه والطمانينة كالركوع وهذا شهر عظيم لانه لا يتصور
خلاف في الرفع من السجود اذ السجود متعبد شرعاً ولا يتصور تعدد
الحال بالرفع العاقل بين السجدين وقوله **اذا كان يقول في كل**
ركعتين الحية اطلقت لفظ الحية على التشديد كله من باب اطلاق اسم الجزء
على الكل وهذا الموضع مما فارق فيه الاسم المسمى فان الحية الملك او
البقاء او غيرها على ما سياتي وذلك لا يتصور قوله وانما يقال اسمه الدال
عليه وهذا بخلاف قولنا الملك الخبز ونسب الماء فان الاسم هناك اراد
به المسمى واما لفظ الاسم فقد قيل فيما ان الاسم هو المسمى وفيه نظر
دقيق وقوله **اذا كان يغش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى**
ليستدبر اصحاب ابي حنيفة على هذه الهيئة المجلوس للرجال وملك
يخار النورك وهو ان يغضي يورك الى الارض وينصب رجله اليمنى والشاي
فرق بين التشهد الاول والتشهد الاخير ففي الاول الافتراش وفي الثاني
النورك وقد ورد ايضا هيئة النورك مجمع الشافعي بين الحديثين يحمل
الافتراش على الاول وحمل النورك على الثاني وقد ورد ذلك مفصلاً في بعض
الحديث ورحم من جهة المعنى بامرين احدهما ان الخالق في الهيئة قد
تكون سبباً للتذكر عند الشك في كونه في التشهد الاول او في التشهد الاخير
والشاي ان الافتراش هيئة استيفاء فينا سبب ان يكون في التشهد الاول

قد اشهر
كلامه ان
الحال في الرفع
من الركوع جاز
في الرفع من السجود

احتمار

لأن المصلي مستوفز للقيام والنزول هيئة أطمئنان فينا بسبب الخير والاعتماد
على الفعل الذي وقوله **أدكان ينهي عن عقبة الشيطان ويروى عن عقيب**
الشيطان وفترتان يغترش قدميه ويجلس بالنية على عقبيه وقد سمي
ذلك أيضا بالافتاء وقوله **أدبني عن أن يغترش المقوله السبع وهو**
أن يضع ذراعيه على الأرض في السجود والثنية أن يرفعهما ويكون الموضع
على الأرض كفيه فقط وقوله **أدكان تحتم بالتسليم أكثر الفتاوى على**
تعيين التسليم للمخرج من الصلاة **أبنا على الفعل المواظع عليه ولا يدك**
الحديث على أكثر من ستم السلام وقد يؤخذ من هذا أن التسليم من الصلاة
لقولها وكان تحتم أي الصلاة بالتسليم وليس بالشديد الظهور في ذلك
وأبو حنيفة يخالف فيه الحديث الرابع **عن عبد الله بن عمر رضي**
الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذر منكبيه إذا افتتح
الصلاة وإذا أتم للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك وقال
سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد وكان لا يفعل ذلك في السجود
اختلف الفتاوى في رفع اليدين في الصلاة على مذهب متبعة والثاني رفعه الله
قال بالرفع في هذه الأماكن الثلاثة أعني في افتتاح الصلاة والركوع والرفع من
الركوع فحجته هذا الحديث وهو أقوى الأحاديث سنداً وأبو حنيفة لا يرى
الرفع في غير الافتتاح وهو المشهور عند أصحاب مالك والمعروف عند المناهزين
منهم واقتصر الثاني على الرفع في هذه الأماكن الثلاثة لهذا الحديث وقد ثبت
الرفع عند القيام من الركعين بقياس نظيره أن يثنى الرفع في ذلك المكان أيضا

لانه كما قال يثبت الرفع في الركوع والرفع منه لكونه زائدا على من روي الرفع عند
 التكبير فقط وجب ايضا ان يثبت الرفع عند القيام من الركعين فانه زائد على من
 اثبت الرفع في هذه الماكن الثلاث قهوا والحجة واحدة في الموضعين
 واول راضية من يبرها والصواب والله اعلم استجاب الرفع
 عند القيام من الركعين لثبوت الحديث فيه واما كونه مذهبنا للشافعي لانه
 قال اذا صح الحديث فهو مذهبي واما هذا معناه ففي ذلك نظر ولما ظهر لبعض
 فضلاء المشايخين من المالكية قوة الرفع في الماكن الثلاثة على حديث ابن عمر
 اعذروا عن تركه في بلاءه فقال وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رفع
 يديه فيها اي في الركوع والرفع منه ثبوتا لا مرد له صحة فلا وجه للعزول
 عنه الا ان في بلادنا هذه يستحب للعالم تركه لانه ان فعله شرب الى البدعة
 ونادى في عهده وربما تعدت الاذاعة الي يديه فوفاية العرض والبدن بترك
 سنة واجتنب الدين وقول **محذو منكبيه هو اختيار** ان في رحمه الله
 في منبهي الرفع وابو حنيفة اختار الرفع حذو والذين وفيه حديث آخر يدل
 عليه ورحم مذهب ان في بقرة السند حديث ابن عمر وبكثرة الرواة لهذا
 المعنى فقل عن الشافعي انه قال روي هذا الخبر بضعة عشر من الصحابة
 وربما سلك طريق الجمع فحمل خبر ابن عمر على انه رفع يديه حتى جازى كفاه منكبيه
 والخبر الاخر انه رفع يديه حتى جازت اطراف اصابعه اذنيه وقيل انه روي
 رواية من حديث عبد الجبار بن زابر عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا انتح الصلاة رفع يديه حتى جازى بها منكبيه وجازى بها يهاميه اذنيه

نقله

واختلف أصحاب الشافعي متى يندى التكبير فمنهم من قال يندى التكبير مع
ابتداء رفع اليدين ويستم التكبير مع انتهاء إرسال اليدين ونسب هذا إلى رواية
وايل بن حجر وقد نقل في رواية وايل بن حجر استقبل رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكبر ورفع يديه حتى يجازي بها أذنيه وهذه الرواية لا تدل على ما نسب
إلى رواية وايل بن حجر وفي رواية لا يداود فيها بعض مجهولين لفظها أنه
رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير وهذا أقرب في الدلالة
وفي رواية أخرى لا يداود فيها انقطاع أنه انصرفت النبي صلى الله عليه وسلم حين قام
إلى الصلاة رفع يديه حتى كانتا على منكبيه وجازى بها أذنيه ثم كبر
وفي رواية أخرى أجود من هاتين فكان إذا كبر رفع يديه وهذه محتملة لأن
إذا قلنا ما نحن بفعل احتمل أن يراد شرع في الفعل ويحتمل أن يراد فرغ منه
ويحتمل أن يراد جملة الفعل ومن أصحاب الشافعي من قال يرفع اليدين مكرراً
ثم يندى التكبير مع ابتداء الإرسال ثم يتم التكبير مع تمام الإرسال وينسب
هذا إلى رواية أبي حميد أن عدي ومنهم من قال يرفع اليدين غير مكرراً ثم يكبر
ثم يرسل اليدين بذلك ونسب هذا إلى رواية ابن عمر وهذه الرواية التي
ذكرها المصنف ظاهرها عندي مخالف لما نسب إلى رواية ابن عمر فإنه جعل
افتتاح الصلاة طرفاً لرفع اليدين فإما أن يحمل الافتتاح على أول جزء
من التكبير فينبغي أن يكون رفع اليدين معه وصاحب هذا القول يقول يرفع اليدين
غير مكرراً وقوله سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد يغني جمع الإمام
بين الأمرين فإن الظاهر أن ابن عمر إنما حكى رددي عن حالة الإمام فإنها الحالة

على صاحب
الامان على
سنة فافهم
الكتاب
رفع اليدين
مكرراً

الغالبة على النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهما نادرجدا وقد فسّر قوله سمع
 الله لمن حمد الله استجاب الله دعاء من حمده وقدمت الكلام في اثبات الواو
 وحذفها وقول **هـ** وكان لا يفعل ذلك في السجود يعني الرفع وكأنه
 يريد بذلك عند ابتداء السجود أو عند الرفع منه وحمله على الابتداء أو الترتيب
 وأكثر القضاة على القول بهذا الحديث وأنه لا يشرع الرفع اليده عند السجود
 وخالف بعضهم في ذلك وقال يرفع لجديته ورد فيه وهذا مفتضيا لذكرناه
 في الفاعلة وهو القول بإثبات الزيادة وتقديمها على من نفاها أو سكنت
 عنها والذين تركوا الرفع من السجود سلكوا مسلك الترجيح لرواية ابن
 عمر في ترك الرفع من السجود والترجيح أنما يكون عند التقارض ولا تعارض
 بين رواية من أثبت الزيادة وبين من نفاها أو سكنت عنها إلا أن يكون النفي
 والاثبات مختصين في جهة واحدة فإن ادعى ذلك في حديث ابن عمر والحديث
 الآخر وثبت إجماد الوقيين فذلك **الحديث الخامس**
 عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجهة وأشار بيده إلى يفيه واليدين
 والركبتين وأطراف القدمين **الكلام عليه من وجوه الأول**
 أنه صلى الله عليه وسلم سمي كل واحد من هذه الأجزاء عظما باعتبار الجملة
 وإن اشتمل كل واحد منها على عظام ويحتمل أن يكون ذلك من باب تسمية الجملة
 باسم بعضها **الثاني** ظاهر الحديث ترك علي وجوب السجود على هذه
 الأجزاء لأن الأمر للوجوب والواجب عند الشافعي منها الجهة لم يتردد

قَوْلُهُ فِيهِ وَأَخْلَفَ قَوْلُهُ فِي الْيَدَيْنِ وَالرُّجُتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ هَذَا الْحَدِيثُ
 يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ وَقَدْ رَحَّ بَعْضُ أَصْحَابِهِ عَدَمَ الْوُجُوبِ وَلَمْ يَرَوْهُمْ عَارِضًا بِذَلِكَ
 قَوِيٍّ أَقْوَى مِنْ دَلَالَتِهِ فَإِنَّهُ اسْتَدْرَكَ لِعَدَمِ الْوُجُوبِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي
 حَدِيثٍ دَفَاعَةً لَمْ يَسْجُدْ فِيمَا بَيْنَ جَهَنَّمَ وَهَذَا غَايَتُهُ أَنْ تَكُونَ دَلَالَتُهُ دَلَالَةً مُفْرَمَةً
 لِقَبْلِ غَايَةِ وَالْمَطْرُوقُ الدَّالُّ عَلَى جُوبِ السُّجُودِ عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ
 وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ تَخْصِصِ الْعُمُومِ بِالْمَفْرُوعِ كَمَا تَرَكْنَا فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهْرًا فَإِنَّهُ يُمْكِنُ بِذَلِكَ الْعُمُومِ مِنْ وَجْهِهِ إِذَا قَدَّمْنَا
 دَلَالَةَ الْمَفْرُوعِ وَهَاهُنَا إِذَا قَدَّمْنَا دَلَالَةَ الْمَفْرُوعِ اسْتَقْطْنَا الدَّلِيلَ الدَّالَّ
 عَلَى جُوبِ السُّجُودِ عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ أَيْ فِي الْيَدَيْنِ وَالرُّجُتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ
 مَعَ تَأْوِيلِ اللَّفْظِ لَهَا بِخُصُوصِهَا وَاضْعَفُ مِنْ هَذَا مَا اسْتَدْرَكَ بِهِ عَلَى
 عَدَمِ الْوُجُوبِ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ قَالُوا
 فَاضْرِبْ السُّجُودَ إِلَى الْوُجْهِ فَإِنَّهُ لَا يَلِيزُ مِنْ خِصَاصَةِ السُّجُودِ إِلَى الْوُجْهِ اخْتِصَارُ
 السُّجُودِ فِيهِ وَاضْعَفُ مِنْ هَذَا الْأَسْتِدْلَالُ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ بِأَنْ يُسَمَّى السُّجُودُ
 بِحُضْرِ بَوَاضِعِ الْجَهَنَّمَ فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى اثْبَاتِ زِيَاةِ الْمُسْتَهْتِكِ وَلَا يَتْرَكُ
 وَاضْعَفُ مِنْ هَذَا الْمَعَارِضَةُ بِمِثَالِ شَيْءٍ لَيْسَ بِقَوِيٍّ مِثْلَ أَنْ يُقَالَ
 أَعْضَاءُ لَا يَجِبُ كَسْفُهَا فَلَا يَجِبُ وَضْعُهَا كَغَيْرِهَا مِنْ الْأَعْضَاءِ سَوِيَّ الْجَهَنَّمَ
 وَقَدْ رَحَّحَ الْجَامِلِيُّ مِنْ أَصْحَابِ أَثَابِنِي رَحِمَهُ اللَّهُ الْقَوْلَ بِالْوُجُوبِ وَهُوَ خَيْرٌ
 عِنْدَنَا مِنْ قَوْلِ مَنْ رَحَّحَ عَدَمَ الْوُجُوبِ وَذَهَبَ ابُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ إِنْ سَجَدَ
 عَلَى اثْنَيْ وَجْهٍ كَفَاهُ وَهُوَ قَوْلُ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ

ترتيبها

على

إلى أن الواجب السجود على الجهة والآية معارضة قوله في مذهب مالك
أيضا ويخرج لهذا المذهب حديث ابن عباس هذا فان في بعض طرق الجهة
والآية وفي هذه الطريق التي ذكرها المصنف الجهة وأشار إليه إلى أنه
مفهوم معنى ذلك أنها جعلت كالعضو الواحد ويكون الآفة كالمتبع للجهة
واسند على هذا وجهين أحدهما أنه لو كان لعضو منفرد عن الجهة
حكم كانت الأعضاء بالسنجود عليها ثمانية لا سبعة فلا يطابق العدد
المذكور في أول الحديث الثاني أنه قد اختلفت العبارة مع الإشارة
إلى الآفة فاذ جعلت العضو واحدا كان السجود على الآفة كالسجود على بعض
الجهة فيجزي والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجهة والآفة
داخلين تحت الأمر وإن أمكن أن يعتقد أنها لعضو واحد من حيث العدد
المذكور فذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه الأمر وأيضا
فإن الإشارة لا تعين المشار إليه فإنها إنما تتعلق بالجهة فإذا انفردت في
الجهة أمكن أن لا ينعين المشار إليه يقينا وأما اللفظ فانه معين لما وضع
له فتقدمية أولي **الثالث** المراد باليدين هاهنا الحان وقد اعتقد
قوم أن مطلق لفظ اليدين يحمل عليهما كما في قوله تعالى فاقطعوا أيديهما
واستنحوا من ذلك لأن النيم إلى الكوعين وعلى كل تقدير فتسوا صح هذا أم
لا فالمراد هاهنا الكفان لأننا لو حملناه على بقية الزراع لدخل تحت المهي
عنه من أفراس الكلب أو السبع ثم تصرف الفقهاء بعد ذلك فقال بعض مصنفين
الشافعية أن المراد الراحة أو الأصابع ولا يشرط الجمع بينهما بل يكفي

الاذنيان
اصداق
امكان
اشارة

العالم و
هذا
استخرج
افراد
الجماعة

لا تفرق بين
الانف و
الانف و
الانف و
الانف و
الانف و

أَحَدُهَا وَلَوْ سَجَدَ عَلَى ظَهْرِ الْكَتَبِ لَمْ يَكُنْ هَذَا مَعْنَى مَا تَقَالُ **الرَّابِعُ** مَدَّ
يُسْتَدَلُّ بِهَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا جِبْ كَشْفُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ فَإِنَّ مَسْمُومَ السُّجُودِ يُحْمَلُ
بِالْوَضْعِ فَتَرَى وَضْعَهَا فَقَدْ تَرَى أَمْرَهُ فَوَجِبَ أَنْ يُخْرَجَ عَنِ الْعَهْدَةِ وَهَذَا يُلْتَمِزُ إِلَى جِبْ
أَصُولِي وَهَذَانِ الْإِجْزَاءُ فِي مِثْلِ هَذَا هَلْ هُوَ لَاجِبٌ إِلَى اللَّفْظِ أَمْ إِلَى الْإِنِّ الْأَصْلَ عَدَمُ
وَجُوبِ التَّزْيِيدِ عَلَى الْمَقْصُودِ بِهِ مَصْنُوعًا لِيُفْعَلَ الْمَأْمُورُ بِهِ وَحَاصِلُهُ أَنَّ فِعْلَ الْمَأْمُورِ
بِهِ هَلْ هُوَ عِلَّةُ الْإِجْزَاءِ أَوْ جَزْءُ عِلَّةِ الْإِجْزَاءِ وَلَمْ يُخْتَفِ فِي أَنْ كَشْفَ الزَّكَنِينِ
غَيْرُ وَاجِبٍ وَلَكِنَّ الْقَدَمَانِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَمَّا يُخْزَرُ فِيهِ مِنْ كَشْفِ الْعُرْوَةِ وَأَمَّا
الثَّانِي وَهُوَ عَدَمُ كَشْفِ الْقَدَمَيْنِ فَعَلَيْهِ دَلِيلٌ لَطِيفٌ جَدًّا لِأَنَّ الشَّارِعَ وَثَّقَ
الْمَسَّحَ عَلَى الْخُفِّ فَقَدْ نَفَعَ فِي الصَّلَاةِ مَعَ الْخُفِّ فَلَوْ وَجِبَ كَشْفُ الْقَدَمَيْنِ لَوَجِبَ
تَرْغُ الْخُفَيْنِ وَالتَّقْصِيبُ الطَّهَانَ وَبَطَلَتِ الصَّلَاةُ وَهَذَا بَاطِلٌ وَمَنْ نَارَعَ فِي
اِسْتِقْرَارِ الطَّهَانَةِ بِتَرْغِ الْخُفِّ تَرَدَّدَ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ صَفْوَانَ الَّذِي فِيهِ إِمْرَانَا أَنْ
لَا تَتَرَعَّ خُفَانَا إِلَى آخِرَةٍ فَتَقُولُ لَوْ وَجِبَ كَشْفُ الْقَدَمَيْنِ لَنَافَصَهُ إِمَّا حَاجَةً
عَدَمُ التَّرَعُّ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا لَفْظَةُ إِمْرَانَا الْمُحْمُولَةُ عَلَى الْإِجَابَةِ
وَأَمَّا الْيَدَانِ فَلِلشَّافِعِيِّ تَرَدَّدُ قَوْلِي فِي وَجُوبِ كَشْفِهَا **الْحَدِيثُ**

السادس عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يَكْبُرُ حِينَ يَقُومُ ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُولُ
سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَلَهُ حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ رَبَّنَا
وَلَكَ الْحَمْدُ يَكْبُرُ حِينَ يَقُومُ ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَسْجُدُ
ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاتِهِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا وَيَكْبُرُ حِينَ يَقُومُ

مِنَ الثَّانِي بَعْدَ الْجُلُوسِ **الكلام** عليه من رُخْوَةِ أَحَدِهَا
 أَنَّهُ يَدْرُكُ عَلَى إِيَّامِ التَّكْبِيرِ بَانَ يُوقَعُ فِي كُلِّ خَفِضٍ وَرَفِعٍ مَعَهُ التَّسْمِيعُ
 فِي الرُّفْعِ مِنَ الدُّكُوعِ وَقَدْ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى هَذَا بَعْدَ أَنْ كَانَ وَقَعَ فِيهِ خِلَافٌ
 لِبَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ **الثاني** قَوْلُهُ يَكْبُرُ حِينَ يَقُومُ يُقْضَى إِيَّاهُ التَّكْبِيرُ
 فِي حَالِ الْقِيَامِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقِيَامَ وَاجِبًا فِي الرُّفْعِ لِلتَّكْبِيرِ وَقِرَاءَةِ
 الْقَائِمَةِ عَنْهُ مِنْ تَوَجُّعِ الْفَرْجِ فَكُلُّ أَحَدٍ يَمْنَعُ أَنْ يَمْسُ الْقِيَامَ عِنْدَ
 التَّكْبِيرِ يَبْطُلُ التَّحْرِيمُ وَيَقْضَى عَزَمَ ابْتِعَادِ صَلَاةِ الْفَرْجِ وَقَوْلُهُ
 ثُمَّ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ جَمَلَةٍ حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ يَدْرُكُ عَلَى جَمْعِ الْإِيَّامِ
 بَيْنَ التَّسْمِيعِ وَالْحَمْدِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُصَوِّفَةُ
 بِمَحَلَّةٍ عَلَى حَالِ الْإِمَامَةِ لِلْعَلْبَةِ وَيَدْرُكُ عَلَى أَنَّ التَّسْمِيعَ يَكُونُ حِينَ الرُّفْعِ
 وَالْحَمْدُ بَعْدَ الْإِعْتِدَالِ وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى ابْتِدَائِهِ وَعَلَى
 الْفَتْهَائِهِ وَعَلَى جَمْلَتِهِ وَحَالَةً مِمَّا شَرَّهْهُ لِيَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَضِحًّا فِي جَمِيعِهِ
 لِلذِّكْرِ **الثالث** قَوْلُهُ يَكْبُرُ حِينَ يَقُومُ إِلَى آخِرِهِ اخْتَلَفُوا فِي زَوْتِ
 هَذَا التَّكْبِيرِ فَأَخَارَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الشَّرْعِ فِي الْهُوْضِ وَهُوَ مَذْهَبُ
 الشَّافِعِيِّ وَأَخَارَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْاسْتِنَاءِ فَأَيُّمَا وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ
 فَإِنْ جُمِلَ قَوْلُهُ حِينَ يَرْفَعُ عَلَى ابْتِدَائِ الرُّفْعِ وَجُعِلَ ظَاهِرًا فِيهِ ذَلِكَ لَمْ يَزَلْ
 لَشَّافِعِيِّ وَتَرَجَّحَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى بِشُغْلِ مَنْ الْفِعْلُ بِالذِّكْرِ وَأَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ
الحديث السابع عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ صَلَّيْتُ أَنَا
 وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى بَنِي إِسْرَافِيلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَكَانَ إِذَا سَجَدَ

ولا بأس
 من جملته
 على ما في
 كتاب الصلاة

كَبَرُ وَادَارَعَ رَأْسَهُ كَبَرًا وَادَارَعَ مِنْ الرُّغْفَيْنِ كَبَرًا فَلَمَّا تَنَاضَى الصَّلَاةَ
أَخَذَ يَدِي عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَقَالَ لَكَ فِي هَذِهِ صَلَاةٌ بِمَحْمَدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَوْ قَالَ صَلَّى بِهَا صَلَاةٌ بِمَحْمَدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٥ مَطْرُوفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
السَّجَّارِ مَكْتُورُ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةُ مُشَدُّ الْحَاءِ الْمَكْتُورَةُ آخِرُ رَأْيِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
الْعَامِرِيِّ يَقَالُ أَنَّهُ مِنْ بَنِي الْحَرِيشِ بَقِيَ الْحَاءُ الْمَهْمَلَةُ وَكَثُرَ الرَّاءُ الْمَهْمَلَةُ
وَآخِرُ شَيْءٍ مَعْجَمَةٌ وَالْحَرِيشُ مِنْ بَنِي غَامِرٍ مِنْ بَعْضَةِ مَائِ ثَلَاثَةِ خَمْسِينَ
وَتِسْعِينَ مَشَقَّ عَلَى أَخْرَاجِ حَدِيثِهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالْحَدِيثُ يَرْكُ عَلَى التَّكْبِيرِ
فِي الْحَالَاتِ الْمَذْكُورَةِ وَأَنَامُ التَّكْبِيرِ فِي جِلَالِ الْإِتْقَانِ هُوَ الَّذِي اسْتَشَرَّ
عَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ وَرَأْيُهُ فَقَالُوا الْمَضَارُّ وَقَدْ كَانَ فِيهِ مِنْ بَعْضِ السَّلَفِ
خِلَافٌ عَلَى مَا قَدَّمَ مِنْهُمْ مِنْ اخْتِصَارٍ عَلَى تَكْبِيرَةِ الْأَجْرَامِ وَمِنْهُمْ مَنْ زَادَ عَلَيْهَا
مِنْ غَيْرِ أَنَامٍ وَالَّذِي اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَيْهِ يَعْتَدِلُكَ مَا ذَكَرْتَاهُ وَأَمَّا حُكْمُ
تَكْبِيرَاتِ الْإِتْقَانِ وَقَوْلُهُ رَاجِعَةٌ أَمْ لَا فَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لِلْوَجوبِ
أَمْ لَا وَإِذَا قُلْنَا أَنَّهُ لِلْوَجوبِ رَجَعَ إِلَى مَا تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِيهِ مِنْ أَنَّهُ بَيَانُ الْحُجْمِ
أَمْ لَا فَمِنْ هُنَا مَا خُذَ مِنْ بَرِيٍّ بِالْوَجوبِ وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْإِسْتِجَابِ وَإِذَا
قُلْنَا بِالْإِسْتِجَابِ فَهَلْ يَسْجُدُ لِلشَّهَادَةِ أَوْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا أَوْ وَاحِدَةً أَوْ لَا يَسْجُدُ
وَلَوْ تَرَكَ الْجَمِيعَ أَوْ لَا يَسْجُدُ حَتَّى يَتَرَكَ مُتَعَدِّدًا مِنْهَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَلَيْسَ لَهُ
بِهَذَا الْحَدِيثِ تَعْلِيلٌ إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ مُقَدِّمَةً تَشْتَبِهُ بِهِ عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ وَيُضْمُّ إِلَيْهِ
مُقَدِّمَةُ أُخْرَى أَنَّ تَرَكَ لَسَنَةً يَفْتَنِي السُّجُودَ أَنْ يَشْتَبِهَ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلُ فَيَكُونُ
الْمَجْمُوعُ دَلِيلًا عَلَى السُّجُودِ وَأَمَّا الْفُرْقَةُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَتْرُوكُ مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ

ليس

فراجع الى الاستحسان وتخفيف امر المتم الواجبة ومذهب الشافعي ان
تركها لا يوجب السجود والله اعلم **الحديث الثامن** عن البراء
ابن عازب رضي الله عنهما قال رُمفت الصلاة مع محمد صلى الله عليه وسلم
فوجدت قيامه ركعتين فاعنداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدين
فسجدته فجلسته ما بين السليم والانصراف قريبا من السواء **رواية**
قوله قريبا من السواء يقتضي اما تطويل ما العادة فيه الخفيف او تخفيف
ما العادة فيه التطويل اذا كان ثم عاكفة مقدمه وقد ورد ما يقتضي التطويل
في القيام كقراءة ما بين السنتين الى المائة وكما ورد في التطويل في قراءة الظهر
بحسب مذهب الازهاب الى البيع ثم يوصاهم ياتي رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الركعة الاولى ما يطولها وقد تكلم الفقهاء في الاكثار الطويلة والقصيرة
واختلفوا في الرفع من الركوع هل هو ركع طويل ام قصير ورح اصحاب الشافعي
انه ركع قصير وفايدة الخلاف فيه ان تطويله يقطع الموالاة الواجبة في الصلاة
ومن هذا ان بعض اصحاب الشافعي انه اذا طوله بطلت الصلاة وقال بعضهم
لا يبطل حتى ينقل اليه ركننا كقراءة الفاتحة او التشهد وهذا الحديث يدل
على ان الرفع من الركوع ركع طويل لانه لا ياتي ان تكون القراءة في الصلاة فضا
وتغلبا بمقدار ما اذا عمل في الرفع من الركوع وكان قصيرا وهذا الذي ذكرني
الحديث من استواء الصلاة ذهب بعضهم الى انه الفعل المناخر بعد ذلك التطويل
وقد ورد في بعض الآثار وكان صلاة بعد تخفيفا الذي ذكر المصنف من
رواية البخاري وهو قوله ما خلا القيام والقعود الى اخره ذهب بعضهم الى تصحيح

اتباع
الظاهر
قد
والقعود
الواحد

فيمضي حاجته

هذه الرواية دون الرواية التي ذكرتها القيام ونسب رواية ذكر القيام الى
الوهم وهذا بعيد عنه لان توهم الراوي البتة على خلاف الاصل لا سيما اذا لم
يكن دليل قوي لا يمكن الجمع بينه وبين الزيادة على كونها وهما وليس هذا من
باب العموم والخصوص حتى يحمل العام على الخاص فيما عدا القيام فانه قد صرح
في حديث البراء في تلك الرواية بذكر القيام ويمكن الجمع بينهما بان يكون فعل
النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كان مختلفا فانه يستوي الجميع وانه يستوي
ما عدا القيام والقعود وليس في هذا الا احدا من احوال الخرج مما تقتضيه
لفظة كان من الاكثورية واما ان يقال الحديث واحد اختلفت روايته عن واحد
فيقتضي ذلك التعارض ولعل هذا هو السبب الذي دعاه من ذكرنا عنه انه
نسب تلك الرواية الى الوهم الى من قاله وهذا الوجه الثاني اعني اتحاد الرواية
اقوى من الاول في وقوع التعارض وان اختلف غير ذلك على الطريقة الفقهية
ولا يقال اذا وقع التعارض فالذي ثبت المطويل في القيام لا يعارضه من نفاه
فان المثبت مقدم على النافي لا تانفك الرواية الاخرى تقتضي نفيها عدم المطويل
في القيام وخرجه تلك الحالة اعني حالة القيام والقعود عن بقية الآيات
اركان الصلاة فيكون الشيء الابطات مخصوصين في حمل واحد والتفوي للابتن
اذا انحصر في حمل تعارضا الا ان يقال باختلاف هذه الافراد بالنسبة الى صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم فلا يبقى فيها انحصار في حمل واحد بالنسبة الى الصلاة ولا
يعترض على هذا الا ما قدمناه من مقتضى لفظة كان او كون الحديث واحدا عن مخرج
واحد اختلف فيه فليست من الروايات ويحقق الاتحاد والاختلاف من

الرواية او

مَخْرَجُ الْحَدِيثِ وَانَّهُ اعْلَمَ الْحَدِيثُ النَّاسِعُ عَنْ ثَابِتٍ لِهَيْبَتِي
 عَنْ ابْنِ بَنِي مَلِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ إِنِّي لَا أَلُوَّ أَنْ أَصَلِّيَ بَكُمْ كَمَا رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِمَا قَالَ ثَابِتٌ فَكَانَ ابْنُ بَنِي مَلِكٍ يَضَعُ سَيْلًا أَرَأَيْتُمْ تَضَعُونَ
 حَبًّا إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ انْتَصَفَ يَمَاحَتِي يَقُولُ الْقَائِلُ قَدْ نَسِيتُ وَإِذَا
 رَفَعَ مِنَ السُّجْدَةِ مَكَتَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ قَدْ نَسِيتُ نَ قَوْلَهُ لَا أَلُوَّ إِنِّي لَا
 اقْصُرُ وَقِيلَ إِنَّ الْأَلُوَّ بِمَعْنَى النِّقْصَرِ وَبِمَعْنَى الْأَسْطِطَاعَةِ مَعَاوِلَ الْهَيْبَةِ
 يُرْشِدُ إِلَى الْمُرَادِ وَالْأَلُوَّ عَلَى مِثَالِ الْعَوْدِ يُقَالُ الْإِيَّ عَلَى مِثَالِ الْغَيِّ وَالْمَاخِي
 الْأَرَقْدُ يُقَالُ فِي هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا بِالتَّشْدِيدِ وَقَوْلُهُ أَنْ أَصَلِّيَ فِي بَنِي
 أَصْلِي وَتَقْدِيمُ ابْنِ بَنِي مَلِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِهَذَا الْكَلَامِ أَمَّا رَأَيْتُمْ لِدَلَالَةِ ابْنِ بَنِي
 عَلَى التَّحْفِظِ بِمَا يَأْتِي بِهِ وَيُحَقِّقُ عَنْهُمْ الْمَرَاتِبَةَ لَا يَبْدَأُ أَفْعَالُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْرَحُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ مِنَ الرُّكُوعِ وَكَرْنَ
 طَوِيلٌ بَلْ هُوَ وَانَّهُ اعْلَمَ نَصْرَ فِيهِ فَلَا يَنْبَغِي الْعُرْوُ عَنْهُ لِدَلِيلٍ ضَعِيفٍ كَرَنِي
 أَنَّهُ رُكْنٌ قَصِيرٌ وَهُوَ مَا قِيلَ أَنَّهُ لَمْ يُشْرَفْ فِيهِ تَكَرَّرَ التَّسْبِيحَاتِ عَلَى الْمَشْرِئَاتِ
 كَمَا سَنَتِ الْفِرَاءَةُ فِي الْقِيَامِ وَالتَّسْبِيحَاتِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مُطْلَقًا
 الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ عَنْ ابْنِ بَنِي مَلِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ
 إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَمَّ صَلَاةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَدِيثُ
 الْحَادِي عَشَرَ عَنْ ابْنِ بَنِي مَلِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ ابْنِ بَنِي مَلِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 مَلِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا أَقْبَالَ إِنِّي لَا أَصَلِّي بَكُمْ وَمَا رَأَيْتُ صَلَاةً أَصْلِي كَيْفَ
 رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فَقُلْتُ لَا إِنِّي فَلَا بَأْسَ كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي قَالَ مِثْلُ

انقل هذا الحديث من نسخة
 لا حاجة إلى هذا الحديث

صلاة شيخنا هذا وكان يجلس إذا رفع من السجود قبل أن ينهض
 إذا بشيخهم أبا يزيد عمرو بن سلمة الجرمي حديث ابن من مالك يدك على طلب
 أمرين في الصلاة الخفيف في حق الإمام مع الإتمام وعدم التقصير وذلك هو
 الوسط العدل والميل إلى أحد الطرفين خروج عنه أما التطويل في حق
 الإمام فاضار بالمؤمنين وقد تقدم ذلك والشرح بعلته وأما التقصير
 عن الإتمام فمختر لحق العبادة ولا يراد بالتقصير هنا ترك الواجبات فان ذلك
 مفيد موجب للتقصير الذي يرفع حقيقة الصلاة وأما المراد والله أعلم التقصير
 عن المستنابات والتمام بفضلا **والكلام** على حديث أبي قلابة من وجوه
أحدها أن هذا الحديث بما انفرد به البخاري عن مسلم وليس من شرط
 هذا الكتاب وأيضا فإن البخاري أخرجه من طرق منها رواية وهيب وأكثر الغاية
 هذه الرواية التي ذكرها المصنف هي رواية وهيب وفي آخرها في كتاب البخاري
 وإذا رفع رأسه في السجدة الثانية جلس وأعمد على الأرض ثم قام وفي رواية خالدة عن
 أبي قلابة عن مالك بن الحويرث الليثي أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان
 في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي فاعدا **الثاني** مالك بن الحويرث
 ويقال ابن الحرث ويقال جويرثه والاول أصح أحد من سكن البصرة من الصحابة
 مات سنة أربع وتسعين ويكنى أبا سليمان ومشيخته المذكور في الحديث هو أبو يزيد
 بضم الباء الموحدة وفتح الراء عمرو بن سلمة بكسر اللام الجرمي بفتح الجيم وكان
 الزاء المهملة **الثالث** قوله أن لا يصلي بكم وما أريد الصلاة أي أصلي
 صلاة التعليم لا أريد الصلاة لغيره فبيده دليل على جواز مثل ذلك وأنه ليس

من باب التثنية في العمل **الرابع** قوله أصلي كيف رأيته رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلي يدل على البيان بالفعل وأنه يجري مجرى البيان بالقول وإن
 كان البيان بالقول أولى في الدلالة على أيجاد الأفعال إذا كان القول ناصاً على كل
 قريتها **الخامس** اختلف الفقهاء في جلسة الاستراحة عميق الفراغ
 من الركعة الأولى والثالثة فقال مالك الشافعي في قول وكذا غيره من أصحاب
 الحديث وأباهما ملكة أبو حنيفة وغيرهما وهذا الحديث يستدل به القائلون
 بها وهو ظاهر في ذلك وعذر الأخير عنه أنه يحمل على أنها بسبب الضعف
 للكبر كما قال المغيرة ابن حكيم أنه رأى عبداً لله بن عمر يضع من سجدين من الصلاة
 على صدره قدسية فلما انصرف ذكر ذلك له فقال أنها ليست بسنة الصلاة
 وإنما فعل ذلك من أجل أن يشتكي وفي حديث آخر غير هذا في فعل آخر لابن عمر
 أنه قال إن رجلاً لا يجلي ولا يفعل إذا كانت الجملة أو ضرورة الخلقة لا
 تدخل في أنواع القرب المطلوبة فإن تأيد هذا التأويل بقربة تدل عليه مثل
 أن يتبين أن أفعاله السابقة على حالة الكبر والضعف لم تكن فيها هذه الجلسة
 أو يقرن فعلها بحالة الكبر من غير أن يدل دليل على قصد القربة فلا باس بهذا
 التأويل وقد تخرج في علم الأصول أن ما لم يكن من الأفعال مخصوصاً بالرسول
 صلى الله عليه وسلم ولا جارية مجرى أفعال الجملة ولا تظهر أنه بيان لمحمد ولا علم
 صفة من وجوب أو نهي أو غيره فإما أن يظهر فيه قصد القربة أو لا فإن ظهر
 فسدوب وإلا فباح لكن نقول إن ثواب ما وقع في الصلاة فالظاهر أنه من
 هيئتها لا سيما الفعل الرايد الذي يقتضي الصلاة منعه وهذا قوي لأن ثواب

صوابه

يرجع

القريظة على ان ذلك الفعل كان بسبب الكبر أو الضعف فحينئذ يظهر ذلك
 القريظة ان ذلك امر حليل فان قويدك باسمك ان عمل السلف على ترك ذلك
 الجلويس فهذا ازيان في الرحمان والله اعلم **الحديث الثاني عشر**
 عن عبد الله بن ملك بن حبيبة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 اذا صلى خرج بين يديه حتى يبدو ابيضاً رطباً **الكلام** عليه من وجهين
أحدهما عبد الله بن ملك بن حبيبة أمه بضم الباء الموحدة وفتح الحاء
 المهملة وبغدها ياء شاذية ونون مفتوحة وأبو ملك بن القشيب بكسر القاف
 وسكون الهمزة والمججمة واحة باء ازدي النسب من ازدي شؤنة توفي
 آخر خلافة معاوية وهذا احد من نسب الي أمه فعلى هذا وقع عبد الله في موضع
 رفع وجبان نون ملك أبوه ويرفع ابن لانه ليس صفة لما لك فيترك ثبوته
 ويجزوا ما هو صفة لعبد الله بن ملك اذا وقع عبد الله في موضع جر نون
 ملك وجر ابن لانه ليس ابن صفة لما لك وهذا من المواضع التي تنوقف فيها
 صحة الاعراب على معرفة التاريخ وذلك مثل محمد بن حبيب اللعوي صاحب كتاب
 المجتر في المخلد والمؤلف في قبائل العرب فان حبيب أمه لا أبوه فعلى هذا
 يمنع صفة وتقال محمد بن حبيب وقيل انه أبوه ومن غريب ما رقت عليه في
 هذا محمد بن شرف القيرواني الأديب الشاعر المجيد انه منسوب الي أمه شرف
 ولذلك نظاير لو تتبع جمع منها قدر وقد قيل ان حبيبة أمه ابنه ملك والمولد
 اصح وقد اغني جمعها بتعريف الحفاظ **الثاني** الحديث دليل على استحباب
 النجاشي في الدين عن الجنيب في السجود وهو الذي يسمى كوة وفيه ايضاً

حبيبة

إذا

عَدَمَ بَسْطِهَا عَلَى الْأَرْضِ فَإِنَّهُ لَا يُرَى بِأَرْضِ الْبَطْنِ مَعَ بَسْطِهَا وَالتَّحْوِيَّةُ مُشْتَبِهَةٌ
لِلرَّجَالِ لِأَنَّ فِيهَا أَعْمَالَ الْيَدَيْنِ فِي الْعِبَادَةِ وَاجْتِهَادَ هَيْبَتِهَا إِلَى صِفَةِ الْاجْتِهَادِ
عَنِ صِفَةِ الْكَاسِلِ وَالْإِسْتِهْنَاءِ وَقَدْ يَكُونُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ
بَعْضُهُمْ بَعْضُ الْحَمَلِ عَنِ الْوَجْهِ حَتَّى لَا يَتَأَثَّرَ بِمَا يَلَاغِيهِ مِنَ الْأَرْضِ وَهَذَا مُشْرُوطٌ
بِأَنْ لَا يَكُونَ هَذَا الْحَمَلُ عَنِ الْوَجْهِ مُتَرَدِّدًا لِلْحَمَلِ عَلَى الْأَرْضِ فَإِنَّهُ قَدْ اشْتَرَطَ فِي
السُّجُودِ وَالْقِيَامَةِ مُخَصَّصًا ذَلِكَ بِالرَّجَالِ وَقَالُوا الْمَرَأَةُ تَقْتَضِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ
لِأَنَّ الْمُقْصُودَ مِنْهَا النُّصُورُ وَالْجَمْعُ وَالتَّشَدُّدُ وَتِلْكَ أَلْيَاءُ أَقْرَبَ إِلَى هَذَا الْمُقْصُودِ
الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ عَشَرَ عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ سَعِيدُ بْنُ بَرَزْدَةَ قَالَ
سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي تَعْلِيمِهِ
قَالَ نَعَمْ ٥ سَعِيدُ بْنُ بَرَزْدَةَ أَيَوْمَئِذٍ طَاحِيٌّ بِالطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْكَافِ
الْمَهْمَلَةِ أَيْضًا مُنْشَوِّبٌ إِلَى طَاحِيَّةٍ بَطْنٍ مِنَ الْأَرْضِ مِنْ أَهْلِ الْبَقْعَةِ مُنْفَقٌ
عَلَى الْاجْتِهَادِ بِحَدِيثِهِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ فِي الْبُعَادِ وَلَا يَنْبَغِي
أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ الْأَسْتِحْبَابُ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي الْمَعْنَى الْمَطْلُوبِ مِنَ الصَّلَاةِ
فَأَنْفَلَتْ لَعَلَّهُ مِنْ بَابِ الرِّبِّيَّةِ وَكَأَنَّ الْهَيْبَةَ تَجْرِي تَجْرِي الْأَرْضِيَّةِ وَالْثِيَابُ الَّتِي
أَسْتَحَبَّ الْجَمَلُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ فَلَنْتُ — هُوَ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ أَلَا أَنْ تُلَاحِظَ
لِلْأَرْضِ الَّتِي يَكْتَرِفُهَا الْجَنَاسَاتُ بِمَا يَقْصُرُ عَنْ هَذَا الْمُقْصُودِ لَكِنْ الْبَنَاءُ عَلَى
الْأَصْلِ أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ فِعْلِهِ بِرَفْعِ ذَلِكَ وَالْمُقْصُودُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ عَنْ
الْثِيَابِ الْمَجْمَلِ لَا يَنْتَفِعُ مِنَ الْحَاجَةِ بِالْمُسْتَحْبَابِ أَلَا أَنْ يَرُدَّ دَلِيلُ شَرْعِيٍّ بِالْجَافَةِ مَا يَحْتَمِلُ
بِهِ فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ وَيُتْرَكُ هَذَا النَّظَرُ وَمَا يَقْوَى هَذَا النَّظَرُ أَنْ لَمْ يَرُدَّ دَلِيلٌ عَلَى

خلافيه ان الترتين في الصلاة من الرتبة الثالثة من المصالح وهي رتبة الترتين
 والتخشعات ومراعاة امر الجماعة من الرتبة الاولى وهي الضرورات
 او الرتبة الثانية وهي الحاجيات على حسب اختلاف العلماء في حكم ازالة النجاسة
 فيكون رعاية الاولى بدفع ما قد يكون مزيلاً لها ارجح بالنظر اليها ويعمل بذلك
 في عدم الاستنجاء بالحديث في الجواز ويثبت على كل حكم ما يناسبه ما لم يمنع
 من ذلك مانع والله اعلم وقد يكون في الحديث دليل على جواز البناء على الاصل
 في حكم النجاسات والطهارة واختلف الفقهاء فيما اذا عارضه الغالب ايها
 تقدم وقد جاء في الحديث الامر بالنظر الى النعيلين وذلك ما ان رأي فيها اثني او
 اصابة النجاسة كما ان فاذ فعله النبي صلى الله عليه وسلم وكان ظهورهما على ما جاء في الحديث
 في كونه من باب تعارض الاصل والغالب بل يكون من ذلك الباب فالوصلي فيها
 من غير ذلك فان قلت الاصل عدم ذلك قلت لكن النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا امر بشي من هذا لم يتركه والظن المستفاد بهذا راجح على
 الاصل الذي ذكرته وهو انه لم يترك الحديث الرابع عشر

فاذا كان الغالب
 اصالة النجاسة
 فالظاهر فيها
 لا مفر من النظر
 راجحاً فالظاهر
 ذلك لا مفر
 عند الرواية

الحديث الرابع عشر
 عن ابي قتادة الانصاري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يظلي
 وهو حامل امامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يولي العاصم
 ابن الربيع بن عبد شمس فاذا سجد وضعها واذا قام حملها ○ ابو قتادة اسمه
 الحرث بن ربيع بكسر الراء المهملة وسكون الباء الموحدة وكسر العين المهملة
 وتشد الياء ابن بلزمة ويقال بلزمة يضم الباء والوال وفحما مات بالمدينة سنة
 اربع وخمسين وقيل مات في خلافة علي بالكوفة وهو ابن سبعين سنة ويقال سنة اربعين

كاتبة

وَقِيلَ إِنَّهُ كَانَ يَدْرِي أَنَّ لَخْلَافَ اللَّهِ شَهَادًا جَدًّا وَمَا بَعْدَهَا **وَالْكَلَامُ**
عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا النَّظَرُ فِي هَذَا الْجِلْدِ وَوَجْهٌ آخَرُهُ
الثَّانِي النَّظَرُ فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِطَهَارَةِ ثَوْبِ الصَّبِيَّةِ **فَأَمَّا الْأَوَّلُ**
 فَقَدْ تَكَلَّمَ إِنِّي خَرَّجَهُ عَلَى رَجْوَةٍ **أَحَدُهَا** أَنَّ ذَلِكَ فِي النَّافِلَةِ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ
 مِلِّكَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَانَ لَمَّا رَأَى الْمُنَاجِمَةَ فِي النَّافِلَةِ قَدْ رَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَرْكَانِ
 وَالشَّرَاطِيطِ كَانَ ذَلِكَ نَائِبًا بِالنَّاسِجَةِ فِي مِثْلِ هَذَا أَوْ رَدَّ هَذَا الْقَوْلَ بِمَا وَفَّقَ فِي
 بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ بَيْنَهُمْ خَلَفَ نَظَرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الظُّهُرِ
 أَوِ الْعَصْرِ خَرَجَ عَلَيْنَا جَامِلًا أَمَامَهُ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَظَاهِرُهُ يَقْضِي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ
 فِي الْغَرِيبَةِ وَأَنَّ كَانَ لِحِمْلِ اللَّهِ فِي نَافِلَةٍ سَابِقَةٍ عَلَى الْغَرِيبَةِ وَمَا يَبْعُدُ هَذَا النَّوَائِلُ
 أَنَّ الْعَالِبَ فِي إِمَامَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا كَانَتْ فِي الْغَرِيبِ رَدُّونَ
 النَّوَائِلِ وَهَذَا يُتَوَقَّعُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ فَأَيُّمَا عَلَى كَوْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 كَانَ أَمَامًا وَقَدْ رَدَّ ذَلِكَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي رِوَايَةِ سَعِيدٍ بْنِ عَمِيَّةٍ يُسْنَدُهُ إِلَى أَبِي
 حَنَافَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 يَوْمَ النَّاسِ وَأَمَامَهُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ وَهِيَ بِنْتُ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَاتِقِهِ الْحَدِيثَ **الْوَجْهُ الثَّانِي** أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ كَانَ
 لِلْمُضَرَّةِ وَهُوَ مَرْوِيُّ أَيْضًا عَنْ مِلِّكَ وَفَرَّقَ بَعْضُ النَّبَاةِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْحَاجَةُ
 شَرْطِيَّةً لِحَيْثُ لَا يَجُوزُ مِنْ كَيْفِيَّةِ أَمْرِ الصَّبِيِّ وَحَيْثُ عَلَيْهِ فَهَذَا يَجُوزُ فِي النَّافِلَةِ وَالْغَرِيبَةِ
 وَأَنَّ كَانَ حُلَّ الصَّبِيِّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى مَعْنَى الْكَوَايِدِ لَأَمِّهِ لِيَسْغُلَهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَصْلُحْ
 إِلَّا فِي النَّافِلَةِ وَهَذَا أَيْضًا عَلَيْهِ مِنَ الْأَشْكَالِ أَنَّ الْأَهْلَ اسْتَوَاءَ الْغَرِيبِ وَالنَّفِلِ

مار
 الاصل

في الشرايط والاركان الماخضة الدليل **الوحه الثالث**

ان هذا منسوخ وهو مروي عن مالك ايضا قال ابو عمر ولعل هذا نسخ بفتح
العمل والاشتغال في الصلاة بغيرها وقد رد هذا بان قوله عليه السلام
ان في الصلاة لشغلا كان قبل تدبر عند قدوم عيادته من متعدي من الجسنة
وان قدوم زينب وابنتها الي المريضة كان بعد ذلك ولولم يكن الامر كذلك كان

في اثبات النسخ بمجرد الاحتمال **الوحه الرابع** ان ذلك مخصوص

بالنبي صلى الله عليه وسلم ذكره القاضي عياض رحمه الله تعالى وقد قيل هذا خصوص
للنبي صلى الله عليه وسلم اذ لا يؤمن من الطفل البول وغير ذلك على حامله وقد
يعصم النبي صلى الله عليه وسلم منه ويعلم سلامة من ذلك مدة حمله وهذا الذي
ذكره ان كان دليلا على الخصوص في النسبة الي ملائمة الصبي مع احتمال
خروج النجاسة منها وليس في ذلك تعرض لامر الحمل خصوصه الذي الكلام فيه
ولعل نابل هذا لما اثبت الخصوصية في الحمل ذكره من اختصاص الرسول صلى الله
عليه وسلم جواز علمه بعضه الصبي من البول حاله الحمل ناسن ذلك فجعله
مخصوصا بالعمل الكثير ايضا قد يفعلون ذلك في الابواب التي ظهرت خصوصيات
النبي صلى الله عليه وسلم فيها وتقولون خص بكذا في هذا الباب فيكون هذا مخصوصا
الان هذا ضعيف من وجهين **احدهما** انه لا يلزم من الاختصاص في امر
الاختصاص في غيره بلا دليل ولا يدخل القياس في مثل هذا والاصل عدم التخصيص

الثاني ان الذي قرب دعواه الاختصاص بحواز الحمل هو ما ذكره من
جواز اختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم بالعلم بالعصمة من البول وهذا معني

2
اجتهاد

مَنَاسِبَ لاختصاصه بجوار ملائكته للصبيّة في الصلّاة وهو معدوم فيما
 تنكلم فيه من أمر الحمل بخصوصه فالقول بالاختصاص فيه قول لا عليه ثابته
 المختص بالوجه الخامس حمل هذا الفعل على أن تكون
 أمانة في تعلّقها بالرسول صلى الله عليه وسلم وثابتها به كانت متعلّق بنفسها
 فيتركها فإذا أراد السجود وضعها فإذا الفعل الصادر منه أنا هو الوضع
 لا الرفع يفعل العمل الذي توهم من الحديث ولقد وقع لي أن هذا حسن بأن لفظة
 وضع لا تأتي في حمل في انضاض فعل الفاعل فإنا نقول لبعض الجواميل حمل كذا
 وإن لم يكن هو فعل الحمل ولا يقال وضع إلا بفعل حتى نظرت في بعض طرق
 الحديث الصحيحة فوجدت فيه فإذا قام أعادها وهذا يقتضي الفعل ظاهراً
 الوجه السادس وهو معتمد مصنعي أصحاب الشافعي وهو
 أن العمل الكثير أمانة إذا وقع متواليًا وهذه الأفعال قد لا تكون متواليّة
 فلا تكون مفعلة والطائفة في الأركان لا يسميها صلاة النبي صلى الله عليه
 وسلم تكون فاصلة ولا شك أن صلاة النيام طويلة فاصلة وهذا الوجه إنما يخرج
 به اشكال كونه عملاً كثيراً ولا ينعقد لمطلوب الحمل وأما الوجه
 الثاني وهو النظر في اشكال من حيث الطهارة فهو متعلّق بمسألة
 تعارض الأصل والغالب في الجائزات ويرجح هذا الحديث العمل بالأصل وفي
 كلام الشافعي رحمه الله إشارة إلى هذا قال رحمه الله وتوب أمانة توب صبي
 ويرد على هذا أن هذه حالة فزّة والناس يعادون تنظيف الصبيان في
 بعض الأوقات وتنظيف ثيابهم عن الأتربة وحكايات الرجال لا عموم لها

ع

بعض

مرة

موا
لش

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا رَفَعَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ الَّتِي رَفَعَ فِيهَا الشَّخِيفُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
وَقَوْلُهُ لَا بِي الْعَاصِرِينَ الرَّبِيعُ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي نَسَبِهِ عِنْدَ أَهْلِ النَّسَبِ
وَرَفَعَ فِي ذَوَايَةِ مَلِكٍ لَا بِي الْعَاصِرِينَ بِرَبِيعَةٍ فَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ جَدُّ لَهُ وَهُوَ أَبُو
الْعَاصِرِينَ بِرَبِيعٍ بِنِ رَبِيعَةٍ فَتَنَسَّبَ فِي ذَوَايَةِ مَلِكٍ إِلَى جَدِّهِ وَهَذَا لِلْبَيْتِ
بِمَعْرِفَةٍ وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَدْرَكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى لَدِّ حَمَلِ الْحَارِثِ أَوْ مَوْلَى بَشِيرٍ غَيْرِ
نَاقِضٍ لِلطَّهَّانَةِ وَاجِبٌ عَنْهُ بَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذُرِّيَةِ حَامِلٍ وَهَذَا
يَتِمُّدُ تَمَازُكُ رَأْيِهِ فِي أَنْ جَاءَ بِأَبِ الْحَالِ لَعَنَهُمُ لَا **الْحَدِيثُ**
الخامس عشر عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَعْبُدُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ ابْتِشَاطَ
الْكَلْبِ ① لَعَلَّ الْأَعْدَاءَ هَاهُنَا يَحْمِلُونَ عَلَى أَمْرِ مَعْبُودٍ وَهُوَ وَضْعُ
هَيْئَةِ السُّجُودِ وَوَضْعُ الشَّرْعِ عَلَى وَفْقِ الْأَعْرَافِ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا الْخَلْقَ الَّذِي
طَلَبْنَاهُ فِي الرُّكُوعِ لَا يَنْبَغِي فِي السُّجُودِ فَاتَهُ ثُمَّ اسْتَوَى الظَّهْرَ وَالْعُنُقَ وَالْمَطْلُوعَ
هَذَا رِثَاعُ الْأَسَافِلِ عَلَى الْأَعَالِي حَتَّى لَوْ تَسَاوَى بَيْنِي بَطْلَانُ الصَّلَاةِ وَجَهَانُ
لَا ضَرَابَ الْشَّافِعِيِّ وَمَا يَقْوِي هَذَا الْأَحْثَالَ أَنَّهُ قَدْ نَفَّيَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ يُحْفِظُ ذَلِكَ
وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ ابْتِشَاطَ الْكَلْبِ فَاتَهُ كَالشَّيْءِ لِلأَوَّلِ وَأَنْ الْأَوَّلَ
كَالْعِلَّةِ لَهُ فَيَكُونُ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا الَّذِي هُوَ فَعَلَ الشَّيْءَ عَلَى وَفْقِ الشَّرْعِ عِلَّةً لِلرُّكُوعِ
الْإِبْتِشَاطِ ابْتِشَاطَ الْكَلْبِ فَاتَهُ مَنَافٍ لَوْضَعِ الشَّرْعِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي كَرَاهَةِ
هَذِهِ الصِّفَةِ وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْحُكْمَ مَقْرُونًا بِعِلَّتِهِ فَإِنَّ النِّسْبَةَ
بِالْأَشْيَاءِ الْخَيْشِيَّةِ مَا يَنْبَغِي سَبَبُ تَرْكِهِ فِي الصَّلَاةِ وَمِثْلُ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم لما قصد الشفير عن الرجوع في الهيئة قال مثل الراجع في هيبته
كالكلب يعود في قيئه ٥

باب وجوب الطمأنينة

في الركوع والسجود **الحديث الأول** عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلّى ثم جالس
على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فإنك لم تصل فرجع فصلى كما صلى
ثم جالس على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فإنك لم تصل ثلثا فقال
والذي بعثك بالحق ما أحسن غيري فعلمني فقال إذا تمت إلى الصلاة فكبر ثم
أقرأ ما ينشئ معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعبدك
فإنما أنت ساجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جاثيا أو فعلا ذلك في
صلاة نكحها **الكلام عليه من وجوه الأول** فيه الفرق في

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن النبي صلى الله عليه وسلم عاملا بالعرف فيها
أتمه به كما قال معوية بن الحكم السلمي فما كهرني ووصف رفق النبي صلى الله عليه وسلم
به وذكر لك قال في الأعرابي كما نذر مؤه ولم يعنفه وفيه حسن خلق النبي صلى الله
عليه وسلم وفيه رد السلام من رآه إذا كثره المسلم **الثاني** تكرّر
من الغفاه الأشد كالعلي وجوب ما ذكر في هذا الحديث وعدم وجوب ما لم يذكر
فيه فاما وجوب ما ذكر فيه فليعلق الأمر به واما عدم وجوب غيره فليس ذلك
المجرد كون الأصل عدم الوجوب بل لا يمر بأيد علي ذلك وهو أن الموضع موضع
تعليم وبيان الجاهل وتغريب الواجبات الصلاة وذلك يقتضي إحصاء الواجبات

على ما ذكره في بعض النسخ

فيما ذكره وتقرئ مرتبة الحضر انه عليه الصلاة والسلام ذكر ما تعلقت به المسألة من
 هذا المصلي وما لم يتعلق به أسأله من واجبات الصلاة وهذا يدل على انه لم يقتصر المقصود
 على ما وقع فيه المسألة فقط فاذا انقضى هذا فكل موضع اختلف الفقهاء فيه وجوبه
 وكان مذكوراً في هذا الحديث فلما ان تمسك به في وجوبه وكل موضع اختلفوا في
 وجوبه ولم يكن مذكوراً في هذا الحديث فلما ان تمسك في عدم وجوبه بكونه غير
 مذكور في هذا الحديث على ما تقدم من كونه موضع تعليم وظهنت قرينة مع ذلك
 على قصد ذكر الواجبات وكل موضع اختلف في تحريمه فذلك ان تشدد بهذا الحديث
 على عدم تحريمه لانه لو حرم لوجب التلبس بالصدر فان النبي عن النبي امر بأحد
 اضداده ولو كان التلبس بالصدر واجباً لذكر على ما فرزناه نصاً من لوازم
 النبي عن النبي الامر بالصدر ومن لوازم الامر بالصدر ذكره في الحديث على ما فرزناه
 فاذا انشئ في كونه اعني الامر بالتلبس بالصدر انشئ ملزومه وهو الامر بالصدر واذا انشئ
 الامر بالصدر انشئ ملزومه وهو النبي عن ذلك النبي فهذه المثلث طرق يكره الاستدلال
 بها على كثير من المسائل المتعلقة بالصلاة الا ان على طالب التحقيق في هذا ان
 وظايف احداها ان يجمع طرق هذا الحديث ويخصى الامور المذكورة فيه
 وبأخذ بالزائد فالزائد فان اخذ بالزائد واجب **وثانيها** اذا اقام دليلاً
 على احداً الامر بما على عدم الوجوب او الوجوب فالواجب العمل به ما لم يعارضه
 ما هو اقوى منه هذا في باب النبي تحب التحرز فيه اكثر فليست عند التعارض
 اقوى له ليلين يعمل به وعندنا انه اذا استدل على عدم وجوب شيء بعدم ذكره
 في الحديث وجاءت صيغة الامر به في حديث آخر فالمقدم صيغة الامر وان كان

يَكُنْ أَنَّ ثَبَاتَ الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ وَتَحْمِلُ صِغَةُ الْأَمْرِ عَلَى النَّدْبِ
 لَكِنْ عِنْدَنَا أَنَّ ذَلِكَ أَقْوَى لِمَا نَعْدَمُ الْوُجُوبَ مُتَوَقِّفًا عَلَى مَقْدَمَةٍ أُخْرَى وَهَذَانِ
 عَدَمُ الذِّكْرِ فِي الرِّوَايَةِ بِذَلِكَ عَلَى عَدَمِ الذِّكْرِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَهَذِهِ غَيْرُ الْمَقْدَمِ
 الَّتِي قَدَّرْنَا هَاوَهُوَ أَنَّ عَدَمَ الذِّكْرِ بِذَلِكَ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ لِمَا نَزَادَتْ أَنَّ
 عَدَمَ الذِّكْرِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنَ الرِّسْوَلِ بِذَلِكَ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ فَاتَّهَمَ مَوْضِعُ
 بَيَانِ وَعَدَمِ الذِّكْرِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ غَيْرُ عَدَمِ الذِّكْرِ فِي الرِّوَايَةِ وَعَدَمُ الذِّكْرِ
 فِي الرِّوَايَةِ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الذِّكْرِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِطَرِيقٍ أَنْ يُقَالَ لَوْ كَانَ
 لَذِكْرُ أَوْ بَانَ لِأَصْلِ عَدَمِهِ وَهَذِهِ الْمَقْدَمَةُ أضعفُ مِنْ دَلَالَةِ الْأَمْرِ عَلَى
 الْوُجُوبِ وَإِذَا ضَافَ الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ أَمْرٌ بِالْإِبْطَالِ لَزِيَادَةُ فِعْلِهِ هَذَا الْبَحْثُ
 كُلُّهُ بَاءً عَلَى أَعْمَالِ صِغَةِ الْأَمْرِ فِي الْوُجُوبِ الَّذِي هُوَ ظَاهِرٌ فِيهَا وَالْمُخَالَفَةُ فِي جِهَتِهَا
 عَنْ حَقِيقَتِهَا بِدَلِيلِ عَدَمِ الذِّكْرِ فَيُحْتَاجُ النَّاطِقُ الْمُحَقِّقُ فِي الرِّوَايَةِ بَيْنَ
 الظَّنِّ الْمُسْتَفَادِ مِنْ عَدَمِ الذِّكْرِ فِي الرِّوَايَةِ وَبَيْنَ الظَّنِّ الْمُسْتَفَادِ مِنْ كَوْنِ
 الصِّغَةِ لِلْوُجُوبِ وَالثَّانِي عِنْدَنَا رَحِمَهُ **وَالثَّالِثُ** أَنَّ تَمَثُّلَ طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ
 وَلَا يَسْتَعْمَلُ فِي مَكَانٍ مَا يَتْرَكُهُ فِي آخَرٍ فَيَسْتَعْلَبُ نَظَرُهُ وَيَسْتَعْمَلُ الْفَوَائِزِ الْمُعْتَبَرَةَ
 فِي ذَلِكَ لِكَيْ لَا يُوَاجِدَ أَنَّ تَدْيِيقَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ فِي النَّظَرِ فِي كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ
 الْمُنَاطِرِ **الْوَحْدَةُ الثَّالِثَةُ** مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ قَدْ قَدَّمَ
 أَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِحَيْثُ يُرَادُ فِي الْوُجُوبِ بِعَدَمِ الذِّكْرِ فِي الْحَدِيثِ وَدَفَعُوا هَذَا فِي
 مَسَائِلٍ مِنْهَا **أَنَّ** الْإِقَامَةَ غَيْرَ وَاجِبَةٍ خِلَافَ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِهَا حَيْثُ أَهْلُهَا
 لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ وَهَذَا عَلَى مَا قَدَّرْنَا هُوَ يُحْتَاجُ إِلَى عَدَمِ رَحْمَانِ الدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى

الموازنة

دَعَاءٌ

هو ان يشهد القائلون

وَجُوبُهَا عِنْدَ الْخَصْمِ وَعَلَىٰ أَنفَاءِ مَذْكُورَةٍ فِي جَمِيعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ
طُرُقِهِ الْأَمْرُ بِالْإِقَامَةِ فَإِنْ صَحَّ فَقَدْ عُدَّ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ اللَّذَيْنِ قَدَرْنَا هَاهُنَا وَمِنْهَا
الْمُسْتَدْلَالُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الْمُسْتَفْتَى حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ وَقَدْ يُفْعَلُ عَنْ بَعْضِ
الْمُتَأَخِّرِينَ مِمَّنْ لَمْ تَرْتَضِ قَدَمُهُ فِي الْبَقِيَّةِ مِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَى عَمْرِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ
يَقُولُ بِوَجُوبِهِ وَهَذَا غَلَطٌ قَطْعًا فَإِنْ لَمْ يَنْقُلْهُ عَنْهُ فَالْوَقْعُ مِنْهُ وَإِنْ نَقَلَهُ
عَنْهُ كَالْفَاجِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَنْ هُوَ فِي مَرْتَبَتِهِ مِنَ الْفَضْلَاءِ فَالْوَقْعُ مِنْهُمْ
لَا مَنَعَهُ وَمِنْهَا **الْمُسْتَدْلَالُ** بِبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ بِوَجُوبِ عَدَمِ وَجُوبِ الشَّهَادَةِ
بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ عَدَمِ الذِّكْرِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ هَذَا الْمُشْتَدُّ كَانَ لِلْحَقِيقَةِ أَنْ يَسْتَدْلُوا
بِوَجُوبِ عَدَمِ وَجُوبِ السَّلَامِ بِعَيْنِهِ مَعَ أَنَّ الْمَاةَ وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّ الدَّلِيلَ
الْمُعَارِضَ لَوَجُوبِ السَّلَامِ أَقْوَى مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ فَلِذَلِكَ تَرَكْنَاهُ خِلَافَ
الشَّهَادَةِ هَذَا فِيهِ أَمْرَانِ **أَحَدُهُمَا** أَنَّ دَلِيلَ الْإِجَابِ الشَّهَادَةُ هَذَا الْأَمْرُ
وَهُوَ رَاجِحٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَبِالْجَمْلَةِ فَلَهُ أَنْ يَنْظُرَ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّجَحَيْنِ
وَيُتَّهَدَ عِزَّةً وَيُغْنِي النَّظَرُ نَمَّا يَقُولُ **الثَّانِي** أَنَّ دَلِيلَ الْمَلْفُوظِ عَلَى
السُّنَنِ لَا يَنْتَفِي مَعَارِضَةً الْمَانِعِ الرَّاجِحِ فَإِنَّ الدَّلِيلَ الْأَمْرَ يُرْجَعُ إِلَى الْمَلْفُوظِ وَإِلَى
أَمْرٍ لَوْ جَرَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهِ لَسَبَّحَ الْحُكْمُ وَذَلِكَ لَا يَنْفِي دُجُودًا مُعَارِضَةً نَعَمْ لَوْ اسْتَدَّ
بَلَقًا يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ عَلَى السُّوَاءِ لَكُنْتَ لِدَلَالَةِ مُسْتَفْتِيَةٍ وَقَدْ يُطْلَقُ الدَّلِيلُ عَلَى
الدَّلِيلِ النَّاسِ الَّذِي يَجِبُ الْعَلْمُ بِهِ وَذَلِكَ يُفْتَضِي عَدَمَ وَجُوبِ الْمُعَارِضِ الرَّاجِحِ
وَالْأَوَّلُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي دَلَالَةِ الْقَائِدِ الْكِتَابِ وَالْمُسْنَدِ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ وَمِنْ أَدْعَى
الْمُعَارِضِ الرَّاجِحِ فَعَلَيْهِ الْبَيَانُ **الْوَحْدَةُ الرَّابِعَةُ** مِنَ الْكَلَامِ عَلَى

الْمَلِكِ

الحديث استدل بقوله فكبر على وجوب التكبير بعينه وأبو حنيفة يخالف فيه
ويقول إذا أتى ما يقتضي التعظيم كقوله الله أجل وأعظم كفي وهذا نظر
منه إلى المعنى وإن المقصود التعظيم فيحصل بكل ما دل عليه زعمه اتبع
اللفظ وظاهره تعيين التكبير ويتبادر ذلك بأن العبادات محل التعبدات
ويكثر ذلك فيها فالأجساد فيها التبع والتبعية فالحضور قد يكون مطلوباً
اعني خصوص التعظيم بلفظ الله أكبر وهذا لأن رتبته هذه الأركان مختلفة
كما نزل عليه الأحاديث فقد لا ينادي برتبته ما يقصد من أخرى ولا يعارض
هذا أن يكون أصل المعنى فهو ما قد يكون التعبد واقعاً في التفصيل كما إذا
نعلم أن المقصود من الركوع التعظيم بالخضوع ولو أقام مقامه خضوعاً
آخر لم يكن فيه ويتبادر هذا باستدلال العمل من الأمة على الدخول في الصلاة
بهذه اللفظة اعني الله أكبر وأيضاً فقد استشهد بين أهل الأصول أن كل
عمله مستنبطه تعود على النص بالابطال أو التخصيص فهي باطلة ويخرج
على هذا حكم هذه المسألة فانه إذا استنبط من النص أن المقصود مطلق
التعظيم بطل خصوص التكبير وهذه القاعدة الأصولية قد ذكرها بعضهم
نظراً وتفصيلاً وعلى تقدير تقريرها مطلقاً يخرج ما ذكرناه **الوجه**
الخامس قوله ثم أفرا ما نبشركم من القرآن بترك علي وجوب
الغزاة في الصلاة ويستدل به من يرى أن الفاتحة غير متعينة ووجهه
ظاهر فانه إذا نبشركم غير الفاتحة فقرأه يكون مثلاً فيخرج عن العهدة
والذين عنبوا الفاتحة للوجوب وهم الفقهاء الأربعة إلا أن أبو حنيفة منهم

جعلها واجبة وليست بفرض على اقله في الفرق بين الواجب والفرض اختلف من
نظر مذهبه في الجواب عن الحديث وذكر فيه طرق **الطريق الاول**
ان يكون الدليل الدال على تعيين الفائدة لقوله عليه السلام لا صلاة الا بقراءة
بفائدة الكتاب مثلاً معتر للمحمل الذي في قوله ثم اقرأ ما نيسر معك وهذا ان اريد
بالمحمل ما يريد الاصوليون به فليس كذلك فان المحمل لا يتضح المراد منه وقوله
ثم اقرأ ما نيسر معك من القرآن متضح ان المراد يقع امثاله بفعل كل ما نيسر حتى
لو لم يرد قوله عليه السلام لا صلاة الا بفائدة الكتاب لاكتفاء في امثال
بكل ما نيسر وان اريد بكونه مجزاة لا يعين فرداً من الافراد فهذا لا يمنع من
المكتفاء بكل فرد يطلع عليه ذلك الاسم كما في شارة المطلقات **الطريق**
الثاني ان يجعل قوله اقرأ ما نيسر معك مطلقاً بقيد او عاماً يخص
بقوله لا صلاة الا بفائدة الكتاب وهذا يرد عليه ان يقال لا ثم انه مطلق
من كل وجه بل هو مقيد بقيد اليسر الذي يقتضي التيسر في قراءة كل فرد من
افراد المشتريات وهذا القيد المخصوص يعادل التعيين وانما نظير المطلق الذي
لا ينافي التعيين ان يقول اقرأنا ثم يقول اقرأ فائدة الكتاب فانه يحمل المطلق
على المقيد جنيده والمثال الذي يوضح ذلك انه لو قال لعلامة اشترى لي حملاً ولا
تشر الا لخم الزمان لم يعارض ولو قال اشترى لي اشي لم يشتت ولا تشر الا
لخم الزمان في وقت واحد لم يعارض الا ان يكون اراد بهذه العبارة ما يرد بصيغة
المستثنى واما دعوى التخصيص فابعد لان سياق الكلام يقتضي تفسير الامر
عليه وانما يقرب هذا اذا جعلت ما بمعنى الذي ولريد بها شي معين وهو الفائدة

الطريق الثالث

لكنه لم يفظ المسلمون لها فهي الميسرة
ان يحمل قوله ما ييسر على ما زاد على فاتحة الكتاب ويذكر على ذلك وجهين احدهما
الجمع بينهما وبين ولا يلا يحاب الفاتحة والثاني ما ذكر في تعبير وايات اي
داود ثم اقربا من القرآن وما شاء الله ان تقرأ وهذه الرواية اذا صححت فربك
الاشكال بالكلية لما قرناها من انه يؤخذ بالزيادة اذا جمعت طرق الحديث

الوجه السادس

قوله عليه السلام ثم اركع حتى تطمئن الركعة
يذكر على وجوب الركوع واستندوا به على وجوب الطمأنينة وهو كذا قال عليها
ولا يتحملها ما تكلم الناس فيه من ان الغاية هل يدخل في المعيا اولا او ما
قبل من الفرق بين ان تكون من جنس المعيا اولا فان الغاية هاهنا وفي الطمأنينة

وصف للركوع ووصف الشيء معه لتفسير قوله اركع حتى لو فرضنا انه ركع ولم
يطمئن بل رفع عقيب مشي الركوع لم يصدق عليه انه جعل مطلق الركوع معيا
للمطمانينة من حيث ان الاعرابي صلى غير مطمئن ثلاث مرات والعبادة بدون
شرطها فاسدة حرام فلو كانت الطمأنينة واجبة لكان فعل الاعرابي فاسدا
ولو كان كذلك لم يقرب النبي صلى الله عليه وسلم عليه في حال فعله واذا انقضى
بهذا التقدير عدم الوجوب حمل الامر في الطمأنينة على الندب ويحمل قوله
عليه السلام فانك لم تصل على تقدير لم تصل صلاة كاملة ويمكن ان يقال ان
فعل الاعرابي بحزبه كما يوصف بالحرمة عليه لان شرطه عليه بالحكم فلا يكون التقدير

تقدير على محرم كما هو التقدير ليس بل على الجواز مطلقا بل لا بد من انقضاء
الموانع وزاينة قبول المتعلم لما يلقى اليه بعد تكملة فعله واستجماع نفسه توجه

في قوله عليه السلام ثم اركع حتى تطمئن الركعة
فان قوله ثم اركع حتى تطمئن الركعة
فان قوله ثم اركع حتى تطمئن الركعة
فان قوله ثم اركع حتى تطمئن الركعة

لتفسير بقوله
راكع وهو
الحق
وجاء بعض التفسيرين
فاخرجوا قل ما
تدبره الحديث
يدل على عدم وجوب
الطمأنينة

الا انه لا يمكن ذلك
في الجواب
فاسد السور
كان السور من ما ديدا
على صحة
السور من

وليس شؤنا إلى مصلحة ما بغية من وجوب المبادأة مع عدم الغوارب ما بقاء
 على طاهر الحال أبو خي خاض **الوجه السابع** قوله عليه
 السلام ثم ارفع حتى تغسل يديك على وجوب الرفع خلافا لمن نهاه وبذل
 على وجوب الاعتدال في الرفع وهو مذهب الشافعي في الموضعين والمالكية
 خلاف فيها وقد قيل في توجيه عدم الوجوب ان المقصود من الرفع الفضل
 وهو يحصل بدون الاعتدال وهذا ضعيف لا ثابت لم ان الفضل مقصود ولا
 ثلم انه كل المقصود وصيغة الامر ذلك على ان الاعتدال مقصود مع الفضل
 فلا يجوز تركها وقرب من هذا في الضعيف شديد ان بعض من قال بعدم وجوب
 الطمأينة بقوله تعالى اركعوا واسجدوا فلم يأمرنا بما زاد على ما يسمي ركوعا
 وسجودا وهذا اراه جدا فان الامر بالركوع والسجود كاذكرك وليس الكلام
 فيه واما الكلام في خروجه عن عمدة الامر الاخر وهذا الامر بالطمأينة
 فانه يجب امثاله كايضا امثال الاول **الوجه الثامن** قول
 ثم السجدة حتى تطمئن ساجدا والكلام فيه كالقوله في الركوع وكذلك في قوله
 ثم ارفع حتى تطمئن جاك **الوجه التاسع** قوله عليه السلام
 ثم افعل ذلك في صلاتك كلها يعني وجوب الغزاة في جميع الركعات واذابت
 ان الذي امر به الاعرابي هو قراءة الفاتحة دل على وجوب قرائنها في كل الركعات
 وهو مذهب الشافعي رحمه الله وفي مذهب مالك رحمه الله عليه ثلاثة اقوال
 احدها الوجوب في كل ركعة والثاني الوجوب في الاكثر والمالكية الوجوب في
 ركعة واحدة والله اعلم ٥

الخروج عن الركعة
 الخرج عن الركعة
 الخرج عن الركعة

فيما يتنبه
 منه

باب القراءة في الصلاة

الحديث الأول عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب

عبادة بن الصامت بن قيس بن اصرم انصاري شامي عتيبي يروي يكي ابا الوليد

توفي بالشام وقبره معروف به على ما ذكره نجا توفي سنة اربع وثلاثين

بالدقة وقيل بعيت المقدس والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة

ودرجة الاستدلال منه ظاهرة اما ان بعض علماء الأصول يعتقدون في مثل هذا اللفظ

الاجمال من حيث انه يدل على نفي الحقيقة وفي غير منفية فيحتاج الى الاضمار

ولا سبيل الى اضمار كل محمل لوجهين احدهما ان الاضمار انا احتج اليه

للضرورة والضرورة تدفع فلا حاجة الى اضمار اكثر منه **وثانيهما**

ان اضمار الكل قد يتناقض فان اضمار الكل يقتضي انك اصل الصحة ونفي الصحة

بعارضه واذا تعين اضمار فرد فليس البعض اولى من البعض فيعين الاجمال

وجواب هذا انما لا نفهم ان الحقيقة غير منفية وانما تكون غير منفية

لوحمل لفظ الصلاة على غير عرف الشرع وكذلك لفظ الصيام وغيره اما

اما اذا حمل على عرف الشرع فيكون منفيًا حقيقة ولا يحتاج الى الاضمار المؤدي

الى الاجمال ولكن الفاظ الشرع محمولة على عرفه لانه الغالب ولانه يحتاج

اليه فيه فانه بعينه لبيان الشرعيات لا لبيان موضوعات اللغة وقوله

لا صلاة الا بفاتحة الكتاب قد يشترك من يرى وجوب قراءة الفاتحة في

كل ركعة بناء على ان كل ركعة تسمى صلاة وقد يشترك من يرى وجوبها في ركعة

باضمار فرد

وَأَمَّا بِنَاءُ عَلَى أَنَّهُ يُقْتَضَى حُصُولُ اسْمِ الصَّلَاةِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فَإِذَا جُمِلَ اسْمُ
قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَجَبَّ أَنْ يَحْصَلَ الصَّلَاةُ وَالْمَيْمِيُّ يَحْصُلُ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ مِنْ وَاحِدَةٍ
فَوْجِبَ الْعَوْلُ بِحُصُولِ اسْمِ الصَّلَاةِ وَبَدَلَ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا يَدْعِيهِ الْأَهْلَاءُ
اسْمُ الْكُلِّ عَلَى الْجُزْءِ مَجَازٌ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُسْنُ صَلَوَاتٍ كَسْبَرَنَ اللَّهُ
عَلَى الْعِبَادِ فَإِنَّهُ يُقْتَضَى أَنَّ اسْمَ الصَّلَاةِ حَقِيقَةٌ لِمَجْمُوعِ الْأَفْعَالِ لَا لِكُلِّ رَكْعَةٍ
لأنه لو كانت حَقِيقَةً فِي كُلِّ رَكْعَةٍ لَكَانَ الْمَكْتُوبُ عَلَى الْعِبَادِ سَبْعُ عَشْرَةَ صَلَاةً

وَجَوَابُ هَذَا أَنَّ غَايَةَ مَا فِيهِ دَلَالَةٌ مَفْهُومٌ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ
فِي رَكْعَةٍ فَإِذَا دَلَّ دَلِيلٌ خَارِجٌ مِنْطَرِقٌ عَلَى وَجُوبِهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ كَانَ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ وَقَدْ
يُسْتَدْرَكُ بِالْجَدِثِ مَنْ يَرَى وَجُوبَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ عَلَى الْمَأْمُومِ لِأَنَّ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ
صَلَاةٌ تَقْتَضِي عِدَّةً مُتَّفَقَةً قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ فَإِنْ جُزِدَ دَلِيلٌ يَقْتَضِي تَقْصِيرَ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ
فِي هَذَا الْعُمُومِ قُدِّمَ عَلَى هَذَا وَالْأَوَّلُ الْعَمَلُ بِهِ **الْحَدِيثُ الثَّانِي**

عَنْ أَبِي ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ
الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيَقْصِرُ
فِي الثَّانِيَةِ يُسَمِعُ الْآيَةَ أَحْيَانًا وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ
يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيَقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ
وَيَقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِأَمْرِ الْكِتَابِ نِ الْوَلَيَّاتِ
تَنْبِيْهُ أَوَّلِيَّ وَكَذَلِكَ الْآخَرَيَانِ وَأَمَّا مَا يُشْتَبَعُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ مِنَ الْأَوَّلَةِ وَالثَّانِيَةِ
بِالْأُولَيَيْنِ فَمَرْجُوعٌ فِي اللَّغَةِ وَيُعَلَّقُ بِالْجَدِثِ أَمْرٌ **أَحَدُهَا** يَدُلُّ عَلَى قِرَاءَةِ
السُّورَةِ مَعَ الْفَاتِحَةِ فِي الْجُمْلَةِ وَهُوَ مُشْتَقٌّ عَلَيْهِمُ وَالْعَمَلُ مُتَّصِلٌ بِهِ مِنَ الْأَمَّةِ وَأَمَّا

مما احتلوا في وجوب ذلك او عدم وجوبه وليس في مجرد الفعل كما قلناه مد
يد على الوجوب لما ان بين انه وقع بياناً للمحمل واجب ولم يزد دليل راجح
على استغاط الوجوب وقد ادعي في كثير من الاموال التي قصداً ثبات وجوبها
انها بيان للمحمل وقد تقدم لنا في هذا بحث وهذا الموضوع مما يحتاج من سلك
نلك الطريقة الى اخراجه عن كونه بياناً والى ان يفرق بينه وبين ما ادعي
فيه كونه بياناً من الاموال فانه ليس معه في تلك المواضع الا مجرد الفعل
وهو موجود هاهنا **الثاني** اختلف العلماء في استحباب قراءة السورة
في الركعتين الاخريين للسابع قولان وقد يثبتك بهذا الحديث على
اختصاص القراءة بالاوليين فانه ظاهر الحديث حيث يفرق بين الاوليين والاخرين
بما ذكره من قراءة السورة وعدم قرائنها وقد يحمل غير ذلك لاحتمال اللفظ
لان يكون اراد تخصيص الاولين بالقراءة الموصوفة بهذه الصفة اعني التطويل
في الاولى والتقصير في الثانية **الثالث** يدل على ان الجهر بالشيء اليسير
من الايات في الصلاة السرية جائز مغفراً لا يوجب سهواً يقضي السجود
الرابع يدل على استحباب تطويل الركعة الاولى بالنسبة الى الثانية فيما
ذكر فيه واما تطويل القراءة في الاولى بالنسبة الى القراءة في الثانية ففيه نظريتان
وسؤال على من اراد ذلك لان اللفظ امارك على تطويل الركعة وهو متردد
بين تطويلها بمحض القراءة او بمجموع منه القراءة فمن لم يتر ان يكون مع القراءة
غيرها وحكم باستحباب تطويل الاولى مستنداً بهذا الحديث لم يتم له الا بدليل
من خارج على انه لم يكن مع القراءة غيرها **الخامس** فيه دليل على

اختلفوا في وجوب ذلك او عدم وجوبه وليس في مجرد الفعل كما قلناه مد
يد على الوجوب لما ان بين انه وقع بياناً للمحمل واجب ولم يزد دليل راجح
على استغاط الوجوب وقد ادعي في كثير من الاموال التي قصداً ثبات وجوبها
انها بيان للمحمل وقد تقدم لنا في هذا بحث وهذا الموضوع مما يحتاج من سلك
نلك الطريقة الى اخراجه عن كونه بياناً والى ان يفرق بينه وبين ما ادعي
فيه كونه بياناً من الاموال فانه ليس معه في تلك المواضع الا مجرد الفعل
وهو موجود هاهنا **الثاني** اختلف العلماء في استحباب قراءة السورة
في الركعتين الاخريين للسابع قولان وقد يثبتك بهذا الحديث على
اختصاص القراءة بالاوليين فانه ظاهر الحديث حيث يفرق بين الاوليين والاخرين
بما ذكره من قراءة السورة وعدم قرائنها وقد يحمل غير ذلك لاحتمال اللفظ
لان يكون اراد تخصيص الاولين بالقراءة الموصوفة بهذه الصفة اعني التطويل
في الاولى والتقصير في الثانية **الثالث** يدل على ان الجهر بالشيء اليسير
من الايات في الصلاة السرية جائز مغفراً لا يوجب سهواً يقضي السجود
الرابع يدل على استحباب تطويل الركعة الاولى بالنسبة الى الثانية فيما
ذكر فيه واما تطويل القراءة في الاولى بالنسبة الى القراءة في الثانية ففيه نظريتان
وسؤال على من اراد ذلك لان اللفظ امارك على تطويل الركعة وهو متردد
بين تطويلها بمحض القراءة او بمجموع منه القراءة فمن لم يتر ان يكون مع القراءة
غيرها وحكم باستحباب تطويل الاولى مستنداً بهذا الحديث لم يتم له الا بدليل
من خارج على انه لم يكن مع القراءة غيرها **الخامس** فيه دليل على

جواز الاكتفاء بظاهرها الجال في الاخبار دون التوقف على اليقين لا الطريق
 الى العلم بقراءة السورة في الشريعة لا يكون شماع كلها وانما يفعل اليقين
 ذلك لو كان وكأنه اخذ من شماع بعضها مع قيام القرينة على قراءتها
 فان قلت قد يكون اخذ ذلك باخبار الرسول صلى الله عليه وسلم قلت
 لفظه ان ظاهرة في الدوام والاكثارية ومن ادعى ان الرسول صلى الله عليه
 وسلم كان يخبرهم بحقيقة الصلاة دائما والاكثارية بقراءة سورتين فقد انعد
الحديث الثالث عن جابر بن مطعم رضي الله عنه قال سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور **الحديث الرابع** عن البراء
 ابن عازب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر ف صلى العشاء
 المأخرة فقرأ في آخر الركعتين بالبين واليهذين فما سمعت احدا احسن صوتا
 او قراءة منه **عن** جابر بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف قرشي ثقبلي
 يكنى ابا محمد ويقال ابو عدي كان من حكماء قرش وساداتهم وكان يؤخذ عنه النسب
 اسلم فيما قيل يوم الفتح وقيل عام حيدر ومات بالمدينة سنة سبع وخمسين وقيل
 سنة تسع وخمسين وحديثه وحديث البراء الذي بعده يتعلقان بكيفية القراءة
 في الصلاة وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك افعال مختلفة في الطول
 الطول والقصر وصنف فيها بعض الحفاظ كنا بامعزدا والذي اخذ الشافعية
 التطويل في قراءة الصبح والظهر والنقص في المغرب والنوسط في العصر
 والعشاء وغيرهم يوافقون في الصبح والمغرب ويخالفون في المظهر والعصر والعشاء
 واشهر العمل من الناس على التطويل في الصبح والنقص في المغرب وما ورد

هو ابو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن الحسن بن محمد

الناس

سفي

علي خلاف ذلك من الأحاديث فان ظهرت له علة في مخالفة فقد يحمل علي
 تلك العلة كما في حديث البراء بن عازب المذكور فانه ذكراته في السفر من خيار
 أو شاطئ الفضل لصلاة العشاء الآخرة يحمل ذلك علي ان السفر مناسبت للتخفيف
 لا لشغال المشايخ وتبعه والصحيح عندنا ان ما صح في ذلك عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ما لم يكثر مواعظته عليه فهو جائز من غير كراهة كحديث جابر بن
 مطعم في قراءة الطور في المغرب وكحديث قراءة الاعراب فيها وما صح من المواظبة
 عليه فهو في درجة الرحمان في الاستحباب لان غيره مما قرأه النبي صلى الله
 عليه وسلم غير مكره وقد تقدم الفرق بين كون الشيء مستحبا وبين كون
 تركه مكرها وحديث جابر بن مطعم المتقدم مما سمعه من النبي صلى الله عليه
 وسلم قبل اسلامه لما قدم في فداء الأسارى وهذا النوع في الأحاديث قليل
 اعني الحمل قبل الاسلام والاداء بعنه **الحديث الخامس**
 عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جلا علي سريته
 فكان يقرأ لاصحابه في صلاتهم فيختم بقوله هو الله احد فلما رجع اذكر اذ ذلك لم يزل
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال سلوه لاني شي يصنع ذلك فسألوه فقال لا تنزل
 صفته الرحمن عز وجل فانا احب ان يقال هو الله صلى الله عليه وسلم
 اخبروه ان الله تعالى يحب من قال هو الله احد فليختم بقوله هو الله احد
 علي انه كان يقرأ بعذرها والظاهر انه كان يقرأ هو الله احد مع غيرها
 في ركعة واحدة ويختمها في تلك الركعة وان كان اللفظ يحتمل ان يكون يختم
 بها في آخر ركعة يقرأ فيها السورة وعلى الاول يكون ذلك دليلا على جواز الجمع

بين السورتين في ركعة واحدة إلا أن يزيد الفاجعة معها وقولها الهاضمة
 الرحمن يحمل أن يرد به أن فيها ذكر صفة الرحمن كما إذا ذكر وصف غير عن ذلك
 الذكر بانه الوصف وإن لم تكن ذلك الذكر نفس الوصف ويحمل أن يرد به غير
 ذلك إلا أنه لا يخفى ذلك بقل هو الله أحد ولعلها خصت بذلك لاختصاصها
 بصفات الرب تعالى دون غيرها وقول عليه السلام أخبروه أن الله
 تعالى يحب من يحمله أن يزيد لمحبته قراءة هذه السورة وعمل أن يكون لما شهد به
 كلامه من محبته لذكر صفات الرب عز وجل وصحة اعتقاده وأما حديث جابر
 وهو الحديث السادس عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال لمعاذ فلو أصليت بسم ربك الأعلى والشمس
 وضحاها والليل إذا يغشي فانه يعلى وراك الكبير والضعيف وذو الحاجة
 فلم ينبغى فيه في هذه الرواية في صلاة قيل له ذلك وقد عرفت أن صلاة
 العشاء الآخرة طوك فيها معاذ بقومته فدل ذلك على استحباب قراءة هذا
 القدر في العشاء الآخرة ومن الحسن أيضا قراءة هذه السور بعينها فيها
 وكذلك كل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذه العزارة المختلفة فينبغي
 أن يفعل ولقد أحسن من قال من العلماء العمل بالحديث ولو مرة تكن من أهله
 باب ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم
 الحديث الأول عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتحون الصلاة بالحمد لله
 العالمين وفي رواية صليت مع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يقول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَلَمْ يَلَمْ صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بَكْرٍ
 وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
 الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا آخِرِهَا نَ اَمَّا قَوْلُهُ كَانَُوا يَسْتَفْتِحُونَ الصَّلَاةَ
 بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي مِثْلِهِ وَنَادِيْلُ مِنْ نَادِيْلُ ذَلِكَ بَأَنَّهُ
 كَانَ يَنْدِي بِالْفَاتِحَةِ قَبْلَ السُّورَةِ وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ فَيُسْتَدْرِكُ مِنْ تَرِي
 عَدَمِ الْجَهْرِ بِالسَّمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ وَالْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ أَحَدُهَا
 تَرْكُهَا شَرْاحًا وَجَهْرًا وَهُوَ مَذْهَبُ مَلِكٍ الشَّافِعِيِّ قَرَأَهَا شَرْاحًا وَجَهْرًا وَهُوَ
 مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدٌ وَالثَّالِثُ الْجَهْرُ بِهَا فِي الْجَهْرِ وَهُوَ مَذْهَبُ
 الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ وَالْمُسْتَقَرُّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ عَدَمُ الْجَهْرِ وَأَمَّا
 التَّرْكُ أَصْلًا فَجَمِلٌ وَقَدْ جَمَعَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْخَفَاءِ بِأَنَّ الْجَهْرَ وَهُوَ أَحَدُ الْبُيُوتِ
 الَّتِي يَجْمَعُهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ وَكَثِيرٌ مِنْهَا أَوْ لَا كَثَرٌ جَمِلٌ وَبَعْضُهَا جَيِّدٌ لَا يَسْتَأْذِنُ
 إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُصَرَّحٍ فِيهِ بِالْعِزَّةِ فِي الْغُرُفِ أَوْ فِي الصَّلَاةِ وَبَعْضُهَا فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى
 الْعِزَّةِ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ الدَّلَالَةِ عَلَى خُصُوصِ السَّمَلَةِ وَمِنْ صَحِيحِهَا
 حَدِيثُ يَعْنِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمَّرِ قَالَ كُنْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَرَأَ
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ثُمَّ قَرَأَ أَمَّ الْقُرْآنَ حَتَّى بَلَغَ وَلَا الصَّالِحِينَ ثُمَّ قَالَ آمِينَ وَقَالَ
 النَّاسُ آمِينَ وَيَقُولُ كَلَامًا سَجَدًا اللَّهُ أَكْبَرُ وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ
 وَيَقُولُ إِذَا سَلَّمَ وَاللَّهِ يَغْنِي بِيَدِي لَا يَسْتَهْكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَتَرْتِيبَ مَنْ هَذَا فِي الدَّلَالَةِ وَالصَّحَّةِ صَلَاةُ الْمُعْتَمِرِينَ سَلَامًا وَكَانَ يَجْهَرُ بِسْمِ
 اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَبْلَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَتَعْدَهَا وَيَقُولُ مَا أَلُوَا أَنْ أَقْرَأَ بِطَلَاةِ

مع ظهور ذلك
 بعض الألفاظ
 وهو قوله لا
 يذكر ورسم

بصلاة أبي قال ايما ألوا أن فنزلي صلاة انس وقال انس ما ألوا أن فنزلي
بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحاكم ابو عبيد الله أن رواة هذا
الحديث عن اخبرهم ثقات ولا اثبت شي من ذلك فطرح أصحاب الجهر انهم
يقدمون الاثبات على النفي ويحملون حديث انس على عدم السماع وفي ذلك بعد
مع طول محبة دايد المالك ترك التسمية بالعمل المنقل من اهل المدينة والمشرق
من ذلك كما ذكرناه في الحديث الاول ترك الجهر الا ان يدرك دليل صحيح في
الترك مطلقا باب

الحديث الاول سجود السهو

عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلاتي العشي قال ابن سيرين سماها ابو
هريرة ولكن نسبنا اننا قال صلى بنا ركعتين ثم سلم فقام الى خشبة معروضة
في المسجد فأتها عليها كأنه غصبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه
وخرجت المسرعان من ابواب المسجد فقالوا اقصر الصلاة وفي القوم ابو بكر
وعمر فها بانه ان يكلماه وفي القوم رجل في يديه طول فقال له ذالدين فقال
يارسول الله انشيت أم قصرت الصلاة قال لم انش ولم تقصر فقال كما يقول ذو
اليمن فقالوا نعم فقدم فصل ما نرك ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجود او طوّل ثم
رفع رأسه وكبر فمر بما سألوه ثم سلم فنبئت ان عمران بن حصين قال ثم سلم

سجود الاول
او اقول من
راسه وكبر
الكلام على هذا الحديث يتعلق بمباحث بحث يتعلق باصول الدين وبحث يتعلق
باصول الفقه وبحث يتعلق بالفقه فاما البحث الاول ففي موضعين
أحدهما انه يترك على جواز السهو في الانعكاس على الانبياء صلوات الله عليهم

مذهب عامة العلماء والنظار وهذا الحديث مما يدل عليه وقد صرح صلى الله عليه
 وسلم في حديث ابن مسعود بأنه ينشئ كما ينشئون وقد طابقت من المنوعين فقلت
 لا يجوز السهو عليه وإنما ينشئ عهدا وتعد صورة النسيان ليس وهذا قصد باطل
 لا جواز صلى الله عليه وسلم بأنه ينشئ لأن الأفعال العبدية تبطل الصلاة ولأن
 صورة الفعل النسيان كصورة الفعل العبدية وإنما يتميزان للغير بالاجزاء
 والدين أجزاها والسهو فالأول لا يفر عليه فيما طريقه البلاغ العبدية واختلفوا
 هل من شرط النسيان الاتصال بالحادية وليس من شرط ذلك بل يجوز التفرق
 إلى أن تنقطع مدة التبليغ وهو العزو وهذه الواقعة قد وقع البيان فيها على
 الاتصال وقد قسم القاضي عياض الأفعال إلى ما هو على طريقه البلاغ وإلى
 ما ليس طريقه البلاغ ولا بيان للأحكام من أفعاله البشرية وما يخصه من
 عاداته وأذكار قلبه وأبي ذلك بعض من آخر عن ربيعة وقال في أقوال
 الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وإقرانه كله على البلاغ واستنتج بذلك
 العصمة في الكل بناء على أن المعجزة تدل على العصمة فيما طريقه البلاغ وهذه
 كلها بلاغ فلهذا كلاً ما يتعلق بها العصمة أعني القول والفعل والإقرار ولما
 يصرح في ذلك بالفرق بين عهدا وسهو وأخذ البلاغ في الأفعال من حيث الثاني
 به صلى الله عليه وسلم فإن كان يقول بأن السهو والعهد سوا في الأفعال فهذا
 الحديث يدل عليه **الموضع الثاني** الأقوال وهي تنقسم إلى ما طريقه
 البلاغ والسهو فيه ممتنع ونقل فيه الإجماع كما يمنع التعذر قطعاً وإجماعاً وأما
 طرق السهو في الأقوال الدنيوية وما ليس مسيلة البلاغ من الأخبار التي لا

مُسْتَدَلًّا بِأحكامها ولا أخبار المعاد ولا ما يضاف إلى رحي فقد حكى القاضي عياض
 عن قومه أنهم جاوزوا السهو والغفلة في هذا الباب عليه إذ ليس من باب التبليغ
 الذي يطرأ به إلى الفدح في الشريعة قال — والحق الذي لا مزية فيه ترجع
 قول من لم يجز ذلك على النبي في خبر من الأخبار كماله بحيزوا عليهم في العبد
 وأنه لا يجوز عليهم خلف في خبر لا عن قصد ولا سهو ولا في صحة ولا مرض ولا رضى
 ولا غضب والذي يتعلق بهذا من الحديث قوله صلى الله عليه وسلم لم أشتر ولم
 تقصروني روايته أخرى على ذلك لم يكن — واعتذر عن ذلك بوجوه أحدها
 أن المراد لم يكن العصر والنسيان معاً وكان الأمر كذلك **وثانيهما**
 أن المراد الأخبار عن اعتقاد قلبه وظننه وكأنه مقدراً للنطق به وإن كان محدثاً
 لأنه لو صرح به وبطل لم يكن في ظني ثم تبين أنه كان خلافاً في نفس الأمر لم يقصر
 ذلك أن يكون خلافاً في ظنه فإذا كان لو صرح به كما ذكرناه فكذا كان إذا كان
 مقدراً مراداً وهذا أن الوجهان يختص أحدهما برواية من روي كل ذلك لم يكن وأما
 من روي لم أشتر ولم تقصروني فلا يصح فيه هذا التأويل وأما **الوجه الثالث**
 فهو منتم على مذهب من يرى أن مدلول اللفظ الخبري هو الأمور الزهنية
 فإنه وإن لم يكن كذلك فهو الثابت في نفس الأمر عندها ولا فيصير كالمفوض
 وإنما افترقه عليه السلام لم أشتر حمل على السلم أي أنه كان مقصوداً اليقين على
 ظن الثام ولم يقع سهواً في نفسه وإنما وقع السهو في عدد الركعات وهذا بعيد
ورابعها الفرق بين السهو والنسيان وإن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يسهو ولا ينسى ولذلك بقي من نسيه النسيان لأنه غفلة ولم يفعل عنها

كان
 كالمفوض

وَكَانَ يَشْغَلُهُ عَنْ حَرَكَاتِ الصَّلَاةِ مَا فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا بِهَا لَا غَفْلَةً عَنْهَا
 ذَكَرَ الْفَاضِي عِيَاظَ رَحْمَةِ اللَّهِ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْخِيَصْرِ لِلْعِبَادَةِ عَنْ حَقِيقَةِ السَّهْوِ
 وَالنِّسيَانِ مَعَ بَعْدِ الْغُرُقِ بَيْنَهُمَا فِي اسْتِعْمَالِ اللَّغَةِ وَكَانَ يَقْلُوحُ مِنَ الْمَلْفُوظِ
 عَلَى أَنَّ النِّسيَانِ عَدَمُ الذِّكْرِ لَا مَرُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ وَالسَّهْوُ عَدَمُ الذِّكْرِ
 لَا مَرُ يَتَعَلَّقُ بِهَا وَيَكُونُ النِّسيَانُ الْأَعْرَاضُ عَنْ تَقْدِيرِ مَوَازِينِهَا حَتَّى يَحْصُلَ عَدَمُ الذِّكْرِ
 وَالسَّهْوُ عَدَمُ الذِّكْرِ لَا لِأَجْلِ الْأَعْرَاضِ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْقَدْرُ مَا ذَكَرْنَاهُ بِغَيْرِ
 كَلِّ بَيْنَ السَّهْوِ وَالنِّسيَانِ **وَأَمَّا مَا ذَكَرَ الْفَاضِي عِيَاظَ أَنَّهُ ظَهَرَ**
 لَهُ مَا هُوَ أَقْرَبُ وَجْهًا وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا انْكَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَسِيْتُ
 الْمَضَافَةَ إِلَيْهِ وَهُوَ الَّذِي تَمَيَّزَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ بَيِّنًا لِأَحَدِكُمْ أَنَّ يَقُولُ نَسِيْتُكَذَا
 وَلَكِنَّهُ نَسِيَ وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي لَيْسَى عَلَى النَّبِيِّ وَلَكِنْ أَنَسِيَّ وَقَدْ شَكَاهُ الرَّادِيُّ عَلَى
 رَأْيِ بَعْضِهِمْ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرِي هَلْ قَالَ أَنَسِيَّ أَوْ أَنَسِيَّ وَإِنْ أَوْ هَذَا لِلشُّكِّ
 وَقِيلَ بَلْ لِلتَّقْيِيمِ وَإِنْ هَذَا يَكُونُ مِنْهُ مَرَّةٌ مِنْ قَبْلِ شُغْلِهِ وَسَهْوِهِ وَمَرَّةٌ يَغْلِبُ
 عَلَى ذَلِكَ وَيُجِبُّ عَلَيْهِ لَيْسَ فَلَمَّا سَأَلَهُ السَّائِلُ بِذَلِكَ اللَّفْظَ لَكَرَهُ وَقَالَ
 لَهُ كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرِي لَمْ أَنَسِ وَلَمْ تَقْصُصْ أَمَّا الْقَصَصُ فَبَيِّنٌ
 وَكَذَلِكَ لَمْ أَنَسِ حَقِيقَةً مِنْ قَبْلِ نَفْسِي وَغَفْلَتِي عَنْ الصَّلَاةِ وَلَكِنْ اللَّهُ نَسِيَ ابْنِي
 لَأَسْأَلُ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّهُ لَوْ حَدَّثْتُ فِي الصَّلَاةِ شَيْئًا أَبَا نَكَمٍ بَعْدَ لَكِنْ أَنَا لَأَسْتُرَ أَنَسِيَّ كَمَا
 تَنْسَوْنَ فَإِذَا نَسِيْتُ فَذَكَرْتُ فِي هَذَا يَعْزُضُ مَا ذَكَرَ الْفَاضِي مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ انْكَرَ نِسْبَةَ النِّسيَانِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ نَسِيَ النِّسيَانَ إِلَيْهِ

بعد

مان
المضافة

فِي حَدِيثِ بْنِ مَعُودٍ مَرْتَيْنِ وَمَا ذَكَرَهُ الْفَاضِلُ عِمَاضٌ مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 إِذَا قَالَ نَسِيتُ كَذَا الَّذِي اعْتَرَفَهُ فِيهِ بَيِّنَاتٌ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ نَسِيتُ
 كَذَا وَهَذَا بَيِّنَاتٌ عَنْ إِضَافَةِ نَسِيتُ إِلَى الْآيَةِ وَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنَ الْبَيِّنَاتِ إِضَافَةُ النِّسْيَانِ
 إِلَى الْآيَةِ الْبَيِّنَاتُ عَنْ إِضَافَتِهِ إِلَى كَلِمَتَيْ فَإِنْ الْآيَةُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى الْمُعْظَمِ
 وَيُفِيحُ بِالْمَرْءِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَنْسِبَ إِلَى نَفْسِهِ نَسْيَانِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَيْسَ هَذَا
 الْمَعْنَى مَوْجُودًا فِي كُلِّ مَا يَنْسِبُ إِلَيْهِ النِّسْيَانُ فَلَا يَلِيقُ مَثَلُ آيَةِ عَمْرِو الْآيَةِ
 لَهَا وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَلَوْ لَمْ تَنْظُرْ مَنَاسِبَةً لَمْ يَلِيقَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ عَنْ الْحَاقِصِ الْبَيِّنَاتُ
 عَنْ الْعَامَّةِ وَإِذَا لَمْ يَلِيقَ ذَلِكَ لَمْ يَلِيقَ أَنْ يَكُونَ الْغَائِلُ نَسِيتُ الَّذِي إِضَافَةُ إِلَى
 عَدَدِ الرُّكُوبَاتِ دَاخِلًا تَحْتَ الْبَيِّنَاتِ فَيَنْكَرُ رَأْيَهُ أَعْلَمُ وَلَمَّا تَكَلَّمَ بَعْضُ الْمُنَاجِرِينَ
 بِكَ هَذَا الْمَوْضِعَ ذَكَرَ أَنَّ التَّحْقِيقَ فِي الْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعِصْمَةَ أَمَّا تَنْسِبُ
 فِي إِخْبَارٍ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَحْكَامِ وَعَمْرٍو هَالِكَةٌ الَّتِي قَامَتْ عَلَيْهِ الْمَعْجَنَةُ
 وَأَمَّا إِخْبَارُهُ عَنْ الْأُمُورِ الْوُجُودِيَّةِ فَيَجُوزُ عَلَيْهِ النِّسْيَانُ هَذَا أَوْ مَعْنَاهُ
وَأَمَّا الْحَيْثُ الْمُتَعَلِّقُ بِأَصُولِ الْعَقْدِ فَإِنْ بَعْضُ مَنْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ الْحَاجِجِ
 بِهِ عَلَى جَوَانِزِ التَّرَجُّحِ بِكَلِمَةِ الرَّوَاةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْبَيِّنَاتِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَلَبَ
 إِخْبَارَ الْعَوْمِ بَعْدَ إِخْبَارِ ذِي الْبَيِّنَاتِ وَفِي هَذَا الْحَيْثُ **وَأَمَّا الْحَيْثُ**
الْمُتَعَلِّقُ بِالْعَقْدِ فَمِنْ وَجْهِ **أَحَدُهَا** أَنَّ بَيِّنَةَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ وَقَطْعَهَا
 إِذَا كَانَتْ بِنَاءً عَلَى ظَنِّ الْمَنَامِ لَا يُوجِبُ بَطْلَانَهَا **الثَّانِي** أَنَّ السَّلَامَ
 سَهْوًا لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةَ **الثَّلَاثُ** اسْتِدْلَالُهُمْ بِبَعْضِهِمْ عَلَى أَنَّ كَلَامَ النَّاسِ
 لَا يَبْطُلُ وَأَوْ حَقِيقَةً يَخَالِفُ فِيهِ **الرَّابِعُ** الْكَلَامُ الْعَدْلُ لِصَاحِبِ الصَّلَاةِ

مورد

جَهَنُورُ الْقَهْمَا عَلَى أَنَّهُ يُبْطَلُ رَوَى ابْنُ الْقَسَمِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ تَكَلَّمَ بِمَا تَكَلَّمَ بِهِ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمُسْتَفْهِارِ وَالسُّوَالِ عِنْدَ الشُّكِّ وَاجَابَةُ الْمَأْمُومِ
 أَنَّ صَلَاتَهُ نَامَةٌ عَلَى مُفْتَضَى الْحَدِيثِ وَالَّذِينَ مَنَعُوا مِنْ هَذَا اخْتَلَفُوا فِي الْأَعْتِدَارِ
 عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَالَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَجْهٌ مِنْهَا أَنَّهُ مَنَسُوعٌ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ
 فِي النَّهْلِ الْإِنْبِي كَانَ حُجُوزُهُ فِي الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ وَهَذَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ
 رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَذَكَرَ أَنَّهُ شَهِدَ الْقِصَّةَ وَأَسْلَمَهُ عَامَ خَيْرٍ وَتَحْرِيمُ الْكَلَامِ
 فِي الصَّلَاةِ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ بِسَنَيْنِ لَا يَنْبَغُ الْمُنَاجَزَةُ بِالْمُسْقَدِ وَمِنْهَا
 النَّادِيلُ بِكَلَامِ الصَّحَابَةِ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِجَوَابِهِمْ جَوَابُهُمْ بِالْإِسَاءَةِ وَالْإِيْمَاءِ لَا بِالنُّطْقِ
 وَفِيهِ بَعْدُ لَا خِلَافَ الظَّاهِرِ مِنْ حِكَايَةِ الدَّارِيِّ لِقَوْلِهِمْ فَإِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَ فِي
 حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ فَأَوْقَاؤُا إِلَيْهِ فَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ فَعَلَ ذَلِكَ
 أَيَّامًا وَبَعْضُهُمْ كَلَامًا وَاجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ فِي حَقِّ بَعْضِهِمْ وَمِنْهَا أَنَّ كَلَامَهُمْ
 كَانَ جَابَةً لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاجَابَتُهُ وَاجِبَةٌ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بَعْضُ
 الْمَالِكِيَّةِ بِأَنَّ لَازِمَ الْجَابَةِ لَا تَعْنِي بِالْقَوْلِ فَيَكْفِي فِيهَا الْإِيْمَاءُ وَعَلَى تَعْدِيرِ أَنْ تَحِبَّ
 الْقَوْلُ لَا يَلِيقُ مِنْهُ الْحِكْمُ بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ لِحُجُوزِ أَنْ تَحِبَّ الْجَابَةُ وَيَلِيقُ مِنْهُ الْمُسْتَفْهِارُ
 وَمِنْهَا أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَكَلَّمَ مُعْتَقِدًا النِّهَاةَ الصَّلَاةَ وَالْحِجَابَةَ
 تَكَلَّمُوا بِحُجُوزِ الْمُسْتَفْهِارِ فَلَمْ يَكُنْ كَلَامُ رَاجِدٍ مِنْهُمْ مُبْطَلًا وَهَذَا يُضَعِّفُهُ مَا فِي
 كِتَابِ مُسْلِمٍ أَنَّ ذَا الْيَمِينِ قَالَ أَقْصَرَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فَقَالَ قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ بِرَسُولِ اللَّهِ فَأَقْبَلَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ أَصَدَقَ ذُو الْيَمِينِ فَقَالُوا نَعَمْ يَا رَسُولَ

سددكم الله بعد العلم بعدم النسخ

بَعْدَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّ ذِكْرٍ لَكُمْ يَكُنْ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّ ذِكْرٍ لَمْ يَكُنْ يَكُنْ بِرَأْسِكَ عَلَى عَدَمِ النِّسْخِ وَلِتَنْبِيْهِ هَاهُنَا عَلَى كُنْهِ لَطِيفَةٍ فِي قَوْلِ ذِي الْيَدَيْنِ فَكَانَ بَعْضُ ذِكْرٍ بَعْدَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّ ذِكْرٍ لَكُمْ يَكُنْ فَإِنْ قَوْلُهُ كُلُّ ذِكْرٍ لَمْ يَكُنْ نَضْرُؤُ امْرِيٍّ

أَحَدُهُمَا الْإِجَارُ عَنْ حِكْمِ شَرْعِيٍّ وَهُوَ عَدَمُ الْقَصْرِ **وَالثَّانِي** الْإِجَارُ عَنْ امْرُؤٍ جَوْدِيٍّ وَهُوَ الْبُشْيَانُ وَاحِدُهُمَا لَا مَرِيٍّ لَا جَوْدَ فِيهِ الْمَشْهُورُ وَهُوَ الْإِجَارُ عَنْ أَمْرِ الشَّرْعِيِّ وَالْآخَرُ مُتَحَقِّقٌ عِنْدَ ذِي الْيَدَيْنِ فَلِزِمَ أَنْ يَكُنَ الْوَاقِعُ بَعْضُ ذِكْرٍ كَمَا ذَكَرَ **الْخَامِسُ** الْإِنْفَعَالُ الَّتِي لَيْسَتْ

مِنْ جَنْسِ أفعالِ الصَّلَاةِ إِذَا وَقَعَتْ شَهْوًا فَمَا لَنْ تَكُونَ قَلِيلَةً أَوْ كَثِيرَةً فَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً لَمْ يَبْطُلِ الصَّلَاةُ وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً فَبِمَا خَالَفَتْ فِي مَذْهَبِ أَهْلِ نِجْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَاسْتَدْرَكَ لِعَدَمِ الْبُطْلَانِ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَإِنَّ الْوَاقِعَ فِيهِ أفعالٌ كَثِيرَةٌ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ خَرَجَ سَرْعَانِ النَّاسُ وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى مَبْرَئِهِ وَمَشَى بَالِي كِتَابٍ سَلِمَ ثُمَّ أَتَى جَدْعًا فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَاسْتَدْرَكَ إِلَيْهِمْ حَصْلُ الْبِنَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ فَكَفَرَ عَلَى عَدَمِ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِالْأفعالِ الْكَثِيرَةِ

السادس فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْبِنَاءِ عَلَى الصَّلَاةِ بَعْدَ السَّلَامِ شَهْوًا وَاجْتِهَادًا عَلَيْهِ وَذَهَبَ يُحْتَمَلُ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ إِنْ كَانَ يَكُونُ إِذَا سَلَّمَ مِنْ دَكْنَيْنِ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ وَلَعَلَّهُ رَأَى أَنَّ الْبِنَاءَ بَعْدَ قَطْعِ الصَّلَاةِ وَبِنَاءِ الْخُرُوجِ مِنْهَا عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ وَنَاوَرَدَ النَّصُّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فِي هَذِهِ الصُّوَرَةِ الْمُعَيَّنَةِ وَهَذَا السَّلَامُ مِنْ اثْنَيْنِ فَيُقَصِّرُ عَلَى تَوَرُّدِ النَّصِّ وَيَبْقَى فِيمَا عَدَاهُ عَلَى الْقِيَاسِ وَالْجَوَابُ — عَنْهُ أَنْ إِذَا كَانَ الْقَدْحُ مَثَوِيًّا لِلْأَصْلِ لِحَقِّقِهِ وَإِنْ

خالف القياس عند أهل الأصول وقد علمنا أن المانع لصحة الصلاة أن يحان
هو الخروج منها بالنية والسلام وهذا المعنى قد ألغى عند طين التمام بالنسبة ولا
فرق بالنسبة إلى هذا المعنى بين صوته بعد ركعتين أو بعد ثلاث أو بعد واحدة
السابع إذا قلنا بجواز البناء قد خصصوه بالغرب في الزمن وأي ذلك
بعض المتقدمين فقال بجواز البناء وإن طال ما لم ينقصر وضوءه روي ذلك عن
ربيعه وقيل إن نحو عن مالك وليس ذلك مشهور عنه واستدل بهذا المذهب
بهذا الحديث وأما أن هذا الزمن طويل لا سيما على رواية من روي أن النبي
صلى الله عليه وسلم خرج إلى منزله **الساكن** إذا قلنا لا ينبغي إلا في الغرب
فقد اختلفوا في حده على أقوال منهم من اعتبر بمقدار فعل النبي صلى الله عليه
وسلم في هذا الحديث فما رآه عليه من الزمن فهو طويل وما كان بمقداره أو دونه
فقرئ ولم يذكرنا على هذا القول الخروج إلى المنزل ومنهم من اعتبر في الغرب
العرف ومنهم من اعتبر بمقدار ركعة ومنهم من اعتبر بمقدار الصلاة وهذه
الوجه كلها في مذهبنا شافعي رحمه الله **التاسع** فيه دليل على شرعية
سجود السهو **العاشر** فيه دليل على أنه سجدة الجارية
عشر فيه دليل على أنه في آخر الصلاة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعلها
إلا كذلك وقيل في حكمه أنه آخر لأحوال وجود سهو آخر فيكون جابرا للكل
وفرغ عنها على هذا أنه لو سجدة بين أنه لم يكن آخر الصلاة لزمه إعادته
في آخرها وصورة ذلك في صورتين **أحدهما** أن يسجد للسهو في الجمعة
ثم يخرج الوقت وهو في السجود الأخير فيلزمه اتمام الطهارة ويعيد السجود

وَالثَّانِيَةُ أَنْ يَكُونَ مَشَافِرًا فَيَسْجُدَ لِلشَّهْرِ وَقِيلَ بِهِ السَّيْفِيَّةُ إِلَى
الْوَطَنِ أَرَيْتُيَ الْإِقَامَةَ فَيَنْفَعُ وَيُعِيدُ السُّجُودَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الثَّانِي عَشَرَ**
فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ سُجُودَ الشَّهْرِ يَدْخُلُ وَلَا يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّ اسْبَابِهِ فَإِنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَكَلَّمَ وَمَشَى فِي هَذِهِ مَوَاجِاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَاجْتَنَبَ فِيهَا
بِسْجُودَيْنِ وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَتَعَدَّدُ السُّجُودُ
بِتَعَدُّ الشَّهْرِ عَلَى مَا تَقْلَهُ بَعْضُهُمْ وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ أَنْ يَتَّحِدَ الْجَنُوسُ أَوْ يَتَعَدَّدَ
وَهَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْمَذْهَبِ فَإِنَّهُ قَدْ تَعَدَّدَ الْجَنُوسُ فِي الْقَوْلِ
وَالْفِعْلِ وَلَمْ يَتَعَدَّدِ السُّجُودُ **الثَّالِثُ عَشَرَ** الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى السُّجُودِ بَعْدَ
السَّلَامِ فِي هَذَا الشَّهْرِ وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي مَحَلِّ السُّجُودِ فَقِيلَ كُلُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ وَهُوَ
مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ دِينِنَا اللَّهُ وَقِيلَ كُلُّهُ بَعْدَ السَّلَامِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ حَنَبِيَّةٍ رَحِمَهُ
اللَّهُ وَقِيلَ مَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ فَمَحَلُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ وَمَا كَانَ مِنْ زِيَادَةٍ فَمَحَلُّهُ بَعْدَ
السَّلَامِ وَهُوَ مَذْهَبُ مَلِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَوَّامًا إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْفُقَهَاءِ وَقَدْ ثَبَتَ
فِي الْإِسْنَادِ السُّجُودُ بَعْدَ السَّلَامِ فِي الزِّيَادَةِ وَقِيلَ فِي النَقْصِ وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ
فَمَذْهَبُ مَلِكٍ إِلَى الْجَمْعِ بَأَنَّهُ اشْتَعَلَ كُلُّ حَدِيثٍ قَبْلَ السَّلَامِ فِي النَقْصِ وَبَعْدَهُ فِي
الزِّيَادَةِ وَالَّذِينَ قَالُوا بِأَنَّ الْكُلَّ قَبْلَ السَّلَامِ اعْتَدُوا عَنْ الْإِسْنَادِ الَّتِي جَاءَتْ
بَعْدَ السَّلَامِ بِوُجُوهٍ **أَحَدُهَا** دَعَايُ النَّسَبِ لَوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الرَّهْزِيَّ قَالَ
أَنَّ آخِرَ الْأَمْرِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ الثَّانِي أَنَّ الَّذِينَ
رَوَوْا السُّجُودَ قَبْلَ السَّلَامِ مَأْخُذُهُ الْإِسْلَامُ وَأَصَاغِرُ الصَّحَابَةِ وَالْمَعْرُوضُ عَلَى
الْمَوَالِكِ رَوَايَةُ الرَّهْزِيِّ مُرْسَلَةٌ وَلَوْ كَانَتْ مُسْنَدَةً فَشَرَطَ النَّسَبُ الْمَعْرُوضُ بِأَحَادٍ مُجْمَلَةٍ

وَلَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مُصَرَّحًا بِهِ فِي رَأْيَةِ الرَّهَرِيِّ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْإِخِيرُ هُوَ السُّجُودُ
 قَبْلَ السَّلَامِ لَكِنْ فِي مَحَلِّ النَقْصِ وَنَايِقِ الْعَارِضِ الْمَجْمُوعِ إِلَى النَّسْخِ لَوْ بَيَّنَّ
 أَنَّ الْمَجْلَدَ وَاحِدًا وَلَمْ يُبَيَّنْ ذَلِكَ وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَى الثَّانِي أَنْ تَقْدَّمَ الْإِسْلَامُ وَالْبُكْرُ
 لَا يَلْتَمِ مِنْهُ تَقْدُّمُ الرَّوَايَةِ حَالَةَ الْخُلُوعِ **الْوَحْهُ الثَّانِي فِي الْإِعْتِرَاضِ**
 عَنْ الْإِحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ بِالسُّجُودِ بَعْدَ السَّلَامِ التَّأْوِيلُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ
 بِالسَّلَامِ هُوَ السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي فِي الشَّهَادَةِ وَأَمَّا أَنْ
 يَكُونَ عَلَى نَاحِيهَا بَعْدَ السَّلَامِ عَلَى سَبِيلِ السَّهْوِ وَهِيَ بَعِيدَانِ أَمَّا الْأَوَّلُ
 فَلِأَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ الْغَنَمَ عِنْدَ أَطْلَاقِ السَّلَامِ فِي بَيَانِ ذِكْرِ الصَّلَاةِ هُوَ الَّذِي
 بِهِ الْخُلُوعُ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ السَّهْوِ وَتَطَرُّفُهُ إِلَى الْأَفْعَالِ
 الشَّرْعِيَّةِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ غَيْرِ سَائِعٍ وَإِضَافَةُ مُقَابِلِ عَكْسِهِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ
 الْخَفِيُّ مَحَلَّ بَعْدَ السَّلَامِ وَتَقْدِيمُهُ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَى سَبِيلِ السَّهْوِ **الْوَحْهُ**
الثَّالِثُ فِي الْإِعْتِرَاضِ بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ وَهَذَا أَنْ يَصَحَّ فَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ
 أَنْ طَرِيقَةَ الْجَمْعِ أَوْ فِي طَرِيقَةِ التَّرْجِيحِ فَإِنَّهُ أَيْضًا رَأْيٌ عَدَمُ امْكَانِ
 الْجَمْعِ وَإِضَافَةُ بَدَلٍ مِنَ الْمَقَرَّةِ فِي مَحَلِّ الْعَارِضِ وَإِجَادُ مَوْضِعِ الْخِلَافِ مِنْ
 الرِّيَاسَةِ أَوْ النُّقْصَانِ وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّ مَحَلَّ السُّجُودِ بَعْدَ السَّلَامِ اعْتَرَضُوا
 عَنْ الْإِحَادِيثِ الْمَخَالِفَةِ لِذَلِكَ بِالتَّأْوِيلِ أَمَّا بَأَنَّ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ قَبْلَ السَّلَامِ
 السَّلَامُ الثَّانِي أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ السَّلَامِ السَّلَامُ الثَّانِي وَيَكُونَ
 الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ سَجْدَتَيْنِ سَجُودَ الصَّلَاةِ وَمَا ذَكَرَهُ الْأَوَّلُونَ مِنْ إِجْمَالِ
 السَّهْوِ عَائِدًا هَهُنَا وَالْأَوَّلُ ضَعِيفٌ وَالْأَوَّلُ يُبْطِلُهُ أَنَّ سَجُودَ السَّهْوِ لَا يَكُونُ

على ٩

الترجيح هو

أما بعد التَّسْلِيمَيْنِ انْفَاقًا وَذَهَابًا أَحَدُ بَرِّ حَبْلِ الْإِجْمَاعِ بَيْنَ الْخَادِثِ بِطَرِيقِ
 أُخْرَى غَيْرَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَلِكٌ وَهُوَ أَنْ تَعْمَلَ كُلَّ حَدِيثٍ فِيهِ وَرَدٌ فِيهِ وَمَا لَمْ يَرِدْ
 فِيهِ حَدِيثٌ فَحُلِّ السُّجُودِ فِيهِ قَبْلَ السَّلَامِ وَكَانَ هَذَا نَظَرًا إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحَاجِزِ
 أَنْ يَقَعَ فِي الْمَجْمُورِ فَلَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ إِلَّا فِي مَوْرِدِ النَّصِّ وَيَتَّبِعِي مِمَّا عَدَاهُ
 عَلَى الْأَصْلِ وَهَذَا الْمَذْهَبُ مَعَ مَذْهَبِ مَلِكٍ مُتَّفِقَاتٍ فِي طَلَبِ الْجَمْعِ وَعَدَمِ ضَلُوكِ
 طَرِيقِ التَّرْجِيحِ لَكِنَّمَا اخْتَلَفَا فِي وَجْهِ الْجَمْعِ وَيُتَرَجَّحُ قَوْلُ مَلِكٍ بِأَنْ يَذْكَرَ
 الْمُنَاسَبَةُ فِي كَوْنِ سُجُودِ الشُّهُوِّ قَبْلَ السَّلَامِ عِنْدَ النِّقْصِ وَبَعْدَهُ عِنْدَ الزِّيَادَةِ
 وَإِذَا ظَهَرَتْ الْمُنَاسَبَةُ وَكَانَ الْحُكْمُ عَلَى وَفْقِهَا كَانَتْ عِلَّةً وَإِذَا كَانَتْ عِلَّةً عَمَّ الْحُكْمُ
 جَمِيعَ مَحَالِّهَا فَلَا يَتَخَصَّرُ ذَلِكَ بِمَوْرِدِ النَّصِّ **الْوَجْهُ الرَّابِعُ عَشَرَ**
 إِذَا سَأَلَ الْأَمَامُ تَعَلَّقَ حُكْمُ شُهُوِّهِ بِالْمُأْمُونِينَ وَسَجْدُ وَامْعَةٍ وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهُمْ
 وَأَشْتَرَكَ عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ وَسَجَدَ الْقَوْمَ مَعَهُ
 لَمَّْا سَجَدُوا هَذَا إِنَّمَا يَتَّبِعُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَكَلِّمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَمْسُ وَلَمْ يَشْهَدْ أَنْ كَانَ ذَلِكَ
الْوَجْهُ الْخَامِسُ عَشَرَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى التَّكْيِيدِ لِسُجُودِ الشُّهُوِّ
الْوَجْهُ السَّادِسُ عَشَرَ الْغَايِلُ قَبِيْثٌ
 أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حِصْنٍ قَالَ ثُمَّ سَلَّمَ هُوَ وَنَحْنُ بِنُصَيْرِ بْنِ الرَّائِي عَنِ ابْنِ هُرَيْرَةَ وَكَانَ الصَّوَابُ
 لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَذْكُرَهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا أَبَا هُرَيْرَةَ فَاتَّقَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْغَايِلُ
 قَبِيْثٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى السَّلَامِ مِنْ سُجُودِ الشُّهُوِّ **السَّابِعُ عَشَرَ**
 لَمْ يَذْكُرْ الشَّهْدَ بَعْدَ سُجُودِ الشُّهُوِّ فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَ أَصْحَابِ مَلِكٍ فِي السُّجُودِ الَّذِي قَبْلَ
 بَعْدَ السَّلَامِ وَقَدْ يَتَذَكَّرُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى عَدَمِهِ فِي الْحُكْمِ كَمَا فَعَلُوا امْتِلَاءً كَثِيرًا

من حيث انه لو كان كذا ظاهر الحديث الثاني عن عبد الله بن
يحيى وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر
فقام في الركعتين الاوليين ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة
وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل ان يسلم ثم سلم
الكلام عليه من وجوه الاول فيه دليل على السجود قبل السلام
عند التقص فان نقص من هذه الصلاة الجلوس الاوسط وتشهد الثاني
فيه دليل على ان هذا الجلوس غير واجب اعني الاول من حيث انه غير بالسجود ولا
يجب الواجب الا بتدريج وفعله وكذلك فيه دليل على عدم التشهد الاول
الثالث فيه دليل على عدم تكرار السجود عند تكرار السهو لانه قد
ترك الجلوس الاول والتشهد معا والتفتي لها بسجدتين هذا اذا ثبت ان
ترك التشهد الاول بمفرده موجب **الرابع** فيه دليل على منابعة الإمام
عند القيام عن هذا الجلوس وهذا الاشكال فيه على قول من يقول ان الجلوس
الاول سنة فان ترك السنة لا ينافي بالواجب واجب ومنابعة الإمام واجبة
الخامس ان اتشدك به على ان ترك التشهد الاول بمفرده موجب
للسجود السهو فيه فغيبه نظر من حيث ان الميقن السجود عند هذا القيام
عن الجلوس وجائز ضرورة ذلك ترك التشهد فيه فلا يتيقن ان الحكم يترتب
على ترك التشهد الاول فقط لاحتمال ان يكون مرتباً على ترك الجلوس وعليها
وجاه هذا من الضرورية الوجوبية

وجوب

مع ما

باب المروزين يدي المصلي

الحديث الأول

عن أبي جهيم الحرث بن الصمة الانصاري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الآثم لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه قال أبو النضر لا أدري قال أربعين يوما أو شهرا أو سنة إن أبو جهيم عبد الله بن جهيم الانصاري سماه ابن عيينة في روايته والثوري ه فيه

له

دليل على منع المروزيين يدي المصلي إذا كان دون سترته أو كانت سترته ثمرينته وبينها وقد صرح في الحديث بالآثم وبعض الفقهاء قسم ذلك إلى أربع صور الأولى أن يكون المار مندوجة عن المروزيين يدي المصلي ولم يتعرض المصلي لذلك فيخص المار بالآثم أن يمر الصوت الثانية مقابلة لها وهي أن يكون المصلي تعرض للمروزي والمار ليس له مندوحة عن المرور فيخص المصلي بالآثم دون المار الصوت الثالثة أن يتعرض المصلي للمروزي ويكون المار مندوجة فيأثم المار المصلي فليتعرضه وأما المار فلم يره مع إمكان أن لا يتعد الصوت الرابعة أن لا يتعرض المصلي ولا يكون المار مندوجة فلا يآثم واحد منهما الحديث

الثاني عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا صلى أحدكم إلى شيء ستره من الناس فإذا أحداً من الجناز بين يديه فليدفعه فإن أبي فليقاتله فإما هو شيطان ن أبو سعيد الخدري سعد بن مالك بن سنان خدري وقد تقدم الكلام فيه والحديث يتعرض لمنع المار بين يدي المصلي وبين سترته وهو ظاهر وفيه دليل على جواز العمل القليل

في الصلاة لمصلحتها ولقطة المقاتلة بحمولة على قوة المانع من غير أن ينتهي إلى
 الأعمال المنافية للصلاة وأطلق بعض المصنفين من أصحاب الشافعي القول
 بالقبول وهو أن فليقتله على لفظ الحديث ونقل القاضي عياض الاتفاق على
 أنه لا يجوز المشي من مقامه إلى زوجه والعمل الكيفية مدافعة لأن ذلك
 في الصلاة أشد من مودعة عليه وقد يستدل بالحديث على أنه إذا لم يكن شتر
 لم يثبت هذا الحكم من حيث المهرم وبعض المصنفين من أصحاب الشافعي نص على
 أنه إذا لم يستقبل شيئا وتبعه عن السترة فإن أراد أن يمر وراء موضع السجود
 لم يكن وإن أراد أن يمر في موضع السجود كره ولكن ليس للمصلي أن يقابله وعلى
 ذلك يقتضيه حيث لم يقرب من السترة أو ما هذا معناه ولو أخذ من قوله
 الأصلي أحرك إلى شيء يستره جواز السترة بالاشياء عموما لكان فيه ضعف
 لأن مقتضى العموم جواز المقاتلة عند وجود كل شيء سائر لا جواز السترة بكل شيء
 لأن حمل السترة على الأمر الجسدي لا الأمر الشرعي وبعض القهاء كره السترة
 بأدبي أو حيوان غيره لأنه يصير في صورة المصلي إليه وكرهه منك في المرأة وفي
 الحديث دليل على جواز إطلاق لقطة الشيطان في مثل هذا والله أعلم

الحديث الثالث عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال أفك
 راجبا على حمار أنا وإنا يومئذ قد ناهرت الأجنال ورثول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى بالناس عني إلى غير جدار فمررت بين يدي بعض الصف فزلت فارسك
 أنا أن ترثع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي أحد

قول حمار
 أنا لعله لا يستعمل لفظ الحمار في الذكر والأنثى كلفظة الشاة ولفظة الأثبان

رَفِيْدٌ وَآيَةٌ عَلَيْهِ سَلَامٌ عَلَيَّ اَنَا اِنْ وَلَمْ يَذْكُرْ لَفِظَةُ حَمْدٍ وَقَوْلُهُ نَاهَتْ بِالْاِخْتِلَامِ
 فَارْتَبَتْ وَهِيَ تَوْشِيَةٌ يَقُولُ مَنْ قَالَ اَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قُلْتُ قَبْلَ الْهَجَرَةِ ثَلَاثَ سَنِينَ
 وَقَوْلُ مَنْ قَالَ اَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاتَ وَابْنُ عَبَّاسٍ ابْنُ ثَلَاثِ عَشْرَ خِلَافًا
 لَمْ يَقُلْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَتَقَارَبُ الْبُلُوغُ وَلَعَلَّ قَوْلَهُ قَدْ نَاهَتْ بِالْاِخْتِلَامِ هَاهُنَا
 تَأْكِيدٌ لِهَذَا الْحِكْمِ وَهُوَ عَدَمُ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِمُرُورِ الْحَارِ لَأَنَّهُ اسْتَدْرَكَ
 عَلَى ذَلِكَ بَعْدَهُمُ الْإِنْكَارُ وَعَدَمُ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ هُوَ فِي مِثْلِ هَذَا السَّرِّ اَدْلَى عَلَى
 هَذَا الْحِكْمِ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ فِي مِثْلِ الصَّغَرِ وَعَدَمُ التَّمْيِيزِ مِثْلًا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ
 عَدَمُ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ لِعَدَمِ مَوَاحِدِهِ بِسَبَبِ صَغَرِ سَنَتِهِ وَعَدَمُ تَمْيِيزِهِ وَقَدْ
 اسْتَدْرَكَ ابْنَ عَبَّاسٍ بَعْدَهُمُ الْإِنْكَارُ وَلَمْ يَسْتَدْرِكْ بَعْدَهُمُ اسْتِنْبَاهُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ
 لِأَنَّهُ أَكْثَرُ قَائِدَةٍ فَإِنَّهُ إِذَا دَلَّ عَدَمُ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ عَلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ غَيْرُ مَمْنُوعٍ
 مِنْ فَعَالِهِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ إِفْسَادِ الصَّلَاةِ إِذَا لَوَّافَتْهَا لَا مَنَعُ ^{إِنْشَادُ}
 صَلَاةِ النَّاسِ عَلَى الْمَارِّ وَلَا يَنْعَكُسُ هَذَا هُوَ أَنْ يَقَالَ لَوْ لَمْ يُفْعَلْ لَمْ يَمْنَعِ عَلَى
 الْمَارِّ الْجَوَازِ أَنْ لَا تُفْعَلَ الصَّلَاةُ وَلا يَمْنَعُ الْمُرُورُ عَلَى الْمَارِّ كَمَا نَقُولُ فِي مُرُورِ
 الرَّجُلِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي حَيْثُ يَكُونُ لَهُ مَسْرُوحَةٌ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَلَيْهِ الْمُرُورُ وَإِنْ لَمْ
 تُفْعَلِ الصَّلَاةُ عَلَى الْمُصَلِّي فَيَتَبَيَّنُ بِهَذَا أَنَّ عَدَمَ الْإِنْكَارِ دَلِيلُ الْجَوَازِ وَالْجَوَازُ
 دَلِيلُ عَلَى عَدَمِ الْإِفْسَادِ وَأَنَّهُ لَا يَنْعَكُسُ فَكَانَ الْأَسْتِدْلَالُ بِعَدَمِ الْإِنْكَارِ أَكْثَرُ
 قَائِدَةٍ مِنَ الْأَسْتِدْلَالِ بِعَدَمِ اسْتِنْبَاهِ فِيهِمُ الصَّلَاةَ وَيُسْتَدْرَكُ بِالْجَدِثِ عَلَى أَنَّ مُرُورَ
 الْحَارِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي لَا يَفْضُلُ الصَّلَاةَ وَقَدْ قَالَ فِي الْجَدِثِ بَعْضُ جَدَائِزِ وَكَالَيْلِ
 مِنْ عَدَمِ الْجَدَارِ عَدَمُ السُّتْرِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ سَتْرٌ غَيْرُ الْجَدَارِ فَالْأَسْتِدْلَالُ ظَاهِرٌ

علي

أَجَدٌ

وَأَنْ كَانَ وَفَّقَ السُّنْدُ لَا عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُرُورُ وَتَعَدُّ
السُّنَّةُ أَعْيُنُ بَيْنِ السُّنَّةِ وَالْإِمَامِ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ لَا سُنْدَ لَهُ رَفَعَ بِالْمُرُورِ
بَيْنَ يَدَيِ الْمُطَهَّرِينَ أَوْ بَعْضِهِمْ لَكِنْ قَدْ قَالُوا أَنَّ سُنَّةَ الْإِمَامِ سُنَّةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ
فَلَا يَتِمُّ السُّنْدُ لَهُ إِلَّا بِتَحْقِيقِ هَذِهِ الْمَقَدِّمَاتِ الَّتِي مِنْهَا أَنَّ سُنَّةَ الْإِمَامِ لَيْسَتْ
سُنَّةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَجْمُوعًا عَلَيْهَا وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَلَا كَثْرُونَ مِنَ الْعُقَاةِ عَلَى
أَنَّهُ لَا تُفْسَدُ الصَّلَاةُ بِمُرُورِ شَيْءٍ بَيْنَ يَدَيِ الْمُطَهَّرِ وَوَرَدَتْ أَحَادِيثٌ مُعَارِضَةٌ
لِذَلِكَ مِنْهَا مَا دَلَّ عَلَى انْقِطَاعِ الصَّلَاةِ بِمُرُورِ الْكَلْبِ وَالْمَرَاةِ وَالْحِمَارِ وَهَذَانِ
صَحِيحَانِ وَمِنْهَا مَا دَلَّ عَلَى انْقِطَاعِهَا بِمُرُورِ الْكَلْبِ لِسُودٍ وَالْمَرَاةِ وَالْحِمَارِ
وَالْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْجَوْشِيِّ وَالْخَزِيرِيِّ وَهَذَا ضَعِيفٌ فَذَهَبَ أَحَدُ بَنِي خَبِيلٍ
أَنْ مَرُورَ الْكَلْبِ لِسُودٍ يَقْطَعُهَا كَلْبٌ وَفِي فِلْيٍ مِنَ الْمَرَاةِ وَالْحِمَارِ شَيْءٌ
وَأَمَّا ذَهَابُ هَذَا إِلَى أَنَّ اللَّهَ اعْلَمْ لَأَنَّهُ تَرَكَ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ مَتْنًا وَنَظَرَ إِلَى الصَّحِيحِ
فَحَمَلَ مُطْلَقَ الْكَلْبِ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَلَى تَقْيِيدِهِ بِالْأَسْوَدِ فِي بَعْضٍ وَلَمْ يَنْجِدْ
لِلذَلِكَ مُعَارِضًا فَكَانَ يَنْظُرُ إِلَى الْمَرَاةِ وَالْحِمَارِ فَوَجَدَ حَدِيثَ غَايَةِ الْإِسْنَةِ
يُعَارِضُ مَرَاةَ الْكَلْبِ وَحَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا يُعَارِضُ مَرَاةَ الْكَلْبِ فَوَقَفَ فِي ذَلِكَ
وَهَذِهِ الْعِبَانَةُ الَّتِي حَكَمْنَا هَاهُنَا أَجُودَ تِمَادَكَ عَلَيْهِ كَلَامُ الْأَثَرِ مِنْ جَزْمِ الْعُقَلِ
عَنْ أَحَدِ رَحِمَهُ اللَّهُ بَأَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الْمَرَاةَ وَالْحِمَارَ وَأَمَّا كَانَ كَذَلِكَ لَأَنَّهُ جَزَمَ الْعُقَلِ
بِهِ يَتَوَقَّفُ عَلَى أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَتَيَّنَّ نَاقِضُ الْمُتَقَيِّضِ لِعَدَمِ الْفَسَادِ عَلَى الْمُتَقَيِّضِ
لِلْفَسَادِ وَفِي ذَلِكَ عُسْرٌ عِنْدَ الْمُهَاجِرَةِ فِي التَّحْقِيقِ وَالشَّيْءُ الْآخَرُ أَنَّ مَرُورَ
الْمَرَاةِ مُسَاوٍ لِمَا حَكَمْتُهُ غَايَةُ رَحْمَةِ اللَّهِ عَنْهَا مِنَ الصَّلَاةِ الْيَاوُمِيَّةِ رَاقِدَةً

وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمَقْدَمَةُ بِالْبَيِّنَةِ عِنْدَنَا الرَّجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَكَرْتُ
أَنَّ الْبُيُوتَ جَمِيعًا لَيْسَ فِيهَا مَقَابِيحٌ فَلَعَلَّ سَبَبَ هَذَا الْحُكْمِ عَدَمُ الْمَشَاهِدِ لَهَا
وَالشَّيْءُ أَنَّهُ إِنْ قِيلَ لَوْ أَنَّ مَرُورَ الْمَرَاةِ وَمَشْيَهَا لَا يَتَوَلَّى وَلَا يَتَبَارَعُ
فِي التَّشْوِيشِ عَلَى الْمُصْطَلِيِ غَيْرَ أَضْطَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا مَشَاهِدَ فِي الْحُكْمِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ
بِالْمُسْتَعْنِ وَلَيْسَ بَعْدَ مِنْ تَصْرِفِ الظَّاهِرَةِ مِثْلَ هَذَا وَقَوْلُكَ وَأَرْسَلْتُ
الْحَنَانُ تَرَعُ أَيُّ تَرَعِي فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عَدَمَ الْإِنْكَارِ حُجَّةٌ عَلَى الْجَوَازِ
وَذَلِكَ مُشْرُوطٌ بِأَنْ تُنْفِي الْمَوَاقِعَ مِنَ الْإِنْكَارِ وَيُعْلَمُ الْإِطْلَافُ عَلَى الْفِعْلِ هَذَا
ظَاهِرٌ وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ وَلَمْ يَقُلْ وَلَمْ يَنْكَرْ
الْبَنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ يَعْصُ
الْصَفِّ وَلَيْسَ يَلْتَمِزُ مِنْ ذَلِكَ إِطْلَافُ الْبَنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ الْجَوَازِ أَنْ
يَكُونَ الصَّفُّ مُتَمَدًّا وَلَا يُرَى الْبَنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفِعْلَ مِنْهُ فَلَا حِجْرَ بَرَكٍ
إِنْكَارِهِ مَعَ إِطْلَافِهِ فَلَا يُوجَدُ شَرْطُ الْإِسْتِدْلَالِ بِعَدَمِ الْإِنْكَارِ عَلَى الْجَوَازِ وَهُوَ
الْإِطْلَافُ مَعَ عَدَمِ الْمَوَاقِعِ أَمَّا عَدَمُ الْإِنْكَارِ مِمَّنْ رَأَى هَذَا الْفِعْلَ فَهُوَ مُتَبَيِّنٌ
فَرَكَّ الْمَشْكُوكَ فِيهِ وَهُوَ الْإِسْتِدْلَالُ بِعَدَمِ إِنْكَارِ الْبَنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَإِحْزَانُ الْمُتَبَيِّنِّ وَهُوَ الْإِسْتِدْلَالُ بِعَدَمِ إِنْكَارِ الرَّايِ الْوَاقِعَةِ وَأَنْ كَانَ حَيْثُ
أَنْ يَقَابَ أَنْ تَوَلَّى وَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ لَيْسَ عَلَى الْبَنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِ
لِعَدَمِ لَفْظَةِ إِحْدِائِهِمْ فِيهِ ضَعْفًا لَأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْإِسْتِدْلَالِ بِعَدَمِ إِنْكَارِ غَيْرِ
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ حُضْرِهِ وَعَدَمُ إِنْكَارِهِ الْعَلِيِّ يُعَدُّ الْحَدِيثُ
الرَّابِعُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كُنْتُ أَنَا بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى

هَذَا

الله عليه وسلم ورجلاي في قلبه فاذا سجد تمزني فقبضت رجلي واذا قام
بسطتهما واليوت يؤيد ليس فيها مصابيح ٥ وحديث عائشة اشهدك
به علي ما تقدمناه من عدم افتاد منوز المرأة صلاة المصلي وقدمت ما فيه وما
يعارضه وفيه دليل على جواز الصلاة الى التام وان كان فذكره بعضهم وورد
فيه حديث وفيه دليل على ان اللبس ما يغير لذة واما من وزا حايلا لا
يتغير الطهارة اعني انه يدل على احد الحليين ولما سئل بالاسد لال به على ان
اللبس من غير لذة لا يتغير من حيث انها ذكرت ان اليوت ليس فيها مصابيح
ونما زال الشائتر فيكون وضع اليد مع عدم العلم بوجود الحايلا تعريض الصلاة
للظان ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يعرضها لذلك وفيه دليل على ان العمل
اليسير لا يفتد الصلاة وقولهم واليوت يؤيد ليس فيها مصابيح
اما التاكيد بالاسد لال على حكم من الاحكام الشرعية كما اشترنا اليه واما
لاقامة العذر لنفسها حيث اخرجته الى ان تعجز رجلها اذ لو كانت ثم مصابيح
لعلت بوقت سجود بالرؤية فلم تكن لتوجه الى العذر وقد قدمناه اية
ان تكون المرأة ستره للمصلي عند ملك وكراهة ان تكون الستة اذ مينا
او حوا انا عند بعض مصنفي الشافعية مع تجويز الصلاة الى المضطجع والله اعلم

باب جامع ٥

عن ابي قتادة الخريز بن ربعي الانصاري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا دخل احدكم المسجد فجلس حتى يصلي ركعتين الكلام
عليه من جهة احدها في حكم الركعتين عند دخول المسجد وجمهور العلماء

على عدم الوجوب لهما ثم اختلفوا فظاهر مذهب مالك انهما من التوافل وقيل انهما
من السنن وهذا على اصطلاح المالكية في الفرق بين السنن والتوافل والفتايل
ونقل عن بعض الناس انهما واجبتان مسكا بالهي عن الجلبوت قبل المخرج وعلى
الرواية الاخرى التي وردت بصيغة الامر يكون التمسك بصيغة الامر
ولا شك ان ظاهر الامر الوجوب وظاهر الهي التحريم ومن زالها عن الظاهر
فهو يحتاج الى الدليل ولعلم يفعلون في هذا ما فعلوا في مثله الوتر حيث
استدلوا على عدم الوجوب فيه بقوله عليه الصلاة والسلام حشر صلوات
كثيرهن الله على العباد وقول السبايل هل علي غير هذه قال لا الا ان تطوع
فحملوا ذلك بصيغة الامر على الذنب لولا ان هذا الحديث على عدم الوجوب
غير المحس لان هذا يشكل بايجابهم الصلاة على الميت مسكا بصيغة الامر
الوجه الثاني اذا دخل المسجد في الاوقات المكية وهذه فهل يركع
ام لا اختلفوا فيه فذهب مالك الى لا والمعروف من مذهب الشافعي واصحابه
انه يركع لانه صلاة لها سبب ولا يمكن في هذه الاوقات من التوافل الا مالا
سبب له وخلق وجه اخر انه يمكن وطريقة اخرى ان يحل الخلاف اذا قصد
الدخول في هذه لاجل ان يصلي فيها اما على غير هذا الوجه فلا واما ما كاه
الفاضي عياض عن الشافعي في جوارضها بعد العصر ما لم تضر الشمس
وبعد الصبح ما لم تستفرا اذ هي عندهم من التوافل التي لها سبب وانما يقع من
هذه الاوقات ما لا سبب له ويقصد ابتداء لقوله عليه السلام لا تحروا وبطلانكم
طلوع الشمس ولا تحزوها انتهى كلامه فهذا لا يعرّف من نقل اصحاب الشافعي

الاقوات

عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ وَاقْرَبَ الْأَشْيَاءَ إِلَيْهِ مَا حَكَمَهُ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ إِلَّا أَنَّهُ
لَيْسَ هُوَ يَا هُ بَعِيْنُهُ وَهَذَا الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ يَنْبَغِي عَلَى مَسْئَلَةِ أَصُولِيَّةٍ
مُسْكَتَةٍ وَهُوَ مَا إِذَا بَعَارَضَ نَصَانُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآخَرِ عَامٌّ مِنْ
وَجْهِ خَاصٍّ مِنْ وَجْهِهِ وَلَسْتُ أَعْنِي بِالنَّصْنِ هَاهُنَا مَا لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ وَتَحْقِيقُ
ذَلِكَ أَوْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى بُصُورِ الْمَسْئَلَةِ فَنَقُولُ مَدْلُولُ أَحَدِ النَّصْنِ إِنْ لَمْ يَتَنَاوَلَ
مَدْلُولَ الْآخَرِ وَلَا شَيْءٌ مِنْهُمَا مُتَبَايِنَانِ كَلَفْظَةً الْمُشْرَكَيْنِ وَالْمُؤْمِنِينَ
مَثَلًا وَإِنْ كَانَ مَدْلُولُ أَحَدِهِمَا يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَدْلُولِ الْآخَرِ فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ كَلَفْظَةً
الْمُتَنَاوِلَانِ وَالْبَشَرِ مَثَلًا وَإِنْ كَانَ مَدْلُولُ أَحَدِهِمَا يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَدْلُولِ الْآخَرِ وَيَتَنَاوَلُ
لَهُ وَلِغَيْرِهِ عَامٌّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآخَرِ وَالْآخَرُ خَاصٌّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ
وَإِنْ كَانَ مَدْلُولُهُمَا يَجْتَمِعُ فِي صَوْتَةٍ وَيَنْفَرِدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَوْتَةٍ أَوْ صَوْرَةٍ فَكُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامٌّ مِنْ وَجْهِ خَاصٍّ مِنْ وَجْهِهِ فَإِذَا انْقَرَضَ هَذَا فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ إِلَى آخِرِهِ مَعَ قَوْلِهِ لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ مِنْ هَذَا الْفَيْلِ فَإِنَّهَا
تَجْتَمِعُانِ فِي صَوْتَةٍ وَهُوَ مَا إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ الصُّبْحِ أَوْ الْعَصْرِ وَيَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا
بِأَنْ تَوْجِدَ الصَّلَاةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنْ غَيْرِ دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ
الْوَقْتِ فَإِذَا رُتِعَ مِثْلُ هَذَا فَالْإِسْكَالُ قَائِمٌ لِأَنَّ أَحَدَ الْمُخَصِّينَ لَعَلَّ لَا تَكْرُرَ
الصَّلَاةَ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ لِأَنَّ هَذَا الْحَرْثُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهَا
عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَهُوَ خَاصٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَرْثِ الْأَوَّلِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ
الصُّبْحِ فَخَاصُّ قَوْلِهِ لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ بِقَوْلِهِ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَمْ يَخْصُصْهُ
إِنْ تَقَرَّرَ قَوْلُهُ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ عَامٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوْقَاتِ فَخَاصَّةٌ بِقَوْلِهِ

وَأَمَّا الشَّكْلُ

أَوْ صَوْرَتُهُ

٢

لأصلاة بعد الصبح فإن هذا الوقت أخضر من غيره الأوقات فالحاصل أن قوله
 عليه السلام إذا دخل أحدكم المسجد تأخر بالنية إلى هذه الصلاة عام بالنسبة
 إلى الأوقات وقوله لأصلاة بعد الصبح تأخر بالنية إلى هذا الوقت عام بالنسبة
 إلى الصلوات فتع الأسكال من هنا وذهب بعض المحققين في هذا إلى الوقف
 حتى يأتي ترجيح خارج يقربنا أو غيرهما فمن ادعى أحد هذين الحكمين يعني الجواز
 أو المنع فعليه إبداء أمر زائد على مجرد الحديث **الوجه الثالث**
 إذا دخل المسجد بعد أن صلى ركعتي الفجر في بيته فهل يركعها في المسجد أو خلف
 قول مالك فيه وظاهر الحديث يقتضي الركوع وقبل أن الخلف في هذا من جهة
 معارضة هذا الحديث للحديث الذي روي من قوله عليه السلام لأصلاة بعد
 الفجر الأركعتي الفجر وهذا أضعف من المسألة السابقة لأنه يحتاج في هذه
 إلى إثبات صحة هذا الحديث حتى يقع التعارض فإن الحديثين الأولين في المسألة
 الأولى صحيحان وبعد التماز من هذه المطالبة وتقوية تسليم صحته يعود الأمر
 إلى ما ذكرنا من تعارض أمرين يصير كل واحد منهما عاماً من وجه خاص من وجه
 وقد ذكرناه **الوجه الرابع** إذا دخل جنداً فهل يؤمر بالركوع
 خلف ذلك ملك رحمه الله وعندي أن دلالة هذا الحديث لا تشمل أول هذه المسألة
 فإنا إن نظرنا إلى صيغة النهي فالنهي يتناول جلوساً قبل الركوع فإذا لم يحصل
 الجلوس أصلاً لم يحل المنهي وإن نظرنا إلى صيغة الأمر فالأمر توجه بركوع قبل
 جلوس فإذا انتفياً معاً لم يخالف الأمر **الوجه الخامس**
 لنظر المسجد يتناول كل مسجد وقد أخرجنا عنه المسجد الحرام وجعلوا الجنة

يعقل

الطَّوَّافُ فَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ فَلْيُخَالِفْهُمْ أَنْ يَسْتَدِرَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ فَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ النَّظَرُ إِلَى الْمَعْنَى وَهُوَ أَنَّ الْمُقْصُودَ انْفِصَاحَ الدُّخُولِ
فِي عَمَلِ الْجِهَادِ بِعِبَادَةِ وَجْهَةِ الطَّوَّافِ تَحْمِلُ هَذَا الْمُقْصُودَ مَعَ أَنْ غَيْرَ هَذَا
الْمَسْجِدَ لَا يَتَأَرْكُهُ فِيهَا فَاجْتَمَعَ فِي ذَلِكَ تَحْمِيلُ الْمُقْصُودِ مَعَ الْإِنْصَاحِ وَابْتِغَاءُ
قَدَرٍ يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُجَّتِهِ حِينَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ
ثَابِتًا بِالطَّوَّافِ عَلَى مَا يُقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَاسْتِمْرَارُ الْعَمَلِ وَذَلِكَ
أَخْصَرُ مِنْ هَذَا الْعُجُومِ وَابْتِغَاءُ مَا أَثْبَقَ أَنْ طَافَ وَمَشَى عَلَى السَّنَةِ فِي تَعْقِيبِ
الطَّوَّافِ بِرُكْعَتَيْهِ وَجَزْئِيًّا عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ فِي الْحَدِيثِ فَقَدْ وَفَّقْنَا بِمُقْتَضَاهُ
الْوَحْيُ السَّادِسُ إِذَا صَلَّى الْعِيدَ فِي الْمَسْجِدِ فَهَلْ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ عِنْدَ
الدُّخُولِ فِيهِ اخْتَلَفَ فِيهِ وَالظَّاهِرُ مِنْ لَفْظِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يُصَلِّي بِرُكْعَتَيْهِ
الْحَدِيثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا بِعَيْنِ صَلَاةِ الْعِيدِ
وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُصَلِّ الْعِيدَ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا تَقْلُ ذَلِكَ وَلَا مُعَارَضَةً بَيْنَ
الْحَدِيثَيْنِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ وَيَعْنِي فَاهِمٌ أَنْ تَرْكُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا
مِنْ سُنَّةِ صَلَاةِ الْعِيدِ مِنْ حَيْثُ هِيَ وَهِيَ لَيْسَ لِكُونِهَا وَاقِعَةً فِي الصَّحَرَاءِ أَثَرٌ
فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ فَيُجَنَّبُ يَتَّبِعُ الشَّارِعَ غَيْرَ ذَلِكَ يَتَوَقَّفُ عَلَى امْرَأَتَيْهِ وَقَرَّائِنِ
تُسَعَّرُ بِذَلِكَ **الْوَحْيُ السَّابِعُ** مَنْ كَثُرَ تَرَدُّدُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَتَكَرَّرَ
هَلْ تَبَكَرَّرَ لَهُ الرُّكُوعُ مَا مَوَّرَاهُ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا وَفَاسَتْ عَلَى الْخَطَّائِينَ وَالْفَكَاهِينِ
الْمُرَادُ دِينُ الْهَيْكَةِ فِي سَقَطِ الْأَحْرَامِ عَنْهُمْ إِذَا تَكَرَّرَ تَرَدُّدُهُمْ وَالْحَدِيثُ يَقْتَضِي
تَكَرُّرَ الرُّكُوعِ تَكَرُّرَ الدُّخُولِ وَقَوْلُ هَذَا الْقَائِلِ يُعْلِقُ بِسَلَةِ أَصُولِيَّةٍ وَهُوَ

أَنْ
سَارَ
بِقَعَمَ

وليس

تخصيص العموم بالقياس وللأصوليين في ذلك أقوال متعددة **الحديث**
الثاني عن زيد بن لدم رضي الله عنه قال كما أنتمكم في الصلاة يكلم الرجل
صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى تزلت وقوموا لله فانتبهين فامروا بالسكوت
ونهيتم عن الكلام **الكلام عليه من مجموع الأول** هذا اللفظ
أحد ما يستدرك على التاميم والمنسوخ وهو ذكره الرازي للتقدم أحد الحكمين
على الآخر وهذا لا شك فيه كقوله هذا منسوخ من غير بيان الباري فإن ذلك
قد ذكرناه فيه أنه لا يكون دليلا لإحتمال أن يكون الحكم بالتاميم عن طريق
اجتهادي **الثاني** القنوت المستعمل في معنى الطاعة وفي معنى الإقرار
بالعبودية والخضوع والدعاء وطول القيام والسكوت وفي كلام بعضهم ما
يفهم منه أنه موضوع للترك قال القاضي عياض رحمه الله وقيل أضله الأول
على الشيء إذا كان هذا أضله فديم الطاعة فانت وكذلك الرازي والقيام
في الصلاة والمخلص فيها والسكوت فيها فاعلموا للقنوت وهذا الشأن
إلى ما ذكرناه من استعماله بمعنى مشترك وهذه طريقة المناظرين من أهل
العصر وما فارتبه يقصدون ما دفع الاشتراك والجواز عن موضوع اللفظ
ولا بأس أن لم يتم دليل على أن اللفظ حقيقة في معنى معين ومعان فيشغل
حيث لا يقوم دليل على ذلك **الثالث** لفظ الرازي يشعر بأن المراد
بالقنوت في الآية السكوت لما دل عليه لفظة حتى التي للغاية والقاء التي
تشعر بتعليل ما سبق عليها لما ياتي بعدها وقد قيل أن القنوت في الآية الطاعة
وفي كلام بعضهم ما يشعر بحمله على الدعاء المعروف حتى جعل ذلك دليلا على أن

١٢١
الصلاة الوسطى هي الصبح من حيث قرأها بالقنوت والارح من هذا كله حمله
على ما أشعر به كلام الراوي فإن المشاهد للوحي والتزويل يعلمون بسبب النزول
والفرق المحقة به ما يترشحهم إلى تعيين المجملات وبيان المجملات فهم في ذلك
كالناقلين للفظ يدل على التعليل والتسبيب وقد قالوا إن قول الصحابي في
الآية نزلت في عزاء ينزل منزلة المشتد **الرابع** قوله فنهينا عن
الكلام وأمرنا بالسكوت يقتضي أن كل ما يسمى كلاماً فهو منهي عنه وما لا يسمى
كلاماً فلا له الحرشة فاصلة عن النهي عنه وقد اختلف الفقهاء في أمثاله هل يبطل
الصلاة لم لا كالنحو والتنجيع لغير علة وجاجة وكالبكاء والذي يقتضيه
القياس أن ما يسمى كلاماً هو داخل تحت اللفظ وما لا يسمى كلاماً من أراد
الحاقه به كان ذلك بطريق القياس فليراع شرطه في مساواة الفرع للأصل
واعتبر أصحابنا في ظهور حرفين وإن لم يكونا معنيين فإن أقل الكلام حرفان
ولغالب أن يقول ليس يلزم من كونه الحرفين بئال فيها كلام أن يكون كل حرفين كلاماً
وإذا لم يكن كلاماً فالإبطال به لا يكون بالنص بل بالقياس على ما ذكرنا فليراع
شرطه ألا أن يريد بالكلام كل مركب منهما كان أو غير منهما فحينئذ يدرج المشارع
فيه تحت اللفظ إلا أن فيه بحثاً والمقرب أن ينظر إلى مواقع الإجماع والخلاف
حيث لا يسمى الملفوظ كلاماً فاجتمع على الحاقه بالكلام الحفاه به وما لم يجمع
عليه مع كونه لا يسمى كلاماً فيقوي فيه عدم الإبطال من هذا السنضعف
القول بالحاق النسخ بالكلام ومن ضعيف التعليل فيه من علة الإبطال أن به بانه
يشبه الكلام وهذا يكاد مع ثبوت السنة الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله

نفتح في صلاة الكسوف في سجوده الحديث الثالث عن عبد الله بن عمر
وأي هزيمة رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال إذا اشتد
الحر فابردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيج جهنم الكلام عليه من وجه
أحدها الأبراد أن تؤخر الصلاة عن أول الوقت عقوار ما يظهر للخطان
طل ولا يحتاج إلى المشي في الشهر هذا ما ذكره بعض صغى الشافعية وعند
المالكية تؤخر الظهر في الحر إلى أن يصير الغي أكثر من ذراع الثاني
اختلف الفقهاء في أن الأبراد بالظهر في شدة الحر هل هي سنة أو رخصة
وعبر بعضهم بأن قال هل الأفضل التقديم أو الأبراد وبنوا على ذلك أن من
صلى في بيته أو مشى في كني إلى المسجد هل يشرك الأبراد فإن قلنا أنه رخصة لم
يسر إذا لم تكن عليه في النجس وإن قلنا أنه سنة أبردا الأقرب سنة
لورود الأمر به معما اقترن به من العلة وهو أن شدة الحر من فيج جهنم وذلك
مناسب للناحية والأحاديث الدالة على فضيلة النجس عامة أو مطلقة وهذا
خاص ولا مبالة مع ما ذكرناه من صيغة الأمر ومناسبة العلة بقوله من قال
إن النجس أفضل لأنه التزمته فإن مراتب الثواب إنما يرجع فيها إلى النصوص
وقد ترجح بعض العبادات الخفيفة على ما هو أشق منها بحسب المصالح المتعلقة
بها الثالث اختلف أصحاب الشافعي في الأبراد بالجمعة على وجهين وقد يؤخذ
من الحديث الأبراد بها من وجهين أحدهما لفظة الصلاة فإنها تنطلق على الظهر
والجمعة والثاني التعليل فإنه مستند فيها وقد توجه القول بأنه لا يبرك بها لأن الشك في
سنة فيها وجوب هذا ما تقدم وبأنه قد يحصل التأذي بحرق المسجد عند انتظار الأبراد

١٥٥
١٥٥
١٥٥

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ عَنْ ابْنِ مَرْيَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُلُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا لَا كَفَاةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ
أَقْبَلَ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي وَلَمْ يَنْسَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَكَفَرًا رَأَى أَنْ يَصِلَهَا إِذَا ذَكَرَهَا
الْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ رُجُوعِ أَحَدِهَا إِلَيْهِ بِفَضْلِ الصَّلَاةِ إِذَا قَامَتْ بِالنُّومِ
أَوْ بِالنَّيَّانِ وَهُوَ مُنْطَوِّمٌ وَلَا خِلَافَ فِيهِ **الثَّانِي** فِي الْمَنْطَوِّمِ يُقْبَلُ تَوَجُّهُ
الْأَمْرِ بِفَضْلِهَا عِنْدَ ذِكْرِهَا لِأَنَّهُ جَعَلَ الذِّكْرَ طَرَفًا لِلْمَأْمُورِ بِهِ فَيَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ بِالْفِعْلِ
فِيهِ وَقَدْ قَسَمَ الْأَمْرِيَّةُ عِنْدَ بَعْضِ الْعُقَبَاءِ بَيْنَ مَا تَرَكَ عَمْدًا فِيهِ الْقَضَاءُ فِيهِ عَلَى
الْفَوْرِ وَقَطَعَ بِهِ بَعْضُ مُصَنِّفِي الشَّافِعِيَّةِ وَبَيْنَ مَا تَرَكَ سُوءًا وَبَيَّانَ فَيُسْتَحَبُّ
فَضْلُهُ عَلَى الْفَوْرِ وَلَا يَجِبُ وَاسْتَدْرَكَ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ عَلَى الْفَوْرِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَانَ
الْبَنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا اسْتَيْقَظَ بَعْدَ فُرَاتِ الصَّلَاةِ بِالنُّومِ آخِرَ قَضَاءٍ فَمَلَأَ
تَأْفُكًا وَارْتَوَى حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْوَادِي وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّأْخِيرِ وَهَذَا
يُتَوَقَّعُ عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ ثُمَّ مَانِعٌ مِنَ الْمُبَادَرَةِ وَقَدْ قِيلَ أَنَّ الْمَانِعَ أَنْ الشَّمْسُ كَانَتْ
طَالِعَةً فَأَخَّرَ الْقَضَاءَ حَتَّى تَرْفَعُ بَنَاءً عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ مَنَعَ النُّضَاءَ فِي هَذَا الْوَقْتِ
وَرُدَّ ذَلِكَ بِأَنَّهَا كَانَتْ صَبْحَ الْيَوْمِ وَأَبُو حَنِيفَةَ يُخَيِّرُهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ وَبِأَنَّهُ جَاءَ
فِي الْحَدِيثِ مَا يُعْظِمُهُ الْإِجْرَاءُ الشَّمْسُ وَذَلِكَ يَكُونُ بِالِارْتِفَاعِ وَقَدْ يُعْتَقَدُ مَانِعٌ آخَرُ
وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ مِنْ أَنَّ الْوَادِي بِهِ شَيْطَانٌ وَآخِرُ ذَلِكَ الْخُرُوجُ مِنْهُ
وَلَا سَكَنَ أَنْ هَذَا أَعْلَى لِلتَّأْخِيرِ وَالْخُرُوجِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ وَلَكِنْ هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ
مَانِعًا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ الْوَلُجُّ الْمُبَادَرَةَ فِي هَذَا نَظَرٌ وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ مَانِعًا
عَلَى تَقْدِيرِ جَوَازِ التَّأْخِيرِ **الْوَجْهُ الثَّلَاثُ** قَدْ يَسْتَدْرِكُ بِهِ مَنْ يَقُولُ

لهم

بأن من ذكر صلاة منسية وهو في صلاة أنه يقطعها إذا كانت واجبة
الترتيب مع الذي شرع فيها ولم يقل بذلك لما لايكفي مطلقا بل لم في ذلك تفصيل
مذهب بين الفذوالامام والمأمور وبين ان يكون الذكر بعد ركعة أو لا فلا
يتم الاستدلال به مطلقا حيث يقال بالقطع فوجه الدليل منه انه يقتضي الامر
بالفعل عند الذكر ومن ضرورة ذلك قطع ما هو فيه ومن اراد اخراج شيء من
ذلك فعليه ان يبين معني وما ينافي اعمال اللفظ في الصوة التي خرجها ولا
يخلو الامر هذا النصف من نوع جدل والله اعلم **الوجه الرابع**
قول عليه السلام لا كفارة لها الا ذلك يحمل ان يراد به نفي الكفارة المالية
كما وقع في كفارات اخر وان لا يكفي فيها الا بالانبات بها ويحمل ان يراد به انه
لا بدك لغضايها كما تقع الابدال في بعض الكفارات ويحمل ان يراد به لا يكفي فيها
مجرد التوبة والاستغفار ولا بد من الانبات **الخامس وجوب**
النساء على العابد بالترك من طريق الاولى فاذا لم تقع المشاحة مع قيام العذر
بالنوم والسيان فلان لا تقع مع عدم العذر اولى وحكي القاضي بما خر عن بعض
المشايخ ان قضاء العابد مستفاد من قوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها
لانه يغفل عنه وعمله كالنسي ومضى ذكر تركه لها لانه قضاؤها وهذا ضعيف
لان قوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها كلام مبني على ما قبله وهو قوله من فام
عن صلاة او نسيها والصبر في قوله فليصلها اذا ذكرها عايد على الصلاة المنسية
او التي وقع النوم عنها فكيف يحمل ذلك على هذا النوم والسيان وهو الذكر والليظة
نعم لو كان كلاما مبتدأ مثل ان يقال من ذكر صلاة فليصلها اذا ذكرها لكان

ما قيل مجتمعا وأما قوله كالتأني ان أراد بذلك أنه مثله في الحكيم فهو دعوي
ولو صححت لم يكن ذلك مستقاراً من اللفظ بل من القياس او من مفهوم الخطأ
الذي أشرنا إليه وكما ذكرنا في هذا من الاستناد إلى قوله لا كفارة لها إلا
ذلك والكفارة انما تكون من الذنب والنائم والتأني لا ذنب لها وأما
الذنب للعايد لا يبعث أيضاً لأن الكلام كله مشرق على قوله من نام عن صلاة
او نسيها والضابط عمادة اليها فلا يجوز ان يخرج عن الإرادة ولا ان يحمل اللفظ على
ما لا يحتمله وتأويل لفظ الكفارة هنا قريب وأشير من ان يقال ان الكلام
الدال على الشيء مدلول به على ضده فإذن ذلك ممتنع وليس ظهور لفظ الكفارة
في الإشعار بالذنب بالظهور القوي الذي يقاد به النص الجلي في ان المراد
الصلاة المنسية او التي رفع النوم عنها وقد وردت كفارة القتل خطاءً عدم
الذنب وكفارة اليمين بالله مع استحباب الجنب في بعض المواضع وجواز اليمين
ابتداءً فلا ذنب الحديث الخامس عن جابر بن عبد الله رضي
الله عنهما ان معاذ بن جبل رضي الله عنه كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم على الحجة ثم يرجع إلى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة هـ اختلف
الفتا في جواز اختلاف نية الإمام والمأمور على مذاهب أوسعها الجواز مطلقاً
فيجوز ان يقترن المفترض بالمنفعل وعكسه والقاضي بالمؤدي وعكسه سواء
انفقت الصلاة أم لا إلا ان تختلف الانعزال الظاهرة وهذا مذهب الشافعي
رحمه الله الثاني مقابلة وهو أصحها وهو انه لا يجوز لاختلاف النيات
حتى لا يصلي المنفعل خلف المفترض والثالث اوسطها انه يجوز اقتداء المفترض

المستقل بالمقترض لا عكسته وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ومن نقل عن مذهب
مالك مثل المذهب الثاني فليس بجديد فليعلم ذلك وحديث معاذ اشتد به علي
جواز اقتداء المقترض بالمستقل وحاصل ما يعتذر به عن هذا الحديث من منع
ذلك رجوة **أحدها** أن الاحتجاج به من باب ترك المنكر من النبي
صلي الله عليه وسلم وشرطه علمه بالواقعة وجاز أن لا يكون علمه بأوانه لو علم
لأنكر وأجيبوا عن ذلك بأنه يبعد ويمتنع في العادة أن لا يعلم النبي صلي الله
عليه وسلم بذلك من عادة معاذ واشتد بعضهم اعني المانعين برواية عمرو
بن يحيى المازني عن معاذ بن رفاعه الزرقي أن جلأ من بني سكرة نبال له سليم
أي رسول الله صلي الله عليه وسلم فقال أنا نطل في أعمالنا فإني حين نشتي نضلي
فإني معاذ بن جبل فينادي بالصلاة فإني فيطول علينا فقال له النبي صلي الله
عليه وسلم يا معاذ لا تكن أو لا تكون فتاناً أما أن تضلي معي وأما أن تخفف
عن قومك قال فقال النبي صلي الله عليه وسلم لمعاذ يدك علي أنه عند رسول الله
صلي الله عليه وسلم كان يفعل أحد الأمرين أما الصلاة معه أو يقومه وأنه لم يكن
يجمعهما لأنه قال أما أن تضلي معي أي وكأني بقومك وأما أن تخفف بقومك
أي ولا تضلي معي **الوجه الثاني** في الاعتذار أن النبي أمر بأمر
لا يطلع عليه أحد إلا بإخباره الثاني فجاز أن تكون نيته مع النبي صلي الله عليه
وسلم الفرض جاز أن يكون الغل ولم يرد عن معاذ ما يدرك على أحدها وإنما يعرف
ذلك بإخباره وأجيب عن ذلك بوجه **أحدها** أنه جاء في الحديث برواية
ذكرها الدارقطني فيها هي لم ترضه وله تطوع **الثاني** أنه لا يطر

بِعَادَاتِهِ يترك فضيلة فرضه خلف النبي صلى الله عليه وآله وآل بيته طمع قومه

الثالث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة

الا المكتوبة فكيف يظن معاد مع سماع هذا ان يصلي النافلة مع قيام المكتوبة

واعترض بعض المالكية على الوجه الاول بوجهين احدهما

لا يروى ان يذكر لستة ضعفيه **والثاني** ان هذا الكلام اعني قوله

فهي لم فرضة وله تطوع ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيحمل ان

يكون من كلام الراوي بناء على ظن او اجتهاد لا يحزم به وذكر معنى هذا ايضا

بعض الحنفية ممن له شرب في الحديث وقال ما حاصلة ان ابن عيينة روى

هذا الحديث ولم يترك هذه اللفظة والذي ذكرها هو ابن خريج فيحمل ان يكون

من قوله او قول من روى عنه او قول جابر واما الجواب الثاني فبوجهين

ولعل خصومهم يقولون فيه ان هذا انما يكون عند اعتقاده الجواز لذلك فلم

فلتم بانه كان يعتقد واما الجواب الثالث فيمكن ان يقال فيه ان المفهوم

ان لا يصلي نافلة غير الصلاة التي تقام لان المحذور وقوع الخلاف على الامة

وهذا المحذور منسحق مع الاتفاق في الصلاة المفامة ويؤيد هذا الاتفاق

من الجمهور على جواز صلاة المشغل خلف المفترض ولو تناوله النبي لما جاز

جوازاً مطلقاً **الوجه الثالث** في الاحتراز عن ادعاء الشيخ

وذلك من وجهين احدهما انه محتمل ان يكون ذلك حين كانت الفريضة

تقام في اليوم مرتين حتى يني عنه وهذا الوجه منقول المعنى عن الطحاوي

وعليه اعترض من وجهين احدهما طلب الدليل على كون ذلك كان واقعاً

اعني صلاة الغريضة في اليوم مرتين فلا بد من فعل فيه والثاني انه اثبات
 للنسخ بالاجتهاد **الوجه الثاني** ما يدل على النسخ ما اشار
 اليه بعضهم من تقرير حسن له ووجه تقريره ان اسلام معاذ مقدم وقد
 صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد تسنين من الهجرة صلاة الخوف غير مرة
 على وجه وقع فيه مخالفة ظاهرة بالافعال المتأينة للصلاة في غير حالة الخوف
 فيقال لو جاز صلاة المفترض خلف المنفل لا مكن اتقاء الصلاة مرتين على
 وجه لا يقع فيه المناقاة والمفدرات في غير هذه الحالة وحيث صليت على
 هذا الوجه مع امكان دفع المفدرات على تقرير جواز صلاة المفترض خلف
 المنفل دل على انه لا يجوز ذلك وبعد ثبوت هذه الملازمة بقي النظر في التاريخ
 وقد اشير بتقدم اسلام معاذ الى ذلك وفيه ما تقدمت الاشارة اليه **الوجه**
الرابع من الاعتذار عن الحديث ما اشار اليه بعضهم ان الضرورة دعوتهم
 ذلك لفلة القرآن في ذلك الوقت ولم يكن لهم غني عن معاذ ولم يكن لمعاذ غني
 عن صلاته مع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يحمل ان يريد به قايمة معنى النسخ
 فيكون كما تقدم ويحمل ان يريد انه ابيح بحالة مخصوصة فيرفع الحكم بزوالها
 ولا يكون نسخا وعلى كل حال فهو ضعيف لعدم قيام الدليل على تعيين ما ذكره
 هذا القائل علمه لهذا الفعل ولان القدر المجزي من القراءة في الصلاة ليس
 حفظه بقليل وما زاد على الحاجة من زيادة القراءة فلا يصلح ان يكون سبب
 لارتكاب ممنوع ثم عما كما يقوله هذا المانع فهذا مجاميع ما حصص من كلام الفريقين
 مع تقرير لبعضه فيما يتعلق بهذا الحديث وما زاد على ذلك من الكلام على الحديث

تمام

أَخْرَجُوا النَّظْرُ فِي الْإِثْبَاتِ فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ هَذَا الْعِنَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ٥
الحديث السادس عن ابن مسعود رضي الله عنه قال
 كُنَّا نَظُرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَبْعَةِ الْحَرِّ نَادِمًا لِمَ يَسْتَطِيعُ أَحَدُنَا
 أَنْ يَكُونَ جَهَنَّمَ مِنَ الْأَرْضِ بَطْنُ ثَوْبِهِ فَسَجَدَ عَلَيْهِ ٥ **الكلام** عليه من
 وَجْهِ أَحَدُهَا أَنَّهُ يَقْتَضِي تَعْدِيمَ الظُّهْرِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ مَعَ الْحَرِّ وَيُعَارِضُهُ
 مَا قَدَّمَاهُ فِي أَمْرِ الْإِمْرَادِ عَلَى مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْإِمْرَادَ رُخْصَةٌ فَلَا اشْكَالَ
 عَلَيْهِ لِأَنَّ التَّعْدِيمَ جَنِيدٌ يَكُونُ سَنَةً وَالْإِمْرَادُ جَارِيٌّ وَمِنْ قَالَ أَنَّ الْإِمْرَادَ
 سَنَةٌ فَقَدْ دَخَلَ بَعْضُهُمُ الْقَوْلَ فِي أَنْ يَكُونَ مَفْسُوحًا أَعْنِي التَّعْدِيمَ فِي سَبْعَةِ الْحَرِّ
 أَوْ يَكُونُ عَلَى الرُّخْصَةِ وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ لَا يَكُونَ ثُمَّ تَعَارَضَ لَنَا أَنْ جَعَلْنَا الْإِمْرَادَ
 فِي حَيْثُ يَقِي ظِلٌّ يَمُتُّ فِيهِ إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ إِلَى مَا زَادَ عَلَى الذَّرَاعِ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَقِي
 مَعَ ذَلِكَ حَرٌّ يَجْنِاجُ مَعَهُ إِلَى بَطْنِ الثَّوْبِ فَلَا يَتَّبِعُ تَعَارُضُ **الثاني**
 فِيهِ حَرٌّ أَوْ اسْتِعْمَالُ الثَّيَابِ وَغَيْرِهَا فِي الْحَيْلُولَةِ بَيْنَ الْمُصْلِيِّ وَبَيْنَ الْأَرْضِ أَقْنَانُ
 بِذَلِكَ حَرُّ الْأَرْضِ وَبَرْدُهَا **الثالث** فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مُبَاشَرَةَ الْأَرْضِ
 بِالْجَهَنَّمَ وَالْبَدِينِ هُوَ الْأَصْلُ فَإِنَّهُ عُلِقَ بِطْنُ الثَّوْبِ بِعَدَمِ الْأَسْتِطَاعَةِ وَذَلِكَ
 يُقِيمُ مِنْهُ أَنَّ الْأَصْلَ وَالْمُعَادَ عَدَمُ بَطْنِ **الرابع** اسْتَدْرَكَ بَعْضُ مَنْ لَاحَظَ
 السُّجُودَ عَلَى الثَّوْبِ الْمُنْصَلِّ بِالْمُصْلَى وَهَذَا يَجْنِاجُ إِلَى أَمْرٍ مِنْ أَحَدُهَا أَنْ تَكُونَ لَفْظَةُ
 ثَوْبِهِ دَالَّةً عَلَى الْمُنْصَلِّ بِهِ أَمَّا مَنْ حَيْثُ اللَّعْظُ أَوْ مِنْ أَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ وَالثَّانِي
 أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ عَلَى تَنَاوُلِهِ فِي حُجْلِ التَّرَاجُعِ أَوْ مِنْ مَعَ السُّجُودِ عَلَى الثَّوْبِ شَرْطٌ فِي
 الْمَنْعِ أَنْ يَكُونَ مَحْرُوكًا بِحَرَكَةِ الْمُصْلِيِّ وَهَذَا الْأَمْرُ الثَّانِي مِمَّا لَا يَثْبُتُ لِأَنَّهُ طَوَّلُ

١٢٠

الفصل

ثيابهن الى حيث لا يتحرك بالحركة بعيد والله اعلم **الحديث السابع**
 عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي
 احدكم في التوب الواحدة ليشرك على عاتقه منه شيء **ن** هذا الذي معلق بامرير
احدها ان في ذلك تعري اعلى البدر ومخالفة الزينة المشنونة في
الصلاة الثاني ان الذي يفعل ذلك اما ان يشغل يده بامساك
 التوب ولا مان لم يفعل حيف سقوط التوب وانكشف العورة وان شغل كان
 فيه مفسدانا اخذها ان منعه من الاقبال على صلاته والاشتغال بهذا
 الثانية انه اذا شغل يديه في الركوع والسجود لا يؤمن من سقوط التوب
 وانكشف العورة ونقل عن بعض العلماء القول بظاهر هذا الحديث ومنع
 الصلاة في السراويل والازار وحده لانها صلاة في توب واحد ليس على
 عاتقه منه شيء وهذا مخصوص بغير حالة الضرورة والاشهر عند الفقهاء خلاف
 هذا المذهب وجواز الصلاة بما يترا العورة وعارضوا هذا بقوله عليه السلام
 لجابر في التوب وان كان ضيقا فارتز به ويحمل هذا النبي على الكراهة والله
 اعلم **الحديث الثامن** عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكل ثوما او بطا فليغتزلنا وليغتزل مسجدنا
 وليقعده في بينه واي يقدر فيه خضراوات من يقول فوجد لها ريحا فشاك
 فاحترق ما فيها من البقول فقال قريبوها الي بعض اصحابه فلما رآه كره اكلها
 قال كل فاني اناجي من لانا جي **ن الكلام** عليه من وجوه احدها
 هذا الحديث صريح في الخلف عن الجماعة بسبب اكل هذه الامور واللازم عن

م
 في الصلاة

١٥٦
 ذَلِكَ لِأَجْدَامٍ مِنْ أَمَا أَنْ يَكُونَ أَكْلُ هَذِهِ الْأُمُورِ مَبَاحًا وَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ غَيْرُ
 وَاجِبَةٍ عَلَى الْإِيمَانِ أَوْ تَكُونُ الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةً عَلَى الْإِيمَانِ وَيَمْنَعُ أَكْلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ
 أَنْ جَعَلْنَا النَّهْيَ عَنِ الْقُرْبَانِ عَلَى التَّحْرِيمِ وَجَهْرًا لِأَمَةٍ عَلَى إِبَاحَةِ أَكْلِهَا لِقَوْلِهِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمٍ مَا أَهَلَ اللَّهُ وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ وَلَكِنَّهُ عَلَى شَيْءٍ يَخْتَصُّ
 بِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنِّي أَنَاجِي مِنْ لَسَانِي وَبِلِسْنِهِ مِنْ هَذَا أَنْ لَا تَكُونَ
 الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةً عَلَى الْإِيمَانِ وَتَقْرِيرُهُ أَنْ يُقَالَ أَكْلُ هَذِهِ الْأُمُورِ جَائِزٌ بِمَا
 ذَكَرْنَاهُ وَمِنْ ثَوَابِهِ تَرْكُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي حَقِّ أَكْلِهَا وَلَا يَنْهَى الْجَائِزُ جَائِزٌ
 فَتَرْكُ الْجَمَاعَةِ فِي حَقِّ أَكْلِهَا جَائِزٌ وَذَلِكَ بِمَا فِي الْوَجوبِ عَلَيْهِ وَنَقَلَ عَنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ
 أَوْ بَعْضِهِمْ تَحْرِيمُ أَكْلِ الثَّوْمِ بِنَاءً عَلَى وَجوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْإِيمَانِ وَتَقْرِيرُهُ
 هَذَا أَنْ يُقَالَ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْإِيمَانِ وَلَا يَنْهَى الْإِبْرَءُ أَكْلَ الثَّوْمِ
 لِهُذَا الْحَدِيثِ وَمَا لَا يَنْهَى الْوَجوبُ لِأَبَوِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ فَتَرْكُ أَهْلِ هَذَا وَاجِبٌ
الثَّانِي قَوْلُهُ مَسْجِدُنَا تَعْلُقُ بِهِ بَعْضُهُمْ فِي إِذْ هَذَا النَّهْيِ مَخْصُوصٌ بِمَسْجِدِ
 الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَبَّمَا يَأْكُدُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مَهْبِطُ الْمَلِكِ الْوَحْيِ
 وَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ خِلَافُ ذَلِكَ وَانَّهُ عَامٌّ لِمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ بِمَسْجِدِنَا
 وَيَكُونُ مَسْجِدُنَا لِلْجَنَّةِ أَوْ لِمَنْ هَذَا النَّهْيُ مُعَلَّلٌ أَمَا بِنَاذِرِ الْأَمِينِ
 أَوْ بِنَاذِرِ الْمَلَائِكَةِ الْحَاضِرِينَ وَذَلِكَ قَدْ يُوجَدُ فِي الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا **الثَّالِثُ**
 قَوْلُهُ وَإِنِّي بَعْدُ فِيهِ خُصَاوَاتٌ قِيلَ أَنَّ لَفْظَةَ الْغَدْرِ تَصِحُّفٌ وَإِنَّ الصَّرَافَ
 يَبْدُرُ بِالْبَاءِ وَالْبَدْرُ بِالطَّبَقِ وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ مُفْتَرًى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَتَمَّا تَسْبُعُ
 بِوَلَفْظَةِ الْغَدْرِ أَنَّهَا تَسْبَعُ بِالطَّبَقِ وَقَدْ وَرَدَ الْأَذْنَ بِكُلِّهَا مَطْبُوحَةً وَأَمَا الْبَدْرُ

الخاص

التي هو الطبق فلا يشع كونها فيه بالطبخ فجاز أن تكون بيضة فلا يعارض ذلك
المدن في الكلا مطبوخة بل ربما يدعي أن ظاهر كونها في الطبق أن تكون بيضة

الوجه الرابع قوله قروها الي بعض اصحابه يقتضي ما ذكرناه

من اباجة اهلها ويرجح مذهب الجمهور الخامس قد يستدل به على أن
كل هذه الامور من الاعذار المرخصة في ترك حضور الجماعة وقد يقال:

ان هذا الكلام خرج مخبر الزجر عنها فلا يقتضي ذلك ان يكون عذرا في ترك

الجماعة الا ان تدعو الى الكراهة ويعد هذا من جهة تقريره الي بعض

اصحابه فان ذلك ينافي الزجر واما حديث جابر الاخير وهو الحديث

السادس عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكل

البصل والثوم فلا يعز بن مسجدنا فان الملائكة تنادي بما ينادي منه الاثنان

وفي رواية بنو آدم ن فيه رواية الكراث وهو في معني الاول اذ العلة

تشمله وقد توسع القايسون في هذا حتى ذهب بعضهم ان من يخرج او خرج

له ريح تجري هذا المجري كما انهم ايضا توسعوا واخرجوا حكم المجامع التي ليست

بمساجد كصلى العيد ومجمع الولام مجري لما حدثت اركانها في نادي النار

بها وقوله عليه السلام فان الملائكة تنادي اسامة الي النعيل بهذا

وقوله في حديث آخر يؤذي بريح الثوم يقتضي ظاهره النعيل شاذي بني

آدم ولا شاذي بينهم والظاهر ان كل واحد منها علة مستقلة والله اعلم

والكليات

باب التشهد

الحديث الاول عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال علي

بسم الله

١٥٧
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّشْهَدُ كَفَيَّ بَيْنَ كَيْفِهِ كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةُ مِنَ
الْحَيَاتِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ وَالطَّيَّاتِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ
وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَمَنْ لَفْظًا إِذَا تَعَدَّ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ
الْحَيَاتِ لِلَّهِ وَذِكْرُهُ وَفِيهِ فَانْكُمُ إِذَا نَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلِمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ
فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَفِيهِ فَلْيُخَيَّرْ مِنَ الْمَثَلَةِ مَا شَاءَ ٥ اختلف العلماء
فِي حُكْمِ التَّشْهَدِ فَقِيلَ أَنْ الْأَخِيرَ وَاجِبٌ وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ طَائِفَةِ مَذْهَبِ
مَلِكٍ أَمَّ سُنَّةٍ وَأَشْهَدُ لِلْوَجُوبِ يَقُولُهُ فَلْيَقُلْ وَالْأَمْرُ لِلْوَجُوبِ إِلَّا أَنْ
مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنْ يَجْمُوعُ مَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِ هَذَا الْأَمْرُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ بَلِ الْوَاجِبُ بَعْضُهُ
وَهُوَ الْحَيَاتِ لِلَّهِ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ مِنْ غَيْرِ احْتِجَابٍ مَا يَمْنَعُ لَكَ مِنَ الْمُبَارَكَا
وَالطَّيَّاتِ وَالصَّلَاةِ وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يُوجِبُ كَلَامُ بَعْدِ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ بَلِ الْوَاجِبُ بَعْضُهُ
وَاخْتَلَفُوا فِيهِ وَعَلَّلَ هَذَا الْأَفْصَارُ عَلَى بَعْضِ مَا فِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ الْمُنْكَرُ رَفِي
جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ وَعَلَيْهِ إِشْكَالٌ لِأَنَّ الرَّائِدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ زِيَادَةُ
عَدْلِهِ فَيُجِبُ قَبُولَهَا إِذْ تَوَجَّهَ الْأَمْرُ بِهَا وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا فِي الْمُخْتَارِ مِنَ الْفَاقِ
التَّشْهَدِ فَإِنَّ الرِّوَايَاتِ اخْتَلَفَتْ فِيهِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدٌ بِاخْتِيَارِ تَشْهَدِ
ابْنِ مَعُودٍ هَذَا أَوْ قِيلَ أَنَّهُ أَصَحُّ مَا رَوَيْتُ فِي التَّشْهَدِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِاخْتِيَارِ
تَشْهَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ فِي كِتَابِ سَلِمٍ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ وَرَجَّحَ مِنْ أَحْكَامِ تَشْهَدِ
ابْنِ مَعُودٍ بَعْدَ كَوْنِهِ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ فِي الصَّحِيحِينَ بَأَنَّ وَارِثَ الْعُطْفِ تَقْضِي الْمَغَايِرَةَ

بَيْنَ الْمُعْطُونَ وَالْمُعْطُونَ عَلَيْهِمْ فَيَكُونُ كُلُّ جُمْلَةٍ شَاءَ مُسْتَقِلًّا وَإِذَا انْشَقَّتْ
وَأَوَّلُ الْعُطْفِ كَانَ قَاعِدًا اللَّفْظِ الْمُدْرِكُ صَفَةً لَهُ فَيَكُونُ جُمْلَةً وَاحِدَةً فِي الشَّأْنِ وَالْأَوَّلِ
أَبْلَغُ نَكَانَ أَرْبَعًا زَادَ بَعْضُ الْحَفِيَّةِ فِي تَقْدِيرِهِ هَذَا ابْنُ قَالَ لَوْ قَالَ وَاللَّهِ وَالرَّحْمَنُ
وَالرَّحِيمُ لَكَانَ آيَاتًا مُتَعَدَّةً مُتَعَدِّدَةً بِهَا الْكَلَامُ وَلَوْ قَالَ لِلَّهِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ لَكَانَتْ
مِثْلًا وَاحِدَةً فِيهَا الْكَلَامُ وَاحِدَةً هَذَا أَوْ مَعْنَاهُ وَرَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ رَجَحَ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ
فِي اخْتِيَارِ تَشْهَدِ ابْنِ عِمَّاسٍ لِجَابٍ عَنْ هَذَا ابْنُ زَادَ الْعُطْفُ قَدْ انْشَقَّتْ وَأَنْشَأَ فِي ذَلِكَ

كَيْفَ أَصَحَّتْ كَيْفَ مُسَمِّيَتْ مَا يَزْعَمُ الْوَدِّي فِي قَوَادِ الصَّدِيقِ

وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ كَيْفَ أَصَحَّتْ وَكَيْفَ مُسَمِّيَتْ وَهَذَا أَوَّلًا اسْتِقْطَاطُ لِلْوَادِ الْعَاطِفَةِ
فِي عُطْفِ الْجُمْلِ وَمُسْتَلَسَلًا فِي اسْتِقْطَاطِهَا فِي عُطْفِ الْمَفْرَدَاتِ وَهُوَ أَصْعَبُ مِنْ
اسْتِقْطَاطِهَا فِي عُطْفِ الْجُمْلِ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ صَعِيفٍ لَمْ يَنْبَغِ التَّرْجِيحُ بِوُقُوعِ النَّصْرِحِ
بِمَا يُغْنِي تَعْدَدَ الشَّأْنِ خِلَافَ مَا لَمْ يَصْرَحْ بِهِ فِيهِ وَتَرْجِيحُ آخَرُ تَشْهَدِ ابْنِ مُسْعُودٍ
وَهُوَ أَنَّ السَّلَامَ مُعَرَّفٌ فِي تَشْهَدِ ابْنِ مُسْعُودٍ مُسَكَّرٌ فِي تَشْهَدِ ابْنِ عِمَّاسٍ وَالْمُغَرِّفُ
أَعْمٌ وَآخَرُ وَمِنْ تَشْهَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي عَمِلَهُ النَّاسُ عَلَى الْمُبْدِ
وَرَجَحَهُ أَصْحَابُهُ بِشَهْرَةِ هَذَا النَّعْلِيمِ وَوُقُوعِهِ عَلَى رُؤُوسِ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ فَيَلُونَ
كَالِاجْتِمَاعِ وَيُتَرَجَّحُ عَلَيْهِ تَشْهَدِ ابْنِ مُسْعُودٍ وَابْنِ عِمَّاسٍ بِأَنَّهُ رَفَعَهُ إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُصَرَّحٌ بِهِ وَرَفَعَ تَشْهَدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِطَرِيقٍ مُسْتَدْلِلٍ وَقَدْ رَجَحَ
اخْتِيَارَ الشَّافِعِيِّ تَشْهَدِ ابْنِ عِمَّاسٍ بِاللَّفْظِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْعِبَادَةِ بِتَعْلِيلِهِ
وَنَعْلِيمِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ كَانَ نَعْلِمُنَا التَّشْهَدَ كَمَا يَعْلَمُنَا السُّورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ وَهَذَا رَجَحَ
مُشْتَرَكٌ لِأَنَّهُ هَذَا أَيْضًا وَرَدَّ فِي تَشْهَدِ ابْنِ مُسْعُودٍ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ رَجَحَ اخْتِيَارَ الشَّافِعِيِّ

ان فيه زيادة المباركات وبانه اقرب الى لفظ القرآن قال الله تعالى تحية من عند
 الملك طيبة والحيات جمع تحية وفي الملك وقيل السلام وقيل العظمة
 وقيل البقاء فاذا حمل على السلام فيكون التقدير الحيات التي تعظم بها الملوك
 مثلاً مستحقة لله تعالى واذا حمل على البقاء فلا شك في اختصاص الله تعالى به
 واذا حمل على الملك والعظمة فيكون معناه الملك الحقيقي النام لله والعظمة
 الكاملة لله لان ما سوي ملكه وعظمته تعالى فهو ناقص والصلوات تحتمل
 ان يراد بها الصلوات المعهودة ويكون التقدير انها واجبة لله ولا يجوز
 ان يقصد بها غيره او يكون ذلك اجازاً عن اختصاص الصلوات له اي ان صلواتنا
 مخلصة له لا لغيره وتحتمل ان يراد بالصلوات الرحمة ويكون معنى قوله
 لله اي المفضل بها والمعطي هو الله لان الرحمة النامة لله تعالى لا لغيره
 وقرر بعض المتكلمين في هذا فضلاً بان قال ما معناه ان كل من جمل اخدا
 فرحمته له بسبب ما حصل له عليه من الرقة فهو برحمته دافع لغير الرقة عن
 نفسه بخلاف رحمة الله تعالى فانها مجرد ايصال النفع الى العبد واما الطبيب
 فقد فسرت بالافعال والطيبات ولعل تفريقها بما هو اعم اولى اعني الطيبات
 من الافعال والاقوال والاصاف وطيب الاصاف كونها بصفة الكمال
 وخلوصها عن شوائب النقص وقوله السلام عليك ايها النبي قيل معناه
 التعود باسم الله الذي هو السلام كما تقول الله معك اي الله متوكل
 وكفيل بك وقيل معناه السلامة والنجاة لكم كما في قوله تعالى فسلام لك
 من اصحاب اليمين وقيل الاقباد لك كما في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتي

في هذا الخبر
 ما لا يخفى
 على من
 نظر في
 كلامه
 و لا يخفى
 على من
 نظر في
 كلامه

يحكول فيما شرب بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم ذرجا مما قضت وقتلوا تسليما
 وليس يخلو بعض هذا من ضعف لانه لا يتعدى السلام ببعض هذه المصالح
 على وقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لفظ عموم وقد
 دل عليه قوله عليه السلام فانه اذا قال ذلك احاطت كل عبد صالح دليل
 على ان للعموم صيغة وان هذه الصيغة للعموم كما هو مذهب الفقهاء خلافا
 لمن ترفن في ذلك من الأصوليين وهو مقطوع به من ان العرب وتصرقات
 الفاظ الكتاب والسنة عندنا ومن تتبع ذلك وجد واستدل لنا بهذا
 الحديث ذكر الفرد من افراد لا يحصى الجمع لا مثالا له الا للاقتصار عليها واما
 خص العباد الصالحين لانه كلام ثناء وتعظيم وقول عليه السلام ثم
 ليخير من المسألة ما شاء دليل على جواز كل سؤال يتعلق بالدنيا والآخرة
 الا ان بعض الفقهاء من اصحاب الشافعي استثنى بعض صور من الدعاء فيجوز
 لو قال اللهم اعطني امرأة صفتها كذا وكذا واخذ يذكر اوصاف اعضائها واشد
 بهذا الحديث على عدم كون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ركنا في التشهد
 من حيث ان النبي صلى الله عليه وسلم قد علم التشهد وامر عقبيه ان يخبر من
 المسألة ما شاء ولم يعلم ذلك وموضع التعليم لا يؤخر فيه بيان الواجب
 والله اعلم **الحديث الثاني** عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال
 قال لعيني كعب بن عجرة رضي الله عنه فقال الا اهديك هدية ان النبي صلى الله
 عليه وسلم خرج علينا فقلنا يا رسول الله قد علمنا كيف تلم عليك فكيف نضلي
 عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم انك حميد

والا برهم

بِحَمْدِ رَبِّكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكَكَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ٥
الكلام من وجوب **الأول** كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من نسي الحائض بن قضاة شهديعة الرضوان ومات سنة اثنين وخمسين
 بالمدينة فيما قيل وعياله الجماعة كلهم **الثاني** في صفة الأمر في قوله
 قولوا طاهرة في الوجوب وقد انفرد على وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم قيل تجب في العزومة وهو الأكثر وقيل تجب في كل صلاة في التشهد
 الأخير وهو مذاهب الشافعي وقيل إن لم يقله أحد قبله ونابغة الشافعي
 وقيل تجب كما ذكرنا وحاشا للطحاوي من الحنفية والجليمي من الشافعية
 وليس في الحديث تنصيص على أن هذا الأمر مخصوص بالصلاة وقد كثر الاستدلال
 على وجوبه في الصلاة بين المتفقهة بأن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
 واجبة بالاجتماع ولا تجب في غير الصلاة بالاجتماع فيتعين أن تجب في الصلاة
 وهو ضعيف جدا لأن قوله لا تجب في غير الصلاة بالاجتماع إن أراد به لا تجب
 في غير الصلاة عينا فهو صحيح لكنه لا يلزم منه أن تجب في الصلاة عينا لجوارز
 يكون الواجب مطلق الصلاة فلا يجب واحد من المعنيين أعني خارج الصلاة
 ودخل الصلاة **الثالث** في وجوب الصلاة على الألق وجها عند
 أصحاب الشافعي رضي الله عنه وقد يتشكل من قولنا بالوجوب بلفظة الأمر
الرابع أشهر بين المتأخرين سؤال وهو أن المشبه دون المشبه
 به فكيف يطلب صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تشبهه بالصلاة على إبراهيم
 والذي يقال فيه وجوب **أحدها** تشبيه لأصل الصلاة بأصل الصلاة

اِخْلُصُوا لِي الْاِيَالَ فَخَفَرْنَا مِنْهَا شَيْئًا ثُمَّ رَوَّاهُ الْمَطْلِبُ رَقَّةً عَنِ اَهْلِ بَيْتِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ اللَّهُ نَعَا لِي وَخَلَّوْا آلَ فِرْعَوْنَ مِنْهُ الْعَذَابِ الْخَالِصِ

١٠ ابارادام
رضي الله عنه
الحق المظفر
عنق ٢

لا القدر بالقدر وهذا كما اختاروا في قوله تعالى كتب عليكم الصيام
 كما كتب على الذين من قبلكم ان الميزان اعدل الصيام لا عينه ووقفه ليس هذا
 بالحقى **الثانى** ان التشبيه وقع في الصلاة على الال لا على النبي
 صلى الله عليه وسلم فكان قوله اللهم صل على محمد مقطوع عن التشبيه وقوله على
 محمد متصل بقوله كما صليت على ابراهيم والابراهيم وفي هذا من السؤال ان
 غير الانبياء لا يمكن ان يشاؤهم فكيف يطلب وقوع ما لا يمكن وقوعه **الثالث**
 ان التشبيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والى الصلاة على ابراهيم وآله
 اى المجموع بالمجموع ومعظم الانبياء عليهم السلام هم آل ابراهيم فاذا تقابلت
 الجملة بالجملة وتعدرا ان يكون لآل الرسول عليه السلام مثال ما لا آل ابراهيم
 الذين هم الانبياء كان ما توفر من ذلك حاصل للرسول صلى الله عليه وسلم
 والذي تحصل من ذلك هو اتان الرحمة والرضوان من كانت في حقه الكثرة كان
 افضل **الرابع** ان هذه الصلاة الامر بها للتكرار بالنسبة
 الى كل صلاة في حق كل مصل فاذا اقتضت في حق كل مصل حصول صلاة
 مساوية للصلاة على ابراهيم عليه السلام كان الحاصل للنبي صلى الله
 عليه وسلم بالنسبة الى مجموع الصلوات اضعافا مضاعفة لا ينتهى
 اليها العد ولا إحصاء **فان قلت** التشبيه جاصل
 بالنسبة الى اصل الصلاة والصلاة والفرد منها فالاشكال وارد
قلت متى يرد الاشكال اذا كان الامر للتكرار
 او اذا لم يكن الاول ممنوع والثاني مشتمول ولكن هذا الامر

صلح مكررا

على حاصل

لا يبرهم

ولكن هذا الامر للشكر اربابا لا يتفق واذا كان للشكر اربابا لمطلوب من المجموع
حسب مقدار لا يحصى من الصلوات بالنسبة الى المقدار الحاصل لا يبرهيم
عليه السلام **الخامس** لا يلزم من مجرد السؤال لصلاة مساوية
لا يبرهيم عليه السلام المساواة او عدم الرجحان عند السؤال وانما يلزم
ذلك لو لم يكن الثابت للشرك صلى الله عليه وسلم صلاة مساوية لصلاة
ايراهيم وزايدة عليها اما اذا كان كذلك فالمسؤول من الصلاة اذا انضم الى
الثابت المنقتر للشرك صلى الله عليه وسلم كان المجموع زائدا في المقدار على
المقدار المطلوب وصار في المثال كما اذا ملك اثنان اربعة الاف درهم
وملك اخر الفين فاننا ان يعطى صاحب اربعة الاف مثل ما لذلك الآخر
وهو الفان فاذا حصل ذلك انضمت الفان الى اربعة الاف فالمجموع ستة
الف وهي زائدة على المطلوب التي هو الفان **الوحه السادس**
من العلم على الحديث قوله انك حميد مجيد بمعنى محمود وردي صيغة المبالغة
اي مستحق لاواع المجاميد ومجيد مبالغة من ما يجيد المجد الشرف فيكون
ذلك التعليل لا يستحق المجد لجميع المجاميد ويحمل ان يكون حميد مبالغة
من حامد ويكون ذلك كالتعليل للصلاة المطلوبة فان الحمد والشكر يتقاربان
فحميد قريب من معنى شكور وذلك مما نسب لزيادة الفضل والاعطاف لما يزداد
من الامور العظام وكذلك الحمد والشرف مما نسب لهذا المعنى ظاهرة
والبركة الزيادة والنماء من الخير والله اعلم **الحديث الثالث**
عن ابي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو اللهم اني

أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ
الْمَسِيحِ الدَّجَالِ وَفِي لَفْظِ مُسْلِمٍ إِذَا شَهِدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ رَجْعِ قَبْرِ
الْقَبْرِ أَيْ عُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ثُمَّ ذَكَرْتُ حُجُوهَ ٥ فِي الْحَدِيثِ ثَبَاتُ عَذَابِ
الْقَبْرِ وَهُوَ مُتَكَثِّرٌ مُسْتَفِيدٌ فِي الرِّوَايَاتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ وَفِتْنَةُ الْمَحْيَا مَا يَتَعَرَّضُ لَهُ الْإِنْسَانُ مَدَّةَ حَيَاتِهِ مِنَ الْفِتَنِ
بِالدُّنْيَا وَالشَّهَوَاتِ وَالْمَحَالَّاتِ وَاشْتِدَّهَا وَأَعْظَمَهَا وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى
أَمْرٌ حَاطٌّ عِنْدَ الْمَوْتِ وَفِتْنَةُ الْمَمَاتِ تَجُوزُ أَنْ تُرِيدَ بِهَا الْفِتْنَةُ عِنْدَ الْمَوْتِ
أَصِيفَتْ إِلَى الْمَوْتِ لِقُرْبَاهَا وَتَكُونُ فِتْنَةُ الْمَحْيَا عَلَى هَذَا مَا يَتَّبَعُ قَبْلَ ذَلِكَ
فِي مَدَّةِ حَيَاةِ الْإِنْسَانِ وَتَضَرُّعُهُ فِي الدُّنْيَا فَإِنْ مَا قَارَبَ الشَّيْءُ يُعْطَى حُكْمُهُ
فَحَالَةُ الْمَوْتِ تُشَبَّهُ بِالْمَوْتِ وَلَا تُعَدُّ مِنَ الدُّنْيَا وَتَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِفِتْنَةِ
الْمَمَاتِ فِتْنَةُ الْقَبْرِ كَمَا صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي فِتْنَةِ الْقَبْرِ كَمَثَلِ
أَوْ أَعْظَمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ وَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مُتَكَثِّرًا مَعَ قَوْلِهِ مِنْ عَذَابِ
الْقَبْرِ لِأَنَّ الْعَذَابَ مَرَّتَيْنِ عَلَى الْفِتْنَةِ وَالسَّبَبِ غَيْرِ الْمُسْتَبِ وَكَانَ الْقَوْلُ أَنَّ الْقَوْلَ
رَدًّا لِعَذَابِ الْقَبْرِ لِأَنَّ الْفِتْنَةَ نَفْسُهَا أَمْرٌ عَظِيمٌ وَهُوَ شَدِيدٌ يُسْتَعَاذُ بِاللَّهِ
مِنْ شَرِّهِ وَالْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ عَنْ مُسْلِمٍ فِيهِ زِيَادَةٌ كَوْنُ الدَّعَوَاتِ مَأْمُورًا بِهَا
بَعْدَ التَّشْهَدِ وَقَدْ ظَهَرَتْ الْعِنَايَةُ بِالرَّعَاءِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ حَيْثُ أَمُرْنَا بِهَا فِي كُلِّ
صَلَاةٍ وَهِيَ حَقِيقَةٌ بِذَلِكَ لِعَظَمِ الْأَمْرِ فِيهَا وَشِدَّةِ الْبَلَاءِ فِي دُخُولِهَا وَلِأَنَّ
الْكَرَاهَةَ أَوْ كَلَامَ الْأُمُورِ إِيْمَانِيَّةً غَيْبِيَّةً تُتَكَرَّرُهَا عَلَى الْإِقْتِرَافِ لَهَا مَلَكَةٌ
لَهَا فِي لَفْظِ مُسْلِمٍ إِضَافَةٌ لَعَرِيٍّ وَهِيَ تَعْلِيمُ الْأَشْغَاعِ وَصِغْعُهَا فَإِنَّهُ

فَكَانَ يُكْنَى التَّعْيِيرُ عَنْهَا بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ وَلَوْ عِبَّرَ بِغَيْرِهِ لَحَصَلَ الْمَقْصُودُ
 وَأَسْمَى الْأَمْرَ وَلَكِنْ الْأَوَّلِيُّ قَوْلُ مَا أَمَرَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ ذَهَبَتْ
 الظَّاهِرِيَّةُ إِلَى جَوْفِ هَذَا الدُّعَاءِ فِي هَذَا الْمَجْلِ وَلَيَعْلَمَنَّ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَعَرَّذْ عَامًّا فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ مَعًا وَقَدْ
 اشْتَهَرَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ اسْتِجَابُ التَّخَفُّفِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَعَدَمُ اسْتِجَابِ الدُّعَاءِ
 بَعْدَهُ حَتَّى شَاحَجَ بَعْضُهُمْ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ فِيهِ وَالْعُمُومُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ
 يَنْفِي الطَّلَبَ لِهَذَا الدُّعَاءِ مِنْ خَصَّةٍ فَلَا يَدُلُّهُ مِنْ دَلِيلٍ رَاجِحٍ وَإِنْ كَانَ نَصًّا
 فَلَا يَدُلُّ مِنْ صِحَّتِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الْحَدِيثُ الرَّابِعُ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
 ابْنِ الْعَاصِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ عَلَيَّ دُعَاءٌ إِذْ عَمَّاهُ فِي صَلَاتِي قَالَ قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا
 وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ فَاعْفُ عَنِّي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ
 الرَّحِيمُ ۝ هَذَا الْحَدِيثُ يَنْفِي الْأَمْرَ بِهَذَا الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِيرٍ
 لِمَجْلِهِ وَلَوْ فَعَلَ فِيهَا حَيْثُ لَا يَكُونُ الدُّعَاءُ فِي أَيِّ الْمَاكِينَ كَانَ لِحَاجَهِ وَلَعَلَّ الْأَوَّلِيَّ
 أَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِ مَوَاطِنَ أَمَّا السُّجُودُ وَأَمَّا بَعْدَ التَّشَهُّدِ فَأَمَّا الْمَوْضِعَانِ اللَّذَانِ
 أَمَرَ فِيهِمَا بِالْدُّعَاءِ وَقَالَ فِي التَّشَهُّدِ وَلِيَتَخَيَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ وَلَعَلَّهُ
 يَتَرَجَّحُ كَوْنُهُ فِيمَا بَعْدَ التَّشَهُّدِ ظُهُورًا لِلْغَايَةِ فِي تَعْلِيمِ دُعَاءِ مَخْصُومٍ فِي هَذَا الْمَجْلِ
 وَقَوْلُهُ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِثْنَ لَا يَعْرِى مِنْ ذَنْبٍ
 وَتَقْصِيرٍ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَنْ يَخْصُوا فِي الْحَدِيثِ كُلِّ ابْنِ آدَمَ خَطَا وَخَيْرُ
 الْخَطَايِينِ التَّوَابُونَ وَأَمَّا اخْتِرَانُ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثٍ الْأَمْرَ بِهَذَا الْقَوْلِ مُطْلَقًا

(١) عاصم واما السجود فاستشهدوا فيه بالصحيح

مار
 الغاية

من غير تقييد وتخصيص حالة فلو كان ثم حالة لا يكون فيها ظلم ولا نقص
لما كان هذا الاخبار مطابقا للواقع فلا يؤمر به وقوله ولا يغفر الذنوب
الا انت افرا روي حذايبة الباري تعالى واستجاب لمغفرته بهذا الاقرار
كما قال تعالى علم ان له ربنا يغفر الذنوب ياخذ بالذنب وقد وقع في هذا الحديث
امثال لما اتى الله تعالى عليه في قوله والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا
انفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم وقوله ولا يغفر الذنوب
الا انت كقوله تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله وقوله فاعف عني مغفرة من
عندك فيه وجهان احدهما ان يكون اسما الى التوحيد المذكور كما قال لا يفعل
هذا الا انت فاعفله انت والثاني وهو الاحسن ان يكون اسما الى طلب
مغفرة من فضلها من عند الله تعالى لا يقتضيها سبب من العبد من علم حسن
ولا غيره فهي رحمة من عنده بهذا التفسير ليس للعبد فيها سبب وهذا اثر من
الاسباب والادلال بالاعمال والاعتقاد في كونها موجهة للثواب جوبا عموما
والمغفرة المستر في ان العرب والرحمة من الله تعالى عند المنزهين من المصائب
عن التشبيه اما نفس الاعمال التي يوصلها الله تعالى من الانعام والافعال
الي العبد واما ارادة ايصال تلك الافعال الي العبد فعلى الاول هي من صفات
الفعال وعلى الثاني هي من صفات الذات وقوله انك انت الغفور الرحيم
صفان ذكرناهما للكلام على جهة المقابلة لما قبله فالغفور مقابل لقوله اعف
لي والرحيم مقابل لقوله ارحمني وقد وقعت المقابلة هاهنا للاول بالاول
والثاني بالثاني وقد يقع على خلاف ذلك بان يراد في العرف فيجعل الاول للاخبر والآخر
على حسب

اختلاف المقاصد وطلب التفتيش في الكلام وما يحتاج اليه من علم التفسير

مناسبة مقاطع الآي لما قبلها والله اعلم **الحديث الخامس**

ازادته

ربنا

يكثرون ان

عن عائشة رضي الله عنها قالت ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بعد صلاة
فركت عليه اذ اجانصر الله والفتح لا يقول فيها سبحانك اللهم وبحمدك اللهم
اغفر لي وفي لفظ كل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده
سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي **ن** حديث عائشة رضي الله
عنها فيه مبادرة الرسول صلى الله عليه وسلم الى امثال ما امره الله به وما ار
لذلك وقوله فتبجح بحمد ربك فيه وجهان احدهما ان يكون المراد
ان تبجح بنفس الحمد لما في صفة الحمد من معنى التسبيح الذي هو التزيين
لاقتضاء الحمد نسبة الافعال المحمودة عليها الى الله تعالى وحده وفي ذلك نفي
الشركة والوجه الثاني ان يكون المراد تسبيح مثلثا بالحمد
فتكون الابدالة على الحال وهذا يترجح لان النبي صلى الله عليه وسلم قد تسبى
وحده بقوله سبحانك وبحمدك وعلى معنى الوجه الاول يكفى بالحمد فقط
وكان تسبيح الرسول صلى الله عليه وسلم على هذا الوجه دليل على ترجيح المعنى الثاني
وقوله وبحمدك قيل معناه وبحمدك سبى وهذا احتمال ان يكون فيه
حرف اي بسبب حمد الله سبى ويكون المراد بالسبب هاهنا التوفيق والاعانة
على التسبيح واعتقاد معناه وهذا ما روي عن عائشة رضي الله عنها في الصحيح
بحمد الله لا بحمدك اي وقع هذا بسبب حمد الله اي تفضله واجتنابه وعطايه
فان الفضل والاجتناب سبب الحمد فيعتبر عنها بالحمد وقوله اللهم اغفر

امثال لقوله تعالى واستغفر بعد امثال قوله فسبح بحمد ربك واما
اللفظ الآخر فانه يقتضي الدعاء في الركوع وابطاحته ولا يعارض قوله عليه
السلام اما الركوع فعظموا فيه الرب واما السجود فاجتهدوا فيه في الدعاء
فانه يؤخذ من هذا الحديث الجواز ومن ذاك الاولوية بتخصيص الركوع بالتعظيم
ويحتمل ان يكون السجود قد امر به بتكثير الدعاء لاشارة قوله فاجتهدوا
واخما للالكثرة والذي وقع في الركوع من قوله اغفري ليس كثيرا فليس في
معارضة ما امر به في السجود وفي حديث عائشة الاول سؤال وهو ان
لفظة اذا تقتضي الاستقبال وعدم حصول الشرط حينئذ وقول عائشة رضي الله
عنها ما صلى صلاة بعد ان نزلت عليه اذا اجاز الله يقتضي تعجيل هذا القول لغير
الصلاة الاولى التي هي بحقيقة نزول الآية من النزول للفتح اي فتح مكة ودخول
الناس في دين الله اذ اوجبا يحتاج الى مدة اوسع من الوقت الذي بين نزول
الآية والصلاة الاولى بعده وقول عائشة رضي الله عنها في بعض الروايات
يقاوم القرآن قد يشعروا به يفعل ما امر به فيه فان كان الفتح ودخول الناس
في دين الله اوجبا حاصلا عند نزول الآية لم يقل فيه اذا جاز وان لم يكن حاصلا
فكيف يكون القول امثالا للامر الوارد بذلك ولم يوجد شرط الامر وجوابه
ان تخارجه لم يكن حاصلا على مقتضى اللفظ ويكون النبي صلى الله عليه وسلم
قد ادرى الى فعل المأمور به قبل وقوع الزمن الذي يعلق به الامر فيه اذ ذاك عبادة
وطاعة لا تخص بوقت معين فاذا وقع الشرط كان الواقع من هذا القول بعد وقوعه
واقعا على حجب الامثال وقبل وقوع الشرط واقعا على حجب التبرع وليس في

قوله غايته ينادي القرآن ما يقتضي ولا بد ان يكون جميع قوله صلى الله عليه
وسلم واقعا على جهة الامثال للمأمور حتى يكون ذا اعلى وقوع الشرط بل
مقتضاها انه يفعل ما يدل القرآن وما دل عليه لفظة فقط وجاز ان يكون
بغير هذا القول فعلا بطاعة مبتدأة وبعضه لغتيا لا للامر والله اعلم

باب الوتر

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم وهو
على المنبر ما نرى في صلاة الليل شيئا فاذ اخشي الصبح صلى واحدة فادثر
له ما صلى وانه كان يقول اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا **الكلام**
على هذا الحديث من وجوه **احدها** صلاة الليل شيئا فاذ اخشي الصبح صلى واحدة فادثر
رحمة الله في انه لا نراد صلاة النفل على ركعتين هو ظاهر هذا اللفظ في
صلاة الليل وقد ورد حديث آخر صلاة الليل والنهار شيئا فاذ اخشي الصبح صلى واحدة
ظاهر اللفظ لان المبتدأ محصور في الخبر فيقتضي لك حصر صلاة الليل
بما هو شيئا وذلك هو المقصود اذ هو ينادي الزيادة فلو جازت الزيادة لما
الحصر صلاة الليل في المتي وهذا يعارضه ظاهر حديث غايته الا في
وقد اخذ به الشافعي رحمه الله واجاز الزيادة على ركعتين من غير حصر في
العدد وذكر بعض مصنفى اصحابه شرطين في ذلك وجايل قوله انه متى
نفل بازيد من ركعتين شفعاً او وترافلا يزيد على شهادتين ثم ان كان المنفل
به شفعاً فلا يزيد من الشهادتين على ركعتين وان كان وترافلا يزيد من
الشهادتين على ركعة فعلى هذا اذا نفل بعشر جلس بعد الثامنة ولا يجلس

بمنه خالف

بَعْدَ السَّابِعَةِ وَلَا بَعْدَ مَا قَبْلَهَا مِنَ الرُّكْعَاتِ لِأَنَّهُ جَبَلِيذٌ يَكُونُ قَرَارًا عَلَى
رُكْعَتَيْنِ بَيْنَ الشَّاهِدَيْنِ وَإِذَا شَغَلَ مَجْرَسٌ مَثَلًا جَلَسَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ وَبَعْدَ
الْحَامِسَةِ أَنْ يَتَأَنَّ أَوْ يَسْتَبِيحَ فَبَعْدَ السَّادِسَةِ وَالسَّابِعَةِ وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى جُلُوسٍ
وَلَحْدٍ فِي ذَلِكَ جَازٍ وَإِنَّمَا الْجَأُ إِلَى ذَلِكَ تَشْبِيهُهُ النَّوَافِلُ بِالْغَرَائِضِ وَالْفُرْصَةِ
الْوُتْرُ هِيَ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ وَلَيْسَ بَيْنَ الشَّاهِدَيْنِ فِيهَا إِلَّا رُكْعَةٌ وَاحِدَةٌ وَالْغَرَائِضُ
الشَّعْغُ لَيْسَ بَيْنَ الشَّاهِدَيْنِ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ رُكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَنْفَعِ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ
عَلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرَ **الْوَحْهُ الثَّانِي** مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ
أَنَّهُ لَا يَنْفَعِي طَاهِرَةٌ عَدَمُ الزِّيَادَةِ عَلَى رُكْعَتَيْنِ فَكَرَ ذَلِكَ يُقْتَضَى عَدَمُ التَّخَصُّصِ مِنْهَا
وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي الشُّغْلِ بِرُكْعَةِ قَرْنَةٍ وَالْمَرْكُورِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ جَوَانُ وَنَ
أَيُّ حَيْفَةٍ مَعْنَاهُ وَالْإِسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْقَوْلِ كَأَنَّهُمْ وَهَرَاوِي مِنْ اسْتِدْلَالِ
مَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الرُّكْعَةُ الْقَرْنَةُ صَلَاةً لَمَا اشْتَعَلَ قَصْرُ صَلَاةِ الصُّبْحِ
وَالْمَغْرِبِ فَإِنَّ ذَلِكَ ضَعِيفٌ **الْوَحْهُ الثَّلَاثُ** يَقْتَضِي الْحَدِيثُ تَعْدِيمَ
شُعْغٍ عَلَى الْوُتْرِ مِنْ قَوْلِهِ صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْلِي مِثْنِي وَقَوْلُهُ تَوَتَّرَ لَهُ مَا صَلَّيْتُ فَلَوْ أَوْفَرَ
بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ مِنْ غَيْرِ شُعْغٍ لَمْ يَكُنْ آتِيًا بِالسُّنَّةِ وَطَاهِرٌ مَذْهَبٌ بَلَّكَ أَنَّهُ لَا
يُؤْتَرُ بِرُكْعَةِ قَرْنَةٍ هَكَذَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ **الْوَحْهُ الرَّابِعُ** يُقِيمُ مِنْهُ
أَنَّهُ أَوْفَتْ الْوُتْرُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ قَوْلِهِ فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ وَفِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ
وَجْهَانَا أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَنْتَهِي بِطُلُوعِ الْفَجْرِ وَالثَّانِي بِنَيْهِ صَلَاةِ الصُّبْحِ **الْوَحْهُ**
الْحَامِسُ قَدْ اسْتَدَلَّ بِصِفَةِ الْأَمْرِ مِنْ تَرِيدٍ وَجُوبِ الْوُتْرِ فَإِنْ كَانَ يَرِيدُ
بِوُجُوبِ كَوْنِهِ آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ فَالْأَمْرُ قَرِيبٌ وَلَا غَلَمٌ أَجْدًا قَالَ ذَلِكَ إِنْ

كان لا يرى بذلك فحتاج أن تحمل الصيغة على الندب ولا يستقيم الاستدلال بها
على وجوب العمل بالوتر عند من منع استعمال اللفظ الواحد في الحقيقة والمجاز
والآثار جمعاً بين الحقيقة والمجاز في لفظة واحدة وفي صيغة الأمر **الوجه**
السادس يقتضي الحديث أن يكون الوتر آخر صلاة الليل فلو ارتفعت
أراد الشغل فهل يشفع وتره بركعة أخرى ثم يصلي فيه وجهاً للشافعية فإذا
لم يشفع بركعة فهل يعيد الوتر أخيراً فيه قولان للمالكية فيمكن كل واحد
من الفريقين أن يستدل بالحديث بعد تقديم مقدمة لكل واحد منهما يحتاج إلى
إثباتها أما من قال أنه يشفع وتره فيقول الحديث يقتضي أن يكون آخر صلاة
الليل وتراً وذلك يتوقف على أن لا يكون قبله وتر لما جاء في الحديث لا وتران
في ليلة فلو لم يمتنع ذلك أن يشفع الوتر الأول فانه ان لم يشفعه وأعاد الوتر
لزم وتران في ليلة وإن لم يعيد الوتر لم يكن آخر صلاة الليل وتراً وأما من قال
لا يشفع ولا يعيد الوتر فلامنع أن يشفع حكم صلاة على أخرى بعد السلام
والحديث بطول الفصل أن يقع ذلك فاذا لم يجمعوا في الحقيقة إنما وتران ولا وتران
في ليلة فامنع الشفع وامنع إعادة الوتر أخيراً ولم يبق المخالفة ظاهرة
قوله عليه السلام اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً وهو محمول على الاستحباب
كما أن التراباً للوتر كذلك وترك المشيئة أولى من ارتكاب المكروه وأما من
قال بالإعادة فهو أيضاً مانع من شفع الوتر الأول فحافظ على قوله عليه السلام
اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً يحتاج إلى الاعتدال عن قوله لا وتران في ليلة
واعلم أنه ربما احتج بهذه المسئلة إلى مقدمة أخرى وهي أن الشغل بركعة تركه

هَلْ تُشْرَعُ فَعَلَيْكَ بِأَمَلِهِ **الْحَدِيثُ الثَّانِي** عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَتْ مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَأَوْسَطِهِ
وَأَخِرِهِ فَأَمَتْنِي وَتَنَنِي إِلَى السَّجَرِ نَ اِخْتَلَفُوا فِي أَنْ أَلْأَفْضَلَ تَقْدِيمُ الْوُتْرِ أَوَّلُ
اللَّيْلِ أَوْ تَأْخِيرُهُ إِلَى آخِرِهِ عَلَى وَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِي الشَّافِعِيُّ مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى جَوَازِ كُلِّ
ذَلِكَ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ فِي الْأَوَّلِ وَالْأَوْسَطِ وَالْآخِرِ وَلَعَلَّ
ذَلِكَ كَانَ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْحَالَاتِ وَطُرُقِ الْحَاجَاتِ وَقِيلَ بِالْفَرَقِ بَيْنَ مَنْ يَرْجُو
أَنْ يَقُومَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَمَنْ يَخَافُ أَنْ لَا يَقُومَ وَالْأَوَّلُ تَأْخِيرُهُ أَفْضَلُ وَالثَّانِي
تَقْدِيمُهُ أَفْضَلُ وَلَا شَكَّ أَنَا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ذَكَرَكَ كَأَنَّكَ
الصَّلَاةُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَوَّلِهِ لَكِنْ إِذَا عَادَ ضَرْفُ ذَلِكَ إِحْتِمَالُ تَغْيِيرِ الْأَصْلِ قَدَمَانَهُ عَلَى
قَوَائِمِ الْفَضِيلَةِ وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ قَدْ رَفَعَ فِيهَا خِلَافٌ وَمِنْ جِهَةٍ صَوْرَتَهَا مَا إِذَا كَانَ
عَادِمًا لِمَا يَرْجُو وَخُورَةٍ فِي آخِرِ الْوَقْتِ فَهَلْ يُقَدِّمُ النِّسْمُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ إِجْرَارًا
لِلْفَضِيلَةِ الْمُحَقَّقَةِ أَمْ يُؤَخِّرُهُ إِجْرَارًا لِلْوُضُوءِ فِيهِ خِلَافٌ وَالْمُخْتَارُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ
أَنْ يَتَقَدَّمَ أَفْضَلُ فَعَلَيْكَ بِالنَّظَرِ فِي الشَّظِيزَيْنِ الْمُسْتَلَكَيْنِ وَالْمُؤَاوَزَتَيْنِ بَيْنَ
الصُّورَتَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الْحَدِيثُ الثَّالِثُ** عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً يُؤْتِرُ
مِنْ ذَلِكَ نَحْسًا لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا نَ هَذَا كَمَا قَدَمْنَا هَبْتُمْ كُنْ فِي
جَوَازِ الزِّيَادَةِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ فِي التَّوَافِلِ وَبَارَأَهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ بِأَوَّلِ الْإِتِّفَاقِ إِلَى
الْزَهْدِ وَهُوَ أَنْ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ أَنْ الْجُلُوسَ فِي مَحَلِّ الْقِيَامِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فِي آخِرِ
رَكْعَةٍ كَأَنَّ الرَّابِعَ كَأَنَّ الصَّلَاةَ فِيهَا وَالْآخِرَةَ كَأَنَّ الْجُلُوسَ فِي مَحَلِّ الْقِيَامِ وَتَمَادَلَ

قِيَامًا

لفظه على تأويل الحديث قد ما هذا ما بان السلام وقع بين كل ركعتين وهذا
 مخالف للفظ لا يتبع السلام بين كل ركعتين إلا بعد الجلوس وذلك بناءً
 قولها لا يجزئ في شيء إلا في آخرها واعلم أن محط النظر هو الموازاة
 بين الظاهر من قوله عليه السلام صلاة الليل مثنى مثنى في دلالة على الحصر
 وبين دلالة هذا الفعل على الجواز والفعل يطرأ إليه الحضور إلا أنه
 بعيد لا يصح إليه البديل فتبقى دلالة الفعل على الجواز معارضة بدلالة
 اللفظ على الحصر بدلالة الفعل على الجواز عندنا أقوى نعم يبقى نظر آخر
 وهو أن الأحاديث دللت على جواز أعداد مخصوصة فإذا جمعتها ونظرنا
 كثرتها فإما إذا علمية إذا قلنا بخوان كان قولاً بالجواز مع انقضاء الدليل منعه
 من غير معارضة الفعل له ولما يدل أن يقول — نعمل بدليل المنع حيث لا معارض
 له من الفعل إلا أن يصح عن ذلك إجماع أو يقام دليل على أن الأعداد المخصوصة
 ملغاة عن الاعتبار وتكون الحكم الذي دلل عليه الحديث مطلق الزيادة فيها
 يمكن أن أحدها أن تقول مقادير العبادات يغلب عليها التعبد فلا يجزم بأن
 المقصود لا يتعلق بالعدد وإن المقصود مطلق الزيادة الثاني أن تقول
 المانع المحيل هو الزيادة على مقدار الركعتين وقد ألغى بهذه الأحاديث والله أعلم

باب الذكر عقب الصلاة

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من
 المكتوبة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عباس كنا نعلم
 إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته وفي لفظ كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله

والتكبير

صلى الله عليه وسلم الأبا التكبير فيه دليل على جواز الجهر بالذكر عقب
الصلوة بخصوصه من جملة الذكر قال الطبري فيه الأمانة عن صحة فعل
من كان يفعل ذلك من الأما يكبر بعد صلاته ويكبر من خلفه قال غيره
ولم يجد من الفقهاء من قال هذا الأما ذكره ابن حبيب في الواضحة كانوا يستحبون
التكبير في العناكة والبغوث أثر صلاة الصبح والعشاء تكبيرا عاما لبلدان
مراة وهو قديم من شأن الناس وعن مالك أنه محدث ويؤخذ منه زاهر الصبيان
في الموقف لقول ابن عباس ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه
وسلم الأبا التكبير ولو كان مقدما في الصف الأول لعلم انقضاء صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم سماع التسليم وقد يؤخذ منه أنه لم يكن ثم مسمع جهير
الصوت يبلغ السلام لجهارة صوته **الحديث الثاني** عن زرار
مولى المغيرة بن شعبه قال سئل علي بن المغيرة بن شعبه في كتاب إلى معاوية أن
النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكنونة لا اله الا الله
وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما
أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ثم وفدت بعد علي
معاوية فسمعتة يأمرا الناس بذلك وفي لفظ كان ينهى عن قيل وقال وأصاعة
المال وكثرة السؤال وكان ينهى عن عقوق الامهات ورواد البنات
ومنع وهات فيه دليل على استحباب هذا الذكر المخصوص عقب الصلوات
وذلك لما اشتمل عليه من معاني التوحيد ونسبة الافعال الى الله تعالى والمنع
والاعطاء ولما امر العدة والثواب المرتب على الاكثار يترد كثيرا مع خفة

الاذكار على اللسان وقلتها وانما كان كذلك باعتبار مدلولاتها
فان كلها واجبة الى الايمان الذي هو امر في الامتياز والجد الخط ومعي لا ينفع
والجد منك الجد لا ينفع والخط خطه وانما ينفعه العمل الصالح والجد
هنا وان كل مطلقا فهو محمول على خط الدنيا وقوله منك يتعلق
بمنفع وينبغي ان يكون منفع مضمنا معنى منفع او ما يقاربه ولا يعود منك الى
الجد على وجه الذي يقال خطي منك كثير او قليل بمعنى عنايتك بي او
رعايتك لي فان ذلك نافع وفي امر معوية بذلك المبادرة الى اقتتال السنن
واساعتها وفيه جواز العمل بالمكاشفة للحارثية واجراها مجري المستوع
والعمل بالخط في مثل ذلك اذا من تغييره وفيه قول خير الواحد وهو قوله
من افراد لا يخص كما قدرناه فيما تقدم وقوله عن قيل وقال الاشهر فيه
قيل نفع اللام على سبيل الحكاية وهذا الهي لا يد من تقيده بالكرة التي
لا يمن معها وقوع الخط والخطا والتشيب الى وقوع المغاسيد من
غير يقين والخبار بالامور الباطلة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لعنوا لمرء اثما ان يحدث بكلام سمع وقال بعض السلف لا يكون اماما
من حدث بكلام سمع واما اصاعة المال فحقيقته المشتق عليها بذله في
غير مصلحة دينية او دنيوية وذلك ممنوع لان الله تعالى جعل الاموال
قياما لمصالح العباد وفي تمييزها نفوس لئلا المصالح اما في حق مضيعها
او في حق غيره واما بذله وكثرة انفاقه في تحصيل مصالح الاخرى فلا ينفع من
حينئذ كذلك وقد قالوا لا شرف في الخير واما اتقاه في مصالح الدنيا

وَمَا إِذَا النَّفْسُ عَلَى وَجْهِ لَا يَلِيقُ بِحَالِ الْمُنْفِقِ وَقَدْ رَمَاهُ فِي كَوْنِهِ إِسْرَافًا خَلَّافَ
وَالْمَشْهُورَ أَنَّهُ إِسْرَافٌ وَقَالَ بَعْضُ أَتَابِيعِهِ لِشَرِّ إِسْرَافٍ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ مَصَاحِ
الْبَذَرِ وَمَلَأَتْهُ هُوَ غَرَضٌ صَحِيحٌ وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَنْتَفِعُ مِنْ ذَلِكَ وَالْأَشْهُرُ فِي مِثْلِ
هَذَا أَنَّهُ مُبَاحٌ أَعْنِي إِذَا كَانَ الْإِنْفَاقُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَقَدْ تَوَرَّعَ عَنْهُ وَأَمَّا كَثَرَةُ
السُّؤَالِ فِيهِ وَجَهَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى الْهُورِ الْعَلِيَّةِ
وَقَدْ كَانَ يُؤَيِّدُهَا تَكْلُفُ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا تَدْعُو إِلَى الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَقَدْ قَالَ ابْنُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْظُمَ النَّاسُ جُرْمًا عِنْدَ اللَّهِ مِنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَحْتَرَمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ
فَحَتَمَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ وَفِي حَدِيثٍ لِلْعَنْ لِمَا سِئِلَ عَنْ الرَّجُلِ يَجْمَعُ أَمْرَانِ
رَجُلًا فَكَرِهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسَائِلَ وَنَحَابَهَا وَفِي حَدِيثٍ مَعْنُوتهُ نَهَى عَنْ الْأَغْلَاطِ
وَهِيَ شِدَادُ الْمَسَائِلِ وَصَعَابُهَا وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مُكَرَّهًا لِمَا يَضْمَنُ كَثِيرٌ مِنْهُ مِنَ
التَّكْلُفِ فِي الدِّينِ وَالشَّنَطِ وَالرَّجْمِ بِالظَّنِّ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ تَدْعُو إِلَى مَعْدَمِ
الْأَمْرِ مِنَ الْعِتَابِ وَخَطَاةِ الظَّنِّ وَالْأَصْلُ الْمَنْعُ مِنَ الْجُلْمِ بِالظَّنِّ لِأَحْيَا تَدْعُو
الضَّرُورَةَ إِلَيْهِ الْوَجْهَ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى سُؤَالِ الْمَالِ وَقَدْ
وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ فِي عَظِيمِ مَسْأَلَةِ النَّاسِ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَسْأَلُ أَنْ تَغْضُرَ سُؤَالُ النَّاسِ
أَمْوَالَهُمْ مَمْنُوعٌ وَذَلِكَ حَيْثُ يَكُونُ الْأَعْطَاءُ بِنَاءً عَلَى ظَاهِرِ الْحَالِ وَيَكُونُ الْبَاطِنُ
خِلَافَهُ أَوْ يَكُونُ السَّائِلُ مُخْتَارًا عَنْ أَمْرٍ هُوَ كَارِهُ فِيهِ وَقَدْ جَاءَ فِي السُّنَنِ مَا يَدُلُّ عَلَى
اعْتِبَارِ ظَاهِرِ الْحَالِ فِي هَذَا وَهُوَ مَا رَوَيْتُ أَنَّهُ مَاتَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الصُّنَّةِ وَتَرَكَ دِينَارَيْنِ
فَقَالَ ابْنُ أَبِي صَالِيَةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَانِ وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ رَأْيَ اللَّهِ أَعْمَلُ لَأَنَّهُمْ كَانُوا أَقْرَبَ
مُجَرَّدِينَ يَأْخُذُونَ وَيُصَدِّقُونَ عَلَيْهِمْ بِنَاءً عَلَى الْفَقْرِ وَالْعِزِّ وَظَهَرَ أَنَّ مَعَهُ هَذَيْنِ

الدنيا بين على خلاف ظاهر حاله والمنقول عن مذهب الشافعي رحمه الله تعالى
 قول السائل فاذ قيل بذلك فيبقى النظر في تخصيص المنع بالكثرة فانه ان
 كانت الصورة تقتضي المنع فالسؤال ممنوع كثيرة وقليله وان لم تقتض المنع
 فيبقى حمل هذا المعنى على الكراهة للكثير من السؤال مع انه لا يخلو السؤال
 من غير حاجة عن كراهة فلكون الكراهة في الكثرة اشد وتكون هي المحصورة
 بالنهي وينبغي من هذا ان من يكن السؤال مطلقا حيث لا يحرم ينبغي ان يحمل
 قوله كثرة السؤال على الوجه الاول المتعلق بالمشايل الرئيسية او جعل النبي
 راعيا على المرتبة الشرعية وتخصيص العقوب بالاعتناء مع امتناعه في الآباء
 ايضا لاجل شدة حقوقهم ورجحان الامر ببرهن بالنسبة الى الآباء وهذا من
 باب تخصيص الشيء بالذكر لظاهر عظمه في المنع ان كان ممنوعا وشرفه ان كان
 مأمورا به وقد نراعي في موضع آخر التنبية بذكر الذي على الاعلى فيخص الذي
 بالذكر وذلك بحسب اختلاف المقصود وراذ النبات عبارة عن دفين مع
 الحياة وهذا التخصيص بالذكر لانه هو الواقع متوجه النبي اليه لالان الحكم
 مخصوص بالنبات ومنع وهات راجع الى السؤال مع ضمنية النبي عن المنع وهذا
 يحمل وجهين احدهما ان يكون النبي عن المنع حيث يورم بالاعطاء وعن السؤال
 حيث يمنع منه فيكون كل واحد مخصوصا بصورة غير صورة الآخر والشايل
 ان يجمع في صورة واحدة ولا تعارض بينهما فكون طينة الطالب ان لا يثأل
 ووظيفة المعطى ان لا يمنع ان يقع السؤال وهذا لا يدل ان تستثنى منه ما اذا
 كان المطلوب محرما على الطالب فانه ممنوع على المعطى اعطاء لكونه يكون معينا

الكراهة

كان

عَلَى الْإِثْمِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مَحْمُولًا عَلَى الْكُثْرَةِ مِنَ السُّؤَالِ وَأَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ بِهِ

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَرِثِ بْنِ

هَاشِمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَانِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَجْرًا أَسْلَمَ لِنَبِيِّنَا
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ هَبَّ أَهْلُ الدِّيَارِ بِالْمَدِينَةِ

الْعُلَى وَالنَّبْعِ الْمُبْعِ فَقَالَ وَمَا ذَاكَ فَاَلْوَانُ يَصْلَوْنَ كَمَا نَصَلِّي وَيَصُومُونَ كَمَا
نُصُومُ وَيَصَدَّقُونَ وَلَا تَصَدَّقُونَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفَلَا أَعْلَمُكُمْ

شَيْئًا تَذْكُرُونَ بِهِ مَنْ يَتَّبِعُكُمْ وَيَتَّبِعُونَ مَنْ يَتَّبِعُكُمْ وَلَا يَكُونُ أَحَدًا فَضَّلَ مِنْكُمْ الْأَمْرَ
صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ فَاَلْوَالِي يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ تَسْجُدُونَ وَتَعْبُدُونَ دُونَ ذَلِكَ صِرَافَةً

ثَلَاثًا وَتَلْبِيزًا مَرَّةً قَالَ أَبُو صَالِحٍ فَرَجَعَ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالُوا سَمِعَ إِخْوَانُنَا
أَهْلُ الْأَمْوَالِ مَا فَعَلْنَا فَقَالُوا مِثْلَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَسَلَّمَ

ذَلِكَ فَضَّلَ اللَّهُ يَوْمَئِذٍ مَنْ يَتَّبِعُكُمْ مِنْ يَتَّبِعُكُمْ فَقَالَ تَسْمِيٌّ فَحَدَّثَتْ بَعْضُ أَهْلِ هَذَا الْحَدِيثِ
قَالَ وَهَمَّتْ أَنَا قَالَ لَكَ تَسْبِيحُ اللَّهِ ثَلَاثًا وَتَلْبِيزُ وَتَحْمِيدُ اللَّهِ ثَلَاثًا وَتَلْبِيزُ

وَتَكْبِيرُ اللَّهِ ثَلَاثًا وَتَلْبِيزُ وَرَجَعَتْ إِلَى أَبِي صَالِحٍ فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ اللَّهُ الْبَدَأَ
وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَتَّى تَبْلُغَ مِنْ جَمِيعِ ثَلَاثًا وَتَلْبِيزُ ۝ الْحَدِيثُ سَقَلُوا

بِهِ الْمَسْئَلَةُ الْمَشْهُورَةُ فِي التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْغَنِيِّ الْفَقِيرِ الصَّابِرِ وَفَدَا شَرَّ
فِيهَا الْخِلَافُ وَالْفَقْرُ أَذْكَرُ الدَّرَسُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَنْقُضِي تَفْضِيلَ الْأَغْنِيَاءِ

بِسَبَبِ الْغُرَبَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَالِ وَأَدْرَقَهُمُ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ لَكِنْ عَلِمَهُ
مَا يَقُومُ مَقَامَ ذَلِكَ الزِّيَادَةُ فَلَمَّا فَالَهَا الْأَغْنِيَاءُ سَاءُوا وَهُمْ فِيهَا وَبَقِيَ مَعَهُمْ رُجْحَانُ قُرَبَاتِ

الْمَالِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ فَضَّلَ اللَّهُ يَوْمَئِذٍ مَنْ يَتَّبِعُكُمْ مِنْ يَتَّبِعُكُمْ فَطَاهَرَهُ الْغُرَبَاتُ مِنَ النَّفْسِ

صوابه
المهاجرين

يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

وَيَكُونُونَ

فَفَعَلُوا

انه فضل الاغنيا بزياة القربات المالية وبعض الناس ناول قوله ذلك فضل الله
 يؤتيه من يشاء ياول مستلكه فحجة عما ذكرناه من الظاهر والذي يقتضيه
 الحمل انما لا يقتضي ان يحصل الرجحان بالعبادات المالية ان يكون الغني افضل
 ولا شك في ذلك وانما المظن اذا كانت اياما اداء الواجب فقط وانفرد كل
 واحد بصلحة ما هو فيه واذا كانت المصالح متقابلة ففي ذلك نظر يرجع الى تغيير
 الافضل فان تدرى بزيادة الثواب القياس يقتضي ان المصالح المتعدية افضل من
 الفاصدة وان كان الافضل بمعنى الشرف بالنسبة الى صفات النفس والذي
 يحصل للنفس من التطهير للاخلاق والرياسة لسوء الطباع بسبب الفقر
 اشرف فيخرج الفقر ولهذا المعنى ذهب الجمهور من الصوفية الى ترجيح الفقير
 الصابر لان مدار الطريق على تهذيب النفس ودياسة اذ ذلك مع الفقر اكثر
 منه مع الغنى فكان افضل بمعنى الشرف وقوله ذهب اهل الدور والدرر
 هو المال الكثير وقوله تدركون به من سبقكم يحتمل ان يراد به الشرف
 المعنوي وهو السبق في الفضيلة وقوله من بعدكم اي من بعدكم في
 الفضيلة من لا يعمل هذا العمل ويحتمل ان يراد القليلة والبعدية الزمانية
 ولعل الاول اقرب الى السبب فان سؤاليهم كان عن امر الفضيلة وتقدم الاغنيا
 فيها وقوله لا يكون احدا افضل منكم يدل على ترجيح هذه الاذكار على فضيلة
 المال وعلى ان تلك الفضيلة للاغنيا مشروطة بان لا يفعلوا هذا الفعل الذي
 امر به الفقراء وفي تلك الرواية تعليم كيفية هذا الذكر وقد كان يمكن ان
 يكون فرادى اي كلمة على حدة ولو فعل ذلك لجاز وحصل به المقصود لكن يترتب

هذه الرواية انه يكون مجموعا ويكون العرد للجملة واذا كان كذلك يحصل
في كل فرد هذا العرد والله اعلم **الحديث الرابع** عن عائشة
رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في خيصة لها اعلام فنظر الي اعلامها
نظرة فلما انصرف قال اذهبوا مخبتي هذه الي اي جعفر وان لم يجدها فاني
جفرتها الي الصبي ابقا عن صلاتي ن الخيصة كساء مرتفع له اعلام والاشجار
كساء غليظ فيه دليل على جوار لباس الثوب في العلم ودليل على ان اشتغال
الفكر يترافق في الصلاة وفيه دليل على طلب الخشوع في الصلاة
والالبال عليها وتقي ما يقتضي شغل الخاطر بغيرها وفيه دليل على المبادرة الي
صلى الله عليه وسلم الي مصالح الصلاة وتقي ما يحدث في حاجت لخرج الخيصة واستدرك
ها غيرهما لما لا يشتغل وهذا مأخوذ من قوله فنظر اليها نظرة وبعثه الي اي
جعفر بالخيصة لا يلزم منه ان يستعملها في الصلاة كاجاء في جملة عطايد وقوله
عليه السلام لعمر رضي الله عنه اني لم اكسها ثلبستها وقد استنبط
الفتا من هذا كراهة كل ما يشغل عن الصلاة من الاصابع والنقوش والظايع
المستظرفة فان الحكم يعم بجميع عليه والعلة الاشتغال عن الصلاة
وراد بعض المالكية في هذا كراهية عمر بن الخطاب في المشاجرة والاشجار
فقال يفتح الهمة وكثرها وكذلك في الباء وكذلك الي الخشوع وشدة وقيل
انها الكساء من غير علم فان كان فيه علم فهو خيصة وفيه دليل على قبول الهدية
من الاصحاب والارشاد اليه والطلب لها من يظن به الشرور بذلك
والمشاحة والله اعلم ن

باب الجمع بين الصلوتين في السفر

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجمع في
السفرتين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سفر وجمع بين المغرب والعشاء
هـ اللفظ في هذا الحديث ليس في كتاب مسلم وإنما هو في كتاب البخاري وأما
رواية ابن عباس في الجمع بين الصلاتين في الجملة من غير اعتبار لفظ بعينه فنقل
عليه ولم يحتج في الفتاوى في جواز الجمع في الجملة لكن بأحقيقة رحمه الله يخصه
بالجمع بعينه ومرد لفته وتكون العلة فيه التيسر لا السفر ولهذا يقال لا يجوز
الجمع عنه بعدد السفر وأهل هذا المذهب يؤثرون الأحاديث التي وردت بالجمع
على أن المزداد يخير الصلاة الأولى إلى آخر وقتها وتقدم الثانية في أول وقتها
وقد قسم بعض الفقهاء الجمع إلى جمع مقارن وجمع مواصلة وأراد بجمع المقارن
أن يكون الشئان في وقت واحد كالإكل والقيام مثلاً فانهما يقعان في وقت واحد
وأراد بجمع المواصلة أن يقع أحدهما عقب الآخر وقصد بطلان تأويل أبي حنيفة
بذكرناه لأن جمع المقارن لا يمكن في الصلاتين إذ لا يقعان في حالة واحدة
وأنظر جمع المواصلة أيضاً وقصد بذلك إبطال التأويل المذكور إذ لم يثبت على
شي من العزمين وعبدية أنه لا يبعد أن يثبت على الثاني إذا وقع التحريم في الوقت
أو وقعت المسامحة بالرفق اليسير بين الصلاتين إذا وقع فاجلاً لكن بعض الروايات
في الأحاديث لا يحمل لفظها هذا التأويل إلا على بعد كثير ولا يحمل أصلاً فاما
ما لا يحمل فإذا كان صحيحاً في سنده فيقطع العذر وأما ما يبعد تأويله فيحتاج
أن يكون الدليل المأثور له أقوى من العمل بظاهره وهذا الحديث الذي في الكتاب

فالحجة قاطعة

يدل

ليس يبعد تأويله كل البعد، وأكثر من التأويل، وأما ظاهره، فإن ثبت أن الجمع حقيقة
لا يتناول صورة التأويل به، فأيته حتى يكون الدليل المعارض له أقوى مع ذلك التأويل
من هذا الظاهر، والحديث يدل على الجمع إذا كان على ظهر شيء ولو لا ورود غيره
من الأحاديث بالجمع في غير هذه الحالة، لكان الدليل يفتي بفساد الجمع في غيرها
لأن الأصل عدم جواز الجمع، وجوب اتباع الصلاة في وقتها المحدود لها، وجواز
الجمع بهذا الحديث وقد علو بصفة مناسبة للاختيار فلم يكن يجوز العاودها لكر
إذا صح الجمع في حالة التروك فالعمل به أولى لقيام دليل آخر على الجواز في غير هذه
الصورة أي التبرؤ، وقيام ذلك الدليل على الغاء اعتبار هذا الوصف لا يمكن
أن يعارض ذلك الدليل بالمفهوم من هذا الحديث لأن المنطوق ثم أخرج وقوله
وكذلك المغرب والعشاء يزيد في الجمع وظاهره اعتبار الوصف الذي ذكره
فيها وهو كونه على ظهر شيء لأن دلالة ذلك على الجواز في تلك الصورة خصوصاً
أخرج وقد دل الحديث على الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء ولا خلاف
أن الجمع منسوخ بين الصبح وغيرها وبين العصر والمغرب كما لا خلاف في جواز الجمع
بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بمزدلفة ومن هاهنا ينشأ
نظر القائلين في مسألة الجمع فأصحاب أبي حنيفة يفتشون الجمع المختلف
فيه على الجمع المنسوخ اتفاقاً ويحتاجون إلى الغاء الوصف الفارق بين محل
النزاع ومحل الإجماع وهو الاشتراك الواقع بين الظهر والعصر وبين المغرب
والعشاء أما مطلقاً أو في حالة العذر وغيرهم فيفتش الجواز في محل النزاع على الجواز
في موضع الإجماع ويحتاج إلى الغاء الوصف الجامع وهو إقامة النسك ٥

باب قَصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك **ن** هذا هو لفظ رواية البخاري في الحديث وفي لفظ رواية مسلم الكثر وأريد فليعلم ذلك وفي الحديث دليل على المداخلة على العصر وهو دليل على رجاء ذلك وبعض الفقهاء قد ادّعى القصر والفعل مجزئ لا يدل على الوجوب لكن المحقق من هذا الدوام الرجحان فبوخذ منه وما زاد مشكوك فيه فيترك وقد خرج قول الشافعي أن الأمام أفضل قياسا على قوله أن الصوم أفضل والصحح أن العصر أفضل أما أولا فلما طأطأ الرسول صلى الله عليه وسلم عليه وأما ثانيا فلقيام الفارق بين العصر والصوم فإن الأول يبرئ الأمة من الوجوب خلاف الثاني وكان ابن عمر رضي الله عنهما لا يري التفضل في السفر وقال لو كنت متبعلا لامتثلت لقول لا يزيد بحمل أن يزيد لا يزيد في عدد ركعات العشر ويحمل أن يزيد لا يزيد نفلا وحمله على الثاني أولى لانه وردت لحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما يقتضي شيئا منه أراد ذلك ويمكن أن يرد العزم فيدخل فيه هذا المعنى النافذة في السفر تبعا لا قصدا وذكره لا يكره وعمر وعثمان مع أن الحجة قائمة بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ليسين والله أعلم أن ذلك كان معولاً به عند الأئمة لم يطرأ اليه فتش ولا معارض راجح وقد فعل ذلك ملك رحمته الله في موطأه لتقويته بالعمل والله أعلم **ن**

باب الجمعة

عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

١٤١
الحديث الثاني عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله
صلى الله عليه وآله قال من جاءكم الجمعة فليغتسلن الحديث صريح في الأمر
بالغسل للجمعة وظاهر الأمر الوجوب وقد جاء صريحاً بلفظ الوجوب في حديث
آخر قال بعض الناس بالوجوب بناءً على الظاهر وخالفوا لاكثرهم فقالوا لا بأس
وهم يهاجرون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر فلو اصبغة الأمر على
الندب وصبغة الوجوب على التأكيد كما يقال حَقَّكَ رَأَيْتَ عَلَى وَهَذَا النَوِيلِ
الثاني ضعف من الأول وإنما يصار إليه إذا كان المعارض راجحاً في الدلالة
على هذا الظاهر وأقوى ما عارضوا به حديث من نوضا يوم الجمعة فيها ونعمت
ومن اغتسل بالغسل أفضل ولا يقاوم سنده سنده الأحاديث وإن كان
المشهور من سنده صحيحاً على مذهب بعض أصحاب الحديث وربما احتل أيضاً
تأويله مستكراً ما يعينه البعد تأويل لفظ الوجوب على التأكيد وأما غير هذا
الحديث من المعارضات المذكورة لما ذكرنا من دلائل الوجوب فلا تقوى دلالة
على عدم الوجوب لكونه دلائل الوجوب عليه وقد نص بذلك رحمه الله على الوجوب
فجعله المخالفون ممن لم يمارس مذهباً على ظاهره وحكي عنه أنه يرى الوجوب
ولم يرد ذلك أصحابه على ظاهره وفي الحديث دليل على تعليل الأمر بالغسل إلى
الجمعة والمراد إرادة المحي وقصد الشروع فيه وقال مالك بن نضر واشترط الاتصال
بين الغسل والرواح وغيره لا يشترط ذلك ولقد انعدا الظاهرين بعداً مجزوماً
بطلانه حيث لم يشترط تقدم الغسل على إقامة صلاة الجمعة حتى لو اغتسل قبل
العروب كفى عنده تعلقاً بصفة الغسل إلى اليوم في بعض الروايات وقد تبين

من بعض الحارثين ان الغل لا رالة الزواج الكريهة ويقيم منه ان المقصود
علم ناذي الحارثين وذلك لا يتأتى بعد فائمة الجمعية وكذلك اقول لو قدمه
حيث لا يحصل هذا المقصود لم يعتد به والمعنى ان كان معلوما كالنصر قطعا
او ظنا مقاربا للقطع فانباعه وتعليق الحكم به اولى من اتباع مجرد اللفظ
وقد كنا قد رأينا في مثل هذا **قاعده** وهو انفتاح الاحكام الى اقتسام
منها ان يكون اصل المعنى معقولا وتفضيله بحمل التبعيد فاذا وقع مثل هذا فهو
محل نظر وما يبطل مذهب الظاهري ان الحارثين لم يعلقوا فيها الامر بالمحي
او الايمان قد دلت على توجه الامر الى هذه الحالة التي نذكر على تعليق الامر باليوم
لا يتناول تعليقه بهذه الحالة فهو اذا امتسك بذلك انبطل دلاله هذه الحارثين
على تعلق الامر بهذه الحالة وليس له ذلك ونحن اذا قلنا بتعليقه بهذه الحالة
فقد عملنا بهذه الحارثين من غير انبطال لما امتسك به **الحديث**
الثالث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال جاب رجل وابني صلى الله عليه
وسلم يخطب الناس يوم الجمعة فقال صليت يا فلان قال لا قال ثم فارفع ركنين
وفي رواية فصل ركنين ٥ خلف العلماء فيمن دخل المسجد والامام يخطب
فله ركعتان ركني النجى حينئذ ام لا فذهب الشافعي واحمد واكثر اصحاب الحديث
الي انه يركع بهذا الحديث وعينهما هذا صرح منه وهو قوله صلى الله عليه وسلم
اذ جاء احدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما وذهب
مالك وابو حنيفة الي انه لا يركعها لوجوب الانشغال بالاستماع واستدل على ذلك
بقوله صلى الله عليه وسلم اذ قلت لصاحبك والامام يخطب انصت فقد لغوت قالوا

والاحاديث

فإذا منع من هذه الكلمة مع كونها أمراً معروفاً ونهياً عن منكراً في زمن يسير فلا ينبغي منع من الركعتين مع كونهما مستثنيتين في زمن طويل من باب الأول ومن قال بهذا القول جناح إلى الاعتذار عن هذا الحديث الذي ذكره المصنف والحديث الذي ذكرناه وقد ذكرناه فيه اعتذارات في بعض أضعف ومن مشهورها أن هذا مخصوص بهذا الرجل المعين وهو سليلك العطفاً في على ما ورد مصرحاً به في رواية أخرى وأما خص بذلك على ما أشاروا إليه لانه كان فقيراً فأريد قيامه لتستشرفه العيون وتصدق عليه رؤيته أي هذا إبانته صلى الله عليه وسلم أمره بأن يقوم للركعتين بعد جلوسه وقد قالوا إن ركعتي النجدة تنقض بالجلوس وقد عرفت أن التخصيص على خلاف الأصل ثم يبعد الجمل عليه مع صيغة العموم وهو قوله صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فهذا تعميم يريد توهم التخصيص بهذا الرجل وقد تناولوا هذا العموم أيضاً بناويل مستكره وأقوى من هذا العذر ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم سكت حتى فزع من الركعتين فيمنع ذلك المانع من عدم الركوع مشفياً بثبت الركوع وعلى هذا يضاد الصيغة التي فيها العموم والله اعلم **الحديث**

الرابع عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين وهو قائم يفصل بينهما بجلوس **○** المخطبان وإحسان عند الجمهور من الفقهاء فإن أشدك بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم لهما مع قوله صلوا كما رأيتموني أصلي في ذلك نظر يترقب على أن تكون إقامة المخطبتين داخل تحت كيفية الصلاة فإنه إن لم يكن كذلك كان أشد لا بمجرد الفعل وفي

هذا إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فهذا تعميم يريد توهم التخصيص بهذا الرجل وقد تناولوا هذا العموم أيضاً بناويل مستكره وأقوى من هذا العذر ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم سكت حتى فزع من الركعتين فيمنع ذلك المانع من عدم الركوع مشفياً بثبت الركوع وعلى هذا يضاد الصيغة التي فيها العموم والله اعلم

وفي الحديث دليل على الجلوس بين الخطبتين وقد قيل تركبته وهو منقول
 أصحاب الشافعي وهذا اللفظ الذي ذكره المصنف لم أقف عليه بهذه الصيغة
 في الصحيحين فمن أراد تصحيحه فعليه إرارة والله أعلم **الحديث**
الخامس عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال إذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغوت
 يقال لغأيلغوا ولغى يلغي واللغو واللغافيل هو ردئ الكلام وما لا خير
 فيه وقد يطلق على الخيبة أيضا والحديث دليل على طلب الانصات في الخطبة
 والشافعي يرى وجوبه في حق الأربعين وفيمن عداهم قولان هذه هي الطريقة
 المختارة عندنا واختلف الفقهاء أيضا في انصات من لا يسمع الخطبة وقد
 يستدل بهذا الحديث على انصائه وكونه علقه بكون الإمام يخطب وهذا عام
 بالنسبة إلى سماعه وعدم سماعه وانشرك به المالكية على عدم تحية المسجد
 من حيث أن الأمر بالانصات أمر معروف وأصله الوجوب فإذا منع مع قلبه
 ومأربه وقلة اشتغاله فلا ينفع الركعتان مع كونهما سنة وطول الاشتغال
 وطول الزمان **أول** وهذا قد تقدم **الحديث السادس**
 عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم
 الجمعة راح فكأنما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن
 راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما
 قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج اليوم
 حضرت الملائكة يستمعون الذكر **الكلام عليه من وجوه الأول**

اختلف الفقهاء في ان افضل النيكير الى الجمعة او التهجير واختر الشافعي
 رحمه الله النيكير واختر مالك رحمه الله التهجير واستدل للتبكي بهذا
 الحديث وحمل الساعات فيه على الاجزاء الزمانية التي يقسمها فيها الى
 اثني عشر جزءا والذين اخبروا التهجير يجاوزون الى الاعتذار عنه وذلك
 من وجوه **احدها** قد يتاخر في ان الساعة حقيقة في هذه الاجزاء
 في وضع العرب واستعمال الشرع بناء على انها متعلقة بحساب ومراجعة
 لا تدل عليه لم تجر عادة العرب بذلك ولا حال الشرع على اعتبار
 مثله حواله ولا شك فيها وان ثبت ذلك بدليل تجوزوا في لفظ الساعة
 وحملوها على الاجزاء التي تقع فيها المراتب ولا بد لهم من دليل يؤيد التأويل
 على هذا التقدير وسيدكر منه شي **الوجه الثاني** هذا الحديث
 من قوله من اعتزل ثم راح والراح لا يكون الا بعد الزوال فحافظوا على
 حقيقة راح وتجوزوا في لفظ الساعة ان ثبت انها حقيقة في الجزء من اثني
 عشر واعتضوا عليهم في هذا بان لفظة راح تحمل ان يراد بها مجرد
 السير في اي وقت كان كما اول ملك قوله فاستعوا على مجرد السير لا على
 السد والشدقة هذا معنى قوله وليس هذا التأويل بعيد في الاستعمال
الوجه الثالث قوله في بعض الروايات فالمجهد كالمهدي
 بدنة والتمجيد انما يكون في الحاجة ومن خرج عند طلوع الشمس مثلاً او
 بعد طلوع الفجر لا يقال له مهجراً واعتضوا على هذا بان يكون المهجد
 من هجر المنزل وتركه في اي وقت كان وهذا بعيد **الوجه الرابع**

يقتضي الحديث انه بعد الساعة الخامسة يخرج الإمام وتطوي الملائكة الصحف
 لاستماع الذكر وخروج الإمام اما يكون عند الساعة السادسة وهذا الاشكال انما
 ينشأ اذا جعلنا الساعة هي الزمانية اما اذا جعلنا ذلك عبارة عن ترتيب
 منازل الساعات فيقولون فلا يلزم هذا الاشكال **الوجه الخامس**
 يقتضي ان تتساوى مراتب الناس في كل ساعة فكل من اتي في الاول كان المقرب
 بدرجة وكل من اتي في الثانية كان بالمغرب بدرجة مع ان الدليل يقتضي ان الساعات
 لا يتساوى فيها الاخرى وقد جاء في الحديث ثم الذي يليه ثم الذي يليه واعلم
 ان بعض هذه الوجوه لا بأس به الا انه يرد على المذهب الاخر انما اذا خرجنا عن
 الساعات الزمانية لم يبق لنا مرد تنقسم فيه الحال الى خمس مراتب بل يقتضي
 ان تفاوت الفضل بحسب تفاوت الشوق في الايمان الى الجمعة وذلك يتاخر منه
 مراتب كثيرة جدا فان شئنا دليل ان يكون لنا مرد لا يكون فيه هذا التفاوت
 الشديد والكثرة في العدد فقد اندفع هذا الاشكال فان قلت المراد
 جعل الوقت من الهجير مقسما على خمسة اجزاء يكون ذلك مرادا قلنا
 لا يصح ذلك الوجهين احدهما ان الرجوع الى ما تقدم من تقسيم الساعات الى اثني
 عشر اولى اذا كان ولا بد من الحوالة على امر خفي عن الجمهور فان هذه العسمة
 لم تعرف لاصحاب هذا العلم ولا استعملت على ما استعمله الجمهور وانما يندفع
 بالرويت ذلك الاشكال الذي مضى من ان خروج الإمام ليس عقيب الخامسة
 ولا حضور الملائكة لاستماع الذكر الثاني ان القائلين بان التهجيرات افضل
 لا يقولون بذلك على هذه العسمة فان القائل قايلا ان قايلا يقولون ترتيب منازل

ويمكن ان يقال
 في هذا ان
 التفاوت يرجع
 الى الصفات
 ص

السابقين على غير تقسيم هذه الأجزاء الحجة وقابل يقول تنقسم الأجزاء
سنة إلى الزوال والقول تنقسم هذا الوقت إلى خمسة يكون مخالفا لكل
وإن كان قد قال به فإيل فليكن بالوجه الأول **الوجه الثاني**
من الكلام على الحديث أنه يقتضي أن البيضة تقرب وقد ورد في حديث آخر
للمهدي يدنة وكالمهدي بقية إلى آخره فيكون أن هذا التقريب هو الهدى
ويشأن من هذا أن اسم الهدى هل يطلق على مثل هذا وإن من التزم هداه
هل يكتبه مثل هذا الم لا وقد قال به بعض أصحاب الشافعي وهذا أقرب
إلى أن يؤخذ من لفظ ذلك الحديث الذي فيه لفظ الهدى من أن يؤخذ من
هذا الحديث ولكن لما كان ذلك يقيد هذا ويبيِّن المراد منه ذكرناه
ههنا **الوجه الثالث** لفظ البدنة في الحديث ظاهرها
أنها مستطاعة على الإبل مخصوصة بالانها قوبلت بالبقرة وبالكبش عند
الإطلاق وقسم الشيء لا يكون قسما ومقابلا وقيل إن اسم البدنة ينطلق
على الإبل والبقر والغنم لكن الاستعمال في الإبل أغلب فله بعض الفقهاء
وينسب على هذا أما إذا قال به على أن أصح بدنة ولم يقيد بالإبل لفظا
ولا نسبة وكانت الإبل موجودة فهل تتعين فيه وجهان للشافعية أحدهما
التعيين لأن لفظة البدنة مخصوصة بالإبل وعالمية فيه فلا يعزل عنه
والثاني أنه يقيم مقامها بقرة أو سبع من الغنم حملا على ما علم من الشروع
من إقامتها مقامها والاول أقرب وإن لم توجد الإبل قيل يصير إلى أن توجد
وقيل تقوم مقامها البقرة **الحديث السابع** عن سلمة بن الأكوع

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الصلاة

لا ينبغي اصل
الكل كل معنى
ظلا يستظلون
به

وكان من اصحاب الشجرة قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة
ثم تصرف ليس للحيطان ظل تستظل به وفي لفظنا جميع مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ثم ترجع فنسبغ الغنيء
وقت الجمعة عند جمهور العلماء وقت الظهر فلا تجوز قبل الزوال وعن
احد رامي جوارها قبله وربما يمتك بهذا الحديث في ذلك من حيث انه
يتبع بعد الزوال الخطبان والصلاة مع ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ بالجمعة والمنافقين وذلك يقتضي زمانا يتد فيه الظل حيث
كانوا يصرفون منها وليس للحيطان في تستظل به وربما اقتضى ذلك ان تكون
واقعة قبل الزوال وقوله ليس للحيطان في تستظل به ولا يلزم
من نفي الاصل نفي الاثم ولم يجزم بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بالجمعة
والمنافقين اياما كان يقتضي ذلك ما يؤهم لو كان نفي اصل الظل
على ان اهل الحديث يقولون ان عرض المدينة خمس وعشرون درجة فاذا
ثمالة الارتفاع تكون تسعة وثماني فلاتشامت الشمس الرؤوس واذا لم
شامت الرؤوس لم يكن ظل الغايمة تحت حقيقة بل لا بد له من ظل فامنع
ان يكون المراد نفي اصل الظل فالمراد ظل يبغي ابدانهم للاستظلال ولا يلزم
من ذلك وقوع الصلاة ولا شيء من خطبتها قبل الزوال وقوله جميع
يفتح الجيم وتشديد الميم المكشورة اي نقيم الجمعة واسم النبي قيل هو مخصص
بالظل الذي بعد الزوال فان اطلق على مطلق الظل فجاز لانه من فاء نبي اذا
رجع وذلك فيما بعد الزوال الحديث الثامن عن اي هدية

رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة الفجر يقرأ بالجمعة
المنزلة السجدة وهل يقرأ على الاثنان فيه دليل على استحباب قراءة
هاتين السورتين في هذا المجد وكن ملك للامام قراءة السجدة في صلاة
الفجر خشية الخليفة على المومنين وحق بعض اصحابه الكراهية بصلاة
النسب على هذا لا يكون مخالفاً لمقتضى هذا الحديث وفي المواظبة على ذلك
دايم امر آخر وهو انه ربما ادى الجهال الى اعتقاد ان ذلك فرض في هذه
الصلاة ومن ذهب ملك رحمه الله حماية هذه الذريعة قالوا ينبغي ان
يقال اما التروك بالكراهة مطلقاً فيما به الحديث واذا انتهى الحال الى ان تقع
هذه المفتة ينبغي ان يترك في بعض الاوقات دفعا لهذه المفتة وليس
في الحديث ما يقتضي فعل ذلك دايماً اقتضاه قولنا وعلى كل حال فهو مستحب فقد
يترك المستحب لرفع المفتة الموثقة وهذا المقصود يحصل بالترك في بعض
الاقواب لا سيما اذا كان بحضرة الجهال ومن تجاوز منه وقوع هذا الاعتقاد القاسد
والله اعلم باق

العبد بن

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم واو بكرة
وهم يصلون العبد قبل الخطبة لا خلاف في ان صلاة العبد من الشعائر
المطلوبة شرعاً وقد تواتر بها النقل الذي يقطع العذر ويغني عن اجاز الاحاد
وان كان هذا الحديث من احاد ما يرك عليها وقد كان للجاهلية يوماً بعد ان للعب
فابول الله المسلمين منها هذين اليومين الذين يظهر فيها تكبير الله تعالى
وتجنيده وتجيده وظهور اسما يغيب المشركين وقيل انهما يقعان

شَكَرَ أَعْلَى مَا نَعِمَ بِهِ مِنْ آدَاءِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي فِي وَقْتِهَا فَعِيدُ الْفِطْرِ شَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى
عَلَى إِنْجَامِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَعَمِيدِ الْأَضْحَى شَكَرَ أَعْلَى الْعِبَادَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي الْعَشِيرَةِ
وَأَعْظَمِهَا أَقَامَةُ وَطِيقَةِ الْحَجِّ وَقَدْ تَبَيَّنَ أَيْضًا أَنَّ الصَّلَاةَ مُقَدِّمَةً عَلَى الْخُطْبَةِ فِي
صَلَاةِ الْعِيدِ وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَيَقِيلُ أَنَّ نَبِيَّ أُمِّيَّةٍ غَيْرَ وَادِّكَ وَجَمِيعُ مَا
لَهُ خُطْبَتَيْنِ مِنَ الصَّلَوَاتِ فَالصَّلَاةُ مُقَدِّمَةٌ فِيهِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَخُطْبَتُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ وَمَنْ
فَرَّقَ بَيْنَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ بِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ تَقْرَأُ
عَيْنِي مَنَابِهَا النَّاسُ مِنْ خَارِجِ الْمَصْرِ وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا بَعْدَ انْتِشَائِهِمْ فِي شُغْلِهِمْ
وَتَقْصُرَاتِهِمْ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا فَتَقْدَمُ الْخُطْبَةُ عَلَيْهَا حَتَّى تَبْلُغَ النَّاسُ وَلَا يَقُومَ
الْعَزْزُ لاسِيَّمَا فَرَضَ لَا يَقْضَى عَلَى رَجُلٍ وَهَذَا مَعْرُومٌ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ **الثاني**
أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ هِيَ صَلَاةُ الظُّهْرِ حَقِيقَةً وَأَمَّا قَصْرُ بَشَرَايَطِهَا
الْخُطْبَتَانِ وَالشَّرْطُ لَا يَتَأَخَّرُ وَيَتَعَدَّرُ مُعَارَاةً هَذَا الشَّرْطُ الْمَشْرُوطُ الَّذِي
هِيَ الصَّلَاةُ فَلَمْ يَلْزِمَ تَقْدِيمَهُ وَلَيْسَ هَذَا الْمَعْنَى فِي صَلَاةِ الْعِيدِ أَدْلَى مِنْ قُصُورِ
عَنْ شَيْءٍ آخَرَ بِشَرْطٍ حَتَّى يَلْزِمَ تَقْدِيمَهُ ذَلِكَ الشَّرْطُ **الحديث الثاني**
عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَارِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ خُطِبْنَا لِنَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَشَكَرَ تَشَكُّرًا فَقَدْ أَصَابَ
النَّشُكَ وَمَنْ نَشَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا نَشُكَّ لَهُ فَقَالَ أَبُو بَرَّةَ بْنُ نِيَّازٍ
حَالُ الْبَرَاءِ بْنِ عَارِبٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ نَشَكَتُ شَأْنِي قَبْلَ الصَّلَاةِ وَعَرَفْتُ
أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ الْكُلِّ وَمُرَبِّ وَلَجِيتُ أَنْ تَكُونَ شَأْنِي ذَلِكَ مَابَدِّحٌ فِي بَيْتِي
فَذَجِيتُ شَأْنِي وَتَعَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ قَالَ سَأَلَكَ سَأَلُ الْحِمْرِ قَالَ

قال يا رسول الله فان عني عتاهي احب الي من شائين ان تجزي عني قال
نعم ولن تجزي عن احد بعدك **هـ** البراء بن عازب بن الحرث بن عدي
ابو عمارة وثقال ابو عمارة اصاري اوسني ترك الكوفة ومات بها في زمن مصعب
ابن الزبير مشق على اخراج حديثه وابو بركة ابن نيار اسمه هاني ابن نيار وقيل
هاني بن عمرو وقيل الحرث بن عمرو وقيل ملك بن زهير ولم يختلفوا انه من
بني ونبسبوه هاني بن عمرو بن نيار كان عقيما بذريته شهد العقبة الثانية
مع السبعين في قول جماعة من اهل السير وقاب الوافدي انه توفي
في اول خلافة معاوية والحديث دليل على الخطبة للعبدة الاضي ولا خلاف فيه
فذلك هو دليل على تقديم الصلاة عليها كما قدمناه والنسك هاهنا يراد
به الذبيحة وقد استعمل فيها كثيرا واستعمله بعض الفقهاء في نوع خاص من
الرماء المرافة في الحج وقد يستعمل فيما هو اعم من ذلك من انواع العبادات
ومنه يقال فلان ناسك اي متعبدا وقوله من صلى صلاتنا ونسك
نسكنا اي مثل صلاتنا ومثل نسكنا وقوله فقد اصاب النسك
معناه والله اعلم فقد اصاب مشروعية النسك او ما نارب ذلك وقوله
ومن نسك قبل الصلاة فلا نسك له يعني ان ما دعي قبل الصلاة لا يقع مجزيا
عن الاضحية ولا نسك ان الظاهر من اللفظ ان المراد قبل فعل الصلاة فان اطلاق
لفظ الصلاة واران وقتها خلاف الظاهر ومذهب الشافعي اعتبار وقت الصلاة
وقد اخطئين فاذ مضى ذلك دخل وقت الاضحية ومذهب غيره اعتبار فعل الصلاة
والخطئين وقد ذكرنا ان الظاهر والحديث يفسر على اعتبار الصلاة ولم يتقرر

وهذا لك اجابته

لا اعتبارا لخطبتين لكنه لما كانت الخطبتان مقصودتين في هذه العبادة
اعتبرهما الشافعي وفي قول النبي صلى الله عليه وآله شأنك شأنه لآلة
علي انطال كونها شكا وفيه دليل على ان المأمورات اذا وقعت على خلاف مقتضى
المزلة يعذر فيها بالجهل وقد فرقوا في ذلك بين المأمورات والمنهيات فعذروا
في المنهيات بالنسيان والجهل كما جاء في حديث معوية بن الحكم حيث تكلم في
الصلاة وقرن بينهما بان المقصود من المأمورات اقامة مصالحها وذلك لا يحل
الايغفلها والمنهيات مخرجها بسبب مقاصدها امتحانا للمكلف بالانكاف
عنها وذلك لما يكون بالتعمد لا بارتكابها ومع النسيان والجهل لم يقصد المكلف
ارتكاب المنهي فعذر بالجهل فيه وقول والله والرجزي عن احد بعدك الذي
اخبر فيه فتح الناء بمعنى تقضي يقال جزى عني كذا اي قضى وذلك ان الذي
فعله لم يقع شك فالذي ياتي بعده لا يكون قضائا عنه وقد صرح الحديث بتخصيص
اي بركة بجزايتها هذا الحكم عما سبق ذكره فامنع قياس غيره عليه ن

الحديث الثالث عن جندب بن عبد الله الجلي رضي الله عنه قال صلى
صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر ثم خطب ثم دعى وقال من دعى قبل ان يصلي فليدع
اخرى مكانها ومن لم يدع فليدع بسم الله ن جندب بن عبد الله بن سفيان
جلي من حيلة علي وهو حي من حيلة يقال فيه جندب بن سفيان منق
على اخراج حديثه يقال مات سنة اربع ومئتين والحديث الذي رواه في معنى
الحديث الذي قلناه وهو اذ دخل في الظهر في اعتبار بفعل الصلاة من الاول
من حيث ان الاول انقضى تعليق الحكم بلفظ الصلاة الا انه ان خبرنا على طاهية

١٤٤
انقضت لاجزئي الاضحية في حق من لم يصل صلاة العيد اذ ان ذهب
اليه اجد منه واسعد الناس بظاهر هذا الحديث والا فالواجب الخروج
عن الظاهر في هذه الصورة وبقي ما عداها بعد الخروج عن الظاهر في
حمل البحث وقد يستدل بصيغة الامر في قوله عليه السلام فليدخ اخري
اخرى طائفتين اما من يرى ان الاضحية واجبة واما من يرى انها شعيرة
بالشراء بنية الاضحية او بغير ذلك من غير اعتبار اللفظ في التعيين
وانما قلنا ذلك لان اللفظ المعين للاضحية من صيغة النذر او غيرهما قليل
نادر وصيغة من في قوله من ذبح صيغة عموم واستغراق في حق كل من
ذبح قبل ان يصلي وقد ذكرت لنا شمس قاعدية ومهيدي اصل وتنزيل صيغ
العموم التي ترد لنا شمس القواعد على الصورة النادرة امر مستكثرة على
ما قرر في قواعد التاويل في اصول الفقه واذا اقررنا هذا وهو استبعاد
حملة على الاضحية المعينة بالنذر او غير من الالفاظ يبقى التردد في ان
الاولى حملها على من سبق له اضحية معينة بغير اللفظ او حملها على ابتداء
الاضحية من غير سبق تعيين **الحديث الرابع** عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنه قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد فبدا بالصلاة
قبل الخطبة بلا اذان ولا اقامة ثم قام متوكئا على يداي فامر بتفويي الله وحده
على طائفة ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى اتى النساء فوعظهن وذكرهن
وقال تصدقن فانكن اكثر خطيجهن فقامت امرأة من سبطه النساء سفعاء
الحدين فقالت لم يارسول الله قال لا تكن تكثرن السكاة وتكفرن العيرة قال

فَجَعَلَ تَصَدَّقَ مِنْ خِلَافِ بَلْفَيْنِ فِي تَوْبِهَا إِلَى مِنْ اقْرَأْ طَهْرَ وَخَوَانِيَهُمْ
أَمَّا الْبُرْءُ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ وَأَمَّا عَدَمُ الْإِذَانِ وَالْإِثَامَةِ
لصَلَاةِ الْعِيدِ فَمَشَقُّ عَلَيْهِ وَكَانَ نِسْبَةً تَخْصِيصُ الْغَرَائِضَ بِالْإِذَانِ فَغَيْرُهَا
بِذَلِكَ عَنْ التَّوَاتُؤِ وَأُظْهَرَ الشَّرْهَ فِيهَا وَأَسَاءَ بَعْضُهُمْ إِلَى مَعْنَى آخَرَ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ عَدَا
الْبَيْتُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهَا لَوَجِبَتْ الْحَاجَةُ وَذَلِكَ مُتَنَافٍ لِعَدَمِ رُجُوبِهَا
وَهَذَا اخْتِنَانٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ مَرَى بِانْصِلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَفَضْلٍ عَلَى الْعَامِيَانِ وَهَذِهِ
الْمَقَاصِدُ الَّتِي ذَكَرَهَا الرَّادِي مِنَ الْأَمْرِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالْحِثِّ عَلَى طَاعَتِهِ وَالْمَوْعِظَةِ
وَالنَّذِيرِ هِيَ مَقَاصِدُ الْخُطْبَةِ وَقَدْ عُدَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ الْخُطْبَةَ الْوَلِيَّةَ
الْأَمْرَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَبَعْضُهُمْ جَعَلَ الْوَاجِبَ مَا يَسْتَمِي خُطْبَةً عِنْدَ الْعَرَبِ وَمَا يَنَادِي
بِهِ الْوَاجِبُ فِي الْخُطْبَةِ الْوَاجِبَةَ مَنَادِي بِالسُّنَّةِ فِي الْخُطْبَةِ الْمُسْتَوْثَةِ وَقَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ تَصَدَّقْ فَإِنَّكَ تَكُنُ الشَّرْحَ طَبْخَهُمْ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ مِنْ دَرَجَاتِ
عَذَابِ جَهَنَّمَ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْإِعْلَاطِ فِي الصَّحْحِ بِالْعَلَمِ بِبَعَثِ كُلِّ زَالَةِ الْعَيْبِ
أَوِ الذَّنْبِ لِلَّذِينَ يَصِفُ بِهَا الْإِتِّسَانُ وَفِيهِ أَيْضًا الْعِنَايَةُ بِذِكْرِ مَا تَشَدَّدَ الْحَاجَةُ
إِلَيْهِ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ وَفِيهِ بِذَلِكَ النِّصْحَةُ لِمَنْ حَاجَّ إِلَيْهَا وَقَوْلُهُ فَعَامَتْ
امْرَأَةٌ مِنْ مَنَاطِقِ النَّسَاءِ فِيهِ لَهَا وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعُقَلَاءِ
الْمَدَابِءِ مِنَ الْأَنْدَلُسِيِّينَ أَنَّهُ تَغْيِيرُ تَصْحِيفٍ مِنَ الرَّادِي كَانَ الْأَصْلُ مِنْ مَنَاطِقِ
النِّسَاءِ فَاخْتَلَطَ الْقَائِمُ بِاللَّامِ فَصَارَتْ طَاءً وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّهُ وَرَدَ فِي كِتَابِ
إِبْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَالْبُخَارِيِّ مِنْ مَنَاطِقِ النَّسَاءِ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى فَعَامَتْ امْرَأَةٌ
مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ النَّسَاءِ الْوَجْهَانِ تَغْيِيرُ الْمَنْطِقَةِ عَلَى الصِّحَّةِ وَهُوَ

ان تكون اللفظة أصلاً من الوسيط الذي هو الجواد وبهذا فتنه بعضهم
من علمية النساء وخيارهن وعن بعض الرواة من راسطة النساء
وقولهم سفعاء الخدين الاسفع والسفعاء من اصاب خلة لوت
بخالف لونه الأصلي من سواده وخمزة وعينه وتعليله صلى الله عليه وسلم
بالشكاة وكفران العير دليل على تحريم ذلك لقران النعمة لانه جعل
سبباً لدخول النار وهذا السبب في الشكاة يجوز ان يكون راجعاً الى ما يتعلق
بالزوج ومجديقه ويجوز ان يكون راجعاً الى ما يتعلق بالله تعالى من عدم شكره
والشكاة لغضابه واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر ذلك في حق
من هذا اذنبه فكيف بمن له من ذنوب اكثر من ذلك كترك الصلاة
والغف و اخذ الصوفية من هذا الحديث الطلب للفقراء عند الحاجة
من الاعبياء وهذا حسن بهذا الشرط الذي ذكرناه وفي مبادنة النساء
لذلك والبذل لما لعلمن لم يجز اليه مع ضيق الحال في ذلك الزمان ما يدرك
على رفيع مقامه في الدين وامثال امر الرسول صلى الله عليه وسلم وقد يؤخذ
منه جواز تصدق المرأة من مالها في الجملة ومن اجاز الصدق مطلقاً من غير
تقييد بمقدار معين فلا بد له من امر زايد على هذا يقدر به العموم في جواز
الصدقة وكذا من خصص بمقدار معين

الحديث الخامس

تعني

عن ام عطية نسيبة الانصارية رضى الله عنها قالت امرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور وامر الخبير ان يعزلن
صلي المشايخ وفي لفظ كما توثران نخرج يوم العيد حتى نخرج البكرة من خدرها

حَتَّى تُخْرَجَ الْحِجْزُ فَيَكُونُ تَكْبِيرُهُمْ وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ
 وَظَهَرَتْ ٥ ثِيَابُهُ بَضْمُ الثَّوْبِ وَفُتِحَ الثَّيْبُ الْمَمْلَأُ بِعَدَاهَا سَاكِنَةً
 آخِرُ الْحُرُوفِ وَقِيلَ نَبِيْشَةُ بَنُو وَيَاءَ وَبَاءُ وَبَشِينُ مَعْجَمَةٍ وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِ
 آيَتِهَا فَقِيلَ ثِيَابَةُ بَنَاتِ الْحَرْثِ وَقِيلَ ثِيَابَةُ بَنَاتِ كَعْبٍ فَالَهُ أَحَدٌ وَحَيٌّ قَالَ
 أَبُو عَمْرٍو وَفِي هَذَا نَظَرٌ يَعْنِي فِي كَوْنِ اسْمِهَا ثِيَابَةُ بَنَاتِ كَعْبٍ وَالْعَوَاتِقُ جُمُوعُ عَاتِقٍ
 قِيلَ هِيَ الْحَارِثَةُ حِينَ تَذُرُكَ وَالْمَقْصُودُ بِذَلِكَ بَيَانُ الْمُبَالَغَةِ فِي الْاجْتِمَاعِ وَاطِّهَارِ
 الشَّعَارِ وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ لَوْفَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي حِينِ الْعِلَّةِ فَاجْتَمَعَ إِلَى الْمُبَالَغَةِ
 بِإِخْرَاجِ الْعَوَاتِقِ وَذَوَاتِ الْجُدُورِ وَفِيهِ أَمَانَةٌ إِلَى أَنْ الْبُرُورُ إِلَى الْمُطْلَى هُوَ
 سَنَةُ الْعِيدِ وَاعْتِزَالُ الْحِجْزِ لَيْسَ لِتَحْرِيمِ خُصُورِهِمْ فِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَسْجِدًا
 بَلْ مَبَالَغَةً فِي التَّزْيِينِ لِحُلِّ الصَّلَاةِ فِي رَفْعِهَا عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِحْشَانِ
 أَوَّلُ الرَّاqَةِ جُلُوسٌ مَنْ لَا يُصَلِّي مَعَ الْمُصَلِّينَ فِي مَجْلٍ وَاحِدٍ فِي خَالٍ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةِ
 كَأَجَائِيٍّ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ لَسْتُ بِرَجُلٍ مُثْلٍ وَقَوْلُهُ
 فِي الزَّوَايَةِ الْآخِرَةِ يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَظَهَرَتْ ثِيَابُهُمْ يُعْلِلُ خُرُوجَهُمْ
 بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَالْفَتْهَاءُ أَوْ بَعْضُهُمْ لَيْسَتْ خُرُوجُ الشَّيْءِ الَّتِي يَخُاطُ مِنْ خُرُوجِ
 الْغَنَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ٥

بَابُ صَلَوةِ الْكُسُوفِ

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فَبَعَثَ مُنَادٍ يَدْعِي إِلَى الصَّلَاةِ فَاجْتَمَعُوا وَتَقَدَّمَ فَيَكْبُرُ وَصَلَّى
 أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَيْنِ وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ ٥ الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ مِنْ رَجْعِهِ

لَحْدَهَا قَوْلُهَا خُسْفَتِ الشَّمْسُ يُقَالُ نَفَحَ الْحَاءُ وَالْيَتِيمُ وَيُقَالُ خُسِفَتْ
عَلَى صَبِيغَةٍ مَا لَمْ يَنْتَهَمْ قَاعِلُهُ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْخُسُوفِ وَالْكُسُوفِ بِالنِّسْبَةِ
إِلَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ فَيُقَالُ الْخُسُوفُ لِلشَّمْسِ وَالْكُسُوفُ لِلْقَمَرِ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ وَقِيلَ
هِيَ بَعْثِي وَاحِدٌ وَيَشْهَدُ لِهَذَا اخْتِلَافُ الْأَلْفَاظِ فِي الْحَادِيثِ فَاطْلُقْ فِيهَا الْخُسُوفَ
وَالْكُسُوفَ مَعًا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ وَقِيلَ الْكُسُوفُ ذَهَابُ النُّورِ بِالْجَلِيَّةِ وَالْخُسُوفُ
التَّغْيِيرُ أَيْ تَغْيِيرُ اللَّوْنِ **الثاني** صلاة الكسوف سنة مؤكدة بالاتفاق
أَيْ كُسُوفُ الشَّمْسِ وَدَلِيلُهُ فِعْلُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا وَجَمْعُهَا
النَّاسُ مَطْهَرًا لِذَلِكَ وَهَذِهِ أَمَارَاتُ الْإِعْنَاءِ وَالْثَّابِتِ وَأَمَّا كُسُوفُ
الْقَمَرِ فَتَرَدَّدَ فِيهَا مَذْهَبٌ مِمَّا لَمْ يَلْحَقْهَا بِكُسُوفِ الشَّمْسِ فِي قَوْلِ
الثالث لا يُؤْذَنُ لصلاة الكسوف اتفاقًا والحديث يدل على أنه
يُنَادِي لَهَا الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ وَهِيَ حُجَّةٌ لِمَنْ اسْتَجَبَ ذَلِكَ **الرابع**
سُنَّتُهَا الْاجْتِمَاعُ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْحَادِيثُ فِي كَيْفِيَّتِهَا وَاخْتَلَفَ
الْعُقَلَاءُ فِي ذَلِكَ وَالَّذِي إِحْتَنَاهُ مَلِكٌ وَالثَّانِي فِي رَحْمَتِهَا اللَّهُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ
حَدِيثُ عَائِشَةَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ مِنْ أَنَّهَا رَكَعَتَانِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قِيَامَانِ وَرُكُوعَانِ
وَسُجُودَانِ وَقَدْ صَحَّ غَيْرُ ذَلِكَ أَيْضًا وَهُوَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ وَارْبَعٍ وَكِعَابٍ
فِي رَكْعَةٍ وَقِيلَ فِي تَرْجِيحِ مَذْهَبِ مَلِكٍ وَالثَّانِي فِي أَنَّ ذَلِكَ أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ
وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ أَنَّهَا رَكَعَتَانِ كَسَائِرِ النُّوَافِلِ وَأَعْذَرُوا عَنْ
الْحَدِيثِ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ لِيُخْبِرَ جَالِ الشَّمْسِ هَلْ
الْجَلَتْ أَمْ لَا فَلَا يُمْرُّ بِهَا الْجَلْتُ رَكْعَةً وَفِي هَذَا النَّوَافِلِ ضَعْفٌ أَذْا لَنَا إِنْ

وعند الأصح
الله تعالى
الحسوف على القمر
ص

سُتْهَارَ كَعْنًا وَكَسَائِرَ النَوَافِلِ لَكِنْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِنَّهُ يُرْفَعُ رَأْسُهُ بَعْدَ
الرُّكُوعِ فَإِنْ رَأَى الشَّمْسَ لَمْ تَجَلِ رُكْعَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَجَنَّبَ أَمْرَ الشَّمْسِ فَإِنْ
لَمْ تَجَلِ رُكْعَ وَزَيْدُ الرُّكُوعِ هَكَذَا مَا لَمْ تَجَلْ فَإِذَا اجْتَلَتْ سَجَدَ لَعَلَّهُ تَصَدَّقَ بِذَلِكَ
الْعَمَلُ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا الْكَثْرُ مِنْ رُكُوعٍ فِي رُكْعَةٍ كَثَلَاثَةٍ وَارْبَعٍ وَخَمْسٍ
وَهَذَا عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَقْرَبُ مِنْ نَوَائِلِ الْمُتَقَدِّمِينَ لِأَنَّهُ يُجْعَلُ سُنَّةٌ صَلَاحًا لِلْكُفْرِ

ذَلِكَ لِيَكُونَ الْفِعْلُ مُبَيَّنًا لِسُنَّةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ وَعَلَى مَذْهَبِ الْأَوَّلِينَ
يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا فِعْلَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعِبَادَاتِ عَنِ الْمَشْرُوعَةِ
فِي الصَّلَاةِ وَقَدْ أُطْلِقَ فِي الْحَدِيثِ لَفْظَةُ الرُّكْعَاتِ عَلَى الرُّكُوعِ **الْحَدِيثُ**

الثَّانِي عَنْ أَبِي سَعْدٍ عُبَيْدِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّصَارَى الْبَذَرِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ

مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يَخَافُ اللَّهُ بِمَا عِبَادَهُ وَأَنَّهُمَا لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتٍ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ
فَإِذَا رَأَيْتُمَا مِنْهَا شَيْئًا فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَسِفَ مَا بَيْنَكُمَا فِي الْحَدِيثِ
وَدَعَا عَلَى عَتَمَاتِ الْهَاهِلِيَّةِ فَإِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ الْعَظَمَاءِ
وَفِي قَوْلِهِ يَخَافُ اللَّهُ بِمَا عِبَادَهُ إِسَاءَةً إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي الْخَوْفُ

عِنْدَ رُقُوعِ التَّغْيِيرَاتِ الْعُلُوتِ وَقَدْ ذَكَرْنَا أَصْحَابَ الْحِسَابِ لِكُسُوفِ
الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ سَبَابًا عَادِيَةً وَرَبَّمَا يَعْنِقُدُ مَعْنِقُدًا أَنْ ذَلِكَ يُنَاقِي قَوْلَهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ يَخَافُ بِمَا عِبَادَهُ وَهَذَا إِحْتِفَادٌ فَاسْتَدَلَّ بِأَنَّهُ تَعَالَى
أَفْعَالًا عَلَى حَسَبِ السَّبَابِ الْعَادِيَةِ وَأَفْعَالًا خَارِجَةً عَنْ ذَلِكَ الْأَسْبَابِ قَالَتْ
قُدْرَتُهُ تَعَالَى كَامِلَةٌ عَلَى كُلِّ سَبَبٍ فَيَقْنَطُ مَا شَاءَ مِنَ الْأَسْبَابِ فِي الْمُسَبِّحَاتِ بَعْضُهَا عَنْ

مع محاسن الصالحين
نظام ما ليس من
الاصحاح

وَاِذَا كَانَ ذَلِكَ فَاصْحَابُ الْمِرَاقِبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَا فَعَالِهِ الْيَوْمَ عَمَدًا وَابْتَصَارَ
قُلُوبَهُمْ بِوَحْدَانِيَّتِهِ وَتَحْمُومٍ قُدْرَتِهِ عَلَى خَرْقِ الْعَادَةِ وَاقْتِطَاعِ الْمُسْتَبِهَاثِ
عَنِ اسْبَابِهَا اِذَا دَفَعَتْ شَيْءٌ غَيْرِيَّ حَدَّثَ عَنْهُمْ الْخَوْفُ لِقُوَّةِ اعْتِقَادِهِمْ فِي
فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَشَاءُ وَذَلِكَ لَا يَنْبَغُ اَنْ يَكُونَ ثُمَّ اسْبَابٌ تَجْرِي عَلَيْهَا الْعَادَةُ اِلَى
اَنْ يَأْتِيَ اللَّهُ تَعَالَى خَرْقَهَا وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ اسْتِدْرَاكِ
هُبوبِ الرِّيحِ يَتَغَيَّرُ وَيَدْخُلُ وَيُخْرَجُ خَشْيَةً اَنْ يَكُونَ كَرِيحٌ عَادِيَةٌ اِنْ كَانَ هُبُوبُ
الرِّيحِ مُوجُودًا فِي الْعَادَةِ وَالْمَقْصُودُ بِهَذَا الْكَلَامِ اَنْ يَعْلَمَ اَنْ مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ
الْحَدِيثِ مِنْ سَبَبِ الْكُشُوفِ لَا يَأْتِي فِي حَقِّ ذَلِكَ مَحْوُوفًا لِجَدِّهِ اللَّهُ تَعَالَى وَامَّا
قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْكَلَامَ لِأَنَّ الْكُشُوفَ كَانَ عِنْدَ مَوْتِ ابْنِهِ
ابْنِهِمْ فَقِيلَ لَهَا اِنَّمَا كُشِفَتْ لِمَوْتِ ابْنِهِمْ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ
وَقَدْ ذَكَرُوا اَنَّهُ اِذَا صَلَّيْتَ صَلَاةَ الْكُشُوفِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ وَلَمْ تَجْعَلِ الشَّمْسَ
اِنَّمَا لَا تُعَادُ عَلَى تِلْكَ الصَّغَمِ وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ فَصَلُّوا اِذَا لَمْ وَاحِدٍ يَنْكَشِفُ مَا بَلَغَ مَا
يَكُنْ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْوَجْهِينِ **أَحَدُهُمَا** اَنَّهُ اَمْرٌ بِمَطْلُوقِ الصَّلَاةِ لَا بِالصَّلَاةِ
عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْمُخْصُوصِ وَمَطْلُوقُ الصَّلَاةِ سَائِعٌ اِلَى حَيْثُ الْاِجْلَاءُ **الثَّانِي**
لَوْ تَلَمَّسْنَا اَنْ الْمُرَادُ الصَّلَاةُ الْمَوْصُوفَةُ بِالْوَصْفِ الْمَذْكُورِ لَكَانَ لَنَا اَنْ نَجْعَلَ هَذِهِ
الْعَايَةَ لِلْمَجْمُوعِ الْأَمْرِيِّ عَنِ الصَّلَاةِ وَالرُّعَايَةِ وَلَا يَلِيقُ مِنْ كَوْنِهَا غَايَةً لِلْمَجْمُوعِ الْأَمْرِيِّ
اَنْ يَكُونَ غَايَةً لِأَحَدٍ مِنْهَا عَلَى انْفِرَادِهِ فَجَازَا اَنْ يَكُونَ الرُّعَايَةُ مُتَمَدِّدَةً اِلَى غَايَةِ
الْاِجْلَاءِ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُخْصُوصِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَتَكُونُ غَايَةً لِلْمَجْمُوعِ
الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ خَشَفَ الشَّمْسُ عَلَى

تَعْبُدُ شَوْلَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّ شَوْلَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَنَاسِرِ
فَاطَالَ الْمَرْكُوعُ ثُمَّ قَامَ فَاطَالَ الْغِيَامُ وَهُوَ دُونَ الْعِيَامِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَكَعَ فَاطَالَ
الرَّكُوعَ وَهُوَ دُونَ الرَّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ سَجَدَ فَاطَالَ السُّجُودَ ثُمَّ نَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ
الْأُخْرَى مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأَوَّلَى ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ جَلَّتِ الشَّمْسُ فَخَطَبَ النَّاسَ
فَحَمْدُ اللَّهِ وَاتِّبَاعُهُ ثُمَّ قَالَ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْفَانِ
لِمَوْجِدِّهِ وَلَا لِحَيَاةٍ فَإِذَا رَأَيْتُمُ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكثُرُوا وَاصْلُوا وَتَصَدَّقُوا
ثُمَّ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ غَيْرٍ مِنْ اللَّهِ أَنْ يَرَى عَبْدَهُ أَوْ تَرَى أُمَّةَ
يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهُ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَتَحْكُمُنَّ قَلِيلًا وَلِيَكُنَّ كَثِيرًا وَفِي لَفْظٍ
فَأَسْتَحْمِلُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ **كَلَامٌ عَلَيْهِ مِنْ رُجُوعٍ**
أَحَدُهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَشَوَاتِ الْبَنِيَّةِ إِلَى الشَّمْسِ وَأَقَامَهُ هَذِهِ الصَّلَاةُ
فِي جَمَاعَةٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ الشَّانِي قَوْلُهَا فَاطَالَ الْغِيَامُ وَلَمْ يَحْدِثْ فِيهِ جَدًّا
وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يُجُوزُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ لِحَدِيثٍ آخَرَ وَرَدَّ فِيهِ وَقَوْلُهَا
فَاطَالَ الْمَرْكُوعُ لَمْ يَحْدِثْ فِيهِ جَدًّا وَقَدْ ذَكَرَ اصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِيهِ أَنَّهُ يُجُوزُ مِنْ مِائَةِ آيَةٍ
وَإِذَا غَيْرُهُمْ عَدَمَ الْحَدِيدِ إِلَّا بِمَا يَضُرُّ مِنْ خَلْفِهِ وَقَوْلُهَا ثُمَّ قَامَ فَاطَالَ
الْعِيَامَ وَهُوَ دُونَ الْعِيَامِ الْأَوَّلِ يَقْبُضُ أَنْ سَبْعَةَ هَذِهِ الصَّلَاةُ تَقْصِيرُ الْعِيَامِ
الثَّانِي عَنْ الْأَوَّلِ وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ مَنْ اسْتَحَبَّ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ وَكَانَ
السَّبَبُ فِيهِ أَنْ لِنَشَاطٍ فِي الرَّكْعَةِ الْأَوَّلَى يَكُونُ الْمَرْفَعُ سَبَبًا لِلْخَفِيفِ فِي
الثَّانِيَةِ جَدًّا مِنَ الْمَلَالِ وَالْعَنَاءِ انْتَقُوا عَلَى الْقِرَاءَةِ فِي هَذَا الْعِيَامِ الشَّانِي
أَعْنِي الَّذِي فَالْوَابِ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ فِي صَلَاةِ الْكُتُوبِ وَجَهْوِهِمْ عَلَى قِرَاءَةِ الْغَائِثَةِ

فيه لا تبطل أصحابه ملك وكاهن وأهركعة واحدة زيد فيها ركوع والركعة
 الواحدة لا تشي فيها الفاتحة وهذا يمكن أن يؤخذ من الحديث كما سننبه
 عليه في موضعه **الثالث** قولها ثم سجدة فاطال السجود يقتضي طول
 السجود في هذه الصلاة وظاهره مذهب مالك وإشاعية أن لا يطول السجود
 فيها وذكر الشيخ أبو إسحق الشيرازي عن أبي العباس أنه يطيل السجود كما
 يطيل الركوع ثم قال وليس بشيء لأن إشاعية لم يذكروا ذلك ولا نقل ذلك
 في خبر ولو كان قد اطال السجود كما نقل في الفقرة والسجود قلنا بل نقل ذلك
 في أخبارنا حديث عائشة هذا وفي حديث آخر عنها أنها قالت ما سجدت سجوداً
 أطول منه وذكر ذلك نقل بطويلة في حديث أبي موسى وجابر بن عبد الله **الرابع**
 قولها ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الأولى وقد حكى في
 الركعة الأولى أن القيام الثاني دون القيام الأول وإن الركوع الثاني
 دون الركوع الأول ومقتضى هذا التشبيه أن يكون القيام الثاني دون
 القيام الأول وإن الركوع الثاني دون الركوع الأول ولكن هل يراد بالقيام
 الأول من الركعة الأولى أو الأول من الثانية وكذلك في الركوع إذا قلنا
 دون الركوع الأول هل يراد به الأول من الركعة الأولى أو الأول من الركعة
 الثانية تكلموا فيه وقد رجح أن المراد بالقيام الأول الأول من الركعة
 الثانية وبالركوع الأول الأول من الثانية أيضاً فيكون كل قيام وركوع
 دون الذي يليه **الخامس** قولها ثم خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه
 ظاهر في الدلالة على أن صلاة الكسوف خطبة ولم يرد ذلك ملك ولا أبو حنيفة

والركوع

ط

الركعة

قَالَ بَعْضُ نَبَايَعِ مَلِكٍ وَلا حُظْبَةَ وَلَكِنْ يَسْتَقْبَلُهُمْ وَيُكْرِمُهُمْ وَهَذَا اخْلَافُ الظَّاهِرِ
 مِنَ الْحَدِيثِ لَا يَسِيماً بَعْدَ أَنْ يَنْتَهَى أَتَدَايَا يَنْتَهِي مِنَ الْخَطِيبِ مِنْ حَمْدِ اللَّهِ وَالشَّاءِ
 عَلَيْهِ وَالَّذِي ذَكَرَ مِنَ الْعَزِيزِ عَنْ مَخَالِفَةِ هَذَا الظَّاهِرِ ضَعِيفٌ مِثْلُ قَوْلِهِمْ إِنْ
 الْمَقْصُودُ أَنَا كَانَ الْأَخْبَارُ أَنَّ الشَّيْءَ وَالْقُرْآنَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْفَانِ لَمَوْتِ
 أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ لِلزَّيْدِ عَلَى مَنْ قَالَ ذَلِكَ فِي مَوْتِ إِبْرَاهِيمَ وَالْإِسْبَاطِ هَارَاهُ مِنَ الْجَنَّةِ
 وَالنَّارِ وَذَلِكَ لِحَصِّهِ وَأَنَا أَسْتَضْعِفُهُ لَأَنَّ الْخُطْبَةَ لَا تَحْصُرُ مَقَاصِدَهَا
 فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ مَا هُوَ الْمَطْلُوبُ مِنْهَا مِنَ الْحَمْدِ وَالشَّاءِ وَالْمَوْعِظَةِ وَقَدْ
 يَكُونُ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ دَاخِلًا فِي مَقَاصِدِهَا مِثْلُ ذِكْرِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَكَوْنِهَا
 مِنْ آيَاتِ اللَّهِ بَلْ هُوَ كَذَلِكَ جَزَاءُ **السَّادِسُ** قَوْلُهُ فَأَذَارَائِهِمْ ذَلِكَ
 فَأَدْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا اخْتَلَفَ الْقُتُبَاءُ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْكُشُوفِ فَقِيلَ
 مَا بَعْدَ حُلِّ النَّافِلَةِ إِلَى الزَّوَالِ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبُ مَلِكٍ وَقِيلَ إِلَى مَا بَعْدَ صَلَاةِ
 الْعَصْرِ وَهُوَ فِي مَذْهَبِ مَلِكٍ أَيْضًا وَقِيلَ فِي جَمِيعِ النَّازِ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ
 وَيُسْتَدْرَكُ لَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ أَمْرٌ بِالصَّلَاةِ إِذَا رَأَوْا ذَلِكَ وَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ
 وَقْتٍ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الصَّدَقَةِ عِنْدَ الْخَوَافِ لَا سَبْدَ فَاغِ الْبَلَاءِ
 الْمَجْزُوزِ **السَّابِعُ** قَوْلُهُ مَا مِنْ أَحَدٍ غَيْرٍ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَرَى عِبْدَهُ أَوْ تَرَى
 أَمَنَهُ الْمُنْزَهُونَ بِهِ عَنْ سَهَابِ الْحَدِيثِ وَمَثَابُهُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَمَّا
 سَاكِنُ عَنِ التَّوْبِيلِ وَأَمَّا مَوْزِلٌ عَلَى أَنْ يَرَادَ سِتَّةُ الْمَنْعِ وَالْحِمَايَةِ مِنَ الشَّيْءِ لِأَنَّ
 الْعَايِرَ عَلَى الشَّيْءِ مَا يَنْبَغُ لَهُ وَحَامِرٌ مِنْهُ فَالْمَنْعُ وَالْحِمَايَةُ مِنَ لُؤَارِ الْغَيْثِ فَاطْلُقْ لَفْظَ
 الْعَيْتِ عَلَيْهَا مِنْ تَجَارِ الْمَلَايِمَةِ أَوْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الرَّجْوِ السَّابِقَةِ فِي بَابِ الْعَيْتِ

والأمر في التأويل وعدمه في هذا قريب عند من يسم الشريعة فانه يحكم شرعي
اعني الجواز وعدمه فيؤخذ كما تؤخذ سائر الاحكام الا ان يدعي مدع ان
هذا الحكم ثبت بالتواتر عن صاحب الشرع اعني المنع من التأويل بثبوت قطعيا
فخصه بقباله حينئذ بالمنع الصريح وقد يتعدي بعض خصومه الى التكذيب

القيح الثامن قوله والله لو تعلمون ما اعلم الي اخره فيه دليل
على علمه مقتضي الخوف وترجيح التخويف في الموعظة على الاشارة بالرخص لما في
ذلك من السبب الى نتائج النفوس لما جلبت عليه من الاخلال الى الشهوات
وذلك مرضها الخطر والطبيب الحاذق يقابل العلة بضدها لا يمايز بينها

الناسع قوله في لفظ فاستكمل اربع ركعات واربع سجرات اطلقت الركعات
على عدد الركوع وجاء في موضع اخر في ركعتين وهذا هو الذي اشرنا الي انه متمسك
من قال من اصحاب مالك انه لا يقرأ الفاتحة في الركوع الثاني من حيث انه اطلق

على الصلاة ركعتين والله اعلم **الحديث الرابع** عن ابي موسى
الاشعري رضي الله عنه قال حشفت الشمس في زمان رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقام فزع الخشني ان تكون الساعة حتى اتي المسجد فقام فصلى بطول قيامه وركوع
وسجود رايته يفعل في صلاة قطم قال ان هذه الايات التي يرسلها الله لا تكون

لموت احد ولا حياة ولكن الله عز وجل يرسلها يخوف بها عباده فاذا رايتم منها
شيئا فاقوموا الى ذكر الله وادعائوه واستغفان ان استعمل الخشوف في
الشمس كما تقدم وقوله فزع الخشني ان تكون الساعة فيه اشارة الى ما
ذكرناه من دوام المراقبة لفعل الله وتجريد الاشياء العادية عن تأثيرها في

في مسبباتها وفيه دليل على جواز الاجازة بما يوجب الظن من شاهد الحال حيث
 قال فرغنا من ان تكون الساعة مع ان الفرع يحمل ان يكون ذلك ويحمل ان
 يكون لغيره كاختي صلى الله عليه وسلم بانه كان سبب خوفه فالظاهر انه بني على
 شاهد الحال او قرينة دلت عليه وقول كاطول قيامه وركوعه وسجوده دليل
 على تطويل السجود في هذه الصلاة وهو الذي قد مرنا ان ابا موسى ذاه وفي الحديث
 دليل على ان صلاة الكسوف في المسجد وهو المشهور عن العلماء وخير بعض اصحابنا
 تلك بين المسجد والصلاة والصواب المشهور فان هذه الصلاة تنهي بالاجلاء
 وذلك مقتضى لان يغني معرفته ويراف حال الشمس فلو ان المسجد راح
 كانت الصحرا اولي لانه اقرب الى اذراك حال الشمس في الاجلاء او عديم وايضا
 فانه يخاف من اخطرها فوات فامتها بان يسرع الاجلاء قبل اجتماع الناس ويروهم
 وقد تقدم الكلام على قوله عليه السلام لا يخفان الموت احد ولا الحياة وانه
 رد على من اعتقد ذلك وفي قوله فافزعوا اسنانة الى المباداة الى ما
 امر به ونبيه على الالتجاء الى الله تعالى عند المخاوف بالدعاء والاستغفار
 واسنانة الى ان الذنوب سبب للبلايا والعقوبات العاجلة ايضا وان
 الاستغفار والنوبة سببان للمحو يبرجي بها زوال المخاوف

علم ما

باب الاستسقاء

الحديث الاول عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازني قال خرج
 النبي صلى الله عليه وسلم يستسقي فتوجه الى القبلة يدعوا وحول داه ثم صلى
 ركعتين جهرا فيها القراءة وفي لفظ الى المصلي ن فيه دليل على استحباب الصلاة

عمل ارحمهم
 احمد بن محمد
 في الصلاة

لا يصلح الاستسقاء ولكن يدعي وخالفه أصحابه فوافقوا الجماعة وقالوا
يصل فيه ركعتين للجماعة واستدل لا يبي حجة باستسقاء النبي صلى الله عليه
وسلم على المنبر يوم الجمعة ولم يصل للاستسقاء قالوا ولو كانت سنة لما
تركها وفيه دليل على أن سنة الاستسقاء البروز إلى المصلي وفيه دليل على
استحباب تحويل الرداء في هذه العبادة وخالف أبو حنيفة في ذلك وقيل إن سبب
التحويل التفاؤل بتغير الحال وقاب من أخرج لا يبي حجة إنما قلب رداه ليكون
أثبت على عاقبه عند دفع اليدين في الدعاء أو عرف من طريق الوحي بتغير الحال
عند تغير ردائه فلبس القلب من جهة إلى أخرى أو من ظهر إلى بطن لا يقتضي
الثبوت على العائق بل أي حاله انقضت الثبوت وعدمه في إحدى الجهتين
فهو موجود في الأخرى وإن كان قد قرب من السقوط في تلك الحالة فيمكن
تبينه من غير قلب والاصل عدم ما ذكر من نزول الوحي بتغير الحال عند
تغير الرداء والامتناع لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لم يتركه
لمجرد احتمال الخصوص مع ما عرفت في الشرع من محبة التفاؤل وفيه دليل
على تقديم الدعاء على الصلاة ولم يصرح بلفظ الخطبة والخطبة لها عند ذلك
والشافعي بعد الصلاة وفيه حديث عن أبي هريرة يفتيه وفيه دليل
على استقبال القبلة عند تحويل الرداء والدعاء ودليل على استحباب استقبال
القبلة عند الدعاء مطلقاً وفيه دليل على الجهر في هذه الصلاة والتحويل
المذكور في الحديث يكفي في تحصيل مسماة بمجرد القلب من اليمين إلى اليسار
الحديث الثاني عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً دخل

المسجد يوم الجمعة من باب كان خوراز العشاء ورَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ
يُحْطِبُ فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمًا ثُمَّ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ
الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعِ اللَّهَ تَعَالَى يَغْنَثَنَا لَفَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَدِيهِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ اغْنِثْنَا اللَّهُمَّ اغْنِثْنَا اللَّهُمَّ اغْنِثْنَا لَأَنْسِرُ وَلَا وَاللَّهِ
مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا فَرْعَةٍ وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سُلَيْمٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارَ قَالَ
فَطَلَعَتْ مِنْ زُرَّارِهِ شَجَابَةٌ مِثْلُ الثَّرَمِ فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءُ انْتَشَرَتْ ثُمَّ امْطَرَتْ
قَالَ فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سُبْحًا قَالَ ثُمَّ دَخَلَ وَجَلَ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي
الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يُحْطِبُ النَّاسُ فَاسْتَقْبَلَهُ
قَائِمًا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْهَوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعِ اللَّهَ يُسْكِنُهَا
عَنَا قَالَ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدِيهِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ حَوِّالَيْنَا وَلَا
عَلَيْنَا اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالظُّلُمِ وَبُطُونِ الْأَدِيَّةِ وَمَنَايَةِ الشَّجَرَةِ
فَأُلْقَتْ وَخَرَجَتْ مِثْلُ الشَّمْسِ قَالَ شَرِيكَ فَسَأَلَ أَشْرَبُ مِنْ مَلِكٍ أَهْوَى
الرَّجُلُ الْأَوَّلُ قَالَ لَا أَذْرِي قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الضَّرْبُ الْجَالُ الصَّغَارُ
هَذَا هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي أُسْرْنَا إِلَيْهِ إِلَى أَنَّهُ اسْتَدْبَرَ لَيْلِي خَيْفَةً فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ
وَالَّذِي دَلَّ عَلَى الصَّلَاةِ وَاسْتَجَابَ بِهَا لَأَيَّامِي أَنْ يَقَعَ مَجْرَدُ الدُّعَاءِ فِي كَالِهِ أُخْرَى
وَأَمَّا كَانَ هَذَا الَّذِي جَرَى فِي الْجُمُعَةِ مَجْرَدُ دُعَاءٍ وَهُوَ مُشْرُوعٌ حَيْثُ مَا أُجِيبَ إِلَيْهِ
وَلَا بِنَا فِي شَرْعِيَّةِ الصَّلَاةِ فِي كَالِهِ أُخْرَى إِذَا اسْتَدْرَجَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا وَفِي الْحَدِيثِ
عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ النَّبِيِّ فِي إِبَابَةِ اللَّهِ تَعَالَى دُعَاءُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقِبَهُ
أَوْ مَعَهُ وَارَادَ بِالْأَمْوَالِ الْأَمْوَالُ الَّتِي يُؤْتَرَفُهَا انْقِطَاعُ الْمَطَرِ وَالسُّبُلِ

الطرُق وانقطاعها ما بعد المياه التي يعنَاد المَنَافِرُ وَرُودَهَا وَمَا
 بِاسْتِغَالِ النَّاسِ وَشِدَّةِ الْغَيْطِ عَنِ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ
 رَفْعِ الْمَدِينِ فِي دُعَاءِ الْأَسْتِسْقَاءِ فَمَنْ النَّاسُ مِنْ عَدَاةِ الْإِسْلَامِ دُعَاءُ وَمِنْهُمْ
 مَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْحَرْبِ عَلَى النَّاسِ يَقْنِي عَدَمَ عَمُومِ الرِّفْعِ لِمَا عَدَا الْأَسْتِسْقَاءُ وَفِي حَرْثِ
 آخِرِ اسْتِسْقَاءِ ثَلَاثَ مَوَاضِعَ الْأَسْتِسْقَاءُ وَرُويَةُ الْبَيْتِ وَقَدْ أَوَّلَ ذَلِكَ عَلَى
 أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ رَفْعًا مَائًا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَفِي غَيْرِهَا دُونَهُ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ صَحَّ رَفْعُ
 الْمَدِينِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَوَاضِعِ وَصَنَّفَ فِي ذَلِكَ سِتُّونَ
 أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَذْرُوبُ رَحِمَهُ اللَّهُ جُزْأً قَرَأَهُ عَلَيْهِ وَالْقُرْعُ سَحَابٌ مُتَفَرِّقٌ وَالْفَرْعَةُ
 وَاحِدَةٌ وَمِنْهُ اخِذَ الْقُرْعُ فِي الدَّاسِ وَهُوَ أَنْ يَخْلُقَ بَعْضُ رَأْسِ الصَّيِّ وَيَتَرَكَ
 بَعْضَهُ وَسَلْعٌ جَبَلٌ عِنْدَ الْمَدِينَةِ وَقَوْلُهُ وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ دَارِنَا كَيْدٌ
 يَقُولُهُ وَمَا نَزَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا فَرْعَةٍ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ السَّحَابَةَ طَلَعَتْ
 مِنْ دَرَاءِ سَلْعٍ فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ دَارٌ لَمْ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ الْفَرْعَةُ مَوْجُودَةً لَكِنْ
 حَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ دُوْنِهَا مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ دَارٍ لَوْ كَانَتْ وَقَوْلُهُ
 مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ شَبَّانِي جُمُعَةٌ وَقَدْ نُسِبَتْ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى وَقَوْلُهُ فِي
 الْجُمُعَةِ الثَّانِيَةِ هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ أَيُّ مَكْثَةِ الْمَطَرِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الدُّعَاءِ لَا مِثَالَ
 ضَرْبِ الْمَطَرِ كَمَا اسْتَحْبَبَ الدُّعَاءُ لِلزُّوْلَةِ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ فَإِنْ الْكُلُّ مَضَى وَالْأَكَامُ
 جَمْعُ أَكْمٍ مِثْلُ أَعْنَابٍ جَمْعُ عُنُقٍ وَالْأَكْمُ جَمْعُ أَكَامٍ مِثْلُ كُتُبٍ فِي جَمْعِ كِتَابٍ
 وَالْأَكَامُ جَمْعُ أَكْمٍ مِثْلُ جِبَالٍ فِي جَمْعِ جَبَلٍ وَالْأَكَامُ هِيَ التَّلُ الْمَرْفُوعُ
 مِنَ الْأَرْضِ وَالْظَّرَابُ جَمْعُ ظَرْبٍ يَفْجُ الظَّاءُ وَكُسْرُ الزَّاءِ وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ

الجبال وقولهم وبطون الأودية ومنايات الشجر طلب لما يحصل المنفعة ويرفع
المضة وقولهم وخرجنا مني في الشهر علم آخر من أعلام النبوة في الاستسقاء
كاستسقاءه في الاستسقاء ن

باب صلاة الخوف

عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال صلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلاة الخوف في بعض أيامه فقامت طائفة معه وطائفة بآراء العدو
فصلى بالذين معه ركعة ثم ذهبوا وجاء الآخرون فصلى بهم ركعة وقضت الطائفتان
ركعة ركعة ن جمهور الأمة على بقائه حكم صلاة الخوف كما صلاها النبي صلى
الله عليه وسلم في زماننا ونقل عن أبي يوسف خلافة أخذ من قوله تعالى وإذا
كنت فيهم وذلك يقتضي تخصيصه بوجوده فيهم وقد يؤيد هذا بانها صلاة على
خلاف المعناد وفيها أفعال منافية يجوز أن تكون المشاحة فيها بسبب
فضيلة إمامة الرسول صلى الله عليه وسلم والجمهور يدرك على مرهم دليل
الناسي بالرسول صلى الله عليه وسلم والمخالفة المكونة لأجل الضرورة وهي
موجودة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم كما هي موجودة في زمانه ثم الضرورة
تدعو إلى أن يخرج وقت الصلاة عن آياتها وذلك يقتضي إقامتها على خلاف المعناد
مطلقا أعني في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وغيره فإذا ثبت جوازها بعد
الرسول صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي فعله فقد وردت عنه صلى الله عليه
وسلم وجوه مختلفة في كيفية آياتها تزيد على العشرة فمن الناس من أجاز
الكل واعتقده عمل بالكل وذلك إذا ثبت أنها وقائع مختلفة قول مجمل

ومن الغناء من رجع بعض الصفات المتعولة فأبو حنيفة ذهب إلى حديث
ابن عمر هذا الآية قال أنه بعد سلام الإمام نائي الطائفة الأولى إلى موضع
الإمام فنقضي ثم نذهب ثم نائي الطائفة الثانية إلى موضع الإمام فنقضي
ثم نذهب وقد انكرت عليه هذه الرواية وقيل إنها لم تزد في حديثه واختار
الشافعي رواية صالح بن خوات عن علي بن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة
الخوف واختلف أصحابه لوصلي علي رواية ابن عمر هل تصح أم لا ففضل أنها
صححة لصحة الرواية وترجيح رواية صالح بن أبي الأول واختار مالك
ترجيح الصفة التي ذكرها سهل بن أبي حنيفة التي رواها في الموطأ وموقوفة
وهي تخالف الرواية المذكورة في الكتاب في سلام الإمام فإن فيها أن الإمام
يسلم ونقضي الطائفة الثانية بعد سلامه والغناء لما رجع بعضهم بعض
الروايات على بعض أحوالها إلى ذكر سبب الترجيح فتارة يترجحون بموافقة
ظاهر القرآن وتارة بكثرة الرواية وتارة يكون بعضها موصولاً وبعضها موقوفاً
وتارة بالموافقة للأصول في غير هذه الصلاة وتارة بالمعاني وهذه الرواية
التي اختارها أبو حنيفة توافق الأصول في أن قضا الطائفتين بعد سلام الإمام
وأما ما اختاره الشافعي فغيره قضا الطائفتين معاً قبل سلام الإمام وأما
ما اختاره مالك ففيه قضا إحدى الطائفتين فقط قبل سلام الإمام من
الحديث الثاني عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات بن جبير
عن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة ذات الرقاع صلاة الخوف
وأن طائفة صفت معاً وطائفة رجاء العذر فصلّى بالدين معه ركعة ثم ثبّت

قَائِمًا وَالْمَوَاقِفُ ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَلُّوا رَجَاءَ الْعَدَّةِ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْآخَرُ
 فَصَلَّاهُمُ الرُّكْعَةُ الَّتِي بَعِثَتْ ثُمَّ تَبَيَّنَ جَالُهَا وَأَمَّا لَا تُقَسِّمُ ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ ٥
 الَّذِي صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ سَلُّ بْنُ أَبِي جَيْمَةَ ٥
 هَذَا الْحَدِيثُ هُوَ مَخْرُوجٌ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ
 الْقِبْلَةِ وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْإِمَامَ يَنْتَظِرُ الطَّائِفَةَ الثَّانِيَةَ قَائِمًا فِي الثَّانِيَةِ وَهَذَا
 فِي الصَّلَاةِ الْمَقْصُورَةِ أَوْ الثَّانِيَةِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ فَأَمَّا الرُّبَاعِيَّةُ فَهَلْ يَنْتَظِرُهَا
 قَائِمًا فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ قَبْلَ قِيَامِهِ فِيهِ خِلَافٌ لِلْعُقَاةِ فِي مَذْهَبِ بَعْضِ أَهْلِ الْأَقْبَلِ
 بَأَنَّهُ يَنْتَظِرُهَا قَبْلَ قِيَامِهِ فَهَلْ يَفَارِقُهُ الطَّائِفَةُ الْأُولَى قَبْلَ تَشْهَدِهِ بَعْدَ
 رُقْعِ رَأْسِهِ مِنَ السُّجُودِ أَوْ بَعْدَ التَّشْهَدِ اخْتَلَفَ الْعُقَاةُ فِيهِ وَهَذَا الْبَشْرُ فِي الْحَدِيثِ
 دَلَالَةٌ عَلَى إِحْدَ الْمَذْهَبَيْنِ وَأَمَّا يَوْخَذُ بِطَرِيقِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْهُ وَمُقْتَضَى
 الْحَدِيثِ أَيْضًا أَنَّ الطَّائِفَةَ الْأُولَى تَتِمُّ لَا تُقَسِّمُهَا مَعَ بَقَا صَلَاةِ الْإِمَامِ وَفِيهِ
 تَخَالُفٌ لِلْأَصُولِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصَّلَاةِ لَكِنَّهُ يَبْهَجُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى إِذَا قُضِيَ
 وَتَوَجَّهَتْ إِلَى الْخَوَافِ تَوَجَّهَتْ فَارْتَمَتْ مِنَ الشُّغْلِ بِالصَّلَاةِ فَتَوَضَّعَ مَقْصُودُ
 صَلَاةِ الْخَوْفِ هُوَ الْحِرَاسَةُ وَعَلَى الصَّفَةِ الَّتِي اخْتَارَهَا أَبُو حَنِيفَةَ تَوَجُّهُ الطَّائِفَةِ
 لِلْحِرَاسَةِ مَعَ كَوْنِهَا فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَتَوَضَّعُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحِرَاسَةِ وَرَأَى أَدَى الْحَالِ
 إِلَى أَنْ يَنْفَعُ فِي الصَّلَاةِ الضَّرْبُ بِالطَّعْنِ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ مَنَاقِبَاتِ الصَّلَاةِ
 وَلَوْ وَقَعَ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ لَكَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ بِمُجْزِئٍ وَمُقْتَضَى الْحَدِيثِ
 أَيْضًا أَنَّ الطَّائِفَةَ الثَّانِيَةَ تَتِمُّ لِنَفْسِهَا قَبْلَ فَرَاغِ الْإِمَامِ وَفِيهِ مَا فِي الْأَوَّلِ
 وَمُقْتَضَاهُ أَيْضًا أَنَّهُ يَنْتَظِرُ حَتَّى تَتِمَّ لَا تُقَسِّمُهَا وَتَسَلَّمَ بِهِمْ وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّافِعِيِّ

لا هنا

الصورة

وَقَوْلِي فِي مَذْهَبِي مُلْكٌ وَظَاهِرٌ مَذْهَبِي مُلْكٌ أَنَّ الْإِمَامَ يُسَلِّمُ وَتَقْضِي الْمَأْيَةَ
 بِعَدَسَلَامِهِ وَرَبَّهَا دَعِيَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَنْشَظُرُهُمْ
 لِيُسَلِّمَ بِهِمْ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِ فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ أَيُّ بَقِيَّةِ الصَّلَاةِ الَّتِي
 بَقِيَتْ لِلْإِمَامِ فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ بِهِمْ فَقَدْ صَلَّوا مَعَهُ الْبَقِيَّةَ وَإِذَا سَلَّمَ قَبْلَهُمْ
 فَلَمْ يُصَلُّوا مَعَهُ الْبَقِيَّةَ لِأَنَّ السَّلَامَ مِنَ الْبَقِيَّةِ وَلَيْسَ بِالْقَوِي الظَّهْرُ وَقَدْ
 يَتَعَلَّقُ بِلَفْظِ الرَّايِ مِنْ يَرِي أَنَّ السَّلَامَ لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ قَالَ
 فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ فَمَجَّلَهُمْ مُصَلِّينَ مَعَهُ مَا يَسْتَتِي رُكْعَةً ثُمَّ أَيُّ بِلَفْظَةِ
 ثُمَّ يَبْتَدِئُ بِكَ وَأَتَمُّوْا لِنَفْسِهِمْ ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ فَمَجَّلَ مَسْتَتِي السَّلَامِ مُتَرَاخِيًا عَنْ
 مَسْتَتِي الرُّكْعَةِ إِلَّا أَنَّهُ ظَاهِرٌ ضَعِيفٌ وَقَوِيٌّ مِنْهُ فِي الرَّكْعَةِ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ
 السَّلَامَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْعَمَلُ بِأَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ مُتَعَيِّنٌ **الْحَدِيثُ**

الثالث عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخَوْفِ فَصَفَّقْنَا صَفْرَيْنِ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَدُوُّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَكَبَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَبَّرْنَا جَمِيعًا
 ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا ثُمَّ أُنْجِذَ رَأْسُ السُّجُودِ
 وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ وَفَاقَ الصَّفَّ الْمُوَخَّرَ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 السُّجُودَ وَفَاقَ الصَّفَّ الَّذِي يَلِيهِ أُنْجِذَ رَأْسُ الصَّفِّ الْمُوَخَّرَ بِالسُّجُودِ وَفَاقُوا ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفُّ
 الْمُوَخَّرَ وَفَاقَ الصَّفَّ الْمَقْدَمَ ثُمَّ رَكَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا ثُمَّ رَفَعَ
 رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا ثُمَّ أُنْجِذَ رَأْسُ السُّجُودِ وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ الَّذِي كَانَ مُوَخَّرًا
 فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى فَفَاقَ الصَّفَّ الْمُوَخَّرَ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

السُّجُودَ وَالصَّفَّ الَّذِي تَلِيهِ الْخَدْرَ الصَّفَّ الْمَوْخَرُ بِالسُّجُودِ فَسَجْدُوا ثُمَّ سَلَّمَ الْبَنِي
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمِيعًا فَكَانَ جَابِرٌ كَمَا يَصْنَعُ حَرَّ سَلَّمَ هَا وَلَا بِأَمْرٍ بِهِمْ وَكَرِهَ
مُسْلِمٌ بِتَمَامِهِ وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ طَرَفًا مِنْهُ وَأَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ مَعَ الْبَنِي صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَرْفَةِ السَّابِعَةِ عَشْرَةَ ذَاتِ الرَّقَاعِ هَذِهِ كَيْفِيَّةُ الصَّلَاةِ
إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَإِنَّهُ تَقَابَلَتِ الْحِرَاسَةُ مَعَ كَوْنِ الْعَمَلِ مَعَ الْإِمَامِ
فِي الصَّلَاةِ وَمِنْهَا النَّاسُ عَنْ الْإِمَامِ لِأَجْلِ الْعُدُوِّ وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أُمُورٍ
أَحَدُهَا أَنَّ الْحِرَاسَةَ فِي السُّجُودِ لَا فِي الرُّكُوعِ وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَشْهُورُ
وَيَحْتَجُّ وَجْهٌ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَحْرُسُ فِي الرُّكُوعِ أَيْضًا وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ
لِأَنَّ الرُّكُوعَ لَا يَمْنَعُ مِنْ إِذْ رَأَى الْعَدُوَّ بِالْبَصَرِ فَالْحِرَاسَةُ مُمَكِّنَةٌ مَعَهُ خِلَافَ السُّجُودِ
الثَّانِي الْمُرَادُ بِالسُّجُودِ الَّذِي سَجَدَ الْبَنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَجَدَ مَعَهُ
الصَّفَّ الَّذِي تَلِيَهُ هُوَ السُّجْدَانِ جَمِيعًا **الثَّالِثُ** الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الصَّفَّ الَّذِي تَلِيَهُ الْإِمَامُ يَسْجُدُ مَعَهُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَيَحْرُسُ الصَّفَّ الثَّانِي فِيهَا
وَنَصُّ الشَّافِعِيِّ عَلَى خِلَافِهِ وَهُوَ أَنَّ الصَّفَّ الْأَوَّلَ يَحْرُسُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى فَقَالَ بَعْضُ
أَصْحَابِهِ لَعَلَّهُ نَسَاهَا أَوْ لَمْ يَبْلُغْهُ الْحَدِيثُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ وَاقِفُوا الصَّحِيحَ
وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُهُمْ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ كَأَنَّ السُّجُودَ الشِّيرَازِيَّ وَبَعْضُهُمْ قَالَ يَدُلُّ
بِنَاءُ عَلَى الْمَشْهُورِ عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا صَحَّ يَذْهَبُ إِلَيْهِ وَيَتْرَكُ قَوْلَهُ وَأَمَّا
الْحِرَاسَةُ فَإِنَّ بَعْضَهُمْ تَبَعَ نَصَّ الشَّافِعِيِّ كَالْعِرَاقِيِّ فِي الْوَسِيطِ وَمِنْهُمْ مَنْ أَدْعَى أَنَّ
فِي الْحَدِيثِ رَوَايَةً كَذَلِكَ وَرَجَحَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الصَّفَّ الْأَوَّلَ يَكُونُ جِهَةً لِمَنْ
خَلْفَهُ وَيَكُونُ سَائِرُهُ عَنْ أَعْيُنِ الْمُتَرَكِّينَ وَبِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْحِرَاسَةِ وَهَذَا لَا يُطَالَبُ

بإتزان تلك الرواية والترجيح أن يكون بعدها **الرابع** الحديث يدل
على أن الحرامة تساوي فيها الطائفتان في الركعتين فلو حرمت طائفة واحدة
في الركعتين معافى في صحة صلاتهم خلافاً لأصحاب الشافعي رضي الله عنهم

كتاب الخائز

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الخائز في اليوم
الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلي فضحكهم وكبر أربعاً ١ فيه دليل على
جواز بعض النعي وقد ورد فيه نهي فيحمل أن ذلك على النعي لا غير عرض ديني مثل
إظهار النفع على الميت وأعطاهم حال موته ويحمل النعي الجائز على ما فيه عرض
صحيح مثل طلب كثرة الجماعة لحصول الدعاء بهم وتتميم اللعدد الذي وعدت قبول
شفاعتهم في الميت كالمائة مثلاً وأما الخائز فقد قيل أنه ما تأخر لم يتم عليه
فريضة الصلاة فتعين العلم بموته لقيام فرض الصلاة عليه وفي الحديث
دليل على جواز الصلاة على الغائب وهو مذهبنا في رجمه الله وخالف
ملك وأبو حنيفة وقال لا يصل على الغائب ويخارجون إلى الاعتذار عن الحديث
ولهم في ذلك اعتذارات منها ما امتروا إليه أن فرض الصلاة لم يستطع به إلا
الجلوس حيث مات فلا بد من إقامة فرضها ومنها ما قيل أنه رفع للنبي صلى الله عليه
وسلم فراه فيكون حين الصلاة عليه كحيت يراه الإلهام ولا يراه المأمونون
وهذا يحتاج إلى نقل ثبت ولا يمكن فيه مجرد الجمال وأما الخروج إلى المصلي
فلعله لغير كرامة الصلاة في المسجد فإن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سهيل
ابن بياض في المسجد ولعل من يكره الصلاة على الميت في المسجد يمتنع به إن كان

محمود

فيها

لا يحضر الكراهة بكون الميت في المسجد ويحرقها مطلقا سواء كان الميت في
المسجد ام لا وفيه دليل على ان سنة الصلاة على الجنازة التكبير اربعاً وقد
خالف في ذلك الشيعة ووردت احاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر حتماً
وقيل ان التكبير اربعاً ما خرج عن التكبير حتماً وروى فيه حديث عن ابن عباس
وروي عن بعض المتقدمين انه يكبر على الجنازة ثلثاً وهذا الحديث يردّه ٥

الحديث الثاني عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
صل على النجاشي فكشفت في القف الثاني والثالث وحديث جابر طرف من الموال
وقد ورد عن بعض المتقدمين انه كان اذا حضر الناس الصلاة صفواً
طلبوا بقول الشفاعة للحديث المروي فبين صلى عليه ثلاثه صفوف ولعل هذا
الذي ورد في الحديث من هذا القبيل فان الصلاة كانت في الصحراء ولعلها لا
تصير عن صف واحد يمكن ان يكون لغیر ذلك والله اعلم **الحديث**

الثالث عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
صل على قبر بعدما دفن فكبر عليه اربعاً ٥ فيه حوازا الصلاة على القبر
لمن يصل على الجنازة ومن الناس من قال انما يجوز ذلك اذا كان الوالي او الولي
لم يصلوا والنبي صلى الله عليه وسلم هو الوالي ولم يكن صلى على هذا الميت فيمكن ان
يقال انه خارج عن محل الخلاف وقد اجيب عن بعض ذلك بان عمر النبي صلى الله
عليه وسلم من اصحابه قد صلى معه ولم ينكر عليه وهذا يحتاج الى نقل من حديث اخر اذ ليس
في الحديث ذكر لذلك وفيه من الدلالة على ان التكبير اربعاً ما في الحديث قبله ٥
الحديث الرابع عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله

قيصر ولا

عليه ما لم يحق في ثلثة اثواب بما يتيقن فيها قيص ولا عمامة
فيه جواز التمكن بازاد على الواحد السائر لجميع البدن وانه لا تضيق في ذلك
ولا يتبع راي من منع منه من الورثة وقوله ليس فيما عمامة كحل وجهين
احدهما ان لا يكون كفن في قيصر ولا عمامة أصلاً والساكن ان يكون لانه اثواب
خارجة عن القيصر والعمامة والاول هو الاظهر في المزار والله اعلم

الحديث الخامس

عن ام عطية الانصارية رضي الله عنها قالت
دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي ابنته فقال اغسلنها ثلثاً
او خمساً او اكثر من ذلك ان رايتن ذلك ماء وسدراً واجعلن في الاحية كافوراً
او شيان كافوراً فاذا فرغتن فاذا نبي فلما فرغنا اذناه فاعطانا حقوه فقال
اسعغناباه يعني ازان وفي رواية او سبعا وقال ابدان ميامنها ومواضع الوضوء
منها وان ام عطية قالت وجعلنا راسها ثلثة قرون هذه ابنة هي
زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا هو المشهور وذكر بعض اهل البيت
انهم اكلوا ثوم وقد استدل بقوله اغسلنها على وجوب غسل الميت بقوله ثلثاً
او خمساً على ان الاثنا مطلوب في غسل الميت والاستدلال بصيغة هذا الامر
على الوجوب عندي يتوقف على مقدمة اصولية وهو جواز ازالة المعين المختلفين
بلفظة واحدة من حيث ان قوله ثلثاً غير مشتمل بنفسه ولا بد ان يكون الخلاصة
صيغة الامر فكون محموله فيه على الاستحباب وفي اصل الغسل على الوجوب فيراد
بلفظة الامر الوجوب بالنسبة الى اصل الغسل والترتيب بالنسبة الى الاثنا وقوله
عليه السلام ان رايتن ذلك تفويضا الى ايهن بحسب الحاجة لا الى ايهن

بِحَسَبِ التَّشْبِيهِ فَإِنَّ ذَلِكَ زِيَادَةٌ غَيْرُ مَحْتَاجٍ إِلَيْهَا هُوَ مِنْ قِبَلِ الشَّرَافِ فِي مَاءِ الطَّهَّاءِ
 وَأَذْوَ زَيْدٌ عَلَى ذَلِكَ فَالْإِنَارُ مَسْتَحَبٌّ وَأَنَّهُاءُ الزِّيَادَةِ سَبْعَةٌ فِي بَعْضِ الزَّوَايَاتِ لِأَنَّ
 الْغَالِبَانَةَ لِحَاجَتِهِ إِلَى الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا وَاعْلَمْ وَقَوْلُ **هـ** مَاءٌ وَسِدْرٌ أَخَذَ
 مِنْهُ إِنْ الْمَاءُ الْمُنْفَعَرُ بِالسِّدْرِ خُوزٌ مِنْهُ الطَّهَّاءُ وَهَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ
 ظَاهِرًا فِي أَنَّ السِّدْرَ مَمْرُوجٌ بِالْمَاءِ وَلَيْسَ يَبْعُدُ أَنْ يُجْمَلَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْغُلُّ بِالْمَاءِ
 مِنْ غَيْرِ مَرَجٍ لَهُ بِالسِّدْرِ بَلْ يَكُونُ السِّدْرُ وَالْمَاءُ مَجْمُوعَيْنِ فِي الْغُلَّةِ الْوَاحِدَةِ مِنْ غَيْرِ
 أَنْ يُزَجَّجَا فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الطَّيِّبِ وَخُصُوصًا الْكَافُورُ وَقِيلَ إِنَّ فِي
 الْكَافُورِ خَاصِيَّةَ الْحِفْظِ لِبَذْرِ الْمَيْتِ وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي كَوْنِهِ فِي الْإِحْيَاءِ
 فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ فِي غَيْرِهَا أَذْهَبَهُ الْغُلُّ بَعْدَهَا فَلَا يَحْتَلِ الْغُرْصُ مِنَ الْحِفْظِ
 لِبَذْرِ الْمَيْتِ وَالْحَقُّ يَفْتَحُ الْحِجَابَ هَذَا أَلَّا تُسَمِّيَةَ لِلشَّيْءِ بِمَا لَيْتَهُ وَقَوْلُ **هـ**
 اشْعُرْنَا أَيَّاجْعَلْنَاهُ شَعَارًا لَهَا وَالشَّعَارُ مِثْلُ الْجَسَدِ وَالِدَارُ مَا قُوتَ
 وَقَوْلُ **هـ** أَبَدَانٌ لِمَيَامِنَا دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الشِّمَنِ فِي غُلِّ الْمَيْتِ وَهُوَ
 مَسْنُونٌ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْيَالِ أَيْضًا وَفِيهِ دَلِيلٌ أَيْضًا عَلَى الْبَرَاءَةِ لِمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ
 وَذَلِكَ مُشْرِفٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَأْنُهُ إِلَى ذَلِكَ أَذْأَعْلُ فِي الْغُلِّ هَلْ يَكُونُ ضَوْأً
 حَقِيقِيًّا أَوْ جُزْأً مِنَ الْغُلِّ خَصَّتْ بِهِ هَذِهِ الْأَعْضَاءُ شَرِيفًا وَالْقُرُونُ هَاهُنَا الضَّافِرُ
 وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَسْرِيعِ شَعْرِ الْمَيْتِ وَضَعُهُ بِنَاءً عَلَى الْغَالِبِ فِي أَنَّ الصَّغَرَ
 بَعْدَ التَّسْرِيعِ وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ لَا يَشْعُرُ بِهِ صَرِيحًا وَهَذَا اللَّفْظُ ثَلَاثًا مَخْصُوصٌ
 بِالْإِسْتِحْبَابِ بِالْمَرَّةِ وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِيهِ أَنْ يَجْعَلَ الْمَاءَ خَلْفَ ظَهْرِهَا
 وَزَوَّيَ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا اثْبَتَ بِهِ الْإِسْتِحْبَابَ لِذَلِكَ وَهُوَ غَرِيبٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

لعلم
 الضم

الحديث السادس

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال بينما رجل واقف بعرفة اذ وقع عن راحله فوقصته اذ قال فاقصته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدد وكفوه في ثوبيه ولا يخطوه ولا تحترقوا راسه فانه يبعث يوم القيامة ملبيا قال رضي الله عنه الوقف كسر العنق ك الحديث دليل على ان المحرم اذا مات بقي في حقه حكم الاجرام وهو مذنب الشافعي رحمه الله وخالف في ذلك مالك وابو حنيفة رحمهما الله تعالى وهو مقتضى القياس لانقطاع العبادة بزوال محل التكليف وهو الحياة لكن اتبع الشافعي الحديث وهو مقدم على القياس رعاية لما اعتذر به عن الحديث ما قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم علم هذا الحكم في هذا المحرم بعلة لا يعلم وجودها في غيره وهو انه يبعث يوم القيامة ملبيا وهذا الامر لا يعلم وجوده في غير هذا المحرم لعنزالنبي صلى الله عليه وسلم والحكم انما يتعم في غير محل النفس تعم عليه وغيره اولا يري ان هذه العلة انما ثبتت لاجل الاجرام فتعم كل محرم الحديث السابع

الحديث السابع

عن ام عطية الانصارية رضي الله عنها قالت نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا فيه دليل على كراهة اتباع النساء للجنائز من غير تحريم وهو معنى قولها ولم يعزم علينا فان العزيمة والالتزام في هذا ما يترك على خلاف ما لقنا بعض المناجيز من اهل الاصول ان العزيمة ما يبيح فعله من غير قيام دليل المنع وان الرخصة ما يبيح مع قيام دليل المنع وهذه القول تخالف لما دل عليه الاستعمال القوي من استعارة العزيمة للتاكيد فان هذا القول يدخل تحت المباح الذي

في رواية ولا تحترقوا وجهه ولا راسه

لا يقره دليل الخطر عليه وقد وردت احاديث تدل على التشديد في اتباع
النساء وبعضهن الجنائز اكثر مما يدل عليه هذا الحديث كالحديث الذي جاء
في فاطمة رضي الله عنها فاما ان يكون ذلك لعلو منصبها وحديث ام عطية في
عموم النساء او يكون الحديثان محمولين على اختلاف حالات النساء وقد اجاز
ملك اتباعهن الجنائز وذكره للمناسبة في الامر المستند ذكر وحالته غير من

الحديث الثامن

عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال استر عوا بالجنابة
فان تلك صالحة فخير تقدمونها اليه وان تك شيئا لك فشر تضعونه عن
رفائلكم ٥ يقال الجنابة والجنابة بالفتح والكسرة بمعنى واحد ويقال بالفتح هو
الميت وبالكسرة النعش الامل للاغني والاسفل للاستقل على هذا يلحق الفتح
في قوله عليه السلام استر عوا يعني الميت فانه المقصود بان شرع به والسنة
الاشراع كما جاء في الحديث وذلك بحيث لا ينهي الاشراع الى شدة تحاوت معها
حدوث مفئلة بالميت وقد جعل الله لكل شي قدرا وقد ظهرت العلة في الاشراع

الحديث التاسع

عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرة
مائت في نفاستها فقام في وسطها ٥ الحديث يدل على ان القيام عند وسط المرأة
والوصف الذي ورد في الحديث وهو كونها مائت في نفاستها وصف غير معتبر بالافاق
وانما هو حكاية امر وقع واما وصف كونها امرأة فهل هو معتبر ام لا من الفقهاء
من الغاء وقال قيام عند وسط الجنابة ومنهم من اعتبر وقال قيام عند راس الرجل

لا تضر لك في حق وقيل

وَعَجِيزَةُ الْمَرْأَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ قِيلَ أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ أَنَّ
النِّسَاءَ لَمْ يَكُنْ لَيْسَتْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ بَابُ تَرْزُوعِ الْيَوْمِ فَقِيَامُ الْإِمَامِ عِنْدَ
عَجِيزَتِهَا يَكُونُ كَالسُّتُرِ لَهَا مِمَّنْ خَلَقَهُ **الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ**
عَنْ أَبِي مُوسَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَرِيءٌ
مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَةِ ن قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصَّالِقَةُ الَّتِي
تَرْفَعُ صَوْتَهَا عِنْدَ الْمُصِيبَةِ ن فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حُرْمَةِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْلُ
الْمُتَّفَقُ بِالسَّيْرِ وَهُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْعَوِيلِ وَالنَّدْبِ وَفَرِيقٌ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى
سَلَقُوا بِالنِّسَةِ حِدَادًا وَالصَّادِقُ ثَلَاثٌ مِنَ السَّيْرِ وَالْحَالِقَةُ خَالِقَةُ الشَّعْرِ
وَمِنْ مَعْنَاهُ قَطْعُهُ مِنْ غَيْرِ خَلْقٍ وَالشَّاقَةُ شَاقَةُ الْحَبِيبِ وَكُلُّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ
مُشْعَرَةٌ بِعَدَمِ الرِّضَى بِالْفَضَاءِ وَالسُّخْطُ لَهُ فَا مَشْعَرَةٌ لِذَلِكَ **الْحَدِيثُ**
الْحَادِي عَشَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَمَّا اسْتَبَاكَ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ بَعْضُ نِسَائِهِ رَأَيْتُهَا فِي أَرْضِ الْحَبَشَةِ تَقُولُ لَهَا مَارِيَّةُ وَكَانَتْ
أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ انْتَدَا أَرْضَ الْحَبَشَةِ فَذَكَرْنَا مِنْ حُبِّهَا وَتَصَاوِيرِهَا فَرَفَعَ
رَأْسَهُ فَقَالَ أُولَئِكَ أَذَامَاتُ فِيمِ الْبَلِّ الصَّالِحِ بَنُو عَمَلِي قَبْرِهِ مَسْجِدًا ثُمَّ صَوَّرُوا
فِيهِ تِلْكَ الصُّورَةَ أُولَئِكَ شَرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ ن فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حُرْمَتِهِمْ
مِثْلُ هَذَا الْفِعْلِ وَقَدْ تَطَاهَرَتْ دَلَالَةُ الشَّرِيعَةِ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الصُّوْرِ وَالصُّورِ
وَلَقَدْ ابْعَدَ عَائِةُ الْبُعْدِ عَنْ ذَلِكَ مَحْوُ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَأَنَّ هَذَا الشَّرِيدُ
كَانَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ لِقَرِيبِ عَهْدِ النَّاسِ بِعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَهَذَا الزَّمَانُ حَيْثُ انْتَشَرَ
الْإِسْلَامُ وَتَمَهَّدَتْ قَوَاعِدُهُ لَا يَأْخُذُ بِهِ فِي هَذَا الْمَقْنَى فَلَا يَأْخُذُ بِهِ فِي هَذَا التَّسَدِيدِ

كنيسة

كانوا

هَذَا أَدْمَعَانَهُ وَهَذَا الْقَوْلُ عِنْدَنَا بِأَبْلَدٍ قَطْعًا لَا مَقْدُورَ فِيهِ لِأَحَادِيثِ الْأَجَارِ
 عَنْ أَمْرِ الْأَجَرِ بِعَذَابِ الْمُؤْمِنِينَ وَانَّهُ يُقَالُ لَهُمْ أَجِبُوا مَا خَلَقْتُمْ وَهَذِهِ عِلَّةُ تَحَالُفِهِ
 لِمَا قَالَ هَذَا الْغَائِلُ وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُسْتَهْبِهُونَ يَخْلُقُ
 اللَّهُ وَهَذِهِ عِلَّةُ تَحَالُفِهِ مَنَاسِبَةً لَا تَخْصُرُ مَنَادَرَيْنَ مِنْ وَلِيٍّ لَنَا أَنْ نَنْصَرِفَ
 فِي الْمَوْصُوفِ الْمُنَظَّافَةِ بِمَعْنَى خِيَالِي يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ هَذَا الْمُرَادُ مَعَ انْفِصَاءِ
 اللَّفْظِ لِلتَّعْلِيلِ بِغَيْرِهِ وَهُوَ التَّشْبِيهُ بِخَلْقِ اللَّهِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 بَنُوا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا أَسَاءَةً إِلَى الْمَنَعِ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ الْأَخِيرِ
 لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلَ
 قَبْرِي وَتَنَائِبُ الْعَدَا **الْحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ** عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ لَعَنَ اللَّهُ
 الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ فَالْتَمَسْتُ وَلَوْلَا ذَلِكَ أَبْرَزْتُ قَبْرِي
 غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيتُ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا ٥ هَذَا الْحَدِيثُ يَرْكَبُ عَلَى امْتِنَاعِ اتِّخَاذِ قَبْرِ الرَّسُولِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسْجِدًا وَمِنْهُ يَقُومُ امْتِنَاعُ الصَّلَاةِ عَلَى قَبْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَمِنْ الْفَقَهَاءِ مَنْ اسْتَدَلَّ بِعَدَمِ صَلَاةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى قَبْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لِعَدَمِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ وَاجِبُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ قَبْرَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مَخْصُوصٌ عَنْ هَذَا بِمَا فِيهِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْهَيْئَةِ عَنْ اتِّخَاذِ قَبْرِهِ مَسْجِدًا وَبَعْضُ
 النَّاسِ أَجَازَ الصَّلَاةَ عَلَى قَبْرِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا وَهَّاجَ عَلَى قَبْرِ غَيْرِهِ
 عِنْدَهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِنُطَاقِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى خِلَافِهِ وَلَا يَسْتَعَارُ الْحَدِيثُ بِالْمَنَعِ مِنْهُ
الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ عَشَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

حالة

١٦١
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس منا من ضرب الخردل وشق الحيوت ودعا
بدعوى الجاهلية ٥ وحديث ابن مسعود يترك علي المنع بما ذكر فيه وقد
اشترك مع ما قبله في شق الحيوت وانفرد بضرب الخردل والنهي بدعوى
الجاهلية فيه احدا ما يدخل تحت لفظ الصالفة في الحديث ابق ودعوا الجاهلية
منطلق على امرين احدهما ما كانت العرب تفعله في القتال من الدعوى
والثاني وهو الذي ينبغي ان يحمل عليه هذا الحديث وهو ما كانت تفعله عند

موت الميت لقولهم واجبلناه واسندناه واسيدناه الحديث

الرابع عشر عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من شهد الجنان حتى يصلي عليها فله قيراط ومن شهدها حتى يدفن
فله قيراطان قيل وما القيراطان قال مثل الجبلين العظيمين ولمسلم اصغرها
مثل احدى ٥ فيه دليل على فضل شهود الجنان عند الصلاة وعند الدفن
وان الاجر يزداد بشهود الدفن مضافا الى شهود الصلاة وقد ورد في الحديث
انباؤها من عند اهلها والقيراط مثيل لجزء من الاجر ومقدار منه وقد
مثله في الحديث ان اصغرها مثل احدى وهو مجاز التشبيه تشبيها بالمعنى
العظيم بالجسم العظيم ٥

كتاب الزكاة

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما نادى بن جيل بين يديه الى اليمن انك تساني قوما اهل كتاب فاجبتهم
فادعهم الى ان يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فانهم اطاعوا

فافهم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فان
 هم اطاعوا لك ذلك فبايكم وكرامتهم واتق دعوة المظلوم فانه ليس
 بينها وبين الله حجاب ن الزكاة في اللغة بمعنىين احدهما التماشي
 الطهارة فمن الاول قولهم مما الزرع ومن الثاني قوله تعالى وتركهم هاهن
 هذا الحق زكاة بالاعتبارين اما بالاعتبار الاول فمعنى ان يكون اخراجها
 سببا للتماشي في المال كصالح ما تنقص مال من صدقة ووجه الدليل منه ان النصارى
 يحسبون باخراج القدر الواجب فلا يكون غير ناقص الا بزيادة تبلغه الي ما كان
 عليه على المعنيين جميعا اعني المعنوي والحسي في الزيادة او بمعنى ان تتعلقها
 الاموال ذات الماء وسميت بالماء لتعلقها به او بمعنى تضعيف اجودها كما
 جاء ان الله يربي الصدقة حتى تكون كالجبل واما بالمعنى الثاني فلانها طهارة
 للنفس من ذليلة الخلق اولانها تطهير من الذنوب وهذا الحق ابنته الشارع
 لمصلحة الراجع والآخر معاملة الدافع فلتطهيره وتضعيف اجوده واما في حق
 الآخر فليست بخلته وحديث معايد يدل على فرضية الزكاة وهذا امر متطوع
 من الشريعة ومن حمله لقراء وقول عليه السلام اهدوا السلام اهدوا تقدم على قوم
 اهل كتاب لعله كالنوطية والتمهيد للوصية بالاجتماع ههنا في الدعاء لهم
 فان اهل الكتاب اهل علم ومخاطبةهم لا تكون كمخاطبة جهال المشركين وعبد
 الوثان في العناية بها والبدأة في المطالبة بالشهادتين لان ذلك اصل الدين
 الذي لا يبعثني من فروعه الا به من كان منهم غير موجد على التحقيق كالتقاضي
 فالمطالبة متوجهة اليه بكل واحدة من الشهادتين عينا ومن كان موحدا

بعد
 زكاة

١٦٤
كالهؤد فالمطالبة له بالجمع بين ما اقتضى من التوحيد وبين الاقرار بالرسالة
وان كان هاتوا لاء اليهود الذين كانوا يألونهم ما يقتضي الاشتراك ولو بالضرورة
تكون مطالبتهم بالتوحيد لتفي ما يلزم من عقايدهم وقد ذكرنا القضاة ان من كان كافرا
بشيء مؤمنا بغيره لم يدخل في الاسلام الا بالايمان بالقضية وقد يتعلق في الحديث
ان الحار غير محاطين بالفرع من حيث انه انما امر او لا بالدعاء الى الايمان فقط
وجعل الدعاء الى الفرع بعد اجابتهم الى الايمان وليس بالتعوي من حيث ان
التربيب في الدعاء لا يلزم منه ولا يبدأ الترتيب في الوجوب الا ترى ان الصلاة
والركعة لا ترتب بينهما في الوجوب وقد قدمت الصلاة في المطالبة على الركعة
واخر الاخبار بوجوب الركعة عن المطالبة بالصلوة مع انها متبوعان في خطاب
الوجوب وقول عليه السلام فان هم اطاعوا لك بذلك طاعتهم
في الايمان باللفظ بالشهادتين واطاعوا طاعتهم في الصلاة فحكم وجهين احدهما
ان يكون المراد اقرارهم بوجوبها وقد ضمتها عليهم والزامهم لها والثاني ان
يكون المراد الطاعة بالفعل واداء الصلاة وقد ترجح الاول بان المذكور في
لفظ الحديث هو الاجازة بالفريضة فتعوز المشارة بذلك اليها وترجح الثاني
بانهم لو اخطروا بالوجوب فادروا الى المشارة بالفعل لكن لم يشترط لفظهم
بالاقرار بالوجوب وكذلك نقول في الركعة لو امتثلوا ابا دآ من غير لفظ بالاقرار
لكن في الشرط عدم الانكار والافهام للوجوب لا اللفظ بالاقرار وقد استدل
بقول عليه السلام فاعلمهم ان الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم
فترد في فقرائهم على عدم جواز نقل الركعة عن ملك المال وفيه عذري ضعف لان

الْمُقَرَّبُ أَنْ الْمُرَادُ تَوْخُّدُ مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ مِنْ حَيْثُ أَتَمُّ مُلْكُونِ لَا مِنْ حَيْثُ أَتَمُّ أَهْلِ الْيَمَنِ
وَكُلُّ ذَلِكَ الرَّادُّ عَلَى مُقَرَّبِهِمْ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ فَهُوَ مُحْتَمِلٌ إِحْتِمَالًا قَوِيًّا
وَيُقَوِّيه أَنْ إِيْمَانُ الْأَشْخَاصِ الْمُخَاطَبِينَ فِي قَوَاعِدِ الشَّرْعِ الْكُلِّيَّةِ لَا يُعْتَبَرُ وَلَوْلَا
وُجُودُ مُنَاسَبَةٍ فِي بَابِ الزَّكَاةِ لَقَطَعَ بِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ وَقَدْ وَرَدَ صِغَةُ الْأَمْرِ
بِخُطَابِهِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يَخْصُصُ بِهِمْ قَطْعًا أَعْنِي الْحُكْمَ وَأَنْ أَحَقَّ بِهِمْ خُطَابُ الْمَوَاجِهَةِ
وَقَدْ اسْتَدْرَكَ الْحَدِيثُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ مِنْ مِلْكِ الْبَصَابِ لَا يُقْطَعُ مِنَ الزَّكَاةِ وَهُوَ مَذْهَبُ
أَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ مِمَّنْ يَكُنْ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَجْعَلِ الْمَاخُوزَ مِنْهُ عَيْنًا وَقَابَلَهُ بِالْفَقِيرِ
وَمِنْ مِلْكِ الْبَصَابِ فِي الزَّكَاةِ مَاخُوزَةٌ مِنْهُ هُوَ غَنِيٌّ وَالْغَنِيُّ لَا يُقْطَعُ مِنَ الزَّكَاةِ
أَلَا فِي الْمَوَاقِعِ الْمُسْتَثْنَاةِ فِي الْحَدِيثِ وَلَيْسَ بِالشَّدِيدِ الْقُوَّةِ وَقَدْ اسْتَدْرَكَ بِهِ
مَنْ يَرَى أَضْرَاجَ الزَّكَاةِ إِلَى صَفِّهِ وَاحِدًا لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا الْفُقَرَاءَ وَفِيهِ
يَحْتَجُّ وَيُسْتَدْرَكَ بِهِ عَلَى وَجُوبِ اعْطَاءِ الزَّكَاةِ لِلْأَهَامِ لِأَنَّهُ وَصَفَ الزَّكَاةَ بِكُونِهَا
مَاخُوزَةً مِنَ الْأَغْنِيَاءِ فَكُلُّ مَا اقْتَضَى خِلَافُ هَذِهِ الصِّفَةِ فَالْحَدِيثُ يُنْفِيهِ وَبِذَلِكَ
الْحَدِيثُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ كَرَامَةَ الْأَمْوَالِ لَا تَوْخُّدُ فِي الْمَصَدَقَةِ كَالْأَكُولَةِ وَالزُّبِّي
وَهِيَ الَّتِي تُرَبِّي ذُرِّيَّهَا وَالْمَاخُوزُ هِيَ الْحَامِلُ وَفِيهِ الْغَنَمُ وَخَزَائِرُ الْمَالِ
وَهِيَ الَّتِي تَحْزُرُ بِالْعَيْنِ وَتُرْمَقُ لِسَرَفِهَا عِنْدَ أَهْلِهَا وَالْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّ الزَّكَاةَ وَجَتْ
مُؤَانَسَةً لِلْفُقَرَاءِ مِنْ مَالِ الْأَغْنِيَاءِ وَلَا يَنَاسِبُ ذَلِكَ الْإِحْجَافُ بِأَبَابِ الْأَمْوَالِ
فَسَاحَ الشَّرْعُ أَرْبَابَ الْأَمْوَالِ مَا يَضُوتُ بِهِ وَهِيَ الْمَصَدَقَتَانِ عَنْ أَخِيهِ وَفِي الْحَدِيثِ
دَلِيلٌ عَلَى تَعْظِيمِ أَمْرِ الظُّلْمِ وَاسْتِجَابَةِ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ وَذَكَرَ ابْنُ صَالِي اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
ذَلِكَ عَفِيفُ الْبَنِي عَنْ أَخِيهِ كَرَامِ الْأَمْوَالِ لِأَنَّهُ لَخَذَهَا ظَلَمَ رَفِيقَهُ نَفْسِيَّةً عَلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِ

الظلم الحديث الثاني عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما دون خسر اواق صدقة
 ولا فيما دون خسر دو صدقة ولا فيما دون خمسة اوسق صدقة
 يقال اواقي بالتشديد وبالخفيف ويخذف الياء وتقال اوقية بضم الهمزة
 وتشديد الياء ووقية وانكرها بعضهم والاقية اربعون درهما فالضابط
 ما يتا درهم والدرهم ينطلق على الخالص حقيقة فان كان مغشوشا لم يجز حتى
 يبلغ من الخالص ما ياتي درهم والذو ذيل انه ينطلق على الواحد وقيل انه كالقوة
 والرقط والحديث دليل على سقوط الزكاة في هذه المغاير من هذه
 الامعان وابوحيفة في زكاة الحرث وتعلق الزكاة بكل قليل
 وكثير منه واستدل به بقوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر
 وما شقي بنضح او دالية ففيه نصف العشر وهذا عام في القليل والكثير
 واجيب عن هذا بان المقصود من الحديث بيان قدر المخرج لا بيان المخرج
 منه وهذا فيه قاعدة اصولية وهذا ان اللفاظ العامة بوضع اللغة على
 ثلاث مراتب احدها ما ظهر فيه عدم قصد النعيم ومثل هذا الحديث
 والثانية ما لم يظهر فيه قرينة زائدة تدل على النعيم والقرينة ذلك
 على عدم النعيم وقد وقع نزاع في بعض المناخر في القسم الاول في كون
 المقصود منه عدم النعيم وطالب بعضهم بالدليل على ذلك وهذا الطلب
 ليس بجيد لان هذا امر يعرف من سياق الكلام ودلالة السياق لا يتام عليها
 دليل وكذلك لو فهم المقصود من الكلام وطالب بالدليل عليه لغير الناظر على

وما

قصد النعيم
 اورد مبتدا
 لا على قصد
 سبيل التواضع
 والتواضع
 من قرينة قوله
 على

يَرْجِعُ إِلَى ذَوِّهِ وَالْمُنَظَّرُ يَرْجِعُ إِلَى دِينِهِ وَإِنصَافِهِ وَاسْتَدْرَكَ بِالْحَدِيثِ مِنْ يَدِي
أَنَّ التَّقْضَانَ الْيُسْرَى فِي الْوِزْنِ مَنَعٌ وَجُوبُ الزَّكَاةِ وَهَذَا هَذَا الْحَدِيثُ وَمَلِكٌ
رَحِمَهُ اللَّهُ يَسَاحُجُ بِالنَّقْمِ الْيُسْرَى جِدًّا الَّذِي تَرُوجُ مَعَهُ الدَّرَاهِمُ وَالْدِينَارُ
رَوَاجُ الْكَامِلِ وَأَمَّا الْأَوْثَقُ فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّ الْمَقْدَارَ تَقْرِبٌ
أَوْ جَدِيدٌ وَمِنْ قَالَ أَنَّهُ تَقْرِبٌ سَاحَجٌ بِالْيُسْرِ وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَقْنِي أَنَّ التَّقْضَانَ
مَوْثِقٌ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ التَّقْضَانَ الْيُسْرَى جِدًّا الَّذِي لَا يَمْنَعُ إِطْلَاقُ الْأَسْمِ فِي الْعُوفِ
وَلَا يَعْأَبُهُ أَهْلُ الْعُوفِ أَنَّهُ يَغْنَقُ **الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ
فِي عَمَلِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ وَفِي لَفْظِ الزَّكَاةِ الْفَطْرُ فِي الرِّقِّ ⑤
الْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي عَيْنِ الْحَيْلِ وَاجْتِرَازُهَا يَقُولُ مَا فِي عَيْنِ الْحَيْلِ
عَنْ وَجُوبِهَا فِي قِيمَتِهَا إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ وَأَوْجِبَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْحَيْلِ الزَّكَاةَ
وَحَاصِلُ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ إِنْ اجْتَمَعَ الذُّكُورُ وَالْأُنثَى وَجَبَتِ الزَّكَاةُ عَنْهُ تَوَالِهَا
وَإِنْ انْفَرَدَتِ الذُّكُورُ وَالْأُنثَى فَعَنْهُ فِي ذَلِكَ رَأْيَانِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْمَاءَ
بِالنَّسْلِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ الذُّكُورِ وَالْأُنثَى وَإِذَا وَجَبَتِ الزَّكَاةُ فَهُوَ
مُخْتَرٍ بَيْنَ أَنْ يُخْرَجَ عَنْ كُلِّ فَرَسٍ دِينَارًا أَوْ يَقُومَ وَيُخْرَجَ عَنْ كُلِّ مَائَتِي دِرْهَمٍ خِمَاسَةً
وَرَأَاهُمْ وَقَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَقْنِي عَدَمَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي فَرَسٍ
الْمُسْلِمِ مُطْلَقًا وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي عَيْنِ الْعَبِيدِ وَقَدْ
اسْتَدْرَكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ الظَّاهِرَةَ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ زَكَاةِ التَّجَارَةِ وَقِيلَ أَنَّهُ قَوْلٌ
قَدِيمٌ لَلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْحَدِيثَ يَقْنِي عَدَمَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْحَيْلِ

وَالْعَبِيدُ مُطْلَقًا وَجِبِ الْجَاهُورُ عَنْ اسْتِدْلَالِهِمْ بِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا الْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ
فَإِنَّ زَكَاةَ النَّجَاحَةِ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْقِيَمَةِ لَا بِالْعَيْنِ وَالْحَدِيثُ يَدْرِكُ عَلَى عَدَمِ التَّعْلُقِ
بِالْعَيْنِ فَإِنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَتْ الزَّكَاةُ بِالْعَيْنِ مِنْ الْعَبِيدِ وَالْجَاهِلِ لَثَبَّتْ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَيْنِ
وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَوْ تَوَكَّلَ الْغَنِيُّ لَسَقَطَتْ زَكَاةُ وَالْعَيْنِ بِاقِيَّةٍ وَأَمَّا الزَّكَاةُ
مُتَعَلِّقَةٌ بِالْقِيَمَةِ بِشَرْطَيْنِ النَّجَاحَةِ وَالشَّيْءِ أَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ فِي الْعَبِيدِ وَالْجَاهِلِ
فَإِذَا أَفَادُوا الدَّلِيلَ عَلَى جُوبِ زَكَاةِ النَّجَاحَةِ كَانَ هَذَا الدَّلِيلُ اخْتَصَ مِنْ ذَلِكَ
الْعَامِّ فَيَقْدَرُ عَلَيْهِ نَعْمٌ كَمَا جَاءَ إِلَى تَحْقِيقِ قَائِمَةِ الدَّلِيلِ عَلَى جُوبِ زَكَاةِ النَّجَاحَةِ
وَأَمَّا الْمَقْصُودُ هَاهُنَا بَيَانُ كَيْفِيَّةِ النَّظَرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَالْحَدِيثُ
يَدْرِكُ عَلَى جُوبِ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبِيدِ وَلَا يُعْرَفُ فِيهِ خِلَافٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
لِلنَّجَاحَةِ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ أَعْنَى قَوْلِهِ أَلَا صَدَقَةُ الْفِطْرِ فِي الرِّقِّ
لَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةً بِهَا وَأَمَّا هِيَ عِنْدَ سَلَمٍ فَمَا أَعْلَمُ **الْحَدِيثُ الرَّابِعُ**
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْعَجَمَاءُ
جِبَارٌ وَالْبَيْتَرُ جِبَارٌ وَالْمَعْرُونُ جِبَارٌ وَفِي الرِّقِّ جِبَارٌ وَالْجِبَارُ الْهَذَرُ
وَمَا لَا يَصْنَعُ وَالْعَجَمَاءُ الْجِبَارُ الْبَهِيمُ وَالْحَدِيثُ يَقْضِي أَنْ يَخْرُجَ الْعَجَمَاءُ جِبَارًا
بِنَصِّهِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ جِبَارًا بِأَنَّهَا عَلَى الْأَمْوَالِ وَالْأَبْدَانِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ الْجَنَابَةُ
عَلَى الْأَبْدَانِ فَقَطْرٌ وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى حَقِيقَةِ الْجُرْحِ وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَلَمْ يَقُولُوا بِهَذَا
الْعُمُومِ مَا جَاءَ بِأَنَّهَا عَلَى الْأَمْوَالِ فَقَدْ تَصَلَّ فِي الْمَزَارِعِ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَاجِبٌ
عَلَى الْمَالِكِ صَاحِبِ مَا انْتَفَعَهُ بِاللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ وَفِيهِ حَدِيثٌ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَقْضِي ذَلِكَ وَأَمَّا جِبَارُهَا عَلَى الْأَبْدَانِ فَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهَا إِذَا كَانَ مَعَهَا الرَّابِثُ وَالشَّيْءُ

والغايد وفصلوا فيه القول واختلفوا في بعض الصور فلم يتبرأوا بالعموم
 في هذا رجايتها فيمكن ان يقال ان جنابها هذا اذا لم يكن ثم نقصت من المالك
 ارمتم هي تحت يده وينزل الحديث على ذلك واما الزكاة فالمعروف فيه
 عند الجمهور انه ديني الجاهلية والحديث يقتضي ان الواجب فيه الحش بنصه
 وفي صرفه وجهان لك افعية احدها الى اهل الزكاة والثاني الى اهل الفري
 وهو اختيار المزني وقد تكلم الفقهاء في مسائل تتعلق بالزكاة يمكن ان تؤخذ
 من الحديث **احداها** ان الزكاة هل تحبس بالذهب الفضة او تجري في
 غيرها وللشافعي فيه قولان وقد يتعلق بالحديث من تجزئه في غيرهما من حيث
 العموم وجريد قول الشافعي انه يختص **الثانية** الحديث يركب
 انه لا فرق في الزكاة بين القليل والكثير ولا يعبر فيه بالنصاب وقد اختلف
 في ذلك **الثالثة** يشترط على انه لا يجب الحوك في اخراج زكاة الزكاة
 ولا خلاف فيه عند الشافعي كالغنمة والمعشرات وله في المعدن اختلف قول
 في اعتبار الحوك والفرق ان الزكاة يحصل جملة من غير كد ولا تعب فالتما فيه
 متكامل وما تكامل فيه التما لا يعبر فيه الحوك فان الحوك مضرورة للحصول
 التما وفايدة المعدن تحصل بكد وتعب شيئا وشيئا فتشبه ارباح التجارة فيعتبر
 فيها الحوك **الرابعة** تكلم الفقهاء في الاراضي التي يوجد فيها الزكاة
 وجعل الحكم يختلف باختلافها ومن قال منهم بان في الزكاة الحش اما مطلقا
 او في اكثر الصور فهو اقرب الى الحديث وعند الشافعية ان الارض التي كانت
 مملوكة لمالك محترم مسلم او ذمي فليس يزكاة فان ادعاه فهو له وان ارضه من ارض

فَالْعَوْلُ قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَدْعِهِ لِنَفْسِهِ عَرَضَ عَلَى الْبَايَعِ ثُمَّ عَلَى بَايَعِ الْبَايَعِ حَتَّى
يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَى مَنْ عَمَّا الْمَوْضِعِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ فَيُظَاهَرُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُجْعَلُ لِقِطَّةٍ
وَقِيلَ لِمَنْ يَلْقِطُهَا وَلَكِنَّهُ مَا كَانَ صَاحِبُ يَسْمُ إِلَى الْأَمَامِ وَيُجْعَلُ فِي بَيْتِ الْمَالِ
وَأَنْ وَجَدَ الرِّجَالُ فِي أَرْضِ عَمَّارَةَ لِحَزْبِي فَهُوَ كَأَيِّ أَمْوَالِ الْحَرْبِ إِذَا حَصَلَتْ
فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ رَجَعَتْ فِي مَوَاتٍ أَوْ فِي الْحَرْبِ فَهُوَ كَمَوَاتٍ وَارِثُ الْأَسْلَامِ
وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَرْبَعَةٌ أَخَاصٌ لِلْوَاحِدِ **الْحَدِيثُ الْخَامِسُ**
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَةِ فَقِيلَ مَعَ ابْنِ جُمَيْلٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ رَعَى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَنْقِمُ ابْنُ جُمَيْلٍ
أَلَا أَنْ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَأَمَّا خَالِدٌ فَأَنْتُمْ تَطْلُبُونَ خَالِدًا وَقَدْ اخْتَبَسَ إِدْرَاعَهُ
وَأَغْنَاهُ فِي جُمَيْلٍ لِلَّهِ وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَقَدْ بَنَى عَلَى مِثْلِهِمْ قَالَ يَا عُمَرُ مَا سَعَرَتْ
أَنْ تَعْمَ الرَّجُلَ صَوَابِيهِ ٥ **الْحَدِيثُ مَشْكُلٌ فِي مَوَاضِعَ مِنْهُ الْكَلَامُ**
عَلَيْهِ مِنْ رَجْوٍ **الْأَوَّلُ** قَوْلُهُ بَعَثَ عُمَرُ عَلَى الصَّدَقَةِ فِيهِ رَجْوَانِ أَحَدُهُمَا
وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ الصَّدَقَةَ الْوَاجِبَةَ وَأَجَارَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ الشُّطُوعُ أَحْتَمَالًا
أَوْ قَوْلًا وَأَنَا كَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا الْوَاجِبَةُ فَلَانَهَا الْمَعْنَى فَصَرَفَ لَهَا لَفْظَ الْإِلَامِ
إِلَيْهَا وَلَنْ يَلْبَثَ أَنْ يَكُونَ عَلَى الصَّدَقَاتِ الْمَفْرُوضَةِ **الثَّانِي** تَقَرُّرُ نِقْمٍ
بِالْفَتْحِ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ وَبِالْعَكْسِ فِي الْمَاضِي وَالْفَتْحِ فِي
الْمُسْتَقْبَلِ وَالحَدِيثُ يُعْنِي أَنَّهُ لَا عُدْرَةَ لَهُ فِي التَّرْكِ فَإِنْ تَقَرَّرَ بِمَعْنَى أَنْكَرَ وَإِذَا لَمْ
يَحْطَلْهُ مُوجِبٌ لِلْمَنْعِ أَلَا أَنْ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ فَلَا مُوجِبَ لِلْمَنْعِ وَهَذَا أَمَّا

تقصّد العرب في مثله التقي على تسهيل المبالغة في الإثبات كما قال الشاعر

ولا عيب فيهم غير أن يسوقهم بين فلوك من قراع الكتاب

لأنه إن لم يكن فيهم عيب إلا هذا وهذا ليس بعيب فلا عيب فيهم وكذلك هاهنا

أولهم ينكر أن يكون الله أغناه بعد فقره فلم ينكر منكراً أصلاً **الثالث**

المعتمد لما اعتد الرجل من السلاج والدوات والأت الحزب وقد وقع في هذه

الزوايا اعتاده ووقع في ذواية أخرى عندة واختلف فيها فقيل اعتده بالناء

وقيل اعتده بالناء تائي الحروف وعلى هذا اختلفوا فالظاهر أن اعتده جمع عبد

وهو الحيوان العاقل وقيل أنه جمع صفة من قولهم فترس عبد وهو الصليب وقيل

المعتمد للكوب وقيل التبريع الوثب ورجح بعضهم هذا بأن العادة لم تجز

تجيس العبد في تسهيل الله بخلاف الجمل **الرابع** فيه دليل على

تجيس المتقولات واختلف الفقهاء في ذلك **الخامس** نشأ اشكال

من كونه لم يؤمر بأخذ الزكاة منه وإنما أعطاها عند منعه فقيل في جوابه يجوز أن

يكون عليه السلام أجاز الخالد أن يجلس ما جئته من ذلك فيما يجب عليه من

الزكاة لأنه في تسهيل الله حكاة الغاضي قال وهو حجة لما لك في جوار دفعها

لصفحة لحد وهو قول كاتم العلماء خلافاً للشافعي في وجوب قسمها على

المضاف الثمانية قال وعلى هذا يجوز إخراج القيمة في الزكاة وقد أدخل

النجاري هذا الحديث في باب أخذ العرض في الزكاة فيدل أنه ذهب إلى هذا التأويل

واقول هذا لا يزيل الإشكال لأن ما جئته على جهة معينة تعين صرفه إليها

واستحقه أهل تلك الجهة مضافاً إلى جهة الجبس فإن كان قد طلب من خالدة الزكاة

سار
الاعتبار

يجب

مَلْحَبَتُهُ فَكَيْفَ يَكُنْ ذَلِكَ مَعَ تَعَيُّنِ مَلْحَبَتِهِ لِمَصْرَفِهِ وَإِنْ عَانَ قَدْ طَلَبَ مِنْهُ زَكَاةُ
 الْمَالِ الَّذِي لَمْ يَحْبَسَهُ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحَرْقِ وَالْمَاثِيَةِ فَلَيْفَ حَاسِبٌ مَا رَجَبَ عَلَيْهِ
 فِي ذَلِكَ وَقَدْ تَعَيَّنَ صَرَفُ ذَلِكَ الْمُحْبَسِ إِلَى جِهَتِهِ وَمَا الْأَسْتِدْلَالُ بِذَلِكَ عَلَى
 أَنْ صَرَفَ الزَّكَاةَ إِلَى صِنْفٍ مِنَ الثَّمَانِيَةِ جَائِزًا أَنْ اخْذَ الْعَقِيمُ جَائِزًا فَضَعِيفًا جَدًّا
 لِأَنَّهُ لَوْ امْكُنْ تَوْجِيهُهُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ لَكَانَ الْهَجْرَاءُ فِي الْمُسْلِمِينَ مَا خُذَ أَعْلَى
 تَعْدِيرُ ذَلِكَ التَّوْبِيلِ وَمَا بَيَّنَّتْ عَلَى تَعْدِيرٍ لَا يَلْتَمِزُ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا إِلَّا إِذَا بَيَّنَّتْ
 وَقُوعَ ذَلِكَ التَّعْدِيرِ وَلَمْ يَبَيَّنْ ذَلِكَ بِوَجْهِهِ وَلَمْ يَبَيَّنْ قَابِلَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ إِلَّا
 مُجَرَّدَ الْجَوَازِ وَالْجَوَازُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُقُوعِ قَالُوا مِثْلُ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ
 وَأَنَا أَقُولُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِحَيْثُ خَالِدٍ لَا ذَرَاْعَهُ وَأَعْنَاهُ فِي سَبِيلِ الْبَعَارِ صَادَ
 أَيَاهَا ذَلِكَ وَعَدَمَ تَصَرُّفِهِ بِهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَهَذَا النَّوْعُ حَبْسٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 لِحَيْثُهَا وَلَا يَبْعُدَانِ نَرَادُ مِثْلَ ذَلِكَ بِهَذَا اللَّفْظِ وَيَكُونُ قَوْلُهُ أَمَّا تَطْلُونَ
 خَالِدًا مَعْرُوفًا إِلَى قَوْلِهِمْ مَنَعَ خَالِدًا أَنْ تَطْلُوهُ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى مَنَعَ الْوَاجِبِ مَعَ
 كَوْنِهِ صَرَفَ مَالَهُ إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ وَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَتَّصِدْ مَنَعَ الْوَاجِبِ وَيَحْتَمِلُ مَنَعُهُ
 عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ **السَّادِسُ** اخْذَ بَعْضُهُمْ مِنْ هَذَا وَجُوبَ زَكَاةِ الْحَاجَةِ
 وَأَنْ خَالِدًا طَوَّلَ بِأَثْمَانِ الْأَدْرَجِ وَالْأَعْدَدِ وَالْوَاوِلَ زَكَاةً فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ
 أَلَا أَنْ تَكُونَ لِلْحَاجَةِ وَقَدْ اسْتَضَعَفَ هَذَا الْأَسْتِدْلَالُ مِنْ حَيْثُ أَنَّ اسْتِدْلَالَ
 بِأَمْرٍ يُحْتَمَلُ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ لِمَا ادَّعَى **السَّابِعُ** مَنْ قَالَ بَانَ هَذِهِ الصَّدَقَةُ كَانَتْ
 تَطَوُّعًا ارْتَفَعَ عَنْ هَذَا الْأَشْكَالِ وَيَكُونُ الْبَنِي صِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَفَى بِمَلْحَبَتِهِ
 خَالِدًا عَلَى هَذِهِ الْجِهَاتِ عَنْ اخْذِ شَيْءٍ آخَرَ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ وَيَكُونُ مِنْ طَلَبِ مَنَعِ شَيْءٍ

آخر مع ما حبسته من ماله وعنايه في سبيل الله طالما له في مجري العادة وعلى
 سبيل التوسيع في اطلاق اسم الظلم **الثامن** قوله عليه السلام واما
 العباس في علي ومثلهما فيه وجهاً واحداً ان يكون هذا اللفظ صيغة
 اشارة لا التزام كما لزم العباس ويترجمه قوله ان عم الرجل صنوايه ففي هذه
 اللفظة استعار ما ذكرناه فان حوته صنواً لا يناسب تحمل ما عليه الثاني
 ان يكون اخباراً عن امر وقع ومضى وهو تسلف صدقة عامين من العباس وقد
 روي في ذلك حديث موقوف انا نحلنا منه صدقة عامين والصنوا المثل واضله
 في التحل ان يجمع التخليين اצל واحد **الحديث السادس**
 عن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه قال لما قال الله على رسوله صلى الله
 عليه وسلم ولم يور حين قسم في الناس وفي المولفة قتلونهم ولم يعط الانصار شيئاً
 فكانهم وجدوا في انفسهم اذ لم يصيبهم ما اصاب الناس فخطبهم فقال يا معشر
 الانصار اني امر اخذكم ضللاً لا فهداكم الله بي وعاله فاغناكم الله بي كلما قال شيئاً
 قالوا الله ورسوله امن قال فما ينبغي ان تحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قالوا الله ورسوله امن قال لو شئتم لقلتم جيتنا كذا وكذا الا ان رسول
 ان يذهب الناس بالثابة والبيبر ونذهبون برسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى رحالكم لولا الهجة لكت امر من الانصار ولو سلك الناس وادبوا وشعباً
 لسلك وادي الانصار وشعبها الانصار وشعاروا الناس وقار انكم تسلفون
 بعدي اثرة فاضربوا حتى تلقوني على الجوف **هـ** في الحديث دليل على اعطاء
 المولفة قتلونهم الا ان هذه ليس من الزكاة فلا يدخل في بابها الا بطريق ان

وكنت
 قالكم الله

ح

١٧٧
يَقَارِ اعْطَاوَهُمْ مِنَ الزُّكَاةِ عَلَى اعْطَائِهِمْ مِنَ الْبَنَى وَالْحُسْنِ وَقَوْلُهُ فَكَأَنَّهُمْ قَدْ
وَجَدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَعْيِيرًا حَسَنًا كَسَيِّئِ خُشْيِ الْأَدَبِ فِي التَّعْيِيرِ عَمَّا كَانَ فِي أَنْفُسِهِمْ
وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى قَامَةِ الْحُجَّةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا عَلَى الْحَقِّ وَهَذَا الضَّالُّ
الْمُتَّارُ إِلَيْهِ فِيهِ ضَلَالٌ لِمُشْرَاكِ وَالْكَفَرِ وَالْهَدَايَةِ بِالْإِيمَانِ وَلَا شَكَّ أَنَّ نِعْمَةَ
الْإِيمَانِ عَظِيمَةٌ لِنِعْمَةِ حَيْثُ لَا يَوَارِيهَا شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا ثُمَّ اتَّبَعَ ذَلِكَ نِعْمَةَ الْإِلَافَةِ
وَهِيَ عَظِيمَةٌ مِنْ نِعْمَةِ الْأَمْوَالِ إِذَا تَبَدَّلَ الْأَمْوَالُ فِي تَحْصِيلِهَا وَقَدْ كَانَتْ الْأَنْصَارُ
فِي عِمَاةِ السَّاعَةِ وَالشَّافِرِ وَجَرَتْ بَيْنَهُمْ حُرُوبٌ قَبْلَ الْمُبْعَثِ مِنْهَا يَوْمَ بُعِثَ
ثُمَّ اتَّبَعَ ذَلِكَ نِعْمَةَ الْغِنَا وَالْمَالِ وَفِي جَوَابِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِالْجَائِقَةِ
اسْتِغْمَالُ الْأَدَبِ وَالْاعْتِرَافِ بِالْحَقِّ الَّذِي كُنِيَ عَنْهُ يَقُولُ الرَّادِي كَذَا وَكَذَا
وَقَدْ تَبَيَّنَ مَضْرُوبُهُ فِي بَرَايَةِ أُخْرَى فَنَادَى الرَّادِي بِالْحِكَايَةِ وَفِي خِطْبَةٍ ذَلِكَ
خَيْرُ الْأَنْصَارِ وَتَوَاضَعُ وَحُسْنُ مَخَاطَبَةٍ وَمُعَاشَرَةٍ وَفِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
الْمُتَرَفُّونَ إِلَى آخِرَةِ آثَانَةٍ لَا أَنْفُسِهِمْ وَنَبِيَّهُ عَلَى مَا وَفَّقَتِ الْغَفْلَةُ عَنْهُ مِنْ عَظِيمِ
مَا أَصَابَهُمْ بِالنِّبَةِ إِلَى مَا أَصَابَ غَيْرَهُمْ مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا وَفِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ لَوْلَا الْهَجْرَةُ وَمَا بَعْدَهُ إِشَارَةٌ عَظِيمَةٌ لِفَضِيلَةِ الْأَنْصَارِ وَقَوْلُهُ
لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَيْ فِي الْأَحْكَامِ وَالْعِدَادِ وَاللَّهُ اعْلَمُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الْمُرَادُ النَّسَبَ قَطْعًا وَقَوْلُهُ الْأَنْصَارُ شُعَارٌ وَالنَّاسُ دُثَارٌ الشُّعَارُ
الْعُوبُ الَّذِي يَلِي الْحَبْدَ وَالْمُرَادُ الْعُوبُ الَّذِي فَوْقَهُ وَاسْتِغْمَالُ اللَّفْظَيْنِ
مَجَازٌ عَنْ قُرْبِهِمْ وَاخْتِصَاصِهِمْ وَمُتَبَيِّنُهُمْ عَلَى غَيْرِهِمْ فِي ذَلِكَ وَفِي قَوْلِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْكُمْ تَسْتَلْقُونَ بَعْدِي آثَرَهُ عِلْمٌ مِنْ أَعْلَامِ النَّبِيِّ إِذَا هُوَ أَجَارٌ عَنْ

عَنْ أُمِّ مُسْتَقْبَلٍ وَقَعَ عَلَى وَفَتْ مَا اخْبَرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَزَادُ بِالْأَشْفَقِ
الْمُسْتَقْبَلُ وَالْآخِرُ عَلَيْهِمُ بِالْدُّنْيَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ٥

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ فَرَضَ النَّبِيُّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ أَوْ قَالَ رَمَضَانَ عَلَى الدَّيْنِ وَالْأَنْثَى وَالْجُرْ

وَالْمُلُوكِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ قَالَ فَقَدْ كُنَّا نَسْأَلُهُ إِلَى نِصْفِ صَاعٍ

مِنْ تَمْرٍ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَفِي لَفْظٍ أَنْ يُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ ٥

الْمَشْهُورُ مِنْ مَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ وَجُوبُ زَكَاةِ الْفِطْرِ لَهَا هَذَا الْحَدِيثُ

وَقَوْلُهُ فَرَضَ وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ فَأَوَّلُوا فَرْضَ تَمْرٍ قَدْ رَوَاهُ

أَصْلُهُ فِي اللَّغَةِ لَكِنَّهُ ثَقُلَ فِي عَرَفِ الْأَسْتِعْمَالِ إِلَى الْوُجُوبِ فَاحْتُلِيَ عَلَيْهِ أَوَّلُ

لَا مَا اسْتَهْدَى فِي الْأَسْتِعْمَالِ فَالْقَضَاءُ إِلَيْهِ هَذَا الْغَالِبُ وَقَوْلُهُ فِي رَمَضَانَ

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى مِنْ رَمَضَانَ وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِهِ مَنْ يَرَى أَنَّ زَكَاةَ الْوُجُوبِ عَمْرٍ

الْمَشْهُورُ مِنْ لَيْلَةِ الْعِيدِ وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِهِ مَنْ يَرَى أَنَّ زَكَاةَ الْوُجُوبِ طُلُوعِ الشَّمْسِ

مِنْ يَوْمِ الْعِيدِ وَكَلَّا الْأَسْنَدُ لَا يَنْضَعُفُ لَأَنَّهُ أَضَافَهَا إِلَى الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ

لَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّ زَكَاةَ الْوُجُوبِ يَنْقُضِي إِضَافَةَ هَذِهِ الزَّكَاةِ إِلَى الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ

فَيَقَالُ جَبِينُهَا بِالْوُجُوبِ بظَاهِرِ لَفْظِهِ فَرَضَ وَتُؤْخَذُ زَكَاةُ الْوُجُوبِ مِنْ أَمْرٍ آخَرَ وَقَوْلُهُ

عَلَى الذَّكَرِ وَالْأَنْثَى وَالْحُرِّ وَالْمُلُوكِ يَنْقُضِي وَجُوبَ الْإِخْرَاجِ عَنْ هَذَا لَأَنَّهُ كَانَ

لَفْظُهُ عَلَى تَقْضِي الْوُجُوبِ عَلَيْهِمْ ظَاهِرًا وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي أَنَّ النَّبِيَّ يُخْرِجُ عَنْهُمْ

هَلْ يَأْتِيهِمْ الْوُجُوبُ أَوَّلًا وَالْمَخْرَجُ عَنْهُمْ يَحْتَمِلُهُ أَمَّا الْوُجُوبُ فَلَا يَأْتِي الْمَخْرَجَ أَوْ لَا تَقْدَرُ

التمسك
وشرطه
امكان ملاقة
الوجه الاصل

يتمسك من قال بالقول الاول بظاهر قوله على الذكر والاني والخبر والملوك فان
بظاهره فيبقى تعلق الوجوب بهم كما ذكرناه والماع اربعة امداد والمترطل
وتلك بالبغدادية وخالف في ذلك ابو حنيفة وجعل الصاع ثمانية اطلال واستدل
بذلك بفعل الخلف عن المسلف بالمدينة وهو استدل بالصحح قوي في مثل هذا ولما
ناظرنا ابو يوسف بحضرة الزبير في هذه المسئلة رجع ابو يوسف الى قوله لما
استدلنا بذكرناه وقولنا صاعا من ثمر او صاعا من شعيريات الخبز
الخروج في هذه الركوة وقد وردت بعين اجانس لها في احاديث متعددة ازيد منها
في هذا الحديث فمن الناس من اجاز جميع هذه الاجانس فطلقا لظاهر الحديث
ومنها من قال لا يخرج الا ما بقوت البلد وانما ذكرت هذه الاشياء لانها كانت
كلها مضافة بالمدينة في ذلك الوقت فعلى هذا الجزئي يارضى مصر الى اخراج البر
لانه غلب القوت وقولنا فعدل الناس الى اجرة هو مذهب ابي حنيفة
في البر وانما يخرج منه نصف صاع وقيل ان الذي عدل ذلك معوية بن ابي سفيان وروي
في ذلك حديث مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم من جهة ابن عباس رضي الله عنهما
ولا يمكن من ذلك بهذا المذهب ان يستدل بقوله فعدل الناس ويجعل ذلك اجاعا
على هذا الحكم ويقدمه على خبر الواحد لان ابا سعيد الخدري قد خالف وقال اما
انما فلا ارال اخرجته كما كنت اخرجته والسنة في صدقة الفطر ان تؤدى قبل الخروج
الى الصلاة ليحصل عنها الفقير وينقطع تشوقه الى الطلب في حالة العجالة

الحديث الثاني عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كنا نعطيهما في
زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من اقط او صاعا

مِنْ زَيْبٍ فَلَمَّا جَاءَ مَعْرِيَةَ وَجَّاتِ الشَّمْرَاءُ قَالَ أَرَى مُدَايِعَكَ مَدِينٍ قَالَ أَبُو
 سَعِيدٍ أَمَا أَنَا فَلَا أَرَاهُ الْخَرْجَةَ كَأَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ ١٠ وَقَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ
 صَاعًا مِنْ طَعَامٍ يُزِيدُ الْبُرَّ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي أَنَّ الْبُرَّ
 يُخْرَجُ مِنْهُ نَصْفُ صَاعٍ وَهَذَا الصَّرْحُ فِي الْمُرَادِ وَالْبَعْدُ عَنِ التَّقْدِيرِ وَالنَّقْوِمْ يَنْصِفُ
 صَاعًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ نَصْرًا عَلَى التَّمَرِ وَالشَّعِيرِ فَقَدِيرُ
 الصَّاعِ مِنْهُمَا يَنْصِفُ الصَّاعَ مِنَ الْبُرِّ لَا يَكُونُ نَحْوًا لِلنَّصْرِ لِخِلَافِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ
 فَإِنَّهُ يَكُونُ نَحْوًا لِقَالِهِ وَقَدْ كَانَتْ لَفْظَةُ الطَّعَامِ تَتَعَمَّلُ فِي الْبُرِّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ
 حَتَّى إِذَا قِيلَ أَذْهَبَ إِلَى سُوقِ الطَّعَامِ فَهَمَّ مِنْهُ سُوقُ الْبُرِّ وَإِذَا غَلِبَ الْعُرْفُ
 بِذَلِكَ نَزَلَ اللَّفْظُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْغَايَةَ أَنْ الْإِطْلَاقَ فِي الْغَايَةِ عَلَى حَسَبِ مَا خُطِرَ
 فِي الْبَابِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْمُدُلُّوَاتِ وَمَا غَلِبَ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ عَلَيْهِ فَخُطِرَ
 عِنْدَ الْإِطْلَاقِ اقْرَبَ فَنَزَلَ اللَّفْظُ عَلَيْهِ فَتَرَدَّدَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي اخْرَاجِ الْإِطْلَاقِ
 وَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ بِهِ وَقَدْ ذَكَرَ الزَّيْبِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَالْهَامِ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ
 تَدَمَّرَ وَهَلْ تَعَيَّنَ هَذِهِ لِأَنَّهَا كَانَتْ اقْوَاتًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَلِتَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِهَا
 مُطْلَقًا وَالشَّمْرَاءُ يُزَادُ بِهَا الْخِطَّةُ الْجَوْلَةُ مِنْ أَثَرِ هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ
 عَلَى مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ مَعْرِيَةَ هِيَ الَّتِي عَمِلَ الصَّاعُ مِنْ غَيْرِ الْبُرِّ يَنْصِفُ الصَّاعَ مِنْهُ وَيُؤْخَذُ
 مِنْهُ الْقَوْلُ بِالْجَهْدِ بِالنَّظَرِ وَالتَّعْوِيلِ عَلَى الْمَعَانِي فِي الْجَوْلَةِ وَأَنْ كَانَ فِي هَذَا
 الْمَوْضِعِ إِذَا لَمْ يُزَادْ بِذَلِكَ نَصْرٌ خَاصٌّ مَرْجُوهاً لِمَا لَفَظَ النَّصْرُ ١١

الزَّيْبِيُّ

اخْتَارَ الْمَجْلَدَ الْأَوَّلَ مِنْ مَرْحِ الْعِدَّةِ فِي الْأَحْكَامِ
 تَبْلُوهُ الْجُزْءُ الثَّانِي أَوَّلُهُ كِتَابُ الصَّيَامِ

واحد من هذه
 وعلى من سلكها



Handwritten text in Urdu script, likely a letter or document. The text is written on aged, yellowed paper. A circular stamp is visible in the center, containing the text "کتابخانه" (Library) and "پنجاب" (Punjab). The handwriting is cursive and somewhat faded.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّامِ

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقْدِمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلًا كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومْهُ **ن** الْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ رَجُلٍ أَحَدَهَا فِيهِ صَرْحُ الرَّدِّ عَلَى الرَّاغِبِ فِي الدِّينِ بِرَدِّ تَقْدِيمِ الصَّوْمِ عَلَى الرُّوَيْتِ فَإِنْ رَمَضَانَ اسْمٌ لِمَا يَنْسَبُ إِلَيْهِ لَا يَنْسَبُ إِلَيْهِ فَهَلَّا لَيْتَ مَا إِذَا صَامَ قَبْلَهُ يَوْمٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ **الثاني** فِيهِ تَبَيَّنَ لِمَعْنَى الْحَدِيثِ الْآخِرِ الَّذِي فِيهِ صُومُوا الرُّوَيْتِ وَأَفْطَرُوا الرُّوَيْتِ وَبَيَّنَّ أَنَّ اللَّامَ لِلتَّائِبَةِ لَا لِلتَّائِبِ كَمَا زَعَمَتِ الرَّاغِبَةُ وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّائِبِ لَمْ يَلِزَمِ تَقْدِيمُ الصَّوْمِ عَلَى الرُّوَيْتِ أَيْضًا كَمَا تَقُولُ أَكْثَرُ رِوَايَاتِ الدُّخُولِ فَلَا يَقْضِي تَقْدِيمُ الْإِكْرَامِ عَلَى الدُّخُولِ وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ وَجَمَلُهُ عَلَى التَّائِبَةِ لَا يَدْرِي أَحَدًا جَوَازَ خُرُوجِ عَنِ الْحَقِيقَةِ لِأَنَّ وَقْتَ الرُّوَيْتِ وَهُوَ اللَّيْلُ لَا يَكُونُ يَحِلُّ الصَّوْمُ **الثالث** فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الصَّوْمِ الْمَعْنَادَا إِذَا وَافَقَتِ الْعَادَةُ فِيهِ مَا قَبْلَ رَمَضَانَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ يَجُوزُ صَوْمُهُ وَلَا يَدْخُلُ حَتَّى الْيَوْمِ شَوَاءٌ كَانَتْ الْعَادَةُ بِنَدَرٍ أَوْ بِشَرِّدٍ عَنْ غَيْرِ نَدَرٍ فَإِنَّهَا يَدْخُلُ حَتَّى قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْآرَجُلًا كَانَ يَصُومُ صَوْمًا **الرابع** فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى كَرَاهَةِ انْتِشَاءِ الصَّوْمِ قَبْلَ الشَّهْرِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ بِالْمَطْوَعِ فَإِنَّهُ خَارِجٌ عَمَّا رَوَوْهُ فِيهِ وَلَا يَدْخُلُ حَتَّى النَّذْرُ الْمُحْضَرُّ بِالْيَوْمِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَاللَّهُ يُعَارِضُهُ الدَّلِيلُ الدَّالُّ عَلَى الْوَقْفِ بِالنَّدَرِ **الحديث الثاني** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِذَا رَأَيْتُمُ

يَعْنِي

فَصُومُوا إِذَا رَأَيْتُمْ نَافِطِرًا فَإِنْ نَحِمَ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ **الْكَلَامُ**
عَلَيْهِ مِنْ رُجُوهِ **أَحَدُهَا** أَنَّهُ يُدْرِكُ عَلَى تَعْلُقِ الْحُكْمِ بِالرُّوْيَةِ وَلَا يُرَادُ بِذَلِكَ
رُويَةٌ كُلُّ فَرْدٍ بِلَمَطْلُوقِ الرُّويَةِ وَتُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى عَدَمِ تَعْلُقِ الْحُكْمِ بِالْحِجَابِ النَّبِيِّ
يَرَاهُ الْمُجْتَمِعُونَ وَعَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ أَنَّهُ رَأَى الْعَمَلُ بِهِ وَرُكْنَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ
بِالنَّاسِكَةِ وَقَالَ بِهِ بَعْضُ كُتَّابِ الشَّافِعِيَّةِ بِالنَّسَبَةِ إِلَى صَاحِبِ الْحِسَابِ وَقَدْ
اسْتَبْشَعَ هَذَا حَتَّى لَمَّا حُكِيَ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ قَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ
لَمْ يَقُلْهُ وَالَّذِي أَقُولُ بِهَذَا أَنَّ الْحِجَابَ لَا يَحْجُوزُ أَنْ يُعْتَدَ عَلَيْهِ فِي الصَّوْمِ وَالْمَخَافَةِ
الشَّمْسِ لِلْقَمَرِ عَلَى مَا يَرَاهُ الْمُجْتَمِعُونَ مِنْ تَقَدُّمِ الشَّمْسِ بِالْحِجَابِ عَلَى الشَّمْسِ بِالرُّويَةِ
يَوْمًا وَيَوْمَيْنِ فَإِنَّ ذَلِكَ لِحَدَاثٍ لَسَبَبٍ لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَّا إِذَا دَلَّ
الْحِجَابُ عَلَى أَنَّ الْهِلَالَ قَدْ طَلَعَ مِنَ الْاِقْتِرَافِ عَلَى وَجْهِ مَرِيٍّ لَوْ لَا وُجُودُ الْمَانِعِ كَالنَّحْمِ
مَثَلًا فَهَذَا يَقْبَلُ الْوُجُوبَ مَثَلًا لَوْ جُودَ السَّبَبِ الشَّرْعِيِّ وَلَيْسَ حَقِيقَةُ الرُّويَةِ
مُشْتَرِطَةً فِي الدَّعْوَى لِأَنَّ الْاِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ الْمُجْتَمِعِينَ فِي الْمَطْمُونَةِ إِذَا عَلِمَ بِالْحِجَابِ
بِأَكْثَرِ الْعِدَّةِ أَوْ بِالْاِجْتِهَادِ أَوْ بِالْأَمَارَاتِ أَنَّ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ
وَأَنْ لَا يَرَى الْهِلَالَ وَلَا أَضْيَاءَ مِنْ رَأْيِهِ **الثَّانِي** يُدْرِكُ عَلَى وَجْهِ الصَّوْمِ
عَلَى الْمُنْفَرِدِ بِرُويَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ وَعَلَى الْاِقْطَارِ عَلَى الْمُنْفَرِدِ بِرُويَةِ هِلَالِ شَوَّالٍ
وَلَعَدَا بَعْدَ ذَلِكَ بَابُهُ لَا يَقْطُرُ إِذَا انْفَرَدَ بِرُويَةِ هِلَالِ شَوَّالٍ وَلَكِنْ قَالَ
يَقْطُرُ شَوَّالًا **الثَّالِثُ** اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ حُكْمَ الرُّويَةِ بِبَلَدٍ هَلْ يَتَعَدَّى إِلَى
غَيْرِهَا تَمَّا لَمْ يَتَرَفِعْ وَقَدْ يَشْكُرُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ تَعَدِّي الْحُكْمِ إِلَى
الْبَلَدِ الْآخَرِ لِأَنَّا إِذَا فَرَضْنَا أَنَّهُ رُويَ الْهِلَالَ بِبَلَدٍ فِي لَيْلَةٍ وَلَمْ يَزِمْنِي ذَلِكَ الْبَلَدُ

سار
ملفوفة

بآخره فتكمل ثلثون يوماً بالروية الأولى ولم يتر في البلد الآخر هل يفطر أم
 لا فقل بتعدي الحكم لم يحفظ لهم الاططار وقد وقعت المسئلة في زمان ابن عباس
 وقال لانزال الصوم حتى نكمل ثلثين او نراه وقال هكذا امرنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ويمكن انه اراد بذلك هذا الحديث العام لاجدثا خاصا
 بهذه المسئلة وهو الظاهر عندي والله اعلم **الرابع** استدل من قال
 بالعلم بالحجاب في الصوم بقوله فاقدروا له فانه امر يقضي التقدير وناوله
 غيره بان المراد كمال القدر بثلثين ويحمل قوله على هذا المعنى اعني كمال
 العدة ثلثين والمراد بقوله عليه السلام ثم عليكم المشتر امر الاله
 ونعم امن وقد وردت فيه روايات على غير هذه الصيغة **الحديث**
الثالث عن انس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم تسجروا فان في السجور بركة ه فيه دليل على استحباب السجور
 للصائم وتعليل ذلك بان فيه بركة وهذه البركة تجوز ان تعود الى امور
 الاخرية فان اقامة السنة توجب الاجر وزيادته ويحمل ان تعود الى الامور
 الدنيوية لقوة البدن على الصوم ونيل من غير احوال به والسجور يقع السنين
 ما يستجرو به وبضما الفعل هذا هو الاشتهار والبركة محملة لان تضاف
 الى كل واحد من الفعل والمتشجر به معا وليس ذلك من باب حمل اللفظ الواحد
 على معنيين مختلفين بل من باب استعمال المجاز في لفظه في وعلى هذا يجوز ان
 يقال فان في السجور بفتح السين وهو الاكثر في السجور بضمها وتماثل الاستحباب
 السجور المحالفة لاهل الكتاب فانه يمنع عندهم السجور وهذا احد الوجوه

كما في الرواية
 الاحقر مبينا
 فاكملوا العدة
 ملسم

١٨١
المقتضية للزيادة في الثمرة الآخرة **الحديث الرابع** عن ابن
أبي مليك عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال تسحروا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم قام إلى الصلاة قال انشأ قلت لزيد كم كان بين الأذان والسجود قال قدر
خمسة آيات فيه دليل على استحباب تأخير السجود وتقريبه من الفجر والظاهر
أن المراد بالأذان هنا الثاني وإنما استحب تأخيرها لأنه أقرب إلى حصول
المقصود من التقوي والمنصوفة وأرباب الباطن في هذا المعنى كلام تشوقوا
فيه إلى اعتبار معنى الصوم وحكمته وهو كسر شهوة البطن والفج وقالوا إن
من لم يتغير عليه عادته في مقدار أكله لا يحصل منه المقصود من الصوم وهو
كسر الشهوتين والصواب أن شاء الله تعالى أن ما زادني المقدار
حتى تعدم هذه الحكمة بالكلية لا يستحب كعانة المترفين في التأخر في
المأكل وكثرة الاستعداد بها وما لينتوي إلى ذلك فهو مستحب على وجه
الاطلاق وقد تختلف مراتب هذا الاستحباب باختلاف مقاصد الناس وأحوالهم
واختلاف مقدار ما يستعملونها والله أعلم **الحديث الخامس**
عن عائشة ولم سلمة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يترك الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم ن كان قد وقع
خلف في هذا فزوي فيه أبو هريرة حديثاً من أصبح جنباً فلا صوم له إلى أن
رُجِع في ذلك بعض أرواح النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرت بما ذكر من جونه
صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً ثم يصوم ويصح أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم
أخبر بذلك عن نفسه وأبو هريرة أحال في روايته على غيره وانفق الفقهاء

عَلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَصَارَ ذَلِكَ لَجَامَعًا أَوْ كَالِاجْمَاعِ وَقَوْلُهُمَا مِنْ أَهْلِهِ
 فِيهِ أَرَادَ الْأَحْمَادُ بِمَكْنٍ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِلْجَوَازِ فَإِنْ لَمْ يَخْتَلَمْ فِي الْمَأْمُورَاتِ عَلَى غَيْرِ
 اخْتِيَارٍ مِنَ الْجَنَبِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ سَبَبًا لِلرَّخْصَةِ فَيُتَمَرِّزُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا
 كَانَ مِنْ جَمَاعٍ لِعَمَلِهِمْ هَذَا الْأَحْتِمَالُ وَلَمْ يَقَعْ خِلَافٌ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ الْمَشْهُورِينَ
 فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا فِي الْحَائِضِ إِذَا طَهَّرَتْ وَطَلَعَ عَلَيْهَا الْفَجْرُ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ فَقِي
 مَوْهَبٌ مَلَكَ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ أَعْنِي فِي رُجُوبِ الْقَضَاءِ وَقَدَرِ الْكِتَابِ إِنَّهُ أَيْضًا
 عَلَى صِحَّةِ صَوْمٍ مِنْ أَصْبَحَ حَتَّى أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى اجْعَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْعَ
 الَّتِي تَأْتِيكُمْ يَقْتَضِي إِبَاحَةَ الْوُطْقِ فِي لَيْلَةِ الصَّوْمِ مُطْلَقًا وَمِنْ جَمَلِيَّةِ الْوَقْتِ
 الْمَقَارِبِ لَطُلُوعِ الْفَجْرِ حَيْثُ لَا يَسْتَعِ الْعَمَلُ فَتَقْتَضِي الْآيَةُ الْإِبَاحَةَ فِي ذَلِكَ
 الْوَقْتِ وَمِنْ ضَرُورَتِهِ الْأَصْبَاحُ حَتَّى أَرَادَ الْإِبَاحَةَ لِسَبَبٍ الشَّيْءُ الْإِبَاحَةَ لِلشَّيْءِ وَقَوْلُهُمَا
 مِنْ أَهْلِهِ فِيهِ حَذْفٌ مضافاً إِلَى مِنْ جَمَاعٍ أَهْلِهِ **الْحَدِيثُ السَّادِسُ**
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَكَلَّ
 أَوْ شَرِبَ فَلَيْتُمْ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ نَ أَخْلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي أَكْلِ النَّاسِ
 لِلصَّوْمِ هَلْ يُجِبُ فَإِذَا الصَّوْمُ أُمِرَ لَا قَدْ هَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُجِبُ
 وَذَهَبَ مَلَكَ إِلَى إِبْحَابِ الْقَضَاءِ وَهُوَ الْقِيَاسُ فَإِنَّ الصَّوْمَ قَدَفَاتِ رُكْنُهُ وَهُوَ
 مِنْ بَابِ الْمَأْمُورَاتِ وَالْقَاعِدَةُ تَقْتَضِي أَنَّ النِّسْيَانَ لَا يُؤْتَرُ فِي بَابِ الْمَأْمُورَاتِ
 وَعَمَلُهُ مَنْ لَمْ يُوجِبِ الْقَضَاءُ هَذَا الْحَدِيثُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ أَوْ يُقَارَبُهُ فَإِنَّهُ أَمْرٌ بِالْإِتِمَامِ
 وَتَمَمِّ الدَّيْنِ تَمَّ صَوْمًا وَظَاهِرُهُ جَمَلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَإِذَا كَانَ صَوْمًا وَقَعَ
 مُحْزِيًا وَلَيْتُمْ مَنْ ذَلِكَ عَدَمُ رُجُوبِ الْقَضَاءِ وَالْخِلَافُ جَمَلُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ إِتِمَامُ

علم متا

صَوْنَهُ الصَّوْمُ وَهُوَ مُنْقَرِعٌ عَلَيْهِ وَيَجِبُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حُجَلِ الصَّوْمِ عَلَى الْحَقِيقَةِ
الشَّرْعِيَّةِ وَأَوَّادِ اللَّفْظَيْنِ حُجَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ كَأَنْ حَمَلَهُ
عَلَى الشَّرْعِيِّ أَوْ عَلَى اللَّفْظِيِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَمَّ دَلِيلٌ خَارِجٌ يَقْوِي بِهِ هَذَا التَّأْوِيلَ
الْمَرْجُوحَ فَيَحْمِلُ بِهِ وَقَوْلُهُ فَاثْمَا طَعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ يُسَدِّدُ بِهِ عَلَى
صِحَّةِ الصَّوْمِ فَإِنْ فِيهِ اشْتِعَارٌ بِأَنْ الْفِعْلَ الصَّادِرَ مِنْهُ مُسْلُوبٌ لِإِضَافَةِ إِلَيْهِ
وَالْحُكْمَ بِالنَّظَرِ لِنُزْمَةِ الْإِضَافَةِ الْيَوْمَ وَالِدِينِ فَالْوَابُ بِالْإِفْطَارِ فَيَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ
الْمُرَادُ بَرَفْعِ الْأَثَمِ عَنْهُ وَعَدَمِ الْمَوَاضَعَةِ بِهِ وَتَعْلِيْقِ الْحُكْمِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ لَا
يَقْضِي مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ الْمَخَالَفَةُ فِي غَيْرِهِ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِاللَّغْوِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى
نَفْيِهِ عَمَّا عَدَاهُ أَوَّلَانَهُ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالْغَالِبِ فَإِنْ شَيَّانَ الْجَمَاعِ نَادَرًا بِالنِّسْبَةِ
إِلَيْهِ وَالتَّخْفِيفُ بِالْغَالِبِ لَا يَقْضِي مِنْهُ وَمَا وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَمَاعِ النَّاسِ
هَلْ يُوجِبُ الْإِفْطَارُ أَمْ لَا عَلَى قَوْلِنَا أَنَّ كُلَّ النَّاسِ لَا يُوجِبُهُ وَاخْتَلَفَ أَيْضًا
الْقَائِلُونَ بِالْإِفْطَارِ هَلْ يُوجِبُ الْكِفَاةَ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ كُلَّ النَّاسِ
لَا يُوجِبُهَا وَمَدَارُ الْكُلِّ عَلَى تَصَوُّرِ حَالَةِ الْجَمَاعِ نَاسِيًا عَمَّا لَمْ يَكُنْ نَاسِيًا
فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِزِّ بِالنِّسْبَانِ وَمَنْ أَرَادَ الْحَاقُّ الْجَمَاعَ بِالْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ
طَرِيقَةُ الْقِيَاسِ وَالْقِيَاسُ مَعَ الْفَارِقِ مُتَعَدِّدٌ لِأَنَّ الْفَارِقَ بَيْنَ الْقِيَاسِ وَالْوَضْعِ
الْفَارِقُ مِلْغِي **الْحَدِيثِ السَّابِعِ** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ
اللَّهِ هَلَكْتُ قَالَ مَا لَكَ قَالَ وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ وَفِي رِوَايَةٍ أُصَبِّ
أَهْلِي فِي رَمَضَانَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ تَجِدُ رُبَّةً تَعْتَقُهَا قَالَ

الْأَخْبَارُ

يَا
أَنْ

لا قال فهل تستطيع ان تقوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد اطعام
 شهرين متتابعين قال لا فقلت النبي صلى الله عليه وسلم فينا نحن على ذلك اي النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يعرف فيه ثمرو العزو المحلل قال ابن السائل قال انا قال
 خذ هذا فصدق به فقال الرجل على افتقر مني يا رسول الله فوالله ما بين لابتيها
 يريد الحرمين اهل بيت افتقر من اهل بيتي فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حتى بدت انيابه ثم قال طعمه اهلك ان الحق ارض تركها حجارة شوك
 فغلوت بالحديث مسأله **الاولى** اشركت علي ان من اتي معصية لا يجد
 فيها وجبا مستغنيا انه لا يعاقب لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقبه مع اعترافه
 بالمعصية مع اعترافه بالمعصية ومن جهة المعنى ان حجة مستغنيا يقضي
 الندم والتوبة والتعذير استصلاح ولا استصلاح مع الصلاح ولا معاقبة
 المستغني يكون سببا لترك الاستغناء من الناس عند وقوعهم في مثل ذلك
 وهذه مقدمة عظيمة يجب دفعها **المسئلة الثانية** جمهور
 الامة على ايجاب الكفارة بافطار الجميع عامدا او نسيلا عن بعض الناس اياها لا يجب
 وهو ما وجدنا وتقريره على سنده انه يقال لو وجبت الكفارة بالجماع لما
 سقطت عند موارنة الاعذار له لكن سقطت فلا يجب اما بيان الملازمة فمن
 وجهين احدهما ان القياس والاعل ان سبب وجوب المال اذا وجد لم يسقط بالاعذار
 فان الاسباب تعمل الا مع ما يعارضها مما هو اقوى منها والاعذار اياها يعارض
 وجوب الإخراج في الحال الاستيحاء او متيقنه ويقدم على السبب في وجوب
 الإخراج في الحال اما ترتيبه في الزمة الى وقت القدرة فلا يعارضه الاعذار في

وَقَدْ سَبَّبَ الْقَوْلُ بَرَفِ مَقْنِي السَّبَبِ مِنْ غَيْرِ مُعَارَضٍ غَيْرِ شَائِعٍ وَأَمَّا
 أَنَّهُ اسْتَقَطَّ بِمُقَارَنَةِ الْإِعْتَارِ فَلَا تَهْلِكُ تَوَدُّ وَلَا اعْلَمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَنَّهُ مَرْبُوعٌ فِي الدِّمَةِ وَلَوْ تَرَبُّعٌ لَا عِلْمَ وَجَوَابٍ — هَذَا أَمَّا مَنَعَ الْمُلَازِمَةِ
 عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَرَى أَنَّهُ اسْتَقَطَّ بِمُقَارَنَةِ الْإِعْتَارِ وَلِحَيْثُ عَنِ الدَّلِيلِ الْمَذْكُورِ
 وَأَمَّا بَابُ يَلَمُّ الْمُلَازِمَةِ وَمَنَعَ كَوْنِ الْكَفَّارَةِ لَمْ تَوَدُّ وَيَعْنِزُ عَنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 كُلُّهُ وَأَطْعَمَهُ أَهْلَكَ وَأَمَّا بَابُ تَقَالٍ أَنَّهُ لَمْ تَوَدُّ وَيَعْنِزُ عَنْ السُّكُوتِ عَنْ بَيَانِ
 ذَلِكَ وَسَيَأْتِي بِفَصْلِ هَذِهِ الْأَعْزَارَاتِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى **المسألة**
الثالثة اخْتَلَفُوا فِي جَمَاعِ النَّاسِ هَلْ يَغْفِرُ الْكَفَّارَةَ وَلَا حَاجَ بِلَاكٍ قَوْلَانِ
 وَيُخَيَّرُ مَنْ يُوْجِبُهَا بَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْجِبَهَا عِنْدَ السُّوَالِ مِنْ غَيْرِ اسْتِفْصَالٍ
 يَرَى كَوْنُ الْجَمَاعِ عَلَى رَجْعِ الْعُدَاوَةِ وَالنِّيَّانِ وَالْحُكْمِ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 إِذَا وَرَدَ عَقِبُ ذَلِكَ وَاقِعَةٌ مُحْتَمَلَةٌ لِأَحْوَالِ مُخْتَلَفَةِ الْحُكْمِ مِنْ غَيْرِ اسْتِفْصَالٍ
 يَنْزِلُ مَنَزِلَةُ الْعُمُومِ وَجَوَابُهُ أَنْ خَالَه النِّيَّانُ بِالنَّبِيَّةِ إِلَى الْجَمَاعِ
 وَتَحَاوَلَتْ مُقَدِّمَاتُهُ وَطُولُ زَمَانِهِ وَعَدَمُ اعْتِبَارِهِ فِي كُلِّ رَقْعٍ بِمَا يَتَعَدَّى جَرَيَانَهُ
 فِي خَالَه النِّيَّانِ فَلَا حَاجَ إِلَى الْاسْتِفْصَالِ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ لَا سِيَّمَا وَقَدْ
 قَالُوا أَلَمْ يَهْلِكْ فَإِنَّهُ يُشْعَرُ بِشَعْدٍ ظَاهِرٍ وَمَعْرِفَةٍ بِالْحَجْرِ **المسألة**
الرابعة الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَرَيَانِ الْحُصَالِ الْمَلَاثِ فِي ثَمَانَةِ الْجَمَاعِ عَنِ
 الْعَنْقِ وَالصُّومِ وَالْأَطْعَامِ قَدْ وَثِقَ فِي كِتَابِ الْمَدُونَةِ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَسِيمِ وَلَا يُعْرِفُ
 بَلَدٌ غَيْرَ الْأَطْعَامِ فَإِنْ اخْتُدِعَ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ عَدَمِ جَرَيَانِ الْعَنْقِ وَالصُّومِ فِي كِفَاةِ
 الْمُفْطَرِّ فِي مَعْصَلَةٍ وَبِأَذَاتٍ وَبُرْ لَا يُهْتَدَى إِلَى تَوْجِيهِهَا مَعَ مُضَادَّتِهَا الْحَدِيثَ

غَيْرَ أَنْ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ حَمَلَ هَذَا اللَّفْظَ وَنَادَاهُ عَلَى اسْتِجَابٍ فِي
تَقْدِيمِ الْأَطْعَامِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْخَصَالِ وَذَكَرُوا أَوْجُوهًا فِي تَقْدِيمِ الطَّعَامِ عَلَى
غَيْرِهِ مِنْهَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهُ فِي الْقُرْآنِ ذِكْرًا خَصًّا لِلْفَادِرِ وَنَسَخَ هَذَا الْحُكْمَ
لَا يَلِيزُ مِنْهُ نَسْخُ الْفَضِيلَةِ بِالذِّكْرِ وَالشَّيْءُ لِلْإِطْعَامِ لِاخْتِيَارِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ
فِي حَقِّ الْفِطْرِ وَمِنْهَا بَقَاؤُكُمْ فِي حَقِّ الْفِطْرِ لِلْعَذْرَاءِ كَالْكِبَرِ وَالْحُلُمِ وَالْإِرْطَاعِ
وَمِنْهَا جَرِيَانُ حُكْمِهِ فِي حَقِّ مَنْ أَخَّرَ تَصَاءُ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ ثَانِيًا مِنْهَا
مُنَاسَبَةُ إِيْجَابِ الْإِطْعَامِ لِحُزْنِ فَوَاتِ الصُّومِ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ عَنِ الطَّعَامِ
وَالشَّرَابِ وَهَذِهِ الْوُجُوهُ لَا تَقَاوُمُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ مِنَ الْبِدَاةِ بِالْعَنْقِ
ثُمَّ بِالصُّومِ ثَمًّا بِالْإِطْعَامِ فَإِنَّ هَذِهِ الْبِدَاةُ إِنْ لَمْ تَقْتَضِ وَجُوبَ التَّرْتِيبِ أَثَلَّ
مِنْ أَنْ تَقْتَضِيَ اسْتِجَابَهُ وَفَدَاؤُهُ بَعْضُ أَصْحَابِ مِلْكِ عَلَى اسْتِجَابِ التَّرْتِيبِ
عَلَى مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ وَبَعْضُهُمْ قَالَ أَنَّ الْمَكَانَ تَخْتَلِفُ بِأَخْتِلَافِ الْأَرْوَاقِ فِي
وَقْتِ الشَّرَابِ يَكُونُ بِالْإِطْعَامِ وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْأَطْعَامِ بِالْجَمَاعِ وَالْأَطْعَامِ بَعْدَهُ
فَجَعَلَ الْأَطْعَامَ بَعْدَهُ يَكْفُرُ بِالْإِطْعَامِ لَا غَيْرَ وَهَذَا أَقْرَبُ فِي مَخَالِفَةِ النَّصِّ
مِنْ الْأَوَّلِ الْمَسْئَلَةُ الْخَامِسَةُ إِذَا بَنَتْ جَرِيَانُ الْخَصَالِ الثَّلَاثَةِ
أَعْنَى الْعَنْقَ وَالصِّيَامَ وَالْإِطْعَامَ فِي هَذِهِ الْكِفَانَةِ فَهَلْ هِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ أَوْ عَلَى
التَّخْيِيرِ اخْتَلَفُوا فِيهِ فَمَذْهَبُ مِلْكِ أَنَّهَا عَلَى التَّخْيِيرِ وَمَذْهَبُ أَثَرِ أَنَّهَا عَلَى
التَّرْتِيبِ وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ أَصْحَابِ مِلْكِ وَاسْتَدَلَّ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي الْوُجُوبِ بِالتَّرْتِيبِ
فِي السُّؤَالِ وَقَوْلُهُ أَوَّلًا هَلْ جَدُّ رَقَبَةٍ تُعْنَقُهَا ثُمَّ رَتَبَ الصُّومَ بَعْدَ الْعَنْقِ ثُمَّ
الْإِطْعَامَ بَعْدَ الصُّومِ وَبَارَعَ الْفَاضِلُ عِيَّاضِي فِي ظَهْرِ دَلَالَةِ التَّرْتِيبِ فِي السُّؤَالِ عَلَى

ذَلِكْ وَقَالَ إِنْ مَثَلَ هَذَا السُّؤَالِ قَدْ لَسْتُ عَمَلٍ فِيهَا هُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ هَذَا أَوْ مَعَاذَهُ
 وَجَعَلَهُ يَدْرُ عَلَى الْوَلِيِّ مَعَ التَّخْيِيرِ **المسألة السادسة**
 قَوْلُهُ هَلْ جَدَّ رُقْبَةً يَشُدُّكَ بِهِ مِنْ تَحْيِيزِ عِنَاقِ الرُّقْبَةِ لِأَجْلِ الْإِطْلَاقِ وَمِنْ مَشْرِطِ
 الْإِيَّانِ يُقَيِّدُ الْإِطْلَاقَ هَاهُنَا بِالْتَّقْيِيدِ فِي كِفَاةِ الْقَتْلِ وَهُوَ يَنْبَغِي عَلَى أَنْ
 السَّبَبُ إِذَا اخْتَلَفَ وَالتَّحْدُ الْحُكْمُ هَلْ يُقَيِّدُ الْمَطْلُوقَ أَمْ لَا وَإِذَا قُيِّدَ فَهَلْ هُوَ
 بِالْفَيْئَاشِ أَمْ لَا وَالْمَسْأَلَةُ مَشْهُورَةٌ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ إِنْ قُيِّدَ بِالْفَيْئَاشِ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ **المسألة السابعة** قَوْلُهُ فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ
 تَصُورَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ قَالَ لَا لَا اشْكَاكَ فِي هَذِهِ الرَّأْيَةِ عَلَى الْإِسْتِقَالِ عَنْ
 الصُّومِ إِلَى الْإِطْعَامِ لِأَنَّ الْأَعْدَاءَ فِي الْأَسْطِطَاعَةِ وَعِنْدَ عَدَمِ الْأَسْطِطَاعَةِ يَسْتَقِلُّ
 إِلَى الصُّومِ لَكِنْ فِي بَعْضِ الرَّأْيَاتِ أَنَّهُ قَالَ وَهَلْ اثْبَتَ الْأَمْنُ الصُّومَ فَأَقْنِي
 ذَلِكَ عَدَمَ اسْتَطَاعَتِهِ بِسَبَبِ شِدَّةِ الشَّبَقِ وَعَدَمَ الصَّبْرِ فِي الصُّومِ عَنْ
 الْوَفَاقِ فَتَشَأَلُ لِاحْتِمَالِ الشَّافِعِيِّ نَظَرًا فِي أَنْ هَذَا هَلْ يَكُونُ عَذْرًا أَمْ رَحْصًا فِي الْإِسْتِقَالِ
 إِلَى الْإِطْعَامِ فِي حَقِّ مَنْ هُوَ ذَلِكَ أَعْنِي شِدَّةَ الشَّبَقِ وَقَالَ بِذَلِكَ بَعْضُهُمْ
المسألة الثامنة قَوْلُهُ فَهَلْ جَدَّ أَطْعَامَ شَيْنَيْنِ مَسْكِينًا يَدْرُ
 عَلَى وَجْهِ أَطْعَامِ هَذَا الْعَدَدِ وَمِنْ قَالَ بَأَنَّ الْوَلِيَّ أَطْعَامَ شَيْنَيْنِ مَسْكِينًا هَذَا
 الْحَدِيثُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِينِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَضَافَ الْأَطْعَامَ الَّذِي هُوَ مَصْدَرُ أَطْعَمَ
 إِلَى شَيْنَيْنِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مَوْجُودًا فِي حَقِّ مَنْ أَطْعَمَ عَشْرِينَ مَسْكِينًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
 الثَّانِي أَنَّ الْقَوْلَ يَجْرَأُ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ الْمَسْتَبْطَةِ تَعَوُّدًا عَلَى ظَاهِرِ النَّصِّ
 بِالْإِطْلَاقِ وَقَدْ عُرِفَ مَا فِي ذَلِكَ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ **المسألة التاسعة**

العائنة

العرق يفتح العين والذاء معاً الممكك من الخوص واحد عرقه وهي ضفيرة تجمع
 الي غير هاتكون مكملاً وقد روي فيه عروق باسكان الذاء وقد قيل ان العرق
 يسع خمسة عشر صاعاً فاخذ من ذلك ان اطعم كل مكين مدان الصاع
 اربعة امداد وقد صرفت هذه الجنة عشر صاعاً الى شين وتسعة خمسة عشر
 على شين ربع فلكل مكين ربع صاع وهو مد **المسئلة العاشرة**
 اللابة الحرة والمدينة يكتنفها حيران والحرة حجة سود وقيل في ضحك
 النبي صلى الله عليه وسلم انه يحتمل ان يكون لبنا ين حال الاعرابي حيث كان
 في الابتداء محترقا مثلها حاكما على نفيه بالهلاك ثم انتقل الي طلب الطعام
 لنفيه قيل وقد يكون من رحمة الله وتوسعته عليه واطعمه له هذا الطعام
 واخلا له بعد ان خلف ارجاءه **المسئلة الحادية عشر**
 قوله عليه السلام اطعمه اهلك ثابنت المذهب من فايل يقول هو دليل
 على اسقاط الكفاة عنه لانه لا يمكن ان تصرف كفارته الي اهله ونفسه
 واذا عذر ان تقع كفارة ولم يبين النبي صلى الله عليه وسلم استقرا الكفاة
 في ذمته الى حين اليارلزم من مجموع ذلك سقوط الكفاة بالاعسار
 المقارن لشبه وجوهها وبقا قرب ذلك بالاستشهاد بصدقة الفطر
 لا سيما في حيث تسقط بالاعسار المقارن وهو مذهب مالك والصحيح من مذهب
 الشافعي رحمه الله ايضا وبعد القول بهذا المذهب فها هنا طريقان
اخذاهما مع ان لا يكون الكفاة اخرجت في هذه الواقعة واما قوله
 عليه السلام اطعمه اهلك ففيه وجوه منها ادعى بعضهم انه خاص بهذا

المقارن
 لا سيما في حيث تسقط بالاعسار المقارن وهو مذهب مالك والصحيح من مذهب الشافعي رحمه الله ايضا وبعد القول بهذا المذهب فها هنا طريقان

الرجل أن يجزيه أن يأكل من صدقة نفيه ليستقو الكفاة عنه لفقره
فسوغها له النبي صلى الله عليه وسلم **ومنها** ادعائه منسوخ وهذا ان
ضعيفان اذ لا دليل على التخصيص ولا على النسخ **ومنها** ان تكون صرفت
الى اهله لانه فقير عاجز لا يحب عليه النفقة لعينه وهم فقراء ايضا
فجاز اعطاء الكفاة عن نفيه لهم وقد جوز بعض اصحاب الشافعي لمن لزمته
الكفاة مع الفقر ان يصرفها الى اهله واولاده وهذا لا يستمر على ذواته
من روى كله واطعمه اهلك **ومنها** ما حكاه القاضي انه قيل لما
ملكه اياه النبي صلى الله عليه وسلم وهو محتاج جازله اكلها واطعامها اهله
للحاجة وهذا المير فيه تلخيص لانه ان جعل عامافليس الحكم عليه وان جعل
خاصا فهو القول المحكي **اولا والطريقة الثانية**
وهو الاقرب ان يجعل اعطاه اياها لا عن جهة الكفاة وتكون الكفاة
مؤنية في الزمة لما ثبت وجوبها في اول الحديث والسكوت تقدم العلم بالوجوب
فاما ان يجعل ذلك مع استيفار ان ما ثبت في الزمة يتأخر للاعتبار ولا
يستقط الفاعلة الكلية والنظاير او يؤخذ بالاستيفار من دليل يدل عليه
اقوي من السكوت **المسئلة الثانية عشرة** جمهور الامة
على وجوب القضاء على مفيد الصوم بالجماع وذهب بعضهم الى عدم وجوبه
لسكوتهم صلى الله عليه وسلم عن ذكره وبعضهم الى انه ان كفر بالصيام اجراه
الشهران وان كفر بغيره قضى يوما والصحيح وجوب القضاء والسكوت عنه
لنفرته وظهوره وقد روي انه ذكر في حديث عمر بن شعيب وفي حديث شعيب

اذا لم نوجب
عليها
العلم

ابن المسيب عن الفضاء والخلاف في وجوب القضاء في مذهب الشافعي
رحمة الله فلا صحابة ثلاثة ارجحه وهي المذاهب التي حكناها وهذا الخلاف
في الرجل فاما المرأة فيجب عليها القضاء من غير خلاف **المسئلة**
الثالثة عشرة اختلفوا في وجوب الكفارة على المرأة اذا مكثت
طاعة فوطئها الزوج هل تجب عليها الكفارة أم لا وللشافعي قولان أحدهما
الوجوب وهو مذهب مالك وإحدى حنفية وأصح الروايتين عن أحمد الثاني
عدم الوجوب عليها واختصاص الزوج بلزوما الكفارة وهو المنصور عند أصحاب
الشافعي من تولى ثم اختلفوا هل هي واجبة على الزوج لأنها في المرأة أو
هي كفارة واحدة تقع عنهما جميعا وفيه قولان يخرجان من كلام الشافعي
رحمة الله واجتهد الدين لم يوجبوا عليها الكفارة بما مؤثر منها مما لا يتعلق
بالحيث فلا يحتاج إلى ذكره والذي يتعلق بالحديث من استدلالهم أن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يعلم المرأة بوجوب الكفارة عليها مع الحاجة إلى الاعلام ولا يجوز تأخير
البيان عن وقت الحاجة وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن ينسأ أن يغدو على امرأة
صاحب العيسف فان اعترفت رجما فلو وجبت الكفارة على المرأة لأعلمها النبي صلى
الله عليه وسلم بذلك كما في حديث أنس رضي الله عنه وأوجبوا عليها الكفارة اجابوا بوجوب
أحدها انما لا تملك الحاجة إلى اعلامها فإياها لم تعترف بسبب الكفارة وأفراد
الرجل عليها لا يوجب عليها حكما وانما تمس الحاجة إلى اعلامها اذا ثبت الوجوب
في حرمها ولم يثبت على ما ينسأه **وثانيها** انها قضية حال يطرأ اليها
الاحتمال ولا تخفى لها وهذه المرأة يجوز أن لا يكون ممن تجب عليها الكفارة بهذا

الوطي اما لصغرهما او جنونها او كفرهما او حيضها او طهارتها من الحيض في اثناء
اليوم واعتراض على هذا بان علم النبي صلى الله عليه وسلم بحيض امرأة اعترى لم يعلم
عنه حتى اخبره مشجلا واما العذر بالصغر والجنون والكفر والطهارة
من الحيض فكلها اعتذار شافى في التحريم على المرأة وثبوتها قوله فيما روفه هلك
واهلك وجودة هذا الاعتراض موقوفة على صحة هذه الرواية **وثالثها**
انما لا تلم عدم بيان الحكم فان بيانه في حق الرجل بياض له في حق المرأة لا استواءها
في تحريم الفطر وانها كحرمة الصوم مع العلم بان سبب ايجاب الكفارة هو
ذلك والشخص على الحكم في حق بعض المكلفين كاف عن ذكره في حق الباقين
وهذا كما انه عليه السلام لم يذكر ايجاب الكفارة على ثياب الناس غير الاعترائي
لعلمهم بالاستواء في الحكم وهذا وجه قوي وانما جاولوا التعليل عليه بان يتبينوا
في المرأة بمعنى يمكن ان يظن به اختلاف حكمها مع حكم الرجل بخلاف غير الاعترائي
من الناس فانه لا معنى بوجوب اختلاف حكمهم مع حكمه وذلك المعنى الذي ابدوه في
حق المرأة هو ان مؤن النكاح لازمة للزوج كالمهر ومن ماء الغسل عن جماعه
يمكن ان يكون هذا منه وايضا فجعلوا الزوج في باب الوطي هو الفاعل المنشوب
اليه الفعل والمرأة محل فيمكن ان يقال الحكم مضاف الي من ينسب اليه الفعل
فيقال واطي ومواقع ولا يقال للمرأة ذلك وليس هذا ان يقوين فان المرأة
جزم عليها التمكن ونائم به اثم تركت البكارة في الرجل وقد اضيف اسم الزنا
اليها في كتاب الله تعالى ومدار ايجاب الكفارة على هذا المعنى **المسئلة**
الرابعة عشرة ذلك الحديث ينص على ايجاب الشايع في صيام الشهر

وَعَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ أَنَّهُ خَالَفَ فِيهِ الْمَسْئَلَةُ الْخَامِسَةُ عَشَرَ
دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِغَيْرِ هَذِهِ الْخُصْلَةِ فِي الْكُفَاةِ وَعَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ
أَنَّهُ أَدْخَلَ الْبِدْعَةَ فِيهَا عِنْدَ تَعَذُّرِ الرَّقِيبَةِ وَوَرَدَ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ عَطَاءٍ عَنْ
سَعِيدٍ وَقِيلَ إِنَّ تَبَعِيًّا انْكَرَرُوا رِوَايَتَهُ عَنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ٥

بَابُ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ خَيْرَ ابْنِ عُمَرَ وَالْأَسْلَمِيَّ وَالنَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
اصْطَوْمُوا فِي السَّفَرِ وَكَانَ كَثِيرَ الصَّيَامِ قَالَ إِنْ شَيْتَ قَصِمَ وَإِنْ شَيْتَ فَافْطِرْ ٥
فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ فِي السَّفَرِ وَلَيْسَ فِيهِ تَضَرُّعٌ
بِأَنَّهُ صَوْمُ رَمَضَانَ وَرَمَا اشْتَدَّ بِهِ مِنْ جُوعٍ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ فَمَنْعُوا
الدَّلَالََةَ مِنْ حَيْثُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ عَدَمِ الدَّلَالَةِ عَلَى كَوْنِهِ صَوْمَ رَمَضَانَ ٥

الْحَدِيثُ الثَّانِي

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا ثَاقِفًا
مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يُعَبِّ الصَّائِمَ عَلَى الْمَفْطُورِ وَلَا الْمَفْطُورَ عَلَى الصَّائِمِ ٥
وَهَذَا أَقْرَبُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى جَوَازِ صَوْمِ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ جَعَلَ
الصَّوْمَ فِي السَّفَرِ بِعَرْضِ كَوْنِهِ يُعَابَى عَلَى نَبِيِّ ذَلِكَ يَقُولُهُ فَلَمْ يُعَبِّ الصَّائِمَ عَلَى
الْمَفْطُورِ وَلَا الْمَفْطُورَ عَلَى الصَّائِمِ وَأَمَّا الصَّوْمُ الْمُرْتَلِّ فَلَا يَنْبَغُ أَنْ يُعَابَ وَلَا
يُجْتَاحَ إِلَى رَفْعِ هَذَا الْوَهْمِ فِيهِ **الْحَدِيثُ الثَّالِثُ** عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ
فِي حَرِّ شَدِيدٍ حَتَّى إِذَا كَانَ أَحَدُنَا لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَمَا يَنْصَالِمُ
الرَّسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ ٥ وَهَذَا النَّصِيحُ

١٧٧
بأن الصوم وقع في رمضان ومذهب جمهور الفقهاء صحة صوم المسافر
والظاهرة خالفت فيه أو بعضهم بناء على ظاهر لفظ المفرا من غير اعتبارهم
للاضمار وهذا الحديث يرد عليهم **الحديث الرابع** عن جابر بن
عبد الله رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فزاني
رجل ما درجلا فذلل عليه فقال ما هذا قالوا صائم قال ليس من البر الصيام
في السفر وفي لفظ مسلم عليكم برخصة الله التي رخص لكم ١٠ فخذ من هذا
أن يكون كراهة الصوم في السفر لمن هو في مثل هذه الحال من جهة الصوم
ويشق عليه أو يؤدي به إلى ترك ما هو أدنى من التقيات ويكون قوله ليس من
البر الصيام في السفر منزلاً على مثل هذه الحال والظاهرة المانع من
الصوم في السفر يقولون إن اللفظ عام والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص
السبب ويجب أن تثبت للفرق بين دلالة السياق والفراين على تخصيص
العام وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود العام على سبب ولا يخرجهما
مجرياً واحداً فإن مجرد ورود العام على السبب لا يقتضي التخصيص بالصورة
كنزول قوله تعالى والشارق والسائرة فاقطعوا أيديهما بسبب سرقة رداء
صفاً فإنه لا يقتضي التخصيص بالصورة والجماع أما السياق والفراين
فإنها الدالة على مراد المتكلم من كلامه وهي المرفوعة إلى بيان الحالات وتعيين
الحالات فاضبط هذه القاعدة فأنها مفيدة في مواضع لا تحصى وانظر في قوله
عليه السلام ليس من البر الصيام في السفر مع حكاية هذه الحال من رأي القليلين
هو منزله عليه وقوله عليكم برخصة الله عليكم دليل على أنه ليس يجب التمسك

بالرحمة اذا ثبت الحاجة اليها ولا تشرك علي وجه التشديد علي النفس
والشطح والتعجز **الحديث الخامس** عن النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فاما الصائم ومنه المفطر
قال فتر لنا منزلا في يوم حار واكثرنا ظلا صاحب الكساء فمنا من تبعي الشهر
بيده قال فسقط الصوم وقام المفطرون فضر بنا الالبسة وسقوا الركاب
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب المفطرون اليوم بالاجر
اما قوله فمنا الصائم ومنه المفطر فدل على جوار الصوم في السفر وجه الدلالة
تقريب النبي صلى الله عليه وسلم للصائم على صومهم واما قوله صلى الله عليه وسلم
ذهب المفطرون اليوم بالاجر ففيه امران احدهما انه اذا عارض المصالح
قدم اولها واقرها الثاني ان قوله عليه السلام ذهب المفطرون اليوم
بالجر فيه وجهان احدهما ان يراد بالاجر اجر تلك الافعال التي فعلوها
والمصالح التي جرت على ايديهم ولا يراد مطلقا بالجر على سبيل الجور والمأثم
ان يكون اجرهم قد بلغ في الكثرة بالنسبة الى اجر الصوم مبلغا يغمر فيه اجر الصوم
فيحصل المبالغة بسبب ذلك ويجعل كان الاجر كله للمفطر وهذا اقرب مما يقول
يغفر الناس في اجباط الاعمال الصالحة يبعف الكابر وان ثواب ذلك العمل
يكون مغورا جدا بالنسبة الى ما يحصل من غفاب الكبر فكانه كالمعدوم المحبط
وان كان الصوم هاهنا ليس من المحبطات ولكن المقصود التشبيه في ان ما قل جدا
قد يجعل كالمعدوم مبالغة وهذا قد يؤخذ مثله في التصرفات الوجورية واعمال الناس
في مقابلتهم حسنات من يفعل معهم ما شيا يساينه ويجعل اليسير جارا للمعدوم

بالنسبة الى الإختان والاشارة كحجامة الأب لولده في دفع المرض الأعظم
 عنه فانه يعد محسنا مطلقا ولا يعد مسببا بالنسبة الى ايلامه بالحجامة
 ليشارة ذلك الى لم بالنسبة الى دفع المرض الشديد **الحديث**
السادس عن عاتبة رضي الله عنها قالت كان يكون علي الصوم من
 رمضان في استطيع ان اقصي الا في شعبان ٥ فيه دليل على جوارنا خير
 نقاء رمضان في الجملة وانه موسع الوقت وقد يؤخذ منه انه لا يؤخر عن شعبان
 حتى يدخل رمضان بان واما الخلاف الفقهاء في وجوب الطعام على من افرق فضاء
 رمضان حتى دخل رمضان بان فاما لا يتعلق بهذا الحديث وقد بين في رواية
 اخرى عن عاتبة رضي الله عنها ان هذا الناجز كان للشغل برسول الله صلى الله
 عليه وآله **الحديث السابع** عن عاتبة رضي الله عنها ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله لم يترك من مات وعليه صوم صام عنه وليته ٥ واخرجه
 ابو داود وهذا في النذر وهو قول احمد بن حنبل ٥ ليس هذا الحديث
 بما انتقل الشحان على ايجارجه وهو دليل بعمومه على ان الذي يصوم عن الميت
 وانما النيابة تدخل في الصوم وذهب اليه قس وهو قول فديم للشافعي
 والجديد الذي عليه الاكثر من عدم دخول النيابة في الصوم لانها عناية بديمة
 والحديث لا يقتضي التحصيص بالنذر كما ذكر ابو داود عن احمد بن حنبل نعم قد ورد
 في بعض الأحاديث ما يقتضي الاذن في الصوم عن مات وعليه نذر لصوم وليس
 ذلك يقتضي التحصيص بصورة النذر وقد تكلم الفقهاء في ان المعبر في الولاية
 على ما ورد في لفظ الخبر اهر مطلق القرابة او بشرط العصوبة او لا

ابنه روى هذا الحديث ورواه الشيخان
 ابن خزيمة وابن حبان وابن الجوزي
 ابن عسكروا في صحيحه
 ابن عسكروا في صحيحه

وتوقف في ذلك امام الحرمين وقال لا نقل عهدي في ذلك وقال غيره
 ابن فضال المناجيز وانت اذا خصت عن نظائره وجدت الاستبعاد
 الارب وقوله صام عنه ولية قيل ليس المراد منه انه يلزمه ذلك وانما يجوز
 ذلك له ان اراد هكذا ذكره صاحب التهذيب من تصني الشافعية
 وحكاها امام الحرمين عن الشيخ ابي محمد وقد يؤخذ من الحديث انه لا يصوم عنه
 الاجنب اما لاجل التخصيص مع مناسبة الولاية لذلك واما لان اصل
 عدم جواز النيابة في الصوم لانها عبادة لا تدخل النيابة في الحياة فلا بد لها
 بعد الموت كالصلاة واذا كان اصل عدم جواز النيابة وجب ان ينقص
 فيما على ما ورد في الحديث وتجري في الباقي على القياس وقد قال اصحاب الشافعي
 لو امر الوالي اجنبيا بان يصوم عنه باجته او بغير اجته جاز كما في الحج فلو استعمل
 به الاجنبى بغير اجزائه وجهان اظهرهما المنع واما الحائض غير الصوم بالصوم
 فاما يكون بالقياس وليس اخذ الحكم منه من نص الحديث **الحديث**
الثامن عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال جاز رجل الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم شهر افاضه عنها
 فقال لو كان علي امك ديت اكنث فاضيه فان نعم قال فدين الله لو ان يقضي
 وفي رواية جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان
 امي ماتت وعليها صوم نذر افاصوم عنها فقال رايت لو كان علي امك ديت
 فقضيتيه اكان يؤدى ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن امك
 اما حديث ابن عباس فقد اطلق فيه القول بان ام الرجل ماتت وعليها

صور شهر ولم تقيد بالندز وهو يقتضي أن لا يتخص جواز النيابة
 بصور الندز وهو منصوص الشافعية تقتضي على القول القديم خلافاً
 لما قاله أحمد ووجه الدلالة من الحديث من وجهين **أحدهما** أن النبي
 صلى الله عليه وسلم ذكر هذه الحكمة غير مقيد بعد سؤال الثابت لمطلقاً
 عن رافعة يحمل أن يكون وجوب الصوم فيها عن ندز ويحمل أن يكون عن
 غيره فخرج ذلك على القاعدة المعروفة في أصول الفقه وهو أن الرسول
 عليه السلام إذا أجاب بلفظ غير مقيد عن سؤال وقع عن صورة محتملة
 أن يكون الحكم فيها مختلفاً أنه يكون الحكم شاملاً للصورة كلها وهو
 الذي يقال فيه ترك الاستيفاء عن قضايا الأحوال مع قيام الاحتمال
 ينزل منزلة العموم في المقال وقد استدل الشافعي بمثل هذا وجعله
 كالعموم **الوجه الثاني** أن النبي صلى الله عليه وسلم علل
 قضاء الصوم بعلة عامة للندز وغيره وهو كونه عليها وفاسد على
 الدين وهذه العلة لا تخص بالندز أعني كونه حقا واجبا والحكم يعم بعموم
 عليه وقد استدل القائلون بالقياس في الشريعة بهذا الحديث من حيث
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قاس وجوب أداء حق الله تعالى على وجوب أداء
 حق العباد وجعله من طريق الحق فيجوز لغيره القياس لقوله تعالى
 فاتبعوا لأسيما وقوله عليه السلام أرايت أرسادا وثنيته على العلة التي
 هي كشيء مستقر في نفس المخاطب وقوله عليه السلام قد بين الله الحق
 بالقضاء دالة وثنيته على المسائل التي اختلف الفقهاء فيها عند تراجم

حَقَّ اللَّهُ تَعَالَى وَحَقَّ الْعِبَادُ كَمَا إِذَا مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ أَدَّى دَيْنَ الزَّكَاةِ
 وَضَافَتْ الزَّكَاةَ عَنْ الْوَفَاءِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَقَدْ يَسْتَدْرِكُ مَنْ يَقُولُ بِتَقْدِيمِ دَيْنِ
 الزَّكَاةِ يَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ وَأَمَّا الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ
 فِيهَا مَا فِي الْأَوَّلِيِّ مِنْ دُخُولِ النِّيَابَةِ فِي الصَّوْمِ وَالْقِيَاسُ عَلَى حَقِّهِ وَالْأَدِيمِ
 إِلَّا أَنَّهُ وَرَدَ التَّخْصِصُ فِيهَا بِالنَّذْرِ فَقَدْ تَمَسَّكَ بِهِ مَنْ يَرَى التَّخْصِصَ
 بِصَوْمِ النَّذْرِ أَمَّا بَابُ بَرَكٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ وَاحِدٌ فَيَتَّبِعُ مِنْ بَعْضِ الرَّوَايَاتِ
 أَنَّ الْوَاقِعَةَ الْمَسْئُولَ عَنْهَا وَاقِعَةٌ تَذَرُ فَيَسْقُطُ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْأَشْدُّ لَلْإِسْلَامِ
 بِعَدَمِ الْأَشْتِفَاقِ إِذَا بَيَّنَّ عَنِ الْوَاقِعَةِ إِلَّا أَنَّهُ تَذَرُّعٌ هَذَا لِلْبَيِّنَاتِ
 بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ فَإِنَّ فِي أَحَدَاهُمَا أَنَّ السَّابِلَ رَجُلٌ وَفِي الثَّانِيَةِ أَنَّهُ أَمْرَةٌ وَقَدْ
 قَرَّرْنَا فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَعْرِفُ كَوْنُ الْحَدِيثِ وَاحِدًا بِإِجَادِ سَنَدِهِ وَتَحَرُّجِهِ
 وَتَقَارُبِ الْفَاطَةِ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَيَبْقَى الْوَجْهَ الثَّانِي وَهُوَ الْأَشْدُّ لَلْإِسْلَامِ
 بِعُمُومِ الْعِلَّةِ عَلَى عُمُومِ الْحُكْمِ وَإِذَا فُتِنَ بِمَعْنَى عُمُومِ مَا وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 مِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلَيْتَهُ فَيَكُونُ التَّخْصِصُ عَلَى مَسْأَلَةِ صَوْمِ
 النَّذْرِ مَعَ ذَلِكَ الْعُمُومِ رَاجِعًا إِلَى مَسْأَلَةِ أَصُولِيَّةٍ وَهُوَ أَنَّ التَّخْصِصَ
 عَلَى بَعْضِ صُورِ الْعَامِّ لَا يَنْقُضُ التَّخْصِصَ وَهُوَ الْمُخْتَارُ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ
 وَقَدْ سَبَّبَتْ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّ فَيْسَرَ الْأَعْيُنَ وَالصَّلَاةَ عَلَى الصَّوْمِ
 فِي النِّيَابَةِ وَرَبَّمَا حَكَاهُ بَعْضُهُمْ وَجَّهًا فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ صَحَّ ذَلِكَ فَقَدْ يَسْتَدْرِكُ
 بِعُمُومِ هَذَا التَّجْلِيلِ **الْحَدِيثُ الثَّانِي** عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ
 أَنَّهُ أَعَدَّ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَ لَا يُزَالُ النَّاسُ

خَيْرَ مَا تَحْمَلُوا الْفِطْرَ نَ تَحْمِلُ الْفِطْرَ بَعْدَ ثَبُوتِ الْغُرُوبِ مَسْتَحَبٌّ بِاتِّفَاقٍ
وَدَلِيلُهُ هَذَا الْحَدِيثُ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الزَّادِ عَلَى الْمَشْيِيعَةِ الَّذِينَ يُؤْخِرُونَ
إِلَى ظَهْرِ النَّجْمِ وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي كَوْنِ النَّاسِ لَا يَزَالُونَ خَيْرَ مَا
تَحْمَلُوا الْفِطْرَ لَا تَمَّ إِذَا اخْرُجُوا كَانُوا إِدْخِلِينَ فِي فِعْلٍ خِلَافِ السُّنَّةِ
وَلَا يَزَالُونَ خَيْرَ مَا تَحْمَلُوا السُّنَّةَ **الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ**
عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
إِذَا قَبِلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا وَادْبَارَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ نَ
لِلْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ مُتْلَا زَمَانٍ أَعْنِي إِقْبَالَ اللَّيْلِ وَإِدْبَارَ النَّهَارِ وَقَدْ يَكُونُ
أَحَدُهُمَا أَظْهَرَ لِلْعَيْنِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فَيَسْتَنْدِلُ بِالظَّاهِرِ عَلَى الْخَافِي كَالْوُجْهِ
كَانَ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ مَا يَسْتَرُ الْبَصَرُ عَنْ إِذْ رَأَى الْغُرُوبَ وَكَانَ الْمَشْرِقُ
ظَاهِرًا بَارِزًا فَيَسْتَدِلُّ بِطُلُوعِ اللَّيْلِ عَلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ جُوزًا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ فَقَدْ خَلَّ لَهُ الْفِطْرُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الْمُرَادُ فَقَدْ دَخَلَ فِي الْفِطْرِ وَتَكُونُ الْقَائِدَةُ فِيهِ أَنْ اللَّيْلَ غَيْرَ قَابِلٍ لِلصَّوْمِ
وَأَنَّهُ يَنْقُصُ رُخْلُهُ خَرَجَ الصَّائِمُ مِنَ الصَّوْمِ وَتَكُونُ الْقَائِدَةُ عَلَى الْوُجْهِ الْأَوَّلِ
ذِكْرُ الْعَلَامَةِ الَّتِي يَحْتَجُّ بِهَا جَوَارِ الْأَفْطَارِ عَلَى الْوُجْهِ الثَّانِي بِإِنْشَاءِ
الْوَصَالِ بِمَعْنَى الصَّوْمِ لِلشَّرْعِيِّ لَا بِمَعْنَى الْهَيْئَةِ الْحَشِيَّةِ وَأَنَّ مِنْ أَمْسَاكِ
حَسَابِهِمْ مَقْطَعُ شَرْعًا فِي ضَرْبِ ذَلِكَ ابْتِطَالُ قَائِدَةِ الْوَصَالِ شَرْعًا إِذَا
يَحْتَجُّ بِهِ ثَوَابُ الصَّوْمِ **الْحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْوَصَالِ قَالُوا

انك تواصل قال اي لست كهتكم اني اطعم واسقي رواه ابو هريرة
وعائشة وانش بن مالك ولم يسم عن ابي سعيد الخدري فايكم اراد ان
يواصل فليواصل الى السجدة في الحديث دليل على كراهة الوصال
واختلف الناس فيه ونقل عن بعض المتقدمين فعلة ومن الناس من
اجاز الى السجدة على حديث ابي سعيد الخدري وفي حديث ابي سعيد الخدري
دليل على ان النهي عنه نهى كراهة لا نهى تحريم وقد يقال ان الوصال
المهي عنه ما انزل باليوم الثاني فلا يتناول الوصال الى السجدة لان
قوله عليه السلام فايكم اراد ان يواصل فليواصل الى السجدة يقتضي
تسميته وصلا والنهي عن الوصال يمكن تعليقه بالتغريض بصوم اليوم
الثاني فان كان واجبا كان مشايبة الحجامة والفضة وما يتقرر به
الصوم للبطالان وتكون الكراهة شديدة وان كان صوما نقل فعليه
التغريض لا بطلان ما شرع فيه من العبادة وابطالها اما ممنوع على
على مذهب بعض الفقهاء واما مكروه وكيف ما كان فعلة الكراهة موجبة
الالفة تختلف رتبة فان اجزنا الا فطار كان رتبة هذه الكراهة اخف
من رتبة الكراهة في الصوم الواجب قطعاً وان منعاه فهل يكون الكراهة
في تغريض الصوم المقر بطلان الشرع فيه نظر فيجمل ان يقال يستويان
لاستويهما في الوجوب ويجمل ان يقال لا يستويان لان ما ثبت بطلان الشرع
فالمصالح المتعلقة به اقوى ارجح لانها انقضت بسبب الوجوب واما ما
ثبت وجوبه بالنذر وان كان مشاوي للواجب بطلان الشرع في اصل الوجوب

فَلَا يَسَارِعُ فِي مَقْدَارِ الْمُصْلِحَةِ فَإِنَّ الْوَجُوبَ هَاهُنَا نَامَهُ لِلْوَقَائِمِ
الزُّمَّةِ الْعَبْدُ لِلَّهِ تَعَالَى وَإِنْ لَا يَدْخُلُ فِيهِ يَتَوَلَّى لَا يَفْعَلُ هَذَا الْمَنْزُورُ
لَا يَفْعَلُ إِلَّا مَسْتَوِيًا فِي الْمَصَالِحِ وَمَا يُؤَيِّدُ هَذَا النَّظْرَ الثَّانِي مَا بَشَّرَنِي الصَّحِيحُ
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ النَّذْرِ مَعَ رُجُوبِ الْوَقَائِمِ بِالْمَنْذُورِ فَلَوْ كَانَ
مُطْلَقًا الْوَجُوبُ تَمَّا يَفْتَحِيهِ مَتَا وَادَّ الْمَنْذُورُ بغيرِهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ لَكَانَ فِعْلُ
الطَّاعَةِ بَعْدَ النَّذْرِ أَفْضَلَ مِنْ فِعْلِهَا قَبْلَ النَّذْرِ لِأَنَّهُ جَنِيدٌ يَدْخُلُ تَحْتَ
قَوْلِهِ تَعَالَى فَمَارَوْي عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ مَا تَقَرَّبَ
الْمُنْقَرَّبُونَ إِلَيَّ بِمِثْلِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِمْ وَتَحْمِلُ عَلَى مَا تَقْدِمُ مِنَ الْبَحْثِ عَلَى إِذَا
مَا افْتَرَضَ بَاطِلُ الشَّرْعِ لِأَنَّهُ لَوْ حُمِلَ عَلَى الْعُمُومِ لَكَانَ النَّذْرُ وَسِيلَةً إِلَى
تَحْمِيلِ الْأَفْضَلِ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَبًّا

اداء

له معام

باب فضل الصيام وغيره

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
أَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِّي أَقُولُ لِأَصُومُ مِنَ النَّهَارِ وَلَهُ مِنْ اللَّيْلِ
مَا عَشَيْتُ فَقُلْتُ لَهُ قَدْ فَلَنَّهُ بَابِي أَنْتَ وَأَمِّي فَقَالَ فَانْكُ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ فَصُمْ
وَافْطِرْ وَفَمِنْهُمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بِعَشْرَةِ أَمْثَالِهَا وَذَلِكَ
مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ فَقُلْتُ فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ فَصُمْ يَوْمًا وَافْطِرْ يَوْمًا
فَقُلْتُ فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ فَصُمْ يَوْمًا وَافْطِرْ يَوْمًا فَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ
دَاوُدَ وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ وَفِي رِوَايَةٍ لِأَصُومُ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ شَطْرَ الدَّهْرِ
صُمْ يَوْمًا وَافْطِرْ يَوْمًا فِيهِ مَسَابِلُ الْأُولَى صَوْمُ الدَّهْرِ ذَهَبٌ

فقلت اني اطيق
افضل من ذلك
١٧٥٥ افضل من ذلك

جَمَاعَةُ الْيُجَوَانِ مِنْهُمْ مَالِكُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى وَمَنْعَةُ الظَّاهِرِيَّةِ
لَا حَدِيثَ وَرَدَتْ فِيهِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا صَامَ مِنْ صَامِ الْأَبَدِ وَغَيْرَ ذَلِكَ
وَتَأْوَلُ الْحَالِ قَوْمٌ هَذَا عَلَى مَنْ صَامَ الدَّهْرَ وَادْخَلَ فِيهِ الْأَيَّامَ الْمَنْهُيَّ عَنْ صَوْمِهَا
كَيَوْمِي الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ الشَّرِيقِ وَكَانَ هَذَا مُحَافَظَةً عَلَى حَقِيقَةِ صَوْمِ الْأَبَدِ
فَإِنْ مَنْ صَامَ هَذِهِ الْأَيَّامَ مَعَ غَيْرِهَا هُوَ الصَّائِمُ لِلْأَبَدِ وَمَنْ أَفْطَرَ فَمَا لَمْ يَصِرْ
الْمُبْدَأَ لَا أَنْ فِي هَذَا خَرَجًا عَنِ الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ فِي مَدْلُولِ لِقَظَةِ صَامَ فَإِنَّ
هَذِهِ الْأَيَّامَ غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلصَّوْمِ شَرْعًا وَلَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا حَقِيقَةُ صَوْمٍ فَلَا تَحْمِلُ
حَقِيقَةَ صَامَ شَرْعًا مَنْ أَمْسَكَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ فَإِنَّهُ نَفَعَتْ الْمُحَافَظَةَ عَلَى حَقِيقَةِ
لِقَظَةِ الْأَبَدِ فَقَدْ وَقَعَ الْإِخْلَالُ الْحَقِيقَةُ لِقَظَةِ صَامَ لِلْأَبَدِ شَرْعًا فَيَجِبُ أَنْ يَحْمَلَ
ذَلِكَ عَلَى الصَّوْمِ اللَّغَوِيِّ وَإِذَا تَعَارَضَ مَدْلُولُ اللَّغْوِ وَمَدْلُولُ الشَّرْعِ فِي الْفَظِ
صَاحِبُ الشَّرْعِ حَمَلَ عَلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَوَجْهٌ آخَرُ هُوَ أَنْ يُعْلَقَ
الذَّمُّ بِصَوْمِ الْأَبَدِ يَقْنِصُ ظَاهِرًا أَنَّ الْأَبَدَ مَتَعَلَّقٌ بِالْحُكْمِ مِنْ حَيْثُ هُوَ أَبَدٌ
وَإِذَا وَقَعَ الصَّوْمُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ فَعَلَّةُ النَّبِيِّ رَفَعُ الصَّوْمِ فِي الْوَقْتِ الْمَنْهُيَّ عَنْهُ
وَعَلَيْهِ تَرْتَبُ الْحُكْمُ وَيَبْقَى تَرْتِيبُهُ عَلَى مَسَمِّ الْأَبَدِ غَيْرَ وَاقِعٍ فَإِنَّهُ إِذَا صَامَ هَذِهِ
الْأَيَّامَ تَعَلَّقَ بِهِ النَّبِيُّ سَوَاءً صَامَ غَيْرِهَا أَوْ أَفْطَرَ وَلَا يَنْبَغِي مَتَعَلَّقُ النَّبِيِّ وَعَلَّةُ
صَوْمِ الْأَبَدِ بَلْ هُوَ صَوْمُ هَذِهِ الْأَيَّامِ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ صَوْمُ الْأَبَدِ لَمْ يَلِمْ مِنْهُ
صَوْمُ هَذِهِ الْأَيَّامِ تَعَلَّقَ بِهِ الذَّمُّ لِتَعْلِيلِهِ بِلَا رَهْ الدَّرَجَةِ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ فَمِنْ هَاهُنَا
نَظَرُ الْمُؤَدِّلِينَ بِهَذَا النَّازِلِ وَتَرْكُوا التَّعْلِيلَ لِحُضُورِ صَوْمِ الْأَبَدِ
المسألة الثانية ذكر جماعة قيام كل الليل لرَدِّ النبي صلى الله

عليه وسلم ذلك على من اراد ولا يبعث به من الاجاف بوصايف عديده
وفعله جماعة من المتعبدين من السلف وعندهم ولعلم حملوا الرد على
طلب الفرق المكلف لا غير **المسئلة الثالثة** قوله عليه
السلام انك لا تستطيع ذلك بطلو عدم الاستطاعة بالنسبة الى المتعذر
مطلقا وبالنسبة الى الشاق على الفاعل وعليه ما ذكر الاجمال في قوله
تعالى ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به فحمله بعضهم على المستحيل حتى اخذ منه جواز
مكلف الجاهل وحمله بعضهم على ما يشق وهو الاقرب فقوله عليه السلام
لا تستطيع ذلك محمول على انه يشق ذلك على الاقرب ويمكن ان يحمل على المشيع
اما على تقدير ان يبلغ من العجز ما يبعد روعة ذلك وعلم النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك بطريق اخر في ذلك التزام لا وفات تقتضي العانة انه لا يد من روعه
مع تعذر ذلك فيها ويحمل ان يكون قوله لا يستطيع ذلك مع القيام ببقية
المصالح المرجية شرعا **المسئلة الرابعة** فيه دليل على استحباب
ثلاثة ايام من كل شهر وعلمته مذكورة في الحديث واختلف الناس في تعيينها
من الشهر اختلفا في تعيين الحيت والافضل لا غير وليس في الحديث ما يدرك
على شيء من ذلك فاضربنا عن ذكره **المسئلة الخامسة** قوله عليه
السلام ر ذلك مثل صيام الدهر مؤوول عندهم على انه مثل اصل صيام الدهر
من غير تضعيف للجنايات فان ذلك الضعيف مرتب على الفعل الحتمي الواقع
في الخارج والحامل على هذا التأويل ان التواعد تقتضي ان المقدار لا يكون
كالمحقق ولان الاجور متفاوت بحسب تفاوت المصالح او المشقة في الفعل

بصرف
كل
وهذا
بما
وهو
لجميع
فيام
الصلوات
تتبعها

فكيف يستوي من فعل الشيء من قدر فعله له فلاجل ذلك قيل ان المراد
افضل الفعل والتقدير لا الفعل المرتب عليه التضعيف في التحقيق وهذا البحث
يأتي في مواضع ولا يخفى بهذا الفعل ومن هاهنا يمكن ان يجاب عن الاستدلال
بهذا اللفظ وشبهه على جواز صوم الدهر من حيث انه ذكر الترغيب في فعل
هذا الصوم ووجه الترغيب بانه مثل صوم الدهر ولا يجوز ان يكون
جهة الترغيب هي جهة الذم وسبيل الجواب ان النبي عذ من قال به
معلق بالفعل الحقيقي وجهة الترغيب هاهنا حصول الثواب على الوجه
التقديري فاختلقت جهة الترغيب وجهة النبي وان كان هذا الاستنباط
النبي ذكر لا يات منه ولكن الدلائل الدالة على كراهة صوم الدهر
اقوي منه دالة والعلة باثري الدليلين واجت والدين اجازوا صوم
الدهر حملوا النبي على ذي عجز او مشقة او ما يقرب من ذلك من لزوم
تعطيل مصالح راجحة على الصوم او متعلقة بحق الغير كالزوجة مثلا
المسئلة السادسة قوله عليه السلام في صوم داود
هو افضل الصيام او احب الصيام ظاهر قوي في تفصيل هذا الصوم على
صوم الابد والدين والواجب خلاف ذلك نظروا ان العمل كلما كان اكثر كان
الاجر اوفر وهذا هو الاصل فاجابوا الى ثانيا بل قيل فيه انه افضل
الصيام بالنسبة الى من حاله مثل حالك اي من تغدّر عليه الجمع بين
الصوم الاكثر وبين الصيام بالحق والاقرب عندي ان يجري على ظاهر
الحديث في تفصيل صيام داود عليه السلام والسبب فيه ان الامتثال

مُعَارَضَةُ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ وَبَيِّنَ كُلَّ ذَلِكَ مَعْلُومًا لَنَا وَلَا مُسْتَحْضَرًا
وَإِذَا تَعَارَضَتِ الْمَصَالِحُ وَالْمَفَاسِدُ فَقَدَارُ تَأْيِيدِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا فِي الْحِثِّ أَوْ
الْمَنْعِ غَيْرُ مُحَقَّقٍ لَنَا بِالطَّرِيقِ حِينَئِذٍ يُفَوِّضُ الْأَمْرَ إِلَى صَاحِبِ الشَّرْعِ وَتَحْكُمُ
مَا دُلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ اللَّغْطِ مَعَ قَوَمِ الظَّاهِرِ هَاهُنَا وَهَاهُنَا مَا نَزَلَتْ بِهِ الْعَمَلُ
وَإِقْنَانُ الْقَاعِدَةِ لِزَيَاةِ الْأَجْرِ بِسَبَبِهِ فَيُعَارِضُهُ اقْتِنَانُ الْقَاعِدَةِ وَالْجَلَّةِ
لِلتَّقْصِيرِ فَحَقُّوهُ يُعَارِضُهَا الصُّرْمُ الدَّائِمُ وَمَقَارِيرُ ذَلِكَ الْقَائِمَةُ مَعَ
مَقَارِيرِ الْحَاصِلِ مِنَ الصُّورِ غَيْرِ مَعْلُومٍ لَنَا وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا صَوْمَ
فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ كَيْفَ يُجْمَلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا خَوْفَهُ فِي الْفَضِيلَةِ الْمَسْئُولَةِ عَنْهَا

الْحَدِيثُ الثَّانِي

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ أَحَبَّ الصَّيَّامُ إِلَى
اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ وَحُبَّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ
وَيَقُومُ ثَلَاثَةً وَيَنَامُ سُدُسَةً وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا فِي هَذِهِ
الرَّوَايَةِ زِيَادَةُ يَمَامِ اللَّيْلِ وَتَقْدِيرُهُ بِمَا ذَكَرُوا وَتَوْمُ سُدُسَتِهِ الْأَخِيرَةِ فِيهِ
مُضَلَّحَةُ الْإِبْقَاءِ عَلَى النَّفْسِ وَاسْتِيعَابُ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالْكَافِ أَوَّلَ النَّهَارِ
بِالنَّشَاطِ وَالَّذِي تَقَدَّمَ فِي الصُّومِ مِنَ الْمُعَارِضِ وَارْتِدَّ هَاهُنَا وَهَاهُنَا زِيَادَةُ
الْعَمَلِ بِتَقْصِيرِ زِيَاةِ الْفَضِيلَةِ وَالْكَلَامِ فِيهِ بِالنَّشَاطِ وَالَّذِي تَقَدَّمَ فِي الصُّومِ
مِنَ الْمُعَارِضِ وَارْتِدَّ هَاهُنَا وَهَاهُنَا زِيَادَةُ الْعَمَلِ بِتَقْصِيرِ زِيَاةِ الْفَضِيلَةِ وَالْكَلَامِ
فِيهِ كَالْكَلَامِ فِي الصُّومِ مِنْ تَقْوِصِ مُقَابَلَةِ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ إِلَى صَاحِبِ الشَّرْعِ
فَمِنْ مَقَالِحِ هَذَا النُّوعِ مِنَ الْقِيَامِ أَيْضًا لَا قَرِيبَ إِلَى عَدَمِ الزِّيَادَةِ فِي الْأَنْجُمِ

سار
ادراك

فان من نام السدس لا خير اصبح جاثما غير مهوكا لقوي فهو اقرب الي
ان يخفي اثر عمله علي من يراه ومن خالف هذا يجعل قوله عليه السلام
احب الصيام مخصوصا بحالة او بفاعل وعمدتهم النظر الي ما ذكرناه
الحديث الثالث عن ابي هريرة رضي الله عنه قال اوصاني
خليفة صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام ثلاثة ايام من كل شهر وكعتي
الصحي وان اوتر قبل ان نام ن فيه دليل علي ناكذ هذه الامور بالقصد
الي الوصية بها وصيام ثلاثة ايام قد وردت عليه في الحديث وهو يحصل
اجز الشهور باعتبار ان الحنة بعشر امثاله وقد ذكرنا ما فيه وراي من
يروي ان ذلك اجز بلا تضعيف ليحصل الفرق بين صوم الشهر تقديرا وبين
صومه حقيقة وفي الحديث وكالة علي استحباب صلاة الصبح وانهما كفان
ولعله ذكر الاقل الذي توجه التأكيد بفعله وعدم مواظبة النبي صلى
الله عليه وسلم لا ياتي في استحبابها لان الاستحباب يقوم بدلالة القول
وليس من شرط الحكم ان يتطابق عليه الدلائل نعم ما واصل عليه الرسول
صلى الله عليه وسلم نترج من نبتة علي هذا ظاهره واما النوم علي الوتر فقد
تقدم في هذا الكلام في اجز الوتر وتقدمه وورد فيه حديث يقتضي الفرق
بين من وثق من نفيه بالصيام اخذ الليل وبين من لم يثق فعلى هذا تكون
هذه الوصية مخصوصة بحال ابي هريرة ومن رافقه في حاله **الحديث**
الرابع عن محمد بن عباد بن جعفر قال سألت جابر بن عبد الله انه روى
النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة قال نعم وزاد مسلم وروى الكعبة

عليه

التي عن الصوم يوم الجمعة محمول على صومه مفردا لاثنين من موضع
آخر ولعل سببه ان لا يخص يوم بعينه بعبادة معينة لما في التخصيص
من التشبه باليهود في تخصيص السبت بالجمعة لا يجرى عن الاعمال الدنيوية الا
ان هذا ضعيف لان يوم اليهود لا يخص يوم السبت تخصيص الصوم فلا يفرق
التشبه لم يل العمل الدنيوية اقرب الي التشبه ولم يرد به النبي وانما
توجد كراهة من فاعلة كراهة التشبه بالكفار ومن قال بانه بكراهة
التخصيص ليوم معين فقد ابطال تخصيص يوم الجمعة ولعله ينضم الي ما
ذكرنا من المعنى ان اليوم لما كان فضيلا جدا على الايام وهو يوم هذه
الملة كان الداعي الى صومه قويا من جهة حماية ان يتشبع الناس بصومه
فيحصل فيه التسمية او مجذورا لما في العوام اياه بالواجبات اذا اذير
وتشبع الناس على صومه فيلحقون بالشرع ما ليس منه واجاز ملك صومه
مفردا او قال بعضهم لم يبلغ الحديث او لعله لم يبلغ الحديث
الخامس عن اي هدية رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم يقول لا يصومن احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يوما قبله او يوما
بعده و حديث اي هدية بين المطلق في الرواية الاولى ويوضح
ان المراد افراجه بالصوم ويظهر منه ان العلة هي الافراجه بالصوم
وسمى النظر هل ذلك مخصوص بهذا اليوم او يعمد الي قصد غيره بان
الداعي فاهنا الى تخصيصه عام بالنسبة الي كل الامة فالداعي الى حماية
الذريعة فيه اقوي من غيره في هذا الوجه يمكن تخصيص النبي ولو قدرنا

تذكرة

بما يخص بالحدود وقد اشارنا الي
التي في تخصيصه وتخصيصه

ان العلة تقتضي عموم النبي عن التحصيل بصوم غيره ووردت دلائل تقتضي
تحصيل البعض باستيجاب صومه بعينه لكانت مقدمة على عموم المشيئة
عن عموم العلة لجواز ان تكون العلة قد اعترض بها وصف من اوصاف محل
النبي والدليل الدال على الاستيجاب لم يتطرق اليه احتمال الوقوع ولا يعارضه
ما يحمل فيه التحصيل ببعض اوصاف المحل **الحديث السادس**
عن ابي عبيد بن ابراهيم عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
في يوم النحر قال هذا يوم ان يروا من بني رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم عن صياهما يوم فطرهم من صيامكم واليوم الآخر تاكلون فيه من
نُسُككم ٥ مدلوله المنع من صوم يومي العيد وتقتضي ذلك عدم صحة
صومهما بوجه من الوجوه وعند الحنفية في الصحة مخالفة في بعض الوجوه
فقالوا اذا نذر صوم العيد ايام التشريق صح نذره وخرج عن العهد بصوم
ذلك وطريقهم فيه ان الصوم له جهة عموم وجهه خصوص فهو من حيث
انه صوم يقع الامتثال به ومن حيث انه صوم عيدين يتعلق به النبي والخلق وخرج
العهد بحصول الجهة الاولى اعني كونه صوماً والمخار عن عيدين هم خلاف
ذلك وبطلان النذر وعدم صحة الصوم والذي يدعي من الجهتين بينهما
تلازم هاهنا ولا انكار فيمكن النبي من هذا الصوم فلا يصح ان يكون قربة
فلا يصح نذره ببيان ان النبي ورد عن صوم يوم العيد والناذر له
معلق لنذره بالعلق به النبي وهذا بخلاف الصلاة في الدار المغصوبة
عند من يقول بصحتها فانه لم يحصل التلازم بين جهة العمد اعني كونه صلاة

وَبَيِّنَ جِهَةَ الْخُصُوصِ اعْنِي كَوْنَهَا خُصُوصًا فِي مَكَانٍ مَغْضُوبٍ وَاعْنِي بِعَدَمِ
 التَّلَازُمِ هَاهُنَا عَدَمُهُ فِي الشَّرِيعَةِ فَإِنَّ الشَّرْعَ رَجَحَهُ الْأَمْرَ الْمَطْلُوقَ
 الصَّلَاةَ وَالنَّبْيَ الْإِلَهِيَّ يَطْلُوقُ الْعُقُودَ تِلْكَ مِمَّا وَاجْتَمَعَتْهُمَا إِنَّمَا هُوَ فِي فِعْلٍ
 الْمَكْلُوفِ لَا فِي الشَّرْعِيَّةِ فَلَمْ يَتَعَلَّقِ النَّبِيُّ شَرْعًا بِهَذَا الْخُصُوصِ خِلَافَ صَوْمِ
 يَوْمِ الْبَعْدِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ذَكَرَ عَنْ خُصُوصِهِ تِلْكَ رَمَتْ جِهَةَ الْعُمُومِ وَجِهَةَ
 الْخُصُوصِ وَتَعَلَّقَ النَّبِيُّ بِعَيْنِ مَا وَقَعَ فِي السَّنَةِ وَلَا يَكُونُ قُرْبَةً وَتَكَلَّمَ أَهْلُ
 الْأَصُولِ فِي قَاعِدَةٍ تَقْتَضِي النَّظَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ عِنْدَ
 الْأَكْثَرِينَ لَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْمَنِهِيِّ عَنْهُ وَتَقَلُّوا عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ
 أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْمَنِهِيِّ عَنْهُ لِأَنَّ النَّبِيَّ لَا يَدْفَعُهُ مِنْ أَمَّا كَانَ الْمَنِهِيُّ عَنْهُ إِذَا لَبَّيْكَ
 لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرُّ وَلَا يَنْتَهِنُ لَا تَطْرُقُ فَأَذَا هَذَا الْمَنِهِيُّ عَنْهُ اعْنِي صَوْمَ يَوْمِ
 الْبَعْدِ مِمَّا كَانَ وَإِذَا امْتَكَنَ ثَبَتَتِ الصِّحَّةُ وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ الصِّحَّةَ إِنَّمَا تَعْبُدُ
 النَّصْرَ وَالْإِمَّاكَانَ الْعَقْلِيَّ أَوِ الْعَادِيَّ وَالنَّبِيُّ يَمْتَنِعُ النَّصْرَ الشَّرْعِيَّ
 فَلَا يَتَعَارَضَانِ وَكَانَ مُحَمَّدٌ الْحَسَنِ يَصْرِفُ اللَّفْظَ فِي الْمَنِهِيِّ عَنْهُ إِلَى
 الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْخَطِيبَ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَذْكُرَ فِي خُطْبَتِهِ
 مَا يَتَعَلَّقُ بِوَفْقَتِهِ مِنْ الْأَحْكَامِ ذَكَرَ النَّبِيُّ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْبَعْدِ فِي خُطْبَتِهِ الْبَعْدِ
 فَإِنَّ الْحَاجَةَ مُشْتَرِكٌ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَفِيهِ اشْتِعَارٌ وَتَلَوِيحٌ بِأَنَّ عِلَّةَ الْإِنْفَاقِ فِي
 يَوْمِ الْأَضْحَى الْأَكْلُ مِنَ النَّسِكَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْأَكْلِ مِنَ النَّسِكَ وَقَدْ
 فُرِقَ بَعْضُ الْقَتْلَاءِ بَيْنَ الْهَدْيِ وَالنَّسِكَ وَاجْزَأَ الْأَكْلُ الْأَمْرَ وَفَدْيَتَهُ الْأَذَى
 وَذَلِكَ أَيْزٍ وَهَدْيُ النَّطُوعِ إِذَا عَطِبَ قَبْلَ حَجِّهِ وَجَعَلَ الْهَدْيَ جِزَا الصَّيْدِ

جزا الصيد

وَمَا وَجِبَ لِنَفْسٍ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ **الحديث السابع** عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ
الْفِطْرُ وَالْحَجُّ وَعَنِ الصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْحَجُّ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ وَعَنِ الصَّلَاةِ
بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ هـ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي مَبَاهِجِهِ وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ الصَّوْمَ فَقَطَ هـ
أَمَّا صَوْمُ يَوْمِ الْعِيدِ فَقَدْ تَقَدَّمَ وَأَمَّا اشْتِمَالُ الصَّوْمِ فَقَالَ الْفَارِسِيُّ فِي مَجْلَمِهِ
تَفْسِيرُ الْفَقْهَاءِ أَنَّهُ يَشْتَمِلُ ثَوْبٌ وَيَرْفَعُهُ مِنْ أَحَدِ جَانِبَيْهِ فَيَضَعُهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ
فَالْيَدِ عَنَهُ لَا يَبُودِي إِلَى التَّكْشِفِ وَظُهُورُ الْعَوَةِ قَالَ وَهَذَا التَّفْسِيرُ
لَا يَشْعُرُ بِهِ لَفْظُ الصَّوْمِ وَقَالَ الْأَصْبَغِيُّ هُوَ أَنْ يَشْتَمِلَ بِالثَّوْبِ يَسْتُرُ بِهِ
جَمِيعَ جَسَدِهِ حَيْثُ لَا يَتْرَكُ فُرْجَةً تَخْرُجُ مِنْهُ يَدٌ وَاللَّفْظُ مُطَابِقٌ لِهَذَا
وَالَّذِي عَنَهُ حَمَلٌ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَخَافُ مَنَّهُ أَنْ يُدْرِعَ إِلَى حَالِهِ شَاكِلَةً
لِنَفْسِهِ فِيهِ لَكَ غِمَاحَةٌ أَدَامَ تَكُنْ فِيهِ فُرْجَةٌ وَالْآخَرُ أَنَّهُ إِذَا تَجَلَّلَ بِهِ فَلَا يَتِمَكَّنُ
مِنْ الْاِحْتِرَاسِ وَالْاِحْتِرَازِ أَنْ يَصَابَ شَيْءٌ أَوْ يَابَهُ مُؤَدٍّ وَلَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَّقِيَهُ بِيَدِهِ
لَا وَحَالَهُ أَيَا هُمَا تَحْتَ الثَّوْبِ الَّذِي اشْتَمَلَ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِي الْيَدِ
عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ وَأَمَّا الْاِحْتِبَاءُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ

يُنَحِّشُ مَنَّهُ تَكْشِفُ الْعَوَةِ **الحديث الثامن** عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ
اللَّهِ بَعْدَ اللَّهِ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا هـ قَوْلُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الْعَرَفُ
الْمُتَرَفِّعُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْجِهَادِ فَإِذَا حُمِلَ عَلَيْهِ كَانَتْ الْفَضِيلَةُ لِاجْتِمَاعِ الْعِبَادَاتِ
إِنِّي عِبَادَةُ الصَّوْمِ وَالْجِهَادِ وَحُمِلَ أَنْ يُرَادَ بِسَبِيلِ اللَّهِ طَاعَتُهُ كَيْفَ كَانَتْ

وَيُعْتَرَى بِذَلِكَ عَنْ صِحَّةِ الْقَصْدِ وَالْبَيِّنَةِ فِيهِ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى الْعَرَفِ وَقَدْ
وَرَدَ فِي بَعْضِ الْحَادِيثِ جَعْلُ الْحَجِّ أَوْ شَعْرِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ اسْتِعْمَالُ ضَعْفٍ
وَالْحَرْفِ يُعْتَرَى بِهِ عَنِ السَّنَةِ فَمَعْنَى سَبْعِينَ خَرِيفًا سَبْعُونَ سَنَةً وَإِنَّمَا عُبِّرَ
بِالْحَرْفِ عَنِ السَّنَةِ مِنْ حَقَّةٍ أَنَّ السَّنَةَ لَا يَكُونُ فِيهَا إِلَّا خَرِيفٌ وَاحِدٌ فَإِذَا
مَرَّ الْخَرِيفُ فَقَدْ مَضَتْ السَّنَةُ كُلُّهَا وَكَوْنُكَ لَوْ عُبِّرَ بِأَيِّرٍ الْفُضُولِ عَنْ
الْعَامِ كَانَ شَابِعًا لِهَذَا الْمَعْنَى إِذْ لَيْسَ فِي السَّنَةِ إِلَّا رُبْعٌ وَاحِدٌ وَمَصْنُفٌ
وَاحِدٌ فَكَانَ بَعْضُهُمْ وَلَكِنْ الْخَرِيفُ أَوْلَى بِذَلِكَ لِأَنَّهُ الْفُضُولُ الَّذِي يَحْضُرُ بِهِ
بِهَاشِئَةِ مَا بَدَأَ فِي تَهَاشِيرِ الْفُضُولِ لِأَنَّ الْأَهَارَ تَبَدُّوا فِي الرَّبْعِ وَالتَّمَارِ
تَشَكَّلَتْ صُورُهَا فِي الْمَصْنُفِ وَفِيهِ يَبْدُو أَنْفُجُهَا وَوَقْتُ الْإِسْتِغَاغِ بِهَا الْكُلَّ
وَتَحْصِيلًا وَإِذَا خَارَ فِي الْخَرِيفِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا مَكَانَ قَطْرِ الْخَرِيفِ أَوَّلِ
بِأَنَّ يُعْتَرَى بِهِ عَنِ السَّنَةِ مِنْ غَيْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ٥

بَابُ لَيْلَةِ الْقَدَرِ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ لَيْلَةَ الْقَدَرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَرَا طَائِفَتٌ مِنَ السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ
فَمَنْ كَانَ مُتَجَرِّبًا فَلْيَتَجَرَّبْهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ ٥ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمَةِ
الرُّؤْيَا وَالْإِسْتِنَادِ إِلَيْهَا فِي الْأَسْنَدِ كَالْعَلَى الْأُمُورِ الْوُجُودِيَّاتِ وَعَلَى مَا لَا
يُخَالِفُ التَّوَاغُدَ الْكَلِمَةَ مِنْ غَيْرِهَا وَقَدْ تَكَلَّمَ الْفُقَهَاءُ فِيهَا لِرَأْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرُّؤْيَا وَأَمَّا بِأَمْرِ هَلْ يَلْزَمُ ذَلِكَ وَقِيلَ فِيهِ إِنْ ذَلِكَ أَمَّا أَنْ يَكُونَ

مَحَالِفًا لِمَا بَيَّنَّاهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَحْكَامِ أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ مَحَالِفًا
عَمَلًا بَيَّنَّاهُ فِي الْبَيِّنَةِ لَا تَأْوِيلَ لَنَا بَلْ بَانَ مِنْ رَأْيِ الْبَنِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى
الْوَجْهِ الْمَشْهُورِ مِنْ صِفَتِهِ فَرَوَاهُ حَقٌّ فَهَذَا مِنْ قِبَلِ تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ
وَالْعَمَلِ بِأَرْحَمِهِمَا وَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْبَيِّنَةِ فَهُوَ رَاجِحٌ وَإِنْ كَانَ عَكْسًا مَحَالِفًا
لِمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْبَيِّنَةِ فَفِيهِ خِلَافٌ وَالْإِسْتِثْنَاءُ إِلَى الرَّوْيَا هَاهُنَا فِي أَمْرِ
تَبَيَّنَ اسْتِحْبَابُهُ مُطْلَقًا وَهُوَ طَلَبُ لَيْلَةِ الْقَدَرِ دَائِمًا بِرَجْحِ السَّبْعِ الْآخِرَةِ
لِسَبَبِ الْمَزَايِ الدَّالَّةِ عَلَى كَوْنِهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرَةِ وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ عَلَى
أَمْرٍ وَجُودِيٍّ لَزِمَهُ اسْتِحْبَابُ شَرْعِيٍّ مَخْصُوصٍ بِالنَّكِدِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
هَذِهِ اللَّيَالِي مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ مُنَافٍ لِلْقَاعِدَةِ الْكَلِمَةِ الثَّابِتَةِ مِنْ اسْتِحْبَابِ
طَلَبِ لَيْلَةِ الْقَدَرِ وَقَدْ قَالَ الْوَالِي سَمِعْتُ فِي جَمِيعِ الشُّرُوفِ فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدَرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
إِنَّمَا فِي جَمِيعِ السَّنَةِ وَقَالَ الْوَقَالُ فِي رَمَضَانَ لِزَوْجِهِ أَنْتَ طَالِقُ لَيْلَةِ الْقَدَرِ
لَمْ يَطْلُقْ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهَا سَنَةٌ لِأَنَّ كَوْنَهَا مَخْصُوصَةً بِرَمَضَانَ مُظْهِرٌ
وَصِحَّةُ النِّكَاحِ مَعْلُومَةٌ فَلَا نَزَالَ الْأَبْقِيَاءُ عَنِ بَيِّنِ مُرُورِ لَيْلَةِ الْقَدَرِ
وَفِي هَذَا نَظَرٌ لِأَنَّهُ إِذَا دَلَّتِ الْأَحَادِيثُ عَلَى اخْتِصَاصِهَا بِالْعَشْرِ الْآخِرِ
كَانَ رَأْيُ الدَّالَّةِ النِّكَاحِ بَاءً عَلَى مُسْتَدِشْرَعِيٍّ وَهُوَ الْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى
ذَلِكَ وَالْأَحْكَامُ الْمُقْتَضِيَةُ لَوْ قُوعُ الطَّلَاقِ يَجُوزُ أَنْ يَتَّبَعَ عَلَى إِخْبَارِ الْأَحَادِثِ
وَيُرْفَعُ بِهَا النِّكَاحُ وَلَا يَشْتَرِطُ فِي رَفْعِ النِّكَاحِ أَوْ أَحْكَامِهِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُسْتَدًّا
إِلَى جَيْرِ مُتَوَاتِرٍ أَوْ أَمْرٍ مُقْطُوعٍ بِهِ ائْتِفَاقًا نَعْمَ يَبْتَغِي أَنْ يُنْظَرَ إِلَى دَلَالَةِ الْفَاقِ

١٧٥
 ١٨٧
 الْحَادِيثُ الدَّالُّ عَلَى اخْتِصَامِهَا بِالْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ وَتَرْبِيعِهَا فِي الظُّهْرِ
 وَالْأَجْمَالِ فَإِنْ صُعِقَتْ دَلَالَتُهَا لِمَا سَلَّ وَجْهَ وَبَيَّ الْحَدِيثِ دَلِيلُ مَنْ رَوَى
 فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ عِشْرِينَ لَيْلَةَ الْحَادِيَةِ الْعِشْرِينَ وَالثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ
الْحَدِيثُ الثَّانِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ تَخْرُجُ لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْعِشْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ
 وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَدُلُّ عَلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ قَبْلَهُ مَعَ زِيَادَةِ
 الْإِخْتِصَامِ بِالْوِتْرِ مِنَ السَّبْعِ الْأَوَّخِرِ **الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ**
 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّسَطِ مِنْ رَمَضَانَ فَأَعْتَكَفَ ثَمَانًا حَتَّى إِذَا كَانَتْ
 لَيْلَةُ أَحَدِي عَشْرِينَ وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْ صَبْحِهَا مِنْ أَعْتَاكِفٍ قَالَ
 مَنْ أَعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَعْتَكِفِ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ فَقَدْ رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ تَرُفُّ
 أَنْفُسُهَا وَقَدْ رَأَيْتُ السَّجْدَ فِي مَاءٍ وَطِينٍ مِنْ صَبْحِهَا مَا تَمْسُوها فِي
 الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ وَالتَّمْسُوها فِي كُلِّ وَتْرٍ فَطَرَتْ السَّمَاءُ لِكُلِّ اللَّيْلَةِ
 وَكَانَ السَّجْدَ عَلَى عَرِيشٍ فَوَكَفَ فَأَبْصَرَتْ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَكَانَ عَلَى جَهَنَّمَ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ مِنْ صَبْحِ أَحَدِي عَشْرِينَ وَتَرَفُّ
 فِي الْحَدِيثِ دَلِيلُ مَنْ رَوَى لَيْلَةَ أَحَدِي عَشْرِينَ فِي طَلَبِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَمَنْ
 ذَهَبَ إِلَى أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ تَنْقَلِبُ فِي الْيَاثِي فَلَهُ أَنْ يَقُولَ كَانَتْ فِي تِلْكَ
 السَّنَةِ لَيْلَةُ أَحَدِي عَشْرِينَ وَلَا يَلِمْ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَتَرَجَّحَ هَذِهِ اللَّيْلَةُ مُطْلَقًا
 وَالْقَوْلُ يَنْقَلِبُ لِحُجَّتِهِ لِأَنَّ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَ الْحَادِيثِ وَحُجَّتِ عَلَى أَجْمَاعٍ جَمِيعٍ

تلك الليالي وقوله يغتلف العشر الأوسط الأقوي فيه ان يقال
 الأوسط والأوسط يضم السنين لفتحها وأما الأوسط فكانه تسمية
 لمجموع تلك الليالي والايام وانما رشح الأول لان العشر اسم لليالي
 فيكون وضعها جمعاً لا يفتاها وقد ورد في بعض الروايات ما يدل على ان
 اعتكافه صلى الله عليه وسلم في ذلك العشر كان لطلب ليلة القدر
 قبل ان يعلم انها في العشر الآخر وقوله فوكت المسجدي
 قطر يقال وكف البيت يكف وكفا وكفوا اذا قطر وكف الرفع
 وكيفا وكفا بمعنى قطر وقد اخذ من الحديث بعض الناس ان
 مباشرة الجهة بالمصلي في السجود غير واجب وهو من يقول بأنه لو
 سجد على كور العمامة كالطاقة والطاقتين صح ورجه الاستدلال
 انه اذا سجد في الماء والطين ففي السجود الأول تعلق الطين بالجهة
 فاذا سجد السجود الثاني كان الطين الذي تعلق بالجهة في السجود
 الأول حايلاً في السجود الثاني عن مباشرة الجهة بالارض وفيه مع ذلك
 احتمال لأن يكون مسح ما تعلق بالجهة أولاً قبل السجود الثاني والذي
 جاء في الحديث من قوله وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه
 وقوله في آخر الحديث فرايت اثر الماء والطين على جبهته من صبح
 اخري وعشرين تتعلق بمسألة تكلموا فيها وهو ان ليلة اليوم هل هي السابعة
 عليه كما هو المشهور والايمة بعده كما نقل عن بعض أهل الحديث الظاهرة

وَكُنَانًا

بَابُ الْأَعْتِكَافِ

الحديث الأول

عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه
الله عز وجل ثم اعتكف أزواجه بعده ومن لفظ كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعتكف في كل رمضان فاذا صلى الغداة جأ مكانه الذي
اعتكف فيه ن الاعتكاف اجتناب اللزوم للشيء كيف كان
وفي الشرح لزوم المسجد على وجه مخصوص والسلام فيه كالسلام
في سائر الاسماء الشرعية وحديث عائشة فيه استحباب مطلق الاعتكاف
واستحبابه في رمضان مخصوصه وفي العشر الاواخر مخصوصها وفيه تأكيد
هذا الاستحباب بما شعربه اللفظ من المروءة وما صرح به في
الرواية الاخرى من قولها في كل رمضان وما دل عليه من عمل أزواجه
من بعده وفيه دليل على استواء الرجل والمرأة في هذا الحكم وقولها
فاذا صلى الغداة جأ مكانه الذي اعتكف فيه الجمهور على انه اذا اراد اعتكاف
العشر دخل معتكفه قبل غروب الشمس من اول ليلة منه وهذا الحديث قد
يقضي الدخول في اول النهار وعينه اقوى منه في هذه الدلالة ولكنه اول
على ان الاعتكاف كان موجودا وان دخوله في هذا الوقت لمعتكفه للانفراد
عن الناس بعد الاجتماع بهم في الصلاة الا انه كان ابتداء دخول المعتكف
ويكون المراد بالمعتكف هاهنا الموضع الذي خصه بهذا راعته له كما جاء
انه اعتكف في فيه وكان أزواجه ضربن ارجليه ويشعر بذلك ما في هذه الرواية
دخل مكانه الذي اعتكف فيه بلفظ الماضي وقد يستدل بهذه الاخبار على

ح ٢

ان المسجد شرط في الاعتكاف من حيث انه قصد لذلك وفيه مخالفة العادة
 في الخلط بالناس لا سيما النساء فلو كان الاعتكاف في البيوت لما خولف
 المفتي لعدم الخلط بالناس في المسجد تحمل المسئلة في الخروج لغرض
 الخلقة واجاز بعض الفقهاء للمرأة ان تعتكف في مسجد بيتها وهو الموضع
 الذي اعدت للصلاة وهما منه لذلك وقيل ان بعضهم الحق بها الرجل في ذلك
الحديث الثاني عن عاتبة رضي الله عنها انها كانت تمر جل
 النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض وهو معتكف في المسجد وهي في حجرها
 ينار لها راسه وفي رواية وكان لا يدخل البيت الا حاجة الانسان وفي
 رواية ان عاتبة رضي الله عنها قالت ان كنت لا ادخل البيت للحاجة والمرغ
 فيه فاسال عنه الا وانا مائة ن الترجيل تسريح الشعر وفيه
 دليل على طهارة بدن الحائض وفيه دليل على ان خروج راس المعتكف
 من المسجد لا يبطل اعتكافه واخذ منه بعض الفقهاء ان خروج بعض البدن
 من المكان الذي حلف الانسان على ان لا يخرج منه لا يوجب حشة ولذلك ادخل
 بعض بدنه اذا حلف ان لا يدخله من حيث ان مشاع الخروج من المسجد مؤازرة
 تعلق الحث بالخروج لان الحكم في كل واحد منهما متعلق بعدم الخروج فخرج
 بعض البدن ان افترق مخالفة ما علق عليه في احد الموضعين افترق مخالفة
 في الآخر وحيث لم يقتصر في احدهما لم يقتصر في الآخر لا تجاد الماخذه فيها

وذكر انكلا
 كذا خرج مقتضيا للحكم المعلق بخروج الجملة لكنه لا يقتضيه ثم فلا يقتضيه هنا ويان
 البعض مقتضيا
 للحكم المعلق

الملازمة

الملازمة ان الحكم في الموضوعين معلق بالجملة فاما ان يكون البعض موجبا
 لتركيب الحكم على الكل ادلا الى اخره وقوله اذ كان لا يدخل البيت
 الحاجة اليه ان كناية عما يضطر اليه من الحديث ولا شك في ان
 الخروج له غير متبطل للاعتكاف لان الضرورة داعية اليه والمستجد
 مانع منه وكل ما ذكره الفقهاء انه لا يخرج اليه واختلفوا في جواز الخروج
 اليه فهذا الحديث يدل على عدم الخروج اليه بعمومه فاذا ضم الي ذلك قرينة
 الحاجة الى الخروج لكثير منه او قيام الداعي الشرعي في بعضه كعبادة المريض
 وصلاة الجنان وشبهه قويت الدلالة على المنع وفي الرواية لا هي عن عائشة
 جواز عبادة المريض على وجه المزور من غير تعزيج وفي لفظها اشعار بعدم عيادته
 على غير هذا الوجه **الحديث الثالث** عن عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه قال قلت يا رسول الله اني كنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف
 ليلة وفي رواية يوما في المسجد الحرام قال فاقوت بنذرك ولم يذكر بعض الرواة
 يوما ولا ليلة في الحديث فوايد **احدها** لزوم النذر للقرينة
 وقد يستدل بعمومه من يقول بلزوم الوفاء بكل مندور وقاينه
 يستدل به من يري صحة النذر من الكافر وهو قول اوجه في مذهب
 الشافعي والاشعرانية لا يصح لان النذر قرينة والكافر ليس من اهل القرينة
 ومن يقول بهذا يحتاج الى ان يقول الحديث بان امر بان ياتي باعتكاف يوم
 شبهه بان نذر ليلا ليجل بعبادة توي فعلها فاطلق عليه انه مندور لشبهه
 بالمندور وقيامه مقامه في فعل ما نواه من الطاعة وعلى هذا اما ان يكون قوله

أَوْ بِبُذْرِكَ مِنْ حِجَارِ الْحَزْفِ أَوْ مِنْ حِجَارِ الشَّيْبَةِ وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ خِلَافُهُ فَإِنْ
وَلَدَ لَيْلٍ أَقْوَى مِنْ هَذَا الظَّاهِرِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْبِرَامُ الْكَافِرُ الْأَعْمَكَاتُ أَحْيَجُ
إِلَى هَذَا النَّوِيلِ وَالْأَفْلَاقُ **ثَالِثًا** اسْتَدْرَكَ عَلَى أَنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ
بَشَرْطٍ لِأَنَّ اللَّيْلَةَ لَيْسَتْ بِحِلٍّ لِلصَّوْمِ وَقَدْ أَمَرَ بِالْوَقَاءِ بِبُذْرِكَ الْأَعْمَكَاتُ
فِيهَا وَعَدَمُ اسْتِثْنَاءِ الصَّوْمِ هُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَاسْتِثْنَاءُ مَذْهَبُ مَلِكٍ
وَإِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَقَدْ أَوَّلَ مَنْ اسْتَشْرَطَ الصَّوْمَ قَوْلُهُ يَوْمًا فَإِنَّ اللَّيْلَةَ
تَغْلِبُ فِي بَيَانِ الْعَرَبِ عَلَى الْيَوْمِ حِكْمًا أَنَّهُمْ قَالُوا صُمْنَا حَتَّى نَوَاحِلُ الْحَمْسِ مُطْلَقًا عَلَى
الْيَوْمِ فَإِنَّهُ لَوْ انْطَلَقَ عَلَى الْإَيَّامِ لَقِيلَ خَمْسَةٌ فَاطْلَقَتْ اللَّيْلُ وَالْيَوْمُ وَارْتَدَّتْ الْإَيَّامُ
أَوْ قِيلَ الْمُرَادُ لَيْلَةُ يَوْمِهَا وَيُتْرَكُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ رَوَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ بَلْفِظَ
الْيَوْمِ **الْحَدِيثُ الرَّابِعُ** عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعْنَكُنَا فَأَيْتَهُ زَوْجُكِ لَيْلًا فَحَدَّثَتْهُ ثُمَّ قَامَتْ
لَا تَقْلُبُ قَفَامَ مَعِيَ لِيَقْلِبَنِي وَكَانَ مَسْكِنَهَا فِي دَارِ أَسَامَةَ ابْنِ زَيْدٍ فَمَرَّ رَجُلَانِ
مِنَ الْأَنْصَارِ فَلَمَّا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَرْعَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رِسْلِكُمَا أَنَّهُمَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجْرٍ فَقَالَ اسْتَحْجَانِ اللَّهُ يَارَسُولَ
اللَّهِ فَقَالَ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ يَجْرِي الدَّمُ وَإِي حَشِيشَتِ الْبَقَرِ
فِي قُلُوبِكُمَا سَرًّا أَوْ قُلُوبِكُمَا شَيْئًا وَفِي دَوَائِهَا نَهَا جَاءَتْ تَزْوُجُنِي أَعْتَكَا فِي الْمَسْجِدِ
فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ فَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً ثُمَّ قَامَتْ تَقْلِبُ قَفَامَ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهَا يَقْلِبُهَا حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عَذَابَ الْمَرْتَلَةِ ثُمَّ ذَكَرَ
بِمَعْنَاهُ ٥ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجْرٍ ابْنُ أَخِي بْنِ إِسْرَائِيلَ مِنْ سِبْطِ

١٩
 هَدَرْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَصِيرَةً كَانَتْ عِنْدَ سَلَامٍ بِتَجْنِيفِ اللَّامِ ابْنُ مُشْكِرٍ
 تَخَلَّفَ عَلَيْهَا كِنَانَةُ بِنْتُ الْحَقِيقِ قَتَلَ يَوْمَ جَبَرٍ وَتَرَوَّجَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَنَةِ سَبْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ وَقَوَّيْتُ فِي رَمَضَانَ فِي زَمَنِ مُعَوِيَّةَ
 سَنَةَ خَمْسٍ مِنَ الْهَجْرَةِ وَالْحَدِيثُ بِرَأْسِ عَلِيٍّ جَوَّازُ زِيَارَةِ الْمَرَاةِ الْمُحْتَكَفِ
 وَفِيهِ جَوَّازُ التَّحَدُّثِ مَعَهُ وَفِيهِ نَابِئُ الرَّايزِ بِالْمَشِيِّ مَعَهُ لَا يَسْمَا إِذَا دُعِيَ
 الْحَاجَّةُ إِلَى ذَلِكَ كَاللَّيْلِ وَقَدْ بَيَّنَّ بِالرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مَشَى مَعَهَا إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَطَّ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى التَّحْزِينِ مَا يَتَّبِعُ فِي الْوَهْمِ
 بِنِسْبَةِ الْإِنْسَانِ إِلَيْهِ مَا لَا يَنْبَغِي وَقَدْ رَأَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ بَيَانُهَا
 شَيْءٌ لَكُفْرًا وَلَكِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ تَعْلِيمَ أُمَّتِهِ وَهَذَا مَا خَدَّ
 فِي حَقِّ الْعُلَمَاءِ وَمَنْ يُفْشِرُ بِهِ فَلَا جَوْرَ لَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا فَعَلًا يُوجِبُ ظَنُّ السُّوءِ
 بِهِمْ وَأَنْ كَانَ لَهُمْ فِيهِ تَخَلُّفٌ لَأَنَّ ذَلِكَ تَشْبِيهُ إِلَى بَطَالِ الْإِنْتِفَاعِ بِعِلْمِهِمْ
 وَقَدْ قَالَوَا أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَسْتَرْجِعَ الْحُكْمَ لِلْحَاكِمِ عَلَيْهِ إِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ
 وَهُوَ مِنْ بَابِ فِي الثَّمَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَوْرِ فِي الْحُكْمِ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى
 هَجُورِ خَوَاطِرِ الشَّيْطَانِ عَلَى النَّفْسِ وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ غَيْرَ مُقَدَّرٍ عَلَى رُفْعِهِ
 لَا يُؤَاخِذُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَشَعْرَهَا وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 فِي الْوَسْوَسةِ الَّذِي يَتَغَاظَمُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ ذَلِكَ مُحَضَّرُ الْإِيمَانِ
 وَقَدْ فَسَّرُوهُ بِأَنَّ الْغَاظِمَ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْ الْإِيمَانُ لَا الْوَسْوَسةَ وَكَيْفَ مَا كَانَ
 فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْوَسْوَسةَ لَا يُؤَاخِذُهَا فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْوَسْوَسةِ
 الَّتِي لَا يُؤَاخِذُهَا وَبَيْنَ مَا يَتَّبِعُ شَكَا إِشْكَالًا

نعم

كتاب الحج باب المواقيت

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت
 لاهل المدينة ذى الحليفة واهل الشام الحجة واهل بصرى الشام
 واهل اليمن يلزم هن لمن اراد ان يمشى من غير ان يركب من اداء الحج والعمرة
 ومن كان دون ذلك من حيث انشأ حتى اهل مكة من مكة ن الحج بفتح الحاء
 وكسر هاء الفقد في اللغة وفي الشرع قصد مخصوص الى محل مخصوص على وجه
 مخصوص وقوله وقت قيل ان التوقيت في الاصل ذكر الوقت والصواب
 ان يقال تعليق الحكم للوقت ثم استعمل في التحديد للشيء مطلقا لان التوقيت تحديد
 بالوقت فيصير التحديد من لوازم التوقيت فيطلق عليه توقيت وقوله
 هاهنا وقت يحمل ان يراد به التحديد اي حده هذه المواضع للإحرام ويحمل
 ان يراد بذلك تعليق الإحرام بوقت الوصول الى هذه الاماكن بشرط اداء الحج او
 العمرة ومعنى توقيت هذه الاماكن للإحرام انه لا يجوز تجاوزها لمزيد الحج
 والعمرة الا محرمات ان لم يكن في لفظه وقت من حيث هي هي تخرج بالوجوب
 فقد ورد في غير هذه الرواية يهل اهل المدينة وهي صيغة خبر مراد به الامر
 وورد ايضا في بعض الروايات لفظ الامر وفي ذكر هذه المواقيت مسائل
الاولى ان توقيتها منفق عليه لارباب هذه الاماكن واما احباب الحرم
 تجاوزتها عند الجمهور فمن غير هذا الحديث ونقل عن بعضهم ان تجاوزها لا يصح
 لا يصح حجة وله المأم بهذا الحديث من وجه وكانه يحتاج الى مقدمة اخذت
 من حديث آخر **الثانية** ذى الحليفة بضم الحاء المملة وقع اللام بعد

المواقيت من مكة وهي على عشرة مراحل وتسع منها والحجفة يضم الجبير
وسكون الحاء قيل سميت بذلك لان السيل اجتمعها في بعض الزمان وهي
على ثلاث مراحل من مكة ويقال لها مبيعة بفتح الميم وسكون الهاء وقيل
بكتسر الهاء وقرن المنازل بفتح الف وسكون الراء وصاحب الصحاح
ذكر فتح الراء وغلط في ذلك كما غلط في قوله ان اوسيا القرني مشوب
اليها وانما هو مشوب الي قرن بفتح الراء والف بطن من مراد كما بين
في الحديث الذي فيه ذكر طلب عمر له ويكلم بفتح الياء واللام وسكون الميم
بعد هاء يقال فيه الملم قيل على مرحلتين من مكة وكذلك قرن على مرحلتين
ايضا **الثالثة** الصير في قوله هن هذه المواقيت لها عني المدينة
ذات م وجداد اليمن وجعلت هذه المواقيت لها والمراد اهلها والاضل
ان يقال هن لم لان المراد اهل وقد رد ذلك في بعض الروايات على
الاضل **الرابعة** قوله ولما اتى عليهن من غير اهلن يعني انه
اذا مر بهن من ليس بمقاتله احرمت منهن ولم تجاوزهن غير محرر ومثل ذلك
لاهل الكرام احرمت بذي الحليفة فيلزمه الاحرام منها ولا تجاوزها
الي الحجفة التي هي ميقاته وهو مذهبنا يعني وذكر بعض المصنفين انه لا
خلاف فيه وليس كذلك لان المالكية تصوان له ان تجازي الي الحجفة قالوا
والاضل احرامه ولعله ان حمل اللام على انه لا خلاف فيه في مذهب الشافعي
وان كان قد اطلق الحكم ولم يصفه الي مذهب احد وحكي ان لا خلاف هذا ايضا
يحل بغيره فان قوله ولما اتى عليهن من غير اهلن عام فيمن اتى يدخل تحت من

مِيقَاتُهُ بَيْنَ يَدَيْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي مَرَّ بِهَا وَمَنْ لَيْسَ بِمِيقَاتِهِ بَيْنَ يَدَيْهَا وَقَوْلُهُ
وَلَا هَلْ لَشَامِ الْحَجَّةِ عَامٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ يَزِيْرُ مِيقَاتِ آخَرٍ أَوْ لَا فَإِذَا قُلْنَا
بِالْعُمْرَةِ الْأُولَى دَخَلَ حَتَّى هَذَا الشَّامِيُّ الَّذِي تَزِيْرُ الْجُلَيْفَةَ فَيَلْزِمُ أَنْ يَحْجَرَ
مِنْهَا وَإِذَا عَمِلْنَا بِالْعُمْرَةِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ أَنَّ لَاهِلَ الشَّامِ الْحَجَّةَ دَخَلَ حَتَّى هَذَا
الْمَارِ أَيْضًا يَزِيْرُ الْجُلَيْفَةَ فَيَكُونُ لَهُ التَّجَاوُزُ إِلَيْهَا فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عُمْرَةٌ مِنْ
وَجْهِ كَمَا يَجْمَلُ أَنْ يُقَالَ وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِمْ مَخْصُوصٌ مَنْ لَيْسَ
بِمِيقَاتِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ يَجْمَلُ أَنْ يُقَالَ وَلَا هَلْ لَشَامِ الْحَجَّةِ مَخْصُوصٌ مَنْ لَمْ يَزِيْرْ
بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ **الْخَامِسَةُ** قَوْلُهُ مَنْ ارَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ
يَقْتَضِي تَحْصِيرَ هَذَا الْحَكْمِ بِالْمُرِيدِ لِأَحَدِهِمَا وَأَنْ مَنْ لَمْ يَزِدْ ذَلِكَ إِذَا مَرَّ بِأَحَدٍ
هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ لَا يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ وَلَهُ تَجَاوُزُهَا غَيْرَ مُحَرَّمٍ **الْسَّادِسَةُ**
اسْتَدْلَ بِقَوْلِهِ مَنْ ارَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ لِمَجْزُوعِ دُخُولِ
مَكَّةَ وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ مِنْ حَيْثُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنْ مَنْ لَا يَزِيْرُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ
لَا يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ فَيَدْخُلُ حَتَّى مَنْ يَزِيْرُ دُخُولَ مَكَّةَ لِغَيْرِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَهَذَا
أَوَّلُ بَيِّنَاتِ الْمَعْنَى أَنَّهُ عُمُومٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنْ مَنْ لَا يَزِيْرُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ
لَا يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْ حَيْثُ الْمَوَاقِيتِ وَهُوَ عَامٌّ يَدْخُلُ حَتَّى مَنْ لَا يَزِيْرُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ
وَلَا دُخُولَ مَكَّةَ وَمَنْ لَا يَزِيْرُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَيَزِيْرُ دُخُولَ مَكَّةَ وَفِي عُمُومِ الْمَعْنَى
نَظَرٌ فِي الْأَصُولِ وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ عُمُومٌ فَإِذَا دَلَّ عَلَى رُجُوبِ الْإِحْرَامِ
لِدُخُولِ مَكَّةَ وَكَانَ ظَاهِرَ الدَّلَالَةِ لَفْظًا قَدَّمَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْعَمَلِ
حُكْمَ الْإِحْرَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَذِهِ الْأَمَاكِنِ وَلَمْ يَقْصِدْ بَيَانِ حُكْمِ الدَّخُلِ إِلَى مَكَّةَ

والجؤم اذ لم يقصد فدا لانه ليست بذلك التوبة اذ اظهر من السباق
المقصود من اللفظ **السابعة** اشهدك به على ان الحج ليس
على الفور لان من تركه هذه المواقيت لا يزيد الحج والعمره يدخل تحت من لم
يحج فيقتضي اللفظة لا يلزمه الاحرام من حيث المفهوم ولو وجب على الفور
للزومه اراذ الحج اولم يتركه وفيه من الكلام ما في المسئلة قبلها **الثامنة**
قوله ومن كان دون ذلك من حيث انشا يقتضي ان من تركه دون الميقات
اذا انشأ السفر للحج او العمره فمقتاته منزله ولا يلزمه الميقات
المقصود عليه من هذه المواقيت **الثانية** يقتضي ان اهل مكة
يحرمون منها وهو مخصوص بالاحرام في الحج فان من احرم بالعمره ممن هو في
مكة يحرم من اذي الحبل ويقتضي الحديث ان الاحرام من مكة نفسها وبعض
الشافعية يريان الاحرام من الحرم كله جائز والحديث على خلافه ظاهر
ويدخل في اهل مكة من مكة ممن ليس من اهلها **الحديث الثاني**
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يها اهل المدينة من ذبي الحليفة واهل الشام من الحجة واهل نجد من قرن
قال وبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويها اهل اليمن من يلملم
وقوله في حديث ابن عمر يها فيه ما ذكرنا من الدلالة على الامر بالاهلال
خير يريد به الامر بالاهلال ولم يذكر ابن عمر سماعة لميقات اليمن من النبي
صلى الله عليه وسلم وذكر ابن عباس فلذلك حسن ان يقدم حديث ابن عباس
باب ما يلبس المحرم من الثياب

باب ما

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رجلا قال يا رسول الله ما يلبس المحرم
من الثياب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس القميص ولا العمامة ولا
البسراويلات ولا البرانس ولا الخفاف الا احدا لا يجد ثعلين فلبس الخنجر
وليقطعها أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا منه زعفران
أورش ولبخاري ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين فيه
مسائل **الاولى** انه وقع السؤال عما يلبس المحرم فاجبت باللبس
لان ما لا يلبس محصور وما يلبس غير محصور اذا لا باحة هي الاصل وفيه
نبيه على انه كان ينبغي وضع السؤال عما لا يلبس وفيه دليل على ان المعبر
في الجواب ما يحصل منه المقصود كيف كان ولو بتغيير او زيادة ولا يشترط
المطابقة **الثانية** اتفقوا على المنع من لبس ما ذكر في الحديث
والعقبات القايئون عذوة الى مارولة في معناه فالعمائم والبرانس
تعدى الى كل ما يغطي الرأس محيطا وغيره ولعل العمائم نبيه على ما
يغطيها من غير المحيط والبرانس نبيه على ما يغطيها من المحيط فانه
قيل انها لا تشطوال كان يلبسها الزهاد في الزمان الاول والنبيه
بالقميص على تحريم المحيط بالبدن وما يشاونه من المنسوج والنبيه بالخفاف
والقفازين وهو ما كانت النساء يلبسنه في ايديهن وقيل انه كان يحشي
بقطن ويبرز بزرار نبيه بها على كل ما يحيط بالعضو الحاضر لحاطة مثله
في العانة ومنه البسراويلات لا حاطتها بالوسط احاطة المحيط
الثالثة اذا لم يجد ثعلين لبس خفين مقطوعين من أسفل الكعبين

١٩٢
 وَعَنْدَ الْجَنَلِيَّةِ لَا يَقْطَعُهَا وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالُوهُ فَإِنَّ الْأَمْرَ
 بِالْتَّعْطِيقِ هَاهُنَا مَعَ انْتِلَافِهِ الْمَالِيَّةِ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالُوهُ **الرَّابِعَةُ**
 اللَّبْسُ هَاهُنَا عِنْدَ الْقَهْقَرَاءِ مَحْمُولٌ عَلَى اللَّبْسِ الْمَعْنَادِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَا ذَكَرْنَا
 أَرَادِي بِالْقَيْصَرِ لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ لِأَنَّ اللَّبْسَ الْمَعْنَادِ فِي الْقَيْصَرِ غَيْرُ الْمَارِئِدَاءِ
 وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَهْقَرَاءِ إِذَا لَبَسَ مِنْ غَيْرِ إِدْخَالِ الْيَدَيْنِ فِي الْمَكِينِ وَمِنْ أَوْجَبِ
 الْفِدْيَةِ جَعَلَ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْنَادِ فِيهِ أَجْبَانًا وَكَتَفِي فِي الْحَرَمِ بِذَلِكَ
الخَامِسَةُ لَفْظُ الْحَرَمِ يَتَنَاوَلُ مِنْ حَرَمٍ بِالْحَجِّ أَوِ الْعَمَةِ مَعَارِدَ الْأَحْرَامِ
 الدُّخُولُ فِي أَحَدِ النَّسَكَيْنِ وَالشَّاعِلُ بِأَعْمَالِهِمَا وَقَدْ كَانَ يَشْتَحِنَا الْعَلَامَةُ أَبُو
 مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ لَيْسَتْ شَكْلُ مَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ الْأَحْرَامِ جَدًّا وَيَحْتَثُّ فِيهِ كَثِيرًا
 وَإِذَا قِيلَ إِنَّهُ الْبَيْتَةُ أَعْتَرَضَ عَلَيْهِ بَأَنَّ الْبَيْتَةَ شَرْطُ الْحَجِّ الَّذِي الْأَحْرَامُ وَكَتَبَهُ
 وَشَرْطُ الشَّيْءِ غَيْرُهُ وَيَعْتَرِضُ عَلَيْهِ أَنَّ الْبَيْتَةَ بَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِرُكْنٍ وَالْأَحْرَامُ
 زَكْرٌ هَذَا أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ وَكَانَ حُجُومٌ عَلَى تَعْيِينِ مَعْلُومَةٍ تَعْلُقُ بِهِيَ الْبَيْتَةُ فِي الْبَيْتِ
السادسة الْمَنَعُ مِنَ الرَّعْفَرَانِ وَالْوَرَسِ وَهُوَ بَيِّنٌ يَكُونُ الْيَمَنُ
 يُصْغَرُ بِهِ ذَلِكَ عَلَى الْمَنَعِ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّيْبِ وَعَدَاهُ الْقِيَّاسُونَ إِلَى مَا يَشَارُهُ
 فِي الْمَعْنَى مِنَ النَّطِيبِيَّاتِ وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ فَأَخْبَلَانَهُمْ بِنَا عَلَى أَنَّ مِنَ الطَّيْبِ
السَّابِعَةُ نَوَ الْمَرْأَةِ عَنِ الشَّقْبِ وَالْفَارِزِينَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
 حُكْمَ أَحْرَامِ الْمَرْأَةِ يَتَعْلَقُ بِوُجْهِهَا وَكَيْفِيَّتِهَا وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ فِي تَحْرِيمِ الْخَيْطِ
 وَغَيْرِهِ مَا ذَكَرُوا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَخَالِفَةِ الْعَادَةِ وَالْخُرُوجِ عَنِ الْمَالُوفِ لَا يَشْعَارُ
 الْقَيْصَرُ بِأَمْرٍ مِنْ أَحَدٍ هَذَا الْخُرُوجِ عَنِ الدُّنْيَا وَالنَّزْكُ لِلْبَيْتِ الْأَكْفَانِ عِنْدَ

نزع الخيط والثاني تنبيه النفس على التلبس بهذه العادة العظيمة
 بالخروج عن معادها وذلك توجبه للاقبال عليها والمحافظة على قوانينها
 وأركانها وشروطها وأدائها **الحديث الثاني** عن عبد الله
 ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بعربيات
 من لم يجد ثعلين فليلبس الخفين ومن لم يجد أزارا فليلبس سراويل المحرمين
 فيه مسئلتان **أحدهما** قد يستدرك من لا يشترط القطع في الخفين
 عند عدم الثعلين فانه مطلق بالنسبة إلى القطع وعدمه وحمل المطلق هاهنا
 على المقيد جديلا لأن الحديث الذي قيد فيه القطع قد وردت فيه صيغة الأمر
 فانه على الصيغة المطلقة وإن لم يعمل بها وأجزأ مطلق الخفين **والثاني** ما رآه
 عليه الأمر بالقطع وذلك غير شايغ وهذا بخلاف ما لو كان المطلق والمقيد
 في جانب الإباحة فإن إباحة المطلق جديدا يقتضي زيادة ما رآه عليه إباحة المقيد
 فإذا أخذ بالرايد كان أولى لا معارضة بين إباحة المقيد وإباحة ما زاد عليه
 وذكر ذلك نقول في جانب النهي لا يحمل المطلق فيه على المقيد لما ذكرنا من أن
 المطلق دال على النهي فيما زاد على صورة القيد من غير معارضة فيه وهذا يتوجه
 إذا كان الحديثان مثلاً مختلفين بخلاف عجزيهما أما إذا كان المخرج للحديث واحداً
 أو وقع اختلاف على من انتقلت إليه الروايات فها هنا نقول إن لا يبي القيد
 حفظ ما لم يحفظ المطلق من ذلك الشيخ وكان الشيخ لم ينطق به المقيد
الثانية لبس السراويل إذا لم يجد أزارا يدل الحديث
 على جواز من غير قطع وهو مذاهب أحمد وهو قوي هاهنا إذ لم يرد بقطعه

دليل
 ترك
 علم

وهذا اندر من
 هذه المسألة
 الإطلاقات
 من العام
 من العام
 من العام
 من العام

ما ورد في الحديث وفيه من الفقه لا يبيح الشراويل على هيأه إذا لم يجد
 المزار **الحديث الثالث** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
 أن نبيته رسول الله صلى الله عليه وسلم ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك
 ليبيك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال وكان عبد الله بن
 عمر يزيد فيها ليبيك ليبيك وسعديك والحيز بيدك والربما اليك والعمل
 النلية الاجابة وقيل في معنى ليبيك اجابة بعد اجابة ولزوما لطاعتك
 فتبين للتوكيد واختلف الفقهاء اهل اللغة في اية تشبيه ام لا فمنهم من قال
 اية اسم مفرد لا مشي ومنهم من قال لانه مشي وقيل ان ليبيك مأخوذ من الب
 بالكان ولت اذا افام به اى انا مقيم على طاعتك وقيل انه مأخوذ من لباب
 الشئ وهو خالصه اى اخلصي لك وقوله ان الحمد والنعمة لك يزوي
 فيه فتح الهمة وكثرةها والكثرة احوذ لانه يقتضي ان تكون الاجابة مطلقة
 غير معللة وان الحمد والنعمة لله على كل حال والفتح يد على التعليل
 لانه يقول احسبك لهذا السبب فالاول اعم وقوله والنعمة لك
 المشتر فيه الفتح ويجوز الرفع على الابتداء وخبر ان محذوف وسعديك
 كليبك قيل معناه مائة لطاعتك بعد مائة والربما اليك
 يسكن الغيب فيه رجاء ان احدهما ضم الراء والثاني فتحها فان ضمت قصرت
 وان فتحت مددت وهذا كالنعمي والنعمة وقوله والعمل فيه حذف
 ويحتمل ان تقرر كالاول اى العمل اليك اى اليك الفضله والانشاء اليك
 لتجاري عليه ويحتمل ان تقرر والعمل لك وقوله والحيز بيدك من باب

اصلاح المحاطبة كما في قوله تعالى واذا امرضت فهو يشفين الحديث

الرابع عن ابي هنيئة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تقر بميرة يوم وليلة الا ومعه جرمة وفي لفظ البخاري ثاقر بميرة يوم لامع ذي حرم

فيه مسائل الاولى اختلف الفقهاء في ان المحرم للمرأة من الاستطاعة

ام لا حتى لا يجب عليها الحج الا بوجود المحرم والدين ذهبوا الى ذلك استدلوا

بهذا الحديث فان سفرها الحج من جملة الاستفاضة الداخلة تحت الحديث

فيمنع الامع المحرم والدين لم يشترطوا ذلك فالواحد ان ثاقر مع رفقة

مأمونين الى الحج رجالا او نساء وفي سفرها مع امرأة واحدة خلاف في

قدها ثاقر في رحمة الله وهذه المسئلة تتعلق بالنصين اذا عارضوا

وكان كل واحد منهما عامان وجه خاص من وجه بانه ان قوله تعالى والله

على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا يدخل تحته الرجال والنساء

فيقتضي ذلك انه اذا جرت الاستطاعة المنقولة عليها ان يجب عليها الحج

وقوله عليه السلام لا يحل لامرأة الحديث خاص بالنساء عام في الاستفاضة

فاذا قيل به واخرج عنه سفر الحج لقوله والله على الناس حج البيت قال المخالف

بل تغل بقره والله على الناس حج البيت فتدخل المرأة فيه ويخرج سفر الحج عن

الذي يقتضيه في كل واحد من النصين مجموع وخصوص ويحتاج الى الترجيح من خارج

وذكر بعض الظاهرية انه يذهب الى دليل من خارج وهو قوله عليه السلام لا تمنعوا اما الله مشا جدا لله ولا ينجيه ذلك فانه عام في المشا جد فيمكن

١٩٥
ان يخرج عنه المسجد الذي يحتاج الي السفرة في الخروج الي مسجد النبي
الثانية لعظة المرأة عام بالنسبة الي سائر النساء وقال بعض
المالكية هذا عهدي في الشابة فاما البكره فغير المشناه فتسافر كيف
شئت في كل السفر بلا زوج ولا محرم ولا كف بعقر الماخريين من
الشافعية من حيث ان المرأة مظنة الطمع فيها ومظنة الشهوة ولو كانت
بكره وقد قالوا الكل شاقطة لا قطة والذي قاله المالكي تخصيص العموم
بالنظر الي المعنى وقد اختلفوا في هذا الشافعي ان المرأة تافري في الامن
ولا يحتاج الي احد بل تفر وحدها في حمله القافلة وتكون امنه وهذا
مخالف لظاهر الحديث **الثالثة** قوله مسيرة يوم وليلة
اختلف الفقهاء في هذا العدد في الاحاديث فردى فوق ثلاث وروى
مسيرة ثلاث ليال وروى ثلاث ايام المرأة يومين وروى مسيرة ليلة
وروى مسيرة يوم وروى يوما وليلة وروى بريدا وهو اربعة فرائخ
وقد حملوا هذا الاختلاف على حسب اختلاف السابليين واختلاف المواطن
وان ذلك معلق باقل ما يقع عليه اسم السفرة **الرابعة**
ذو المحرم عام في محرم النسب كابنها واخيها وابن اخيها وابن اخوتها وخالاتها
وعمتها ومحرم الرضاع ومحرم المصاهرة كابن زوجها وابن زوجها واستثنى
بعضهم ابن زوجها قال نكرة سفرها معه لعلية الفادى في الناس بعد
العصر الاول ولان كثير من الناس لا يترك زوجة الأب في النفقة عنها
منزلة محارم النسب والمرأة فسه الا فيما جلا الله النفوس عليه من

النفقة عن محارم النسب والحديث عام فان كانت هذه الكراهة للمحرم
مع محرمة ابن الزوج فهو محال لظاهر الحديث بعيد وان كانت كراهية
نزيه للمعنى المذكور فهو اقرب تشوقا الى المعنى وقد فعلوا مثل ذلك في
غير هذا الموضع وما يقويه هاهنا ان قوله لا يحل استئني منه السفرة
مع المحرم فيصير التقدير الا مع ذي محرم فيحل ويبقى النظر في قولنا يحل
هل يتناول المكروه ام لا بناء على ان لفظة يحل تقتضي الاباحة المتساوية
الطرفين فان قلنا لا يتناول المكروه فالامر قريب فيما ناله الا انه يخص
بما يحتاج الى دليل شرعي عليه جدا في الخصيص وان قلنا يتناول فهو اقرب
لان ما ناله لا يكون جسيما فيما لا يدل عليه اللفظ والمحرم الذي يجوز
معه السفرة والخلوة كل من حرم بكاح المرأة عليه لحرمتها على التام
بسبب ما يحتاج فقولنا على التام احتراز من اخت الزوجة وعمتها وخالها
وقولنا بسبب ما احتراز من ام الموطوءة بشبهة فانها ليست محرما
فان وطئ الشبهة لا يوصف بالاباحة وقولنا لحرمتها احتراز عن الملاعة
فان تحرمتها ليس لحرمتها بل لتعليقها هذا ايضا بتمذهب الشافعية
الخامسة لم يتعرض في هاتين الروايتين للزوج وهو موجود في
رواية اخري ولا بد من الحاقه بالحكم بالمحرم في جوار السفرة مع الله وال
ان تستعمل لفظة الحرمة في اخري الروايتين في غير معنى الحرمة استعمالا
لغويا فيما يقضي الاحرام فيدخل فيه الزوج لفظا والله اعلم

باب الفدية

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ
 ابْنِ عَجْجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلْتُهُ عَنْ الْفَرِيَةِ فَقَالَ نَزَلَتْ فِي خَاصَّةٍ وَهِيَ
 لَكُمْ عَامَّةٌ جُمِلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقُلُوبُ يَتَنَاسَرُ عَلَى
 وَجْهِهِ فَقَالَ مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَّغَ مِنْكَ مَا أَرَى وَمَا كُنْتُ أَرَى الْجَهْدَ بَلَّغَ مِنْكَ
 مَا أَرَى أَتَجِدُ شَاةً فَقُلْتُ لَا قَالَ فَصَمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَأَطْعَمَ شِئْنَةً مَتَا كُنْتُ يَكُلُ
 مَتَا كُنْتُ يَصْفُ صَاحٍ وَفِي رِوَايَةٍ فَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَطْعَمَ
 فَرَقَابِينَ شِئْنَةً أَوْ يَهْدِي شَاةً أَوْ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنَ الْكَلَامِ
 عَلَيْهِ مِنْ رَجْوِ **لِحَدِّهَا** مَعْقِلٌ وَالذَّعْبُ اللَّهُ هَذَا يَفْتَحُ الْمِيمَ وَاسْتَكَانَ
 الْعَيْنَ الْمَهْمَلَةَ وَكَسَرَ الْغَافَ وَعَبْدُ اللَّهِ هَذَا هُوَ ابْنُ مَعْقِلٍ مِنْ مَقَرِّ بَنِي الْمِيمِ
 وَفَتْحُ الْغَافِ وَكَسَرُ الزَّاءِ الْمُشَدَّةِ الْمَهْمَلَةَ مَرَّي كَوْنِي يَكْنَى أَبَا الْوَلِيدِ
 مَشْفُقٌ عَلَيْهِ وَقَالَ أَحَدُ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ فِيهِ كَوْنِي نَابِعِي ثِقَّةٌ مِنْ خِيَارِ النَّابِعِينَ
 وَعَجْجَةُ بَنِي الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةَ وَشَكْرُ الْجِيمِ وَفَتْحُ الزَّاءِ الْمَهْمَلَةَ وَكَعْبٌ وَلَدُهُ
 مِنْ بَنِي سَالِمٍ بَنِي عَجْفٍ وَقِيلَ مِنْ بَنِي وَقِيلَ هُوَ كَعْبُ بْنُ عَجْجَةَ بَنِي أُمِّ بَرْقِ
 مَاتَ سَنَةً اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ بِالْمَدِينَةِ وَلَهُ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً مَشْفُقٌ عَلَيْهِ
الثَّانِي فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ خَلْقِ الرَّاسِ لِأَذَى الْقَلْبِ وَفَاسُوا
 عَلَيْهِ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الضَّرَرِّ وَالْمَرَضِ **الثَّالِثُ** قَوْلُهُ نَزَلَتْ فِي يَعْني
 آيَةَ الْفَرِيَةِ وَقَوْلُهُ خَاصَّةٌ يُرِيدُ بِهِ اخْتِصَاصَ سَبَبِ التَّرَوُّلِ بِهِ فَإِنَّ اللَّفْظَ
 غَامُضٌ فِي آيَةِ لِقَوْلِهِ لِيُعَالِيَ مِنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرْضِيًّا وَهَذِهِ صِبْغَةُ عُمَرُ **الرَّابِعُ**
 قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا كُنْتُ أَرَى بَعْضَ الْهَمَّةِ أَيْ أَظُنُّ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَلَّغَ مِنْكَ

مَرْثِي

مَا أَرَى يَفْعُ الْهَمَّةَ بِمَعْنَى إِشَاهِدٍ وَهُوَ مِنْ رُؤْيَا الْعَيْنِ وَالْجَهْدُ يَفْعُ الْجِيمَ
هُوَ الْمُسْتَقَّةُ وَأَمَّا الْجَهْدُ بِضَمِّ الْجِيمِ فَهُوَ الطَّافَةُ وَلَا مَعْنَى لَهَا هَذَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ
الصَّيْغَتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ **الخامس** قَوْلُهُ أَوْ أَطْعَمَ بَشْتَةً مَأْكَلِينَ نَبِيًّا
لَعَدَا مَأْكَلِينَ الَّذِينَ نَصَرُوا إِلَهُمُ الصَّدَقَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي آيَةِ وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ
ذِكْرُ عَدَدِهِمْ وَابْعَدَ مِنْ قَالٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَنَّهُ يُطْعَمُ عَشْرَةَ مَأْكَلِينَ لِمَا لَفِظَ
الْحَدِيثُ قِيَاسًا عَلَى كِفَايَةِ الْيَمِينِ **السادس** قَوْلُهُ لِكُلِّ مَأْكَلِينَ
بِضْفِ صَاعٍ بَيَانٌ لِمَنْزَارِ الْأَطْعَامِ وَتَقْلُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنْ يَضْفَ الصَّاعُ لِكُلِّ
مَأْكَلِينَ أَيْ مَا هُوَ فِي الْخِطَّةِ فَمَا أَلْتَمَزُوا الشَّعِيرَ وَغَيْرَهَا فَيَجِبُ لِكُلِّ مَأْكَلِينَ
وَعَنْ أَحَدِ رَوَايَةٍ أَنَّهُ لِكُلِّ مَأْكَلِينَ مَدْخِلُ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهَا وَقَدْ وَرَدَ
فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ تَعْيِيرُ بَضْفِ الصَّاعِ مِنْ ثَمَرِ **السابع** الْفَرْقُ بَيْنَ
الرَّاءِ وَقَدْ تَشَكَّلَ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَصْعُ مُفْتَرِّقٌ مِنَ الرُّوَايَاتِ أَيْ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ
وَهُوَ تَقْيِيمُ الْفَرْقِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْعٍ وَالرُّوَايَةُ الْآخَرَى وَهُوَ تَعْيِيرُ بَضْفِ
صَاعٍ لِكُلِّ مَأْكَلِينَ **الثامن** قَوْلُهُ أَوْ تَهْدِي شَاةً هُوَ الشَّكْلُ الْمَحْمَلُ
فِي آيَةِ قَالِ أَصْحَابُ الْاَنْبِيَاءِ هِيَ الشَّاةُ الَّتِي تَجْرِي فِي الْأَصْحَابَةِ وَقَوْلُهُ
أَوْ ثَمَلَتْ آيَاتُ تَعْيِيرُ لِمَنْزَارِ الصَّوْمِ الْمَحْمَلُ فِي آيَةِ وَابْعَدَ مِنْ قَالٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ
أَنَّ الصَّوْمَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ لِمَا لَفِظَ هَذَا الْحَدِيثُ وَلَفْظُ الْآيَةِ وَالْحَدِيثُ مَعًا يَفْهَمُ
الْخَيْرَ بَيْنَ هَذِهِ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ أَيْ الصِّيَامِ وَالصَّدَقَةِ وَالنَّسَكِ لِأَنَّ كَلِمَةَ
أَوْ تَفْهَمُ الْخَيْرَ وَقَوْلُهُ فِي الرُّوَايَةِ أَجَدَّ شَاةً مَقْلَتْ لَا قَامَةً أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ الصَّوْمَ لَا يَجْرِي إِلَّا عِنْدَ عِلْمٍ الْهَدْيِ قَبْلَ ذَلِكَ هُوَ مَحْمُولٌ

١٩٢
عَلَى أَنَّهُ سَأَلَ عَنِ النَّسْكِ فَإِنْ دَجَلَهُ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّيَامِ وَالْإِطْعَامِ
وَإِنْ عَدِمَهُ فَهُوَ يُخَيَّرُ بَيْنَ الصَّيَامِ وَالْإِطْعَامِ ن

بَابُ جُرْمَةِ مَكَّةَ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ خُوَيْلِدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَزَائِيِّ الْعَدَوِيِّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى
مَكَّةَ أَيْدِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ أَنْ أَحَدَ تِلْكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْغَدَمِ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ فَسَمِعْتُهُ إِذْ بَنَيْتُ وَرَعَاهُ فَلِي بِإِبْصَرَتِهِ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ
بِهِ أَنَّهُ حَدَّثَ اللَّهُ وَاتَّخَذَنِي عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يَحْرَمْهَا النَّاسُ فَلَا يَحِلُّ
لَا مَرُّ يَوْمَئِذٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَنْفِكَ بَارِئًا وَلَا يَعْصِدَ بِهَا سَجَّةً فَإِنْ أَحَدٌ
تَرَحُّصَ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ
يَأْذِنْ لَكُمْ وَأَنَا أَذِنُ لِي بِسَاعَةِ مَنْ هَاهُنَا وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ
فَلْيَسْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَايِبَ فَقِيلَ لَا بِي شَرِيحُ مَا قَالَ لَكَ قَالَ إِنَّا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ
يَا أَبَا شَرِيحٍ أَنَّ الْحَرَّمَ لَا يُعْيَدُ عَاصِيًا وَلَا قَارًا أَبَدِيًّا وَلَا قَارًا خُرَيْبِيًّا الْحُرْبَةُ
بِالْحَاءِ الْمُجْمَعَةِ هِيَ الْجَبَايَةُ وَقِيلَ الْبَلِيَّةُ وَقِيلَ التَّمَةُ وَاصْلَاهَا فِي مَهْرَقَةِ الْإِبِلِ
عَلَى الشَّاعِرِ وَالْحَارِبِ اللَّصِّ حَتَّى الْخَارِبَا

الْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ رَجْوِ الْأَوَّلِ أَبُو شَرِيحٍ الْحَزَائِيُّ وَيُقَالُ فِيهِ
الْعَدَوِيُّ وَيُقَالُ الْكُفَيْيُّ خُوَيْلِدُ بْنُ عَمْرٍو وَقِيلَ عَمْرٍو بْنُ خُوَيْلِدٍ وَقِيلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
ابْنُ عَمْرٍو وَقِيلَ هَاشِمُ بْنُ عَمْرٍو أَسْلَمَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ وَتَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةً ثَانِيَةً وَثَلَاثِينَ
الشَّانِي قَوْلُهُ أَنَا أَذِنُ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ فِي أَنْ أَحَدَ تِلْكَ فِيهِ حُسْنُ الْأَدَبِ فِي

المخاطبة للأكابر لا سيما الملوك لا سيما فيما خالف مقصودهم لأن ذلك
يكون ادعى إلى القول لا سيما في حق من يعرف منه ارتكاب عريضه فان الغلظة
عليه قد تكون سببا لإثابة نفسه ومعاندة من مخاطبة وقول
أحدتك قولا قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته اذ نأى ورعاه
فليحقيق لما يريد ان يخبر به وقول سمعته اذ نأى نفى لومهم ان
يكون دواه عن غير وقول ورعاه فليحقيق لفهمه والتثبت
في تعقل معناه **الثالث** قوله عليه السلام فلاجل الامر يؤمن
بالله واليوم الآخر ان تسفل بالام ما يؤخذ منه امر ان احدها تحريم القتال
لاهل مكة وهو الذي يدل عليه سياق الحديث ولفظه وقد قال بذلك
بعض الفقهاء قال القتال في شرح النجاشي اول كتاب النكاح في ذكر
الخصائص لا يجوز القتال بمكة قال حتى لو حصر جماعة من الكفار بها
لم تجز لنا قتالهم فيها وحكي الماوردي ايضا ان من خصائص الحرم ان لا يجازب
أهله ان يغوا على اهل العذر فقد قال بعض الفقهاء تجزى قتالهم بل يضيق
عليهم حتى يرجعوا إلى الطاعة ويدخلوا في احكام اهل العذر قال وقال
جمهور الفقهاء يقاتلون على نبيهم اذ لم يمكن ردّهم عن البغي الا بالقتال
لان قتال البغاة من حقوق الله تعالى التي لا يجوز اصاحتها فحفظها في الحرم
اول من اصاحتها وقيل ان هذا الذي نقله عن جمهور الفقهاء نص عليه الشافعي
في كتاب اختلاف الحديث من كتاب الام ونص عليه ايضا في آخر كتابه المسمى بسيرة
الواقدي وقيل ان الشافعي اجاب عن الاجازة بان معناها تحريم نص القتال

عليهم وقاتلهم بما يعم كما المنجنيق وغيره اذا لم يمكن اصلاح الحال بدون ذلك
بخلاف ما اذا اختصر الكفار في بلاد اخر فانه يجوز قتالهم على كل وجه وبكل
شيء والله اعلم واقول — هذا الناول على خلاف الظاهر القوي
الذي دل عليه عموم النكرة في سياق النفي في قوله فلا يحل لامرئيين
بالله واليوم الآخر ان يقاتل بارماء وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم
بين خصوصته باطلا لاهله ساعة من نهار وقال فان احذر تخضع بقنال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقولوا ان الله اذن لرسوله ولم ياذن لكم
فابان بهذا اللفظ ان الماذون للرسول صلى الله عليه وسلم فيه مالم يورث
فيه لغيره والذي اذن للرسول فيه انما هو مطلق القتال ولم يكن قتال النبي
صلى الله عليه وسلم لاهل مكة بمنجنيق وغيره مما يعم كما حمل عليه الحديث
في هذا الناول وايضا الحديث وشيئة يدل على ان هذا التحريم لا يظهر
حرمه البقعة بتحريم مطلق القتال فيها وسفك الدم وذلك لا يختص
بما يتناول وايضا فخص الحديث بما يتناول ليس لنا دليل على تعيين
هذا الوجه بعينه لان يحمل عليه الحديث قلوا قايلا لا يدري معنى اخر يخص
به الحديث لم يكن باول من هذا الامر الشامي يشترط ابو حنيفة رحمه
الله ان الملتجى الى الحرم لا يقتل به لقوله عليه السلام لا يحل لامرئ
ان يفتك بارماء هذا عام يدخل فيه صورة النزاع قال بل يفتك الى ان
يخرج من الحرم فيقتل خارجة وذلك بالنصيب عليه **الرابع**
العضد القطع عضد بفتح الصاد الماضي يعضد بكسرها يدل على تحريم

الل

قَطَعَ أَشْجَارَ الْجَزْمِ وَانْتَقَوْا عَلَيْهِ فِيمَا لَا يَسْتَنْبِئُهُ الْأَدِمِيُّونَ فِي الْعَادَةِ
وَاخْتَلَفَ الْعُقَلَاءُ فِيمَا يَنْبَغِي الْأَدِمِيُّونَ وَالْحَدِيثُ عَامٌّ فِي عَصْدِ مَا يُسَمَّى شَجَرًا
الخامس تَدْنِيهِمْ أَنْ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَحِلُّ لِأَمْرٍ يُؤْمَرُ

بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ لَيْسُوا بِخَاطِبِينَ بِفَرْعِ الشَّرْعِ
وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَصُولِيِّينَ أَنَّهُمْ خَاطِبُونَ قَالَ بَعْضُهُمْ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا
النُّوْحِ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ هُوَ الَّذِي يَنْقَادُ لِأَحْكَامِنَا وَيَتَزَجَّرُ عَنْ مَحْرَمَاتِ شَرْعِنَا
وَلَيْسَ تَحْتَمُّ أَحْكَامُهُ فَجَعَلَ الْكَلَامَ فِيهِ وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّ غَيْرَ الْمُؤْمِنِ لَيْسَ بِخَاطِبٍ
بِالْفَرْوَعِ وَقَوْلُ — الَّذِي رَأَاهُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ مِنْ بَابِ خُطَابِ التَّهْنِيعِ

وَأَنَّ مُنْتَخَاةً أَنْ اسْتَحْلَالَ هَذَا الْمَنَهِي عَنْهُ لَا يَلِيقُ بِمَنْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ بَلْ يَنَافِيهِ فَهَذَا هُوَ الْمُنْفَضِيُّ لِذِكْرِ هَذَا الْوَصْفِ وَلَوْ قِيلَ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ
مُطْلَقًا يَحْصُلُ فِيهِ هَذَا الْغَرَضُ وَخُطَابِ التَّهْنِيعِ مَعْلُومٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَعَلَى اللَّهِ فَوَكَّلُوا أَنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ أَلَيْسَ ذَلِكَ **السادس**

فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَكَّةَ فَتَحَتْ عَنُودًا وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ مَنْ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
وَعَبْرَةُ فَتَحَتْ صَلَاحًا وَقِيلَ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْغَنَاءَ كَانَ جَائِرًا لَهْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِي مَكَّةَ وَلَوْ اِجْتَنَبَ لَفَعَلَهُ وَلَكِنْ مَا اِجْتَنَبَ إِلَيْهِ وَهَذَا التَّأْوِيلُ يُضَعِّفُهُ قَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِهَذَا رِسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاتَّهَمَ بِنَقْيِ
وَجُودِ قِتَالِ مَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظَاهِرًا وَأَيْضًا السَّيْرَ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى وَقُوعِ
الْقِتَالِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سَفْيَانَ فَهُوَ مِنْ أَبِي عَيْنٍ مِنْ

الْأَمَانِ الْمُحَلَّقِ عَلَى شَيْءٍ مَخْصُوصَةٍ يَبْعُدُ هَذَا التَّأْوِيلَ أَيْضًا **السابع**

قوله

قوله ولبليغ الشاهد الغائب فيه تصرّح بتقبل العلم وإشاعة السنن
والاحكام وقول عمر وانا اعلم منك بذلك الى اخره هو كلامه ولم يسنده
الى رواية وقوله لا يعيد عاصيا اي لا يعصمه وقوله ولا فار الخربة
قد فسرها المصنف ويقال فيها بضم الحاء واصلا سرقة الابل كما قال
وتطلق على كل جناية وفي صحيح البخاري انها البلية قال الخليل انه قال
هي الفاذ في الدين من الخارب وهو اللص المفد في الارض وقيل هي العيب
الحديث الثاني عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله يوم فتح مكة لا هجرة ولا هجرة ولكن جهاد ونية فاذا
استنفذتم فانفروا وقال يوم فتح مكة ان هذا البلد حرمة الله يوم خلق
السموات والارض فهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة وانه لن يحل
الفناء فيه لاحد قبلي ولا حل لي الا ساعة من نهار فهو حرام بحرمة الله
الي يوم القيامة لا يعصد شوكه ولا ينفّر صيده ولا يلتقط لقطته الا من
عزّها ولا يجتلي خلاه فقال العباس يا رسول الله الا الاذخر فابنه
بقينهم ويبيعهم فقال الا الاذخر ان القين الاذخر ان قوله عليه السلام
لا هجرة نفى لوجوب الهجرة من مكة الى المدينة فان الهجرة تجب من دار الكفر
الى بلاد الاسلام وقد صارت مكة دار الاسلام بالفتح وان لم تكن من هذه
الجهة فيكون حكما ورد لرفع وجوب هجرة اخرى يعني هذا السبب ولا شك
انه تجب الهجرة اليوم من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام لمن قدر على ذلك وفي
ضمن الحديث الاخبار بان مكة تصير دار الاسلام ابدا وقوله عليه السلام

اللَّهُ

وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا إِذَا أُطْلِبْتُمْ إِلَى الْجِهَادِ فَاجْبُوا وَلَا تَشْكُوا أَنْتُمْ تَعْتَنُونَ
الْجَاهُ وَالْمَادَّةُ إِلَى الْجِهَادِ فِي بَعْضِ الصُّورِ فَمَا إِذَا عَيَّنَ الْإِمَامُ بَعْضَ النَّاسِ
عَلَيْهِمْ أَنْ يَفْرَضُوا لِكُلِّ شَيْءٍ تَعْتَنِي فِي حَقِّ مَنْ عَيَّنَ لِلْجِهَادِ وَيُؤْخَذُ بِهِ بِالْقِيَامِ
وَلَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ وَلَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ يُوْخَذُ مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ الْوَجُوبُ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ جِهَادٌ مَعَ نِيَّةٍ خَالِصَةٍ أَوْ غَيْرِهَا خَالِصَةٍ
غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فَهِيَ كَالْعَدَمِ فِي الْأَعْدَادِ لَا فِي صِحَّةِ الْأَعْمَالِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ
وَلَكِنْ جِهَادٌ بِالْفِعْلِ وَنِيَّةُ الْجِهَادِ لَمْ يَفْعَلْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ مَاتَ
وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَحْدِثْ نَفْسَهُ بِالْجِهَادِ مَاتَ عَلَى شَعْبَةٍ مِنَ الْبَقَايَا وَقَوْلُهُ
أَنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمٌ لِلَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ تَكَلَّمُوا فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَقِيلَ بَطَاهِرٌ هَذَا وَإِنْ إِبْرَاهِيمَ أَطَهَرَ حَرَمَهَا
بَعْدَ مَا نُسِيتَ وَالْحَرَمُ ثَابِتٌ مِنْ يَوْمِ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَقِيلَ
أَنَّ الْخَيْرَ فِي نَعْنِ إِبْرَاهِيمَ وَحَرَمَهَا يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كُنَّا بَنَاهَا
فِي الدَّرَجِ الْمَحْفُوظِ أَوْ عَيْنِهِ حَرَامًا وَأَمَّا الظُّهُورُ لِلنَّاسِ فَعِنِّي إِبْرَاهِيمَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَوْلُهُ فَهُوَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَأَنَّهُ لَنْ
يَكُلَ الْفَيْلُ بِلَيْلٍ عَلَى أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ هَذَا الْخَيْرَ يَتَنَاوَلُ الْقِتَالَ
وَالثَّانِي أَنَّ هَذَا الْحَكْمَ ثَابِتٌ لَا يَنْسَخُ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِي حَرَمِ الْقِتَالِ
وَأَبَاحِهِ وَقَوْلُهُ لَا يَغْضَدُ شَوْكُهُ رَيْلٌ عَلَى أَنْ قَطَعَ الشَّوْكُ مُمْتَنِعٌ لَفْظِي
وَذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ مُصَنِّفِي الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَدِيثُ مَعَهُ وَأَبَاحُهُ غَيْرُهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّ
الشَّوْكَ مُؤَدٍّ وَقَوْلُهُ وَلَا يَنْقَرُ صِيدُهُ أَيُزَعَجُ مِنْ مَكَانِهِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى

عَلَى طَرِيقِ فُجُورِ الْحَطَّابِ أَنْ قَتَلَهُ مُحَرَّمٌ فَإِنَّهُ إِذَا حُرِّمَ شَيْئٌ مِنْ مَكَانِهِ
 قَتَلَهُ أَوَّلَى وَقَوْلُهُ وَلَا يُلْقِطُ لِقَطْعَةِ الْأَمْنِ عَرَفَهَا اللَّقْطَةُ بِأَسْكَ
 الْقَابِ وَقَدْ تَقَالُ مَقَامُهَا الشَّيْءُ الْمُلْقِطُ وَذَهَبَ الشَّيْءُ إِلَى أَنْ لِقْطَةُ
 الْحَرِّمِ لَا تُوْخَذُ لِلْمَلِكِ وَأَمَّا تَوْخِذُ لَتُعَرَفَ لَا غَيْرُ وَذَهَبَ مَلِكُهَا كَغَيْرِهَا
 فِي التَّعْرِيفِ وَالْمَلِكِ وَبِتَدْرُكُ الشَّيْءِ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَالْحَلَا بِنَجْحِ الْحَا
 وَالْقَصْرِ الْحَشِيشُ إِذَا كَانَ رَطْبًا وَاحْتِلَافُ قِطْعَةٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ وَالْأَذْخَرُ
 بِنْتٌ مَعْرُوفٌ طَيْبُ الرَّاحَةِ وَقَوْلُهُ فَإِنَّهُ لِيَقْنِيهِمُ الْقَيْنُ الْحَدَّادُ لِأَنَّهُ
 يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي عَمَلِ النَّارِ وَيُوتِيهِمْ بِحَاجِ إِلَيْهِ فِي التَّسْقِيفِ وَقَوْلُهُ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا الْأَذْخَرَ عَلَى الْغُورِ تَعْلُقُ بِهِ مَنْ يَرَى أَجْهَادَ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ تَوَضَّعَ الْحَكَمُ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْأَصُولِ وَقِيلَ جَوْزٌ أَنْ يَكُونَ
 يُوجِي إِلَيْهِ فِي زَمَنِ بَيْرٍ فَإِنَّ الْوَحْيَ الْقَائِي فِي خُفْيَةٍ وَقَدْ نَظَّهَرَا مَارَتَهُ
 وَقَدْ لَا نَظَّهَرَا بِأَبٍ

الحديث الأول عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ حُمْسٌ مِنَ الرِّوَابِ كُلِّهِمْ فَوَاسِقٌ يَفْتَلَنُ فِي الْحَرِّمِ الْغَرَابِ
 وَالْحِدَاةِ وَالْعُقُوبِ وَالْقَائِ وَالْكَلْبِ الْعَقُورِ وَلَمْ يَفْتَلَنُ حُمْسٌ
 فَوَاسِقٌ فِي الْحِلِّ وَالْحَرِّمِ فِيهِ مَبَاحٌ **الأول** المشهور في الرواية
 حُمْسٌ بِالسُّوْنِ فَوَاسِقٌ وَجَوْزٌ حُمْسٌ فَوَاسِقٌ بِالْإِضَافَةِ مِنْ عَمْرِئِ بْنِ شَيْبَةَ وَهَذِهِ
 الرِّوَايَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ تَذَكُّرًا عَلَى صِحَّةِ الْمَشْهُورِ فَإِنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ حُمْسٍ
 يَقُولُهُ كُلُّهَا فَوَاسِقٌ وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ حُمْسٌ وَتَكُونَ فَوَاسِقٌ خَيْرًا وَأَمَّا

الشويز والاضافة في هذا فرق دقيق في المعنى وذلك ان الاضافة تقتضي
 الحكم على خير من القوا سبق وربما اشعر الخفيف على الحكم في غير هاتين
 المنهين وامام مع الشويز فانه يقتضي وصف الحسن الفسق من جهة المعنى وقد
 يشعر بان الحكم المرتب على ذلك وهو القتل يعلل ما جعل وصفا وهذا الفسق
 يقتضي ذلك النعيم لكل فاستوى الدواب وهو صدماء قضاء الاول من المنهين
 وهو الخفيف الثاني الجمهور على جواز قتل هذه المذكرة في الحديث
 والحديث دليل على ذلك وعن بعض المتقدمين ان الغراب يرمى ولا يقتل وعن
 بعضهم الثالث اختلفوا في اقتضار على هذه الجملة او التعدية
 لما هو اكثر منها بالمعنى فيقتل بالاقتضار عليها وهو المذكور في كتب
 الحنفية ونقل غير واحد من المصنفين الحنفية لا يخيصة ان ابل
 خيفة الحق الزيب ما وعدوا ذلك من مقتضاته والذين قالوا بالتعدية
 اختلفوا في المعنى الذي هو التعدية فنقل بعض الشارحين ان الشافعي
 رحمه الله تعالى قال المعنى في جواز قتل كونه مما لا يؤكل فكما
 لا يؤكل فقتله جائز للمجرم ولا فدية عليه وقال مكر المعنى فيه
 لو ان مؤذيات فكل مؤذية تجوز للمجرم قتله وما لا فلا وهذا عهدي فيه نظر
 فان جواز القتل غير جواز الاضطهاد وانما يري الشافعي جواز
 الاضطهاد وعدم وجوب الجزاء بالقتل لغية المأكول واما جواز
 الاقدام على قتل كل ما لا يؤكل مما ليس فيه ضرر فغير هذا ومقتضى مذهب
 ابي حنيفة الذي حكيناه انه لا يجوز اضطهاد الاسد والنمر وما في

وَمَا فِي مَعْنَاهَا مِنْ بَقِيَّةِ السَّبَاعِ الْعَارِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ يَرُدُّونَ هَذَا ظَاهِرًا
الْمَعْنَى فِي الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ مِنَ الْحُجْسِ وَهِيَ الْأَذَى الطَّبِيعِيُّ وَالْعَرَوَانُ
الْمُرَكَّبُ فِي هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ وَالْمَعْنَى إِذَا ظَهَرَ فِي الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ عَدَا الْغَائِسُونَ
إِلَى مَا وَجَدَ فِيهِ الْمَعْنَى ذَلِكَ الْحُكْمُ كَمَا فِي الْأَشْيَاءِ السَّتَةِ الَّتِي فِي بَابِ الرِّبَا
وَقَدْ رَأَيْتُهُ ابْتِغَاءً عَلَى التَّعْدِيَةِ فِيهَا وَإِنْ اخْتَلَفَ هُوَ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمَعْنَى
الَّتِي تَعْدِي بِهِ وَقَوْلُ — الْمَذْكُورُ ثُمَّ هُوَ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِالْأَلْفَابِ وَهُوَ
لَا يَنْقُضِي مَعْنَاهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ فَالتَّعْدِيَةُ لِأَشْيَاءٍ مُقْتَضَى اللَّفْظِ وَالْمَذْكُورُ هَاهُنَا
مَعْنُومٌ عَرَدَ وَقَدْ قَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ فَيَكُونُ اللَّفْظُ مُقْتَضِيًا لِلتَّخْصِصِ وَالْأَمْرُ
بَطُلَتْ قَائِدَةُ التَّخْصِصِ بِالْعَرَدِ وَعَلَى هَذَا عَمَلُ بَعْضِ مُصَنِّفِي الْحَنَفِيَّةِ فِي التَّخْصِصِ
بِالْحُجْسِ الْمَذْكُورَاتِ أَيْ مَعْنُومِ الْعَرَدِ وَذَكَرَ غَيْرُ ذَلِكَ مَعَ هَذَا أَيْضًا وَاعْلَمْ
أَنَّ التَّعْدِيَةَ بِمَعْنَى الْأَذَى إِلَى كُلِّ مُؤَدٍّ قَوِيٍّ بِإِلَاضَاةٍ إِلَى تَقْرِفِ الْغَائِسِينَ
فَإِنَّ ظَاهِرًا مِنْ جِهَةِ الْإِيمَاءِ بِالْتَّعْلِيلِ بِالْفُسْقِ وَهُوَ الْخُرُوجُ عَنِ الْحِدِّ وَأَمَّا
التَّعْلِيلُ بِخُرْمَةِ الْأَكْلِ فِيهِ انْطِاقُ مَا ذَكَرَ عَلَيْهِ أَيْمَا النَّصِّ مِنَ التَّعْلِيلِ
بِالْفُسْقِ لِأَنَّ مُقْتَضَى الْعِلَّةِ أَنْ تَنْقُضَ الْحُكْمُ بِهَا وَجُورًا وَعَدَمًا وَإِنْ لَمْ يَنْقُضْ
وَنَبَتْ الْحُكْمُ حَيْثُ يُعَدَّمُ بَطْلُ تَأْتِيرِهَا بِمَنْصُوصِهَا فِي الْحُكْمِ حَيْثُ نَبَتْ الْحُكْمُ مَعَ
انْتِفَائِهَا وَذَلِكَ خِلَافُ مَا ذَكَرَ عَلَيْهِ النَّصُّ مِنَ التَّعْلِيلِ بِهَا **الْحِجَّةُ**
الرَّابِعُ الْقَائِلُونَ بِالتَّخْصِصِ بِالْحِجَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ
آخِرُ مَنْ ذَكَرَ الْحِجَّةَ وَقَوْلُ الْمُقْتَضَى مَعْنُومِ الْعَرَدِ وَالْقَائِلُونَ بِالتَّعْدِيَةِ إِلَى
غَيْرِهَا مَخْجَاؤُنَا إِلَى ذِكْرِ السَّبَبِ فِي تَخْصِصِ الْمَذْكُورَاتِ بِالذِّكْرِ فَخَالَ مِنْ عُلْدَ

بالاذي انما احصت بالذكر لينته بها على ما في معناها وانواع الاذي بخلاف
فيها فيكون ذكر كل نوع منها منته على جواز قتل ما فيه ذلك النوع وينته
بالحيته والعقر على ما يشادكها في الاذي بالسبع كالبرغوث مثلا عند بعضهم
وينته بالقائمة على ما اذاه بالنقب والتقرير كابر عرس وينته بالغراب
والجدرة على ما اذاه بالاختطاف كالصقر والبار وينته بالكلب العقور على
كل عام بطبيعته كالاسد والغيد والتمر وامان قال بالتغرية الى كل ما لا
يوكل فقد اكلوا التخصيص في الذكر بهذه الحس على الغالب فاقا الملايشات
للناسر والمخاطات في الدوزي حيث يعلم اذاها فكان ذلك سببا للتخصيص
والتخصيص لاجل الغلبة اذا وقع لم يكن له مفهوم على ما عرفت في الاصول
الا ان خصوصهم جعلوا هذا المعنى معترضا عليهم في تعدية الحكم الى بقية
السباع الموزية وتقريره ان الحاق المسكوت بالنطق قياسا بشرط مساواة
الفرع للاصل او رجحانه اما اذا انفرد الاصل بزيادة يكره ان تعتبر
فلا الحاق ولما كانت هذه الاشياء عامة الاذي كما ذكرتم ناسب ان يكون
ذلك سببا لاجلها فلهذا العموم ضررها وهذا المعنى مفرد فيما لا يعمر
بما لا يجالط في المنازل فلا تدعوا الحاجة الى اياحة قتله كما دعت الى اياحة
قتل ما يجالط من الموزيات فلا الحق به واجاب الاولون عن هذا الوجهين
احدهما ان الكلب العقور نادر وقد ايج ثلثه والثاني معارضة
البدنة في غير هذه الاشياء بزيادة قوة الضرر الا ان نأثر القائمة بالنقب مثلا
والجدرة بخرط شي لا يراى في الاذي ما في الاسد والغيد من اضرار النفس فكان

اللد

باب أحقة القتل أو **البَحْثُ الْخَامِسُ** اختلفوا في الكلب العقور
ف قيل هو الأسي المتخذ وقيل هو كل ما يغدوا كالأسد والنمر واستدل
هؤلاء بأن الرسول صلى الله عليه وآله لما دعا علي بن عتبة بن أبي لهب أن يسلم
عليه كلباً من جلابه أقرته سبع فدل على تسميته بالكلب ورجح الأولون
قولهم بأن إطلاق اسم الكلب على غير الأسي المتخذ خلاف العرف واللفظة
إذا نقلها أهل العرف إلى معنى كان حملها عليه أولى من حملها على المعنى اللغوي

البَحْثُ السَّادِسُ اختلفوا في صغار هذه الأشياء وهي عند
المالكية منقسمة فأمّا صغار الغراب والحذأة ففي قولهم قولان لهم
والمستهور القتل ودليله عموم الحديث في قوله الغراب والحذأة وأمّا
من منع القتل للصغار فاعتبر الصفة التي علل بها القتل وهي الفسق
على ما شهد به إمام اللفظ وهذا الفسق معدوم في الصغار حقيقة والحكم
يزول بزوال علته وأمّا صغار الكلب ففيه قولان لهم أيضاً وأمّا صغار
غير ذلك من المستثنيات المذكورة في الحديث فقتل وظاهر اللفظ والإطلاق
أن يدخل الصغار لأن إطلاق لفظ الغراب والحذأة وغيرهما عليها وأمّا
الكلب العقور فإنه أيج قتله بصفة تفقيد الإباحة بها ليست موجودة
في الصغير ولا هي معلومة الوجود في حالة الكبر على تقدير البقاء بخلاف
عينه فإنه عند الكبر ينتهي بطبيعته إلى الأذى قطعاً **البَحْثُ السَّابِعُ**
استدل به على أنه يقتل في الحرم من الجأ إلى الحرم بعد قتله لغيره مثلاً على
ما هو مذموم فإني وعمل ذلك بأن إباحة قتل هذه الأشياء في الحرم تعلل

بالفسق فيعم الحكم بعموم العلة والقائل عذوانا فاستق فتوجد العلة في
قتله يقتل وتل ادلي لانه مكلف وهذه الفواسق فسقها طبعي ولا تكليف
عليها والمكلف اذا ارتكب الفسق هانك جرمة نفيه فهو ادلي باقامة
مقتضى الفسق عليه وهذا عذري ليس باليهين وفيه غور فليست به

مع ما

ال

باب دخول مكة وغيب

الحديث الاول عن ابن مسعود رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وبكى راسه المغفرة فلما نزع جاءه رجل
فقال ابن خطل متعلق باسناء الكعبة فقال افنلوه ن ثبت عن ابن شهاب
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يحرم ما ذلك اليوم وظاهر كون المغفرة على
راسه صلى الله عليه وسلم يقتضي ذلك ولكنه محمل لان يكون لعذر واخذ
من هذا ان المريد لدخول مكة اذا كان حاربا يباح له دخولها بغير اجازة
لجاجة الحارر الى التستر بما يقينه ونزع السلاح وابن خطل اسمه عبد العزيز
واباحة النبي صلى الله عليه وسلم لقتله قد يتشكك به في مسألة اباحة الملتجى الى
الحرم ويجاب عنه بان ذلك محمول على الخصومة التي دل عليها قوله صلى الله عليه
وسلم ولم تحل احد قبلي ولا تحل لاحد بعدي وانا احلتي ساعة من نهار ن

سار
الحارب

الحديث الثاني عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم دخل مكة من كداء من الثبئة العليا التي بالبطحاء وخرج
من الثبئة السفلى ن كداء بالفتح والمد والثبئة السفلى المعروف فيها كداء
بضم الكاف والقصد وشم موضع اخر يقال فيه كد في بضم الكاف وفتح الدال

وَتَشْدِيدُ الْيَأْسِ وَلَيْسَ هَذَا السُّفْلَى عَلَى الْمَعْرُوفِ فَالْتَّيْنَةُ طَرِيقُ بَيْنِ الْجَبَلَيْنِ
وَالْمَشْهُورُ اسْتِجَابُ الدُّخُولِ مِنْ كَدَّاءٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُ الدَّخَالِ إِلَى مَكَّةَ فَيُخْرِجُ
إِلَيْهَا وَقِيلَ إِنَّمَا دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا لَا نَهَا عَلَى طَرِيقِهِ فَلَا يَسْتَحِبُّ
لِمَنْ لَيْسَتْ عَلَيْهِ طَرِيقُهُ وَفِيهِ نَظَرُ الْحَدِيثِ **الثالث**
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْتَ
وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَعْلَفُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَلَمَّا فَتَحُوا
كَتَبَ أُولَئِكَ مِنْ رُجُلٍ فَلَعِيتُ بِأَلْفِ النَّاسِ هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ نَعَمْ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ ۝ فِيهِ امْرَأَتَانِ أَحَدُهُمَا قَوْلُ
خَبَرٍ الْوَاحِدِ وَهُوَ قَوْلُ مَنْ لَمْ يَزِدْ إِلَّا تَحِيًّا كَمَا قَدَّمْنَاهُ وَفِيهِ جَوَازُ الصَّلَاةِ
فِي الْكَعْبَةِ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ وَمِلْكٌ فَرَّقَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالْتَفَلُّ فِكْرَةُ
الْفَرْضِ أَوْ مَنَعُوا خَفَّ فِي التَّفَلُّ لَأَنَّهُ مَطْنَةٌ الْخَفِيفُ فِي الْمَشْرُوطِ وَفِي الْحَدِيثِ
أَيْضًا جَوَازُ الصَّلَاةِ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ وَالْأَعْمَةِ فَإِنْ كَانَ عَمِلَ أَنْ يَكُونَ صَلَّى
فِي الْجَهَةِ الَّتِي بَيْنَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَتْنِهَا حَقِيقَةٌ وَقَدْ وَرَدَتْ فِي
ذَلِكَ كَرَاهَةٌ فَإِنْ لَمْ يَصَحَّ سَنَدُهَا قَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ وَعَمِلَ بِحَقِيقَةِ قَوْلِهِ
بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ وَإِنْ صَحَّ سَنَدُهَا أُولَئِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ صَلَّى فِي مَتْنِهَا بَيْنَهُمَا
وَإِنْ كَانَتْ آثَارًا فَقَطْ قَدَّمَ الْمُسْنَدَ عَلَيْهَا **الحديث الرابع**
عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحِجْرِ الْأَسْوَدِ فَقَبِلَهُ وَقَالَ إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّكَ
حَجَرٌ لَا تَنْصُرُ وَلَا تَنْفَعُ وَلَوْلَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُكَ مَا
قَبِلْتُكَ ۝ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِجَابِ تَقْبِيلِ الْحِجْرِ الْأَسْوَدِ وَقَوْلُ عُمَرَ

هَذَا الْكَلَامُ فِي ابْتِدَاءِ تَقْيِيلِهِ لِيَبَيِّنَ بِهِ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ إِنْبَاءً وَتَلْبِيزًا
بِذَلِكَ الْوَهْمِ الَّذِي كَانَ تَرْتَّبَتْ فِي أَذْهَانِ النَّاسِ مِنْ آيَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ وَحَقَّقَ
عَدَمَ الْإِنْتِفَاعِ بِالْإِحْجَارِ مِنْ حَيْثُ هِيَ كَمَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَعْتَقِدُ فِي
الْأَضَامِ الْحَدِيثِ **الخامس** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا قَالَ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ فَقَالَ
الْمُشْرِكُونَ أَنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ وَهُمْ خَيْرٌ مِنْكُمْ فَاتَّبَعَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْتَفِلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ وَأَنْ يَسْتَوُوا مَابَيْنَ الرُّكْنَيْنِ
وَلَمْ يَنْتَعِمُوا أَنْ يَرْتَفِلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ إِلَّا الْإِبْقَاعَ عَلَيْهِمْ ۖ قِيلَ
أَنْ هَذَا الْقُدْرَمُ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَجَّةِ وَأَنَا كَأَنَّ فِي عُمْرَةِ الْفَقَاءِ وَأَخَذَ مِنْ هَذَا
أَنَّهُ تَنَحَّيَ مِنْهُ عَدَمَ الرَّمْلِ فِيمَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ فَإِنَّهُ تَنَحَّيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمْلًا مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ وَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ فِي الْحَجِّ فَيَكُونُ مَتَأَخِّرًا
فَيُقَدِّمُ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الرَّمْلِ وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى
اسْتِحْبَابِهِ مُطْلَقًا فِي طَوَافِ الْقُدْرَمِ فِي رَمْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْدَهُ
وَأَنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ عُمَارٍ قَدْ رَأَتْ فَيَكُونُ اسْتِحْبَابُهُ فِي
ذَلِكَ الْوَقْتُ لِتِلْكَ الْعِلَّةِ وَفِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ تَأْسِيًا وَاقْتِدَاءً بِمَا فَعَلَ فِي
رَمْلِ الرَّسُولِ وَفِي ذَلِكَ مِنَ الْحِكْمَةِ تَذَكُّرُ الْوَقَائِعِ الْمَاضِيَةِ لِلْمُتَلَفِّ الْكِرَامِ
وَمَنْ طَيَّ تَذَكُّرَهَا مَصَالِحُ دِينِيَّةٍ أَوْ دُنْيَوِيَّةٍ فِي أَثْنَاءِ كَثِيرٍ مِنْهَا مَا كَانُوا عَلَيْهِمْ مِنْ
امْتِثَالِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْمُبَارَاةِ إِلَيْهِ وَبِذَلِكَ الْإِنْفُسُ فِي ذَلِكَ وَبِهَذِهِ الْمَثَلَةِ
يُظْهِرُ ذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي الْحَجِّ وَقَالَ فِيهَا أَنَّهُ تَعَبَّدَ

لَيْسَتْ كَمَا قِيلَ لَمْ نَرِ اَنَا اِذَا فَعَلْنَاهَا وَنَذَرْنَاهَا سَبَابَهَا حَصَلَ لَنَا
 مِنْ ذَلِكَ تَعْظِيمُ الْاَوَّلِينَ وَمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ اِحْتِمَالِ الْمَشَاقِقِ فِي امْتِنَانِ امْرِ
 اللَّهِ وَكَانَ هَذَا التَّذْكَرُ بِأَعْيُنِنَا لَنَا عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ وَمُقَرَّرًا فِي انْفُسِنَا
 تَعْظِيمُ الْاَوَّلِينَ وَذَلِكَ بِمَعْنَى مَعْقُولٍ مِثَالُهُ السَّيْفِيُّ بَيْنَ الصَّافِ وَالْمَرْقُوعِ
 اِذَا فَعَلْنَاهُ وَنَذَرْنَاهُ اِنْ سَبَبَهُ قِصَّةٌ هَا جَرَمَعَ ابْنَاهُ وَتَرَكَ الْجَلِيلَ
 لَهَا فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ الْمَرْحُوشِ مُنْقَرِذِينَ مُتَقَطِّعِي اسْبَابِ الْحَيَوَةِ بِالْكَلْبَةِ مَعَهَا
 اَظْهَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْكِرَامَةِ وَالْاِيَةِ فِي اخْرَاجِ الْمَاءِ لَهَا كَانَ ذَلِكَ مَصَالِحَ
 عَظِيمَةٍ اِنِّي فِي التَّذْكَرِ لِنَظَرِ الْحَالِ وَكَذَلِكَ رَمَى الْجَمَارَ اِذَا فَعَلْنَاهُ فَتَذَكَّرْنَا
 بِهِ اِنْ سَبَبَهُ وَمَنْ اَبْلَسَ بِالْجَمَارِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ عَذَابُ رَأْيَةِ الْجَلِيلِ ذِي وَدَعٍ
 حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ مَصَالِحُ عَظِيمَةٍ النِّفْعُ فِي الدِّينِ وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ تَسْمِيَةِ
 الطُّوْفَاتِ بِالْاَشْوَاطِ لِقَوْلِهِ فَأَمَرَهُمْ اَنْ يَمْلُؤُوا الْاَشْوَاطَ الثَّلَاثَ وَتَقْلَعُ عَنْ
 بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَعَنْ الشَّافِعِيِّ اَنَّهُمَا كَرَّهَاهُمَا هَذِهِ التَّسْمِيَةُ وَالْحَدِيثُ عَلَى ظَاهِرِهِ
 وَانَّمَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ اَنَّهُمْ لَمْ يَمْلُؤُوا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ لِأَنَّ الْمَشْرُوكِينَ
 لَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَ الْمُسْلِمِينَ اِذَا كَانُوا فِي هَذَا الْمَكَانِ **الْحَدِيثُ**
السادس عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ اِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْاَسْوَدَ اَوَّلَ مَا يَطُوفُ
 بِحَيْثُ ثَلَاثَةُ اَشْوَاطٍ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اِسْتِغْلَامِ الرُّكْنِ وَذَكَرَ بَعْضُ مُصَنِّفِي
 الشَّافِعِيَّةِ الْمُنَاجِرَيْنِ اَنْ اسْتَلَامَ الرُّكْنَ يُتَحَبَّبُ مَعَ اسْتِغْلَامِ الْحِجَرِ اَيْضًا
 وَلَهُ مُمْسِكٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَاِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ اَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ

اسلم الحجر وعبر بقوله اسلم الركن عن كونه اسلم الحجر فان الحجر ينظر
الركن حماة اذا قال اسلم الركن انما يريد بقضه وفيه دليل على الحب في جميع
المشواط الثلاث وفيه دليل على تقديم الطواف في ابتداء القدوم الى مكة
الحديث السابع عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال طاف
النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على بعير يسلم الركن المحزن
المحزن عصا بحية الرأس وفيه دليل على جواز الطواف بالبراء وقيل
ان افضل المني وانما طاف النبي صلى الله عليه وسلم راجبا ليطهر افعاله
فيعندي به وهذا يؤخذ منه اصل كبر وهو ان الشيء قد يكون راجحا
بالنظر الى محله من حيث هو فاذا عارضه امر اخر ارجح منه قدم على
الاول من غير ان تزول تلك الفضيلة الاولى حتى اذا زال ذلك المعارض
الراجح عاد ترجيح الاول من حيث هو وهذا اما يقوي اذا قام الدليل
على ان ترك الاول اما هو لاخلل المعارض الراجح وقد يوجد ذلك بقرائن
ومناسبات وقد تضعف وقد تقوى بحسب اختلاف المواضع وهاهنا
يضمهم اهل الظاهر مع المتبعين للعائني واشتد بالحديث على
طهارة بول ما يوكل لحمه من حيث انه لا يوم من بول البعير في ابتداء الطواف
في المسجد ولو كان نجسا لم يعرض النبي صلى الله عليه وسلم المسجد للنجاسة
وقد منع لتعظيم المتاح جدا هو اخف من هذا وفي الحديث دليل على السلام
بالمحزن اذا عذر الوصول الى الاسلام باليد وليس فيه تعرض لتقبيله او
عدم تقبيله **الحديث الثامن** عن عبد الله بن عمر رضي الله

عنها قال لم أر النبي صلى الله عليه وسلم يسلم من البيت إلا الركنين اليمانيين
 اختلف الناس هل يعم الأركان كلها بالاستسلام أو لا والمشهور بين
 علماء الامصار ما دل عليه هذا الحديث وهو اختصاص الاستسلام بالركنين
 اليمانيين وعلمته انها على قواعد ابراهيم رآها الركنان الآخران فاستقصا
 عن قواعد ابراهيم كذا ظن ابن عمر وهو تعليل مناسب وعن بعض الصحابة
 انه كان يسلم الاركان كلها ويقول ليس شيء من البيت متجورا وانباع
 ما دل عليه الحديث اول فان الغالب على العبادات الانباع لا سيما اذا وقع
 التخصيص مع توهم الاشتراك في العلة وهاهنا امر زائد وهو
 اظمانه بمعنى للتخصيص غير موجود فيما ترك فيه الاستسلام ٥

باب المتع

عن ابي حمزة نصر بن عمران الصبعي قال سألت ابا عبد الله رضي الله عنه
 عن المنعة فامرني بما وسألته عن الهدي فقال فيه جزور او بقرة او
 شاة او شرك في دم وقال وكان يأسر حرهوها فميت فرايت في المنام
 كأن انا ابنا بادي حج مبرور ومنعة متقبلة فابيت ابا عبد الله فحدثه
 فقال الله اكبر سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم ٥ ابو حمزة
 بالجيم والراء المهملة نصر بالصاد المهملة الصبعي بضم الصاد المعجمة
 وفتح الباء ثاني الحروف وبالعين المهملة منقوع عليه وقول
 سألت ابا عبد الله عن المنعة الطاهرة يريد بها الأحرار بالعمرة في
 أشهر الحج ثم الحج من عامه وقول امرني بما يدرك على جوارها عنده

بن غير كراهة وسياي في الحديث قوله وكان الناس كرهوها وذلك لقول
عن عمر رضي الله عنه وعن غيره علي ان الناس اختلفوا فيما كرهه عمر
من ذلك هل هذه المشعة التي ذكرناها او نسخ الحج الى العمرة والا فرب
انها هذه فقيل ان هذه الكراهة والهي من باب الحمل على الاولى والمشورة
به على وجه المبالغة وقوله رأيت في المنام كأن ثأما ينادي
الى اخي فيه استيناسا بالرؤيا فيما يقرم عليه الدليل ~~الشرعي~~ لما دل
الشرع عليه من عظم قدرها وانها جزء من ميتة واربعين جزءا من النبوة
وهذا الاستيناس والترجيح لا ينافي الاصول وقول ابن عباس الله اكبر
سنة ابي القاسم يدل على انه نأيد بالرؤيا المذكورة واستشهرها وذلك
دليل على ما قلناه **الحديث الثاني** عن عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة
الى الحج واهدي فتاة معه الهدي من ذي الحليفة وبدا رسول الله صلى الله
عليه وسلم ذاهل بالعمرة ثم اهل بالحج فتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاهل بالعمرة الى الحج فكان من الناس من اهدي فتاة الهدي من ذي
الحليفة ومنهم من لم يهد فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم قال للناس
من كان منكم اهدي فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجة ومن لم يكن اهدي
فليطف بالبيت وبالصفاء والمزقة وليقصر وليحلل ثم ليهدل بالحج وليهدق
لم يهدق فليصم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله فطاف رسول
الله صلى الله عليه وسلم مكة واشتم الركن اذ شئ ثم حبت ثلاثة اطواف من

السبع ومشي أربعة ورُكع حين قضى طوافه بالبيت عند المغام ثم انصرف
 فان الصغار طافوا بالصغار المروة سبعة أطواف ثم لم يحل من شيء حرم
 حتى قضى حجة ونحر هديه يوم النحر وافاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء
 حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الهدي فساق
 الهدي من الناس **قوله** منع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبل هو **قوله** على المنع اللغوي وهو الاستغناء ولما كان النبي صلى الله عليه
 وسلم فاربا عند قوم والقرآن فيه منع اذ فيه استغناء احد العاملين واحد
 البقائين سمي منعاً على هذا باعتبار الوضع اللغوي وقد عُدَّ **قوله**
 منع على الامر بذلك كما قيل مثل هذا في حجة النبي صلى الله عليه وسلم لمَّا
 اختلفت الاحاديث واريد اجمع بينهما ويرى على هذا التاويل المجهول
 لما ذكرناه ان ابن عمر راوى هذا الحديث هو الذي روى ان النبي صلى
 الله عليه وسلم افرد **قوله** وساق الهدي فيه دليل على استبعاد
 سوق الهدي من الاماكن البعيدة **قوله** فبدأ فاهل بالعمرة
 ثم بالحج نص في الاهلال بها ولما ذهب بعض الناس الى ان النبي صلى الله
 عليه وسلم فارق على معنى انه اهل بالحج اولاً ثم ادخل العمرة عليه احناج
 الى تاويل قوله اهل بالعمرة ثم بالحج فانه على خلاف اختياره احناج الى
 تاويل هذا اللفظ فيحمل الاهلال في قوله اهل بالعمرة ثم بالحج على رفع الصوت **قوله** اهل
 بالنسبة ويكون قد قدم فيها لفظ الاحرام بالعمرة على لفظه بالحج ولا يراذبه
 تقديم الاحرام بالعمرة على الاحرام بالحج لانه خلاف ما رآه واعلم انه لا يحتاج

بالعمرة ثم بالحج
 على خلاف اختياره
 احناج الى تاويل
 قوله اهل

الجمع بين الأحاديث إلى ارتكاب كون القرآن بمعنى تقديم الإحرام بالحج على الإحرام
 بالعمرة فانه يمكن الجمع وإن كان دفع الإحرام بالعمرة أو لا فالناوول الذي
 ذكره على الوجه الذي ذكره غير محتاج إليه في طريق الجمع وقوله
 فتمنع الناس إلى آخره حمل على التمتع اللغوي فانه لم يكونوا متمتعين بمعنى
 التمتع المشهور فانه لم يحرموا بالعمرة ابتداءً وإنما تمتعوا بنفسه الحج إلى
 العمرة على ما جاء في الأحاديث فقد استعمل التمتع في معناه اللغوي أو يكونوا
 بنفسه الحج إلى العمرة كمن أحرم بالعمرة ابتداءً نظر إلى المال ثم انه أحرموا
 بالحج بعد ذلك فكانوا متمتعين وقوله من كان منكم قد أهدي إلى
 آخره موافق لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله وقوله
 فليطف بالبيت والصفا والمروة دليل على طلب هذا الطواف في الابتداء
 وقوله وليقصداً من شعرة وهو التقصير في العمرة عند الخلل
 منها قيل وإنما يأمرون بالخلل حتى يبقى على الرأس ما يحلته في الحج فإن الخلل
 في الحج أفضل من الخلل في العمرة كما ذكر بعضهم واستدل بالأمري في قوله
 فليحلقوا على أن الخلل تشك وقيل في قوله فليحلقوا المراد به يصدق الخلل
 إذا احتاج بعد فعل أفعال العمرة والحق في هذا أن الجديد فعل آخر ويحتمل
 عذري أن يكون المراد بالأمم بالأحلال وهو فعل ما كان حراماً عليه في حال
 الإحرام من جهة الإحرام ويكون الأمر للإباحة وقوله فمن لم يجد
 الهدى يقضي تفلق الرجوع إلى الصوم عن الهدى بعدم وجوبه حينئذ
 وإن كان قادراً عليه في بلد لا يصيامه ثلاثة أيام في الحج إذا عذر الهدى

بين

يُشْتَبَى الْخُفَاءُ بِهَذَا الْبَدَلِ فِي الْحَالِ لِقَوْلِهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَأَيَّامُ الْحَجِّ
مَحْضَةٌ وَلَا يَكُنْ أَنْ يَصُومَ فِي الْحَجِّ إِلَّا إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الصَّوْمِ فِي الْحَالِ
فَأَجْزَأُ عَنِ الْهَدْيِ فِي الْحَالِ وَذَلِكَ مَا أَرَدْنَاهُ قَوْلُهُ فِي الْحَجِّ هُوَ نَصْرُ
كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَيُسْتَدْرَكُ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْجُزُ لِمَنْ تَبَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ دُخُولِهِ فِي
الْحَجِّ لِأَنَّهُ حَيْثُ الْمَرْغُومُ فَقَطْبِلْ مِنْ حَيْثُ تَعْلُقُ الْأَمْرَ بِالصَّوْمِ الْمَوْصُوفِ
بِكَوْنِهِ فِي الْحَجِّ وَامَّا الْهَدْيُ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الْحَجِّ فَقِيلَ لَا يَحْجُزُ وَهُوَ قَوْلُ
بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَالْمَشْهُورُ فِي مَذْهَبِهِ جَوَازُ الْهَدْيِ بَعْدَ التَّحْلُلِ مِنَ
الْعُمْرَةِ وَقَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ وَابْعُدْ مِنْ هَذَا مِنْ أَجَازِ الْهَدْيِ قَبْلَ التَّحْلُلِ
مِنَ الْعُمْرَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَقَدْ يَسْتَدْرِكُ بِهِ مِنْ حَيْثُ لِمَنْ تَبَعَ صَوْمَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ
بَعْدَ ثَبَاتِ مُقَدِّمَةِ وَهِيَ أَنَّ ذَلِكَ الْأَيَّامَ مِنْ أَيَّامِ الْحَجِّ أَوْ ذَلِكَ الْأَنْعَالَ
الْبَاقِيَةَ يَنْطَلِقُ عَلَيْهَا نَهْيُ الْحَجِّ أَوْ وَقْتُهَا مِنْ وَقْتِ الْحَجِّ وَقَوْلُهُ إِذَا
رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ دَلِيلٌ لِأَجْرِ التَّوَلُّينَ لِلْعُلَمَاءِ فِي أَنْ الْمُرَادَ بِالرَّجُوعِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى
إِذَا رَجَعْتُمْ هَوَّاءَ الرَّجُوعِ إِلَى الْأَهْلِ لَا الرَّجُوعِ مِنْ مِثْلِهَا إِلَى مَكَّةَ وَقَوْلُهُ اسْتَلِمَ
الرَّكْنَ أَوْ شَيْءٌ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِجَابِ بَدْءِ الطَّوَافِ بِذَلِكَ ثُمَّ خَبَتْ ثَلَاثَةٌ
أَطْوَافٍ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِجَابِ الْحَتِّ وَهُوَ الرَّمْلُ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ وَقَوْلُهُ
ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ يَدُلُّ عَلَى تَعْيِيمِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِالْحَجَبِ عَلَى خِلَافِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا فِيهِ وَقَوْلُهُ عِنْدَ الْمَقَامِ وَكَعَيْنِ دَلِيلٌ
عَلَى اسْتِجَابِ أَنْ يَكُونَ كَعْنَا الطَّوَافِ عِنْدَ الْمَقَامِ وَطَوَافُهُ بَيْنَ الصَّفَا
وَالْمَرْقَةِ عَقِبَ طَوَافِ الْقُدُومِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ

اللذ

واستجاب ان يكون السعي عقيب طواف القدوم وقد قال بعض الفقهاء انه
يشترط في السعي ان يكون عقيب طواف كذا قال بعضهم لا بد ان يكون
عقيب طواف واجب وهذا الغايل يرى ان طواف القدوم واجب وان لم يكن ركنا
وقوله ثم لم يحل له الا هو امثالا لقوله تعالى حتى يبلغ الهدى محله
ودليل على ان ذلك حكم القارن وقوله وقعل مثل ما فعل من ساق الهدى
يحيى امر النبي صلى الله عليه وسلم لمن ساق الهدى في حديث آخر بل لا يحل حتى

يحل منها جميعا **الحديث الثالث** عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
انها قالت يا رسول الله ما شان الناس حملوا من العنة ولم يحل انت من
عمرتك فقال لي لبت رائي وقلدت هدي فلا احل حتى اخرجون

فيه دليل على استيجاب التلبيد لشعر الرأس عند الاحرام والتلبيد ان يجعل في
الشعر ما يسكنه ويمتعه من الانفاش كالصبر او الصمغ او ما اشبه
ذلك وفيه دليل على ان التلبيد اثر في تاجير الاحلال الى الجمر وفيه ان
من ساق الهدى لم يحل حتى يجر الجمر وهو ما خرد من قوله تعالى ولا تحلقوا
رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله وقوله اما شان الناس حلوا هذا الاطلاق
هو الذي وقع للصحابه في فسحهم الحج الى العنة وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم
وقوله امرهم بذلك ليحلوا بالتلبيد من العنة ولم يحل هو صلى الله عليه وسلم
لانه كان ساق الهدى وقوله من عمرتك يستدل به على انه كان فارنا
صلى الله عليه وسلم ويكون المراد بقوله من عمرتك اي عمرتك التي مع حجتك
وقيل يعني الباء اي لم يحل بعمرتك اي العنة التي تحللها الناس وهو ضعيف

لعله
اي

من

عمود

لوجهين احدهما كوز من يعني الباء والثاني ان قولها من عندك تفصي
الاضافة فيه تقرر له تصاف اليه والعنة التي يقع بها الخلل لم تكن متقدرة
ولا موجبة وقيل يراد بالعنة الحج بنا على النظر الى الوضع اللغوي وهو
ان العنة الزينة والزينة موجبة في الحج اي موجبة المعنى فيه وهو
ضعيف ايضا لان الاسم اذا انتقل الى حقيقة تحريفية كانت اللغوية مأجونة
في الاستعمال الحديث الرابع عن عمران بن حصين رضي الله
عنه قال انزلت اية المنعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم ينزل قرار تحريمه ولم ينف عنه حتى مات قال رجل نرايه ماشا قال البخاري
يقال انه عمر ولمسلم نزلت اية المنعة يعني منعة الحج وامرنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثم لم ينزل اية تنسخ اية منعة الحج ولم ينف عنه رسول الله صلى
الله عليه وسلم حتى مات ولها بعناؤه ن يراد بآية المنعة قوله تعالى
فمن منع بالعنة الى الحج فما استيسر من الهدى في الحديث اشارة الى جواز
نسخ القرآن بالسنة لان قوله ولم ينف عنه حتى مات لما يقتضي رفع الحكم بالجواز
الثابت بالقرآن فلم يكن هذا الرفع ممكنا لما احتاج الى قوله ولم ينف عنه
ومرارة بنى نسخ القرآن الجواز ونفى ورود السنة بالهي تقرر الحكم ودوامه
اذ لا طريق لرفعه الا احدهما من امرين وقد يؤخذ منه ان الاجماع لا ينسخ
به اذ لو نسخ به لفاك ولم يتفق على المنع لان الاتفاق حينئذ يكون شبيها
لرفع الحكم مكانه يحتاج الى نفيه كما نفي نزول القرآن بالنسخ وورود السنة بالهي
وقوله قال رجل نرايه ماشا هو كما ذكر في الاصل عن البخاري ان المراد بالرجل

نراها

عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرِّبِّيَّ نَبِيٌّ عَنْهُ عَمْرٌ هُوَ مُنْعَةٌ الْحَجِّ الْمَشْهُورَةُ
 وَهُوَ الْأَجْرُ بِالْعَمَلِ فِي شَهْرِ الْحَجِّ ثُمَّ الْحَجُّ فِي عَامِهِ خِلَافًا لِمَنْ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ
 الْمُنْعَةَ بِفَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعَمَلِ أَوْ لِمَنْ حَمَلَهُ عَلَى مُنْعَةِ النَّسَاءِ لِأَنَّ نِسَاءً مِنْ هَاتَيْنِ
 الْمُتَعَيِّنِينَ لَمْ يَنْزِلْ قِرَآنُ جَوَانِ وَالْهَيْئَةُ الْمَذْكُورَةُ قَدْ قِيلَ فِيهِ أَنَّ نَبِيَّ تَبَرُّهُ وَجُمِلَ
 عَلَى الْأَوَّلِيِّ وَالْأَفْضَلِ وَحُذِّرَ أَنْ يَبْرَكَ النَّاسُ الْأَفْضَلُ وَيَتَّبِعُوا عَلَى غَيْرِ طَبَا
 لِلتَّخْفِيفِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ٥

بَابُ الْهَدْيِ

عَنْ عَابِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قُلْتُ فَلَا يَدُ هَدْيٍ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 ثُمَّ اشْعَرَهَا وَقَلَدَهَا وَكَلَّدَهَا ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ فَمَا جَرَمَ
 عَلَيْهِ سَيِّئًا كَانَ لَهُ حَلًّا ٥ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِجَابِ بَعْثِ الْهَدْيِ مِنَ الْبِلَادِ
 لِمَنْ لَا يَتَرَفَعُهُ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِجَابِ الشَّعَارَةِ فِي الْجَمْعَةِ خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَهُ وَهُوَ
 مَشْهُورٌ أَنَّ النَّاسَ طَوَّلُوا رُسُلَنَا الدِّمَّ عَنْهُ وَاحْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ يَكُونُ فِي الْأَمِينِ
 أَوْ فِي الْأَنْتَرِ وَمَنْ أَنْكَرَهُ قَالَ إِنَّهُ مِثْلُهُ وَالْعَمَلُ بِالشَّعَةِ أَوَّلُهُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى
 أَنَّ مَنْ بَعَثَ بِهِدْيِهِ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَحْظُورَاتُ الْأَحْرَامِ وَيَقْبَلُ فِيهِ الْخِلَافُ عَنْ بَعْضِ
 الْهَدْيِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْمَقْدَمُ وَهُوَ مَشْهُورٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِجَابِ قَبْلِ الْفَلَايِدِ
 الشَّعَارَةِ

الْحَدِيثُ الثَّانِي عَنْ عَابِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَهْدَى ابْنِي إِلَى اللَّهِ

عَلَيْهِ سَلَّمَ مَنْ عَمَّا ٥ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَهْدَاءِ الْبَغَمِ الْحَدِيثُ
 الثَّالِثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا
 يَسْتَوْفِدُهُ فَقَالَ ارْكَبْهَا قَالَ لَهَا بَدَنَةٌ قَالَ ارْكَبْهَا فَرَأَيْتُهُ رَاكِبًا يَأْتِي ابْنِي

تقليد الهدى
 واستعاره
 بذكر خلاف ما
 إذا سأل
 الهدى فانه يجر المنقذ من
 الاشعار الى
 جبل الاحرام
 منه دليل على
 استحباب

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَفْظِ قَالِ فِي الثَّانِيَةِ أَوِ الثَّلَاثَةِ أَوْ كِبَاهَا وَنَيْلُكَ أَوْ
 وَجْهَكَ نَ اخْتَلَفُوا فِي رُكُوبِ الْبَدَنَةِ الْمَهْدَاةِ عَلَى مَذَاهِبَ فَقُلْ عَنْ
 بَعْضِهِمْ أَنَّهُ أَوْجِبَ ذَلِكَ لِأَنَّ صِبْغَةَ الْإِهْرُورِ زُيِّنَتْ بِمَعَ مَا يُضَافُ إِلَى
 ذَلِكَ مِنْ مَخَالِفِ سَبِيَةِ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ مَخَابَةِ السَّابِقَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِي
 وَتَوَقُّفِهَا وَرَدَّ هَذَا بَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَرْكَبْ هَدْيَةً وَلَا أَمْرًا النَّاسَ
 بِرُكُوبِ الْهَدَايَا وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَرْكَبُهَا مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ اضْرَافٍ مُشْكَا بِظَاهِرِ
 هَذَا الْحَدِيثِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يَرْكَبُهَا إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ فَيَرْكَبُهَا مِنْ غَيْرِ اضْرَافٍ
 وَهَذَا الْمُنْقُولُ عَنْ مَذَاهِبَ ثَلَاثٍ نَفَعِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَنَّهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَرْكَبُهَا
 إِذَا احْتَجَّتْ إِلَيْهَا فَحُمِلَ ذَلِكَ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ مِنْ رُكُوبِهَا
 إِلَّا اضْرَافَةً وَقَوْلُكَ وَنَيْلُكَ كَلِمَةً تُسْتَغْلَى فِي التَّغْلِيظِ عَلَى الْمُخَاطَبِ
 وَفِيهَا هَاهُنَا وَجْهَانِ **أَحَدُهَا** أَنْ تُجْزِيَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَأَمَّا اسْتَحْقَ صَاحِبُ
 الْبَدَنَةِ ذَلِكَ لِمُرَاجَعَتِهِ وَتَأْخُرُ امْتِنَالُهُ لَأَمْرِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لِقَوْلِ الرَّادِي فِي الثَّانِيَةِ أَوِ الثَّلَاثَةِ **وَالثَّانِي** أَنْ لَا يَرَادُ بِهَا
 مَوْضُوعُهَا الْأَصْلِيُّ وَتَكُونُ تَمَاجِزِي عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ فِي الْمُخَاطَبَةِ مِنْ غَيْرِ
 قَصْدٍ لِمَوْضُوعِهِ كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَرْتَبُ بِرَأْسِكَ وَأَفْلَحَ وَابْنُهُ
 وَكَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ وَبَلَهُ وَخَوَهُ وَمَنْ مَنَعَ رُكُوبَ الْبَدَنَةِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ يُحْمَلُ
 هُنَا الصُّوْرَةُ عَلَى ظَهْرِ الْحَاجَةِ إِلَى ذِكْرِهَا فِي الْوَاقِعَةِ الْمَعْنَى **الْحَدِيثُ**
الرَّابِعُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَنْ أَقُومَ عَلَى بَدَنِهِ وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَأَجْلُودِهَا وَأَجْلُفَهَا وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ

منها شيئاً قال نحن نعطيهِ من عندنا ٥ فيه دليل على جواز الاستئبابة
في القيام على الهدية ذبيحة والتصدق به وقوله ان تصدق بجمعها يدك
على التصديق بالجميع ولا شك انه افضل مطلقاً فلو جبت في بعض الدماء وفيه
دليل على ان الجلود تجري مجرى اللحم في التصديق لانها من جملة ما ينفع به
فحكمها بحكمه وقوله ان لا اعطي الجزاء منها شيئاً طاهره عدم الاغطاء
مطلقاً بكل وجه ولا شك في انما يحرم اذا كان المعطي اجرة الذبح لانه معاوضة
ببعض الهدية والمعاوضة في الاجرة كالبيع واما اذا اعطي الاجرة خارجاً
عن اللحم المعطي وكان اللحم رايداً على الاجرة فالقيام بان يجوز ولكن النبي
صلى الله عليه وسلم قال نحن نعطيهِ من عندنا واطلق المنع من اعطائه منها
ولم يقيد المنع بالاجرة والذي يخشى منه في هذا ان تقع مشاحنة في الاجرة لاجل
ما ياخذ الجازر من اللحم فيعود الى المعاوضة في نفس الامر فنميل الى المنع
من الذرايع يخشى من مثل هذا الحديث **الخامس** عن زياد بن
جبير قال رايت ابن عمر رضي الله عنهما قدامي علي جل قدانا فبدنته فجزها
فقال بعثها قياماً مقيدة سنة محمد صلى الله عليه وسلم ٥ فيه دليل
على استحباب جز الابل من قيام ويشير اليه قوله تعالى فاذكروا اسم الله
عليها صواف فاذا رجعت جنوبها اي سقطت وهوي غريزتها كانت قائمة
وفيه دليل على استحباب ان تكون معقولة وورد في حديث صحيح ما يدل على ان
تكون معقولة وورد في حديث صحيح ما يدل على ان تكون معقولة البعد البشري
وبعضهم سوي بين جزها قايمة او بركة ونقل عن بعضهم انه قال تجز بركة

والسنة أدنى باب الغسل للمحرم

الحديث الأول

عن عبد الله بن الحنبل عن عبد الله بن عباس
 والمسور بن مخرمة اخلفا بالابواء فقال ابن عباس يغسل المحرم رأسه
 وقال المسور لا يغسل المحرم رأسه قال فارتسلي ابن عباس إلى أبي أيوب
 الأنصاري رضي الله عنه فوجدته يغسل بين القرنين وهو يترقب
 فقلت عليه فقال من هذا قلت أنا عبد الله بن حنبل ارتسلي اليك ابن عباس
 يا أبا أيوب كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم
 فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه حتى يداي رأسه ثم قال لا يشان
 يصب عليه الماء أصبت نصبت على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فاقبل بهما
 وأدبر ثم قال هكذا رأيتني صلى الله عليه وسلم يفعل وفي رواية فقال
 المسور لا بن عباس لا أماريك أبدان القرآن العودان اللذان شذ
 بهما الحنيفة التي تعلق عليها البكرة ن الأنواع فتح الهمة وسكون الباء
 الموجبة والمد موضع معين بين مكة والمدينة وفي الحديث دليل على جواز
 الشاظر في مثل هذا الجهاد والاختلاف فيها إذا غلب على ظن المختلفين
 فيها حكم وفيه دليل على الرجوع إلى من يظن به أن عنده علما فيما اختلف فيه
 وفيه دليل على قبول خبر الواحد من العلبة شايع شايع بين الصحابة لأن
 ابن عباس لا شل المسور ليستعلم له علم المسألة ومن ضرورته قبول خبره
 عن أبي أيوب فيما ارسل فيه والقرآن فشرهما المصنف وفيه دليل على التستر
 عند الغسل وفيه دليل على جواز الاستنعانة في الطهارة لقول أبي أيوب

أَصِيبَ وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَسْفَعَانَةِ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ وَوَرَدَ فِي تَرْجُمَاتِهِ لَا يُقَابَلُ
فِي الصَّحِيحَةِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ السَّلَامِ عَلَى الْمُتَطَهِّرِ فِي خَالِ طَهَارَتِهِ بِخِلَافِ
مَنْ هُوَ عَلَى الْحَدَثِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْكَلَامِ فِي انْتِشَاءِ طَهَارَتِهِ وَفِيهِ دَلِيلٌ
عَلَى تَحْرِيكِ الْيَدِ عَلَى الرَّاسِ فِي غَسْلِ الْخُجْرَةِ إِذَا لَمْ يُوَدَّ أَنْ يَنْفِ الشَّعْرَ وَقَوْلُهُ
ارْتَلْنِي إِلَيْكَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَا لَكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَغْتَسِلُ رَأْسَهُ بِشَعْرِي بَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَانَ عَنْدهُ عِلْمٌ بِأَصْلِ الْعُتْلِفَانِ
السُّؤَالُ عَنْ كَيْفِيَّةِ الشَّيْءِ أَمَا يَكُونُ تَعْدَا الْعِلْمِ بِأَصْلِهِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
غَسْلَ الْبَدَنِ كَانَ عَنْدهُ مُقَرَّرًا الْجَوَازَ إِذَا لَمْ يَنْ أَلْ عَنْهُ وَأَمَا سَأَلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ
غَسْلِ الرَّاسِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِأَنَّهُا مَوْضِعُ الْإِسْكَارِ فِي الْمَسْأَلَةِ إِذَا الشَّعْرَ
عَلَيْهَا وَتَحْرِيكَ الْيَدِ فِيهَا خَافَ مِنْهُ نَفْسُ الشَّعْرَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ غَسْلِ الْحَرَمِ
وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ جَنْبًا أَوْ كَانَتْ الْمُدَّةُ خَافِضًا فَطَهَّرَتْ وَبِالْجَمْلَةِ الْإِغْتِسَالُ
الْوَاجِبُ وَأَمَا إِذَا كَانَ بَدْنًا مِنْ عَيْنٍ وَجُوبٍ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ فَالسَّائِفِيُّ
يُحِبُّهُ وَرَأَى أَصْحَابَهُ فَقَالُوا إِنَّ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ رَأْسَهُ بِالشِّدْرِ وَالْحُطْمِ وَالْأُذُنِ
عَلَيْهِ وَقَالَ فُلَيْكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ عَلَيْهِمُ الْعُدَّةُ فَإِنْ اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى هَذَا
الْمُخْتَلَفِ فِيهِ فَلَا يَقْوَى لِأَنَّ الْمَذْكَورَ حِكَايَةً خَالٍ لَا غَمُومَ لَفْظٍ وَحِكَايَةً الْحَالِ يُحْتَمَلُ
أَنْ تَكُونَ هِيَ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا وَيَحْتَمَلُ أَنْ لَا وَمَعَ الْإِخْتِمَالِ لَا تُقَامُ الْحُجَّةُ

بابُ فَسَخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ

لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَهْلُ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَذِي عَجْرُ النَّبِيِّ صَلَّى

الله عليه وسلم وقدم علي من اليمن فقال اهلكت ما اهل به النبي صلى الله عليه
وسلم فامر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه ان يجعلوها عمرة فيطوفوا ثم يقصرو
ويحلقوا الا من كان معه هدي فيقالوا انطلق الي مني وذكر احدنا يقطر
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو استقبلت من امري ما شئت
ما اهديت ولو لا ان معي الهدي لاهلكت وحاض عابثة فشكت المناسك
كلها غير انها لم تطف بالبيت قالت يا رسول الله ينطلقون حجة وعمرة وانطلق الحج
فامر عبد الرحمن بن ابي بكر ان يخرج معها الى النعيم فاعتمرت بعد الحج
قوله اهل النبي صلى الله عليه وسلم الاهلان امله رفع الصوت ثم يستعمل
في النسيئة استغما لا شايعة ويعبر به عن الإحرام وقوله بالحج ظاهرة
يدل على الإفراد وهي رواية جابر وقوله وليس مع احد منهم هدي
غير النبي صلى الله عليه وسلم وطلحة كالمقدمة لما امروا به من فتح الحج الى العمرة
اذ لم يكن هدي وقوله اهلكت ما اهل به النبي صلى الله عليه وسلم ولم دليل
على جواز تعليق الإحرام بأحرام الغيرة وانعقاد إحرام المعلق بأحرام به الآخر
ومن الناس من عدى هذا الى صور أخرى اجاز فيها التعليق ومنعه غيره ومن
ابى ذلك يقول الحج مخصوص بأحكام ليست في غيره ويجعل لكل النحر منها
وقوله فامر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه ان يجعلوها عمرة فيه عمود
وهو مخصوص باصحابه الذين لم يكن معهم هدي وقد بين ذلك في حديث آخر
وفتح الحج الى العمرة كان جابرا بهذا الحديث وقيل ان علمت حجة ما لا الجاهلية
في اعتقادها ان العمرة في شهر الحج من حجر الجوز واختلف الناس فيما بعد

فلما ظهرت
طافت بالبيت
١

هذه الواقعة هل تجوز فتش الحج الى العرة كما في هذه الواقعة أم لا فذهب
الظاهرية الى جوازها وذهب اكثر الفقهاء المشهورين الى منعه وقيل ان هذا
كان مخصوصا بالصحابة وفي ذلك حديث عن ابي ذر رضي الله عنه وعن الحرث
ابن بلال عن ابيه ايضا اعني في كونه مخصوصا وقوله فيطوفون ثم يقصروا
يحمل قوله فيطوفون اوجهين احدهما ان يراد به الطواف بالبيت على ما هو
المشهور ويكره في الكلام حذف اي يطوفون ويسعون فان العرة لا بد منها
من السعي ويحمل ان يكون اشتمال الطواف في الطواف بالبيت وفي السعي ايضا
فلانه قد يسمى طوافا قال الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت
او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما وقوله فقالوا نطلق الى منى وذكر
أحمد ما يقطر فيه دليل على اشتمال المبالغة في الكلام فانهم اذا حلوا من
العره وواقعوا البيت كان اجرامهم للحج قريبا من زمن الواقعة والامر ان
فصلت المبالغة في قرب الزمان بان قيل وذكر احمد ما يقطر وكأنه اشارة
الى اعتبار المعنى في الحج وهو الشعث وعدم الثروة فاذا طال الزمان في
الاحرام حصل هذا المقصود واذا قرب زمن الاجرام من زمن التحلل ضعف
هذا المقصود وعدم مكانهم استنكروا هذا المقصود او ضعفه لقرب اجرامهم
من تحللهم وقوله صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من امري ما استدرت ما
اهديت فيه امران **احدهما** جواز اشتمال لفظه لوفي بعض المواضع
وان كان قد ورد فيها ما يقتضي خلاف ذلك وهو قوله صلى الله عليه وسلم فان
لوفتح عمل الشيطان وقد قيل في الجمع بينهما ان كراهتها في اشتمالها في

زوال

٢١٤
الثَّالِثُ عَلَى مَوْزِ الدُّنْيَا مَا طَلَبْنَا كَمَا يُقَالُ لَوْ فَعَلْتُ كَذَا حَصَلَ لِي كَذَا
وَأَمَّا هَذَا الْقَوْلُ لَوْ كَانَ كَذَا أَوْ كَذَا الْمَاقِعُ بِكَذَا وَكَذَا الْمَاقِعُ مِنْ
صَوْنَةِ عَدَمِ التَّوَكُّلِ وَنِسْبَةِ الْأَفْعَالِ إِلَى الْفَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَأَمَّا إِذَا اشْتَعَلَتْ
فِي مَنَى الْقُرْبَاتِ كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَلَا كَرَاهَةَ هَذَا أَوْ مَا يَقْرُبُ مِنَ **الثَّانِي**
اسْتَدْرَاجِيٍّ عَلَى أَنْ التَّمَتُّعَ أَفْضَلَ وَوَجْهُ الدَّلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنَى
مَا يَكُونُ بِهِ مَمْتَنَعًا لَوَقْعِ مَا يَتَمَنَّى الْأَفْضَلَ بِمَا يَحْصُلُ بِجَابِئِهِ بَانَ
الشَّيْءُ فَذَلِكَ أَفْضَلُ بِالنَّظَرِ إِلَى زَائِدِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ وَبِالنَّظَرِ إِلَى
ذَاتِ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْآخَرِ ثُمَّ يَقْتَرِنُ بِالْمَقْصُولِ فِي صَوْنَةٍ خَاصَّةٍ مَا يَنْتَفِي بِمَرَجِّهِ
وَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَهَاهُنَا ذَكَرَكَ فَازْهَدْ الثَّالِثُ
اقْتَرَنَ بِهِ قَصْدُ مَوَاقِفَةِ الصَّحَابَةِ فِي فَتْحِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ لَمَّا شَرَقَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ
وَهَذَا أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى مَجْرَدِ التَّمَتُّعِ وَكَذَلِكَ التَّمَتُّعُ مَعَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ أَفْضَلُ
وَلَا يَلِيزُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ التَّمَتُّعُ بِمَجْرَدِهِ أَفْضَلَ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَلَوْ لَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَا خَلَلْتُ مَحَلِّي يَقُولُهُ تَعَالَى وَلَا تَخْلُقُوا رُؤُوسَكُمْ
حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ وَفَتْحُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ يَنْتَفِي بِالْخَلَلِ بِالْحَلْقِ عِنْدَ
الْفَرَاغِ مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَوْ خَلَلُ بِالْحَلْقِ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعُمْرَةِ لَحَصَلَ الْخَلْقُ
قَبْلَ بُلُوغِ الْهَدْيِ مَحَلَّهُ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ التَّمَسُّكُ بِالْقِيَامِ
فَإِنَّهُ يَنْتَفِي تَسْوِيَةً الْقَصِيرِ بِالْحَلْقِ فِي مَنَعِهِ قَبْلَ بُلُوغِ الْهَدْيِ مَحَلَّهُ مَعَ أَنَّ
النَّفْسَ لَمْ تَرُدَّ إِلَى الْحَلْقِ فَلَوْ وَجَبَ الْإِفْتِقَارُ عَلَى النَّفْسِ لَمْ يَنْتَفِعْ فَفَتْحُ الْحَجِّ
إِلَى الْعُمْرَةِ لِأَجْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ فَإِنَّهُ جَنِيذٌ كَانَ يَكُنُّ الْخَلَلُ مِنَ الْعُمْرَةِ بِالْقَصِيرِ

وَبَقِيَ النَّصْرُ مَعْرُلاً بِهِ فِي مَبْعِ الْخَلْقِ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَيُحْتَكَمُ بِأَمْنِئَةِ
الْخَلْقِ مِنَ الْعَمَّةِ وَغُلَّتْ بِهِ الْعِلَّةُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ أَجْرِي الْمَقْصِدِ بِجَرِي
الْخَلْقِ فِي امْتِنَاعِهِ قَبْلَ بُلُوغِ الْهَدْيِ مَحَلَّهُ مَعَ أَنَّ النَّصْرَ لَمْ يَدْرِكْ عَلَيْهِ بِلَقْظِهِ
وَأَنَا الْحَقُّ بِهِ بِالْمَعْنَى وَقَوْلُهُ وَجَاسَتْ عَائِشَةُ إِلَى أَخِيهِ يَدْرِكُ عَلَى امْتِنَاعِ
الطَّوَافِ عَلَى الْحَافِضِ مَا لَيْسَ بِهِ أَوْ لِمَا لَزِمَهُ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ وَيَدْرِكُ عَلَى فَعْلَاهَا
لِجَمْعِ أَعْمَالِ الْحَجِّ الْأَذَلُّكَ دَعَا أَنَّهُ لَا تَشَرُّطَ الطَّهَارَةَ فِي بَغِيَةِ الْأَعْمَالِ
وَقَوْلُهُ غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَطْفُفُ بِالْبَيْتِ فِيهِ حَذَفَ تَقْدِيرُهُ لَمْ تَسْعَ وَتَبَيَّنَ
ذَلِكَ بِرَوَايَةِ أُخْرَى صَحِيحَةٍ وَكَرَّفَ بِهَا أَنَّهُ بَعْدَ أَنْ طَهَّرْتَ طَائِفَةً وَسَعَتْ
وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ السَّعْيَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ طَوَافٍ صَحِيحٍ فَإِنَّهُ لَوْ صَحَّ لَمَا لَزِمَ
مِنْ تَأْخِيرِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ تَأْخِيرُ السَّعْيِ إِذْ هِيَ قَدْ فَعَلَتْ لِمَا سَكَتَ كُلُّهَا غَيْرَ
الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ فَلَوْلَا اشْتِرَاطُ تَقْدِيمِ الطَّوَافِ عَلَى السَّعْيِ لَفَعَلْتُ فِي السَّعْيِ
مَا فَعَلْتُ فِي غَيْرِهِ وَهَذَا الْحُكْمُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ
وَرِثَاقِ الْمَالِكِيَّةِ قَوْلًا أُخَرًا أَنَّ السَّعْيَ لَا يَبْدَأُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ طَوَافٍ وَاجِبٍ وَأَنَا صَحَّ
بَعْدَ طَوَافٍ الْقَدُومِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا غِنَاءَ هَذَا الْقَائِلِ وَجَوِّدِ طَوَافٍ
الْقَدُومِ وَقَوْلُهُ لَا يَنْطَلِقُونَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ يُرِيدُ الْعَمَّةُ الَّتِي تَسُخَّرُ الْحَجَّ إِلَيْهَا
وَالْحَجَّ الَّذِي أَتَتْهُ مِنْ بَكَّةَ وَقَوْلُهُ لَا يَنْطَلِقُونَ بِحَجٍّ يَشْعُرُ بِأَنَّهُ لَا يَحِطُّ
لَهَا الْعَمَّةُ وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ يَفْسُخُ الْحَجَّ الْأَوَّلَ إِلَى الْعَمَّةِ وَهَذَا ظَاهِرٌ إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَلْزَمُوا
نَظَرُوا إِلَى رَوَايَاتٍ أُخْرَى أَقْضَتْ أَنَّ عَائِشَةَ اعْتَمَرَتْ لِأَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ أَمَرَهَا
بِتَرْكِ عُمْرَتِهَا وَتَقْضِي رَأْسَهَا وَامْتِنَاعَ طَهَارَتِهَا وَالْأَمْلَاقُ بِالْحَجِّ لَمَّا خَاضَتْ لَامْتِنَاعِ الْخَلْقِ

من العمة بوجود الحيض ومزاجية وقت الحج وتحملوا أمه عليه السلام ترك
 العمة على ترك المعنى في أعمالها لا على رفضها بالخروج منها وأهلت بالحج مع بقا
 العمة كانت فائدة أفقضى ذلك أن يكون قد حصل لها عمرة واشكل حينئذ
 قولها يتطلعون حج وعمرة وانطلق حج إذ هي ايضاً قد حصل لها حج وعمرة
 لما تقرر من كونها صارت فائدة فاضا جراً إلى تأويل هذا اللفظ فأولوا قولاً
 يتطلعون حج وعمرة وانطلق حج على أن المراد يتطلعون حج منفرد عن عمرة
 وعمرة منفردة عن حج وانطلق حج غير منفرد عن عمرة فامرها النبي صلى
 الله عليه وسلم بالعمرة ليحصل لها تصدقها في عمرة منفردة عن حج وحج منفرد
 عن عمرة هذا حاصل ما قيل في هذا مع أن الظاهر خلافه بالنسبة إلى هذا
 الحديث لكن الجمع بين الروايات الجاهل إلى مثل هذا أو قولاً فامر عبد
 الرحمن إلى إفريه يدك على جواز الخلوة بالمحارم ولا خلاف فيه وقول
 أن يخرج معها إلى الشيعيم يدك على أن من أحرم بالعمرة من مكة لا يجتنبها
 من خوفها بل عليه الخروج إلى الحل فإن الشيعيم أن في الحل وهذا معلق
 بقصد الجمع بين الحل والحرم في العمرة كما وقع ذلك في الحج فإنه جمع بين
 الحل والحرم فإن عمرته من أركان الحج وهي من الحل فاحتملوا في أنه لو أحرم
 بالعمرة من مكة قل يكون صحيحاً ويلزمه دم أو يكون باطلاً وفي مذهب
 الشافعي خلاف ومذهب مالك أنه لا يجمع ويحرم بعض الناس فسطح الخروج
 إلى الشيعيم بعينه ولم يكن بالخروج إلى مطلق الحل من مطلق ما ذكرناه وفيه المعنى
 وهو الجمع بين الحل والحرم الكافي بالخروج إلى مطلق الحل الحديث

ولم يعد إلى ما
 هل يكون الطواف

الثاني عن جابر رضي الله عنه قال قدمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نقول لبك بالبح فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعلناها عمرة ن حديث جابر بذلك على انهم احرتموا بالبح وقد ذكرنا ان مذهب الظاهر جواز مطلقا وهو المحكي ايضا عن احمد وقوله فيه ونحن نقول لبك بحج يدرك على انهم احرتموا بالبح مفردا لكونه محووا على بعضهم لما ورد في حديث آخر عن غير جابر فتا من اهل بحج ومنا من اهل بحجة **الحديث**

الثالث عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم واسحابه صبيحة رابعة فامرهم ان يجعلوها عمرة فقالوا يا رسول الله اي الحلال الحل كله ن وحديث ابن عباس يدل ايضا على فتح الحج الى العمرة وفيه زيادة ان التحلل بالعمرة تحلل كامل بالنسبة الى جميع مخطورات الاجرام لقوله للصحابه لما قالوا اي الحلال الحل كله وقول الصحابة كانه لا شئ عايرهم بعض انواع الحل وهو الجماع المفسد للاجرام فاجبوا بما يقتضي التحلل المطلق والذي يدل على هذا قولهم في الحديث الآخر ينطلق احدنا الى منى وذكره يقطر وهذا يشعر بما ذكرناه من استبعاد التحلل المبيح للجماع **الحديث الرابع** عن عمرو بن الزبير قال سئل سامة بن زيد وانا جالس كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دفع قال كان نبي العتق فادار جده فحوق ن العتق انبساط السير والنزول وذلك ن حديث عمرو بن الزبير عن سامة لا يتعلق بفتح الحج الى العمرة وقد ادخله المصنف في باب العتق بفتح العين المهملة والنون

معلقين بالحج

قال

يسير

وَالنَّصْبُ بِنَجِّ النُّونِ وَتَشْدِيدِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ ضِرَابَ مِزِ السَّيْرِ وَالنَّصْرُ
 ارْتَعَامُهُمَا وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ عِنْدَ الْأَزْدِ حَامِرٌ كَانَ يَسْتَعْلِقُ الْبَرَّ الْأَخْفَ
 وَعِنْدَ جُودِ الْعَجُوفِ وَهُوَ الْمَكَانُ الْمَفْتُوحُ يَسْتَعْلِقُ الْبَرَّ الْأَشَدَّ وَذَلِكَ
 بِإِنْفِصَادِ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ **الْحَدِيثُ**

الخامس عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ فَجَعَلُوا يَتَلَوْنَ آيَةَ الْوَيْدِ فَقَالَ رَجُلٌ لَمْ
 يَشْعُرْ فَنُفِثَتْ قَبْلُ أَنْ أَدْعَى قَالَ أَدْعُ وَلَا تَخْرُجْ وَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ لَمْ يَشْعُرْ
 فَخَرَّتْ قَبْلُ أَنْ أَدْعَى قَالَ أَدْعُ وَلَا تَخْرُجْ فَاسْتَبَلَّ يَوْمِيذٍ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَكَأْخَرُ
 الْأَقَالِ أَعْمَلُ وَلَا تَخْرُجْ نَ الشَّعُورُ الْعِلْمُ وَاطْلُهُ مِنَ الْمَشَاعِيرِ
 وَهِيَ الْخَوَاسِرُ فَكَانَتْ يَتَنَبَّذُ إِلَى الْخَوَاسِرِ وَالْمَخْرُ مَا يَكُونُ فِي اللَّبَةِ وَالذَّبْحِ
 مَا يَكُونُ فِي الْخَلْقِ وَالْوَضَائِعِ يَنْعَمُ الْيَحْرُ أَرْبَعَةَ الرَّمْيِ ثُمَّ حُرِّقَ الْهَدْيُ
 أَوْ ذَبْحُهُ ثُمَّ الْخَلْقُ أَوِ الْقَصِيرُ ثُمَّ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ هَذَا هُوَ التَّرْتِيبُ الْمَشْرُوعُ
 فِيهِ أَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي طَلَبِيَّةِ هَذَا التَّرْتِيبِ وَحُجْوَانِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا
 أَنْ أَبْرَأَ الْحِمَمِ مِنَ الْمَالِكَةِ يَرِي أَنَّ الْفَارِزَ لَا يَجُوزُ لَهُ الْخَلْقُ قَبْلَ الطَّوَافِ
 وَكَانَتْ رَأْيَ أَنَّ الْفَارِزَ عُمَرَةُ وَحُجَّتُهُ قَدْ تَدَاخَلَا الْعُمَرَةُ فَايَمَةُ فِي حَقِّهِ
 وَالْعُمَرَةُ لَا يَجُوزُ الْخَلْقُ فِيهَا قَبْلَ الطَّوَافِ وَقَدْ رُفِضَ هَذَا الْقَوْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 فِي الْفَارِزِ حَتَّى يَحْلُلَ مِنْهَا جَمِيعًا فَإِنَّهُ تَدْبِيقُ أَنْ الْإِطْلَالَ مِنْهَا يَكُونُ فِي وَقْتٍ
 وَاحِدٍ فَإِذَا خَلَقَ قَبْلَ الطَّوَافِ فَالْعُمَرَةُ فَايَمَةُ بِهَذَا الْحَدِيثِ يَفِيقُ الْخَلْقُ فِيهَا
 قَبْلَ الطَّوَافِ وَفِي هَذَا الْأَسْتِشْهَادِ نَظَرٌ وَرَدَّ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُنَاجِرِينَ

بُصُورِ الْحَادِيثِ وَالْإِجْمَاعِ الْمُسَقَّدِ عَلَيْهِ وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ بَصُورَ الْحَادِيثِ
مَا شَيْئَ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَارِثًا فِي أَجْرٍ الْأَمْرَ وَانْهَاجَ قَبْلَ
الطَّوْفِ هَذَا الْمَأْتِ بِمَا رَأَى سَلَامًا لِي سَلَامًا عَنِ كَوْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
فَارْتَادُوا ابْنَ الْجَهْمِ بَنِي عَلَى مَذْهَبِ مَلِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمَنْ قَالَ بَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مُقَرَّرًا وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَيُعَيِّدُ الشُّبُوتَ أَنْ رَأَى الْإِجْمَاعُ
الْتِقَالَ التَّوَلَّى وَأَنْ رَأَى السُّكُوتَ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يَنْتَفِعُ فِيهِ أَيْضًا وَأَدْبَتِ
هَذَا وَأَنْ الرِّضَا يَفْرَعُ فِي هَذَا الْيَوْمِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِمَا لَوْ تَقَدَّمَ بَعْضُهَا عَلَى
بَعْضٍ فَاخْتَارَ الشَّافِعِيُّ جَوَازَ التَّقْدِيمِ وَجَعَلَ التَّرْتِيبَ مُشْتَجًّا وَمَلِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ
يَنْهَوْنَ تَقْدِيمَ الْخَلْقِ عَلَى الرَّمْيِ لِأَنَّهُ جَنِينٌ يَكُونُ حَلَقًا قَبْلَ وَجُودِ الْخَلْقِ
وَلَيْشَ فَعِيَ مِثْلُهُ وَقَدْ بَنَى الْقَوْلَانِ لَهُ عَلَى أَنَّ الْخَلْقَ نَسْكَ أَوْ اسْتِجَابَةً
يَحْظُرُ فَإِنْ فَلْنَا أَنَّهُ نَسْكَ جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الرَّمْيِ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ أَسْبَابِ الْخَلْقِ
وَأَنْ فَلْنَا أَنَّهُ اسْتِجَابَةٌ يَحْظُرُ لَمْ يَحْزَمْ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَقُوعِ الْخَلْقِ قَبْلَ الْخَلْقِ
وَفِي هَذَا الْبِنَاءِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا يَلِيزُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ نَسْكَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَسْبَابِ
الْخَلْقِ وَمَا لَكَ رَحْمَةُ اللَّهِ يَرَى أَنَّ الْخَلْقَ نَسْكَ وَيُرَى مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَقْدَمُ عَلَى
الرَّمْيِ إِذْ مَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ نَسْكَ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ مُثَابٌ عَلَيْهِ وَلَا يَلِيزُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ
يَكُونَ سَبَبًا لِلْخَلْقِ وَنَقَلَ عَنْ أَحَدِ رَحْمَةِ اللَّهِ أَنَّهُ إِنْ قَدَّمَ بَعْضُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى
بَعْضٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَنْ كَانَ جَاهِلًا وَأَنْ كَانَ عَالِمًا فَبِإِجْمَاعِ الدِّمِ وَدَوَائِبِ
وَهَذَا الْقَوْلُ فِي نَسْقُوطِ الدِّمِ عَنِ الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي دُونَ الْعَامِدِ قَوِيٌّ مِنْ حَقِّهِ
أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى رُجُوبِ اتِّبَاعِ أَعْيَالِ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَجِّ يَقُولُهُ

خُذْ دَاعِي مَنَاسِكُمْ وَهَذِهِ الْحَادِيثُ الْمُرْخُصَةُ بِالتَّقْدِيمِ لِمَا وَقَعَ السُّؤَالُ
عَنْهُ أَمَا قُرِئَتْ يَقُولُ السَّائِلُ لَمْ أَشْعُرْ بِخِصَرِ الْحِكْمِ بِهَذِهِ الْحَالَةِ وَتَبْقَى حَالَةُ
الْعَدَمِ عَلَى أَصْلِ دُجُوبِ إِبْنِ أَبِي الرَّثْوَلِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحُجَّ وَنُقَالَ يُوجِبُ
الْدَّمُ فِي الْعَدَمِ وَالنِّسْيَانُ عِنْدَ تَقْدِيمِ الْخَلْقِ عَلَى الرَّمْيِ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ قَوْلَهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ لَا يَخْرُجُ عَلَى نَفْيِ الْإِثْمِ فِي التَّقْدِيمِ مَعَ النِّسْيَانِ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْإِثْمِ نَفْيُ
وُجُوبِ الدَّمِ وَإِذَا دُعِيَ بِغَيْرِ الشَّارِحِينَ أَنْ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَخْرُجُ ظَاهِرٌ
فِي أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَعَمِي بِذَلِكَ نَفْيُ الْإِثْمِ وَالدَّمُ مَعًا وَفِيمَا أَدْعَاهُ مِنَ الظُّهُورِ نَظَرٌ
وَقَدْ بَيَّنَّا رُغْمَهُ خُصُوفَهُ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيِّ فَإِنَّهُ قَدْ اسْتَعْمَلَ
لَا يَخْرُجُ كَثِيرًا فِي نَفْيِ الْإِثْمِ وَأَنْ كَانَ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ اللَّغْوِيُّ يَشْفِي نَفْيَ الصِّقْرِ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَهَذَا الْبَحْثُ كُلُّهُ أَمَا يَخْتِاجُ
إِلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي جَاءَتْ فِيهَا السُّؤَالُ عَنْ تَقْدِيمِ الْخَلْقِ عَلَى الرَّمْيِ
وَأَمَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ فَلَا نَعْمُ مِنْ أَوْجِبَ الدَّمُ فَلَا وَحَمَلُ نَفْيِ
الْحُجَّ عَلَى نَفْيِ الْإِثْمِ يَشْكُلُ عَلَيْهِ نَاجِزٌ بَيَانٌ وَجُوبِ الدَّمِ فَإِنْ الْحَاجَةُ نَدْعُو إِلَى
بَيَانِ هَذَا الْحِكْمِ فَلَا يُؤَخَّرُ عَنْهَا بَيَانُهُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ أَنْ تَرَكَ ذِكْرَهُ فِي الرَّوَايَةِ لَا
يُلْزَمُ مِنْهُ تَرْكُ ذِكْرِهِ فِي نَفْسِ الْحَقِّ وَرَأَيْتُ مَنْ اسْتَقَطَّ الدَّمُ وَجَعَلَ ذَلِكَ
مَخْصُوصًا بِحَالَةِ عَدَمِ الشَّعُورِ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ لَا يَخْرُجُ عَلَى نَفْيِ الْإِثْمِ وَالدَّمُ مَعًا فَلَا يُلْزَمُ
نَاجِزٌ الْبَيَانُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ وَشَيْءٌ يُضَاعِلُ الْقَاعِدَةَ فِي أَنَّ الْحِكْمَ إِذَا رَتَّبَ عَلَى
وَصْفٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُغْتَبَرًا لَمْ يَجْزِ أَطْرَاحُهُ وَالْحَاقُّ يُخْرِجُهُ تَمَالُكًا وَنَهْيًا بِهِ
وَلَا شَكَّ أَنَّ عَدَمَ الشَّعُورِ وَصْفٌ مُنَاسِبٌ لِعَدَمِ التَّكْلِيفِ وَالْمَوْلَاخَةِ وَالْحِكْمِ

عَلَّقَ بِهِ فَلَا يُمْكِنُ إِطْرَاحُهُ بِالْحَاقِ الْعَهْدَةِ إِلَّا بِثَبَاتٍ أَوْ بِفَانٍ تَشْكُرُ يَقُولُ
الرَّادِي فَمَا سِئِلَ عَنْ شَيْءٍ قَدَّرَ أَوْ أَحْزَا الْأَقَالَ أَفْعَلَ وَلَا يَجْرَحُ فَإِنَّهُ قَدْ يَشْعُرُ
بِأَنَّ التَّرْتِيبَ مُطْلَقًا غَيْرُ مُرَائِيٍّ فِي الْوُجُوبِ فَجَوَابُهُ أَنَّ الرَّادِي لَمْ يَحْكُ لَفْظًا
تَحَامًا مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْتَضِي جَوَانَ التَّقْدِيمِ وَالْتَّأْخِيرِ مُطْلَقًا
وَأَمَّا أَخْبَرُ عَنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَجْرَحُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ مَا سِئِلَ عَنْهُ مِنَ
التَّقْدِيمِ وَالْتَّأْخِيرِ حِينَئِذٍ هَذَا الْأَخْبَارُ مِنَ الرَّادِي نَمَا تَعْلُقُ بِمَا دَقَّعَ السُّوَالُ
عَنْهُ وَذَلِكَ مُطْلَقٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَالِ السُّوَالِ وَكُونِهِ وَقَعَ عَنْ الْعَدَاوَةِ
وَالْمُطْلَقُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَحَدٍ الْخَاصِّ بِنَعْيِهِ فَلَا يَتَّبَعُ حُجَّةً فِي حَالَةِ الْعَدَاوَةِ
أَعْلَمُ **الْحَدِيثُ السَّادِسُ** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ النَّخَعِيِّ
أَنَّهُ حَجَّ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَأَاهُ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْكُبْرَى بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ
فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَمَانِهِ وَمِنِّي عَنْ شِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ
سُورَةُ الْبَقَرَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى رَمْيِ الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى
بِسَبْعٍ كَغَيْرِهَا وَدَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ فِي الْوُقُوفِ لِرَمْيِهَا وَدَلِيلٌ
عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْجَمْرَةَ تُرْمَى فِي بَطْنِ الْوَادِي وَدَلِيلٌ عَلَى مُرَاعَاةِ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَيَاةِ الْحَجِّ
الَّتِي رَفَعَتْ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ هَذَا مَقَامُ الَّذِي
أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ فَاصْدِرْ بِذَلِكَ الْأَعْلَامُ بِهِ لِيَفْعَلَ وَيُؤَدِّدَ دَلِيلٌ عَلَى
جَوَانِ قَوْلِنَا سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَمَنْ نَقَلَ عَنْ الْحَاجِّ بْنِ يُونُسَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ وَأَمَرَ
أَنْ يُقَالَ السُّورَةُ الَّتِي تَذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ فَزَادَ عَلَيْهِ بِهَذَا **الْحَدِيثُ السَّابِعُ**
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قَالَ اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُجْلِفِينَ فَالْوَاوُ الْمُقْصِرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُجْلِفِينَ
 فَالْوَاوُ ابَارَسُوا اللَّهَ وَالْمُقْصِرِينَ قَالَ وَالْمُقْصِرِينَ ٥ الحديث دليل علي
 جواز الجلف والنقص معاً وعلى أن الحلق أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 ظاهر في الدعاء للمجلفين واقتصر في الدعاء للمقصرين على مرة وقد تكلموا في
 أن هذا كان في الجديبية أو في حجة الوداع ووركي في بعض الروايات ما يدرك
 على أنه في الجديبية ولعله وقع فيها معاً وهو الأقرب وقد كان في حلة
 الوقوف توقف من الصحابة في الحلق أمّا في الجديبية فلا ثم عظم عليهم الرجوع
 قبل تمام مقصودهم من الدخول إلى مكة وكان شكهم وأمّا في الحج فلا ثم
 شق عليهم فتح الحج إلى العرة وكان من قصر منهم شجرة اعتقد أنه أخف من
 الحلق أو هو يذكّر على الكراهة للشيء فكثر النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء
 للمجلفين لأنهم بادروا إلى امتثال الأمر وأما فعل ما أمرُوا به من الحلق
 وقد ورد النصيح بهذه العلة في بعض الروايات فقال لأنهم لم يشكوا
الحديث الثامن عن عائشة رضي الله عنها قالت حججنا مع النبي
 صلى الله عليه وسلم فافضنا يوم الخيبر فحاضت صفية فاراد النبي صلى الله عليه
 وسلم منها ما يزيد الرجل من أهله فقلت يا رسول الله إنها جارية قال اجلسنا
 هي فالوا يا رسول الله فافضنا يوم الخيبر قال أخرجوا وفي لفظ قال النبي صلى
 الله عليه وسلم عقرني خلقي فافضت يوم الخيبر فقلت نعم قال أفري ٥
 فيه دليل على أن مؤز **أحدها** أن طواف الأفاضة لا بد منه وإن المرأة
 إذا حاضت لا تنفرد حتى تطوف بقوله صلى الله عليه وسلم ثم أحابستناهي فقيل

ان

انها قد افاضت الي آخره فان شياقه يدرك على عدم طواف الفاضلة موجب للحبس
وثانيها ان الحائض يسقط عنها طواف الوداع ولا تقعد لاجله لقوله
فانفري **وثالثها** قوله عمري مفتوح العين ساكن الفاء وخلق
مفتوح الحاء ساكن اللام والكلام في هاتين اللفظتين من وجوه منها
ضبطهما فالمشهور بين المحدثين حتى لا يكاد يعرف غير ان آخر اللفظتين
الف التانيث المنصورة من غير شوب والبعضهم عقرها حلقا بالشوئين
لانه شعر ان الموضع موضع دعاء فاجراه مجري كلام العرب في الدعاء بالفاظ
المصادر فانها مبنية كقولهم سقيا ورعيا وجردا وكيا وراى ان عمري
بالف التانيث نعت لا دعاء والذي ذكره المحدثون صحيح ايضا ومنها
ما يقتضي هاتين اللفظتين فقول عمري بمعنى عقرها الله وقيل عقر قومها
وقيل جعلها عاقرا لا يلد واما حلتى فاما بمعنى حلق الله شعرها او بمعنى
اصابها وجع في حلقها او بمعنى حلق قومها بشومها ومنها ان هذا من
الكلام الذي كثرت في شأن العرب حتى لا يراى بها اصل موضوعها كقولهم
تربت يداك وما اشعره فانه الله وافلح وابيه الى غير ذلك من الالفاظ
التي لا يقصد اصل موضوعها لكثرة استعمالها **الحديث التاسع**
عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال قال امرؤ القيس ان يكر آخر عمرهم بالبيت
الا انه خفف عن المرأة الحائض فيه دليل على ان طواف الوداع واجب
لظاهر الامر وهو مذهب الشافعي وجب الدم بتركه وهذا بعد تقدير
ان اخبار الصحابي عن صيغة الامر حكايته لها ولا دم فيه عند ملك ولا وجوب

له عنده وفيه دليل على سقوطه عن الحايض وفيه خلاف عن بعض السلف
 اعني ابن عمر او ما يقرب منه **الحديث العاشر** عن عبد الله
 ابن عمر رضي الله عنهما قال استاذن العباس بن عبد المطلب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان يبيت بمكة ليالي مي فاذن له ان اخذ منه امران **احدهما**
 حكم الميتم يعني وانه من مناسك الحج وواجبانه وهذا من حيث قوله اذن
 للعباس من اجل سقايته فانه يقتضي ان الاذن لهذه العلة المحصورة وان
 غيره لم يحصل فيه **الاذن الثاني** انه يجوز الميتم لاجل السقاية
 ومدلول الحديث تعليل هذا الحكم بوصف السقاية وباسم العباس فتكلم
 الفقهاء في ان هذا من الاوصاف المعبرة في هذا الحكم فاما غير العباس فلا
 يخص به الحكم اتفاقا لكن اختلفوا فيما زاد على ذلك فمنهم من قال يخص
 هذا الحكم بالعباس ومنهم من عمه في بن هاشم ومنهم من عم وقال كل من
 احتاج الى الميتم للسقاية فله ذلك واما تعليله بسقاية العباس فمنهم
 من خصه باختي لمو علمت سقاية اخري لم يخصص في الميتم لاجلا والاقترب
 اتباع المعنى وان العلة الحاجة الى اعداد الماء للشاربين **الحديث**
الحادي عشر وعنه رضي الله عنه قال جمع النبي صلى الله عليه وسلم
 بين المغرب والعشاء بجمع لكل واحدة منهما باقامة ولم يجمع بينهما ولا على
 اثر واحدة منهما وفيه دليل على جمع التاخير بمنزلة لغة وهي جمع لان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان وقت الغروب يعرفه فلم يجمع بينهما بالمزدلفة الا
 وقد احرز المغرب وهذا الجمع لا خلاف فيه واما اختلفوا هل هو بعذر التذكير

أَوْ يُعْذَرُ الشَّفَرُ وَفَإِنَّهُ الْخِلَافُ أَنْ مَنْ لَيْسَ بِشَايِءٍ شَفَرًا جَمَعَ فِيهِ هَلْ
 يَجْمَعُ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ أَمْ لَا وَالْمَقُولُ عَنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْجَمْعَ يُعْذَرُ
 النَّسْكَ وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يُعْذَرُ الشَّفَرُ وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ وَجْهٌ
 أَنَّهُ يُعْذَرُ النَّسْكَ وَلَمْ يَقُلْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ
 فِي طَوْلِ شَفَرِهِ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ لَمْ يَجْمَعْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَيَقْوَى أَنَّ الْجَمْعَ لِلنَّسْكَ
 لِأَنَّ الْجَمْعَ الْمَخْدُوعَ يُعْذَرُ بِأَمْرٍ يُقْتَضِي إِضَافَةَ ذَلِكَ الْحِكْمِ إِلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ
 وَإِنْ كَانَ قَدْ جُمِعَ أَمَّا بَابُ تَرْدٍ فِي ذَلِكَ فَقُلْ خَاصًّا وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ
 أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا جَدَّ بِهِ الشَّيْءُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ
 فَقَدْ تَعَارَضَ فِي هَذَا الْجَمْعِ سَبَبَانِ الشَّفَرُ وَالنَّسْكَ فَيَبْقَى النَّظَرُ فِي تَرْجِيحِ
 الْإِضَافَةِ إِلَى أَحَدِهِمَا عَلَى أَنَّ فِي الْأَسْتِذْلَالِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ عَلَى هَذَا الْجَمْعِ نَظَرًا
 مِنْ حَيْثُ أَنَّ الشَّيْءَ لَمْ يَكُنْ مَجْدًا فِي ابْتِدَاءِ هَذِهِ الْحَرَكَةِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 تَسَلَّمَ كَانَ يَأْزِلُ أَعْدَدَ دُخُولِ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَأَنشَأَ الْحَرَكَةَ بَعْدَ ذَلِكَ
 فَالْجَدُّ أَمَا يَكُونُ بَعْدَ الْحَرَكَةِ أَمَّا فِي الْإِبْتِدَاءِ فَلَا وَقَدْ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يُقَامَ
 الْمَغْرِبُ بِعَرَفَةٍ وَلَا يَحْصُلُ جَدُّ الشَّيْءِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا وَأَمَّا ابْتِدَاءُ الْحَدِيثِ
 مَا إِذَا كَانَ الْجَدُّ وَالشَّيْءُ مُوجُودًا أَعْدَدَ دُخُولَ وَفِيهَا فَهَذَا أَمْرٌ مُخْتَلَفٌ وَاحْتَلَفَ
 الْمُتَأَنِّهِ أَيْضًا فِيهِ لَوْ أَنَّ الْجَمْعَ يُغَيَّرُ جَمْعٌ كَالْوَجْعِ فِي الطَّرِيقِ أَوْ بِعَرَفَةٍ عَلَى
 الْقَدِيمِ هَلْ يَجْمَعُ أَمْ لَا وَالَّذِينَ عَلَّلُوا الْجَمْعَ بِالشَّفَرِ لِحُزْنِ الْجَمْعِ مُطْلَقًا
 وَالَّذِينَ عَلَّلُوهُ بِالنَّسْكَ فَقُلْ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا يَجْمَعُ إِلَّا بِالْمَكَانِ الَّتِي جُمِعَ فِيهِ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا تَعَلَّقَ بِالْحَدِيثِ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ لِصَلَاتِي

أَنَا أَبُو حَنِيفَةَ الشَّافِعِيُّ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ

الْحَامِدُ

الجمع وقد ذكر فيه انه جمع باقامة لكل واحدة ولم يذكر الاذان وحاصل
مذهبنا ان نفي رحمه الله ان الجمع اما ان يكون على وجه التقديم او على وجه
التأخير فان كان على وجه التقديم اذن للدلالة لان الوقت لها واقام لكل
واحدة ولم يؤذن للتأنيث الا على وجه غريب لبعض اصحابه وان كان على وجه
التأخير كما في هذا الجمع صلاها باقامتين كما في ظاهر هذا الحديث واخروا
في الاذان للدلالة الخلاف الذي في الاذان للتأنيث ودلالة الحديث على عدم
الاذان كدلالة شكوت اعني الحديث الذي ذكره المصنف وتعلق بالحديث ايضا
عدم الشغل بين صلاتي الجمع لقوله ولم يشبع بينهما والسبحة صلاة التأنيث
والمسألة معبر عنها بوجوب الموالاة بين صلاتي الجمع والمنقول عن ابن
حبيب من اصحاب مالك ان لا يشغل اعني للجامع بين الصلاتين ومذهب
الشافعي ان الموالاة بين الصلاتين شرط في جميع التقديم وفيها في جميع
التأخير خلاف لان الوقت للصلاة التأنيث فجاز تأخيرها واذا قلنا
بوجوب الموالاة فلا يقطعها قدرا للقامة ولا قدرا للنيم لمن نيم ولا قدرا
الاذان لمن يقول بالاذان لكل واحدة من صلاتي الجمع وقد حكاه وجهها
لبعض الشافعية وهو قول في مذهب مالك ايضا من اذا اذن يستدك بالحديث
على عدم جواز الشغل بين صلاتي الجمع فلمخالفة ان يقول هو نفل والنفل
يجزله لا يدرك على الوجوب ويحتاج الى ضمنية امر آخر اليه وما يؤكد اعني
كلام المخالف ان النبي صلى الله عليه وآله لم يشغل بعدها كما في الحديث مع انه لا
خلاف في جواز ذلك فليسعد ذلك بان ترك الشغل لم يكن لما ذكر من وجوب

المؤالة وقد ورد في بعض الروايات انه فضل بين هاتين الصلاتين يحيط
الرجال وهو يحتاج الى مسافة من الوقت ويدل على جواز التأخير

باب — المحرم باكل صيد الحلال

عن ابي قتادة الانصاري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج
حاجا فخرجوا معه فصرفت طائفة منهم فيهم ابو قتادة وقاتل حذوا وساحل
البحر حتى نلتقي فاحذوا وساحل البحر فلما انصرفوا اخبروا كلهم الا ابا قتادة
لم يحرم فبينما هم يتزورون اذ راو حمر وحيتر فحمل ابو قتادة على الحمر
فغتر منها اناثا فنزلنا فاكلنا من لحمها ثم قلنا اناكل لحمر صيد ونحرم
حمر مؤن فحملنا ما بقي من لحمها فاذا ركننا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فسألناه عن ذلك فقال منكم احدا ممن ان يحمل عليها او اشار اليها قالوا
لا قال فكلوا ما بقي من لحمها وفي رواية فقال هل معكم منه شيء فقلت نعم
فناولته العصف فاكلها ن تكلموا في حوز ابي قتادة لم يكن يحرم ما مع كونه
خرجوا للحج ومرتوا بالمقات ولجيت بوجوه منها ما دل عليه اول هذا الحديث
من انه ارسل الى جهة اخرى ليكسبها وكان الالتقاء معه بعد مضي مكان المقات
ومنها وهو ضعيف انه لم يكن يريد الحج والعمرة ومنها انه قبل توقيت المواقف
والانان الانبي من الحمر وقوله ناكل من حمر صيد ونحرم مؤن ورجوعهم الى
البي صلى الله عليه وسلم في ذلك دليل على امرين احدهما جواز الاجتهاد
في من النبي صلى الله عليه وسلم فانه اكله باجتهاد والثاني وجوب
الرجوع الى النصوص عند تعارض الاشباه والاحتمالات وقوله عليه السلام سلم

هل

ومكان كذلك
وصلى الله
عليه وسلم
المسافات

أَحَدُ أَمْرَةٍ أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَكَانَ
سَبَبًا لِلْمَنْعِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُلُّوْا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ
أَكْلِ الْحَرَمِ لَحْمِ الصَّيْدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ دَلَالَةٌ وَلَا أَشَارَةٌ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي أَكْلِ
الْحَرَمِ لَحْمِ الصَّيْدِ عَلَى مَذَاهِبٍ **أَحَدُهَا** أَنَّهُ مَمْنُوعٌ مُطْلَقًا صَيْدًا لِأَجْلِ
أَوَّلِهِ وَهَذَا مَذْكُورٌ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ دَلِيلُهُ حَدِيثُ الصَّعْبِ عَلَى مَا سَنَذَكُرُ
وَالثَّانِي أَنَّهُ مَمْنُوعٌ إِنْ ضَاعَ أَوْ صِيدَ لِأَجْلِهِ سَوَاءً كَانَ يَازِنُهُ أَوْ
بَعْدَ إِذْنِهِ وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ الشَّافِعِيِّ **وَالثَّالِثُ** أَنَّهُ إِنْ كَانَ
بِأَصْطِحَارِهِ أَوْ بِإِذْنِهِ أَوْ دَلَالَتِهِ حَرَمٌ وَإِنْ كَانَ عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ لَمْ يَحْرَمْ وَحَدِيثُ
أَبِي ثَنَاءَةَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ أَكْلِهِ فِي الْجَمَلَةِ فَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ
وَيَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُشْرَ الْحَرَمُ إِلَيْهِ وَلَا دَلٌّ عَلَيْهِمْ جُوزًا أَكَلَهُ فَإِنَّهُ ذَكَرَ
الْمَوَانِعَ الْمَانِعَةَ مِنْ أَكْلِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ غَيْرَهَا مَانِعًا لَذَكَرَهَا وَأَمَّا أَخْبَرَهُ
الشَّافِعِيُّ عَلَى تَحْرِيمِ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَإِذْنُهُ بِأَمْرٍ آخَرَ
مِنْهَا حَدِيثُ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَحْمُ الصَّيْدِ كَمَا لَمْ يَصِدِّقْ
أَوْ يُصَدِّقْ وَالَّذِي فِي الرَّوَايَةِ الْآخِرَةِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ
فِيهِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا نَبْطِشُ الْإِنْسَانِ إِلَى صَاحِبِهِ فِي طَلَبِ مِثْلِ هَذَا وَالثَّانِي
رِيَاءُ تَطْيِيبِ قُلُوبِهِمْ فِي مَوَاقِفِهِمْ فِي الْأَكْلِ وَقَدْ نَقَدْتُمْ لَنَا قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لِمَا سَقَطَ الْهَدْيُ وَالْإِسَانَةُ إِلَى ذَلِكَ
لَطَلَبُوا مَقَرَّهُمْ فِي الْجَمَلَةِ فَإِنَّهُ كَانَ طَلَبُ قُلُوبِهِمْ **الْحَدِيثُ الثَّانِي**
عَنِ الصَّعْبِ بِرِجَاءَةِ اللَّيْثِي أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمَارًا وَوَحْشَةً

وهو بالابواء، أو بوزان نَزَّةً عَلَيْهِ فَلَمَّا رَأَى مَا فِي رَجْهِهِ قَالَ إِنَّمَا أَنَا نَزَّةٌ عَلَيْكَ
أَلَا أَنَا حُرْمٌ وَفِي لَفْظِ الْمُسْلِمِ رَجُلٌ حَمَارٌ وَفِي لَفْظِ شَوْحَمَارٍ وَفِي لَفْظِ عَجْرٍ حَمَارٌ
وَجْهٌ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ ظَنُّ أَنَّهُ صَيْدٌ لَاجِلُهُ وَالْحَمْرُ لَا يَأْكُلُ مَا صِيدَ لَاجِلُهُ
الصَّغْبُ بْنُ خُثَامَةَ بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ أَيْضًا وَجُتَامَةُ بِنْتُ الْحَيْمِ
وَتُسَدِّدُ النَّاسَ الْمَثَلَةَ وَفِي الْمِيمِ وَقَوْلُهُ أَهْدَى لِسُؤَالِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ الْأَضْلَ أَنْ تَعْدِيَ أَهْدَى بِلَايٍ وَقَدْ يَعْدِي بِاللَّامِ وَيَكُونُ بَعْدَهُ وَقَدْ يَحْتَمِلُ
أَنْ تَكُونَ اللَّامُ بِمَعْنَى أَجْلٍ وَفِيهِ ضَعْفٌ وَقَوْلُهُ حَمَارٌ أَوْ حَسْبًا طَاهِرَةٌ
أَنَّ أَهْدَاهُ يُجْمَلُ بِهِ وَحُمِلَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ حَيًّا وَعَلَيْهِ بَيِّنٌ يَتَوَيَّبُ الْبَحَارِي رَحِمَهُ اللَّهُ
وَقِيلَ أَنَّهُ تَأْوِيلُ مُلْكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَبَعْدَ مَقْنَضَاهُ يُسَدِّدُ الْحَدِيثَ عَلَى مَنَعٍ وَضَعِ
الْحَمْرُ بِيَدِهِ عَلَى الصَّيْدِ بِطَرِيقِ التَّمْلِكِ بِالْهَدْيَةِ وَيُقَاسَرُ عَلَيْهِ مَا فِي مَعْنَاهَا مِنْ
الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ أَلَا أَنَّهُ رَدُّ هَذَا التَّأْوِيلِ بِالزَّوَايَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ عَنْ
مُسْلِمٍ مِنْ قَوْلِهِ عَجْرٌ حَمَارٌ أَوْ شَوْحٌ حَمَارٌ أَوْ رَجُلٌ حَمَارٌ فَإِنَّهَا قَوِيَّةٌ الدَّلَالَةُ عَلَى
كَوْنِ الْمَهْدِيِّ بَعْضًا وَغَيْرُ حَيٍّ مُصَرَّحَةٌ بِكَوْنِهِ بَعْضُ الْحَمَارِ وَكَوْنُهُ مَذْبُوحًا يُجْمَلُ
قَوْلُهُ حَمَارٌ أَوْ حَسْبًا عَلَى الْحَمَارِ وَتُسَمِّيَةُ الْبَعْضِ بِاسْمِ الْكُلِّ أَوْ فِيهِ حَذْفُ مُضَافٍ
وَلَا يَبْقَى فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ تَمْلِكِ الصَّيْدِ بِالْهَدْيَةِ وَقَوْلُهُ إِنَّمَا أَنَا نَزَّةٌ
عَلَيْكَ أَلَا أَنَا حُرْمٌ إِنَّمَا الْأَوَّلُ مَكْسُورَةٌ الْهَمْزُ لِأَنَّهَا ابْتِدَائِيَّةٌ وَالثَّانِيَّةُ
مَنْفُوحَةٌ لِأَنَّ حَذْفَ هَا اللَّامِ الَّتِي لِلتَّعْظِيلِ وَالْأَضْلَ الْأَلَا أَنَا وَقَوْلُهُ
لَمْ نَزَّةً الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُجَرِّدِينَ فِيهِ فَتْحُ الدَّالِ وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ
النَّحَاةِ وَمَقْنَضَى سَبَبِيَّةٍ وَهُوَ ضَمُّ الدَّالِ وَذَلِكَ فِي كُلِّ مَضَاعِفٍ حَزْمٍ أَوْ مَوْزُونٍ

اتصل به هاء ضمير الذكر رد ذلك معلل عندهم بان الهاء حرف خفي فكان
الواو بالية للدال لعدم الاعتداد بالهاء وما قبل الواو يضم وعبروا عن
ضمها بالانباع لما بعدها وهذا خلاف ضمير الموث اذا اتصل بالمضارع
المضد فانه يفتح بانفعال وحكي في مثل الاول لغتان آخرتان احدهما الفتح
كما يقول المحدثون الثانية الكسرة وانشد فيه

قال ابو ليلى الجلي مدي حتى اذا مددته فشدته ان ابالي فسيح وجهه
وقوله عليه السلام الا انا حرم بيمسك به في منع اكل المحرم
للحرم الصيد مطلقا فانه علق ذلك بحرم الاضرار والذين اباؤا اكله
لا يكون محرم الاضرار عندهم علة وقد قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدا
رأه لانه صيده لا جله جمعاً بينه وبين حديث اي قنائة والحرم جمع حرام
والابوا بالفتح الهمة وسكون الباء الموحدة وودان نفع الواو وتشد
الدال اخره نون موصولة معروفة ان فيما بين مكة والمدينة ولمشالة اكل
المحرم الصيد تعلق بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما ذمتم حرموا وهل
المزاد بالصيد نفس الاصططاد او الصيد والاستقصاء فيه موضع غير
هذا ولكن تعليل النبي صلى الله عليه وسلم بانهم حرم قد يكون اشاراً اليه
وفي اعتذار النبي صلى الله عليه وسلم للصعب قطيباً لغيره لما عرض له من
الكراهة في رد هديته ويؤخذ منه استحباب مثل ذلك من الاعتذار وقوله
فلا رأي طاني وجهي من الكراهة يريد بسبب الكراهة ٥

كتاب البيوع

الحديث الأول عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا بايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم
ينفردا وكانا جميعا أو تخيرا أحدهما الآخر فبايعا على ذلك فقد رجا البيع
وما في معناه من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه وهو

الحديث الثاني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
أو قال حتى يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت
بركة بيعهما. الحديث يتعلق بمسألة إبقاء خيار المجلس في البيع وهو
يذكر عليه وفيه قال الشافعي وفيها أصحاب الحديث ونفاة ملك وأبو حنيفة
ووافق أبو حنيفة من أصحاب مالك من أثبتته والذين نقوه اختلفوا في وجه العذر
عنه والذي يحضرنا من ذلك وجوه

أحدها أنه حديث خالفه راويه
وكل ما كان كذلك لم يعمل به أما الأول فلأن ما كارهوه ولم يقلبه وأما
الثاني فلأن الراوي إذا خالف بما ان يكون مع عليه بالصحة فيكون فاسقا
فلا تقبل روايته وأما أن يكون لا مع عليه بالصحة وهو أعلم بعلمك ما روي
في تتبع في ذلك واجب عن ذلك بوجهين أحدهما مع المقدمة
الثانية وهو أن الراوي إذا خالف لم يعمل بروايته وقوله إذا كان
مع عليه بالصحة كان فاسقا ممنوعا لجوار أن يعلم بالصحة ويخالف لمعارض
عنده ولا يلزم تقليده فيه وقوله أن كان لا مع عليه بالصحة وهو أعلم
بروايته في تتبع في ذلك ممنوع أيضا لأنه إذا ثبت الحديث بعدالة النقلة وجب
العمل به ظاهرا فلا يترك لمجرد العدم والاحتمال الوجه الثاني

ان م

ان هذا الحديث مروى من طرق فان تعذر الاستدلال به من جهة راويه
ملك لم يتعذر في جهة اخرى وانا نكون ذلك عند التردد على تعديل صحة
هذا الماخذ اعني مخالفة الراوي لروايته يتدرج في العمل باثباته على هذا التردد
يتوقف العمل بروايته ملك ولا يلزم من بطلان ما خذ معين بطلان الحكم في
نفس الامر **الوجه الثاني** من الاعتذرات ان هذا خبر واحد
فيما تم به البلوي وخبر الواحد فيما تم به البلوي غير مقبول فهذا غير
مقبول اما فلان البياعات مما تكرر مرار لا تحصى ومثل هذا انتم
البلوي بتعريفه حكمه واما الثاني فلان العادة تقتضي ان تمام به البلوي
يكون معلوما عند الكافة فانفراد الواحد به على خلاف العادة فيترك
واجب عنه بيع المتقدمين معا اما الاول وهو انه مما تم به البلوي
فالبيع كذلك ولكن الحديث دل على اثبات حياز الفسخ وليس الفسخ مما تعم
به البلوي في البياعات فان الظاهر من اقدام على البيع الرغبة من كل واحد
من المتعاقدين فيما صار اليه فالحاجة الى معرفة حكم الفسخ لا تكون عامة
واما الثاني فلان المعتد في الرواية على عدالة الراوي وجزمه بالرواية
وقد وجد ذلك وعدم نقل غيره لا يصح معارضه الجواز عدم سماعه للحكم
فان الرسول صلى الله عليه وسلم كان يبلغ الاحكام للتكاد والجماعة ولا
يلزم ببلوغ كل حكم لجميع المكلفين على تقدير السماع فجاز ان يتعرض
مانع من النقل اعني نقل غير هذا الراوي فاما يكون ما ذكر اذا انقضت العادة
ان لا يخفى الشيء عن اهل التواتر وليس الحكم الجزئية من هذا القبيل

الوجه الثالث من الاعتذارات هذا حديث مخالف للقياس

الحلي والاصول القياسية المقطوع. لا وما كان كذلك لا يعمل بما الاول
فمعنى مخالفته الاصول القياسية ما ثبت الحكم في اصله وطعاً وثبت كون الفرع
في معنى المنصوص لم مخالفته الا فيما يعلم عمداً عن مصلحة نصح ان تكون مقصورة
بشرع الحكم وما هناك ذلك فان منع الفرع عن انطال حق الغير ثابت بعد
الفرق قطعاً وما قبل الفرق في معناه لم ينفراً الا فيما يقطع بمعيه عن
المصلحة وما الثاني فلان القاطع مقدم على المظنون لا محالة وحبر الواحد
مظنون واجب عنه يمنع المقتضين معاً اما الاول فلا نسلم عدم انفراد
الفرع من اصل الا فيما لا يعتبر من المصالح وذلك لان البيع يمنع بغنة
من غير شرو وقد حصل الندم بعد الشروع فيه فينا يثبت ثبات الحيات
لكل واحد من المتعاقدين فعلاً ضرراً الندم فيما العلة يتكرر وقوعه ولم
يمكن اثباته مطلقاً فيما بعد الفرق وقبله فانه رفع لحكمة العقد والوثوق
بالنصف فحعل العقد حريماً لا اعتبار هذه المصلحة وهذا معنى معتبر
لا يتصور فيه ما قبل الفرق مع ما بعده واما الثاني فلا نسلم ان القياس
المخالف للاصول يرد فان الاصول تثبت المنصوص والنصوص ثابتة في
الفروع المعينة وغاية ما في الباب ان يكون الشرع اخرج بعض الجزئيات
عن الكليات لمصلحة تخصها او تعيداً فيجب اتباعه **الوجه الرابع**
من الاعتذارات هذا حديث معارض لاجماع اهل المدينة وعملهم وما كان لا بد
يقدم عليه العمل فهذا يقدم عليه العمل لما الاول فلان ما كان

حلي

عَفِيفٌ رَوَاتِبُهُ وَلَيْسَ لِهَذَا عِنْدَنَا حَدٌّ مَعْلُومٌ وَلَا أَمْرٌ مَعْمُولٌ بِهِ فِيهِ
وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا اخْتِصَافَ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ سَكَنَائِهِمْ فِي مَهَبِطِ الْوُجْهِ
وَرَفَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالنَّاسِخِ وَالْمُنْشُوعِ
فِيهَا الْقَتْلُ لِبَعْضِ الْأَخْبَارِ يَقْنِضُ عَلَيْهِمْ مَا أُوجِبَ تَرْكُ الْعَمَلِ بِهِ مِنْ نَاسِخٍ أَوْ
دَلِيلٍ رَاجِحٍ أَوْ لَا تَهْمَةُ تَلَحُّقِهِمْ فَتَعَيَّنَ اتِّبَاعُهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ تَارِجًا مِنْ خِزَالِ الْوَاحِدِ
الْمُخَالِفِ لِعِلْمِهِمْ وَجَوَانِبِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا مَنَعَ الْمُقَدِّمَةَ الْأُولَى
وَهُوَ كَوْنُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَجْمَاعِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَبَيَانُهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْجَافٍ مِنْهَا
أَنَا إِذَا أَنَا مَلْنَا لَفْظَ مَا لَكُمْ لَمْ يَجِدْهُ مُصَرَّحًا بِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ أَجْمَاعٌ مِنْ أَهْلِ
الْمَدِينَةِ يُعْرَفُ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ فِي الْفَاطِمَةِ وَمِنْهَا أَنَّ هَذَا الْأَجْمَاعُ
أَمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ أَجْمَاعُ سَابِقٍ أَوْ لَاحِقٍ وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَأْسُ الْمُغِيثِينَ
بِالْمَدِينَةِ فِي وَقْتِهِ وَقَدْ كَانَ يَرِي يَأْتِيَاتِ خِيَارَ الْجُلُوسِ وَالثَّانِي أَيْضًا بَاطِلٌ
فَإِنَّ ابْنَ أَبِي ذَيْبٍ مِنْ أَقْرَانِ مَلِكٍ وَمُعَاصِرِيهِ وَقَدْ غَلِظَ عَلَى مَلِكِهِ رَجْمَهُمَا
اللَّهُ لَمَا بَلَغَهُ مَخَالِقَتُهُ لِلْمُحَدِّثِ وَثَابِتُهُمَا مَنَعَ الْمُقَدِّمَةَ الثَّانِيَةَ وَهُوَ أَنَّ
أَجْمَاعَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَعَمَلُهُمْ مُقَدَّمٌ عَلَى خِزَالِ الْوَاحِدِ مُطْلَقًا فَإِنَّ الْحَقَّ الَّذِي لَا
شَكَّ فِيهِ أَنَّ عَمَلَهُمْ وَأَجْمَاعَهُمْ لَا يَكُونُ حُجَّةً فِيهَا طَرِيقَةُ الْأَجْهَادِ وَالنَّظَرِ
لِأَنَّ الدَّلِيلَ الْعَاصِمَ لِلْأَهْمِيَّةِ مِنَ الْخَطَا فِي الْأَجْهَادِ لَا يَتَنَاوَلُ بَعْضُهُمْ وَلَا
مُسْتَدَلٌّ لِلْعَصْمَةِ سِوَاهُ وَكَيْفَ يَكُنْ أَنْ يُعَالَ بَيَانٌ مِنْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ مِنْ
الصَّحَابَةِ رَضَوْنَ أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِمْ يُقِيلُ خِلَافَهُ مَا دَامَ مُقِيمًا بِهَا فَإِذَا خَرَجَ عَنْهَا لَمْ يُقِيلْ
خِلَافَهُ فَإِنَّ هَذَا مُحَالٌ فَإِنْ قُبُولُ خِلَافِهِ بِأَعْيَانِ رَضَايَا فَيُفْتِي بِهِ حَيْثُ جَلَّ

فَقَرَضَ الْمَسْئَلَةَ فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مَعَ بَعْضٍ مِنْ خَرَجَ عَنْهَا مِنْ
الصَّحَابَةِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْوَجْهِ وَمَوْتِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَلِيلًا
مِنْ تَرْجِيحِ الْأَقْوَالِ عِلْمَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَا اجْتَمَعَ لَهُمْ مِنَ الْأَوْصَافِ قَدْ كَانَ
خَاصِلًا لِهَذَا الصَّحَابِيِّ وَلَمْ يَنْزِلْ عَنْهُ خُرُوجُهُ وَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ أَفْضَلُ أَهْلِ
زَمَانِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِالْإِجْمَاعِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ أَقْوَالًا بِالْعِرَاقِ كَيْفَ يَكُنْ أَنْ تَهْدُرَ إِذَا خَالَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ
وَهُوَ كَانَ رَأْسَهُمْ وَكَذَلِكَ ابْنُ مَعْبُودٍ وَكُلُّهُ مِنَ الْعِلْمِ مَعْلُومٌ وَغَيْرُهُمَا قَدْ
خَرَجُوا وَقَالُوا أَقْوَالًا عَلَى أَنْ يَعْضَ النَّاسُ يَقُولُ أَنَّ الْمَثَلَ بِالْمَخْلُفَةِ
خَارِجَ الْمَدِينَةِ مَخْتَلَفٌ فِيهَا بِالْمَدِينَةِ رَادٌّ عَلَى الْعُمُومِ فِي ذَلِكَ **الوجه**
الخامس وَرَدَّ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ لِلْحَدِيثِ وَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يُغَارَقَ
خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ فَاِسْتِدْلَالُ بِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى عَدَمِ تَبَوُّعِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ
مِنْ حَيْثُ لَا لَوْلَا أَنَّ الْعَقْدَ لَا يَزِمُ لَمَّا اِجْتَنَابَ إِلَى الْأَسْتِقَالَةِ وَلَا طَلَبَ الْفِرَادَ
مِنَ الْأَسْتِقَالَةِ وَلِحَبِيبٍ عَنْهُ بَانَ الْمُرَادُ بِالْأَسْتِقَالَةِ فَسَخُّ الْبَيْعِ بِحُكْمِ
الْخِيَارِ غَايَةً مَا فِي الْبَابِ اسْتِعْمَالُ الْمَجَارِ فِي لِقَظِ الْأَسْتِقَالَةِ لَكِنْ جَازَ الْمَصْدَرُ
إِلَيْهِ إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ وَقَدْ دَلَّ مِنْ وَجْهَيْنِ **أحدهما** أَنَّهُ عُلُوٌّ ذَلِكَ
عَلَى التَّفَرُّقِ إِذَا دَامَ اِحْتِلَاءُهُ عَلَى خِيَارِ الْفَسْخِ صَحَّ تَغْلِيْقُهُ عَلَى التَّفَرُّقِ لِأَنَّ الْخِيَارَ
يَرْتَفِعُ بِالتَّفَرُّقِ وَإِذَا اِحْتِلَاءُهُ عَلَى الْأَسْتِقَالَةِ فَالْأَسْتِقَالَةُ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى
التَّفَرُّقِ وَلَا اِحْتِصَاصُهَا بِالْمَجْلِسِ **الثاني** أَنَا إِذَا اِحْتِلَاءَهُ عَلَى
خِيَارِ الْفَسْخِ فَالتَّفَرُّقُ مَبْطُلٌ لَهُ تَهَرُّفًا يَنْبَغِي الْمَنْعُ مِنَ التَّفَرُّقِ الْمَبْطُلِ

للخيار على صاحبه اما اذا حملناه على الائمة الحقيقية فنعلم انه لا يحرم
 على الرجل ان يفارق صاحبه خوفا للاقالة **الوجه السادس**
 نأيد الحديث محل المنايعين على المتشاورين لصيرحها الي البيع وعمل
 الخيار على خيار القول واجب عنه بان تسمية المتشاورين من بيع الحديث من
 مجاز واعتبر ضرب على هذا الجواب بان تسميتهما من بيعين بعد الفراغ التحريم
 من البيع مجاز ايضا فلم ان حمل على هذا المجاز اذ في قيل عليه انه اذا
 صدر البيع فقد وجدت الحقيقة فهذا المجاز اقرب الى الحقيقة من مجاز
 توجد حقيقة اضلا عند اطلاقه وهو المتساويان **الوجه السابع**
 حمل التفرق على الفرق بالاقوال وقد عهد ذلك شرعا قال الله تعالى وان
 يفرقا اي عن الاجتماع واجب عنه بانه خلاف الظاهر فان التفرق
 الى التفرق عن المكان وايضا قد ورد في بعض الروايات وقد
 ذكرها المصنف ما لم يفرقا عن مكانهما وذلك صريح في المقصود وربما اعترض
 على القول بان حقيقة التفرق لا تخص المكان بل هي عائدة الى ما كان الاجتماع
 فيه واذا كان الاجتماع في الاقوال كان التفرق فيها وان كان في غيرهما كان
 التفرق عنه بان حمله على غير المكان بقرينة فيكون مجازا **الوجه الثامن**
 قال بعضهم تعذر العمل بظاهر الحديث فانه اثبت الخيار لكل واحد من المنايعين
 على صاحبه فالحال لا يخلو اما ان ينفقا في الاختيار او يخلفا فان انفقا لم
 يثبت لواحد منهما على صاحبه خيار وان خلفا بان اخارا احدهما الفسخ والآخر
 القضاء فقد استحال ان يثبت لكل واحد منهما على صاحبه الخيار في الجمع بين

ولا ينبغي بعد
 ذلك النظر
 فيما ذكره

النسخ والامضاء مستحيل فيلزم ثاويل الحديث ولا يحتاج اليه ويكفي
 صدق عن الاستدلال بالظاهر واجب عنه بان قيل لم يثبت على
 الله عليه وسلم مطلق الخيار بل اثبت الخيار وسكت عما فيه الخيار فحق حمل
 على خيار النسخ فيثبت لكل واحد منها خيار النسخ على صاحبه وان ابي صاحبه
 ذلك **الوجه التاسع** ادعى انه حديث منسوخ اما لان
 علماء المدينة اجتمعوا على عدم ثبوت خيار المجلس وذلك يدل على النسخ واما
 لحديث خلاف المبايعة فانه يقتضي الحاجة الى التميز وذلك يستلزم
 لزوم العقد فانه لو ثبت الخيار لكان كافيا في دفع العقد عند الاختلاف
 وهو ضعيف جدا اما النسخ لاجل عمل أهل المدينة فقد كلفنا عليه النسخ
 لا يثبت بالاحتمال ومجرد المخالفة لا يلزم ان تكون للنسخ جوان ان تكون
 لتقيد دليل آخر راجح في ظنهم عند تعارض الأدلة عندهم واما حديث
 اختلاف المبايعة فالاستدلال به ضعيف جدا لانه مطلق بالنسبة الى
 زمن التفرق وزمن المجلس فعمل على ما بعد التفرق ولا حاجة الى النسخ والنسخ
 لا يصار اليه الا عند الضرورة **الوجه العاشر** حمل الخيار
 على خيار الشري او خيار الجاق الزاينة بالتمن او التمن واذا تردد لم يتعين
 حمله على ما ذكرتموه واجب عنه بان نحمله على خيار النسخ لوجهين
أحدهما ان لفظة الخيار قد عهد استعمالها من الرسول صلى الله عليه
 وسلم في خيار النسخ كما في حديث جابر بن نفيع ذلك الخيار والمراد منه خيار
 النسخ وحديث المصرة وهو بالخيار ثلثا والمراد خيار النسخ فحمل الخيار

اروعام

الحادي عشر

المذكور لها هنا عليه لانه لما كان معهودا من النبي صلى الله عليه وسلم كان
اظهر في الإرادة **الثاني** قيام المانع من إرادة كل واحد من الخيارين
أما خيار الشتر فيلأن المراد من اسم المنبايعين المتعاقدان والمنعاقدان
من صدور منها العقد وبعد صدور العقد منها لا يكون لها خيار الشتر
فضلا أن يكون لها ذلك إلى اوان التفريق وأما خيار الحاق الزيادة
بالمشتر والمتمم فلا يمكن الحمل عليه لكن ذلك الخياران لم يكن لهما فلا يكون
لها إلى اوان التفريق وإن كان ينبغي بعد التفريق عن المجلس فكيف ما كان
لا يكون ذلك الخيار لها تأييدا معينا إلى غاية التفريق والخيار المتيقن
بالنصر هنا هو الخيار المعين إلى غاية التفريق ثم الدليل على أن المراد
من الخيار هذا هو المنبايعين ما ذكرنا أن ما يكسره الله فسبب
إلى مخالفة الحديث وذلك لا يصح إلا إذا حمل الخيار والمنبايعان لا يفارق
على ما ذكره كذا فإن بعض النظار الآلة ضعيف فإن نسبة ملك إلى
ذلك ليست من كل الآلة ولا أكثرهم

عند من يرى
ثبوته مطلقا
أو عدمه مطلقا

باب ما روي عنه من البيوع الحديث الأول

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أتته امرأة من الأنبياء وهي طرخ الرجل ثوبه
بالباع إلى الرجل قبل أن يثقله أو ينظر إليه وأتته امرأة من الملامسة واللامسة
لمس الثوب لا ينظر إليه ٥ انفق الناس على بيع هاتين البيعتين
واختلفوا في ثبوت الملامسة فقيل هي أن يحمل اللبس بعباءة أو ثوبا إذا لمست

ثوب فهو مبيع منك بكذا وكذا وهذا باطل للتعليل في الصيغة وعمل
عن الصيغة الموضوع للبيع شرعا وتقبل هذا من صور المعاوضة وقيل
تفترها ان يبيعه على انه اذا امسك الثوب فقد وجب البيع وانقطع الجواز
وهو ايضا فاسد بالشرط الفاسد وفتره الشافعي بان ياتي ثوب مطوي
او في ظلة فلمسه الرابع ويقول صاحب الثوب بعثك كذا بشرط
ان تقوم لمسك مقام النظر وهذا فاسد ان ابطالنا بيع الغائب وكذا
ان صحناه لاقامة الممسك مقام النظر وتقبل يخرج على نفي شرط الجواز
واما لفظ الحديث الذي ذكره المصنف فانه يقتضي ان جهة الفاسد
عدم النظر والتعليل فقد يشترط بيع من مبيع بيع الايمان الغائبة
كحالة العلة ومن يشترط الصفة في بيع الايمان الغائبة لا يكون الحديث
دليلا عليه لانه هاهنا لم يذكر وصفا وامم المائدة فقد ذكر في
الحديث انها طرخ الرجل ثوبه لا ينظر اليه والكلام في هذا التعليل
كما تقدم واعلم ان في حلالا الموضعين يحتاج الى الفرق بين المعاوضة
وبين هاتين المهورتين فاذا عملك بعدم الرؤية المشتركة فالفرق ظاهر
واذا فتر بامر لا يعود الى ذلك اخرج حينئذ الى الفرق بينه وبين مسألة
المعاوضة عند من يجزها **الحديث الثاني** عن ابي هريرة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلتقوا الركبان
ولا بيع بعضكم على بيع بعض ولا شاحسو ولا بيع حاضر لباد ولا تصدوا
الغنم ومن اشاعها فهو خير المظرين بعد ان يحلها ان رخصها أمسكها

وإن سخطها ردتها وصاعاً من قير وفي لفظ وهو الجواز ثلثاً
تلقى الركبان من البيوع المنهي عنها لما يتعلق به من الضرر وهذا أن
يتلقى طائفة يحملون متاعاً فيشترية منهم قبل أن يقدّموا البلد فيعبروا
الأسعار والكلام فيه في ثلاثة مواضع أحدها
الحرثيم فإن كان عالماً بالنيقاص اللطفي فهو حرام وإن خرج لشغل
آخر فزاهم مستقبلين فاشترى في الله وجهان للشافعية طهرهما الثامن
الموضع الثاني صحة البيع أو فساد وهو عند الشافعي
صحح وإن كان أثماً وعند غيره من العلماء يبطل ويستند أن النهي
للفساد والمستندات شافعية أن النهي لا يرجع إلى نفس العقد ولا
يحل هذا الفعل بشي من أركانه وشرايطه وإنما هو لاجل الضرر
بالركبان وذلك لا يفتح في نفس البيع **الموضع الثالث**
إثبات الجواز حيث لا غرور للمركبان بحيث يكونوا عالمين بالسعر فلا
جواز وإن لم يكونوا كذلك فإن اشترى منهم بأرخص من السعر فلم الجواز
وما وقع في لفظ بعض المصنفين من أنه يخبرهم بالسعر كاذباً ليس بشرط
في إثبات الجواز وإن اشترى منهم بمثل سعر البلد وأكثر ففي سوق الجائر
لهم وجهان للشافعية منهم من نظر إلى انتفاء المعنى وهو الغرور والضرر
فلم يثبت الجواز ومنهم من نظر إلى لفظ حديث ورد بإثبات الجواز لم يجري
على ظاهره ولم يكتف إلى المعنى فإذا ثبتنا الجواز فهل يكون على الغرور
أو يمتد إلى الولاية أي مرفيه خلاف الصحاح الشافعية في إيمانه عنه والأظهر

الاول واما قوله ولا يبيع بعضهم على بيع بعض فقد فسر في مذهب
الشافعي بان يشتري شيئا فيدعوه غيره الى الفسخ ليبيعه خيرا منه باخص
وفي معناه الشراء على الشراء وهو ان يدعوا البائع الى الفسخ ليشترى
منه باكثر وهاتان الصورتان انما يتصوران فيما اذا كان البيع في حالة
الجواز وقبل اللزوم وتصرف بعض الفقهاء في هذا النبي وحصة بما اذا
لم تكن في الصورة غير فاحش فان كان المشتري مغبونا غننا فاحشا
فله ان يعلم ليفسخ ويبيع منه باخص وفي معناه ان يكون البائع
مغبونا فيدعوه الى الفسخ فيشترى منه باكثر ومن الفقهاء من فسر
البيع على البيع بالسوم على السوم وهو ان ياخذ شيئا ليشترى به فيقول
له ان اشد لك لا يبيع منك خيرا منه واخص او يقول صاحبه اشترى
لاشترى منك بالكثر وللحرم في ذلك عند اصحاب الشافعي شرطان
احدهما استقرار الثمن فاما ما يباح فحين يزيد فلطالب ان
يزيد على الطالب ويدخل عليه **الثاني** ان يحصل التراضي بين
المتشاورين صريحا فان وجد ما يدل على الرضى من غير تصريح فوجهات
وليس السكوت مجزاه من دلائل الرضى عند الاكثرين منهم واما قوله
ولا تباحثوا فهو من المنهيات لاجل الضرر وهو ان يزيد في ثمن سلعة
تباع ليغتر غيره وهو غير راجع فيها واختلف في اشتقاق اللفظة فقيل
انها مأخوذة من معني الاثارة كان التاجش يشتره من تسعة للزيادة
كانه مأخوذ من اثاره الوخر من مكان الى مكان وقيل اصل اللفظة

مَدْخُ السَّيِّءِ وَاطْرَافُهُ وَلَا تَشْكُ أَنْ هَذَا الْفِعْلُ حَرَامٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَدِيثِ
 وَقَدْ تَقَطَّرَ الْقَتْلَاءُ بَيْنَ الْبَيْعِ بِالطَّلِ وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ صَحِيحٌ وَأَمَّا
 أَبْنَاءُ الْخِيَارِ الْمُشْتَرِي الَّذِي غَرَّ بِالْجَشِّ فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْجَشُّ عَنْ مَوَاطَةِ مَنْ
 الْبَائِعِ فَلَا خِيَارَ عِنْدَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَأَمَّا بَيْعُ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي فِي بَيْعِ
 الْمَنْعِيِّ عَنْهُ لِأَجْلِ الضَّرَرِ أَيْضًا وَصُورَتُهُ أَنْ يَحْمِلَ الْبَدْرِيُّ أَوْ الْقَرْدِيُّ مَنَاعَهُ
 إِلَى الْبَلَدِ لِيَبِيعَهُ بِسِعْرِ يَوْمِهِ وَيَرْجِعَ بِنَائِيهِ الْبَلَدِيُّ فَيَقُولُ ضَعْفُهُ
 عِنْدِي لِأَيْبَعَهُ عَلَى النَّدْرِ بِزِيَادَةِ سَعِيرٍ ذَلِكَ إِضْرَارٌ بِأَهْلِ الْبَلَدِ
 وَحَرَّمَهُ أَنْ يَعْلَمَ بِالنَّهْيِ وَتَصَرَّفَ الْقَتْلَاءُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ وَقَالُوا
 شَرْطُهُ أَنْ يَظْهَرَ ذَلِكَ الْمَنَاعُ الْمَجْلُوبُ سَعَةً فِي الْبَلَدِ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهَا
 لِكَثْرَتِهِ فِي الْبَلَدِ وَلِقَلَّتْ الطَّعَامُ الْمَجْلُوبُ فِي الْحَرِّمْ وَجَهَانِ يُظَرِّفِي
 أَحَدَهُمَا إِلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ وَفِي الْآخِرِ إِلَى الْمَعْنَى وَهُوَ عَدَمُ الْإِضْرَارِ وَتَنْوِيتِ
 الرِّيحِ أَوْ الرِّزْقِ عَلَى النَّاسِ وَهَذَا الْمَعْنَى مُتَّفَقٌ وَقَالُوا أَيْضًا يَشْتَرُ أَنْ
 يَكُونَ الْمَنَاعُ مِمَّا تَعَلَّقَ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ دُونَ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَّا نَادِرًا وَأَنْ
 يَدْعُوا الْبَلَدِيَّ الْبَلَدِيَّ إِلَى ذَلِكَ فَإِنْ تَمَسَّ الْبَدْرِيُّ فَلَا بَأْسَ وَلَوْ
 اسْتَشْنَاهُ الْبَدْرِيُّ فَهَلْ يَدْرُسُهُ إِلَى الْأَخَارِ وَالْبَيْعِ عَلَى النَّدْرِ فِيهِ
 وَجَهَانِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَاعْلَمْ أَنَّ كَثْرَةَ هَذِهِ الْأَحْكَامِ تَدْرُسُ بَيْنَ
 أَعْيَانِ الْمَعْنَى وَأَسْبَابِ اللَّفْظِ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ فِي الْمَعْنَى إِلَى الظُّهُورِ
 وَالْخَفِيِّ خَيْثُ يَظْهَرُ ظُهُورًا كَثِيرًا فَلَا بَأْسَ بِاتِّبَاعِهِ وَتَحْصِصِ النَّصْرِ أَوْ
 تَعْيِينِهِ عَلَى فَوَائِدِ الْقِيَاسَيْنِ وَخَيْثُ خَفِيَ أَوْ لَا يَظْهَرُ ظُهُورًا قَوِيًّا فَابْتِغَاءُ

البدري

اللفظ أو في فاعل ما ذكر في شرط ان يلتزم البدوي ذلك فلا يقوى
 لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فان الصرّ المذكور الذي
 حمل به النبي لا يفترق الحال فيه بين سؤال البدوي وعدمه ظاهر وأما
 اشتراط ان يكون الطعام مما تدعوا الحاجة اليه فهو شرط في المظهر
 وعدمه لا خيال ان يراعى مجرد الرجوع الناس في هذا الحكم على ما اشعر به
 التعليل من قوله دعوا الناس فيزرق الله بعضهم من بعض وأما اشتراط
 ان يظهر ذلك المنافع المجلوب سعة في البلد فكذلك ايضا في انه متوسط
 في الظهور لما ذكرناه من احوال الذين يكون المقصود مجرد نفوت الرزق
 والرزق على اهل البلد هذه الشرط منها ما يقوم الدليل الشرعي
 عليه كشرطنا العلم بالنبي ولا اشكال فيه ومنها ما يؤخذ باستنباط المعنى
 فيخرج على قاعدة اصولية وهي ان النص اذا استنبط منه معنى يعود عليه
 بالتحصيل هل يصح او لا يظهر ذلك هذا باعتبار بعض ما ذكرناه من الشرط
 وقوله لا تصرفوا الغنم فيه ما يد **الاولى** الصحيح في ضبط
 هذه اللفظة ضم الناء وفتح الصاد وتشديد الراء المضمومة على وزن
 لا تتركوا ما خرد من صري صري ومعنى اللفظة يرجع الى الجمع نقول
 صريت المائي الجوف وصرته بالتحقيق والتشديد لا اجمعة والاصل
 منسوخ اللام على هذا ومنهم من رواه لا تصرفوا بفتح الناء وضم الصاد من صر
 يصرا اذا ربط والمصراه هي التي تربط اخلاها يجمع اللبن والجل على هذا
 منسوخة اللام ايضا واما ما حكاه بعضهم من ضم الناء وفتح الصاد وضم اللام

والغنم

والغنم

عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فَهَذَا لَا يَصَحُّ مَعَ اتِّصَالِ صَمِيرِ الْفَاعِلِ وَإِنَّمَا يَصَحُّ مَعَ انْفِرَادِ
الْفِعْلِ وَلَا نَعْلَمُ رَوَايَةَ حَذَفَ فِيهَا هَذَا الصَّمِيرُ **المسألة الثانية**
لَا خِلَافَ أَنَّ النَّصْرِيَّةَ حَرَامٌ لِأَجْلِ الْغَنَمِ وَالْخَدِيعَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَشْتَرِي وَالنَّهْيُ
بِذِكْرِ عَلَيْهِ مَعَ عِلْمِ تَحْرِيمِ الْخَدِيعَةِ وَطَعَامِ الشَّرْعِ **الثالثة** النَّهْيُ
وَرَدُّ عَنْ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ وَهُوَ مَا يَصْدُرُ بِاخْتِيَارٍ وَتَعَمُّدٍ وَرُتِبَ عَلَيْهِ حُكْمُ
مَذْكُورٍ فِي الْحَدِيثِ فَلَوْ خَفَلَتْ الشَّاةُ بِنَفْسِهَا أَوْ نَسِيَهَا الْمَالِكُ بَعْدَ أَنْ صَرَّافَهَا
لَا لِأَجْلِ الْخَدِيعَةِ فَهَلْ يُثَبِّتُ ذَلِكَ الْحُكْمُ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ
فَرُيِّظَ إِلَى الْمَعْنَى ابْتِنَاءً لِأَنَّ الْعَيْبَ يُثَبِّتُ لِلْجَارِ وَلَا يَثْبُتُ فِيهِ نَدْلِيسُ
الْبَايَعِ وَمَنْ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ خَصَّهُ بِمُرَرِّدِهِ وَهُوَ
حَالَةُ الْعَدَاةِ فَإِنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا يَتَنَادَاوَلُ حَالَةَ الْعَدَاةِ **الرابعة** ذَكَرَ
الْمُصَنِّفُ لَا تَصْرُ وَالْغَنَمُ وَفِي الصَّحِيحِ الْأَبَلُ وَالْغَنَمُ وَهَذَا هُوَ مَحَلُّ النَّصْرِيَّةِ
وَالْعَقَبَاءُ وَتَصَرُّفُوا وَتَكَلَّمُوا فِيهَا يُثَبِّتُ فِيهِ هَذَا الْحُكْمُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَلَمْ يَخْتَلَفْ
أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْأَبَلِ وَالْغَنَمِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْحَدِيثِ ثُمَّ اخْتَلَفُوا
بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُمْ مَنْ عَدَّاهُ إِلَى النِّعَمِ خَاصَّةً وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّاهُ إِلَى كُلِّ حَيَوَانٍ
مَّا كُورَ الْلَحْمِ وَهَذَا نَظَرٌ إِلَى الْمَعْنَى فَإِنَّ الْمَأْكُولَ الْحِمْرَ يَقْصِدُ لَبَنَهُ فَتَقْوِيثُ
الْمَقْصُودِ الَّذِي ظَنَّهُ الْمَشْتَرِي بِالْخَدِيعَةِ مُوجِبٌ لِلْجَارِ فَلَوْ خَفَلَتْ إِنَّمَا فِي
ثَبُوتِ الْجَارِ وَجْهَانِ لَمْ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ لِشُرْبِ الْإِنْسَانِ إِلَّا أَنَّهُ مَقْصُودٌ
لِلنَّزِيَّةِ الْحَبْسِ وَإِذَا أَعْتَبِرَ الْمَعْنَى فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَصَحَّ الْأَهْرَ الْوَجْهَ لِأَنَّ
إِبْثَاتِ الْجَارِ يَعْتَمِدُ نَوَاتٍ مِنْ مَقْصُودٍ وَلَا يَخْتَصُّ فِي ذَلِكَ بِأَمْرٍ مُعَيَّنٍ أَعْنِي

الشرب مثلاً وكذلك اختلفوا في الجارية من الادميات لو حفلها واذنبت
الجوار في الامان فالظاهر انه لا يرد لاجل لئها شيئاً من هذا بين لك
ان الامان لا يقاس على المنصوص عليه في الحديث اعني الابل والغنم لان شرط
القياس اتحاد الحكم فيسفي ان يكون اثبات الجوار فيها من القياس على قاعدة
اخرى وفي رد شي لاجل لئها لادمية خلاف ايضاً **الخامسة**
قوله عليه السلام بعد ان يحلها مطلق في الجلبات لكن قد يقيد في رواية
اخرى بآيات الجوار بثلاثة ايام وانشق اصحاب مذهبك على انه اذا حلها ثمانية
واراد الرد ان له ذلك واختلفوا اذا حلها لثلاثة هل يكون رضي يمنع
الرد ورتحووا ان لا يمنع لوجهين احدهما الحديث والثاني ان النصية
لا تحقق الا بآيات جلبات فان الجملة الثانية اذا انقضت عن الاولى جواز
المشترى ان يكون ذلك لاختلاف المرعي ولا مرعي النصية فاذا حلها
الثالثة لحق النصية واذ كانت لفظة حلها مطلقة فلا دلالة لها
على الجملة الثانية والثالثة واما يؤخذ ذلك من حديث آخر **السادسة**
قوله وان سخطها ردّها يقتضي اثبات الجوار بعيب النصية واختلف اصحاب
الشافعي هل يكون على الفور او مبتدأ لثلاثة ايام فقول مبتدأ للحديث وقيل
يكون على الفور طرد القياس جوار الرد بالعيب ويتناول الحديث والصواب
اتباع النص لوجهين **احدهما** تقديم النص على القياس **والثاني**
انه خولف القياس في اصل الحكم لاجل النص فيطرد ذلك وينبغي في جميع موارد
السابعة يقتضي الحديث رد شي معها عندما يختار ردّها وني

كلام بعض المالكية ما يردك على خلافه من حيث ان الخراج بالصمان ومغناه
ان الغلة لمن استوفاهما بعقد وشبهته تكون له بصانته فاللبن المحلوب
اذا فات غلة فلتكن للمشتري ولا يرد له الا والصواب الرد للحديث

على امرنا

الثامنة الحديث يقتضي رد الصاع مع الشاة بصرحجه ويكون منه
عدم رد اللبن والشافعية قالوا ان كان اللبن باقيا فارد رد على البائع
فهل يلزمه قبوله وجهان **احدهما** نعم لانه اوجب اليستحبة **والثاني**

اما

لان طراوته ذهبت فلا يلزمه قبوله وانباع لفظ الحديث اولى في ان
يعتبر الرد فيما نص عليه المالكية فتدرا دوا على هذا وقالوا الورضي به
البائع فهل يجوز ذلك او لا قولان وجهوا المنع بانه بيع للطعام قبل
قبضه كانه رجب له الصاع لمقتضى الحديث فباعه قبل قبضه باللبن وجهوا الجواز
الصاع بانه يكون بناء على عاداتهم في اتباع المعاني دون اعتبار اللفظ

الناسعة الحديث يقتضي تعيين جنس المرذرد في التمر فمنهم من ذهب
الى ذلك وهو الصواب ومنهم من عداه الى سائر الاقوات ومنهم من
اعتبر في ذلك غالب قوت البلد وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
صاع من تمر لا سمره وذلك رد على من عداه الى سائر الاقوات وان
كانت السمر غالب قوت البلد اعني المدينة وهو رد على ما يله ايضا

المسئلة العاشرة الحديث يدل على تعيين المذرا في الصاع
ظلقا من مذهبك افعي وجهان احدهما ذلك وان الواجب الصاع فل
اللبن او كثر لظاهر الخبر والثاني انه يتقدر بقدر اللبن ابتاعا بقباس

الغرامات وهو ضعيف **المسئلة الحادية عشر** قوله
 عليه السلام فهو خير النظر بن بعد ان يحلها قد يقال هاهنا سؤال وهو
 ان الحديث يقتضي اثبات الجواز بعد الجلب والجواز ثابت قبل الجلب اذ اعلمت
 الضرورية وجوابه انه يقتضي اثبات الجواز في هذين الامرين المعنيين أغنى
 المسالك والرد مع الصاع وهذا انما يكون بعد الجلب لتوقف هذين
 المعنيين على الجلب لان الصاع محصور عن اللبن ومن ضرورة ذلك الجلب
الثانية عشر لم يقل او حبيفة بهذا الحديث وروي عن مالك
 قول ايضا قدم القول به والذي اوجب ذلك ان قيل انه حديث مخالف
 لقياس الاصول المعلومة وما كان كذلك لم يلزم العلل به اما الاوكد
 وهو انه مخالف لقياس الاصول المعلومة فمن وجوه **احدها**
 ان المعلوم من الاصول ان ضمان المتلفات بالمثل وضمان المنقومات بالقيمة
 من التقدير وهاهنا ان كان اللبن مثليا كان ينبغي ضمانه بمثله لبنا وان
 كان منقوما ضمن مثله من التقدير وقد وقع هاهنا مضمونا بالتمز فهو خارج
 عن الاصلين جميعا **الثاني** ان القواعد الكلية تقتضي ان يكون
 المضمون مقدرا الضمان بقدر التالف وذلك بخلاف تقدير الضمان بخلاف
 لكنه قدّر هاهنا بقدر واحد وهو الصاع مطلقا فخرج عن القياس الكلي
 في اختلاف ضمان المتلفات باختلاف قدرها وصفتها **الثالث** ان اللبن
 النافع ان كان موجودا عند العقد فقد ذهب جزؤه من الموقوف عليه من اصل
 الخلقة وذلك مانع من الرد كما لو ذهب بعض اعضاء المبيع ثم ظهر على عيب

بعبارة
 معوية

فانه يمنع الرد وان كان هذا اللبن حاديا بعد الشرا فقد حدث على ملك
المشترى فلا يضمنه وان كان مخلوطا فما كان منه موجودا عند العقد
منع الرد وما كان حاديا لم يجب ضمانه **الرابع** اثبات الجوارث ثلثا
من غير شرط مخالف للاصول فان الجوارث الثابتة باصل الشرع من غير شرط
لا ينفرد بها ثلاث كخيار العيب وخيار الرؤية عند من يثبت وخيار المجلس
عند من يقول به **الخامس** يلزم من القول بظاهر الجمع بين الثمن
والمثل للمبايع في بعض الصور وهو ما اذا كانت قيمة الشاة صاعا من تمر
فانها ترجع اليه مع الصاع الذي هو قدر ثمنها **السادس**
انه مخالف لقاعدة الربا في بعض الصور وهو ما اذا اشترى ثاة بصاع
فاذا اشترى معها صاعا من تمر فقد اشترى صاع الصاع الذي هو الثمن فيكون
قد باع صاعا واثاة بصاع وذلك خلاف قاعدة الربا عندكم فانكم تقولون مثل
ذلك **السابع** اذا كان اللبن باقيا لم يكلف ذلك عندكم فاذا امسكه
فالحكم كما لو تلف فيرد الصاع وفي ذلك ضمان الأعيان مع بقائها والايمان
لا يضر بالبدل الممع فوانها كالمغصوب وسائر المضمونات **الثامن**
قال بعضهم انه اثبت الرد من غير عيب ولا شرط لان نصان اللبن لو كان
يحيا لثبت به الرد من غير نصية ولا يثبت الرد في الشرع الا بعيب او شرط
واما المقام الثاني وهو ان ما كان من خيار الاجاد مخالفا لقياس الاصول
المعلومة لم يجب العمل به فان الاصول المعلومة مقطوعة بها من الشرع وخبر
الواحد موقوف والمطعون لا يعارض بالمعلوم اجاب القائلون بظاهر الحديث

بالطعن في المقامين جميعاً يعني أنه مخالف للأصول وأنه إذا خالف الأصول
 لم يجب العمل به أما المقام الأول وهو أنه مخالف للأصول فقد فرق بعض
 بين مخالفة الأصول ومخالفة قياس الأصول وخص الرد الحيز الواحد
 بالمخالفة في الأصول لا بمخالفة قياس الأصول وهذا الحيز إنما يخالف قياس
 الأصول وفي هذا نظر ٢

م

وسلك آخرون في ترجيح هذه الاعتراضات والجواب عنها أما الاعتراض
 الأول فلا شك أن جميع الأصول يقتضي الصان بأحد الأمرين علي
 ما ذكرتموه فإن الجزم بضرب الأبل وليس بث مثله ولا قيمة والجزم
 بضرب الغرة وليس بث مثله ولا قيمة وإيضاً فقد يضمن المثل بالقيمة
 إذا تعذرت المماثلة وههنا تعذر أم الأول فمن تلف ثاة لبونا
 كان عليه قيمتها مع اللبن ولا يجعل بازاء لبنها لبن آخر لتعذر المماثلة
 ههنا فلان ما يرد من اللبن عوضاً عن اللبن لتألف لا يتحقق مماثلته
 له في المقدار ويجوز أن يكون أكثر من اللبن الموجود حالة العقد وأقل
 وأما الاعتراض الثاني فيقول في جوابه أن بعض الأصول

المماثلة وأما
 الثاني وهو
 تعذر

لا تقدر ما ذكرتموه كالوضحة فإن أرشها مقدّم مع اختلافها بالكبر والصغر
 والجنين مقدّم أرشها ولا يخلف بالزكوة والأنوثة واختلاف الصفات
 والجزءية مقدّم وإن اختلف بالصغر والكبر وسائر الصفات والحكمة
 فيه أن ما يقع فيه الشارع والتأجير يتصدق قطع النزاع فيه بتقديره شيء

مُعَيَّنٌ وَتُقَدَّمُ هَذِهِ الْمَصْلَحَةُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَكَانِ عَلَى ذَلِكَ الْقَاعِدَةِ
وَأَمَّا **الاعتراض الثالث** مجوابه أن يقال متى تمتع الرد
بالنقص إذا كان التقصير لا يستلزم العيب أو إذا لم يكن الأول ممنوعاً والثاني
مكتملاً وهذا التقصير لا يستلزم العيب فلا يمنع الرد وأما **الاعتراض**
الرابع فأنما يكون الشيء مخالفاً لغيره إذا كان مماثلاً له وخولف في
حكمه وهما هنا هذه الصورة انفرقت عن غيرهما بأن الغالب أن هذه الملة
هي التي يتبين بالبن الجلية المجتمع باطل الخلقة واللبن المجتمع بالنديس
من مدة يتوقف علم العيب عليها غالباً بخلاف خيار الرؤية والعيب فانه يحصل
المقصود من عيبه الملة فيهما وخيار المجلس ليس لا يستلزم عيب
وَأَمَّا **الاعتراض الخامس** فقد قيل فيه أن الخبر وازد
على العادة والعادة أن لا تباع شاة بصاع وفي هذا ضعف وقيل أن صاع
التميز على اللبن لا عن الشاة فلا يلزم الجمع بين العوض والمعووض
وَأَمَّا **الاعتراض السادس** فقد قيل في الجواب عنه
أن الربا إنما يعتبر في العتد لا في الفسوخ بدليل أنهما لو تباعا ذهباً بفضة
لم يجز أن يفترقا قبل القبض ولو تفايلا في هذا العتد لجاز أن يفترقا قبل
القبض وَأَمَّا **الاعتراض السابع** فمجوابه فيما قيل أن اللبن
الذي كان في الصرع حال العتد يشعذ رده لا خلاطه باللبن الحادث بعد
العتد واحداً للبائع والآخر للمشتري وتعدراً لرد لا يمنع من الضمان مع
بقاء العيب كما لو غصب عبداً فابرق فانه يضر قيمته مع بقاء عيبه لتعدراً الرد

وَأَمَّا الِاعْتِرَاضُ الثَّانِي فَقِيلَ فِيهِ أَنَّ الْجَارَ يَنْبَغِي
 بِالدَّلِيلِ كَمَا لَوَبَّاعٍ رَجَاءُ آيَةٍ بِمَا قَدْ جُمِعَ لَهَا وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ **وَأَمَّا**
المَقَامُ الثَّانِي وَهُوَ النِّزَاعُ فِي تَقْدِيمِ قِيَاسِ الْأَصُولِ عَلَى خَبَرِ
 الْوَاحِدِ فَقِيلَ فِيهِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ أَضَلُّ بِغَفِّهِ نَجَبُ اعْتِبَارُهُ لِأَنَّ الَّذِي أُوجِبَ
 اعْتِبَارُ الْأَصُولِ نَصْرُ صَاحِبِ الْمَشْرِعِ عَلَيْهَا وَهُوَ مُوجُودٌ فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ فَيَجِبُ اعْتِبَارُهُ
 وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْقِيَاسِ عَلَى الْأَصُولِ بِاعْتِبَارِ الْقَطْعِ وَكَوْنِ خَبَرِ الْوَاحِدِ مَطْنُونًا
 فَتَنَازُلُ الْأَضَلُّ لِمَجْلِ خَبَرِ الْوَاحِدِ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ لِحُجُوزِ اسْتِثْنَاءِ مَحَلِّ الْخَبَرِ
 عَنْ ذَلِكَ الْأَضَلِّ وَعِنْدِي أَنَّ التَّمَسُّكَ بِهَذَا الْكَلَامِ أَقْوَى مِنَ التَّمَسُّكِ بِالِاعْتِدَارِ
 عَنْ الْمَقَامِ الْأَوَّلِ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ سَلَكَ طَرِيقَهُ أُخَرِي فِي الْإِعْتِدَارِ عَنْ الْحَدِيثِ
 وَهُوَ أَدْعَاؤُ النَّسَخِ وَأَنَّهُ يَحْزُرُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَتِ الْعُقُوبَةُ بِالْمَالِ
 جَائِزَةً وَهُوَ ضَعِيفٌ فَإِنَّهُ اثْبَاتُ نَسَخٍ بِالِاحْتِمَالِ وَالْتَفِيدُ بِهِ وَهُوَ غَيْرُ شَائِعٍ
 وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَحْمَلُ الْحَدِيثُ عَلَى مَا إِذَا اشْتَرَى شَاةً بِشَرْطِ تَحْلُبِ خَمْسَةِ أَرْطَالٍ
 مَثَلًا وَشَرْطِ الْجَارِ فَإِنْ شَرَطَ فَأَسَدًا فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى اسْتِقَاطِهِ فِي مَدَّةِ الْجَارِ
 صَحَّ الْعَقْدُ وَإِنْ لَمْ يَنْتَفِ قَابِطًا وَأَمَّا رَدُّ الصَّاعِ فَلِأَنَّهُ كَانَ قِيمَةُ اللَّبَنِ فِي ذَلِكَ
 الْوَقْتُ وَاجِبٌ عَنْهُ بَأَنَ الْحَدِيثِ يُقْضَى تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِالنُّصِيَّةِ وَمَا ذَكَرْتُ يُقْضَى
 تَعْلِيلُهُ بِفَتْحِ الشَّرْطِ سَوَاءُ جَدَّتِ النُّصِيَّةُ أَمْ لَا **الْحَدِيثُ**
الثَّالِثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْجَلَّةِ وَكَانَ يَبْعَانِ تَبَايَعَهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ الرَّجُلُ
 يَتَنَاقَشُ الْجَزْزَ إِلَى أَنْ تُنْتِجَ النَّاقَةُ ثُمَّ يَنْتِجُ الْبَنَ فِي بَطْنِهَا قِيلَ إِنَّهُ كَانَ مَعَ الشَّارِفِ

انها

وَهِيَ الْكَيْفَةُ الْمُسْتَعْنَةُ بِشَيْءٍ فِي بَطْنِ نَائِفَةٍ فِي شَيْءٍ
 جَمَلُ الْجَمَلَةِ وَجَهَانُ **أَحَدُهَا** أَنْ يَبِيعَ إِلَى أَنْ تَحْمَلَ النَّائِفَةُ وَتَقْعَ ثُمَّ
 يَحْمِلُ هَذَا الْبَطْنُ الثَّانِي وَهَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّهُ يَبِيعُ إِلَى أَجْلِ تَحْوِيلِ **وَالثَّانِي**
 أَنَّهُ يَبِيعُ نِتَاجَ النِّتَاجِ وَهُوَ بَاطِلٌ أَيْضًا لِأَنَّهُ يَبِيعُ مَعْدُومٌ وَهَذَا الْبَيْعُ كَانَتْ
 الْمَجَاهِلِيَّةُ تَبَايَعُهُ قَابِضًا لِشَارِعِ الْفَتَاةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ وَهُوَ مَا يَبْنَاهُ
 مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَكَانَ الشَّرْفُ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ يُعْطَى إِلَى كَلِّ الدَّارِ بِالْبَاطِلِ إِلَى
التَّشَاخُصِ وَالشَّارِعِ الْمُنَافِي لِلْمَصْلَحَةِ الْكُلِّيَّةِ الْحَدِيثُ الرَّابِعُ
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ
 الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا نَهَى الْبَايِعَ وَالْمُشْتَرِيَ أَنَّ الثَّمَرَ أَلَمَّ عَلَى أَنْ هَذَا
 النَّبِيُّ نَهَى بِحَرَمٍ وَالْقَبْرَ أَخْرَجُوا مِنْ هَذَا الْعَوْمِ بَيْعَهَا بِشَرْطِ الْقَطْعِ وَخَلْتُوا
 فِي بَيْعِهَا مَطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطِ قَطْعٍ وَلَا إِيقَاعٍ وَلَمْ يَمْنَعُهُ أَنْ يَشْتَرِكْ بِهَذَا
 الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ إِذَا خَرَجَ عَنْ عَوْمِهِ بَيْعَهَا بِشَرْطِ الْقَطْعِ تَدَخَّلَ بِأَيِّ صُورٍ الْبَيْعِ
 حَتَّى النَّبِيُّ مِنْ جَمَلَةِ صُورِ الْبَيْعِ يَبِيعُ الْإِطْلَاقَ وَبِمَنْ قَالَ بِالْمَنْعِ فِيهِ مَا لَكَ
 وَالشَّافِعِيُّ وَقَوْلُهُ نَهَى الْبَايِعَ وَالْمُشْتَرِيَ بِأَكِيدَةٍ بِأَنَّهُ مِنْ بَيَانِ الْمَنْعِ
 وَأَنْ كَانَ الْمَصْلَحَةُ الْإِنْسَانِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْتَكِبَ النَّهْيَ فِيهِ قَائِلًا أَسْقَطُ
 حَقِّي مِنْ أَعْيَانِ الْمَصْلَحَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ أَنْ هَذَا الْمَنْعُ لِأَجْلِ مَصْلَحَةِ الْمُشْتَرِي فَإِنْ
 الْبَارِ قَبْلَ بَدْءِ الصَّلَاحِ مَعْرُوضَةٌ لِلْعَاهَاتِ فَإِذَا طُرِأَ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْهَا حَصَلَ
 الْأَحْيَافُ بِالْمُشْتَرِي فِي الشَّيْءِ الَّذِي يَذَلُّهُ وَمَعَ هَذَا فَقَدْ مَنَعَهُ الشَّرْعُ وَنَهَى الْمُشْتَرِيَ
 كَأَنَّهُ الْبَايِعَ وَكَأَنَّهُ قَطَعَ لِلتَّرَاجِ وَالنَّخَاصِ **الْحَدِيثُ الْخَامِسُ**

عن انس بن مالك رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نبي عن
بيع التمار حتى ترهقي قيل وما ترهقي قال حتى تحرق قال رايت ان منع الله
الثمره ثم يتحمل احدكم مال اخيه هـ ومثل هذا في المعنى حديث انس الذي
بعده والارهاق تغير لون الثمره الى حاله الطيب والعله والله اعلم
ما ذكرناه من تعرض الجراح قبل الارهاق وقد اشار اليه في هذه الروايه
بقوله صلى الله عليه وسلم رايت ان منع الله الثمره ثم ياخذ احدكم مال اخيه

والحديث يدل على انه يكفي سمي الارهاق وابتدائه من غير اشتراط تكامله
لانه جعل سمي الارهاق عايه للهي وباوله يحصل المشتري وفيه دليل على
ان ربه بعض الثمره كاف في جوار البيع من حيث انه ينطلق عليها انها ارهقت
بازهاق بعض ما مع حصول المعنى وهو للامن من العاهه غايه لولا وجود
المعنى كان تسميتها من هية بازهاق بعضا قد لا يكفي به لكونه مجازا وقد
استدل بقوله صلى الله عليه وسلم رايت ان منع الله الثمره ثم ياخذ احدكم

وخطار قد
بدل على العنصر لان

الثمره المبقيه
قبل الارهاق اعني
ما لم يره الخابط

فيمتنع من مال اخيه على وضع الجراح كما جاء في حديث آخر الحديث

السادس عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال نبي رسول الله

صلى الله عليه وسلم ان تلقى الركبان وان يبيع حاضر لباد قال فقلت

لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكون له شمسار هـ قد تقدم

الحديث السابع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال نبي

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المراهبة ان يبيع ثم يحاط به ان كان تحلا بتمير

والدراد

هذا الحديث

الحاضر لباد

كَيْلًا أَوْ إِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بَرِيئًا كَيْلًا أَوْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكُلِّ
طَعَامٍ نَهَى عَنْ ذَلِكَ كَلِمَةً نَ الْمُرَابَّةُ مَا خُوذَ مِنَ الرِّبَنِ وَهُوَ الدَّفْعُ
وَحَقِيقَتُهَا بَيْعٌ مَقْلُومٌ لِمَجْهُولٍ مِنْ جَنْبِهِ وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ لَهَا امْتِلَءُ
مِنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ وَمِنْ بَيْعِ الْكَرْمِ بِالزَّيْتِ وَمِنْ بَيْعِ الزَّرْعِ بِكُلِّ طَعَامٍ
وَأَمَّا سَمِيَّتُ مُرَابَّةً مِنْ مَعْنَى الرِّبَنِ لِمَا يَفْعَلُ مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَ الْمُبَايَعَيْنِ فَكُلُّ
وَاحِدٍ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ تَمَامًا يَرْفَعُهُ مِنْهُ **الْحَدِيثُ الثَّامِنُ**

عَنْ أَبِي سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى
عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَخُلُوفِ الْكَاهِنِ نَ اخْتَلَفُوا فِي بَيْعِ الْكَلْبِ
الْمُعْلَمِ مَنْ يَرَى كِبَاشَةَ الْكَلْبِ وَهُوَ أَشْفَى مِنْ بَيْعِهِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ
عِلَّةُ الْمَنْعِ قَائِمَةٌ فِي الْمُعْلَمِ وَغَيْرِهِ وَمَنْ يَرَى يَطْهَرُ بِهِ اخْتَلَفُوا فِي بَيْعِ الْمُعْلَمِ
مِنْهُ لِأَنَّهُ عِلَّةُ الْمَنْعِ غَيْرُ كَامِلَةٍ عِنْدَهَا زَلَالَةٌ وَتَدَوَّرَ فِي بَيْعِ الْمُعْلَمِ مِنْهُ حَدِيثٌ
فِي ثَبُوتِهِ خِلَافٌ تَحَالَ عَلَى عِلْمِ الْحَدِيثِ وَأَمَّا مَهْرُ الْبَغِيِّ فَهُوَ مَا تَعَطَّاهُ عَلَى الزَّانَا
وَهِيَ مَهْرٌ أَعْلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ أَوْ اسْتِعْمَالًا لِلْوَضْعِ لِلْبَغِيِّ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مَجَازٌ تَحَالَ التَّشْبِيهِ أَنْ لَمْ يَكُنِ الْمَهْرُ فِي الْوَضْعِ مَا يُقَابَلُ بِهِ الْمَخَاحُ وَخُلُوفُ
الْكَاهِنِ هُوَ مَا تَعَطَّاهُ عَلَى كَهَانَتِهِ وَالْإِجْمَاعُ قَائِمٌ عَلَى تَحْرِيمِ هَذَيْنِ لِمَا فِي ذَلِكَ
مِنْ بَذْلِ الْأَعْوَاضِ نِيَالًا يَجُوزُ مُقَابَلَتُهُ بِالْعَوَضِ أَمَّا الزَّانَا فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الْكِهَانَةُ
فَبَطْلَانُهَا وَاحِدُ الْعَوَضِ عَنْهَا مِنْ بَابِ كُلِّ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ وَفِي مَعْنَاهَا كُلُّ مَا يَمْنَعُ مِنْهُ
الشَّرْعُ مِنَ الرِّجْمِ بِالْغَيْبِ **الْحَدِيثُ التَّاسِعُ** عَنْ أَنَسِ بْنِ خُبَيْجٍ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ثَمَنِ الْكَلْبِ خَيْثُ وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَيْثُ وَكُتِبَ

الحجامة حيث ن اطلاق الحديث على من الكلب يعض النعيم في كل كلب فان
 ثبت فخصص شي منقولا لا وجب اجراءه على ظاهره والحديث من حيث هو
 لا يدل على الحرمة صريحا ولذلك جاء في كتب الحجام انه حيث ولم يحمل
 على التحريم غير ان ذلك بدليل خارج وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم احجم
 واعطى الحجام اجرة ولو كان حراما لم يعطه فاذا ثبت ان لفظة الحديث
 ظاهرة في الحرام فخر رجها عن ذلك في كتب الحجام بدليل لا يلزم منه خروجها
 في غير بدليل واما الكلب فاذا قيل بثبوت الحديث الذي يدل على جواز
 بيع كلب الصيد كان ذلك دليلا على طهارته وليس يدل النبي عن بيعه على
 نجاسته لان علة منع البيع متعدده لا تنحصر في النجاسة ن

باب العرايا وغير ذلك

مع حام

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رفض لصاحب
 العرية ان يبيعها محرزا ولم يلم محرزا ثم اياها لكونها رطبا ن
 اختلفوا في تفسير العرية المرخص فيها فعندنا ان في بيع الرطبة على رؤس
 النخل بقدر كيله من الثمر خرصا فيها دون خمسة اوسق وعند مالك هو انه ان
 يعري الرجل اي يهب ثمة خلية او خلوات ثم يتضرر مدخله الموهوب له
 فيشترها منه محرزا ثم اولا يجوز ذلك لغير رتب البستان ويشهد لهذا
 الناذل امران احدهما ان العرية مشهورة بين اهل المدينة منذ اولة
 بينهم وقد نقلها مالك هكذا والثاني قوله لصاحب العرية فانه يشتر
 باختصاصه بصفة يمين ما عن غيره وهي الهبة الواقعة وانما في تفسير

الْعَرَايَا بِالْهَيْبَةِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ

لَيْسَتْ بِشَيْءٍ وَلَا رَجِيَّةٍ وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السِّنِينَ الْجَوَاعِ

مُخْرَصَةً

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ مُخْرَصَةً فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ مُعَيَّدٌ بِعَيْدِهَا وَهُوَ يَتِمُّ مَرَّةً
وَقَدْ يُسْتَدْرَكُ بِأُطْلَاقِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ مِنْ جَوْرِ بَيْعِ الرُّطْبِ عَلَى النِّجْلِ بِالرُّطْبِ
عَلَى النِّجْلِ خَرَصًا فِيهِمَا أَوْ بِالرُّطْبِ عَلَى رُجْمِ الْأَرْضِ كَيْلًا وَهُوَ وَجْهٌ لِبَعْضِ أَصْحَابِ
الشَّافِعِيِّ وَالْأَصَحُّ الْمَنْعُ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ وَرَدَتْ لِلْحَاجَةِ إِلَى تَحْصِيلِ الرُّطْبِ فِي هَذِهِ

الْحَاجَةِ لَا تَوْجُدُ فِي حَقِّ صَاحِبِ الرُّطْبِ وَفِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ أَنْ اخْتَلَفَ النُّوْعَانِ
بَارِزًا فَتَقْدِيرُ ذَلِكَ النُّوعِ وَالْآفِلَاوُ بَاعَ رُطْبًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ بِالرُّطْبِ
عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ لَمْ يَجَزْ وَجْهًا وَاحِدًا لِأَنَّ أَحَدَ الْمَعَانِي فِي الرُّخْصَةِ أَنْ يَأْكُلَ الرُّطْبُ
عَلَى النَّدِيرِ طَرِيًّا وَهَذَا الْمَقْصُودُ لَا يَحْتَمِلُ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَقَدْ يُسْتَدْرَكُ
بِأُطْلَاقِ الْحَدِيثِ مَنْ لَا يَرِي لِحَصَصٍ مَعَ الْعَرَايَا مِمَّا وَجَّهَ النَّاسُ فِي هَذَا هَذَا الشَّافِعِيُّ

جَوَارِزُ

وَجْهٌ أَنَّهُ يُخَصَّنُ بِهِمْ لِحَدِيثٍ وَرَدَّ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِيهِ أَنَّهُ تَسَمَّى رَجُلًا مَخْنُوحِينَ
مِنَ الْأَنْصَارِ شَكُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَانْقَدُوا فِي أَيْدِيهِمْ يَتَنَاعُونَ
بِهِ رُطْبًا وَيَأْكُلُونَهُ مَعَ النَّاسِ وَعِنْدَهُمْ نَضُولٌ قُرْبَهُمْ مِنَ الثَّمَرِ فَرُخِصَ لَهُمْ أَنْ يَسْأَلُوا

الْعَرَايَا خَرَصًا مِنَ الثَّمَرِ **الْحَدِيثُ الثَّانِي** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُخِصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي حِشَّةٍ أَوْ شَوْءٍ أَوْ دُونَ

حِشَّةٍ أَوْ شَوْءٍ ٥ أَمَّا جَوْرِ بَيْعِ الْعَرَايَا فَقَدْ تَقَدَّمَ وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ

فَأَنَّهُ رَأَاهُ فِي بَيْعِ مَذَارٍ مَا جُوزَ فِيهِ الرُّخْصَةُ وَهُوَ مَا دُونَ حِشَّةٍ أَوْ شَوْءٍ فَلَمْ

يُخْلَفْ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيمَا زَادَ عَلَى حِشَّةٍ أَوْ شَوْءٍ رَأَاهُ يَجُوزُ فِيمَا دُونَهَا

وفي الحجة الأوسق قولان والقدر الجائز إنما يعتبر بالصفة ان كانت واحدة
اعتبر بما زاد على الحجة فمنعنا وما دونها فاجزأ اما لو كانت في صفات
متعددة فلا منع ولو باع في صفقة واحدة من رجلين ما يكون لكل واحد منهما
القدر الجائز جاز ولو باع رجلان من واحد فذلك الحكم في الصحيح الوجهين لأن
تعدد الصفقة بتعدد البائع اظهر من تعدد هاتين تعدد المشتري وفيه وجه
آخر انه لا يجوز الزيادة على حصة أو شق في هذه الصورة نظرا لما يشتري
المرطب لانه محل الرخصة الخارج عن قياس الربويات فلا ينبغي ان يدخل
في ملكه فوق القدر المجرى دفعة واحدة واعلم ان الطاهر من الحديث
ان يحمل على صفقة واحدة من غير تعدد بايع ومشتري جريا على العادة والغالب
الحديث الثالث عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال من باع فخلأ فدا برت فثمرها للبائع الا ان
يت شرط المتاع ولمسلم ومن باع عبدا فماله للذي باعه الا ان يشترط
المتاع ن قال ابرت النخلة ابرها وقد ثياب بالتشديد والتأثير هو
التلغيع وهو ان مشق احمة اناث النخل ويذر طلع الزكر فيها ولا تلغ جميع
النخيل بل يؤبر البعض ويبقى الباقي يابثا ربح الفحل اليه الذي يحصل
به شقوق الطلع واذا باع الشجر بعد التأبير فالثمر للبائع في صورة الاطلاق
وقيل ان بعضهم خالف في هذا وقال يبقى الثمار للبائع ابرت ام لم تؤبر واما اذا
اشترطها للبائع او لمشتري فالشرط مبيع وقوله من باع فخلأ
ابرت حقيقة اعتبار التأبير في المبيع حقيقة بغيره وقد اجري تأبير البعض

مجري تأثير الجمع اذا كان في بستان واحد واتخذ النوع وبيعها صفقة واحدة
 وجعل ذلك كالخلة الواحدة وان اختلف النوع ففيه وجهان لاشباب الشافعي
 وقيل ان الصحيح ان الكل يبي للبايع كما لو اتخذ النوع دفعا لضرر اختلاف
 الميز وسوء المشاركة وقد يؤخذ من الحديث انه اذا باع مالم يؤثر
 مفردا بالعقد بعد تأثير غيره من البستان انه يكون للمشتري لانه ليس في
 البيع شيء مؤثر فيقتضي مفهوم الحديث انها ليست للبايع وهذا الصحيح وجب
 الشافعية وكانه انما يغتفر عدم التأثير اذا بيع مع المؤثر فيجعل تبعاً
 وفي هذه الصورة ليس لها هنا شيء مؤثر يجعل غيره تبعاً له وادخل من
 هذه الصورة في الحديث ما اذا كان التأثير وعدمه في بستانين مختلفين
 والصحيح هنا ان كل واحد منهما يفرض حكمه مالم اؤلا فلظاهر الحديث
 وماتاً ثانياً فلان لاختلاف الباع تأثيراً في التأثير ولا في البستان الواحد
 يلزم ضرر اختلاف الميز وسوء المشاركة وقوله ومن ابتاع عبداً
 فماله للذي باعه الا ان يشترط المتاع يستدركه المالكية على ان العبد ملك
 لاضافة المال اليه للام وهي ظاهرة في الملك **الحديث الرابع**
 عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه وفي لفظ حتى يقبضه ن وعن ابن عباس
 مثله ن هذا نص في منع بيع الطعام قبل ان يستوفي ومالك خصص الحكم
 بما اذا كان فيه حق التوفية على ما دل عليه الحديث ولا يختص ذلك عند الشافعي
 بالطعام بل جميع المتاع لا يجوز بيعها قبل قبضها عنه سواء كانت عتقاً

إلى الله
 السلام

او غيرة وابو حنيفة يجزئ بيع العقار قبل القبض وبيع غيرة وهذا الحديث
يقضي امرين احدهما ان تكون صورة المبيع فيما اذا كان الطعام مملوكا بجهة البيع
والثاني ان يكون الممنوع هو البيع قبل القبض اما الاول فقد اخرج عنه
ما اذا كان مملوكا بجهة الهبة او الصدقة مثلا واما الثاني فقد تكلم
اصحاب الشافعي في جواز التصرف بعقود غير البيع منها العتق قبل القبض
والاصح انه ينفذ اذا لم يكن للبايع حق الحبس بان ادى المشتري الثمن او كان
موجلا فان كان له حق الحبس فيقبل هو كعتق الرهن وقيل لا والصحيح انه
لا فرق ذلك اختلافوا في الهبة والرهن قبل القبض والاصح عند اصحاب
الشافعي المنع وكذلك في التزويج خلاف والاصح عند اصحاب الشافعي خلاف
ولا يجوز عندهم الشراكة والتولية واجارها مملوك مع الاقالة ولا شك
ان الشراكة والتولية بيع فيدخلان تحت الحديث وفي كون الاقالة بيعا
خلاف لا يراها ينعى الا يدرجها تحت الحديث واما استثنى ذلك مالك
على خلاف العباس وقد ذكر اصحابه فيها حديثا يقضي الرخصة والله اعلم

الحديث الخامس عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما انه
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح ان الله ورسوله حرم بيع الخمر
والميتة والخنزير والاصنام فقبل بارسول الله ارايت سحورا الميتة فانه يطلى
بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك فائلا الله اليهود ان الله لما حرم سحورها
جعلهم ثم باعوه فاكلوا ثمنه ن جعلوه اذنبوه ن قال اخذ من يحرم بيع الخمر

ليس

والميتة نجاستهما لان الانتفاع منهما لم يقدم فانه قد ينفع بالحجر في امور
وينفع بالميتة في اطعام الجوارح واما بيع الاصنام فلعدم الانتفاع بها
على صفة ما وعدم الانتفاع يمنع صحة البيع وقد يكون منع بيعها مبالغة
في التغير عنها واما قولهم ارايت شجورا الميتة الى اخره فقد استدل به على
منع الاستنباح بها واطلالة السفن لقوله عليه السلام لما سئل عن ذلك
لا هو حرام وفي هذا الاستدلال احتمالان لفظ الحديث فيه يصريح فانه
حمل ان النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر تحريم بيع الميتة قالوا له ارايت
شجورا الميتة فانه يطلى بها السفن الى اخره فصداهم لان هذه المنافع تنفي
جواز البيع فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا هو حرام ويعود الضمير في قوله
هو على البيع كانه اعاد تحريم البيع بعدما بين له ان فيه منفعة اهذارا
لذلك المصالح والمنافع التي ذكرت وقوله عليه السلام فانك لا اله الا الله
الى اخره تنبيه على تعليل تحريم بيع هذه الاشياء وان العلة لغيرها
فانه وجه اللوم على اليهود في تحريم اكل الثمن تحريم اكل الشجر واستدلال
المالكية بهذا على تحريم الذرايع من حيث ان اليهود توجه عليهم اللوم بتحريم
اكل الثمن من جهة تحريم اكل الاصل واكل الثمن ليس هو اكل الاصل بعينه
لكنه لما كان تشبيها الى اكل الاصل بطريق المعنى استحقوا اللوم به

باب السلام
عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهم يسلمون في الثمار السنة والسنين والتلات فقال من اسلم في

شَيْءٌ فَلَيْسَ سَلَفٌ فِي حَيْلٍ مَعْلُومَةٍ وَوزن معلومٍ إلى أجل معلومٍ ن
 فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ السَّلَامِ فِي أَجَلَةٍ وَهُوَ مُنْقَضٌ عَلَيْهِ لِاخْتِلَافٍ فِيهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ
 وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ السَّلَامِ إِلَى السَّنَيْنِ وَأَسْتَدْرَكَ بِهِ عَلَى جَوَازِ السَّلَامِ فِيهَا
 يَنْقُطِعُ فِي اثْنَاءِ الْمُدَّةِ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْحِلِّ فَإِنَّهُ إِذَا اسْلَمَ فِي الْمُدَّةِ
 السَّنَةِ وَالسَّنَيْنِ فَلَا مَحَالَةَ يَنْقُطِعُ فِي اثْنَاءِ الْمُدَّةِ إِذَا حُمِلَتْ الثَّمَرَةُ عَلَى
 الرُّطْبَةِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ اسْلَمَ فَلَيْسَ سَلَمٌ فِي حَيْلٍ مَعْلُومَةٍ أَيَّ إِذَا
 كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مَكِيلًا وَقَوْلُهُ وَوزن معلومٍ أَيَّ إِذَا كَانَ مَوْزُونًا
 وَالْأَوَّلُ هَاهُنَا بِمَعْنَى أَوْ فَا نَا إِذَا أَخَذْنَا هَاهُنَا عَلَى طَاهِرَتِهَا مِنْ مَعْنَى الْجَمْعِ لَزِمَ
 أَنْ يَجْمَعَ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ بَيْنَ السَّلَامِ فِيهِ كَيْلًا وَوزنًا وَذَلِكَ يُغْنِي إِلَى عِزَّةِ
 الْوُجُودِ وَهُوَ مَا نَعْنِي مِنْ صِحَّةِ السَّلَامِ مُغْنِيَةً أَنْ يَحْمَلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْفَصْلِ
 وَأَنَّ الْبَعْثَ السَّلَامَ بِالْيَكِيلِ وَالْمِكِيلِ وَالْوَزْنَ فِي الْمَوْزُونِ وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ فَقَدْ اسْتَدْرَكَ بِهِ مَنَعَ السَّلَامِ الْحَالِ وَهُوَ مَذْهَبُ مَلِكٍ وَابْنِ
 حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَهَذَا يُوجِبُهُ الْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ فَلَيْسَ سَلَفٌ إِلَى أَجَلٍ وَالْعِلْمُ
 مَعَاوِدُ الدِّينِ أَجَارُوا الْحَالَ وَجَهُوا الْأَمْرَ إِلَى الْعِلْمِ فَقَطُّ وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ
 أَنْ اسْلَمَ إِلَى أَجَلٍ فَلَيْسَ سَلَفٌ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ كَمَا اشْتَرْنَا إِلَيْهِ فِي
 الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءَنِي
 بَرِيْقَةٌ فَقَالَتْ كَانَتْ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةٌ فَأَعْيَيْتَنِي فَقُلْتُ

ان احب اهلها ان اعدها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت فذهبت بريبة الى
اهلها فقالت لهم فابوا عليها فحاث من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم
جالس فقالت لي عرضت ذلك عليهم فابوا الا ان يكون لهم الولاء فاجرت
عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فقال خذوها واشترطي لهم الولاء فانما الولاء
لمن اعنق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس
فحمد الله واثنى عليه ثم قال اما بعد ما بان رجال يتشربون شرطا
ليست في كتاب الله كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط
فشاء الله الحق وشرط الله اوثق وانما الولاء لمن اعنق

قد اشترانا من الكلام على هذا واقرروا بالنصيف في الكلام عليه
وما يتعلق بنواياه وبلغوا بعد ذلك كثيرا ونذكر من ذلك عيوننا ان شاء
الله تعالى **والكلام عليه من وجوه احدها**
كانت فاعلت من الكتابة وهو العقد المشهور بين السيد وعبيده فاما
ان يكون مأخوذا من كتابة الخط لما انه يصح هذا العقد الكتابة له فيما
بين السيد والعبد اما ان يكون مأخوذا من معنى الالزام كما في قوله تعالى
كانت على المؤمنين كتابا موقوتا كان السيد الرزم نفسه عن العبد عند الالزام
والعبد الرزم نفسه الالزام الذي تكاثر عليه **الثاني** اختلفوا في
بيع المكاتب على ثلاثة مذاهب المنع والجواز والفرق بين ان يشترى للعنق
يجوز او لا يستخدام فلا فاما من اجاز بيعه فاستدرك بهذا الحديث فانه
فانه يشتر ان يريته كانت مكاتبه واما من منع فيحتاج الى العذر عنه فمن العذر

عنه ما قيل انه يجوز بيعه عند العجز عن الأداء والضعف عن الكسب
 فقد جعل الحديث ذلك ومن الامتداد ان يكون غايته اشتراط الكتابة لا
 الرقبة وقد استدل على ذلك بقوله في بعض الروايات فان حبوا ان اقصي
 عند كتابتك فانه يشعر بان المشتري هو الكتابة لا الرقبة ومن فرق
 بين شرائه للعرق والرقبة فلا اشكال عندنا انه يقول انا اجيز بيعه للعرق
 والحديث موافق لما اقول **الثالث** بيع العبد بشرط العرق اختلفوا
 فيه وللسانعي قولان احدهما انه باطل كما لو باع بشرط ان لا يبيعه ولا
 وليهته وهو باطل والثاني وهو الصحيح ان العقد صحيح لهذا الحديث
 ومن منع من بيع العبد بشرط العرق فقد قيل انه يمنع كون غايته مشتريته
 للرقبة ويحمله على قضاء الكتابة عن بزية او على شراء الكتابة خاصة
 والاول ضعيف مخالف للفظ الوارد في بعض الروايات وهو قوله عليه
 السلام امتاعي وامسا الثاني فانه يحتاج فيه الى ان يكون قد قيل يمنع
 البيع بشرط العرق مع جواز بيع الكتابة ويكون قد ذهب الى الجمع بين
 هذين ذاهبا واحدا معينا وهذا يستمد من مسألة احداث القول الثالث
الرابع اذا قلنا يصح البيع بشرط العرق فهل يصح الشرط او يفسد
 فيه قولان للسانعي جهة الله ايهما ان الشرط يصح لان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم ينكر الا اشتراط الولاء والعقد تضمن امرين اشتراط العرق واشتراط الولاء
 ولم يقع النكار الا للثاني فيبقى الاول مقدر اعليه او يؤخذ من لفظ الحديث
 فان قوله اشترط لي الولاء من ضرورة اشتراط العرق فيكون من لوازم

اللفظ لا من مجرد التفسير ومعنى صحة الشرط انه يلزم الوفاؤه من جهة
المشتري فان امتنع فهل يجزأ أم لا فيه اختلاف بين اصحاب الشافعي واذا قلنا
لا يجزأ ثبتنا الجواز للبايع **الخامس** اشتراط الولاء للبايع
هل ثبت العقد فيه خلاف وظاهر الحديث انه لا يفتد له لما قال فيه
واشتراط لم الولاء ولا ياذن النبي صلى الله عليه وسلم في عهد باطل واذا
قلنا انه صحيح فهل يصح الشرط فيه اختلاف في مذهب الشافعي والشافعية
بطلانه موافق لالفاظ الحديث وسياقه وموافق للقياس ايضا من وجه
وهو ان القياس يقتضي ان الاثر يخص من صدر منه السبب والولاء من
اثار العتق فيخص من صدر عنه العتق وهذا هو المشتري المعق وهذا
النسك والتوجيه في صحة البيع والشرط يتعلق بالكلام على معنى قوله
واشتراط لم الولاء وسياق **السادس** الكلام على الاشكال
العظيم في هذا الحديث وهو ان يقال كيف ياذن النبي صلى الله عليه وسلم في
البيع على شرط فاسد وكذلك كيف ياذن حتى يبيع البيع على هذا الشرط
ويدخل البايع عليه ثم يبطل اشتراطه فاختلف الناس في الكلام على هذا
الاشكال فمنهم من صعب عليه فانكر هذه اللفظة اعني قوله واشتراط لم الولاء
وقد نقل ذلك عن يحيى بن اكرم وبلغني عن الشافعي رحمه الله قريب منه وانه
قال اشتراط الولاء رواه هشام بن عروة عن ابيه وانقر به دون غيره
من رواة هذا الحديث وخبر من رواه ثبت هشام والاكثرون على
اثبات اللفظة للثقة برأيه واختلفوا في التاويل والخبر في وجه

لَحْدَهَا أَنْ لَمْ يَمَعْنِ عَلَيْهِمْ وَاسْتَشْهَدَ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى لَمْ يَمَعْنِ عَلَيْهِمْ
بِمَعْنَى عَلَيْهِمْ وَأَنْ أَسَاءْتُمْ فَلَهَا بِمَعْنَى عَلَيْهَا وَفِي هَذَا ضَعْفٌ أَمْ أَوْ لَا فَلَنْ
بَسِيَاوِ الْحَدِيثِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْفَاعِلِ يَنْفِيهِ وَأَمَّا ثَابِتًا فَلَنْ اللَّامُ لَا تَدُرُ
بُوصُفَهَا عَلَى الْإِخْتِصَاصِ النَّافِعِ بَلْ ذَلِكَ عَلَى مُطْلَقِ الْإِخْتِصَاصِ فَقَدْ يَكُونُ
فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ النَّافِعِ وَقَدْ لَا يَكُونُ **وَتَانِيهَا**
مَا فُهِمَتْهُ مِنْ كَلَامٍ بَعْضُ الْمُنَافِرِينَ وَتَلْخِيصُهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْأَشْرَطُ بِمَعْنَى
تَرْكِ الْمُخَالَفَةِ لِمَا شَرَطَ الْبَاقُونَ وَحَدِّمِ أَظْهَارَ النِّجَاحِ فِيهَا وَدَعُوا إِلَيْهِ
وَقَدْ يُعْتَرَضُ عَنِ التَّخْلِيَةِ وَالتَّرْكِ بِصِغَةِ تَرْكٍ عَلَى الْفِعْلِ الْأَتْرِيَّةِ قَدْ أَطْلَقَ
لَفْظَ الْأُذُنِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى التَّمَكِينِ مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّخْلِيَةِ بَيْنَ الْعَبْدِ
وَرَبِّهِ وَأَنْ كَانَ ظَاهِرَ اللَّفْظِ يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ وَالْجُودَ وَهَذَا مَوْجُودٌ
فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا يَذْكُرُهُ الْمُفَسِّرُونَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا لَهُمْ بِضَائِرٍ
بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِذْنِ هَاهُنَا إِبَاحَةُ اللَّهِ تَعَالَى
لِلْإِضْرَارِ بِالنَّجَرِ لَكِنَّهُ لَمَّا خَلَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ذَلِكَ الْإِضْرَارُ أَطْلَقَ عَلَيْهِ
لَفْظَ الْأُذُنِ مَجَازًا وَهَذَا إِنْ كَانَ مِثْلًا إِلَّا أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْحَقِيقَةِ مِنْ
غَيْرِ دَلَالَةٍ ظَاهِرَةٍ عَلَى الْمَجَازِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ **وَتَالِثُهَا** أَنْ لَفْظَ
الْأَشْرَاطِ وَالشَّرْطِ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ عَلَى الْأَعْلَامِ وَالْأَظْهَارِ وَمِنْهُ أَشْرَاطُ
السَّاعَةِ وَالشَّرْطُ اللَّغَوِيُّ وَالشَّرْعِيُّ وَمِنْهُ قَوْلُ أَوْسٍ مِنْ حَجَرٍ يَفْجَعُ
وَالْحَيْمُ فَا شَرَطَ فِيهَا نَفْسَهُ أَيْ أَعْلَمَهَا وَأَظْهَرَهَا وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَيَحْكُمُ
أَشْرَاطِي عَلَى مَعْنَى أَظْهَرِي حَكْمَ الْوَلَاءِ وَبَيِّنَتُهُ وَأَعْلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْعَقِ عَلَى عَكْسِ

مَا أُرْزِدَ التَّائِلُ وَفِيهِ مِنَ الْحَدِيثِ **وَرَابِعُهَا** مَا قِيلَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَانَ أَخْبَرَهُمْ بِأَنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ اعْتَقَ ثُمَّ اقْدَمُوا عَلَى انْتِزَاعِ مَا
 يَخَالِفُ هَذَا الْحُكْمَ الَّذِي عَلَّمَهُ فَوُرِدَ هَذَا اللَّفْظُ عَلَى سَبِيلِ الرَّجْحِ وَالنُّوْبِجِ
 وَالتَّيْكِيلِ لِحَاكِمِهِمُ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ وَتَحَايَةِ مَا فِي بَابِ اخْتِرَاجِ لَفْظَةِ الْأَمْرِ
 عَنْ ظَاهِرِهَا فِي مَوَاضِعَ مَنَعٍ أَنْ يُرَادَ بِهَا ظَاهِرُهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى اجْعَلُوا مَا شِئْتُمْ
 مِنْ شَيْءٍ فَلْيُؤْمِنُوا وَفَلْيُكْفِرُوا وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَالْتَقْدِيرُ الَّذِي ذَكَرَ لَا يَتَّبِعُ
 عُرْوَةً **وَخَامِسُهَا** أَنْ يَكُونَ بَطَالُ هَذَا الشَّرْطِ عَقُوبَةً لِحَاكِمِهِمُ
 حُكْمَ الشَّرْعِ فَإِنْ بَطَالَ الشَّرْطُ يَفْتَقِرُ بِغَيْرِهِ مَا قَبِلَ بِهِ الشَّرْطُ مِنَ الْمَالِيَّةِ
 الْمُنَاجَ بِهَا لِأَجْلِ الشَّرْطِ وَكَهَذَا مِنْ بَابِ الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ كَمَا بَانَ
 الْقَائِلُ بِالْمَالِ **وَسَادِسُهَا** أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ خَاصًّا بِهَذِهِ الْقِصَّةِ
 لَا عَامًّا فِي شَأْنِ الصَّوَرِ وَيَكُونُ سَبَبُ التَّخْصِصِ بَاطِلُ هَذَا الشَّرْطِ
 الْمُبَالِغَةُ فِي زَجْرِهِمْ عَنْ هَذَا الْأَشْتِرَاطِ الْخَالِفِ لِلشَّرْعِ كَمَا أَنْ فَشَخَّ الْحُجَّ إِلَى
 الْعُمْرَةِ كَانَ خَاصًّا بِذَلِكَ الْوَاقِعَةِ مُبَالِغَةً فِي إِرَالَةٍ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ مَنَعِ
 الْعُمْرَةِ فِي اشْتِرَاحِ وَهَذَا الْوَجْهُ ذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجَعَلَهُ بَعْضُ
 الْمُنَافِرِينَ مِنْهُمْ الْأَصَحَّ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ **الْوَجْهُ السَّابِعُ**

وقد وردت
 حارجه عن ظاهر
 ما

لغيره الله
 ذكره الحديث
 لبيان نفيه عن
 لم يعرض

عَلَى الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلْمَهُ أَمَّا الْخَصَرُ لَا تَأْتِي لَوْ لَمْ تَكُنْ لِلْخَصَرِ مَا لَزِمَ مِنْ اثْبَاتِ
 - الْوَلَاءِ لِمَنْ اعْتَقَ نَفْسَهُ عَمَّنْ لَمْ يُعْتَقْ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَقْضَاهُ الْخَصَرُ **الْوَجْهُ**
الثَّامِنُ لِاخْتِلَافِ فِي تَبَوُّعِ الْوَلَاءِ لِلْمُعْتَقِ عَنْ نَفْسِهِ بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ
 وَاخْتِلَافِ فِي اعْتِقَادِهِ عَلَى أَنَّ لَوْلَا لَهُ وَهُوَ الْمُسَمَّى شَائِبَةً وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ

بُطْلَانُ هَذَا الشَّرْطِ وَثُبُوتُ الْوَلَاءِ لِلْمُعْتَقِ وَالْحَدِيثُ يَتِمُّسُكُ بِهِ فِي ذَلِكَ
الْوَحْهُ النَّاسِعُ فَالْوَأْدُ عَلَى ثُبُوتِ الْوَلَاءِ فِي شَأْنِ رُجُوعِ الْعُقُ
كَالْكِتَابَةِ وَالْعُقُوقِ بِالصَّفَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ **الْعَاشِرُ** يَقْتَضِي حُضْرَ
الْوَلَاءِ لِلْمُعْتَقِ وَيَسْتَلْزِمُ حُضْرَ السَّبَبِيَّةِ فِي الْعُقُوقِ فَيَقْتَضِي ذَلِكَ أَنْ لَا وَلَا
بِالْحَلْفِ وَالْمَوَالَاةِ وَلَا بِإِسْلَامِ الرَّجُلِ عَلَى يَدِي الرَّجُلِ وَلَا بِالْإِقَاطَةِ لِلْقَبْطِ
وَكُلُّ هَذِهِ الصُّوَرُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْمُفْتَاهِمِ وَمَذْهَبَاتُ أَهْلِ الْأَنْبِيَاءِ فِي سَبَبِ
مِنْهَا لِلْحَدِيثِ **الْحَادِي عَشَرَ** الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْكِتَابَةِ
وَجَوَازِ كِتَابَةِ الْأَمَةِ الْمَرْزُوقَةِ **الثَّانِي عَشَرَ** فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى
تَحْجِيمِ الْكِتَابَةِ لِقَوْلِهَا كَانَتْ أَهْلِي عَلَى تَسْعِ أَدَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْ قِيَّةً وَلَيْسَ
فِيهِ تَعَرُّضٌ لِلْكِتَابَةِ الْحَالَةِ فَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ **الثَّلَاثُ عَشَرَ** قَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا بَالُ أَغْوَامٍ يَشْرُطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ يَحْمِلُ
أَنْ يُرِيدَ بِكِتَابِ اللَّهِ حُكْمَ اللَّهِ وَيُرَادُ بِذَلِكَ نَفْيُ كَوْنِهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ بِوَاسِطَةِ
أَوْ بَعْدِ وَاسِطَةٍ فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ كُلَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَمَا بَعْدُ وَاسِطَةٍ
كَالْمَنْصُوصَاتِ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَأَمَا بِوَاسِطَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا أَنَاكُمْ
الرُّسُلُ فَخُذُوا وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَقَوْلُهُ فَضَاءُ اللَّهِ
أَيُّ أَيِّ الْأَتْبَاعِ مِنَ الشَّرْطِ الْمَخَالِفَةِ لِحُكْمِ الشَّرْعِ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْ تَقِ
أَيِّ اتِّبَاعِ خُذُولِهِ فِي هَذَا اللَّفْظِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ السَّجْعِ الْغَيْرِ الْمُتَكَلِّفِ
الْحَدِيثُ الثَّانِي عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُسَرِّدُ
عَلَى حِمْلٍ فَأَتَى نَارًا إِذْ أَنْشَبَهُ فَاجْتَنَبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَا إِلَى وَصْرِهِ

فَأَسِيرَ الْمَيْسَرَةَ قَالَ بَعْثَهُ بِوَقْتِهِ فَلَمْ يَلَمْ قَالَ بَعْثَهُ بِوَقْتِهِ
 بِأَوْقَاتِهِ وَأَسْتَنْشَيْتُ حَمَلَانَهُ إِلَى أَهْلِي فَلَمْ يَلَمْ بَلَّغْتُ أَيْتَهُ بِالْجَمَلِ فَقَدَرْتُ لِنَفْسِي ثَمَرًا
 رَجَعْتُ فَارْتَلَيْتُ فِي أَثَرِي فَقَالَ أَتَرَانِي مَا كَسَبْتُكَ لَأَخْذِ جَمَلٍ خَذَ جَمَلًا
 وَدَرَاهِمًا فَهَذَا لَكَ ن في الحديث علم من أعلام النبوة ومعجزة من معجزات
 الرسول صلى الله عليه وسلم وأما بَيْعُهُ وَأَسْتَنْشَاؤُ حَمَلَانِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَدْ
 أَجَازَ ذَلِكَ مِثْلُهُ فِي الْمَدِينَةِ الْيَبْرِ وَظَاهِرٌ مَذْهَبُكَ شَأْنُ بَعْثِهِ بِالْمَنْعِ وَقِيلَ بِالْجَوَارِ
 تَفَرُّغًا عَلَى جَوَارِ بَيْعِ الدَّارِ الْمَشَاجِرَةِ فَإِنَّ الْمَنْفَعَةَ تَكُونُ مُتَشَاوَةً وَمَذْهَبُ
 الشَّافِعِيِّ الْأَوَّلُ الَّذِي يُعْتَذَرُ بِهِ عَنْ الْحَدِيثِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَنْ لَا يُجْعَلَ
 اسْتِنْشَاؤُهُ عَلَى حَقِيقَةِ الشَّرْطِ فِي الْعَقْدِ بَلْ عَلَى سَبِيلِ تَبَرُّعِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجَمَلِ عَلَيْهِ أَوْ يَكُونُ الشَّرْطُ سَائِقًا عَلَى الْعَقْدِ وَالشَّرْطُ الْمَفْتَقُ
 مَا تَكُونُ مَقَارِنُهُ لِلْعَقْدِ مَمْرُوجًا بِمَعْنَى ظَاهِرِ مَذْهَبِكَ شَأْنُ بَعْثِهِ وَقَدْ أَسَاءَ
 بَعْضُ النَّاسِ إِلَى أَنْ اخْتَلَفَ الرَّوَاةُ فِي الْفَاطِ الْحَدِيثِ تَمَامًا مَعَ الْأَحْجَاجِ بِهِ عَلَى
 هَذَا الْمَطْلَبِ فَإِنْ بَعَثَ الْفَاطِ صَرِيحٌ فِي الْأَمْتَرِاطِ وَبَعْضُهُ لَا فَنَقُولُ إِذَا
 اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَاتُ وَكَانَتْ الْحُجَّةُ بِبَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ تَوَقَّفَ الْأَحْجَاجُ فَنَقُولُ
 هَذَا صَحِيحٌ لَكِنْ بِشَرْطِ تَكَاثُرِ الرِّوَايَاتِ وَتَقَارُفِهَا أَمَّا إِذَا كَانَ التَّرْجِيحُ رَافِعًا
 لِبَعْضِهَا أَمَّا لِأَنَّهُ رَوَاهُ أَكْثَرُ أَوْ اخْتَفَظَ بَيْنَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ إِذَا الْأَضْعَفُ لَا يَكُونُ
 مَا بَعَثَ مِنَ الْعَمَلِ بِالْأَقْوَى وَالْمَرْجُوحُ لَا يَدْرَعُ التَّمَسُّكُ بِالرَّاجِحِ فَتَمَسَّكُ بِهَذَا الْأَصْلِ
 فَإِنَّهُ نَافِعٌ فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ مِنْهَا أَنَّ الْحَدِيثَيْنِ يُعْلَمُونَ الْحَدِيثَ بِالْأَضْطِرَابِ
 وَيُجْمَعُونَ الرِّوَايَاتِ الْعَدِيدَةَ فَيَعْتَمِدُونَ فِي الدِّهْنِ مِنْهَا صَوْرَةٌ تُوجِبُ الضَّعِيفَ

والواجب أن ينظر إلى تلك الطرق فما كان منها ضعيفا سقط عن درجة
المعيار ولم يجعل ما يعارض التمسك بالصحيح القوي ولنا من هذا موضع آخر
ومذهب مالك وإن قال بظاهر الحديث فهو خصه باستثناء الزمن اليسير
وربما قيل أنه ورد ما يقتضي ذلك وقد يؤخذ من الحديث جواز بيع الدار
المستأجرة بأن يجعل هذا الاستثناء المذكور في الحديث أصلا ويجعل
الدار المستأجرة سارته له في المعنى فيثبت الحكم الآن في كون مثل هذا

معدودا فيما يؤخذ من الحديث وقاية من فوايده نظرا **الحديث**

الثالث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم إن بيع حاضر لباد ولا شاجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه
ولا يخطب على خطبة أخيه ولا تسأل المرأة طلاق إختها لتكفما في صحفها
أما النبي عن بيع الحاضر للبادي والجش وبيع الرجل على بيع أخيه فقد
مر الكلام عليه وأما النبي عن الخطبة فقد تصرف في طائفة القضاة يوجب
لجدها أنهم خصوه بحالة التراكن والنوافر بين الخطيب والخطوب
إليه وتصدي ظواهرهم بعد ذلك فيما به يحصل تحريم الخطبة وذكرنا أمورا
لا تستنبط من الحديث وأما الخطبة قبل التراكن فلا تنبع نظرا إلى
المعنى الذي لا حله حرمت الخطبة وهو وقوع العداوة والبغضاء واليأس
التفويت **الوجه الثاني** وهو لما أئمتنا أن ذلك في المتفاريق
أما إذا كان الخطيب الأول فاستقوا الثاني صالحا فلا يندرج تحت النبي ومذهب
الشافعي رحمه الله أنه إذا ارتكب النبي وخطب على خطبة أخيه لم يفسد العقد

وَلَمْ يَفْسَحْ لَأَنْ النَّبِيَّ تَجَابَتْ لِأَجْلِ دَفْعِ الْعِدَّةِ وَالْبَعْضِ وَذَلِكَ لَا يَعُودُ
عَلَى لَدُنْكَ الْعَقْدِ وَشُرُوطِهِ بِالْأَخْذِ وَنَحْوِ هَذَا لَا يَفْتَحِي فَتَا الْعَقْدِ
وَأَمَّا بِنِي الْمَرْأَةِ عَنْ سُؤَالِ طَلَاقِ اجْتِهَادِهَا فَقَدْ اسْتَعْمَلَ فِيهِ الْفَاعِلُ مَجَازِيَةً
فَجَعَلَ طَلَاقَ الْمَرْأَةِ بَعْدَ عَقْدِ الْبَيْكَاكِ مَثَابَةً تَفْرِغُ الصَّحْفَةَ بَعْدَ امْتِلَائِهَا
وَفِيهِ مَعْنَى آخَرٌ وَهُوَ الْإِشَارَةُ إِلَى التَّرْزُقِ مَا يُوجِبُهُ الْبَيْكَاكِ مِنَ النَّفَقَةِ
فَإِنَّ الصَّحْفَةَ وَمِثْلَهَا مِنْ بَابِ الْأَرْزَاقِ وَاجْتِهَادُهَا قُلْتُهَا ٥

بَابُ الرِّبَا وَالصَّرْفِ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رِبًا وَالْأَهَارُهَا وَالْبُرُّ
بِالْبُرِّ رِبًا وَالْأَهَارُهَا وَالشَّيْبُ بِالشَّيْبِ رِبًا وَالْأَهَارُهَا ٥
الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى رُجُوبِ الْجُلُودِ وَتَحْرِيمِ النِّسَاءِ فِي بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ وَالْبُرِّ
بِالْبُرِّ وَالشَّيْبِ بِالشَّيْبِ وَالْأَهَارُهَا وَاللَّفْظَةُ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّقَابُضِ وَهِيَ
مَدْرُوكَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَقَدْ نَسَدَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي ذَلِكَ

مَا رَأَيْتُ فِي فَائِئِي الْخِنَاءِ وَالْمَشَى بَعْدَ قَعْرِ الْخِنَاءِ
اجْلَيْتُ زَكَانَ جِبَاهِهَا أَجْلًا وَجَعَلْتُ نَصْفَ غُبُوتِي مَا
تَمَرَّجُ لِي مِنْ بَعْضِ السَّقَاءِ ثُمَّ نَعُولُ مِنْ بَعِيدِهَا
وَحِرْجَةٌ أَنْ تَشِيَتْ أَوْ الْفَاءُ ثُمَّ تَمْنَى أَنْ يَكُونَ دَاءٌ لِأَجْعَلَ اللَّهُ لَهُ شِفَاءً
ثُمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ فَالْشَّائِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَعْبُرُ الْجُلُودَ وَالنَّقَابِضُ فِي
الْمَجْلِسِ فَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ لَمْ يَعْبُرْ غَيْرَهُ وَلَا يَصْرُ عَنْهُ طَوْلُ الْمَجْلِسِ إِذَا وَتَعَ الْعَقْدُ

حَالاً وَشَدَّ مَا لَكَ كَثْرَتُهُ هَذَا لَمْ يَسَاحِ بِالطُّولِ فِي الْمَجْلِسِ وَإِنْ رَفَعَ الْقَفْرَ
فِيهِ وَهَذَا قَرِيبٌ إِلَى حَقِيقَةِ اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ دَخَلَ فِي الْمَجَازِ وَهَذَا الشَّرْطُ
لَا يَحْتَرِ بِاتِّحَادِ الْجِنْسِ بَلْ إِذَا جُمِعَ الْمُبْتَغَيْنِ عِلَّةً وَاحِدَةً كَالْتَقْدِيرَةِ فِي الذَّهَبِ
وَالْفِضَّةِ وَالطَّعْمِ فِي الْأَشْيَاءِ الْأَرْبَعَةِ انْتَقَضَ ذَلِكَ لِتَحْرِيمِ الشَّيْءِ وَقَدْ اشْتَبَهَ
الْحَدِيثُ عَلَى الْأَمْرِينِ مَعَاحِضٌ مَنَعَ ذَلِكَ بَيْنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ بَيْنَ الْبُرِّ
بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ فَإِنَّ هَذَيْنِ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ وَالْأَوَّلُ يَحْتَشِرُ
جَمْعُهُمَا عِلَّةً

الْحَدِيثُ الثَّانِي

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَبْتَغُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ
الْأَمْثَلِ بِمِثْلٍ وَلَا تَشْتَفُوا بَقِضًا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبْتَغُوا مِنْهَا غَايِبًا بِنَاجِزٍ وَفِي
لَفْظِ الْأَيْدِ ابْتِدَاءٌ فِي لَفْظِ الْأَوْزَانِ بَوَاقٍ مِثْلُ مِثْلٍ وَمِثْلُ مِثْلٍ
يُرَى الْحَدِيثُ عَلَى أَعْيَانِ الْأَمْرِينِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ فِي الْأَمْوَالِ الرَّبُوءِ وَنَصَهُ
فِي الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ أَحَدُهَا مُحَرَّمٌ الْفَاضِلُ مِنْ قَوْلِهِ الْأَمْثَلُ بِمِثْلٍ
وَلَا تَشْتَفُوا بَقِضًا عَلَى بَعْضٍ الثَّانِي مُحَرَّمٌ الشَّيْءُ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا
تَبْتَغُوا مِنْهَا غَايِبًا بِنَاجِزٍ وَبَقِيَّةُ الْأَمْوَالِ الرَّبُوءِ مَا كَانَ مِنْهَا مَنْصُوصًا
عَلَيْهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ فِيهِ اخْتِزَانٌ بِالنَّصِّ وَقَوْلُهُ الْأَيْدِ ابْتِدَاءٌ فِي
الرِّوَايَةِ الْآخَرَةِ يُفْتَقِ مَنَعَ الشَّيْءِ وَقَوْلُهُ وَزَنَا بَوَاقٍ يُفْتَقِ أَعْيَانُ
الشَّيْءِ وَيُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ فِي هَذَا بِالْوَزْنِ لَا بِالِكِلَةِ وَالْقَوْلُ
قَرَّرُوا أَنَّهُ يَجِبُ التَّمَاثُلُ مَعْيَارًا لِلشَّرْعِ فَمَا كَانَ مَوْزُونًا فَمَا لَوَزْنٌ وَمَا كَانَ
مِكْلًا فَمَا لِكِلَةٍ

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ

وَلَا تَبْتَغُوا
بِالْوَرَقِ الْأَمْثَلِ
تَشْتَفُوا
مِثْلُ وَلَا
بَعْضُهَا عَلَى
بَعْضٍ

رضي الله عنه قال جاء بلال الي رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر بئرني
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من اين هذا قال بلال كان عندنا تمر ردي
فبعث منه صاعين بصاع ليطلع النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله
عليه وسلم عند ذلك اوده عني الرباعين الربا لا تفعل ولكن اذا اردت
ان تشتري بيع التمر ببيع اخر ثم اشتريه ه ه هو نقص في خبر
ربا النخل في التمر وجمهور الأمة على ذلك وكان ابن عباس يخالف
في خبرهم وراي النخل وكلم في ذلك فقيل انه رجع عنه واخذ قوم من الحوثة
لجوز الذرايع من حيث قوله بيع التمر ببيع اخر ثم اشتريه فانه اجاز بيعه
والشرايع الاطلاق ولم يفصل بين ان يبيعه من باعه او من غيره ولا بين
ان يقصد التوسل الي شراءه الا كشي اولاد المانعون من الذرايع ليجيئون
بانه مطلق لا عام فيحمل على بيعه من غير البائع او على غير الصورة التي
يبيعونها فان المطلق يكفي في العمل بصورة واحدة وفي هذا الجواب
نظر رفيع دليل على ان التفاضل في الصفات لا اعتبار به في تجويز الرياية
وقوله ببيع اخر يحمل ان يريد ببيع اخر ويراد به التمر
ويحمل ان يراد به على صفة اخرى على معنى زيادة الباء كانه قيل بعه بعه اخر
ولقوي الاول قوله ثم اشتريه الحديث الرابع عن ابي المنهال
قال سألت البراء بن عازب وزيد بن ارقم رضي الله عنهما عن الصرف فكل واحد منهما
يقول هذا خير مني وكلاهما يقول نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبع الذهب
بالورق دينا في الحديث دليل على النواضع والاعتناء بحقوق الكاين وهو نقص

فِي تَحْرِيمِ رِبَا النَّاسِ نِيَادُ كَرِّهِهِ وَهُوَ الذَّهَبُ وَالْوَرِقُ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي عَمَلَةٍ وَاحِدَةٍ
 وَهِيَ التَّقْدِيرَةُ وَكَذَلِكَ الْأَجْنَاسُ الْأَرْبَعَةُ أَعْنَى الْبُرِّ وَمَا ذُكِرَ مَعَهُ بِاجْتِمَاعِهِمَا عَلَى
 أُخْرَى فَلَا يَبَاعُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ نَسَبَةً وَالْوَلَجُ فَيُتَمَنَعُ فِيهِ النَّاسُ أَمْرًا أَوْ
 الشَّجَرُ فِي الْبَيْعِ أَعْنَى أَنْ لَا يَكُونَ مُوجِبًا لِلشَّيْءِ الْفَائِضِ فِي الْمَجْلِسِ وَهُوَ
 الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ يَدَّابِيدُ الْحَدِيثُ الْخَامِسُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَبِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ
 بِالذَّهَبِ الْأَسْوَأُ تَبَسُّوَاءُ وَأَمْرًا أَنْ تَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ تَشْتَرِي
 وَتَشْتَرِي الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ تَشْتَرِي قَالَ وَتَأَلَّهَ رَجُلٌ فَقَالَ يَدَّابِيدُ فَقَالَ
 هَذَا سَمِعْتُ وَقَوْلُهُ وَتَشْتَرِي الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ تَشْتَرِي أَعْنَى بِالنَّسَبَةِ إِلَى
 التَّقَاضُلِ وَالتَّشَابُهِ لَا بِالنَّسَبَةِ إِلَى الْجُلُودِ وَالشَّيْءِ وَفَقَدْ رَدَّ ذَلِكَ
 مَبْنًى فِي حَدِيثٍ آخَرَ حَيْثُ قِيلَ نَازًا اخْتَلَفَتِ الْأَجْنَاسُ فَيَتَعَوَّ كَيْفَ تَشْتَرِي إِذَا كَانَ

يَدَّابِيدُ بَابُ الرِّهْنِ وَغَيْرِهِ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا وَرَهْنَهُ دَرْعًا مِنْ جَدِيدٍ
 اللَّفْظَةُ مَا خُوِّدَ مِنَ الْجَبَسِ وَالْأَقَامَةُ رَهْنٌ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ
 عَلَى جَوَازِ الرِّهْنِ مَعْمَانِطُكَ بِهِ الْكَاتِبُ الْعَزِيزُ وَدَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ مُعَامَلَةِ الْكَفَّارِ
 وَعَلَمٌ أَعْبَارُ الْفَسَادِ فِي مُعَامَلَاتِهِمْ وَقَعِيَ فِيهِ هَذِهِ الرَّوَايَةُ أَشَدُّ دَلِيلٌ
 عَلَى جَوَازِ الرِّهْنِ فِي الْخَضِرِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الشِّرَاءِ بِالْثَمَنِ الْمَوْخَرِ قَبْضَةً
 لِأَنَّ الرِّهْنَ إِنَّمَا يَجْنَحُ إِلَيْهِ حَيْثُ لَا يَبَاقِي لِلْمُتَبَايِعِ فِي الْحَالِ غَالِبًا وَقَدْ يَسْتَدَلُّ

علم مسلم

٢٤٤
بِوَعْدِ جَوَارِ الشَّرَاءِ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّمَنِّي فِي رَفْعِهِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ **الْحَدِيثُ**
الثَّانِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ فَإِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِكٍ فَلْيَبْتَغِ ٥ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى تَحْرِيمِ
الْمَطْلِ بِالْحَقِّ وَلَا خِلَافَ فِيهِ مَعَ الْقَدَمَةِ بَعْدَ الطَّلَبِ وَاخْتَلَفُوا فِي مَذْهَبِ
الْأَشْفَاعِيِّ هَلْ يَجِبُ الْإِدَاءُ مَعَ الْقَدَمَةِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ صَاحِبِ الْحَقِّ وَذَكَرَ فِيهِ
وُجُوهٌ وَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يُؤْخَذَ الْوَجُوبُ مِنَ الْحَدِيثِ لِأَنَّ لَفْظَةَ الْمَطْلِ يُشْعِرُ
بِقُدَمِ الطَّلَبِ فَيَكُونُ مَأْخُذَ الْوَجُوبِ كِلِيلًا آخَرَ وَقَوْلُهُ الْغَنِيُّ يُخْرِجُ
الْعَاجِزَ عَنِ الْإِدَاءِ فَإِذَا اتَّبَعَ مَضْمُونُ الْهَمَّةِ سَاكِنُ النَّاءِ مَكْسُورًا الْبَاءُ
فَلْيَبْتَغِ مَفْتُوحَ الْيَاءِ سَاكِنُ النَّاءِ مَفْتُوحَ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةَ مَأْخُذٌ مِنْ قَوْلِنَا
ابْتَغِ فَلَمَّا إِذَا جَعَلْتَهُ تَابِعًا لِلغَيْرِ وَالْمُرَادُ هَاهُنَا ابْتِغَاةُ فِي طَلَبِ
الْحَقِّ بِالْحَوَالَةِ وَقَدْ قَالَ الظَّاهِرِيُّ بِوُجُوبِ قَبُولِ الْحَوَالَةِ عَلَى الْمِلِّيِّ بِظَاهِرِ
الْأَمْرِ وَجَهْرُ الْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ نَذِيرٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَثِّ عَلَى الْمَجْلِدِ
بِحَصْلِ مَقْصُودِهِ مِنْ تَحْوِيلِ الْحَقِّ عَنْهُ وَتَرْكِ تَكْلِيفِهِ التَّحْصِيلَ بِالطَّلَبِ
وَفِي الْحَدِيثِ ابْتِغَاءُ بَابِ الْأَمْرِ بِقَبُولِ الْحَوَالَةِ عَلَى الْمِلِّيِّ مُعْتَلِّ تَكُونُ مَطْلُ
الْغَنِيِّ ظُلْمًا وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا تَقَرَّرَ كَوْنُهُ ظُلْمًا وَالظَّاهِرُ مِنْ
كُلِّ الْمَسْأَلَةِ الْأَجْزَأُ عَنْهُ فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَبًا لِلأَمْرِ بِقَبُولِ الْحَوَالَةِ عَلَيْهِ
لِحُضُورِ الْمَقْصُودِ مِنْ غَيْرِ ضَرِّ الْمَطْلِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمِلِّيَّ لَا يَتَعَدَّى
أَسْبَابُ الْحَقِّ مِنْهُ عِنْدَ الْأَمْتِنَاعِ بَلْ يَأْخُذُ الْحَاكِمُ قَهْرًا وَيُؤْفِقُهُ فِي قَبُولِ الْحَوَالَةِ
عَلَيْهِ تَحْصِيلَ الْغَرَضِ مِنْ غَيْرِ مَقْصَدَةٍ تَوَالِيهِ وَالْمَعْنَى الْوَلَا رَحْمَةً لِمَا فِيهِ مِنْ بَقَاءِ

بمعنى التعليل بل يكون المطلق ظلماً وعلى هذا المعنى الثاني تكون العلة علة
تقواء الحق لا الظلم **الحديث الثالث** عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرواك سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم يقول من أدرك ماله بعينه عند رجل أو ثمن قد افلس فهو آخى به
من غيره **فيها مسائل الأولى** الرجوع البائع إلى غير ماله عند
تغير الثمن بالفلس أو الموت فيه ثلاثة مذاهب **الأول** أنه يرجع
إليه في الموت والفلس وهذا مذهبنا الثاني نفي رجوعه الله **والثاني**
لا يرجع إليه في الموت ولا في الفلس وهو مذهب أبي حنيفة **والثالث**
يرجع إليه في الفلس دون الموت ويكون في الموت أسوة الغرماء وهو مذهب
مالك وهذا الحديث دليل على الرجوع في الفلس وكذا لئله قوتية جداً حتى
قيل أنه لا تأويل له وقال الأصمغيني من أصحابنا الثاني نفي الرجوع في الفلس
نقض حكمه رأيت في تأويله وجهين **أحدهما** أن يحكم على الفضة والديعة
وهو ضعيف جداً لأنه يبطل قاعدة تعلق الحكم بالفلس **الثاني** أن
يحمل على رجل القبط وقد استضعف بقوله أدرك ماله أو وجد مناعة فإن
ذلك يقتضي إمكان التقدير ذلك بعد خروج السلعة من يده **المسألة**
الثانية الذي يسوق إلى الغنم من الحديث أن المرادها هنا هو البائع وأن
الحكم منادى للبيع لكن اللفظ الغنم من ذلك فيمكن أن يدخل تحتها ما إذا فرض
رجل مالا وافلس المستقرض والمال باق فإن المقرض يرجع فيه وقد علة
الفتاوى بالقياس على البيع بعد التفريع على أنه يملك بالقبط وقيل في القياس

مملوك ببدل تعدد حصيلة ما شبه المبيع واذا راجه تحت اللفظ يمكن
اذا اعتبرناه من حيث الوضع فلا حاجة الى التفتيش فيه **المسئلة**
الثالثة لا بد في الحديث من اضرار امور يحمل عليها وان لم تذكر لفظاً
مثل كون الشئ غير مقبوض ومثل كون السلعة نحو موهبة عند المشتري
دون غيره ومثل كون المال لا يفي بالدين احرازاً عما اذا كان متداوياً او فلتاً
يخرج على الملبس في هذه الصورة **المسئلة الرابعة** اذا
أجر داراً او دابة واطلس المشتار قبل تسليم الاجرة ومضى المدة فملو جز
الفسخ على الصحيح من هذا الشايع واذا راجه تحت لفظ الحديث متوقف
على ان المنافع هل يطلق عليها اسم المنافع او المال واطلاق اسم المال
عليها اقوى وقد عطل منع الرجوع بان المنافع لا تشتتل منزلة الاعيان القائمة
اذ ليس لها وجود مستقر فاذا ثبت طلاق اسم المال او المنافع عليها
فقد اندرجت تحت اللفظ وان نوزع في ذلك فالطريق ان يقال ان افضاء
الحديث ان يكون الحق بالعين ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع فيثبت بطريق
اللازم لا بطريق الاصاله وانما قلنا انه يتوقف على كون اسم المنافع يطلق
عليها اسم المال او المنافع لان الرجوع انما هو في المنافع فانها المعنوية عليها
الرجوع انما يكون فيما يتناول العقد والعين لم يتناول العقد الاجارة
المسئلة الخامسة اذا التزم في ذمته نقل منافع من مكان الى
مكان ثم اطلس والاجرة بيده فآية ثبت حق الفسخ والرجوع الى الاجرة واندرجه
تحت الحديث ظاهر ان احزنا باللفظ وان لم يخصه بالبايع وان خص به فالحكم

ينطلق

ثابت بالقياس لا بالحديث **المسألة السادسة** قد يمكن
 أن يشتد بالحديث على أن البعز الموجلة تخل بالحجة وجهة أنه يدرج
 تحت كونه أدرك مناعة فيكون الحق به ومن لوازم ذلك أن يحل إذا
 مطالبة بالموجب قبل الحل **المسألة السابعة** يمكن أن
 يشتد به على أن العرماً إذا قدموا البائع بالشئ لم يقطع من
 الرجوع لأن ذلك راجع تحت اللفظ والفقهاء علقوه بالمنة **المسألة**
الثامنة قيل إن هذا الجائر في الرجوع يشتد به البائع وقيل لا
 بد من الجاهل والحديث يقتضي ثبوت الحقيقة بالمناع وأما كيفية الأخذ
 فهو غير معترض له وقد يمكن أن يشتد به على الاستبعاد إلا أن فيه ما
 ذكرنا **المسألة التاسعة** في الحكم بالحديث معلق بالقياس
 ولا يتناول غيره ومن أثبت من الفقهاء الرجوع بالمناع المشتري من التسليم
 مع اليسار أو هزبه أو امتناع الوارث من التسليم بعد موته فأما يثبت
 بالقياس على المفلس ومن يقول بالمفهوم في مثل هذا فله أن ينفي هذا الحكم
 بدلالة المفهوم من لفظ الحديث **المسألة العاشرة**
 شرط رجوع البائع بقا العين في ملك المفلس فلو هلك لم يرجع لقوله عليه
 السلام فوجد مناعه أدرك ماله شرط في الحقيقة أدراك المالك
 بعينه وبعد الهلاك فاق شرط وهذا ظاهر في الهلاك الحتمي كالبيع بالدينار
 والعق والوقف ولم ينقضوا هذه الصفات بخلاف تصرفات الشفيع بها
 فإذا بين أنها هلكة شرعاً دخلت تحت اللفظ فإن البائع حينئذ لا يكون

قد يمكن
 أن يشتد
 بالحديث
 على أن
 البعز
 الموجلة
 تخل
 بالحجة
 وجهة
 أنه
 يدرج
 تحت
 كونه
 أدرك
 مناعة
 فيكون
 الحق
 به
 ومن
 لوازم
 ذلك
 أن
 يحل
 إذا
 مطالبة
 بالموجب
 قبل
 الحل
 المسألة
 السابعة
 يمكن
 أن
 يشتد
 به
 على
 أن
 العرماً
 إذا
 قدموا
 البائع
 بالشئ
 لم
 يقطع
 من
 الرجوع
 لأن
 ذلك
 راجع
 تحت
 اللفظ
 والفقهاء
 علقوه
 بالمنة
 المسألة
 الثامنة
 قيل
 إن
 هذا
 الجائر
 في
 الرجوع
 يشتد
 به
 البائع
 وقيل
 لا
 بد
 من
 الجاهل
 والحديث
 يقتضي
 ثبوت
 الحقيقة
 بالمناع
 وأما
 كيفية
 الأخذ
 فهو
 غير
 معترض
 له
 وقد
 يمكن
 أن
 يشتد
 به
 على
 الاستبعاد
 إلا
 أن
 فيه
 ما
 ذكرنا
 المسألة
 التاسعة
 في
 الحكم
 بالحديث
 معلق
 بالقياس
 ولا
 يتناول
 غيره
 ومن
 أثبت
 من
 الفقهاء
 الرجوع
 بالمناع
 المشتري
 من
 التسليم
 مع
 اليسار
 أو
 هزبه
 أو
 امتناع
 الوارث
 من
 التسليم
 بعد
 موته
 فأما
 يثبت
 بالقياس
 على
 المفلس
 ومن
 يقول
 بالمفهوم
 في
 مثل
 هذا
 فله
 أن
 ينفي
 هذا
 الحكم
 بدلالة
 المفهوم
 من
 لفظ
 الحديث
 المسألة
 العاشرة
 شرط
 رجوع
 البائع
 بقا
 العين
 في
 ملك
 المفلس
 فلو
 هلك
 لم
 يرجع
 لقوله
 عليه
 السلام
 فوجد
 مناعه
 أدرك
 ماله
 شرط
 في
 الحقيقة
 أدراك
 المالك
 بعينه
 وبعد
 الهلاك
 فاق
 شرط
 وهذا
 ظاهر
 في
 الهلاك
 الحتمي
 كالبيع
 بالدينار
 والعق
 والوقف
 ولم
 ينقضوا
 هذه
 الصفات
 بخلاف
 تصرفات
 الشفيع
 بها
 فإذا
 بين
 أنها
 هلكة
 شرعاً
 دخلت
 تحت
 اللفظ
 فإن
 البائع
 حينئذ
 لا
 يكون

مِنْ كَالْمَالِ وَاخْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا وَجَدْنَا مَنَاعَةً عِنْدَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ أَنْ جَرَّجَ عَنْهُ
ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ عَوْضٍ فَقِيلَ يَرْجِعُ فِيهِ لِأَنَّهُ وَجَدَ مَالَهُ بَعِيْنَهُ فَيَدْخُلُ تَحْتَ
الْلَفْظِ وَقِيلَ لَا يَرْجِعُ لِأَنَّ هَذَا الْمَلِكُ مُتَلَقًى مِنْ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ تَحَلَّلَتْ خَالَةُ لَوْ
صَادَفَهَا الْإِفْلَاسُ وَالْحِجْرُ لِمَا رَجَعَ فَيُسْتَنْصَحُ حَكَمُهَا وَهَذَا تَصَرُّفٌ فِي اللَّفْظِ
بِالتَّخْصِصِ بِسَبَبِ مَعْنَى مَفْرُومٍ مِنْهُ وَهُوَ الرُّجُوعُ إِلَى الْعَيْنِ لِبَعْدِ الْعَوْضِ
مِنْ تِلْكَ الْجَهَةِ كَمَا يَفْهَمُ مِنْهُ مَا قَدْ مَنَادَكُنَّ أَوْ تَخْصِصُ بِالْمَعْنَى وَإِنْ سَلَّمَ افْتِضَاءُ
الْلَفْظِ لَهُ **المسألة الحادية عشر** إِذَا بَاعَ عَبْدٌ
مِثْلًا قُتِلَ أَحَدُهُمَا وَوَجَدَ الثَّانِي بَعِيْنَهُ رَجَعَ فِيهِ عِنْدَ أَنْ أَفْعَى وَالْمَرْهُوبُ
أَنَّهُ يَرْجِعُ لِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَيُضَارَبُ بِحَقِّهِ مِنَ الثَّالِثِ وَقِيلَ يَرْجِعُ فِي الْبَاقِي
بِكُلِّ الثَّمَنِ فَمَا رَجُوعُهُ فِي الْبَاقِي فَقَدْ يَدْرَجُ تَحْتَ قَوْلِهِ فَوَجَدَ مَنَاعَةً فَإِنْ الْبَاقِي
مَالُهُ وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ الرُّجُوعِ فَلَا تَعْلُقُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ **الثانية عشر**
إِذَا تَغَيَّرَ الْمُبِيعُ فِي صِفَتِهِ بِحُدُوثِ غَيْبٍ فَابْتَدَأَ بِغِيْرِ الرُّجُوعِ أَنْ شَاءَ الْبَايِعُ
بِغَيْرِ شَيْءٍ يَأْخُذُهُ وَإِنْ شَاءَ ضَارَبَ بِالثَّمَنِ وَهَذَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْرَجَ تَحْتَ اللَّفْظِ فَإِنَّهُ
وُجِدَ بَعِيْنُهُ وَالتَّغْيِيرُ حَادِثٌ فِي الصِّفَةِ لَا فِي الْعَيْنِ **المسألة الثالثة**
عشرة أَطْلَاقُ الْحَدِيثِ يَقْنِي الرُّجُوعَ فِي الْعَيْنِ وَإِنْ كَانَ قَدْ بَقِيَ بَعْضُ الثَّمَنِ
بِالشَّاهِدِ قَوْلُ قَدِيمٍ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِي الْعَيْنِ إِذَا بَقِيَ بَعْضُ الثَّمَنِ لِحَدِيثِهِ فِيهِ
المسألة الرابعة عشرة الْحَدِيثُ يَقْنِي الرُّجُوعَ فِي مَنَاعِهِ
وَمَفْرُومُهُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِي غَيْرِ مَنَاعِهِ فَيُعْلَقُ بِذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الرُّوَايَةِ الْمُنْفَصِلَةِ
فَأَنَّهُ حَادِثٌ عَلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي فَلَيْسَتْ بِمَنَاعٍ لِلْبَايِعِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ فِيهَا ٥

المسألة الخامسة عشر لا يثبت الرجوع إلا إذا تقدم

سبب لزوم الثمن على الفليس يؤخذ ذلك من الحديث الذي في لفظه ترتيب
الحقيقة على الفليس بصيغة الشرط فان الشرط مع الشرط او عكسه
ومن ضرورة ذلك تقدم سبب لزوم على الفليس الحديث الرابع

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال جعل ربي لفظ قضى النبي صلى الله عليه وسلم
بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا رقت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة

استند بالحديث على سقوط الشفعة للمجاز من وجهين أحدهما
المفهوم فان قوله جعل الشفعة فيما لم يقسم يقتضي ان لا شفعة فيما قسم وقد
ورد في بعض الروايات انما الشفعة وهو اقوى في الدلالة لاسيما اذا جعلنا

انما دالة على الجهر بالوضع دون المفهوم والوجه الثاني

قوله فاذا رقت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وهذا اللفظ الثاني
يقتضي ترتيب الحكم على مجموع امرين وقوع الحدود وصرف الطرق وقد يقول
قائل من ثبت الشفعة للمجاز ان المرتب على امرين لا يلزم ترتيبه على احدهما
ونفي دالة المفهوم الاول مطلقه وهو قوله انما الشفعة فيما لم يقسم فمن قال

بعدم ثبوت الشفعة متمسك بما ذكره من خالفه يحتاج الى اصرار في داخل يقتضي اشتراط
امر زائد وهو صرف الطرق مثلا وقد يتدك بالحديث على مسألة الخلاف
وهو ان الشفعة هل يثبت فيما لا يقبل القسمة ام لا فقد يتدك بغيره

لا يثبت فيه الشفعة لان هذه الصيغة في التي شرط بالقبول فيقال للغير
لم يصر كذا ويقال للاشبه لا يصر كذا وان استعمل احد الامرين في الاخر

ذلك الخيال فعلى هذا يكون في قوله فيما لم يقسم استعارة بانه قابل
للقسمة فاذا دخلت بها العطية المحضة انقضت احصار الشفعة في
القابل وقد ذهب شدوذ من الناس الى ثبوت الشفعة في المنقولات
وقد يستدل بحدوث الحديث من يقول بذلك الا ان اخيه وسياقه يشعر
بان المراد به العقار وما يدخل فيه الحدوذ وصرف الطرق الحديث
الخامس عن محمد بن عمار رضي الله عنهما قال اصاب عمر ارضا
خير فاني النبي صلى الله عليه وسلم يشتان منيها فقال يا رسول الله اني
اصبت ارضا خير لم اصب ما لا قط هو انفس عيني منه فاما مربي
قال ان شئت حبست ارضا وتصدق بقاها قال فتصدق يا عبيد الله لا
يباع ارضا ولا يوهب ولا يورث قال فتصدق عمر في الفقراء وفي القرى
وفي الرقاب وفي سبل الله وابن السبيل والضيف لا جناح علي من ولها
ان يأكل منها بالمعروف او يطعم صديقا غير ممنون فيه وفي لفظ غير مماثل
الحديث دليل على صحة الوقف والخمس على جهات القربات وهو مشهور
منذ ازل النقل بارض الحجاز خلفا عن سلف اعني الارواق وفيه دليل
على ما كان اكا بر السلف والصالحين عليه من اخراج انفس الاموال
عندهم لله تعالى وانظر الى تعليل عمر رضي الله عنه لمقتضيه بكونه لم
يملك ما لا انفس عنه وقوله تصدق بما يجمل ان يكون راجعا
الى الاصل الخمس وهو ظاهر اللفظ ويتعلق بذلك ما تكلم فيه الفقهاء من
الفاظ الخمس التي فيها الصدقة ومن قال منهم بانه لا بد من لفظ يقترن

بها يدل على معنى الوفاء والتحقيق المذكور في الحديث وكقولنا مؤلف
محرمة أو لا تباع ولا تهب ويحمل أن يكون قوله وتصدق بها راجعا إلى
الثمن على حذف المضاف وبقي لفظ الصدقة على إطلاقه وقوله
تصدق بها غير أنه لا يباع إلى آخره محمول عند جماعة منهم الشافعي رحمه الله
على أن ذلك حكم شرعي ثابت للوفاء من حيث هو ووفاء ويحمل من حيث
اللفظ أن يكون ذلك رسا إلى شرط هذا الأمر في هذا الوفاء فيكون
ثبوته بالشرط لا بالشرع والمصارف التي ذكرها عمر رضي الله عنه
مصارف خيرات وهي جهة الأوفاء فلا يوفى على ما ليس بقربة من
الجهات العامة والقربي يراد بها هنا قربي عمر ظاهره والرفاق
قد اختلف في تفسيرها في باب الزكاة ولا بد أن يكون معناها معلوما عند
إطلاق هذا اللفظ والأما كان المصنف مجهولا بالنسبة إليها وفي سبيل الله
الجهاد عند الأكثرين ومنهم من عداه إلى الحج وأثر السبل المشافرون
والقربة تنفي اشتراط حاجته والضيف من نزل بقوم والمراد قراه
ولا تنفي القربة تخصمه بالفقر وفي الحديث دليل على المشايمة في
بعضها حيث علق الأكل على المعروف وهو غير منضبط وقوله
مثلا أي مثلا أصل مال ثلث المائتين مثلا أصلا الحديث
السادس عن عمر رضي الله عنه قال حملت على فرس في سبيل الله
فأضاعه الذي كان عنده فأردت أن اشتريه فظننت أنه يبيعه بخص
فأت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره ولا تعد في صدقتك وإن

لِحُكَاكِهِ بِدُرِّهِمْ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قِيَّتِهِ ۝ وَفِي لَفْظٍ فَإِنَّ
الَّذِي يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قِيَّتِهِ ۝ هَذَا الْحُكْمُ تَمْلِكُ لِمَنْ
أَعْلَى الْفَرَسِ وَيَكُونُ مَعْنَى كَوْنِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ غَارِياً فَأَلَّ
الْمَرْءُ تَمْلِكُهُ إِلَى أَنَّهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَيْ يُسَمَّى ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْمَقْصُودِ فَإِنَّ
الْمَقْصُودَ تَمْلِكُهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ فِيمَا عَادَتْ أَنْ يَسْتَعْمَلَ فِيهِ وَأَمَّا اخْتِرَانَا
ذَلِكَ لِأَنَّ الَّذِي حَمَلَ عَلَيْهِ أَرَادَ بَيْعَهُ وَلَمْ يَنْكُرْ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ حَلَّ
لِحَيْثُ لَمْ يَبْعَ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَنْتَهَى إِلَى حَالَةٍ لَا يَنْفَعُ بِهِ فِيمَا حُسِرَ عَلَيْهِ
لَكِنْ ذَلِكَ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَشْعُرُ بِهِ وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ حَمَلَ حَيْثُ كَانَ فِي
ذَلِكَ مُتَعَلِّقٌ فِي مَسْئَلَةٍ وَفِي الْحَيَوَانِ وَمَا يُدْرِكُ عَلَى أَنَّهُ حَمَلَ تَمْلِكُ أَيْضًا
قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا تَعْدُ فِي صَدَقَتِكَ وَقَوْلُهُ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي هَيْبَتِهِ
كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قِيَّتِهِ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَنَعِ شُرَاءِ الصَّدَقَةِ لِلْمَصْدَقِ
أَوْ كَرَاهَتِهِ وَعَلَى ذَلِكَ بَأَنَّ الْمَصْدَقَ عَلَيْهِ وَمَا سَأَلَ الْمَصْدَقُ فِي الشَّرِّ
مُسَبَّبٌ قَدْ أَمَّا إِخْسَانُهُ إِلَيْهِ بِالصَّدَقَةِ فَيَكُونُ رَاجِعًا فِي ذَلِكَ الْمَقْدَارِ الَّذِي
مُسَوَّجٌ بِهِ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى الْمَنَعِ مِنَ الرَّجُوعِ فِي الصَّدَقَةِ وَالْهَبَةِ
لِتَشْبِيهِهِ بِرَجُوعِ الْكَلْبِ فِي قِيَّتِهِ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى عَايَةِ الشَّفِيرِ وَالْجَنَفَةِ
أَعْتَدُوا عَنْ هَذَا بَأَنَّ رَجُوعَ الْكَلْبِ فِي قِيَّتِهِ لَا يُوصَفُ بِالْجُرْمَةِ لِأَنَّهُ غَيْرُ
مُكَلَّفٍ فَالشَّيْءُ وَقَعَ بِأَمْرٍ مَكْرُوهٍ فِي الطَّبِيعَةِ لَتَبَّتْ بِهِ الْكِرَاهَةُ فِي
الشَّرِيعَةِ وَقَدْ وَقَعَ الشَّدِيدُ فِي التَّشْبِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا تَشْبِيهُ الرَّاجِعِ
بِالْكَلْبِ وَالثَّانِي تَشْبِيهُ الْمَرْجُوعِ فِيهِ بِالْقِيَّةِ وَأَجَازَ أَبُو حَنِيفَةَ رَجُوعَ الْأَجْنَبِيِّ

فِي الْهَبَةِ وَمَنْعَ مِنْ رُجُوعِ الْوَالِدِ فِي الْهَبَةِ لَوْلَا عَكْسُ مَذْهَبِ أَفْعَى وَطَائِفَتِهِ
 يَدُ عَلَى مَنْعِ رُجُوعِ الْوَالِدِ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا يَجْعَلُ الْوَالِدُ فِي الْهَبَةِ لَوْلَا بِذَلِكَ
 خَاصَّ الْحَدِيثِ السَّابِعُ عَنْ الثَّعْنَبِيِّ بْنِ شَيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 قَالَ تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ فَقَالَتْ أُمِّي عُمَرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ لَا أَرْضِي حَتَّى
 تَشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ لِيُشْهَدَ عَلَيَّ صَدَّقْتَنِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفَعَلْتَ
 هَذَا بَوْلًا كَمَا كَلَّمْتَنِي قَالَ أَتَقُولُ اللَّهُ وَاعْدُوا فِي أَوْلَادِكُمْ فَرَجَعَ أَبِي
 فَرَدَّ ذَلِكَ الصَّدَقَةَ فِي لَفْظٍ قَالَ فَلَا تُشْهَدِي إِذَا فَايَ لَا أَشْهَدُ عَلَى جُورٍ
 وَفِي لَفْظٍ فَاشْهَدِي عَلَى هَذَا غَيْرِي هـ الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى طَلَبِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ
 الْأَوْلَادِ فِي الْهَبَاتِ وَالْحِكْمَةِ فِيهِ أَنَّ التَّفْضِيلَ يُؤَدِّي إِلَى الْإِحْشَاءِ وَالشَّاعِضِ
 بَعْدَ الْبَرِّ مِنَ الْأَوْلَادِ لِوَالِدِهِ أَعْنِي لَوْلَا التَّفْضِيلُ عَلَيْهِ وَاحْتَلَفُوا فِي هَذِهِ التَّسْوِيَةِ
 هَلْ تَجْزِي تَجْزِي الْمِيرَاثِ فِي تَفْضِيلِ ابْنٍ عَلَى ابْنَةٍ أَمْ لَا وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ
 يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ مُطْلَقًا وَاحْتَلَفَ الْعُقَمَاءُ فِي التَّفْضِيلِ هَلْ هُوَ مُحَرَّمٌ أَوْ
 مَكْرُوهٌ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مُحَرَّمٌ وَتَسْمِيَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آيَاهُ جُورًا
 وَاثْمًا بِالرُّجُوعِ فِيهِ لَا سِيَّمَا إِذَا اخْتَلَفَ بَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ كَانَ صَدَقَةً وَإِنَّ
 الصَّدَقَةَ عَلَى الْوَلَدِ لَا جُورَ الرُّجُوعِ فِيهَا فَإِنَّ الرُّجُوعَ هَاهُنَا يَقْتَضِي تَهْلُكَةَ تَعَسُّلٍ
 غَيْرِ الْمَوْجِعِ الشَّرْعِيِّ حَتَّى تَقْضَى بِعَدْلٍ وَمَذْهَبُ أَفْعَى وَمَنْكَرُ أَنْ هَذَا
 التَّفْضِيلُ مَكْرُوهٌ لَا غَيْرُ وَرُبَّمَا اسْتَدْلَّ عَلَى ذَلِكَ بِالرَّوَايَةِ الَّتِي قَبْلَ فِيهَا
 أَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي فَانْهَاقْتُ بِأَجَةِ إِشْهَادِ الْغَيْرِ وَلَا يَبَاحُ إِشْهَادُ الْغَيْرِ إِلَّا

قال الآء

وال
باب
في

عَنْ امْرِئٍ جَابِزٍ وَكَانَ امْتِنَاعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّهَادَةِ عَلَى رَجُلِهِ
 النَّشْرُ وَلَيْسَ هَذَا بِالْقَوِيِّ عِنْدِي لِأَنَّ الصِّغَةَ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا هَذَا الْإِذْنَ
 إِلَّا أَنَّهُ مُشْعَرَةٌ بِالتَّغْيِيرِ الشَّدِيدِ عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ حَيْثُ امْتِنَعَ الرَّسُولُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ لِهَذِهِ الشَّهَادَةِ مُعَلَّلًا بِأَنَّهُ جَوْرٌ فَتُخْرِجُ
 الصِّغَةَ عَنْ ظَاهِرِ الْإِذْنِ بِهَذِهِ الْفَرَائِضِ وَقَدْ اسْتَعْلَمُوا بِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ
 فِي مَقْصُودِ التَّغْيِيرِ وَمَا يَسْتَدْرِكُ بِهِ عَلَى الْمَنْعِ أَيْضًا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 انْتُوا اللَّهَ فَإِنَّهُ يُؤْذَنُ بِأَنَّهُ خِلَافُ النَّسَبِيَّةِ لَيْسَ تَقْوِي وَإِنَّ النَّسَبِيَّةَ
 تَقْوِي **الحديث الثامن** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَامِلَ أَهْلِ خَيْبَرَ بِشَطْرٍ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ تَمْرٍ وَزَعِ
 اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْمَعَامَلَةِ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى جَوَازِهَا عَلَى ظَاهِرِ الْحَدِيثِ
 وَذَهَبَ كَثِيرُونَ إِلَى الْمَنْعِ مِنْ كَرِي الْأَرْضِ بِحُجْرَةٍ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَحَمَلُ بَعْضُهُمْ
 هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ الْمَعَامَلَةَ كَانَتْ مَقَافَةً عَلَى الْخَيْلِ أَوِ الْبَيْضِ الْمُخْتَلِجِ
 بَيْنَ الْخَيْلِ كَانَ بَرًّا أَوْ نَقَعَ الْمَزَارِعَةَ بَعَالِمًا قَافَةً وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى
 أَنَّ صُورَةَ هَذِهِ صُورَةَ الْمَعَامَلَةِ وَلَيْسَتْ لَهَا حَقِيقَتُهَا وَإِنَّ الْأَرْضَ كَانَتْ
 قَدْ مِلَتْ بِالْإِخْتِثَامِ وَالْقَوْمُ صَارُوا عَجِيزًا فَالْأَمْوَالُ كُلُّهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالَّذِي جَعَلَ لَهَا مِنْهَا بَعْضَ مَا إِلَيْهِ لِيَنْتَفِعُوا بِهِ لَا عَمَلُ إِنَّ حَقِيقَةَ
 الْمَعَامَلَةِ وَهَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ثَبَاتِ أَنَّ أَهْلَ خَيْبَرَ اسْتَرْفَوْا فَإِنَّهُ تَجَرَّدَ الْأَسْبِلَاءُ
 يَحْصُلُ الْأَسْتَرْفَاقُ لِلْمَالِ الْغَنِ **الحديث التاسع** عَنْ رَافِعِ بْنِ
 خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ جَعْلًا وَكُنَّا نَكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنَّ

عَلَى
 لَيْسَ

لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فاعني ذلك فاعني
الورق فلم يبينه ذلك ولم يسم عن حنظلة بن قيس قال سألت رافع بن خديج
عن جرارة الأرض بالذهب والورق فقال لا بأس به إنما كان الناس يوافقون
على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ما على الماديانات وأقبال الجداول وأنشأ
من الزرع فيهلك هذا ريلم هذا في يهلك هذا ولم يسم الناس جرارة إلا
هذا أولئك زجر عنه فاماشي معلوم مضمون فلا بأس به ن الماديانات
الأنهار الكبار والجداول النهر الصغير ن فيه دليل على جوار جرارة
الأرض بالذهب والورق وقد جات إحداهن مطلقة في النبي عن جرارة هذا
مفسر لذلك الإطلاق وفيه دليل على أنه لا يجوز أن تكون الآية شيئاً غير
معلوم المقدر عند العقد لما فيه من منع الأجانة على ما ذكر في الحديث من منع
الجرارة ما على الماديانات إلى الآية فانه قد دل على أن الجمالة لم تغنر
وقد ثبت ذلك به على جوار جرارة بطعام مضمون لقوله فاماشي معلوم
مضمون فلا بأس به وجوار هذه الأجانة أي الأجانة على طعام معلوم مسمى
في الزمة هو مذهبك فاعني ومذهبك ملك المانع من ذلك وقد ورد في
بعض الروايات الصحيح ما يشعر بذلك وهو قوله نبي عن جرارة الأرض بكذا
إلى قوله أو بطعام مسمى الحديث العائش عن جابر بن عبد الله
قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرى لمن وهب له وفي لفظ من
العمرى عمرى له ولعقبه فانها للذي أعطىها لا ترجع إلى الذي أعطاهها لأنه
أعطى عطاءً ونعت فيه الموارث وقال جابر إنما العمرى التي أجازها رسول

٥٤٨
عنه صلى الله عليه وسلم ان يقول لك ولعقبك فاما اذا قيل لك ما عشت
فانها ترجع الى صاحبها وفي لفظك امسكوا عليكم اموالكم ولا تنفدوها
فانه من اعمر عمرى نهي للذي اعمرها حيا وميتا ولعقبه ن الغري لفظ
مشتق من العز وهو يملك المنافع او ابا حنيفة العز وهي على وجه
اخذها ان يصرح بانها للمعز ولورثته من بعده فهذه هي حقيقة
ياخذها الوارث بعد موته **وثانيها** ان يعز ويشرط الرجوع
اليه بعد موت المعز وفي حجة هذه الغري خلاف لما فيها من تغيير وضع
الهيئة **وثالثها** ان يعزها مدة حياته ولا يشرط الرجوع اليه
ولا التابيد بل يطلق وفي حجة خلاف مرتب على ما اذا ما شرط الرجوع
اليه فلا ريب انها بان يصح لعدم استبراط شرط مخالف مقتضى العقد
والذي ذكرنا في الحديث من قوله فقي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمري
يحمل ان يحمل على صورة الاطلاق وهو اقرب الى سريخ اللفظ تقييد
ويحمل ان يحمل على الصورة الثانية وهو مبني بالكلام بعد في الرواية
الآخري ويحمل ان يحمل على جميع الصور اذا قلنا ان مثل هذه الصيغة
من الراوي تقتضي العموم وفي ذلك خلاف بين ارباب الأصول وقول
لانه اعطي عطا وقعت فيه الموارث يؤيد انها التي شرط فيها له ولعقبه
ويحمل ان يكون المراد صورة الاطلاق ويؤيد كونه وقعت فيه الموارث
من دليل آخر وهذا الذي قاله جابر شصيص على ان المراد بالحديث صورة
التقييد بكونه له ولعقبه وقوله اما الغري التي اجازها رسول الله صلى

الله عليه وسلم أي أمضاها وجعلها للعقب لا تعود وقد نص على أنه لا
اطلق هذه العري أنها ترجع وهو ناويل منه ويجوز من حيث اللفظ أن
يقول هي لك ولعقبك فإن كان مرادنا فلا إشكال في العمل به وإن لم
يكن مرادنا فهذا يرجع إلى ناويل الصحابي الراوي هل يكون مقدما من حيث
أنه قد يقع له قرآن توريثه العلم بالمراد ولا ينفق تعيينه عنها ٥

الحديث الحادي عشر

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع جار جارة أن يعرض حشبه في
جداره يقول أبو هريرة ما لي أراكم عنها معرضين والله لا ميثر بها
بينكم ٥ إذا طلب الجار أمانة جارية جارة يضع عليها حشبه
ففي وجوب الجابة قولان للسنا في أحدهما تجب الجابة لظاهر الحديث
والثاني وهو الجديد أنها لا تجب ويحمل الحديث إذا كان بصيغة النهي على
الكراهة وعلى الاستحباب إذا كان بصيغة الأمر وفي قوله ما لي
أراكم عنها معرضين إلى آخر ما يشعر بالوجوب لقوله والله لا ميثر بها
بينكم وهذا يقتضي التشديد والخوف والكراهة ثم الحديث

الثاني عشر

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين ٥
في الحديث دليل على تحريم الغصب والقيد بمعنى القدر وقيد بالسبر للمبالغة
وليبار أن ما زاد على السبر مثله وأولى منه وطوقه أي جعل طوقه واستدل
به على أن الأرض متعددة بسبع أرضين للفظ المذكور وأجاب بعض مؤ

خَالَفَ ذَلِكَ بَانَ حَمَلِ السَّبْعِ الْمَرْضِيَّتِ عَلَى سَبْعَةِ الْأَفَائِمِ ن

باب اللقطة

الحديث الأول عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة الذهب أو الورق فقال
اعرف وكأها وعفاصا ثم عرّفها سنة فإن لم تعرف فاستغفرا ولنكن
وربعة عندك فإن جاء طالبها يومها من الدهر فادها اليه وسأله عن
صالة الأبل فقال مالك ولها دغها فان معها حداها وسقاها نرد الماء
وناكل السجّر حتى يجد هاربها وسأله عن الشاة فقال خذها فامتل
هي لك أو لأخيك أو للذي بينك اللقطة هو المال الملتقط وقد استعمله
الفقهاء كثيرا بفتح ألف وقياس هذا ان يكون لمن يكتسبه منه الالتقاط كالهزاة
والصحكة وأمثاله والوكاء ما يربط به الشيء والعناصر الوعاء الذي
يجعل فيه النفقة ثم يربط عليه والامر بمعرفته ذلك ليكون ذلك وسيلة
إلى معرفة المالك مذكرة لما عرفت الملتقط وفي الحديث دليل على وجوب
العرف سنة وإطلاقة يدخل فيه الكثير والقليل وقد اختلف في تعريف
القليل ومدة تعريفه وقول من لم تعرف فاستغفرا ليس الأمر فيه
على الوجوب وإنما هو للإباحة وقول من ولكن وربعة عندك يحمل
حمل ان يراد بذلك الاستغفار ويكون قوله ولكن وربعة عندك فيه مجاز
في لفظ الربعة فانه نزل على العيان وإذا استغفرا اللقطة لم يكن عينه
مخزول بلفظ الربعة عن كون الشيء بحيث يرد إذا جاء ربه ويحمل ان



يَكُونُ قَوْلُهُ وَلَكِنْ الْوَاقِفُ بِمَعْنَى أَوْ يَكُونُ حُكْمُهَا حُكْمُ الْأَمَانَةِ وَالْوَدَّاعِ
فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْلِكْهَا بَقِيَتْ عِنْدَهُ عَلَى حُكْمِ الْأَمَانَةِ فَهِيَ كَالْوَدَّاعَةِ وَقَوْلُهُ
فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَإِنَّهَا إِلَيْهِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الرَّدِّ عَلَى الْمَالِكِ
إِذَا بَيَّنَّ كَوْنَهُ صَاحِبَهَا وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ يَتَوَقَّفُ وَجُوبُ الرَّدِّ عَلَيْهِ
عَلَى إِقَامَتِهِ الْبَيِّنَةِ أَمْ يَكْفِي وَضْعُهُ لِأَمَارَاتِهَا الَّتِي عَرَفَهَا الْمُتَلَقِّظُ أَوَّلًا
وَقَوْلُهُ وَسَأَلَهُ عَنْ صَاحِبِ الْأَمَلِ إِلَى آخِرِهِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى امْتِنَاعِ النِّقَاطِ
وَقَدْبَتِهِ عَلَى الْعِلْمِ فِيهِ وَهِيَ امْتِنَاعُهَا عَنْ الْحَافِظِ وَالْمُعْتَمِدِ لِلنَّفَقَةِ وَالْجَزَائِ
وَالسَّقَاءِ هَاهُنَا بِحَازِنٍ كَانَتْ لَهَا اسْتَعْنَتْ بِقَوَّامِهَا وَمَارَكَبِ فِي طَبْعِهَا مِنَ الْجِلَادِ
عَنِ الْمَاءِ كَمَا أَتَى اعْطِيَتْ الْجَزَاءُ وَالسَّقَاءُ وَقَوْلُهُ وَسَأَلَهُ عَنِ السَّائِةِ
إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ نَزِيدَاتُهَا الْفَالَةُ وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى النِّقَاطِ وَقَدْبَتِهِ فِيهِ
عَلَى الْعِلْمِ وَهُوَ خَوْفُ الصِّيَاحِ عَلَيْهَا أَنْ لَمْ يَلْتَقِطْهَا أَحَدٌ فِي ذَلِكَ انْتِظَارًا لِمَا لَيْسَ
عَلَى مَالِكِهَا وَالسَّائِةُ يَمُرُّ بِهَذَا الرَّجُلِ وَيَبْرُكُ عَلَيْهِ مِنَ النَّاسِ إِذَا وَجَدَهَا فَاثْمَارَ
هَذَا الثَّانِي تَقْتَضِي الْأَلْفَاظَ أَنَّهُ لَا يَدْرِي مَا لَهُ الْوَاحِدُ أَوْ لغيرِهِ مِنَ النَّاسِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَبْوَابِ الْوَصَايَا

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا خَوَّامُ مِثْلِهِ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ بَيْنَتَيْنِ الْأُ
وَوَصِيَّتُهُ مَكْنُونَةٌ عِنْدَهُ زَادَ عَلَيْهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مِنْدُ سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي مِنَ الْوَصِيَّةِ
عَلَى وَجْهِينِ أَحَدُهَا الْوَصِيَّةُ بِالْحَقِّ وَالْوَاجِبَةِ عَلَى الْإِنْسَانِ وَذَلِكَ وَاجِبٌ

وَتَعَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي الشَّيْءِ الْبَيْرُ الَّذِي جَرَّبَ الْغَاةَ بَتْدَائِنِهِ وَرَكَعَ مَعَ
الْقُرْبِ هَلْ جَبَّ الْوَصِيَّةَ عَلَى النَّصِيْقِ وَالْفُورِ ذَكَاتَهُ رُوحِي فِي ذَلِكَ الْمَشَقَّةِ
وَالْوَجْهَ الثَّانِي الْوَصِيَّةَ بِالْمَطَوَعَاتِ فِي الْقُرْبَاتِ وَذَلِكَ مُسْتَحْتَجٌّ وَكَانَ
الْحَدِيثُ أَنَّمَا يَحْمَلُ عَلَى النَّوعِ الْأَوَّلِ وَالتَّوْحِيْفِ فِي اللَّيْلَيْنِ أَوِ الثَّلَاثِ
دَفْعَ الْحُجَّ وَالْعُسْرَ وَرَبَّمَا اشْتَدَّ بِهِ قَوْمٌ عَلَى الْعَمَلِ بِالْخَطِّ وَالْكِتَابَةِ
لِقَوْلِهِ وَوَصِيَّتُهُ مَكْنُوتَةٌ وَلَمْ يَذْكُرْ أَمْرًا يَدَّوْلًا أَنْ ذَلِكَ كَافٍ لِمَا كَانَ
لِكِتَابَتِهِ قَائِدَةً وَالْمُخَالَفُونَ يَقُولُونَ الْمُرَادُ وَصِيَّتُهُ مَكْنُوتَةٌ بِشَرْطِهَا
وَيَأْخُذُونَ الشَّرْطَ مِنْ خَارِجِ رُبِّي الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ مَارِئَةَ
فِي امْتِنَانِ الْأَمْرِ وَمُواظِبَتِهِ عَلَى ذَلِكَ

الْحَدِيثُ الثَّانِي

عَنْ سَعْدِ بْنِ زَيْدٍ وَقَاصِرِ بْنِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُ قَالَ جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَعُودُنِي عَامَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ بَلَغَ
بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا نَرِي وَإِنَّا نَادُو مَالٍ وَلَا يَزِيدُنِي إِلَّا آثِمَةً أَفَأَتَصَدَّقُ شَيْئًا مَالِي
قَالَ لَا قُلْتُ فَالْسُّطْرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لَا قُلْتُ فَالثَّلَثُ قَالَ الثَّلَثُ
وَالثَّلَثُ كَثِيرٌ إِنَّكَ أَنْ تَذُرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذُرَهُمْ عَالَةً
يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ إِنَّكَ لَنْ تَشَقَّ نَفْعَةً بِشَيْءٍ يَهَاجِرُكَ اللَّهُ إِلَّا أَجَرَتْ
بِهَاجَتِي مَا يَحِلُّ لِي فِي أَمْرِكَ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفْتُ بَعْدَ أَهْلِي
قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَخْلَفَ فَتَعْمَلْ عَمَلًا يَشْتَعِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَرَدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً
وَرُفْعَةً وَلَعَلَّكَ أَنْ تَخْلَفَ حَتَّى يَشْتَعِيَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيَصْرَبُ بِكَ آخِرُونَ اللَّهُمَّ
أَيُّهَا أَهْلِي هَجَرْتُمْ وَلَا تَرْدُهُمْ عَلَى عَفَائِهِمْ لَكِنِ الْبَايَسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ يُرِي

لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ ٥ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عِيَانَةِ
 الْمَامِ أَصْحَابَهُ وَدَلِيلٌ عَلَى ذِكْرِ سِتَّةِ الْمَرْضَى فِي مَعْرِضِ السُّكُورِ وَفِيهِ
 دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الصَّدَقَةِ لِذَوِي الْأَمْوَالِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ
 الصَّدَقَةِ لِذَوِي الْأَمْوَالِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَبَادِنِ الصَّحَابَةِ وَسِتَّةَ رَغَبَتِهِمْ
 فِي الْخَيْرَاتِ لَطَلَبِ سَعْدِ الصَّدَقِ بِالْكَثَرِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْصِينِ الْوَصِيَّةِ
 بِالثَّلَاثِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَ فِي حَدِّ الْكَثَرَةِ فِي بَابِ الْوَصِيَّةِ وَقَدْ اخْتَلَفَ
 مَذْهَبُ بَعْضِ الْمَلَائِكَةِ فِي الثَّلَاثِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مِثَالِ مُعَدَّةٍ فَقَدْ بَعْضُهُمْ جَعَلَ فِي حَدِّ الْكَثَرَةِ
 وَفِي بَعْضِهِمْ جَعَلَ فِي حَدِّ الْقِلَّةِ فَادَّجَعَلَ فِي حَدِّ الْكَثَرَةِ اسْتَدْرَكَ يَقُولُ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ إِلَّا أَنْ هَذَا يَجْنِجُ إِلَى أَمْرَيْنِ **أَحَدُهُمَا**
 أَنْ لَا يُغْبَرَأَ السِّيَاقُ الَّذِي يُغْتَفَرُ فِيهِ تَحْصِينُ كَثَرَةِ الثَّلَاثِ بِالْوَصِيَّةِ بَلْ يَتَوَخَّذُ
 لَفْظًا عَامًّا **وَالثَّانِي** أَنْ يَرَى دَلِيلًا عَلَى عِبَارَةِ مَسْمُومِ الْكَثَرَةِ فِي
 ذَلِكَ الْحِكْمِ فَيُجَنَّبُ حِصْلُ الْمَقْصُودِ بِأَنْ يُقَالَ فِي الْكَثَرَةِ مُغْبَرَأٌ فِي هَذَا الْحِكْمِ
 وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ فَالثَّلَاثُ مُغْبَرَأٌ وَمِمَّا يَلِمْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَاتَيْنِ الْمَقْدَمَيْنِ
 لَمْ يَحْصُلِ الْمَقْصُودُ مِمَّا نَاقَلْنَا مِنْ ذَلِكَ فَهَبْ بَعْضُ أَصْحَابِ بَيْتِكَ إِلَيْنَا إِذَا
 مَسَحَ ثَلَاثَ رَأْسِهِ فِي الْوَضُوءِ اجْزَاءَهُ لِأَنَّهُ كَثِيرٌ لِلْحَدِيثِ فَيُقَالُ لَهُ لَمْ فَلْتَ أَنْ
 مَسَحَ الْكَثَرَةَ مُغْبَرَأٌ فِي الْمَسْحِ فَإِذَا اثْبَتَهُ قِيلَ لَهُ أَنْ مُطْلَقَ الثَّلَاثِ كَثِيرٌ وَإِنْ
 كُلُّ ثَلَاثٍ فَهُوَ كَثِيرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ حِكْمٍ وَعَلَى هَذَا افْتَسَّ سَائِرُ الْمَثَالِ فَيُطْلَبُ
 فِيهَا تَصَحُّحُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَقْدَمَيْنِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ طَلَبَ الْغَنَى لِلْوَرْتَةِ رَاحٍ
 عَلَى تَرْكِهِمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ وَمِنْ هَذَا اخْتِصَامُ اسْتِحْبَابِ الْعَصْرِ

من المثلث وقالوا ايضا ينظر الى قدر المال في الكثرة والقلّة فنكون الوحيّة
 بحسب ذلك ابتاعوا للمعنى المذكور في الحديث من ترك الزكوة اغنيا وفيه
 دليل على ان الثواب في الاتفاق مشروط بصحة النية في ابتغاء وجه الله
 وهذا يتحقق عسرا اذا عارضه مقتضى الطبع والشهوة فان ذلك لا يحصل
 الغرض من الثواب حتى يتبغى به وجه الله وليست خالص هذا المقصود مما
 يشق به من مقتضى الطبع والشهوة وقد يكون فيه دليل على ان الواجبات
 المالية اذا اديت على تصاداة الواجب وابتغاء وجه الله اثبت عليها
 فان قوله حتى ما تجعل في امرائك لا تخصص له بغير الواجب ولفظة
 حتى ما هنا تقتضي المبالغة في تحصيل هذا الاجر بالنية الى المعنى كما
 يقال جاء الحاج حتى المثة ومات الناس حتى الانبياء فيمكن ان يكون
 سبب هذا ما اشرنا اليه من توهم ان اداء الواجب قد يشعر بان لا يقتضي
 غير ولا يزيد على مبرة الزمة ويحمل ان يكون ذلك دفعا لما عساه يتوهم
 من ان اتفاق الزوج على الزوجة واطعامه اياها واجبا او غير واجبي يعارض
 تحصيل الثواب اذا ابتغى بذلك وجه الله كما جاء في حديث زينب الثقفية
 لما ارادت الاتفاق على من عندها وقالت لست بنازكتهن وتوهمت ان ذلك
 يمانع الصدقة عليهم فرفع ذلك عنها وازيل الوهم نعم في مثل هذا يحتاج النظر
 في انه هل يحتاج الى نية خاصة في الجزيات ام يكفي نية عامة وقد دل الشرع
 على الاكتفاء باطل النية وعمومها في باب الجهاد حيث قال انه لو مر به وهو
 لا يريد ان يتقرب به فشرمت كان له اجر فيمكن ان يعد هذا الى سائر الاشياء

فِي كُنْى بَنِيَّةٍ مُجْمَلَةٍ أَوْ عَامَّةٍ وَلَا يَجْنَحُ فِي الْجَزَيَّاتِ إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَعَلَّكَ أَنْ تَخْلَفَ إِلَى إِخْوَةٍ تَسْلِيَةٍ لِسَعْدٍ عَنْ كَرَاهِيَةٍ لِلتَّخَلُّفِ
بِسَبَبِ الْمَرَضِ الَّذِي وَقَعَ لَهُ وَفِيهِ إِسَاءَةٌ إِلَى تَلَمُّحِ هَذَا الْمَعْنَى حَيْثُ يَتَّبَعُ بِالْإِنْشَاءِ
الْمَكَانَ الَّذِي تَمْنَعُهُ مُقَابِلَتُهُ وَيَرْجُوا الْمُصْلَحَةَ فِيهَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّهُمَّ أَمْزِلْ أَصْحَابِي هَجْرَتَهُمْ لَعَلَّهُ يَرَادُ بِهِ إِيْمَامُ الْعَمَلِ عَلَى وَجْهِ لَا
يَذْخُلُهُ نَفْسٌ لَمْ يَأْتِ بِهَا وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَعْظِيمِ أَمْرِ الْهَجْرَةِ وَأَنْ تَرَكُ أَمَامَهَا

تَمَامُ دُخُلِ حَقِّ قَوْلِهِ وَلَا تُزِدْهُمْ عَلَى عَقَابِهِمُ الْحَدِيثُ الثَّالِثُ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَوْ أَنَّ النَّاسَ كَخَصْوَامِنِ الْمَلِكِ إِلَى الرَّبْعِ
فَإِنْ رَسُوهُ لَمْ يَلِي اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَلِ الْمَلِكُ وَالْمَلِكُ كَثِيرٌ ٥
وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَدْ مَرَّتْ لِإِسَاءَةِ إِلَى سَبَبِهِ وَقَدْ اسْتَنْبَطَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ لَفْظَةٍ
كَثِيرَةٍ وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ الَّذِي أَقْرَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ وَإِسَاءَةُ لَفْظَةٍ إِلَى الْأَمْرِ بِهِ
وَهُوَ الثَّلَاثُ يُقْتَضَى الْوَصِيَّةُ بِهِ وَلَكِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ قَدْ أَشَارَ إِلَى اعْتِبَارِ هَذَا بِقَوْلِهِ
لَوْ أَنَّ النَّاسَ فَاتَهَا صِغَةُ فِيهَا ضَعْفٌ مَا بِالسَّبَبِ إِلَى طَلَبِ الْغَضِّ إِلَى مَا دُونَ

الْمَلِكُ وَاللَّهُ أَهْلَمُ بَابُ الْفَرَائِضِ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اجْتَمَعُوا الْفَرَائِضُ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ مِنْهَا لِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ
وَفِي ذَوَايَةِ اقْتِسَمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَمَا تَرَكْتُ الْفَرَائِضَ
فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ ٥ الْفَرَائِضُ جَمْعُ فَرِيضَةٍ وَهِيَ الْإِنْفَاءُ الْمَقْدَرَةُ فِي كِتَابِ
اللَّهِ تَعَالَى النِّصْفُ وَنِصْفُهُ وَهُوَ الرَّبْعُ وَنِصْفُ نِصْفِهِ وَهُوَ الثُّمْنُ وَالثَّلَاثُ

وَنُصْفُهَا وَهُوَ الثَّلَاثُ وَنُصْفُ نِصْفِهَا وَهُوَ السُّدُسُ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّ قِسْمَةَ الْفَرَايضِ تَكُونُ بِالْبَدَاةِ بِأَهْلِ الْفَرْصِ وَبَعْدَ ذَلِكَ مَا بَقِيَ لِلْعَصَةِ
وَقَوْلُهُ فَمَا بَقِيَ فَلِأَوَّلِي رَجُلٍ ذَكَرَ وَعَصَةِ ذَكَرٍ قَدْ يُؤَرَّدُ هَاهُنَا
أَشْكَالٌ وَهَوَانُ الْأَخْوَاتِ عَصَاتِ الْبَنَاتِ وَالْحَدِيثُ يُقْتَضِي اسْتِثْنَاءَ
الذَّكَوَةِ فِي الْعَصَةِ الْمُسْتَحَقِّ لِلْبَاقِي وَجَوَابُهُ أَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى وَاقْتِضَى
رُجَاؤُهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ عُمُومٌ فَيَخْصُ بِالْحَدِيثِ الدَّلَالُ عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ أَيْ أَنَّ الْأَخْوَاتِ

عَصَاتِ الْبَنَاتِ **الْحَدِيثُ الثَّانِي** عَنْ سَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْزِلْ عَنِّي ذَاكَ بِمَكَّةَ قَالَ وَهَلْ تَرَكْنَا
عَقِيلَ مِنْ بَيْعٍ ثُمَّ قَالَ لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ن
الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى انْقِطَاعِ التَّوَارِثِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ وَمِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مَنْ
قَالَ بَانَ الْمُسْلِمُ يَرِثُ الْكَافِرَ وَالْكَافِرُ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ وَكَانَ ذَلِكَ تَشْبِيهُهُ
بِالنَّكَاحِ حَيْثُ يَنْكِحُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَةَ الْكَافِيَّةَ خِلَافَ الْعَكْسِ وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ
يَدُلُّ عَلَى مَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهَلْ تَرَكْنَا عَقِيلَ
مِنْ ذَاكَ سَبَبُهُ أَنَّ أَبَا طَالِبٍ لَمَّا مَاتَ لَمْ يَرِثْهُ عَلِيٌّ وَلَا جَعْفَرُ وَوَرِثَهُ عَقِيلُ
وَطَالِبٌ لِأَنَّ عَلِيًّا وَجَعْفَرًا كَانَا مُسْلِمَيْنِ حِينَئِذٍ فَلَمْ يَرِثَا أَبَا طَالِبٍ وَقَدْ تَعَلَّقَ
بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي مُسْأَلَةٍ دُورِ مَكَّةَ وَهَلْ يَحْرُسُ بَيْعُهَا أَمْ لَا **الْحَدِيثُ**

الثَّالِثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بَيَعَ عَنْ الْوَلَاءِ عَنْ هَبْشَةَ ن الْوَلَاءُ حَقٌّ يَنْبَغِي بِرُصْفٍ وَهُوَ الْأَعَارُ
وَلَا يَقْبَلُ الثَّقَلُ إِلَى الْغَيْرِ بَوَاجِهِ مِنَ الْوَجْهِ لِأَنَّ مَا بَيَّعَ بِرُصْفٍ يَدْرُمُ بِدَوَامِهِ

وَلَا يَتَّخِذُهُ الْإِمْنُ قَامَ بِهِ ذَلِكَ الْوَصْفُ وَقَدْ شَبَّهَ الْوَلَاءُ بِالنِّسْبِ قَالَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّمَةُ النَّسَبِ فَكَمَا لَا يَقْبَلُ النَّسَبُ التَّقْلُ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ
فكَذَلِكَ الْوَلَاءُ **الْحَدِيثُ الرَّابِعُ** عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا
قَالَتْ كَانَتْ فِي بَرِيَّةٍ ثَلَاثُ سَنٍ خَيْرٌ عَلَيَّ رُوحًا حِينَ عَشْتُ وَأَهْدَرْتُ لَهَا لَحْمًا
فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ نَدَعَا بِطَعَامٍ فَأَتَانِي
بِخُبْزٍ وَأَذِمْ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ فَقَالَ الرَّامُ الْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ قَالَ الْوَلَاءُ بَلَى
يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَلِكَ لَحْمٌ تَصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيَّةٍ فَكَرِهْتُ أَنْ نَطْعَمَكَ مِنْهُ فَقَالَ
هُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا أَمَلُ
الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ ① حَدِيثُ بَرِيَّةٍ قَدْ اسْتَنْبَطَ مِنْهُ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ رُجِعَ فِي
ذَلِكَ جُمُوعٌ وَقَدْ اشْتَرْنَا إِلَى الشَّيْءِ مِنْهَا فِي مَوَاضِعَ فِيمَا مَقِي وَقَدْ صَرَخَ هَاهُنَا
بِتَبَوُّتِ الْحَيَارِزِ لَهَا وَفِي أَمَةٍ عَنَفَتْ عَنْ عَبْدِ فَيْتُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ هُوَ فِيهَا
وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَقِيرَ إِذَا مَلَكَ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ الصَّدَقَةِ لَمْ يَنْفَعِ عَلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ
لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ أَكَلَهُ إِذَا وَجَدَ سَبَبَ شُرْعِيٍّ مِنْ جِهَةِ الْعَقِيرِ تَحْمِلُهُ لَهُ وَفِيهِ
دَلِيلٌ عَلَى تَنْسِيطِ الْإِنِّ فِي السُّؤَالِ عَنْ أَحْوَالِ مَنْزِلِهِ وَمَا عَمِلَهُ فِيهِ لِطَلَبِهِ
مِنْ أَهْلِهِ مِثْلَ ذَلِكَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حُضْرِ الْوَلَاءِ لِلْمُعْتَقِ وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ فِيمَا مَقِي

كتاب النكاح

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ
لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ
فَإِنَّهُ أَحْضَرُ لِلْبَصَرِ وَأَحْضَرُ لِلْفَجِّ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ رَجَاءٌ ①

الباعثة النكاح مشتق من معني الاقامة والنزول والمباة المتزل فلما
كان الزوج ينزل بزوجته سمي النكاح بآة بجازا الملازمة واستبطاعة النكاح
القدنة على مؤونة المهر والتنفقة وفيه دليل على انه لا يؤمر به الا القادر
على ذلك وقد فالوا من لم يقدر عليه فالنكاح مكره في حقه وصيغة الامتز
ظاهرة في الوجوب وقد قسم بعض الفقهاء النكاح الى الاحكام الخمسة اعني
الوجوب والنذر والتحريم والكراهة والباحة وجعل الوجوب فيما اذا
خاف العنت وقد روي عن النكاح الا انه لا ينعين واجبا بل اياه هو واما التشرية
فان تعذر التشرية ينعين النكاح حينئذ للوجود لا لاصل الشرعية وقد
يتعلق بهذه الصيغة من يري ان النكاح افضل من الخلق لنوافل العبادات
وهو يذهب الي حنيفة واصحابه وقول عليه السلام فانه اغض
للبصر واغض للمفرج يحمل امرين احدهما ان يكون فعل فيه مما اشتمل
لغير المبالغة والثاني ان تكون على بابها فان التقوى بسبب لغض البصر
وتحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة والراعي الى النكاح وبعد النكاح يضعف
هذا المعارض فيكون اغض للبصر واغض للمفرج مما اذا لم يكن فان وقوع الفعل
مع ضعف الراعي الى وقوعه اندر من وقوعه مع وجود الراعي والحوالة على
الصوم لما فيه من كسر الشهوة فان شهوة النكاح نابعة لشهوة الاكل تقوى
بتوابعها وتضعف بصغرها وقد قيل في قوله فعليه بالصوم انه اغترأ للغايب
وقد منعه قوم من اهل العربية والوجاء الحضا رجعا نظرا الى المعنى
فان الوجاء فاطع للفعل وعلم السهون فاطع له ايضا وهو من جاز المشابهة

وأخرج الحديث لمخاطبة الشباب بناءً على الغالب لأن شباب قرة الداعي
 إلى النكاح فيه موجوة بخلاف الشيوع والمعنى معتبر إذا وجد في الكهول
 والشيوع أيضًا **الحديث الثاني** عن أنس بن مالك رضي الله عنه
 أن نفرًا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سألوا زواج النبي صلى الله عليه وسلم
 عن عمله في السر فقال بعضهم لا تزوج النساء وقال بعضهم لا أكل اللحم
 وقال بعضهم لا أنام على فراش محمد الله وأشي عليه وقال ما بال أقوام قالوا
 كذا لكي أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي
 فليس مني ٥ يستدل به من يروج النكاح على التحلي لنوافل العبادات فإن
 هاولا التورق قد واهذا القصد وللبني صلى الله عليه وسلم ردة عليهم واحدا
 ذلك بأن خلافة رغبة عن السنة ويحمل أن تكون هذه الكراهة للنسب
 والغلو في الدين وقد يختلف ذلك باختلاف المقاصد فإن من ترك أكل اللحم
 مثلا يختلف حكمه بالنسبة إلى مقصوده فإن كان من باب الغلو والنسب
 والدخول في الرهبانية فهو ممنوع مخالف للشرع وإن كان لغیر ذلك من
 المقاصد المحمودة بمن تركه تورعا لقيام شبهة في ذلك الوقت في الصوم أو حجرا
 أو لمقصد صحيح غير ما تقدم لم يكن ممنوعا وظاهر الحديث ما ذكرناه من تقدم
 النكاح كما يتوهم أبو حنيفة ولا شك أن الترجيح يتبع المصالح ومقاديرها
 مختلفة وصاحب الشرع أعلم بذلك المقادير فإذا لم يعلم المكلف حقيقة تلك
 المصالح ولم يستحضر أدها فالأولى إنباع اللعظ الوارد في الشرع ٥
الحديث الثالث عن سعد بن طارق رضي الله عنه قال ذلك

رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عُمَانَ بْنِ مَطْعُوْنٍ النَّبْتَلُ وَلَوْ اِذْنٌ لَهُ
 لَاخْصِيْنَا ۝ النَّبْتَلُ تَرْكُ الْبِكَاحِ وَمِنْهُ قِيلَ لِمَرْيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ
 النَّبْتَلُ وَحَدَّثَ سَعْدُ بْنُ هَذَا الْبَابِ لَانِ عُمَانَ بْنَ مَطْعُوْنٍ مَنِ قَصَدَ
 النَّبْتَلُ وَالنَّحْلُ لِلْعِبَادَةِ فَرَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَحْتَمِلُ اَنْ يَكُوْنَ
 هَذَا النَّبْتَلُ الَّذِي قَصَدَ وَرَدَّ الرَّسُوْلُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ اَمْرٌ زَائِدٌ
 عَلَى حَبْرَدِ النَّحْلِ لِلْعِبَادَةِ مَا هُوَ دَخَلَ تَحْتَ الشَّنْطِ وَالنَّشْبَةِ بِالرَّهْبَانِيَّةِ
 اَلَا اَنْ ظَاهَرَ الْحَدِيثُ يُغَيِّثُ تَعْلِيْقَ الْحِكْمِ بِسَمَى النَّبْتَلِ وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى
 فِي كِتَابِهِ الْعَزِيْزِ وَنَبْتَلِ اِلَيْهِ نَبْتَلًا فَلَا بُدَّ اَنْ يَكُوْنَ هَذَا الْمَاوُزِيَّةُ فِي الْاَيَّةِ
 حَيْثُ الْمُرْدُوْدُ فِي الْحَدِيثِ لِيَحْضُرَ الْجَمْعُ وَكَانَ ذَاكَ اِمْتِنَانًا اِلَى مَلَايِمَةِ الْعَبْدِ
 اَوْ كَسْرًا لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ مِنْ اَلْمَرْبُوعِيَّاتِ اللَّيْلِ وَتَرْسِيْلِ الْقُرْآنِ
 وَالدُّرُودِ فَهَذِهِ اِمْتِنَانٌ اِلَى كَثْرَةِ الْعِبَادَاتِ وَلَمْ يَقْصِدْ مَعَهَا تَرْكُ الْبِكَاحِ وَلَا
 اَمْرٌ بِهِ كَانَ الْبِكَاحُ مُوجُوْدًا مَعَ هَذَا الْاَمْرِ وَيَكُوْنَ ذَلِكَ النَّبْتَلُ
 الْمُرْدُوْدُ مَا لَمْ يَنْفَعِ اَلْيَوْمَ مَعَ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُوِّ فِي الدِّيْنِ وَتَجَنَّبَ الْبِكَاحَ وَغَيْرَهُ
 مَا يَدْخُلُ فِي بَابِ التَّشْدِيْدِ عَلَى النِّقْصِ وَالْاِحْجَافِ بِهَا وَيُوْخَذُ مِنْ هَذَا مَنَعَ مَا
 هُوَ دَخَلَ فِي هَذَا الْبَابِ وَسَبَّحَهُ بِمَا قَدْ يَفْعَلُهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَزَاهِدِيْنَ ۝
الْحَدِيثُ الرَّابِعُ عَنْ اُمِّ جَبِيْنَةَ بِنْتِ اَيُّ سَفِيَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا
 اَنهَا قَالَتْ يَا رَسُوْلَ اللهِ اَنْتُمْ اَخِيَّ اَبْنَةَ اَيُّ سَفِيْنٍ فَقَالَ اَوْجِبِيْنِ ذَلِكَ فَقُلْتُ
 نَعَمْ لَسْتُ لَكَ بِخَلِيَةٍ وَاجِبٌ مِنْ شَارِكِي فِي خَيْرِ اَخِي فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى
 اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اَنْ فِي ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي قَالَتْ اَنَا حَدَّثْتُ اَنْتَ تَزِيدُ اَنْ يَنْتَحِلَ بِنْتُ اَيُّ

سَلَّمَ قَالَ بِنْتُ امِّ سَلَمَةَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ إِنَّمَا لَوْلَمْ تَكُنْ بِبَيْتِي فِي حَجْرِي
مَا حَلَّتْ لِي إِنَّمَا لِابْنَةِ أَبِي مِنَ الرِّضَاعَةِ أَرْضَعَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبَةٌ فَلَا تُعْرَضُ
عَلَيَّ بَنَاتُكَ وَلَا أَخَوَاتُكَ قَالَ عَمْرُو وَثَوْبَةُ مَوَالِدُ لِأَبِي لَهَبٍ عَنْهَا مَا رَضَعَتْ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لَهَبٍ رَأَى بَعْضُ أَهْلِهِ بِشَرِّ حَبِيبَةٍ قَالَ
قَالَ لَهُ مَاذَا لَقِيتَ قَالَ لَهُ أَبُو لَهَبٍ لَمْ أَلْقَ بَعْدَكُمْ خَيْرًا غَيْرَ ابْنِي سَقِيتُ
فِي هَذِهِ بَعْدَ قَاتِي ثَوْبَةَ هِ الْخَبِيبَةَ الْحَيَّةَ الْخَاءَ بَلَسْرًا لِحَيٍّ هِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ
وَحَرِّمَ نِكَاحَ الرِّبِيبَةِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَكَيْفَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ
السَّائِلَةُ لِلنِّكَاحِ أَخَاهَا لَمْ يَبْلُغْهَا هَذَا الْحُكْمُ وَهِيَ أَقْرَبُ مِنْ أُمِّ نِكَاحِ الرِّبِيبَةِ
فَإِنْ لَفِظَ الرَّسُولُ يُشْعِرُ بِتَقَدُّمِ نَزُولِ الْآيَةِ حَيْثُ قَالَ لَوْلَمْ تَكُنْ بِبَيْتِي
فِي حَجْرِي وَحَرِّمَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ بِالنِّكَاحِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فَمَا يَمْلِكُ الْيَمِينُ
فَكَذَلِكَ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأَمْثَارِ وَعَنْ بَعْضِ النَّاسِ فِيهِ خِلَافٌ وَدَوَّعَ الْأَنْفَاقُ
بَعْدَهُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ غَيْرَ أَنَّ الْجَمْعُ فِي مِلْكِ الْيَمِينِ إِنَّمَا هُوَ
فِي اسْتِبَاحَةٍ وَطَهَارَةٍ إِذَا جُمِعَ فِي الْمَلِكِ عَيْنٌ مُنْتَجِعٌ انْفِاقًا وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ
إِذَا وَطِئَ أَحَدُ الْأَخْتَيْنِ لَمْ يَطْأِ الْآخَرِي حَتَّى يَحْرِمَ الْأَوَّلِي بَيْعُ أَوْ عَقْدُ أَوْ
كَتَابَةٌ لَيْلًا يَكُونُ مُسْتَبِيحًا لِفَرْجِهِمَا مَعًا وَقَوْلُهُ لَسْتُ لَكَ بِخَلِيَّةٍ
مَقْصُومُ الْيَمِينِ شَأْنُ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ مَكْسُورُ اللَّامِ مَعْنَاهُ لَسْتُ لَكَ بِغَيْرِ صَدْرَةٍ
وَقَوْلُهُ رَاحِبٌ مَنْ شَارَكَنِي وَفِي رِوَايَةٍ شَرَكَنِي يَفْتَحُ الشَّيْءَ وَكَسْرُ الرَّاءِ
وَأَرَادَتْ بِالْخَرِّهَا هُنَا مَا يَتَعَلَّقُ بِحُجَّةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَصَالِحِ
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاحْتِهَا اسْمُهَا عَنْ يَفْتَحِ الْعَيْنَ وَقَدْ بَدَأَ الرَّاءُ الْمُعْجَمَةَ

قوله انا كنا نحدث انك تزيدان نكح بنت ابي سلمة بنت ابي سلمة
هذه يقال لها دنة بضم الدال المهملة وتشديد الراء المهملة ايضا ومن
قال فيه دنة بالزاي المعجمة فقد صحف وقد يقع من هذه الحادثة في النفس
انها اما سالت بكاح اختها لا اعتقادها خصوصية الرسول يا باحة هذا بكاح
لا لعدم علمها بما دلت عليه الآية وذلك انه اذا كان سبب اعتقادها التحليل
اعتقادها خصوصية الرسول صلى الله عليه وسلم ناسب ذلك ان تعترض
بكاح دنة بنت ابي سلمة فكانها تقول ما جاز بكاح دنة مع تناول الآية لها
فليجوز بكاح الاخت مع تناول الآية لها للاجماع في الخصوصية اما اذا لم
تكن عامة لمقتضى الآية فلا يلزم من كون الرسول صلى الله عليه وسلم اخبر
بتحريم بكاح الاخت على الاخت ان يرد على ذلك لجواز بكاح الزبيبة لزوما
ظاهرا لانهما انما يتشتركان في جنس في امراة اما اذا كانت عامة بمدلول
الآية فيكون اشتراكهما في امراة خاص وهو التحريم العام واعتقاد
التحليل الخاص وقوله عليه السلام بنت ابي سلمة يحتمل ان يكون
للاستنباط في نفى الاشتراك ويحتمل ان يكون لظهور جهة الإنكار عليها
او على من قال ذلك وقوله عليه السلام لو لم تكن زبيبة في تحريم
والزبيبة بنت الزوجه مشتقة من الرت والاصلاح لانه يرتبها ويقوم
بامورها واصلاح حالها ومن طعن في الفقهاء انه مشتق من الزبيبة فقد
غلط لان شرط الاستقار الانفا في الحدود الأصلية والاشتراك فان
اخررت بآية موحدة واخررتي بآية متناه من تحت والحجر بالفتح انصح وجوز

بالكسر وقد حجج بهذا الحديث من يري اختصاص تحريم الرأببة بكونها في
الحجر وهو الظاهر في جمهور الفقهاء على التحريم مطلقا حملوا التخصيص
على أنه خرج مخرج الغالب وقالوا ما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له وعند
نظر في أن هذا الجواب المذكور في الآية اعني جوابا عن مفهوم الآية في أنه
خرج مخرج الغالب هل يرد في لفظ الحديث أو لا وفي الحديث دليل على أن
تحريم الجمع بين الاثنين شامل للجمع على صفة الاجتماع في عقد واحد على
صفة الترتيب **الحديث الخامس** عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وعمها
ولا بين المرأة وخالتها ن جمهور الأمة على تحريم هذا الجمع أيضا وهو
ما أخذ من السنة وإن كان إطلاق الكتاب يقتضي الإباحة لقوله تعالى
وأحل لكم ما وراء ذلكم إلا أن الآية من علماء الأمصار خصوصاً ذلك
العموم بهذا الحديث وهو دليل على جواز تخصيص عموم الكتاب بحجر الواحد
وظاهر الحديث يقتضي التسوية بين الجمع بينهما على صفة المعية والجمع
على صفة الترتيب وإذا كان المنهي وإذا كان المنهي وإذا كان المنهي
وهو محمول على الفاء فيقتضي ذلك أنه إذا انكحها معاً فنكاحهما باطل
لأن هذا عقد حصل فيه الجمع المنهي عنه فيفسد وإن حصل الترتيب في العقد
فالتالي هو الباطل لأن مني الجمع حصل به وقد وقع في بعض الروايات لهذا
الحديث لا شك الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى ذلك مصحح
بتحريم جميع الترتيب والعلة في هذا المنهي ما يقع بسبب المضاة من التناقص

وَالشَّاذِرُ يَفُضُّ ذَلِكَ إِلَى قَطِيعَةِ الرَّجْمِ وَقَدْ رَدَّ الشَّعَارُ بِهَذَا التَّعْلِيلِ
الْحَدِيثُ السَّادِسُ عَنْ عَفَّةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوَفَّرَ أَرْبَعُ مِلْ
أَسْتَحْلِلْتُمْ بِوَالِغَرْجٍ ن ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى ظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَالزَّمَا الْوَقَا
بِالشُّرُوطِ وَأَنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ مُغْتَفَى الْعَقْدِ كَانَ لَا يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا وَلَا يَتَسَرَّى
وَلَا يَخْرُجُهَا مِنَ الْبَلَدِ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْوَقَا
بِمِثْلِ هَذِهِ الشُّرُوطِ الَّتِي لَا يَنْقُضُهَا الْعَقْدُ قَدْ دَفَعَ بَيْنَ مَا فَالِنِكَاحِ صَحِيحٌ
وَالشُّرُوطُ بَاطِلٌ وَالْوَاجِبُ مِمَّا الْمِثْلُ وَرَبَّمَا حَمَلَ بَعْضُهُمُ الْحَدِيثَ عَلَى شَرْطِ
يَنْقُضُهَا الْعَقْدُ مِثْلُ أَنْ يُقَسِّمَ لَهَا وَيُنْفِقَ عَلَيْهَا وَيُؤْمَرْ بِهَا حَقًّا وَتُحْسَنَ
عَشْرَتَهَا وَقِيلَ أَنْ لَا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَخُذْ ذَلِكَ مِنْ مُتَضَيَّاتِ
الْعَقْدِ وَفِي هَذَا الْكُلِّ ضَعْفٌ لِأَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ لَا تُؤْمَرُ بِالشُّرُوطِ فِي إِجَائِهَا
فَلَا تَشْتَدُّ الْحَاجَةُ إِلَى تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِالِاسْتِزْوَاطِ فِيهَا وَمُغْتَفَى الْحَدِيثِ أَنَّ
لَفْظَ أَحَقَّ الشُّرُوطِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الشُّرُوطِ يُغْتَفَى الْوَقَا وَبَعْضُهَا
أَشَدُّ انْقِضَاءً لَهُ وَالشُّرُوطُ الَّتِي تَنْقُضُهَا الْعُقُودُ مُسْتَوِيَةٌ فِي جُوبِ الْوَقَا
وَتُرَجَّحُ عَلَيْهَا الشُّرُوطُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالنِّكَاحِ مِنْ جِهَةِ حُرْمَةِ الْإِبْطَاعِ وَنَاكِدٍ
أَسْتَحْلِلُهَا **الْحَدِيثُ السَّابِعُ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الشَّعَارِ وَالشُّغَارِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ
أَبْنَتَهُ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ ن هَذَا اللَّفْظُ الَّذِي
فُسِّرَ فِيهِ الشُّغَارُ نَبِيْنِ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ مِنْ كَلَامٍ نَافِعٍ وَالشُّغَارُ يَكْسَرُ

السَّيِّئُ وَالْعَيْنُ الْمُعْجَمَةُ اخْتَلَفَا فِي أَصْلِهِ فِي اللُّغَةِ فَقِيلَ هُوَ مِنْ شَعْرِ الْكَلْبِ
 إِذَا رَفَعَ رِجْلَهُ لِيَبُولَ كَانَ الْعَاقِدُ يَقُولُ لَا تَرْفَعِ رِجْلًا ابْنَتِي حَتَّى يَرْفَعَ رِجْلَ
 ابْنِكَ وَقِيلَ هُوَ مَا خُوِّدَ مِنْ شَعْرِ الْبِلْدَا إِذَا خَلَا كَانَتْ تَسْمَى بِذَلِكَ لِبَسْعُوْنِهِ
 مِنَ الصَّدَاقِ وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي النَّهْيِ عَنْ نِكَاحِ الشَّعَارِ وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى
 الْمَنْعِ مِنْهُ وَاخْتَلَفُوا إِذَا رَفَعَ فِي فَتَادِ الْعَقْدِ فَقَالَ بَعْضُهُمُ الْعَقْدُ صَحِيحٌ وَالْوَجْهُ
 مَهْرُ الْمَثَلِ وَقَالَ آخَرُ بَعْضُ الْعَقْدِ بَاطِلٌ وَعِنْدَ بَعْضٍ فِيهِ تَقْسِيمٌ فِي بَعْضِ
 الصُّوَرِ الْعَقْدُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ وَفِي بَعْضِ الصُّوَرِ الْعَقْدُ يَفْتَحُ قَبْلَ الدُّخُولِ
 وَيُنْبِتُ بَعْدَهُ وَهُوَ مَا إِذَا سَمِيَ الصَّدَاقُ فِي الْعَقْدِ بَانَ يَقُولُ زَوْجُكَ ابْنَتِي
 بِكَذَا فَاسْتَحَقَّ بِذَلِكَ هَذَا الذِّكْرُ الصَّدَاقَ وَصَوْرَةُ الشَّعَارِ الْكَامِلَةُ أَنْ
 يَقُولَ زَوْجُكَ ابْنَتِي عَلَى أَنْ تَزَوَّجَنِي ابْنُكَ وَبُضْعُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صَدَاقُ
 الْآخَرِي وَمِمَّا نَعْتَدُ لِي نِكَاحِ ابْنِكَ نَعْتَدُ لَكَ نِكَاحَ ابْنَتِي فَهَذِهِ الصُّوْرَةُ
 وَجُوهٌ مِنَ الْفِتَادِ مِنْهَا تَعْلِيْقُ الْعَقْدِ وَمِنْهَا التَّشْرِيْكُ فِي الْبُضْعِ وَمِنْهَا
 اشْتِرَاطُ الْعُرْوَةِ مِنَ الصَّدَاقِ وَهُوَ مُفِيدٌ عِنْدَ بَعْضٍ وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْحُكْمَ لَا
 يَخْتَصُّ بِمَنْ ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ الْابْنَةُ بَلْ يَتَعَدَّى إِلَى سَائِرِ الْمَوْلِيَّاتِ
 وَتَفْسِيرُ نَافِعٍ وَقَوْلُهُ وَلَا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا يَشْعُرُ بَانَ جِهَةَ الْفِتَادِ ذَلِكَ وَلَنْ
 كَانَ يُجْمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ ذَلِكَ لِلْإِزْمَةِ لِحُجَّةِ الْفِتَادِ وَعَلَى الْجَمَلَةِ فِيهِ اشْتِعَارُ
 بِأَنْ يَدْعَى الصَّدَاقَ لَهُ مَدْخُلٌ فِي النَّهْيِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ۝ **الْحَدِيثُ**
الثَّامِنُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ
 نِكَاحِ الْمُنْعَةِ يَوْمَ خَيْبَرٍ وَعَنْ حُومِ الْجَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ ۝ نِكَاحُ الْمُنْعَةِ هُوَ تَزْوِجُ

المرأة إلى أجل وقد كان ذلك مبأخثا ثم نسخ والروايات تدل على أنه أبيع
بعد النبي عنه ثم نسخت الاباحه فان هذا الحديث عن علي رضي الله عنه يدل على
النهي عنها يوم خيبر ووردت اباحتها عام الفتح ثم النهي عنها وذلك بعد
يوم خيبر وقد قيل ان ابن عباس رجع عن القول باباحتها بعد ما كان يقول
وفقها والامهار كلهم على المنع وما يحاكه بعض الخفية عن ملك من الجوار
فهو خطأ وقطعوا اكثر الفقهاء على الافتضار في التحريم على العقد الموقت
وعداه ما لك بالمعنى إلى بوقت الحل وان لم يكن في عقد قال اذا علق طلاق
امرائه بوقت كابد من محبه وقع عليه الطلاق وعلمه اصحابه بان ذلك
نافي للحل وجعلوه في معنى مكاح المنعة واما الحوم الحرام الاهلية فان
ظاهر النهي التحريم وهو قول الجمهور وفي طريقة لما يكية انه مكروه مغلظ
الكراهة ولم ينهوا إلى التحريم والتقييد بالاهلية يخرج الجمر الوحشي
ولا خلاف في اباحتها **الحديث التاسع** عن ابي هريرة رضي
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلح الايم حتى تسامر
ولا تلح البكر حتى تستاذن فالوايا رسول الله وكيف اذنوا قال ان تسكت
كانه اطلعت الايم ها هنا بازااء النبي والاسيما رطلب الامر والاسيدين
طلب الاذن وقوله كيف اذنوا راجع إلى البكر وفي الحديث دليل
على ان اذن البكر سكوها وهو عام بالنسبة إلى لفظ البكر ولفظ النبي
في قوله لا تلح اما ان يحمل على التحريم او على الكراهة فان حمل على التحريم
يعزل احراما من لما ان يكون المراد بالبكر البتمة اذ لا يجب على الأب

استبذل ان يحل بكم لتمكينه من اجبار الصغيرة والبالغة مع البكارة عند
الشافعي واما ان يكون المزداد بالبكر من عدا الصغيرة فعلى هذا لا خبر
البكر البالغ وهذا مذهب ابي حنيفة ومثله بالحديث قوي لانه اقرب
الى العموم في لفظ البكر واما ان يراد على ذلك بان يقال ان الاستبذال انما
يكون في حق من له اذن ولا اذن للصغيرة فلا تكون داخلته تحت الارادة
ويختص الحديث بالبالغ فيكون اقرب الى الشاؤل وقد اختلف قول
الشافعي في اليتيم هل يكفي فيها بالسكوت ام لا والحديث يفتح الاكفان
به وقد ورد مصرحاً به في حديث آخر ومال الى ترجيح هذا القول من
يميل الى الحديث من اصحابه وغيرهم من اهل الفتنة يرجح الآخر ٥

الحديث العاشر

عن عائشة رضي الله عنها قالت جئت امرأة
رفاعة القنطري الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة القنطري
فطلقني فبت طلاقاً فترجعت بعده عبد الرحمن بن الزبير واثم معه مثل
هذبة الثوب فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تريدن ان ترجعي
الى رفاعة لاجتي بذوق عيلىته وبذوق عسلىتك قالت ذابوك عنده
وخالد بن سعيد بالباب ينظر ان يؤذن له فنارني يا ابا بكر الا تسع هذه
ما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥ تطلقه اياها بالبات
من حيث اللفظ يحمل ان يكون ارسال الطلقات الثلاث ويحمل ان يكون
بايقاع احد طلقة ويحمل ان يكون باحدى الكايات التي تحمل على البيونة
عند جماعة من الفقهاء وليس في اللفظ عموم ولا اشتعار باحد هذه المعاني

وَأَمَّا يُوْخَذُ ذَلِكَ مِنْ أَحَادِيثِ أَخَرَيْنِ الْمُرَادُ وَمِنْ أَحَدِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ
الْإِحْتِمَالَاتِ بِالْحَدِيثِ فَلَمْ يُصْلَحْ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى مُطْلَقِ الْبَيْتِ وَالِدَالِ عَلَى
الْمُطْلَقِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَحَدٍ قَبْلَهُ بِعَيْنِهِ وَقَوْلُهُمَا فَتَرَوُجْتَ بَعْدَهُ عَبْدُ
الرَّحْمَنِ ابْنُ الرَّبِيعِ هُوَ يَفْتَحُ الزَّائِرَ وَكَسَّرَ الْبَاءَ ثَانِيًا فِي الْحُرُوفِ وَثَالِثَةً يَدُلُّ
أَخْرَاجُ الْحُرُوفِ وَقَوْلُهُمَا أَمَامَهُ مِثْلُ هُدَيْتِ الثَّوْبِ فِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا
أَنْ تَكُونَ شَبَهَتْ بِذَلِكَ لِصَغَرِهِ وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ شَبَهَتْ بِهِ لِمُسْتَرَحَايِهِ
وَعَدَمِ انْتِشَارِهِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا حَتَّى تَذُوقِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّ
الْمُخْلَالَ بِالزَّوْجِ الثَّانِي يَتَوَقَّفُ عَلَى الْوُطِيِّ وَقَدْ يَسْتَدْرِكُ بِهِ مَنْ يَرَى الْإِنْتِشَارَ
فِي الْخِلَالِ شَرْطًا مِنْ حَيْثُ لَا يَزُجُّ حَمْلُ قَوْلِهِمَا أَمَامَهُ مِثْلُ هُدَيْتِ الثَّوْبِ عَلَى
الْمُسْتَرَحَايَةِ وَعَدَمُ الْإِنْتِشَارِ لَا يَسْتَبْعِدُ أَنْ يَكُونَ الصَّغَرُ قَدْ بَلَغَ إِلَى حَدٍّ لَا
لَا يُغَيِّبُ مِنْهُ الْحَشْفَةَ أَوْ مَقْدَارَهَا الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ التَّحْلِيلُ وَقَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ أُرِيدُ بِأَنْ تُرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةٍ كَأَنَّهُ سَبَبٌ أَنَّهُ فُهِمَ عَنْهَا إِرَادَةُ
فِرَاقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَرَادَ أَنْ يَكُونَ فِرَاقُهُ سَبَبًا لِلرُّجُوعِ إِلَى رِفَاعَةٍ وَكَأَنَّهُ قِيلَ
لَهَا إِنَّ هَذَا الْمَقْصُودَ لَا يَحْصُلُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْتِ وَجُمْهُورُ
الْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّ التَّحْلِيلَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالرُّخُولِ وَلَمْ يُنْقَلْ فِيهِ خِلَافٌ إِلَّا عَنْ سَعِيدِ
ابْنِ الْمُسَيَّبِ فِيمَا نَعَلَهُ وَاسْتِعْمَالَ لَفْظِ الْعُثَيْلَةِ مَجَازٌ عَنِ اللَّذَّةِ ثُمَّ عَنْ
مُظَنِّهَا وَهِيَ الْإِبْلَاجُ فَهُوَ مَجَازٌ مَجَازٌ عَلَى مَذْهَبِ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ يَكْتَفُونَ
بِغَيْبِ الْحَشْفَةِ **الْحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ** عَنْ ابْنِ مَرْزُوقٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مِنْ لِسَانِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى الْبَكْرِ عَلَى الشَّيْبَانِ فَأَمَّ عَنْهَا سَبْعًا

وَإِذَا تَزَوَّجَ الشَّيْبُ أَفَامَ عِنْدَهَا لِمَا تَمَّ قَسَمَ قَالَ أَبُو فَلَانَةَ وَلَوْ بَيَّنْتُ
 لَقُلْتُ إِنْ أُنْشِرَ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَ الْإِذَا خُتِنَتْ أَكْثَرُ
 الْأَصُولِيِّينَ إِنْ قَوْلَ الرَّادِيِّ مِنَ السُّنَّةِ كَذَا فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ
 أَنَّهُ يَنْصَرِفُ إِلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
 قَالَهُ بَنَاءً عَلَى إِنْجِهَادِ رَأْيِهِ وَلَكِنْ لَا ظَهَرَ خِلَافُهُ وَقَوْلُ أَبِي فَلَانَةَ وَلَوْ بَيَّنْتُ
 لَقُلْتُ إِنْ أُنْشِرَ رَفَعَهُ إِلَى أَحَدٍ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ ظَنُّ ذَلِكَ
 مَرْفُوعًا لَفْظًا مِنْ أَنْسَرٍ فَتَحْزَنُ عَنْ ذَلِكَ تَعْدُّنًا وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ
 رَأْيُ إِنْ قَوْلَ أَنْسَرٍ مِنَ السُّنَّةِ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ فَلَوْ سَأَلْتَهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ
 عَلَى حَسَبِ مَا أَعْتَقَدَ مِنْ أَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ لِأَنَّ قَوْلَهُ مِنَ السُّنَّةِ
 يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِطَرِيقِ إِنْجِهَادٍ يَحْتَمِلُ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ رَفَعَهُ نَعْنِي فِي
 رَفَعِهِ وَلَيْسَ لِلرَّادِيِّ أَنْ يَنْقُلَ مَا هُوَ ظَاهِرٌ يُحْتَمَلُ إِلَى مَا هُوَ نَصَرٌ غَيْرُ مُحْتَمَلٍ
 وَالْحَدِيثُ يَقْتَضِي أَنَّ هَذَا الْحَقَّ لِلْبِكْرِ وَالشَّيْبِ أَمَا هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَا مُتَجَدِّدَيْنِ
 عَلَى نِكَاحِ امْرَأَةٍ قَبْلَهُمَا وَلَا يَقْتَضِي أَنَّهُ ثَابِتٌ بِكُلِّ مُتَجَدِّدَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا غَيْرَهَا
 وَقَدْ اسْتَمَرَّ عَمَلُ النَّاسِ عَلَى هَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا امْرَأَةٌ غَيْرُ النِّكَاحِ وَالْحَدِيثُ لَا
 يَقْتَضِيهِ وَتَكَلُّوا فِي عِلَّةِ هَذَا فَقِيلَ أَنَّهُ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ عَلَى الرَّوْجِ لِأَجْلِ اثْنَيْ سِتٍّ
 وَازَالَةِ الْحِشْمَةِ عَنْهَا لِتَجَرُّدِهَا وَدُعَاؤُهَا أَنَّهُ حَقٌّ لِلرَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَأَمَّا بَعْضُ
 الْقُرَّاءِ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ فَيَجْعَلُ مَقَامَهُ عِنْدَهَا عَذْرًا فِي اسْتِقْطِ الْجَمْعَةِ إِذَا جَاءَتْ فِي
 أَثَاءِ الْمَتْنِ وَهَذَا سَاقِطٌ مِمَّا فِي الْمَوَاعِدِ فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا مِنَ الْأَدَابِ وَالسُّنَنِ
 لَا يَبْرُكُ لَهُ الْوَاجِبُ وَلَمَّا شَعُرَ بِهَذَا بَعْضُ الْمُنَافِرِينَ دَاءً لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عَذْرًا

تَوْحِيدَ أَنْ قَائِلَهُ يَرَى الْجُمُعَةَ فَرَضَ كِفَايَةً وَهُوَ فَاسْتَدَجَدَ الْأَنْ قَوْلَ هَذَا
 الْقَائِلِ مُتَرَدِّدًا يَحْمِلُ أَنْ يَكُونَ جَعَلَهُ عَذْرًا وَأَخْطَا فِي ذَلِكَ وَتَحْطِيطُهُ فِي
 هَذَا أَوَّلًا مِنْ تَحْطِيطِهِ فِي بَارَكْتَ عَلَيْهِ النَّصُورُ وَعَمَلُ الْأُمَّةِ مِنْ جُوبِ الْجُمُعَةِ
 عَلَى الْأَقْبَانِ **الْحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ** عَنْ أَبِي عُبَايَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا رَأَى
 أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا
 دُرُسْنَا فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرُ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضَعْ الشَّيْطَانُ أَبْدَانًا
 فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِجَابِ التَّسْمِيَةِ وَالرَّغَاءِ الْمَذْكُورِ فِي ابْتِدَاءِ الْجَمَاعِ وَقَوْلُهُ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَضَعْ الشَّيْطَانُ يَحْمِلُ أَنْ يُؤْخَذَ عَمَّا يَدْخُلُ حَتَّى الضَّرَرُ
 الْيَسِيرُ وَيَحْمِلُ أَنْ يُؤْخَذَ خَاصًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الضَّرَرِ الْبَدَنِيِّ بِمَعْنَى أَنَّ الشَّيْطَانَ
 لَا يَتَخَطَّطُ وَلَا يَدْخُلُهُ مَا يَضُرُّ عَقْلَهُ أَوْ بَدَنَهُ وَهَذَا أَقْرَبُ وَأَنْ كَانَ الْخَفِيفُ
 عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لَا تَأْذَنُ أَجْلَانَهُ عَلَى الْعُجْمِ افْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ
 مَعْصُومًا عَنِ الْمَعَاصِي كُلِّهَا وَقَدْ لَا يَنْفَقُ ذَلِكَ وَيَعَزُّ دُجُودُهُ وَلَا يَجِدُ مِنْ وَقُوعِ
 مَا اجْتَرَبَهُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَا إِذَا جَلَنَاهُ عَلَى امْرَأَتِ الضَّرَرِ فِي الْعَقْلِ
 أَوِ الْبَدَنِ فَلَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ وَلَا يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى وَجُودِ خِلَافِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ عَشَرَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِيَّاكُمْ وَالْدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ
 رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ الْحَوَاكِي الْحَوَاكِي الْمَوْتُ وَالْمُسْلِمُ عَنْ
 لِي الطَّاهِرُ عَنْ أَبِي وَهَبٍ قَالَ سَمِعْتُ اللَّيْثَ يَقُولُ الْحَوَاكِي الرُّوحُ وَمَا

اشبهه من أُنْزِلَ الزَّوجُ ابْنَ الْعَمِّ وَنَحْوَهُ ۚ لَفْظَةُ الْحَوْ تُسْتَعْمَلُ عِنْدَ
 النَّاسِ الْيَوْمَ فِي أَيِّ الزَّوْجِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ مِنَ الْمَرْأَةِ لَا يَمْنَعُ دُخُولُهُ عَلَيْهَا فَذَلِكَ
 فَسَّرَهُ اللَّيْثُ بِمَا يُزِيلُ هَذَا الْإِشْكَالَ وَحَمَلَهُ عَلَى مَنْ لَيْسَ مُحَرَّمٌ فَإِنَّهُ لَا حَوْزَ
 لَهُ الْكَلْوَةُ بِالْمَرْأَةِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْكَلْوَةِ بِالْأَجَانِبِ وَقَوْلُ
 أَبِيكَمُ وَالْإِخْوَالُ عَلَى الْبَنَاتِ مَخْصُوصٌ بِغَيْرِ الْمَجَازِ وَنَعَامٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
 عَمْرَاهُنَّ وَلَا يَدْخُلُ مِنْ أَعْبَارِهَا خَرٌّ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الدُّخُولُ مُقْتَضِيًا لِلْكَلْوَةِ
 أَمَا إِذَا لَمْ يَقْتَضِ ذَلِكَ فَلَا يَمْنَعُ وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَوْ الْمَوْتُ
 فَتَأْوِيلُهُ يَخْتَلِفُ بِخِشْيَا خِلَافِ الْحَوْ فَإِنْ حُمِلَ عَلَى مُحَرِّمِ الْمَرْأَةِ كَأَبِي زَوْجِهَا
 فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ الْحَوْ الْمَوْتُ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ مِنْ بَاطِنِ دُخُولِهِ كَأَنَّهُ لَا
 يَدْخُلُ مِنَ الْمَوْتِ وَإِنْ حُمِلَ عَلَى مَنْ لَيْسَ مُحَرَّمٌ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكَلَامُ
 خَرَجَ مَخْرَجَ التَّغْلِيظِ وَالرُّعْمَاءِ لِأَنَّهُ فُهِمَ مِنْ قَائِلِهِ طَلَبُ التَّرْخِصِ بِدُخُولِ
 مِثْلِهَا وَلَا الَّذِينَ لَيْسُوا بِمَجَازِمٍ فَغَلَطَ عَلَيْهِ لِأَجْلِ هَذَا الْقَضَاءِ الْمَذْمُومِ
 بِأَنْ يَجْعَلَ دُخُولَ الْمَوْتِ عَوَضًا مِنْ دُخُولِهِ زَجْرًا عَنْ هَذَا التَّرْخِصِ عَلَى سَبِيلِ التَّغَاوُلِ
 أَوِ الرُّعْمَاءِ كَأَنَّهُ يَقَالُ مَنْ قَصَدَ ذَلِكَ فَلْيَكُنِ الْمَوْتُ فِي دُخُولِهِ عَوَضًا مِنْ دُخُولِ الْحَوْ
 الَّذِي قَصَدَ دُخُولَهُ وَيَكُونُ شَبَّهُ الْحَوْ بِالْمَوْتِ بِأَعْبَارِ كَرَاهَتِهِ لِدُخُولِهِ
 وَشَبَّهُ ذَلِكَ بِكَرَاهَةِ دُخُولِ الْمَوْتِ ۚ

بَابُ الصَّدَاقِ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عَنْهَا صَدَاقَهَا ۚ قَوْلُ

وَجَعَلَ عَنْهَا صَدَاقَهَا يَحْمِلُ وَجْهَيْهِ **أَحَدُهُمَا** أَنْ يَكُونَ نَزْوَجَهَا بَعْدَ
صَدَاقٍ عَلَى سَبِيلِ الْخُصُوصِيَّةِ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا كَانَ عَنْهَا
قَائِمًا مَقَامَ الصَّدَاقِ أَنْ لَا يَكُنْ ثُمَّ عَوَّضَ عَنْهُ شَيْءٌ صَدَاقًا **وَالْوَجْهُ**
الثَّانِي قَوْلُ بَعْضِ الْقُرَّاءِ أَنَّهُ اعْتَمَدَ وَنَزْوَجَهَا عَلَى قِيمَتِهَا وَكَانَتْ
مُجْمُولَةً وَذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ بَغَضَ أَصْحَابُ
الْإِسْلَامِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَنَّهُ شَرَطَ عَلَيْهَا أَنْ يُعْتَمَدَ وَنَزْوَجَهَا فَقَبِلَتْ فَلَزِمَهَا الْوَفَاءُ
بِهِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِيهِ فَمِنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَيَكُونَ عَنْهَا صَدَاقًا
فَقَالَ جَمَاعَةٌ لَا يَلْزِمُهَا أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهِ وَمَنْ قَالَ لَهُ مَلِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ حَبِيبٍ
وَهُوَ أَبْطَالُ لِلشَّرْطِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فَإِنْ اعْتَمَدَ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ فَقَبِلَتْ
عَقْدَتْ وَلَا يَلْزِمُهَا الْوَفَاءُ بَأَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا بَلْ عَلَيْهَا قِيمَتُهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَضَرْ بِعَقْدِهَا
مَجَانًا وَصَارَ ذَلِكَ كَأَيِّ الشَّرُوطِ الْبَاطِلَةِ وَكَأَيِّ مَا يَلْزِمُ مِنَ الْأَعْوَاضِ
لَمْ يَلْزَمْ بِتَرْفِيقِهَا بِأَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهِ عَلَى مَا يَنْفَعَانِ عَلَيْهِ كَانَ لَهَا ذَلِكَ الْمُسْتَمْتَرُ
وَعَلَيْهَا قِيمَتُهَا لِلْسَّيِّدِ وَأَنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى قِيمَتِهَا فَإِنْ كَانَتْ الْغِيَمَةُ مَعْلُومَةً لَهُ
وَلَهَا صَحْحُ الصَّدَاقِ وَلَا يَبْقَى لَهُ عَلَيْهَا قِيمَةٌ وَلَا لَهَا عَلَيْهِ صَدَاقٌ وَإِنْ كَانَتْ
مُجْمُولَةً فَالْأَصَحُّ مِنْ رَجْعِهَا الشَّافِعِيَّةُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الصَّدَاقُ وَجَبَّ مَرُّ الْمَثَلِ
وَالنَّكَاحُ صَحِيحٌ وَمِنْهُمْ مَنْ صَحَّ الصَّدَاقُ بِالْقِيَمَةِ الْمَجْمُولَةِ عَلَى فَرْقٍ مِنَ الْأَشْتِحَاشِ
وَأَنَّ الْعَقْدَ فِيهِ فَرْقٌ مِنَ الْمَتَاعَةِ وَالْخَفِيفِ وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ التَّوَزُّيُ
وَالرَّهْرِيُّ دَنَقْلَ عَنْ أَحَدٍ وَاسْتَحْوَا أَيْضًا أَنَّهُ جَوَزَ أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهِ
وَيَكُونَ عَنْهَا صَدَاقًا وَيَلْزِمُهَا ذَلِكَ وَيَصِحُّ الصَّدَاقُ عَلَى ظَاهِرِ لِقَظِ الْحَرِثِ

وَالْأُولُونَ قَدْ يُوَدُّونَهُ بِاتِّقَادٍ مِنْ أَنْ جَعَلَ عَنْتَهَا قَابًا بِمَقَامِ الصِّدْقِ وَفَسَّاهُ
بِاسْمِهِ وَالظَّاهِرُ مَعَ الْغَرِيبِ الثَّانِي الْأَنْ بَيَّاسَ مَعَ الْأُولَى فَيَسْتَرِدُّ الْحَالَ
بَيْنَ ظَنٍّ يَنْشَأُ مِنْ ظَاهِرِ الْبَيَّاسِ وَظَنٍّ يَنْشَأُ مِنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ مَعَ إِجْمَالِ
الْوَاقِعَةِ لِلْخُصُوصِيَّةِ وَهِيَ أَنْ كَانَتْ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِأَنَّهُ يَتَأَنَّنُ فِي ذَلِكَ
بِكثْرَةٍ فَخَصَّ بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْبِكَاحِ لَا بِسَيِّمَا هَذِهِ الْخُصُوصِيَّةِ
لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَنْتَحِلَهَا
خَالِصًا لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَعَلَّهُ يَتَّخِذُ مِنَ الْحَدِيثِ اسْتِجَابًا عَنْ الْأُمَّةِ
وَيَرْجِعُهَا كَأَجَاءٍ مُصْرَجًا بِهِ فِي حَدِيثٍ خَذَ

الحديث الثاني
عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي رَجَاءٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ فَمَا مَتَّ طَوِيلًا فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ
اللَّهِ زَوَّجْنَاهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَاجَةٌ فَقَالَ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا فَقَالَ
مَا عِنْدِي إِلَّا أَرَارِي هَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ
أَعْطَيْتَهَا حَلَّتْ وَلَا إِرَارَ لَكَ فَالتَّمَسَّ شَيْئًا لَهَا أَجَدًا قَالَ فَالتَّمَسَّ وَلَوْ
خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ فَالتَّمَسَّ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
زَوَّجْتُكَ بِمَا مَعَكَ مِنَ الْفَرَارِ فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى عَمْرِىِ الْمَرْأَةِ
نَفْسَهَا عَلَى مَنْ تَرْجُو بَرَكَةً وَقَوْلُهَا وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ مَعَ سَكُوتِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَلِيلٌ لِحُجُورِ رَهْبَةِ الْمَرْأَةِ نِكَاحَهَا لَهْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا فِي الْأَيَّةِ
فَإِذَا تَرَجَّعَ عَلَى ذَلِكَ صَحَّ الْبِكَاحُ مِنْ عَمْرِىِ صَدَقَ لَا فِي الْحَالِ وَلَا فِي الْمَالِ وَلَا
بِالدُّخُولِ وَلَا بِالْوَفَاةِ وَهَذَا هُوَ مَوْضِعُ الْخُصُوصِيَّةِ فَإِنَّ غَيْرَهُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَا

لَكَ

بَدَمِ الْمَهْرِ فِي الْبُكَاجِ أَمَّا مَسْمَى أَوْ مَهْرُ الْمَثَلِ وَاسْتَدْرَكَ بِهِ مِنْ إِبَازٍ مِنْ
 الشَّافِعِيَةِ أَنْعَادَ بُكَاجِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْفِظِ الْهَيْبَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ
 مَنَعَهُ الْإِبْلَاقُ الْإِبْكَاجُ وَالْتُرُوجُ كَغَيْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعَلَ الْحَصَّةَ
 فِي عَدَمِ لُزُومِ الْمَهْرِ فَقَطْ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ
 تَصَدَّقُ بِهِ دَلِيلٌ عَلَى طَلَبِ الصَّدَاقِ فِي الْبُكَاجِ وَتَشْمِيئِهِ فِيهِ وَقَوْلُهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَأَيْكَ هَذَا إِنْ أَعْطَيْتَهَا جَلَسَتْ وَلَا أَرَأَيْكَ ذَلِكَ دَلِيلٌ
 عَلَى الدَّرَادِ إِلَى الْمَصَالِحِ مِنْ كَيْسَرِ الْقَوْمِ وَالرُّفُقِ بِرُحْمَتِهِ وَقَوْلُهُ
 فَالْمُسْرُ وَالْوَحَامُ مِنْ جَدِيدٍ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ أَنْ لَا يُجْلَى الْعَقْدُ مِنْ ذِكْرِ
 الصَّدَاقِ لِأَنَّهُ أَطْعَمَ لِلنِّزَاعِ وَانْفَعَ لِلْمَرْأَةِ فَإِنَّهُ لَوْ حَصَلَ الطَّلَاقُ قَبْلَ
 الدُّخُولِ وَجَبَ لَهَا نِصْفُ الْمُسْمَى وَاسْتَدْرَكَ بِهِ جَوَازَ الصَّدَاقِ بِأَقْلٍ أَوْ كَثْرَةٍ
 وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ وَمَذْهَبُ مَالِكٍ أَنْ أَقْلَهُ رُبْعٌ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةُ
 دَرَاهِمٍ أَوْ قِيمَتُهَا وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنْ أَقْلَهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ وَمَذْهَبُ بَعْضِهِمْ
 أَنْ أَقْلَهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ وَاسْتَدْرَكَ بِهِ عَلَى جَوَازِ اخْتِاخَاتِمِ الْحَدِيدِ فِيهِ خِلَافٌ
 لِبَعْضِ السَّلَفِ وَقَدْ قِيلَ عَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيَةِ كَرَاهَتُهُ وَقَوْلُهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوْجُكُمْ بَاخِلٌ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ مِنْهُمْ مَنْ رَوَاهَا
 كَأَحَدٍ مِنْهُمْ مَنْ رَوَاهَا مُلْكَةً وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهَا مُلْكَةً كَمَا فِي سَنَدِهِ
 بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ مِنْ يَرِي أَنْعَادَ الْبُكَاجِ بَلْفِظِ التَّمْلِكِ إِلَّا أَنْ هَذِهِ لَفْظَةٌ وَاحِدَةٌ
 فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ اخْتَلَفَ فِيهَا وَالظَّاهِرُ الْغَالِبُ أَنَّ الْوَاقِعَ مِنْهَا أَحَدُ الْإِلْفَاظِ
 لَا كِلَاهُ فَالصَّوَابُ فِي مِثْلِ هَذَا النَّظَرِ إِلَى التَّرْجِيحِ بِأَحَدٍ وَجْهِهِ وَثِقَلُ عَنْ

مَرْبُورٌ

الدار فظني ان الصواب رواية من روي زوجتكها وانه قال وهم اكثر
 واخفظ وانه بعض المناجرين ويحمل صحة اللفظين ويكون اجري لفظ
 الزوج اولاً فملكها ثم قال له اذهب فقد ملكتها بالزوج الثاني
 والله اعلم فذلك — هذا ولا بعيد فان سياق الحديث يقتضي تعيين
 موضع هذه اللفظة التي اختلف فيها وانها التي انعقد بها النكاح وما ذكره
 يقتضي وقوع امر آخر انعقد به النكاح واختلف موضع كل واحد من
 اللفظين وهو بعيد جداً وايضاً فخصه ان يعكس الامر ويقول كان
 انعقاد النكاح بلفظة التملك وقوله عليه السلام زوجتكها اخبار
 مما في معناه فان ذلك التملك هو تملك بكاح وايضاً فان رواية
 من روي ملكتكها التي لم يتعرض لها ويلمها يبعد فيها ما قال الاعلى سبيل
 الاخبار عن الماضي بمعناه وخصه ان يعكسه واما الصواب في مثل هذا
 ان ينظر الى الترجيح والله اعلم وفي لفظ الحديث متمسك لمن يرى جواز
 النكاح بتعليم القرآن والروايات المختلفة في هذا الموضع ايضاً اعني قوله
 ما معك والناس منازعون ايضاً في تأويله فمنهم من يرى ان الباء هي التي
 تقتضي المقابلة في العقود كقولك بعثتك كذا بكذا وزوجتك بكذا ومنهم
 من يراها باء السببية اي سبب ما معك من القرآن اما بان تحلى النكاح
 عن العوض على سبيل التخصيص لهذا الحكم بهذه الواقعة واما بان تحلى عن
 ذكره فقط ويثبت فيه حكم الشرع في امر الصداق **الحديث**
الثالث عن انس بن مالك رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

رَأَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ مِنْ عَمَلِهِ وَدَعَا زَعْفَرَانَ فَقَالَ ابْنِي صَلِّ اللَّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَنْهُمْ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَزَوَّجْتُ أَمْرَأَةً فَقَالَ مَا أَصْدَقْتَهَا قَالَ وَزَنَ نَوَافَةَ
مِنْ ذَهَبٍ قَالَ فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ أَوْ لَمْ وَلَوْ بَشَاءَ هَذَا زَعْفَرَانٍ بِالْعَيْنِ
الْمَهْمَلَةِ أَتُرَى لَوْ تَبِعَهُ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْهُمْ أَيُّ مَا أَمْرُكَ وَمَا خَبَرُكَ
قِيلَ لَهَا لَعَنَ يَمَانِيَةُ قَالَ بَعْضُهُمْ رَيْبُهُ أَنْ تَكُونَ مَرْكَبَةً وَفِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ مَا أَصْدَقْتَهَا نَبِيَّهُ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ إِلَى وَجْهِ أَصْلِ الصَّدَاقِ فِي الْبِكَاجِ
أَمَّا بِنَاءُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْعَاكِلَةُ وَأَمَّا بِنَاءُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الشَّرْعُ مِنَ السَّجِيحِ
تَسْمِيَةِ فِي الْبِكَاجِ وَذَلِكَ أَنَّهُ سَأَلَ مَا وَالسُّوَالُ بِمَا بَعْدَ السُّوَالِ بِهِدِ
فَانْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ الصَّدَاقِ مُقَرَّرًا لِإِجْنَاجِ إِلَى السُّوَالِ عَنْهُ وَفِي
قَوْلِهِ وَزَنَ نَوَافَةَ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ الْمُرَادُ نَوَافَةُ مِنْ نَوَى الْمَرْءِ
وَهُوَ قَوْلٌ مُرْجُوحٌ وَلَا يَنْجُزُ الْوَقْتُ بِمُخْتَلَفِ نَوَى الْمَرْءِ فِي الْمَقْدَارِ
وَالثَّانِي أَنَّهُ عِبَانَةٌ عَنْ مَقْدَارٍ مَعْلُومٍ عِنْدَهُمْ وَهُوَ وَزَنَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ
تَمُّ فِي الْمَعْنَى وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْمَصْدُوقُ ذَهَبًا وَزَنَهُ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ
وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْمَصْدُوقُ دَرَاهِمَ يَوْزَنُ نَوَافَةُ مِنْ ذَهَبٍ وَعَلَى الْأَوَّلِ
يَتَعَلَّقُ قَوْلُهُ مِنْ ذَهَبٍ بِلَفْظَةِ وَزَنَ وَعَلَى الثَّانِي يَتَعَلَّقُ نَوَافَةُ وَقَوْلُهُ
بَارَكَ اللَّهُ لَكَ دَكِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الدُّعَاءِ لِلزَّوْجِ بِمِثْلِ هَذَا اللَّفْظِ وَالْوَيْمَةِ
الطَّعَامِ الْمُتَّخَذِ لِأَجْلِ الْعُرْسِ وَهُوَ مِنَ الْمَطْلُوبَاتِ شَرْعًا وَلَعَلَّ مِنْ جُمْلَةِ
قَوَائِدِ أَنْ اجْتِمَاعَ النَّاسِ لَذَلِكَ بِمَا يَقْتَضِي اسْتِهَارَ الْبِكَاجِ وَقَوْلُهُ أَوْ لَمْ
صِيغَةُ امْرَأَةٍ مَحْمُولَةٌ تَحْمِلُ الْجَهْلَ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ وَاجْتِرَافَهَا بَعْضُهُمْ عَلَى ظَاهِرِهَا

فَأَوْجِبْ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ شَاءَ يُفِيدُ مَعْنَى التَّقْيِينِ وَالتَّيَسُّرِ
هَذِهِ الَّتِي تَقْتَضِي مَنَاعَ الشَّيْءِ لَوْ جُودَ غَيْرُهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هِيَ الَّتِي تَقْتَضِي مَعْنَى

الْمَنِيِّ كَمَا بَيَّنَّا

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ طَلَّقَ

أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ
لِيُرَاجِعَهَا ثُمَّ يَسْكُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ يَحِضُّ فَنَطْهَرُ فَإِنْ بَدَأَ أَنْ يَطْلُغَهَا فَلْيَطْلُغَهَا
قَبْلَ أَنْ يَمِيشَ بِهَا فَبَلَغَ الْعَتَةَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَفِي لَفْظٍ حَتَّى يَحِضَّ حِضَّةً
مُسْتَقْبَلَةً سَوِيَّ حِضَّتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا وَفِي لَفْظٍ فَحَسِبْتُ مِنْ طَلَّاقِهَا وَرَاجِعِهَا
عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ
مُحَرَّمٌ لِلْحَدِيثِ وَذَكَرَ عُمَرُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَلَّهُ لَعْنَةُ الْكَفْرِ لِلْحِلْمِ
وَالْعَيْظِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّا لَانَ الْمَعْنَى الَّذِي يَقْتَضِي الْمَنَعَ كَانَ
ظَاهِرًا مَكَانَ يَقْتَضِي الْحَالَ لِنَسَبَتِهِ فِي الْأَمْرِ أَوْلَانَهُ كَانَ يَقْتَضِي الْأَمْرَ الْمُسَاوَةَ
لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ إِذَا عَزَمَ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لِيُرَاجِعَهَا صِغَةً أَمْرٌ مَحْمُولٌ عِنْدَ أَشْأَانِي عَلَى الْأَسْتِجَابِ وَعِنْدَ مَلِكٍ عَلَى
الْوَجُوبِ وَخَيْرُ الرُّوُجِ عَلَى الرَّجْعَةِ إِذَا طَلَّقَ فِي الْحَيْضِ عِنْدَهُ وَاللَّفْظُ يَقْتَضِي
إِمْدَادَ الْمَنَعَ لِلطَّلَاقِ إِلَى أَنْ تَطْهَرَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ صِغَةَ حَتَّى لِلغَايَةِ
وَقَدْ عَلَّلَ تَوْفُقَ الْأَمْرِ إِلَى الظَّهْرِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ لَوْ طَلَّقَ فِي الظَّهْرِ
مِنَ الْحَيْضَةِ الْأُولَى لَكَانَتْ الرَّجْعَةُ لِأَجْلِ الطَّلَاقِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مَوْضُوعَهَا
إِنَّمَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِلْأَسْتِجَابَةِ فَإِذَا انْمَسَكَ عَنِ الطَّلَاقِ فِي هَذَا الظَّهْرِ اسْتَمَرَّتْ

الاباحة فيه وربما كان دوام مدة الاستباحة مع المعاشرة سببا للوطي
فيمنع الطلاق في ذلك الطهر لاجل الوطي فيه وفي الحيض الذي يليه فقد
يكون سببا لدوام العشرة وعدم الطلاق ومن الناس من عمل امتناع
الطلاق في الحيض بطول العدة فان تلك الحيضة لا تحسب من العدة فيطول
زمان التريض ومنهم من لم يعمل بذلك وراى الحكم معلقا بوجود الحيض
وصورته وينبغي على هذا ما اذا قلنا ان الحامل تحيض فطلقها في الحيض
الواقع في الحمل فمن علك تحريم العدة لم يحرم لان العدة هاهنا بوضع الحمل
ومن اذ ارى الحكم على صورة الحيض منع وقد يؤخذ من الحديث ترجيح المنع في
هذه الصورة من جهة ان النبي صلى الله عليه وسلم الزم المراجعة من غير
استيفصال واستؤلف عن حال المرأة هل هي حامل او حائض وترك
الاستيفصال في مثل هذا ينزل منزلة عموم المقال عند جمع من ارباب
المصول الا انه قد ضعف هاهنا هذا المأخذ لاحتمال ان يكون ترك
الاستيفصال لذمة الحيض في الحمل وينبغي ايضا على هذين المأخذين ما اذا سألنا
المرأة الطلاق في الحيض هل يحرم طلاقها فيه فمن مال الى السبيل بطول المدة
لما فيه من الضرر بالمرأة لم يقتض ذلك التحريم لانها رخصت بذلك الضرر
ومن اذ ارى الحكم على صورة الحيض منع والعمل بظاهر الحديث في ذلك الى
وقد يقال في هذا ما قيل في الاول من ترك الاستيفصال وقد يجاب عنه فيها
بانه مبني على الاصل فان الاصل عدم سوال الطلاق وعدم الحمل ويتعلق
بالحديث مشكلة اصولية وهو ان الامر بالامر بالشئ هل هو امر بذلك الشئ

مَعْلُومٌ

أَمْ لَا فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعُمْرَةَ فَأَمْرٌ بِأَمْرِهِ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَا
يَنْبَغِي أَنْ يَتَرَدَّدَ فِي انْتِضَاءِ ذَلِكَ الْطَلَبِ أَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ فِي لَوَائِزِ
صِغَةِ الْأَمْرِ هَلْ هِيَ لَوَائِزُ لَصِغَةِ الْأَمْرِ بِالْأَمْرِ بِمَعْنَى أَمَّا هَلْ يَسْتَوِيانِ
فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الطَّلَبِ مِنْ رُوحِهِ وَإِحْدَامِ لَوَائِزِهِ قَوْلُ قَبْلِ أَنْ يَسْتَدْلِيلَ
عَلَى امْتِنَاعِ الطَّلَاقِ فِي الطَّهْرِ الَّذِي مَسَّهَا فِيهِ فَإِنَّهُ شَرْطٌ فِي الْأَدْنَى عَدَمُ
الْمُسِيئَةِ لَهَا وَالْمَعْلُومُ أَنَّ شَرْطَ مَعْدُومَةٍ عِنْدَ عَدَمِهِ وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ الثَّانِي
لِكُونَ الطَّلَاقِ يَقَعُ بِدَعْيَا وَهُوَ الطَّلَاقُ فِي طَهْرٍ مَسَّهَا فِيهِ وَهُوَ يَحْرِمُ خَوْفَ
النَّدَمِ فَإِنَّ الْمُسِيئَةَ سَبَبٌ لِلْجَمَلِ وَحُدُوثُ الْوَلَدِ ذَلِكَ سَبَبٌ لِلنَّدَامَةِ
عَلَى الطَّلَاقِ وَقَوْلُ قَبْلِ فَحَسِبْتَ مِنْ طَلَّاقِهَا هُوَ مَذْهَبُ أَجْمَعٍ مِنَ الْأُمَّةِ

اعْنِي وَتَوَعُّعُ الطَّلَاقِ فِي الْخِيفِ وَالْإِعْزَازِ بِهِ **الْحَدِيثُ الثَّانِي**
عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنُ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ فِي دَوَائِبِهِ
طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَحِيلَ بِهِ شُعَيْرٌ فَسَخَطَتْهُ فَقَالَ وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا
مِنْ شَيْءٍ فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَيْسَ
لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ وَفِي لَفْظٍ وَلَا سَكْنِي فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدِيَ فِي بَيْتِكِ أَمْ تَشْرِيكِ ثُمَّ قَالَ
بُنْدُكِ أَمْرًا يَغْتَابُهَا أَصْحَابِي بِعَتْدِي عِنْدَ بَرٍّ أَمْ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ
بَيْنَاكِ فَإِذَا حَلَلْتُ فَأَذْنِبِي فَإِنَّهُ فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مَعُودَةَ بَنِي سَعْدِ بْنِ
وَأَبَا جَهْرٍ خَطْبَايَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّا أَبُو جَهْرٍ فَلَا يَصْغُ
عَصَاهُ عَنْ عَائِقَةٍ وَأَمَّا مَعُودَةُ فَتُصْغِرُكَ لَا مَالَ لَكَ أَنْكِ إِسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَكَرِهَتْ
ثُمَّ قَالَ أَنْكِ إِسَامَةَ فَكَرِهَتْ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاعْتَبَطَتْ قَوْلَهَا طَلَّقَهَا

البثة يحتمل ان يكون حكاية للفظ الذي وقع به الطلاق وقوله
طلقتها ثلاثا تعبير عما وقع من الطلاق بلفظ البثة وهذا على مذهب من
يجعل لفظ البثة للثلاث ويحتمل ان يكون اللفظ الذي وقع به الطلاق
الثلاث كما جاء في الرواية الاخرى ويكون قوله طلقتها البثة تعبيراً
عما وقع من الطلاق وهذا يتمسك به من يرى جواز ايقاع الطلاق الثلاث
دفعاً لعدم النكاح من النبي صلى الله عليه وسلم الا انه يحتمل ان يكون قوله
طلقتها ثلاثا اي ارفع طلقة ثم بها الثلاث وقد جاء ذلك في بعض الروايات
اخر ثلاث تطلق وتقول وهو غايب فيه دليل على وقوع الطلاق
في غيبة المرأة وهو مجمع عليه وقوله فارسل اليها وكيله بشعبير
يحتمل ان يكون مرفوعاً ويكون الوكيل هو المرسل ويحتمل ان يكون منصوباً
ويكون الوكيل هو المرسل وقد عرفت بعضهم للرواية الاحتمال الاول فالصير
في قوله وكيله يعنون على اي عمير بن جفص وقيل اسمه كنيته وقيل اسمه
عبد الحميد وقيل اسمه لخم وقال بعضهم ابو حفص بن عمرو وقيل
ابو حفص بن المغيرة ومن قال ابو عمرو بن حفص اكثر وقوله عليه السلام
ليس لك عليه نفقة هذا مذهب الاكثرين اذا كانت البائن حايلاً وادجها
ابو حنيفة وقوله ولا سكني هو مذهب احمد وادجيت الشافعي ومالك
السكني لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم واما سقوط النفقة فاخذوه
من المفهوم في قوله تعالى وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن فمفهومه انه
اذا لم يكن حوامل لا ينفق عليهن وقد نوزعوا في ثبوت الآية للبائن اعني قوله

اسكنوهن ومن قال لها السكتي فهو محتاج الي الاخذار عن حديث فاطمة
فقيل في العذر ما حكوه عن سعيد بن المسيب انها كانت امرأة لسنة اسطاك
على اخائها فامرها بالانتقال وقيل لا تاخافني ذلك المنزل وقد جاء
في كتاب مسلم اخاف ان يتجر علي واعلم ان سياق الحديث على خلاف هذه
التاويلات فانه يقتضي ان سبب الحكم انها اختلفت مع الوكيل بسبب خطها
للمشعير وان الوكيل ذكر ان لا نفقة لها وان ذلك افقضي ان سالت النبي
صلي الله عليه وسلم فاجابها بالاجاب وذلك يقتضي ان التعليل بسبب ما
جرى من الاختلاف في وجوب النفقة لا بسبب هذه الامور التي ذكرت
فان فام دليل اقوي وارجح من هذا الظاهر عمل به وقوله فامرها
ان تعتد في بيت ام شريك قيل اسمها غزية وقيل غزيلة وهي قرينة
عامرية وقيل انها انصارية وقوله عليه السلام تلك امرأة لغشاها
اصحابي قيل كانوا يزورونها ويكثرون الشردد اليها لصلاحها ففي
الاخذار عندها جرح ومشقة من الحفظ من الروية امار رؤيتهم لها
او رؤيتها لهم على مذهب من يرى تحريم نظر المرأة للأجنبي اولهما معاد قوله
اعتدي عند ابن ابي نمير مكنوم فانه رجل اعمى قد حجج به من يرى جواز نظر
المرأة الي الأجنبي فانه علك بالعمى وهو مقتضى لعدم رؤيته لا لعدم
رؤيتها في ذلك علي ان جواز الاخذار عنده معلق بالعمى المنافي لرؤيته
واختار بعض المناهزين تحريم نظر المرأة الي الأجنبي مستدلا بقوله تعالى
فللمؤمنين بغضوا من ابصارهم وقول المؤمنين بغضن من ابصارهن وفيه

نَظَرُ لَان لَفْظَةً مِنَ الشَّيْءِ وَلَا خِلَافَ لَهَا إِذَا خَافَتْ الْغَيْبَةَ حَرَّمَ عَلَيْهَا
النَّظْرَ فَإِذَا هَذِهِ حَالَةٌ يَحْبُوهَا الْقَصُ فَيَكُنْ حَمْلُ الْآيَةِ عَلَيْهَا وَلَا تَدْرِكُ الْآيَةَ
حِينَئِذٍ عَلَى رُجُوبِ الْقَصْرِ مُطْلَقًا أَوْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْحَالَةِ وَهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا
الْقَطْعُ فَهُوَ يَحْتَمِلُ لَهُ إِحْتِمَالًا جَيِّدًا يَتَوَقَّفُ مَعَهُ الْأَسْتِدْلَالُ عَلَى حَمْلِ الْخِلَافِ
وَقَالَ هَذَا الْمُنَاجِرُ وَأَمَّا حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ مَعَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَلَيْسَ
فِيهِ إِذْنٌ لَهَا فِي النَّظَرِ إِلَيْهِ بَلْ فِيهِ أَنْهَا تَأْمَنُ عَنْهُ مِنْ نَظَرِ غَيْرِهَا وَهِيَ
مَأْمُونَةٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ فَهِيَ الْأَخْبَرُ أَوْ عَنْ النَّظَرِ بِلَا مَشَقَّةٍ خِلَافَ مَكْنَاهَا
فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكٍ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ أَعْرَاضٌ عَنِ التَّعْلِيلِ بِعَمَلِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ
وَكَانَ يَقْوَى لَوْ جَرَّدَ الْأَمْرُ بِالْأَعْنَادِ عَنْهُ عَنِ التَّعْلِيلِ بِعَمَلِهِ وَمَا ذَكَرَهُ
مِنَ الْمَشَقَّةِ مَوْجُودٌ فِي نَظَرِهَا إِلَيْهِ مَعَ مَحَالِطَتِهَا لَهُ فِي الْبَيْتِ وَبِمَكْنَانٍ
يُقَالُ أَنَّهُ أَمَّا عَمَلُ الْعَمَلِيِّ كَوْنُهَا تَصْعُقُ ثِيَابَهَا مَعَ غَيْرِ رُؤْيَيْهِ لَهَا فَحِينَئِذٍ تَخْرُجُ
التَّعْلِيلُ عَنِ الْحُكْمِ بِالْأَعْنَادِ فَهِيَ عِنْدَهُ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِذَا
حَلَلْتُ فَإِذْنِي مِمَّا ذَكَرْتُ مِنَ الْأَعْمَالِ وَأَسْتَدْرِكُ بِهِ عَلَى جَوَازِ النَّظَرِ
بِخُطْبَةِ الْبَازِ فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَمَّا أَبُو جَهْرٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَائِشَةَ فِيهِ نَامٌ بِلَا أَحَدٍ هُمَا أَنَّهُ كَثُرَ
الْإِسْفَارُ وَالشَّيْءُ أَنَّهُ كَثُرَ الضَّرْبُ وَيَتَرَحَّى هَذَا الثَّانِي لِمَا جَاءَ فِي
بَعْضِ الْكُتُبِ وَأَيَاتُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ ضَرَّابٌ لِلنِّسَاءِ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ ذِكْرِ
الْإِنْسَانِ بِأَيْهِ عِنْدَ الصَّحِيحَةِ وَلَا يَكُونُ مِنَ الْغَيْبَةِ الْمُحَرَّمَةِ وَهَذَا أَحَدُ
الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَحْتَثُّ فِيهَا الْغَيْبَةُ لِأَجْلِ الْمُضْلِيَّةِ وَالْعَاقِبَةِ مَا يَبْزُقُ الْعَوْرَةَ الْمُنْكَبِ

وفي الحديث دليل على جواز استعمال تجار المبالغة وجواز اطلاق مثل هذه
 العبارات فان ابا جهم لا بد وان يضع عصاه حالة نومه واكله وكذلك معوية
 لا بد ان يكون له ثوب يلبسه مثالا لكن اعترض حال الغلبة وهجر حال النادر
 واليسير وهذا المجاز فيما قيل في اي جهم اظهر منه فيما قيل في معوية لان
 لنا ان نقول ان لفظة المال انتقلت في العرب عن موضوعها الاصلي الي ما
 له قدر من الملوكات او ذلك مجاز شائع ينزل منزلة الثقل فلا يتناول
 الشئ اليسير جدا بخلاف ما قيل في اي الجهم وقوله عليه السلام
 انكبي اسامة بن زيد فيمحو ارجاج القرشية للمولى وكراهتها له اما
 لكونه مولى او لسواديه واعتبطت مفتوح الماء والماء وابو جهم المذكور
 في الحديث مفتوح الجهم ساكن الماء وهو غير اي الجهم الذي في حديث التميم
 والله اعلم **باب العدة**

الحديث الاول عن سبيعة الأسلمية انها كانت تحت سعد
 ابن خولة وهو من بني عامر بن لؤي وكان من شهد بدر افتوتني عنها في حجة الوداع
 وهي حامل فلم ننسب ان وضعت حملها بعد وفاته فلما نعلت من ثيابها حملت
 الخطاب فدخل عليها ابو السنابل بن نعلك رجل من بني عبد الدار فقال لها
 مالي اذ انك مجملة لعلك ترجين الكاح والله ما انت بنا كح حتى تمر عليك اربعة
 اشهر وعشرا قالت سبيعة فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين امسيت فاني
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فاقني يا بني قد جعلت حيث
 وضعت حملي وامري بالتزويج ان تدالي قال ابن شهاب ولا اري بأسا

ان تترج حين وضعت وان كانت في دمه غير انه لا يقربها زوجه حتى
تظهر ان في الحديث دليل على ان الجامل تنقي عذتها بوضع الحمل اي
وفيت كان وهو مذهب فقهاء الامصار وقال بعضهم من المتقدمين ان
عذتها اقصى الاجلين فان تقدم وضع الحمل على تمام اربعة اشهر وعشر انتظرت
تماما وان تقدمت اربعة الاشهر والعشر على وضع الحمل انتظرت وضع
الحمل وقيل ان بعض المتأخرين من المالكية اخار هذا المذهب وهو يجوز
وسبب الخلاف تعارض عموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية مع قوله
تعالى واولاد الاحمال اجلن ان يصغر حملهن فان كل واحدة من الاثنين
عام من وجهه وخاص من وجهه فالآية الاولى عامة في المتوفين عن اوجه سواء
كن حوامل ام لا والثانية عامة في اولاد الاحمال سواء كن متوفين عنهن
اولا ولعل هذا التعارض هو السبب لاختيار من اخار اقصى الاجلين لعدم ترجح
احدهما على الآخر وذلك يوجب ان لا يرفع تحريم العدة السابق اليقين
الحمل وذلك باقضي الاجلين غير ان فقهاء الامصار اعمدوا على هذا الحديث
فانه محقق لعموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم مع ظهور المعنى في حصول
البراءة بوضع الحمل واول السنا بل بن يعكك شيخ الشيبان ويعكك شيخ
الباء وسكنون العير وفتح الكاف وهو ابن الحجاج بن الحرث بن السباق بن
عبد الدار هكذا نسب وقيل في نسبه غير ذلك قيل اسمه عمرو وقيل جنة
بالباء وقيل جنة بالنون وقوله فاقماني باي قد حلت حين وضعت حملي
ينتهي انقضاء العدة بوضع الحمل وان لم تظهر من البنات كما صرح به الزهري

فيما بعد ذلك وهو مذهب فقهاء الأمصار وقال بعض المتقدمين لا يحمل
 من العلة حتى تطهر من الناس ولعل بعضهم أشار إلى تعلوق هذا بقوله
 فلما تعلقت من نفاسها أي طهرت قال لها قد خللت فأنجي من شيت رتب
 الحمل على التعليل فيكون علة له وهذا ضعيف للتصريح بهذه الرواية بأنه
 أنشأها بالحمل بوضع الحمل وهذا أوضح من ذلك الغريب المذكور وربما
 استدل بهذا الحديث بعضهم على أن العلة تنفي بوضع الحمل على أي وجه
 كان مصغة أو علقنة أو شيطان فيه الحلق أو لا من حيث أنه رتب الحمل على وضع
 الحمل من غير استئصال وترك الاستئصال في قضايا الأحوال تنزل منزلة
 العوم في المقال وهذاها هنا ضعيف لأن الغالب هو الحمل التام المخلوق
 ووضع المصغة والعلقنة نادر وحمل الجوارح على الغالب ظاهر وإنما تنوي
 تلك القاعدة حيث لا تترجح بعض الإختلافات على بعض ويختلف الحكم
 باختلافها وقول ابن شهاب قد قدمنا أنه مذهب فقهاء الأمصار والمنقول
 عنه خلاف ذلك هو الشيعي والخجعي وجماد **الحديث الثاني**
 عن زينب بنت أم سلمة قالت ثوفي حميم لأم حبيبة فدعت بصفرة فسحبه
 بدراعيها وقالت إنما صنع هذا لآبي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لا يحمل لامرأة ثوم من بالله واليوم الآخر أن تحذف ثوب ثلاث الأعل
 روج ٥ الإحداد ترك الطيب والزينة وهو واجب على المتوفي عنها
 ونجها بهذا الحديث وغيره ولا خلاف فيه في الجملة وإن اختلفوا في التفصيل
 وقول الأعل روج يقتضي الإحداد عن كل زوج سواء كان بعد الدخول

اوقبله وقوله لامرأة عام في النساء يدخل فيه الكبيرة والصغيرة
 والامة وفي دخول الصغيرة تحت هذا اللفظ نظر فان وجب من غير دخوله
 تحت اللفظ فبدل اخر واما الكتابية فلا تدخل تحت اللفظ لقوله
 عليه السلام لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر فمنها خالف بعضهم
 في وجوب الإحداد على الكتابية واجاب غيره ممن اوجب عليها الإحداد
 بان هذا يخصن له شئب والخصيص اذا كان لغاية او سبب عمل خلاف
 الحكم لم يدرك على خلاف الحكم قال بعض المتأخرين في السبب في ذلك
 ان المسئلة هي التي تستمر خطاب الشارع وتنفع به وتنفذ له فلهذا
 قيد به وغير هذا اقوي منه وهو ان ذكر هذا الوصف لتأكيد التحريم لما
 يقتضيه سياق ومفهومه من ان خلافة مناف للايمان بالله واليوم الآخر
 كما قال الله تعالى وعلى الله فوكلوا ان كنتم مؤمنين فانه يقتضي تأكيد
 امر التوكل بربطه بالايمان وكما يقال ان كنت ولدي فافعل كذا واصل
 لفظة الإحداد من معنى المنع ويقال احترت المرأة تحدا احدا او حداث
 تحديت الخاء في الماضي من غير هين وعن الاصمعي انه لم يحذر الاحترت رباعيا
 والله اعلم وقد يؤخذ من هذا الحديث انه لا إحداد على الامة المستولاة
 لتعلق الحكم بالزوجية وتخصيص منع الإحداد بمن توفي عنها زوجها وانقضى
 مفهومه الإحداد لمن توفي عنها زوجها والله اعلم **الحديث**
الثالث عن امر عطاءة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث الا على روح اربعة اشهر وعشرا ولا تلبس

ثوباً مَصْبُوعاً لَا ثَوْبَ عَصَبٍ وَلَا تَكْحُلَ وَلَا تَسْطِيبًا إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ
نَبْتَهُ مِنْ قُطْطٍ أَوْ أَطْفَارٍ الْعَصَبُ ثِيَابٌ مِنَ الْيَمَنِ بِهَا بَيَاضٌ وَسَوَادٌ
فِيهِ دَكِيلٌ عَلَى مَنَعِ الْمَرْأَةِ الْحِجَّةِ مِنَ الْكُلِّ وَنَدَاهَا ثِيَابُهَا لَا تَكْحُلُ
إِلَّا لَيْلًا عِنْدَ الْحَاجَةِ بِالْأُطِيبِ فِيهِ وَجَرَةٌ بَعْضُهُمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَإِنْ كَانَ
فِيهِ طِيبٌ وَجَرَةٌ آخَرُونَ إِذَا خَافَتْ عَلَى عَيْنِهَا بِكُلِّ لَاطِيبٍ فِيهِ وَالَّذِينَ اجَارُونَ
حَمَلُوا النَّبِيَّ الْمُطَّلَقَ عَلَى خَالِهِ عَدَمَ الْحَاجَةِ وَالْجَوَازَ عَلَى خَالِهِ الْحَاجَةَ رَوَى
الْحَدِيثُ الْمَنَعُ مِنَ الثِّيَابِ الْمَصْبُوعَةِ لِلزَّيْنَةِ لَا ثَوْبَ الْعَصَبِ وَأَسْتَبْنَى بَعْضُهُمْ
مِنَ الْمَصْبُوعِ الْأَسْوَدِ فَرَخَصَ فِيهِ وَبَقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ كَرَاهَةُ الْعَصَبِ وَعَنِ بَعْضِهِمْ
الْمَنَعُ وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ مَعْنُومِ الْحَدِيثِ جَوَازُ مَا لَيْسَ بِمَصْبُوعٍ
وَهِيَ الثِّيَابُ الْبَيْضُ وَمَنَعُ بَعْضُ الْمَالِكِيَةِ الْمَدْرُغُ مِنْهَا الرَّبِّيُّ يَمُرُّ بِهِ وَكَذَلِكَ
جَيْدُ السَّوَادِ وَالنَّبْتُ بَضْمُ التُّونِ الْقِطْعَةُ وَالشَّيْءُ الْبَيْضُ وَالْمَقْسُطُ
بَضْمُ الْغَافِقِ الْأَطْفَارُ نَوْعَانِ مِنَ الْجُوزِ وَقَدْ رَخِصَ فِيهِ فِي الْغُلِّ مِنَ الْخِصْفِ
فِي تَطْيِيبِ الْحُلِّ وَارَاهُ كَرَاهَتِهِ **الْحَدِيثُ الرَّابِعُ** عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَالَتْ حَاجَاتُ امْرَأَةٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ
اللَّهِ إِنِّي تُوفِّي عَنْهَا زَوْجَهَا وَقَدْ اسْتَنْكَتْ عَلَيْهَا فَكَلَّمَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَمْرَتَيْنِ أَوْلَا نَدَامَةً قَالَ لِمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَقَدْ كَانَتْ
أَحَدًا كُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْبِيًا لِلْبُعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ فَقَالَتْ رَيْسُكَ كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا
تُوفِّي عَنْهَا زَوْجَهَا دَخَلَتْ حِفًّا وَلَبَسَتْ شَرَّتِيَابَهَا وَلَمْ تَسْطِيبَ وَلَا شَيْءًا حَقِيقًا
تَمُرُّ بِأَسْنَتِهِمْ تُوفِّي بِدَابَةِ حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ فَتَغْنَصُ بِهِ فَقُلْ مَا تَغْنَصُ بِشَيْءٍ

الأمات ثم تخرج فتعطي بعة فترمي بها ثم تراجع بعد ما شات من طيب أو
عنن الحفتر البيت الصغير وتقتض بذلك بوجدها له يجوز في قوله
اشتكت عنها وجهان **أحدهما** النور على الفاعلية على أن تكون العين
هي المشتكة **والثاني** فتحها ويكون في اشتكت ضمير الفاعل
وهي المرأة وقد رجم هذا ووقع في بعض الروايات عيناها وقوله انكسرها
بضم الهمزة وقوله عليه السلام لا يقتضي المنع من الكحل للحاجة
وإطلاقة يقتضي أن لا فرق بين حالة الحاجة وغيرها إلا أنهم استثنوا حالة
الحاجة وقد جاء في حديث آخر جعله بالليل ومسحه بالثاء فحمل هذا على حالة
الحاجة وقيل في قوله عليه السلام لا وجهان **أحدهما** أنه
نهي نزيه **والثاني** أنه مؤول على أنه لم يتحقق الخوف على عينها
وقوله عليه السلام إنما هي أربعة أشهر وعشرون قليل للمدة وتحويل
للصبر عما مضى وقوله وقد كانت أخذت ترمي بالبعة عند رأس
الحول قد فسرت في الحديث واختلفوا في وجه الإشارة فبيل معناه أنها رمت بالبعة
وخرجت منها كما يقال من هذه البعة ورميها بها وقيل هو إشارة إلى أن
العربي تعلت وصبرت عليه من الاعتداد سنة ولبسها ستر ثيابها وزومها بيضا
صغير هين بالنسبة إلى حق الزوج وما يتحجته من المراجعة كما يهون الرمي
بالبعة وقوله دخلت حفشا بكسر الحاء المهملة وسكون القاف والبيش
المججمة أي بيتا صغيرا جفيرا أقرب إلى السمك وقوله فتقتض به بفتح تاء
الحروف وسكون القاف وأخره ضاد معجمة قال ابن قتيبة سألت الحارث بن

عَنْ مَعْنَى الْإِنْضَاضِ فَذَكَرُوا أَنَّ الْمُعْتَنَةَ كَانَتْ لَا تَغْتَسِلُ وَلَا تَمْسُ مَا وَلَا
 تُعَلِّمُ ظُهُرًا ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ الْحَوْلِ بِأَتَمِّ مَنَظَرَةٍ تَقْضَى أَيْ تَكْسِرُ مَا هِيَ فِيهِ مِنْ
 الْعِلَّةِ بِطَائِرٍ مَسَّحَ بِهِ قَبْلَهَا وَتَبَدُّهُ فَلَا يَكَادُ يَعِيشُ مَا تَقْضَى بِهِ وَقَالَ مَلِكٌ
 مَعْنَاهُ مَسَّحَ بِهِ جِلْدَهَا وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ مَسَّحَ بِبَيْدِهَا عَلَيْهِ أَوْ عَلَى ظَهْرِهِ وَقِيلَ
 مَعْنَاهُ مَسَّحَ بِهِ ثُمَّ تَقْضَى أَيْ تَغْتَسِلُ وَالْإِنْضَاضُ الْأَعْتَسَالُ بِالْمَاءِ الْعَذِيبِ
 لِلْإِنْفَاقِ وَارْتِدَائِهِ الْوَسْخَ حَتَّى يَصِيرَ بَيْضًا نَقِيَّةً كَالْفِضَّةِ وَقَالَ الْخُفَّيْشِيُّ
 مَعْنَاهُ تُنْظَفُ وَتُنَقَّى مِنَ الدَّرَنِ تَشْبِيهَا لَهَا بِالْفِضَّةِ فِي نَقَائِهَا وَبَيَاضِهَا
 وَقِيلَ إِنَّ الشَّابِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ رَوَى هَذَا اللَّفْظَ بِالْقَافِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ
 وَالْبَاءِ ثَانِي الْحُرُوفِ وَالْمَعْرُوفُ هُوَ الْأَوَّلُ ه

كِتَابُ اللَّعَابِ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ فُلَانًا
 ابْنَ فُلَانٍ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ جَدَّ أَحَدًا مَرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ كَيْفَ
 يَصْنَعُ أَنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ وَأَنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ قَالَ فَسَكَتَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ فَقَالَ ابْنُ الَّذِي سَأَلَهُ
 عَنْهُ قَدْ أَبْلَيْتَ بِهِ فَأَمَرَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْشَاءِ
 بِرَبِّكَ وَرَأَيْتَهُمْ قَدْ أَهْمَ عَلَيْهِ وَوَعَّظَهُ وَذَكَّرَهُ وَخَبَّرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ
 مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ فَقَالَ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْكَ ثُمَّ دَعَا هَؤُلَاءِ عَظَمَاءَ
 وَخَبَرَهُمْ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ فَكَانَ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ
 أَنَّهُ لَكَاذِبٌ فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَصَادِقْ فِي الْحَامِشَةِ

أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ أَنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ثُمَّ تَنَبَّأَ الْمَرْأَةُ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ
 بِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْحَامِثَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا أَنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ثُمَّ
 فُرِّقَ بَيْنَهُمَا قَالَتْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ يَكُونُ أَنْ أَحَدُكُمَا كَذَبَ فَهَلْ مِنْكُمْ نَائِبٌ ثَلَاثًا
 وَفِي لَعْنَةِ لَسَانِي لَكَ عَلَيْهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي قَالَتْ لَا مَالُ لَكَ أَنْ كُنْتَ
 صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهَوَّ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا وَأَنْ كُنْتَ كَذَبْتَ فَهَوَّ أَبْعَدَ لَكَ مِنْهَا
 اللَّعْنَةُ لَفْظُهُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ اللَّغْنِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ اللَّغْنَ مِنَ ذِكْرِ اللَّعْنَةِ وَقَوْلُهُ
 أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا نَاجِمِلٌ أَنْ يَكُونَ سُؤَالًا عَنْ امْرَأَةٍ يَبِيعُ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَارٌ
 مِثْلُ ذَلِكَ وَالِاسْتِيعَادُ لِلْوَفَا بِعِلْمِ أَحْكَامِهَا قَبْلَ أَنْ تَقَعَ وَعَلَيْهِ اسْتِمْرَاعُ
 الْقَتْلِ فَيُتَعَرَّفُونَ وَتَقَرُّوهُ مِنَ التَّوَارِكِ قَبْلَ وَقُوعِهَا وَقَدْ كَانَ مِنَ السَّلَفِ
 مَنْ يَكُونُ الْحَدِيثُ فِي الشَّيْءِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ فَيُرَاهُ مِنْ نَاحِيَةِ النُّكْلِ وَقَوْلُ الرَّادِي
 فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَا هَذَا قَالَ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ يَكُونُ أَنْ يَحْمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا
 أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ أَوَّلًا عَمَّا لَمْ يَقَعَ ثُمَّ وَقَعَ **وَالثَّانِي** أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ
 أَوَّلًا عَمَّا وَقَعَ وَنَاحِيَةُ الْمُرِ فِي جَوَابِهِ مَبِينَةٌ صُرُورُهُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحِكْمِ وَالْحَدِيثِ
 بِذَلِكَ عَلَى أَنْ سَوَّاهُ سَبَبُ تَزْوِيلِ الْإِيَّةِ وَتِلَاوَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا
 عَلَيْهِ لِمَعْرِفَةِ الْحِكْمِ وَالْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهَا وَمَوْعِظَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ
 ذَكَرْنَا الْقَتْلَ اسْتِجَابًا بِهَا عِنْدَ مَا تَرِيدُ الْمَرْأَةُ أَنْ يُلْفِظَ بِلَفْظِ الْغَضَبِ وَظَاهِرُ
 هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ لَا يَخْصُصُ بِالْمَرْأَةِ فَاتَهُ وَكَرِهَ فِيهَا وَفِي الرَّجُلِ فَلَعَلَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ
 عَامَّةٌ وَلَا شَكَّ أَنَّ الرَّجُلَ مُعَرِّضٌ لِلْعَذَابِ وَهُوَ حَذُّ الْغُزْبِ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ
 مُعَرِّضَةٌ لِلْعَذَابِ الَّذِي هُوَ الرَّجْمُ إِلَّا أَنْ عَذَابُهَا أَشَدُّ وَظَاهِرُ لَفْظِ الْحَدِيثِ

لعله
 ولا استبعاد

وَالْكِتَابُ الْعَزِيزُ يُعْطِي تَعْيِينَ لِقَوْلِ الشَّاهِدَةِ وَذَلِكَ يُعْطِي أَنْ لَا يُبَدَّلَ
بِغَيْرِهَا وَالْحَدِيثُ يُعْطِي أَيْضًا الْبَدَأَ بِالْحَجْلِ فَكَذَلِكَ لِقَوْلِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ
لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ فَإِنَّ الدَّرَّةَ يُعْطِي وَجُودَ سَبَبِ الْعَذَابِ
عَلَيْهَا وَذَلِكَ بِإِلْعَانِ الزَّوْجِ وَاحْتِصَتِ الْمَرْأَةُ بِلَفْظَةِ الْغَضَبِ لِعَظَمِ الذَّنْبِ
بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا عَلَى تَغْيِيرِ وَقُوعِهِ لَهَا مِنْ تَلَوِيثِ الْفِرَاشِ وَالنَّعْضِ لِحَاقِ
مَنْ لَيْسَ مِنَ الزَّوْجِ بِهِ وَذَلِكَ أَمْرٌ عَظِيمٌ يَنْتَبِثُ عَلَيْهِ مَقَاسِدُ كَثِيرَةٌ كَالْتِشَارِ
الْمُحَرِّمَةِ وَثُبُوتِ الْوِلَايَةِ عَلَى الْأُنَاثِ وَاسْتِحْقَاقِ الْأَمْوَالِ بِالتَّوَارِثِ فَلَا
حَرَمَ خَصَّتْ بِلَفْظَةِ الْغَضَبِ الَّتِي هِيَ أَشَدُّ مِنَ اللَّعْنَةِ وَلِذَلِكَ قَالَ الْوَاوِدُ أَنَّ
الْمَرْأَةَ الْغَضَبُ بِاللَّعْنَةِ لَمْ يَكْتَفِ بِهِ وَأَمَّا الْوَاوِدُ الرَّجُلُ اللَّعْنَةُ بِالْغَضَبِ
فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالْأَوَّلِيُّ إِنْبَاعُ النَّصِّ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى اجْتِرَاءِ الْأَحْكَامِ
عَلَى الظَّاهِرِ وَتَعَرُّضِ التَّوْبَةِ عَلَى الْمَذْنِبِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الزَّوْجَ لَوُجَعَ
وَاحْتَذَبَتْ نَفْسُهُ كَانَ تَوْبَةً وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْبَنِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرشَدَ إِلَى
التَّوْبَةِ فِيمَا بَيْنَهُمَا وَيُزَيِّنُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا سَبِيلَ لَكَ
عَلَيْهَا يُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ وَقُوعُ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا بِاللَّعْنِ لِلْحُجُومِ قَوْلُهُ لَا سَبِيلَ
لَكَ عَلَيْهَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا رَاجِعًا إِلَى الْمَالِ وَقَوْلُهُ
أَنْ كُنْتُهَا وَقَالَ عَلَيْهَا فَوَيْلًا اسْتَحْلَلْتُ مِنْ فَرْجِهَا دَلِيلٌ عَلَى اسْتِقْرَارِ الْمَهْرِ بِالْخَوَلِ
وَعَلَى اسْتِقْرَارِ مَهْرِ الْمَلَاحِنَةِ أَمَّا هَذَا فَبِالنَّصِّ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَتَعْلِيلُهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْلُهُ مَا اسْتَحْلَلْتُ وَفِيمَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَعْرِضُ لَوَاحِظَتِ نَفْسِهَا
بِوُجُودِ الْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ

الْحَدِيثُ الثَّانِي

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَمَّ إِنْ رَجُلًا رَمَى امْرَأَتَهُ وَاسْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَلَا عَنَّا كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ قُضِيَ بِالْوَلَدِ لِلْمَرْأَةِ وَفُرِقَ بَيْنَ
الْمُتَلَاعِنَيْنِ هـ وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ فِيهَا زِيَادَةُ نَفْيِ الْوَلَدِ وَأَنَّهُ
يَلْحَقُ بِالْمَرْأَةِ وَيَرْتَهَابُ بِثَبُوتِ الْبُتُوعِ مِنْهَا وَتَثْبُتُ أَحْكَامُ الْبُتُوعِ بِالنِّسْبَةِ
إِلَيْهَا وَمَنْعُومُهُ يَقْضِي انْقِطَاعَ النِّسْبَةِ إِلَى الْأَبِ مُطْلَقًا وَقَدْ تَرَدَّدُوا فِيهَا
لَوْ كَانَتْ مِثْلَ هَلْ يَحِلُّ لِلْمَلَأِ عَنِ تَرْوُجِهَا وَقَوْلُهُ فَلَا عَنَّا كَمَا قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ فِيهِ مَا يَشْعُرُ بِذِكْرِ نَفْيِ الْوَلَدِ فِي لِعَانِهِ الْأَبْطَرِيقِ الدَّلَالَةُ
فَإِنْ كُنَّا بِاللَّهِ يَقْضِي أَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَمْ يَصَادِفْ بَيْنَ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى
مَا أَدْعَاهُ وَدَعْوَاهُ قَدْ اسْتَمَلَتْ عَلَى نَفْيِ الْوَلَدِ وَقَوْلُهُ وَفُرِقَ بَيْنَ

الْمُتَلَاعِنَيْنِ يَقْضِي أَنَّ اللَّعَانَ مُرْجِيٌّ لِلْفُرْقَةِ ظَاهِرًا **الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ**
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فِزَارَةَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنْ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ
لَكَ ابْنٌ قَالَ نَعَمْ قَالَ يَا أَلُوْأَنَاهَا قَالَ خُذْ قَالَ فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَدْرَقٍ قَالَ لَا
فِيهَا لَوْرَقًا قَالَ فَإِنَّ أَمَّا هَذَا لَكَ قَالَ عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عَرَقٌ قَالَ وَهَذَا
عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عَرَقٌ هـ فِيهِ مَا يَشْعُرُ بِأَنَّ الشَّرِيضَ نَفْيِ الْوَلَدِ
لَا يُوجِبُ حِدَّ الْأَقْبِيلِ وَفِيهِ نَظَرٌ لَأَنَّهُ جَاءَ عَلَى سَبِيلِ الْأَسْتِغْنَاءِ وَالضَّرُورَةِ
دَائِمَةٍ إِلَى ذِكْرِهِ وَإِلَى عَدَمِ تَرْيُيبِ الْحَدِّ وَالْتَعْذِيرِ عَلَى الْمُسْتَفْعِينَ وَفِيهِ دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّ الْحَالِفَةَ فِي اللَّوْنِ بَيْنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ بِالْبَيَاضِ وَالْأَسْوَدِ لَا يَبِيعُ إِلَّا شَفَاءً
وَقَدْ ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَكَمَ وَالْعَمَلُ وَأَجَارَ بَعْضَهُمْ ذَلِكَ كَالْأَسْوَدِ

الشديد مع البياض الشديد والأزرق لون يميل إلى الغبرة لكون الرماد
والرماد يسمى أزرق والجمع ورق يضم الواو وسكون الهمزة واستدل به
الأصوليون على العمل بالقياس فإن النبي صلى الله عليه وسلم حصل منه النسبة
لولد هذا الرجل المخالف للونه بولد الأبل المخالف للوانها وذكر العلامة
الجامعة وهي نزوع العرق إلى أنه قسمة في أمر وجودي والذي حصلت
المنازعة فيه هو النسبة في الأحكام الشرعية **الحديث**
الرابع عن عائشة رضي الله عنها قالت احتمم سعد بن زيد وقاص
وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخي عتبة بن
إبراهيم قاص عهد إلى أنه ابنه أنظر إلى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي
يا رسول الله ولد علي فرائس أي من ولده فنظر رسول الله صلى الله
عليه وسلم إلى شبهه فرأى شبهاً بيناً بعتبة فقال هو لك يا عبد بن زمعة
الولد للفراش وللعاهر الحجر واجتبي منه يا سودة فلم تره سودة قط
يقال زمعة بأشكال الميم وهو الأكثر ويقال زمعة بفتح الميم أيضاً
والحديث أصح في الحاق الولد بصاحب الفراش وإن طرأ عليه وطئ محرم
وقد استدل به بعض المالكية على فاعلة من قواعدهم وأصل من أصول
المذهب وهو الحكم بين حكيم وذلك أن يكون الفروع بأخذ مشابهة من
أصل متعددة فيعطى أحكاماً مختلفة ولا يمتنع لأجل الأصول وبيان من
الحديث أن الفراش مفضل لأحابة برمعة والشبه البين مفضل لأحابة
بعبة فأعطى النسب مقضي الفراش والحق برمعة وروعي أمر النسب بأمر

شَوَّةً بِالْإِجْتَابِ مِنْهُ فَأَعْطِيَ الْفَرْعَ حُكْمًا بَيْنَ حَكَمَيْنِ وَلَمْ يَحْضُرْ أَمْرُ الْفَرَّاشِ
فَبَيَّنَتْ الْمَجْرِمَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَوَّةٍ وَلَا رُوحِي أَمْرَ الشَّبَةِ مُطْلَقًا فَلَمْ يَحْضُرْ
بَعْبَةُ قَالُوا وَهَذَا أَوَّلِي التَّقْدِيرَاتِ فَإِنَّ الْفَرْعَ إِذَا دَارَ بَيْنَ أَصْلَيْنِ فَالْحَقُّ
بِأَحَدِهِمَا مُطْلَقًا قَدْ أَبْطَلَ شَبَّهُهُ بِالثَّانِي مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَلَا لَكَ إِذَا فَعَلَ
بِالثَّانِي وَنَحَضَّ الْحَاثُ بِهِ وَكَانَ أَبْطَلَ الْأَحْلَمَ شَبَّهُهُ بِالْأَوَّلِ فَإِذَا الْحَقُّ بِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا مِنْ وَجْهِ كَانَ أَوَّلِي مِنَ الْغَايَةِ أَحَدُهُمَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَيُعْتَرِضُ عَلَى هَذَا بَابُ
صَوَّةِ التَّرَاوُعِ مَا إِذَا دَارَ الْفَرْعُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ يَشْرَعُ بَيْنَهُمَا يَفْتِي الشَّرْعُ الْحَاثُ
بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ إِلَيْهِ وَهَاهُنَا لَا يَفْتِي الشَّرْعُ إِلَّا الْحَاثُ
هَذَا الْوَلَدُ بِالْفَرَّاشِ وَالشَّبَةُ هَاهُنَا غَيْرُ مُعْتَرِفٍ لِلْحَاثِ شَرْعًا فَيَحُلُّ قَوْلُهُ
أَحْبَبِي مِنْهُ يَا شَوَّةٌ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْتَابِ وَالْإِشَادَةِ إِلَى مَصْلَحَةٍ وَجُودِيَّةٍ
لَا عَلَى سَبِيلِ بَيَانِ وَجُوبٍ حِكْمِيٍّ وَشَرْعِيٍّ وَيُؤَكِّدُ أَنَّهُ لَوْ وَجَدْنَا شَبَّهُهَا فِي وَلَدٍ
لِغَيْرِ مَا جِئَ الْفَرَّاشُ لَمْ يَنْبَغِ لِدَلِّكَ حُكْمًا وَلَيْسَ فِي الْإِجْتَابِ هَاهُنَا إِلَّا التَّرَكُّ
أَمْرٌ مُبَاحٌ عَلَى تَقْدِيرِ ثَبُوتِ الْمَجْرِمَةِ وَهُوَ قَرِيبٌ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
هُوَ ذَلِكَ أَيُّ أَخٍ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ أَيُّ يَابِعٍ لِلْفَرَّاشِ
أَوْ مُحْكَمٌ بِهِ لِلْفَرَّاشِ أَوْ مَا يَقَارِبُ هَذَا وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْعَاهِدُ
الْمَجْرُتِلُ مَعْنَاهُ أَنْ لَهُ الْحَبِيبَةَ تَمَّا دَرَعَاهُ وَطَلَبَهُ كَأَيْقَانٍ لِغُلَّانِ التَّرَابِ
وَكَا جَائِزٍ فِي الْحَدِيثِ وَإِنْ جَاءَ طَلَبُ ثَمَنِ الْكَلْبِ فَاذْكُفْهُ تَرَابًا لِيُغَيِّرَ أَيْ ذَلِكَ
عَنْ خَبِيثَةٍ وَعَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ لثَمَنِ الْكَلْبِ وَأَمَّا لَمْ يَجْرُوا الْمَلْفُظَ عَلَى ظَاهِرِهِ
وَجَعَلُوا الْحَجَرَ هَاهُنَا عِبَارَةً عَنِ الرَّجْمِ الْمَشْحُونِ فَيُحَقِّقُ الثَّانِي لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ

عَاهِدَ يَسْتَحْيُ الرَّجْمَ وَأَمَّا يَتَحْتَهُ الْمُحْضَنُ فَلَا يَجْرِي لَفْظُ الْعَاهِدِ عَلَى ظَاهِرِهِ
فِي الْعُيُودِ أَمَّا إِذَا جَلَسَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَبِثَةِ كَانَ ذَلِكَ عَامًّا فِي حَقِّ
كُلِّ رَأْيٍ وَالْأَصْلُ الْعَمَلُ بِالْعُيُودِ فِيهَا تَقْتَضِيهِ صِفَتُهُ **الحديث**
الخامس عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا نَبْرُوقًا سَارِيرًا وَوَجْهُهُ فَقَالَ الْمَرْثِيُّ إِنَّ
مَجْزَرَ أَنْظَرْنَا إِلَى زَيْدٍ مِنْ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَفْئَامِ
لَمْ يَغْفِرْ لِي لَفْظًا كَانَ مَجْزَرًا فَايْتَمَّا سَارِيرًا وَوَجْهُهُ يَعْنِي الْخُطُوطَ الَّتِي فِي
الْجَبْهَةِ وَاحِدَهَا سَرَرٌ وَسَرٌّ وَجَهَةٌ أَسْرَارٌ وَجَمْعُ أَسَارِيرٌ وَقَالَ
الْأَصْبَعِيُّ الْخُطُوطُ الَّتِي تَكُونُ فِي الْكَفِّ مِثْلَهَا السَّرَرُ يَنْتِجُ الْبَيْنَ وَالرَّاءُ
وَالسَّرُّ يَكْسِرُ الشَّيْنَ اسْتَدَلَّ بِهِ قَوْلُهُ الْجَزَاءُ وَمَنْ تَعَمَّهُ عَلَى أَصْلِ مِنْ أَصُولِهِمْ
وَهُوَ الْعَمَلُ بِالْقِيَامَةِ حَيْثُ يَنْتَبِهُ الْحَاقُّ الْوَلَدُ بِأَحَدِ الْوَاطِنِينَ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ
لَا فِي كُلِّ الصُّورِ بَلْ فِي بَعْضِهَا وَوَجْهُهُ لَا اسْتَدَلَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
سَرَّ بِذَلِكَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ حَمْدُ اللَّهِ وَلَا يُسَرُّ بِمَا طَلَّ وَخَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ
وَأَصْحَابُهُ وَاعْتَذَرُوا عَنْ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِيهِ الْيَأْ وَفُسَّخَ فِيهِ وَلَا هُوَ وَارِدٌ
فِي مَجْلَى التَّنَازُعِ فَإِنَّ أَسَامَةَ كَانَ لَأَحْقَابِ بْنِ زَيْدٍ مِنْ غَيْرِ مُتَنَازِعٍ لَهُ فِيهِ وَإِنَّمَا
كَانَ الْكُفَّارُ يُطَهَّرُونَ فِي نَيْسَبِهِ لِلنَّبَايِنِ بَيْنَ لَوْنِهِ وَبَيْنَ لَوْنِ أَبِيهِ فِي
السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ فَلَمَّا غَطِيَا وَوَسَّهَ مَا وَدَّتْ أَقْدَامُهُمَا وَالْحَقُّ مَجْزَرًا أَسَامَةَ
بَزِيدٍ كَانَ ذَلِكَ إِطْلَاقًا لَطَعْنُ الْكُفَّارِ بِسَبَبِ عَمَلِهِمْ بِحُكْمِ الْقِيَامَةِ وَإِنْ طَالَ
طَعْنُهُمْ حَقٌّ فَلَمْ يُسَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا بِحَقِّهِ وَاللَّوْنُ لَمْ يَمُوتْ بَلْ كَانَ

كَانَ خَدْلُكَ وَارِدًا فِي صُورَةٍ خَاصَّةٍ إِلَّا أَنَّ لَهُ جِهَةً عَامَّةً وَهِيَ دَلَالَةُ الْمُنْشَأِ
عَلَى الْأَنْتَابِ فَخَذَّ هَذِهِ الْجِهَةَ مِنَ الْحَدِيثِ وَتَعَلَّلَ بِأَوَّلِ خَلْفِ مَذْهَبِ
السَّائِعِي فِي أَنَّ الْإِقْيَانَةَ هَلْ تَخْصُ بِنَبِيِّ مَدْلُجٍ أَمْ لَا مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْمُعْتَبَرِي
ذَلِكَ الْمُنْشَأُ وَذَلِكَ غَيْرُ خَاصٍّ بِهِمْ أَوْ يُقَالُ إِنَّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ قُوَّةً لَيْسَتْ
لِغَيْرِهِمْ وَبِحُلِّ النَّصْرِ إِذَا اخْتَصَرَّ يَوْصِفُ بِكُنْ أَعْيَانَهُ لَمْ يَكُنِ الْعَاوَةَ لِأَحْثَالِ
أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُ الشَّارِعِ وَفَجَّرَ بِتَضَمُّنِ الْيَمِّ وَفَتْحِ الْجِيمِ وَكُسْرِ الرَّايِ الْمَشْدُودِ
الْمُعْجَمَةِ وَبَعْدَهَا زَايٌ مُعْجَمَةٌ وَاخْتَلَفَ مَذْهَبُ السَّائِعِي أَيْضًا فِي أَنَّهُ هَلْ
يُعْتَبَرُ الْعَدَدُ فِي الْقَائِفِ أَمْ يَكْفِي الْقَائِفُ الْوَاحِدُ فَإِنْ فُجِّرَ زَايٌ انْفَرَدَ بِهِ هَذِهِ الْإِقْيَانَةُ
وَلَا يَبْرُدُ عَلَى هَذَا إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَجَالِ الْخِلَافِ كَمَا قَدَّمْنَا وَقَوْلُهُ أَنَا
أَيُّ فِي الرَّمَزِ الْغَرِيبِ مِنَ الْقَوْلِ وَقَدْ تَرَكْتُ فِي هَذِهِ الرَّايَةِ ذِكْرَ تَغْطِيَةِ
اسْمَاءَةٍ وَزَيْدٍ وَدُشْمَا وَظُهُورِ أَقْدَامِهَا وَهِيَ زِيَادَةُ مُغَيِّدَةٍ حَذًّا لِمَا فِيهَا
مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى صِدْقِ الْإِقْيَانَةِ وَكَانَ يُقَالُ أَنَّ مِنْ عُلُومِ الْعَرَبِ ثَلَاثَةُ السِّيَاقِ
وَالْإِقْيَانَةِ وَالْإِقْيَانَةِ فَا مَّا السِّيَاقَةُ هِيَ شَمُّ تَرَابِ الْأَرْضِ لِيَعْلَمَ بِهَا الْأَسْتِقَامَةُ
عَلَى الطَّرِيقِ أَوْ الْخُرُوجُ مِنْهَا عَلَى الْمَعْرِي

أَوْدِي فَلَيْتَ الْحَادِثَاتِ كَفَافَ مَالِ الْمُسْتَفِ وَتَعْتَبَرُ الْمُتَنَافِ
وَالْمُتَنَافُ هُوَ هَذَا الْقَاصُّ وَامَّا الْإِقْيَانَةُ فَهِيَ زَجْرُ الطَّيْرِ وَالطَّيْرَةُ وَالْمُتَنَافُ
بِهَا وَمَا قَارَبَ ذَلِكَ وَامَّا الشَّائِخُ وَالْبَارِخُ فِي الْوَحْشِ وَفِي الْحَدِيثِ الْإِقْيَانَةُ
وَالطَّرِيقُ مِنَ الْجَيْتِ وَالطَّرِيقُ هُوَ الرَّبِّي بِالْحَصَا وَامَّا الْإِقْيَانَةُ فَهِيَ مَا خُرِفَ فِيهِ
وَهُوَ عَيْنُهَا وَالْإِقْيَانَةُ لِلْجَاوِي بِالْمُنَافِ الْحَدِيثُ السَّادِسُ

بعد
ففي

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ذَكَرَ الْعَرَبُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَجْرَكُمْ وَلَمْ يَقُلْ فَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَجْرَكُمْ
فَأَنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا هـ اُخْتُ الْفُقَهَاءِ فِي حُكْمِ
الْعَزْلِ فَأَبْلَحَهُ بَعْضُهُمْ مُطْلَقًا وَقِيلَ فِيهِ إِذَا جَازَ تَرَكَ أَضْلَ الْوُطِيِّ جَازَ تَرَكَ
تَرَكَ الْإِنْزَالِ وَرَوَّحَ هَذَا بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَمِنْ الْفُقَهَاءِ مَنْ كَرِهَهُ
فِي الْحِمَّةِ الْآبَاذِنَةِ فِي الزَّوْجَةِ الْأَمَةِ الْآبَاذِنِ السَّيِّدِ لِحَمَّتِهِمَا فِي الْوَلَدِ وَلَمْ
يَكْرَهُهُ فِي السُّنْدَارِيِّ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ أَعْنَى الْإِنْزَالِ مِنَ الْغَرَضِ لِأَنَّ الْإِنْزَالَ
الْمَالِيَّةَ وَهَذَا مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ وَفِي الْحَدِيثِ مِثْلُ ذَلِكَ إِلَى الْإِجَارِ وَالْوَلَدِ وَإِنْ
وَقَعَ الْعَزْلُ فَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ **الْحَدِيثُ السَّابِعُ**

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كُنَّا نَعْرِضُ الْقُرْآنَ نَزَلَ وَكَانَ
شَيْئًا يَنْهَى عَنْهُ لَهَا نَاعَةٌ الْقُرْآنُ نَ يَسْتَدْرِكُ مِنْ حَيْزِ الْعَرْلِ مُطْلَقًا
وَاسْتَدْرَكَ جَابِرٌ بِالتَّقْوِيرِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ اسْتَدْرَكَ غَرِيبٌ وَكَانَ
يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَسْتَدْرَكَ تَقْدِيرُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكِنَّهُ مُشْرُوطٌ
بِعَلِّهِ بِذَلِكَ وَلَفْظُ الْحَدِيثِ لَا يَقْتَضِي إِلَّا الْأَسْتَدْرَكَ تَقْدِيرُ اللَّهِ تَعَالَى ن

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِفَيْزَانِيَّةٍ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الْكَفْرَ وَمَنْ
ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا وَلَيَنْبَغُ أَمْعَدَةٌ مِنَ النَّارِ وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ أَوْ قَالَ
عَمَّا وَاللَّهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا جَازَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ عَمْدُكُمْ وَبِالْخَارِجِيِّ خَوْفُهُ ن
يَدَّ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِنْتِقَاءِ مِنَ النَّسَبِ الْمَعْرُوفِ وَالْإِعْزَازِ إِلَى نَسَبِ عِيْنٍ وَلَا شَكَّ أَنَّ

ذلك كبيرة لما يتعلق به من لفاسد العظمة وقد بينا على بعض ما
 مضى وشرط الرسول صلى الله عليه وسلم العلم لأن الكتاب قد تراعى
 فيما مذ الآباء والأجداد ويتعد العلم بحقيقتها وقد يقع أخطاء في
 النسب في باطن من جهة البناء ولا يشعرون بشرط العلم لذلك وقوله
 قد مر ذكر الظاهر عند الجمهور فيحتاجون إلى تأويله وقد يؤول بكفر
 البعثة أو بأنه أطلق عليه كقوله فارتب الكفر لعظم الذنب فيه تسمية للشيء
 باسم ما فارتبه أو يقال بتأويله على فاعل ذلك مستحلاً له وقوله
 عليه السلام من ادعى ما ليس له يدخل فيه الدعاوي الباطلة كلها ومنها
 دعوى المال بغير حق وقد جعل الوعيد عليه بالنار لأنه لما قال فليستوا معده
 من النار افتضى ذلك تعيين دخوله النار لأن الخير في الأوصاف فقط يشعرون
 بنسب الأصل وأقول إن هذا الحديث يدخل تحت ما ذكره بعض الفقهاء
 في الدعوى من نصب مشجر يدعي في بعض الصور حفظ الاسم الدعوي والجراب
 وهذا المشجر يدعي ما يعلم أنه ليس له والفاضي الذي يقيم عالم بذلك أيضاً
 وليس حفظ هذه التوازين من المقصودات في الشرع حتى تحقق بها هذا
 العموم والمقصود الأكبر في القضاء يقال الحق إلى مستحقة فاحترام هذه
 المراسم الحكيمية مع تحصيل مقصود القضاء وعدم تنصيص صاحب الشرع على
 وجوبها أولى من مخالفة هذا الحديث والدخول تحت الوعيد العظيم الذي
 دل عليه وهذه طريقة أصحاب الملك أي عدم التشديد في هذه المراسم
 وقوله عليه السلام فليست مما اخف في المفردة من الأول إذا كانت

ط
لعل

في قوله
 المشجر يدعي
 ما يعلم أنه ليس له

الدعوى بالنسبة الى المال وليس في اللفظ ما يقتضي الزيادة على الدعوى
بأخذ المال المدعى به مثلاً وقد يدخل تحت هذا اللفظ الدعوى الباطلة في العلم
اذا ائتمنت عليها مفايد وقولها فليس منافداً وله بعض المتقدمين في غير
هذا الموضع بان قال ليس مثلاً فراراً من القول بكفيه وهذا كما يقول اللاب
لعله اذا انكر منه اخلاقاً او اعمالاً لست مني وكأنه من باب نفى الشيء لا شيئاً
ثبوته فان المطلوب ان يكون الاعمساً وباللاب فيما يريد من الاخلاق الجميلة
فلما انتفت هذه الثمرة نفيت البتة مبالغة وامان وصف غيره بالكفر فقد
رتب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم قوله جار عليه بالحاء المملة اي رجع
قال الله تعالى انظر ان لن يحوزا اي يرجع حياً وهذا عيد عظيم لمن كفر
احداً من المسلمين وليس كذلك وفي رطة عظيمة وتغ فيها خلق كثير من
المكلمين ومن المستويين الى السنة واهل الحديث لما اختلفوا في العقائد
فغلطوا على مخالفيهم وحكوا بكفرهم وخرق حجاب الهيبة في ذلك جماعة
من الجشوية وهذا الوعيد لاحق بهم اذ لم يكن خصمهم كذلك وقد اختلف
الناس في التكفير وسببه حتى صنف في مؤفراً والذي يقع النظر في هذا ان مال
المذهب هل هو مذهب ام لا فمن كفر المشرعة قال ان مال المذهب مذهب فيقول
المجتهمة كفار لانهم عبدوا جسماً وهو غير الله تعالى فهم عابدون لغير الله
ومن عبد غير الله كفر ويقول المعزلة كفار لانهم وان اعترفوا باحكام
الصفات فقد انكروا الصفات ويلزم من انكار الصفات انكار احكامها ومن
انكار احكامها فهو كافر وكذلك المعزلة تنسب للكفر لغيرها بطريق المال

وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْقَبْلَةِ إِلَّا بِإِنكَارِ مَثَوَاتٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ عَنْ
صَاحِبِهَا فَإِنَّهُ جَبِيدٌ يَكُونُ مُكَذِّبًا لِلشَّرْعِ وَلَيْسَ مُخَالَفَةً لِلتَّوَالِغِ مَا خَذَ الْمُتَكْفِرُ
وَأَنَا مَا خَذَهُ مُخَالَفَةً لِلشَّمْعَةِ الْقَطْعِيَّةِ طَرِيقًا وَدَلَالَةً وَتَجَرَّ بَعْضُ أَصْحَابِ
الْأَصُولِ عَنْ هَذَا بِمَا مَعْنَاهُ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ طَرِيقَ أَبْيَانِ الشَّرْعِ لَمْ يَكْفُرْ كَمَنْ أَنْكَرَ
الْجَمَاعَ وَمَنْ أَنْكَرَ الشَّرْعَ بَعْدَ الْأَعْرَافِ بِطَرِيقَةٍ كَفَرْنَا لَهُ مُكَذِّبٌ وَقَدْ
نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُ قَالَ لَا الْكُفْرَ إِلَّا مَنْ كَفَرَنِي وَرَبَّ مَا خَفِيَ سَبَبُ هَذَا
الْقَوْلِ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ وَجَلَّ عَلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ الصَّحِيحُ وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ
عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ لَحِظَ هَذِهِ الْحَدِيثُ الَّذِي يَقْتَضِي أَنْ مَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ وَلَيْسَ لِرَجُلٍ
رَجْعٌ عَلَيْهِ الْكَفْرُ وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ كَافِرٌ فَقَدْ بَدَأَ
بِهَا أَحَدَهُمَا وَكَانَ هَذَا الْمَتَكَلِّمُ يَقُولُ الْحَدِيثُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْكَفْرَ لِأَحَدٍ
الشَّخْصَيْنِ أَمَّا الْمَكْفُرُ أَوِ الْمَكْفُرُ فَإِذَا كَفَرَنِي بَعْضُ النَّاسِ فَالْكَفْرُ وَاقِعٌ
بِأَحَدِهِمَا وَأَنَا قَاتِلٌ بَابِي لَسْتُ بِكَافِرٍ بِالْكَفْرِ رَاجِعٌ إِلَيْهِ ٥

كِتَابُ الرِّضَاعِ

عَنْ أَبِي عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نِسْبَةِ
حَسَنَةٍ لَا تَحِلُّ لِلْجُرْمِ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَجْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَهِيَ ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعِ
صَرِيحُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نِسْبَةَ الْأَخِ مِنَ الرِّضَاعِ حَرَامٌ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
الْحَرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَجْرُمُ مِنَ النَّسَبِ الْحَرَامُ بِالنَّسَبِ سَبْعُ الْأُمَمَاتِ وَالْبَنَاتُ
وَالْأَخَوَاتُ وَالْعَمَّاتُ وَالْخَالَاتُ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ فَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ
كَأَجْرٍ مِنَ النَّسَبِ فَأَمَّا كُلُّ مَنْ أَرْضَعْتَكَ أَوْ أَرْضَعْتَكَ أَوْ أَرْضَعْتَ

مَنْ وَلَدَتْكَ بِوَاسِطَةٍ أَوْ بَغَيْرِ وَاسِطَةٍ وَكَذَلِكَ كُلُّ امْرَأَةٍ وَلَدَتْ الْمُرْضِعَةَ
 وَالْفَحْلَ وَكُلُّ امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْ بِلَبِّنِكَ أَوْ أَرْضَعَتْهَا امْرَأَةٌ وَلَدَتْهَا أَوْ أَرْضَعَتْ
 بِلَبِّنٍ مِنْ وَلَدَةِ نَفْسِكَ وَكَذَلِكَ بَنَاتُهَا مِنَ النَّسَبِ وَالرَّضَاعِ وَكُلُّ امْرَأَةٍ
 أَرْضَعَتْهَا امُّكَ أَوْ أَرْضَعَتْ بِلَبِّنٍ ابْنِكَ فَهِيَ اخْتُكَ وَكَذَلِكَ كُلُّ امْرَأَةٍ وَلَدَتْهَا
 الْمُرْضِعَةُ أَوْ الْفَحْلُ وَاخَوَاتُ الْفَحْلِ وَالْمُرْضِعَةِ وَاخَوَاتُ مَنْ وَلَدَهَا مِنَ النَّسَبِ
 وَالرَّضَاعِ عَمَّاتُكَ وَخَالَاتُكَ وَكَذَلِكَ كُلُّ امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْهَا وَاحِدَةً مِنْ جَدَّاتِكَ
 أَوْ أَرْضَعَتْ بِلَبِّنٍ وَاحِدٍ مِنْ أَجْدَادِكَ وَبَنَاتُ أَوْلَادِ الْمُرْضِعَةِ فِي الْفَحْلِ فِي
 الرَّضَاعِ وَالنَّسَبِ بَنَاتُ اخِيكَ وَاخْتُكَ وَكَذَلِكَ كُلُّ امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْهَا اخْتُكَ
 أَوْ أَرْضَعَتْ بِلَبِّنٍ اخِيكَ وَبَنَاتُهَا وَبَنَاتُ أَوْلَادِهَا مِنَ الرَّضَاعِ وَالنَّسَبِ بَنَاتُ
 اخِيكَ وَبَنَاتُ كُلِّ ذَكَرٍ أَرْضَعَتْهُ امُّكَ إِذَا رَضِعَ بِلَبِّنٍ اخِيكَ وَبَنَاتُ أَوْلَادِهِمْ
 مِنَ الرَّضَاعِ وَالنَّسَبِ بَنَاتُ اخِيكَ وَبَنَاتُ كُلِّ امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْهَا امُّكَ أَوْ أَرْضَعَتْ
 بِلَبِّنٍ ابْنِكَ وَبَنَاتُ أَوْلَادِهَا مِنَ النَّسَبِ وَالرَّضَاعِ أَوْلَادُ اخِيكَ وَقَدْ اسْتَشْنَى
 الْفَقْهَاءُ مِنْ هَذَا الْعُمُومِ أَعْنِي قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُحْرِمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يُحْرِمُ مِنَ
 النَّسَبِ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ تُحْرِمُ مِنَ النَّسَبِ وَقَدْ يُحْرِمُ مِنَ الرَّضَاعِ **الْأُولَى**
 أُمُّ اخِيكَ وَأُمُّ اخِيكَ مِنَ النَّسَبِ هِيَ امُّكَ أَوْ زَوْجَةُ ابْنِكَ وَكُلُّهَا حَرَامٌ وَلَوْ
 أَرْضَعَتْ أَجْنَبِيَّةً أَخَاكَ أَوْ اخِيكَ لَمْ يُحْرَمِ **الثَّانِيَّةُ** أُمُّ نَافِلَتِكَ أَيْ
 بَنَتُكَ أَوْ زَوْجَةُ ابْنِكَ وَهِيَ حَرَامٌ وَفِي الرَّضَاعِ قَدْ لَا تَكُونُ نِسْأً وَلَا زَوْجَةً إِنْ
 بَانَ تَرْضِعُ أَجْنَبِيَّةً نَافِلَتُكَ **الثَّالِثَةُ** جَدَّةُكَ وَكَذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ أُمُّ امِّكَ
 أَوْ أُمُّ زَوْجِكَ وَهِيَ حَرَامٌ وَفِي الرَّضَاعِ قَدْ لَا تَكُونُ أُمًّا وَلَا أُمُّ زَوْجَةٍ كَمَا إِذَا

أَخِيَّةٌ وَلَدَكَ فَأَمَّا حَلَّةٌ وَلَدَكَ وَلَيْسَتْ بِأُمِّكَ وَلَا أُمُّ زَوْجِكَ
الرابعة أَخْتُ وَلَدَكَ فِي النَّسَبِ حَرَامٌ لِأَنَّهَا أُمُّ بَنِيكَ أَوْ بَنِيكِ
 وَلَوْ أَرْضَعْتَ أَخِيَّةٌ وَلَدَكَ فَهِيَ أَخْتُ وَلَدَكَ وَلَيْسَتْ بِبَنِيٍّ وَلَا بَنِيَّةٍ
 فَهَذِهِ الْمَرْبُوعَةُ مُسْتَثْنِيَةٌ مِنْ عَمُومٍ قَوْلُنَا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ
 وَأَمَّا أَخْتُ الْأَخِ فَلَا يَحْرُمُ لَهَا مِنَ النَّسَبِ وَلَا مِنَ الرِّضَاعِ وَصُورَتُهُ أَنْ يَكُونَ لَكَ
 أَخٌ مِنْ أَبِي وَأَخْتُ مِنْ أُمِّ فَيَجُوزُ لِأَخِيكَ مِنَ الْأَبِ نِكَاحُ أَخِيكَ مِنَ الْأُمِّ وَهِيَ أَخْتُ
 أَخِيهِ وَصُورَتُهُ مِنَ الرِّضَاعِ أُمُّ رَضْعَتِكَ وَأَرْضَعَتْ صَغِيرَةً أَخِيَّةً مِنْكَ
 فَجُوزَ لِأَخِيكَ نِكَاحُهَا وَهِيَ أَخْتُكَ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهَا الَّتِي بَعَثَهُ وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ السَّلَامُ إِنَّ الرِّضَاعَةَ تَحْرِمُ مَا يَحْرِمُ مِنَ
 الْوَلَاةِ وَهُوَ **الحديث الثاني** عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ
 قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الرِّضَاعَةَ تَحْرِمُ مَا يَحْرِمُ مِنَ الْوَلَاةِ
 وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ إِنَّ أُمِّي الْأَيُّ الْفُعَيْسِ إِشْدَادٌ عَلَيَّ بَعْدَ مَا أُنْزِلَ
 الْحِجَابُ فَقُلْتُ وَاللَّهِ لَا أَدْرِي لَهُ حَيٍّ إِشْدَادٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ
 أُمِّي الْأَيُّ الْفُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَةٌ الْأَيُّ الْفُعَيْسِ فَدَخَلَ
 عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي
 وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَةٌ قَالَ أَيْدِي لِي فَإِنَّهُ عَمَلُكَ تَرَبَّيْتُ بِمَنْكَ قَالَ عَمْرُو
 فَبَذَلَكَ كَأَنَّ عَائِشَةَ تَقُولُ حَرِّمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَفِي لَفْظِ
 إِشْدَادٍ عَلَيَّ أَيْ فَلَمْ أَدْرِكْهُ فَقَالَ لِيحْمِلِينَ مِنِّي وَأَنَا عَمَلُكَ فَقُلْتُ كَيْفَ ذَلِكَ
 قَالَ أَرْضَعْتُكَ امْرَأَةٌ أَيْ بَلَنِي أَخِي قَالَتْ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قَالَ صَدَقَ أَنَّهُ أَيُّدِي لَمْ تَرَبْتَ مَيْسَكُ أَيُّ انْتَقَرَتْ وَالْعَرَبُ تَدْعُو عَلَى الرَّجُلِ
وَلَمْ تَرِيدُوا قَوْعَ الْأَمْرِ بِهِ وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدِي جُلٌّ فَقَالَ يَا عَائِشَةُ امْطُرْنِي مِنْ إِبْرَائِيلَ مَا مِمَّا
الرِّضَاعَةُ مِنَ الْجَمَاعَةِ نَ أَعْرِضُ إِبْرَائِيلَ نَوْعٌ مِنَ الْبَغْرِ يَرْضِي لِحَشِيَّةِ أَنْ
يَكُونَ رِضَاعَةً ذَلِكَ الشَّخْصُ وَقَعْتُ فِي خَالَةِ الْكَبَرِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
كَلِمَةَ أَنَا لِلْحَضَرِ لَا لِلْمَقْصُودِ حَضَرُ الرِّضَاعَةِ الْمَحْرُومَةِ فِي الْجَمَاعَةِ لَا مَحْرُودٌ

هذا الحديث يدل على أن الرضاعة من الجماعة لا تكون رضاعة من إسرائيلي ما مِمَّا

اثبات الرضاعة في من الجماعة الحديث الثالث

عَنْ عَقِيبَةَ بْنِ الْحَرْثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي هَابِ فَجَاءَتْ
أُمُّهُ سُورًا قَالَتْ قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَأَنَّهُ عَرَضَ عَنِّي فَتَجِيتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ قَالَ وَلَيْفَ وَقَدْ رَعِمْتَ أَنْ
قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ نَ مِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَةَ الْمُرْضِعَةِ وَجَدَهَا
فِي الرِّضَاعِ لِحْظًا بَاطِلًا هَذَا الْحَدِيثُ وَلَا يَدْفَعُ مَعَ ذَلِكَ إِذَا اجْتَرَأَ
عَلَى ظَاهِرٍ مِنْ قَبُولِ شَهَادَةِ الْأُمِّ وَفِيهِمْ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ وَجَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ
عَلَى الْوَرَعِ دُونَ الْحَرِّمِ وَيُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ وَالْوَرَعُ
فِي هَذَا مَتَأَكَّدٌ وَعَقِيبَةُ بْنُ الْحَرْثِ هُوَ أَبُو سُرَيْجَةَ بِكْسَرِ الْتَيْنِ الْمُهْمَلَةِ

وسكون الزاء وفتح الواو والعين المهملة الحديث الرابع

عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَنِي
مِنْ مَكَّةَ فَتَبِعْتُهُمْ ابْنَةُ حَمْرَةَ نَادَى بِأَعْمَى فَتَنَادَى بِأَعْمَى فَلَحْزَ بَيْدَهَا وَقَالَ
لِفَاطِمَةَ دُونِكِ ابْنَةُ عَمِّكَ فَأَحْتَمِلْهَا فَأَحْضَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَرِيدٌ وَجَعْفَرٌ فَقَالَ

عَلِيَّ ابْنِ الْحَقِّ هِيَ ابْنَةُ عَمِّي مَالِ جَعْفَرِ ابْنَةِ عَمِّي وَخَالَاتُهَا عَمِّي وَقَالَ زَيْدٌ
بَنْتُ أَخِي فَتَقَى بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَالِهَا وَقَالَ الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ وَقَالَ
لِعَلِيٍّ أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ وَقَالَ لَجَعْفَرٍ أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي وَقَالَ لَزَيْدَاتٍ
أَخُونَا وَمَوْلَانَا ٥ الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي بَابِ الْحَضَانَةِ وَصَرَّحَ فِي أَنَّ الْحَالَةَ
فِيهَا كَالْأُمِّ عِنْدَ عَدَمِ الْأُمِّ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ
شَيْءٌ وَالْحَدِيثُ يَرْكُضُ عَلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي الْحَضَانَةِ وَقَدْ يَسْتَدْرِكُ بِاطْلَافِهِ أَصْحَابَ
التَّنْزِيلِ عَلَى تَنْزِيلِهَا مَنْزِلَةَ الْأُمِّ فِي الْمِيرَاثِ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَقْوَى فَإِنَّ السِّيَاقَ
طَرِيقَ الْبَيَانِ الْمَجْمُوعَاتِ وَتَغْيِيرِ الْمُحْتَمَلَاتِ وَتَنْزِيلِ الْكَلَامِ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنْهُ
وَفَهْمِ ذَلِكَ فَاعْتَدَ كَبِيرَةٌ مِنْ قَوَائِدِ أَصُولِ الْفِقْهِ وَلَمْ أَزَلْ مِنْ تَعَدُّرِهَا فِي
أَصُولِ الْفِقْهِ بِالْكَلَامِ عَلَيْهَا وَتَعَدُّرِهَا بِأَعْدَادِهَا مَطْوَلَةٌ إِلَّا بَعْضَ الْمُنَاجِرِينَ
مِنْ أَرْكَانِ أَصْحَابِهِمْ وَهِيَ فَاعِدَةٌ مُنْعِيَّةٌ عَلَى النَّاطِرِ وَأَنْ كَانَ ذَاتُ
شُعْبٍ عَلَى الْمُنَاطِرِ وَالَّذِي قَالَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا وَلِأَهْلِ الْجَمَاعَةِ
مِنْ الْكَلَامِ الْمُطِيبِ لِقُلُوبِهِمْ مِنْ حُسْنِ اخْلَافِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَعَلَّكَ تَقُولُ
أَمَّا مَا ذَكَرَ لِعَلِيٍّ وَزَيْدٍ فَقَدْ ظَهَرَتْ مُنَاسِبَتُهُ لِأَنَّ جُزْمَانَهُمَا مِنْ مَرَادِهَا
مُنَاسِبٌ لِجُزْمَانِهِمَا بِذِكْرِ مَا يُطِيبُ قُلُوبَهُمَا وَأَمَّا جَعْفَرُ فَإِنَّهُ فَصَلَّ لَهُ
مُرَادُهُ مِنْ اخْتِزَالِ الصِّبَةِ فَبُكِّفَ نَاسِبُ ذَلِكَ جَبْرٌ مَا قِيلَ لَهُ فَيُجَابُ عَنْ
ذَلِكَ بِأَنَّ الصِّبَةَ اسْتَحَقَّتْهَا الْحَالَةُ لِأَنَّ سَبَبَ تَقِيَّتِهِ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ
غَيْرُ مُجْكُومٍ لَهُ بِصِفَتِهِ فَنَاسِبُ ذَلِكَ جَبْرٌ مَا قِيلَ لَهُ ٥

كِتَابُ الْقِصَاصِ

وَبِالْحَالَةِ
وَبِالْحَالَةِ
وَبِالْحَالَةِ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَجْلُ دَمُ أُمَّتٍ بِشَهَدَانِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ الْبَاهُذِي ثَلَاثَ الشَّيْبِ الزَّائِي وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالنَّارُ
لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ الْجَمَاعَةُ هَذَا وَآلَاءُ الثَّلَاثَةِ مَبَاحُوا الدِّمِ بِالنَّفْسِ وَقَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ يَشْهَدَانِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ كَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ
مُسْلِمٌ وَكَذَلِكَ الْمَفَارِقُ الْجَمَاعَةُ كَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ الْقَارِكَ لِدِينِهِ وَالْمَرَادُ
بِالْجَمَاعَةِ جَمَاعَةُ الْمُتَلِمِينَ وَاعْمَارُهُمْ بِالزُّلَّةِ عَنْ الدِّينِ وَهِيَ سَبَبُ بَاحَةِ
لَهُ بِالْإِجْمَاعِ فِي حَرْفِ الرَّجُلِ وَخَلْفَ الْفَتَا فِي الْمَرَاةِ هَلْ تُقْتَلُ بِالزُّلَّةِ أَمْ
لَا مَذْهَبٌ يَخْتَفِئُ لَا تُقْتَلُ وَمَذْهَبٌ غَيْرُهُ يُقْتَلُ وَقَدْ يُؤْخَذُ قَوْلُهُ الْمَفَارِقُ
الْجَمَاعَةُ بِمَعْنَى الْمُخَالِفِ لَا هَلْ الْإِجْمَاعُ فَيَكُونُ مُمْتَسِكًا لِمَنْ يَقُولُ مُخَالِفُ الْإِجْمَاعِ
كَأَمْرٍ وَقَدْ نُسِبَ ذَلِكَ إِلَى بَعْضِ النَّاسِ وَلَيْسَ بِذَلِكَ الْهَيْزُ وَقَدْ قَدَّمْنَا الطَّرِيقَ
فِي التَّكْفِيرِ فَالْمُتَالِفُ لِلْإِجْمَاعِ نَازِلٌ بِهَا النَّوَائِزُ بِالنَّقْلِ عَنْ صَاحِبِ
الشَّرْعِ كَوْجُوبِ الصَّلَاةِ مَثَلًا وَنَازِلٌ لَا يَصَحُّهَا النَّوَائِزُ وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ
يَكْفُرُ جَائِدٌ لِمُخَالَفَتِهِ الْمُتَوَاتِرُ لِمُخَالَفَتِهِ الْإِجْمَاعُ وَالْقِسْمُ الثَّانِي لَا يَكْفُرُ بِهِ
وَقَدْ نَفَعَ فِي هَذَا الْمَكَانِ مِنْ يَدِي الْحَرْفُ فِي الْمَعْنَى وَنَمِيلُ إِلَى الْفَلَسْفَةِ
فَنُظَرُ إِلَى الْمُخَالِفِ فِي خُرُوجِ الْعَالَمِ مِنْ قِبَلِ مُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ وَاحْذَرُ قَوْلَ مَنْ
قَالَ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ مُخَالِفُ الْإِجْمَاعِ أَنْ لَا يَكْفُرُ هَذَا الْمُخَالِفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
وَهَذَا كَلَامٌ شَائِطٌ مِمَّا عَمِيَ فِي الْبَصِيرَةِ أَوْ تَعَامُرَ لَا خُرُوجَ الْعَالَمِ
مِنْ قِبَلِ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ وَالنَّوَائِزُ بِالنَّقْلِ عَنْ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ فَيَكْفُرُ

المخالف بسبب مخالفة النقل المتواتر لا بسبب مخالفة الإجماع وقد
استدل بهذا الحديث على أن تارك الصلاة لا يقتل تركها فإن ترك
الصلاة ليس من هذه الأسباب أعني زنا المحصن وقتل النفس والزنا وقد
حضر النبي صلى الله عليه وسلم أباحه الدم في هذه الثلاثة بلفظ النفي العام
والاستثناء منه لهذه الثلاثة وبذلك استدل شيخنا والدي الإمام الحافظ
أبو الحسن علي بن الفضل المقدسي في آيائه التي نظمها في حكم تارك الصلاة
اشدنا النقية المفتي أبو موسى هرون بن عبد الله المهراني قدما قال
اشدنا الحافظ أبو الحسن علي بن الفضل المقدسي لنفسه

غَطَا

حَسْرَ الَّذِي تَرَكَ الصَّلَاةَ وَخَابَا رَأْيِي مَعَادَا صَالِحًا وَمَا بَا
إِنْ كَانَ يَجِدُهَا فَحَبْلُكَ أَنْتَ امْسِكْ بِرَبِّكَ كَأَقْرَبِ مَرْتَابَا
أَوْ كَانَ يَتْرُكُهَا لِنَوْعِ تَكَا سَلْ عَشَى عَلِيٍّ رَجَدِ الصَّوَابِ حَبَابَا
فَالشَّافِعِي وَمَلِكٌ رَأْيَاهُ أَنْ يُتَبَّ حَبْلُ الْخَسَامِ عِقَابَا
وَأَبُو حَنِيفَةَ قَالَ يُتْرَكُ مَرَّةً هَمْلًا وَيُجَسَّرُ مَرَّةً أُجْبَابَا
وَالظَّاهِرُ الْمَشْهُورُ مِنْ أَقْوَالِهِ تَعْزِيَةٌ رَجَزُوهُ وَعَقَابَا

إِلَى أَنْ قَالَ

وَالرَّأْيُ عِنْدِي أَنْ يُؤَدَّبَ الْإِمَامُ بِكُلِّ نَادِيٍّ يَرَاهُ عَقَابَا
وَيَكْفَى عَنَهُ الْقَتْلُ طَوْلُ حَيَاتِهِ حَتَّى يَلْأَقِيَ فِي الْمَاءِ حَبَابَا
فَالْأَصْلُ عِصْمَتُهُ إِلَى أَنْ يَطْغِيَ آخِرُ الثَّلَاثِ إِلَى الْهَلَاكِ رُكَا
الْكُفْرُ أَوْ قَتْلُ الْمُكَافِي عَامِدًا أَوْ مُحْصَنٌ طَلَبَ الزَّنا فَأَصَابَا

فهذا من المنسوين لا اتباع ملكا خارا خلافا مذهبه في ترك قتله وإمام
الحنين أبو المعالي الجويني استشكل قتله من مذهب السابغي أيضا وجاب بعض
المنافرين من أركاننا منه فإراد أن يرسل الإشكال فاستدل بقوله عليه
السلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول
الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ووجه الركن منه أنه وقف العصمة
على مجموع الشهادتين وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والمرتب على أشياء
لا يحصل إلا بحضور مجموعها ويستفي بإسقاط بعضها وهذا ان قصد الاستدلال
بالمعروف وهو قوله عليه السلام أمرت أن أقاتل الناس حتى إلى آخره
فإنه يقتضي منطوقه الأمر بالقتال إلى هذه الغاية فقد وهل وشها
لأنه فرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه فإن المقاتلة مفاعلة تقتضي
الحصول من الجانبين ولا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة إذا قاتل
عليها إباحة القتل عليها من الممنوع عن فعلها إذا لم يقا تل ولا إشكال بأن
قوما لو تركوا الصلاة ونصبوا القتال عليها أنهم يقا تلون أما النظر
والخلاف فيما إذا تركوها ابتداء من غير نصب قتال هل يقتل أم لا فماتل
الفرق بين المقاتلة على الصلاة والقتل عليها وأنه لا يلزم من إباحة المقاتلة
عليها إباحة القتل عليها وإن كان أخذ هذا من لفظ آخر الحديث وهو ترتب
العصمة على فعل ذلك فإنه معلوم يدل على أنها لا ترتب على فعل بعضها
هنا الخطب لما دلالة مفهوم الخلاف فيها معروفة مشهورة وبعض من سارجه
في هذه المسألة لا يقول بدلالة المفهوم ولو قال لا فقد يرجح عليها دلالة المتقرون

فِي هَذَا الْحَدِيثِ **الْحَدِيثُ الثَّانِي** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلُ مَا يَقُضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 فِي الرِّمَاءِ إِنَّ هَذَا عَظِيمٌ لَأَمْرِ الرِّمَاءِ فَإِنَّ الْبِدَاةَ تَكُونُ بِالْأَهَمِّ فَلَا أَهَمَّ وَهِيَ
 حَقِيقَةُ بَذْلِكَ فَإِنَّ الذُّنُوبَ تُعْظَمُ بِحَسَبِ عَظَمِ الْمَغْتَدَةِ الْوَاقِعَةِ بِهَا أَوْ بِحَسَبِ
 قُوَّةِ الْمَصَالِحِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِعَدَمِهَا وَهَذِهِ الْبَيْتَةُ الْإِثْنَانِيَّةُ مِنْ أَعْظَمِ الْمَفَاسِدِ
 وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْكُفْرِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَعْظَمُ مِنْهُ ثُمَّ يَحْمِلُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ
 أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَوَّلِيَّةُ مَخْصُوصَةً بِمَا يَتَّبِعُ فِيهِ الْحَكِيمُ بَيْنَ النَّاسِ وَيَحْمِلُ أَنْ تَكُونَ عَامَّةً
 فِي الْأَوَّلِيَّةِ مَا يَتَّبِعُ فِيهِ مُطْلَقًا وَمَا يَتَّبِعُ فِي الْأَوَّلِ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنْ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ
 بِهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ **الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ** عَنْ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ جَمْعُهُ
 قَالَ انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَجِصَّةُ بْنُ مَسْعُودٍ إِلَى خَيْزُرٍ وَهِيَ بَوْمِيذٌ صَلَحَ
 فَنَفَرَا قَائِمِي جِصَّةُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ وَهُوَ يَتَشَطَّطُ فِي رَمِيهِ قَتِيلًا فَرَفَعَهُ
 ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَاِنْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَجِصَّةُ وَجِوَيْصَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ
 إِلَى ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَسْكُمُ فَقَالَ كَبْرُكَرَ وَهُوَ وَاحِدُ
 الْقَوْمِ فَسَكَتَ فَكَلَّمَا فَقَالَ اخْلِفُونِي وَتَحْتَقِرُونَ قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ قَالُوا
 وَكَيْفَ نَخْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَرِ قَالَ فَبَرَّيْكُمْ يَهُودِيٌّ غَشِيٌّ لَمِنَا فَقَالُوا لَيْفَ
 نَأْخُذُ بِأَيِّمَانِ قَوْمٍ كَفَّارٍ فَعَقَلَهُ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ وَفِي حَدِيثٍ
 جَمَادٍ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْقَسِمُ خُزْنُكُمْ عَلَى رَجُلٍ
 مِنْهُمْ فَيَرْفَعُ بَرْمَنَهُ فَقَالُوا أَمْزَلُ شَهِدَةٍ كَيْفَ نَخْلِفُ قَالَ فَبَرَّيْكُمْ يَهُودِيٌّ غَشِيٌّ لَمِنَا
 فَخَبَّرَ مِنْهُمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَوْمٌ كَفَّارٌ وَفِي حَدِيثٍ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدٍ فَكَّرَهُ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ يُطْلَقَ دَمُهُ فَوَدَّاهُ بِمَا يَهُ مِنْ أَمْلِ الصَّدَقَةِ
 فِيهِ مَسَائِلُ **الْأُولَى** حَتْمَةُ بَفْتِجِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونُ اللَّيَاءِ الْمُثَلَّثَةِ
 وَجَوْنِصَةُ بَضْمِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحُ الرَّوَاوِ وَسُكُونُ اللَّيَاءِ وَقَدْ شُدَّ مَكْسُورَةٌ
 وَمُحِصَةُ بَضْمِ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونُ اللَّيَاءِ وَقَدْ شُدَّ **الثَّانِيَةُ**
 هَذَا الْحَدِيثُ أَضَلُّ فِي الْقِتَامَةِ وَأَحْكَامُهَا وَالْقِتَامَةُ بَفْتِجِ الْقَافِ هِيَ الَّتِي
 يَحْلِفُ بِهَا الْمَدْعَى لِلدَّمِ عِنْدَ اللُّوْثِ وَيُقَالُ نَهَايَ اللُّغَةَ اسْمٌ لِلْأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ
 يَحْلِفُونَ عَلَى دَعْوَى الدَّمِ وَمَوْضِعُ جُرْيَانِ الْقِتَامَةِ أَنْ يُوَجَدَ قَيْلٌ لَا يُعْرَفُ
 قَائِلُهُ وَلَا يَقُومُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَيَدْعِي ذِي الْقَيْلِ قَتْلَهُ عَلَى وَاحِدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ
 وَيَقْتَرِنُ بِالْحَالِ مَا يَشْعُرُ بِصَدَقِ الْوَلِيِّ وَيُقَالُ لَهُ اللُّوْثُ فَيَحْلِفُ عَلَى مَا يَدْعِيهِ
الثَّالِثَةُ قَدْ ذَكَرْنَا اللُّوْثَ وَمَعْنَاهُ وَفَرْعُ الْقِتَامَةِ لَهُ صُورَاتُهَا
 وَجَدَانِ الْقَيْلِ فِي مَجْلَةٍ أَوْ قَدِيَّةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهَا عِدَاوَةٌ ظَاهِرَةٌ وَوَصَفُ
 بَعْضِهِمُ الْقَرْيَةَ هَاهُنَا بَأَن تَكُونَ صَغِيرَةً وَاسْتَرْطَ أَنْ لَا يَكُونَ مَعَهُمْ سَاكِنٌ مِنْ
 غَيْرِهِمْ لِأَخْصَالِ أَنْ الْقَتْلَ مِنْ غَيْرِهِمْ جَنِيَّةٌ **الرَّابِعَةُ** فِي الْحَدِيثِ
 وَهُوَ يَشْتَرِطُ فِي دَمِهِ قَيْلًا أَوْ ذَلِكَ يَقْنِي رُجُودَ الدَّمِ صَرِيحًا أَوْ الْجَرَاحَةَ ظَاهِرَةً
 وَلَمْ يَشَرِطْ أَثَرُ أَفْعِيَةٍ فِي اللُّوْثِ لِجَرَاحَةٍ وَلَا نِهَايَةَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
 جَرَاحَةٌ وَلَا دَمٌ فَلَا قِتَامَةٌ وَإِنْ وَجَدْتَ الْجَرَاحَةَ بَنَسْتَ الْقِتَامَةَ وَإِنْ وَجَدْتَ الدَّمَ
 دُونَ الْجَرَاحَةِ فَإِنْ خَرَجَ مِنْ نَفْسِهِ فَلَا قِتَامَةَ وَإِنْ خَرَجَ مِنَ النِّمَارِ أَوْ نَبَسَتْ
 الْقِتَامَةُ هَكَذَا لِحَاكِي وَاسْتَدْرَكَ أَثَرُ أَفْعِيَةٍ بَأَن الْقَتْلَ تَنْجِيصًا بِالْحَقِّ وَنَجْصًا
 الْخُصِيَّةَ وَالْقَبْضَ عَلَى مَجْرِي النَّفْسِ فَيَقُومُ أَثَرُهَا مَقَامَ الْجَرَاحَةِ **الْخَامِسَةُ**

عبد الرحمن بن سهل أخو القليل ومحيصة ومحيصة ابنا معزدا بنائمه
وامر النبي صلى الله عليه وسلم بالكبر يقول كبر فيقال في هذا ان الحق
لعبد الرحمن لقوله والدعوى له فكيف عدل عنه وقد حجاب عن هذا بان هذا
الكلام ليس هو حقيقة الدعوى التي تترتب عليها الحكم بل هو كلام لشرح
الواقعة وتبين حالها اذ يقال ان عبد الرحمن يفرض الكلام والدعوى الى
من هو اكبر منه **السادسة** مذهب اهل الحجاز ان المدعي في
محل القامة يبدأ به في اليمين كما افقاه الحديث وثقل عن اي حبيقة
خلافه وكأنه قدم المدعي ها هنا على خلاف قياس الخصومات بما انضاف الي
دعواه من شهادة اللوث مع عظم قدر الرماء وليتنبه على انه ليس كل واحد
من هذين المعنيين بعلة مستقلة بل ينبغي ان يجعل جزئي علة **السابعة**
اليمين المتجعة في القامة فسون مينا وتكلم الغنائه في علة تعداد اليمين
في جانب المدعي فيقول لان تصديقه على خلاف الظاهر فاكر بالعدد وقيل
سببه تعظيم شأن الدم ونبي على العليين ما اذا كانت الدعوى في غير محل
اللوث وتوجهت اليمين على المدعي عليه في تعديدها خسين قولان للسافعي
رحمة الله **الامنة** قوله عليه السلام فبئركم يهود نجسين يميناً
فيه دليل على ان المدعي في محل القامة اذا نكل انه تعلق اليمين بالتعداد
على المدعي عليه وفي هذه المسئلة لثافعة طريقتان **احدها**
اجزأ قولين لان نكوله يبطل اللوث فكانه لا لوث **والثانية**
وهي الاصح القطع بالعدد للحديث فانه جعل ايمان المدعي عليهم كايان المدعي

٤
 النَّاسِجَةُ قَوْلَهُ فَتَسْتَحَقُّونَ قَائِلُكُمْ أَوْ صَاحِبُكُمْ وَبَيِّنَ دَائِمَ صَاحِبُكُمْ
 يُسْتَدْرَكُ بِهِ مَنْ تَرَى الْقَوْلَ بِالثَّانِيَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ بَلْ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالشَّامِي
 قَوْلَانِ إِذَا وَجَدَ مَا يَقْبِي الْقَصَاصَ فِي الدَّعْوَى وَالْمُكَافَاةَ فِي الْمِثْلِ **أَحَدُهَا**
 كَمَذْهَبِ بَلْ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ قَدِيمُ قَوْلَيْهِ وَتَشْبِيهِهَا هَذِهِ الَّتِي بِالْمِثْلِ الْمُرْدُونَ
وَالثَّانِي وَهُوَ جَدِيدُ قَوْلَيْهِ أَنْ لَا يَتَعَلَّقَ بِهَا قِصَصُهَا وَاسْتَدْرَكَ لَهُ
 مِنْ الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَا إِنْ يَدْرَأُ أَمَا إِنْ يُؤْذِنُ الْخَرْبُ فَاتَّيَدَ
 عَلَى أَنْ الْمُسْتَحَقَّ دِيَّةٌ لَا قَوْلٌ أَوْ لَا نَهْ أَلَمْ يَتَعَوَّضَ لِلْقَصَاصِ وَاسْتَدْرَكَ لَهُ بِالرَّوَايَةِ
 الَّتِي فِيهَا يَفِيدُ بِرُمَّةٍ أَقْوَى مِنَ الِاسْتِدْلَالِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَتَسْتَحَقُّونَ
 دَمَ صَاحِبِكُمْ لِأَنْ تَوَلَّيْتُمْ دَمَهُ مُسْتَعْمِلٌ فِي دَفْعِ الْقَائِلِ لِلدَّيَّةِ لِلْقَتْلِ
 أَوْلَانِ الْوَلَجِ الدِّيَّةُ وَيَبْعَدُ اسْتِعْمَالُ هَذَا اللَّفْظِ فِيهَا وَهُوَ فِي اسْتِعْمَالِهِ
 فِي تَلِيمِ الْقَائِلِ أَظْهَرَ وَالِاسْتِدْلَالُ بِقَوْلِهِ دَمَ صَاحِبِكُمْ أَظْهَرَ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ
 بِقَوْلِهِ فَتَسْتَحَقُّونَ قَائِلُكُمْ أَوْ صَاحِبُكُمْ لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ الْآخِرَ لَا يَدْفَعُ مِنْ
 إِصْرَارٍ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُضْرَدَ دِيَّةُ صَاحِبِكُمْ أَحْمَالًا ظَاهِرًا وَاقْتِابًا بَعْدَ التَّضَرُّجِ
 بِالْأَمْرِ فَيُجْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِ اللَّفْظِ بِأَصَارٍ يَدْرِكُ دَمَ صَاحِبِكُمْ وَالْأَصَارَ عَلَى خِلَافِ
 الْأَصْلِ وَلَوْ أُجِيجَ إِلَى إِصْرَارٍ لَكَانَ حَمْلُهُ عَلَى مَا يَقْبِي رَأْفَةً أَلَمْ يَأْتِ
 وَالْمَسْئَلَةُ مُسْتَشْنَعَةٌ عِنْدَ الْمُخَالِفِينَ لِهَذَا الْمَذْهَبِ وَبَعْضُهُمْ رَوَى أَنَّ
 بَعْضَهُمْ إِلَى إِحْمَالٍ أَنْ يَكُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ هُوَ الْقَتْلُ لَا الْقَائِلَ وَيُرَدُّ قَوْلُهُ
 دَمَ صَاحِبِكُمْ أَوْ قَائِلُكُمْ **الْعَاشِرَةُ** لَا يُقْبَلُ بِالثَّانِيَةِ إِلَّا وَاحِدٌ خِلَافًا
 لِلْبَغِيَّةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِصْحَابِهِ وَقَدْ يُسْتَدْرَكُ بِمَا لَكَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

عند بل

يُقَسَّمُ خَوْنُ مَنكُمُ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُؤْمِهِ فَإِنَّهُ لَوْ قُتِلَ الْكَثْرُ مِنْ وَاحِدٍ
لَمْ يَتَّعَيْنَ أَنْ يُقَسَّمْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ **الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ** قَوْلُهُ
بِرُؤْمِهِ مَضْمُونُ الرَّأْيِ مُشَدَّدُ الْيَمِّ الْمَفْتُوحَةُ وَهُوَ مُفْتَرٌّ بِاسْتِلاَمِهِ
لِلْقَتْلِ وَفِي أَضْلِهِ فِي اللُّغَةِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الرُّؤْمَةَ جَلٌّ يَكُونُ فِي عُنُقِ
الْبَعِيرِ فَإِذَا قِيدَ أُعْطِيَ بِهِ وَالثَّانِي أَنَّهُ جَلٌّ يَكُونُ فِي عُنُقِ الْإِنْسَانِ
فَإِذَا اسْلَمَ لِلْقَتْلِ اسْلَمَ بِهِ **الثَّانِيَةُ عَشْرَةٌ** أَوْ تَعَدَّدَ
الْمُدَّخُونُ فِي تَحْلِ الْقَتْلَامَةِ فَتُرِكَ قِيَمَةُ إِيْمَانِهِمْ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ
أَحَدُهُمَا أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ يَحْلِفُ حِينَ يَمِينًا **الثَّانِي** أَنْ الْجَمِيعَ
يَحْلِفُونَ حِينَ يَمِينًا وَتَوَرَّعَ الْإِيْمَانُ عَلَيْهِمْ وَإِنْ دَفَعُوا كَسْرَتَهُمْ فَلَوْ كَانَ الْوَادِثُ
أَبْنِيًّا مَثَلًا لِحَلْفِ كُلِّ وَاحِدٍ حَمْسَةً وَعَشْرِينَ يَمِينًا وَإِنْ اقْتَضَى التَّوَرُّعُ كَسْرًا
فِي صُورَةٍ أُخْرَى كَمَا إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً كَمَلْنَا الْكُسْرَ لِحَلْفِ سَبْعَةِ عَشْرَ يَمِينًا
الثَّلَاثَةُ عَشْرَةٌ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحْلِفُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ قَدْ يُوْخَذُ
مِنْهُ مَسْأَلَةٌ مَا إِذَا كَانُوا الْكَثْرُ مِنْ خَمْسِينَ **الرَّابِعَةُ عَشْرَةٌ**
الْحَدِيثُ وَرَدَّ بِالْقَتْلَامَةِ فِي قِتْلِ حُرٍّ وَهَلْ يَجْرِي الْقَتْلَامَةُ فِي بَدْلِ الْعِدِّ فِيهِ
قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ وَكَانَ مَشَا الْخِلَافِ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ أَعْنَى الْحَرِّيَّةِ هَلْ لَهُ
مَدْخَلٌ فِي الْبَابِ وَأَعْنَى وَأَمَّا لَا فَمِنْ عِبَرَةٍ تَجْعَلُهُ جُزْأَيْنِ الْعِلَّةِ أَظْهَارًا
لِشَرَفِ الْحَرِّيَّةِ وَمَنْ لَا يَغْنَبُهُ قَالَ أَنَّ السَّبَبَ فِي الْقَتْلَامَةِ أَظْهَارُ الْإِحْيَاظِ
فِي الرَّمَاةِ وَالصِّيَافَةِ مِنْ أَضَاعَتِهَا وَهَذَا الْقَدْرُ شَامِلٌ لِدَمِ الْحُرِّ وَدَمِ الْعَبْدِ
وَالْغِي وَصَفِ الْحَرِّيَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَذَا الْمَقْصُودِ وَهُوَ جِدُّ **الْخَامِسَةُ**

عَشْرَةَ الْحَدِيثِ وَارْتَدَّ فِي قَتْلِ النَّفْسِ وَهَلْ جَرَى بَحْرَاهُ مَا دُونَهَا مِنْ
الْأَطْرَافِ وَالْجَرَاحِ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ لَا يَفِي مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَلَا يَفِي مَذْهَبُ
الْحَلَفِ فِيهَا أَيْضًا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ اعْنِي كَوْنَهُ نَفْسًا هَلْ لَهَا أَثَرٌ
أَوْ لَا وَكَوْنُ هَذَا الْحُكْمِ عَلَى خِلَافِ الْعِيَّاسِ بِمَا يَقْوِي لِقَاضَارَ عَلَى مَوْرِدِ
السَّادِسَةِ عَشْرَةَ قِيلَ فِيهِ أَنَّ الْحُكْمَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالذِّمِّيِّ بِالْحُكْمِ
بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَصْنَافِ بَيْنَهُ وَالْكَفَاءُ بِهَا وَإِنْ هُمُ الْمُشْرِكُ يَسْتَمُوعَةٌ
عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَيْفَ يَسْلَمُ عَلَيْهِ وَمَنْ يَقُلْ مِنَ النَّاسِ عَنْ مِلْكٍ أَنْ إِيْمَانَهُمْ لَا
تُسْمَعُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَشَهَادَاتِهِمْ فَقَدْ أَخْطَأَ قَطْعًا فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ بَلْ هُوَ
خِلَافُ الْإِجْمَاعِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ غَيْبَهُ إِلَّا فِي الْحُضُومَاتِ إِذَا اقْتَضَتْ تَوَجُّهُ
الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ وَكَانَ كَافِرًا **الْحَدِيثُ الرَّابِعُ**
عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ جَارِيَةً رَجَدَ رَأْسُهَا مِنْ صُضَائِنِ حَجْرَيْنِ
فَقِيلَ مَنْ فَعَلَ هَذَا بِكَ فَلَانَ فَلَانَ حَتَّى ذَكَرَ يَهُودِيٌّ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ
فَاعْتَرَفَ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجْرَيْنِ وَمُسْلِمٍ
وَالنِّسَاءِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ فَأَقَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ **الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَكْنِينِ مِنْ شَاهِدٍ مَسَائِلَ الْخِلَافِ الْأَوَّلِي**
الْقَتْلِ بِالْمَثْقَلِ مُوجِبٌ لِلْعَصْرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ مِنَ الْحَدِيثِ وَقَوِيٌّ فِي الْمَعْنَى أَيْضًا
فَإِنْ صَيَّانَةُ الدِّمَاءِ مِنَ الْإِهْدَارِ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ وَالْقَتْلُ بِالْمَثْقَلِ كَالْقَتْلِ بِالْمَحْدَدِ
فِي إِنْهَاقِ الْأَرْوَاحِ فَلَوْ لَمْ يَجِبِ الْقَتْلُ بِالْمَثْقَلِ لَأَدْرَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ يُخَذَّ ذَرْبُهُ
إِلَى إِهْدَارِ الْعَصَاصِ وَخِلَافُ الْمَقْصُودِ مِنْ حِفْظِ الدِّمَاءِ وَحَذَرِ الْخَفِيفَةِ عَنْ

هذا الحديث ضعيف وفوائدهم قالوا هو بطريق السياسة وادعي صاحب
 المطول ان ذلك اليهودي كان ساعيا في الارض بالفساد وكان من عاداته
 قتل الصغار بذلك الطريق قالوا وتقول جمل ان يكون جرحها بوضع وبه
 تقول يعني في اخري الروايتين عن ابي جنيعة والاصح عندهم انه يجب
المسئلة الثانية اعتبار المائلة في طريق القتل هو مذهب
 الشافعي ومالك وان اخارا الروي العذول الى السيف فله ذلك وابو
 حنيفة يخالف في هذه المسئلة فلا حود عنه الا بالسيف والحديث دليل
 لما لك والشافعي فان النبي صلى الله عليه وسلم رضى راس اليهودي بين حجرين
 كما فعل هو بالمراة ويستثنى عن هذا ما اذا كان الطريق الذي حصل به القتل
 مخيرا كالسجرة فانه لا يمكن فعله واختلف اصحاب الشافعي فيما اذا قتل
 باللواط او باجاز الحجر فمنهم من قال يسقط اعتبار المائلة للمخيم كالملة
 في السجرة ومنهم من قال يدس في خشية ويوجر الماء بذلك الحجر واما قولنا
 ان للولي ان يشعل الى السيف اذا اخار فقد استثنى بعضهم منه ما اذا
 قتله بالحق قال لا يعذر الى السيف وادعي انه عذول الى الشد وان
 الحق يغيب الحشر فيكون اسهل والاصح جلي من لفظة تجلي به سميت
 بها لياضها واحدها وضح وفي قوله في هذه الرواية فان ما يقتضي بطلان
 ما حكيناه من عذور الحنفي **الحديث الخامس** عن ابي
 هريرة رضي الله عنه قال لما فتح الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قتلت
 هذيل من بني ليث بقتيل كان لهم في الجاهلية فقام النبي صلى الله عليه وسلم

فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ فَدَحِشَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفَيْلَ وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ
وَأَنَّهُمْ لَمْ يَخْلُ لَاحِدٌ كَانَ قَبْلِي وَلَا يَخْلُ لَاحِدٌ يَعْدِي وَأَنَا أَجْلَسْتُ بِسَاعَةٍ مِنْ
نَهَارٍ وَأَنَا سَاعِي هَذِهِ جِرَامٌ لَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا وَلَا يَخْتَلِي شَوْكُهَا وَلَا تُلْقَطُ
سَاقُهَا إِلَّا الْمُسْتَدِرُّ وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ خَيْرُ النَّظَرِ أَمَّا أَنْ يَقْتُلَ
وَأَمَّا أَنْ يُقْتَلَ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شَاهٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ
الْكُتُبُ إِلَى فَنَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكُتُبُ إِلَى أَبِي شَاهٍ ثُمَّ قَامَ الْعَبَّاسُ
فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْأَذْخَرَ فَنَاءً نَجْعَلُهُ فِي يَوْمِنَا وَقَبُورِنَا فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الْأَذْخَرَ ۝ فِيهِ مَسَائِلُ سُورِي مَا تَقَدَّمَ
فِي بَابِ الْحَجِّ **الْأَوَّلَى** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفَيْلَ
هَذِهِ الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ فِي الْحَدِيثِ وَالْفَيْلُ بِالْفَاءِ وَالْيَاءِ آخِرُ الْحُرُوفِ
وَيُسَمَّى بَعْضُ الرِّوَاةِ فَقَالَ الْقَتْلُ أَوْ الْفَيْلُ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ وَحَبَسَهُ حَبَسَ
أَهْلُهُ الَّذِينَ جَاءُوا لِلْفَيْلِ فِي الْجَزِيمِ **الثَّانِيَّةُ** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَلَطَ
عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ يَسْتَدِرُّ بِمَنْ يَرَى أَنْ فَتَحَ مَكَّةَ كَانَ عَشَقَةً قَاتِلَ السَّيْلِكِ
الَّذِي وَقَعَ لِلرَّسُولِ مُقَابَلُ الْجَبَسِ الَّذِي وَقَعَ لِلْفَيْلِ وَهُوَ عَنِ الْفَيْلِ وَقَدْ مَرَّ مَا يَنْعَلَقُ
بِالْفَيْلِ مَكَّةَ **الثَّالِثَةُ** التَّحْرِيمُ الْمَثَرُ إِلَيْهِ تَجْمَعُهُ اثْنَانِ حُرْمَاتُ
تَقَعْنَ تَعْظِيمَ الْمَكَانِ مِنْهَا تَحْرِيمُ الْقَتْلِ وَتَحْرِيمُ مَا ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ **الرَّابِعَةُ**
اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَوْجِبِ الْقَتْلِ الْعِدَّةُ عَلَى تَوْلِيدِ **أَحَدِهَا** أَنَّ الْمَوْجِبَ هُوَ
الْقِتَاصُ عَيْنًا وَ**الثَّانِي** أَنَّ الْوَاجِبَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ أَمَّا الْقِتَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ
وَالْقَوْلَانِ لِكَثَرِ بَعْثِ رَحْمَةِ اللَّهِ وَمِنْ قَوَائِدِ هَذَا الْخِلَافِ أَنَّ مَنْ قَالَ الْمَوْجِبَ

هَذَا الْقَضَاءُ لَا لَيْسَ لِلرَّوِيِّ حَقٌّ اخذ الدِّينَ بِغَيْرِ رِضَى الْغَائِلِ وَثَمَرَةُ الْقَوْلِ
عَلَى هَذَا أَنْظَرُ مِنْ عَمَلِ الرَّوِيِّ وَمَوْتِ الْغَائِلِ عَلَى قَوْلِ التَّحْيِيزِ بِأَخْذِ الْمَالِ فِي
الْمَوْتِ لَا فِي الْعَنْوَ وَعَلَى قَوْلِ التَّحْيِيزِ بِأَخْذِ الْمَالِ بِالْعَنْوَ عَلَى الدِّينِ لَا فِي
الْمَوْتِ وَيُسْتَدْرَكُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ ظَاهِرُ الدَّلَالَةِ
وَيُجَالَفُ قِيلَ فِي مَعْنَاهُ وَتَأْوِيلُهُ أَنْ شَأْنًا اخذ الدِّينَ بِرِضَى الْغَائِلِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ
الرَّضَى لِتَبَوُّعِهِ عَادَةً وَقِيلَ لَمْ تَعْلَمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَا ذَكَرْ خَدَّ سَلَمَكَ أَوْ
رَأْسَ مَالِكَ يَعْنِي رَأْسَ مَالِكَ يُرِضِي الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ لِتَبَوُّعِهِ عَادَةً لِأَنَّ السَّلَامَ يَبِيعُ
بِالْخَسِّ الْأَثَمَانِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرِضِي بِأَخْذِ رَأْسِ الْمَالِ وَهَذَا الْحَدِيثُ الْمُسْتَشْهَدُ

بِهِ نَحْتَاجُ إِلَى اثْبَاتِهِ **الْحَامِسَةُ** كَانَ قَدْ وَتَعَ اخْتِلَافٌ فِي الصَّدَرِ
الْمَذْكُورِ فِي كِتَابَتِهِ عَمَّا فِي الْقُرْآنِ وَوَرَدَ فِيهِ نَهْيٌ ثُمَّ اسْتَشْفَرَ الْأَمْرَيْنِ النَّاسِ
عَلَى الْكِتَابَةِ لِلتَّقْيِيدِ الْعِلْمِ بِهَا وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ دَانَ فِي الْكِتَابَةِ لِأَيِّ شَأْنٍ وَالَّذِي رَأَى أَبُو شَاهٍ كِتَابَتَهُ
هُوَ حُطْبَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **الْحَدِيثُ السَّادِسُ**

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَشْفَرَ النَّاسَ فِي امْلَأْ صِرَ الْمَرْأَةِ
فَقَالَ الْمُغِيرَةُ شَهِدْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِيهِ بَعْثَةَ عَبْدًا وَأَمَةً فَقَالَ
لَنَاثِينَ بْنِ يَشِيدٍ مَعَكَ فَشَهِدَ مَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ أَنَّ امْلَأْ صِرَ الْمَرْأَةِ أَنْ
تُلْغَى حَبْلُهَا مَبْتِئًا أَنَّ الْحَدِيثَ أَصْلٌ فِي اثْبَاتِ غُرَّةِ الْجَيْنِ وَكَوْنِ الْوَلَدِ
فِيهِ غُرَّةٌ عَبْدًا وَأَمَةً وَذَلِكَ إِذَا الْفَتْنَةُ مَبْتِئًا بِسَبَبِ الْحَيَاةِ وَأُطْلِقَ الْحَدِيثُ
فِي الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ لِلْفَتْنَةِ فِيهِ تَصَرُّفٌ بِالتَّقْيِيدِ مِنْ بَيْنِ الْعَبْدِ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ

مَنْقُضٍ هَذَا الْحَدِيثِ فَتَذَكُّرُهُ وَاسْتِثْنَاءُهُ عُمَرُ بْنُ ذَكْوَانَ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ
فِي الْأَحْكَامِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَعْلُومَةً لِلْإِمَامِ وَفِي ذَلِكَ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى الْعِلْمِ الْخَاصِّ
فَدَحْخَفِي عَلَى الْأَكْبَرِ فَيَعْلَمُهُ مِنْ دُونِهِمْ وَذَلِكَ لِيَصْدُقَ فِي رَجْعِهِ مِنْ يَعْلَمُ مِنْ
الْمُتَلَدِّينَ إِذَا اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ حَدِيثٌ فَقَالَ لَوْ كَانَ صَحِيحًا لَعَلِمَهُ فَلَا أَنْ مَثَلًا
فَإِنَّ ذَلِكَ إِذَا خَفِيَ عَنِ الْأَكْبَرِ الصَّحَابَةِ وَجَارَ عَلَيْهِمْ فَهُوَ عَلَى غَيْرِهِمْ أَخْوَرُ
وَقَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلثَّانِيَيْنِ بَيْنَ يَشْهَدُ مَعَكَ بِتَعَلُّقِهِ مِنْ تَرِيٍّ أَعْبَارَ
الْعَدَدِ فِي الرِّوَايَةِ وَلَيْسَ هُوَ بِذَلِكَ صَحِيحٌ فَإِنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ
وَذَلِكَ فَاطِعٌ بَعْدَ اعْتِبَارِ الْعَدَدِ فِي حَرْفٍ جُزْئِيٍّ فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَعْبَانِهِ كُلِّهَا
لِحُجُوزِ أَنْ تَحَالَ ذَلِكَ عَلَى مَا يَنْبَغُ خَاصًّا بِذَلِكَ الصُّوَرَةِ أَوْ قِيَامِ سَبَبٍ يَقْضِي الشُّبْهَ
وَزِيَادَةَ الْأَسْطِظْهَارِ لَا سِيَّمَا إِذَا قَامَتْ قُرْبَانِيَّةٌ مِثْلَ عَدَمِ عِلْمِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ بِهَذَا الْحُكْمِ وَكَوْنِ ذَلِكَ حَرْفِيَّةً مَعَ أَبِي مُوسَى فِي الْأَسْتِثْنَاءِ وَلَقَوْلُ الَّذِي أَوْجَبَ
ذَلِكَ اسْتِثْنَاءَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ وَهُوَ بَيْنَ يَابِ الْأَسْتِثْنَاءِ أَقْوَى وَقَدْ صَرَّحَ عُمَرُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ إِذَا ارْتَدَّ عَنْهُ الشُّبْهُ
الْحَدِيثُ السَّابِعُ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَفْتَلْتُ أُمَّ ثَارَ مِنْ هَذِيلَ فَرَمَتْ أَحَدَهَا الْإِخْوِي
بِحَجَرٍ فَفَتَلْنَهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا فَاحْضَمُوا إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَضَى
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غَنَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيَّةٌ وَقَضَى بِدِيَةِ
الْمَرْأَةِ عَلَى عَائِلَتِهَا وَوَرَثَتِهَا وَلَدَهَا مِنْ مَعَهُمْ نَقَامٌ حَمَلُ بِنْتِ النَّبِغَةِ الْهَذَلِيَّةِ
فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَغْنَمُ مِنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَكَ
فَقِيلَ ذَلِكَ يُطْلَقُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَا هُوَ مِنْ أَخْوَانِ الْكُهَّانِ

من أجل بجمعه الذي شجع في قوله ففعلتها وجنيتها الغير فيه ما
يشعر بانفعال الجنين ولعله لا ينهم منه بخلاف حديث عمر المأخوذ منه
يصح بالانفعال والشافعية شرطوا في وجوب الغرة الانفعال مبتدأ
بشيء الحناية فلو ماتت الأم ولم ينفصل جنين لم يجب شي قالوا لا نألا
لنفس وجود الجنين فلا توجب شيئا بالشك وعلى هذا أهل المعبر نفس
الانفعال وإن نكشفت ويحقق حصول الجنين فيه وجهان أحدهما الثاني
ويثبت على هذا ما إذا قدرت بنصفين وشوهد الجنين في بطنها ولم ينفصل
وما إذا خرج رأس الجنين بعد ما ضرب وماتت الأم لذلك ولم ينفصل
ولم ينقض هذا يحتاجون إلى تأويل هذه الرواية وحملها على أنه انفصل وإن
لم يكن في اللفظ ما يدل عليه **مسألة أخرى** علق الحكم
بلفظ الجنين والشافعية فسروا بما ظهر فيه صورة الأدمي من بداهة أصبع
أو غيرها ولو لم يظهر شي من ذلك وشهدت البيته بأن الصورة خفية
فخص أهل الجنين بمعرفتها وحببت الغرة أيضا وإن قالت البيته ليست فيه صورة
خفية ولكنه أصل الأدمي ففي ذلك خلاف وظاهر عند الشافعية أنه لا يجب
الغرة وإن شككت البيته في حوته أصل الأدمي لم يجب إلا خلاف وحظ الحديث
أن الحكم مرتب على اسم الجنين فمما خلق هو داخل فيه وما كان دون ذلك فلا يدخل
تحته إلا من حيث الوضع اللغوي فانه مأخوذ من الجنان وهو الأخف فان خالفه
العرف العام رواه من غير الوضع وفي الحديث دليل على أنه لا فرق في
الغرة بين الذكر والأنثى غير المستحسن على قبول الرقيق من أي نوع كان ويعبر

فيه السلامة من العيوب المثبتة للرد في البيع وأشدك بعضهم على ذلك بانه
ورد في الخبر لفظ الغنة فك وهي الخيار وليس الميعب من الخيار وفيه أيضا
من حيث الإطلاق في العبد والأمة انه لا يتقدر للغنة قيمة وفيه وجه للشافعية
والأظهر عندهم انه ينبغي ان يبلغ قيمتها نصف عشر الدية وهي خمس من الأبل
وقيل ان ذلك يروى عن حماد بن زيد بن ثابت وفيه دليل على انه اذا وجد
الغنة بالصفات المعينة انه لا يلزم المشحون قول غير هاتين حقيقته
في ذلك الحديث وأما اذا عرفت فليس في الحديث ما يشعر بحكمه وقد اختلفوا
فيه فقيل الواجب خمس من الأبل وقيل تعدل الى القيمة عند التقدير وقد
قدمنا الاسانيد الى ان الحديث باطلا انه لا ينبغي تخصيص سنن من سنن الشافعية
قالوا لا يجزى على قول من لم يبلغ سبعا لحاجة الى التعمد وعدم استقلاله
وأما في طرق الكبر فقيل انه لا يؤخذ العلامة بعد خمس عشرة سنة والجارية
بعد عشرين سنة وجعل بعضهم الحد عشرين سنة والظاهر انها يؤخذ ان
وان كان زوال السنين مالم يضعفوا بخروجها عن الاستقلال بالهزم لان من اتى
بأول الحديث عليه ومثاله فقد اتى ما وجب فلم يقوله الا ان يرى دليل على
خلافه وقد اشرنا الى ان التقييد بالسنة ليس من مقتضى لفظ الحديث
مسألة أخرى الحديث ورد في جنس حرة وهذا الحديث الثاني
ليس فيه عموم يدخل تحته جنس الأمة بل هو حكم واراد في جنس الحرة من غير
لفظ عام وأما حديث عمر بن الخطاب كان في لفظ الاستئناس ما يقتضي
العموم لقوله في املاهم المرأة لكن لفظ الراوي يقتضي انه شهد واقعة مخصوصة

فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ حُكْمُ جَنِينِ الْأُمِّ مِنْ مَجْلَدٍ آخَرَ وَعِنْدَ أَنْ أَفْعَى الْوَلَدَ
فِي جَنِينِ الرِّقِّ عَشْرَةَ أَلْفَ ذَكَرًا كَأَنَّا نَقُولُ أَنَّ الْحَدِيثَ
وَأَزْدَ جَنِينِ مُحْكَمٍ بِأَسْلَامِهِ وَلَا نَعْرِضُ لَجَنِينِ مُحْكَمٍ لَهُ بِالتَّهَوُّدِ أَوْ
النَّصْرَانِيَّةِ مِنَ الْقَوَا، مَنْ قَاسَهُ عَلَى الْجَنِينِ الْمُحْكَمِ بِأَسْلَامِهِ بَعَا وَهَذَا
مَا يُؤْتِي مِنَ الْقِيَامِ لَا مِنَ الْحَدِيثِ وَقَوْلُ قُضِي بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا
أَجْرًا لِهَذَا الْقَتْلِ يُجْرِي عَيْنَ الْعَدْوِ حَتَّى يَفْتَحَ الْحَيَاءُ الْمَهْمَلَةَ وَالْمِيمَ مَعًا
وَيُطْلَقَ الْقَتْلُ إِذَا أَهْزَرَ وَلَمْ يُؤْخَذْ فِيهِ شَيْءٌ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَنَّهُ هُوَ مِنْ أَهْوَانِ الْكِبَرَانِ إِلَى أَخِي فِيهِ أَمَانَةٌ إِلَى ذِمَّةِ السَّجْعِ وَهُوَ مَحْجُوكٌ
عَلَى السَّجْعِ الْمُتَكَلِّفِ لَا بِطَالِحٍ وَتَحْقِيقُ بَاطِلٍ أَوْ لِحْزْدِ التَّكْلِيفِ
بِدَلِيلَةٍ قَدْ وَرَدَ السَّجْعُ فِي كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كَلَامِ عِيْنِهِ مِنَ
السَّلَفِ وَيُرْوَى عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ شَبَّهَهُ بِسَجْعِ الْكِبَرَانِ لَا نَهْمَ كَأَنَّا يُرْجَعُونَ
أَفْأُولَهُمُ الْبَاطِلَةُ بِالسَّجْعِ تَرْوَاتُكَ مَعِينٌ فَيَسْتَمِيلُونَ بِهَا الْفُلُوبَ
وَيَسْتَضَعُونَ إِلَيْهَا السَّمَاعَ قَالَتْ بَعْضُهُمْ فَأَمَّا إِذَا كَانَ وَضْعُ السَّجْعِ فِي
مَوَاضِعِهِ مِنَ الْكَلَامِ فَلَا دَمَ فِيهِ **الْحَدِيثُ الثَّامِنُ** عَنْ عُمَرَ بْنِ
أَبِي حَضَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَنَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَوَقَعَتْ شَيْئَانِ
فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِيَعْرِضَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعْضُ الْفَحْلُ لَا
دِيَةَ لَكَ إِنْ أَخَذَ الشَّامِعُ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يُوجِبْ ضَامَانًا فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّوَرَةِ
إِذَا عَضَّ أَحَدُكَ يَدَ أَخِي فَانْتَرَعَهَا فَسَقَطَتْ شَيْئُهُ وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْهُ تَخْلِيصُ
يَدِهِ بِأَيْسَرٍ مَا يَغْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ فَكِّ حَبِيئِهِ أَوْ الضَّرْبِ فِي شِدْقِهِ لِيُرْسِلَهَا فَيُجَنَّبَ

اذا سئل سئل انه او بعضه فلا ضمان عليه وخالف غيرك افعي في ذلك واوجب
ضمان السنين والحديث صريح لمذهبك افعي واما التقييد بعدم الامكان
بغير هذا الطريق فلعله ما خوذ من القواعد الكلية واما اذا لم يمكنه التخلص
الا بضرب آخر كبخ البطن وعصر المنيين فقد اختلف فيه فقيل له ذلك
وقيل ليس له قصد غير الغم واذا كان القياس وجوب الضمان فقد يقال ان
النقص ورد في صورة التلف بالترع من اليد فلا يفتش عليه غيره بل اذا
دللت القواعد على اعتبار الامكان في الضمان وعدم الامكان في غير الضمان
وفرضا انه لم يمكن الرفع الا بالقصد الي غير الغم قوي بعد هذه القاعدة
ان يسوي بين الغم وغيره

الحديث التاسع

عن الحسن البصري قال حدثنا جندب في هذا المسجد وما شئنا منه حديثا
وما نخشئ ان يكون حديث كذب علي رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيهم
كان بكم رجل به جرح فخرج واحد سكيناً فخر بها يده فارقا الدم حتى مات
قال الله عز وجل يا ذوي شغف فحرمتم عليه الجنة ن الحسن ابن
ابي الحسن يكنى ابا سعيد من اصحاب التابعين وسادات المسلمين ومن مشاهير
العلماء والزهاد والمزكّين وقضائله كثيرة وجندب يضم الدال وفتحها
ابن عبد الله بن سفيان الجلي العلقي يفتح العين واللام والعلق بطن من
بحيلة ومنهم من ينسبه الي حبه فيقول جندب بن سفيان كنية ابو عبد الله
كان بالكوفة ثم صار الي البصرة وجرّده قطعا او بعضها ورقا الدم بفتح
الراء والفاء والهمزة رنفع والقطع وفي الحديث اشكالان اصوليان احدهما

عبدى

قوله بادري عيدي بنفيه وفي مسألة تتعلق بالآجال وأجل كل شيء وقته
يقال بلغ أجله أي تم أمده وجاء حينه وليس كل وقت أجلًا ولا موتًا أحد
بأن سبب كان ألا باجلم وقد علم الله أنه يموت بالسبب المذكور وما علمه
فلا يتغير وعلى هذا معنى قوله بادري عيدي بنفيه يحتاج إلى التاويل فإنه
قد فهم أن الأجل كان متأخرًا عن ذلك الوقت فقدم عليه **والثاني**
قوله حرمت عليه الجنة فينتقل من يرى بوجيد الأبد وهو مؤثر عند
غيرهم على تحريم الجنة بحالة مخصوصة كالخضوع من كان يقال أنه لا يدخلها
مع التيقن أو حملته على من فعل ذلك مستحلاً فيكفر به ويكون
مخلدًا بكفره لا بقتله نفته والحديث أصل جدير في تعظيم قتل النفس
سواء كانت نفس الإنسان أو غيره لأن نفته ليست ملكه أيضًا فيصرف
فيما يلي حسب ما يراه ٥

كتاب الحدود

الحديث الأول

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ
نَاسٌ مِنْ مَحَلٍّ أَوْ غَزِيَّةٍ فَاجْتَمَعُوا الْمَرِيَّةَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ بِلِقَاحٍ
وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ آبِهَا وَأَلْبَانِهَا فَانْطَلَقُوا فَلَمَّا صَحَوْا قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسْأَفُوا النَّبِيَّ فَجَاءَ الْخَزْرَاءُ أُولَ الْهَارِ فَلَمَّا أَرَفَعُوا النَّارَ جِئَ بِهِمْ
فَأَمَرَهُمْ فَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَرَتْ أَعْيُنُهُمْ وَتَرَكُوا فِي الْحَرِّ يَسْتَسْقُونَ
فَلَا يَسْتَقُونَ قَالَ أَبُو قَلَابَةَ نَهَاؤُهَا لَا تَسْرُقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا وَبَعَدَ
إِيمَانُهُمْ وَجَارَ بَوَاللَّهِ وَرَسُولُهُ أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ ٥ أَجْوَيْتُ الْبِلَادَ إِذَا

كَرِهَتْهَا وَإِنْ كَانَتْ مُوَافِقَةً وَاسْتَوْبَلَتْهَا إِذَا لَمْ تَوَافِقْكَ نَ اسْتَدْرَجَ الْحَدِيثَ
 عَلَى طَهَانَةِ أَنْبَاءِ الْأَهْلِ لِلْعَدْلِ فِي شَرْيَاقِهَا وَالْقَائِلُونَ بِجَاسِسِهَا اعْتَدُوا عَنْ
 هَذَا بَأْسَهُ لِلدَّوِيِّ وَفَوْجًا يَرْتَجِعُ الْجَاسَاتُ الْإِبَاحِيَّةَ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِمْ
 الْمُرُورُونَ بِهَا لَوْ كَانَتْ خِصَّةً مُحَرَّمَةً الشَّرْبُ مَا جَازَ الدَّوِيُّ بِهَا لَنْ لَمْ
 يَجْعَلْ سِقَاءَ هَذِهِ الْأُمَّةِ نِيَاهَ حَرَمٍ عَلَيْهَا وَقَدْ وَفَّقَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ التَّمِيلُ بِهِمْ
 وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ مَنْسُوخٌ بِالْحَدُودِ فَعَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ
 قَالَ لِحَدِيثِي مُحَمَّدِ بْنِ سَيْبِ بْنِ أَنَسٍ ذَلِكَ قَبْلَ تَنْزِيلِ الْحَدُودِ وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ بَعْدَ
 أَنْ ذَكَرَ قِصَّتَهُمْ وَذَكَرُوا أَنَّ اللَّهَ أَعْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 نَهَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنِ الْمِثْلَةِ بِالْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ أَنَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُجَارُونَ
 اللَّهَ وَرَسُولَهُ الْآيَةَ وَالَّتِي بَعْدَهَا وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْهُ
 إِلَى ابْنِ سَيْبِ بْنِ وَاقٍ كَانَ شَأْنُ الْعَزِيزِيِّ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ الْحَدُودُ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ
 وَجَلَّ فِي الْمَائِدَةِ مِنْ شَأْنِ الْحَارِثِيِّ أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا فَكَانَ شَأْنُ الْعَزِيزِيِّ
 مَنْسُوخًا بِالْآيَةِ الَّتِي يَصِفُ فِيهَا أَنَا مَجْرُومٌ وَفِي حَدِيثِ أَبِي حَتْمَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَلِيمِ
 وَاسْتَلَّ عَنْ أَنْبَاءِ الْأَهْلِ فَقَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ خَيْرٍ عَنْ الْحَارِثِيِّ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ
 وَفِي إِجْرِهِ فَمَا شَلَّ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ وَلَا بَعْدَ وَنَهَى عَنِ الْمِثْلَةِ وَقَالَ
 لَا تَمِثْلُوا ابْنِي وَفِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ الطَّبَرِيِّ
 بِإِسْنَادٍ فِيهِ مُوسَى بْنُ عُقَيْبَةَ الرَّبِيعِيُّ بِسَنَدِهِ إِلَى جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَلِّيِّ بِقِصَّتِهِمْ
 وَفِي إِجْرِهِ فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمْلَ الْأَعْيُنِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
 فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةَ أَنَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُجَارُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ الْآيَةَ وَرَوَى ابْنُ الْحَرْثِيِّ

أَنْ

عَبْدُ

في كتابه حديثاً من رواية صالح بن رستم عن كثير بن شطيير عن الحسن عن
عمران بن حصين قال ما قام بيننا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً إلا
امرنا بالصدقة ونهانا عن المثلة وقال ابن شاهين هذا الحديث يشخ كل
مثله كانت في الإسلام قال ابن الجوزي زادها النسخ يحتاج الى تاريخ وقد
قال بعض العلماء انما سئل اعيان اولئك لانهم سملوا اعيان الرعاء فانقص
منهم بمثل ما فعلوا والحكم ثابت فلت هذا التقصير لان الحديث وردت
فيه المثلة من جهات عديدة وباشياء كثيرة فهب انه ثبت القصار في سمل
الاعين فما يصنع بباقي ما جرى من المثلة فلا بد له فيه من جواب غير هذا وقد
رايت عن الزهري في قصة العزنيين انه ذكر انهم قتلوا ايتام اموي
وسئل الله صلى الله عليه وسلم ثم سملوا به فلو ذكر ابن الجوزي هذا كان
اقرب الى مقصوده بما ذكر من حديث سمل الاعين فقط على انه ايضا بعد ذلك
يتق نظر في بعض ما حكى في القصة وعمل يضم العين المهملة وسكون الكاف
واخر لام وحرثية يضم العين المهملة وفتح الراء المهملة وسكون الجيم
المجروف بعد هاتون وقال بعضهم هم ناس من بني سليم وناس من بني حنيفة
وبني عكرينة واللقاح التور ذات اللبن **الحديث الثاني**
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وزيد بن خالد الجهني انهما قالاهما
ان رجلاً من العرب اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
انشدك الله الاضيت بيننا بكتاب الله فقال الحضم الاخر وهو افقه منه
نعم فاقض بيننا بكتاب الله وايزر لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل

قَالَ اِنْ اُنِي كَانَ عَسِيْفًا عَلَيَّ هَذَا فَرَنَاهَا بِمَرَأَةٍ وَاِنِي اخْبَرْتُ اَنْ عَلَيَّ ابْنِي الرَّجْمُ
فَاَنْدَرْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيْدَةٍ فَسَالَتْ اَهْلَ الْعِلْمِ فَاخْبَرُوْنِي لَمَّا عَلَيَّ ابْنِي
جِلْدُ مِائَةٍ وَتَعْرِيبُ عَامٍ وَاَنْ عَلَيَّ امْرَاةً هَذَا الرَّجْمُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قُضِيَ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ الْوَلِيْدَةُ وَالْعَمَمُ
رَدُّ عَلَيْكَ وَعَلَى ابْنِكَ جِلْدُ مِائَةٍ وَتَعْرِيبُ عَامٍ وَاَعْدِيَا ابْنَيْ رَجُلٍ مِنْ اَسْلَمَ عَلَيَّ
امْرَاةً هَذَا قَارَانُ عَرَفَتْ فَارْجَمَهَا قَالَ فَغَدَا عَلَيْهَا فَاعْرِفَتْ فَاَمْرًا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَجَمَتْهُ **قَوْلُهُ** لَا قُضِيَ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ سَطَرَ
هَذِهِ اللَّفْظَةَ عَلَى الْقُرْآنِ خَاصَّةً وَقَدْ يَطْلُقُ كِتَابُ اللَّهِ عَلَى حِكْمِ اللَّهِ مُطْلَقًا
وَالْأَوَّلِي حَمَلُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى هَذَا لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ التَّعْرِيبُ وَلَيْسَ ذَلِكَ مَنْصُوصًا
فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُؤْخَذَ ذَلِكَ بِوَاسِطَةِ امْرَأَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِطَاعَةِ الرَّسُولِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَابْتِغَاءِ وَفِي قَوْلِهِ وَايْذُنِي لِحُسْنِ الْأَدَبِ عَلَى الْحَاطَةِ
لِلْاِكْبَارِ وَقَوْلُهُ كَانَ عَسِيْفًا لِي أَجِيرًا وَقَوْلُهُ فَاَنْدَرْتُ مِنْهُ
أَيَّ مِنَ الرَّجْمِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّعْرِيبِ مَعَ الْجِلْدِ وَالْحَنِيفِيَّةِ لِحَالِ قَوْلِ
فِيهِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ التَّعْرِيبَ لَيْسَ مَذْكُورًا فِي الْقُرْآنِ وَأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ
وَلَنْسَخِ الْقُرْآنِ لِحَبْرٍ الْوَاحِدِ غَيْرَ جَائِزٍ وَغَيْرِهِمْ خَالَفَهُمُ فِي ذَلِكَ الْمُقَدِّمَةُ وَهِيَ
أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ وَالْمَسْئَلَةُ مُقَدَّرَةٌ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ وَفِي قَوْلِهِ
فَسَالَتْ اَهْلَ الْعِلْمِ دَلِيلٌ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى الْعُلَمَاءِ عِنْدَ اشْتِبَاهِ الْأَحْكَامِ وَالشُّكْلِ
فِيهَا وَدَلِيلٌ عَلَى الْقُنُويِّ فِي زَمَنِ ابْنِي صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَلِيلٌ عَلَى اسْتِجَابِ الْحَالِ
وَالْحُكْمِ بِالْأَصْلِ فِي اسْتِمْرَارِ الْأَحْكَامِ الثَّابِتَةِ وَأَنَّ كَانَ يُمْكِنُ زَوَالُهَا فِي حَيَاةِ

النبي صلى الله عليه وسلم بالنسخ وقول رد عليك أي مردود اطلق
 المضمر على اسم المفعول وفيه دليل على أن أخذ بالمعاضمة الفاسدة يجب
 رده ولا يملك به يتبين ضعفه من أخذ من أصحاب الشافعي عن
 بعض العقود الفاسدة أن المتعاضمين اذن كل واحد منهما الآخر في التصرف
 في ملكه وجعل ذلك سببا لجواز التصرف فان ذلك الاذن ليس مطلقا
 وأما هو مبني على المعاضمة الفاسدة وفي الحديث دليل على أن ما يستعمل
 من الفاظ في محل الاستفتاء يشاع به في اقامة الحد أو التعزير فان
 هذا الرجل قد فاء المرأة بالزنا ولم يتعرض النبي صلى الله عليه وسلم لامرجه
 بالعنف وأعرض عن ذلك ابتداء وفيه تصريح بحكم الرجم وفيه استنباط
 الامام في اقامة الحد ولعله يؤخذ منه أن الاقرار مرة واحدة يكفي
 في اقامة الحد فانه رتب جميعها على مجرد اقرارها ولم يقيده بعدد وقد
 يستدل به على عدم الجمع بين الجلد والرجم فانه لم يعرفه انيسارا ولا امر
 به **الحديث الثالث** عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن
 مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الامة اذا رتبت لم تحض قال ان رتبت فاجلدوها ثم ان رتبت فاجلدوها ثم ان
 رتبت فاجلدوها ثم بيغروها ولو بغير قال ابن شهاب وما ادري ان بعد
 الثالثة او الرابعة والضفير الجلد ن يستدل به على اقامة الحد
 على المايليك كاخائه على الحرار ودلالة على اقامة الحد على عبد مختملة
 وليست بالقوية جدا ويؤيدان حكم الامة اذا لم تحض والكتاب العزيز

تَعَرَّضَ لِحُكْمِهَا إِذَا احْتَصَتْ وَجْهَهُوَ الْعِلْمُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْضَرْ تَحْدِيدَ الْحَدِّ
وَيَقُلْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ أَنَّهُ قَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَامِرًا وَجِينًا فَلَا حَدَّ
عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ نَامِرًا وَجِينًا فَعَلَيْهَا بَصْفُ الْحَدِّ وَهُوَ خُشُونٌ قَالَ بَعْضُهُمْ
وَبِهِ قَالَ طَادُوشٌ وَأَبُو عَيْنِيدٍ وَهَذَا مَذْهَبٌ مِنْ مَشَايِخِ الْمَنْثُومِ الْكَتَابِ الْعَزِيزِ
وَهُوَ قَوْلُهُ نَعَايِي فَإِذَا احْتَصَتْ فَإِنْ أُبَيِّنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهَا بَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ
مِنَ الْعَذَابِ إِلَّا أَنْ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ رَاحِحٌ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ تَقَرَّرَ فِي إِيحَابِ الْحَدِّ
عَلَى مَنْ لَمْ يَحْضَرْ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَنْثُومِ وَالصَّغِيرِ الْجَبَلِ الْمَضْمُونِ فَيَعْلَمُ بِمَعْنَى
مَفْعُولٍ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ فِي قَوْلِهِ فَلْيَسْعَهَا وَلَوْ بِصَغِيرٍ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الزَّمَانَ
عَبَّ فِي الرِّقِّ يَرْدِيهِ وَلِذَلِكَ خَطٌّ مِنَ الْقِيَمَةِ قَالَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ
بَيْعِ غَيْرِ الْحِجَورِ عَلَيْهِ مَالُهُ بِمَا لَا يَتَغَابَرُ بِهِ النَّاسُ وَبِمَا قَالَهُ فِي الْأَوَّلِ نَظَرُ الْجَوَازِ
لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَقْضُودُ أَنْ يَسْبِعَهَا وَإِنْ اخْطَطَّ قِيمَتُهَا إِلَى الصَّغِيرِ فَيَكُونُ
ذَلِكَ إِجَابًا مُتَعَلِّقًا بِحَالِ وَجُودِي لَا إِجَابًا عَنْ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ وَلَا شَكَّ
أَنَّ مَنْ عَرَفَ بِتَكْرِيرِ زَنَا الْأَمَةِ اخْطَطَّ قِيمَتُهَا عِنْدَهُ وَفِيمَا قَالَهُ فِي الثَّانِي
نَظَرُ أَيْضًا لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَيْبُ أَوْجَبَ نَقْصَانٍ قِيمَتِهَا عِنْدَ النَّاسِ
فَيَكُونُ يَبْعُهَا بِالنَّقْصَانِ بَيْعًا بِشَمَنِ الْمِثْلِ لَا يَبْعُهَا بِمَا يَتَغَابَرُ النَّاسُ بِهِ وَفِي الْحَدِيثِ
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ هُوَ الْحَدُّ الْمَوْطَأُ لَا دُونَ قَرِيبِ التَّعْزِيرِ وَالْمَأْدِيَةِ وَيَقُلُّ
عَنْ أَبِي ثَوْرٍ أَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِجَابَ الْحَدِّ وَإِيحَابَ الْبَيْعِ أَيْضًا وَإِنْ لَا يَسْتَلْهَا إِذَا
رَبَتْ أَرْبَعًا وَقَدْ يُقَالُ أَنَّ فِي الْحَدِيثِ إِشَارَةً إِلَى أَعْلَامِ الْبَايِعِ الْمُشْتَرِي يَعْجَبُ السَّلْعَةَ
فَإِنَّهَا تَنْقُصُ قِيمَتُهَا بِالْعِلْمِ بِعَيْبِهَا وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ لَمْ تَنْقُصْ وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا إِنَّ فِيهِ

فليترك

اشارة الى ان العتوبات اذا لم تقدم مقصودها من الزجر لم تفعل فان
كانت واجبة كالحج فليترك الشرط في وجوبها على السيد وهو الملك لان
احد الامرين ان لا يترك الحجة ولا يسئل اليه لوجوبه واما ازالة شرط
الوجوب وهو الملك فتعين ولم يقل اتركوها وخذوها فانكرت لاجل
ما ذكرناه والله اعلم فتخرج عن هذا التعيرات التي لا يفيد لانها ليست
واجبة الفعل فيمكن تركها **الحديث الرابع** عن ابي هريرة
رضي الله عنه قال اتي رجل من المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
في المسجد فناداه يا رسول الله اني زني فاعرض عنه فنجي فلما وجهه فقال
يا رسول الله اني زني فاعرض عنه حتى بقي ذلك عليه اربع مرات فلما
شهد على نفسه اربع شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
البحرizon قال لا قال فهل احصيت قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذهبوا به فارجموه قال ابن شهاب فاخبرني ابو شامة بن عبد الرحمن
سمع جابر بن عبد الله يقول كنت فيمن رجمه فرجمناه بالمصي فلما اذلقته
الحجارة هرب فاذرناه بالحجارة فرجمناه ٥ الرجل هو ما عمر بن مملوك
روي قصته جابر بن سمرة وعبد الله بن عباس وابو سعيد الخدري ويزيد
ابن الحبيب الاسلمي ٥ ذهب الحنفية الى تكرار الاقرار بالزنا اربعاً شرط
لوجوب لقائه الحجة ورواها النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث انما اقرارا
الحجة في ايام الاربع لانه لم يحجب قبل ذلك وقالوا الوجوب بالاقرار مرة لما اخرج
الرسول صلى الله عليه وسلم الواجب وفي قول الراوي فلما شهد على نفسه اربع

دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَجْرِهِ إِشْعَارًا بِأَنَّ الشَّهَادَةَ أَرْبَعًا
هِيَ الْعِلَّةُ فِي الْحُكْمِ وَمَذْهَبُ ذَلِكَ وَالْثَّانِي وَمِنْ بَعْضِهِمَا أَنَّ الْأَقْرَارَ مَرَّةً وَاحِدَةً
مُوجِبَةٌ لِلْحُكْمِ قِيَامًا عَلَى مَنَاسِبِ الْحَقُوقِ فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ تَأْخُرَ الْحُكْمِ إِلَى تَأْمِينِ الْأَقْرَارِ
أَرْبَعًا لَمَّا ذَكَرَ الْخَفِيَّةَ وَكَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْأَمْتِنَاتِ وَالْخَفِيَّةُ لَوْ جُزِيَ السَّبَبُ
لَا مَنَى الْحُكْمَ عَلَى الْأَخْيَاطِ فِي تَرْكِهِ وَرَدَّ بِالشَّهَادَاتِ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى سُؤَالِ
الْحَاكِمِ فِي الْوَاقِعَةِ عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْحُكْمِ وَذَلِكَ مِنْ الْوَاجِبَاتِ كَسُؤَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
عَنِ الْجُنُونِ لِيَتَبَيَّنَ الْعَقْلُ وَعَنِ الْإِحْصَانِ لِيَتَبَيَّنَ الرِّجْمُ وَلَمْ يَكُنْ يَدْرِي ذَلِكَ بَانَ
الْحَدِيثُ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ الْجَلْدِ وَالرِّجْمِ وَلَا يَكُنْ الْأَقْدَامُ عَلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا بَعْدَ تَبَيُّنِ سَبَبِهِ
وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْكَ جُنُونٍ يَكُنْ أَنْ يُقَالَ عَنْهُ قِيَالٌ أَنْ أَقْرَارَ الْجُنُونِ
غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فَلَوْ كَانَ الْجُنُونُ أَلَمْ يَفِدْ قَوْلُهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ جُنُونٌ فَأَوْجَبَ الْحَكَمَ فِي
سُؤَالِهِ عَنْ ذَلِكَ بَلْ سُؤَالٌ غَيْرُهُ مِنْ يَعْرِفُهُ هُوَ الْمُؤَثِّرُ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ
أَنَّهُ قَدْ سَأَلَ غَيْرُهُ عَنْ ذَلِكَ وَعَلَى تَقْدِيرٍ

أَنْ لَا يَكُونَ وَقَعَ سُؤَالُ غَيْرِهِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ سُؤَالُهُ لِيَتَبَيَّنَ مَخَاطِبُهُ وَمُرَاجَعَتُهُ
تَبَيُّنُهُ وَعَقْلُهُ فَيُبَيَّنُ الْأَمْرَ عَلَيْهِ لَا عَلَى مَجْرَدِ أَقْرَارِهِ بَعْدَ الْجُنُونِ وَفِي الْحَدِيثِ
دَلِيلٌ عَلَى تَفْوِيضِ الْأَمَامِ الرَّجْمَ إِلَى غَيْرِهِ وَلَفْظُهُ يَشْعُرُ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَمْ يَحْضَرْ فَيُوحَدُ مِنْهُ عَدَمُ حُضُورِ الْأَمَامِ الرَّجْمَ وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ قَدْ اسْتَحْبَبُوا
أَنْ يَبْدَأَ الْأَمَامُ بِالرَّجْمِ إِنْ أَثَبَتَ الزَّانِبُ بِالْأَقْرَارِ وَيَبْدَأُ الشُّهُودُ بِهِ إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ
وَكَانَ الْأَمَامُ لَمَّا كَانَ عَلَيْهِ التَّبَيُّنُ وَالْأَخْيَاطُ قِيلَ لَهُ أَبَدًا لِيَكُونَ ذَلِكَ رَاجِعًا عَنْ
السَّاهِلِ فِي الْحُكْمِ بِالْجُرُودِ وَدَاخِلًا إِلَى غَايَةِ التَّبَيُّنِ وَأَمَّا فِي الْمَشْهُورِ قَطَاهُ

لأن قلة بقوله وقوله فلما أذلقته الحجان أي بلغت منه الجهد
وقيل عضته وأوجعته وأذهسته وقوله ذهب فيه دليل على عدم
الحفرة **الحديث الخامس** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه
قال إن اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن امرأة
منهم ورجلا زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في
التوراة في شأن الرجم فقالوا انفضهم ويجلدون قال عبد الله بن سلام
كذبتم فيها آية الرجم فاتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على
آية الرجم فقال ما قبلها وما بعد ها فقال له عبد الله بن سلام ارفع
يدك فرفع يده فاذا فيها آية الرجم فقال صدق يا محمد فامروهما النبي صلى
الله عليه وسلم فرجما قال فرأيت الرجل لجنا على المرأة يعنيها الحجارة
قال رضي الله عنه الرجل الذي وضع يده على آية الرجم عبد الله بن عمر
اختلف الفقهاء في أن الإسلام هل هو شرط في الإحصان أم لا لمذهب
الشافعي أنه ليس بشرط فاذا حكم الحاكم على الزوجي المحض رجمه وهذا
أي حقيقة أن الإسلام شرط في الإحصان واستدل الشافعية بهذا الحديث
ورجم النبي صلى الله عليه وسلم لليهوديين واعتذر الخبيثة عنه بأن قالوا
رجموا بحكم التوراة فانه سألهم عن ذلك وكان جدهما قدم النبي صلى الله
عليه وسلم المدينة وأدعوا أن آية حد الزنا نزلت بعد ذلك فكان ذلك
الحديث مفسوخا وهذا يحتاج إلى تحقيق التاريخ اعني ادعاء الشيخ وقوله
فأرأيت الرجل لجنا على المرأة الجيدة الرواية لجنا يعني اليا وسكون الجيم

لعل
بالشأن

وَسَكُونُ النُّونِ وَالْهَزَاءِ بِبَلِّ ذِمَّةِ الْجَنَافَةِ الشَّاعِرُ
وَبَدَلْتَنِي بِالسُّطَّاطِ الْجَنَافَةَ كَأَلْصَقَةٍ تَحْتَ أَلْسَانِهَا
وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مَا يُشْعِرُ بَانَ اللَّفْظَةِ بِالْجَانِبِ كَمَا قَالَ الرَّجُلُ كَيْفَ جُنُورًا

إِذَا كَتَبَ عَلَى الشَّيْءِ قَالَ الشَّاعِرُ

خَبَرُ الْعَايِدَاتِ عَلَى دُشَادِي الْحَدِيثُ السَّادِسُ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَوْ أَنَّ امْرَأًا
اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ خَذَمْتَهُ بِحِصَاةٍ فَفَقَاتَ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ جُنَاحٌ أَنْ
أَخَذْتَ شَيْئًا مِنْهُ وَغَيْرُهُ بَطَاهِرُ الْحَدِيثِ وَأَبَاهُ الْمَالِكِيَّةُ وَقَالُوا لَا يَتَصَدَّقُ بِهِ
وَلَا غَيْرُهَا وَقِيلَ لِحَبْلِ الْقَوْدَانِ فَعَلَّ وَهَذَا مَخَالِفٌ لِلْحَدِيثِ وَمَا قِيلَ فِي تَعْلِيلِ
الْمَنْعِ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَدْفَعُ بِالْمَعْصِيَةِ وَهَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا لِأَنَّهُ يُنْعَى كَوْنُهَا مَعْصِيَةً
فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَتَقْدِيرُ ذَلِكَ الصَّالِحُ وَإِنْ أُرِيدَ بِكُمْ مَعْصِيَةُ النَّظَرِ إِلَى
ذَاتِهَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ هَذَا السَّبَبِ فَهَذَا صَحِيحٌ لَكِنْ لَا يُغْنِي عَنْ تَصَوُّفِ الْعَمَلِ
فِي هَذَا الْحِكْمِ بِأَنْوَاعٍ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ مِنْهَا أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ هَذَا النَّظَرُ
وَاقِعًا فِي الشَّارِعِ أَوْ فِي خَالِصِ مِلْكِ الْمُنْظَرِ إِلَيْهِ أَوْ فِي سَكَنٍ مُنْسَلَبٍ الْأَسْفَلِ
وَالْأَشْرَافِ لَا فَرْقَ وَلَا يَجُوزُ مَدَّ الْعَيْنِ إِلَى حُرْمِ النَّاسِ كَحَالِ رَوِي وَجْهِهِ
لِلشَّافِعِيَّةِ اللَّهُ لَا يَقْصِدُ الْأَعْيُنَ مِنْ وَقْفٍ فِي مِلْكِ الْمُنْظَرِ إِلَيْهِ وَمِنْهَا أَنَّهُ
هَلْ جُوزَ رَمَى النَّظَرِ قَبْلَ الْبَيِّنِ وَالْإِنْدَاءِ فِيهِ وَجَهَانُ لِلشَّافِعِيَّةِ لِحَدِّثِهَا
لَا عَلَى قِيَاسِ الدَّفْعِ فِي الرَّمْعِ الْبَرَاءَةِ بِالْأَهْوَنِ فَالْأَهْوَنُ وَالثَّانِي نَعَمْ
وَاطْلُقَ هَذَا الْحَدِيثُ مُشْعِرًا بِهَذِهِ الْأَمْرِ مَعَايِنِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مُوَافَقِ هَذَا النَّظَرِ

وَأَنَّهُ لَا خَبْرَ إِلَى الْإِذَا زَادَ وَرَدَ فِي هَذَا الْحِكْمِ الشَّيْءُ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْ هَذَا الْإِطْلَاقِ
وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْلُكُ النَّاطِرَ بِالْمَدْرِي وَمِنْهَا أَنَّهُ لَوْ تَسَمَّعَ
إِنْسَانٌ فَهَلْ يَلْحَقُ السَّمْعَ بِالنَّظَرِ اخْلَعُوا فِيهِ وَفِي الْحَدِيثِ إِسْعَارًا إِنَّمَا يَقْصِدُ
الْعَيْنَ شَيْءٌ خَفِيفٌ كَمَدْرِي وَبِنَدَقَةٍ وَحِصَاةٍ لِقَوْلِهِ فَمَذَقْنَاهُ قَالَ الْفُقَهَاءُ
أَوْ أَمَّا رَشْتُهُ بِالشَّابِّ أَوْ مَاهُ يَحْرُيقُنْ قَتْلُهُ فَهَذَا قَتْلٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقَضَاءُ
أَوْ الْمَرِئَةُ وَمِمَّا تَصَرَّفَ فِيهِ الْفُقَهَاءُ فِي هَذَا أَنَّ النَّاطِرَ إِذَا كَانَ لَهُ مَحْرَمٌ فِي الدَّارِ
أَوْ زَوْجَةٌ أَوْ مَنَاعٌ لَمْ يَحْرُقْ قَصْدُ عَيْنِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا الْإِمْحَارَةُ وَمِنْهَا أَنَّهُ إِذَا لَمْ
يَكُنْ فِي الدَّارِ إِلَّا صَاحِبُهَا فَلَا رَيْبَ أَنْ كَانَ مَكْشُوفَ الْهَوْنَةِ وَكَأَمَّا أَنْ لَا
فَوْقَهَا نَاطِرٌ فَمَا أَنَّهُ لَا يَحْرُقُ رَمِيَّةً وَمِنْهَا أَنْ الْحَرَّمَ إِذَا كَانَتْ فِي الدَّارِ
مُسْتَهْرَاجَةً أَوْ فِي بَيْتٍ فَغِيْرَةٍ لَا يَحْرُقُ قَصْدُ عَيْنِهِ لِأَنَّهُ لَا يَطْلُعُ عَلَى شَيْءٍ فَكَلَّ
بَعْضُ الْفُقَهَاءِ وَالْأَظْهَرُ الْجَوَازُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا جَوَازٌ وَلَئِنْ لَمْ يَلْتَضِطَّ وَأَوَّافٌ
السُّتْرُ وَالنَّكْشَفُ فَلَا أَحْيَاءَ طُجُتِ الْبَابِ وَمِنْهَا أَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ
إِذَا لَمْ يَقْصُرْ صَاحِبُ الدَّارِ فَإِنْ كَانَ بَابُهُ مَفْتُوحًا أَوْ كُوَّةٌ وَأَسْعَفَةٌ
أَوْ ثَلَاثَةٌ مَفْتُوحَةٌ فَيَنْظُرُ فَإِنْ كَانَ يُجَنِّزُ لَمْ يَحْرُقْ قَصْدُهُ وَإِنْ وَقَفَ وَتَعَدَّى فَقِيلَ لَا يَحْرُقُ
قَصْدُهُ لِنَقَرِيطِ صَاحِبِ الدَّارِ بَفَتْحِ الْبَابِ وَتَوْسِيعِ الْكُوَّةِ وَقِيلَ يَحْرُقُ لِنَعْدِيهِ
بِالنَّظَرِ وَآخِرُ هَذَا الْخِلَافِ فِيهِ إِذَا نَظَرَ مِنْ سَطْحٍ نَفَثَ أَوْ نَظَرَ الْمَوْزُونَ مِنْ
الْمَلَانَةِ أَوْ الْأَظْهَرُ هَا هُنَا عِنْدَهُمْ جَوَازُ الرَّمْيِ لِأَنَّهُ لَا يَقْصُرُ مِنْ صَاحِبِ الدَّارِ
وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوفِ الْفَقِيهِيَّةِ دَاجِلًا تَحْتَ إِطْلَاقِ الْأَخْبَارِ فَإِنَّهُ قَدْ يُؤْخَذُ
مِنْهَا وَمَا لَا يَنْعَضُ مَا خُوِّدَ مِنْ فِيمَ الْمَعْنَى الْمُتَقَوِّدُ بِالْحَدِيثِ وَبَعْضُهُ مَا خُوِّدَ

بالبَيِّنَاتِ وَهُوَ قَلِيلٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ٥

بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ

الحديث الاول عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم وفي لفظ ثمة ٥
اختلف العلماء في النصاب في السرقة اضلا وقذرا اما الاصل فجمهورهم
على اعتبار النصاب وشدة الظاهرية فلم يعتبروه ولم يفرقوا بين القليل
والكثير وقالوا بالقطع فيما يقل ذلك وجها في مذهب الشافعي والاستدلال
بهذا الحديث على اعتبار النصاب ضعيف فانه حكاية فعل ولا يلزم من
القطع في هذا المقدار فعلا عدم القطع فيما دونه نطقا واما المقدار
فان الشافعي يزي ان النصاب ربع دينار الحديث غايته الا في ويقوم ما
عدا الذهب بالذهب والوحيضة يقول ان النصاب عشرة دراهم ويقوم
ما عدا الفضة بالفضة وملك يزي ان النصاب ربع دينار من الذهب او
ثلاثة دراهم وكلاهما اصل ويقوم ما عداها بالدرهم وكلا الحديثين
يدل على خلاف مذهب أبي حنيفة واما هذا الحديث فان الشافعي رحمه الله
يبيّن انه لا يخالف الحديث غايته وان الدينار كان اثني عشر درهما ورابعة ثلاثة
دراهم اعني صرفه ولهذا أقومت الدية باثني عشر الغائب الورق والفضة
من الذهب وهذا الحديث يشترط بملء ملك في ان الفضة اصل في التقويم
فان المسروق لما كان عين الذهب والفضة وقوم بالفضة دون الذهب كل
على انها اصل في التقويم والكان الرجوع الى الذهب الذي هو الاصل اولى

وَأُجِبَ عَنْ مَنْ يَرَى الْقِيَمَ بِهِ وَالْجَنَفِيَّةَ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ وَفِي مَنْ رَوَى
فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ الْقَطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَعَلًا يَقُولُونَ أَوْ مِنْ هَذَا مِنْهُمْ فِي
النَّارِ بِمَا مَعْنَاهُ الْقِيَمُ أَمْرٌ ظَنِّي خَمْسِيٍّ فَيُجُوزُ أَنْ تَكُونَ قِيَمَتُهُ عِنْدَ
عَائِشَةَ رُبْعَ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ وَيَكُونُ عِنْدَ غَيْرِهَا الْكَثْرُ وَقَدْ ضَعُفَ
غَيْرُهُمْ هَذَا النَّارِ بِمَا وَسَّعَتْ عَلَيْهِمْ بِمَا مَعْنَاهُ أَنْ عَائِشَةَ لَمْ تَكُنْ لِتُجَرِّبَ بِهَا
بِدَلٍّ عَلَى مَقْدَارٍ مَا يَقْطَعُ فِيهِ إِلَّا عَنْ تَحْقِيقِ لِعَظَمِ أَمْرِ الْقَطْعِ وَالْجَنَفِيَّةِ بِكَسْرِ
الْيَمِّ وَفَتْحِ الْجِيمِ التَّرْتِيبُ مَفْعَلٌ مِنْ مَعْنَى الْأَجْنَانِ وَهُوَ الْأَسْتِثْنَاءُ وَالْأَجْنَانُ
وَمَا يَقَارِبُ ذَلِكَ قِيَمَةَ الْجَنِّ وَكَثُرَتْ مِثْمَةٌ لِأَنَّهُ آتِي فِي الْأَجْنَانِ
كَأَنَّهُ صَاحِبَةٌ فَيَسْتَرْبِيهِ عَمَّا يُجَاوِزُهُ قَالَ الشَّاعِرُ
فَكَانَ يَحْتَجِي دُونَ مَنْ كُنْتَ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَأَجْبَانٍ وَمُعَصَّرٍ
وَالْقِيَمَةِ وَالثَّمَنِ مُخْتَلِفَانِ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمُعْتَبَرِ الْقِيَمَةُ وَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ
الرِّوَايَاتِ مِنْ ذِكْرِ الثَّمَنِ فَلَعَلَّهُ لِنِسَائِهِمَا عِنْدَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَوْ فِي
ظَنِّ الرَّاوي أَوْ بِاعْتِبَارِ الْعَلَبَةِ وَالْأَقْلُوَا خِلْفَتِ الْقِيَمَةِ وَالثَّمَنِ الَّذِي اسْتَرَاهُ
بِهِ مَا لَيْكَلَمْ تَعْتَبَرُ إِلَّا الْقِيَمَةُ **الْحَدِيثُ الثَّانِي** عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا أَنَهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ تَقْطَعُ الْيَدَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ
فَصَاعِدًا ۝ هَذَا الْحَدِيثُ أَعْمَادُ أَشْأَاءٍ فِي رِجْمَةِ اللَّهِ فِي مَقْدَارِ الْبَصَابِ وَقَدْ
رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلًا وَقَوْلًا وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ
قَوْلٌ وَلَقَوْلُهُ فِي الْأَسْتِدْلَالِ مِنَ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَطْعِ مِنْ مَقْدَارٍ مُعْتَبَرٍ
الْتِقَاءُ ذَلِكَ أَوْ الَّذِي قُطِعَ بِشَرْقِيَّتِهِ أَنْ لَا يَقْطَعَ مِنْ شَيْءٍ وَمَا دُونَهُ وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ

على اعتبار مقدار معين في القطع فانه يدل على عدم اعتبار ما زاد عليه في
اباحة القطع فانه لو اعتبر في ذلك لم تجز القطع بعدونه وايضا قرينة
الفعل يدخل فيما ذكرناه من التاريل المستضعف في ان النجوم امر طي
الي جهة واعلم ان هذا الحديث قوي في الدلالة على اصحاب اي حجة فانه
يقضي صريحه القطع في هذا المقدار الذي لا يقولون بجواز القطع به واما
دلالته على الظاهرية فليس من حديث المنطق بل من حيث المهورم وهو داخل
في مفهوم العدة ومثبتة اقوي من مرتبة مفهوم اللقب **الحديث**
الثالث عن عائشة رضي الله عنها ان قرئ اهلهم شان المحرمية التي
سرق فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا من يجزي عليه
الا اسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكله اسامة فقال تشفع
في حد من حدود الله ثم قام فاخطب فقال انا مذكور الدين من قبلكم انهم كانوا
اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف افادوا عليه الحد واني
الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها وفي لفظ كانت امرأة تسعير
المناع وتجدد فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها ٥ قد اطلعت في
هذا الحديث على هذه المرأة لفظ السرقة ولا اشكال فيه واما الاشكال في
الرواية الثانية وهو اطلاق حد العارية على المرأة وليس في لفظ هذا الحديث
ما يدل على ان المعبر عنه امرأة واحدة لكن في عبارة المصنف ما يشهد بذلك
فانه جعل الذي ذكره ثانيا رواية وهو يقتضي من حيث الاشعار العادية انهما
حديث واحد اختلف فيه هل كانت المرأة المذكورة فيه سارقة او جاحدة وعن

احد انه اوجب القطع في صورة تجرد العارية عملاً بذلك الرواية واذا اخذ
بطرف صناعي اعني في صنعة الحديث ضعفت الدلالة على مسألة التجرد قليلا
فانه يكون اختلافاً في واقعة واحدة فلا يثبت الحكم المرتب على التجرد حتى يتبين
ترجيح رواية من روي في الحديث انها كانت جاحدة على رواية من روي انها كانت
سارقة واطهر بعض السافعية النكير او التعجب من اول حديث عايشة
في القطع في ربيع دينار الذي روي فعلاً بان عمده على رواية من رواه قولاً
فان كان مخرج الحديث مختلفاً فالامر كما قال فان لحد الحديثين حينئذ يترك على
القطع فعلاً في هذا المقدار والثاني يترك عليه قولاً ولا يتأني فيه تاويل احتمال
الغلط في التعميم وان كان مخرج الحديث واحداً ففيه من الكلام ما اشترط اليه
الامانة هاهنا قوي لانه لا يجوز للراوي اذا كان سماعه لرواية الفعل ان يتغير
الى رواية القول فيظهر من هذا انهما حديثان مختلفان اللفظ وان كان مخرجهما
واحداً وفي هذا الحديث دليل على امتناع الشفاعة في الحد بعد بلوغه
السلطان وفيه تعظيم امر المجابة للاشراف في حقوق الله تعالى ولفظة امرا
هاهنا دالة على المحصر والظاهر انه ليس للحصر المطلق مع احتمال ذلك
فان بني اسرائيل كانت فيهم امور كثيرة تقتضي الاهلال فحمل ذلك على حصر مخصوص
وهو الاهلال بسبب المجابة في حدود الله فلا يخص ذلك في هذا الحد المحصور
وقد يستدل بقوله عليه السلام وايم الله لو سرق فاطمة بنت محمد لقطعت
يدها على ان تخرج هذا المخرج من الكلام الذي يقتضي تعليق القول بتقدير امرا آخر
لا يمتنع وقد شد جماعة في مثل هذا مراراً في القبح مختلفة ن

بَابُ حَدِّ الْحَجَرِ

عَنْ ابْنِ بَرَكَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ بَرَّحَ قَدْ شَرِبَ
 الْحَجَرُ فَجَلَدَهُ بِحَجَرٍ بَدِيعٍ وَقَالَ فَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ فَلَمَّا كَانَ عَمْرًا اسْتَشَارَ النَّاسَ
 فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ اخْفِ الْجُرُودَ ثَانُونَ فَاثْنَيْ عَشَرَ لَأَخْلَافُ فِي الْحَدِّ عَلَى شَرِّ
 الْحَجَرِ وَاخْتَلَفُوا فِي مَقْدَارِهِ فَمَذَّهَبُ أَشْأَفِيئِهِمْ أَرْبَعُونَ وَانْفَرَّ أَصْحَابُهُ لَا يَزِيدُ
 عَلَى ثَمَانِينَ وَفِي الزِّيَادَةِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ إِلَى الثَّمَانِينَ خِلَافٌ وَالْأَطَهَرُ الْجَوَازُ وَلَوْ
 رَأَى الْأَمَامُ أَنَّ حِدَّهُ بِالْبَعَالِ وَاطْرَافِ الشَّيَابِ كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 جَازَ وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ تَعْلِيلًا بِعَشْرِ الضُّبُطِ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ فَجَلَدَهُ بِحَجَرٍ بَدِيعٍ
 أَرْبَعِينَ أَنَّ هَذَا الْعَدَدَ هُوَ الْعَدَدُ الَّذِي ضَرَبَ بِهِ وَقَدْ دَقَّقَ فِي رِوَايَةِ الرَّهْزِيِّ
 عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَضْرِبُوهُ نَضْرَبَةً
 بِالْأَيْدِي وَالْبَعَالِ وَاطْرَافِ الشَّيَابِ وَفِي الْحَدِيثِ قَالَ فَلَمَّا كَانَ أَبُو بَكْرٍ شَاكًا
 مِنْ حَصْرِ ذَلِكَ الْمَضْرُوبِ فَنَوَّمَهُ أَرْبَعِينَ فَضَرَبَ أَبُو بَكْرٍ فِي الْحَجَرِ أَرْبَعِينَ فَفَسَّرَهُ بَعْضُ
 النَّاسِ وَقَالَ إِنْ قَدَّرَ الضَّرْبَ الَّذِي ضَرَبَهُ بِالْأَيْدِي وَالْبَعَالِ وَاطْرَافِ الشَّيَابِ
 فَكَانَ مَقْدَارُ أَرْبَعِينَ ضَرْبَةً لَا أَنَّهُ أَرْبَعُونَ عَدَدًا بِالشَّيَابِ وَالْبَعَالِ وَالْأَيْدِي
 أَمَّا قَائِلُ مَا ضَرَبَهُ ذَلِكَ السَّارِبُ فَكَانَ مَقْدَارُ أَرْبَعِينَ عَصًا وَلِذَلِكَ قَالَ
 فَنَوَّمَهُ إِيَّاهُ فَمِثْلُ أَرْبَعِينَ وَهَذَا عِنْدِي خِلَافُ الظَّاهِرِ وَيُسَعِّدُهُ قَوْلُهُ
 أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَدَ فِي الْحَجَرِ أَرْبَعِينَ فَإِنَّهُ لَا يَنْطَلِقُ إِلَّا عَلَى عَدَدٍ
 كَثِيرٍ مِنَ الضَّرْبِ بِالْأَيْدِي وَالْبَعَالِ وَتَسْلِيطِ النَّارِ عَلَى لَفْظَةِ قَوْلِهِ إِنَّهَا بِمَعْنَى
 قَدَرٍ مَا وَقَعَ فَكَانَ أَرْبَعِينَ أَقْرَبَ مِنْ تَسْلِيطِ هَذَا عَلَى صِدْقِ قَوْلِنَا جَلَدَ أَرْبَعِينَ

حَقِيقَةٌ وَقَوْلُ **ع** فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ اخْتَفِ الْجُرُودَ ثَمَّ نَوْنٌ وَيُرْوَى بِالنَّصْبِ
 اخْتَفِ الْجُرُودَ ثَمَّ نَوْنٌ أَوْ مَا يُقَارِبُ ذَلِكَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمَشَاوَرَةِ
 فِي الْأَحْكَامِ وَالْعَوَّلُ فِيهَا بِالْإِجْتِهَادِ وَقِيلَ إِنَّ الَّذِي سَأَلَ بِالثَّمَانِينَ هُوَ عَلِيٌّ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ يَتَّبَعُ بِهِ مَنْ يَرَى الْحُكْمَ بِالْعِيَّاسِ أَوْ الْمَشِيقَةِ **وَقَوْلُ**
 فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ جُوزَ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفٍ مُصَافٍ أَيْ لَمَّا كَانَ ثَمَنٌ وَلَا يَتَعَمَّرُ أَوْ مَا يُقَارِبُ
 ذَلِكَ وَهَذَا هَبْ بِكَ أَنْ جَدَّ الْحَرَمِ ثَمَّ نَوْنٌ عَلَى مَا وَفَّقَ فِي رَمْنِ عُمَرَ **الْحَدِيثُ**
الثَّانِي عَنْ أَبِي بَرَّةَ هَاشِمِيِّ بْنِ بَيَّازٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يَجْلِدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرٍ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ جُرُودٍ
 اللَّهُ نَ فِيهِ مَسْئَلَتَانِ **أَحَدُهُمَا** اثْبَاتُ التَّعْزِيرِ فِي الْمَعَاصِي
 الَّتِي لَا جِدَّ فِيهَا لِمَا يَنْتَضِيهِ مِنْ جَوَازِ الْعَثَّةِ فَأَدْرَكْنَا **الْمَسْئَلَةَ**
الثَّانِيَةَ اخْتَلَفُوا فِي مَقْدَارِ التَّعْزِيرِ فَالْمَنْتَقُولُ عَنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
 أَنَّهُ لَا يَمْدَرُ بِهَذَا الْقَدْرُ وَتَجْزِيءُ الْعُقُوبَاتِ فَوْقَ هَذَا فَوْقَ الْجُرُودِ
 عَلَى قَدَرِ الْجُرْمَةِ وَصَاحِبُهَا وَإِنْ ذَلِكَ مَوْكُوفٌ إِلَى إِيْجَاهَادِ الْإِمَامِ وَظَاهِرُ
 مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَبْلُغُ بِالتَّعْزِيرِ الْحَدَّ وَعَلَى هَذَا فَنُفِي
 الْمَعْبُورَ وَجْهَانِ **أَحَدُهُمَا** إِذَا فِي الْجُرُودِ فِي حَقِّ الْمَعْزَرِ فَلَا يَزِيدُ
 فِي تَعْزِيرِ الْحَرَمِ عَلَى تِسْعٍ وَبَلَدَيْنِ ضَرْبَةٍ لِيَكُونَ دُونَ حَدِّ الشَّرْبِ وَلَا فِي تَعْزِيرِ
 الْعَدِّ عَلَى تِسْعَةِ عَشْرٍ سَوَاطٍ **وَالثَّانِي** أَنْ يُعْبَرُ أَذَى الْجُرُودِ
 عَلَى الْأُطْلَاقِ فَلَا يَزِيدُ فِي تَعْزِيرِ الْحَرَمِ إِلَّا عَلَى تِسْعَةِ عَشْرٍ سَوَاطٍ أَيْ وَجْهٌ
 ثَالِثٌ أَنْ لَا يُعْبَرُ بِحَدِّ الْأَجْرَارِ وَجُوزَ أَنْ يَزِيدَ فِي تَعْزِيرِ الْعَدِّ عَلَى عَشْرِينَ وَزَهَبَ

البُلُوِي

غير واحد الى ظاهر هذا الحديث وهو انه لا يزداد في التعزيز على عشوة واليه
ذهب من الشافعية صاحب التقييد وذكر بعض المصنفين منهم ان الاظهر
انه يجوز الزيادة على العشر واختلف المخالفون لظاهر هذا الحديث
في العذر عنه فقال بعض مصنفى الشافعية انه منسوخ بعمل الصحابة
بخلافه وهذا ضعيف جدا لانه يتعذر عليه اثبات اجماع الصحابة على
العمل بخلافه وفعل بعضهم اوقفوا بخلافه لا يدك على النسخ والمنقول
في ذلك فعمل عمر رضي الله عنه وانه ضرب صبيغا اكثر من الحد او من مائة
وصبيع هذا بفتح الصاد وكسر ثاني الحروف واخبر عن منجحة وقال بعض
المالكية وناول اصحابنا الحديث على انه مقصور على زمن النبي صلى الله عليه
وسلم لانه كان يكفي الجاني منهم هذا العذر وهذا في غاية الضعف ايضا
لانه ترك للعموم بغير دليل شرعي على الخصوص وما ذكره من مناسبة
ضعيفة لا تستقل باثبات التخصيص قال هذا المالكي وناولوه ايضا
على ان المراد بقوله في حد من حدود الله اى في حق من حقوقه وان لم يكن
من المعاصي المقدرة حدودها لان المحرمات كلها من حدود الله وبلغني عن
بعض اهل العصرة انه قرأ هذا المعنى ان تخصيص الحد بهذه المقدرات امر
اصطلاحي فقهي وان عرق الشرع في الابداء لم يكن كذلك ويحمل ان
لا يكون كذلك هذا وكما قال فلا يخرج عنه الا النوايات التي ليست
من محرم شرعي وهذا لا يخرج في لفظة الحد عن العرف فيما ذكره
هذا العصر فيوجب النقل والاضل عدمه وثانيا انا اذا حملناه على

ذلك واجزنا في كل حق من حقوق الله ان يراد لم يبق لنا شيء يحظر المنع فيه
بالزيادة على عشرة اسواط اذ ما عدا المحرمات كلها التي لا يجوز فيها الزيادة
ليس الا ما ليس المحرم واصل التعزيز فيه فيه ممنوع فلا يبقى لمخصوص منع
الزيادة معني وهذا اردناه على ما قاله المالكي في اطلاقه لحقوق الله وقد
يعتد عنه بما اشترنا اليه من انه لا يخرج عنه الا الناديات على ما ليس
بمحرم ومع هذا فيحتاج الى اخراجها عن كونها من حقوق الله تعالى وثالث
على اصل الكلام وما قاله العصري ما تقدم في الحديث قبله من قول عبد الرحمن
اخف الخرد ثمانون فاته يقطع رابر هذا الوهم ويدل على ان مضطكم
في الحديث اطلاقا على المقدرات التي يطلق عليها الفقهاء اسم الحد فان
ساعة اذ لك لا يسمى حدا
مقدار معين هو ثمانون املا

المشهور اليه الخرد المقدرات وقد ذهب اشهب من المالكية الى ظاهر
الحديث كازهب اليه صاحب التقييد من ان افعية والحديث منعرض للمنع
من الزيادة على عشرة وبقي ما دونها لا تعرض للمنع فيه وليس الخير
فيه ولا في شيء مما يفوض الى الولاية فخير تشبه بل لا بد عليهم من الاجتهاد
وعن بعض المالكية ان مؤدب الصبيان لا يزيد على ثلاثة فان زاد اقص
منه وهذا خريد بعد اقامة الدليل المبين عليه ولعله يأخذ من ان
الثلاث اعمرت في مواضع وهو اول حد الكثرة وفي ذلك ضعف والذي
ذكره المصنف من ان ابا بركة هو هاني بن سيار مختلف فيه فقد قيل انه
رجل من النصارى

كتاب الأيمان والنذور

عن عبد الرحمن بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن
ابن سمرة لا تسأل الأمانة فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها وإن
أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها وإذا حلفت على شيء ورأيت غيرها
خير منها فليقر عن يمينك وأيت الذي هو خير **في مسائل**

الاولى

ظاهره يقتضي كراهية سؤال الأمانة مطلقاً والفتا تقرر
فيه بالتواعد الكلية فمن كان متعينا للولاية وجب قبولها وإن عرفت عليه
وطلبها أن لم تعترض لانه فرض كفاية لا ينادي إلا به فتعين عليه القيام به
وكذا إذا لم يتعين وكان أفضل من غيره ومنعنا ولاية المفضول مع وجود
الأفضل فإن كان غيره أفضل منه ولم يمنع تولية المفضول مع وجود الأفضل
فها هنا يكون له أن يدخل في الولاية وإن سبأ لها وحرم بعضهم الطلب
وكبره للإمام أن توليه وقال إن رواه انعقدت ولايته وقد استخطي فيها
قال ومن الفتا من أطلق القول بكراهة القضاء لأحد يشترط فيه

المسئلة الثانية

لما كان فطر الولاية عظيماً بشيئ مؤثر
خارج عنه كان طلبها تكلفاً ودخولاً في عذر عظيم فهو جدير بعدم الإحسان
ولما كانت إذا أنت من غير مسألة لم يكن فيها هذا التكلف كانت جديفة بالعبور
على أعيانها وانقالها وفي الحديث أسأله إلى الطاف الله تعالى بالعبد بالإحسان
على أصابة الصواب في فعله وقوله نفلاً رأياً على مجرد التكليف والهداية
إلى التجدد فهذه مسألة أصولية كثر فيها الكلام في فيها والذي يحتاج إليه في

الحديث ما اشترنا اليه لان المسئلة الثالثة بالحديث تعلق
بالنكير قبل الحث ومن يقول بخلاف قد تعلق بالبداة بقوله عليه السلام
فكفر عن يمينك رايك الذي هو خير وهذا ضعيف لان الواو لا يقتضي الترتيب
والمعطوف والمعطوف عليه بها كالحملة الواحدة وليس بخير طريقة من
يقول في مثل هذا ان الفاتحة يقتضي الترتيب والتعقيب فيقتضي ذلك ان يكون
التكفير مستعقباً لرؤية الخير في الحث واذا استعقبه التكفير تاخر الحث
ضرورية وانما قلنا انه ليس بخير لما بيناه من حكم الواو فلا فرق بين قولنا
فكفروا الذي هو خير وبين قولنا فافعل هذين ولو قال كذلك لم يقتض
ترتيباً ولا تقدماً فكذلك اذا اتى بالواو وهذه الطريقة التي اشترنا اليها
ذكرها بعض الفقهاء في اشتراط الترتيب في الوضوء وقال ان الآية
تقتضي تقديم غسل الوجه بسبب الفاء فاذا وجب تقديم غسل الوجه وجب
الترتيب في بقية الأعضاء اتفاقاً وهو ضعيف لما بيناه **الرابعة**
ينفي الحديث اخيراً مصلحة الوفاء بمقتضى اليمين اذا كان غيره خيراً منه وامّا
منهونه فقد يشعربان الوفاء بمقتضى اليمين عند عدم رؤية الخير في غيرها
مطلوب وقد نازع المفترون في معنى قوله ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم
ان يترد او جملة بعضهم على ما دل عليه الحديث ويكون معنى عرضة اي ما يقع
وان يترد وان يغير من ان يترد والحديث الثاني عن ابي موسى
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني والله ان شأ الله اخطف
على يميني فاري غيري اخيراً منها الا ايئذ الذي هو خير وتحملتها في هذا

الحديث فبقي ما يقتضي الحديث في اللفظ على الكفاية ان كان معني قوله عليه
 السلام وتخللها التكفير عنها ويحمل ان يكون معناه اتيان ما يقتضي
 الحديث فان التخلل يقتضي العقد والعقد هو ما دلت عليه اليمين موافقة
 مقتضاها فيكون التخلل الاتيان بخلاف مقتضاها فان قلت فيكفي عن
 هذا قوله اتيان الذي هو خير فانه بايانه اياه يحصل مخالفة اليمين
 والتخلل منها فلا يفيد قوله عليه السلام وتخللت فائدة زائدة على ما في قوله
 اتيان الذي هو خير قلت فيه فائدة المصريح والشخص على كون ما فعله
 محلا والايان به بلفظة تناسب الجواز والحاصل صريحا اذا صرح بذلك
 كان ابلغ مما اذا اتى به على سبيل الاستلزام وقد اكد النبي صلى الله عليه
 وسلم في هذا الحديث الحكم المذكور باليمين بالله تعالى عليه وهو يقتضي المبالغة
 في ترجيح الحديث على الوفاء عند هذه الحالة وهذا الخبر الذي اشار اليه
 صلى الله عليه وسلم امر يرجع الى مصالح الحديث المتعلقة بالمفعول المحلوف على
 تركه مثلا وهذا الحديث له سبب مذكور في غيره هذا الموضع وهو ان النبي
 صلى الله عليه وسلم خلف ان لا يحملهم ثم جعلهم **الحديث الثالث**
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 الله بيناكم ان تحلفوا بايكم ولمسلم من كان خالفا فليحلف بالله او ليصمت وفي
 رواية قال عمر فوالله ما حلفت منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ينهي عنها واكرأ ولا اترأ يعني حاكبا عن غيري انه خلف بها في الحديث
 دليل على المنع من الحلف بغير الله تعالى واليمين منعقدة عند الفقهاء باسم الذات

وبالصفت العلية واما اليمين بغير ذلك فهو ممنوع واختلفوا في هذا
المنع هل هو على التحريم او على الكراهة والخلاف موجود عند المالكية فالأقسام
ثلاثة **الاول** ما باح اليمين به وهو ما ذكرنا من اسم الذات

والصفات **والثاني** ما يحرم اليمين به بالاتفاق كالانصاب والازلام
واللائ والعزى وان قصد تعظيمها فهو كفر كذا قال بعض المالكية
معلقا للقول فيه حيث يقول فان قصد تعظيمها فكفر والا فحرام والقسم
بالشيء تعظيم له وسيأتي حديث يدل على اطلاقه على الكفر لمن حلف ببعض
ذلك وما يشبهه ويمكن اجراؤه على ظاهره لدلالة اليمين بالشيء على التعظيم

له **الثالث** يخلف فيه بالتحريم والكراهة وهو ما عدا ذلك مما
لا يقتضي تعظيمه كقراؤتي قول عمر رضي الله عنه ذاكرا ولا اثرا مباغاة
في الاحتياط وازلاجه في علي التليان ما صورته صورة الممنوع شرعا

الحديث الرابع عن اي هذبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
سلمان بن داود عليهما السلام لا طوفن الليلة على سبعين امرأة فذلك
امرأة منهم غلاما يقاتل في سبيل الله فقتل له فلان شاء الله فلم يقتل
فكأن بهن فلم يلد منهم الا امرأة واحدة بضافان قال فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لو قال ان شاء الله لم تحت وكان دركالحاجه
قوله قيل له فلان شاء الله يعني قال له الملك فيه دليل على ان ابايع اليمين
بالله بالمشية يرفع حكم اليمين لقوله عليه السلام تحت وهذا ينقسم الى
ثلاثة اوجه **احدها** ان ترد المشية الى الفعل المحلوف عليه كقوله

شَلَّا لَا دُخْلَ الدَّارَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ وَإِذَا الْمَشِيَّةُ بِالْدُخُولِ أَيْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ دَخَلَهَا
فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَنْفَعُهُ الِاسْتِثْنَاءُ بِالْمَشِيَّةِ وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَفْعَلَ الشَّيْءَ
أَنْ تَرُدَّ الِاسْتِثْنَاءُ بِالْمَشِيَّةِ إِلَى نَفْسِ الْيَمِينِ فَلَا يَنْفَعُهُ لَوْ قَوَّعَ الْيَمِينُ وَنَبَّهَ مُسَيِّلُهُ
اللَّهُ **وَالثَّالِثُ** أَنْ يَذْكُرَ عَلَى سَبِيلِ الْأَدَبِ فِي تَفْوِيزِ الْأُمُورِ إِلَى
مَشِيَّةِ اللَّهِ وَامْتِنَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَقُولَنَّ لَيْسَ بِي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا
إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ لَا عَلَى قَصْدٍ مَعْنَى التَّعْلِيلِ وَهَذَا لَا يَرْفَعُ حُكْمَ الْيَمِينِ وَلَا تَعْلُقُ
الْحَدِيثُ بِتَعْلِيلِ الطَّلَاقِ بِالْمَشِيَّةِ وَالْقَهْرُ لَا يَخْلُفُ فِيهِ وَمَذْهَبُ يَفْرُقُ بَيْنَ
الطَّلَاقِ وَالْيَمِينِ بِاللَّهِ وَيَتَوَقَّعُ الطَّلَاقُ وَإِنْ عُلِقَ بِالْمَشِيَّةِ خِلَافَ الْيَمِينِ بِاللَّهِ
وَهُوَ مُشْكَلٌ جِدًّا تَرَكْنَا التَّعْرِضَ لِتَقْرِيرِهِ لِعَدَمِ تَعْلُوقِهِ بِالْحَدِيثِ وَقَدْ
يُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ الْكَايَةَ فِي الْيَمِينِ مَعَ الْبَيِّنَةِ كَالصَّحِيحِ فِي حُكْمِ الْيَمِينِ مِنْ
حَيْثُ أَنْ لَفْظَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي حَكَاهُ عَنْ سَيِّدِنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَهُوَ قَوْلُهُ لَا طَوْفَ لِي بِكَ فِي الصَّحِيحِ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى لَكِنَّهُ مَقْدَرٌ لِأَجْلِ اللَّامِ
الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى قَوْلِهِ لَا طَوْفَ فَإِنْ كَانَ قَدْ قِيلَ بِذَلِكَ أَنَّ الْيَمِينَ تَلَزَمَ بِمِثْلِ
هَذَا الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لِمَنْ قَالَه وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَيُجَنَّبُ إِلَى نَائِلِهِ وَيُقَدَّرُ التَّلَفُّظُ بِاسْمِ اللَّهِ
تَعَالَى فِي الْحِكْمِيِّ وَإِنْ كَانَ شَاقِطًا فِي الْحِكَايَةِ وَهَذَا لَيْسَ مُنْتَبِغًا فِي الْحِكَايَةِ
فَإِنْ مَنْ قَالَ وَاسْمُهُ لَا طَوْفَ فَقَدْ قَالَ لَا طَوْفَ فَإِنَّ اللَّافِظَ بِالْمَرْكَبِ لَا يَفْعَلُ
بِالْمَقْدَرِ وَقَوْلُهُ كَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ يُرَادُ بِوَأَنَّهُ كَانَ حَاصِلًا بِمَا أَرَادَ
وَعَدَّ يُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ جَوَازُ الْأَخْبَارِ عَنْ وَقُوعِ الشَّيْءِ الْمُسْتَقْبَلِ بِنَاءً عَلَى
الظَّنِّ فَإِنَّ هَذَا الْأَخْبَارَ أَيْ قَوْلَ سَيِّدِنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ نَبْلُ كُلِّ أَمْرٍ مَهْنَتٌ

عَلَمًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَنْ رَجُلٍ وَالْأَلَوْجَبُ وَقَوْلُهُ تَحْبِرُهُ وَأَجَازُ الْقَتْلَ
الشَّارِبِيَّةُ الْيَمِينُ عَلَى الظَّنِّ بِالْمَاضِي وَقَالُوا يَجُوزُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى خَطِّ أَبِيهِ
وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَوْجَعَ مِنْ هَذَا وَأَجَازُ الْخَلْفِ فِي صُورَةِ بِنَاءٍ عَلَى قَوْلِهِ تَضَعِيَّةٌ
وَلَمَّا بَعَثَ الْمَلَائِكَةُ فَإِنَّهُ دَلَّ لَفْظُهُ عَلَى إِحْتِمَالٍ فِي هَذَا الْجَوَازِ وَتَرَدَّدًا
عَلَى نَقْلِ خِلَافٍ أَعْنَى الْيَمِينُ عَلَى الظَّنِّ لِأَنَّهُ قَالَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الظَّنَّ كَذَلِكَ
وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ الْوَجْهِينِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ
إِذَا اتَّصَلَ بِالْيَمِينِ فِي اللَّفْظِ إِنَّهُ يَنْبَغِي حُكْمُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَسَّلْ أَوَّلَ اللَّفْظِ
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَلِكَ قَالَ لَهُ قُلْ إِنْ سَأَلَ اللَّهُ عِنْدَ فِرَاقِهِ مِنَ الْيَمِينِ فَلَوْ لَمْ يَنْبَغِ
حُكْمُهُ لَمَا أَفَادَ قَوْلُهُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ نَادِيًا بِالرُّفْعِ الْيَمِينِ فَلَا يَكُونُ

فِي حُجَّةِ الْحَدِيثِ الْخَامِسِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ
صَبْرٍ يَقْطَعُ بِأَمَالِ أُمَّرُئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانِ
وَنَزَلَتْ أُنْزِلُ الْبَرِّ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا إِلَى آخِرِ الْآيَةِ
يَمِينُ الصَّبْرِ هِيَ الَّتِي يُصْبِرُ فِيهَا نَفْسُهُ عَلَى الْجَزْرِ بِالْيَمِينِ وَالصَّبْرُ الْحَبْسُ
فَكُلُّهُ يَحْبِسُ نَفْسَهُ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ وَهِيَ الْيَمِينُ الْحَاجِيَّةُ وَيُقَالُ لِمِثْلِ
هَذِهِ الْيَمِينِ الْغَوْشُ إِتْيَانُ الْحَدِيثِ وَبَعْدَ شَدِيدِ تَعَامُلِ ذَلِكَ وَذَلِكَ
لِمَا فِيهِ مِنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ ظُلْمًا وَعُدْوَانًا وَالْإِسْتِخْفَافَ بِحُرْمَةِ الْيَمِينِ
بِاللَّهِ تَعَالَى وَهَذَا الْحَدِيثُ يَقْنِصُ نَفْسَ هَذِهِ الْآيَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى وَفِي ذَلِكَ
اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْمُفَسِّرِينَ يَرْتَجِعُ قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى بِهَذَا الْحَدِيثِ

وَيَا نَسَبَ التَّوَلَّى طَرِيقَ قَوِيٍّ فِيهِمْ مَعَايِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَهُوَ أَمْرٌ يُحْطَلُ
لِلْحَكَاةِ بِتَقَرُّبٍ خَفِيفٍ بِالْقَضَايَا **الْحَدِيثُ السَّادِسُ**
عَمَّا لَا شُعَبَ فِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ حِلِّ حُصُونَةٍ فِي يَمِينٍ
فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ فَلَمَّا أَذِنَ لِي خَلَفْتُ وَلَا يُبَالِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَلَمْ تَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَدْرٍ يَنْطِغُ ۖ لَمَّا لَمْ أَمُرْ بِمِثْلِ هَؤُلَاءِ فَاجْرُلْ لِي اللَّهُ
وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانِ ۖ هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْوَعْدِ الْمَذْكُورِ كَالْأَوَّلِ
وَفِيهِ شَيْءٌ آخَرٌ يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ اخْتِلَافِهَا الْقُرْآنُ وَهُوَ مَا أَذِنَ لِي عَلَى عَمْرِي
سَيِّئًا فَأَمَكْتُ وَأَخْلَفْتُهُ ثُمَّ أَرَادَ أَقَامَةَ الْبَيْتَةِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِخْلَافِ فَلَمَّا ذَلِكَ
عَمْدًا شَافِعِيَّةً وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِعُذْرٍ فِي تَرْكِ
أَقَامَةِ الْبَيْتَةِ يَتَوَجَّهُ لَهُ وَرَعَا يَتَشَكَّوْنَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَاهِدَاكَ
أَوْ يَمِينُهُ وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ وَوَجْهُ الدَّلِيلِ مِنْهُ أَنَّ أَوْ
تَقْضِي أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ فَلَوْ أَحْزَنَا أَقَامَةَ الْبَيْتَةِ بَعْدَ الْإِخْلَافِ لَكَ أَنْ لَمْ يَأْمُرْ بِمِثْلِ
أَعْيِ الْيَمِينِ وَأَقَامَةَ الْبَيْتَةِ مَعَ أَنَّ الْحَرْبَ يَقْضِي أَنْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَحَدُهُمَا وَقَدْ
يُقَالُ فِي هَذَا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْكَلَامِ نَفْيَ طَرِيقِ آخَرٍ لَا يَثْبُتُ الْحَقُّ فِيهِ عَمْدٌ
الْمَعْنَى أَلَّا يَحْضُرَ الْحُجَّةُ فِي هَذَيْنِ الْجَنَسَيْنِ أَعْنِي الْبَيْتَةَ وَالْيَمِينَ إِلَّا أَنَّ هَذَا قَلِيلٌ
النَّفْعُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَنَاطِقَةِ وَفَهُمْ مَقَاصِدُ الْكَلَامِ نَافِعٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّظَرِ
وَلِلْأَصُولَيْنِ فِي أَصْلِ هَذَا الْكَلَامِ مَحَرَّتْ وَلَمْ يَنْبَغِ عَلَى هَذَا حَقُّ التَّسْنِيهِ أَعْنِي
أَعْيَارَ مَقَاصِدِ الْكَلَامِ وَبَطَّ الْقَوْلُ فِيهِ إِلَّا لِحَدَثِ الْجَنَابِ مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ وَقَدْ

باب في ما يثبت
بالحلف

زَكَرَ قَبْلَهُ بِغَضِ الْمُنَوسِّطِينَ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ فِي كِتَابِهِ فِي الْأَصُولِ
وَهُوَ عِنْدِي فَاعِدَةٌ صَحِيحَةٌ نَافِعَةٌ لِلنَّاسِ فِي بَيْتِهِ خَيْرٌ أَنْ الْمُنَاسِطَ الْحَدِيثِ
قَدْ بَيَّازَعَ فِي الْمَقْهُومِ وَبَعَثَ قَقْزِينَ عَلَيْهِ وَقَدْ بَدَّدَ الْجَنَفِيَّةُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ شَاهِدًا أَنْ أَيْمَنَهُ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِالشَّوَاهِدِ وَالْيَمِينِ **الْحَدِيثُ**
السَّابِعُ عَنْ ثَابِتِ بْنِ النُّجَّالِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ بَايَعَ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْتَ الشَّجَةِ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
مَنْ خَلَفَ عَلَيَّ مِنْ مَلَةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعِدًّا فَهُوَ كَاذِبٌ وَمَنْ قَتَلَ
بَنَفْسَ بَشَرٍ عَذَّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَفِي
قَوَائِمِهِ وَلَعَنَ الْمُؤْمِنُ كُفْلِيلَهُ وَفِي رِوَايَةٍ مِنْ أَدْعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لِيَتَكَبَّرَ
بِهَاجِلِ مِرَّةٍ اللَّهُ الْأَفْلَةُ نَ فِيهِ مَسَائِدُ **الْأَوَّلَى** الْحَلْفُ بِالشَّيْءِ
حَفِيظَةٌ هُوَ الْقَسَمُ بِهِ وَإِذَا خَالَ بَعْضُ حُرُوفِ الْقَسَمِ أَمُولَهُ وَاللَّهُ الرَّحْمَنُ
وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى التَّعْلِيلِ بِالشَّيْءِ يَمِينٌ كَأَنْتَرَأَ الْفَقَاءُ إِذَا حَلَفَ بِالطَّلَاقِ
عَلَى كَذْبٍ أَوْ مَرَادُهُمْ تَعْلِيلُ الطَّلَاقِ بِهِ وَهَذَا جَائِزٌ وَكَانَ سَبَبُهُ مَشَابَهَةً
هَذَا التَّعْلِيلِ بِالْيَمِينِ فِي اخْتِصَارِ الْحَثِّ وَالْمَنْعِ إِذَا بَيَّنَّ هَذَا مَقْصُودُ
قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ خَلَفَ عَلَيَّ يَمِينٌ يَلْمُهُ غَيْرَ الْإِسْلَامِ يَحْمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ
الْمَعْنَى الْأَوَّلَى وَيَحْمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَعْنَى الثَّانِي وَالْأَقْرَبُ أَنْ الْمُرَادُ الثَّانِي
لَا جُلَّ قَوْلِهِ كَاذِبًا مُتَعِدًّا وَالْمَكْرُتُ يَدْخُلُ الْقَضِيَّةُ الْأَخْبَارِيَّةُ الَّتِي يَتَّبَعُ
مَقْضَاهَا نَاقَةٌ وَإِنَّا لَا يَتَّبَعُ وَامَّا قَوْلُنَا وَاللَّهُ وَمَا اشْتَبَهَهُ فَلَيْسَ بِالْأَخْبَارِ
بِهَا عَنْ امْرِئٍ خَارِجِيٍّ وَهِيَ لِلْإِنْسَاءِ أَعْنَى إِنْسَاءٍ الْقَسَمُ فَتَكُونُ صُورَةُ الْعَمَلِ عَلَى خَيْرٍ

عليه

قوله

أحدهما أن تتعلق بالمستقبل لقوله إن فعلت كذا فهو يهودي
أو نصراني والثاني أن تتعلق بالماضي مثل أن يقول إن كنت فعلت
كذا فهو يهودي أو نصراني فاما الأول وهو ما يتعلق بالمستقبل فلا تتعلق
به الكفارة عند المالكية والثانية واما عند الحنفية ففيها الممانعة
وقد يتعلق الأولون بهذا الحديث فإنه لم يذكر كفارة وجعل المرتبة على
ذلك هو كما قال واما أن تتعلق بالماضي فقد اختلف الحنفية فيه ف قيل
أنه لا يكفر اعتبارا بالمستقبل وقيل يكفر لأنه نجس معنى فصار كما إذا
قال هو يهودي قال بعضهم والصحيح أنه لا يكفر فيها إن كان يعلم
أنه يمين وإن كان عنده أنه يكفر بالحلف يكفر فيها لأنه رضي بالكفر حيث
أقدم على الفعل **المسألة الثانية** قوله عليه السلام من
قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة هذان باب مجازاة العتوبات
الآخرة للجنايات الدنيوية ويؤخذ منه أن جناية الإنسان على نفسه
كجناية على غيره في الإثم لأن نفسه ليست ملكا له وإنما هي لله تعالى
فلا يتصرف فيها إلا بالذنن قال القاضي عياض وفيه دليل لما ذكره ومن
قال بقوله على أن القصاص من القاتل مثل به محذور كان أو غير محذور خلافا
لأبي حنيفة أفترأى بعقاب الله تعالى القاتل نفسه في الآخرة ثم ذكر حديث
اليهودي حديث العذيبين وهذا الذي أخذ من هذا الحديث في هذه المسألة
ضعيف جدا لأن أحكام الله تعالى لا تقاس بأفعاله وليس كلما فعله في الآخرة
مشرع لنا في الدنيا كالحرث بالنار والسباح الجباب والعتارب وسقي

الجسيم المقطع للأمتاء وبالجملة فالنا طريق إلى اثبات الأحكام والنصوص
 تدل عليها أو قياس على النصوص عند القياسيين ومن شرط ذلك أن يكون الأصل
 المقيس عليه حكما أما ما كان فعلا لله تعالى فلا وهذا ظاهر جدا وليس من
 تعقله فعلا لله تعالى في الدنيا أيضا بالمباح لنا فإن الله يفعل ما يشاء
 يعبد ولا حكم عليه وليس لنا أن نفعل به إلا ما أذن لنا فيه بواسطة أو
 بغير واسطة **المسألة الثالثة** التصرفات الواحدة قبل
 الملك للشيء على وجهين **أحدهما** تصرفات الشجر كالواغث وغيره
 أو بانه أو نذره أو نذرنا متعلقا به وهذه تصرفات سلاخية اتفاقا
 أما حكمي فمن بعضهم في العوق خاصة أنه إذا كان مؤسرا يقع عليه وقيل
 أنه رجع عنه **الثاني** التصرفات المتعلقة بالملك كتعليق
 الطلاق بالنكاح مثلا فهذا مختلف فيه فالشافعي يبلغه كالأول وملك
 وأبو حنيفة يعتبر به وقد يترك للشافعي بهذا الحديث وما يقاربه وكالحق
 يحملونه على الشجر أو يقولون لموجب الحديث فإن الشفعة إنما تتبع بعد الملك
 فالطلاق مثلا لم يقع قبل الملك فمنها هنا يجي القول بالموجب وهذا
 نظر دقيق في الفرق بين الطلاق لا غني علقته بالملك وبين النذر في ذلك
 فنامثلة واستبعد قوم ناول الحديث وما يقاربه بالشجر من حيث أنه امر
 ظاهر جلي لا تقوم به فائدة لحسن حمل اللفظ عليها وليست جهة هذا الاستبعاد
 بقرينة فإن الأحكام كلها في الابتداء كانت متعينة وفي إثباتها فائدة متحدة
 وإنما حصل الشروع والشبهة لبعضها فيما بعد ذلك وذلك لا ينبغي حصول

الْقَائِدَةُ عِنْدَ تَأْسِيسِ الْحُكْمِ الْمَسْئَلَةُ الرَّابِعَةُ قَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَعَنَ الْمُؤْمِنَ كَقَتْلِهِ فِيهِ سُؤَالٌ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ أَمَا إِنْ يَكُونُ
كَقَتْلِهِ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا أَوْ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَحْكَامَ
الدُّنْيَا لِأَنَّ قَتْلَهُ يُوجِبُ الْقِتَامَ وَالْعَنَةَ لَا يُوجِبُ ذَلِكَ وَأَمَّا أَحْكَامُ الْآخِرَةِ
فَأَمَا إِنْ بُرِّدَ بِهَا التَّشَابُهِ فِي الْإِثْمِ أَوْ فِي الْعِقَابِ وَكِلَاهُمَا مُشْكِلٌ لِأَنَّ
الْإِثْمَ يَتَفَاوَتُ بِتَفَاوُتِ مَقْدَرَةِ الْفِعْلِ وَلَيْسَ إِذْهَابُ الرُّوحِ فِي الْمَقْدَرَةِ
كَمَقْدَرَةِ الْإِثْمِ بِاللَّعْنَةِ فَكَذَلِكَ الْعِقَابُ يَتَفَاوَتُ بِحَسَبِ تَفَادُلِ الْجَرَائِمِ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ
فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى التَّفَاوُتِ فِي الْعِقَابِ وَالتَّوَابِ بِحَسَبِ النِّعَامِ فِي الْمَصَالِحِ
وَالْمَفَاسِدِ فَانِ الْحِزَابِ مَصَالِحَ وَالْمَفَاسِدُ شُرُورٌ قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ قَالَ
الْإِمَامُ يَعْنِي الْمَازَرِي الظَّاهِرُ مِنَ الْحَدِيثِ تَشْبِيهُهُ فِي الْإِثْمِ وَهُوَ تَشْبِيهُهُ بِوَاقِعِ
لَاَنَّ اللَّعْنَةَ قَطَعَ عَنِ الرَّحْمَةِ وَالْمَوْتِ قَطَعَ عَنِ التَّصَرُّفِ قَالَ الْقَاضِي وَقِيلَ
لَعْنَةُ مُقْتَضِي قِصَّةٍ بِإِجْرَائِهِ مِنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَمَنْعُهُمْ مَنَافِعَهُ وَتَكْثِيرُ
عَذَابِهِمْ بِهِ كَمَا لَوْ قُتِلَ وَقِيلَ لَعْنَةُ مُقْتَضِي قِصَّةٍ مَنَافِعَهُ الْآخِرَةِ وَتَبَعَتْهُ
وَبَعْدَ مَنَافِعِهَا بِإِجْرَائِهِ لَعْنَتُهُ فَهُوَ كَمَنْ قُتِلَ فِي الدُّنْيَا وَقُطِعَتْ عَنْهُ مَنَافِعُهُ
فِيهَا وَقِيلَ مَعْنَاهُ اسْتَوَاهُمَا فِي الْحَرِّمِ وَقَوْلُ هَذَا خِجَانٌ إِلَى الْخِصْرِ نَظَرٌ
أَمَّا مَا حَكَاهُ عَنِ الْإِمَامِ مِنْ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الْحَدِيثِ تَشْبِيهُهُ فِي الْإِثْمِ وَكَذَلِكَ
مَا حَكَاهُ مِنْ أَنَّ مَعْنَاهُ اسْتَوَاهُمَا فِي الْحَرِّمِ فَهَذَا يُجْمَلُ أَمْرٌ أَحَدُهُمَا
أَنْ يَقَعَ التَّشْبِيهُ وَالْأَسْتَوَاءُ فِي أَصْلِ الْحَرِّمِ وَالْإِثْمِ وَالشَّانِي أَنَّ

يَتَعَمَّقُ فِي مَقْدَارِ الْإِثْمِ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا يَتَعَمَّقُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ كُلُّ مَعْصِيَةٍ
فَلَتْ أَوْ عَظُمَتْ فِي مِثَابِهَا وَمُسْتَوِيَّةٌ مَعَ الْقَتْلِ فِي أَصْلِ الْحَرَمِ وَلَا
يَتَعَمَّقُ فِي الْحَدِيثِ كَبِيرُ فَإِنَّهُ مَعَ أَنْ الْمَعْنَى مِنْهُ تَعْظِيمُ أَمْرِ اللَّعْنَةِ بِتَشْبِيهِهَا
بِالْقَتْلِ وَأَمَّا الثَّانِي فَقَدْ بَيَّنَّا مَا فِيهِ مِنَ الْإِشْكَالِ وَهُوَ الْفَاوْتُ فِي
الْمُشْتَبَهِ بَيْنَ إِذَا هَارَ الرُّوحِ وَإِنْلَافِهَا وَبَيْنَ الَّذِي بِاللَّعْنَةِ وَأَمَّا مَا حَكَاهُ
عَنِ الْإِمَامِ مِنْ قَوْلِهِ أَنَّ اللَّعْنَةَ قُطِعَ عَنِ الرَّحْمَةِ وَالْمَوْتُ قُطِعَ عَنِ النَّصْرِ
وَالْإِلَامُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ اللَّعْنَةُ قَدْ تَطْلُقُ عَلَى نَفْسِ الْإِبْعَادِ الَّذِي هُوَ يُعْلَى
اللَّهُ تَعَالَى وَهَذَا الَّذِي يَقَعُ فِيهِ التَّشْبِيهُ **وَالثَّانِي** أَنْ تَطْلُقَ
اللَّعْنَةُ عَلَى فِعْلِ الْمَلَأَنِ وَهُوَ طَلَبُكَ لِرَبِّكَ الْإِبْعَادَ بِقَوْلِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ مَثَلًا
أَوْ وَصْفِهِ لِلشَّخْصِ بِرَبِّكَ الْإِبْعَادَ بِقَوْلِهِ فَلَا تَمْلُغُونَ وَهَذَا الْبَشَرُ يَقْطَعُ
عَنِ الرَّحْمَةِ نَفْسُهُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الْإِجَابَةُ فَيَكُونُ جَنِيذًا تَسْبِيًا إِلَى قُطْعِ
النَّصْرِ وَيَكُونُ نَظِيمًا التَّسْبِيءِ إِلَى الْقَتْلِ نَهْمًا يَقْرَأَنَّ فِي أَنْ التَّسْبِيءِ
إِلَى الْقَتْلِ بِمُبَاشَرَةٍ الْحَرْوِيِّ مِنْ مُقَدَّمَاتِ الْقَتْلِ مُقَرَّرًا إِلَى الْقَتْلِ بِطَرَا الْعَادَةِ
فَلَوْ كَانَ مُبَاشَرَةً اللَّعْنِ مُقَرَّرًا إِلَى الْإِبْعَادِ الَّذِي هُوَ اللَّعْنُ دَائِمًا لَا يَشْتَوِي
اللَّعْنُ مَعَ مُبَاشَرَةِ مُقَدَّمَاتِ الْقَتْلِ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ وَهَذَا يَتَبَيَّنُ لَكَ الْإِثْرُ لَدَى
عَلَى مَا حَكَاهُ الْغَاثِي مِنْ أَنَّ لَعْنَتَهُ لَهُ قُضِيَ قَصْدُهُ اخْرَاجَهُ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ
كَأَنَّهُ لَوْ قِيلَ أَنَّهُ قَصْدُهُ اخْرَاجُهُ لَا يَسْتَلْزِمُ اخْرَاجَهُ كَمَا تَسْتَلْزِمُ مُقَدَّمَاتُ الْقَتْلِ
وَكذلكَ إِضْمَاحُهَا مِنْ لَزْنِ لَعْنَةِ يَقْضِي قُطْعَ مَنَافِعِهِ الْآخِرِيَّةِ عَنْهُ بِإِجَابَةِ
دَعْوَتِهِ أَمَّا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ بِإِجَابَةِ الدَّعْوَةِ وَقَدْ لَا يَجِبُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ فَلَا

تُحْصَلُ انْقِطَاعُهُ عَنْ مَنَافِعِهِ كَمَا يُحْصَلُ بِقَتْلِهِ وَلَا يَسْتَوِي الْقَتْلُ إِلَى الْقَطْعِ
بِطَلَبِ الْجَانَةِ مَعَ مَبَاشَرَةِ مَقْدِمَاتِ الْقَتْلِ الْمُنْصِيَةِ إِلَيْهِ فِي مَطَرِ الْعَادَةِ
وَالَّذِي يَكُنْ أَنْ يَقْرَأَ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ فِي اسْتَوَائِهِمَا فِي الْإِثْمِ أَنَا نَقُولُ
لَا نَسْلِمُ أَنْ يَفْتَدِيَ اللَّعْنَةُ مَحْرُودًا إِذَا هُكِيَ فِيهَا مَعَ ذَلِكَ تَعْرِضُهُ لاجَابَةِ
الدَّعْوَةِ فِيهِ بِمُوَافَقَةِ سَاعَةِ لَا يَأْتِي إِلَهُ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَعْطَاهُ كَمَا رَأَى
عَلَيْهِ الْحَدِيثُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَدْعُوا عَلَيَّ أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَدْعُوا عَلَيَّ
أَمْوَالَكُمْ وَلَا تَدْعُوا عَلَيَّ أَوْلَادَكُمْ لَا تَوَافِقُوا سَاعَةَ الْحَدِيثِ وَإِذَا عَرَضَتْ
بِاللَّعْنَةِ لِذَلِكَ وَوَقَعَتْ لاجَابَةِ وَابْعَادٍ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى كَأَنَّ ذَلِكَ
أَعْظَمُ مِنْ قَتْلِهِ لِأَنَّ الْقَتْلَ تَعْوِثُ الْحَيَاةِ الْفَاسِيَةِ قَطْعًا وَالْبَعَادَ مِنْ
رَحْمَةِ اللَّهِ أَعْظَمُ ضَرَرًا بِمَا لَا يَحْصَى وَقَدْ يَكُونُ أَعْظَمُ الضَّرَرَيْنِ عَلَى سَبِيلِ
الْإِيمَانِ مَثَاوِيًا أَوْ مَقَارِبًا لِأَخْرَجَهُمَا عَلَى سَبِيلِ التَّحْقِيقِ وَقَدْ أُدِيرَ
الْمَصَالِحُ وَالْمَنَاسِدُ وَأَعْدَادُهَا أَمْرًا لَا سَبِيلَ لِلْبَشَرِ إِلَى الْإِطْلَاقِ عَلَى حَقَائِقِهِ

بَابُ النَّذْرِ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ يَا
رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً وَفِي رِوَايَةٍ يَوْمًا
فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ
النَّذْرِ وَقَالَ إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَأَمَّا يَسْتَخْرِجُ بِهِ مِنَ الْجَحِيلِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى
الْوَقْفِ بِالنَّذْرِ الْمَطْلُوقِ وَالنَّذْرُ ثَلَاثَةٌ أَشْأَمُ أَحَدُهَا مَا عُلِقَ عَلَيْهِ
وَجُودُ نِعْمَةٍ أَوْ دَفْعُ نِقْمَةٍ فَرَجَدَ ذَلِكَ فَيُلْغَمُ الْوَقْفُ بِهِنَّ وَالثَّانِي مَا عُلِقَ

عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَنْصُدْ الْمَنْعَ وَالْحَثَّ لِقَوْلِهِ إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَلْتَعَلَّ عَلَى كَذَا وَقَدْ
اخْتَلَفُوا فِيهِ وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ وَبَيْنَ كِفَاةٍ يَمِينٍ
وَهَذَا الَّذِي يُسَمَّى نَذْرَ الْحَاجِّ وَالْقَصْبِ **وَالثَّالِثُ** مَا يَنْذِرُ مِنَ الطَّاعَةِ
مِنْ شَيْءٍ تَعْلِيْقُ شَيْءٍ لِقَوْلِهِ اللَّهُ عَلَى كَذَا أَوْ الْمَشْهُورُ رَجُوبُ الْوَفَاءِ بِذَلِكَ هَذَا
الَّذِي أَرَدْنَاهُ بِقَوْلِنَا النَّذْرَ الْمَطْلُوقَ وَأَمَّا مَا لَمْ يَذْكُرْ مَخْرَجَهُ لِقَوْلِهِ اللَّهُ عَلَى
نَذْرٍ فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَقُولُ مَلِكٌ فِيهِ أَنَّهُ يَلِيزُ فِيهِ كِفَاةٌ يَمِينٌ وَفِيهِ دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّ الْأَعْتِكَافَ قُرْبَةٌ يَلِيزُ بِالنَّذْرِ وَقَدْ تَصَرَّفَ فِيهَا الشَّافِعِيُّ فِيمَا
فِيمَا يَلِيزُ بِالنَّذْرِ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَلَيْسَ كُلُّهَا هُوَ عِبَادَةٌ مُثَابِتٌ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ
بِالنَّذْرِ يَحْتَدُّهُمْ فَتَكُونُ فَايِدُهُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَنَّ الْأَعْتِكَافَ مِنَ
الْقِسْمِ الَّذِي يَلِيزُ بِالنَّذْرِ وَفِيهِ دَلِيلٌ يَحْتَدُّ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ الصَّوْمَ لَا يَشْتَرِطُ
فِي الْأَعْتِكَافِ لِقَوْلِهِ لَيْلَةٌ وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَلِكٍ
أَشْتَرِطَ الصَّوْمَ وَقَدْ أَدَلَ قَوْلُهُ لَيْلَةٌ عَلَى الْيَوْمِ فَإِنَّ الْعَرَبَ تَعْبُرُ بِاللَّيْلَةِ عَنِ
الْيَوْمِ لَا سِيَّمَا وَقَدْ رَوَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ يَوْمًا وَأَشْتَدَّ بِهِ عَلَى أَنَّ نَذْرَ
الْكَافِرِ صَحِيحٌ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْكَافِرَ
لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّزَامِ الْقُرْبَةِ وَيُجَنِّحُ عَلَى هَذَا إِلَى نَادِي الْحَدِيثِ وَلَعَلَّهُ أَنْ يُبَاكَ
أَنَّهُ إِتْمَرُ أَنْ يَأْتِيَ بِعِبَادَةٍ مُثَابِتَةٍ لَمَّا التَزَمَ فِي الصَّوْمَةِ وَهُوَ عَمَّا فِيهِمْ فَاطْلُقَ
عَلَيْهَا وَقَالَ النَّذْرُ لَمَّا أَبْهَتَهَا يَا هُ وَكَانَ الْمُتَصَوِّفُ قَدْ حَصَلَ وَهُوَ الْإِتْيَانُ
بِهَذِهِ الْعِبَادَةِ **الْحَدِيثُ الثَّانِي** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ شَىءٌ عَنِ النَّذْرِ وَقَالَ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَأَمَّا

يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْخَيْلِ ۝ مَذْهَبُ الْمَالِكِيِّ الْعَمَلُ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ
وَهُوَ أَنَّ نَذْرَ الطَّاعَةِ مَكْرُوهٌ وَأَنَّ كَانَ لَا دَمَ إِلَّا أَنْ يُشَارَ الْحَدِيثَ يَقْنِي
أَحَادِثُ أَمَّا النَّذَرُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَهُوَ مَا يُعْتَصَدُّ بِهِ لِجَبَلٍ غَرَضٍ وَدَفْعِ
مَكْرُوهٍ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ وَأَمَّا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْخَيْلِ وَفِي كِرَاهَةِ النَّذَرِ السَّكَالُ
عَلَى الْقَوَاعِدِ فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ تُقْنِي أَنْ وَسِيلَةَ الطَّاعَةِ طَاعَةٌ وَوَسِيلَةُ
الْمَعْصِيَةِ مَعْصِيَةٌ وَيُعْظَمُ تَجِبُ الْوَسِيلَةُ تَحْسِبُ عِظَمُ الْمَفْتَةِ وَكَرِهَتْ
تُعْظَمُ فَضِيلَةُ الْوَسِيلَةِ تَحْسِبُ عِظَمُ الْمُضْلِحَةِ وَلَمَّا كَانَ النَّذَرُ وَسِيلَةً إِلَى
الْإِثْمِ قَرَبَتْ لَزَمَ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ قَرَبَةً إِلَّا أَنْ الْحَدِيثَ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِهِ
وَأَذْخَلْنَاهُ عَلَى الْقِسْمِ الَّذِي أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَقْسَامِ النَّذَرِ لِمَا رَوَى فِي سِيَاقِ
الْحَدِيثِ فَذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَوْجُودُ فِي ذَلِكَ الْقِسْمِ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي نَذَرِ الْمَطْلُوقِ
فَإِنَّ ذَلِكَ خَرَجَ مَخْرَجَ طَلَبِ الْعَوَضِ وَتَوْفِيفِ الْعِبَادَةِ عَلَى تَحْصِيلِ الْعَوَضِ وَلَيْسَ
هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودًا فِي الْإِثْمِ وَالْعِبَادَةِ وَالنَّذَرِ بِأَمْطَلَقٍ وَقَدْ يُقَالُ أَنَّ الْخَيْلَ
لَا يَأْتِي بِالطَّاعَةِ إِلَّا إِذَا انْقَصَفَ بِالْوَجُوبِ فَيَكُونُ النَّذَرُ هُوَ الَّذِي أُرِجَتْ لَهُ فِعْلُ
الطَّاعَةِ لِتَعْلُقِ الْوَجُوبِ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَتَعْلَقْ بِهِ الْوَجُوبُ لَنَزَكَ الْخَيْلُ فَيَكُونُ
النَّذَرُ الْمَطْلُوقُ أَيْضًا مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْخَيْلِ إِلَّا أَنْ لَفْظَ الْخَيْلِ هَاهُنَا قَدْ يُشْعَرُ
بِمَا يَتَعْلَقُ بِالْمَالِ وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَالْبَيْعُ النُّصْرُ مِنْ أَوْلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَمَّا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْخَيْلِ لِأَنَّهُ ظَهَرَ فِي مَعْنَاهُ أَنَّ الْخَيْلَ لَا يُعْطَى طَاعَةً إِلَّا فِي عَوَضٍ
وَمُقَابَلٍ يَحْصُلُ بِهِ فَيَكُونُ النَّذَرُ هُوَ السَّبَبُ الَّذِي اسْتُخْرِجَ مِنْهُ ذَلِكَ الطَّاعَةُ
وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ مِنَ الْخَيْلِ أَنْ يَكُونَ الْبَاءُ بِأَوَّلِ السَّبَبِ

كانه يقال لا يأتي سبب خير في نفس النار وطبيعته في طلب القرب
والطائفة من غير عرض يحصل له وان كان ترتب عليه خير وهو فعل الطائفة
التي نذرها الكسب سبب ذلك الخير حضوره **الحديث**

الثالث عن عتبة بن عمار رضي الله عنه قال نذرت اخي ان
يمشي الي بيت الله الحرام حافية فامرني ان استغني لها رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاستغنيته فقال لتشر ولتركب ن نذر المشي الي
بيت الله لازم عند ملك مطلقا وتغنيها فيحتاج الي اويل قوله ولتركب
فيمكن ان يحمل على حالة العجز عن المشي فانها تركب وفيما يلزم عن ذلك

الركب تفصيل مذهبي عندهم **الحديث الرابع**
عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال استغني سعد بن عبادة رسول
الله صلى الله عليه وسلم في نذر كان على امه توفيت قبل ان يقضيه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقضه عنها فيه دليل على جواز قضاء
النذور عن الميت وقوله عن نذر هو نكرة في الالباب ولم يشترط في
هذه الرواية ما كان النذر وقد انقسمت الجعالة الى مائية وبرنية والمالية
لاشكال في دخول النيابة فيها والنماء عن الميت وانما الاشكال في الجعالة

البرنية كالصوم **الحديث الخامس** عن كعب بن مالك
رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله ان من توفي ان اخلع من مالي صدقة
الى الله والى رسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امك عليك بعض
مالك فهو خير لك فيه دليل على ان مال ما يحتاج اليه من المال

اولى من اخراج كله في الصدقة وقد قسموا ذلك بحسب اختلاف الثمان
 فان كان لا يصبر على الاضاعة عنه له ان يتصدق بكل ماله وان كان ممن
 يصبر لم يكن وفيه دليل على ان الصدقة محبوبة في محو الذنوب ولاجل
 هذا شرعت الكفارات المالية وفيها مصلحان كل واحدة منها تصلح لـ
اخذها الثواب الجاصل بسببها وقد تحصل به الموانعة
 فيمتحي اثر الذنب **والثانية** رعا من يتصدق عليه فقد يكون
 سببا لمحو الذنب وقد ورد في بعض الروايات يكفيك من ذلك الثلث
 واستدل به بعض المالكية على ان من نذر الصدقة بكل ماله اكتفى
 منه بالثلث وهو ضعيف لان اللفظ الذي اتي به كعب من المال ليس
 بتحيز صدقة حتى يقع في محل الخلاف وانما هو لفظ عن نية قصد فعلها
 ولم يقع بعد فاشار عليه السلام بان لا يفعل ذلك ويمسك بعض ماله
 وذلك قبل ايقاع ما عزم عليه هذا ظاهر اللفظ وهو محمل له وكيف ما
 كان فتضعف منه الدلالة على مسألة الخلاف وهو تحيز الصدقة بكل
 المال نذرا مطلقا او معلقا ن

القضاء

باب
الحديث الاول عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد وني
 لفظ من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد ن هذا الحديث احد الاكابر
 الاركان من اركان الشريعة لكنه ما يدخل تحته من الاجام وقوله

فَهُوَ رَدٌّ أَيْ مُرَادٌ أَطْلَقَ الْمُصَدِّرُ عَلَى اسْمِ الْمَعْمُولِ وَتَشَدُّدٌ عَلَى انْطِلَاقِ
 جَمِيعِ الْعُقُودِ الْمُنَوَّعَةِ وَغَدَمٌ وَجُودٌ ثَمَرَانِهَا وَاسْتَدْرَكٌ فِي أَصُولِ النِّقَاحِ
 عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ يَقْضِي الْفَتَا دَنَمٌ قَدِيقٌ الْغَلَطُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لِبَعْضِ
 النَّاسِ فَمَا يَقْضِيهِ الْحَدِيثُ مِنَ الرَّدِّ فَاتَةً قَدْ تَعَارَفَ امْرَأَتَانِ فَيَسْتَقِلُّ مِنْ أَحَدِهِمَا
 إِلَى الْآخَرِ وَيَكُونُ الْعَمَلُ بِالْحَدِيثِ فِي أَحَدِهِمَا كَأَيْتِهَا وَيَقَعُ الْحُكْمُ بِهِ فِي الْآخَرِ فِي
 مَحَلِّ التَّرَاجُعِ فَلِلْحُكْمِ أَنْ يَمْنَحَ دَلَالَةً عَلَيْهِ فَتُبَيِّنَ لِذَلِكَ الْحَدِيثِ
الثَّانِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ دَخَلْتُ هَذَا بَيْتِ عَيْتَةٍ
 امْرَأَتَانِ ابْنَيْ سَعْدٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ
 أَبَاهُ خِيَانٌ بَلْ شَيْخٌ لَا يُعْطِينِي مِنَ النِّقَاحِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِي الْأُمَامَا أَخَذَ
 مِنْ مَالِهِ بَغِيرَ عَلَيْهِ فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ حُجَاجٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ إِنَّ اسْتَدْرَكَ بِهِ
 بَعْضُهُمْ عَلَى الْقَضَاءِ عَلَى الْغَايِبِ وَفِيهِ صَفْعٌ مِنْ حَيْثُ أَنْتَ يَحْمِلُ الْقَوِيُّ بِكَ قَدْ
 يَدْعِي أَنْتَ نَعِينَ ذَلِكَ لِلْقَوِيِّ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَحْتَاجُ إِلَى اثْبَاتِ السَّبَبِ الْمُسْلَطِ عَلَى
 الْآخِذِ مِنْ مَالِ الْغَيْرِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ فِي الْقَوِيِّ وَرَبَّمَا قِيلَ أَنَّ ابْنَ سَعْدٍ
 كَانَ حَاضِرًا فِي الْبَلَدِ وَلَا يَقْضِي عَلَى الْعَايِبِ الْحَاضِرِ فِي الْبَلَدِ مَعَ امْتِنَانٍ لِحَضَارِهِ
 وَسَمَاعِهِ لِلدَّعْوَى عَلَيْهِ فِي الشَّهْرِ مِنْ مَزَاهِبِ الْقَوْمِ فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ حَاضِرًا
 فَهُوَ وَجْهٌ يَبْعُدُ الْأَسْتِدْلَالَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مِنَ الْقَوْمِ وَهَذَا يَبْعُدُ ثُبُوتَهُ
 إِلَّا أَنْ يُؤْخَذَ بِطَرِيقِ الْأَسْتِصْحَابِ بِحَالِ حُضُورِهِ نَعَمٌ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَسْأَلَةِ الظَّاهِرِ
 بِالْحَقِّ وَآخِذُهُ مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَةٍ مِنْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَدُلَّ الْحَدِيثُ عَلَى جَوَانِ أَخْذِهِمَا مِنَ الْخَبَرِ

أَوْ مِنْ غَيْرِ الْجَنَسِ وَمَنْ يَشْتَرِكُ بِالْإِطْلَاقِ فِي مِثْلِ هَذَا يُجْعَلُ حُجَّةً فِي الْجَمِيعِ
وَأَشْتَدُّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ أَخْذُ الْحَقِّ مِنْ مَالِكٍ عَلَيْهِ عَلَى تَعْنُدِ الْإِثْبَاتِ
عِنْدَ الْحَاكِمِ وَهُوَ رَجُلٌ لَسْتُ أَنْفَعِيَةً لِأَنَّهُ هَذَا كَانَ يَكُنْهَا الرِّفْعُ إِلَى الرَّسُولِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْذُ الْحَقِّ حُكْمُهُ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النِّقَّةَ غَيْرَ مُقَدَّرَةٍ
بِمَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ بَلَى الْكَفَايَةِ لِقَوْلِهِ مَا يَكْفِيكَ وَبَشِيرِكَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَصَرُّفِ
الْمَرْأَةِ فِي نَفَقَةٍ وَلَدَهَا فِي الْجَمَلَةِ وَقَدْ يَشْتَرِكُ بِهِ مَنْ يَرَى أَنَّ الْمَرْأَةَ وَكَايَةُ عَلَى
وَلَدِهَا مِنْ حَيْثُ أَنْ صَرَفَ الْمَالُ إِلَى الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَتَمْلِكُهُ لَهُ حِجَابُ إِلَى وَكَايَةِ
وَفِيهِ نَظَرٌ لَوْجُودِ الْإِبْ فَحِجَابُ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ هَذَا التَّوْحِيهِ الْمَذْكُورِ فَقَدْ
يُقَالُ أَنْ تَعُدَّ اسْتِغْنَاءُ الْحَقِّ مِنَ الْإِبْ أَوْ عَشْرَةَ مَعَ تَكْرُرِ الْإِبْ أَوْ آيَةً
يَجْعَلُهُ كَالْمَعْرُومِ وَفِيهِ نَظَرٌ أَيْضًا وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَانِذِ ذِكْرِ بَعْضِ الْأَرْصَافِ
الْمَذْمُومَةِ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِهَا مَضْلَمَةٌ أَوْ ضَرُورَةٌ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا يَذْكُرُ فِي
الْإِسْتِغْنَاءِ لِأَجْلِ ضَرُورَةٍ مَعْرِفَةُ الْحُكْمِ إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ إِذَا فِي الْغَيْرِ لَا يُوجِبُ تَعْزِيرُ
الْحَدِيثُ الثَّالِثُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ جَلِيَّةً بِنَاتِ حُجْرَتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهَا فَقَالَ أَلَا مَا أَنَا بِشَيْءٍ
وَأَنَا يَا بِنْتِي الْخَصْمُ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَيْلُغٌ مِنْ بَعْضٍ فَاجْتَنِبْ إِنَّهُ صَادِقٌ
فَاقْبَلِي لَهُ فَرَقَضْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَأَنَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيَجْعَلْهَا أَوْ يَذَرُهَا
فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَجْزَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَى الظَّاهِرِ وَأَعْلَامِ النَّاسِ بِأَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ كَعِزِّهِ وَأَنَّ كَانَ يَتَوَقَّفُ مَعَ الْغَيْرِ فِي إِطْلَاعِهِ عَلَى
مَا يُطْلَعُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْغُيُوبِ الْبَاطِنَةِ وَذَلِكَ فِي أُمُورٍ مُخْصُوصَةٍ لَا فِي الْأَحْكَامِ

القائمة وعلى هذا يدرك قوله عليه السلام انما انا بشر وقد شأني أدرك
الكتاب ان المحصر في انما يكون عاماً ويكون خاصاً وهذا من الحاضر وهو ما
يتعلق بالحكم بالنسبة الى الحج الظاهرة ويتبدل بهذا الحديث من يرى ان
المصداق لا يتبدل في الظاهر والباطن مقام طلقاً وان حكم القاضي لا يغير حكماً
شرعياً في الباطن وانفق اصحاب الشافعي على ان القاضي الحنفي اذا قضى
بشفعة الجار اخذها في الظاهر واختلفوا في جلد ذلك له في الباطن على
وجهين والحديث عام بالنسبة الى שאير الحقوق والذي يفتقون عليه اعني
اصحاب الشافعي ان الحج اذا كانت باطلة في نفس الامر حيث لو اطلع عليها
القاضي يجوز له الحكم بها ان ذلك لا يؤثر وانما وقع التردد في الامور الاجتهادية
اذا خالف اعتقاد القاضي اعتقاد المحكوم له كما قلنا في شفعة الجار هـ

الحديث الرابع عن عبد الرحمن بن ابي بكر قال كتب ابي وكنت
له الى ابيه عبيد الله بن ابي بكر وهو فاض شمساً ان لا تحكم بين اثنين
وانت غضبان فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحكم احديهما
اثنين وهو غضبان وفي رواية لا يقضي حكم بين اثنين وهو غضبان ك
النزول في المنع من النصارى حالة الغضب وذلك لما يحصل للنفس بسببه
من الشو يشل الموجب لاخلال النظر وعدم استيفائه على الوجه وعداه الفقه
بهذا المعنى الى كل ما يحصل فيه ما يشوش الفكر كالجوع والعطش وهو قياس
منظنة على مظنة فان كل واحد من الجوع والغضب يشوش الفكر ولو قضى
مع الغضب والجوع لتفاد اذا صارت الحق وقد ورد في بعض الاحاديث ما يدرك

بشر

عَلَى ذَلِكَ وَكَانَ الْغَضَبُ بِمَا خَصَّ لِسْتَةِ اسْتِثْلَايِهِ عَلَى النَّفْسِ وَصُعُوبَةِ مُقَاوَمَتِهِ
وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْكُتَابَةَ بِالْحَدِيثِ كَالسَّمَاعِ مِنَ الشَّيْخِ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ وَأَمَّا فِي
الرَّوَايَةِ فَقَدْ اختلفوا في ذلك والصواب أن يقال أن أَدْيِي الرَّوَايَةِ بِعِبَارَةِ
مُطَابَقَةِ لِلْوَاقِعِ جَارِ كَقَوْلِهِ كَتَبَ ابْنُ فُلَانٍ بِكَذَا وَكَذَا **الْحَدِيثُ**

الخامس عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَّمَ أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ثَلَاثًا فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ الْإِشْرَاكُ
بِاللَّهِ وَعُقُوقُ لَوْلَا الدِّينِ وَكَانَ مُتَكِيًا فَجَلَسَ فَقَالَ أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ
الزُّورِ فَأَرَأَيْتُمْ لَكُمْ رَهَاجَتِي فَلَمَّا لَيْتُهُ سَكَتَ ه فِيهِ مَسَائِلُ **الْأُولَى**

بِرَأْسِ الْحَدِيثِ عَلَى أَنْفَاءِ مِنَ الذُّنُوبِ إِلَى صَغَائِرَ وَكِبَائِرَ وَعَلَيْهِ بِرَأْسِهَا قَوْلُهُ
تَعَالَى أَنْ تَحْبِسُوا كِبَائِرَ مَا تُشْهَرُونَ عَنْهُ وَعَنْ بَعْضِ السَّلَفِ أَنَّ كُلَّ مَا هِيَ لِي اللَّهِ عَنْهُ
فَهُوَ كَبِيرَةٌ وَظَاهِرُ الْعَمَلِ وَالْحَدِيثِ عَلَى خِلَافِهِ وَلَعَلَّهُ اخْتَارَ الْكَبِيرَةَ بِإِغْبَارِ الْوَضْعِ
الْمَعْنَوِيِّ وَنَظَرًا إِلَى عَظَمِ الْمُخَالَفَةِ لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَتَمَيُّنِ كُلِّ ذَنْبٍ كَبِيرَةٍ **الْمَانِيَةِ**

بِرَأْسِ عَلَى انْقِسَامِ الْكِبَائِرِ فِي عَظَمَتِهَا إِلَى كَبِيرٍ وَأَكْبَرَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَلَا
أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ وَذَلِكَ بِحَسَبِ تَفَاوُتِ مَعَايِدِهَا وَلَا يَلِمْ مَنْ كُنَ هَذِهِ
الْكِبَرُ الْكِبَائِرُ اسْتِثْنَاءُ رُبَّمَا أَيْضًا فِي نَفْسِهَا فَإِنَّ الْإِشْرَاكَ بِاللَّهِ اعْتَمَرَ بِكَبِيرٍ مِنْ

كُلِّ مَا عَدَاهُ مِنَ الذُّنُوبِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرَ فِيهَا الْكِبَائِرُ **الثَّالِثَةُ**
اختلف الناس في الكِبَائِرِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَصَدَ تَعْرِيفَهَا بِتَعْدَادِهَا وَذَكَرُوا فِي ذَلِكَ
أَعْدَادًا مِنَ الذُّنُوبِ وَمِنْ سَلَكِ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فَلْيَجْمَعْ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ
أَلَا أَنَّهُ لَا يَتَّفِقُونَ بِذَلِكَ الْخِصْرَ وَمِنْ هَذَا قِيلَ أَنَّ بَعْضَ السَّلَفِ قِيلَ لَهُ أَنَّهُ اسْتَبْعَ

فقال هي الى السبعين أقرب منها الى السبع ومنهم من سلك طريقة الحصر
بالضوابط فقبل عن بعضهم ان كل ذنب قرن به وعيد او لعن واحد هو من الكبار
فغير متنازل الارض كبيرة لا قرآن اللعن به وكذا قتل المؤمنين لا قرآن
الوعيد به والمجارية والزنا والسرقه والقتل كباير لا قرآن الحدود
بها واللعنة ببعضها وسلك بعض المتأخرين طريقا قال ان اردت معرفة
الفرق بين الصغائر والكباير فاعرض نفسك الذنب على مفايد الكباير
المنصوص عليها فان نقصت عن اقل مفايد الكباير فهي من الصغائر وان
ساوت ارب مفايد الكباير او اربت عليه فهي من الكباير وعده من الكباير
شم الرب تعالى او الرسول والاستهانة بالرسول وتكذيب احدهم وتضييع
الحجة بالعذرة والفا الصنف في الفادورات فهذا من كبر الكباير ولم
يصرح الشرع بانه كبيرة وهذا الذي قاله عديدا اخل فيما نص عليه الشرع
بالقرآن جعلنا المراد بالاشرار بالله مطلقا لكونه على ما سنينه عليه
ولا بد مع هذا من امرين **أحدهما** ان المفنة لا تؤخذ بحركة عما
يقترن بهما من امراخر فانه قد يقع الغلط في ذلك الامر في ان اتى الى
الزهر ان مفنة الحمر السكر وتسويش العقل فان اخذنا هذا المجزئة لزم
منه ان لا يكون شرب القطرة الواحدة كبيرة خلاها عن المفنة المذكورة لكنها
كبيرة فانها وان خلت عن المفنة الا انه يقترب بها مفنة التجري على شرب الكثير
الموقع في المفنة فهذا الاقران قصير كبيرة **الثاني** انا اذا سلكتنا
هذا المسلك فقد تكون مفنة بعض الوسايل الى بعض الكباير متاوبا لبعض

بر

الكتاب انما ايدى عليها فان من امسك امرأة محصنة لمن يريها او مسلما معصوما
لمن يملكه فهو كبيرة اعظم منفعة من اكل مال اليتيم واكل مال اليتيم منصوص
عليه وكذلك لو دل على عورة من عورات المسلمين تقضي الي قتلهم وشي ذرايتهم
واخر اموالهم كان ذلك اعظم من فزائه من الرخف والفرار من الرخف منصوص
عليه دون هذه ولذلك نفعل على ذلك القول الذي حكاه من ان الكبيرة ما
تبت عليه اللعن والجداء الوعيد فتعتبر المفاسد بالنسبة الي ما رتب عليه
شي من ذلك فاما في اقلها فهو كبيرة وما نقص عن ذلك فليس بكبيرة
الرابعة قوله عليه السلام لا شر اك يا الله يحتمل ان يراد به
مطلق الكفر ويكون مخصوصا بالركن الغلبي في الوجود لا سيما في العرب
فذكر ثبوتها على غير وجه يحتمل ان يراد به خصوصه الاله يرد على هذا الاحتمال
انه قد يظن ان بعض الكفر اعظم مما من الاشراك وهو كفر التعطيل
فهذا يترجح الاحتمال الاول **الخامسة** حقوق الوالدين من اكبر
الكتاب في هذا الحديث ولا شك في عظم منفدته لعظم حق الوالدين الا
ان ضبط الواجب من الطاعة لهما والمحرم من العقوق لهما فيه عسر ورب الحقوق
مختلفة قال شيخنا الامام ابو محمد بن عبد السلام ولم افهم في عقوق
الوالدين ولا فيما يختصان به من الحقوق على ما يبط اعتمد عليه فان ما حرم في حق
الاجانب فهو حرام في حقهما وما يجب للاجانب فهو واجب لهما ولا يجب على الولد
طاعتهما في كل ما يامران به ولا في كل ما ينهيان عنه بائفاق العلماء وقد حرم على الولد
السفر الى الجهاد بغير اذنها لما يشق عليهما من توقع قتله او قطع عضو من اعضائه

وَلَشِدَّةُ تَفْجِعُهُمَا عَلَى ذَلِكَ وَقَدْ لَحِقَ بِدَلِّ كُلِّ شَيْءٍ جَاءَ فَاِنْ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ اَوْ عَلَى
 عَضْوٍ مِنْ اَعْضَائِهِ وَقَدْ شَادِيَ لَوَا الدَّانِ الرِّقِيقُ فِي النِّقْمَةِ وَالْكَسْفِ وَالسَّكْنِ
 اَنْتَهَى عِلَالُهُ وَالْعَقَبَةُ قَدْ ذَكَرُوا صُورَ اجْزِيَّةٍ وَتَكَلَّمُوا فِيهَا مُشَوَّرَةً لَاجِبَلُ
 مِنْهَا ضَائِقٌ كُلِّي فَلَيْسَ يَبْعُدُ عَنْ سُلُوكِ فِي ذَلِكَ مَا اشْرَا إِلَيْهِ فِي الْكِبَارِ فِي طَرَفِ
 الْعَدَمِ بِالْمَقَاسِدِ الَّتِي حُرِّمَتْ لِاجْلِهَا **السَّادِسَةُ** اَهْتِمَامُهُ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ بِأَمْرِ شَهَادَةِ الزُّورِ وَقَوْلِ الزُّورِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَا تَهَاوُسَهُ وَقُرْعَا
 عَلَى النَّاسِ وَالْهَوَاوُسُ بِالْكَثْرِ فَمَنْ شَدَّهَا اَيْسَرُ وَقُرْعَا الْمَأْزِيَةِ الْمَذْكُورِ
 مَعَهَا هُوَ الْأَشْرَافُ بِاللَّهِ وَلَا يَبْقَعُ فِيهِ سُلْمٌ وَحَقُّقٌ لَوَا الدِّينَ وَالطَّبْعُ صَارَفٌ
 عَنْهُمَا مَا قَوْلُ الزُّورِ فَإِنَّ الْجَوَامِلَ عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ كَالْعَدَاوَةِ وَغَيْرِهَا فَاجْتَنِبْ إِلَى
 الْأَهْتِمَامِ مِنْ تَعْظِيمِهَا وَلَيْسَ ذَلِكَ لِعِظَمِهَا بِالنَّفْسَةِ إِلَى مَا ذَكَرَ مَعَهَا وَهُوَ الْأَشْرَافُ
 قَطْعًا وَقَوْلُ الزُّورِ شَهَادَةُ الزُّورِ وَيُسَبِّحُ أَنْ يَحْمَلَ قَوْلُ الزُّورِ عَلَى شَهَادَةِ
 الزُّورِ فَإِنَّا لَوَجَّهْنَاهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الْكَذِبَةُ الْوَاحِدَةُ وَمَا يُقَارِنُهَا
 لَا تَسْقُطُ الْعَدَالَةُ وَلَوْ كَانَتْ كَثِيرَةً لَا تَسْقُطُ وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عِظَمِ
 بَعْضِ الْكُذِبِ فَقَالَ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ آثَامًا يَرْمِ بِهِ بَرِيًّا فَقَدْ احْتَمَلَ
 نَهْنًا نَاوَاثِمًا مِينًا وَعِظَمَ الْكُذِبِ وَمَرَانَهُ تَشَاوَرَتْ خَشَبٌ تَقَارُبَ مَقَاسِدِهِ
 وَقَدْ نَصَّ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَلَى أَنَّ الْغَيْبَةَ وَالنِّمَةَ كَثِيرَةٌ وَالْغَيْبَةُ وَالْغَيْبَةُ
 عِنْدِي تَحْتَلِفُ خَشَبٌ الْمَقُولُ وَالْمَغْنَابُ بِهِ فَاَلْغَيْبَةُ بِالْقَدْرِ كَثِيرَةٌ لَا يَجَابِهَا
 الْحَدُّ وَلَا تَتَارِيهَا الْغَيْبَةُ بِنُفْخِ الْخَلْفَةِ مِثْلًا أَوْ قُبْحِ بَعْضِ الْهَيْئَةِ فِي الْمُبَاشَرِ
 مِثْلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الْحَدِيثُ السَّادِسُ** عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

مَطْلَقًا كَثِيرَةً وَلَيْسَ كَالْوَاحِدَةِ وَنَفْسُهُ
 إِلَى الْكُذِبِ الْوَاحِدَةِ

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الناس
دما ورجالا واموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه ن الحديث دليل على انه
لا يجوز الحكم الا بالقانون الشرعي الذي رتب وان علب على الظن صدق المدعى
وبذلك على ان اليمين على المدعى عليه مطلقا وقد اختلف الفقهاء في اشتراط امر
آخر في توجها اليمين على المدعى عليه وفي مذهبه ملل واضحه به تصرفات بالخصيص
لهذا العموم خالفهم فيها غيرهم منها اعتبار الخلطة بين المدعى والمدعى عليه
في اليمين ومنها ان مراد المدعى شيئا من اسباب الفصاح لم تجب به اليمين الا ان
يقسم على ذلك شاهد فثبت اليمين ومنها اذا ادعى الرجل على امرأة نكاحا
لم تجب له عليها يمين في ذلك قال سجون منهم الا ان يكونا طارئين
ومنها ان بعض الامراء ممن جعل القول قوله لا يؤجوز عليه يمين
ومنها ادعوى المرأة للطلاق على الزوج وكل من خالفهم في شيء من هذا يشهد
بعمد هذا الحديث كتاب

الاطعمة

الحديث الاول

عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا هوي النعمان يا ضعيه ان الجلالين
والجرام بين وبينهما مشبهات لا يعلمن كثير من الناس من اتى الشبهة
استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهة وقع في الحرام كالراعي حول الحمي
يوشك ان تقع فيه الا وان لم يلدك حمي الا وان حمي الله محارمه الا وان في
الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي
الغلب ن هذا احد احاديث العظام التي عرفت من اصول الدين وادخلت

في الاربعة الاحاديث التي جعلت أصلاً في هذا الباب وهو أصل كبير في
الورع وترك المشابهات في الدين والشبهات لها مشاراً من المشابهة
في البريل الدال على التحريم والتحليل وتعارض الممارات والحج ولعل قوله
عليه السلام من اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه لا يعلمها كثير من
الناس إشارة إلى هذا المشار مع أنه يحمل أن يراد لا يعلم عينها وإن علم
حكم أصلاً في التحريم والتحليل وهذا أيضاً من مشار الشبهات وقوله
عليه السلام من اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه أصل في الورع وقد كان
في عصر تشيوخ شيوخنا بينهم اختلاف في هذه المسألة ورضوا فيها تصانيف
وكان بعضهم سلك طريقاً من الورع فحاز الغم بعض أهل عصره وقال إن كان هذا الشيء
مباحاً والمباح ما استوي طرفاه فلا ورع فيه لأن الورع ترجيح الجانب المترك
والترجيح لأحد الجانبين مع التساوي محال وجمع بين المشافهين ونبي ذلك
تصنيفاً والجواب عن هذا أعني من وجهين **أحدهما** أن المباح
قد يطلق على ما لا يخرج في فعله وإن لم يتساو طرفاه وهذا الغم من المباح المتساوي
الطرفين فهذا الذي رد في القول وقال إيمان يكون مباحاً ولو كان
مباحاً فهو مستوي الطرفين فمنعته فإن المباح قد صار منطلقاً على ما هو أعم
من المتساوي الطرفين فلا يدك اللفظ على التساوي إذ الدال على العام لا يدك
على الخاص بعينه **الثاني** أنه قد يكون متساوي الطرفين باعتبار ذاته
ولا يتناقض حينئذ الحُكْمَانِ وعلى الجملة فلا يخلو هذا الموضع من نظرفاة إن لم يكن
فعل هذا المشبه موجباً للضرورة ما في الإحتمال ولا يفتقر ترجيح تركه إلا أن يقال

ان تركه يحصل لنواب أو زيادة درجات وهو على خلاف ما يفهم من افعال
الورعين فانهم يتركون ذلك خراجا وتحققا وبه يشعر لفظ الحديث وقوله
عليه السلام ومن وقع في الشبهات وقع في الجرام **محمل وجهين احدهما**
انه محذور نفسه عدم الخبز مما يستتبه اثر ذلك استئانة في نفسه فوقعه في
الجرام مع العلم به **والثاني** انه اذا تعاطى الشبهات وقع في الجرام
في نفس الامر فمنع من تعاطي الشبهات لذلك وقوله عليه السلام
كالراعي حول الحمى يوشك ان يرتع فيه من باب التمثيل والتشبيه ويوشك
بكسر الشين بمعنى يقرب والحجى المحمى اطلق المقدر على اسم المفعول وسطابق
المجاز وعلى المنهيات قصدا وعلى ترك المأمورات استلزاما واطلاقا على الاول
اشهر وقد عظم الشارع امرا الفيلصود والافعال المخيارية عنه وتمام بقوم
بوم من الاعتقادات والعلوم ورتب الامر فيه على المضغة والمعلق بها ولا

شك ان صلاح جميع الاعمال باعتبار العلم والاعتقاد بالمعاسد **الحديث**
الثاني عن ابن مسعود رضي الله عنه قال انجنا اربعا من الظهار
فسمعوا النور فلبغوا واذا ركبها فخذتها فأتيت بها اباطحة فذبحها وبعث الي
رسول الله صلى الله عليه وسلم بوركها وخذتها قال لغبوا عجبوا ه
انجت الاربع بفتح الهمزة وسكنوا النون وفتح القاف وسكنوا الجيم ففتح اي اثرته
فتاركانه يقول اثرناه وذعرناه تعدا و مر الظهار موضع معروف والحديث
دليل على جواز اكل الربفاته اما ينفع ببعضها اذا دلت بالاكل فيه دليل على
الهدية وقبولها **الحديث الثالث** عن اسماء بنت أبي بكر رضي

تقبله

الله عنها قالت اخونا علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساقا كلنا
 وفي رواية ونحن بالمدينة **الحديث الرابع** عن جابر بن عبد الله رضي
 الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر الأهلية واذن
 في لحوم الخيل ولحم وحده قال اكلنا من جند الخيل وجند الوحش
 ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحمار الأهلي **ن** يشدك بهذين الحديثين
 من يرى جواز اكل الخيل وهو مذهب الشافعي وغيره وكراهة ملك
 وابو حنيفة واختلف اصحابي حنيفة هل هي كراهة تنزيه او كراهة
 تحريم والصحيح عندهم انها كراهة تحريم واعتدز بعضهم عن هذا الحديث
 اعني بعض الحنفية بان قال بفعل الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 انما يكون حجة اذا علم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه شك علي انه معارض
 بقول بعض الصحابة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم لحوم الخيل ثم ان سلم
 عن المعارض ولكن لا يصح التعلق به في مقابلة دلالة النص وهذه اشارة
 الى ثلاثة اجوبة **فاما الاول** فانما يرد علي هذه الرواية والرواية
 الاخرى جابر واما الرواية التي فيها اذن في لحوم الخيل فلا يرد عليها
واما الثاني وهو المعارضة بحديث التحريم فانما تعرفه بلفظ
 النبي لا بلفظ التحريم من حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه وفي ذلك
 الحديث كلام ينقصه عن مقاومة هذا الحديث عندهم **واما الثالث**
 فانه اراد بدلالة الكتاب قوله تعالى والخيول والبغال والحمير لتركبوها
 وزينة ووجه الاستدلال ان الآية خرجت مخرج الامتنان بذكر

النعم على ما دل عليه سياق الآيات التي في سورة النحل فذكر الله تعالى
 الامتنان بنعمة الركوب والزينة في الجبل والبعال والحيد وترك الامتنان
 بنعمة الاكل كما ذكر في الانعام ولو كان الاكل تابعا لما ترك الامتنان به
 لان نعمة الاكل في جنبها فوق نعمة الركوب والزينة فانه يتعلق بها
 البقاء بغير واسطة ولا يحسن ترك الامتنان باعلى النعمتين وذكر الامتنان
 باذناهما فترك الامتنان بالاكل على المنع منه لا سيما وقد ذكرت نعمة الاكل
 في نظائرها من الانعام وهذا وان كان استدلالا حثنا الله سبحانه عن
 وجهين **احدهما** ترجيح دلالة الحديث على الاماحة على هذا الوجه
 من الاستدلال من حيث قوته بالنسبة الى تلك الدلالة **الثاني**
 ان يطالب بوجه الدلالة على غير التحريم فان ما يشعر به ترك الاكل من حوته
 متروكا على سبيل الحرمة او على سبيل الكراهة وفي الحديث دليل من حيث
 ظاهر اللفظ في هذه الرواية على جواز النحر للحيول وقوله ونهى النبي
 صلى الله عليه وسلم الى آخره يستدل به من يري تحريم الحمير الاهلية لظاهر النبي
 وفيه خلاف بين العلماء بالكراهة المطلقة وفيه اجازة عن احوال الوحيين
 ودلالة على جواز اكله بطريق المهور **الحديث الخامس**
 عن عبد الله بن ابي ذر رضي الله عنه قال اصابتنا جماعة ليالي جبير فلما كان
 يوم جبير وقعنا في الحمير الاهلية فاستخرجناها فلما غلثها القدور نادى
 منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان افيوا القدور ولا تاكلوا من لحوم
 الحمير شيئا هذه الرواية تشتمل على لفظ التحريم وهي دلالة من لفظ النهي وانما

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَكْفَاءِ الْقُدُورِ حَوْلَ عَمَلِي أَنْ يَسْبِقَهُ تَحْرِيمُ الْأَكْلِ لِلْجُوهَرِ
 عِنْدَ جَمَاعَةٍ وَقُدُورَ دَفْنِهِ عِلْمًا بِأَخْرَاجِ أَحَدَاهُمَا أَنَا أَخَذْتُ قَبْلَ
 الْمَقَاسِمِ **وَالثَّانِيَةُ** أَنَّهُ لَا جُلُوحَ فِيهَا مِنْ جَوَالِي الْقَرْيَةِ وَلَكِنْ الْمَشْرِقُ
 وَالشَّامُ إِلَى النِّهْمِ أَنَّهُ لَا جُلُوحَ لِلتَّحْرِيمِ فَإِنْ تَحْتَ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَيَّنَ الرَّجُوعُ إِلَى الْبُيُوتِ كَمَا أَنَّ الْقُدْرَةَ فِي قَلْبِهِ وَكَيْفَهُ فَقَرَعَتْ مَا
 فِيهِ **الْحَدِيثُ السَّادِسُ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 قَالَ دَخَلْتُ أَنَا وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتَ مَيْمُونَةَ
 فَأَيُّ نَضَبٍ يَكُونُ فَاهْوِي لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَعْزُزُ النِّسْوَةَ
 الَّتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ أَخْبَرُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ
 فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ فَقُلْتُ حَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ
 لَا لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُ فِي عَافِيَةٍ قَالَ خَالِدٌ فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ
 وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْظُرْهُ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْجُوهَرُ وَالْمَشْرِقُ
 بِالرَّصْفِ وَهِيَ كَجَانَةِ الْحِمَاةِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَانِ الْأَكْلِ النَّضَبِ لِتَقْرِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَكْلِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ وَهِيَ أَحَدُ الطَّرِيقِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْأَحْكَامِ
 أَعْنِي الْفِعْلُ وَالْقَوْلُ وَالتَّعْيِيرُ مَعَ الْعِلْمِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْأَعْلَامِ بِأَيْتُسْكُنِي مِنْ
 لَيْسَ بِالْحَالِ فِيهِ فَإِنْ كَانَ يَكُنْ أَنْ لَا يَعْلَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَجَزَ ذَلِكَ الْجُوهَرُ
 وَأَنَّهُ ضَبَّ فَقَصُرَ الْأَعْلَامُ بِذَلِكَ لِيَكُونُوا عَلَى يَقِينٍ مِنْ بَاحْتِجَةِ أَنْ أَكَلَهُ أَوْ أَقْرَعَ عَلَيْهِ
 وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنْ يَطْلُقَ الْبَقْعَةُ وَتَعَدُّمُ الْأَسْطِطَابَةِ وَكَيْلًا عَلَى التَّحْرِيمِ بَلْ أَمْرٌ مَخْصُوصٌ
 مِنْ ذَلِكَ أَنْ قَبْلَ أَنْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ أَشْيَاءِ التَّحْرِيمِ أَعْنِي الْأَسْتِجَابَاتُ كَمَا يَقُولُهُ الشَّافِعِيُّ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **الْحَدِيثُ السَّابِعُ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ عَزَّ وَنَافَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ عَزَواتٍ تَأْكُلُ الْجَرَادَ ١
فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بَاطِلَةِ أَكْلِ الْجَرَادِ وَلَمْ يَتَّعِزْ فِي الْحَدِيثِ لَكُونِهَا ذُكِّيتْ بِذِكَاةٍ
مِثْلِهَا كَمَا يَقُولُهُ الْمَالِكِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَدْرِي مِنْ شَيْءٍ يَقْضِي مَوْتَهَا لِقَطْعِ رُؤُوسِهَا
مِثْلًا فَلَا يَدْرِي عَلَى اشْتِرَاطِ ذَلِكَ وَلَا عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِهِ فَانَّهُ لَا صِغَةَ لِلْعُجْمِ

وَلَا بَيَانَ لِكَيْفِيَّةِ أَكْلِهِمْ **الْحَدِيثُ الثَّامِنُ** عَنْ زُهْدَمَ بْنِ مُضَرٍّ

الْجَرَمِيِّ قَالَ كُنَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفٍ فَقَدْ عَابَا يَدَيْهِ وَعَلَيْهَا لِحْمٌ دَجَاجٌ فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ
بَنِي تَيْمٍ ثُمَّ اتَّخَذَ شَبِيهَةً بِالْمَوَالِي فَقَالَ هَلُمُّ فَتَلَكَّا فَقَالَ هَلُمُّ فَأَبَى رَأَيْتُ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ مِنْهُ ٢ زُهْدَمُ بَفَحَ الرَّايِ وَالِدُ الدَّلِيلِ الْمَهْمَلَةِ سَكُونِ

الْهَاءِ بَيْنَهُمَا وَمُضَرَّبٌ بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَحَ الضَّادُ الْمَعْجَمَةُ وَكُسْرُ الرَّاءِ الْمَهْمَلَةُ الْمُشَدَّةُ

وَالْجَرَمِيُّ بَفَحَ الْجِيمِ وَسَكُونُ الرَّاءِ الْمَهْمَلَةُ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى بَاطِلَةِ أَكْلِ الدَّجَاجِ
وَدَلِيلٌ عَلَى الْبِنَاءِ عَلَى الْأَصْلِ فَانَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ بِرِوَايَةِ أُخْرَى أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ عَمِلَ
نَاحِةً لَأَنَّهُ رَأَاهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَدَرَهُ فَمَا تَأَنَّنَى كَمَا قُلْنَا فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْأَصْلِ

وَيَكُونُ أَكْلُ الدَّجَاجِ الَّذِي يَأْكُلُ الْقُدْرَ مَكْرُوهًا أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَا

اعْتِبَارَ بِأَكْلِهِ لِلْجَنَاسَةِ وَقَدْ جَاءَ النَّهْيُ عَنْ لَبْسِ الْجَلَالَةِ وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ إِذَا تَغَيَّرَ
لَحْمُهَا بِأَكْلِ الْجَنَاسَةِ لَمْ يُرَكَّلْ وَهَلُمُّ كَلِمَةُ اسْتِدْعَاءٍ وَالْكَثْرُ فِيهَا أَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ

لِلْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ وَالْمَذْكُورُ بِصِغَةِ وَاحِدَةٍ وَتَلَكَّا أَيُّ تَزَادَ وَتَوَقَّفَ ٣

الْحَدِيثُ النَّاسِعُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا أَكَلْتُمْ أَحَدَكُمْ طَعَامًا فَلَا يَشْبَعُ يَدُهُ حَتَّى يَلْعَنَهَا أَوْ يُلْعَنَهَا ٤

يُلْعَنُهَا الْاَوَّلُ فَتَحَ الْيَا مُعَدِّيَا اِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ وَيُلْعَنُهَا الثَّانِي بِضَمِّهَا
مُعَدِّيَا اِلَى مَفْعُولَيْنِ وَقَدْ جَاءَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ مَبِينَةٌ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ لَا يَدْرِي
فِي أَيِّ طَعَامٍ الْبَرَكَةُ وَقَدْ يَعْلَمُ أَنَّ مَسْجُودًا قَبْلَ ذَلِكَ فِيهِ زِيَادَةٌ تَلَوِيثٌ
لَمَّا تَمَسَّحَ بِهِ مَعَ الْاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالرِّيقِ لَكِنْ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ بِالتَّعْلِيلِ لَمْ يُعَدَّلْ
عَنْهُ

بَابُ الصِّدْقِ

الْحَدِيثُ الْاَوَّلُ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَتَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بَارِضٌ قَوْمٌ أَهْلُ كِتَابٍ
أَفْنَاكُلُ فِي آيَاتِهِمْ وَفِي أَرْضٍ صِيدَا صَيْدَ بَقَوِي وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمَعْلَمٍ وَبِكَلْبِي
الْمَعْلَمِ فَايُضِلُّ لِي قَالَ لِمَاذَا ذَكَرْتَ يَعْنِي مِنْ آيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَإِنْ جَدْتُمْ غَيْرَهَا
فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاعْسَلُوا هَا وَكُلُوا فِيهَا وَمَا صَدَقَ بِقَوْلِكَ
فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ كُلُّ وَمَا صَدَقَ بِكَلْبِكَ الْمَعْلَمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ كُلُّ
وَمَا صَدَقَ بِكَلْبِكَ غَيْرَ الْمَعْلَمِ فَادْرَكَتْ ذِكْوَتُهُ فَكُلْ نِ ابْنُ ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ
يَضُمُّ الْحَاءُ وَفَتَحَ الشَّيْنُ الْمُعْجَمَةُ مَسْنُوبٌ إِلَى نَبِيِّ خَشْيَةٍ قَضَاعَةٌ وَهُوَ وَايِلُ
ابْنِ النَّمْرِ بْنِ زَيْدَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْقَعْبِيِّ الْمُعْجَمَةُ بْنُ جُلُودَ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْحَافِ بْنِ قَضَاعَةَ
وَحُشْبِينَ تَصْغِيرُ أَحْسَنَ مِنْ خَمَائِلَ اسْمُهُ جُرُومٌ مِنْ نَاسِ بْنِ الْحَدِيثِ مَسْمُومٌ

الْاَوَّلِي أَنَّهُ يُدْعَى عَلَى أَنْ اسْتِغْمَالَ أَوْ ابْنِ أَهْلِ الْكِتَابِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَتْلِ
وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى قَاعِلَةٍ تَعَارَضَ الْأَصْلُ وَالْعَالِي وَذَكَرُوا
الْخِلَافَ فَمِنْ يَتَذَكَّرُ بِاسْتِغْمَالِ الْخَاسَةِ مِنَ الْمُسْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ كَذَلِكَ فَإِنْ
كَانَ قَدْ فُتِحَ بِهِمْ وَبَيْنَ أُولَئِكَ لَا تَهْمُ بِتَذَكُّرِ اسْتِغْمَالِ الْحَرِّ وَالنَّارِ مِنْهُمْ

لا تروى فيه وبين غير العلم في ذلك الذكر

لَا يَجْنِبُونَ الْجَنَاسَاتِ مِنْهُمْ مَنْ يَتَدَيَّنْ بِمَا لَبَسَهَا كَالرُّهْبَانِ فَلَا رُجُوحَ لِأَخْرَجِهِمْ
مَنْ يَتَدَيَّنْ بِأَسْعَمَالِ الْجَنَاسَةِ وَالْحَدِيثُ جَارٍ عَلَى مُقْتَضَى تَرْجِيحِ غَلْبَةِ الظَّنِّ فَإِنَّ
الظَّنَّ الْمُشْتَقَّادَ مِنَ الْغَالِبِ رَاجِعٌ عَلَى الظَّنِّ الْمُشْتَقَّادِ مِنَ الْأَصْلِ **الثَّانِيَّةُ**
فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الصَّيْدِ بِالْقَوْسِ وَالْكَلْبِ مَعَ أَوْلَامِهِمْ تَعَرُّضًا فِي الْحَدِيثِ لِلتَّعْلِيمِ
الْمَشْرُطِ وَالْفَقْرُ تَكْلُوفُهُ وَجَعَلُوا الْمُعَلِّمَ مَا يَنْزَجِرُ بِالْأَنْزَجَارِ وَيُسَبِّحُ
بِالْأَشْلَاءِ وَلَمْ يَنْظُرْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَفَاتِ وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ مَا رُتِبَ عَلَيْهِ
الشَّرْعُ جُكْرًا لَمْ يَحْدَفْ فِيهِ حَدٌّ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعَرَفِ **الثَّالِثَةُ**
فِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ يَشْتَرِطُ السَّمِيَّةَ عَلَى الْإِرْسَالِ لِأَنَّهُ دَقَقَ الْأَذْنَ فِي الْأَكْلِ
عَلَى السَّمِيَّةِ وَالْمَعْلُوقِ بِالْوَصْفِ يَنْفَعِي عِنْدَ انْتِفَائِهِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْمَعْنُومِ وَفِيهِ
هَاهُنَا بَيَانٌ عَلَى كَوْنِهِ مَقْنُونًا بِمَجْرَدِ الْوَقْفِ أَنَّ الْأَصْلَ حَرِيمٌ أَكْلُ الْمَيْتَةِ وَمَا
أَخْرَجَ الْأَذْنَ مِنْهَا أَلَّا مَا هُوَ مَوْصُوفٌ بِكَوْنِهِ مُسَمًّى عَلَيْهِ فَعِزَّ الْمُسَمًّى عَلَيْهِ بَقِيَ عَلَى
أَصْلِ الْحَرِيمِ وَأَخْلَا تَحْتَ الْمَنْعِ الْحَرِيمَ لِلْمَيْتَةِ **الرَّابِعَةُ** الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى
أَنَّ الْمُصِيدَ بِالْكَلْبِ الْمُعَلِّمَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الذِّكَاةِ فَإِنْ قَتَلَ الْكَلْبُ الصَّيْدَ بَطْنُهُ أَوْ
نَابَهُ حَلٌّ وَإِنْ قَتَلَهُ بَقِيَ عَلَيْهِ فِيهِ خِلَافٌ فِي مِزْهَبِ شَافِعِي وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ إِطْلَاقِ
الْحَدِيثِ جَوَازِ أَكْلِهِ وَفِيهِ بَعْضُ الضَّعْفِ أَعْنَى اخْتِزَامِ الْحَاكِمِ مِنْ هَذَا اللَّقْطِ **الخَامِسَةُ**
شَرْطُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي غَيْرِ الْمُعَلِّمِ إِذَا صَادَ أَنْ يَذَرَكَ ذِكَاةَ الصَّيْدِ وَهَذَا إِذَا ذَكَرَ
يَتَعَلَّقُ بِأَمْرَيْنِ **أَحَدُهُمَا** الزَّمَانُ الَّذِي يُمْكِنُ فِيهِ التَّرَجُّعُ فَإِنْ أَدْرَكَهُ وَلَمْ
يَذَرِكْ فَهُوَ مَيْتَةٌ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْعُجْزِ عَمَّا يَذَرِكُ بِهِ وَلَمْ يَعْذَرْ فِي ذَلِكَ
الثَّانِي الْحَيَاةُ الْمُشْتَقَّةُ كَأَذْكُنَّ الْقَوْمَاءُ فَإِنْ أَدْرَكَهُ وَقَدْ أَخْرَجَ حَيَاتَهُ

أَوْ أَصَابَتْ نَابَهُ مُتَقِلًا فَلَا أَعْيَارَ بِالزَّكَاةِ جَنِيْدٌ هَكَذَا عَلِيٌّ مَا قَالَهُ الْفُقَهَاءُ
الحديث الثاني عَنْ هَامِ بْنِ الْحَرْثِ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ ثَلَاثَ بَارِئَاتٍ لِلَّهِ إِنْ أَرْسَلَ الْكَلْبُ الْمُعْلَمَ فَيَمْسُكُ عَلِيًّا وَادَّكَرَ اسْمَ اللَّهِ
مَنْ قَالَ إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعْلَمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا امْسَكَ عَلَيْكَ قُلْتَ
وَأَنْ قَتَلْتَ قَالَ وَأَنْ قَتَلْتَ مَا لَمْ يَشْرُكْهَا كَلْتَ لَيْسَ مِنْهَا قُلْتَ لَهُ فَإِنْ أَرْمَى بِالْمِعْرَاضِ
الْقَيْدَ فَاصْبَيْتَ فَقَالَ إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَّ فُكْلُهُ وَإِنْ أَصَابَتْ بَعْضُهُ فَلَا تَأْكُلُهُ
فَصَبَّ السَّعْيِ عَنْ عَرِيَّتِي حَوْءٌ وَفِيهِ أَلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ
فَإِنْ خَافَ أَنْ يَكُونَ امْسَكَكَ عَلَى نَفْسِهِ وَإِنْ خَالَطَهَا كَلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ
حَتَّى تَسْمِيَتْ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تَسْمِ عَلَى غَيْرِهِ وَفِيهِ إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُكَلَّبَ
فَاذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ فَإِنْ امْسَكَ عَلَيْكَ فَاذْكُرْ كِتْمَهُ حَيًّا فَادْحَجْهُ وَإِنْ أَدْرَكَتْهُ قَدْ قَتَلَ
وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ فَإِنْ أَخَذَ الْكَلْبُ ذَكَاتَهُ وَفِيهِ أَيْضًا إِذَا رَمَيْتَ
بِشَهْمِكَ فَاذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ وَفِيهِ فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ وَفِي
رَوَايَةِ الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فَلَمْ تَحْذَرِ فِيهِ إِلَّا أَثَرُ شَهْمِكَ فَكُلْ لَوْ شِئْتَ فَإِنْ وَجَدْتَهُ
مَحْمَرًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي لِمَا أَقْتَلَهُ أَوْ شَهْمَكَ ٥ فِيهِ دَلِيلٌ
عَلَى اشْتِرَاطِ التَّسْمِيَةِ كَذَا كَرَاهَهُ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ وَهُوَ أَقْوَى فِي الدَّلَالَةِ مِنَ الْأَوَّلِ
لَأَنَّ هَذَا مَفْرُومٌ شَرْطًا وَالْأَوَّلُ مَفْرُومٌ وَصِفٌ وَمَنْعُومٌ الشَّرْطُ أَقْوَى مِنْ مَنْعُومٍ الْوَصِفُ
وَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَكْلِ مَصِيدِ الْكَلْبِ إِذَا قَتَلَ خِلَافَ الْحَدِيثِ الْمَاضِي فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُؤْخَذُ
هَذَا الْحُكْمُ مِنْهُ بِطَرِيقِ الْمَنْعُومِ وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَكْلِ مَا قَتَلَهُ الْكَلْبُ ثَقِيلُهُ
خِلَافَ الدَّلَالَةِ الْمَاضِيَةِ الَّتِي اسْتَضَعَفْنَا هَاهُنَا فِي الْحَدِيثِ الْمُنْقَدِّمِ وَفِيهِ

دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا شَارَكَ الْكَلْبَ كُلَّهُ أَخَذَهُ يُوَكَّلُ وَقَدْ وَدَّ مُعَلَّلًا فِي حَدِيثٍ آخَرَ
 بِأَنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ لَمْ تَسْمَعْ عَلَى كَلْبٍ غَيْرِكَ وَهُوَ دَلِيلٌ آخَرٌ عَلَى اسْتِحْطَاتِ
 التَّسْمِيَةِ وَالْمَعَارُضُ بِكُسْرٍ الْمَيْمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبَعْدَ
 الْهَافِ ضَاوِيَةٌ عَصَا رَأْسُهَا مَحْدَرٌ فَإِنْ صَاحَبَ حِدَّةً أَكَلَ لَانَهُ كَالسَّهْمِ وَإِنْ
 أَصَابَ بَعْرَضَهُ لَمْ يُوَكَّلْ وَقَدْ عَلَّمَكَ فِي الْحَدِيثِ بَأَنَّهُ وَقِيدٌ ذَلِكَ لَانَهُ لَيْسَ فِي
 مَعْنَى السَّهْمِ وَهُوَ فِي مَعْنَى الْحَجَرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُثْقَلَاتِ وَالشَّعْبِيُّ يَفْجَأُ الشَّيْءَ وَسُكُونِ
 الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ اسْمُهُ عَامِرٌ بِنِ شَرَّاحِيلَ مِنْ شَعْبٍ هَذَا وَإِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ مِنَ
 الصَّيْدِ فَيَبْقِيهِ ثَوَانًا لِلشَّافِعِيِّ **أَحَدُهُمَا** لَا يُوَكَّلُ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ
 مِنَ الْعِلَّةِ فَإِنْ أَخَذَهُ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ لِلْهَيْئَةِ كَأَنَّهُ لِنَفْسِهِ **وَالثَّانِي**
 أَنَّهُ يُوَكَّلُ لِحَدِيثٍ آخَرَ وَرَدَّ فِيهِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ وَحُجِّلَ هَذَا الْهَيْئَةُ فِي حَدِيثٍ
 عَدِّي عَلَى التَّشْرِيهِ وَرُبَّمَا عَلَّمَكَ بَأَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمَيَّاسِيرِ نَاحِيَةً لِأَجْلِ عَلَى الْأَوَّلِ
 وَإِنْ أَبَتْ ثَعْلَبَةَ كَانَ عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ فَأَخَذَهُ بِالرَّخْصَةِ وَهَذَا ضَعِيفٌ لَانَهُ عَلَّمَكَ
 عَدَمَ الْأَكْلِ خَوْفَ الْإِمْتِنَانِ عَلَى نَفْسِهِ وَهِيَ عِلَّةٌ لَا تَنَاسِبُ إِلَّا الْحَرِّمَ أَعْنِي
 الْإِمْتِنَانُ عَلَى نَفْسِهِ اللَّهُمَّ الْهَذَا أَنْ يَقَالَ بَأَنَّهُ عَلَّمَكَ خَوْفَ الْإِمْتِنَانِ لَا الْحَقِيقَةَ
 الْإِمْتِنَانُ فِيحَابٍ عَنْ هَذَا بَابُ الْأَصْلِ الْحَرِّمِ فِي الْمَيْمَةِ فَإِذَا شَكَّكَ نَافِي السَّبَبِ الْمَيْمِ
 رَجَعْنَا إِلَى الْأَصْلِ وَكَرَرْنَا إِذَا شَكَّكَ نَافِي الصَّيْدِ مَا تَبَيَّنَ الرَّمْيُ لَوْجُودِ سَبَبٍ آخَرَ
 نَحْوُ أَنْ يُجَالِ عَلَيْهِ الْمَوْتُ لَمْ يَحَلَّ كَالرَّقُوعِ فِي الْمَاءِ مَثَلًا بَلْ قَدْ اخْتَلَفُوا فِيهَا هُوَ أَشَدُّ مِنْ
 ذَلِكَ وَهُوَ مَا إِذَا بَاتَ عِنْدَ الصَّيْدِ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتًا فِيهِ أَثَرُ سَهْمٍ فَلَمْ يَعْلَمْ وَجُودَ
 سَبَبٍ آخَرَ مِنْ حَرَمِهِ الْكُفَى بِمَجْرَدِ تَجَوُّزِ سَبَبٍ آخَرَ وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ

عَلَى اخْتِيَارِهِ

من المنع إذا وجد عرقا لا سبب للهلاك فلا يعلم أنه مات بسبب الصيد
 وكذلك لا نردى من أجل هذه العلة نعم يسأل في خبطه على الأرض إذا كان
 طائرا لا بد منه **الحديث الثالث** عن سالم عن عبد الله بن عمر
 رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من افترى
 كلبا أو كلبا صيدا أو ما يشبهه فانه يتقصر من أجره كل يوم قيراطان قال
 سالم وكان أبو هريرة يقول أو كلبا حُرث وكان صاحب حُرث ^ن
 في رسول الله صلى الله عليه وسلم على من افترى الكلاب أو هذه الأغراض المذكورة اغني الصيد المأثورة
 والزرع وذلك لما في افترائها من مفسد الترويع والعقر للمار ولعل ذلك
 لحاجة الملائكة لجلالها ومجانبته الملائكة أمر شديد لما في مخالطتهم من الإلهام
 إلى الخير والدعاء إليه وفيه دليل على جواز الافتراء لهذه الأغراض واختلف
 الفقهاء هل يقاس عليها أم لا واستدل المالكية
 بجواز اتخاذها للصيد من غير ضرورة على طهارتها فان ملابستها مع الاجترار
 عن شيء منها شاق والاذن في الشيء اذن في محكمات مقصود كإذن المنع
 من لوازمه مناسبت المنع منه وقوله وكان صاحب حُرث على أنه أراد ذكر
 سبب العناية بهذا الحكم حتى عرف منه ما جهل غيره والمحتاج إلى الشيء أكثر
 اهتماما بعرقه حكمه من غيره **الحديث الرابع** عن رافع بن
 خريج رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بذي الحليفة من ثمانية
 فاصاب الناس جرح فاصابوا إبلا وغنما وكان النبي صلى الله عليه وسلم في الأضراس
 القوم فحملوا وذبحوا القدور فامر النبي صلى الله عليه وسلم بالقدور

فَكَفَيْتُمْ قَسَمَ قَعْدَلٍ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ فَتَدَمَّهَا بِعَيْرٍ فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمُ
 وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ بَيْتَةٌ فَأَهْوَى كُلُّ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ فَنَبَسَهُ اللَّهُ فَقَالَ لَنْ لَهْلَه
 الْبَهَائِمِ أَوْ أَبْدَكَ أَوْ أَبْدَا الْوَحْشِ فَأَعْلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا قَالَ فَلْتِ يَا
 رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَأَقْوَا الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدْرِي أَنْتَ بَخٍ بِالْقَصَبِ قَالَ
 مَا أَنْهَدَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلِمَةُ لَيْسَ الْمَسْنُ وَالظَّفَرُ وَسَاجِدُكُمْ
 عَمَزَ ذَلِكَ أَمَّا الْمَسْنُ فَقَطْمٌ وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمَدْرِي الْحَبْشَةُ ٥ خَرَجَ وَالِدُ
 رَافِعٍ بَفَتْجِ الْحَاءِ الْمُجَمَّةِ وَكَسَرَ الدَّالَ الْمَهْمَلَةَ وَبَعْدَ إِخْرَاجِ الْحَرْزِ جِمْ وَفَالِحُ
 دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا تَوْحَّشَ مِنَ الْمُسْنَانِيسِ يَكُونُ حَكْمُهُ حَكْمُ الْوَحْشِ كَالَّذِينَ مَا نَاسُ
 مِنَ الْوَحْشِ حَكْمُهُ حَكْمُ الْمُسْنَانِيسِ وَهَذَا الْقَسَمُ وَمُقَابَلُهُ كُلُّ عَشْرَةٍ مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ
 قَدْ جُمِلَ عَلَى أَنْ تَقْسَمَ تَعْدِيلًا بِالْقِيَمَةِ وَلَيْسَ مِنْهُ بَرَقُ التَّعْدِيلِ الشَّرْعِيِّ كَأَجَاءِ
 فِي الْبَدَنَةِ أَنَهَا عَنْ سَبْعَةٍ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ وَتَدْرِي مَعْنَى شَرَكِ
 وَالْأَوَّلُ جَمْعُ آيَةٍ وَهِيَ مَا تَبَدَّلَتْ أَيْ نَفَرَتْ وَتَوْحَّشَتْ مِنَ الْإِنْسَانِ يُقَالُ
 أَبَدَتْ فَتَفْجِ الْبَاءُ الْمُخَفَّفَةُ نَابِدٌ يَكْسِرُهَا وَضَمٌّ أَيْضًا أَبُودَ أَوْ جَاءَ فَلَانَ بِآيَةٍ
 أَيْ كَلِمَةٍ غَرِيبَةٍ أَوْ خَصْلَةٍ لِلنَّفْسِ عَنْهَا نَفَقَةٌ الْكَلِمَةُ لِأَنَّهَا لَا تَنْجَلُ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ
 فَاعِلُهُ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ مِنَ الْبَهَائِمِ مَا فِيهِ نَفَارٌ كُنْفَارُ الْوَحْشِ
 وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الذَّبْحِ مَا جُضِلَ بِهِ الْمَقْصُودُ مِنْ غَيْرِ تَوْفُقٍ عَلَى كَوْنِهِ حَدِيدًا
 بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مَحْدُودًا وَقَوْلُهُ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى اشْتِرَاطِ
 التَّسْمِيَةِ أَيْضًا فَانَّهُ عُلِقَ الْأِذْنُ بِمَجْمُوعِ أَمْرَيْنِ وَالْمَعْلُوقُ عَلَى شَيْئَيْنِ يَنْفَعِي
 بِإِتِّفَاقٍ أَحَدُهُمَا وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَنَعِ الذَّبْحِ بِالْمَسْنُ وَالظَّفَرِ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى

ما
 جعل

٢١٢
أُمَّتَيْنِ وَقَدْ كُرِّتَ الْعِلَّةُ فِيهِمَا فِي الْحَدِيثِ وَاسْتَدْرَكَ بِهِ قَوْمٌ عَلَى مَنْعِ
الزَّيْعِ بِالْعِظَمِ مُطْلَقًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَّا السِّنُّ فَعِظَمُ عِلَّتِكَ مَعَ الزَّيْعِ
بِالسِّنِّ يَأْتِي عِظَمُ وَالْحِكْمُ يَجْمَعُ بِعِظَمِ عِلَّتِهِ ٥

بَابُ الْأَصَاحِي

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ضَمِيَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَبْشَيْنِ أَمْحُيْنِ أَقْرَبَيْنِ ذِيحَمَا بَيْدِهِ وَشَمَى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ
رِجْلَهُ عَلَى صَفَاحِهِمَا ٥ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْأَمْلَحُ الْأَغْبَرُ وَهُوَ الْبَرِّي
فِيهِ سُودٌ وَبَيَاضٌ ٥ لِأَخْلَافِ الْأَصْحِيَّةِ مِنْ شَعَائِرِ الدِّينِ وَالْمَالِكِيَّةِ
مُقَدَّمُونَ فِيهَا الْقَوْمُ عَلَى الْأَمْلَحِ لِأَخْلَافِ الْهَرَايَافِ أَلَا بَلَّ فِيهَا مُقَدَّمَةٌ
وَالشَّافِعِيُّ يُقَدِّمُ الْأَمْلَحَ فِيهَا وَقَدْ يَشْتَدُّ الْمَالِكِيُّ بِاخْتِيَارِ الرَّشَوَلِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَصَاحِي لِلْقَوْمِ وَبِاخْتِيَارِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْقَوْمِ فِي قِرَاءَةِ التَّوْحِيدِ
وَالْأَمْلَحُ الْأَسْفَرُ الْمَلْمُوعُ الْبَيَاضُ وَقَدْ اخْتَارَ الْقَوْمُ هَذَا اللَّوْنُ لِلْأَصْحِيَّةِ
وَفِيهِ تَعَرُّادُ الْأَصْحِيَّةِ وَكَذَلِكَ الْقَوْمُ مِنَ الْجَوَابَاتِ فِيهَا وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى
اسْتِحْبَابِ تَرْكِ الْأَصْحِيَّةِ لِلْمُضْحِي بِنَفْسِهِ إِذَا قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى
التَّكْبِيرِ عِنْدَ الزَّيْعِ ٥

كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْكَافَرِ
مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّهُ تَرَكَ حَرِيمَ الْحَزْمِ
وَهِيَ مِنْ خَشَةِ مِنَ الْغَنِيِّ وَالْمُرِّ وَالْعَلِّ وَالْخَطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْحَرَمِ مَا خَافَ مَرَّ

العقل ثلاث ودون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد اليها من عهد
نهي اليها الجذ والكلالة واثواب من الربا ن فيه دليل على ان اسم الخمر
لا يقتصر على ما اعتصم من العنب كما قاله اهل الحجاز خلافا لاهل الكوفة وقوله
وهي من جذا وكذا جملة في موضع الحال وقوله خامر العقل حجاز تشبيه
وهو من باب تشبيه المعنى بالمحسوس والجذر يريده ميراثه وقد كان للمفسرين
فيه خلاف كثير ومذهب ابي بكر رضي الله عنه انه من ذلة الاب والكلالة من

سئل

الحديث الثاني عن عائشة
رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البتغ فقال كل شراب
اسكر فهو حرام ن قال رضي الله عنه البتغ ببذ العقل ن البتغ بلك
الماء وسكون الماء ويقال يفتحه ايضا وفيه دليل على تحريم كل مشروب
نعم اهل الحجاز يرون ان المراد بالشراب الجنس والعين والكوفيون يحملونه على
القدر المكرو وعلى قول الاولين يكون المراد بكونه اسكرا انه مكرو بالقوة
اي فيه ما حجة ذلك

الحديث الثالث عن عبد الله بن
عباس رضي الله عنهما قال بلغ عمر ان فلانا باع خرا فقال قال الله فلانا امر
تعليم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
فحملوها فباعوها ن حملوها اذا بواها وفيه دليل على تحريم ما حرمت
عنه وفيه دليل على استعمال الصحابة القياس في الامور من غير تكري لان عمر
رضي الله عنه قال في بيع الخمر عند تحريمها على بيع الشحوم عند تحريمها وهو
قياس من غير شك وقد وقعنا جذا من بان قال عمر فبين خالفه فان الله فلانا

وَلَا نَ الَّذِي كُنِيَ عَنْهُ هُوَ شَمْسُ بْنُ حَنْدَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ①

كِتَابُ الْبَاسِ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ فَإِنَّهُ مِنْ لِبَاسِهِ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ ② الْحَدِيثُ يَتَنَادَلُ مَطْلُوقَ الْحَرِيرِ وَهُوَ مَجْمُوعُ عِنْدَ الْجَمْعِ

عَلَى الْحَالِصَةِ فِي حَقِّ الرِّجَالِ وَهُوَ عِنْدَهُمْ نَبِيُّ حُرْمٍ وَأَمَّا الْمَمْزُجُ بِغَيْرِهِ فَلِلْفَقَاحَةِ فِيهِ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَبِرُ الْغَلْبَةَ فِي الْوِزْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَبِرُ الظُّهُورَ فِي الرُّوْيَةِ وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَتَايِ مِنْ هَذَا وَمَنْ يَقُولُ بِالْحَدِيثِ لَعَلَّهُ يَشْتَدُّ بِالْحَدِيثِ وَيَقُولُ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ مَسِّ الْحَرِيرِ فَمَا خَرَجَ عَنْهُ إِلَّا جَمَاعٌ حَلَّ فِي بَيْتِي مَا عَدَلَ عَلَى التَّحْرِيمِ

الْحَدِيثُ الثَّانِي

عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَا رَأَيْتُ مِنْ دِيْلَمَةٍ فِي جِلَّةٍ خَيْرَ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ مِنْ كَيْفِيَّةٍ يَحْدُ مَا بَيْنَ الْمُنْكَبِزِ لِمَسِّ الْقَصِيرِ وَلَا بِالطَّوِيلِ ③ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى لِبَاسِ الْأَخْمَرِ وَالْجِلَّةِ عِنْدَ الْعَرَبِ ثَوْبَانِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَوْفِيرِ الشَّعْرِ وَهَذِهِ الْأُمُورُ الْخَلْفِيَّةُ الْمَنْقُولَةُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْتَحَبُّ الْاِقْتِدَاءُ بِهَا فِي هَيْئَتِهَا وَمَا كَانَ

الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ

عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَ نَارُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ أَمَرَ نَا بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِشِ وَابْرَازِ الْقَسَمِ وَفَضْلِ الْمَطْلُومِ وَاجَابَةِ الدَّاعِي وَافْتَاءِ السَّلَامِ وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمِ

أَوْ عَنْ تَحْتِمْ بِالذَّهَبِ وَعَنْ شُرْبِ الْفِضَّةِ وَعَنْ الْمُبَايَعَةِ وَعَنْ الْقَسْبِ وَعَنْ لِبْسِ الْحَبِيرِ
وَالْأَسْتَبْرَقِ وَالذَّبَاجِ ن عِيَاةُ الْمَرِيضِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مُسْتَلْجِمَةٌ
بِالْإِطْلَاقِ وَقَدْ جَبَّ بِحَيْثُ يَخْطُرُ الْمَرِيضُ إِلَى مَنْ تَعَاهَدَهُ وَإِنْ لَمْ يَبْعُدْ ضَاعَ
وَأَوْجِبَهَا الظَّاهِرَةُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْقَيْدِ لظَاهِرِ الْمَرْوِ وَابْتِغَاءِ الْجَنَائِزِ بِحَيْثُ
أَنْ يُرَادَ بِوَابِغَاتِهَا لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا فَإِنْ غَيْرَ بِهِ عَنْ الصَّلَاةِ فَذَلِكَ مِنْ فُرُوضِ
الْكَفَايَاتِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَيَكُونُ النُّعْيُ بِالْإِنبَاءِ عَنْ الصَّلَاةِ مِنْ بَابِ جَزَارِ
الْمَلَارِمَةِ فِي الْغَالِبِ لِأَنَّهُ مِنَ الْغَالِبِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْمَيِّتِ وَيُدْفَنَ فِي حَجَلِ مَوْتِهِ
وَيَحْمِلُ أَنْ يُرَادَ بِالْإِنبَاءِ الرِّوَاغُ إِلَى حَجَلِ الدَّفْنِ لِمَوَارِيثِهِ وَالْمَوَارِثَةُ أَيْضًا
مِنْ فُرُوضِ الْكَفَايَاتِ لَا تَقْشَقُطُ إِلَّا بِمَنْ تَادِي بِهِ وَتُسَمِّتُ الْعَاطِسُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ
كَبِيرَةٍ مِنْ بَابِ الْأَسْتِجَابِ خِلَافَ رَدِّ السَّلَامِ فَإِنَّهُ مِنْ رِجَابَاتِ الْكَفَايَاتِ
وَقَوْلُهُ وَابْرَأَ الْقَسْمَ أَوْ الْمُقْسَمَ فِيهِ وَجَوَانِ **أَحَدُهُمَا** أَنْ يَكُونَ
الْمُقْسَمُ مَضْمُونِ الْمَيْمِ مَكْشُورِ الشَّيْنِ وَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ حَذْفُ مَضَافٍ
وَالثَّانِي يَفْتَحُ الْمَيْمَ وَالْمَيْسِرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْقَسْمِ وَابْرَأَهُ هُوَ
الْوَفَاءُ بِمَقْضَاهُ وَعَدَمُ النُّجْحِ فِيهِ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْيَمِينِ كَمَا إِذَا قَالَ
وَاللَّهِ لَتَفْعَلَ كَذَا أَوْ كَذَا مَا إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْخَلِيفِ كَقَوْلِهِ بِاللَّهِ أَفْعَلُ
كَذَا لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ إِجَابَةُ الْكُفَّاءِ عَلَى الْحَالِفِ وَفِيهِ تَعْرِيمٌ لِلْمَالِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ نَاصَرٌ
بِهِ وَنَصَرُ الْمَظْلُومِ مِنَ الْفُرُوضِ الْمَلَارِمَةِ عَلَى مَنْ عِلْمُ بَطْلِهِ وَقَدْ رُفِيَ عَلَى نَصَرِهِ وَهُوَ مِنْ
فُرُوضِ الْكَفَايَاتِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِذَالَةِ الْمُنْكَرِ وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ الْمُسْلِمِ وَأَمَّا الْجَانَةُ
الِدَائِي فِيهِ غَامَةٌ وَالْأَسْتِجَابُ شَامِلٌ لِلْجُمْهُورِ مَا لَمْ يَقُمْ مَانِعٌ وَاحْتَلَفَ الْعُقَرَاءُ

من ذلك في اجابة الداعي الي ولاية القوم هل تجب أم لا وحصل ايضا في
نظر بعضهم توسع في الاعذار المرحضة في ترك اجابة الداعي وجعل بعضها
مخصصا لهذا العموم لقوله لا ينبغي لاهل الفضل التسرع الي اجابة الدعوات
او كما قال جعل هذا القدر من التبذل بالاجابة في حق اهل الفضل مخصصا
لهذا العموم وفيه نظر وافتت السلام اظهاه واعلانه وقد تعلقت بذلك
مصلحة المودة كما اشار اليه في الحديث الآخر من قوله الا اذ لكم علي ما اذا
فعلتموه فجايبتم افشوا السلام بينكم ولستببه لانا اذا قلنا بالاشتماء
بعض هذه الامور التي قد فيها لفظة الامر واجاب بعضها كنا قد استعملنا
اللفظة الواحدة في الحقيقة والمجاز معا اذا جعلنا حقيقة الامر للوجوب
ويمكن ان يحل في هذا على مذهب من يتبع استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز
وهو ان خيار مذهب من يري ان الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب
والندب وهو مطلق الطلب ولا يكون ذلك على احد الخاصين الذي هو الوجوب
او الندب فكون اللفظة اشتملت في معني واحد وفيه دليل على
تحريم الخمر بالذهب وهو راجع الي الرجال ودليل على تحريم الشرب في اواني
الفضة والجمهر على ذلك وفي مذهب الشافعي قول ضعيف انه مكروه فقط
ولا اعتماد به لو روي الوعيد عليه بالنار والفتن القياسون لم يقصروا هذا
الحكم عن الشرب وعقدوا الي غيره كالموضوء والاكل للعموم المعني فيه والمليان
جمع ميتة بكسر الميم واصل اللفظة من الواو لانها مأخوذة من الوثاق
فالاصل مؤثقة فلبت الواو باللسكون وانكسار ما قبلها وهذا اللفظ مطلق

في هذه الرواية ومفتر في غيرها وفيه الذي عن المياثر الحمر وفيه من
الروايات مياثر الارخوان والقسي بفتح القاف وكسر الشين الملهة
المشددة ثبات حرير ينسب الى القس وقيل انها بلغة من ديار مصر والاسبق
ما غلط من الرباج وذكر بعته اما من باب ذكر العام بعد ذكر الخاص
ليستفاد بذكر الخاص فائدة التخصيص ومن ذكر العام زيادة اثبات الحكم
في النوع الآخر او يكون الرباج من باب التعمير بالعام عن الخاص ويراد به
مارق من الرباج لتقابل ما غلط وهو الاسبق وقد قيل ان الاسبق
لغة فارسية انتقلت الى لغة العرب وذلك لانقال يضرب من التعمير

كما هو في لغة عند العرب **الحديث الرابع** عن عبد الله بن

عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اصطنع خاتما من ذهب كان
يجعل فقه من ياطن كفه اذا لبسه فضع الناس ثم انه جلس فزرعه فقال
اي كنت البس هذا الخاتم واجعل فقه من داخل فرمى به ثم قال والله لا لبسه
ابدا فبدا الناس خواتيمهم وفي لفظ جعله في يده اليميني فيه دليل على
منع لباس خاتم الذهب وان لبسه كان اولا وجنبه كان مئاخرا وفيه دليل على
اطلاق لفظة اللبس على الختم واشدد به الاصوليون على مثالة الناسي بافعال
الرسول صلى الله عليه وسلم فان الناس يندوا خواتيمهم لما راوه صلى الله عليه وسلم
بند خاتمه وهذا عندي لا يقوي في جميع العوار التي تكثر في هذه المسألة فان الافعال
التي يطلب الناسي فيها على قسمين **احدها** ما كان الاصل ان يمنع كوا
الناسي لقيام ما يمنع منه فهذا يقوي المشد الى في محله **والثاني**

مَا يَنْبَغُ فَعَلَهُ لَوْلَا النَّاسِي كَمَا خُنُ فِيهِ فَإِنْ أَقْصَى مَا فِي الْبَابِ أَنْ يَكُونَ لِبُسْتِهِ
 حَرَامًا عَلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُونَ الْمَنَةِ وَلَا يَنْبَغُ حِينَئِذٍ أَنْ يَطْرَحَهُ مَنْ
 ابْتِجَ لَهُ لِبُسْتُهُ ثُمَّ إِنْ رَادَّ أَنْ يَشُدَّ بِمِثْلِ هَذَا عَلَى النَّاسِي فِيهِمَا الْأَصْلُ مِنْهُ لَوْلَا
 النَّاسِي فَلَمْ يَفْعَلْ حَبْدًا لِمَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْفَرْقِ الْوَاقِعِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى التَّخَمُّمِ فِي إِلَهِ
 الْيَمِينِ وَلَا يُقَالُ أَنْ هَذَا أَفْعَلُ مَسْخُوحٌ مِنْهُ جَوَازُ اللَّبْسِ لِحُصُوصِ كَوْنِهِ ذَهَبًا
 وَلَا يَلِيزُ مِنْ ذَلِكَ تَسْخِخُ الْوَصْفِ وَهُوَ التَّخَمُّمُ فِي الْيَمِينِ نَحْنُ غَيْرُ الذَّهَبِ ٥

لأن المسوخ

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ لِبَاسِ الْحَرِيرِ الْأَهْكَدِ أَرْفَعَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْبَغِي السَّبَابَةَ وَالْوَشْطِيَّ وَلَمْ يَنْهَى بَنِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ عَنْ لِبَاسِ الْحَرِيرِ الْأَمْوِغِ أَصْبَغِي أَوَّلَاتٍ وَأَرْبَعِ ٥
 هَذَا الْحَدِيثُ يُدْرِكُ عَلَى اسْتِثْنَاءِ هَذَا الْمَذْكُورِ مِنَ الْمَنْعِ وَقَدْ ذَكَرْنَا تَوْشِيْعَ مَنْ تَوْشِيْعَ
 فِي هَذَا وَاعْتَبَرْنَا غَلِيَّةَ الرِّزْنِ وَالظُّهُورَ وَلَا يَدْرِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْأَعْنَادِ
 عَنْهُ أَمَا بَنُو إِدْرِيسَ لَا يُقِيمُ مُعَارِضَ ٥

كتاب الجهاد

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا أَنْتَظَرُ حَتَّى إِذَا مَالَتْ
 الشَّمْسُ قَامَ فِيهِمْ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَهْتُمُوا بِالْقَاءِ الْعَدُوِّ وَسَلُّوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ
 فَإِذَا قُتِلْتُمْ فَاصْبِرُوا وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلِّ الشَّيْوَةِ ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ نَزِّلْ لِكُلِّ مَجْرِي السَّحَابِ وَهَازِمِ الْأَجْرَابِ لَهُمْ وَأَنْصُرْنَا عَلَيْهِمْ ٥

الأنصاري

فيه دليل على استجاب الفناء بقدره والشمس وقدره فيه حديث واضح من
هذا وأثر عن بعض الصحابة ولما كان لقاء الموت من أشق الأشياء وأصعبها على
النفوس من وجوه كثيرة وكانت الامور المقدسة عند النفس ليست كالامور
الحقيقية لها خشي أن لا تكون عند التحقيق كما ينبغي فكرة لمني لقاء العدو
لذلك ولما فيه أن وقع الخلل في النفس من المخالفة لما وعد الله أن من فقه
ثم أمر بالصبر عند وقوع الحقيقة وقدره واليه عن مني الموت مطلقا الصبر
ترك وفي حديث لا تتموا الموت فإن هوك المطلاع شديد وفي الجهاد زيادة
على مطلق الموت وقوله عليه السلام وأعلموا أن الجنة تحت ظلال
السيوف من باب المبالغة والمجاز الحسن فإن ظل الشيء لما كان ملازما له حصل
ثواب الجنة واستحقاقها عن الجهاد وأعمال السيوف لا زما لذلك كما يلزم الظل
وهذا الدواعل على أسانة إلى ثلاثة أسباب فطلب الحاجة أحد ما طلب النصر
للكتاب المنزل وعليه يدل قوله من ترك الكتاب كانه قال كما انزلته فانصره
وأعمله وأسانة إلى القدرة بقوله ويرى السحاب وأسانة إلى امين
بقوله وهانم الأجراب **أحدها** التقرد بالفعول وتجرى التوكل
وأطراح الأسباب واعتقاد أن الله هو الفاعل **والثاني** التوسل
بالنعمة السابقة إلى النعمة اللاحقة وقد ضمن الشعراء هذا المعنى أشعارهم
بعد ما أشار إليه كتاب الله تعالى حكاية عن ركبنا عليه السلام ولما كنز
بدعنا رب تنبياد عن ابراهيم عليه السلام في قوله ساسعنا لك ذي انة
كان في حيازة قال الشاخر

كأحسن الله فيما مضى خذ لك حسن فيما بقي
وقال الآخر لا والذي قد من بالاحسان يطلع في مرادي
ما كان يحتم بالامانة وهو بالاحسان يادي

الحديث الثاني عن سهل بن سعد رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها وموضع
سوط احدكم في الجنة خير من الدنيا وما عليها والروحة يروحها العبد في سبيل
الله او الغدقة خير من الدنيا وما عليها ن الرباط مراقبة العبد في
التقوى المناجحة لبلاده وفي قوله عليه السلام خير من الدنيا وما عليها
وهذه اقسامها ان يكون من باب تنزيل المغيب منزلة المحسوس المحقق
تحقيقا له وتثبيتا في النفوس فان ملك الدنيا ويعملها ولذا انها محسوسة
مستعظمة في طباع النفوس فحق عندنا ان ثواب اليوم الواحد في
الرباط وهو من المغيبات خير من المحسوسات التي عهد ثمراتها من لذات الدنيا
والثاني انه قد اشبه بعضهم ان يوارث شي من نعيم الآخر بالدينا
كما يحمل الحديث على هذا الذي رتب عليه الثواب خير من الدنيا كلها لو انقضت
في طاعة الله تعالى وكأنه قصد بهذا ان يحصل الموارنة بين ثوابين اخرين
لا يستغفاره الدنيا في مقابلة شيء من الاخرى ولو على سبيل التفضيل والاول
عندي اوجب واظهر والغدقة تفتح العين المسيرة في الوقت الذي في اول النهار الى
الزوال والروحة من الزوال الى الليل واللفظ مشعر بانها تكون فعلا واحدا
ولاشك انه يقع على المسير والكثير من الفعل الواقع في هذين الوقتين ففيه

رِايَةُ تُرْغِيبٍ وَفَضْلٍ عَظِيمٍ **الْحَدِيثُ الثَّالِثُ** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَتَنْدُبَ اللَّهُ وَلِمَسْلَمٍ تَضَمَّنَ اللَّهُ
لَمْ يَخْرُجْ فِي سَبِيلِهِ لَا يَخْرُجُهُ إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِ رِايَاتِي وَتَقْدِيرُ رَسُولِي
فَوَعَلَى ضَامِنٍ أَنْ أَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ
مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ وَلَمْ يَسْلَمْ مِثْلَ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ
كَمِثْلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ وَتَوَكَّلْ اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِهِ أَنْ تُوفَاهُ أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ
أَوْ يَرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ نَ لِلصَّائِمِ وَالْكفَّالَةِ هَاهُنَا عِبَانَةٌ
عَنْ تَحْقِيقِ هَذَا الْمَوْعُودِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَإِنَّ الصَّائِمَ وَالْكفَّالَةَ يُؤَكِّدُ أَنْ
لَا يَضْمَنُ لِمَا يَضْمَنُ وَيَتَكَلَّفُ وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ مِنْ لَوَائِزِهِمَا وَقَوْلُهُ لَا يَخْرُجُهُ
إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِ رِايَاتِي دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ هَذَا التَّوَلُّبُ إِلَّا مَنْ صَحَّتْ نِيَّتُهُ
وَضَلَّصَتْ مِنْ شَوَاهِدٍ أَنَّ الْأَعْرَاضَ الدُّنْيَوِيَّةَ فَإِنَّهُ ذَكَرَ بِصِغَةِ النِّقْيِ وَالْمَشَاتِ
الْمُقْتَضِيَةِ لِلْخُصْمِ وَقَوْلُهُ وَفَوَعَلَى ضَامِنٍ قِيلَ أَنْ فاعِلًا هُنَا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ
كَاقِيلٍ فِي مَاءٍ وَاقِفٍ وَعَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ أَوْ مَدْفُوقٍ وَبَرَضِيَّةٍ عَلَى أَجْمَالٍ قَدِيرٍ اللَّغْطِ
لِغَيْرِ ذَلِكَ وَقَدْ بَقِيَ أَنْ ضَامِنًا بِمَعْنَى ضَامِنٍ وَصَائِمٍ كَلَامٌ وَنَامٍ وَبِكَوْنِ الصَّائِمِ الْبَرِّ
مِنْهُ وَأَنَا نَسَبًا إِلَيْهِ لِنَتَّعِلِفِهِ بِهِ وَالْعَرَبُ تَضِفُ بَازِيًةً مُلَابَّةً وَقَوْلُهُ أَرْجِعَهُ
مَفْعُولُ الْهَمَّةِ مَكْسُورٌ الْجِيمِ مِنْ رَجَعَ ثَلَاثًا مُتَعَدِّيًا وَلَا زَمَهُ وَمُتَعَدِّيًا وَاحِدًا قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ قِيلَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُعَارِضٌ لِلْحَدِيثِ الْآخَرِ
وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا مِنْ غَارِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو أَوْ تَغْنَمُ وَتَسْلَمُ
إِلَّا كَانُوا قَدْ تَجَلَّوْا لِي أَجْرَهُمْ وَمَا مِنْ غَارِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَخْشَعُ أَوْ تُصَابُ إِلَّا تَمَّ لَهَا

أَجْرُهُمُ وَالْخِفَاءُ أَنْ تَغْرُوا فَلَا تَغْنَمُ شَيْئًا وَذَكَرَ الْغَاضِي مَعْنَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَعَارِضِ
عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ وَعِنْدِي لَهُ أَقْرَبُ إِلَى مَوَاقِفِهِ مِنْهُ إِلَى مَعَارِضِهِ وَيَبْعُدُ جِدًّا أَنْ
يُقَالَ بِتَعَارُضِهِمَا نَعَمْ كَلَامُهُمْ مُشْكِلٌ أَمَّا ذَلِكَ الْحَدِيثُ فَلَمْ نَصْرَحْ بِهِ بِتَقْصِيرِ الْأَجْرِ
أَوِ الْغَنِيمَةِ وَقَدْ فُتِيَ أَوَّلًا لَا يَصِحُّ أَنْ تَنْقُصَ الْغَنِيمَةُ مِنْ أَجْرِ أَهْلِ بَدْرٍ وَكَانُوا أَفْضَلُ
الْمُجَاهِدِينَ وَأَفْضَلُهُمْ غَنِيمَةً وَيُؤَكِّدُ هَذَا تَابِعُ يَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالصَّحَابَةُ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَجْرِ الْغَنِيمَةِ وَعَدَمُ التَّوَقُّفِ عَنْهَا وَقَدْ اخْتَلَفُوا بِالسَّبَبِ
هَذَا الْأَشْكَالُ فِي الْجَوَابِ فَهُمْ مِنْ جِئَ إِلَى الطَّعْنِ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ وَقَالَ إِنَّهُ
لَا يَصِحُّ وَزَعَمَ أَنَّ بَعْضَ رَوَاتِهِ لَيْسَ بِمَشْهُورٍ وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ لَا خُرُوجَ فِي
كُتُبِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَمْ يَزَلْ هَذَا الَّذِي تَعْمَلُ مِنْ أَجْرِهِ بِالْغَنِيمَةِ فِي غَنِيمَةِ أَخَذَتْ
عَلَى غَيْرِ وَجْهٍ قَالَتْ بَعْضُهُمْ وَهَذَا بَعِيدٌ لِاحْتِمَالِهِ الْحَدِيثَ وَقَدْ قِيلَ أَنَّ هَذَا
الْحَدِيثَ إِنَّمَا الَّذِي تَخْرُجُ فِي شَرْحِهِ فِيهِ مَا يَقْتَضِي الْإِخْلَاصَ وَالَّذِي الَّذِي فِي تَقْصِيرِ
الْأَجْرِ يُجْعَلُ عَلَى مَنْ تَصَدَّقَ الْجِهَادُ طَلَبَ الْمَغْنَمِ فَهَذَا اشْتَرَكُ مَا يُجُوزُ لَهُ التَّشْرِيكُ
بِهِ وَاقْتَسَمَتْ نَيْتُهُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ فَتَقْصُرُ لِحُجَّةِ الْأَوَّلِ الْخَلَصِ فِي كُلِّ أَجْرٍ قَالَ
الْغَاضِي أَوْجَهُ مِنْ هَذَا عِنْدِي فِي اسْتِعْمَالِ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى وَجْهَيْهِمَا أَيْضًا أَنْ تَقْصُرَ
أَجْرُ الْعَامِمِ بِمَا قَضَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَحَتَّى أَبْذُلَ ذَلِكَ بِمَنْعِهِ عَلَيْهِ مِنَ
الدُّنْيَا وَذَهَابِ شَطْفِ عَيْشِهِ فِي غَزْوِهِ وَبَعْدِهِ إِذَا قُرِبَ مِنْ اخْتِقَاقِهِ وَلَمْ يُصِْبْ بِهَا
شَيْءٌ يَبْقَى عَلَى شَطْفِ عَيْشِهِ وَالصَّبْرُ عَلَى جَائِلِهِ فِي غَزْوِهِ وَفَجَرَ أَجْرُ هَذَا الْبَدَائِي
ذَلِكَ فَإِنَّمَا مَطَرُ الْإِخْلَافِ الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْأَخَرِ فَمَا مِنْ مَا تَأْتِ
وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِ شَيْءٍ مِنْهَا مَنْ لَيْسَتْ لَهُ ثَمَرَةٌ فَهُوَ يَهْدِيهَا وَأَقُولُ أَمَّا

المعارض بين الحديثين فقد بينهما على بعده وأما الإشكال في الحديث الثاني
فظاهره جار على القياس لأن الأجر قد شفا وتجب زايه المشتقات لاسيما
ما كان أجره بحسب مشيئته أو لمشيئته دخل في الأجر وإنما يشكك عليه العمل
المتصل باخذ الغنائم فلعل هذا من باب تقديم بعض المصالح الجزئية على بعض
فإن ذلك الزمان كان الاسلام فيه غريباً أعني ابتداء زمن النبوة وكان اخذ
الغنائم عموماً على علو الدين وقوة المسلمين وضعفاً للمهاجرين وهذه مصلحة
عظمى قد يعقرونها بعض النقص في الأجر من حيث هو وهذا ما ما قيل في أهل
بدر فقد يغرم منه أن التقصير بالنسبة إلى العجز وليس ينبغي أن يكون ذلك
بل ينبغي أن يكون المقابل بين كمال أجر العاري نفسه إذا لم يغرم وأجره إذا
غرم فيقتضي هذا أن يكون حالهم عند عدم الغنمة أفضل من حالهم عند وجودها
لأن حال غيرهم وإن كان أفضل من حال غيرهم قطعاً فمن وجه آخر لكن لا بد
مع هذا من اعتبار المعارض الذي ذكرناه فلهذا مع أخذنا به لا يكون ناقصاً
ويستثنى حالهم من العمر الذي في الحديث الثاني وحال من يقارنهم في المعنى
وأما هذا الحديث الذي ذكر فيه فاشكاله من كلمة أو أقوى من ذلك الحديث فإنه
قد يشعربان الحاصل إما أجره وأما غنمة فيقتضي أنه إذا حصلت الغنمة يكتفي
بماله وليس كذلك وقيل في الجواب عن هذا أن أو بمعنى الواو وكان التقدير
بأجره وغنمة وهذا وإن كان فيه ضعف من جهة العربية ففيه اشكال من حيث أنه
إذا كان المعنى يقتضي اجتماع الأمرين كان ذلك داخل في الضار فيقتضي أنه لا بد
من حصول أمرين لهذا المجاهد إذا رجع مع رجوعه وقد لا يتقو ذلك بأن تلف

ما حصل من الغيبة اللهم إلا أن تجوز في لفظة الجرح إلى الأهل ومنهم من
 أجاب بأن التقدير بأن راجعه إلى أهله مع ما نال من جرح وجد غيبة واجه
 فحذف الجرح من الثاني **الحديث الرابع** عن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مكوم يكلم في سبيل الله إلا جاء
 يوم القيامة وكلمه يذم في اللون لوزن الدم والريح ريح منك ١
 الكلم الجرح ومجيئه يوم القيامة مع سيلان الجرح فيه أمران **أحدهما**
الشهادة على ظالمه بالقتل والثاني اظهار شرفه لأهل المشهد
 والمؤنف بانه من رايحة المسك الشاهدة بالطيب وقد ذكرنا في الاستنباط
 من هذا الحديث أشياء متكلفة غير صائفة على التحقيق منها ان المراعي في الماء
 تغير لونه دون تغير رايحته لأن النبي صلى الله عليه وسلم سمي هذا الخارج من
 جرح الشهيد وما وان كان ريحة ريح المسك ولم يقل مسكاً فغلب الاسم
 لكونه على رايحته فذلك الماء ما لم يتغير طعمه لم يلفت إلى تغير رايحته
 ومنها ما ترجم البخاري فيما يقع في المجاسات في الماء والسمن قال القاضي
 وقد يحمل ان حجة فيه الرخصة في الرايحة كما تقدم أو التغليب بعكس
 الاستدلال الأول بأن الدم لما انتقل بطيب رايحته من حكم المجاسة إلى
 الطهارة ومن حكم القدانة إلى الطيب يتغير رايحته وحكم له بحكم المسك
 والطيب للشهيد فذلك لما ينتقل إلى العكس جنب الرايحة وتغير أحد
 أوصافه من الطهارة إلى المجاسة ومنها ما قاله القاضي ويحجج بهذا الحديث
 أبو حنيفة في جواب استعمال الماء المضاف للغير أو صافه باطلاق اسم الماء

عَلَيْهِمَا انْطَلَقَ عَلَى هَذَا اسْمُ الدِّمِّ وَانْ تَغَيَّرَتْ لَوْ صَافَهُ إِلَى الطَّيِّبَةِ قَدْ
وَحُجَّتْهُ بِذَلِكَ ضَعِيفَةٌ وَأَقُولُ الْكُلُّ ضَعِيفٌ **الْحَدِيثُ الْخَامِسُ**

عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عُدَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رِدْجَةٌ خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ أُخْرَجَتْ

سَلَّمَ **الْحَدِيثُ السَّادِسُ** عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُدَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رِدْجَةٌ خَيْرٌ مِنْ

الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا أُخْرَجَتْ الْخَارِي نَ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي الْأَوَّلِ
جِدِثٌ مَعْنَى **الْحَدِيثُ السَّابِعُ** عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى حَيْثُ ذَكَرَ قِصَّةً فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ قُتِلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ فَالْهَذَا

ثَلَاثَانِ الشَّافِعِيُّ يُرَى اسْتِحْفَاقَ الْغَائِلِ لِلْسَّلْبِ كَمَا شَرَعِيًّا بِأَوْصَافٍ مَذْكُورَةٍ
فِي حُجُبِ الْفَقْهِ وَمِلْكٍ وَغَيْرِهِ بَرِيَّةً لَا يَتَحَقَّقُ بِالشَّرْعِ وَأَمَّا يَتَحَقَّقُ بِصَرْفِ

الْأَمَامِ إِلَيْهِ نَظَرًا وَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِقَاعِدَةٍ وَهِيَ أَنَّ نَصْرَاتِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَمثالِ هَذَا إِذَا تَرَدَّدَتْ بَيْنَ التَّشْرِيعِ وَالْحُكْمِ الَّذِي يَصْرِفُ بِهِ

وَلَاةُ الْأُمُورِ هَلْ يَجْمَلُ عَلَى التَّشْرِيعِ أَوْ عَلَى الثَّانِي وَالْأَغْلَبُ عَلَى حِمْلِهِ عَلَى التَّشْرِيعِ
أَلَّا أَنْ مَذْهَبُ مِلْكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فِيهِ قُوَّةٌ لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ قُتِلَ قَتِيلًا

فَلَهُ سَلْبُهُ يَجْمَلُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَمْرِ بِإِعْمَالِ التَّشْرِيعِ الْعَامِّ وَأَعْطَا الْغَائِلِينَ
فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ السَّلْبَ نَفِيلًا فَإِنْ جُمِلَ عَلَى الثَّانِي فَيُظَاهَرُ أَنَّ ظَهَرَ حِمْلِهِ عَلَى

الْأَغْلَبِ وَهَذَا لِتَشْرِيعِ الْعَامِّ فَقَدْ جَاءَتْ أُمُورٌ فِي أَحَادِيثٍ تَرُوحُ الْخُرُوجَ عَنْ

هَذَا الظاهر مثل قول به عليه السلام بعدما أمر أن يعطى السلب قائلا
مقابل هذا القائل خالد بن الوليد رضي الله عنه بكلام قال النبي صلى الله عليه
وآله لم ينعده لا تقطعه يا خالد فلو كان مستحقا له باطل التشريع لم يمنع منه
بشئ كلامه لخالد فدل على أنه كان على وجه النظر فلما كلم خالد أبا أيوب
استحق العقوبة بمنعه نظر إلى غيره ذلك من الأدلة والله أعلم

الحديث الثامن عن سلة بن الحارث رضي الله عنه قال أتاني
النبي صلى الله عليه وآله وسلم عيني من المشركين وهو في سفر فجلس عند
أصحابه يتحدث ثم انقلب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلبوه واقتلوه
فقللته فنقلني سلة وفي رواية فقال من قتل الرجل فقالوا ابن الحارث
فقال له سلة أجمع فيه تعلق بمسألة الجاسوس الحربي وجواز
قتله ومن يشبهه ممن لا أمان له وأما كلامهم ها هنا على الجاسوس الزبي
والمسلم فلا تعلق بالحديث به وفيه تعلق أيضا بمسألة السلب قد يتسكك
به من يراه غير واجب باطل الشرع بل بتفصيل الإمام لقوله فنقلني وفي
هذا ضعف ما وفيه دليل إذا قلنا بأن السلب للقائلا أنه يستحق جميعه
نعم أما يركب على ما يسمى سلبا والقضاء ذكرنا صوراً فيما يستحقه القائل
وترددوا في بعضها فإن كان اسم السلب مطلقاً على كل ما معه فقد
يستند به فيما اختلف فيه من بعض الصور **الحديث التاسع**
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
سرية إلى نجد فخرجت فيها فاصبنا البلا وغنائم بلغت شهاً ثلثي عشر بعيراً

وَقَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعِيرًا بَعِيرًا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بَعَثِ الْمَسِيحِ
فِي الْجِهَادِ وَقَدْ يُشَدُّ بِهِ عَلَى أَنْ الْمَنْقَطِعَ مِنْهَا يَحْشُرُ الْإِمَامَ يَفْرُدُهَا بَعْتُهُ مِنْ
حَيْثُ أَنْ يَقْتَضِي أَنْ السَّهْمَانِ كَانَتْ لَهُمْ وَلَا يَقْتَضِي أَنْ غَيْرَهُمْ شَارِكُهُمْ فِيهَا وَإِنْ
قَالُوا بِشَارِكَةِ الْحِشْرِ لَهُمْ إِذَا كَانُوا قَرِيبًا مِنْهُ يَحْشُرُهُمْ غَوِيَّةُ أَنْ يَخْجُوا وَقَوْلُهُ
وَقَلْنَا النُّقْلُ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْعَطِيَّةُ عِيْدُ اللَّزِيْمَةِ وَذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ
أَنْ النُّقْلَ الْغَنَائِمَ وَأَطْلَقَهُ الْقَوْمُ عَلَى مَا يَجْعَلُهُ الْإِمَامُ لِبَعْضِ الْغَرَاةِ لِأَجْلِ
التَّرْغِيبِ وَتَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ أَوْ غَوِيَّةٍ عَنْهَا وَاخْتَلَفَتْ مَذَاهِبُهُمْ فِي مَجْلَعِهِ مِنْهُمْ مَنْ
جَعَلَهُ مِنْ رَأْسِ الْغَنِيمَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مِنَ الْحِشْرِ وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَاسْتَحَبَّ
بَعْضُهُمْ مِنَ حِشْرِ الْحِشْرِ وَالَّذِي يَقْرُبُ مِنْ لِقَظِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ كَانَ
مِنْ الْحِشْرِ لِأَنَّهُ أَضَافَ الْاِثْنَيْ عَشَرَ إِلَى سَهْمَانِهِمْ قَدْ قِيلَ أَنَّ إِيَّاهُ إِلَى مَا تَقَرَّرَ
لَهُمْ اسْتِحْقَاقُهُ وَهُوَ الْأَرْبَعَةُ أَصْحَابُ الْمَوْجِزَةِ عَلَيْهِمْ فَيَبْقَى النُّقْلُ مِنَ الْخُمْسِ وَاللِّقَظُ
يُجْمَلُ لِعَبْدِ ذَلِكَ أَحْتِمَالًا قَرِيبًا وَإِنْ اسْتَبْعَدَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ هَذَا النُّقْلُ مِنَ
مِنْ الْحِشْرِ مِنْ حِجَّةِ اللَّفْظِ فَلَيْسَ بِالْوَاضِعِ الْكَبِيرِ وَقَدْ قِيلَ أَنَّ بَيِّنَةً كَوْنُ هَذَا
النُّقْلُ مِنَ الْحِشْرِ مِنْ مَوَاضِعِ أَخَرِ **الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ**
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا جَمَعَ
اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءً يُقَالُ هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بِفُلَانٍ
فِيهِ تَعْظِيمُ الْغَدْرِ وَذَلِكَ فِي الْحُرُوبِ كُلِّ غِيَالٍ مَمْنُوعٍ سَرْعًا أَمَا التَّقَدُّمُ
أَمَا أَنْ يُوَافِقَ أَوْ يُجُوبَ تَقَدُّمُ الدَّعْوَةِ حَيْثُ جَبَّ أَوْ يُقَالُ يُوَافِقُهَا وَقَدْ
يُرَادُ بِهَذَا الْقَدْرُ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ أَمْرِ الْحُرُوبِ وَهُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ وَأَنْ كَانَ

المشهور بين جماعة من المصنفين دضعه في معنى الحَرْب وتَدْعُوهُ بِالْغَادِرِ
بِالنَّصِيحَةِ الْعُظْمَى وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ مُقَابَلَةِ الذَّنْبِ بِإِيْنَابِ سَبِّ ضَلَّةٍ فِي
الْعُقُوبَةِ فَإِنَّ الْغَادِرَ أَخْفَى حَقَّةً غَدْرِهِ وَمَكْرَهُ نَعُوبَ بَقِيضِهِ وَهُوَ شَهْرَتُهُ
عَلَى رُؤُوسِ الشَّهَادَةِ فِي هَذَا اللَّفْظِ الْمَرْدِي هَاهُنَا مَا يَدُلُّ عَلَى شَهَةِ النَّاسِ
وَالْتَعْرِيفِ بِهِمْ فِي الْقِيَامَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى آبَائِهِمْ خِلَافَ مَا حُكِيَ أَنَّ النَّاسَ يَدْعَوْنَ
فِي الْقِيَامَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أُمَّهَاتِهِمْ **الحديث الحادي عشر**

عن محمد بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أَنَّ امْرَأَةً وَجَدَتْ فِي بَعْضِ مَغَارِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقْتُولَةً فَأَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَالصَّبِيَّانِ
هَذَا جُحْمٌ مَشْهُورٌ مُنْفَقٌ عَلَيْهِ فَمِنْ لَا يَقَابِلُ وَحُجِّلَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى ذَلِكَ لِغَلَبَةِ
عَدَمِ الْقِتَالِ عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَلَعَلَّ سَرَّ هَذَا الْحِكْمِ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِلَافِ
النَّفْسِ وَأَمَّا ابْيَاحُ مِنْهُ مَا يَقْتَضِيهِ رَفْعُ الْمَقْتَلَةِ وَمَنْ لَا يَقَابِلُ وَلَا يَبْأُ هَلْ لِلْقِتَالِ
فِي الْعَادَةِ لَيْسَ فِي أَخْدَاتِ الضَّرِّ كَالْمُقَاتِلِينَ فَرُجِعَ إِلَى الْخَاطِلِ فِيهِمْ وَهُوَ الْمَنْعُ
هَذَا مَعَ مَا فِي نَفْسِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ مِنْ الْمِيلِ وَعَدَمِ التَّشَبُّهِ الشَّدِيدِ بِمَا
يَكُونُ عَلَيْهِ كَثِيرًا أَوْ غَالِبًا فَرُفِعَ عَنْهُمُ الْقَتْلُ لِعَدَمِ مَقْتَلَةِ الْمُقَاتِلَةِ فِي الْحَالِ

الحديث الثاني عشر
عن أنس بن مالك رضي الله عنه أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا شَكَّيَا الْقَتْلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزَاةٍ لَهَا فَرَضَ لَهَا فِي
قِصْلِ الْحَدِيدِ وَرَأَيْتُهُ عَلَيْهِمَا أَنْ اجْازُوا إِلَى أَبِي لُبَيْدٍ الرِّبَاجِ الَّذِي لَا يَقُومُ
غَيْرُهُ مَنَامَةً فِي رَفْعِ السَّلَاحِ وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى جَوَانِ لَاجِلِ هَذِهِ الْمُصْلِحَةِ

رَفِصَةٌ لِأَجْلِ الْإِبَاحَةِ مَعَ قِيَامِ دَلِيلِ الْخَصِّ الْحَدِيثُ الثَّالِثُ
عَشَرَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا كَانَتْ أَمْوَالُ نَبِيِّ النَّظِيرِ قَدِ انْقَضَتْ

مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا لَمْ يُوَفِّ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِمْ بِخَيْلٍ وَلَا رَاكِبٍ وَكَانَتْ
لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِصًا فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَعْرُكُ نَفَقَةَ أَهْلِهِ سَنَةً ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي الْكِرَاعِ وَالسِّلَاحِ عِدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ

عَنْ وَجَلِ الْحَدِيثُ الرَّابِعُ عَشَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَجْرِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا ضَرَّ مِنْ الْخَيْلِ مِنَ الْخَيْلِ إِلَى
نَبِيِّهِ الْوَدَاعِ وَأَجْرِي مَا لَمْ يَضُرَّ مِنَ الشَّيْءِ إِلَى مَسْجِدِي زَيْدٌ قَالَ ابْنُ عُمَرَ
وَكُنْتُ فِيمَا أَجْرِي قَالَ سَفِينٌ مِنَ الْخَيْلِ إِلَى نَبِيِّهِ الْوَدَاعِ فَتَمَّ أَهْبَالُ
وَمِنْ نَبِيِّهِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِي زَيْدٌ مِيلٌ هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي حَوَازِ
الْمَتَابِقَةِ بِالْخَيْلِ وَبَيَانِ الْغَايَةِ الَّتِي يَبْقَى لَهَا وَفِيهَا طَلَاؤُ الْفِعْلِ عَلَى الْأَمْرِ
بِهِ وَالْمُسْتَوْفَى لَهُ وَامَّا الْمَتَابِقَةُ عَلَى عَيْرِ الْخَيْلِ وَالشَّرْطُ الَّتِي اشْتَرَطْتُ فِي
هَذَا الْقَعْدِ فَلَيْسَتْ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ وَكَوْنُكَ أَيْضًا لَيْدُ هَذَا الْحَدِيثِ
عَلَى أَمْرِ الْعَوَضِ وَأَحْكَامِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يُصْرَحْ فِيهِ بِوَضْعِ الشَّيْءِ وَهُوَ يُدْرِكُ لَهَا فِي أَقْوَامِهَا
إِلَى أَنْ يَحْضُرَ لَهَا الضَّرُّ وَالْخَيْلُ بِنَفْعِ الْحَاءِ الْمَمْلُوءَةِ وَتُسَكَّرُ لَهَا ثُمَّ يَأْجُرُ الْحَرْفُ
وَالْفَمْدُ وَكَوْنُ نَبِيِّهِ الْوَدَاعِ مَكَانًا مَعْلُومًا وَزَيْدٌ بِالرَّأْيِ الْمَعْجَمَةِ قَبْلَ
الرَّأْيِ الْمَمْلُوءَةِ الْحَدِيثُ الْخَامِسُ عَشَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ عَمْرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا ابْنُ عُمَرَ فَلَمْ يَجْزِي عَمْرَضْتُ
يَوْمَ أُحُدٍ

أَرْبَعُ عَشْرَةَ

عَلَيْهِ يَوْمَ الْحَذَقِ وَأَنَا ابْنُ خُمْسِ عَشْرَةٍ فَأَجَارَنِي ٥ اختلف الناس في
المنة التي لا يبلغها إلا ثمان ولم يحتمل حكم يبلغه فقيل سبع عشرة وقيل
ثمان عشرة وقيل خمس عشرة هذا مذهب الشافعي رحمه الله وقد استدل له
بهذا الحديث وهو إجماع النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر في القول بخمس عشرة
وعدم إجماعه له فيما دونها ونقل عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أنه لما بلغه
هذا الحديث جعله حدا فكان يجعل من دون الخمس عشرة في الذرية والمخالن
لهذا المذهب أخذوا عن هذا الحديث بأن الإجماع في القول بحكمه متوط
باطافيه والقدرة عليه وإن إجماع النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر في الخمس
عشرة لأنه رآه مطبقا للقبال ولم يك مطبقا له قبله لأنه إذا رآه الحكم
على البلوغ وعدمه **الحديث السادس عشر** عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم في النفل للفارسين
سهمين وللرجل سهما ٥ النفل تحريك النور والقاء معا يطلق ويراد
بوال غنمة وعليه جل قوله تعالى يسألونك عن النفل قل لا نقال لله والرسول
ويطلق على ما ينقله الامام السريّة وبعض الغزاة خارجا عن السهام والمقسومة
امام من أصل الغنمة أو من الخمس على الاختلاف بين الناس في ذلك ومنه حديث
نافع عن ابن عمر في سريّة جند ران سها تم كانتا حدر عشر أو اثني عشر بصيرا
ومذهب مالك والشافعي رحمه الله أن للفارسين ثلاثة أسهم ومذهب أبي حنيفة
أن للفارسين سهمين وهذا الحديث الذي ذكره المصنف من غير خبر للناويل من
وجهين **أحدهما** أن حمل النفل على المعنى الذي ذكرناه فيكون المعطى

سهم

اسم

زاد على السهمين خارجتهما **والثاني** أن تكون اللام في قوله
للفرس اللام التي للنعيل لا للملك أو المخصر أي أعطى الرجل لاجل فرسه
لا لاجل كونه دافس وللرجل شهما مطلقا وقد يجب عن هذا بيان المراد
في رواية أخرى صريحة وهي رواية أبي معوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن
عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لرجل ولفرسه
ثلاثة أسهم شهما له وسهمين لفرسه فقوله أسدك به على أنه ليس
بحاج عن الشهان وقوله ثلاثة أسهم صريح في إبعاد المخصص وهذا
الحديث الذي ذكرناه من رواية أبي معوية عن عبيد الله صحيح الإسناد إلا
أنه قد اختلف فيه على عبيد الله بن عمر ففي رواية بعضهم عنه للفرس سهمين
وللرجل شهما وقيل أنه وهم فيه أي هذا الراوي وهذا الحديث أعني رواية
أبي معوية وما في معناه له عاصد من غيره ومعارض لا يابيه في الإسناد
أما العاصد فرواية المشعوري حدثني أبي عمرة عن أبيه قال أنبأ رسول
الله صلى الله عليه وسلم أربعة نفر ومعا فرس فأعطى كل إنسان من أسهما
وأعطى للفرس سهمين هذه رواية عبيد الله بن يزيد عن المشعوري عن أبي داود
وعنه من رواية أمية بن خالد عن المشعوري عن ابن خلفان أبي عمرة عن أبي عمرة
قال أبو داود بمعناه إلا أنه قال ثلاثة نفر وأد وكان للفرس ثلاثة أسهم
وهذا الخلاف في الإسناد وأما المعارض فنه ما روي عبيد الله بن عمر
رضي الله عنهما وهو آخر عبيد الله الذي قدما ذكره عن نافع عن ابن عمر رضي الله
عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم يوم خيبر للمعارض سهمين وللرجل شهما

قَالَ الشَّافِعِيُّ وَلَيْسَ لَشَدِّ احَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَقْدِيمَةِ حَبِيدِ اللَّهِ ابْنِ
عُمَرَ عَلَى إِخِيهِ فِي الْحِفْظِ وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ فَإِنَّهُ سَمِعَ نَافِعًا يَقُولُ لِلْعَرَبِ
وَالرَّجُلِ سَهْمًا فَقَالَ لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا وَحَبِيدُ اللَّهِ وَحَبِيدُ اللَّهِ
هَذَانِ هُمَا ابْنَا عُمَرَ بْنِ قُصْبٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَمَا ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ
مِنْ تَقْدِيمَةِ حَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَلَى إِخِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فَهُوَ كَذَلِكَ وَلَكِنْ فِي
حَدِيثٍ مُجْمَعٍ بِنِجَارِيَّةٍ مَا يَعْضُدُهُ وَيُؤْفِقُهُ وَهُوَ حَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ
حَدِيثِ مُجْمَعٍ بِنِيعَتُوبَ بْنِ مَجْمَعٍ بِنِيزِيدِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَعْقُوبَ
ابْنَ مَجْمَعٍ يَذْكُرُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نِيزِيدِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَمِّهِ مُجْمَعٍ بِنِجَارِيَّةٍ الْأَنْصَارِيِّ
وَكَانَ أَحَدَ الْقُرَّاءِ الَّذِينَ قَرَأُوا الْقُرْآنَ قَالَ شَهِدْتُ الْحَدِيثِيَّةَ مَعَ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا انْصَرَفْنَا عَنْهَا رَأَى النَّاسُ يَضْرِبُونَ الْأَبَاعَ فَقَالَ
بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ مَا لِلنَّاسِ فَالْوَأُورُجِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَخَرَجْنَا مَعَ النَّاسِ نُوْجِفُ فَوَجَدْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاقِفًا عَلَى رَاحِلَتِهِ
عِنْدَ كِرَاعِ الْغَنَمِ فَلَمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ قَرَأَ عَلَيْهِمْ أَنَا فَنَجْنَا فَقَالَ رَجُلٌ إِنَّهُ هُوَ
قَالَ نَعَمْ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّهُ لَفَتَحَ فَقَسَمْتُ خَيْرَ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِيَّةِ فَقَسَمْتُهَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ثَابِتِ بْنِ عُرْسَةَ مَا كَانَ الْحَيْشُ الْفَاوْخُ خَشْرًا مَائَةً
فِيهِمْ ثَلَاثُمِائَةٍ فَارْتَفَاعَتْ عَلَى النَّاسِ سَهْمَيْنِ وَالرَّجُلِ سَهْمًا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُجْمَعٍ وَهَذَا أَبُو فَوْزٍ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فِي قِسْمِ خَيْرٍ أَلَا إِنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ
فِي مُجْمَعٍ بِنِيعَتُوبَ أَنَّ شَيْخًا لَا يُعْرَفُ قَالَ فَاخَذْنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثَ حَبِيدِ اللَّهِ وَلَمْ يَزِدْ
لَهُ خَيْرٌ مِثْلَهُ يُعَارِضُهُ وَلَا يُجُوزُ رَدُّ خَيْرٍ الْأَخْيَرِ مِثْلَهُ **الْحَدِيثُ السَّابِعُ عَشَرَ**

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْبَلُ
بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ الشَّرَايَا لِنَفْسِهِمْ خَاصَّةً سُورِي قِسْمَ عَامَةِ الْحَيْشِ
هَذَا هُوَ النُّفْلُ بِالْمَعْنَى لِشَيْءٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي مَعْنَى النُّفْلِ وَهُوَ أَنْ يُعْطَى
الْإِمَامُ السُّرِّيَّةُ أَوْ لِبَعْضِ أَهْلِ الْكَيْسِ خَارِجًا عَنِ السُّهْمَانِ وَالْحَرْبِ مَصْرُوحًا بِأَيِّ
خَارِجٍ عَنْ قِسْمِ عَامَةِ الْحَيْشِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلًا لِكُونِهِ مِنْ رَأْسِ الْغَنِيمَةِ أَوْ مِنْ
الْحَيْشِ فَإِنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُ لَهَا جَمِيعًا وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي رَوَايَةِ مَلِكٍ عَنْ أَبِي
الزُّنَادِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ كَانَ النَّاسُ يُعْطُونَ النُّفْلَ مِنَ الْحَيْشِ
وَهَذَا مَرْسَلٌ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ يَبْعَثُ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُرِّيَّةً لِيُجِدَ خُرُوجُهَا مَعَهَا فَاصْبَنَّا نَعْمًا
كَثِيرًا فَنَقَلْنَا بَعْضًا بَعْضًا إِلَى أَنْ تَمَّ قَدْ مَنَّا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَقَسَمَ بَيْنَنَا غَنِيمَتَنَا فَاصْبَابَ كُلِّ بَحْلٍ مِائَتِي عَشْرَ بَعْضًا بَعْضًا الْحَيْشِ
وَمَا خَاصَبْنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالَّذِي اعْطَانَا وَلَا عَابَ عَلَيْهِ مَا
صَنَعَ وَكَانَ كُلُّ مِائَةٍ عَشْرَ بَعْضًا بَعْضًا وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشُّغْلَ
مِنْ رَأْسِ الْغَنِيمَةِ وَرَوَى زَيْدُ بْنُ جَارِيَّةٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ مَثَلَةَ قَالَ شَهِدْتُ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَلَ الرَّبْعَ فِي الْبِدَاةِ وَالثَّلْثَ فِي الرَّجْعَةِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى
أَنَّ الشُّغْلَ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ ظَاهِرٌ مَعَ إِحْتِمَالِهِ لِبَعْضِهِ وَرَوَى فِي حَدِيثٍ حَبِيبُ
هَذَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْبَلُ الرَّبْعَ بَعْدَ الْحَيْشِ وَالثَّلْثَ بَعْدَ
الْحَيْشِ إِذَا قُفِلَ وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ يَنْفَلُ بَعْدَ خُرَاجِ الْحَيْشِ أَيْ
يَنْفَلُهُ مِنْ أِبْعَةِ أَجْمَعٍ مَا يَأْتُونَ بِهِ وَرَأَى الْغَنِيمَةَ إِلَى مَوْضِعٍ فِي الْبِدَاةِ وَفِي الرَّجْعَةِ

وهذا ظاهر ونرجع أبو داود وعليه باب فمن قال الحس قبل النقل وأبدي
بعضهم فيه اجتمعا الآخر وهو ان يكون قوله بعد الحس أي بعد ان تقرر الحس
فعلى هذا يبقى محتملا لان ينقل ذلك من الحس أو من غير الحس فجملة على ان ينقل
من الحس احتمالا وحديث ابن اسحق صريح او كالصريح والحديث يعلق بمسائل
الاحكام في الاعمال وما يقرر من المقاصد الراضية فيها وما لا يقرر وهو موضع
دقيق المأخذ ووجه تعلقه به ان التسهيل للترغيب في زيادة العمل والمجاهدة
والمجاهدة في ذلك مداخلة لقصد الجهاد لله تعالى الامان ذلك لم يقررهم
قطعا لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لهم ففى ذلك دلالة لاشك
فيما على ان بعض المقاصد الخارجية عن محض التبعيد لا تندرج في الاخلاص وانما
الاشكال في ضبط قانونها وتمييز ما تقرر مداخلة من المقاصد وتنقضي
الشركة المناقاة للاخلاص وما لا تنقصه ويكون تعالا اثر له وينفرد
عنه غير ما مسألة وفي الحديث دلالة على ان ينظر الامام مدخلا في المصالح
المتعلقة بالمال أصلا وتقرير اعلى حسب المصلحة على ما افتقاه حديث جيب
ابن مسلمة في الربع والثلاث فان الرجعة لما كانت اشوق على الرجوع واشد
لخوفهم لان العود قد كان يندرجهم فهو على نقطة من امرهم افتقروا زيادة التسهيل
والبداهة لما لم يكن فيها هذا المعنى افتقروا نقصه ونظر الامام مقبدا بالمصلحة لا
على ان يكون حسب التشبي حيث يقال ان النظر للامام اما يعني هذا المعنى
ان يفعل ما ينقصه المصلحة لانه يفعل على حسب التشبي الحديث
الثامن عشر عن ابي موسى عبيد الله بن قيس رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال من حمل علينا السلاح فليس منا ن حمل السلاح يجوز
ان يراد به ما يصاد ووضعه ويكون ذلك كناية عن القتال به وان يكون حمله
ليراد به القتال وذلك على ذلك قرينة قوله صلى الله عليه وسلم علينا ويحمل
ان يراد به ما هو اقوى من هذا وهو الحمل به للضرب اي في حالة القتال والقصد
بالسيف للضرب وعلى كل حال فهو دليل على تحريم قتال المسلمين وتغليب الامر
فيه وقوله فليس منا قد يقتضي ظاهره الخروج عن المسلمين لانه اذا حمل
علينا على ان المراد به المسلمون كان قوله فليس منا كذلك وقد ورد مثل هذا
فارجوا الي نايه كقول من عشنا فليس منا وقيل فيه ليس مثلنا وليس
على طرفيننا او ما يشبه ذلك فان كان الظاهر ما ذكرناه ودل الدليل
على عدم الخروج عن الاسلام بذلك اضطررنا الي التاويل **الحديث**
التاسع عشر عن ابي موسى رضي الله عنه قال سئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ويقايل جبنه ويقايل رياءه اي
ذلك في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاعل لتكون كلمة
الله هي العليا فهو في سبيل الله ن في الحديث دليل على وجوب الاخلاق
في الجهاد وتصح بان القتال للشجاعة والرياء خارج عن ذلك فاما الرياء
فهو ضد الاخلاق بذاته لاستحالة اجتماعهما اعني ان يكون القتال لاجل الله
تعالى ويكون بعينه لاجل الناس واما القتال للشجاعة فيحمل وجوها **احدها**
ان يكون التعليل دخلا في قصد المغاندي فاعل اظهار الشجاعة فيكون
فيه حرف مضاف وهذا لا شك في منافاته للاخلاص **وثانيها** ان يكون

٢٥٥
ذلك تعليلا لقوله من غير دخول له في القصد بالقتال كما يقال أعطى لكرمه
ومنع لجزله وأدى لشؤ خلقه فهذا بجزله من حيث هو ولا يجوز أن يكون
مرادا فان الشجاع المجاهد في سبيل الله تعالى لله تعالى انما فعل الله ما فعل الله
شجاع غير انه يقصد به اظهار الشجاعة ولا دخل قصد اظهار الشجاعة في
التصديق **وثالثها** ان يكون المراد بقولنا قائل للشجاعة انه قائل
لكونه شجاعا فقط هذا غير المعنى الذي قبله لان الاحوال ثلاث حال يقصد
بها اظهار الشجاعة وحال يقصد علا كلمة الله وحال يقابل فيها لانه شجاع
الانه لم يقصد علا كلمة الله ولا اظهار الشجاعة عنه وهذا ممكن فان الشجاع
الذي دهم الحرب وكانت طبيعته الممارسة الى القتال يبدأ بالقتال بطبيعته
وقد لا يستحضر احد الامرين اعني انه لغير الله او لاعلاء كلمة الله ويوضح
الفرق بينهما ايضا ان المعنى الثاني لا يتأنيبه وجود قصد فانه يقال قائل لاعلاء
كلمة الله لانه شجاع وقائل للموت لانه شجاع فان الجزم من ان القتال مع كل قصد
يفرض واما المعنى الثالث فانه يتأنيبه القصد لانه اخذ فيه القتال بقصد
الجزم عن غيرهما ومفهوم الحديث يقتضي انه في سبيل الله اذا قائل لتكون كلمة
الله هي العليا وليس في سبيل الله اذا لم يقابل لذلك فعلى الوجه الاول
تكون فائدة بيان ان القتال لهذه الغرض مانع وعلى الوجه الاخر يكون فائدة
ان القتال لاجل اعلاء كلمة الله تعالى شرطا وقديمتا الفرت بين المعنيين
وقد ذكرنا ان مفهوم الحديث الاشتراط لكن اذا قلنا بذلك فلا ينبغي ان يفتقر
فيه شيء شرط مقارنته ساعة شرطه في القتال بل يكون الامر اوسع

من هذا ينبغي بالعقد العام * الموجه إلى القتال وقصد بالخروج إليه
لاغلا كلمة الله تعالى ويشهد لهذا الحديث الصحيح في أنه يترك المجاهد
استئذان فرسه وشربها في النهز من غير قصد لذلك لما كان القصد الأول
إلى الجهاد واقعا لم يشترط أن يكون ذلك في الجزيات ولا يبعد أن يكون بينهما
قرب إلا أن الأقرب عندنا ما ذكرناه من أنه لا يشترط اقتران القصد
بأول الفعل المحض بعد أن يكون القصد صحيحا في الجهاد لاغلا كلمة الله تعالى
دفعاً للرجح والمشفقة فإن حالة الفرع حالة دهش وقد باي على غفلة فالإثم
حضور الخواطر في ذلك الوقت يخرج ومشفقة ثم إن الحديث يدل على أن المجاهد
في سبيل الله يؤمن فأنزل لتكون كلمة الله هي العليا والمجاهد يطلب ثواب
الله تعالى والنعيم المقيم مجاهد في سبيل الله ويشهد له فعل الصمعي وقد
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فوموا إلى الجنة تمرضوا السموات
والأرض والنفث الثمرات التي في يده وفانل حتى قتل وظاهر هذا أنه فأنل ثواب
الجنة والتريفة كلها طافحة بأن الأعمال لأجل الجنة أعمال صحيحة غير
معلولة لأن الله تعالى ذكر صفة الجنة وما أعد فيها للعاملين فرغيبا للناس
في العمل وتحال أن يرغمهم للعمل للثواب ويكون ذلك معلولا مدخولا
اللهم الآن يدعي أن غير هذا المقام أعلى منه فهذا قد يشاح فيه وأما
أن يكون علة في العمل فلا فإشترط هذا أن المقابل لثواب الله تعالى
والجنة مقابل في سبيل الله فالواجب أن تقول أحد الأمرين إما أن يضاف إلى
هذا المقصود أعني القتال لاغلا كلمة الله ما هو مثله أو ما يلازمه كالقتال

لِثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمَّا أَنْ يُقَالَ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْكَلَامِ وَسِياقُهُ بَيَانُ هَذِهِ
الْمَقَاصِدِ مُنَافِيَةٌ لِلْفِعَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّ السُّؤَالَ أَنَا وَقَعَ عَنِ الْفِعَالِ لِهَذِهِ
الْمَقَاصِدِ وَكُلُّهُ بَيَانُ أَنَّهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْ لَا فَنُخْرِجُ الْجَوَابَ عَنْ قَصْدِ السُّؤَالَ
بَعْدَ مُنَافَاةِ هَذِهِ الْمَقَاصِدِ لِلْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْحِصْرِ وَإِنْ لَا يَكُونُ
غَيْرُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى تَمَّا لَا يَنَاقِي وَلَا يَضَادُّ الْإِخْلَاصَ كَالْفِعَالِ لِطَلَبِ الثَّوَابِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَمَّا الْفِعَالُ حِمِيَّةٌ فَالْحِمِيَّةُ مِنْ فِعْلِ الْقُلُوبِ فَلَا يَشْتَفِي
ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا لِلْفَاعِلِ أَمَّا مُطْلَقًا وَأَمَّا فِي مُرَادِ الْحَرْثِ وَكَلَامَةِ
السِّيَاقِ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ فَادِحًا لِلْفِعَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمَّا لَا يَضُرُّهُ إِلَى هَذَا
الْغَرَضِ وَخُرُوجِهِ عَنِ الْفِعَالِ لَا عِلَاءَ كَلِمَةِ اللَّهِ وَتَمَامُ الشَّارِكَةِ الْمَشَارَكَةِ
الْعَادِيَّةَ فِي الْإِخْلَاصِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحِمِيَّةِ الْحِمِيَّةَ لِغَيْرِ دِينِ اللَّهِ
وَبِهَذَا يَظْهَرُ لَكَ ضَعْفُ الظَّاهِرِيَّةِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْكَلَامَ يُشَدُّ
بِهِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ بَقَرَاتِهِ وَسِيَاقُهُ وَدَلَالَةُ الرِّبَالِ الْخَارِجِ عَلَى الْمُرَادِ مِنْهُ
وَعَبْرٌ ذَلِكَ فَإِنْ قُلْتَ — إِذَا حَمَلْتَ قَوْلَهُ فَأَنْتَ لِلشَّجَاعَةِ أَيْ لِأَظْهَارِ الشَّجَاعَةِ
فَمَا الْغَايَةُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ يُقَابِلُ رِيَاءٌ قُلْتَ — يُجْمَلُ أَنْ يُرَادَ بِالرِّيَاءِ
أَظْهَارُ قَصْدِ الرِّغْبَةِ فِي ثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْمُتَارَعَةُ فِي الْغَرِيَابِ وَبَذْلُ النَّفْسِ
فِي مِرْصَاةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْمُقَابِلُ لِأَظْهَارِ الشَّجَاعَةِ مُقَابِلُ لُغْزٍ وَبِنُورٍ وَهُوَ
لِجَبْلِ الْحَمْدِ وَالنَّشَاءِ مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ بِالشَّجَاعَةِ وَالْمَقْصَدُ أَنْ يَخْتَلِفَ الْأَثَرُ
أَنَّ الْعَرَبَ فِي جَاهِلِيَّتِهَا كَانَتْ تُقَابِلُ الْحِمِيَّةَ وَأَظْهَارَ الشَّجَاعَةِ وَلَمْ تُكُنْ لَهَا
قَصْدٌ فِي الْمُرَادَةِ بِأَظْهَارِ الرِّغْبَةِ فِي ثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْأَخْرَجَ فَا مَرْقُ

التضامن وكذلك أيضا الفئان للحمية تخالف الفئان شجاعة والفئان
للبرياء لأن الأول لطلب المحبة لخلق الشجاعة وصفها بأنها فائقة
بالمقابل وسجية له والفئان للحمية قد لا يكون كذلك وقد يقال الجمان
حمية لقومه والحريمه مكره أخاك لا بطل والله أعلم

كتاب العتق

الحديث الأول عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال من عتق شركا له في عبد كان له مائة تسعة
مئة العبد فمؤم عليه قيمة عتقه فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه
العبد والآن فقد عتق منه ما عتق ن الكلام عليه من وجوه

الأول

صيغة من الغنم فيقتضي دخول أصناف العتق في الحكم
الذكر بد منهم المريض وقد اختلف في ذلك فالشافعية يرون أنه ان خرج
من الملك جميع العبد فمؤم عليه نصيب الشريك وعتق عليه كل تصرف
المريض في ثلثه جائز كصرف الصحيح في كله ونقل عن أحمد أنه لا يقوم في
حالة المريض وذكر فاضل الجماعة أبو الوليد بن رشد المالكي عن ابن الماجشون
من المالكية فمن عتق حصه من عبد بينه وبين شريكه في المرض أنه لا يقوم
عليه نصيب شريكه إلا من رأس ماله إن صح وإن لم يصح لم يقوم في الثلث على
حال وعتق فيه حصته وحده والغنم كذا في مقتضى التقيوم وخصيصه
بما حمله الثلث مأخوذ من الدليل الذي على اختصاص تصرف المريض في
البرعات في الثلث **الثاني** الغنم يدخل فيه المسلم والكافر والمالكية

تَصَرَّفَ فِي ذَلِكَ فَانْكَرَ الشَّرِيكَانِ الْعَبْدُ كَفَّارًا لَمْ يَلْزَمُوا بِالْتَّقْوِيمِ
وَأَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا وَالْآخَرُ كَافِرًا فَإِنْ اعْتَقَ الْمُسْلِمُ كُلَّ عَلَيْهِ كَانَ الْعَبْدُ
مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا وَإِنْ اعْتَقَ الْكَافِرُ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي التَّقْوِيمِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ
الْأَثَابُ وَالنَقِي وَالْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ مُسْلِمًا يَلْزَمُ التَّقْوِيمَ وَيُتَبَيَّنُ
أَنْ يَكُونَ ذِمِّيًّا فَلَا يَلْزَمُ وَأَنْ كَانَ كَافِرَيْنِ وَالْعَبْدُ مُسْلِمٌ فَتَرَدُّ أَيْتَانِ لِلْجَنَابِلَةِ
أَيُّهُمَا وَجْهَانِ فِيمَا إِذَا اعْتَقَ الْكَافِرُ نَصِيْبَهُ مِنْ مُسْلِمٍ وَهُوَ حَكْمٌ هَلْ يُسْتَرِي
الْيَا فِيهِ وَهَذَا الْفَصْلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَقْتَضِي تَخْصِصَ صَوْرَةٍ مِنْ هَذَا الْعُمُومِ
أَحَدَاهَا إِذَا كَانَ الْجَمِيعُ كَفَّارًا وَسَبَبُهُ مَا دَلَّ عَنْدهُمْ عَلَى عَدَمِ
التَّعَرُّفِ لِلْكَفَارَةِ فِي خُصُوصِ الْأَحْكَامِ الْمَرْغُوبَةِ **وَتَانِيهَا** إِذَا كَانَ
الْمُعْتَقُ هُوَ الْكَافِرُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَرِي أَنْ لَا يَقُومَ وَلَا تَقْوِيمٌ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ
كَافِرًا فَامَّا الْأَوَّلُ فَتَرِيَا أَنْ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالتَّقْوِيمِ هُوَ الْكَافِرُ وَلَا الْإِثْرَامَ
لَهُ بِأَحْكَامِ قُرُوعِ الْإِسْلَامِ وَامَّا الثَّانِي فَتَرِيَا أَنَّ التَّقْوِيمَ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ
مُسْلِمًا لِيَتَعَلَّقَ حَقُّ الْعِتْقِ بِمُسْلِمٍ **وَتَالِثُهَا** إِذَا كَانَ كَافِرَيْنِ وَالْعَبْدُ
مُسْلِمًا عَلَى قَوْلِ وَسَبَبُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَعَلُّقِ حَقِّ الْمُسْلِمِ بِالْعِتْقِ وَأَعْلَمُ
أَنْ لِهَذِهِ التَّخْصِصَاتِ أَنْ اخْتَلَفَتْ مِنْ فَاعِلَةٍ بَلِيَّةٍ لَا يَسْتَنْدُ فِيهَا إِلَى تَصَرُّعٍ مُعَيَّنٍ
فِيخْتِاجُ إِلَى التَّنَاقُضِ عَلَيْهَا وَإِنْ اسْتَنْدَتْ إِلَى تَصَرُّعٍ مُعَيَّنٍ فَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ فِي
دَلَالَتِهِ مَعَ دَلَالَةِ هَذَا الْعُمُومِ وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا وَالتَّعَارُضُ **الثَّالِثُ**
إِذَا اعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ وَنَصِيْبُ شَرِيْكِهِ مِنْ هَوْنٍ فِي الْمَسْرَاةِ إِلَى نَصِيْبِ
الشَّرِيكِ اخْتِلَافٌ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَظَاهِرُ الْعُمُومِ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَ

مُوسِرٌ

المزهون وغيره ولكنه ظاهر ليس بالشديد القوة لانه خارج عن المعنى المقصود
 بالكلام لان المقصود اثبات السرية الى نصيب الشريك على المعنى من حيث
 هو كذلك لا مع قيام المانع فالحال لظاهر العموم يدعي قيام المانع من السرية
 وهو ابطال حق المزين وتوقيه بان تناول اللفظ لصور قيام المانع غير
 قوي لانه غير المقصود والموافق لظاهر العموم يلغي هذا المعنى بان العتق
 قد قوي على ابطال حق المالك في العين بالرجوع الى القيمة فلان تقوي على حق
 المزين كذلك اذ لا يفي المانع عملا اللفظ العام عملة **الرابع**
 كتابا عندنا اعتق احدهما نصيبه فيه من البحث ما قدمناه من امر العموم والتخصيص
 بحاله وعدم المانع والمانع هاهنا صيانة الكتابة عن الابطال وهاهنا
 زيادة امر اخر وهو ان يكون العبد عند الاطلاق متاويا للمكاتب ولا يكتفي
 في هذا بشئ احكام الرق عليه لان ثبوت تلك الاحكام لا يلزم منه تناول
 لفظ العبد له عند الاطلاق فان ذلك حكم لفظي يؤخذ من عليه استعمال
 اللفظ وقد لا يغلب الاستعمال وتكون احكام الرق ثابتة وهذا المقام
 انما هو في ذراج هذا الشخص تحت هذا اللفظ وتناول اللفظ له اقرب
الخامس اعتق نصيبه ونصيب شريكه مدبر فيه ما تقدم من البحث
 وتناول اللفظ هاهنا اقوي من المكاتب ولهذا كان الاصح من قولي الشافعي
 عند اضحابه انه يقوم عليه نصيب الشريك من قرينة مهادسهما
السادس اعتق نصيبه من جارية الاستيلاء في نصيب شريكه
 منها فالمانع من اعمال العموم هنا اقوي مما تقدم لان السرية تنضم

نقل الملك وام الولد لا تقبل نقل الملك من الملك اليه فالك عند من بيع بيعها
وهذا صحيح وخبري الشافعية ومن يجري على العموم يلغي هذا المانع بان الاعنا
وسراية كالإتلاف وإتلاف ام الولد يوجب القيمة ويكون النقص سبيله
سبيل غرامة المثلقات وذلك يقتضي التخصيص كهدور امر يجعله إتلاف

السابع قوله صلى الله عليه وسلم اعنق يقتضي صدور العتق منه وإخيانه
له فيثبت الحكم حيث كان مختاراً أو يتبع حيث كان لا اختياراً أما من حيث
المعوم وأما لأن السراية على خلاف القياس فتخصر لزوم النقص وأما
لأنه لا معنى مناسب يقتضي التخصيص بالاختيار وهما ثلاث مراتب
مرتبة لا أشكال في وقوع الاختيار فيها ومرتبة لا أشكال في عدم الاختيار
فيها ومرتبة مترددة بينهما **أما الأولى** فأضرار الصيغة

المقتضية للعتق بنفسها ولا شك في دخولها في مدلول الحديث **وأما**
الثانية فمثالها ما إذا ورث بعض قريب يعنق عليه ذلك البعض
ولا سراية ولا يقوم عند الشافعية ونصر عليه أيضاً بعض مصنف المالكية
لعدم الاختيار في العتق وسببه معار عن أحد روايته أنه يعنق عليه نصيب
الشريك إذا كان مؤسراً ومن أمثله أن تعجز المكاتب عنه بعد أن
اشترى شقاً يعنق على سيده فإن الملك والعنق يحصل بغير اختيار السيد

فهو كالإدعوى **أما المرتبة الثالثة الوسطى**
فهي إذا وجد سبب العتق بإخيانه وهذا أيضاً يختلف رتبته فمنه ما يقوي
بنديل مباشرة السبب منزلة المسبب كقبوله لبعض قريب من بيع أو هبة

أَوْ ذِيَّةٍ وَقَدْ نَزَلَتْ الشَّافِعِيَّةُ مَنَزَلَةَ الْمُبَاشَرَةِ وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ أَيْضًا بَعْضُ
 الْمَالِكِيَّةِ فِي الشِّرَاءِ وَالْهَبَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ بَعْدَهُ مَنْ يَرَى
 الْعَقْدَ بِالْمِثْلَةِ وَهُوَ مِلْكٌ وَاحِدٌ مِنْهُ مَا يَضَعُفُ عَنْ هَذَا وَهُوَ عَجْزُ السَّيِّدِ
 الْمَكْتُوبِ بَعْدَ أَنْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ عَقْدٍ عَلَى سَيِّدِهِ فَانْتَقَلَ إِلَيْهِ الْمَلِكُ
 بِالتَّعْجِيزِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الْعَقْدِ لِمَا جَاءَهُ كَاخْيَانُهُ بِسَبَبِ الْعَقْدِ بِالشِّرَاءِ
 وَغَيْرِهِ فِيهِ اخْتِلَافٌ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيَّةِ وَرُجْعُهُ ضَعِيفٌ هَذَا عَنْ الْأَوَّلِ إِنَّهُ
 لَمْ يَقْصِدِ التَّمْلُكَ وَإِنَّمَا قَصَدَ التَّعْجِيزَ وَقَدْ حَصَلَ الْمَلِكُ فِيهِ ضَمًّا أَلَا أَنْ هَذَا
 ضَعِيفٌ وَالْأَوَّلُ أَقْوَى **الثَّامِنُ** الْحَدِيثُ يَقْتَضِي الْأَخْيَارَ فِي الْعَقْدِ
 وَقَدْ نَزَلَتْ مَنَزَلَتُهُ فِي الْأَخْيَارِ فِي سَبَبِ الْعَقْدِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَدْ مَنَاهُ وَلَا
 يَدْخُلُ حَتْمُهُ أَخْيَارًا مَا يُوْجِبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالْعَقْدِ فَتُفَرَّقُ بَيْنَ أَخْيَارِهِ مَا يُوْجِبُ
 الْعَقْدَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَبَيْنَ أَخْيَارِهِ مَا يُوْجِبُهُ ظَاهِرًا فَعَلَى هَذَا إِذَا قَامَ
 أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ لِصَاحِبِهِ قَدْ انْعَقَتْ نَصِيبُكَ وَهِيَ مُعْزَّانٌ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ
 ثُمَّ اشْتَرَى لِحَدِّهَا نَصِيبَ صَاحِبِهِ فَإِنَّهُ يُحْكَمُ بِالْعَقْدِ لِلنَّصِيبِ الْمُشْتَرَى مُوَاحِدَةً
 لِلْمُشْتَرَى بِإِقْرَارِهِ وَقَدْ يَسِيرُ إِلَى نَصِيبِهِ مُقْتَضًى مَا قَرَّرْنَا أَنَّهُ لَا يَسِيرُ لَكِنَّهُ
 لَمْ يَخْتَرْ مَا يُوْجِبُ الْعَقْدَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِنَّمَا يُوْجِبُ الْحُكْمَ بِهِ ظَاهِرًا وَقَدْ بَعْضُ
 الْعُقَرَاءِ الْجُنَابِلَةِ يُعْتَقُ جَمِيعُهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ **التَّاسِعُ** ظَاهِرُ عَقْدِ التَّجْزِئِ
 وَآخِرُ الْفَقْهَاءِ تَجْزِئَةُ التَّعْلِيقِ بِالصَّفَةِ وَأَمَّا الْعَقْدُ إِلَى الْجُلِّ فَاخْتَلَفَ الْمَالِكِيَّةُ
 فِيهِ وَالْمَنْتَقُولُ عَنْ مَالِكٍ وَإِنْ الْقِسْمُ أَنَّهُ يَقُومُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِعْلٌ إِلَى الْجُلِّ وَقَالَ
 يَحْتَوُونَ أَنْ شَاءَ الْمُتَمَسِّكُ قَوْمَهُ لَكَ سَاعَةً فَكَانَ عَقْدُهُ جُزْأً إِلَى سَنَةٍ مَثَلًا وَإِنْ شَاءَ

فَأَسْكَنْهُ وَلِيَسْمَعَهُ قَبْلَ الثَّانَةِ أَلَا مِنْ شَرِّكَهِ وَأَنْتَ السَّانِدُ قَوْمٌ
عَلَى مُبْتَدَأِ النُّعُومِ **الْعَاشِرُ الشَّرْكَ** فِي الْأَصْلِ هُوَ مُصَدَّرٌ لَا
يَقْبَلُ الْحَقُّ وَالْهَلَقُ عَلَى مُعْطِيهِ وَهُوَ الْمَشْرُوكُ وَمَعَ هَذَا لَا بُدَّ مِنْ إِيضَاحِ
تَقْدِيرِهِ جَزْءٌ مُشْتَرَكٍ أَوْ مَا يُقَارِبُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَشْرُوكَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ جُزْءٌ
الْعَيْنِ وَالْجُزْءُ الْمَعِينُ مِنْهَا إِذَا افترَّدَ بِالنَّعِيضِ كَالْيَدِ وَالرَّجُلِ مَثَلًا وَأَمَّا
النَّصِيبُ الْمَشَاعُ فَلَا اشْتِرَاكَ فِيهِ **الْحَادِي عَشَرَ** يَقْبَضِي الْحَدِيثَ
أَنْ لَا يَفْرُقَ فِي الْجُزْءِ الْمُعْتَقِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ لِأَجْلِ الشَّكْرِ الْوَاقِعِ فِي
سِيَاقِ الشَّرْطِ **الثَّانِي عَشَرَ** إِذَا اعْتَقَ عُضْوًا مَعِينًا كَالْيَدِ وَالرَّجُلِ
انْقَضَى الْحَدِيثُ ثَبُوتُ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ فِيهِ وَخِلَافُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الطَّلَاقِ جَارٍ
هَاهُنَا وَتَأْوِيلُ اللَّفْظِ لِهَذِهِ الصُّورَةِ أَقْوَى مِنْ تَأْوِيلِهَا لِلْجُزْءِ الْمَشَاعِ عَلَى
مَافَرَّ نَاهٍ لِأَنَّ الَّذِي يُفَرِّدُ بِالنَّعِيضِ مُشْتَرَكٌ حَقِيقَةً **الثَّالِثُ عَشَرَ**
يَقْبَضِي أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ هَاهُنَا مُصَادِقًا لِلنَّصِيبِ فَعَلَى هَذَا الْوَقَالِ اعْتَقْتُ نَصِيبَ
شَرِّكَهِ لَمْ يُؤْتَرَفْ فِي نَصِيبِهِ وَلَا نَصِيبُ الشَّرِّكَ عَلَى الْمَرْهُومِ وَلَوْ قَالَ لِلْعَبْدِ
الَّذِي يَمْلِكُ نَصْفَهُ نَصْفَكَ خَرَّ أَوْ اعْتَقْتُ نَصْفَكَ فَهَلْ يُجْمَلُ عَلَى النِّصْفِ الْمُخْتَصِ
بِهِ أَوْ يُجْمَلُ عَلَى النِّصْفِ مُتَابِعًا فِيهِ اخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ الشَّافِعِيُّ وَعَلِيٌّ كُلُّ حَالٍ قَدْ
عُتِقَ أَمَّا كُلُّ نَصِيبٍ أَوْ بَعْضُهُ فَهَذَا دَاخِلٌ تَحْتَ الْحَدِيثِ **الرَّابِعُ عَشَرَ**
هَذِهِ الرِّوَايَةُ تَقْتَضِي ثَبُوتَ هَذَا الْحُكْمِ فِي الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ مِثْلَهُ وَهُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَذَا
الْأَصْلِ قِيَامٌ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ الَّذِي يَصِفُ غَيْرَ أَنَّهُ مُدَوَّرٌ كَمَا يَقْتَضِي دُخُولُ الْأَمَةِ
فِي اللَّفْظِ فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الرِّوَايَةِ فَقَالَ النُّعْمَانِيُّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي مِلْوَكَ

في النصف من المملوك

وَكَذَلِكَ جَاءَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي نَافِعٍ وَفِي رِوَايَةِ بَشِيرِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 فِي عَبْدٍ فِي بَعْضِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ عَمُومٌ وَجَاءَ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ
 مُوسَى بْنِ عَقَبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَرَى فِي الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ تَكُونُ بَيْنَ
 الشَّرِكَاءِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ مِنْهُ يَقُولُ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ عَقْبُهُ كُلُّهُ وَفِي
 الْحَدِيثِ آخَرُ يُرِيدُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَذَلِكَ
 جَاءَ فِي رِوَايَةِ صَحْرٍ بْنِ جُوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعٍ بِذِكْرِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ قَرِيبًا مَا ذَكَرْنَاهُ
 مِنْ رِوَايَةِ مُوسَى وَفِي آخِرِهِ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **الخامس**
عَشَرَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَ لَهُ مَالٌ إِنْ كَانَ بِالْفَأْفَأِ كَانَ لَهُ مَالٌ أَنْفِي
 ذَلِكَ إِنْ يَكُونُ الْبَيْتُ مُعْتَبَرًا فِي نَفْسِ الْعَقْرِ وَإِنْ أَحْمَلَ أَنْ يَكُونَ مَالٌ فَيَكُونُ
 مَالٌ فَيَكُونُ الْمُرْكُوكُ **السادس** **عَشَرَ** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ
 مَالٌ يَخْرُجُ عَنْهُ مِنْ لَمَالٍ لَهُ وَبِهِ قَالَتْ لَشَأْنُ نَفْسِهِ فِيمَا أَرَادَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ
 بِأَعْنَاقِ نَصِيبِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَا إِشْرَافَ وَأَنْ خَرَجَ كُلُّهُ مِنْ أَلْتِ
 لِأَنَّ الْمَالَ يَنْتَقِلُ بِالمَوْتِ إِلَى الْوَارِثِ وَيَبْقَى أَمْلِيَّةٌ لِمَالٍ لَهُ فَلَا تَقْوِيمٌ عَلَى مَنْ
 لَا يَمْلِكُ شَيْئًا وَفَتْ تَقْوِيَةُ الْعَقْرِ فِي نَصِيبِهِ وَكَذَلِكَ يُوَكَّلُ بِمَالِكِ كُلِّ الْعَبْدِ
 فَأَوْصِي بِعَقْرِ خِزْمَةٍ مِنْهُ فَأَعْتَقَ مِنْهُ لَمْ يَسْزُوكَ لَوْ دَبَّرَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نَصِيبَهُ
 فَقَالَ إِذَا مِتُّ فَنَصِيبِي خُرُوكٌ كُلُّ هَذَا لَجَارٍ عَلَيَّ مَا ذَكَرْنَاهُ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ وَظَاهِرُ
 الْمَذْهَبِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فِيمَنْ إِذَا قَالَ إِذَا مِتُّ فَنَصِيبِي مِنْكَ خُرُوكٌ لَا يَسْزُرِي
 وَقِيلَ إِنَّهُ يَقُومُ فِي ثَلَاثَةٍ وَجَعَلَهُ مُوَشِّرًا بَعْدَ الْمَوْتِ **السابع** **عَشَرَ**
 أَطْلَقَ الثَّمَنُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَالْمُرَادُ الْبَيْعَةُ فَإِنَّ الثَّمَنَ مَا اشْتَرَيْتَ بِهِ الْعَيْنَ

منك

وَأَمَّا لَزْمُ بِالْغِنَةِ لِأَبِ الثَّمَنِ وَقَدْ نَبَّهَ الْمُرَادُ فِي رِوَايَةِ بَشِيرِ بْنِ الْمُضَلِّ
عَنْ عَجِيدِ اللَّهِ مَا يَبْلُغُ ثَمَنُهُ يَقُومُ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدْلٍ فِي رِوَايَةِ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ
عَنْ تَالِمِ بْنِ أَبِيهِ أَيْمَا عَبْدٍ كَانَ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَاغْتَرَقَا أَحَدَهُمَا فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا فَإِنَّهُ يَقُومُ
بِحِلْمِهِ بِأَعْلَى الْغِنَةِ أَوْ قَالَ فِيهِ لَا وَكُشْرَ وَلَا شَطَطَ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي يُونُسَ مَنْ كَانَ
لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ بِقِيَمَةِ الْعَدْلِ وَفِي رِوَايَةِ مُوسَى يَقُومُ قِيَمَةُ الْعَدْلِ فِي
فَدَايَا بَشِيرِ الْمُرَادُ بِالْثَمَنِ الْغِنَةُ **الثامن عشر** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
مَا يَبْلُغُ ثَمَنُ الْعَبْدِ يَنْتَقِي تَعْلِيلُ الْحَكْمِ مَا يَبْلُغُ ثَمَنُ الْعَبْدِ لَوْ كَانَ لِمَالٍ لَا يَبْلُغُ
كُلَّ الْغِنَةِ وَلَكِنْ قِيَمَةُ بَعْضِ النَّصِيبِ فِي الشِّرَايَةِ وَقَدْ هَانَ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ
فِيكَ أَنْ تَشْتَرِكَ مِنْ لَائِرِ الشِّرَايَةِ بِمَعْنَى هَذَا اللَّفْظِ وَيُؤَيِّدُهُ بَارِقُ الشِّرَايَةِ
بِبَعْضِ الْمَالِ الشَّرِيكِ عَلَيْهِ وَالْأَصَحُّ عِنْدَهُمُ الشِّرَايَةُ إِلَى الْعَبْدِ الَّذِي هُوَ
مُوسِرٌ بِهٖ فَجَبِلًا لِلْحَرِيَةِ بِقَدْرِ الْإِمَّاكِ وَالْمَعْنَى فِي مِثْلِ هَذَا ضَعِيفٌ ٥
التاسع عشر إِذَا مَلَكَ بِلَدٍّ مَا يَبْلُغُ كُلَّ الْغِنَةِ إِلَّا أَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ
يَسَاوِي ذَلِكَ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ فَهَلْ يَنْتَقِي الْحَكْمُ فِي الشِّرَايَةِ وَالْتَقِيْمُ فِيهِ الْخِلَافُ
الَّذِي فِي مَعَ الدِّينِ الرُّكُوتِ وَرَجَحَ الشَّيْخُ بَيْنَهُمَا اشْتِرَاكُهُمَا فِي كَوْنِهَا حَقًّا بِنَاءً
تَعَالَى مَعَ أَنَّ فِيهَا حَقًّا لِلْأَدْمِيِّ وَيُمْكِنُ أَنْ تَشْتَرِكَ بِالْحَدِيثِ مِنْ لَائِرِ الدِّينِ مَا نَعَا
هَآهُنَا اخْتِذَا بِالظَّاهِرِ مَا نَعَا تَخْصِيصُ هَذِهِ الصُّورَةِ بِالْمَانِعِ الَّذِي يُغْنِيهِ فِيهَا
وَالْمَالِيَّةُ عَلَى أَصْلِهِمْ فَمَنْ أَنْ مِنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ تَقَدَّرَ مَالُهُ فَهُوَ مُغْتَرَّ **العشرون**
يَنْتَقِي الْخِزَانُ مِمَّا كَانَ لِلْمُعْتَقِ مَا فِي قِيَمَةِ نَصِيبِ شَرِيكِهِ فَيُقَوِّمُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ
يَلِكْ غَيْرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ وَالشَّافِعِيُّ أَخْرَجَ أَوْثَرُ يَوْمِهِ وَقَوَّى مِنْ تَلَزُّمِ نَفَقَتِهِ

يظهر في هذا ان ينظر الى هذه الطرق ويخرجها فاذا اختلفت الروايات
في تخرج اخذنا بالاكثرتا والاكثر اذ بالاحفظ فالأخف ثم نظرنا في اقربها دلالة
على المتصور فعمل بها واقوي ما ذكرناه لمذهبك لفظه ثم واقوي ما ذكرناه
لمذهبك افعي رواية حماد وقول من اعنق نصيبا له في عبيد كان له
من المال ما يبلغ ثمنه بقيمة العبد فهو عتيق لكنه يحمل ان يكون المزدان
ماله الى العتق اذ ان العتق قد وجب له وتحقق واما قضية وجوبه بالنسبة
الى تعجيل الشراية او توقفها على الاداء فحمل فاذا ان الحاك الى هذا فالواجب
النظر في اقوي الدلائل واظهرها دلالة ثم على تراخي العتق عن التقويم
والاعطاء او دلالة لفظه عتيق على تيجز العتق هذا بعد ان تجزي ما ذكرناه من
اختلاف الطرق وانفاها **الثاني والعشرون** يمكن ان
يستدل من يري الشراية بنفس الاعناق على عكس ما قدمناه في الوجه قبله
وطريقه ان يقال لو لم تحصل الشراية بنفس الاعناق لما تعينت القيمة جزا
للاعناق لكن تعينت الشراية حاصلة بالاعناق ببيان الملازمة انه اذا
ناخرت الشراية عن الاعناق وقوفت على التقويم فاعتق الشريك نصيبه نفذ
واذا نفذ فلا تقويم فلو ناخرت الشراية لم يتعين التقويم لكنها متعينة
بالحديث الثالث والعشرون اختلف الحنفية في تجزي
الاعناق بعد انفاهم على عدم تجزي العتق فابو حنيفة يري بالتجزي في الاعناق
وصاحبه لا يريانه وابن عبيد بن ربيعة يري على مذهب يحنيفة ان

ان المسألة ان يفتي بانها لا تكون شراية الا على وجه عام
بالانفاض واستسقاء الجدة ملكا تجزى العتق

ملك

فان كان في حال إغتياب سقط النضيم وبقى الأمر الآخر وعندي
 يوسف محمد لما يتجزأ العناق عن كل ولا يملك عناقها ولها أن تشد لا بالحد
 من جهة ما ذكرناه من تعيين القيمة فيه ومع تجري العناق لا شعين القيمة
الرابع والعشرون الحديث يقتضي وجوب القيمة على المعنوق
 للنصيب ما صرحا كما في بعض الروايات يقوم عليه قيمة العرق في دفع لشركائه
 حصصهم وأما دلالة سياقه فلا يشك فيها كما في رواية أخرى وهذا يرد
 مذهب من يرى أن باقي العبد يعتق من بيت مال المسلمين وهو قول مروى
 عن ابن سيرين مقتضاه النجوم على المؤسّر وذكر بعضهم قولاً آخر أنه ينفذ
 عتق من اعتق ويبقى من لم يعتق على نصيبه يفعل فيه ما شاء وروى في ذلك عن
 عبد الرحمن بن زيد قال كان بيني وبين الأسود غلام شهد الفارسية وأبلى
 فأرادوا عتقه وكنت صغيراً فذكرت الأسود لعمر فقال اعتقوا انتم ويكون
 عبد الرحمن على نصيبه حتى يرغب فيما رغبتم فيه أو يأخذ نصيبه وفي رواية عن
 الأسود قال كان لي وإخوتي غلام أبلى يوم الفارسية فأردت عتقه لما صنع
 فذكرت ذلك لعمر فقال انفسد عليهم نصيبهم حتى يبلغوا فان رجعوا فيما رغبتم
 فيه ولا لم يفسد عليهم نصيبهم فقال بعضهم لو رأي النضيم لم يكن ذلك إفساداً
 لنصيبهم والاشهاد صحيح غير أن في اثبات قوله بعدم النضيم عند اليأس بها
 نظر أما وعلى كل تقدير فالحديث يدل على النجوم عند اليأس المذكور فيه
الخامس والعشرون قوله عليه قيمة عتق يدل على أعمال
 الطون في باب القيمة وهو أمر مشتق عليه لا مشتاع النص على الجزيات من القيمة

سأله

في هذا الزمان السادس والعشرون استبدت علي أن
ضمان المثلقات التي ليست من ذوات الامثال بالقيمة لا بالميل ضرورة
السابع والعشرون فيه التصريح بعنق نصيب شريك المعن
بعد اعطاء شركاءيه حصصهم قال يونس هو ابن يزيد عن ربيعة مثاله عن عبد
بين اثنين فاعنق احدهما نصيبه من العبد فقال ربيعة عنقه مردود قد حمل
علي انه منع عنق المشاع التاسع والعشرون ظاهرة تعليق
العنق باعطاء شركاءيه حصصهم لانه رتب علي المعن النجوم بالفاء ثم علي
النجوم بالفاء الاعطاء والعنق وعلي قولنا انه يسري بنفس العنق لا يتوقف
العنق علي النجوم والاعطاء وقد اختلفوا في ذلك علي ثلاثة اقوال احدها
انه يسري الي نصيب الشريك بنفس العنق والثاني اني يعنق باعطاء القيمة
والثالث انه موقوف فان اعطي القيمة ثبتت السراية وفي العنق وهذا
القول قد لا ينافيه لفظ الحديث الثلثون قوله عليه السلام والا
فقد عتق منه ما عتق ثم منه عتق ما عتق فقط لان الحكم السابق يقتضي عتق
الجميع اعني عتق الموصري فيكون عتق الموصري لا يقتضيه نعم بقي ما هنا انه
هل يقتضي بقا الباقي من العبد علي الرق او يستتبع العبد فيه نظروا الذين قالوا
بالاستسعاء منع بعضهم ان يدرك الحديث علي بقاء الرق في الباقي وانه انما يدرك
علي عتق هذا النصيب فقط ويؤخذ حكم الباقي من حديث اخر وسياتي الكلام في ذلك
ان شاء الله تعالى الحديث الثاني عن ابي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعنق شقيقا من مملوك فعليه خلاصه في ماله

فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عذره ثم استسعى غير مشقور عليه
 فيه ما يرد المسئلة الاولى في تصحيحه وقد اخرج الشيخان
 في صحيحيهما حديثك بذلك فقد قالوا ان ذلك اعلى درجة الصحيح والدين
 لم يقولوا بالاستسعاء تعللوا في تضعيفه بمعللات لا تصبر على التقدير ولا
 يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون الي الاستدلال باحاديث ترد
 عليهم فيها مثل تلك التعللات فلنقتصر على هذا القدر هاهنا في الاعتماد على
 تصحيح الشيخين وترك البسط فيه الى مواضع البسط ان شاء الله تعالى
 المسئلة الثانية قوله صلى الله عليه وسلم من مملوك يعم الزكوة
 والانشى مع اختلاف الرواية الاخرى في جملته على ان بعض الناس ادعى ان لفظ
 العبد يتناول الذكر والانثى وعبد وعبدة وهذا الى خلاف مراده اقرب منه
 الى مراده على انه قد يتعسف متعسف ولا يري ان لفظه المملوك يتناول المملوك
 المسئلة الثالثة قوله عليه السلام فعليه خلاصه قد يشعر
 بانه لا يشري بنفس العنق واللفظ يشعر باستقبال خلاصه الا ان يقدر محذوف
 كما يقال عوض خلاصه او ما يقارب هذا المسئلة الرابعة
 قوله عليه الصلاة والسلام فعليه خلاصه كله هذا يراد به الكل من حيث هو كل
 اعني الكل المجموع لان بعضه قد يخلص بالعنق السابق والذي يخلصه كله من حيث
 هو كل هو ثمة عنقه المسئلة الخامسة قوله عليه السلام في
 ماله يستدك به على خلاف ما حكى عن من يقول انه يعق من بيت مال المسلمين وهو
 قول مروى عن ابن سيرين المسئلة السادسة قد يشدك

الصلاة

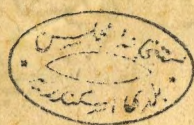
لمن يقول ان الشريك الذي لم يعقق أولا ليس له ان يعقق بعد عنق الاول اذا
كان الاول مؤثرا لانه لو اعقق وتقدم يحصل الوفاء بكونه خلاصه من ماله
لم يكن رد عليه ذلك بالحديث فان كان من لوازم عدم صحة عنقه انه ليس في نفسه
العنق على المعنوي الاول فيكون دليلا على الشراية بنفس العنق ويبقى
النظر في الترجيح بين هذه الدلالة التي قدمناه في قوله عليه السلام قوم
عليه قيمة عدل فاعطي شركاه حصصهم وعنق عليه العبد وان ظاهره
ترتب العنق على اعطاء القيمة فاي الدليلين كان اظهر عمل به **المسألة**
السابعة قوله عليه الصلاة والسلام فعليه خلاصه كله في ماله
يفضي عدم استسعاء العبد عتقا اذا العنق **المسألة الثامنة**
قوله عليه السلام فان لم يكن له مال ظاهره النفي العام للمال وانما
يراد به مال يؤدي الى خلاصه **المسألة التاسعة** قوله
عليه الصلاة والسلام استسعي العبد الرم السعي فيما يفكر به بقية رقبته
من الرق وشروط مع ذلك ان يكون غير مشقوق عليه وفي ذلك الحواله على
الاجتهاد والعمل بالنظر في مثل هذا كما ذكرناه في مقدار القيمة **المسألة**
العاشره الذين قالوا بالاستسعاء في حالة عتق المعنوي هذا مستندهم
وبعارة مخالفتهم ما قدمناه من قوله عليه السلام والافقد عنق منه ما
عنق والنظر المخصص في تقديم احدي الدلائل على الاخرى اعني دلاله قوله
عنق منه ما عنق على رقبه الباقي ودلاله استسعي على لزوم الاستسعاء في هذه
الحالة والظاهر ترجيح هذه الدلالة على الاولى والله اعلم ٥

باب بيع المدبر

الحديث الثالث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال
دبر رجل من الانصار غلاما له وفي لفظ بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا
من اصحابه اعثر غلاما عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه بثمان مائة درهم
ثم ارسل منه اليه ٥ اختلف العلماء في بيع المدبر ومن منع من بيعه مطلقا
فالحديث حجة عليه لان المنع الكلي يناقضه الجواز الجزئي وقد دل الحديث
على بيع مدبر بصريحه فهو يناقض المنع من بيع كل مدبر وامّا من اجاز
بيع المدبر في صورة من الصور فاذا ائتمر عليه بهذا الحديث من يري جواز
بيع كل مدبر يقول انا اقول به في صورة كذا الواقعة واقعة جال
لا عموم لها فيجوز ان يكون في الصورة التي اقول لجواز بيعه فيها فلا تقوم
على يد الحجة في المنع من بيعه في غيرها كما يقول مالك في جواز بيعه في
الدين على التفصيل المذكور في مذهبه والمنقول عن غير مالك جواز بيعه
والله سبحانه وتعالى اعلم ٥

في الكتاب يوم الثلاثاء ثلاث بقين من شهر الله المحرم
سنة تسع وسبعماية للهجرة النبوية احسن الله تقصيرها
على يد احمد بن ابيهم بن محمد بن ادريس بن ابا جهم عفا الله
الحمد لله وحده وصلاة على سيدنا محمد النبي الامي واله وصحبه وسلامه
الى يوم الدين حسنا الله ونعم الوكيل

بیل



۷۷



